

شرح الكافي الشافعي

تأليف
الإمام أبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد
أبن مالك الطائي أبحاني الشافعي
المتوفى سنة ٦٧٢ هـ

تحقيق
عادل أحمد عبد المعبود
علي محمد معوض

الجزء الأول

منشورات
محرر علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات صوتية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Copyright ©
All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى

١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف - شارع البحتري - بناية ملكارت
هاتف و فاكس : ٣٦٤٢٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٣٧٨٥٤١ (٩٦١ ١) ٠٠
صندوق البريد : ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floor
Tel + Fax : 00 (961 1) - 378541 - 366135 - 364398
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

ISBN 2-7451-2874-4



<http://www.al-ilmiyah.com/>

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ابن مالك^(١)

مقدمة:

الحمد لله الأول بلا ابتداء، الآخر بلا انتهاء، والصلاة والسلام على المصطفى المختار، خاتم الأنبياء وسيد المرسلين، اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين، ثم على إخوانه المصطفين الأخيار، وعلى كل من دعا بدعوته واهتدى بهديه إلى يوم الدين.

ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم.
ثم أما بعد:

فإن ابن مالك أكبر نحوى ظهر فى القرن السابع الهجرى فى العالم الإسلامى كله، ويعد من أشهر النحاة الذين عرفهم تاريخ النحو العربى منذ نشأته فى القرن الثانى للهجرة إلى اليوم.

وفى الحقيقة إننا إذا استثنينا سيبويه وكتابه - فإننا لا نكاد نجد عالماً من علماء النحو نال تلك الشهرة الواسعة التى نالها ابن مالك صاحب الألفية.

ولسنا مغالين إذا قلنا: إن ظهور ابن مالك يعد بداية لمرحلة جديدة فى النحو العربى، وكأنما انقسم تاريخ النحو العربى منذ نشأته المبكرة فى القرن الثانى للهجرة إلى يومنا هذا - إلى مرحلتين أساسيتين؛ حيث يقف إمام النحاة سيبويه على قمة المرحلة الأولى، بينما يقف ابن مالك على قمة المرحلة الأخرى، ولئن كانت أهمية سيبويه ترجع إلى أنه هو الذى خط بمهارة فائقة قواعد النحو العربى، وخطا به الخطوة الأولى التى حددت معالمه، ورسمت اتجاهاته فى دقة وإحاطة - فإن أهمية ابن مالك تعود إلى أنه قد قام بأهم وأكبر عملية تصفية وتنقية لقواعد النحو العربى،

(١) ينظر: النجوم الزاهرة ٦/٢٣٣، بغية الوعاة ٥٣، غاية النحاة فى طبقات القراء لابن الجوزى ١٨٠/٢ عصر سلاطين المماليك محمود رزق سليم ٢١/١، المدارس النحوية ٣٠٩، الوافى بالوفيات ٣/٣٥٩، نفح الطيب ١٠٨/٢ - ١٠٩. الصلة لابن بشكوال ١/٢٥٣، المعجب فى تلخيص أخبار أهل المغرب للمراكشى ١٧١، الأدب العربى فى الأندلس د/محمد خفاجى ١٩ - ٢٠، العبر وديوان المبتدأ والخبر ٤/١٤٦، طبقات الشافعية للسبكي ٦٧/٥، المزهر للسيوطى ٢٨/١.

شهدها تاريخ النحو العربى، وكانت هذه هى الخطوة الأخيرة، والتى استقر بعدها النحو فى صورته الثابتة إلى اليوم، فلا زلنا نعيش على هذا التراث الضخم الذى خلفه لنا ابن مالك، وهو فى الحق ميراث يشهد بسعة الأفق وكثرة الاطلاع؛ ينبىك عن ذلك كثرة المصنفات سواء كانت فى النحو أو الصرف أو اللغة أو القراءات، وفى الواقع فإن أهمية ابن مالك لا ترجع إلى هذه الكثرة الوافرة من إنتاجه وتصنيفاته - بل ترجع - أيضًا - إلى ذلك المذهب النحوى البالغ الأثر فى نحو العربية، الذى أقام دعائمه، ورفع قواعده، وأتم بنيانه.

ومما هو جدير بالذكر أن من حسن حظ النحو العربى أن ابن مالك قد ظهر بعد أن نضجت دراساته، واكتملت مذاهبه، بل وتحددت أيضًا اتجاهات مدارسه. وقد هيا ذلك لابن مالك أن يكون على صلة بكل هذا التراث الضخم بمدارسه، واتجاهاته، ومذاهبه.

وقد أمد الله - عز وجل - ابن مالك بما تفوق به على عدد غير قليل ممن سبقه من النحاة، وهياً له - سبحانه - من الأسباب ما أتاح له أن يصل إلى هذا الذى لم يستطعه الأوائل؛ كما يقول أبو العلاء المعرى: [من الطويل]
وَإِنِّى وَإِنْ كُنْتُ الْأَخِيرَ زَمَانُهُ لَأَتِ بِمَا لَمْ تَسْتَطِعْهُ الْأَوَائِلُ
وهو هذا المذهب النحوى الذى شغل به النحاة من بعده، والذى لا يزال حتى الآن أساساً لأكثر الدراسات والبحوث النحوية المعاصرة.

ويقوم هذا المذهب فى جوهره على أساس المزج والاختيار من المذاهب السابقة كلها: بصرية أو بغدادية أو أندلسية؛ هذا مع ميل واضح إلى الحياد، وتوخُّ حاد للسهولة والتيسير، وجنوح شديد إلى الاجتهاد والتجديد.

وهذه الدراسة التى تدور حول ابن مالك النحوى: حياته، ومصنفاته، ومذهبه النحوى - ستدور إن شاء الله حول ثلاثة أبواب؛ وهى كالتالى:

الباب الأول:

ويدور حول ابن مالك، وحياته فى الأندلس والمشرق، وتناول فى ذلك:

١ - نسبه.

٢ - مولده ومسقط رأسه.

٣ - أسرته بالأندلس.

- ٤ - دراساته وشيوخه بالأندلس .
- ٥ - رحلته إلى المشرق وأثر هذه الرحلة في حياته ودراساته وسلوكه .
- ٦ - دراساته وشيوخه بالمشرق .
- ٧ - اشتغاله بالإمامة والتدريس والتأليف .
- ٨ - أسرته بالمشرق .
- ٩ - أخلاقه وصفاته .
- ١٠ - وفاته وراثته .

الباب الثاني :

- ويدور حول مؤلفاته نظمًا ونثرًا، وما أُثِرَ من شعره، وتتناول في ذلك ما يلي :
- ١ - مؤلفاته النحوية .
 - ٢ - مؤلفاته الصرفية .
 - ٣ - مؤلفاته اللغوية .
 - ٤ - مؤلفاته في القراءات .
 - ٥ - ما أُثِرَ من شعره .

الباب الثالث :

- ويدور حول مذهب النحوى، وتتناول فيه :
- أولاً: مذهب النحوى من حيث الشكل .
- وفى ذلك نلاحظ :
- ١ - التجديد فى منهج التأليف .
 - ٢ - النظم العلمى للفنون .
- ثانياً: من حيث الموضوع .
- وفى ذلك نلاحظ :
- ١ - التيسير والسهولة، ويظهر ذلك فى :
 - أ - اختياره لمذهب من المذاهب .
 - ب - عرضه للمذاهب والآراء فى صورة نظم علمى .
 - ٢ - المزج والاختيار .

ويتجلى ذلك فى :

- أ - مزجه بين مذاهب النحاة على اختلافهم .
- ب - مزجه بين النحو والصرف واللغة .
- ج - مزجه بين مصادر الاستشهاد من القرآن والحديث ، وكلام العرب شعراً ونثراً .

ثالثاً : من حيث موقفه من بعض قضايا أصول النحو وأدلته ، ونتناول فى ذلك :

- ١ - موقفه من السماع : القرآن - الحديث - كلام العرب .
- ٢ - موقفه من القياس .

رابعاً : الأصول النحوية العامة عند ابن مالك .

خامساً : المصطلحات النحوية عند ابن مالك .

* * *

البَابُ الأوَّلُ

حَيَاةُ ابْنِ مَالِكٍ فِي الْأَنْدَلُسِ وَالْمَشْرِقِ:

١ - نَسَبُهُ:

هو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائى الجياني، الشافعي، النحوي، نزيل دمشق.

وقد ذكر المقرئ في كتابه «نفح الطيب، من غصن الأندلس الرطيب»^(١) حين عرض لنسبه، وقد أسقط اسم جده محمدًا أن بعض الحفاظ حين عرف بابن مالك، قال: يقال: إن عبد الله في نسبه مذكور مرتين متتاليتين، وبعض يقول: مرة واحدة، وهو الموجود بخطه في أول شرحه لعمدته، وهو الذي اعتمده الصفدي وابن الخطيب، وعندما عرف به ابن طولون الصالحى في كتابه «القلائد الجوهريّة في تاريخ الصالحية»^(٢) ضمن أعلام مزارات الصالحية، قال: هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله (كذا ثلاثة)، وقد اكتفى بعض المؤرخين له بذكر: محمد بن عبد الله بن مالك، أو محمد بن مالك، اكتفاء بالمشهور؛ كما أخبر هو نفسه في أول خلاصته «الألفية»، قال: [من الرجز]

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ أَحْمَدُ رَبُّي اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ
ونخلص من هذا إلى أن صحة اسمه: محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله ابن مالك؛ أي أن جده الأدنى هو محمد، لا عبد الله، ولا مالك؛ كما اشتهر ذلك، وأن من أسقط هذا الاسم من نسبه، إنما أسقطه ونفاه لعدم بلوغه إياه، أو كان ذلك منه اقتصارًا، والأمر على ما يقول الأصوليون: المثبت مقدّم على النافي.

٢ - مَوْلَدُهُ وَمَسْقُطُ رَأْسِهِ:

ولد ابن مالك سنة ستمائة للهجرة؛ على غالب الروايات وأجودها، وقد اقتصر على ذلك التاريخ عدة من العلماء والباحثين؛ منهم:

ابن شاعر الكتبي في كتابه «فوات الوفيات»، والحافظ عماد الدين ابن كثير في كتابه «البداية والنهاية»، وكذا المستشرق الألماني كارل بروكلمان في موسوعته

(١) نفح الطيب ٢ / ٢٢٨ .

(٢) القلائد الجوهريّة في تاريخ الصالحية ينظر القسم الثاني في ترجمة أعلام مزارات الصالحية .

«تاريخ الأدب العربي» .

بينما نجد أن ابن غازى ذكر أن مولده كان سنة ثمان وتسعين وخمسائة للهجرة، وبه أخذ شمس الدين ابن الجزرى فى «غاية النهاية فى طبقات القراء»، كما ذكره المقرئ فى «نفح الطيب»^(١) مع شكه - أى: ابن الجزرى - فيها، وفى سنة ستمائة التى آثرنا نحن ذكرها أولاً ترجيحاً.
مَسْقُطُ رَأْسِهِ:

وأما مسقط رأسه، فقد ولد بـ «جَيَّان»؛ من مدن الأندلس^(٢)، وهى بفتح الجيم، ثم بالتشديد، وآخرها نون.

قال المقرئ حين تحدث عن مدن الأندلس: «واعلم أن جزيرة الأندلس مشتملة على متوسطة وشرق وغرب؛ فالمتوسطة فيها من القواعد الممصرة التى كل مدينة فيها مملكة مستقلة، لها أعمال ضخام، وأقطار متسعة: قرطبة، وطليطلة، وجَيَّان، وغرناطة، والمرية، ومالقة...» .

ثم ذكر من أعمال جيان هذه: أَبْذَة، وَقَسْطَرَة، وبيَّاسة، وَقَسْطَلَة. وقد كان لـ: «جيان» شأنها منذ أول الفتح العربى، حتى قيل: إن طارق بن زياد ذهب لفتحها بنفسه مع خيرة من أصحابه؛ ليخلص منها إلى طليطلة^(٣).
٣ - أُسْرَتُهُ بِالْأَنْدَلُسِ:

لا يكاد يعرف شيء عن أسرة ابن مالك قبل هجرته إلى المشرق، ولا عن والديه؛ ذلك أنه لم يذكر هو شيئاً عن نفسه فى هذا الصدد، ولم يتعرض أحد من المترجمين له لذلك.

ويبدو أن والديه قد تُوَفِّيَا، وهو صغير؛ وإذا قوى هذا الظن أو صح فيمكن اعتباره داعياً من دواعى رحلته إلى المشرق والإقامة هناك وعدم العودة إلى مسقط رأسه؛ كما كان يفعل كثير من علماء الأندلس ذلك وقتئذ.
٤ - دِرَاسَاتُهُ وَأَسَاتِذَتُهُ بِالْأَنْدَلُسِ:

كان ابن مالك ابن عصره ومصره، فقد بدأ دراساته بحفظ القرآن الكريم على

(١) نفح الطيب ٢/ ٢٢٨ .

(٢) نفح الطيب ١/ ١٦٥ .

(٣) نفح الطيب ١/ ١٦٥ .

ما هو معهود في تلك العصور، ثم تلا ذلك دراسة القراءات القرآنية، وعلوم الدين واللغة، وفروعها. وإذا نظرنا في «طبقات القراء» لابن الجزري^(١) نجده يقول عنه: قد شاع عند كثير من متحلي العربية أن ابن مالك لا يعرف له شيخ في العربية، ولا في القراءات، وليس ذلك، بل أخذ العربية في بلاده عن ثابت بن خيار، وحضر عند الأستاذ أبي على الشَّلَوَّين نحو العشرين يومًا...».

ونجد تاج الدين السبكي ذكره أيضًا في «طبقات الشافعية»^(٢)، قال: كان إمامًا في القراءات وعللها، وله الدين المتين، والتقوى الراسخة، وذكر له رواية في الحديث عن العلم السخاوي.

ثَابِتُ بْنُ خِيَارٍ:

هو أبو الحسين، وقيل: أبو الحسن، وقيل: أبو المظفر ثابت بن خيار بن ثابت ابن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعي، الغرناطي، قال في «نفح الطيب»: كان فاضلاً، ماهراً، مقرئاً، معروفاً بالزهد والفضل والجودة والانقباض، أقرأ القرآن والعربية والأدب كثيراً، وروى عن ابن بشكوال، وبالإجازة عن السلفي، وأقرأ القرآن والعربية ب: حيان وغرناطة. وتوفي بغرناطة سنة ٦٢٨هـ. وقد ذكر السيوطي في كتابه «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة»^(٣) في ترجمة ابن مالك: أن أبا حيان الأندلسي قال: إن ثابت بن خيار هذا لم يكن من أئمة النحويين، بل كان من أئمة المقرئين.

وقد استفاد بين علماء التراجم والنحويين أن أبا حيان اعتاد التحامل على ابن مالك من النحويين، كما اعتاد التحامل على جار الله الزمخشري من المفسرين من قبله، وكلامه هنا في ابن مالك لا يتقص من قدره.

ومن المعلوم أن علماء تلك العصور كانوا يجمعون بين القراءات واللغة والنحو

(١) غاية النهاية في طبقات القراء ١٨١/٢، وزاد قوله: «وأخذ عن السخاوي العربية والقراءات، ولما دخل حلب، لازم حلقة ابن يعيش، ثم حضر عند تلميذه ابن عمرون ولزمه، وكان ذهنه من أصح الأذهان... إلخ».

(٢) طبقات الشافعية الكبرى في ترجمة محمد بن عبد الله بن مالك ٢٥٧/٥.

(٣) بغية الوعاة ١٣١/١، وفي النسخة المحققة بتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم - ثابت بن حيان بدلاً من ثابت بن خيار، وهو تحريف مخالف لكل ما ثبت في تراجمه.

والصرف والشعر، بل وعلوم الأدب جميعاً التي تبلغ اثني عشر علماً؛ وتسمى أيضاً علوم العربية، وهى مجموعة فى قوله: [من البسيط]

نحو و صرف وعروض ثم قافية وبعدها لغة قرض وإنشاء
خط بيان معان مَع محاضرة والاشتقاق لها الآداب أسماء
الأستاذ أبو عليّ الشّلّوبين:

هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله، الأستاذ أبو على الإشبيلي، الأزدي، المعروف بالشلوبين، ومعناه بلغة أهل الأندلس: الأبيض الأشقر.

قال ابن الزبير: كان إمام عصره فى العربية بلا مدافع، ذا معرفة بنقد الشعر وغيره، بارعاً فى التعليم، ناصحاً، أبقى الله به ما بأيدي أهل المغرب من العربية، أخذ عن ابن ملكون، وغيره، وروى عن السهيلي، وابن بشكوال، وغيرهما، وأجاز له السلفى، وغيره، وأقرأ نحو ستين سنة وعلا صيته، واشتهر ذكره، وأخذ عنه الأحوص، وابن فرتون، وجماعة، وقلما تأدب أحد من أهل الأندلس فى وقته إلا وقرأ عليه، واستند ولو بواسطة إليه، صنّف تعليقاً على كتاب سيويه، وشرحين على الجزولية، وكان الجزولى شيخاً له، وله كتاب فى النحو سماه «التوطئة»، وكانت وفاته سنة ٦٤٥هـ^(١).

٥ - رَحْلَةُ ابْنِ مَالِكٍ إِلَى الْمَشْرِقِ، وَأَثَرُهَا فِي حَيَاتِهِ وَدِرَاسَاتِهِ وَسُلُوكِهِ:

ونعالج هذه الرحلة فى بيان موجز لأسبابها، والدواعى التى أدت إليها بمعرفة حال الأندلس السياسية آنذاك، ثم بمعرفة حال المشرق السياسية ثم العلمية، ونتائج هذه الرحلة فى ابن مالك صاحب هذه الدراسة.

أولاً: الْفَتْحُ وَالْاضْطِرَابَاتُ بِالْأَنْدَلُسِ أَيَّامَ نَشْأَةِ ابْنِ مَالِكٍ:

كانت نشأة ابن مالك بالأندلس أيام دولة الناصر بن يعقوب من ملوك الموحّدين؛ الذى ولى الأندلس بعد وفاة أبيه سنة ٥٩٥ هـ، ثم بعده دولة السلطان محمد بن يوسف، والذى صار صاحب الأندلس، بعد انقراض دولة الموحّدين، ولم تكن الأحوال فى الأندلس أيام نشأة ابن مالك أحوال هدوء واستقرار، بل كان يغلب عليها القلق والاضطراب.

(١) بغية الوعاة ٢/ ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

وإذا نظرنا إلى ما ذكره الرواة، من أن ابن مالك قد أخذ بالأندلس عن ثابت بن خيار (ت: ٦٢٨هـ)، وأنه قد سمع بدمشق من أبي صادق الحسن بن صباح (ت: ٦٣٢هـ)^(١) على ما نذكره بعدُ إن شاء الله تعالى، وما ذكره المستشرق كارل بروكلمان من أنه قدم دمشق في شبابه المبكر، وإلى ما أشار إليه القفطى في «إنباه الرواة على أنباه النحاة»^(٢) في ترجمة الجزولى حين عرض لمقدمته في النحو المعروفة بالجزولية حيث قال: وشرحها شاب نحوى من أهل جيان من الأندلس، متصدر بحلب لإفادة هذا الشأن، فجمع بين أقوال هؤلاء المقدم ذكرهم، وأحسن فى الإيجاز. والظاهر أن هذا الشاب الجياني هو ابن مالك.

إذا استقام هذا كله أمكننا القول بأن ابن مالك رحل شاباً بين الخامسة والعشرين من عمره إلى الثلاثين، أى: بين (٦٢٥هـ، ٦٣٠هـ)؛ وذلك بسبب هذه الفتن والاضطرابات فى بلاد الأندلس أولاً، ثم للحج وإتمام الدراسة فى بلاد المشرق ثانياً، وعلى عادة العلماء آنذاك، فيكون إتمام ابن مالك لدراساته فى المشرق ورحيله كان فى عصر الأيوبيين من (٥٦٧هـ إلى ٦٤٨هـ)، بل أدرك من عصر المماليك حتى جانب كبير من حكم الظاهر بيبرس البندقدارى من (٦٥٨هـ إلى ٦٧٩هـ).

وقد ذكر السيوطى فى كتابه: «حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة»^(٣) نقلاً عن شيخه تقي الدين الشمنى رسالة كتبها ابن مالك إلى الظاهر بيبرس.

ثانياً: الفتن والاضطرابات فى مصر والشام، وخاصةً فى مصر عند مقدم ابن مالك:

ودع ابن مالك الأندلس والفتن دائرة فى أكثر البلاد، ولكن يمكننا القول بأن ابن مالك قد فر من فتن الأندلس واضطرابات النصارى والموحدين والطوائف هناك إلى فتن الصليبيين والتتار ومنازعات خلفاء صلاح الدين الأيوبي فى الشرق؛ إذ يذكر المؤرخون أن الدولة الأيوبية قد انقسمت بعد موت مؤسسها صلاح الدين بين أبنائه الثلاثة وأخيه العادل، وبعض أقربائه، ويظهر أن الاضطرابات كانت العامل الأكبر فى عدم استقرار ابن مالك فى مصر، ومسيرته إلى الشام بعد أن حج؛ حيث طوف ببلاد

(١) نفح الطيب ٢/٢٢٢، والوفى بالوفيات ٣/٣٥٩.

(٢) إنباه الرواة ٢/٣٨٩ فى ترجمة الجزولى.

(٣) حسن المحاضرة ٢/٩٦، ٩٧.

الشام ودمشق، ثم حماة، ثم حلب، ثم بعلبك، ثم عاد قافلاً ليستقر في دمشق؛ حيث تصدر للتدريس والإمامة والتصنيف، وقد مدَّ الله في عمر ابن مالك بعد استقراره بدمشق، حتى شهد نهاية دولة الأيوبيين، سنة: (٦٤٨ هـ) وقيام دولة المماليك البحرية على يد شجرة الدر، وعز الدين أيبك التركمانى، وشهد سقوط بغداد، ونهاية الدولة العباسية على يد التتار سنة: (٦٥٦ هـ)، وكما ذكرنا من قبل أنه حضر جانباً كبيراً من سلطنة الظاهر بيبرس (٦٥٨ هـ: ٦٧٩ هـ) حيث كانت وفاة ابن مالك (٦٧٢ هـ).

ثالثاً: الحركة العلمية في مصر والشام عند مقدم ابن مالك:

على الرغم مما كان يشغل الشرق من حروب الصليبيين وفتن التتار، ومنازعات الأيوبيين فيما بينهم - كانت حركة العلم والفكر والأدب تسير في غير توقف أو تعثر، بل كانت في الشرق - وبخاصة مصر والشام - نهضة علمية واسعة النطاق وبخاصة في علوم اللغة والنحو والقراءات، إلى جانب علوم الدين من الفقه وأصوله، وعلم الكلام والحديث والتفسير والتصوف.

ونظرة عامة إلى ما حفل به ذلك العصر (القرن السابع الهجرى) من أسماء الأعلام في مختلف ضروب العلم والفقه والأدب وغيرها، من أمثال ابن معيط، وابن الحاجب، وابن يعيش، وابن عمرو، والعلم السخاوى، والقفطى، وقاضى القضاة ابن خلكان، وابن دحية، والحافظ المندرى، وابن دقيق العيد، وابن المنير، وغيرهم - ترينا إلى أى مدى كانت الحركة العلمية مزدهرة ونشطة في مصر والشام في ذلك العصر، ولا يفوتنا أن نلاحظ هنا أن هذا الازدهار العلمى فى المشرق كان عاملاً من العوامل التى جعلت ابن مالك ينسب مسقط رأسه بالأندلس، ويتخذ موطنه الثانى والأخير بدمشق الشام.

وأما مواد الدراسة فى الشرق التى كانت عند مقدم ابن مالك فقد وفد ابن مالك على الشرق والنحاة يتدارسون مفصل الزمخشري، وكتاب سيويه، وإيضاح الفارسي، وجمل الزجاجي، إلى جانب مقدمة ابن الحاجب فى النحو المسماة بالكافية، ومقدمته فى الصرف والخط المسماة بالشافية؛ وهما مقدمتان نثريتان، ونظمت الكافية فى نظم معروف بالوافية. كانت هذه هى الكتب الشهيرة التى تدرس فى مجال العلم فى الشرق، ولا شك أن ابن مالك قد اطلع على هذا كله، وكان له

أثره الكبير في إنتاجه العلمى الغزير، ورواج هذا النتاج فى الشرق بعامة، وفى مصر بخاصة .

رابعاً: جَوْلَةُ ابْنِ مَالِكٍ فِي بِلَادِ الشَّرْقِ وَاسْتِقْرَارُهُ بِدَمَشَقَ:

مما يمكننا أن نستخلصه ونرجحه، ونراه أقرب إلى الصواب، وطبائع الأمور، مما ذكره ابن الجزرى فى «غاية النهاية فى طبقات القراء»^(١)، والسيوطى فى «بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة»^(٢)، والمقرئ فى «نفح الطيب»^(٣)، وكارل بروكلمان فى «تاريخ الأدب العربى»: أن ابن مالك قد مر بالقاهرة والحجاز ثم بدمشق، وهو فى دمشق، سمع عن ابن يعيش، صاحب «شرح المفصل» بحلب، فواصل الرحلة إليه، وهو فى طريقه إلى حلب مر بحماة، وكذلك فى طريقه عند عودته إلى دمشق ليستقر بها، ولا بد أنه أخذ فى أول مروره بدمشق عن بعض علمائها على ما سنبينه بعد قليل.

وهو فى حلب أخذ عن ابن يعيش، وجالس تلميذه النابغ ابن عمرو^(٤). ويبدو مما ذكر فى روايات من ترجموا له أنه أتم دراساته بحلب، وأخذ عنه بها، وبحماة، فى طريق عودته إلى دمشق واستقر بها يعمل بالإمامة والتدريس والتصنيف.

خامساً: أَثَرُ هَذِهِ الرُّحْلَةِ فِي ابْنِ مَالِكٍ:

رحل ابن مالك من الأندلس إلى دمشق، وكانت الرحلة فى ذلك الحين أمراً مألوفاً لدى العلماء، وشجع على هذا أيضاً أن الوطن العربى والإسلامى كله كان وحدة علمية وسياسية متصلة الأطراف، لا سدود ولا قيود فى وجه العلم والعلماء. وحققاً لقد كان لهذه الرحلة أثرها البالغ فى ابن مالك، بل يمكننا القول: إن هذه الرحلة غيرت ابن مالك تغييراً شاملاً، وصبغته بصبغة شرقية فى خلقه ومسلكه، ومذهبه، وثقافته؛ فقد كان وهو بالأندلس مالكى المذهب، على عادة أهل الأندلس؛ لانتشار مذهب مالك هناك وقتئذٍ، فلما رحل إلى الشرق انتقل إلى المذهب الشافعى، وليس تغيير المذهب فى ذلك الحين بالأمر الهين، فقد كان أهم

(١) غاية النهاية فى طبقات القراء ٢/ ١٨٠، ١٨١ .

(٢) بغية الوعاة ١/ ١٣٠ .

(٣) نفح الطيب ٢/ ٢٢٢، وما بعدها .

(٤) نفح الطيب ٢/ ٢٢٢، وما بعدها .

سمات هذه العصور عند التعريف بالعالم ذكر مذهبه الديني إلى جانب اسمه، ولقبه، وكنيته، ونسبه.

ونجد الصلاح الصفدى فى «الوافى بالوفيات»^(١)، وابن شاعر الكتبى فى «فوات الوفيات»، والسيوطى فى «بغية الوعاة»^(٢) يطالعونا أن ابن مالك انفرد عن المغاربة بشيئين: الكرم، ومذهب الشافعى، ولا شك أن هذا أثر من آثار هذه الرحلة. أضف إلى ذلك أيضًا تأثر ابن مالك فى أسلوبه وطريقته فى التصنيف والتبويب بالبيئة المشرقية وبالطريقة الفاضلية التى ابتدعها القاضى الفاضل التى تمتاز بالاعتماد على المحسنات البديعية من السجع، والجناس، والتورية، خاصة.

دِرَاسَاتُهُ وَأَسَاتِذَتُهُ بِالمَشْرِقِ:

قد سبق القول بأن دراسة ابن مالك بدأت ببلده على عادة أهل العصر بقراءة القرآن، ودراسة القراءات واللغة، والنحو والفقه والحديث، وقد مضت الإشارة أيضًا إلى أنه تلقى دراسته الأولى بالأندلس على يد ثابت بن خيار من كبار النحاة والمقرئين، وأبى على الشلوين من كبار النحاة واللغويين.

أما فى المشرق فيظهر أن دراسته المنظمة لم تبدأ إلا فى دمشق عند نزوله بها أول مرة قبل رحيله إلى حماة، ثم حلب، وبعلمك من بلاد الشام، ثم عودته واستقراره فى دمشق آخر الأمر^(٣).

ونحن بصدد الحديث عن دراسات ابن مالك نذكر ما قاله صاحب «نفح الطيب» عندما عرض لدراسات ابن مالك فقد ذكر أنه صرف همهته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيها الغاية، وأربى على المتقدمين، وكان إمامًا فى القراءات، وعالمًا بها، وصنف فيها قصيدة دالية فى قدر الشاطبية. وأما اللغة فكان إليه المنتهى فيها. قال الصفدى: أخبرنى أبو الثناء محمود تلميذ ابن مالك قال: ذكر ابن مالك ما انفرد به صاحب «المحكم» عن الأزهرى فى كتابه «تهذيب اللغة»، وهذا أمر معجز؛ لأنه يحتاج إلى معرفة ما فى الكتابين. وأما النحو والتصريف، فكان فيهما بحرًا لا يشق

(١) الوافى بالوفيات ٣/٣٥٩.

(٢) بغية الوعاة ٢/٣٥١، ٣٥٢.

(٣) بغية الوعاة ١/٢٣١.

لجه . وأما اطلاعه على أشعار العرب التى يستشهد بها على النحو واللغة ، فكان أمره فيها عجباً ، وكان الأئمة الأعلام يتحIRON فى أمره . وأما اطلاعه على الحديث فكان فيه آية ؛ لأنه كان أكثر ما يستشهد بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهد ، عدل إلى الحديث فإن لم يجد فيه شاهداً ، عدل إلى أشعار العرب .

وخلاصة القول فى دراسات ابن مالك ؛ أنها كانت دراسات واسعة ومتنوعة شملت كل ما عرفه العصر من علوم القرآن والحديث واللغة .
وأما شيوخه وأساتذته بالمشرق :

ففى دمشق عند نزوله بها أول مرة تلمذ ابن مالك ل : العلم السخاوى أبى الحسن علم الدين على بن محمد بن عبد الصمد السخاوى ، النحوى ، المقرئ ، الشافعى ، كان محققاً ، بصيراً بالقراءات وعللها ، إماماً فى النحو واللغة والتفسير ، عالماً بالفقه وأصوله ، طويل الباع فى الأدب مع التواضع والدين والمودة وحسن الخلق ، مليح المحاوره ، حلو النادرة ، حاد القريحة ، مطرح التكليف ، أخذ عن الشاطبى ، والتاج الكندى ، وقد تصدى للإقراء بجامع دمشق ، وازدحم عليه الطلبة ، ولم يكن له شغل إلا العلم .

وله نظم فى الطبقة العليا ، وألف فى القراءات ، ونظم فى الألغاز اللغوية والنحوية ، وتوفى بدمشق سنة : (٦٤٣هـ) .

وسنلاحظ تأثر ابن مالك به فى الإكثار من النظم ، والتأليف فى القراءات ، ونظم الألغاز اللغوية والنحوية .

وقد ذكر الصلاح الصفدى فى «الوافى بالوفيات»^(١) ، أن ابن مالك سمع بدمشق من :

ابن صَبَّاح : أبى صادق الحسن بن صباح ، المخزومى ، المصرى الكاتب ، كان أديباً ، ديناً ، صالحاً جليلاً ، توفى سنة (٦٣٢هـ) .

ومُكْرَم : وهو أبو الفضل نجم الدين مكرم بن محمد بن حمزة بن محمد ، المسند ، القرشى الدمشقى ، كان عالماً ، محدثاً ، فاضلاً ، توفى سنة ٦٣٥هـ .

ويبدو أن ابن مالك ، وهو بدمشق سمع بابن يعيش الحلبي فواصل الرحلة إليه ،

(١) الوافى بالوفيات ٣/ ٣٥٩ ، ٣٦٠ .

وأخذ عنه، وجالس تلميذه ابن عمرو بن حلقته.

ابن يعيش: وهو أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا، النحوى، الحلبي، المشهور بابن يعيش، وكان يعرف بابن الصانع، وكان ابن يعيش من كبار أئمة العربية ماهراً في النحو والتصريف، تصدى بحلب للإقراء زماناً، وطال عمره، وشاع ذكره، وغالب فضلاء حلب تلامذته، وكان حسن الفهم؛ لطيف الكلام، طويل الروح على المنتهى والمبتدى، ظريف الشماثل مع سكينه ووقار، من تصانيفه: «شرح المفصل»، و«شرح تصريف ابن جني»، توفي بحلب سنة (٦٤٣هـ).

ابن عمرو بن عبد الله جمال الدين محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعد بن عمرو بن الحلبي، النحوى. قال عنه الذهبي: أخذ النحو عن ابن يعيش، وبرع فيه، وتصدر لإقراءه، وتخرج على يديه جماعة، وجالس ابن مالك، وأخذ عنه البهاء النحاس، وروى الشرف الدمياطي، وشرح المفصل، وتوفي سنة ٦٤٩هـ.

٧- اشْتَغَالُهُ بِالْإِمَامَةِ وَالتَّدْرِيسِ وَالتَّصْنِيفِ:

ذكر الصفدي؛ أن ابن مالك تصدر بحلب لإقراء العربية، وكان إماماً في القراءات وعللها، ثم ذكر عن شهاب الدين أبي الثناء محمود تلميذ ابن مالك؛ أن ابن مالك كان إذا صلى بالمدرسة العادلية بدمشق - لأنه كان إمامها - يشيعه قاضى القضاة ابن خلكان إلى بيته؛ تعظيماً له، وقد أقام بدمشق يصنف، ويشغل بالجامع والترتبة العادلية.

وذكر المقرئ في «نفح الطيب»^(١) أن بعض من عرّف بابن مالك قال: إنه تصدر بحلب، وأمّ بالسلطانية، ثم تحول إلى دمشق، وتكاثر عليه الطلبة، وحاز قصب السبق، وصار يضرب به المثل في دقائق النحو، وغوامض الصرف، وغريب اللغات، وأشعار العرب، مع الحفظ والذكاء والتحرى لما ينقله.

ونخلص من هذا إلى أن ابن مالك أتم دراسته للقراءات والحديث واللغة والنحو على علماء «دمشق» و«حلب» الذين سبق ذكرهم، وهم: العَلَمُ السخاوى وابن صَبَّاحٍ ومُكْرَم بدمشق، وابن يعيش وابن عمرو بن حلب، وأنه بدأ الاشتغال بالإمامة

(١) نفح الطيب ٢/ ٢٢٨.

والتدريس والتصنيف بحلب، حيث تصدر لإقراء العربية في المدرسة الظاهرية والسلطانية فيها، وأنه مرَّ بحماة في طريق عودته إلى دمشق، فأخذ عنه بها، واستقر بعد ذلك في دمشق مشتغلاً بالتصنيف والإمامة والتدريس في أعظم مدارس دمشق آنذاك في المدرسة العادلية حيث تولى فيها المشيخة الكبرى لقسم القراءات والعربية.

٨- أسرة ابن مالك بالمشرق:

لم يَرِدْ في أخبار الذين كتبوا وترجموا لابن مالك شيء عن أسرته وزواجه، فلا نعرف شيئاً عن والديه، ولا عن زواجه، أين ومتى كان؟ ولا عن زوجته، مَنْ هي؟ ومن أين تكون؟

ويبدو أن ابن مالك تزوّج بدمشق بعد أن طَوَّفَ بالشام، ولعل هذا الزواج هو أول داعٍ لاستقراره بدمشق بين أسرة زوجته وأسرته الناشئة بعد أن أنجب ولديه، بدر الدين، وتقى الدين الأسد.

بَدُرُ الدِّين: هو الإمامُ بَدُرُ الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك، الطائى، الدمشقى، الشافعى، النحوى، ابن النحوى، قال عنه الصفدى فى «الوافى بالوفيات»^(١): كان فِهْمًا ذَكِيًّا حَادًّا الخاطر، إِمَامًا فى النحو والمعانى، والبيان والبدیع، والعروض، والمنطق جيد المشاركة فى الفقه والأصول. أخذ عن والده، ووقع ما أغضب الشيخ على ولده فسكن بعلبك، فقرأ عليه جماعة، فلما مات والده طوَّلب إلى دمشق، وولى وظيفة والده، وتصدى للاشتغال والتصنيف، وله من التصانيف: شرح ألفية والده، وشرح كافيته، وشرح لاميته، وتكملة شرح والده للتسهيل ولم يتمه، و«المصباح فى اختصار المفتاح» فى علم المعانى، و«روض الأذهان» وشرح «ملحة الإعراب» للحريرى، و«شرح الحاجبية»، ومقدمة فى العروض، ومقدمة فى المنطق، وغير ذلك، ومات بالقولنج بدمشق يوم الأحد ثامن المحرم سنة: (٦٨٦هـ)، وتأسف الناس عليه.

وقال الصفدى عن شرحه للألفية^(٢): إنه شرحٌ فاضلٌ منقى منقح، وخطاً والده

(١) الوافى بالوفيات ٢٠٤/١، ٢٠٥ فى ترجمة بدر الدين بن مالك رقم ١٢٩، بغية الوعاة ٢٢٥/١ نقلاً عن الوافى.

(٢) الوافى بالوفيات ٢٥٠/١.

فى بعض المواضع ، ولم تُشرح الخلاصة «الألفية» بأحسن ، ولا أسدً ، ولا أجزل من هذا الشرح على كثرة شروحها ، وهو الشرح المشهور بشرح ابن الناظم .

تَقَى الدِّينِ الْأَسَدُ : هو تَقَى الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك ، المعروف بالأسد ، كان طيب الصورة ، يقرأ بالظاهرية ، وله مسجد ودكان مشهود ، قال الصفدى^(١) : والمقدمة الأسدية لوالده أيضاً ، وهى صغيرة ، نشر ، وضعها باسمه «توفى سنة : «٦٥٩هـ» .

٩- أَخْلَاقُ ابْنِ مَالِكٍ وَصِفَاتُهُ :

اتَّفَقَ الذين ترجموا لصاحبنا ابن مالك ؛ على أنه كان يمتاز بالدين المتين ، وصدق اللهجة ، وكثرة النوافل ، وحسن السُّمت ، ورقة القلب ، وكمال العقل ، والتؤدة ، والوقار ، وأنه كان حريصاً على العلم وحفظه ، حتى إنه حفظ يوم وفاته ثمانية شواهد^(٢) .

وكان - رحمه الله - كثير المطالعة ، سريع المراجعة ، لا يكتب شيئاً من محفوظه ؛ حتى يراجعه فى محله ، وهذه حالة المشايخ الثقات ، والعلماء الأتبات ، وكان لا يرى إلا وهو يصلى ، أو يتلو ، أو يصنّف ، أو يُقَرَأ^(٣) .

١٠- وَفَاتُهُ وَرِثَاؤُهُ :

توفى ابن مالك بدمشق سنة ٦٧٢هـ (سنة اثنتين وسبعين وستمائة للهجرة) باتفاق المؤرخين ، وصلى عليه بالجامع الأموي ، ودُفن بسفح «قاسيون» بتربة القاضى عز الدين بن الصائغ ، وممن رثاه الشريف الحِصْنى قال : [من الخفيف]

يَا شَتَاتِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ بعد مَوْتِ ابْنِ مَالِكِ الْمِفْضَالِ
وَأَنْجِرَافِ الْحُرُوفِ مِنْ بَعْدِ ضَبْطِ مِنْهُ فِي الْإِنْفِصَالِ وَالْإِتِّصَالِ
مَضْذَرًا كَانَ لِلْعُلُومِ بِإِذْنِ الْ لَهُ مِنْ غَيْرِ شُبْهَةٍ وَمِحَالِ
عُدِمِ النَّعْتُ وَالتَّعَطُّفُ وَالتَّو كَيْدُ مُسْتَبْدَلٍ مِنَ الْأَبْدَالِ

وكذلك رثاه الشيخ بهاء الدين بن النحاس^(٤) بقوله : [من الكامل]

(١) الوافى بالوفيات ٢٠٦/١ ترجمة الأسد بن الشيخ جمال الدين رقم ١٣٢ .

(٢) نفح الطيب ٢٢٨/٢ .

(٣) نفح الطيب ٢٢٧/٢ .

(٤) نفح الطيب ٢٢٧/٢ ، وبغية الوعاة ١٣٧/١ ، وبهاء الدين بن النحاس هذا - أحد تلامذة ابن مالك .

قُلْ لَابْنِ مَالِكٍ اِنْ جَرَتْ بِكَ اُذْمُعِي حُمْرًا يُحَاكِهَا النَّجِيعُ الْقَانِي
فَلَقَدْ جَرَحْتَ الْقَلْبَ حِينَ نُعِيتَ لِي وَتَدَفَّقَتْ بدمَائِهِ أَجْفَانِي
لَكِنْ يَهُوُّ مَا أُجِرْتُ مِنَ الْأَسَى عِلْمِي بِنُفْلَتِهِ إِلَى رِضْوَانِ
فَسَقَى ضَرْيَحًا ضَمَّهُ صَوْبُ الْحَيَا يَهْمِي بِهِ بِالرُّوحِ وَالرَّيْحَانِ

* * *

الباب الثاني

مؤلفاته نظمًا، ونثرًا، وشعره

ابن مالك من أعظم نحاة القرن السابع الهجرى شهرة إن لم يكن هو أعظمهم جميعًا، فقد منحه الله العمر الطويل، والصبر الجميل، والعقل الراجح، والقدرة الفائقة على القراءة والبحث والاطلاع، فجاء إنتاجه على غزارته وعمقه ودقته سهلاً مقبولاً، فوافق الاهتمام والذيع والزوج بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ التأليف؛ في مجال اللغة والنحو على الخصوص.

وقد أشار ابن الجزرى إلى أن تأليفه «الكافية الشافية» وهى نظم في النحو والصرف، يبلغ ثلاثة آلاف بيت - كان فى حلب، وتأليفه «الألفية» (وهى خلاصة للكافية الشافية) كان فى حماة عند رجوعه إلى دمشق ماراً بها، وتأليفه «التسهيل» كان عند استقراره بدمشق، وتولى المشيخة الكبرى للمدرسة العادلية فى قسم القراءات العربية.

هذا وقد وهب الله ابن مالك قدرة عجيبة فائقة على النظم العلمى الرائق فى شتى الفنون، وهو ما يسمى بالنظم التعليمى، فقد جاءت كثير من مؤلفاته النحوية واللغوية نظمًا، ومع جفاف مسائل هذه العلوم، وصعوبة موضوعاتها جاءت نظمًا رائعًا سائغًا عذبًا، حتى يوشك أن يضاهى الشعر العاطفى، كما نلاحظ ذلك فى منظومته: «تحفة المودود فى المقصور والممدود».

ولعل هذا من أهم العوامل التى ساعدت على رواج مؤلفات ابن مالك، وبخاصة الألفية (الخلاصة) التى حجبت أضواؤها - أو كادت أن تحجب - ما سبقها من مؤلفات فى النحو.

ولنسرد مصنفات الرجل سردًا سريعًا يتلاءم وهذه العجالة:

أولاً: مؤلفاته النحوية:

١ - الكافية الشافية فى النحو والصرف: وهى منظومة طويلة تقرب من ثلاثة آلاف بيت من مزدوج الرجز، تضم النحو والصرف، هذا وقد ذيلها العلامة محمود ابن محمد خطيب الدهشة الشافعى الحموى من علماء القرن التاسع سماها «وسيلة الإصابة إلى طريقة الكتابة»؛ حتى تكون المنظومة جامعة للنحو والصرف والخط

ككافية ابن الحاجب وشافيته النثريتين، رتبها على أربعة أبواب فى الوصل والفصل، والحذف، والزيادة، والبدل، وشرحها.

وَمَطْلَعُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ: [من مزدوج الرجز]

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ مُحَمَّدٌ وَقَدْ نَوَى إِفَادَةً بِمَا فِيهِ اجْتَهَدُ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي مِنْ رِفْدِهِ تَوْفِيقٌ مَنْ وَقَّفَهُ بِحَمْدِهِ
تَبَارَكَ اسْمُهُ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ وَعَمَّ حُكْمُهُ وَجَمَّتْ حِكْمُهُ
ثُمَّ عَلَى خَيْرِ الْهُدَاةِ أَحْمَدًا مِنْهُ صَلَاةٌ تُسْتَدَامُ أَبَدًا
تَغْمُرُ آلَهُ وَصَحْبَهُ الْأَوَّلَى بِحِفْظِهِمْ عُهُودَهُ نَالُوا الْعُلَا
وَتُسْعِدُ الَّذِي بِهَا قَدْ اغْتَنَى سَعَادَةً مُنِيلَةً أَقْصَى الْمُئِنَى
وَبَعْدُ فَالْتَّخُوْ صِلَاحُ الْأَلْسِنَةِ وَالنَّفْسُ إِنْ تَعْدَمَ سَنَاهُ فِي سِنَةِ
بِهِ انْكَشَافُ حُجُبِ الْمَعَانِي يَبْدُو بِهِ الْمَفْهُومُ ذَا إِذْعَانِ
وَمَنْ يُعِزُّ طَالِبَهُ بِسَبَبٍ فَهُوَ خَيْرُ بَيْنِيلِ كُلِّ أَرْبٍ
وَقَدْ جَمَعْتُ فِيهِ كُتُبًا جَمَّةً مَفِيدَةٌ يُعْنَى بِهَا ذُو الْهِمَّةِ
وَهَذِهِ أَرْجُوزَةٌ مُسْتَوْفِيَّةٌ عَنْ أَكْثَرِ الْمَصْنُفَاتِ مُغْنِيَّةٌ
فَمَنْ دَعَاها قَاصِدًا بِالْكَافِيَةِ مَصْدَقٌ وَلَوْ يَزِيدُ الشَّافِيَةَ
فَاللهُ يَخْطِينَا بِخَيْرِ سَعَى وَبِاجْتِنَاءِ ثَمَرَاتِ الْوَعْيِ

وبعد هذه المقدمة تبدأ الأبواب، فيسرد موضوعات النحو والصرف بابًا بابًا، وقد يقتضى الأمر قسم الباب إلى فصول، وهكذا إلى آخر الأرجوزة.

٢ - الْوَافِيَةُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ:

وقد شرح ابن مالك «الكافية الشافية» نثرًا بشرح سماه «الوافية» وعلق عليه نُكْتًا، وشرحها أيضًا ولده بدر الدين؛ كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

ونذكر هنا أن ابن الحاجب وهو نحوى سابق على ابن مالك، من نحاة المدرسة المصرية، توفى سنة (٦٤٦هـ)، ألف مقدمة نثرية مركزة فى النحو أسماها «الكافية» شرحها رضى الدين الإستراباذى، وغيره من العلماء، وله أيضًا مقدمة نثرية مركزة أيضًا لكنها فى الصرف والخط، وشرحها أيضًا رضى الدين الإستراباذى والجاربردى وغيرهما من العلماء، ثم إن ابن الحاجب نظم الكافية هذه فى منظومة أسماها «الوافية فى نظم الكافية».

فمن هنا يتضح لنا أن ابن مالك فى هذين المصنفين: «الكافية الشافية»، و«الوافية» قد تأثر بابن الحاجب فى تسمية المتن بالكافية، والشرح بالوافية، لولا أن صنيع ابن مالك فى المتن والشرح يغاير صنيع ابن الحاجب كل المغايرة حتى يمكننا أن نقول: إن ابن مالك لم يتأثر بغير التسمية، بل إنه يبدو كالمعارض لابن الحاجب - والحالة هذه - فكافية ابن الحاجب موجز نثرى مركز فى النحو فقط، وشافيته موجز نثرى مركز أيضاً فى الصرف والخط فقط، بينما الوافية نظم للكافية فقط، أما ابن مالك فشافيته نظم مطول فى النحو والصرف جميعاً، ووافيته نثر كالشرح لنظم الكافية الشافية.

٣ - الخلاصة المشهورة بالألفية:

وهى منظومة من مزدوج الرجز فى نحو ألف بيت أودع فيها خلاصة ما فى «الكافية الشافية» من نحو وتصريف، وسبقت الإشارة إلى أن ابن مالك ألف الألفية هذه، وهو فى حماة فى طريق عودته إلى دمشق، وسميت الألفية، وله فى مطلعها: [من مزدوج الرجز]

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّةٍ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّةٌ
كما سميت الخلاصة لقوله فى آخرها: [من مزدوج الرجز]

حَوَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلَا خِصَاصَةٍ
ويجدر بنا ونحن بصدد الحديث عن ألفية ابن مالك؛ أن نشير إلى أن الرجل قد أفاد فى ألفيته هذه من ألفية ابن معيط فى المنهج العام؛ من حيث سرد القواعد، واستخدام المناسبة والاستطراد، وارتباط اللاحق بالسابق، لكننا نجد فى الحق - أن ابن مالك - لإمامته وطول اشتغاله فى النحو يمتاز بتشقيق المسائل وتفصيلها فى أبواب، على حين نرى ابن معيط يدمج المسائل الكثيرة تحت الباب الواحد.

ثم إن ابن مالك قد تعدى تأثيره بابن معيط فى المنهج العام، إلى استخدام قافية أو ألفاظ بعينها. يقول ابن معيط فى العنوان الذى جعله للتوابع: [من مزدوج الرجز]

الْقَوْلُ فِي تَوَابِعِ الْكَلِمِ الْأَوَّلِ نَعَتْ وَتَوْكِيْدٌ وَعُطْفٌ وَبَدَلٌ
ويقول ابن مالك: [من مزدوج الرجز]

يَتَّبِعُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءِ الْأَوَّلِ نَعَتْ وَتَوْكِيْدٌ وَعُطْفٌ وَبَدَلٌ
فهذا هذا، لكن ابن مالك رجل صَنَعَ يجيد الأخذ والتصرف فيه؛ ومن هذا وغيره

قال ابن مالك فى مقدمة ألفيته: [من مزدوج الرجز]
وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطٍ فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطٍ
ومما لا شك فيه أن ابن مالك قد نظر طويلاً فى ألفية ابن معط، وقد ثبت أنه كان
يُقرئها تلاميذه. ذكر ابن حجر العسقلانى فى كتاب: «الدرر الكامنة فى أعيان المائة
الثامنة» فى ترجمة أحمد بن عبد الرحيم بن شعبان الدمشقى الحنفى؛ أنه قرأ ألفية ابن
معط على ابن مالك.

والألفية لشهرتها لا يكاد يخلو منها بيت فيه من يطلب العلم خاصة علم العربية.

٤ - تَسْهِيلُ الْفَوَائِدِ وَتَكْمِيلُ الْمَقَاصِدِ، المشهور بالتسهيل:

سبق أن ذكرنا أن ابن مالك صنف التسهيل، وهو بدمشق بعد أن استقر بها، بعد
أن صنف الكافية الشافية فى حلب التى تلاها تصنيف الخلاصة فى حماة.

ويبدو أن ابن مالك بعد أن درس النحو على أساتذته فى المشرق والمغرب الذين
سبقت الإشارة إليهم، وبدأ تدريسه والتصنيف فيه - أَحَسَّ صعوبة فى مؤلفات النحو
السابقة كمفصل الزمخشري، وكتاب سيويه، وإيضاح أبى على الفارسي، وجمل
الزجاجي، وغيرها من كتب النحو التى كانت متداولة لدى الدارسين - وضع كتابه
هذا «التسهيل» رغبةً منه فى المشاركة فى عملية تيسير النحو، وهو الاتجاه الغالب فى
كل كتبه النحوية واللغوية نثراً ونظماً، على ما سنذكره بعد - إن شاء الله تعالى -،
وأسمى كتابه: «التسهيل» ليتفق وغرضه الأساسى من تأليفه.

وموضوع التسهيل هو النحو والصرف، وقد قسم ابن مالك موضوعات التسهيل
إلى أبواب، وقد يقسم بعض الأبواب إلى فصول، ولعل ابن مالك بهذا يعتبر أول
من أحدث هذا التقسيم فى التصنيف فى النحو العربى؛ فقد قسم سيويه مسائل
النحو فى كتابه إلى أبواب، وقسمها الزمخشري فى مفصله إلى فصول، وقسم ابن
مالك رءوس المسائل إلى أبواب، وفروعها إلى فصول؛ فجاء هذا التقسيم تسييح
وَحْدِهِ بين كتب النحو.

وثمة ملحظان آخران يمكننا لَحَاطُهُمَا:

الأول: اجتهاد ابن مالك وابتكاره لكثير من المسميات والاصطلاحات لعناوين
الأبواب والفصول والتى لا تزال هى المتداولة إلى اليوم؛ على ما نشير إليه بعد فى
مذهبه النحوى.

الثاني: اهتمام ابن مالك بذكر الخلافات في مسائل النحو والصرف، ونُصِّه في أكثر المواضع على أصحاب المذاهب من المتقدمين والمتأخرين، وابن مالك لا يذكر مسائل الخلاف بدون تعليق عليها، وإدلاء برأى، بل يذكرها؛ ليدلى فيها بدلوها، ويشارك فيها برأيه.

ف نجد التسهيل مزيجاً من الآراء التي راق لابن مالك ذكرها، ونجده معها ليس بصرياً خالصاً ولا كوفيّاً خالصاً ولا بغدادياً ولا مغربيّاً خالصاً، بل هو في كثير من المسائل يخالف أعلام هؤلاء وأولئك، ثم إنه إمّا أن يرجّح أو يرد مع اتخاذه لنفسه مذهباً خاصاً يراه أقعد في النظر النحوي من غيره من الآراء.

٥ - شَرْحُ التَّسْهِيلِ:

ذكر حاجي خليفة في كتابه «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون»^(١) عند حديثه عن التسهيل: أن من شروحه شرحاً للمصنف - ابن مالك - وصل فيه إلى باب مصادر الفعل، ويقال: إنه كمله، وكان كاملاً عند تلميذه الشهاب الشاغوري، فلما مات المصنف، ظن أنهم يجلسونه مكانه، فلما خرجت عنه الوظيفة تألم، وأخذ الشرح، وتوجه إلى اليمن غاضباً من أهل دمشق.. ثم كمله ولده بدر الدين من المصادر إلى آخر الكتاب.

٦ - الْمُؤَصِّلُ فِي نَظْمِ الْمُفَصَّلِ:

وهو نظم المفصل للزمخشري، وقد جاء ذكره في النظم الجامع لمؤلفات ابن مالك بقوله: [من الطويل]

وجاء بنظم للمفصل بارع
رفيع على المنظوم يُدعى المؤصلاً

٧ - سَبْكُ الْمَنْظُومِ وَفَكُّ الْمُخْتُومِ:

ومن قال: إن اسمه: «فك المنظوم، وسبك المختوم» فقد خالف العقل والنقل، وهو فك للمؤصل السابق الذكر، أراد أن ينثر هذا النظم، على عادته في توحى التيسير.

٨ - عُذَّةُ الْحَافِظِ وَعُدَّةُ اللَّافِظِ:

قيل عنه في: «بغية الوعاة»، و «نفح الطيب»: إنه مختصر يضم أصول النحو.

(١) كشف الظنون ١/٤٠٥ .

٩- شَرْحُ عُمْدَةِ الْحَافِظِ وَعُدَّةُ اللَّافِظِ، (المشهور بشرح العمدة):

١٠- إِكْمَالُ الْعُمْدَةِ (السابق الذكر):

ذكره السيوطى فى: «بغية الوعاة»، كما ذكره ناظم المصنفات؛ كما سيأتى بعد إن شاء الله تعالى.

١١- شَرْحُ إِكْمَالِ الْعُمْدَةِ:

ذكره السيوطى أيضًا فى: «البغية»، و «الإكمال»، وشرحه مصنفان آخران غير العمدة وشرحا؛ حيث ورد ذكرهما فى نظم المؤلفات، بعد: «عمدة الحافظ وعدة اللاقط».

١٢- شَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ وَالتَّصْحِيحِ لِمُشْكِلَاتِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ، أو إعراب مشكل البخارى:

وقد حققه وعلق عليه الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، وهو تعليقات ومناقشات وتخريجات جيدة وسديدة لما أشكل إعرابه فى بعض أحاديث من صحيح البخارى؛ والكتاب يقع فى واحد وسبعين مبحثًا، فهذا المصنف من أهم المصنفات التى تظهر براعة ابن مالك فى معالجة المشكلات، وتكشف عن منهجه فى النقاش والحجاج والجدل، بل وتبين قدرته وسعة أفقه، وعظيم إحاطته باللغة والنحو والشواهد.

١٣- الْمُقَدِّمَةُ الْأَسَدِيَّةُ:

ذكرها السيوطى فى: «البغية»، كما ذكرها أيضًا صاحب: «نفح الطيب»؛ وهى رسالة صغيرة فى النحو، قيل: إنه صنفها لولده تقي الدين الأسد.

١٤- شَرْحُ الْجُزْوَلِيَّةِ: والجزولية لمؤلفها: أبى موسى الجزولى: مقدمة مشهورة فى النحو، قيل: إنها حواش، على جمل الزجاجى وقيل: ليس فيها نحو، وإنما هى منطق لحدودها وصناعتها العقلية^(١).

١٥- نَكْتَةُ النَّحْوِيَّةِ عَلَى مُقَدِّمَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ:

وقد أشار أبو الحسن الأشمونى فى هذا المصنف فى شرحه للألفية «منهج السالك»^(٢).

(١) قد سبق التنبيه إلى إشارة القفطى إلى هذا الشرح.

(٢) منهج السالك ٤٩/١.

ثانياً: مَوْلَفَاتُهُ الصَّرْفِيَّة:

كُتِبَ ابن مالك الثلاثة الكبرى: «الكافية الشافية»، «الخلاصة» «الألفية»، و«التسهيل» تتضمن أبحاثاً في الصرف؛ على عادة أكثر النحاة في اعتبار النحو والصرف مبحثين يكمل أحدهما صاحبه، فقد دأب أكثر النحاة على أن يورد في بحث النحو بحث موجز في الصرف لما بين النحو والصرف من رباط وثيق، وهكذا فعل ابن مالك في مصنفاته النحوية الثلاثة الكبرى، ولكنه لم يكتف بذلك، بل أفرد للتصارييف كتباً أشبع فيها البحث، وزاد فيها القول، وهذه الكتب هي:

١- لامِيَةُ الْأَفْعَالِ: أو كتاب: «المفتاح في أبنية الأفعال»، وهي منظومة من البحر البسيط، في ١١٤ بيتاً، وقد استهلها بقوله: [من البسيط]

الْحَمْدُ لِلَّهِ لَا أَبْغِي بِهِ بَدَلًا حَمْدًا يُبْلَغُ مِنْ رِضْوَانِهِ الْأَمَلَاً

وتشتمل اللامية على خمسة أبواب، وسبعة فصول.

٢- شَرْحُ لَامِيَةِ الْأَفْعَالِ: لابن مالك شَرْحٌ للامية الأفعال، وقد شرحها ابنه بَذْرُ الدين، وهو شرحٌ مطبوع متداول.

٣- شَرْحُ تَصْرِيفِ ابْنِ مَالِكِ الْمَأْخُوذِ مِنْ كَافِيَتِهِ:

ولعل هذا العنوان لبعض تلامذة ابن مالك عند نقله للشرح، وجاء شرحه لأوّل فصل في التصريف:

فصل نبين فيه ما يصرف وما لا يصرف، وما يتعلّق بذلك: [من مزدوج الرجز]
تَغْيِيرُ بِنْيَةٍ لِمَعْنَى قُصْدًا تَصْرِيفُهَا كَجَعَلِ جُودَ أَجُودًا
وَهُوَ مِنَ الْحَرْفِ وَشَبْهِهِ امْتَنَعَ وَمَنْ يُصَرِّفُ مَا سِوَاهُمَا يُطْغَى
التصريف: تحويل كلمة من بنية إلى غيرها لغرض لفظي أو معنوي، ولا يليق ذلك إلا بمشتق، أو بما هو من جنس مشتق، والحرف غير مشتق، ولا مجانس لمشتق، فلا يُصَرِّفُ هو ولا ما توغّل في شبهه من الأسماء.

ومن يُصَرِّفُ: ما سِوَاهُمَا يُطْغَى: أي: من رام تصريف ما ليس حرفاً ولا شبه حرف يوافق، ولا ينازع - فإنه يحاول تصريف ما يليق به التصريف.

ثم من التصريف:

ضروري؛ كصوغ الأفعال من مصادرها، والإتيان بالمصادر على وفق أفعالها، وبناء «فَعَالٍ»، «وَفَعُولٍ» من فاعل، قصداً للمبالغة.

وغير ضرورى؛ كبناء مثال من مثال، [وهو ما يسمونه: أمثلة التمرين... إلخ.

وأخره فصل: [من مزدوج الرجز]

لآلَةٍ مِنَ الثَّلَاثِي مِفْعَلَةٌ وَمِفْعَلٌ وَمِدَّةٌ وَمُفْعَلَةٌ

٤ - إِيحَارُ التَّعْرِيفِ فِي عِلْمِ التَّضْرِيْفِ

ثَالِثًا: مَوْلَفَاتُهُ اللَّغَوِيَّةُ:

١- نظم الفرائد: نقل السيوطى فى كتابه: «المزهر فى علوم اللغة وأنواعها»

أجزاء فى هذا الكتاب، وهى فى الجزء الثانى ص: ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، والكتاب عبارة عن ضوابط وفوائد فريدة منظومة ليست على روى واحد.

ومما نقله عنه السيوطى فى: «المزهر»^(١) قوله: الذى ورد من فاعل «بفتح العين»

ألفاظ محصورة، ثم نظمها فقال: [من الرجز]

أَخْضَصَ إِذَا نَطَقْتَ وَزَنْ فَاعِلٍ بِبَادِقٍ وَخَاتِمٍ وَتَابِلٍ

وَدَانِقٍ وَرَاسِنٍ وَرَامِكٍ وَزَامِجٍ وَزَانِجٍ وَزَاجِلٍ

وَسَادِجٍ وَسَالِخٍ وَشَالِمٍ وَطَابِجٍ وَطَابِقٍ وَنَاطِلٍ

وَطَاجِنٍ وَعَالِمٍ وَقَارِبٍ وَقَالِبٍ وَكَاعِدٍ وَمَا يَلِى

مِنْ كَامِخٍ وَهَآوِنٍ وَبَارِجٍ وَبَارِقٍ وَبَعْضُهَا بِفَاعِلٍ

٢- مُثَلَّثَاتُ ابْنِ مَالِكٍ الْمُسَمَّاةُ إِكْمَالُ الْإِعْلَامِ بِمَثَلِ الْكَلَامِ: وهى أرجوزة مربعة

عدتها نحو ٢٧٥٥ بيتاً، وهى تدل على اطلاع عظيم، وإحاطة نادرة باللغة، بل

وعلى قدرة بالغة بالنظم، ولابن مالك فى المثلثات ثلاثة مثلثات: هذه الأرجوزة،

ومثلث فى نفس الموضوع، وبغفس التسمية، ولكنها نثر فى ثلاثيات الأفعال،

وسياتى بيانها إن شاء الله، ومن مطلع هذه الأرجوزة قوله: [من الرجز]

وَبَعْدُ فَلَاؤُلَى بَأَن تُجَبِّى لَهُ بَنَاتُ فِكْرِ نَاسَبَتْ إِخْلَالَهُ

مَلِكُ يُبَارَى فَضْلُهُ أَفْضَالُهُ فِى نَصْرِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْأَدَابِ

... ..

كَمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ دُوْ أَرَبِ إِلَى اتِّسَاعِ فِى كَلَامِ الْعَرَبِ

رَأَيْتُ أَنَّ أَجْعَلَ بَعْضَ قُرْبَى لَهُ كِتَابًا فِىهِ ذَا أَحْسَابِ

(١) المزهر ٢/١١٥، ١١٦.

أَخَوَى بِهِ أَكْثَرَ تَثْلِيثِ الْكَلِمِ نَحْوَ حَلَمْتُ وَحَلُمْتُ وَحَلِمَ
فَحَزَزُ هَذَا الْفَنِّ مَحْمُودٌ مَهْمٌ بِهِ اعْتَنَى قِذْمًا أُولُو الْأَلْبَابِ
٣- إِكْمَالُ الْإِعْلَامِ بِتَثْلِيثِ الْكَلَامِ:

٤- ثَلَاثِيَّاتُ الْأَفْعَالِ:

قال في أوله: «هذا كتاب أذكر فيه - إن شاء الله تعالى - ما تيسر من ثلاثيات الأفعال المقول فيها «فَعَلَ» أو «أَفْعَلَ» بمعنى واحد مرتباً على حروف المعجم؛ فأبدأ بما أوله همزة، وأختم بما أوله ياء، وأقتصر على ذكر الثلاثي، ما لم يختلف الفعلان ببناء أحدهما للفاعل والآخر للمفعول، أو يتعدى أحدهما بنفسه والآخر بحرف جر، فأذكرهما معاً، ومما أعتمده أني لا أذكر ما لا يشاركه غيره من: فَعَلَ مصدرًا لَفَعَلَ، أو فَعِلَ متعديًّا، ولا فُعُولَ مصدرًا لفعل لازم، ولا فَعَلٍ مصدرًا لفعل لازماً، ولا فعالة مصدرًا لَفَعَلَ، ولا فَعَالٍ مصدرًا لمفهم صوت أو داء، ولا فِعَالٍ مصدرًا لمفهم نِفَارٍ، ولا فِعَالَةً مصدرًا لمفهم حرفة أو ولاية، ولا فَعْلَانٍ مصدرًا لمفهم تَقْلُبٍ، ولا فَعِيلٍ مصدرًا لمفهم صوت أو سَيْرٍ، ما لم تدع إلى ذكره حاجة، والله مبلغى كل خير، وموقى كل ضير.

ومن هذه المقدمة نلاحظ أن هذا الكتاب لا يتفق مضمونه مع تسميته، ولعل تحريفاً أصاب التسمية أو التعريف.

٥- تحفة المودود في المقصور والممدود:

وهي مطبوعة مع «إكمال الإعلام بمثلث الكلام»، وهي منظومة، وعدد أبياتها:

١٦٢ بيتاً كلها همزية، ومن مطلعها: [من الطويل]

وَبَعْدُ فَإِنَّ الْقَصْرَ وَالْمَدَّ مِنْ يُحْطِ بَعْلَمَهُمَا يَسْتَسْبِيهِ السُّبْهَاءُ
وَقَدْ يَسَّرَ اللَّهُ انْتِهَاجَ سَبِيلِهِ بِنَظْمٍ يَرَى تَفْضِيلُهُ الْبُصْرَاءُ
لَهُ تَحْفَةُ الْمَوْدُودِ تَسْمِيَةً فَقَدْ تَأْتَى بِهِذَا لِلْمُرَادِ جَلَاءُ
حَوَى كُلُّ بَيْتٍ مِنْهُ لَفْظَيْنِ وَجَّهًا بِوَجْهَيْنِ فِي الْحُكْمَيْنِ فَهُوَ صَدَاءُ
دَعَا فَأَجَابَتْهُ الْمَعَانِي مَطِيعَةً وَقَدْ كَانَ مِنْهَا مَنَعَةٌ وَإِبَاءُ
وأبوابه هي: باب ما يفتح أوله، فيقصر ويمد باختلاف المعنى، ثم باب ما يفتح؛ فيقصر، ويكسر؛ فيمد؛ باختلاف المعنى، ثم باب ما يكسر؛ فيقصر، ويفتح؛ فيمد؛ باختلاف المعنى. وآخرها: باب ما يُضْمُ، فيقصر ويمد، والمعنى واحد.

قال: [من الطويل]

وَذِي تحفة المودود تَمَّتْ مُحِيطَةً بما اهتم باستقصائه الأدباء

٦- شرح تحفة المودود:

وهو مخطوط صغير.

٧- الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد:

وهو مخطوط به نص القصيدة، وشرح موجز لها، وقد تميز النص بكبر حروفه، وبسبقة بحرف «ص»، وتميز الشرح بصغر حروفه، وبسبقة بحرف «ش».

٨- الاعتماد في نظائر الظاء والضاد:

أشار إليها بروكلمان في كتابه: «تاريخ الأدب العربي».

٩- قصيدة أخرى في الظاء والضاد:

وقد أشار إليها صاحب النظم؛ كما أشار إليها بروكلمان، قال صاحب النظم:

[من الطويل]

وَفِي الضَّادِ وَالظَّا قَدْ أَتَى بِقَصِيدَةٍ وَاتَّبَعَهَا أُخْرَى بِوزْنَيْنِ أَصْلًا
وَبَيَّنَ فِي شَرْحِيهِمَا كُلَّ مَا عَدَا عَلَى الذَّهْنِ مَعْتَصِمًا فَأَصْبَحَ مَجْتَلَى

١٠- كما أشار صاحب النظم إلى أرجوزة أخرى في الظاء والصاد بالمهملتين، ولعلها بالمعجمتين الظاء والضاد، وقد ذكرنا للمؤلف أربعة مؤلفات حول الظاء والصاد والطاء والضاد، فإذا لم يكن له غير قصيدتين في الظاء والضاد، كان المصنفان الآخران هما الشرحين المذكورين ضمن المصنفات في ذكر صاحب النظم، وهما من مصنفاته المفقودة.

١١- النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز وشرحه

١٢- الوفاق في الإبدال: ذكر بروكلمان أن له: «وفاق الاستعمال في الإعجام

والإهمال»، فلعله هو الذي أشار إليه الناظم بقوله: [من الطويل]

وَأَلَّفَ فِي الْإِبْدَالِ مُخْتَصَرًا لَهُ دَعَاهُ الْوِفَاقُ فَاقَ تَصْنِيفٍ مِنْ خِلا

١٣- كتاب الألفاظ المختلفة

١٤- ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل:

أشار إليه بروكلمان.

١٥- فتاوى فى العربية.

١٦- منظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء، أشار إليها ناظم المصنفات

بقوله: [من الطويل]

وَنُظِّمَ فِي الْأَفْعَالِ أَيْضًا قَصِيدَةً فَسَهَّلَ مِنْهَا كُلَّ وَغَرٍ وَذَلَّلَا
وقد ذكرها السيوطى فى : «المزهر»^(١)، قال:ذكر الأفعال التى جاءت لاماتها بالواو والياء، عقد لها ابن السكيت بابًا فى:
«إصلاح المنطق»، وابن قتيبة بابًا فى: «أدب الكاتب»، وقد نظمها ابن مالك فى
أبيات، فقال:وذكر القصيدة فى ٤٩ بيتًا، ولكن القصيدة بتمامها عدتها ٦٧ بيتًا، وهى موجودة
فى كتاب: مجموع أمهات المتون ص: ٥٨، ومن مطلعها، قوله: [من الكامل]
حَمْدًا لِرَبِّى وَالصَّلَاةُ لِأَحْمَدِ مَنْ قَدْ دَعَوْتُ لِهَدْيِهِ وَدَعَيْتُهُ
وَالْأَلِ وَالْأَصْحَابِ أَرْبَابِ الثَّقَى ثُمَّ السَّلَامُ تَلَوْتُهُ وَتَلَيْتُهُ
اَعْلَمُ بِأَنَّ الْوَاوَ وَالْيَا قَدْ أَتَتْ فِي بَعْضِ الْأَفَاظِ كَنَحْوِ مَنِيِّتُهُ
قُلْ إِنْ نَسَبَتْ عَزْوَتُهُ وَعَزَيْتُهُ وَكَنَوْتُ أَحْمَدَ كُنْيَةً وَكُنْيَتُهُ
١٧- كتاب صغير لبيان ما فيه لغات ثلاث فأكثر وغير ذلك:وهو مخطوط أوله ذكر ابن مالك لغات الأَصْبُعِ والأَنْمُلَةِ وغيرهما: [من البسيط]
تَثْلِيثُ بَا أَصْبُعٍ مَعَ شَكْلِ هَمْزِيَّتِهِ بِغَيْرِ قَيْنِدٍ مَعَ الْأَصْبُوعِ قَدْ نُقِلَا
وَأَعْطِيَ أَنْمُلَةً مَا نَالَ الْأَصْبُعُ إِلَّا لَا الْوَاوَ فَالْمُدُّ لِلْبَا وَحَدَّهَا بِذَلَا^(٢)
رابعًا: مؤلفاته فى القراءات:

١- المالكية فى القراءات:

أشار إليها الناظم بقوله: [من الطويل]

وَنُظِّمَ فِي عِلْمِ الْقِرَاءَاتِ مُوجِزًا قَصِيدًا يُسَمَّى الْمَالِكِي مُبْجَلًا
فلعل هذه القصيدة هى داليتها فى القراءات التى نظمها على نسق لامية الشاطبى

(١) المزهر ٢/٢٧٩ - ٢٨٢ .

(٢) الأبيات فى الوافى بالوفيات ٣/٣٦١ ، وبغية الوعاة ١/١٣٦ وذكر كل من الصفدى
والسيوطى بعدها لغات: الأرز، ولدن، وأف، وحيهل، وهيت، وهيها، وقط، وها،
ورب، وإيمن الله فى خمسة عشر بيتًا .

المسماة بالشاطبية، ونسبها إلى شهرته؛ كما نسبت الشاطبية إلى الشاطبي، قال فيها مشيرًا إلى الشاطبية: [من الطويل]

وَلَا بُدَّ مِنْ نَظْمٍ قَوَّافِي تَحْتَوِي لَمَّا قَدْ حَوَى جِرْزُ الْأَمَانِي وَأَزِيدَا
٢- اللَّامِيَّةُ فِي الْقِرَاءَاتِ:

وقد ذكر ابن الجزري في: «طبقات القراء»^(١): أن ابن مالك قد نظم في القراءات قصيدتين: إحداهما دالية، وهي السابقة.

والأخرى لامية يقول في أولها: [من الطويل]

بَذَكَرَ إِلَهِي حَامِدًا وَمُبَسِّمًا بَدَأْتُ فَأَوَّلَى الْقَوْلِ يُبْدَأُ أَوَّلًا
وَأَخْرَهَا: [من الطويل]

وَزَادَتْ عَلَى جِرْزِ الْأَمَانِي إِفَادَةً وَقَدْ نَقَصَتْ فِي الْجِزْمِ ثَلَاثًا مُكَمَّلًا
خَامِسًا: مَا أَثَرُ مِنْ شِعْرِهِ:

ذكر المقرئ في: «نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب»^(٢): أن بعضهم قال:

من أحسن ما رأيت من شعر ابن مالك: [من الطويل]

إِذَا رَمَدَتْ عَيْنِي تَدَاوَيْتُ مِنْكُمْ بِنَظَرَةٍ حُسْنٍ أَوْ بِسَمْعٍ كَلَامٍ
فَإِنْ لَمْ أَجِدْ مَاءَ تَيْمَمْتُ بِاسْمِكُمْ وَصَلَيْتُ فَرَضِي وَالذِّيَارَ أَمَامِي
وَأَخْلَصْتُ تَكْبِيرِي عَنِ الْغَيْرِ مُعْرِضًا وَقَابَلْتُ أَعْلَامَ السُّوَى بِسَلَامٍ
وَلَمْ أَرَ إِلَّا نُورَ ذَاتِكَ لَايَحَا فَهَلْ تَدْعُ الشَّمْسُ امْتِدَادَ ظِلَامِي
نَظْمُ مُؤَلَّفَاتِهِ:

قال السيوطي^(٣): فأما تصانيف ابن مالك، فقد رأيت في تذكرة الشيخ تاج الدين

ابن مكتوم، أن بعضهم نظمها في أبيات، قال الشيخ تاج الدين: وقد أهمل أشياء

أخرى من مؤلفاته، فذيلت عليها، وهذا مطلع النظم مع التذييل: [من الطويل]

سَقَى اللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ قَبْرَ ابْنِ مَالِكٍ سَحَابُ غُفْرَانٍ تُعَادِيهِ هُطْلًا

(١) غاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ١٨٠، ١٨١ .

(٢) نفح الطيب ٢٢٦/٢

(٣) بغية الوعاة ١/ ١٣١، ١٣٢ . ذكر فيها أبيات ناظم المؤلفات في تسعة وعشرين بيتًا، ثم ذكر أبيات تاج الدين بن مكتوم التي ذيل بها أبيات الناظم ذاكراً ما فاتته من مصنفات في أربعة أبيات وهي التي ذكرناها.

فقد ضمَّ شملَ النَّحْوِ من بعد شتِّهِ
بِأَلْفِيَةٍ تُسَمَّى الْخُلَاصَةَ قَدْ حَوَتْ
وَكَافِيَةَ مَشْرُوحَةٍ أَصْبَحَتْ تَفِي
وَمَخْتَصِرٍ سَمَّاهُ عُدَّةً لَا فِظْ
وَبَيَّنَ مَعْنَاهُ بِشَرْحٍ مَنْقَحٍ
وَأَخَّرَ سَمَّاهُ بِإِكْمَالِ عُمْدَةٍ
وَصَنَّفَ لِلْإِكْمَالِ شَرْحًا مَبِينًا
وَلَا سِيَّما التَّسْهِيلُ لَوْ تَمَّ شَرْحُهُ

وهذه الأبيات التي ذيل بها ابن مكتوم المنظومة: [من الطويل]

وَأَمْلَى كِتَابًا بِالْفَوَائِدِ نَعْتُهُ
وَصَنَّفَ شَرْحًا لِلجُزْأَلِيَّةِ الَّتِي
وَسَبَّكَا لِمَنْظُومٍ وَفَكَّا لِمَخْتَمٍ
وَقِيلَ وَشَرْحًا لِلْخُلَاصَةِ فَاسْتَمِعْ

وَأَخَّرَ نَظْمًا لِلْفَوَائِدِ وَالْعُلَا
غدا نَظْمُهَا كَالصَّخْرِ حَتَّى تَسْهَلَا
عَلَى هَيْئَةِ التَّوْضِيحِ فَاضْمَمْ لِمَا خَلَا
وَفِي النَّفْسِ مِنْ تَضَحُّيْحِ ذَا الْقَيْلِ مَا عَلَا

الباب الثالث

مذهب ابن مالك النحوي

أولاً: من حيث الشكل:

ونشير إلى:

١- التجديد في منهج التأليف:

فأول ما يطالعنا من سمات هذا المذهب هو ميل ابن مالك إلى التجديد في منهج التأليف، ويمكننا أن نلمس هذه السمة بمقارنة منهج «التسهيل» - وهو خلاصة دراسات ابن مالك النحوية بكتاب سيبويه و «مفصل» الزمخشري وكافية ابن الحاجب، وهذه الثلاثة الأخيرة هي أهم وأشهر كتب النحو السابقة على التسهيل، حيث اعتمد صاحب الكتاب على تقسيم النحو إلى أبواب، ووقف الزمخشري عند تقسيمه إلى فصول، وصار ابن الحاجب على نهج صاحب «المفصل» في التقسيم العام، دون اهتمام بتبويب أو تفصيل، بينما جاء ابن مالك فنظم رءوس المسائل في أبواب، وفروعها في فصول، مما يعد من أفضل وأحدث مناهج التقسيم في التأليف.

وكذلك نلاحظ الطرافة والتجديد والابتكار في منهج ترتيبه لأبواب النحو وفصوله، وهو منهج تعليمي دراسي يعتمد كثيراً على المناسبة والاستطراد وارتباط اللاحق بالسابق.

والرجل في تقسيمه كتابه إلى أبواب وفصول، ثم في ترتيبه لهذه الأبواب والفصول في هذا المنهج الدراسي التعليمي متأثر إلى حد كبير بابن مغلط في ترتيب ألفيته وفي تقسيم كتابه «الفصول الخمسون»؛ حيث جعل النحو في خمسين فصلاً يشتمل عليها خمسة أبواب، إلا أن هذا كله كان على عادة ابن مالك في تأثره بغيره، لا يأخذ الشيء برمته، ولا ينقل المنهج بنصه، ولكنه يخضعه لذوقه وتجاربه، وتفكيره، واجتهاده.

٢- النظم العلمي للفنون:

يمكننا أن نعد ابن مالك إمام النظم في العربية غير مدافع؛ فهو صاحب التاريخ الطويل في هذا الميدان؛ إذ تبلغ عدة الأبيات التي نظمها في ميدان علوم العربية أكثر

من عشرة آلاف بيت؛ في النحو واللغة والقراءات، ومن ثبت مؤلفاته التي مرّت بنا يتبيّن لنا أن المنظوم منها يبلغ خمسة عشر مصنفًا، منها ثلاثة في النحو، وهي: الكافية، في نحو ثلاثة آلاف بيت، والألفية في نحو ألف بيت، ونظم «المفصل» الذي يبدو أنه لا ينقص عن الألفية، وعشرة مؤلفات في اللغة، وهي: «إكمال الإعلام بمثلث الكلام»؛ في نحو ألفين وسبعمائة وخمسة وخمسين بيتًا، و«تحفة المودود»، في مائة واثنين وستين بيتًا، و«لامية الأفعال» في مائة وأربعة عشر بيتًا، وأربع منظومات في الظاء والضاد، و«النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز»، و«منظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء»، ومنظومتان كبيرتان في القراءات، وهما: اللامية والمالكية، ومنظومات صغيرة في خيل السباق، وأسماء الذهب والألغاز.

وبالرغم من أن نظم ابن مالك نظم علمي؛ فإنه تميز بالسلاسة والعذوبة والرقة والصفاء؛ حتى ليبلغ أحيانًا إلى الشعر العاطفي، وابن مالك بلغ في هذا اللون من التصنيف درجة لم يسبقه إليها سابق، بل ولم يلحقه فيها لاحق، وقد كان هدفه الأول من هذه المنظومات تيسير النحو والصرف واللغة والقراءات على الدارسين وطلاب العلم.

ثانيًا: من حيث الموضوع:

وفي ذلك نشير إلى:

١- التيسير والتسهيل والتلخيص في عرض قضايا النحو. ويظهر هذا في:

أ- اختياره الأسهل والأبعد عن التكلف من الآراء والاتجاهات:

فلقد كان ابن مالك يفهم وظيفة النحو، وهو تقويم الألسنة، وصرفها عن الخطأ في الكلام، وهذا لا يتحقق إلا إذا خُلّت قواعده من التعقيد والتكلف، وقد نص في مواضع مختلفة من كتبه على ذلك: يقول في شرحه للتسهيل^(١) عند كلامه على إعراب الأسماء الستة:

في إعراب هذه الأسماء - يعني: الأسماء الستة - خلاف:

فمن النحويين من زعم أن إعرابها مع الإضافة كإعرابها مجرورة، وأن حروف

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٤٣/١ .

المد بعد الحركات ناشئة عن إشباع الحركات، والحركات قبلها هي الإعراب، ومنهم من يجعل إعرابها بالحركات والحُرُوف معاً.

ومنهم من زعم أن الحركات التي قبل حروف المد منقولة منها، فسلمت الواو في الرفع، لوجود التجانس، وانقلبت في غيره بمقتضى الإعلال.

ومنهم من جعل إعرابها منوياً في حروف المد، وما قبلها حركات إتباع مدلول بها على الإعراب المنوئ.

ومنهم من جعل إعرابها بحروف المد؛ على سبيل النيابة عن الحركات، وهذا أسهل المذاهب وأبعدّها عن التكلف، اهـ.

وكأنّ في اسم كتابه: «التسهيل» - وهو نثر - إشارة إلى نهجه في تناول النحو العربي، ثم في تسمية ألفيته الشهيرة بالخلاصة بيان واضح لتوخّي ابن مالك التيسير والتسهيل كمّاً وكيفاً؛ لتحقيق الغاية من دراسة الدارسين للنحو واللغة.

ب - عرضه لهذه المذاهب والآراء في صورة نظم علمي: وفي هذا أبلغ دلالة على رغبة الرجل في التيسير إلى حد يجعل علوم النحو واللغة من الدارسين على طرف التمام.

٢ - المزج والاختيار بين مذاهب النحاة، ويظهر ذلك في:

أ - مزجه بين مذاهب النحاة على اختلافهم: فلقد كان الرجل جريئاً على المزج بين مذاهب النحاة؛ بصريين وكوفيين، وبغداديين ومغاربة، دون ميل أو انحياز، فهو أولاً يعرض الآراء والمذاهب في دقة وأمانة، ثم يرجح ويتخير من بين هذه المذاهب والآراء، أو يتخذ موقفاً خاصاً، وفق ما يمليه عليه اجتهاده الحق، ونحو التسهيل مزيج من نحو البصريين والكوفيين والبغداديين والمغاربة، وإن كانت المسحة الغالبة هي المسحة البصرية إذ خالفهم في نحو ستة مسائل فقط، بينما خالف الكوفيين في نحو أربع وستين مسألة، وقد خالف الجمهور في بعض المسائل، واتخذ لنفسه في هذه المسائل موقفاً خاصاً.

ب - مزجه النحو بالتصريف واللغة:

وهذا النهج واضح جداً في كتابه «التسهيل»، حيث لا يقف عند مزجه بين مذاهب النحاة وآرائهم؛ بل يعدو ذلك إلى مزج النحو بالتصريف واللغة كلما سنحت

لهذا المزج سائحة، أو دعا إليه استطراد، فما أكثر ما يمزج النحو باللغة عند ذكر لفظة أو أداة؛ حيث يعرض لبيان لهجات العرب وما قيل فيها من لغات، فهو يتعرض لذكر لهجات العرب في: سوف، ولعل، وحَيْهَلْ، وأداة التعريف، وقَطُّ، ولدن، وهَيْهَات، وكأين، وغيرها.

كما يذكر مبانى الأفعال عند حديثه عن الأفعال، ومبانى المصادر عند حديثه عن المصادر وعملها؛ كما يستطرد إلى بيان أشكال الجموع عند الحديث عن المثنى والجمع.

وهذا اتجاه تميّز به ابنُ مالك في تأليف النحو متأثراً بنزعة التدريس التي كانت غالبية عليه، فالاستطراد سمة غالبية على من مارس التدريس، فهو يجد نفسه مدفوعاً إلى هذا الاستطراد في كثير من الأحيان من غير قصد، توسّعاً في شرح أو جلاء لغموض، وما الاستطراد إلا لون من ألوان التيسير والتوضيح.

ج - مَزْجُهُ بَيْنَ مَصَادِرِ الاسْتِشْهَادِ مِنَ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ وَكَلَامِ الْعَرَبِ شِعْرًا وَنَثْرًا: ومسلك ابن مالك في مزجه لمذاهب السابقين بل ومزجه بين اللغة والنحو والتصريف، مع اشتغاله باللغة والقراءات والحديث هذا المسلك جعله يذهب في استخراج الشواهد مذهباً يكاد ينفرد به بين كبار النحاة، فهو يستمد شواهدهُ أولاً من القرآن الكريم، فإن لم يجد به شاهده، عدل إلى الحديث، فإن لم يجد، فمن أشعار العرب وكلامهم.

وقد يكون هذا هو الذى حمّله على قَبُولِ الشواهد من القراءات لا فرق بين متواترة وشاذة، ومن الشعر وكلام العرب، ما دام القائل مشهوراً بعرويته، ومن الحديث الشريف ما دام الراوى مِمَّنْ يوثق بروايته، وهذا الاتجاه الذى تميز به ابن مالك في مسألة الشواهد، قد أفسح لنا دائرة الاستشهاد باعتبار الحديث مصدراً من مصادرها، بل وعدم الوقوف عند شواهد سيبويه والبصريين، فقد اعتمد هذا الإمام على كثير من شواهد الكوفيين والبغداديين، وهذا لا شك لون من المرونة في استخدام الشواهد نحن أحوج ما نكون إليه، إذا أردنا توضيح قواعد اللغة وتيسيرها والإحاطة بشواهدا ومصادرها.

ثالثاً: من حيث موقفه من بعض قضايا أصول النحو:

الأدلة عند ابن مالك:

١- موقفه من السماع:

الأصل عند ابن مالك أن القواعد تبنى على السماع الصحيح، وهو لا يلجأ إلى القياس إلا إذا لم يجد الشاهد المقبول من السَّماع.

فالأدلة عند ابن مالك كالأدلة عند غيره من النحاة السابقين عليه؛ والقرآن الكريم، وما قاله العرب شعراً ونثراً، وهذا ما سماه النحويون: السماع.

ثم القياس على ما ثبت صحته، وصحَّ دليله، واستقام قياسه، ولكنه امتاز عن سالفه بأنه كان أول من وضع الحديث الشريف في موضعه الصحيح من الاحتجاج به، بل والإكثار من أخذ الشواهد منه.

أ - القرآن الكريم:

كان ابن مالك يضع القرآن الكريم في قمة المصادر التي يرجع إليها ويعتمد عليها، لا فرق عنده بين قراءة وقراءة، ولا بين قراءة متواترة وشاذة، فalcراءة سُنَّة متبعة، والقراء يلتزمون ما نزل على النبي ﷺ؛ وهم لا ينظرون في القرآن على الألفى في اللغة، والأقيس في العريّة، بل ينظرون إلى الأثبت في الأثر، والأصح في النقل^(١).

فمن احتجاجة بالقراءات الشاذة:

احتجاجة في: «شرح التسهيل» بقوله تعالى في سورة القصص: الآية (٤٨)^(٢):

«قالوا ساحران تطّاهرا» بتشديد الطاء على جواز حذف نون الرّفْع من الأمثلة الخمسة في الثّر مجردة من نون الوقاية، مع عدم الناصب أو الجازم.

واحتجاجة كذلك بقوله تعالى في سورة الحج: الآية (٣٥)^(٣): «والمُقيمي

الصَّلَاة» بنصب الصلاة؛ على سقوط نون جمع المذكر السالم.

واحتجاجة كذلك بقوله تعالى في سورة الصافات: الآية (٣٨)^(٤): «إنكم لذائقو

(١) النشر في القراءات العشر ١/ ١٠، ١١، والاقتراح ١٤، ١٥، وشرح التسهيل ٤٦ المقدمة.

(٢) وهي قراءة لأبي عمرو بن العلاء من بعض طرقه.

(٣) وهي قراءة ابن أبي إسحاق، انظر شواذ ابن خالويه ٩٥، وشرح التسهيل ١/ ٧٣.

(٤) حكى هذه القراءة الشاذة ابن جنى في المحتسب ٢/ ٨٠، وشرح التسهيل ١/ ٧٢، ٧٣.

العذاب الأليم» ويقول تعالى في سورة التوبة: الآية (٢)(١): «واعلموا أنكم غير معجزى الله» بنصب «العذاب» ولفظ الجلالة؛ احتج بهما على سقوط نون جمع المذكر السالم اختياراً قبل لام ساكنة، لا للإضافة، بل للتخفيف.

واحتجاجة بقوله تعالى في سورة الزخرف الآية (٧٦)(٢): ﴿وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون﴾ على جعل ضمير الفصل «هم» مبتدأ وما بعده خبرٌ مرفوع، وقراءة حفص «ولكن كانوا هم الظالمين» على جعل «الظالمين» خبراً لـ«كان»، وضمير الفصل لا محل له من الإعراب.

ب - الحديث الشريف:

من أهم ما تميز به مذهبُ ابن مالك النحويُّ هو احتجاجة بالحديث الشريف، وجعله مصدراً من مصادر الاحتجاج والاستشهاد، وقد منع من ذلك ابن الصائغ وأبو حيان، وقد تصدى لهذا الموضوع كثير من العلماء، وأكثرهم يردُّون اعتراضات ابن الصائغ وأبي حيان، ويؤيدون ابن مالك فيما ذهب إليه، كالدماميني وناظر الجيش في شرحيهما على «التسهيل»، ولعل أوفى ما كتب في هذه المسألة ما كتبه البغدادي في كتابه: «خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب»^(٣) عند حديثه عن الكلام الذي يصح الاستشهاد به في اللغة والنحو والصرف، وقد انتهى مجمع اللغة العربية أخيراً إلى الأخذ بمذهب ابن مالك مع شيء من التحفظ والاحتراز، قال البغدادي في: «خزانة الأدب»: «وسندهما - أى: ابن الصائغ وأبي حيان - أمران:

أحدهما: أن الأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبي ﷺ، وإنما رويت بالمعنى.

وثانيهما: أن أئمة النحو المتقدمين من المصريين - أى: البصرة والكوفة - لم يحتجوا بشيء منه.

ورُدَّ الأوَّل على تقدير تسليمه بأن النُّقل بالمعنى إنما كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب وقبل فساد اللغة، وغايته تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به، فلا

(١) وهى قراءة لأبى السَّمال، انظر شواذ ابن خالويه ١٣٧، وجمع الهوامع ١/١٦٩، وشرح التسهيل ٧٣/١.

(٢) وهى قراءة لأبى زيد النحوى، انظر شواذ ابن خالويه ١٣٦، وشرح التسهيل ١/١٧٠.

(٣) خزانة الأدب ٩/١ - ١٥.

فرق على أن اليقين غير شرط، بل الظن كافٍ.

ورُدَّ الثَّانِي بأنه لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به، والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحو في ضبط ألفاظه... إلى آخر كلام البغدادى.

وفى هامش «الخرانة» ردُّ للعلامة عبد العزيز الميمنى الراجكوى على الأمر الأول من أدلة ابن الصائغ وأبى حيان.

قال الميمنى^(١): النقل بالمعنى شئ ليس بمقصود على الأحاديث فحسب، بل إن تعدد الروايات فى بيت واحد من هذا القبيل، والقول بأن منشأ تعدد القبائل ليس مما يتمشى فى كل موضوع؛ على أن إثبات ذلك فى كل بيت دونه خطر القتاد، زد إلى ذلك ما طرأ على الشعر من التصحيف والوضع والاختلاق، من مثل ابن دأب، وابن الأحمر، والكلبى، وأضرابهم، ورواة الشعر أيضاً فيهم من الأعاجم والشعوبية أمم، على أن المسلمين فى القرون الأولى كانوا أحرص على إتقان الحديث من حفظ الشعر، والتثبت من روايته، وقد قيض الله لأحاديث رسول الله من الجهابذة الثقات من نفى عنه ما كان فيه من شبهة الوضع والانتحال، وهذا حُرِّمَ الشَّعْرُ مثله. وقد توسَّط الشاطبى فجوز الاحتجاج بالأحاديث التى اعتنى بنقل ألفاظها، كما ذكر ذلك البغدادى، وذكر أن السيوطى تبعه على ذلك فى كتابه: «الاقتراح فى علم أصول النحو».

ثم قال البغدادى^(٢): وقد ردَّ هذا المذهب الذى ذهبوا إليه البذرُ الدمامينى فى: «شرح التسهيل»، ولله دَرُه، فإنه قد أجاد الرَّدَّ، قال: «...» ثم ذكر ردَّ الدمامينى وهو ردُّ جيد حقاً كما قال البغدادى، فليطالع هناك فلا يسعه هذا البحث.

(ج) كَلَامُ الْعَرَبِ: وهو الاعتداد بما قاله العرب الفصحاء، وكان العلماء يرون أن لغات العرب كلها جديرة بالاعتبار؛ فلا يصح رد إحداها بالأخرى، ولكن ترجَّح إحدى اللغتين على الأخرى إذا كان أقوى القياسين أقبل لها أو أشدُّ أنسًا بها^(٣). وهذا ما ذهب إليه ابن مالك فقد كان يرى أن لغة بنى تميم فى ترك إعمال «ما»

(١) خزانة الأدب ٩/١.

(٢) خزانة الأدب ١٤/١، ١٥.

(٣) الخصائص ١٠/٢ باب اختلاف اللغات وكلها حجة.

أقيس من لغة أهل الحجاز، كذا قال سيبويه، وهو كما قال؛ لأن العامل حقه أن يمتاز من غير العامل؛ بأن يكون مختصاً بالأسماء، إن كان من عواملها؛ كحروف الجر، ومختصاً بالأفعال، إن كان من عواملها كحروف الجزم، وحق ما لا يختص كـ «ما» النافية، ألا يكون عاملاً، إلا أن شبهها بـ «ليس» سوغ إعمالها، إذا لم يعرض مانع^(١)، فابن مالك يحتج بما ثبت من كلام العرب، وعند تعارض روايتين صح النقل بهما، فإنه يرى أن الإنصاف يقضى بقبول الروائين، وألاً تدفع إحداهما بالأخرى، فإذا خالفت إحدى الروائين ما تواضع عليه الثحاة قبل على أنه أسلوب من أساليب العربية، ووجه التوجيه الذي لا يخل بالقاعدة، ولا يخرج عن القياس. أما إذا كان الخارج على القاعدة لا مجال لتأويله، وإدخاله ضمن القواعد المقررة المعمول بها، فإن كان كثيراً، وقف به عند حد المسموع منه، ولم يجز طرده، والقياس عليه، وإن كان قليلاً، فإن اختص بالشعر، فهو ضرورة، وإن لم يختص بالشعر، فهو شاذ أو ضعيف، أو قليل أو نادر، وهو إذا ذكر الشاذ، فلا يقيس عليه؛ كما يصنع الكوفيون، ولا يعتمد إلى تأويله؛ كما يصنع البصريون كثيراً.

٢- مَوْقِفُهُ مِنَ الْقِيَاسِ :

الأصل عند ابن مالك أن القواعد تبنى على السماع الصحيح، ولكنه يلجأ إلى القياس، إذا لم يجد الشاهد المقبول، واتجاهه في القياس هو نفس اتجاهه في كل أصول النحو ومسائله في منهجه التأليفى، وفي مزجه واختياره وأصول احتجاجه، تقوم على التوسع والتيسير.

فمن أقيسته التي راعى فيها السهولة والتوسع وقياس النظر على النظر:

أ - إذا لحقت «ما» الزائدة «إن» أو أخواتها؛ فإن لم يكن الحرف «ليت» فمذهب سيبويه والجمهور: المنع من الإعمال، أما ابن مالك فقد قال في «شرح التسهيل»^(٢):

وذكر ابن برهان: أن أبا الحسن الأخفش روى عن العرب: «إنما زيداً قائم»، وأعمل (إن) مع زيادة «ما»، وعزاً مثل ذلك إلى الكسائي عن العرب، وهذا النقل

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤٣٤/١، ٤٣٥ .

(٢) شرح التسهيل ٣٨/٢ .

الذى ذكره ابن برهان - رحمه الله - يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سَنَنِ واحد قياسًا، وإن لم يثبت سماع في أعمال جميعها، ويقول: أقول في هذه المسألة؛ ومن أجل هذا قلت: القياس سائغ.

ب - وضع كل من المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر، قال السيوطي في كتابه: «همع الهوامع شرح جمع الجوامع»^(١): الأصل في كلام العرب دلالة كل لفظ على ما وضع له، وقد يخرج عن هذا الأصل، وذلك قسمان: مسموع ومقيس: فالأول: ما ليس جزءًا مما أضيف إليه؛ سَمِعَ: ضَغَ رَحَالَهُمَا، أى: رحليهما، ودينارُكم مختلفة أى: دنائيركم، وعيناه حسنة، أى: حستان، ومنه: لَيْتِكَ وأخواته، وشابت مفارقته، وليس له إلا مفرق واحد، فكل هذا مسموع لا يقاس عليه، وقاسه الكوفيون، وابن مالك، إذا أُمنَ اللَّبْسُ، وهو ماشٍ على قاعدة الكوفيين؛ من القياس على الشاذ والنادر» اهـ.

وقال أثير الدين أبو حيَّان: «ولو قيس شيء من هذا لألتبست الدلالات، واختلطت الموضوعات»، وقد ناقش ابن مالك هذه المسألة في كتابه: «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»^(٢)، فأورد لها الشواهد العديدة من القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر، وكلام العرب؛ بما لا يدع مجالاً لقول السيوطي؛ إنه من القياس على الشاذ والنادر، وقول أبي حيان بالتباس الدلالات واختلاط الموضوعات.

ج - قال في باب العدد من: «شرح التسهيل»^(٣) بعد كلامه على قوله تعالى: ﴿وَقَطَعْنَاهُمْ اثْنَتَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾: وأجاز بعض العلماء أن قول القائل: «عندى عشرون دراهم، لعشرين رجلاً» قاصداً أن لكل منهم عشرين درهماً.

قلت: وهذا إن دعت الحاجة إليه فاستعماله حسن، وإن لم تستعمله العرب؛ لأنه استعمال لا يفهم معناه بغيره، ولا يجمع مميّز «عشرين» وبابه في غير هذا النوع، فإن وقع موقع تمييز شيء منها جَمْعٌ، فهو حال أو تابع [أى: والتمييز محذوف]،

(١) همع الهوامع ١٧١/١ وما بعدها .

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح البحث الرابع عشر ص ٦٠ وما بعدها في توجيه قول: «أمرنا أن نخرج الحيض يوم العيد» والأصل: «يومى العيد» .

(٣) شرح التسهيل ٣٩٣/٢ .

كبنى مخاض في قول ابن مسعود - رضى الله عنه - : «قضى رسول الله ﷺ في دية الخطأ عشرين بنت مَخَاضٍ، وعشرين بنى مخاض، وعشرين ابنة لَبُون، وعشرين حَقَّة، وعشرين جذعة» ف- «بنى مخاض» نعتٌ أو حالٌ اهـ.

رابعاً: الأُصولُ العامَّةُ المُستَصْحَبَةُ عند ابن مالك :

إن المتتبع لنحو ابن مالك يلمس أنه كان يرى أن النحو يسير على قواعد عامَّة، وقوانين معينة من شأنها أن تجعله أكثر دقَّة، وأبعد عن التناقض، وأنَّ هذه القوانين أو الأصول تكاد تكون مطَّردة، فمن الأصول التي قال بها :

(أ) يفصل الفرع على الأصل.

(ب) حذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه.

(ج) حذف ما يؤمن بحذفه حذفٌ أولى من حذف ما لا يؤمن بحذفه حذف.

(د) تغيير يؤمن معه تغيير أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير.

(هـ) ما يؤدَّى إلى عدم النظر لا يصحُّ قبوله.

(و) الأصل عدم الزيادة.

(ز) اجتماع مرفوعين بفعل واحد لا يجوز.

(ح) الاستثقال يبيح التغيير.

(ط) لا يجمع بين عوضٍ ومعوّض منه.

(ي) من الفرع ما يفوق الأصل.

(ك) العلامة اللفظية مرجحة على العلامة المعنوية.

(ل) إلحاق النظر بنظيره أولى.

(م) ما لا يوقع في لبس أولى مما يوقع فيه.

(ن) الحمل على الأكثر، وعلى المجموع عليه، وعلى المقطوع به أولى.

(س) الحمل على الأصل أولى من الحمل على الفرع.

(ع) ما لا يحوج إلى تقدير أولى ممَّا يحوج إليه.

(ف) الأصل عدم الاشتراك.

ولنذكر بعض تطبيقاته لهذه الأصول :

إذا اجتمعت نون الرفع ونون الوقاية في الأفعال الخمسة فحذفت إحدى النونين، فالصحيح أنَّ المحذوف في التخفيف نون الرفع؛ كما ذهب إلى ذلك سيبويه،

والأخفش، وإن ذهب أكثر المتأخرين إلى أن المحذوفة في التخفيف نون الوقاية؛ قال ابن مالك في: «شرح التسهيل»^(١) عن الأول: وهو الصحيح لوجوه:

أحدها: أن نون الرفع قد تُحذف دون سبب مع عدم ملاقاتها لنون الوقاية، ولا تحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون، وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه. وأيضًا، فإن نون الرفع نائبة عن الضمة، وقد حذفت الضمة تخفيفًا في الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾^(٢) و ﴿وَمَا يَشْعُرْكُمْ﴾^(٣) في قراءة للشوسى. وفي الاسم؛ كقراءة بعض السلف ﴿وَرُسُلْنَا لَهُمْ يَكْتُبُونَ﴾^(٤) بسكون اللام و ﴿وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ﴾^(٥) بسكون التاء.

فحذف النون النائبة عنها، (أى نون الرفع النائبة عن الضمة) تخفيفًا - أولى، وليؤمن تفضيل الفرع على الأصل.

وأيضًا، فإن حذف نون الرفع يؤمن معه حذف نون الوقاية، إذ لا يعرض لها سبب آخر يدعو إلى حذفها، وحذف نون الوقاية أولًا لا يؤمن معه حذف نون الرفع عند الجزم والنصب، وحذف ما يؤمن بحذفه حذف - أولى من حذف ما لا يؤمن بحذفه حذف.

وأيضًا لو حذفت نون الوقاية لاحتيج إلى كسر نون الرفع بعد الواو والياء، وإذا حذفت نون الرفع لم تحتج إلى تغيير ثانٍ، وتغيير يؤمن معه تغيير أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير» اهـ.

وقال عند الكلام على المجموع بالألف والتاء^(٦): وزعم أبو على أن قول من قال: «سمعت لغاتهن» بالفتح لا يحمل على أنه جمع، بل على أنه مفرد ردّ لأمه، فقلب ألفًا، وهذا الذى ذهب إليه مردود من أربعة أوجه:

أحدها: أن جَمْعِيَّة «لغات» فى غير «سمعت لغاتهن» ثابتة بإجماع، والأصل عدم

(١) شرح التسهيل ٥٢/١ .

(٢) سورة البقرة آية ٦٧ .

(٣) سورة الأنعام آية ١٠٩، وينظر الإتحاف ص ٢١٥ .

(٤) سورة الزخرف آية ٨٠ .

(٥) سورة البقرة آية ٢٢٨ لمسلمة بن محارب، وينظر شواذ ابن خالويه ١٤ .

(٦) شرح التسهيل ٨٨/١ .

الاشتراك، ولا سيما بين أفراد وجمع .
 الثانى : أن التاء فى هذا الجمع عوضٌ من اللام المحذوفة ؛ فلو رُدَّت لكان ذلك جمعًا بين عوض ومعوّض منه ؛ وذلك ممنوع .

خامسًا : الاضطِّلاَحَاتُ عند ابن مالِك :

موقف ابن مالِك من اضطِّلاَحَاتِ النحاة هو موقفه من جميع مسائل النحو، موقفُ الباحث المجتهد المتحرر من عبودية التقليد لكلِّ قديم، وقد مرَّ بنا خروجه على ما اصطِّلح عليه النحاة فى مسألة الاحتجاج بالحديث، ومن أبرز المواضع التى يظهر فيها اجتهاد ابن مالِك فى هذا الصدد عناوين مسائل النحو، فقد غيَّر كثيرًا من عناوين سيبويه وغيره من النحاة السَّابِقِينَ، وبخاصة العناوين الوصفية المطوَّلة التى امتاز بها سيبويه فى كتابه .

ومن العناوين التى استحدثها ابن مالِك :

(أ) بَابُ النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ^(١) :

وهو الذى يسميه الجمهور المفعول الذى لم يُسمَّ فاعِلُهُ، ومصطلح المصنِّف أولى وأخصرُ من مصطلح الجمهور؛ لأنَّ هذا الأخير لا يشملُ غير المفعول به ممَّا ينوب كالظرف؛ إذ المفعول به هو المرادُ عند إطلاق لفظ المفعول؛ ولأنه يشمل المفعول الثانى فى نحو «أُعْطِيَ زَيْدٌ دِينَارًا»، وليس هذا مرادًا بالنائب عن الفاعل .

(ب) الْبَدَلُ الْمُطَابِقُ :

بَدَلًا من قولهم : «بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ»، وذكر المطابقة أولى؛ لأنها عبارة صالحة لكلِّ بدل يساوى المبدل منه فى المعنى، كان ذا أجزاء أو لم يكن؛ بخلاف العبارة الأخرى «بدل كل من كل» فإنها لا تصلح إلا لذى أجزاء، وذلك غير مشروط لإجماع النحاة على إثبات هذا البدل فى أسماء الله تعالى كقراءة غير نافع وابنِ عامرٍ : «إلى صراط العزيز الحميد . الله . . .»^(٢) .

(١) شرح التسهيل ١٢٤/٢ .

(٢) سورة إبراهيم آية ١، ٢ .

ج) المَعْرِفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ^(١):

وهو أولى من تعبير النحاة بـ«أل»؛ لجريانه على كل الأقوال الواردة في أداة التعريف؛ كالتعريف بـ«أم» عند حمير؛ كما في الحديث: «ليس من أمير أمصيام في أمسفر»، وفي قول الشاعر: [من المنسرح]

ذاك خليلي وذو يواصلني يرمى ورائي بامسهم وامسلمه
(د) لُغَةٌ: يتعاقبون فيكم ملائكة:

استعمل ابن مالك هذا الاصطلاح بدلاً من قولهم: «لغة أكلوني البراغيث» وقد أوضح ابن مالك هذا الاصطلاح، وشرّحه في كتابه «شواهد التوضيح والتصحيح»^(٢) عند حديثه عن قول من روى الحديث: «كُنَّ نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله ﷺ صلاة الفجر»، قال: وعلى هذه اللغة قول النبي ﷺ - «يتعاقبون فيكم ملائكة»، وساق أحاديث وأشعاراً للتدليل.

وإن كان لبعض العلماء اعتراض على تسمية هذه اللغة - لغة: «يتعاقبون فيكم ملائكة» -، وأن المصطلح المطابق لهذه اللغة - وهي لغة: طييء، وقيل: لغة أزد شنوءة - أنها لغة: أكلوني البراغيث.

* * *

(١) شرح التسهيل ٢٥٣/١.

خاتمة

من هذا العرض السابق نستطيع أن نطمئن إلى علو مكانة ابن مالك، ورفعة قدره في العربية وفروعها، وبخاصة النحو واللغة، وإلى أن ما أخذه عليه أبو حيّان الأندلسي من: «أنه لم يكن له نسج مشهور يعتمد عليه، ويرجع في حل المشكلات إليه؛ وأنه لهذا كان يحتمل المباحثة، ولا يثبت للمناقشة؛ لأنه إنما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه».

أقول: إن ما أخذه أبو حيّان، كان مأخذًا مردودًا لم يقبله أحد من معاصريه؛ كما لم يقبله أحد من اللاحقين؛ لأن علم ابن مالك، وفضله، وما كان له من مكانة بين علماء عصره، وما تركه بعده من مصنفات قيّمة شغلت العلماء بها شرحًا وإيضاحًا وإبانة وتعليقًا، وشغلت الطلاب بها؛ دراسة وفهمًا ومناقشة وتتبعًا، وما خلفهم من تلاميذ ومريدين حملوا بعده العبء، وتصدوا للتعليم والهداية - كان خير ردّ على أبي حيّان، وأقوى برهان ضده.

ولقد اعترف أبو حيّان نفسه بما كان لابن مالك من فضل، وما أسداه إلى اللغة من يد، فهو يقول: «إن ابن مالك نظم في هذا العلم كثيرًا ونثر؛ وجمع باعتكافه ومراجعته غرائب، وحوث مصنفاته نوادر وعجائب، وإن من عرّف ما في تسهيله لا يكون تحت السماء من هو أنحى منه».



نسخ الكتاب ومنهجنا في التحقيق

اعتمدنا في تحقيق هذا الكتاب على أربع نسخ، اثنتين مخطوطتين، وآخرين مطبوعتين.

أما المخطوطتان:

١- المخطوطة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٦٤) نحو، بخط ابن النقيب. ورمزنا لها بالرمز (أ).

٢- المخطوطة المحفوظة بالأزهر الشريف تحت رقم (٣٢٧٩) نحو.

وأما المطبوعتان:

١- النسخة المطبوعة بتحقيق الدكتور : عبد المنعم أحمد هريدى وقد اعتمدنا عليها وأفدنا منها في تحقيق وضبط النص، وهى المشار إليها بالرمز «ط».

وكان لها أثر طيب في إخراج الكتاب على هذه الصورة مع ما استدركناه من أبيات سقطت من طبعته.

٢- النسخة المطبوعة بهامش حاشية الشيخ يس العليمى على خلاصة ابن مالك وقد استفدنا منها في بعض السقط.

وقد اتبعنا في تحقيق الكتاب الآتى :

أولاً : مقابلة النسخ وإثبات ما كان صواباً في نص الكتاب وأشرنا إلى الفروق في الحاشية، وقد أغفلنا إثبات كثير من الفروق التى لا فائدة من ذكرها.

ثانياً : عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها .

ثالثاً : تخريج الأحاديث النبوية .

رابعاً : توثيق الأشعار الواردة فى الكتاب ، وعزوها إلى قائلها.

خامساً : تراجم الأعلام الواردة فى الكتاب .

سادساً : التعليق على بعض المسائل النحوية .

سابعاً : توضيح الألفاظ الغريبة من المعاجم اللغوية .

ثامناً : عمل مقدمة لتحقيق الكتاب .

تاسعاً : عمل فهرس عامة للكتاب .

وجدلها وأما بقوله من التثنية من المستعمل مصدر أقوله تعالى اسم السجرات
 ومجسماها أي أحواضها وأرساؤها ومن قام كل مرقق والى ربك يومئذ المستقرا
 ومنه قول الشاعر أظلمت أن مضابكم رجلا أهدى السلام نجمة ظلم أي أصابكم
 رجلا من فصلا لا من التثنية مقعلة ومفعول أو مفعلة لا من في معنى واستلكن
 وأفعول الدار أيضا أكثر في الالة المفعول محفوظ ورد وقاعة العمال لكن الطراد
 وكانت عين مقعلة في مصدر أو فاعله مشغلة وشذخو مطير ومفعول وقادر تليث
 مقعلة كراه ومكسجة ومفعول كسجعة ومجدح ومفعول الجرح ال ومنداش
 وأما مقعلة اسم محار الشئ الكثير في كل الموضع الكثير الطين ومذابة للوضع
 الكثير الدباب ومفعول الذال على الله محمل ومذق ومسطع ومدهش ومكحلة
 وعرضه نوعا الحرف وهو الاشتر وفعل الاله داران وهو الاله ناريت النار أي
 أضرابها وأضرار وهو يسرد بداي خزر وتليث بمفعوله مصدر المقدر
 وفاز به مقدر ونفعه كقبره ومقبر ومقبر وهو الدار المدبر القبور
 ومفعول اسم دار الفعل مطير وهو معاز الطير عن ابن سيده ومثله المرقق ليت
 وأما مح مفعول صفة فكثير لغتهم للتبديل العزم ومن الذي يكثر الالاسيا باقارب
 ومفعول يفرح العلم في الالات أقل من مفعول بكسر هاء في اسم الدار كمنقل الحرف
 دفعه السر لانه الاستعمال وأما مانه فكان موضع عليه السرجة وهو
 الذي فيه الزيت والعنبد وذكر ابن سيده أن المغزل قد ضم منه وفتح والكسر
 استعمل ومثله الحسد لغز مصوغ بالحساد أي الرفعة من ومثله أيضا الخدع
 وهو بيت صغير في صدر البيت الكثير وروى أيضا في ميم مصحف وقد جعلت نظم هذا البيت
 في باب الأوباء والادب فالجواب على قوله منسرا ما روي من فضله وأفضل الصلاة والسلام
 على أبي صفوة الإمام لاله من صلواته وأنتم طائفة وطاهر من ثم الدائم
 والحمد لله رب العالمين على يد الفقير إلى الله تعالى أحمد بن لوكون عبد الله السافقي التميمي
 الذي بعث الله له والوالديه ولجميع المسلمين وكان الفراغ من حليقة البيت في شهر ربيع
 الثاني سنة ١٠٠٠

[illegible]

باسم الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد
 المرسلين الشيخ الامام العالم العلامة افتخار
 الفضل قدوة الالاديا جمال الدين محمد بن مالمش
 رحمه الله اعد برصوانه واسكنه عرفة جنانه سالني
 بعض الالما المصنفين بحالكم الالدين ان اقلوا الكافي
 الشافعية بفرج تحفة به المؤنة ويكون به القاموس
 وانما ما مونا فاجبت دعوتهم ووفت توفيق والحمد
 لله رب العالمين خلف واستوفيت من اعد التمكن
 من التلطف في حسن التصرف والتميز من النقص
 والتكليف وان جعل ذلك مفتحا بغير من السهم
 تحتها بتصور الالمنم اندوا همه كل خير كما في كل
 صفة الشافعية
 قال محمد بن مالمش وقد نوى افادة بما فيه جهته
 الحمد لله الذي من ربه يؤمن من وفية بحسبه
 تبارك اسمه وعنه كاسم وعم حكيم ورحمة حكيم
 ثم على خير الهداة احمد من صلاحه ان اسدا
 ثم الالوصحيم الالفي بحفظهم عبودا بالوالفلا
 وتساعد الذي لها قد اعنت سعادة مسئلة أقصى المفعول
 فالخوصلا في الالسنم والنسب ان تقدم
 لم انكشاف جميع المعاني وجلوة المعلوم والادعان
 ومن يقن طائفة بسببه فهو خير من كل ادب
 وقد جمعت فيه شيئا جدي مفيدة يعنى بها والهمزة
 وهذه ارجوزة مستوفية عن اكثر المصنفات مفيدة
 تكون للمستهدين تبصره وتظفر الذي انتهى بالذكورة
 فليكن الناظر فيها واتقنا يكونه اذا يجارى سابقا
 فمظم الفن بها مضبوط والاقول في ابوابها مبسوط
 وكم

ات الغزل قد يفهم بهم ويضع والكراشيه وشمل في
 المسجد لشوب مصبوغ بالجبا اي الزعفران وسلة
 ايضا المخذع وصوبيت صغير في صدر البيت الكبير
 وروى ايضا التثنية في ميم مصحف
 ٥ تكلم ابواب ذا الكتاب

فالحمد لله على تكليم
 وفضل الصلاة والسلام ه على باب صفوة الانام

سابع رمضان المعظم سنة ثلاثين وثمانين
 و صلى الله على سيدنا محمد

هذه الاخر باحرره الامام ابن مالك من شرح كافيته في النحو
 ولله الفراع من نقلي له يوم الاربع المبارك الموافق اول الربيع
 الثاني الذي هو من شهر ربيع الثاني ثلاثين وثلاثمائة والف
 بعد فترات كثيرة من حينه الشروع فيه وكنتم مشتغلا وسد الحمد
 والمنة بنقل عدة كتبنا فعد وانا الفقير الى الله ثم الحاج الى العفو
 مولاي وسيدى الرؤوف الرحيم مصطفى بن الحاج احمد الحكيم
 الشافعي واني اتوسل بالحاج العظيم سيدنا محمد سيد المرسلين ان
 يغفر لي ولوالدي وللاولاد وكل من ينتمي الي من اهل بيت
 وعندهم ولما تجنيه بجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات
 واسأل سيدى الكريم ان يمن علي بالاخلاص وان يوفقني لفعل
 و صلى الله على سيدنا محمد جميعا ذكرهم
 الحمد لله والحمد لله والحمد لله

هذه الاخر باحرره

باسمك اللهم

هذا كتاب «شرح الكافية الكبرى» لأوحد الفضلاء، تذكرة أبي عمرو وسيبويه والفراء، وحيد الدهر، فريد العصر، جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الجبائي الطائي الشافعي النحوي صاحب التصانيف المفيدة، رحمه الله رحمة واسعة وغفر له ولنا ولسائر المسلمين أجمعين آمين^(١).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه ثقني

قال الشيخ الإمام العالم العلامة ترجمان الأدب ولسان العرب الفاضل، المتقن، البارع، أوحد الفضلاء جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، الطائي، الجبائي؛ تغمدته الله برحمته ونفع الله به، وأعاد من بركته - حامداً، ومصلحاً، ومثنياً: -

سألني بعض الألباء^(٢) المعتنين بحقائق الأنباء أن أتلو «الكافية الشافية» بشرح تخفف به المثونة، وتحف به المعونة، ويكون به الغناء مضمونا، والغناء مأمونا، فأجبت دعوته دون توقف، وأنجزت عدته دون تخلف، واستوهبت من الله التمكين من التلطف في حسن التصرف، والتأمين من التعسف^(٣)، والتكلف، وأن يجعل ذلك مفتتحاً بخلوص النية مختتماً بحصول الأمانة؛ إنه واهب كل خير، وكافي كل ضير^(٤).

خطبة الكافية الشافية

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ مُحَمَّدٌ وَقَدْ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي مِنْ رِفْدِهِ^(٥)
تَبَارَكَ اسْمُهُ وَتَمَّتْ كَلِمُهُ
نَوَى إِفَادَةً بِمَا فِيهِ اجْتَهَدَ
تَوْفِيقُ مَنْ وَفَّقَهُ لِحَمْدِهِ
وَعَمَّ حُكْمُهُ، وَجَمَّتْ^(٦) حِكْمُهُ

(١) الميث من ط.

(٢) الألباء جمع لبيب، وهو العاقل. ينظر: القاموس (لب).

(٣) التعسف: الميل والعدول عن الطريق القاموس: (عسف).

(٤) الضير: مصدر ضاره يضره ويضوره إذا أضر به، والضير هو الضرر، ينظر: الوسيط (ضاره).

(٥) الرغد: العطاء، والصلة القاموس (رغد).

(٦) جمت: كثرت. الوسيط (جمع).

ثُمَّ عَلَى خَيْرِ الْهُدَاةِ أَحْمَدًا
تَعْمُ آلَهُ، وَصَحْبَهُ الْأَلَى
وَتُسْعِدُ الَّذِي بِهَا قَدْ اغْتَنَى
وَبَعْدُ: فَالْتَّخُوْ صَلاَحَ الْأَلْسِنَةِ
بِهِ انْكِشَافُ حُجُبِ الْمَعَانِي
وَمَنْ يُعِنْ طَالِبَهُ بِسَبَبٍ
وَقَدْ جَمَعَتْ فِيهِ كُتُبًا جَمَّةٌ
وَهَذِهِ أَرْجُوزَةٌ مُسْتَوْفِيَةٌ
تَكُونُ لِلْمُبْتَدِئِينَ تَبْصِرَةً
فَلْيَكُنِ النَّاطِرُ فِيهَا وَائِقًا
فَمُعْظَمُ الْفَنِّ بِهَا مَضْبُوطٌ
وَكَمْ بِهَا مِنْ شَاسِعٍ تَقَرَّبَا
فَمَنْ دَعَاها قَاصِدًا بِالْكَافِيَةِ
قَالَ اللَّهُ يُحْظِيْنَا^(٢) بِخَيْرِ سَعَى
وَمُنْتَهَى أَبْيَاتِهَا أَلْفَانِ مَعَ

مِنْهُ صَلاَةٌ تُسْتَدَامُ أَبَدًا
بِحِفْظِهِمْ عُھُودُهُ نَالُوا الْعُلَى
سَعَادَةً مُنِيْلَةً أَقْصَى الْمُنَى
وَالنَّفْسُ إِنْ تُعْذَمَ سَنَاهُ فِي سِنَةٍ
وَجَلُوءُ الْمَفْهُومِ ذَا إِذْعَانٍ
فَهُوَ حَرٌّ بِئِيلٍ كُلِّ أَرْبٍ
مُفِيدَةٌ يُعْنَى بِهَا ذُو الْهَمَّةِ
عَنْ أَكْثَرِ الْمُصَنِّفَاتِ مُغْنِيَةٌ
وَتُظْفَرُ الَّذِي انْتَهَى بِالتَّذَكُّرَةِ
بِكُونِهِ إِذَا يُجَارَى سَابِقًا
وَالْقَوْلُ فِي أَبْوَابِهَا مَبْسُوطٌ
وَمِنْ عَرِيصٍ^(١) انْجَلَى مُهْذَبًا
مُصَدَّقٌ، وَلَوْ يَزِيدُ الشَّافِيَةَ
وَبِاجْتِنَاءِ ثَمَرَاتِ الْوَعَى
مِثِينَ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ تَبَعُ

باب شرح الكلام وما يتألف منه

(ص)

قَوْلُ مُفِيدٍ: طَلَبًا أَوْ خَبَرًا هُوَ الْكَلَامُ كَلَامٌ (اِسْتَمِيعَ وَاسْتَرَى)

(ش) «الكلام» عند النحويين: [عبارة عن كل لفظ مفيد]^(٣).

والمراد بـ«المفيد»: ما يفهم منه معنى يحسن السكوت عليه.

و«القول»: يطلق على الكلمة المفردة، وعلى المركبة بلا فائدة، وعلى المركب

المفيد.

فكل كلام قول، وليس كل قول كلامًا، فلذلك لم نكتف في حد الكلام بالقول، بل قيدناه بـ«مفيد»؛ ليخرج بذلك الكلمة المفردة نحو: «زَيْد» فإن الاختصار عليها لا يفيد.

(١) العويص: الأمر الصعب، والعويص من الشعر: ما يصعب استخراج معناه - القاموس (عوص).

(٢) يحظينا: من الحظوة، وهي المكانة، والحظ من الرزق. الوسيط (حظي).

(٣) في أ: عبارة عن كلام مفيد.

ويخرج بذلك -أيضاً-: الكلمة المضافة نحو: «عَلَامُكَ» فإن الاختصار عليها لا يفيد.

ويخرج بذلك -أيضاً-: الموصول وصلته نحو: «الَّذِي ضَرَبْتَهُ» فإن الاختصار عليه لا يفيد.

ويخرج بذلك -أيضاً-: المركب الذي لا يجهل أحد معناه نحو: «السَّمَاءُ فَوْقَ الْأَرْضِ» فإنه لا يفيد؛ فلا يعده النحويون كلاماً.

وكان في الاختصار على «مُفيد» كفاية، لكن ذكر الطلب والخبر ليعلم أن المستفاد منه على ضربين:

أحدهما: طلب كالمستفاد من قولنا: «اسْتَمِعْ».

والثاني: خبر كالمستفاد من قولنا: «سترى».

ف«اسْتَمِعْ» كلام مركب من كلمتين:

إحداهما: ملفوظ بها وهي «اسْتَمِعْ».

والثانية: منوية وهي ضمير المخاطب المؤكد بـ«أَنْتَ» حين تقصد توكيده.

و«سَتَرَى» كلام مركب من ثلاث كلمات:

إحداها: السين وهي بمعنى «سوف» في تخلص الاستقبال.

والثانية: «تَرَى» وهي فعل مضارع.

والثالثة: ضمير المخاطب المؤكد بـ«أَنْتَ» حين تقصد توكيده.

(ص)

وَهُوَ مِنْ اسْمَيْنِ كـ(زَيْدٌ ذَاهِبٌ) وَاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ (فَازَ التَّائِبُ)

(ش) وهو راجع إلى الكلام المحدود في البيت المتقدم.

أى: تركيب الكلام إما: من اسمين أسند أحدهما إلى الآخر؛ كإسناد «ذَاهِبٌ»

إلى «زَيْدٌ» في قولنا: «زَيْدٌ ذَاهِبٌ».

وإما من اسم وفعل مسند هو إلى الاسم؛ كإسناد «فَازَ» إلى «التَّائِبُ» في قولنا:

«فَازَ التَّائِبُ».

فـ«زَيْدٌ ذَاهِبٌ» وشبهه جملة اسمية لتصديرها باسم. و«فَازَ التَّائِبُ» وشبهه جملة

فعلية لتصديرها بفعل.

(ص)

كِلَا الْمِثَالَيْنِ يُسَمَّى جُمْلَةً وَفِيهِمَا الْحَرْفُ يَكُونُ فَضْلَةً
(ش) المثالان هما: «زَيْدٌ ذَاهِبٌ»، و«فَارَزَ التَّائِبُ». و«فِيهِمَا» أى: قد يضم
الحرف إلى كل واحدة من الجملة الاسمية والجملة الفعلية فيكون فيهما فضلة؛ أى:
صالحاً للسقوط.

بخلاف ما لا يصلح للسقوط فإنه عمدة.
والحاصل: أن الكلام لا يستغنى عن إسناد.
والإسناد لا يتأتى بدون مسند، ومسند إليه.
فالاسم يكون مسنداً، ومسنداً إليه؛ فلذلك صح أن يتألف كلام من اسمين دون
فعل ولا حرف. والفعل يسند، ولا يسند إليه. والحرف لا يسند، ولا يسند إليه.

(ص)

نَحْوُ (أَسَاوِ أَنْتَ أُمِّ ذَكْرَتَا) وَ(لَا تَجْزِ) وَ (إِنْ تَجْزُ شَكْرَتَا)
(ش) هذا البيت مبين؛ لانضمام الحرف إلى كل واحدة من الجملتين، وأنه
لا يكون إلا فضلة.

ف«أَسَاوِ أَنْتَ» أصله: «سَاوِ أَنْتَ» فضمت الهمزة لحاجة المتكلم إلى معناها؛ وهو
الاستفهام. وكذلك أصل «أُمِّ ذَكْرَتَ» : «ذَكْرَتَ» ثم جيء بـ«أُمِّ» للعطف على الجملة
الأولى؛ فلو حذفت الهمزة و«أُمِّ» لم يخلُ ذلك بكون الكلام تاماً.
وكذلك لو حذفت «لَا» من «لَا تَجْزِ»، و«إِنْ» من «إِنْ تَجْزُ شَكْرَتَ» لبقى «تَجْزُورُ»
وهو فعل مسند إلى ضمير المخاطب المنوى.

و«تَجْزُ» وهو أيضاً فعل وفاعل منوى، و«شَكْرَتَ» وهو فعل ومفعول قام مقام
الفاعل.

(ص)

وَأَسْمًا بِجَرِّ سِمٍّ، وَصَرْفٍ، وَنِدَاءٍ وَجَعَلِهِ مُعَرِّفًا، أَوْ مُسْنَدًا
(ش) أى: اجعل سمة الاسم قبوله لعامل الجر، وللصرف، وللنداء الذى
لا يشتهى بما ليس نداء.

وكان ذكر الجر أولى من ذكر حرف الجر؛ لأن الجر - مطلقاً - يتناول الجر
بالإضافة، والجر بحرف الجر.

والصرف أولى من التنوين؛ لأن التنوين يتناول: تنوين الصرف، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين التعويض، وتنوين الترتم.

نحو: «رَجُلٍ» و«صِه» و«مُسْلِمَاتٍ» و«جَيْتُذٍ». و [من الرجز]
يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكُن^(١)

وهذا الخامس وهو تنوين الترتم لا يختص بالاسم، بل الذى يختص به ما سواه، وهو المعبر عنه بـ«الصَّرف»؛ فكان ذكر الصرف أولى من ذكر التنوين.

واعتبار الاسم بالنداء ينبغى أن يكون بغير «يَا» من حروفه؛ كـ«أَيَا» و«هَيَا» و«أَي» فإنها لا تدخل إلا على الاسم، ولا ينبه بها إلا منادى مذكور.

بخلاف «يَا» فإنها قد ينبه بها غير مذكور فيليها فعل نحو: «يا حبذا» وحرف نحو: «يَا لَيْتَنَا»: [من الرجز]

يَا رَبِّ سَارِ بَاتَ مَا تَوَسَّدَا^(٢)

وقبول اللفظ لأن يجعل معرفًا من علامات الاسمية؛ كقولك فى «غُلام»: «الْغُلام» و«غُلامك».

وهذه العبارة أولى من أن تذكر الألف واللام؛ لأن الألف واللام قد يكونان بمعنى «الذى» فيدخلان على الفعل المضارع كقول الشاعر: [من البسيط]

مَا أَنتَ بِالْحَكِيمِ التَّرَضَى حُكُومَتَهُ وَلَا الْأَصِيلِ، وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ^(٣)

(١) الرجز لرؤية فى ملحقات ديوانه ص ١٨١، وخزانة الأدب ٥/٣٦٢، ٣٦٧، ٣٦٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٦٤، وشرح شواهد المغنى ١/٤٣٣، وشرح المفصل ٧/١٢٣، ٢/٩٠، والكتاب ٢/٣٧٥، والمقاصد النحوية ٤/٢٥٢، وللعجاج فى ملحقات ديوانه ٢/٣١٠، وتهذيب اللغة ١/١٠٦، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ١/٣٣٦، والإنصاف ١/٢٢٢، والجنى الدانى ص ٤٤٦، ٤٧٠، والخصائص ٢/٩٦، والدرر ٢/١٥٩، ووصف المباني ص ٢٩٩، ٣٥٥، وسر صناعة الإعراب ١/٤٠٦، ٢/٤٩٣، ٥٠٢، وشرح الأشموني ١/١٣٣، ٢/٤٥٨، وشرح المفصل ٢/١٢، ٣/١١٨، ١٢٠، ٨/٨٧، ٩/٣٣، واللامات ص ١٣٥، ولسان العرب (روى)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٣٠، والمقتضب ٣/٧١، ومغنى اللبيب ١/١٥١، ٢/٦٩٩، وجمع الهوامع ١/١٣٢، وتاج العروس (الياء).

(٢) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (أبى)، (يدى)، وجمهرة اللغة ص ١٣٠٧، والجنى الدانى ص ٣٥٦، وجواهر الأدب ص ٢٨٩، وخزانة الأدب ٧/٤٧٧، ٤٩٨، والدرر ١/١١٠، وشرح عمدة الحافظ ص ٨٠٤، وشرح المفصل ٤/١٥٢، وجمع الهوامع ١/٣٩، وتاج العروس (يدى).

(٣) البيت للفرزدق فى الإنصاف ٢/٥٢١، وجواهر الأدب ص ٣١٩، وخزانة الأدب ١/٣٢، =

وجعله معرفًا يتناول تعريف الإضافة والتعريف بحرف التعريف سواء قيل: إنه اللام وحدها على ما ذهب إليه سيبويه^(١). أو: إنه الألف واللام معًا على ما ذهب إليه الخليل^(٢). ويتناول ذلك -أيضًا- التعريف بالألف والميم وهى لغة أهل اليمن. وقد تكلم بها الرسول - صلى الله عليه وسلم - إذ قال: «لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَصِيَامٌ فِي أَمْسَفَرٍ»^(٣).

= والدرر ٢٧٤/١، وشرح التصريح ١٤٢، ٣٨/١، وشرح شذور الذهب ص ٢١، ولسان العرب (أمس)، (لوم)، والمقاصد النحوية ١١١/١، وتاج العروس (لوم)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢٠/١، وتخليص الشواهد ص ١٥٤، والجنى الدانى ص ٢٠٢، ورسف المبانى ص ٧٥ ١٤٨، وشرح الأشمونى ٧١/١، وشرح ابن عقيل ص ٨٥، وشرح عمدة الحفاظ ص ٩٩، والمقرب ٦٠/١، وهمع الهوامع ٨٥/١، وتهذيب اللغة ٤٦٢/١٥، ١١٩/٣.

(١) هو عمرو بن عثمان بن قنبر إمام البصريين، أبو بشر، الملقب سيبويه. هو إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو، لزم الخليل بن أحمد، وفاقه، كان علامة حسن التصنيف، واشتهر بأنه كان نظيفًا جميلًا، وكان فى لسانه حبة، وقلمه أبلغ من لسانه. ألف «كتاب سيبويه» فى النحو، قالوا: لم يُضنَّ مثله، قبله ولا بعده. ولم يصنف غيره. مات سنة ثمانين ومائة ينظر: بغية الوعاة (٢٢٩/٢-٢٣٠)، سير أعلام النبلاء (٣٥٤/٨)، البداية والنهاية (١٠/١٧٦)، الأعلام (٨١/٥).

(٢) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم، الفراهيدى، البصرى، أبو عبد الرحمن، صاحب العربية والعروض، ومن أوائل أئمة اللغة والأدب، وهو أستاذ سيبويه كان من الزهاد فى الدنيا، المنقطعين إلى العلم، وكان آية فى الذكاء، وكان يحج سنة ويفزو سنة.

قيل: هو أول من جمع حروف المعجم فى بيت واحد هو:

صِفْ خَلْقَ خَوْدِ كَمَثَلِ الشَّمْسِ إِذْ بَزَعَتْ

يَحْظَى الضَّجِيعَ بِهَا نَجْلَاءُ مِعْطَارُ

ومن كلامه: ثلاثة تنسينى المصائب: مر الليلالى، والمرأة الحسناء، ومحادثات الرجال.

من تصانيفه: العين، الجمل، العروض، الإيقاع، وغيرها.

توفى - رحمه الله - سنة خمس وسبعين ومائة، وقيل سنة سبعين ومائة. ينظر: بغية الوعاة (٥٥٧-٥٦٠)، وفيات الأعيان (١٧٢/١)، إنباه الرواة (٣٤١/١)، الأعلام (٣١٤/٢).

(٣) رواه أحمد فى مسنده (٤٣٤/٥) ومن طريقه الطبرانى فى الكبير (١٧٢/١٩) (٣٨٧)، ورواه البيهقى فى سننه (٢٤٢/٤) كلهم من طريق عبد الرازق قال أخبرنا معمر عن الزهرى عن صفوان بن عبد الله عن أم الدرداء - عن كعب بن عاصم قال سمعت رسول الله ﷺ يقول فذكر الحديث باللفظ المذكور.

ورواه الحميدى فى مسنده (٨٦٤) ومن طريقه الطحاوى فى شرح معانى الآثار (٢/٦٣) قال حدثنا سفيان قال: سمعت الزهرى يقول أخبرنى صفوان بن عبد الله فذكره بإسناده بلفظ: «ليس من البر الصيام فى السفر».

يريد: «ليس من البر الصيام في السفر». ومنه قول الشاعر: [من البسيط]
 ذَاكَ خَلِيلِي، وَذُو يُوَاصِلُنِي يَزِيْمِي وَرَأَيْتِي بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسِلِمَهُ^(١)
 ومن علامات الاسم المحتاج إليها كثيرا قبوله لأن يجعل سنداً.
 أى: لأن يسند إليه اسم آخر، أو فعل.
 فبذلك عرفت اسمية «أنا» و«التاء» في نحو: «أَنَا فَعَلْتُ».
 ف«فَعَلَ» مسند إلى التاء؛ لأنها عبارة عن الفاعل.
 و«فَعَلَ» والتاء جملة مسندة إلى «أنا»؛ فثبت كونه اسماً.
 (ص)

لِلْفِعْلِ تَا الْفَاعِلِ، أَوْ يَاءُ عَلَمٍ وَ (قَدْ) وَتَا التَّائِيَةِ سَاكِتَا وَ(لَمْ)

= قال سفيان: فذكر لي أن الزهري كان يقول: ولم أسمع أنا منه (ليس من امبر امصيام في امسفر).
 قال الألباني في إرواء الغليل (٥٨/٤): وهذه الزيادة من سفيان شاذة - بل منكرة
 تفرد بها شيخ الطحاوي محمد بن أبي النعمان السقطي وهو شيخ مجهول كما قال أبو
 حاتم وتبعه الذهبي في «الميزان» ثم الحافظ في اللسان.
 قلت: وهم الألباني - رحمه الله - في قوله تفرد بها شيخ الطحاوي، فإن الرواية ثابتة
 في مسند الحميدى المطبوع فلا دخل لشيخ الطحاوي فيها ولا تعل به بل هي صحيحة
 الإسناد رواها الحميدى وهو ثقة حافظ روى له الشيخان وغيرهما.
 والحديث رواه الطيالسى في «مسنده» (٩١١ - منحة) وأحمد (٤٣٤/٥)، والنسائي ٤/
 ١٧٤ كتاب الصيام، باب: ما يكره من الصيام في السفر، وابن ماجه ٥٣٢/١ كتاب الصيام،
 باب: ما جاء في الإفطار في السفر حديث ١٦٦٤ والدارمي ١٧١٧، ١٧١٨، وابن خزيمة
 في صحيحه ٢٠١٦ والبيهقى في ٢٤٢/٤ والطبراني في الكبير (١٩/١٧١-١٧٢) (٣٨٥)،
 ٣٨٦، ٣٨٨، ٣٨٩ من طرق عن الزهري بإسناده بلفظ «ليس من البر الصيام في السفر».
 (فائدة) قال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير (٣٩٣/٢): هذه لغة لبعض أهل
 اليمن، يجعلون لام التعريف ميماً، ويحتمل أن يكون النبي ﷺ خاطب بها هذا الأشعري
 كذلك لأنها لغته، ويحتمل أن يكون الأشعري هذا نطق بها على ما ألف من لغته فحملها عنه
 الراوى عنه، وأداها باللفظ الذى سمعها به وهذا الثانى أوجه عندى - والله أعلم.
 والحديث رواه البخارى وغيره من حديث جابر باللفظ الثانى «ليس من البر الصيام في
 السفر».

(١) البيت لجبير بن غنمة في الدرر ٤٤٦/١، وشرح شواهد الشافعية ص ٤٥١، ٤٥٢، وشرح
 شواهد المغنى ١٥٩/١، ولسان العرب (خندم)، (سلم)، (ذر)، والمؤتلف والمختلف
 ص ٥٩، والمقاصد النحوية ٤٦٤/١، وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص ١٤٣، والجنى
 الدانى ص ١٤٠، وشرح الأشموني ٧٢/١، وشرح عمدة الحافظ ص ١٢١، وشرح قطر
 الندى ص ١١٤، وشرح المفصل ١٧/٩، ٢٠، ولسان العرب (أمم)، ومغنى اللبيب ١/
 ٤٨، وجمع الهوامع ٧٩/١.

(ش) تاء الفاعل هي المضمومة في نحو: «فَعَلْتُ»

والمفتوحة في نحو: «فَعَلْتُ»

والمكسورة في نحو: «فَعَلْتُ»

وهي علامة تخص الموضوع للمضى، ولو كان مستقبل المعنى نحو: «إِنْ قُمْتُ قُمْتُ».

وتقييد هذه التاء بإضافتها إلى الفاعل أولى من تقييدها بالإضافة إلى المتكلم، أو المخاطب؛ لأن الفاعل يعمهما. وذكره مانع من دخول تاء الخطاب اللاحقة في «أَنْتَ» و«أَنْتِ» فإنها حرف، وقد اتصل باسم.

فلو قيل بدل تاء الفاعل: تاء الخطاب أو المخاطب، لدخلت تاء «أَنْتَ» و«أَنْتِ» للزم كون ما اتصلت به فعلا.

وتقييد ياء المؤنثة بإضافتها إلى الهاء العائدة إلى الفاعل أولى من تقييدها بالإضافة إلى الضمير؛ لأن ياء الضمير تعم ياء المتكلم وياء المؤنثة.

بخلاف ياء الفاعل فإنها لا تقع على غير ياء المؤنثة.

ويشترك في لحاقها الفعل المضارع، وفعل الأمر في نحو: «تَفْعَلِينَ» و«افْعَلِي».

ويشترك في لحاق «قد» الماضي والمضارع، إلا أنها مع الماضي لتقريبه من الحال، ومع المضارع لتقليل معناه؛ كقولك: «قَدْ يُعْطَى الْبَخِيلُ»، و«قَدْ يَمْتَنِعُ الْكَرِيمُ».

وتاء التانيث الساكنة مثل تاء الفاعل في الاختصاص بالموضوع للمضى.

وقد انفردت بلحاقها «يَغَمْ» و«يَشْسَ»؛ كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها «تَبَارَكَ».

واحترز بتقييدها بالسكون من تاء التانيث اللاحقة الأسماء و«لَا» و«رُبَّ» و«ثُمَّ».

فإن اللاحقة الأسماء المتمكنة متحركة بحركة الإعراب ك«مُسْلِمَةٌ»، واللاحقة «لَا»

و«رُبَّ» و«ثُمَّ» مفتوحة، وقد تسكن مع «رُبَّ» و«ثُمَّ».

وأما «لَمْ» فعلامة مختصة بالمضارع، وتشاركها في الاختصاص به «لَنْ» و«كَيْ»

وحرفا التنفيس وهما «السين»، و«سَوْفَ» فأغنى ذكر «لَمْ» عنهن.

(ص)

مُضَارِعًا سِمَ الَّذِي «لَمْ» أَتْبَعَا وَمَاضِيًا مَا يَقْبَلُ التَّاءُ ك«دَعَا»

وَمَيَّزَنَ بِالْيَاءِ - إِنْ لَمْ يَتَّصِلْ بِثَوْنٍ رَفَعَ - فَعَلْ أَمْرٍ نَحْوُ: (صِلْ)

(ش) الذى يصحب «لَمْ» من الأفعال هو ما أوله همزة المتكلم أو إحدى أخواتها المجموعة فى «نَأْتِي»؛ نحو: «أَفْعَل» و«تَفْعَل» و«يَفْعَل» ولا يغنى عن قولنا: ما أوله همزة المتكلم أو إحدى أخواتها أن يقال: ما أوله أحد حروف «نَأْتِي»؛ لأن أحد هذه الحروف قد يكون أول غير المضارع؛ نحو: «أَكْرَمَ» و«تَعَلَّمَ» و«نَزَجَسَ الدَّوَاءَ»؛ إذا جعل فيه نرجسًا، و«يَزْنَأُ الشَّيْبَ»؛ إذا خضبته بالبرناء، وهو: الحناء.

فإذا قيل: ما أوله همزة المتكلم، أو إحدى أخواتها - أُن ذلك .
وتمييز المضارع بـ«لَمْ» مغن عن علاماته الأخر، وإن تساوت فى الاختصاص به .
ومن علاماته -أيضًا- دخول اللام أو «لا» الطلبيتين عليه؛ نحو: «لَتُغْنِ بِحَاجَتِي»، و«لا تُكْسَلْ».

ومن علاماته -أيضًا- قبول ياء المخاطبة موصولة بنون الرفع؛ نحو: «تَفْعَلِينَ». وسمى مضارعًا؛ لأن المضارعة: المشابهة، وقد شابه الاسم فى أشياء منها: قبول اللام المؤكدة بعد «إِنَّ»؛ نحو «إِنَّكَ لَمُحْسِنٌ» و«إِنَّكَ لَتُحْسِنُ». ومنها: الاختصاص بعد الإبهام، فإنك إذا قلت: «يُضَلَّى زَيْدٌ» كان مبهمًا لاحتمال الحال، والاستقبال.

فإذا قلت: «الآن» أو «غَدًا» ثبت الاختصاص، وارتفع الإبهام، فكان فى ذلك بمنزلة الاسم، فإنه مبهم فى تنكيره، مختص فى تعريفه.

وتمييز الفعل الموضوع للمضى بـ«لَمْ» و«تَمْ» و«يَمْ» الساكنة أولى من تمييزه: بأن يحسن معه «أَمْسَ»؛ لأن من الموضوع للمضى ما لا يحسن معه «أَمْسَ» «عَسَى» و«إِنْ فَعَلْتَ فَعَلْتُ».

وقد يعرض لغيره أن تحسن معه «أَمْسَ» نحو: «لَمْ يَفْعَلْ زَيْدٌ»، و«لَوْ يَفْعَلُ زَيْدٌ فَعَلْتُ».

ولحاق إحدى التائين ليس كذلك؛ فإنه لا يشارك الموضوع للمضى فيه غيره. ولا يمتنع منه فعل ماضٍ إلا «أَفْعَلْ» فى التعجب، وفى فعليته خلاف.

والصحيح أنه فعل بدلالة اتصاله بنون الوقاية على سبيل اللزوم نحو: «مَا أَكْرَمَنِي»؛ لأن للاحاق هذه النون على سبيل الجواز يشترك فيه أسماء كـ«لَدُنِي» و«لَدُنِّي».

وحروف نحو: «لَعَلِّي» و«لَعَلَّنِي». وأما لحاقها على سبيل اللزوم فمخصوص بالأفعال. فبهذا، وبما تقدم من العلامات يكمل تمييز الفعل المضارع والفعل الماضي. وأما فعل الأمر: فيتميز بلحاق ياء المخاطبة الممتنع اتصالها بنون الرفع؛ كقولك في «صَلِّ»: «صَلِّي».

وقد تقدم أن لحاقها متصلة بنون الرفع من علامات المضارع؛ نحو: «تَفْعَلِينَ». وبلحاق هذه الياء وأخواتها من ضمائر الرفع المتصلة البارزة يتميز ما يدل على الأمر وهو فعل ك«أَذْرِكْ» مما يدل على الأمر وليس فعلا ك«ذَرَاكِ». كما أن لحاق إحدى التاءين يميز ما يدل على حدث في زمان ماضٍ، وهو فعل ك«بَعُدْ» مما يدل على ذلك وليس بفعل ك«هَيَّهَات».

ومن علامات فعل الأمر جواز توكيده بالنون - مطلقاً - فإن المضارع يؤكد بها مقيداً بسبب كوقوعه مثبتاً بعد قسم، واقتترانه بما يقتضى طلباً. وأما الأمر فيؤكد بها دون تقييد.

(ص)

وَمَا اقْتَضَى أَمْرًا وَلَيْسَ يَقْبَلُ ذِي الْيَاءِ فَهُوَ اسْمٌ ك(صَهْ يَا رَجُلُ) وَالْحَرْفُ مَا مِنَ الْعَلَامَاتِ خَلَا ك(هَلْ) وَ(بَلْ) وَ(إِنْ) وَ(لَيْتَ) وَ(إِلَى) (ش) ما اقتضى أمراً، وليس قابلاً لياء المخاطبة، ولا لنون التوكيد فذلك دليل على انتفاء فعليته، وثبوت اسميته؛ نحو: «صَهْ» و«نَزَالِ» و«فَضْرَبَ الرِّقَابَ» [محمد: ٤].

بمعنى: اسكت، وانزل، واضربوا الرقاب.

فهذا منتهى القول في امتياز الاسم من الفعل.

فلم يبق إلا تمييز الحرف، وهو يميز بخلوه من علامات الاسم والفعل.

وأشرت في التمثيل إلى أصناف الحرف.

فمنها: غير عامل، ولا مُتَّبِع ك«هَلْ»

ومنها: متبع غير عامل ك«بَلْ»؛ فإنها تشرك الثاني في إعراب ما قبلها نحو: «مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمَرُو».

ومنها: ما هو عامل في الاسم عمل الفعل ك«لَيْتَ»، وعملاً غير عمل الفعل ك«إِلَى».

ومنها: ما هو عامل في الفعل ك«إِنْ». فلذلك مثل بهذه الأحرف دون غيرها.

باب الإعراب والبناء وما يتعلق بذلك

(ص)

مِنَ الثَّلَاثِ مُعْرَبٌ وَمِنْهَا صِنْفٌ هُوَ الْمَبْنَى فَاِنْ حُثَّ عَنْهَا
فَالْمُعْرَبُ اسْمٌ لَا يُضَاهِي الْحَرْفَ وَفِعْلٌ امْتَّازَ بِـ«لَمْ» كـ(يَخْفَى)
مَا لَمْ يُبَاشِرْ نُونٌ تَوْكِيدٌ، وَلَا نُونٌ إِنَاتٌ كـ(يَسِرْنَ الْخَوَزَلَى)
(ش) «من الثلاث» أى: من الكلمات الثلاث معرب، ومنها مبنى.

فالمعرب: اسم لا يضاهاى الحرف؛ أى: لا يشابهه، وسيأتى بيان وجوه شبه الحرف المانعة من الإعراب الموجبة للبناء.
وقولى:

... .. وَفِعْلٌ امْتَّازَ بِـ«لَمْ»

أى: أحد نوعى المعرب اسم سالم من شبه الحرف، وثانيهما الفعل الذى يصلح أن تدخل عليه «لَمْ» وهو المضارع؛ لقولى فى الباب الأول:
مُضَارِعًا سِمَ الَّذِى «لَمْ» أَتْبَعَا
وقولى:

مَا لَمْ يُبَاشِرْ نُونٌ تَوْكِيدٌ

أى: استحقاق المضارع للإعراب مشروط بألا يباشر نون توكيد؛ فإنه يبنى معها على الفتح، ولا نون إنات؛ فإنه يبنى معها على السكون.
ولتأكيد الفعل بالنون باب يبين فيه -إن شاء الله تعالى- ما يحتاج إليه.
وفى ذكر المباشرة إشعار بأن المؤكد بالنون لا يبنى -مطلقًا- بل إذا باشر آخره نون التوكيد؛ نحو: «هَلْ تَفْعَلَنَّ».

فإن لم يباشرها فهو معرب تقديرًا؛ نحو: «هَلْ تَفْعَلَنَّ»؛ لأن سبب البناء هو تركيب الفعل مع النون، وتنزله منها منزلة الصدر من العجز فى [نحو] «بَعْلَبَكَّ».

فإذا حال بينهما ألف الضمير، أو واوه، أو ياءه لم يبق تركيب؛ لأن ثلاثة أشياء لا تجعل شيئًا واحدًا.

ولذلك اعتبروا التركيب فى: «لَقِيْتُهُ صَخْرَةً بَخْرَةً» لا فى: «لَقِيْتُهُ صَخْرَةً بَخْرَةً»

نَحْرَةً^(١).

وإذا ثبت أن «تَفْعَلَانِ» وأخواته^(٢) بواق على الإعراب - فليعلم أن أصل «تَفْعَلَانِ»: «تَفْعَلَانِ»، فاستثقل توالى الأمثال؛ فحذفت نون الرفع.

وكانت أولى بالحذف؛ لأنها جزء كلمة، والمؤكد كلمة قائمة مقام تكرير الفعل، وحذف جزء أسهل من حذف ما ليس جزءاً.

ولأن المؤكدة تدل أبداً على معنى، ونون الرفع لا تدل - في الغالب - على معنى، وبقاء ما يدل أبداً أولى من بقاء ما يدل في بعض الأحوال.

وإنما بنى المتصل بنون الإناث كـ «يَسِرْنَ» حملاً على الماضي المتصل بها؛ لأنهما مستويان في أصالة السكون، وعروض حركة البناء في الماضي، وحركة الإعراب في المضارع. وقد روجع الأصل بالنون في الماضي، فروجع الأصل بها في المضارع. و«الخوزلي»: مشية عجب وتبخر^(٣).

(ص)

رَفَعَا وَنَضَبَا أَغْرَبَ التَّوْعَانِ وَالْجَرُّ مَا لِلِاسْمِ فِيهِ ثَانٍ
وَالْجَزْمُ لِلْفِعْلِ، وَكُلُّ مُجْتَلَبٍ بِعَامِلٍ يَأْتِي بِهِ فَهَوِ السَّبَبُ
فَارْفَعْ بِضَمٍّ، وَانْصِبْ بِفَتْحٍ وَاجْزَمْ بِتَسْكِينٍ، وَثَائِبًا يَرِدُ
وَاجْزَمْ بِتَسْكِينٍ، وَثَائِبًا يَرِدُ
(ش) النوعان هنا [هما]^(٤): الاسم السالم من شبه الحرف، والفعل المضارع،

وهما في الرفع والنصب مشتركان.

والجر مخصوص بالاسم فلا حظ للفعل فيه؛ لامتناع دخول عامله عليه.

والجزم مخصوص بالفعل فلا حظ للاسم فيه؛ لامتناع دخول عامله عليه.

... وَكُلُّ مُجْتَلَبٍ بِعَامِلٍ يَأْتِي بِهِ ...

أى: كل واحد من وجوه الإعراب الأربعة له عامل يجيء به، ويتغير بتغيره؛ نحو: «جَاءَ زَيْدٌ» و«رَأَيْتُ زَيْدًا» و«مَرَرْتُ بِزَيْدٍ».

(١) لقيه حجرة بحرة نحرّة، ويضم الكل، أى بلا حجاب وأبرز له الأمر صيحاراً: جاهره به جهازاً ينظر: القاموس (صح).

(٢) فى ط: وأخويه.

(٣) ينظر: الوسيط (خزل).

(٤) سقط فى أ.

فكل واحد من «جَاءَ» و«رَأَيْتُ» و«البَاءَ»: عامل جلب من الإعراب غير ما جلبه الآخر.

وكذا إعراب الفعل؛ نحو: «أَقُومُ» و«لَنْ أَقُومَ» و«لَمْ أَقُمْ». فـ«أَقُومُ» مرفوع لتجرده من ناصب وجازم، و«أَقُومَ» منصوب بـ«لَنْ»، و«أَقُمْ» مجزوم بـ«لَمْ».

ونبه على الأصل، والنائب في كل واحد من وجوه الإعراب؛ فالضمة في الرفع أصل، وتنوب عنها: الواو والألف والنون. والفتحة في النصب أصل، وتنوب عنها: الألف، والياء، والكسرة، وحذف النون.

والكسرة في الجر أصل، وتنوب عنها: الياء، والفتحة. والسكون في الجزم أصل، وينوب عنه الحذف. وسيأتى ذلك مفصلاً، إن شاء الله تعالى.
(ص)

وَجُرَّ بِالْفَتْحِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ تُصَدِّزْهُ بِ (أَل) وَلَمْ تُضِفْ (ش) مَا لَا يَنْصَرِفُ: هو الاسم الذي لا ينون؛ لكونه ذا سببين كـ«أَحْمَدُ» و«إِبْرَاهِيمَ» و«طَلْحَةَ» و«عُمَرَ» و«رِضْوَانَ» و«بَغْلَبَكَّ» و«أَحْمَرَ» و«سَكْرَانَ» و«ثَلَاثَ». أو سبب يقوم مقام سببين كـ«زُلْفَى»^(١) و«صَخْرَاءَ» و«دَرَاهِمَ» و«دَنَانِيرَ». وسيأتى تفصيل ذلك في بابه.

فهذا النوع يجزى بالفتحة نيابة عن الكسرة كقوله -تعالى-: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [النساء: ١٦٣]. فإن أضيف، أو دخلت عليه الألف واللام -التحق بالمنصرف في الجر بالكسرة.

وسواء كانت الألف واللام للتعريف كما في قوله -تعالى-: ﴿كَأَلْفَيْ نَفْسٍ﴾ [هود: ٢٤]

أو زائدة كالدخلة على «يَزِيدَ» في قوله: [من الطويل]
رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَخْنَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ^(٢)

(١) زلفى: قبرى ومنزلة. الوسيط (زلف).

(٢) البيت لابن ميادة في ديوانه ص ١٩٢، وخزانة الأدب ٢/ ٢٢٦، والدرر ١/ ٨٧، وسر صناعة =

أو موصولة كالدخلة على «يَقْطَان» في قوله: [من الطويل]
وَمَا أَنْتَ بِالْيَقْطَانِ نَاطِرُهُ إِذَا نَسِيتَ بِمَا تَهْوَاهُ ذِكْرَ الْعَوَاقِبِ^(١)
فلذلك قيل: بـ«أل»، ولم يقل بحرف التعريف.

ومن العرب من يجعل مكان اللام الميم، ويعامل ما تدخل عليه معاملة ما دخلت عليه اللام؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

أَيْنَ شِمْتِ مِنْ نَجْدٍ بُرَيْقًا تَأَلَّقَا تَبِيتُ بِلَيْلٍ اِمَارَمِدٍ اِغْتَادَ أَوْلَقَا^(٢)
أراد: (بليل الأرمد) فجره بالكسرة، وإن كان لا ينصرف؛ لما ذكرت لك.
(ص)

(دُو) الْمُعْرَبُ اِزْفَعُهُ بِوَاوٍ وَالْأَلِفُ لِنَصْبِهِ، وَجَرُّهُ بِأَلْيَا عُرِفَ
كَذَا (فَم) إِنْ دُونَ مِيمٍ وَصِلَا بَغْيَرِ يَا النَّفْسَ مُضَافًا فَاقْبَلَا
وَهَكَذَا (أَب) (أَخ) (حَم) (هَنْ) أَوْ أَجْرِهِ كَالْيَدِ فَهُوَ أَحْسَنُ
وَفِي (أَب) وَتَالِيَيْنِهِ يَنْدُرُ وَقَضَرُهَا مِنْ نَقْصِهَا أَشْهَرُ
(ش) قيد «دُو» بـ«المُعْرَب»؛ احترازًا من «دُو» بمعنى «الَّذِي» فإنه مبني.

وبعض طبعه تعربه فيكون مقصودًا.

وقدم ذكره على ذكر أخواته؛ لأن الإعراب لا يفارقه وسائر أخواته قد تفرد فتعرب بالحركات.

ولا يكون «فَم» مثله في الإعراب بالحروف، ولزوم الإضافة إلا دون ميم.
وشرط في الإضافة المصححة لذلك أن يكون المضاف إليه غير ياء النفس؛ فإن المضاف إلى ياء النفس لا يظهر إعرابه إلا أن يكون مثنى أو مجموعًا على حده في غير رفع.

= الإعراب ٤٥١/٢، وشرح شواهد الشافية ص ١٢، وشرح شواهد المغنى ١٦٤/١، ولسان العرب (زيد)، والمقاصد النحوية ٢١٨/١، ٥٠٩، ولجريد في لسان العرب (وسع)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٢٢/١، والأشباه والنظائر ٢٣/١، ٣٠٦/٨، والإنصاف ٣١٧/١، وأوضح المسالك ٧٣/١، وخزانة الأدب ٢٤٧/٧، ٤٤٢/٩، وشرح الأسموني ٨٥/١، وشرح التصريح ١٥٣/١، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٦/١، وشرح قطر الندى ص ٥٣، ومغنى اللبيب ٥٢/١، وجمع الهوامع ٢٤/١.

(١) البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية ٢١٥/١.

(٢) البيت لبعض الطائيين في المقاصد النحوية ٢٢٢/١، وبلا نسبة في الدرر ٨٨/١، وشرح الأسموني ٤٢/١، وجمع الهوامع ٢٤/١.

ثم قلت:

وَهَكَذَا «أَب» «أَخ» «حَم» «هَن»

أى: يشترط فى هذه الأربعة أن تضاف إلى غير ياء النفس إذا أعربت بالحروف.
ثم قلت:

... .. أو أَجْرِهِ كَالسَّيِّدِ ...

أى: أجر الـ «هَن» مجرى «يَد» فى لزوم النقص، والإعراب بالحركات فهو أحسن من جريه مجرى هذه الأسماء فى الإعراب بالحروف.

ثم بينت أن هذا الذى هو فى «هَن» أحسن نادر فى «أَب» و«أَخ» و«حَم». ومن مجيء ذلك فى «هَن» قول النبى - صلى الله عليه وسلم -: «مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعْضُوهُ بِهَنْ أَبِيهِ، وَلَا تَكْنُوا»^(١). ولم يقل: بهنى أبيه.

ومن مجيء ذلك فى غير الهن وهو نادر قول الراجز: [من الرجز]
بِأَبِهِ افْتَدَى عَدَى فِى الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهَ أَبُهُ فَمَا ظَلَمَ^(٢)
ثم بينت أن القصر فى هذه الثلاثة أشهر من النقص؛ ومنه قول الراجز: [من الرجز]
إِنْ أَبَاهَا، وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغَا فِى الْمَجْدِ غَايَتَاهَا^(٣)

(١) رواه النسائى فى الكبرى (٢٧٢/٥) كتاب السير، باب: إعضاض من تعزى بعزاء الجاهلية، حديث (٨٨٦٤) والبخارى فى «الأدب المفرد» (٩٦٣) وابن حبان (٤٢٤/٧) (٣١٥٣) وأحمد فى مسنده (١٣٦/٥) - والبقوى فى شرح السنة (٣٤٣٥) من طرق عن الحسن عن عتي بن ضميرة السعدى عن أبى بن كعب به مرفوعاً.

ورواه النسائى فى الكبرى ٢٤٢/٦ كتاب عمل اليوم والليلة، باب عزاء الجاهلية حديث (١٠٨١٠) من طريق أشعث عن الحسن عن أبى بن كعب مرفوعاً بلفظ «إذا اعتزى أحدكم بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا» ورواه فى (١٠٨١١) من طريق يحيى عن الحسن عن عتي عن أبى بلفظ «من سمعتموه يدعو بدعوى الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا». ورواه فى (١٠٨١٢) بلفظ: «من رأيتهم يتعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه ولا تكنوا». وانظر تخريج الحديث فى الصحيحة للألبانى رقم (٢٦٩).

(٢) الرجز لرؤية فى ديوانه ص ١٨٢، والدرر ١٠٦/١، وشرح التصريح ٦٤/١، والمقاصد النحوية ١٢٩/١، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٤٤/١، وتخليص الشواهد ص ٥٧، وشرح الأشموني ٢٩/١، وشرح ابن عقيل ص ٣٢، وجمع الهوامع ٣٩/١.

(٣) الرجز لرؤية فى ملحق ديوانه ص ١٦٨، وله أو لأبى النجم فى الدرر ١٠٦/١، وشرح التصريح ٦٥/١، وشرح شواهد المغنى ١٢٧/١، والمقاصد النحوية ١٣٣/١، ٦٣٦/٣، وله أو لرجل من بنى الحارث فى خزانة الأدب ٤٥٥/٧، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص ٤٦، والإنصاف ص ١٨، وأوضح المسالك ٤٦/١، وتخليص الشواهد ص ٥٨، وخزانة =

إعراب المثنى والمجموع على حده وما يتعلق بذلك

(ص)

مُثْنًى أَوْ شَبِيهَهُ ازْفَعُ بِالْأَلْفِ وَغَيْرُ رَفَعٍ فِيهِمَا بِأَلْيَا أَلِفْ
كَ(ابْنَيْكَ سَلْ كِلَيْهِمَا) وَإِنْ تُضِيفْ (كِلا) لِظَاهِرٍ، فَأَلْزَمَهَا الْأَلِفْ
إِلَّا قَلِيلًا، وَالْمُثْنَى قَدْ يَرِدُ بِأَلِفٍ فِي كُلِّ حَالٍ، فَأَعْتَمَدَ

(ش) المثنى: ما دل على اثنين بزيادة، صالحًا للتجريد وعطف مثله عليه دون اختلاف معنى كـ«رَجُلَيْنِ». وشبه المثنى: ما أعرب إعرابه غير صالح لذلك، وكذا إن صلح له واختلف معناه.

ف«ابْنَانِ» مثنى؛ لقولك فيه: «ابْنٌ وَابْنٌ» بلا اختلاف معنى.

و«اثنان» شبيه مثنى؛ لأنه لا يصلح لما قلنا.

وكذا نحو «القَمَرَيْنِ» فى: الشمس والقمر؛ لأنه لا يغنى عنه «قَمَرٌ وَقَمَرٌ».

وكذا المقصود به التكاثر كقوله -تعالى-: ﴿ثُمَّ أُنْجِى الْعَمَرَ كَرْنَيْنِ﴾ [الملك: ٤]
لأن المراد به: ارجع البصر كرات لقوله -تعالى-: ﴿يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ حَاسِتًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ [الملك: ٤]

أى: مزدجرًا وهو كليل.

وكذا قول الشاعر: [من الكامل]

فَاعْمَدْ لِمَا تَعْلُو فَمَا لَكَ بِالَّذِى لَا تَسْتَطِيعُ مِنَ الْأُمُورِ يَدَانِ^(١)

المراد: نفى اليد فما فوقها.

ومما يتناوله شبيه المثنى «كِلا» المضاف إلى مضمرة؛ نحو: «جَاءَ كِلَاهُمَا»، و«رَأَيْتُ كِلَيْهِمَا»، و«مَرَزْتُ بِكِلَيْهِمَا».

فإذا أضيف إلى ظاهر، كان بالألف على كل حال فى اللغة المشهورة؛ فيقال:

= الأدب ٤/١٠٥، ٧/٤٥٣، ووصف المباني ص ٢٤، ٢٣٦، وشرح صناعة الإعراب ٢/٧٠٥،
وشرح الأشموني ١/٢٩، وشرح شذور الذهب ص ٦٢، وشرح شواهد المغنى ٢/٥٨٥،
وشرح ابن عقيل ص ٣٣، وشرح المفصل ١/٥٣، ومغنى اللبيب ١/٣٨، وجمع الهوامع
٣٩/١.

(١) البيت لكعب بن سعد الغنوى فى لسان العرب (يدى)، وتاج العروس (يدى)، ولعل بن
الغدير الغنوى فى لسان العرب (علا)، وتاج العروس (علا)، ولسويد بن الصامت فى أساس
البلاغة (علو).

«جَاءَ كِلَا أَخَوَيْكَ»، و«رَأَيْتُ كِلَا أَخَوَيْكَ»، و«مَرَزْتُ بِكِلَا أَخَوَيْكَ». وأشرت بقولي:

إِلَّا قَلِيلاً ...

إلى لغة حكاها الفراء^(١) منسوبة إلى كنانة^(٢).

فيقال على لغتهم: «جَاءَ كِلَا أَخَوَيْكَ»، و«رَأَيْتُ كِلَا أَخَوَيْكَ»، و«مَرَزْتُ بِكِلَا أَخَوَيْكَ».

فيجرون «كِلا» مجرى المثني مع الظاهر، كما يجريه الجميع مجراه مع المضممر. و«كِلتا» في جميع ما ذكر مثل «كِلا». وقولنا:

..... وَالْمُثْنَى قَدْ يَرِدُ بِأَلْفٍ فِي كُلِّ حَالٍ ...

أشير به إلى لغة بني الحارث بن كعب^(٣)؛ فإنهم يجرون المثني وشبهه مجرى المقصور، فتثبت ألفه في النصب والجر، كما تثبت في الرفع. ومنه قراءة من قرأ: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَيْنِ﴾^(٤) [طه: ٦٣]

(١) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي، أبو زكريا المعروف بالفراء. إمام من أئمة العربية.

كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، أخذ عنه، وعليه اعتمد، وأخذ عن يونس. وكان يحب الكلام، ويميل إلى الاعتزال، وكان متديناً متورعاً، على تيه وعجب وتعظم وكان زائد العصية على سبويه، وكتابه تحت رأسه.

من مصنفاته: معاني القرآن، البهاء فيما تلحن فيه العامة، اللغات، المصادر في القرآن، الجمع والثنية في القرآن، أكثر الكتاب، النوادر، المقصور والممدود، وغيرها. مات رحمه الله سنة سبع ومائتين، عن سبع وستين سنة، ينظر: بغية الوعاة (٣٣٣/٢)، رقم (٢١١٥)، نزهة الألبا (١٢٦)، مراتب النحويين (٨٦)، الأعلام للزركلي (١٤٥/٨).

(٢) قال الفراء: وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في (كلا الرجلين) في الرفع، والنصب والخفض إلا بني كنانة، فإنهم يقولون (رأيت كلي الرجلين) و(مررت بكلي الرجلين)، وهي قبيحة قليلة، مضوا على القياس، ينظر: معاني القرآن: ١٨٤/٢.

(٣) وهو الحارث بن كعب بن عمرو بن علة، من مذحج، من كهلان، جد جاهلي، من نسله: بنو الديان، وشريح بن هانئ، ومطرف بن طريف، وآخرون.

ينظر: الروض الأنف (٤٥/٢)، جمهرة الأنساب (٣٩١)، الأعلام (١٥٧/٢).

(٤) اختلف الفراء في هذه الآية الكريمة فقرأ ابن كثير وحده: «إِنَّ هَٰذَانِ» بتخفيف «إِنَّ» والألف وتشديد النون. وحفص كذلك إلا أنه خفف نون «هَٰذَانِ». وقرأ أبو عمرو «إِنَّ» بالتشديد «هَٰذَيْنِ» بالياء وتخفيف النون. والباقون كذلك إلا أنهم قرءوا «هَٰذَانِ» بالألف.

فأما القراءة الأولى، وهي قراءة ابن كثير وحفص فأوضح القراءات معنى ولفظاً =

= وخطأ، وذلك أنهما جعلاً (إن) المخففة من الثقيلة فأهملت، ولما أهملت كما هو الأوضح من وجهها خيف التباسها بالنافية فجاء باللام فارقة في الخبر، ف «هذان» مبتدأ، و «لساحران» خبره، ووافقت خط المصحف، فإن الرسم «هذان» دون ألف ولا ياء (وسياتى بيان ذلك).

وأما تشديد نون «هذان» فعلى ما تقدم فى سورة النساء متقناً، وأما الكوفيون فيزعمون أن «إن» نافية (بمعنى «ما») واللام (بمعنى) إلا وهو خلاف مشهور، وقد وافق تخريجهم هنا قراءة بعضهم «ما هذان إلا ساحران».

وأما قراءة أبى عمرو فواضحة من حيث الإعراب والمعنى، أما الإعراب فـ (هَذَانِ) اسم «إن» وعلامة نصبه الياء، و «لَسَاحِرَانِ» خبرها، ودخلت اللام توكيداً، وأما من حيث المعنى فإنهم أثبتوا لهما السحر بطريق تأكيدى من طرفيه، ولكنهم استشكلوها من حيث خط المصحف، وذلك أنه رسم «هَذَانِ» بدون ألف ولا ياء، فإتيانه بالياء زيادة على خط المصحف.

قال أبو إسحاق: لا أجيز قراءة أبى عمرو لأنها خلاف المصحف. وقال أبو عبيد: رأيتها فى الإمام مصحف عثمان يعنى «هَذَانِ» ليس فيها ألف وهكذا رأيت رفع الاثنين فى ذلك المصحف بإسقاط الألف، وإذا كتبوا النصب والخفض كتبوه بالياء ولا يسقطونها.

قال شهاب الدين: وهذا لا ينبغي أن يرد به على أبى عمرو، وكم جاء فى الرسم أشياء خارجة عن القياس، وقد نصروا على أنه لا يجوز القراءة بها، فليكن هذا منها؛ أعنى: مما خرج عن القياس، فإن قلت ما نقلته عن أبى عبيد مشترك فى الإلزام بين أبى عمرو وغيره، فإنهم كما اعترضوا عليه بزيادة الياء يعترض عليهم بزيادة الألف، فإن الألف ثابتة فى قراءتهم ساقطة من خط المصحف.

فالجواب ما تقدم من قول أبى عبيد إنه رآهم يسقطون الألف من رفع الاثنين فإذا كتبوا النصب والخفض كتبوه بالياء، وذهب جماعة؛ منهم: عائشة - رضى الله عنها - وأبو عمرو إلى أن هذا مما لحن فيه الكاتب وأفهم بالصواب يعنون أنه كان من حقه أن يكتبه بالياء فلم يفعل، فلم يقرأه الناس إلا بالياء على الصواب. وأما قراءة الباقيين ففيها أوجه: أحدها: أن «إن» بمعنى نعم، و «هَذَانِ» مبتدأ، و «لَسَاحِرَانِ» خبره، ومن ورود «إن» بمعنى نعم قوله:

بَكَرَ الْعَوَاذِلُ فِي الْمَشِيِّ بِ يَلْمَنُنِي وَالْوُثْهُنُ

يَقْلُنْ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقد كَبِرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ

أى فقلت: نعم، والهاء للسكت، وقال رجل لابن الزبير: لعن الله ناقةً حمَلْتَنِي إليك. فقال إن صاحبها أى نَعَمْ ولَعَنَ صاحبها. وهذا رأى المبرد وعلى بن سليمان. وهو مردود من وجهين:

أحدهما: عدم ثبوت «إن» بمعنى «نَعَمْ» وما أورده يؤول، أما البيت فإن الهاء اسمها، والخبر محذوف لفهم المعنى تقديره: إنه كذلك، وأما قول ابن الزبير فذاك من حذف المعطوف عليه وإبقاء المعطوف، وحذف خبر «إن» للدلالة عليه تقديره: إنها =

= وصاحبها ملعونان وفيه تكلف لا يخفى.
والثاني: دخول اللام على خبر المبتدأ دون المؤكد بأن المكسورة، لأن مثله لا يقع إلا ضرورة، كقوله:

أُمُ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّخْمِ يَعْظُمُ الرُّقْبَةُ
وقد يجاب عنه بأن «لساجران» يجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف دخلت عليه هذه اللام تقديره لهما ساحران، وقد فعل ذلك الزجاج كما سيأتي حكايته عنه.
الثاني: أن اسمها ضمير القصة وهو «ها» التي قبل «ذان»، وليست بـ «ها» التي للتنبية الداخلة على أسماء الإشارة، والتقدير: إنها القصة ذان لساجران.
وقد ردوا هذا من وجهين:

أحدهما: من جهة الخط (وهو أنه) لو كان كذلك لكان ينبغي أن يكتب إنها، فيصلوا الضمير بالحرف قبله كقوله تعالى: «فإنها لا تعمى الأبصار» فكتبهم إياها مفصولة من «إن» متصلة باسم الإشارة يمنع كونها ضميرًا وهو أوضح.
الثاني: أنه يؤدي إلى دخول لام الابتداء في الخبر غير المنسوخ وقد يجاب عنه بما تقدم.

الثالث: أن اسمها ضمير الشأن محذوف والجملة من المبتدأ والخبر بعده في محل رفع خبر لأن التقدير: إنه أي: الأمر والشأن. وقد ضعف هذا بوجهين:
أحدهما: حذف اسم «إن» وهو غير جائز إلا في شعر بشرط أن لا تباشر «إن» فعلاً، كقوله:

إِنْ مَنْ يَدْخُلُ الْكَيْسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَاذِرًا وَطِبَاءًا
والثاني: دخول اللام في الخبر، وقد أجاب الزجاج بأنها داخلة على مبتدأ محذوف تقديره: لهما ساجران، وهذا قد استحسنته شيخه المبرد أعنى جوابه بذلك.
الرابع: أن «هذان» اسمها و«لساجران» خبرها.
وقد رد هذا بأنه كان ينبغي أن يكون «هذين» بالياء كقراءة أبي عمرو، وقد أجيب عن ذلك بأنه على لغة بني الحارث وبني الصخم وبني العنبر وزبيد وعذرة وسراة وخثعم وكنانة، وحكى هذه اللغة الأئمة الكبار كابى الخطاب وأبى زيد الأنصارى (والكسائي).
قال أبو زيد: سمعت من العرب من يقلب كل ياء يفتح ما قبلها ألفاً، يجعلون المثني كالمقصور، فيثبتون ألفاً في جميع أحواله، ويقدرّون إعرابه بالحركات، وأنشدوا قوله:

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقُ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَى
مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا
أى لنابيه.
وقوله:

إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا
قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا
أى غايتها.

قال الفراء: وحكى بعض بني أسد قال: هذا خطٌ يداً أخى أعرفه وقال قطرب: هؤلاء يقولون: رأيت رجلاً، واشترت ثوبان قال: وقال رجل من بني ضبة جاهلي: =

.....

= أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَثْفَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

وروى ابن جنى عن قطرب:

هَيْئَكَ أَنْ تَبْكِي بِشَعَثَتَيْنِ حَبِّ الْفُؤَادِ مَائِلِ الْيَدَانِ

قال الفراء: وذلك - وإن كان قليلاً - أقيس؛ لأن ما قبل حرف التنبيه مفتوح فينبغي أن يكون ما بعده ألفاً لانفتاح ما قبلها. وذكر قطرب أنهم يفعلون ذلك فإِذَا إلى الألف التي هي أخف حروف المد ويقولون: كسرت يداه، وركبت علاه، يعنى يديه وعليه، وقال شاعرهم:

تَزَوَّدَ مَثَا بَيْنَ أَذْنَاهُ ضَرْبَةً دَعَتْهُ إِلَى هَابِي الثَّرَابِ عَقِيمِ

إلى غير ذلك من الشواهد.

واستدل لقراءة أبي عمرو بأنها قراءة عثمان وعائشة وابن الزبير وسعيد بن جببر، روى هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة - رضى الله عنها - أنها سئلت عن قوله تعالى: «إِنَّ هَذَانِ لَسَاجِرَانِ» وعن قوله: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا (وَالصَّابِثُونَ وَالنَّصَارَى)» (في المائدة)، وعن قوله: «لَكِنَّ الرِّسْحُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ» إلى قوله: «وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ»، فقالت: يا ابن أخى هذا خطأ من الكاتب. وروى عن عثمان أنه نظر فى المصحف، فقال: أرى فيه لحناً وستقيمه العرب بالسنتها.

وعن أبي عمرو أنه قال: إِنِّي لَأَسْتَحْيِ أَنْ أَقْرَأَ «إِنَّ هَذَانِ لَسَاجِرَانِ».

وقرأ ابن مسعود: «وَأَسْرُوا النَّجْوَى أَنْ هَذَانِ سَاجِرَانِ» بفتح «أَنْ» وإسقاط اللام على أنها وما فى خبرها بدل من «النَّجْوَى» كذا قاله الزمخشري، وتبعه أبو حيان ولم ينكره، وفيه نظر لأن الاعتراض بالجملة القولية بين البدل والمبدل منه لا يصح.

وأيضاً: فإن الجملة القولية مفسرة للنجوى فى قراءة العامة. وكذا قاله الزمخشري ألا فكيف يصح أن يجعل «أَنْ هَذَانِ سَاجِرَانِ» بدلا من النجوى؟!

وقرأ حفص عن عاصم بتخفيف النونين.

وعن الأخفش: «إِنَّ هَذَانِ لَسَاجِرَانِ» خفيفة بمعنى ثقيلة وهى لغة لقوم يرفعون بها ويدخلون اللام ليفرقوا بينها وبين التى تكون فى معنى (ما).

وروى عن أبي بن كعب «مَا هَذَانِ إِلَّا سَاجِرَانِ»، وروى عنه أيضاً «إِنَّ هَذَانِ إِلَّا سَاجِرَانِ»، وعن الخليل بمثل ذلك.

وعن أبي أيضاً: «إِنَّ ذَانِ لَسَاجِرَانِ».

قال المحققون: هذه القراءات لا يجوز تصحيحها، لأنها منقولة بطريق الآحاد، والقرآن يجب أن يكون منقولاً بالتواتر، ولو جوزنا إثبات زيادة فى القرآن بطريق الآحاد لما أمكننا القطع بأن هذا الذى هو عندنا كل القرآن، لأنه لما جاز فى هذه القراءات أنها من القرآن مع كونها ما نقلت بالتواتر جاز فى غيرها ذلك؛ فثبت أن تجويز كون هذه القراءات من القرآن يطرق جواز الزيادة والنقصان والتغيير فى القرآن، وذلك يخرج القرآن عن كونه حجة، ولما كان ذلك باطلاً فكذلك ما قرئ.

وأما الطعن فى القراءة المشهورة فلو حكمنا ببطلانها جاز مثله فى جميع القرآن، =

ومثله قول الشاعر: [من الطويل]

وَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى
وذكر ابن درستويه^(٢) أن بني الهجيم^(٣) وبني العنبر^(٤) يوافقون بني الحارث في لزوم ألف المثنى.

(ص)

وَأَرْفَعَ بَوَاوِ، وَأَنْصَبَنَ وَأَجْرُزَ بِنَا
مِنْ نَاءٍ أَتْنَى صِفَةً، أَوْ عَلَمًا
مُذَكَّرًا لَا مِثْلَ (سَكْرَانٍ) وَلَا
وَشَدَّ (أَسْوَدُونَ) (أَحْمَرُونَ)

سَالِمَ جَمْعٍ خُصَّ بِاسْمٍ عَرِيًّا
لِعَاقِلٍ، أَوْ شَبَهِهِ إِنْ أَفْهَمَا
(أَخَوَى) (صُبُورَ)، وَفَعِيلٍ فَعَلَا
كَذَا (عَلَانُونَ) وَ(عَانِسُونَا)

= وذلك يُفَضَّى إلى القدح في التواتر، وإلى القدح في كل القرآن، وهو باطل، وإذا ثبت ذلك امتنع صيرورته معارضًا بخبر الواحد المنقول عن بعض الصحابة. وأيضًا: فإن المسلمين أجمعوا على أنَّ ما بين الدفتين كلامُ الله، وكلام الله لا يجوز أن يكون لحناً وغلطاً ولذلك ذكر النحويون وجه تصحيح القراءة المشهورة. انظر الباب ١٣/٢٩٤-٣٠٣.

(١) البيت للمتلسم في ديوانه ص ٣٤، والحيوان ٢٦٣/٤، وخزانة الأدب ٤٨٧/٧، والمؤتلف والمختلف ص ٧١، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٥٧، وسر صناعة الإعراب ٧٠٤/٢، وشرح الأشموني ٣٤/١، وشرح المفصل ١٢٨/٣.

(٢) هو عبدالله بن جعفر بن درستويه، أبو محمد، أحد من اشتهر وعلا قدره، وكثر علمه، وصحب المبرد، ولقى ابن قتيبة وأخذ عن الدارقطني وغيره. كان ينتصر للبصريين في النحو واللغة، ومن مصنفاته: الإرشاد في النحو، شرح الفصح، الرد على المفضل في الرد على الخليل، غريب الحديث، وغير ذلك. توفي سنة سبع وأربعين وثلاثمائة. ينظر: بغية الوعاة (٣٦/٢)، تاريخ بغداد (٤٢٩/٩)، الأعلام (٧٦/٤).

(٣) الهجيم بن عمرو بن تميم بن مر بن أد جد جاهلي، تنسب إليه محلة بالبصرة، بنوه بطن من تميم، وقد هجاهم جرير الشاعر، وهم مشهورون بخفة لحاهم. ينظر جمهرة الأنساب (١٩٨)، اللباب (٢٨٥/٣)، الأعلام (٧٧/٨).

(٤) العنبر بن عمرو، بطن من تميم، من العدنانية، وهم: بنو العنبر بن عمرو بن تميم بن مر بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان من أفخاذهم: بنو جندب، بنو كعب، بنو مالك، بنو بشة، وبنو جُهْمَة.

ومن أوديتهم: الأعزلة، وفتج (معجم البلدان لياقوت) (٣١٥/١) تاج العروس للزبيدي (١٥/٨)، الاشتقاق لابن دريد (ص ١٢٤) الصحاح للجوهري (٣٧١/١)، لسان العرب لابن منظور (٢٨٨/٦)، نهاية الأرب للنويري (٣٤٥/٢)، صبح الأعشى للقلقشندي (٣٤٧/١)، العقد الفريد لابن عبد ربه (٦٠/٢)، جمهرة أنساب العرب لابن حزم ص (١٩٨، ١٩٧)، معجم قبائل العرب (٨٤٥/٢).

وَعَزِيْرُ ذِي الْعَقْلِ بِهِ يُلْحَقُ إِنَّ
وَهَكَذَا (أُولُو) وَ (عِشْرُونَ) إِلَى
وَمَا لَذَا الْجَمْعُ مِنْ اِغْرَابٍ فَفِي
وَقَدْ يَجِي كَ (الْجَيْنِ) أَوْ كَ (الدُّوْنِ)
وَالنُّونُ فِي جَمْعٍ لَهُ فَتَحٌ وَفِي
وَرُبَّمَا اسْتُعْمِلَ مِثْلَ (جَيْنِ)
(ش) هذا الفصل يشتمل على ما يرفع بالواو، وينصب ويجر بالياء، وهو على
ضريين:

جمع كـ «رَيْدَيْنِ» و«سَيْنَيْنِ».

وغير جمع كـ «أُولَى» و«عِشْرَيْنِ».

والمراد بالجمع: ما له واحد من لفظه صالح لعطف مثليه أو أمثاله عليه دون
اختلاف معنى.

والمطرد منه: ما كان واحده لمذكر عاقل، أو شبيه به؛ كقوله - تعالى: - «رَأَيْتُهُمْ
لِي سَكِينَةٍ» [يوسف: ٤] خَالِيًا مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ، عَلَمًا، أَوْ صِفَةً لَا مِنْ «أَفْعَلْ فَعْلَاءً»
وَلَا مِنْ «فَعْلَانْ فَعْلَى» كـ «أَخَوَى»، «وَسَكْرَان»، وَلَا مِمَّا يَسْتَوِي فِيهِ الذَّكْرُ وَالْأُنْثَى
كـ «صَبُور» و«قَتِيل».

وإن ورد من هذه الأنواع مجموع بالواو والنون حفظ ولم يقس عليه؛ كقولهم:
«رَجُلٌ عَلَانِيَّةٌ» و«رِجَالٌ عَلَانُونَ» إِذَا كَانُوا مُشَاهِرِينَ؛ فَجَمَعُوهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، وَلَيْسَ
خَالِيًا مِنَ التَّاءِ.

وكذا قول الشاعر: [من البسيط]

مِمَّا الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طُرَّ شَارِبُهُ وَالْعَانِسُونَ وَمِمَّا الْمُرْدُ وَالشَّيْبُ^(١)

فجمع «عَانِسًا» بالواو والنون، وهو مما يستوى فيه الذكر والأنثى كـ «صَبُور»

(١) البيت لأبي قيس بن رفاعة في إصلاح المنطق ص ٣٤١، ولسان العرب (عنس)، ولأبي قيس
ابن رفاعة، أو لأبي قيس بن الأسلت في الدرر ١/١٣١، وشرح شواهد المغنى ص ٧١٦،
والمقاصد النحوية ١/١٦٧، وبلا نسبة في الأزهية ص ٩٧، وأمالى القالى ص ٧١٦، وسر
صناعة الإعراب ص ٦٨٣، وشرح الأشموني ١/٣٥، ومغنى اللبيب ص ٣٠٤، وهمع
الهوامع ٤٥/١.

و«قَتِيل».

وكذا قول الآخر: [من الوافر]

فَمَا وَجَدْتُ نِسَاءَ بَنِي نِزَارٍ حَلَائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَا^(١)
فجمع «أَسْوَد» و«أَحْمَر» الجمع المشار إليه مع أنهما من باب «أَفْعَلَ فَعْلَاءً». فهذا وأمثاله يحفظ ولا يقاس عليه.

وكثر هذا الاستعمال في المحذوف اللام، المؤنث بالتاء بتغير الفاء إن كان مفتوحها؛ ك«سَنَّة» و«سِنِينَ».

وبسلامتها إن كان مكسورها؛ ك«مِائَة» و«مِئِينَ».

وبالوجهين إن كان مضمومها ك«قَلَة» و«قَلِينَ» و«قُلِينَ».

وقد يجعل إعراب هذا النوع في نونه، وتلزمه الياء، ولا تحذف نونه حينئذ للإضافة.

وإلى هذا أشرت بقولي:

وَرُبَّمَا اسْتَعْمِلَ مِثْلَ «حِينَ» بَابُ «سِنِينَ»

ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِيَّهَ لَعَيْنَ بَنَى شَيْبَا، وَشَيَّيْنَا مُرْدَا^(٢)

وعومل هذا النوع بهذه المعاملة لشبهه بجمع التكسير؛ لأن تغييره أكثر من سلامته.

وقد يفعل ذلك ب«بَيْنَ» لشبهه ب«سِنِينَ» في حذف اللام وعدم سلامة [نظم]^(٣) الواحد؛ قال الشاعر: [من الوافر]

(١) البيت للكميت بن زيد في ديوانه ١١٦/٢، والمقرب ٥٠/٢، وللحكيم الأعور بن عياش الكلبي في خزانة الأدب ١٧٨/١، والدرر ١٣٢/١، وشرح شواهد الشافية ص ١٤٣، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٨/٨، وشرح الأشموني ٣٥/١، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/١٧١، وشرح المفصل ٦٠/٥، وجمع الهوامع ٤٥/١.

(٢) البيت للصمة بن عبد الله القشيري في تخلص الشواهد ص ٧١، وخزانة الأدب ٨/٥٨، ٦١، ٦٢، ٧٦، وشرح التصريح ٧٧/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٩٧، وشرح المفصل ١١/٥، ١٢، والمقاصد النحوية ١٦٩/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٥٧/١، وجواهر الأدب ص ١٥٧، وشرح الأشموني ٣٧/١، وشرح ابن عقيل ص ٣٩، ولسان العرب (نجد)، (سنة)، ومجالس ثعلب ص ١٧٧، ٣٢٠.

(٣) سقط في أ.

وَكَاَنَّ لَنَا أَبُو حَسَنِ عَلِيٍّ أَبَا بَرًّا وَنَحْنُ لَهُ بَنِينَ^(١)
 واطرد الجمع بالواو والنون في المشبه بمن يعقل نحو قوله -تعالى-:
 ﴿رَأَيْنَهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]

وقريب من هذا إلحاق ما يستعظمون بهذا؛ كقول الشاعر: [من البسيط]
 يُلَاعِبُ الْمَطَرُ فِي عَمُومِ نَفْعِهِ بِالرَّجُلِ الْجَوَادِ الْكَثِيرِ الْإِحْسَانَ، وَإِنْ سَمِيَ بِهَذَا الْجَمْعِ
 عَلَى سَبِيلِ النُّقْلِ، أَوْ عَلَى سَبِيلِ الْارْتِجَالِ، فَفِيهِ أَرْبَعَةُ أَوْجِهٍ:
 أحدها: إجراؤه على ما كان له كقوله -تعالى-: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَنْبَارِ لَفِي عِلِّيَّينَ
 وَمَا أَذْرَكَ مَا عَلَيْنَا﴾ [المطففين: ١٨-١٩]

والثاني: إجراؤه مجرى «غُسْلِينَ»^(٣) في لزوم الياء، وكون النون حرف إعراب.
 والثالث: إجراؤه مجرى «عَرَبُونَ»^(٤) في لزوم الواو، وكون النون حرف إعراب.
 ولم يتأت في النظم إلا ذكر «جَيْنَ» و«دُونِ»؛ فاستغنيت بهما عن «غُسْلِينَ»
 و«عَرَبُونَ».

والرابع: استصحاب الواو على كل حال مع كون النون مفتوحة غير ساقطة في
 الإضافة؛

ذكر هذا الوجه أبو سعيد السيرافي^(٥)، وزعم أنه ثابت في كلام العرب وأشعارها

(١) البيت لأحد أولاد علي بن أبي طالب في شرح التصريح ٧٧/١، والمقاصد النحوية ١/١٥٦، ولسعيد بن قيس الهمداني في خزانة الأدب ٧٥، ٧٦، ٧٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٥٥/١، وخزانة الأدب ٦٠/٨.

(٢) البيت لأبي صخر الهذلي في تخليص الشواهد ص ٦٨، وشرح أشعار الهذليين ٩٢٥/٢، ولسان العرب (جود)، والمقاصد النحوية ١/١٦٢.

(٣) الغسلين: ما يُغسل من الثوب ونحوه، وما يسيل من جلود أهل النار، والشديد الحر، وشجر في النار. القاموس (غسل).

(٤) العَرَبُونَ، والعُرَبُونَ: ما عقد به المبايعة من الثمن. القاموس (عرب).

(٥) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضي، أبو سعيد السيرافي النحوي، أخذ النحو عن ابن السراج، ومبرمان، قال عنه أبو حيان التوحيدي: شيخ الشيوخ، وإمام الأئمة، له معرفة بالنحو والفقه واللغة والشعر والعروض والقوافي والقرآن والفرائض والحديث والكلام والحساب والهندسة. من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، شرح الدرديدية، ألفات القطع والوصل، شواهد سيبويه، الوقف والابتداء، وغيرها. ينظر: بغية الوعاة (١/٥٠٧، ٥٠٨)، نزهة الألبا (٣٧٩)، الأعلام (٢/١٩٥).

بالرواية الصحيحة، ثم قال:

كأنهم حكوا لفظ الجمع المرفوع في حال التسمية وألزموه طريقة واحدة، وأنشد:
[من المديد]

وَلَهَا بِالْمَاطِرُونَ إِذَا أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا^(١)

خَلْفَةً حَتَّى إِذَا ازْتَبَعَتْ ذَكَرَتْ مِنْ جِلْقِي بَيْعَا^(٢)

ففتح نون «الْمَاطِرُونَ»، وأثبت الواو وهو في موضع جر. قال:

والعرب تقول «الْيَاسْمُونُ» في حال الرفع، والنصب، والجر، ويقولون:

«يَاسْمُونُ الْبَرْ» فيثبتون النون مع الإضافة ويفتحونها.

ومنهم من يرويه بـ«الْمَاطِرُونَ» ويعرب نون «الْيَاسْمُونُ»، ويجريه مجرى «الزَيْتُون»

وهو الأجود، وأنشد: [من الخفيف]

طَالَ لَيْلِي وَبِثْ كَالْمَجْنُونِ وَاعْتَرَنِي الْهُمُومُ بِالْمَاطِرُونَ^(٣)

ولم يذكر سيبويه إلا الوجهين الأولين.

ولو نظر السيرافي «يَاسْمُونُ الْبَرْ» ونحوه بـ«عَرَبُونَ» لا بـ«زَيْتُون» - لكان أولى

بالصواب؛ لأن نون «عَرَبُونَ» زائدة بلا ريب؛ لقولهم: «أَغْرَبَ الْمُشْتَرَى»: إذا أعطى العربون.

وأما نون «الزَيْتُون» فالأكثر على أنها زائدة بناء على أنه من «الزَيْت».

والصحيح: أنها غير زائدة؛ لقول بعض العرب: «أَرْضُ زَيْتَةٍ» إذا كانت كثيرة

الزيتون.

(١) البيت لأبي دهب الجمحي في ديوانه ص ٨٥، والحيوان ١٠/٤، والمستقصى ٥١/١، وللأحوص الأنصاري في ديوانه ص ٢٢١، وليزيد بن معاوية في ديوانه ص ٢٢، وشرح التصريح ٧٦/١، والمقاصد النحوية ٤٨/١، وليزيد أو للأحوص في خزانة الأدب ٧/٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، وللأخطل في لسان العرب (مطر)، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٦٢٦/٢، ولسان العرب (مطر)، والممتع في التصريف ١٥٨/١.

(٢) البيت لأبي دهب الجمحي في ديوانه ص ٦٨، وخزانة الأدب ٣١٤/٧، ٣١٥، ولسان العرب (خضر)، (سنن)، ومعجم ما استعجم ص ٤٠٩، والمقاصد النحوية ١٤١/١، ولعبد الرحمن بن حسان في ديوانه ص ٥٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٥٣/١، وجواهر الأدب ص ١٥٨، والمخائص ٢١٦/٣، وشرح التصريح ٧٦/١، والممتع في التصريف ١٥٧/١.

(٣) البيت ليزيد بن معاوية في ديوانه ص ٢٢، وجمهرة اللغة ص ٦١٦، ومعجم البلدان ٤٢/٥ (الماطرون)، وتاج العروس (مطر)، وبلا نسبة في المخصص ٩/١١.

فوزن «رَيْثُون» - على هذا-: «فَيُعُول» كـ«قَيْصُوم»^(١).

ونون المثنى وشبهه مكسورة، وفتحها لغة، أنشد الفراء^(٢) - رحمه الله-:

[من الطويل]

عَلَى أَحْوَذَيْنِ اسْتَقَلْتُ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحَةٌ وَتَغِيْبُ^(٣)

ونون الجمع الذى على حد المثنى، والمحمول عليه مفتوحة، وكسرهما لغة. قال

الشاعر: [من الوافر]

عَرِيْنٌ مِنْ عُرَيْتَةٍ لَيْسَ مِنَّا بَرِثْتُ إِلَى عُرَيْتَةٍ مِنْ عَرِيْنِ^(٤)

عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنَى رِيَّاحَ وَأَتَكْرَنَّا زَعَانِفَ^(٥) آخِرِينَ^(٦)

إعراب المجموع بالألف والتاء وما جرى مجراه

(ص)

أُولَاتٌ مَعَ جَمْعٍ بَتَاءٍ وَأَلْفٍ زَيْدًا اكْسَرَنَ نَضْبًا كـ«آيَاتٍ» أَصِفُ

(ش) أولات بمعنى ذوات والواحدة منها ذات؛ لكن «ذَوَاتٌ» جمع؛ لأن واحده

من لفظه، و«أُولَاتٌ» اسم جمع؛ لأن واحده من غير لفظه، إلا أنه يجرى مجرى

الجمع الذى علامته أَلْفٌ وتاء زائدتان.

وقيدت الألف والتاء بالزيادة؛ احترازًا من نحو «أَبْيَاتٍ» فإن ألفه زائدة وتاءه أصلية.

(١) القيصوم: نبات وهو صنفان. أنثى وذكر، النافع منه أطرافه، وزهره مُرٌ جَدًّا، ويدلك البدن به للنافض، فلا يقشعر إلا يسيرا ودخانه يطرد الهوام، وشرب سحيقه نبتًا نافع لعسر النفس، والبول، والطمث، ولعرق النساء، وينبت الشعر، ويقتل الدود. القاموس: (قصم).

(٢) ينظر: معاني القرآن (٤٢٣/٢).

(٣) البيت لحميد بن ثور فى ديوانه ص ٥٥، وخزانة الأدب ٤٥٨/٧، والدرر ١٣٧/١، وشرح المفصل ١٤١/٤، والمقاصد النحوية ١٧٧/١، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٦٣/١، وتخليص الشواهد ص ٧٩، وجواهر الأدب ص ١٥٤، وسر صناعة الإعراب ٤٨٨/٢، وشرح الأشمونى ٣٩/١، وشرح التصريح ٧٨/١، وشرح ابن عقيل ص ٤٢، ولسان العرب (حوذ)، والمقرب ١٣٦/٣، وجمع الهوامع ٤٩/١.

(٤) البيت لجرير فى ديوانه ص ٤٢٩، ولسان العرب (عرن)، وتهذيب اللغة ٣٤٠/٢، وتاج العروس (عرن)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص ٧٧٤.

(٥) زعانف: جمع «زعنف»، وهى ردىء كل شىء ورذاله، والطائفة من كل شىء، وكل جماعة ليس أصلهم واحدًا. الوسيط (زعنف). ولعل المراد: التابعون واللاحقون من بعدهم.

(٦) البيت لجرير فى ديوانه ص ٤٢٩، والاشتقاق ص ٥٣٨، وتلخيص الشواهد ص ٧٢، وخزانة الأدب ٩٥٦/٨، والدرر ١٤٠/١، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٦٧/١، شرح الأشمونى ٣٩/١، وشرح التصريح ٧٩/١، وشرح ابن عقيل ص ٤٠.

ومن نحو «قُصَاة» فإن تاءه مزيدة وألفه منقلبة عن أصل.
(ص)

وَهُوَ لِذِي التَّاءِ مُطْلَقًا - وَمَا خَلَا مِنْهَا الْإِنْثَى^(١) عَلَمًا نَحْوَ (خَلَى)
(ش) الضمير من «وَهُوَ لِذِي التَّاءِ» عائد إلى الجمع بالتاء والألف.
(ص)

وَمَا خَلَا مِنْهَا اسْمُ جَنْسٍ أَنْثَا وَقِسْهُ فِي ذِي أَلْفٍ التَّأْنِيثِ لَا وَلَا مُذَكَّرَ الْمُسَمَّى عَلَمًا وَقِسْ عَلَى (دُرَيْهَمَاتٍ) وَعَلَى
لِغَيْرِ نَقْلِ فِيهِ لَا تَنْبَعِثَا شِبْهًا لِ(خَمْرَاءَ) وَ(سَكْرَى) وَاعْدِلَا بَلْ مِثْلَ (صَخْرَاءَ) (حُبَارَى) (أُذْمَى) نَحْوِ (جِبَالٍ رَاسِيَاتٍ) وَأَقْبَلَا
(ش) إذا كان المؤنث اسم جنس وخلا من علامة التأنيث، لم يجز جمعه بالألف والتاء إلا فيما سمع كـ«خَوْد»^(٢) و«خَوْدَات»، و«ثَيْب» و«ثَيْبَات»، و«سَمَاء» و«سَمَاوَات»، و«شَمَال»^(٣) و«شَمَالَات».

وما لم يسمع فلا يجمع بالألف والتاء.
فلا يقال في «عَيْن»: «عَيْنَات»، ولا في «دَار»: «دَارَات»، ولا في «شَمْس»: «شَمْسَات».

وإن كان في الاسم ألف التأنيث جاز جمعه بالألف والتاء مطلقًا.
ما لم يكن علم مذكر كـ«سَلَمَى» و«وَرَقَاء» اسمى رجلين.
ولا «فَعْلَاء» مؤنث «أَفْعَل» كـ«خَمْرَاء» و«صَفْرَاء».
أو «فَعْلَى فَعْلَان» كـ«سَكْرَى» و«غَضَبَى».
واطردها هذا الجمع في تصغير غير الثلاثي من أسماء المذكرات التي لا تعقل نحو: «دُرَيْهَمَات».

وفي صفات المذكرات التي لا تعقل كقوله - تعالى - : ﴿الْحَيَّ أَشْهَرُ مَعْلُومَتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] وقوله: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣]

(١) في أ: واسم خلا منها لأنثى.
(٢) الخَوْد: الحَسَنَةُ الخَلْقِي، والشَّابَّةُ أو النَاعِمَةُ. القاموس (خود).
(٣) الشَّمَال: بالفتح، ويكسر: الريح التي تهب من قبل الحجر، وما مهيئ بين مطلع الشمس وبنات نعش، أو من مطلع النعش إلى مسقط النسر الطائر، ويكون اسما وصفة، ولا تكاد تهب ليلا. القاموس: (شمل).

وعلى هذا نهت بقولي:

... .. وَعَلَى جَمْعِكَ رَاسِيَا تُرِيدُ الْجَبَلَا (ص)

وَمَا بِهِ سُمِّيَ مِنْ ذَا الْبَابِ فَهَوَّ عَلَى مَا كَانَ مِنْ إِعْرَابٍ
وَتَرَكْتُ تَنْوِينَ قَلِيلًا، وَجَعَلْتُ -أَيْضًا- كـ(أَرْطَاة) لِلْإِنْسَانِ نُقْلٌ
وَجَاءَ فِي نَحْوِ (ثُبَاتٍ) فَتَحُ فِي النَّصْبِ نَزْرًا، لَا عَدَاكَ نُجَحُ

(ش) أى: إذا سمى بـ«أولات» أو بنحو «هِنْدَات» من المجموع - فإعرابه بعد التسمية به كإعرابه قبل التسمية به.

ف تقول فى رجل اسمه «هِنْدَات»: «هَذَا هِنْدَاتُ»، و«رَأَيْتُ هِنْدَاتٍ»، و«مَرَزْتُ بِهِنْدَاتٍ»؛ كما كنت تقول إذ كان جمعًا. هذه اللغة الجيدة.

قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾ [البقرة: ١٩٨].

ومن العرب من يزيل التنوين و يبقى الكسرة فى جره ونصبه، ومنهم من يزيل التنوين ويمنعه الكسرة؛ فيقول: «هَذِهِ عَرَفَاتُ مُبَارَكًا فِيهَا»، و«رَأَيْتُ عَرَفَاتٍ»، و«مَرَزْتُ بِعَرَفَاتٍ».

وإلى هذه اللغة أشرت بقولي:

... .. وَجَعَلْتُ -أَيْضًا- كـ(أَرْطَاة)^(١) ...

وأما «ثُبَات» ونحوه من جمع المحذوف اللام المعوض منها التاء - فالمشهور جريه مجرى «هِنْدَات».

ومن العرب من ينصبه بفتحة، ومنه قول بعض العرب: «سَمِعْتُ لُغَاتَهُمْ». وأنشد الفراء^(٢) لأبى ذؤيب^(٣): [من الطويل]

(١) الأرطاة: نبات شجرى من الفصيلة البطاطية، ينبت فى الرمل، ويخرج من أصل واحد كالصلى، ورقه دقيق، وثمره كالْعُتَاب. الوسيط: (أرطت).

(٢) ينظر: معانى القرآن (٩٣/٢).

(٣) هو خويلد بن خالد بن محرز، أبو ذؤيب الهذلى، الشاعر. شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، وعاش إلى أيام عثمان، وهو أشعر هذيل من غير مدافعة، وفد على النبى ﷺ ليلة =

فَلَمَّا جَلَاها بِالْأَيَّامِ تَحَيَّرَتْ ثُبَاتًا عَلَيْهَا ذُلُّهَا وَانْحِيَاءُهَا^(١)

إعراب ما اتصل به من الفعل

ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة

(ص)

بِالنُّونِ رَفَعُ نَحْوِ (تَذْهَبُونَ) وَ(تَذْهَبَانِ) ثُمَّ (تَذْهَبِينَ)
وَاحْذِفْ إِذَا جَزَمْتَ أَوْ نَصَبْتَ ك(لَمْ تَكُونَا لِتَرَوْمَا سُحْتًا)
وَاحْذِفْهَا فِي الرَّفْعِ قَبْلَ (نِي) أَتَى
وَقَلَّ حَذَفُ دُونَ «فِي» نَثَرَا كَمَا
أَبَيْتُ أَسْرَى وَتَبَيْتِي تَذْكِي

(ش) إذا اتصل بالفعل المضارع ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة - علامة رفعه نون مكسورة بعد الألف؛ نحو: «تَذْهَبَانِ»، ومفتوحة بعد الواو والياء؛ نحو: «تَذْهَبُونَ» و«تَذْهَبِينَ».

وحذف هذه النون علامة للجزم؛ نحو: «لَمْ يَذْهَبَا».

وعلامة للنصب؛ نحو: «لَنْ تَذْهَبَا».

وإذا اتصل بهذه النون نون الوقاية جاز حذفها تخفيفاً وإدغامها في نون الوقاية والفك.

وبالوجه الأول قرأ نافع: ﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤].

وقرأ ابن عامر: ﴿تَأْمُرُونِي﴾ بالفك.

وقرأ الباقون بالإدغام.

وزعم قوم: أن المحذوف في نحو: «تَأْمُرُونِي» هو الثاني وليس كذلك؛ بل المحذوف هو الأول؛ نص على ذلك سيبويه^(٢).

ويدل على صحة قوله: أن نون الوقاية لا يجوز حذفها مفردة مع فعل غير

= وفاته، فأدرکه وهو مسجى، وشهد دفنه، له ديوان أبى ذؤيب. ينظر: الأغاني (٥٦/٦)، الشعر والشعراء (٢٥٢)، الأعلام (٣٢٥/٢).

(١) انظر: ديوان الهذليين القسم الأول (٧٩)، اللسان «جلا»، شرح المفصل ٨، ٤/٥، شرح التسهيل ٨٧/١.

(٢) ينظر: الكتاب (٥١٩/٣).

«لَيْسَ».

وأن الأول قد حذف دون ملاقاته مثل، مع عدم الجازم والناصب فحذفها عند ملاقاته مثل أولى.

وأيضاً فلو حذف نون الوقاية وأبقى نون الرفع لتعرض بذلك إلى حذف نون الرفع، عند دخول الجازم والناصب، وإذا حذف نون الرفع لم يعرض لنون الوقاية ما يقتضى حذفها؛ وحذف ما لا يحوج إلى حذف أولى من حذف ما يحوج إلى حذف. وقولى:

وَدُونَ «نِى»

أى: ودون اتصال نون الوقاية بنون الرفع قد حكى حذفها.

ومثال ذلك فى النثر ما روى من قول النبى ﷺ : «وَالَّذِى نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا»^(١).

والأصل: لا تدخلون ولا تؤمنون؛ لأن «لا» نافية و«لا» النافية لا تعمل فى الفعل شيئاً.

ومثال ذلك فى النظم قول الراجز: [من الرجز]

أَبِيتُ أُسْرَى وَتَبِيتِ تَذْلِكِى^(٢)
وَجْهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذِّكِّى

(١) رواه الترمذى فى سننه (٥٢/٥) كتاب الاستئذان، باب: ما جاء فى إفشاء السلام حديث (٢٦٨٨) من حديث أبى هريرة مرفوعاً باللفظ المذكور.

وهو عند أحمد فى المسند (٤٧٧/٢) والبخارى فى الأدب المفرد (٩٨٠) وأبو داود فى «سننه» (٣٥٠/٤) كتاب الأدب، باب: فى إفشاء السلام حديث (٥١٩٣) وابن ماجه (٢٦/١) المقدمة باب: فى الإيمان، حديث (٦٨) - وفى (١٢١٧/٢) كتاب الأدب، باب إفشاء السلام، (٣٦٩٢) من حديث أبى صالح عن أبى هريرة مرفوعاً.

ورواه مسلم فى (٤٧/١) كتاب الإيمان باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون حديث (٥٤) عن أبى هريرة مرفوعاً بلفظ «لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا...» الحديث.

وفى رواية له «والذى نفسى بيده لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا...» الحديث.

وورد باللفظ المذكور أيضاً عند الترمذى (٢٥١٠) من حديث الزبير بن العوام.

(٢) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (ذلك)، (ردم)، والأشباه والنظائر ٨٢/١، ٩٥/٣، وخزانة الأدب ٣٣٩/٨، ٤٢٥، ٣٤٠، والخصائص ٣٨٨/١، والدرر ١٦٠/١، ورصف المباني ص ٣٦١، وشرح التصريح ١١١/١، والمحتسب ٢٢/٢، وهمع الهوامع ٥١/١.

والأصل: «تَيْبَتَيْنِ» و«تَذْلُكَيْنِ» فحذف النونين دون جازم ولا ناصب. ومن ذلك قول أبي طالب: [من الطويل]

فَإِنْ يَكُ قَوْمٌ سَرَّهُمْ مَا صَنَعْتُمْ
سَيَحْتَلِبُونَهَا لَاقِحًا^(١) غَيْرَ بَاهِلٍ^(٢)
أراد: فسيحتلبونها.

فحذف الفاء والنون للضرورة.

ولا يجوز اعتقاد حذف النون للجزم على ما يستحقه المضارع المجرد من حرف التنفيس إذا وقع جواباً؛ لأن شرط جزم الجواب أن يصلح لمباشرة حرف الشرط؛ فإن لم يصلح لها، وجب اقترانه بالفاء ولا تحذف إلا في ضرورة.
ولا شك في أن المقترن بالسين لا يباشره حرف الشرط.

إعراب المعتل من الأسماء والأفعال

(ص)

أَخِرُ ذِي الْإِعْرَابِ حَزْفُهُ فَإِنْ يَغْتَلُّ فَالْإِعْرَابُ فِيهِ مُسْتَكِنٌ
وَالْأَعْتِلَالُ فِي حُرُوفِ الْمَدِّ كَالْمُرْتَضَى يَقْضَى وَ (يَزْكُو الْمَهْدَى)
فَفِي الثَّلَاثِ الرَّفْعُ يُنَوَّى وَكَذَا يُنَوَّى انْجِرَارُ نَحْوِ (شَافٍ) مِنْ (أَذَى)
كَذَاكَ نَضْبُ نَحْوِ (لَنْ تَخْشَى الْعَشَا) تَقْدِيرُهُ فِي كُلِّ حَالٍ قَدْ فَشَا
وَجَازِمًا حَذَفَ الثَّلَاثُ الزَّمْ كَالْمَنْ يَسْعَ وَيُزْضِ يَزْجُ تَوْفِيرَ الْمِئْنِ

(ش) ذو الإعراب يتناول الاسم المتمكن والفعل المضارع.

وحروف الإعراب من كل واحد منهما آخره كالهاء والميم من قولك: «اللَّهُ يَعْلَمُ».

فإن يعتل الآخر فالإعراب فيه مستكن؛ أي: مستتر. وحروف الاعتلال حروف المد وهي:

الألف ولا تكون إلا بعد فتحة؛ نحو: «الْمُرْتَضَى يَرْضَى».

والياء الخفيفة بعد كسرة؛ نحو: «الْقَاضِي يَقْضِي».

(١) اللاقح من الإبل: التي قبلت اللقاح. ينظر: القاموس (لحق).

(٢) الباهل: الناقة التي لا صرار عليها، ولا خطام ولا سمة، وأبهل الناقة: تركها وأهملها. القاموس: (بهل). وانظر عناية المطالب ٢٧، وشرح التسهيل ٥٣/١.

والواو الخفيفة بعد ضمة، ولا يوجد ذلك إلا في فعل؛ نحو: «يَرْكُو» و«يَدْعُو». وهذا مثال لتقدير الرفع في الواو.
وتقديره في الألف وفي الياءات^(١)؛ نحو: «الْمُرْتَضَى يَرْضَى» و«الْقَاضِي يَقْضِي». ومثال تقدير الجر في الياء والألف: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ أَدَى كُلِّ مُؤَذٍ». ومثال تقدير النصب في الألف: «إِنَّ الْأَنْقَى لَنْ يَشْقَى». والحاصل: أن حرف الإعراب إذا كان ألفاً لم يظهر فيه رفع ولا نصب ولا جر لتعذر تحريك الألف.

وإذا كان ياء خفيفة بعد كسرة قدر فيها الرفع والجر.
وإذا كان واواً خفيفة بعد ضمة قدر فيها الرفع خاصة؛ لأنها لا تكون حرف إعراب إلا في فعل، والفعل لا يجز. وسكت عن النصب حين بينت ما ينوي في الياء والواو؛ فعلم أن النصب فيهما ظاهر؛ نحو: «إِنَّ الْمُتَّقِي لَنْ يَبْغِي وَلَنْ يَخْشَوْ».

ولما سبق اختصاص الجزم بالفعل، لم يحتج هنا إلى ذكر الفعل إذ قيل:

وَجَازِمًا حَذَفَ الثَّلَاثُ الزَّم

أى: حذف الألف والياء والواو؛ نحو: «مَنْ يَسْعَ وَيُضِ وَيَرْجُ تَوْفِيرَ الْمِنِّ».

والأصل: «يَسْعَى» و«يُضِى» و«يَرْجُو» فحذفت ألف «يَسْعَى»؛ لأنه جواب الشرط.

وياء «يُضِى» لأنه معطوف على الشرط.

وواو «يَرْجُو» لأنه جواب الشرط.

(ص)

وَك(الْفَتَى) الْمَقْصُورُ فَاعْلَمْ وَالَّذِي سَمَّوُهُ مَنْقُوصًا ك(شَاكٍ) وَ (أَذَى)

وَالِاسْمُ يُبْنَى شِبْهَ حَرْفٍ مَعْنَى أَوْ إِهْمَالًا أَوْ وَضْعًا ك(رُحْنًا) أَوْ (غَدَوًا)

أَوْ فِي افْتِقَارِهِ أَوْ إِيْجَابِ الْعَمَلِ دُونَ تَأَثُّرِ بِعَامِلٍ حَصَلَ

ك(أَيْنَ) وَالتَّاءُ مِنْ فَعَلْتُ وَ (الَّذِي) وَ (بَلَّةً) (هَيْهَاتَ) وَ (حَا) وَشِبْهَ ذِي

مَا لَمْ يُعَارِضْ شِبْهَ الْحَرْفِ بِمَا يَخْمِي عَنِ الْبِنَاءِ ك(أَي) فَاعْلَمَا

(ش) المقصور: هو الاسم المتمكن الذي آخره ألف لازمة ك«الْفَتَى».

احترز ب«المتمكن» عن «ذَا» ونحوه من المبنيات التي آخرها ألف.

(١) في أ: وفي الياء.

واحترز باللزوم من المثنى المضاف المرفوع، ومن الأسماء الستة في حال النصب؛ لأن آخرها حيثث ألف لكنها غير لازمة.

والمنقوص: هو الاسم المتمكن الذى آخره ياء خفيفة لازمة بعد كسرة. فاحترز بـ«المتمكن» من نحو: «الذى» وشبهه من المبنيات التى آخرها ياء. واحترز بـ«خفيفة» من نحو: «صبي». وبـ«لازمة» من نحو: «بيك» و«أبيك».

ولما كمل الكلام على المعرب بإعراب ظاهر وإعراب مقدر - شرعْتُ في ذكر المبنى من الأسماء وسبب بنائه:

أما شبه الحرف في المعنى كـ«أين» فإنها متضمنة معنى حرف الشرط إذا قصد بها الشرط، ومعنى حرف الاستفهام إذا قصد بها الاستفهام.

وأما شبه الحرف في الإهمال - والإشارة بذلك إلى ما يورد من الأسماء دون تركيب كحروف الهجاء المفتتح بها السور - فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في أنها لا عاملة، ولا معمولة.

وبعضهم يجعلها معربة؛ لأنها تتأثر بالعوامل لو دخلت عليها؛ وهذا اختيار الزمخشري^(١) في «الكشاف».

وأما شبه الحرف في الوضع، والإشارة به إلى ما وضع على حرف واحد كواو «عَدُوا» وتاء «فَعَلْتُ»، أو على حرفين كالنون والألف من «رُحْنَا».

(١) هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي جار الله، أبو القاسم الزمخشري، إمام من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والأدب كان واسع العلم، كثير الفضل غاية في الذكاء وجودة القريحة، معتزليا قويا في مذهبه، مجاهرا به، حنفيا.

من تصانيفه: الكشاف، الفائق في غريب الحديث، المفصل في النحو، الأنموذج، شرح أبيات الكتاب، وغيرها.

مات سنة ثمان وثلاثين وخمسائة، ينظر: بغية الوعاة (٢/٢٧٩-٢٨٠)، نزهة الألبا (٤٦٩) وفيات الأعيان (٢/٨١)، الأعلام (٧/١٧٨).

قال الزمخشري: فإن قلت: هل لهذه الفواتح محل من الإعراب؟ قلت: نعم، لها محل فيمن جعلها أسماء للسور؛ لأنها عنده كسائر الأسماء الأعلام، فإن قلت: ما محلها؟ قلت: يحتمل الأوجه الثلاثة، أما الرفع: فعلى الابتداء، وأما النصب والجر؛ فلما مر من صحة القسم بها وكونها بمنزلة الله. يقول قبل ذلك: فإن قلت: من أى قبيل هي من الأسماء، أمعربة أم مبنية؟ قلت: بل هي أسماء معربة. ينظر الكشاف: (١/٢١، ٣١).

وأشير بكون هذا النوع شبيهاً في الوضع إلى أن الموضوع على حرف أو حرفين حقه ألا يكون إلا حرفاً؛ [لأن الحرف]^(١) يجاء به لمعنى في غيره فهو كجزء لما دل على معنى فيه.

فإذا وضع على حرف أو حرفين ناسب ذلك معناه؛ بخلاف الاسم والفعل. فأى اسم وضع على حرف أو حرفين فقد أشبه الحرف في وضعه. ولا يدخل في هذا ما عرض له النقص كـ«دَم»؛ فإن له ثالثاً يعود إليه في التصغير كـ«دُمى»، وفي التفسير «دِماء»، وفي الاشتقاق كـ«دَمَى العُضْو». ومن شبه الحرف: الشبه في الافتقار إلى جملة على سبيل اللزوم؛ كافتقار «إِذَا» و«الَّذِي» إليها؛ فإنه افتقار لازم كافتقار الحرف إليها؛ فلذلك بنا. ومن شبه الحرف الموجب للبناء: ما في أسماء الأفعال من الشبه بـ«إِنْ» وأخواتها في أنها تعمل عمل الفعل، ولا يعمل فيها عامل لا لفظاً، ولا تقديرًا. وهذا معنى قولنا:

... أَوْ اِيْجَابِ الْعَمَلِ دُونَ تَأَثِّرِ بِعَامِلٍ ...

وبهذا امتاز اسم الفعل من المصدر النائب عن فعل الأمر. فإن قوله -تعالى-: ﴿فَضْرَبَ الرَّقَابَ﴾ [محمد: ٤] واقع موقع: «اضْرِبُوا الرَّقَابَ»؛ كما أن «دَرَاكَ زَيْدًا» واقع موقع «أَذْرَكَ زَيْدًا». إلا أن «فَضْرَبَ الرَّقَابَ» متأثر بعامل مقدر صار هو بدلا من اللفظ به، ولم يمنع من تقديره.

و«دَرَاكَ» نائب عن «أَذْرَكَ» ومنع من تقديره، فهو مؤثر غير متأثر بالحروف العاملة. كما أن أسماء الحروف التي افتتح بها غير مؤثرة، ولا متأثرة بالحروف المهملة. ومعنى «بَلَّة»: دع، وهو اسم فعل لا فعل؛ لأن كل ما دل على الأمر لا تثبت فعليته حتى يصلح لياء المخاطبة، ونون التوكيد؛ وإلا فهو اسم. و«هَيْهَاتَ» بمعنى: بعد، وليس بفعل، بل هو اسم فعل؛ لأن كل ما دل على حدث ماض لا تثبت فعليته حتى يصلح لتاء التأنيث الساكنة، أو تاء الفاعل؛ وإلا فهو اسم. ونبهت بـ«حا» على أسماء الحروف كآلف لام ميم.

(١) سقط في أ.

وقولى:

مَا لَمْ يُعَارِضْ شَبَهُ الْحَرْفِ بِمَا يَخْمَى عَنِ الْبِنَاءِ ...
أشير به إلى نحو «أى» فإنها إن كانت استفهامية ففيها شبه حرف الاستفهام، وإن كانت شرطية ففيها شبه حرف الشرط، وإن كانت موصولة فهي كالحرف فى الافتقار إلى جملة.

إلا أن شبه الحرف فى «أى» معارض بما فيها من شبه الأسماء المتمكنة بالإضافة التى انفردت بها من بين أخواتها، مع أنها بمعنى «كُلّ» إذا أضيفت إلى نكرة، وبمعنى «بَعْض» إذا أضيفت إلى معرفة.

فحمى «أيا» عن التأثير بشبه الحرف شبهها بـ«بَعْض» و«كُلّ» فى المعنى، والإضافة.

وكان اعتبار شبه «بَعْض» و«كُلّ» أولى من اعتبار شبه الحرف لوجهين:
أحدهما: أن شبه الحرف مخرج عن حكم الأصل، وشبه البعض والكل مبق على الأصل؛ والمبقى على الأصل غالب للمخرج عنه.

الثانى: أن حمل أى على «كُلّ» و«بَعْض» من باب حمل الشئ على ما هو من نوعه؛ للاشتراك فى الاسمية.

وهذا أولى من حمل «أى» على الحرف لتخالفهما فى النوعية. والله الموفق .

* * *

باب النكرة والمعرفة

(ص)

مَا شَاعَ فِي جِنْسٍ كـ(عَبْد) نَكْرَةً وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كـ(عَشْرَةٌ)
فَمُضْمَرٌ أَعْرَفُهَا ثُمَّ الْعَلَمُ وَاسْمُ إِشَارَةٍ وَمَوْصُولٌ مُتَمِّمٌ
وَدُوْ أَدَاةٌ أَوْ مُنَادَى غِيْنًا أَوْ دُوْ إِضَافَةٌ بِهَا تَبَيَّنَّا
(ش) ما كان شائعاً في جنسه كـ«حَيَوَان»، أو في نوعه كـ«إِنْسَان» فهو نكرة.

وما ليس شائعاً فهو معرفة ما لم يكن مقدر الشياخ.

وجملة المعارف سبعة:

المضمَر والعلم واسم الإشارة والموصول والمعرف بالأداة والمعرف بالنداء
والمعرف بالإضافة.

ولكل واحدٍ منها موضع يبين فيه.

ووصف الموصول بـ«مُتَمِّمٌ» تنبيهاً على أنه لا يحكم عليه بالتعريف إلا بعد تمامه
بتمام صلته.

وقيد المنادى بالتعيين تنبيهاً على أن المراد من المناديات ما تجدد له التعيين
بالنداء؛ فلا يدخل في ذلك نحو: «يَا زَيْدٌ» فإنه لم يتجدد له التعيين بالنداء، بل كان
معيناً ثم ازداد بالنداء وضوحاً.

ولا يدخل -أيضاً- المنادى الباقي على شياعه؛ كقول الأعمى: «يَا رَجُلًا خُذْ
بِيَدِي».

وقيد ذو الإضافة بأن يكون بها مستبيناً تنبيهاً على أن من الإضافة ما لا يعرف
المضاف؛ كالمضاف إلى نكرة أو المضاف إضافة غير محضة؛ نحو: «هَذَا ضَارِبٌ
زَيْدٌ غَدًا أَوْ الْآنَ»، و«هو أَحْسَنُ الْوَجْهِ».

فصل في المضمَر

(ص)

مَا صِيغَ قَصْدُ حَاضِرٍ أَوْ غَائِبٍ فَهُوَ ضَمِيرٌ نَحْوُ تَا الْمُخَاطَبِ
وَمَا يَلِي لَامَ (فَعَلْنَا) وَالْيَا فِي نَحْوِ (وَاصِلْنِي وَهَبْ لِي) حَذِيَا
وَقَبْلَ ذِي الْيَا التَّوْنِ وَاقِيَا لَزِمَ مَعَ كُلِّ فِعْلٍ غَيْرِ نَادِرٍ عُلِمَ

كَذَا (لَدُنْ) وَ (مِنْ) وَ (عَنْ) وَ (قَطْ) وَ (قَدْ) وَ (لَيْتَ) بَاقِي أَخَوَاتِهَا وَرَدَّ
 مُخَيَّرًا فِيهِ وَتَجْرِيدُ (لَعَلْ) أَوْلَى وَمِنْ (لَعَلْنِي) (لَيْتَنِي) أَقْلَ
 وَمِنْهُ فَاعِلًا (فَعَلْتُ) وَ (افْعَلِي) وَكَافُ (أَهْوَاكَ) وَ (فِيكَ أَمَلِي)
 كَذَاكَ (هَآ) (أَكْرَمَهُ غُلَامُهُ) وَقَدْ يُرَى مُشْتَرَكًا إِفْهَامُهُ
 كَ (انْطَلَقَا) وَ (انْطَلِقُوا) وَ (افْعَلْنَهُ) وَ (لِيُذْهَبَا) وَ (لِيُذْهَبُوا) وَ (سِرْنَهُ)
 ذُو الرِّفْعِ قَدْ يَخْفَى كَمَثَلِ (قِسْ أَقِسْ) لِأَنَّ مَعْنَى مَا تَوَوَّا لَمْ يَلْتَمِسْ

(ش) المضمر والضمير: اسمان لما وضع من الأسماء لمتكلم أو مخاطب أو غائب متميزا بنفسه كـ «إِنَّكَ» و «إِنَّهُ».

أو بمصحوبه كـ «أَنَا» و «أَنْتَ» و «إِيَّايَ» و «إِيَّانَا» و «فَعَلْتُ» و «فَعَلْتَ» و «فَعَلْتِ» و «أَذْهَبَا» و «ذَهَبَا».

فإن مصحوب الألف الدالة على حاضرين: الأمر والمضارع ذو تاء الخطاب. ومصحوب الألف الدالة على غائبين: الفعل الماضي والمضارع ذو الياء. ومن الضمائر ما معناه واحد وإعرابه مختلف؛ وهو «نَا» يشترك فيه الرفع والنصب والجر.

فعلامه رفعه كون مصحوبه فعلا ماضيا مسكن الآخر. واشترك النصب والجر في الياء التي للمتكلم. فإن كان ناصبها فعلا متصرفا، وجب فصلها منه بنون الوقاية؛ نحو: «أَكْرَمَنِي». وإن كان ناصبه «إِنَّ» أو إحدى أخواتها جاز حذف النون. ويقل مع «لَيْتَ» ويكثر مع «لَعَلْ». ولا تثبت هذه النون في الخفض إلا مع «مِنْ» و «عَنْ» و «لَدُنْ» و «قَطْ» و «قَدْ» بمعنى: حسب.

وربما حذفت مع هذه الخمسة ومع ليس، ومع فعل التعجب؛ كقول بعض العرب: «ما أقربي وما أحسبي» وعلى هذه النوادر نهت بقولي:

... غير نادرٍ غَلِمَ ...
 واشترك النصب والجر -أيضا- في كاف الخطاب وهاء الغيبة على حسب مدلولهما.

وانفرد الرفع: بالتاء على حسب أحوالها وبياء المؤنثة وبما للخطاب^(١) والغيبة من ألف وواو ونون؛ نحو: «تَفْعَلَانِ» و«فَعَلَا» و«تَفْعَلُونَ» و«فَعَلُوا» و«تَفْعَلْنَ» و«فَعَلْنَ». هذه تسمى متصلة؛ لأنها لا ينطق بها إلا وهى كجزء لما قبلها لفظاً وخطاً. والمنفصل ما ليس كذلك كـ«أَنَا» و«أَنْتَ» و«هُوَ» وفروعهن وهذه مرفوعة الموضع. ومن المنفصل: «إِيَّاي» و«إِيَّاكَ» و«إِيَّاهُ» وفروعهن. وخص ذو الرفع بالخفاء وجوباً فى نحو: «أَفْعَلْ» و«نَفْعَلْ» و«أَفْعَلْ» و«تَفْعَلْ يَا رَجُلٌ».

وجوازاً فى نحو: «زَيْدٌ فَعَلَ».

والمراد بالواجب الخفاء: ما لا يغنى عنه ظاهر، ولا يقع موقعه ضمير بارز إلا وهو توكيد للمنوى. وقد نبه على تخصيص ضمير الرفع بالخفاء إذ قلت:

... .. لأنَّ مَعْنَى مَا تَوَوَّا لَمْ يَلْتَمِسْ

(ص)

وَمَا مَضَى وَشَبَّهَهُ مُتَّصِلٌ وَ (هُوَ) وَ (أَنْتَ) وَ (أَنَا) مُتَّفَصِّلٌ
كَذَلِكَ (إِيَّاي) وَ (إِيَّاكَ) وَ زِدْ (إِيَّاهُ) وَالْفُرُوعُ عَنْهَا لَا تَجِدْ
وَالأَوَّلُ الْمَرْفُوعُ مَوْضِعًا وَمَا يَلِيهِ مَنْصُوبُ الْمَحَلِّ فَأَعْلَمَا
وَلَا انْفِصَالٌ إِنْ تَأْتَى مُتَّصِلٌ وَنَحْوُ (هَا) (سَلِينِي) صِلْ وَقَدْ فَصِّلْ
فِي: (كُنْتُهُ) وَخَلْتَنِيهِ الْمُتَّصِلُ يُخْتَارُ، وَالْمُخْتَارُ عِنْدِي الْمُتَّصِلُ
وَقَدِّمِ الْأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ وَقَدِّمَنْ مَاشِئَتْ فِي انْفِصَالِ
وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الزَّمْ فَضْلاً وَقَدْ يَبِيحُ الْعَيْبُ فِيهِ وَضْلاً
مَعَ اخْتِلَافِ مَا وَنَحْوُ (ضَمِنْتُ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ)، الضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ
(ش) الإشارة بـ«مَا مَضَى» إلى تاء المخاطب، والنون والألف من «فَعَلْنَا»، وياء المتكلم وتاء المخاطبة ويائها وكاف المخاطب وهاء الغائب وألف الاثنين وواو الجماعة ونونها.

والإشارة بشبهه إلى بقية الفروع؛ نحو: «فَعَلْتُمَا» و«فَعَلْتُمْ» و«فَعَلْتَن».

و«رَأَيْتُكُمَا» و«رَأَيْتُكُمْ» و«رَأَيْتُكُن».

(١) فى أ: وكاف الخطاب.

و«رَأَيْتُهُمَا» و«رَأَيْتُهُمْ» و«رَأَيْتَهُنَّ».

ولما كملت الكلام على المتصل، شرعت فى الكلام على المنفصل؛ وهو ضربان: مرفوع المحل ومنصوبه:

فالمرفوع المحل: «أَنَا» و«أَنْتَ» و«هُوَ» وفروعها:

«نَحْنُ» و«أَنْتُمْ» و«أَنْتُمَا» و«أَنْتُمْ» و«أَنْتَنِ» و«هِيَ» و«هُمَا» و«هُنَّ» و«هُنَّ».

وفروع المنصوب المنفصل: «إِيَّانَا» و«إِيَّاكَ» و«إِيَّاكُمَا» و«إِيَّاكُمْ» و«إِيَّاكُنَّ» و«إِيَّاهَا» و«إِيَّاهُمَا» و«إِيَّاهُمْ» و«إِيَّاهُنَّ».

والمراد بالفرع: ما دل على أنثى أو اثنين أو جماعة ذكور أو إناث.

ولما كان وضع الضمير لقصد الاختصار، لم يجز أن يؤتى بمنفصل إذا وجد سبيل إلى متصل؛ لكونه أخصر إلا فى مواضع مخصوصة.

كثانئ ضميرين أولهما غير مرفوع؛ نحو: «سَلِّينِي».

أو مرفوع بـ«كَانَ» أو إحدى أخواتها؛ نحو: «الصَّدِيقُ كُنْتُه».

وكان حق هذا أن يمتنع انفصاله لشبهه بهاء «ضَرَبْتُهُ»، ولكنه نقل فقبل. وبقي الاتصال راجحاً لوجهين:

أحدهما: الشبه بما يجب اتصاله؛ وإذ لم يساوه فى الوجوب، فلا أقل من الترجيح.

الثانى: أن الانفصال لم يرد إلا فى الشعر، والاتصال وارد فى أفصح الشر؛ كقول النبى - صلى الله عليه وسلم - لعمر - رضى الله عنه - فى ابن صياد: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ»^(١).

(١) رواه البخارى فى «صحيحه» (٥٨٢/٣) كتاب الجنائز، باب: إذا أسلم الصبى فمات هل يصلى عليه وهل يعرض على الصبى الإسلام حديث (١٣٥٤)، وفى (٢٨٥/٦) كتاب الجهاد والسير، باب: كيف يعرض الإسلام على الصبى؟ حديث (٣٠٥٥)، وفى (١٢/١٩٩)، كتاب الأدب، باب: قول الرجل للرجل: اخساً حديث (٦١٧٣) ومسلم فى (٤/٢٢٤٤) كتاب الفتن وأشراف الساعة، باب: ذكر ابن صياد حديث (٢٩٣٠).

والحديث رواه البخارى فى (١٢/١٩٩-٢٠٠) كتاب الأدب، باب قول الرجل للرجل: اخساً حديث (٦١٧٣)، وفى (٣٥٦/١٣) فى القدر، باب يحول بين المراء وقلبه حديث (٦٦١٨)، من حديث ابن عمر بلفظ «دعه إن يكن هو فلا تطيقه وإن لم يكن هو فلا خير لك فى قتله» - وهو عند أبى داود (٤٣٢٩)، (٤٧٥٧)، والترمذى (٢٢٣٥)، (٢٢٤٩) لكن ليس باللفظ موضع الشاهد.

وقوله - عليه السلام - لعائشة: «إِيَّاكَ أَنْ تَكُونِيهَا يَا حُمَيْرَاءُ»^(١).

وكقول بعض فصحاء العرب: «عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي».

وقد حكموا - أيضًا - لثاني مفعولى؛ نحو: «ظَنَنْتُكَ» بترجيح الانفصال.

وعندى: أن اتصاله أولى؛ لأنه ثاني منصوبين بفعل فكان كالثاني فى قوله -

تعالى -: ﴿رَبِّىْ وَعَآئِنِى رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِ فَعُمِيتْ عَلَيْكُمْ أَنْزِلْ مُكْمُوهُمَا﴾ [هود: ٢٨]

والذى دعاهم إلى ترجيح الانفصال مع «كَانَ» و«ظَنَنْتَ» كون الضمير فى

الصورتين خبراً لمبتدأ فى الأصل، ولو بقى على ما كان عليه لتعين انفصاله، فأبقى

عليه بعد انتساخ الابتداء ترجيح ما كان متعيناً قبل دخول الناسخ.

وهذا الاعتبار يستلزم جواز الانفصال فى الأول؛ لأنه كان مبتدأ، وذلك ممتنع

بإجماع، وما أفضى إلى ممتنع ممتنع.

وقد يرجح انفصال ثاني مفعولى «ظَنَّ» بأنه مع كونه خبر مبتدأ فى الأصل:

منصوب بجائر التعليق والإلغاء.

ومع التعليق والإلغاء لا يكون إلا منفصلاً؛ فكان انفصاله مع الإعمال أولى.

وهذا الاعتبار - أيضًا - يستلزم ترجيح انفصال المفعول الأول، وهو ممتنع

بإجماع؛ وما استلزم ممتنعاً فهو حقيق بأن يمتنع.

وأما انفصال ما باشره الفعل أو ولى ضميراً مرتفعاً بفعل ليس من باب «كَانَ» - فلا

يجوز انفصاله إلا فى ضرورة؛ كقول الشاعر: [من البسيط]

بِالْوَارِثِ الْبَاعِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِى دَهْرِ الدَّهَارِ^(٢)

(١) نقل العجلونى فى كشف الخفاء (١/ ٤٥٠) عن ابن الغرس قال: «رأيت فى الأجوبة على الأسئلة الطرابلسية لابن قيم الجوزية أن كل حديث فيه يا حميراء أو ذكر الحميراء فهو كذب مختلق».

(٢) البيت للفرزدق فى ديوانه ١/ ٢١٤، وخزانة الأدب ٥/ ٢٨٨، ٢٩٠، والدرر ١/ ١٩٥، وشرح التصريح ١/ ١٠٤، والمقاصد النحوية ١/ ٢٧٤، ولامية بن أبى الصلت فى الخصائص ١/ ٣٠٧، ٢/ ١٩٥، ولم أقع عليه فى ديوانه، ولامية أو للفرزدق فى تخلص الشواهد ص ٨٧، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢/ ١٢٩، والإنصاف ٢/ ٦٩٨، وأوضح المسالك ١/ ٩٢، وتذكرة النحاة ص ٤٣، وشرح ابن عقيل ص ٥٦، ٦٠، وجمع الهوامع ١/ ٦٢.

فصل فى ضمير الشأن

(ص)

وَمُضْمَرُ الشَّأْنِ ضَمِيرٌ فُسِّرَا
لِلْإِبْتِدَاءِ أَوْ نَاسِخَاتِهِ انْتَسَبَ
وَأَنَّ يَكُنْ مَرْفُوعَ فِعْلٍ اسْتَتَرَ
فِي بَابِ (إِنَّ) اسْمًا كَثِيرًا يُحَذَفُ
وَجَائِزٌ تَأْنِيثُهُ مَثَلُ مَا
وَقَبْلَ مَا أَنْتَ عُمْدَةٌ فَشَا
بِجُمْلَةٍ كـ (إِنَّهُ زَيْدٌ سَرَى)
إِذَا أَتَى مُرْتَفِعًا أَوْ انْتَصَبَ
حَتْمًا وَلَا فَتْرَاهُ قَدْ ظَهَرَ
كـ (إِنَّ مَنْ يَجْهَلُ يَسْلُ مَنْ يَعْرِفُ)
أَنْتَ أَوْ شَبِيهَ أَنْتَى أَفْهَمَا
تَأْنِيثُهَا كـ (إِنَّهَا هِنْدٌ رَشَا)

(ش) قد يقصد المتكلم تعظيم مضمون كلامه قبل النطق به، فيقدم ضميرًا كضمير غائب يسمى ضمير الشأن، ويعمل فيه الابتداء أو أحد نواسخه وهى: «كَانَ» و«إِنَّ» و«ظَنَّ» أو إحدى أخواتهن.

وتجعل الجملة بعده متممة لمقتضى العامل نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] فى أحد الوجهين، و«كَانَ اللَّهُ أَحَدٌ»، و«إِنَّهُ اللَّهُ أَحَدٌ»، و«عَلِمْتَهُ اللَّهُ أَحَدٌ».

فموضع الضمير فى المثال الأول رفع بالابتداء.

وفى الثانى رفع بـ«كَانَ» إلا أنه استتر كما يستتر الفاعل إذا كان ضمير غائب. وموضعه فى الثالث والرابع نصب بـ«إِنَّ» و«عَلِمْتُ»، وموضع الجملة فى الأول والثالث رفع، وفى الثانى والرابع نصب.

ويجوز حذفه مع «إِنَّ» وأخواتها، ولا يخص ذلك بالضرورة، وعليه يحمل قوله- عليه الصلاة والسلام-: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ»^(١).

التقدير: إنه من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون. وأنشد سيبويه^(٢):

[من الطويل]

(١) رواه البخارى فى «صحيحه» (٥٨١/١١) كتاب اللباس، باب: عذاب المصورين يوم القيامة، حديث (٥٩٥٠) ومسلم فى «صحيحه» (١٦٧٠/٣) كتاب اللباس والزينة، باب: تحريم تصوير صورة الحيوان، وتحريم اتخاذ ما فيه صور حديث (٩٨/٢١٠٩)، والنسائى (٢١٦/٨) كتاب الزينة، باب ذكر أشد الناس عذابًا، وأحمد فى مسنده (٢٧٥/١) من حديث ابن مسعود به مرفوعًا ورواه أحمد فى مسنده (٤٢٦/١)، ومن حديث ابن مسعود أيضاً بلفظ «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرِينَ».

(٢) ينظر الكتاب (٧٣/٣).

وَلَكِنَّ مَنْ لَا يَلْقَ أَمْرًا يَنْتَوِيهِ بِعُدَّتِهِ يَنْزِلُ بِهِ وَهُوَ أَعَزَلُ^(١)
وإن صدرت الجملة المفسرة لهذا الضمير بمؤنث أو بفعل ذى علامة تأنيث أو
بمذكر شبه به مؤنث - رجع تأنيثه باعتبار القصة على تذكيره باعتبار الشأن.

ولأن القصة والشأن معناهما واحد، وفي التأنيث مشكلة لما بعد فكان أولى.
فالأول: نحو: ﴿فَإِذَا هِيَ شَخِصَةٌ أَنْصَرُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧]. والثاني:
نحو: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ وَلَكِنَّ تَعْمَى الْقُلُوبَ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦].

ونحو قول الشاعر: [من الطول]

عَلَى أَنَّهَا تَعْمُو الْكُلُومُ^(٢) وَإِنَّمَا تُوَكَّلُ بِالْأَذْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي^(٣)

والتذكير جائز كما قال أبو طالب^(٤): [من الطويل]

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَحْمٌ غَرِيضٌ^(٥) فَإِنَّهُ تَكَبَّ عَلَى أَفْوَاهِهِنَّ الْغَرَائِرُ^(٦)

والثالث: نحو: «إِنَّهَا قَمَرٌ جَارِيَتُكَ».

[فإن وليه ظرف مسند إلى مؤنث نحو: «إِنَّهُ عِنْدَكَ جَارِيَةٌ» جاز فيه الوجهان.

(١) الأعزل: هو من لا سلاح معه. ينظر القاموس (عزل)، والبيت لأمية بن أبي الصلت في
الإنصاف ١٨١/١، وخزانة الأدب ٤٥٠/١٠، وشرح شواهد المغني ٧٠٢/٢، والكتاب
٧٣/٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤٦/٨، ومغني اللبيب ٢٩٢/١.

(٢) الكلوم: جمع الكلم، وهو الجرح. ينظر القاموس (كلم).

(٣) البيت لأبي خراش الهذلي في أمالي المرتضى ١٩٨/١، وخزانة الأدب ٤٠٥/٥، ٤١٥،
وسمط اللآلي ص ٦٠١، وشرح أشعار الهذليين ١٢٣٠/٣، وشرح ديوان الحماسة
للمرزوقي ص ٧٨٦، وشرح شواهد المغني ٤٢١/١، وشرح المفصل ١١٧/٣، والشعر
والشعراء ٦٦٨/٢، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٤٥٣، والخصائص ١٧٠/٢،
والمحتسب ٢٠٩/٢، ومغني اللبيب ١٤٥/١.

(٤) هو عبد مناف بن عبدالمطلب بن هاشم، عم النبي، محمد صلى الله عليه وسلم، وأبو سيدنا
على - رضى الله عنه - كان من أبطال بني هاشم ورؤسائهم، وخطبائهم، وشعرائهم، وهو
الذى تولى تربية النبي ﷺ بعد وفاة جده عبدالمطلب، ودافع عنه في أثناء دعوته. ومما
ينسب إليه: ديوان شيخ الأباطح أبي طالب. توفي في العام الثالث قبل الهجرة. ينظر:
طبقات ابن سعد (١/٧٥)، خزانة الأدب (١/٢٦١)، الأعلام (٤/١٦٦).

(٥) غريض: طرى. القاموس (غرض).

(٦) الغرائر: جمع غرارة، وهى وعاء من الخيش ونحوه، يوضع فيه القمح ونحوه، وهو أكبر
الجوالق. الوسيط (غرر).

وانظر: ديوانه ١١، وخزانة الأدب ١٧٧/١، وشرح التسهيل ١٦٥/١، والعيني
٥٣٩/٣.

فإن كان المؤنث فضلة كقولك: «إِنَّهُ زَيْدٌ حَبِ هِنْدٌ»، أو كفضلة كقوله -تعالى-: ﴿إِنَّهُمْ مِنْ بَنَاتِ رَبِّهِمْ مَخْرُجَاتٌ وَإِنَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ﴾ [طه: ٧٤] فالمسموع فيه التذكير ويجوز التأنيث^(١).

فصل في الضمير المسمى فصلا

(ص)

وَسَمَّ فَضْلاً مُضْمَرًا طَبَقًا تَلَا
أَوْذَى تَنْكُرٍ مَنَافِرٍ لَأَلْ
فِي سَبْقِهِ حَالًا وَأَنْ يُكْتَنَفَا
وَمَالِهِ مَحَلَّ إِغْرَابٍ لَدَى
وَقَدْ يُرَى مُبْتَدَأٌ وَذَا انْتَخَبَ
وَمُبْتَدَأٌ يَجْعَلُهُ بَعْضُ الْعَرَبِ
ذَا خَبَرٍ مُعَرَّفٍ كَالْمُجْتَلَى
كَكَنتِ أَنْتِ مِثْلَ زَيْدٍ أَوْ أَجَلْ
بِاسْمَيْنِ مَنكُورَيْنِ خُلْفَ عُرْفَا
أُتِمَّ الْبَصْرَةُ حَيْثُ وَجِدَا
إِنْ لِمَعَايِرَةِ الشَّانِي نَسَبِ
إِذْ لِلَّذِي مِنْ بَعْدِهِ الرُّفْعُ انْتَسَبَ
(ش) من الضمائر الذي يسمى عند البصريين^(٢) فصلا، وعند

(١) ما بين المعكوفين سقط في «أ» .

(٢) هم علماء البصرة النحويون الذين ينسب إليهم المذهب البصرى فى اللغة - وقد كانوا أول من تكلم فى النحو كعلم وقاعدة، كما كان مذهبهم أول المذاهب النحوية التى أسهمت فى بناء صرح النحو عالياً وشامخاً.

وقد قيل عنهم إنهم قد سبقوا الكوفيين فى صناعة النحو بما يقرب من مائة عام كانت الكوفة خلالها منشغلة بعلم الحديث وتدوين الأخبار.

ولقد كان لموقع البصرة الجغرافى أثر كبير فى ارتياد العرب الأقحاح لها مما جعلهم يتخذون منها مستقراً ومقاماً، وهذا ما أهل أهلها لتدوين النحو والاشتغال به، يضاف إلى ذلك وجود سوق المريد فيها، وهو سوق كان أهل البادية يقدون إليه، ويزجون فيها بضائعهم من شعر وأدب وفصاحة.

وهذا ما جعل من البصريين علماء أفذاذاً، ومن المذهب البصرى مذهباً قوياً.

ولقد شهر عن البصريين أنهم كانوا يحرصون على استقاء اللغة من منابعها، وكانوا يتحرزون عن أخذها من الأعراب الذين وفدوا إلى الحاضرة اعتقاداً منهم بأن اللحن قد سرى إلى ألسنتهم ولم يعودوا أهل ثقة مطلقة فى أخذ اللغة عنهم.

ولهذا كانوا هم أول من ابتدع الرحلة إلى الصحراء ومشافهة الأعراب فيها، والإقامة بينهم سنين طويلة، وكان ممن رحلوا مثل هذه الرحلات من رجال الطبقة الثالثة أمثال الخليل ويونس والأصمعي (انظر مادة مذهب).

وللبصريين طبقات سبع هى:

١ - الأولى ومن رجالها مضر بن عاصم وأبو داود عبد الرحمن بن هرمز، وعنبسة القليل، وأبو الأسود الدؤلى.

الكوفيين^(١)، عمادا.

ولفظه لفظ ضمير الرفع المنفصل.

ويتوسط بين مطلوبى الابتداء أو ناسخ من نواسخه بشرط تأخر الخبر وكونه معرّفاً أو كـمـحرف فى عدم قبول الألف واللام كـ«مِثْل» مضاف وأفعِل التفضيل.

ولا بد من مطابقتها ما قبله فى الأفراد والتذكير والحضور وغير ذلك نحو:

«زَيْدٌ هُوَ الْكَرِيمُ» أو «أَكْرَمَ مِنْ عَمْرٍو» أو «مِثْلُهُ».

و«كُنْتُ أَنَا الْخَبِيرُ» أو (أَخْبَرَ مِنْكَ) أو «مِثْلَكَ».

و«إِنَّهُ هُوَ الرَّحِيمُ» أو «أَرْحَمَ مِنْ غَيْرِهِ» أو «مِثْلِهِ».

٢ - الثانية: ومن رجالها عبد الله بن أبى إسحق الحضرمى وعيسى بن عمر.

٣ - الثالثة: ومن رجالها الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب.

٤ - الرابعة: ومن رجالها سيبويه واليزيدى والأصمعى.

٥ - الخامسة: ومن رجالها محمد بن المستنير المعروف بقطرب والأخفش الأوسط.

٦ - السادسة: ومن رجالها صالح بن إسحق المعروف بالجرمى، وعبد الله بن محمد المعروف بالتوزى والمازنى والسجستانى.

٧ - السابعة: ومن رجالها المبرد.

وقد كان للبصريين مناظرات ومساجلات كثيرة مع غيرهم من رجال المذاهب الأخرى كان لهم فيها قصب السبق والقدح المعلى.

ولما كان عليه البصريون من دقة فى نقل اللغة وتدوينها لقى مذهبهم قبولا واسعا فى مختلف الأمصار والأقطار. وسنورد الأسباب التى جعلتهم يتصدرون فى صدد الحديث

عن المذاهب النحوية. ينظر: معجم المصطلحات النحوية ص ٢١.

(١) هم رجال المذهب الكوفى الذين قام على أكتافهم وجهدوا فى سبيله حتى أسسوه مذهباً

كاملاً يحتوى على الكثير من القواعد الدقيقة التى تستحق الاعتماد عليها والأخذ بها.

وقد خالف الكوفيون البصريين فى أمور كثيرة دعت العلماء إلى التمييز بين آرائهم من

ناحية وآراء البصريين من ناحية أخرى. وفى تبيان المسائل الخلافية بين المذهبين ألف ابن

الأنبارى كتابه الشهير الذى أسماه: الإنصاف فى مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين.

وللكوفيين طبقات خمسة هى:

الأولى - ويمثلها أبو جعفر الرؤاسى وأبو مسلم معاذ بن مسلم الهراء.

الثانية - ويمثلها الكسائى.

الثالثة - ويمثلها أبو الحسن على بن الحسن بن المبارك المعروف بالأحمر، وكذلك

الفراء وهشام بن معاذ بن الضرير والليثاني.

الرابعة - ويمثلها أبو عبيد الله قاسم بن سلام وابن الأعرابى وابن السكيت.

الخامسة: ويمثلها ثعلب.

ينظر: معجم المصطلحات النحوية ص ١١٨.

و«ظَنَنْتُهُ هُوَ الظَّرِيفَ» أو «أَظَرَفَ مِنْكَ» أو «مِثْلَكَ».

وقد أشرت إلى هذا كله بقولي:

... .. طَبَقًا ثَلَاذَا خَبَرُ مَعْرِفٍ ...

أى: مطابقاً لما تقدم عليه من ذى خبر.

فتناول ذو الخبر المبتدأ، واسم «كَانَ» و«إِنَّ» وأخواتهما.

وأول مفعولى «ظَنَنْتُ».

ثم قيدت الخبر بكونه معرفاً كـ«المُجْتَلَى».

أو ذا تنكيرٍ منافرٍ لـ(أَل) والإشارة إلى أفعال التفضيل ومثل وغير مضافين فالواقع قبل المعرفة كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا دُرِّيَّتَهُ هُرًّا أَلْبَابِينَ﴾ [الصافات: ٧٧] والواقع قبل أفعال التفضيل كقوله -تعالى- ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف: ٣٩].

فالياء من «تَرَنِ» مفعول أول وهو مبتدأ فى الأصل؛ لأن المراد: رؤية القلب. و«أَنَا»: فصل.

و«أَقَلُّ»: أفعال تفضيل وانتصب بـ«تَر» مفعولاً ثانياً وهو خبر فى الأصل.

وتسميته فى حال المفعولية خبراً جائز، وعلى ذلك اعتمدت إذ قلت فى النظم:

... .. دَا خَبَرُ مَعْرِفٍ ...

أو شبهه كأفعال التفضيل أو مثل مضافٍ ...

وأجاز قوم وقوعه قبل الحال وجعلوا من ذلك قراءة بعضهم: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾^(١) [هود: ٧٨] بالنصب.

وقول بعض العرب: «أَكْثَرُ أَكْلَى التَّفَاحَةِ هُوَ نَضِيجَةٌ».

والوجه فى الأول أن ينصب «أَطْهَرُ» بـ«لَكُمْ» على أنه خبر «هُنَّ»؛ فيكون من تقديم

(١) وقرأ الحسن وزيد بن على وسعيد بن جبير وعيسى بن عمر والسدى «أطهر» بالنصب وخرجت على الحال فقيل: «هؤلاء» مبتدأ، «بناتى هن» جملة فى محل خبر و«أطهر» حال والعامل إما التنبيه وإما الإشارة وقيل: «هن» فصل بين الحال وصاحبها. وجعل من ذلك قولهم «أكثر أكل التفاحة هى نضيجة كما حكى ذلك المصنف ومنعه بعض النحويين وخرج الآية على أن «لكم» خبر «هن» فلزمه على ذلك أن يتقدم الحال على عاملها المعنوى وخرج المثال المذكور على أن «نضيجة» منصوب بـ«كان» مضمرة. ينظر الدر المصون (٤/١١٧، ١١٨).

الحال على العامل الظرفي نحو قوله -تعالى-: ﴿مَطْوِيَّتٍ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] بنصب مطويات.

وأما نصب «هُوَ نَضِيجَةٌ» فعلى جَعَلَ «هُوَ» مبتدأً ثانياً، و«هُوَ» وخبره خبر المبتدأ الأول.

والتقدير: أكثر أكلى التفاحة هو إذا كانت نضيجة.

وأجاز -أيضاً- قوم وقوعه بين نكرتين كمعرفتين نحو: «حَسِبْتُ خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ هُوَ خَيْرًا مِنْ عَمْرٍو».

ذكر ذلك سيويه عن بعض المتقدمين، وأنكره إنكاراً شديداً، وقد أشرت إلى الخلف في ذلك.

واختلف في هذا الضمير المسمى «فَصْلاً» هل له موضع من الإعراب أم لا؟. فالبصريون^(١) على أنه لا موضع له؛ لأن الغرض به: الإعلام من أول وهلة بكون الخبر خبراً لا صفة، فاشتد شبهه بالحرف إذ لم يُجأ به إلا لمعنى فى غيره فلم يحتج إلى موضع من الإعراب.

ولأنه لو كان له موضع من الإعراب، لكان «إِيَّايَ» أولى من «أَنَا» فى نحو: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف: ٣٩].

ولكان «إِيَّاهُ» أولى من «هُوَ» فى نحو: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾ [المزمل: ٢٠]. وإذا لم يكن له موضع من الإعراب، فالحكم عليه بالحرفية غير مستبعد. كما فعل بكاف «ذَلِكَ» ونحوه.

والكوفيون يرون أن له موضعاً من الإعراب: فله عند الكسائي^(٢) ما لما بعده. وله عند الفراء ما لما قبله.

(١) فى ط: فالأكثر.

(٢) هو على بن حمزة بن عبد الله الأسدي، الكوفي، أبو الحسن الكسائي، إمام فى اللغة والنحو والقراءة. كان مؤدب الرشيد العباسي، وابنه الأمين. يعد إمام الكوفيين فى النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين، قيل عنه: كان أعلم الناس، ضابطاً، عالماً بالعربية، قارئاً صدوقاً.

من مصنفاته: معانى القرآن، القراءات، النوادر، المصادر، الحروف، وغيرها.
مات سنة تسع وثمانية ومائة، على خلاف فى سنة موته. ينظر: بغية الوعاة (٢/ ١٦٢-١٦٤)، نزهة الألبا (٩٤/ ٨١) تاريخ بغداد (٤٠٣/ ١١)، الأعلام (٢٨٣/ ٤).

وبعض العرب يرفع ما بعد هذا الضمير بمقتضى الخبرية وكون الضمير مبتدأ، فيقرون: «إِنْ تَرْنَى أَنَا أَقْلُ مِنْكَ»^(١) و«تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ»^(٢) - بالرفع - ومنه قراءة عبد الله بن مسعود رضى الله عنه: «وَلَكِنْ كَانُوا هُمْ الظَّالِمُونَ»^(٣) [الزخرف: ٧٦]. وقولى:

... وَذَا انْتُخِبَ إِنْ لِمَعَايِرَةِ الثَّانِي نُسِبَ
أشرت به إلى كل ما كَانَ الثَّانِي فيه غير الأول نحو: «كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمَةُ جَارِيَّتُهُ»
فإن البصريين يلتزمون فيه الرفع.
فإن قلت: «كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ الْجَارِيَّة» أجازوا النصب.

فصل العلم

(ص)

مَا عَيْنَ الْمَعْنَى بِمَا قَيْنِدَ عِلْمَ نَحْوُ: (سَعِيدٍ) وَ (عِمَادٍ) وَ (حَكَمَ)

(١) وقرأ عيسى بن عمر «أَقْلُ» بالرفع ويتعين أن يكون «أَنَا» مبتدأ و«أَقْلُ» خبره، والجملة إما فى موضع المفعول الثانى وإما فى موضع الحال. ينظر الدر (٤/٤٥٨).

(٢) هو «خَيْرًا» العامة على نصب «الخير» مفعولا ثانيا و«هو» إما تأكيد للمفعول الأول أو فضلة وجوز أبو البقاء: أن يكون بدلا وهو غلط لأنه كان يلزم أن يطابق ما قبله فى الإعراب فيقال: إياه وقرأ أبو السمال وابن السميع «الخير» على أن يكون «هو» مبتدأ و«الخير» خبرا والجملة مفعول ثانيا لـ «تجدوه» قال أبو زيد هى لغة تميم يرفعون ما بعد الفصل وأنشد سيبويه:

تحن إلى ليلى وأنت تركتها ششش وكنت عليها بالملأ أنت أقدر
والقوافى مرفوعة ويروى «أقدرا» بالنصب. قال الزمخشري: و«هو» فصل وجاز وإن لم يقع بين معرفتين لأن أفعَلَ من أشبه فى امتناعه من حرف التعريف المعرفة، قلت: هذا هو المشهور، وبعضهم يجوزه فى غير أفعَلَ من النكرات. ينظر الدر (٦/٤١٠).

(٣) العامة على (الياء) خبرا لكان و(هم) إما فصل وإما تأكيد. وقرأ عبد الله وأبو زيد النحويان «الظالمون» على أن «هم» مبتدأ و«الظالمون» خبره، والجملة خبر كان وهى لغة تميم. قال أبو زيد: سمعتهم يقرأون «تجدوه عند الله هو خير وأعظم أجرا» بالرفع. وقال قيس بن ذريح:

تحن إلى ليلى وأنت تركتها وكنت عليها بالملأ أنت أقدر

برفع أقدر، وأنت فصل أو تأكيد، قال سيبويه: بلغنا أن رؤية كان يقول: «أظن زيدا هو خير منك» يعنى بالرفع.

ينظر: الدر المصون (٦/١٠٧)، مختصر ابن خالويه ص ١٣٦.

(ش) كل اسم معرفة فهو معين لمدلوله، أى: مبين لحقيقته تبييناً يجعله كالمنظور إليه عياناً؛ إلا أن غير العلم يعين مسماه بقيد، والعلم يعين مسماه دون قيد؛ ولذلك لا يختلف التعبير عن الشخص المسمى «زَيْدًا» بحضور ولا غيبة؛ بخلاف التعبير عنه بـ«أَنْتَ» و«هُوَ».

(ص)

فَإِنْ خَلَا مِنْ سَابِقِ اسْتِعْمَالٍ كـ(مَذْجَج) فَانْسُبْهُ لَزَيْجَالٍ
وَمَا سِوَى الْمُرتَجَلِ الْمُنْقُولِ نَحْو (ثَقِيفٍ) هَكَذَا (سَلُولُ)
(ش) العلم على ضربين: مرتجل ومنقول.

فالمرتجل: ما لم يعرف له استعمال فى غير العلمية كـ«مَذْجَج»؛ وهو أبو قبيلة من العرب.

والمنقول: ما استعمل قبل العلمية ثم تجدد جعله علمًا.

فمنه: ما كان صفة كـ«ثَقِيف» - وهو الدَّرب بالأمور الظافر بالمطلوب -
وكـ«سَلُول» وهو الكثير السل.

ومنه: ما كان اسم عين شائعاً كـ«أَسَد» و«ثَوْر».

ومنه: ما كان فعلاً ماضياً كـ«أَبَانَ» و«شَمَّر».

ومنه: ما كان فعلاً مضارعاً كـ«يَزِيد» و«يَشْكُر».

ومنه: ما كان جملة كـ«بَرَقَ نَحْرُهُ» و«تَأَبَّطَ شَرًّا».

وقد يكون أحد جزأى الجملة المسمى بها مستترا فتعامل معاملة الجملة المصرح بجزأىها ولا تتأثر بالعوامل؛ ومنه قول الراجز من رواية أبى العباس أحمد بن يحيى^(١)
ثعلب: [من الرجز]

نُبِّئْتُ أَخْوَالى بَنِى يَزِيد

(١) هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيبانى بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب، إمام الكوفيين فى النحو واللغة، وكان راوية للشعر، محدثاً، مشهوراً باللهجة بالحفظ وصدق اللهجة.

من مصنفاته: الفصيح، المصون فى النحو، اختلاف النحويين، معانى القرآن، القراءات، غريب القرآن، إعراب القرآن، وغيرها. ينظر: بغية الوعاة (١/٣٩٦-٣٩٨)، نزهة الألبا (٢٩٣)، تذكرة الحفاظ (٢/٢١٤)، الأعلام (١/٢٦٧).

ظَلَمًا عَلَيْنَا لَهُمْ قَدِيدٌ^(١)

(ص)

وَكُنْيَةٌ - أَيْضًا - يُرَى وَلَقَبًا وَمُفْرَدًا يَأْتِيكَ أَوْ مُرَكَّبًا
(ش) الكنية من الأعلام: كـ «أَبِي عَمْرٍو» و«أُمِّ سَلَمَةَ» .
واللقب: كـ «بَطَّة» و«أَنْفُ الثَّاقَةِ» .
والمفرد: ما لا تركيب فيه .

والمركب: إما جملة؛ وقد ذكرت .
وإما مضاف ومضاف إليه كـ «عَبْدُ اللَّهِ» .
أو اسمان نزل ثانيهما منزلة تاء التانيث كـ «بَعْلَبَكْ»^(٢) و«سَيَّوِيَه» .
إلا أن «بَعْلَبَكْ» معرب و«سَيَّوِيَه» مبني في أجود اللغتين .

(ص)

وَالْأَسْمَ قَدَّمَ إِنْ يُلَاقِ اللَّقَبَا وَأَتَّبَعَ إِنْ بَعْضُهُمَا تَرَكَبَا
أَوْ رُكِّبَا مَعًا وَحَيْثُ أُفْرِدَا أَضِفَ وَإِنْ تُشِيعَ فَلَنْ تُفْنَدَا
(ش) إذا كان لشخص اسم ولقب وذكرنا معاً، قدم الاسم على اللقب .
ثم إن كانا مركبين أو كان أحدهما مفرداً والآخر مركباً - جعل اللقب تابِعاً للاسم
في إعرابه: إما بدلاً و إما عطف بيان كقولك: «هَذَا عَبْدُ اللَّهِ عَابِدُ الْكَلْبِ» .
و«رَأَيْتَ زَيْدًا أَنْفُ الثَّاقَةِ» .

وإن كانا مفردين أضيف الاسم إلى اللقب بإجماع . وجاز عند الكوفيين جعل
اللقب تابِعاً للاسم؛ كقولك: «هَذَا سَعِيدٌ كُرْزٌ» و«رَأَيْتَ سَعِيدًا كُرْزًا» .

(١) الفديد: الصوت والجلبة . الوسيط (فدد) .

والرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧٢، وخزانة الأدب ١/ ٢٧٠، وشرح التصريح
١١٧/١، والمقاصد النحوية ١/ ٣٨٨، ٤/ ٣٧٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/
١٢٤، وشرح المفصل ١/ ٢٨، ولسان العرب (زيد)، (فدد)، (بقر)، ومجالس ثعلب
ص ٢١٢، ومغنى اللبيب ٢/ ٦٢٦، وتهذيب اللغة ١٤/ ٧٤، ومجمل اللغة ٤/ ٥٥،
ومقاييس اللغة ٤/ ٤٣٨ .

(٢) بعلبك بالشام معروف الأغلب عليها التانيث ويجوز في إعرابها الوجوه الثلاثة التي تجوز في
حضر موت أنشد المفضل في تأنيثها:

لقد أنكرتني بعلبك وأهلها ولاين جريح كان في حصن أنكرها

(ص)

وَلَمْ يَخْصُوا بِالْأَنَاسِي الْعِلْمَ بَلْ وَضَعَهُ لِكُلِّ مَأْلُوفٍ أَهَمَّ
 ك(لَاحِقٍ) و (شَدَقِم) و (هَيْلَة) و (وَاشِق) و (وَاسِط) و (أَيْلَة)
 (ش) لما كان الباعث على التسمية بالأعلام تعيين المسمى؛ وذلك مطلوب في
 المألوفات كلها - لم يختص بالإنسان بل لكل ما يؤلف منها قسط كالخيل والإبل
 والغنم والكلاب والبلاد.

ف(لَاحِقٌ): فرس و«شَدَقِم»: جمل و«هَيْلَة»: شاة و«وَاشِق»: كلب و«وَاسِط»:
 مدينة و«أَيْلَة»: موضع معروف.

(ص)

وَمِنْ ضُرُوبِ الْعِلْمِ اسْمُ الْجِنْسِ أَجْرُوهُ كَالشَّخْصِي دُونَ لَبْسِ
 فَالْتَّغْلِبُ اسْمُ جِنْسِهِ (تُعَالَة) وَالذُّنْبُ - أَيْضًا - اسْمُهُ (دُؤَالَة)
 كَذَا (أَسَامَة) اسْمُ جِنْسٍ لِلْأَسَدِ وَ (شَبُوءَة) الْعَقْرَبُ فَاحْفَظْ مَا وَرَدَ
 وَكُلُّ حُكْمٍ نَالَهُ الشَّخْصِي فِي لَفْظِهِ يَنَالُهُ الْجِنْسِي
 (ش) ذكر العلم الشخصي يحصل من المسمى به استحضر حلاه التي تلحقه
 بالحاضر المشار إليه.

فقول القائل: «رَأَيْتُ زَيْدًا» يقوم مقام: رأيت الشخص المتحلى بكذا وكذا.
 فأرادت العرب أن تجعل [الجنس ما لا يؤلف]^(١) شخصه علمًا يقوم ذكره مقام
 قيود يتميز بذكرها من بين الأجناس، ويجرى في اللفظ مجرى العلم المسمى به
 شخص، فتوافقا في الاستغناء عن حرف التعريف وعن الإضافة.
 ومنعوه من الصرف إن كان فيه مايؤثر مع العلمية الشخصية ك«تُعَالَة» و«دُؤَالَة» فإن
 فيهما ما في «طَلَحَة» و«فُضَالَة» من التأنيث والعلمية. وإن افرقا في المعنى.
 لأن العلم الشخصي يختص بشخص من جنسه، وإن عرض فيه اشتراك فتسمية
 أخرى.

والعلم الجنسي لا يختص بشخص من جنسه، بل لكل واحد من أشخاص جنسه
 فيه نصيب؛ إذ لا واحد أولى به من غيره.

(١) في أ: الجنس مايؤلف.

فصل الموصول

(ص)

مَلْزُومٌ عَائِدٌ وَجُمْلَةٌ وَمَا أَشْبَهَهَا مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ فَأَعْلَمَا
كَ(الَّذِ) وَ(الَّذِ) وَ(الَّذِي) وَ(الَّذِي) وَمِثْلُ ذِي اللَّغَاتِ فِي (الَّتِي) اخْتِذِي

(ش) الموصول من الأسماء: ما لزمه عائد وجملة أو شبهها.

فذكرت الأسماء تنبيها على أن بعض ما يسمى موصولا غير اسم وسيأتي ذكره.
وذكر العائد ليخرج ما يشارك الاسم الموصول في الافتقار إلى جملة دون عائد؛
ك«إِذَا» و«حَيْثُ».

وذكر اللزوم ليخرج الموصوف بجملة نحو: «رَجُلٌ يَقُولُ الْحَقَّ مَحْمُودٌ».
وذكر شبه الجملة تنبيها على أن الصلة قد تكون غير جملة صريحة نحو: الَّذِي
عِنْدَكَ غَيْرُ الَّذِي فِي نَفْسِ الْمُنْطَلِقِ أَبُوهُ.

وبدئ بـ«الَّذِي» و«الَّتِي»؛ لأنهما مستعملان في كل لغة وفي كل مسمى.
ولأنهما كالأصل لغيرهما؛ إذ ما وقع أحدهما موقعه علم أنه موصول وإلا فلا.
ولأن موصوليتهما لازمة في الغالب؛ بخلاف موصولية غيرهما.
وفيهما أربع لغات: تخفيف الياء وتشديدها، وحذفها مع كسر ما قبلها، وحذفها
مع سكون ما قبلها.

قال الشاعر في التشديد أنشده ابن الأنباري في أماليه عن الأصمعي: [من الوافر]
وَلَيْسَ الْمَالُ فَأَعْلَمُهُ بِمَالٍ وَإِنْ أَرْضَاكَ إِلَّا لِلَّذِي
يَنَالُ بِهِ الْعَلَاءَ وَيَضْطَفِيهِ لِأَقْرَبِ أَقْرَبِيهِ وَلِلْقَصِيِّ^(١)
وقال رجل من طيء في حذف الياء وبقاء الكسرة: [من البسيط]

لَا تَعْدِلِ اللَّذِي لَا يَنْفَكُ مَكْتَسَبَا حَمْدَا، وَإِنْ كَانَ لَا يَبْقَى وَلَا يَذَرُ^(٢)
وقال آخر: [من الرجز]

وَالَّذِي لَوْ شَاءَ لَكُنْتُ صَخْرًا

(١) البيتان بلا نسبة في الأزهية ص ٢٩٣، والإنصاف ٢/٦٧٥، وخزانة الأدب ٥/٥٠٤، ٥٠٥،
والدرر ١/٢٥٥، ووصف المبانى ص ٧٦، ولسان العرب (ضمن)، (لذا)، وما ينصرف وما
لا ينصرف ص ٨٣، وجمع الهوامع ١/٨٢، وتاج العروس (ضمن)، (لذي).

(٢) انظر: خزانة الأدب ٢/٤٩٧، اللسان (لذا)، الدرر (١/٥٥)، شرح التسهيل (١/١٨٩).

أَوْ جَبَلًا أَصَمَّ^(١) مُشْمَخِرًا^(٢)

ومثله: [من الكامل]

شغفت بك اللتِ تيمتك فمثل ما بك ما بها من لوعة وغرام^(٣)

وقال هميان بن قحافة في تسكين الذال: [من الرجز]

أحمدُ ربّ النعمة اللذّ تمت نعمائهُ على واستتبت

وقال آخر في تسكين التاء: [من الخفيف]

أَرْضُنَا اللَّثْ أَوْتِ ذَوِي الْفَقْرِ وَالذَّلْ، فَأَصُوا ذَوِي غِنَى وَاعْتَرَا^(٤)

وقال آخر في حذف الياء وتسكين ما قبلها: [من الرجز]

... كَالَّذِ تَزَبَّى^(٥) رُبِيَّةً فَاصْطِيدَا^(٦)

واللغات الأربع مقولة في «التي».

(ص)

وَبِ (اللَّذَيْنِ) وَ (اللَّتَيْنِ) (ثُنَيَا) وَأَلْفَا فِي الرَّفْعِ - أَيْضًا - أُعْطِيَا

وَالثُّونَ قَدْ تُشَدُّ مِنْهُمَا وَمِنْ (ذَيْنِ) وَ (تَيْنِ) عَوْضًا كَي لَا يَهْنُ

(ش) يقال: «جَاءَ اللَّذَانِ ذَهَبًا وَاللَّتَانِ ذَهَبًا».

و«مَرَزَتْ بِاللَّذَيْنِ ذَهَبًا وَبِاللَّتَيْنِ ذَهَبًا».

و«جَاءَ ذَانِ وَتَانِ»، و«مَرَزَتْ بِذَيْنِ وَتَيْنِ».

أجريا مجرى مثني المعرب.

(١) الأصم من الجبال والحجارة: الصلب المصمت. القاموس (صمم).

(٢) المشمخر: العالي المرتفع. الوسيط (شمخر).

والرجز بلا نسبة في الأزهية ص ٢٩٢، والإنصاف ٦٧٦/٢، وخزانة الأدب ٥٠٥/٥،

والدرر ٢٥٨/١، ورصف المباني ص ٧٦، وهمع الهوامع ٨٢/١.

(٣) البيت بلا نسبة في الدرر ٢٥٩/١، وهمع الهوامع ٨٢/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١٩٠/١.

(٥) تزبي اللحم وغيره وزباه: طرحه في الزبية. والزبية: حفيرة يشتوى فيها ويختبز، وحفرة في موضع عال تغطي فوهتها، فإذا وطئها الأسد وقع فيها. الوسيط (زبي).

(٦) الرجز لرجل من هذيل في خزانة الأدب ٤٢١/١١، وشرح أشعار الهذليين ٦٥١/٢، وبلا

نسبة في لسان العرب (زبي)، (ذا)، والأزهية ص ٢٩٢، والإنصاف ٦٧٢/٢، وخزانة الأدب

٣١٦، ورصف المباني ص ٧٦، وشرح المفصل ١٤٠/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف

ص ٨٣، وتهذيب اللغة ٤٠/١٥، وديوان الأدب ١٣١/٤، وتاج العروس (زبي)، (لذا).

وكان مقتضى الأصل أن يقال: «اللَّذَيَانِ» و«اللَّتَيَانِ» و«ذَيَانِ» و«تَيَانِ» كما يقال: «شَجَيَانِ» و«فَتَيَانِ».

إلا أن ياء «الَّذِي» و«الَّتِي» وألف «ذَا» و«تَا» لما لم يكن لهما حظ في الحركة شبهتا عند ملاقاتهما ألف التثنية بألف المقصور إذا لقي ألف الندبة؛ فوافقتها في الحذف.

فكما يقال في الندبة: «وَأُمُوسَاهُ» لا «وَأُمُوسَيَاهُ»، قيل هنا: «اللَّذَانِ» و«ذَانِ» لا «اللَّذَيَانِ» و«ذَيَانِ».

وأيضاً فحذف ألف المقصور المثنى أولى من قلبه؛ لأن في حذفه تخلصاً من تصحيح حرف علة متحرك بعد فتحة.

لكن عدل إلى القلب لئلا يلتبس مثنى بمفرد حال الإضافة.
واسم الإشارة لا يضاف؛ فعومل بالحذف وحمل عليه «الَّذِي» و«الَّتِي»؛ لشبه ياءيهما في لزوم المد بالألف.
ولأنهما لا يضافان.

ولما حذفت الياء والألف من «الَّذِي» و«الَّتِي» و«ذَا» و«تَا» في التثنية، وكان لهما حق في الثبوت - شددوا النون من «اللَّذَيْنِ» و«اللَّتَيْنِ» و«ذَيْنِ» و«تَيْنِ»؛ ليكون ذلك عوضاً من الياء والألف.

(ص)

وَلِلذُّكُورِ الْعُقُلَا (الَّذِينَا) فِي كُلِّ حَالٍ وَأَتَى (الَّذُونَا)

فِي الرَّفْعِ عَنْ هُذَيْلٍ وَ(الَلَاءُونَا) وَجَا (الَلَى) وَ(الَلَاءُ) ك(الَلَيْتَا)

(ش) إذا جمع «الَّذِي» وأريد به من يعقل، فهو مبني عند غير هذيل.

وأما هذيل: فيشبهونه بصفات الذكور العقلاء فيعربونه، ويقولون: «نُصِرَ الذُّونُ هُذُوا عَلَى الَّذِينَ ضَلُّوا».

وكذا يفعلون بـ«الَلَّائِينَ» - وهو جمع «الَلَّائِي» بمعنى «الَلَّذِينَ» - فيقولون: «لُعِنَ الَلَّاءُونَ كَفَرُوا».

ويقول غيرهم: «لُعِنَ الَلَّائِينَ» فيبينه.

ويستعمل «الَلَّى» بمعنى «الَلَّذِينَ» كثيراً و«الَلَّاءُ» قليلاً ومن ورود «الَلَّاءُ» بمعنى «الَلَّذِينَ» قول الشاعر: [من الطويل]

مِنَ النَّفَرِ اللَّاءِ الَّذِينَ إِذَا هُمْ تَهَابَ الرِّجَالُ حَلَقَةَ الْبَابِ فَعَقَعُوا^(١)
[وكقول الآخر: من الوافر:]

فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَّدُوا الْحُجُورَا^(٢)
وسمع الكسائي هم «هم اللاء» وفعلوا.
أراد اللاءون فحذف النون ضرورة.

(ص)

وَمَوْضِعُ (الَّذِينَ) يَكْثُرُ (الَّذِي) إِنْ كَانَ مَفْهُومُ الْجَزَا بِهِ اخْتِذِي
أَوْ كَانَ مَقْصُودًا بِهِ الْجِنْسُ وَمَا خَالَفَ هَذَيْنِ فَنَزَرَا عَلِيمَا
نَحْوُ: (الَّذِي) حَانَتْ بِفُلْجٍ وَكَذَا مَا كَانَ مُشَبَّهًا لـ (عَمَى اللَّذَّا)
(ش) مثال وقوع «الَّذِي» موقع «الَّذِينَ» لتضمنه معنى الذين: قوله -تعالى-:

﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٣٣].

ومثال المقصود به الجنس قوله -تعالى-: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا﴾
[البقرة: ١٧]، وقوله: ﴿كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥].
فهذان النوعان يستعملان كثيرًا.

وما سوى ذلك قليل كقول الشاعر: [من الطويل]

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمْ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ^(٣)
أراد «الَّذِينَ» فحذف النون.

(١) البيت لأبي الربيع في خزانة الأدب ٦/٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨٣، ٨٤، ٨٦، ٨٧، ٨٩، ولسان
العرب (لوى)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/٣٠٨، والحيوان ٣/٤٨٦، وخزانة الأدب
٦/١٥٦، والعقد الفريد ٥/٣٤٣، وتاج العرورس (لتي).

(٢) البيت لرجل من بني سليم في تخلص الشواهد ص ١٣٧، والدرر ١/٢١٣، وشرح التصريح
١/١٣٣، والمقاصد النحوية ١/٤٢٩، وبلا نسبة في الأزهية ص ٣٠١، وأوضح المسالك
١/١٤٦، وشرح الأشموني ١/٦٩، وشرح ابن عقيل ص ٧٩، وجمع الهوامع ١/٨٣.

(٣) البيت للأشهب بن رميلة في خزانة الأدب ٦/٧٢٥ - ٢٨، وشرح شواهد المغنى ٢/
٥١٧، والكتاب ١/١٨٧، ولسان العرب (فلج)، (لذي)، والمؤتلف والمختلف ص ٣٣،
والمحتسب ١/١٨٥، ومعجم ما استعجم ص ١٠٢٨، والمقاصد النحوية ١/٤٨٢،
والمقتضب ٤/١٤٦، والمنصف ١/٦٧، وللأشهب أو لحريث بن مخضف في الدرر ١/
١٤٨، وبلا نسبة في الأزهية ص ٩٩، وخزانة الأدب ٢/٣١٥، ٦/١٣٣، ٨/٢١٠، والدرر
٥/١٣١، ووصف المباني ص ٣٤٢، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٣٧، وشرح المفصل ٣/
١٥٥، ومغنى اللبيب ١/١٩٤، ٢/٥٥٢.

وكذا استعمال المثنى بلا نون قليل -أيضاً- ومنه قول الشاعر؛ وهو الأخطل^(١):
[من الكامل]

أَبْنَى كُلِّبِ إِنَّ عَمَى اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَقَكَّكَ الْأَغْلَا^(٢)
وأشدّ الفراء في حذف نون «اللَّتَيْنِ»: [من الرجز]
هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمَ
لَقِيلَ: فَخَرَّ لَهُمُ صَوِيم^(٣)
(ص)

وَصَفُ (الَّذِي) مَعْرِفًا أَوْ مِثْلَهُ قَدْ يَغْنَى عَنْ وَصْلِكَ بِجُمْلَةٍ
حَتَّى إِذَا كَانَا هُمَا اللَّذَيْنِ مِثْلَ الْجَدِيلَيْنِ الْمُحْمَلَجَيْنِ
وقد يجيء مصدرًا مِثْلَ مَا يُؤْنَسُ وَالْفَرَّأَ بِهَذَا حَكْمًا
(ش) أجاز الفراء في قوله -تعالى-: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤] أن
تكون «الَّذِي» موصوفة بـ «أَحْسَنَ» جاعلاً «أَحْسَنَ» أفعل تفضيل.
قال: لأن العرب تقول: «مَرَزْتُ بِالَّذِي خَيْرٌ مِنْكَ».
ولا تقول: «مَرَزْتُ بِالَّذِي قَائِمٌ».
لأن «خَيْرًا مِنْكَ» كالمعرفة إذ لم تدخل فيه الألف واللام.

(١) هو غياث بن غوث بن الصلت بن طارفة بن عمرو، أبو مالك، الشاعر، الشهير بالأخطل،
شاعر مشهور في عهد بني أمية، وأكثر من مدحهم، يعد أحد الثلاثة المتفق على أنهم أشعر
أهل عصرهم مع جرير والفرزدق، وله معهما محاورات، وهجاء كثير، مشهور في كتب
الشعر والأدب. له ديوان شعر. مات سنة تسعين.
ينظر: الأغاني (٢٨٠/٨)، الشعر والشعراء (١٨٩)، الأعلام (١٢٣/٥).

(٢) البيت في ديوانه ص ٣٨٧، والأزھية ص ٢٩٦، والاشتقاق ص ٣٣٨، وخزانة الأدب ٣/١٨٥،
٦/٦، والدرر ١/١٤٥، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٣٦، وشرح التصريح ١/١٣٢،
وشرح المفصل ٣/١٥٤، ١/١٥٥، والكتاب ١/١٨٦، ولسان العرب (فلج)، (حظا)،
(لذي)، والمقتضب ٤/١٤٦، وتاج العروس (لذي)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/
٣٦٢، وأوضح المسالك ١/١٤٠، وخزانة الأدب ٨/٢١٠، ورصف المباني ص ٣٤١،
وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٩، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٤، والمحتسب
١/١٨٥، والمنصف ١/٦٧.

(٣) الصميم من كل شيء: المحض الخالص في الخير والشر. ينظر: الوسيط: صمم. والرجز
للأخطل في خزانة الأدب ٦/١٤٠، والدرر ١/١٤٥، وشرح التصريح ١/١٣٢، والمقاصد
النحوية ١/٤٢٥، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الأزھية ص ٣٠٣، وأوضح المسالك ١/
١٤١، وھمع الھوامع ١/٤٩.

وكذا يقولون: «مَرَرْتُ بِالَّذِي أَحْيَيْكَ» و«بِالَّذِي مِثْلُكَ». جعلوا صلة «الَّذِي» معرفة أو نكرة لا تدخلها الألف واللام، وجعلوها تابعة لـ«الَّذِي».

قال: وأنشدني الكسائي: [من الرجز]

إِنَّ الزُّبَيْرِيَّ الَّذِي مِثْلَ الْجَلَمِ
مَشَى بِأَسْلَابِكَ فِي أَهْلِ الْحَرَمِ^(١)

وأجاز الفراء -أيضاً- في «الَّذِي» من قوله -تعالى-: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤] أن تكون مصدرية؛ جاعلاً «أَحْسَنَ» فعلاً مسنداً إلى ضمير موسى عليه السلام.

والتقدير: تمامًا على إحسانه.

وهذا الذي ذهب إليه الفراء حكى مثله أبو علي^(٢) في الشيرازيات، عن أبي الحسن^(٣)، عن يونس^(٤).

- (١) ينظر: الدرر (٦٢/١)، اللسان (جلم)، شرح التسهيل (٢١٩/١).
- (٢) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الإمام، أبو علي الفارسي، واحد زمانه في علم العربية، وأحد ثمة العربية المشهورين، أخذ عن الزجاج وأبن السراج ومبرمان، قيل: إنه أعلم من المبرد، واتهم بالاعتزال.
- من تصانيفه: الحجة في علل القراءات، التذكرة، الإيضاح في النحو، تغليق سيبويه، جواهر النحو، العوامل في النحو، وغيرها. مات سنة سبع وسبعين وثلاثمائة.
- ينظر: بغية الوعاة (١/٤٩٦ - ٤٩٨)، وفيات الأعيان (١/١٣١)، إنباه الرواة (١/٢٧٣)، الأعلام (٢/١٧٩ - ١٨٠).
- (٣) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، أبو الحسن، المعروف بالأخفش الأوسط. نحوي، عالم باللغة والأدب.
- قرأ النحو على سيبويه، وكان أسن منه، وكان معتزلياً. قال المبرد: أحفظ من أخذ عن سيبويه -الأخفش، وقال: وكان الأخفش أعلم الناس بالكلام، وأحذقهم بالجدل، من تصانيفه: معاني القرآن، المقاييس في النحو، الاشتقاق، الأوساط في النحو، وغيرها.
- توفي سنة عشر ومائتين.
- ينظر: بغية الوعاة (١/٥٩٠ - ٥٩١)، وفيات الأعيان (١/٢٠٨)، إنباه الرواة (٢/٣٦)، الأعلام (٣/١٠١ - ١٠٢).
- (٤) هو يونس بن حبيب الضبي بالولاء، البصري، أبو عبد الرحمن، النحوي. كان إمام نحاة البصرة في عصره، أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء، وغيرهم، وأكثر سيبويه من النقل عنه في «الكتاب». من تصانيفه: معاني القرآن، اللغات، النوادر، الأمثال. مات سنة ثنتين وثمانين ومائة.
- ينظر: بغية الوعاة (٢/٣٦٥)، وفيات الأعيان (٢/٤١٦)، الأعلام (٨/٢٦١).

وبه أقول؛ وهو اختيار ابن خروف^(١).

وحكى عن الفراء: أنه سمع بعض العرب يقول: «أَبُوكَ بِالْجَارِيَةِ الَّذِي يَكْفُلُ» و«بِالْجَارِيَةِ مَا يَكْفُلُ».

والمعنى: أبوك بالجارية كفالته. قال ابن خروف: «وهذا صريح في ورود «الَّذِي» مصدرية».

قلت: ومن ورود «الَّذِي» مصدرية قول عبد الله بن رواحة^(٢) الأنصاري - رضي الله عنه -: [من البسيط]

فَثَبَّتَ اللَّهُ مَا آتَاكَ مِنْ حَسَنٍ فِي الْمُرْسَلِينَ وَنَضَرَا كَالَّذِي تُصِرُّو^(٣) أَى: [ونصرًا] كنصرهم

وذكر أبو علي في الشيرازيات عن يونس وقوع «الَّذِي» مصدرية مستغنية عن عائد، وجعل من ذلك قوله - تعالى -: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَيِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣] ثم قال أبو علي: ويقوى هذ أنها جاءت موصوفة غير موصولة، وأشد الأصمعي^(٤): [من الرجز]

(١) هو علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي، أبو الحسن ابن خروف الأندلسي النحوي. كان إماماً في العربية، محققاً مدققاً، ماهراً مشاركاً في الأصول، أخذ النحو عن ابن طاهر، له مناظرات مع السهيلي.

ومن تصانيفه: شرح كتاب سيبويه، شرح جمل الزجاجي. توفي سنة تسع وستمائة. ينظر: بغية الوعاة (٢/٢٠٣)، وفيات الأعيان (١/٣٤٣)، الأعلام (٤/٣٣٠).

(٢) هو عبد الله بن رواحة بن ثعلبة الأنصاري، أبو محمد، أحد صحابة النبي ﷺ، يعد من الأمراء والشعراء الراجزين شهد العقبة، وكان أحد النقباء الاثنى عشر، وشهد بدرًا وأحدًا والخندق والحديبية، وكان أحد الأمراء في غزوة مؤتة التي استشهد فيها سنة ثمان. ينظر: أسد الغابة ت (٢٩٤٣)، الاستيعاب ت (١٥٤٨)، الإصابة ت (٤٦٩٤).

(٣) ينظر: شرح التسهيل (١/٢١٩).

(٤) هو عبد الملك بن قريش بن علي بن أصمع، أبو سعيد الأصمعي، راوية العرب، وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان، والغريب والأخبار، والملح والنوادر. قال الشافعي: ما عبر أحد عن العرب بمثل عبارة الأصمعي. كان من أهل السنة، ولا يفتي إلا بما أجمع عليه علماء اللغة، ولا يجيز إلا أفصح اللغات. من تصانيفه: غريب القرآن، المقصور والممدود، الاشتقاق، الأضداد، النوادر، المصادر، معاني الشعر، وغيرها. توفي سنة ست عشرة ومائتين. ينظر: بغية الوعاة (٢/١١٢، ١١٣)، جمهرة الأنساب (٢٣٤)، الأعلام (٤/١٦٢).

حَتَّى إِذَا كَانَا هُمَا اللَّذَيْنِ^(١)

مِثْلَ الْجَدِيلَيْنِ^(٢) الْمُحْمَلَجَيْنِ^(٣)

قال أبو على: ومجيء قوله - تعالى -: ﴿وَحُضِّمْتَ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩] على قياس قول يونس.

فيكون التقدير: وخضمت كخوضهم؛ فلا يعود على «الَّذِي» منه شيء.
(ص)

بـ (اللات) وَ (اللاء) اِجْمَع (الَّتِي) وَصِلْ يَاءَ جَوَازًا وَ (اللَّوَاتِي) قَدْ نُقِلَ
واللا اللوا اللواء واللات بالكسر والإعراب أيضًا ياتي
(ش) يقال في جمع «الَّتِي»: «اللات» و«اللاء» و«اللاتي» و«اللائي»، وإلى
الأخيرين أشرت بقولي:

... وَصِلْ يَاءَ جَوَازًا ...

و«اللواتي» و«اللوائِي» و«اللاءات» - بالبناء على الكسر وبالإعراب جمع جمع.
قال الشاعر: [من الطويل]

وَلَيْكَ إِخْوَانِي الَّذِينَ عَرَفْتُهُمْ وَإِخْوَانُكَ اللَّاءَاتِ زَيْنٌ بِالْكَثْمِ^(٤)
وقالوا في «اللاء» و«اللواء»: «اللا» و«اللوا»، وهذا من قصر الممدود، قال
الكميت: [من الطويل]

وَكَأَنْتَ مِنَ اللَّا لَا يُعَيِّرُهَا ابْنُهَا إِذَا مَا الْعُلَامِ الْأَحْمَقُ الْأَمَّ عَيْرًا^(٥)

وقال الراجز: [من الرجز]

جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْتِي عَكَارٍ^(٦)

(١) الرجز بلا نسبة في خزنة الأدب ٨١/٦، والدرر ٢٧٩/١، وسر صناعة الإعراب ٣٦٥/١، وشرح المفصل ١٥٣/٣، وجمع الهوامع ٨٦/١.

(٢) الجدیل: الزمام المجدول من آدم، وحبل من آدم أو شعر في عنق البعير، والوشاح. القاموس (جدل).

(٣) المحملج: الحبل المفتول فتلاً شديداً. القاموس (حلج).

(٤) البيت بلا نسبة في الدرر ٢٦٦/١، ولسان العرب (خلل)، (لتا)، وجمع الهوامع ٨٣/١.

(٥) البيت في ديوانه ٢١٧/١، والأزهية ص ٣٠٥، ولسان العرب (لتا)، (لوى)، وبلا نسبة في الدرر ٢٦٥/١، وجمع الهوامع ٨٣/١.

(٦) عكار: جمع عكرة: وهي القطعة من الإبل. أى أنه انتقاها وتخيرها. القاموس (عكر). وفي رواية في اللسان: من أيتي غزار.

مِنْ اللّٰوَا شَرَفْنَ^(١) بِالصَّرَارِ^(٢)

(ص)

ك(اللاتِ) جَا (الألئى) وطئى ب (ذو) عَلَى جَمِيعِ مَا مَضَى تَسْتَحْوِذُ
وَبَغْضُهُمْ أَغْرَبَهَا نَحْو: (زَمَى) ذُو عَزَّ ذَا اَعْتَدَى بِذَى أَجْرَى دَمَا
وك(الئى) عَن بَغْضِهِمْ (ذَات) أَتَتْ كَذَا (ذَوَات): (اللات) عَنْهُمْ رَادَقَتْ
(ش) ورود «الألئى» بمعنى «الَّذِينَ» كثير، ووروده بمعنى «اللاتى» قليل. وقد

اجتمعا فى قول أبى ذؤيب: [من الطويل]

فَتِلْكَ خُطُوبُ^(٣) قَدْ تَمَلَّتْ^(٤) شَبَابَنَا قَدِيمًا فَتُبْلِينَا الْمَنُونُ وَمَا نُبِلُ
وَتُقْنَى الْأَلئى يَسْتَلْثُمُونَ^(٥) عَلَى الْأَلئى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرُّوعِ^(٦) كَالْجِدِ^(٧) الْقُبْلِ^(٨)
فالأول: بمعنى «الَّذِينَ».

والثانى: بمعنى «اللاتى».

ولذلك ذكر ضمير الأول وأنت ضمير الثانى.

وقد استعمل كثير «الألئى» بمعنى «الَّذِينَ» ممدودًا، فقال: [من الطويل]

(١) شَرَفَ الناقة: كاد يقطع أخلافها بالصَّرْ، وإنما يفعل بها ذلك ليبقى بُذْنُهَا وَسِمْنُهَا، فيحمل
عليها فى السنة المقبلة. اللسان (شرف).

(٢) الصَّرار: الخيط الذى تشد به التوادى على أطراف الناقة، وهو خيط يشد فوق الخلف لئلا
يرضعها ولدها. اللسان (صرر)، والرجز بلا نسبة فى لسان العرب (شرف)، (لتا)، (لوى)،
والدرر ٢٦٥/١، وجمع الهوامع ٨٣/١، وتاج العروس (شرف)، (لتى)، (لوى).

(٣) الخطوب: جمع خطب وهو الأمر العظيم. الوسيط (خطب).

(٤) تملئ عمره: استمتع فيه؛ وتملى العيش أمهل له فيه وطول. وتملى إخوانه: مُتَّعَ بِهِمْ.
الوسيط (ملا).

(٥) يستلثمون: يلبسون اللأمة، وهى أداة الحرب كلها من رمح، وبيض، ومغفر، وسيف،
ودرع. الوسيط (لأم).

(٦) الروع: الفزع. القاموس (روع).

(٧) الحدأة: طائر، مشهور. القاموس (حدأ).

(٨) القبل فى العين: إقبال إحدى الحدقتين على الأخرى، وقيل: إقبالها على الموق، وقيل غير
ذلك. ينظر: اللسان (قبل).

والبيت فى تخليص الشواهد ص ١٣٩، وخزانة الأدب ٢٤٩/١١، والدرر ٢٦١/١،
وشرح أشعار الهذليين ٩٢/١، وشرح شواهد المغنى ٦٧٢/٢، والمقاصد النحوية ١/
٤٥٥، وبلا نسبة فى شرح الأشموني ٦٨/١، وشرح ابن عقيل ص ٧٨، وجمع الهوامع
٨٣/١.

أَبَى اللَّهَ لِلشُّمِّ (١) الْأَلَاءَ كَأَنَّهُمْ سُيُوفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ (٢) يَوْمًا صِقَالَهَا (٣)
 وقال آخر في «الأولى» بمعنى «اللاتى»: [من الطويل]
 وَأَمَّا الْأَلَى يَسْكُنُ غُورَ (٤) تَهَامَةٍ فَكُلَّ فَتَاةٍ تَتْرَكَ الْحِجْلَ (٥) أَقْصَمًا (٦)
 وقال كثير: [من الطويل]
 إِذَا شَحَطْتُ (٧) دَارَ بَعْرَةَ لَمْ أَجِدْ لَهَا فِي الْأَلَى يَلْحَيْنَ (٨) فِي وَدْهَا مِثْلًا (٩)
 وحكى الأزهري أن «دُو» فى لغة طيئ تستعمل بمعنى «الَّذى» و«الَّتِى» وتثنيتهما
 وجمعهما.

فيقال: رأيت ذو فَعَلَ، وذو فعلت، وذو فعلا، وذو فعلتا، وذو فعلوا وذو فعلن.
 ومن مجيئها بمعنى «الَّذى» قول الشاعر: [من المنسرح]
 ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي يَزْمِي وَرَائِي بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسِلِمَهُ (١٠)
 ومن مجيئها بمعنى «الَّتِى» قول الآخر: [من الوافر]
 فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءَ أَبِي وَجَدَى وَبَثْرَى ذُو حَفَزَتْ وَذُو طَوَيْتُ (١١)

(١) الشم: جمع أشم، وهو السيد ذو الأنفة. القاموس (شم).

(٢) القين: الحداد. القاموس: (قين).

(٣) الصقال: صقل السيف صقلاً وصقلاً: جلاه. الوسيط (صقل).

والبيت لكثير عزة فى ديوانه ص ٨٧، والدرر ١/٢٦٢، والمقاصد النحوية ١/٤٥٩،
 وبلا نسبة فى شرح الأشموني ١/٦٨، وشرح التصريح ١/١٣٢، وشرح شذور الذهب
 ص ١٥٩، وجمع الهوامع ١/٨٣.

(٤) الغور: كل منخفض من الأرض. الوسيط (غور).

(٥) الحجل: الخللخال. القاموس (حجل).

(٦) أقصما: من قصمه، يقصمه: إذا كسره وأبانه. القاموس (قصم). والمعنى: أن سيقان الفتاة
 لضخامتها تكسر الخلاخيل. البيت لعمارة بن راشد فى تاج العروس (قصم)، وبلا نسبة فى
 تخلص الشواهد ص ١٣٨، والمقاصد النحوية ١/٤٥٣.

(٧) شحطت: بعُذت. الوسيط (شحط).

(٨) يلحين: من لحا يلحو: إذا لامه وعذله. الوسيط (لحي).

(٩) ينظر: ديوانه ٣٨٢.

(١٠) تقدم تخريج هذا البيت.

(١١) طويت: بنيت، وعزشت. الوسيط (طوى).

والبيت لسنان بن الفحل فى الإنصاف ص ٣٨٤، وخزانة الأدب ٦/٣٤، ٣٥، والدرر
 ١/٢٦٧، وشرح التصريح ١/١٣٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٩١،
 والمقاصد النحوية ١/٤٣٦، وبلا نسبة فى الأزهية ص ٢٩٥، وأوضح المسالك ١/
 ١٥٤، وتخلص الشواهد ص ١٤٣، وشرح قطر الندى ص ١٠٢، وشرح الأشموني ١/
 ٧٢ وشرح المفضل ٣/١٤٧، ٨/٤٥، ولسان العرب (ذوا)، وجمع الهوامع ١/٨٤.

وذكر ابن جنى^(١) في «المحتسب» أن بعضهم يعربها؛ ومنه قول بعضهم:
[من الطويل]

وَمَا كِرَامٌ مُوسِرُونَ أَتَيْتُهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدُهُمْ مَا كَفَانِيَا^(٢)
وذكر ابن درستويه في «الإرشاد» مثل ما ذكر ابن جنى في «المحتسب».
ومنهم من يقول: «ذَاتُ» إذا أراد معنى «التي».
و«ذَوَاتُ» إذا أراد معنى «اللّاتِي».

ومن ذلك رواية الفراء عن بعضهم: «الفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذات
أكرمكم الله به»
أى: التى أكرمكم الله بها، فحذف ألف «بها»، وحرك الباء بحركة الهاء، وهو من
لغة طيء أيضاً.

ومن ورود «ذَوَاتُ» بمعنى «اللّاتِي» قول الراجز: [من الرجز]

جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْتِقِ مَوَارِقِ^(٣)

ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِي^(٤)

(ص)

وَ (مَنْ) وَ (مَا) لِكُلِّ مَا مَضَى هُمَا كُفَّانٍ وَاحْصُصْ (مَنْ) بِذِي عَقْلٍ وَ (مَا)
تَعْمُ وَالْأَوَّلَى بِهَا الَّذِي خَلَا مِنْهُ وَدَوِ الْإِبْهَامَ حَيْثُ مَثَلَا

(١) هو عثمان بن جنى، أبو الفتح، من أئمة الأدب والنحو والتصريف، وعلمه بالتصريف أقوى
وأكمل من علمه بالنحو، أخذ عن أبي على الفارسي، وتصدر ابن جنى مكان الفارسي بعد موته.
من تصانيفه: الخصائص فى النحو، سر الصناعة، شرح تصريف المازنى، شرح
المقصود والممدود، اللمع فى النحو، المذكر والمؤنث، المحتسب فى إعراب الشواذ،
وغيرها. توفى سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة.

ينظر: بغية الوعاة (١٣٢/٢)، وفيات الأعيان (٣١٣/١)، الأعلام (٢٠٤/٤).

(٢) البيت لمنظور بن سحيم فى الدرر ٢٦٨/١، وشرح التصريح ٦٣/١، ١٣٧، وشرح ديوان
الحماسة للمرزوقى ص ١١٥٨، وشرح شواهد المغنى ٨٣٠/٢، وشرح المفصل ١٤٨/٣،
والمقرب ٥٩/١، والمقاصد النحوية ١٢٧/١، وللطائى (?) فى مغنى اللبيب ٤١٠/٢،
وشرح الأشموني ٧٢/١، وشرح ابن عقيل ص ٣٠، ٨٢، وشرح عمدة الحافظ ص ١٢٢،
وهمع الهوامع ٨٤/١.

(٣) موارق: جمع مارقة وهى المسرعة. الوسيط (مرق).

(٤) الرجز لرؤبة فى ملحقى ديوانه ص ١٨٠، والدرر ٢٦٧/١، وبلا نسبة فى الأزهية ص ٢٩٥،
وأوضح المسالك ١٥٦/١، وتخليص الشواهد ص ١٤٤، وهمع الهوامع ٨٣/١، وتهذيب
اللغة ٤٤/١٥، وتاج العروس (ذو).

وَعِنْدَ الْإِخْتِلَافِ خَيْرٌ مَّنْ نَّطَقَ فِي أَنْ يَجِيءَ مِنْهُمَا بِمَا اتَّفَقَ
وَمَنْ أَجْزَى فِي غَيْرِ مَنْ يَعْقِلُ إِنْ شَابَهُهُ كَذَا إِذَا بِهِ قُرْنُ
(ش) المراد بـ«كُلُّ مَا مَضَى»: «الَّذِي» و«الَّتِي» وتثنيتهما وجمعهما؛ فإن كل واحد
من «مَا» و«مَنْ» صالح أن يراد به ذلك كله.

إلا أن «مَنْ» تختص بمن يعقل، و«مَا» صالحة للصنفين، ولكن أولاهما بها ما لا
يعقل، والمبهم أمره.

ومن ورود «مَا» فيمن يعقل قوله -تعالى-: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾
[النساء: ٣]

وقوله: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦]
ومن المبهم أمره: المشكوك فيه؛ لبعده: هل هو إنسان أو غيره، فيقال: «انظر
إلى ما ظهر: أي شيء هو؟».

وإذا اختلط صنف من يعقل بصنف ما لا يعقل، جاز أن يعبر عن الجميع بـ«مَنْ» تغليباً
للافضل كقوله -تعالى-: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجِ لَكُمْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٤١].
أو أن يعبر عنه بـ«مَا» لأنها عامة في الأصل نحو: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾
[الحديد: ١].

واستحسن التعبير بـ«مَنْ» عما لا يعقل إذا أجرى مجرى من يعقل، كقول الشاعر:
[من الطويل]

بَكَيْتَ إِلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَزَنَ بِي فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ
أَسْرَبِ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ ؟ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتَ أَطِيرُ^(١)
أجراه مجرى من يعقل بأن كلمه فعبر عنه بـ«مَنْ».

كما ساغ؛ لوصف الكواكب بالسجود - أن يجمع جمع من يعقل؛ لكونه في
الأصل لمن يعقل أعنى: السجود، وإلى هذا أشرت بقولي:
... ..
إِنْ شَابَهُهُ

(١) البيتان للمجنون في ديوانه ص ١٠٦، وللعباس بن الأحنف في ديوانه ص ١٦٨، وتخليص
الشواهد ص ١٤١، وللعباس أو للمجنون في الدرر ٣٠٠/١، وشرح التصريح ١٣٣/١،
والمقاصد النحوية ٤٣١/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٧/١، وشرح الأشموني ١/
٦٩، وشرح ابن عقيل ص ٨١، ٨٠.

ثم قلت:

... .. كَذَا إِذَا بِهِ قُرْنٌ
فأشرت به إلى قوله -تعالى-: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ﴾
[النور: ٤٥]

وإلى قوله -تعالى-: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧].
وإلى ما حكاه الفراء^(١) من قول بعض العرب: «اشْتَبَهَ عَلَى الرَّائِبِ وَجْهَهُ؛ فَمَا أَذْرَى مَنْ ذَا وَمَنْ ذَا».
(ص)

وَ (مَنْ) فِي الْإِسْتِفْهَامِ وَارِدٌ وَ (مَا) وَفِي الْجَزَا وَالْوَصْفِ -أَيْضًا- أَلْزَمَا
مُتَكْرِرِينَ وَخَلَّتْ مِنْ وَصْفٍ (مَا) - وَخَذَهَا - (مَا أَعَزَّ الْمَكْفَى)
(ش) «مَنْ» عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:
موصولة وقد ذكرت.

واستفهامية نحو: «مَنْ عِنْدَكَ» ؟ وشرطية نحو: «مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ»
[الكهف: ١٧]

ونكرة موصوفة كقول الشاعر: [من الطويل]
أَلَا رَبُّ مَنْ تَغْتَشُّهُ^(٢) لَكَ نَاصِحٌ وَمُؤْتَمِنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينٍ^(٣)
و«مَا» الاسمية على خمسة أقسام:
الأربعة كالأربعة.

والخامس - الذي تنفرد به دون «مَنْ» -: وقوعها نكرة خالية من وصف.
وذلك في ثلاثة مواضع:
أحدها: في التعجب نحو: «مَا أَعَزَّ الْمَكْفَى» أى: شيء جعل المكفى عزيزا
جدا.

(١) قال الفراء: ... والعرب تقول: (اشتبه على الراكب وحمله، فما أدرى من ذا من ذا) حيث جمعهما، وأحدهما إنسان، صلحت (من) فيهما جميعاً. ينظر: معاني القرآن: ٩٨/٢ .
(٢) تغتشه: تظن به الغش. الوسيط (غش).
(٣) البيت لعبد الله بن همام في حماسة البحتري (١٧٥) ويلا نسبة في الجنى الداني (٤٥٢)، والدرر (٣٠١/١، ١٣٢/٤، ٢١٣)، والكتاب (١٠٩/٢)، وجمع الهوامع (٩٢/١، ٢/٣٩، ٢٨).

والثاني بعد «نِعَم» و«بِشْس» نحو: «نِعِمَّا أَنْتَ» أى: نعم شيئا أنت، وفي هذا خلاف.

والثالث: فى نحو قولهم: «إِنِّى مِمَّا أَنْ أَفْعَلَ» أى: إنى من أمر أن أفعل أى: من أمر فعلى. قال الشاعر: [من الطويل]
أَلَا غَنِيًّا بِالزَّاهِرِيَّةِ^(١) إِنِّسِنِى عَلَى الثَّأِى مِمَّا أَنْ أُلِمَّ بِهَا ذِكْرًا
أى: من أمر إلمامى.

وحيثما جاء «مِنْ مَا»، وبعدها «أَنْ يَفْعَلَ» فهذا تأويلها عند قوم.
والصحيح غير ذلك وبيانه فى باب «نِعَم» و«بِشْس» يستوفى.
فإن لم يكن بعدها «أَنْ» فهى بمعنى «رُبَّمَا».
(ص)

وَاجْعَلْ كـ(ذُو): (ذَا) بَعْدَ (مَنْ) أَوْ بَعْدَ (مَا)
إِنْ كُنْتَ مُعْتَدًّا بِ (ذَا) مُسْتَفْهِمًا
(ش) قد تقدم أن «ذُو» فى لغة طيِّ تستعمل بمعنى «الَّذِى» و«الَّتِى» وفروعهما؛
فلذلك قلت:

وَاجْعَلْ كـ(ذُو): (ذَا) ...
ونبهت على أن ذلك لا يكون إلا مع الاعتداد بـ«ذَا» وعدم إلغائها.
وأن ذلك -أيضًا- لا يكون إلا بعد «مَا» أو «مَنْ» المستفهم بهما.
فيقال: ماذا صنعت؟ ومن ذا لقيت؟
فتكون «مَا» و«مَنْ» استفهاميتين.
و«ذَا» إما بمعنى «الَّذِى» وإما ملغى.
فإن كان بمعنى «الَّذِى»، كانت «مَا» و«مَنْ» فى موضع رفع.
ورُفِعَ الجواب والمبدل من «مَا» و«مَنْ».
فالجواب: كقولك بعد «مَاذَا صَنَعْتَ؟»: خير.
وبعد «مَنْ ذَا لَقِيتَ؟»: زيد.

(١) الزاهرية: التبخر، وعين برأس عين، لا يُتَالِ قَعْرُهَا. الوسيط (زهر)، وينظر: الجنى الدانى (٣٤٠)، المقتضب (١٧٥/٤).

ومن الجواب المرفوع قراءة أبي عمرو^(١): ﴿مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْبَقْرَةُ﴾ [البقرة: ٢١٩]

والإبدال بالرفع من «مَا» و«مَنْ» كقولك بعد السؤالين: «أَخِيرَ أَمْ شَرٌّ؟» و«أَزِيدُ أَمْ عَمْرُو؟».

ومنه قول لبيد^(٢): [من الطويل]

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ^(٣) أَنْتَحِبُ^(٤) فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَيَبَاطِلُ^(٥)؟
وإن كان «ذَا» ملغى كانت «مَنْ» و«مَا» فى موضع نصب بـ«صَنَعْتُ» و«لَقِيتُ».
ونُصِبَ الجواب والمبدل من «مَا» و«مَنْ» كقوله -تعالى-: ﴿مَاذَا أُنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]

(١) هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله، المازنى النحوى المقرئ، أحد القراء السبعة المشهورين اختلف فى اسمه على أحد وعشرين قولاً، أصحابها وأشهرها زبان، كان إمام أهل البصرة فى القراءات والنحو واللغة، وكان من أشرف العرب ووجهائها، له أخبار وكلمات مأثورة، توفى سنة أربع وخمسين ومائة

ينظر: بغية الوعاة (٢/٢٣١ - ٢٣٢)، وفيات الأعيان (١/٣٨٦)، الأعلام (٣/٤١).
(٢) هو لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامرى، أحد الشعراء الفرسان الأشرف فى الجاهلية، أدرك الإسلام، وأسلم، ويعد من الصحابة، ولم يقل فى الإسلام إلا بيتاً واحداً، هو:

ما عاتب المرء الكريم كنفه المرء يصلحه المجلس الصالح

وهو أحد أصحاب المعلقات المشهورة. مات سنة أحد وأربعين.
ينظر: خزانة الأدب (١/٣٣٧ - ٣٣٩)، الشعر والشعراء (٢٣١ - ٢٤٣)، جمهرة أشعار العرب (٣٠، ٦٣)، الأعلام (٥/٢٤٠).

(٣) يحاول: من الحيلة والاحتتيال. وهو الحذق وجودة النظر، والقدرة على التصرف. القاموس (حول).

(٤) التحب: له معان عدة، ومعناه هنا: النذر. ومن معانيه: التحب، وهو أشد البكاء، والهمة، والبرهان، والموت، والأجل، والنفس، والمدة. وغيرها. ينظر: القاموس (نحب).

(٥) البيت فى ديوانه ص ٢٥٤، والأزهية ص ٢٠، والجنى الدانى ص ٢٣٩، وخزانة الأدب ٢/٢٥٢، ٢٥٣، ١٤٥/٦ - ١٤٧، وديوان المعانى ١/١١٩، وشرح أبيات سيويه ٢/٤٠، وشرح التصريح ١/١٣٩، وشرح شواهد المغنى ١/١٥٠، ٧١١/٢، والكتاب ٢/٤١٧، ولسان العرب (نحب)، (حول)، (ذو)، والمعانى الكبير ص ١٢٠١، ومعنى اللبيب ص ٣٠٠، وتاج العروس (نحب)، (ما)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١/١٥٩، ورفص المبانى ص ١٨٨، وشرح الأشموني ١/٧٣، وشرح المفصل ٣/١٤٩، ١٥٠، ٢٣/٤، وكتاب اللامات ص ٦٤، ومجالس ثعلب ص ٥٣٠.

وكقراءة غير أبي عمرو بنصب «العفو».
(ص)

وَكَاَلَمْوَاضِي مُغَرَّبًا (أَي) وَفِي
وَحَيْثُ صَدْرُ وَضْلِهِ يُسْتَلَبُ
وَعِنْدَ حَذْفِ مَا لَهُ يُضَافُ
وَتَقْتَضِي شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا
وَنَعْتٍ مَنكُورٍ وَحَالًا قَدْ أَتَى
تَأْنِيثُ الثَّائِلِ صِلَ بِهَا أَوْ اكْتَنَفَ
يُبْنَى وَفِي بَعْضِ الْكَلَامِ يُغَرَّبُ
فَلَيْسَ فِي إِعْرَابِهِ خِلَافُ
مُلْتَزَمًا إِعْرَابُهُ التَّزَامَا
ك(حَبَرٍ) يَنْتَلُوهُ: (أَيَّمَا فَتَى)
(ش) المراد بالمواضي: «الَّذِي» و«الَّتِي» وتثنيتهما وجمعهما.

و«أَي» تقع مواقعها كلها نحو: «أَوْصِ مِنْ بَيْنِكَ وَبَنَاتِكَ أَيُّهُمْ هُوَ أَعْقَلُ وَأَيُّهُنَّ أَوْ
أَيَّتُهُنَّ هِيَ أَعْقَلُ».

ولا بد من إعرابها إذا كملت صلتها أو حذف ما تضاف إليه نحو قولك: «أَوْصِ
مِنْ بَيْنِكَ أَيًّا هُوَ أَفْضَلُ أَوْ أَيًّا أَفْضَلُ».

فإن صرح بما تضاف إليه وحذف صدر الصلة، بنيت على الضم كقوله -تعالى-:
﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾ [مريم: ٦٩]
ومثله قول الشاعر: [من المتقارب]

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ^(١)
وقد تعرب -أيضا- عند حذف صدر صلتها مع التصريح بما تضاف إليه.
ومن ذلك قراءة بعضهم: «أَيُّهُمْ أَشَدُّ» بفتح الياء.

ومثال اقتضاؤها شرطًا قوله -تعالى-: ﴿أَيُّمَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ﴾ [الإسراء: ١١٠]
ومثال اقتضاؤها استفهامًا قوله -تعالى-: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾
[الأنعام: ٨١]

وتجىء نعتا لنكرة دالا على الكمال كقولك: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيْ رَجُلٍ»، أى:

(١) البيت لغسان بن وعله في الدرر ٢٧٢/١، وشرح التصريح ١٣٥/١، والمقاصد النحوية ١/٤٣٦، وله أو لرجل من غسان في شرح شواهد المغنى ٢٣٦/١، ولغسان في الإنصاف ٢/٧١٥، ولغسان أو لرجل من غسان في خزائن الأدب ٦١/٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٥٠، وتخليص الشواهد ص ١٥٨، وجواهر الأدب ص ٢١٠، ووصف المباني ص ١٩٧، وشرح الأشموني ١/٧٧، وشرح ابن عقيل ص ٨٧، وشرح المفصل ٣/١٤٧، ٤/٢١، ٨٧/٧، ولسان العرب (أيا)، ومغنى اللبيب ١/٧٨، وجمع الهوامع ١/٨٤.

رجل كامل فى الرجولية .

وعند دلالتها على الكمال تقع حالا بعد المعرفة كقولك : «هَذَا عَبْدُ اللَّهِ أَى رَجُلٍ»
ومنه قول الشاعر : [من الطويل]

فَأَوْمَاتُ (١) إِيْمَاءُ خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ (٢) فَلِلَّهِ عَيْنًا حَبْتَرٌ أَيْمًا فَتَى (٣)
(ص)

وَلَا تَصِلُ بِجُمْلَةٍ إِنْ لَمْ يُقَدِّمْ
وَلَيْسَ شَرْطًا كَوْنُ مَا تَضْمَنُ يُعْلَمُ بَلْ إِبْهَامُهُ قَدْ يَخْسُنُ

(ش) أى : لا تصل بجمله لا يجهل معناها أحد نحو : «الَّذِى حَاجِبَاهُ فَوْقَ عَيْنَيْهِ» .
ولا بجمله إنشائية نحو : «جَاءَ الَّذِى يَغْتَكُّهُ» قاصدا لإنشاء البيع .
وأما القسم : فقد جوز بعضهم الوصل به .

ومنه ابن السراج .

ومن وروده قوله - تعالى - : ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّلُنَّ﴾ [النساء : ٧٢] .

ولا بجمله طلبية نحو : «جَاءَ الَّذِى هَلْ قَامَ؟» .

لأن كل ذلك لا يفيد تعيين ما قصد .

ولا يشترط كون ما تضمنت الصلة معلوما للسامع بل الأكثر أن يكون معلوما .

وقد يعن للمتكلم قصد فى إبهام الصلة ؛ فيكون ذلك مستحسنا كقولك : «أُعْطِيتَ زَيْدًا الَّذِى أَرَادَ» .

ويمكن أن يكون منه قوله - تعالى - : ﴿فَعَشِيَهُمْ مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه : ٧٨]
(ص)

وَصِلَ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ إِنْ شِئْتَ وَانْوَ فِعْلٌ مُّسْتَقَرٌّ
نَحْوُ (الَّذِى عِنْدَكَ دُونَ مَا لِي) وَالْعَائِدُ انْوَهُ بِكُلِّ حَالٍ

(ش) وتكون الصلة - أيضا - ظرفا قائما مقام جملة فعلية نحو : «عَرَفْتُ الَّذِى عِنْدَكَ» .

(١) أومأت : أشرت إشارة خفية . القاموس (وما) .

(٢) حبتَر : اسم غلام الشاعر ، وهو ابن أخته كما قال الأعلم الشتمرى فى حاشية الكتاب لسيبويه (٣٠٢/١) .

(٣) ينظر : الدرر ٧١/١ ، شرح التسهيل ٢٢١/١ .

أى: الذى استقر عندك أو ثبت أو حصل.

وتكون الصلة -أيضاً- حرف جر ومجروراً به ويكون -أيضاً- قائماً مقام جملة فعلية نحو: «عَرَفْتُ الَّذِي لَكَ».

أى: الذى استقر لك أو ثبت أو حصل.

وقولى:

نَحْوُ (الَّذِي عِنْدَكَ دُونَ مَا لِي)

جامع للمثالين لأن «ما» من «الَّذِي عِنْدَكَ دُونَ مَا لِي» بمعنى «الَّذِي».

وفى «عِنْدَكَ» عائد على «الَّذِي».

وفى «لِي» عائد على «مَا».

(ص)

وَحَذَفَ عَائِدِ أَجْزَ إِنْ اتَّصَلَ نَضَبًا بِفِعْلٍ أَوْ بِوَضْفٍ ذِي عَمَلٍ

أَوْ جَرَّةٍ - مُضَافًا - أَوْ حَرْفٍ كَمَا جُرَّ بِهِ الْمَوْصُولُ أَوْ كُفُّهُمَا

(ش) الضمير العائد على الموصول إن كان منصوباً بـ«إِنْ» أو إحدى أخواتها، لم

يجز حذفه نحو: «عَرَفْتُ الَّذِي كَأَنَّهُ أَسَدٌ».

وإن كان منصوباً بفعل أو صفة، وكان منفصلاً - لم يجز حذفه نحو: «عَرَفْتُ

الَّذِي إِيَّاهُ أَكْرَمْتُ وَالَّذِي أَنْتَ إِيَّاهُ مُكْرِمٌ».

وإن كان منصوباً بفعل أو صفة وكان متصلاً - جاز حذفه وإبقاؤه كقوله -تعالى-:

﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥]

وقرأ شعبة^(١): «وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ».

وكقول الشاعر: [من البسيط]

مَا اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلٍ فَاحْمَدَنَهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ^(٢)

(١) هو شعبة بن عياش بن سالم الأزدي، الكوفي، أبو بكر، من مشاهير القراء، كان عالماً فقيهاً فى الدين، توفى سنة ثلاث وتسعين ومائة.

ينظر: النشر (١٥٦/١)، الأعلام (١٦٥/٣).

(٢) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك ١٦٩/١، وتخليص الشواهد ص ١٦١، وشرح الأسمونى ٧٩/١، وشرح التصريح ١٤٥/١، وشرح ابن عقيل ص ٩٠، والمقاصد النحوية ٤٤٧/١.

أراد: الذى الله موليكه فضل فحذف العائد؛ لأنه ضمير متصل منصوب بصفة عاملة عمل الفعل.

ومثال الإبقاء قوله -تعالى-: ﴿وَتَخَفَى فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧] وفى قولى:

... أو جَرَّه ...

فاعل مستتر عائد على «وَصَفِي ذِي عَمَلٍ».

والهاء عائدة على «عَائِد» من قولى:

وَحَذَفَ عَائِدٍ أَجْزُ ...

وحرف من قولى:

... أو حَزَفَ كَمَا جُرَّ بِهِ الْمَوْصُول ...

معطوف على فاعل «جره».

والحاصل: أن العائد إذا كان مجرورًا بإضافة غير صفة لم يجوز حذفه نحو: «رَأَيْتَ الَّذِي غُلَامُهُ زَيْدٌ».

وكذا إن جر بحرف لم يجر الموصول ولا ما هو فى المعنى بمثله نحو: «رَأَيْتَ الَّذِي مَرَزْتَ بِهِ وَأَعْرَضْتَ عَنِ الَّذِي رَغَبْتَ فِيهِ».

فإن جر بصفة تعمل عمل الفعل جاز حذفه كقوله -تعالى-: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]

وكذا إن جر العائد بحرف وجر الموصول بمثله لفظًا ومعنى - جاز حذف العائد نحو: «مَرَزْتَ بِالَّذِي مَرَزْتَ»، ومنه قوله -تعالى-: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]

أى: مما تشربون منه.

ومنه قول الشاعر: [من الوافر]

نُصَلِّى لِلَّذِي صَلَّتْ قُرَيْشٌ وَتَعْبُدُهُ وَإِنْ جَحَدَ الْعُمُومُ^(١)

وكذلك يجوز حذف العائد المجرور بحرف جُرَّ بمثله موصوف بالموصول أو عائد عليه بعد الصلة.

(١) البيت بلا نسبة فى شرح قطر الندى ص ١١٠، والمقرب ٦٢/١.

فالأول كقول بعض الطائيين: [من البسيط]

إِنْ تُعَنَّ نَفْسُكَ بِالْأَمْرِ الَّذِي عُيِّنَتْ نَفُوسُ قَوْمٍ سَمَوْا تَظْفَرُ بِمَا ظَفَرُوا^(١)
ومثله: [من البسيط]

لَا تَزَكَّنْ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتَ أَبْنَاءُ يَعْصُرُ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ^(٢)
والثاني كقول الآخر: [من الكامل]

وَلَوْ أَنَّمَا عَالَجْتَ لَيْنَ فُؤَادِهَا فَقَسَا اسْتِيلِينَ بِهِ لَلَانَ الْجَنْدَلُ^(٣)
والى هذين أشرت بقولي:

... أَوْ حَزَفُ كَمَا جُرَّ بِهِ الْمَوْصُولُ أَوْ كُفُوهُمَا
لأن الموصوف بالموصول كفاء له.

والعائد عليه بعد الصلة كفاء للعائد عليه من الصلة.

والتقدير: ولو أن ما عالجت به لين فؤادها.

(ص)

وَإِنْ لَ (أَي) كَانَ وَهُوَ مُبْتَدَأً فَحَذَفُهُ يَسْتَحْسِنُونَ أَبَدًا
إِنْ عَلِمَ الْحَذْفُ وَأَمَّا إِنْ جُهِلَ فَإِنَّهُ بِكُلِّ حَالٍ قَدْ حُظِلَ
وَحَذَفُهُ مَعَ غَيْرِ (أَي) مَا قَوِيَ دُونَ اسْتِطَالَةٍ فَحَقَّقْ مَا رُوي
(ش) إذا كان العائد على الموصول مبتدأ، استحسِن حذفه مع «أى» وإن لم تكن
صلتها مستطالة.

وإن كان مبتدأ، والموصول غير «أى» لم يحسن حذفه، إلا عند استطالة الصلة
نحو قول بعض العرب: «مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ شَيْئًا».
أى: ما أنا بالذى هو قائل لك شيئًا.

وإن زادت الاستطالة ازداد الحذف حسنًا كقوله -تعالى-: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ

(١) البيت لكعب بن زهير، كما فى المقاصد النحوية ٤٤٩/١ وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى شرح التسهيل ٢٠٦/١.

(٢) البيت لكعب بن زهير فى شرح التصريح ١٤٧/١، والمقاصد النحوية ٤٤٩/١، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١٧٤/١، وشرح الأشموني ٨١/١.

(٣) الجندل: ما يقله الرجل من الحجارة. ينظر: القاموس (جندل).

والبيت للأحوص فى ديوانه ص ١٦٧، وخزانة الأدب ٤٩/٢، والزهرة ١٨٢/١، وبلا نسبة فى شرح شواهد المغنى ٨٣٠/٢، ومغنى اللبيب ٤٠٨/٢، وجمع الهوامع ٩٠/١.

إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ ﴿٨٤﴾ [الزخرف: ٨٤] التقدير - والله أعلم - : وهو الذى هو فى السماء
إله وهو فى الأرض إله .

فإن عذمت الاستطالة ضعف الحذف ولم يمتنع ، كقول بعضهم : [من البسيط]
مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَا وَلَا يَحْذُ (١) عَنْ سَبِيلِ الْجَلْمِ وَالْكَرَمِ (٢)
ومن ذلك قراءة بعض السلف : ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ (٣) [الأنعام: ١٥٤] -
بالرفع .

أى : على الذى هو أحسن .

وأشرت بقولى :

... وَأَمَّا إِنْ جُهِلَ فَإِنَّهُ بِكُلِّ حَالٍ قَدْ حُظِلَ (٤)
إلى صلة يكون العائد منها مبتدأ خبره ظرف أو جملة نحو : «رَأَيْتَ الَّذِي هُوَ
عِنْدَكَ» أو «الَّذِي هُوَ يَنْطَلِقُ» .

فإن مثل هذا العائد لا يحذف ؛ إذ لو حذف جهل حذفه ؛ لكون خبره على صورة
الصلة التامة .

ومعنى حظل : منع .

(ص)

وكـ (الَّذِي) : (أَلْ) وَفُرُوعُهُ وَلَا تُوصَلُ بِغَيْرِ الْوَصْفِ كـ (الْكَافِي الْبَلَا)
وَشَدَّ نَحْوُ : (الْحَكَمُ التَّرْضَى) وَمَنْ رَأَى أَطْرَادَ مِثْلِ ذَا فَمَا وَهَنَ
لَكِنْ (مِنْ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ) وَنَحْوَهُ قَلِيلٌ وَاهٍ
(ش) التعبير بـ «أَلْ» أولى من التعبير بالألف واللام ؛ ليسلك فى ذلك سبيل التعبير
عن سائر الأدوات كـ «هَلْ» و «بَلْ» ؛ فكما لا يعبر عن «هَلْ» و «بَلْ» بالهاء واللام ، والباء

(١) يجد : يمل ، من حاد عن طريق الحق : إذا مال عنه . الوسيط (حاد) .

(٢) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك ١/١٦٨ ، وتخليص الشواهد ص ١٦٠ ، والدرر ١/٣٠٠ ،
وشرح الأسمونى ١/٧٨ ، وشرح التصريح ١/١٤٤ ، والمقاصد النحوية ١/٤٤٦ ، وجمع
الهوامع ١/٩٠ .

(٣) قال ابن جنى : ومن ذلك قراءة ابن يعمر : (تمامًا على الذى أحسن) قال أبو الفتح : هذا
مستضعف الإعراب عندنا ؛ لحذف المبتدأ العائد على الذى ينظر : المحاسب :
٢٣٤/١ .

(٤) فى ط : حصل .

واللام، بل يحكى لفظهما؛ كذا ينبغي أن يفعل بالكلمة المشار إليها.
وقد استعمل التعبير بـ«أل» الخليل وسيبويه رحمهما الله.
وأشرت بقولى:

وَكَ(الَّذِى): (أَل) وَفُرُوعِهِ

إلى وقوعها بمعنى «الَّذِى» و«الَّتِى» وتثنيتهما وجمعهما.
ويظهر الفرق بالعائد نحو: «رَأَيْتَ الْكَرِيمَ أَبُوهُ، وَالْحَسَنَ وَجْهَهَا، وَالْمَرْضى عَنْهُمَا، وَالْمَغْضُوبَ عَلَيْهِمْ، وَالْمَنْظُورَ إِلَيْهِمْ، وَالْفَاتِنَ حُسْنُهُنَّ».
ولما كانت «أل» الموصولة بلفظ المعرفة كره وصلها بجملة صريحة.

والترم كون صلتها صفة فى اللفظ مؤولة بجملة فعلية، ولتأولها بجملة فعلية حسن
عطف الفعل عليها؛ كقوله - تعالى -: ﴿فَالْمُغِيرَتِ صُبْحًا . فَأَتَرْنَ بِهِ نَعْمًا﴾ [العاديات: ٣-٤]
وقد وصلت بالفعل المضارع ولم يقع ذلك إلا فى الشعر كقوله: [من البسيط]
مَا أَنتَ بِالْحَكَمِ التَّرْضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِى الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ^(١)
وأشدد أبو زيد^(٢): [من الطويل]

أَتَانِى كَلَامُ الثُّغَلْبَى بْنِ دِيسِقٍ فَفِى أَى هَذَا وَيَلَهُ يَتَتَرَعُ^(٣)
يَقُولُ الْخَنَا^(٤) وَأَبْغَضُ الْعُجَمِ نَاطِقًا إِلَى رَبِّهِ صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدِّعُ^(٥)
وليس هذا بفعل مضطر، بل هو فعل مختار لتمكنهما من أن يقولوا: [من البسيط]
مَا أَنتَ بِالْحَكَمِ الْمَرْضى حُكُومَتُهُ

(١) تقدم تخريج هذا البيت.

(٢) هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن قيس بن زيد بن النعمان، أبو زيد الأنصارى. الإمام المشهور، كان إماماً نحويًا، صاحب تصانيف أدبية ولغوية، وهو من ثقات اللغويين، كان سيبويه يقول عنه: سمعت الثقة.

من تصانيفه: لغات القرآن، التثليث، القوس، والترس، اللامات، الجمع والتثنية، النوادر، الوحوش، غريب الأسماء، الأمثال، المصادر، وغيرها. توفى سنة خمس عشرة ومائتين.

ينظر: بغية الوعاة (١/٥٨٢ - ٥٨٣)، وفيات الأعيان (١/٢٠٧)، جمهرة الأنساب (٣٥٢)، الأعلام (٣/٩٢).

(٣) البيت لذى الخرق الطهوى فى لسان العرب (جدة)، وتاج العروس (جدة).

(٤) الخنا: الفحش فى الكلام. ينظر: الوسيط (خنا).

(٥) الجدة: قطع الأنف، أو قطع طرف من الأطراف. الوسيط (جدة).

و : [من الطويل]

... .. صَوْتُ الْجَمَارِ يُجَدِّعُ

وإلى هذا أشرت بقولي :

... .. وَمَنْ رَأَى اطْرَادَ مِثْلِ ذَا فَمَا وَهَنَ

أى : فما ضعف رأيه .

وقد نبه سيبويه - رحمه الله - على أن ما ورد فى الشعر من المستندرات لا يعد اضطراراً، إلا إذا لم يكن للشاعر فى إقامة الوزن وإصلاح القافية عنه مندوحة^(١) . ومما يشعر بأنهم فعلوه اختياراً أنهم لم يفعلوا ذلك إلا بالفعل المضارع ؛ لكونه شبيهاً باسم الفاعل .

وأما قول الشاعر : [من الوافر]

مِنْ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ^(٢) رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ^(٣)

فنادر معدود من الضرورات ؛ لأن الألف واللام فيه بمعنى «الَّذِينَ» ولا يتأتى له الوزن إلا بما فعل .

(ص)

وَسَمَّ مَوْصُولاً مِنَ الْحُرُوفِ مَا يُغْنِي عَنِ الْمَصْدَرِ حَيْثُ تُمَمَّا وَهْنٌ (أَنْ) وَ (مَا) وَ (كَي) وَ (أَنْ) مَعَ فَوَصَلُوا (كَي) بِمُضَارِعٍ، وَ (أَنْ) وَ (مَا) بِذِي تَصَرُّفٍ لَا أَمْرٍ

= والبيت لذى الخرق الطهوى فى تخلص الشواهد ص ١٥٤، وخزانة الأدب ٣١/١، ٥/٤٨٢، والدرر ١/٢٧٥، وشرح شواهد المغنى ١/١٦٢، ولسان العرب (جدع)، والمقاصد النحوية ١/٤٦٧، وبلا نسبة فى الإنصاف ١/١٥١، وتذكرة النحاة ص ٣٧، وجواهر الأدب ص ٣٢٠، ورصف المباني ص ٧٦، وسر صناعة الإعراب ١/٣٦٨، وشرح المفصل ٣/١٤٤، وكتاب اللامات ص ٥٣، ولسان العرب (عجم)، (لوم)، ومغنى اللبيب ١/٤٩، ونوادر أبى زيد ص ٦٧، وهمع الهوامع ١/٨٥، وتاج العروس (لوم).

(١) مندوحة : سعة وفسحة . القاموس (ندج)، الوسيط (ندج).

(٢) دانت : خضعت وذلت . الوسيط (دان).

(٣) البيت بلا نسبة فى الجنى الدنى ص ٢٠١، وجواهر الأدب ص ٣١٩، والدرر ١/٢٧٦، ورصف المباني ص ٧٥، وشرح الأشموني ١/٧٦، وشرح شواهد المغنى ١/١٦١، وشرح ابن عقيل ص ٨٦، واللامات ص ٥٤، ومغنى اللبيب ١/٤٩، والمقاصد النحوية ١/١٥، ٤٧٧، وهمع الهوامع ١/٨٥ .

وَصَحَّ وَضَلُّهَا بِجُمْلَةٍ ابْتِدَاءً إِنْ كَانَ تَوَقُّيْتُ بِهَا قَدْ قُصِدَا
 كَمَثَلٍ: (جُدْ مَا الْجُودُ مُمَكِّنٌ) وَقَدْ تَأْتِي كَذَا وَالْوَقْتُ غَيْرُ مُعْتَمَدٍ
 وَصِلَ بِمَعْمُولِيهِ (أَنَّ) وَلِ (لَوْ) مِنْ جُمْلَةِ الْأَفْعَالِ مَا لِ (مَا) ارْتَضُوا
 وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالِ (لَوْ) بِإِثْرِ مَا يُجْدِي تَمَنِّيَا كـ (وَدُّوا لَوْ نَمَا)
 (ش) الموصولات الحرفية: «أَنَّ» و«أَنَّ» و«مَا» و«كَيَّ» و«لَوْ» إذا حسن في
 موضعها «أَنَّ» .

ولم يذكر «لَوْ» في الحروف المصدرية- فيما أعلم- إلا الفراء وأبو على في
 «التذكرة»، وذكرها أبو البقاء.

وأجاز أبو على أن ينصب الفعل المعطوف على صلتها، وجعل من ذلك قراءة
 بعض القراء^(١): ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩]
 قال أبو على:

كأنه قال: «ودوا أَنْ تُدْهِنَ فَيُدْهِنُوا» فحمل على المعنى كما حمل: ﴿أَوَّلَمَ يَرَوْا أَنَّ
 اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فَادِرٌّ﴾ [الإسراء: ٩٩] في زيادة الباء على: ﴿أَوَّلَيْسَ
 الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ﴾ [يس: ٨١] لما كان معناهما واحداً.
 وأكثر وقوع «لَوْ» هذه بعد «وَدَّ» أو «يَوَدُّ» أو ما في معناهما.
 وبهذا يعلم غلط من عدّها حرفَ تمنٍّ؛ إذ لو صح ذلك لم يجمع بينها وبين فعل

(١) المشهور في قراءة الناس ومصاحفهم «فيدهنون»؛ بثبوت نون الرفع وفيه وجهان:
 أحدهما: أنه عطف على «تدهن» فيكون داخلاً في حيز «لو».

الثاني: وقال الزمخشري: فإن قلت: لم رفع «فيدهنون» ولم ينصب بإضمار أن وهو
 جواب التمني؟ قلت: قد عدل به إلى طريق آخر، وهو أن جعل خبر مبتدأ محذوف أي
 فهم يدهنون كقوله: ﴿فَمَنْ يُمْنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا﴾ على معنى ودوا لو تدهن فهم
 يدهنون حيثنذ. أو ودوا إدهانك فهم الآن يدهنون لطمعهم في إدهانك قال سيبويه وزعم
 هارون أنها في بعض المصاحف ودوا لو تدهن فيدهنوا انتهى، وفي نصبه على ما وجد
 في بعض المصاحف وجهان:

أحدهما: أنه عطف على التوهم كأنه توهم أن نطق بأن فينصب الفعل على هذا
 التوهم، وهذا إنما يجيء على القول بمصدرية «لو» وفيه خلاف مر محققاً في البقرة.
 والثاني: أنه نصب على جواب التمني المفهوم من ود، والظاهر أن «لو» هنا حرف
 لما كان سيقع لوقوع غيره، وأن جوابها محذوف ومفعول الودادة أيضاً محذوف تقديره،
 ودوا إدهانك فحذف إدهانك لدلالة «لو» وما بعدها عليه وتقدير الجواب لسروا بذلك.
 ينظر الدر المصون (٦/٣٥١، ٣٥٢).

تمن؛ كما لا يجمع بين «لَيْتَ» وفعل تمن.

ومن ورود «لَوْ» مصدرية دون فعل تمن قول الشاعر: [من الوافر]
لَقَدْ طَوَّفْتُ فِي الْأَفَاقِ حَتَّى بَلَيْتُ وَقَدْ أَنَّى^(١) لِي لَوْ أُبِيدَ^(٢)
ومثله قول قتيلة بنت النضر بن الحارث^(٣): [من الكامل]
مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتُ وَرُبَّمَا مَنَّ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيْظُ الْمُحَنَّنُ^(٤)
ولا يتعين كون «كَيَّ» مصدرية إلا إذا دخلت عليها اللام نحو: «لِكَي تُحْسِنَ»؛
فإنه بمنزلة «لَأَنْ تحسن».

ولأن «كَيَّ» إما بمنزلة «أَنْ» وهى المصدرية.
وإما بمنزلة لام الجر الدالة على التعليل.
فاجتماعهما ينفى أن تكون بمنزلة اللام؛ إذ لا يدخل حرف جر على حرف جر.
فإذا خلت من اللام احتمل أن تكون مصدرية؛ فيكون الفعل صلتها ومنصوباً بها.
وإذا اقترنت بها لم تكن إلا مصدرية.
وأما «أَنْ» المصدرية: فتوصل بفعل متصرف ماضٍ أو مضارع أو أمر نحو قولهم:
«أوعزت إليه بأن افعل».
ولو قيل: «أَنْ أَفْعَلْ» بلا باء احتمل أن تكون «أَنْ» مصدرية، وأن تكون بمعنى
«أَيَّ» فى الدلالة على التفسير.
وأما «مَا» المصدرية فتوصل بفعل متصرف غير أمر، ومثلها «لَوْ».

- (١) أنى: قرب وحان. الوسيط «أنى».
(٢) البيت لمسجاح بن سباع فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ١٠٠٩، وبلا نسبة فى تذكرة
النحاة ص ٥١٣.
(٣) هى قتيلة بنت النضر بن الحارث بن علقمة، من بنى عبد الدار، من قريش، شاعرة، أدركت
الجاهلية والإسلام. أسلمت، وروت أحاديث، وتوفيت فى خلافة عمر بن الخطاب. رضى
الله عنه. اختار أبو تمام من شعرها فى الحماسة. توفيت سنة عشرين.
ينظر: الروض الأنف (١١١/٢)، طبقات ابن سعد (١٠٥/٨)، الأعلام (١٩٠/٥).
(٤) المحنن: من أحنق فلاناً: غاظه غيظاً شديداً فهو محنن وحنيق.
والبيت فى الأغاني ٣٠/١، وحماسة البحتري ص ٢٧٦، والجنى الدانى ص ٢٨٨،
وخزانة الأدب ٢٣٩/١٨، والدرر ٢٥٠/١، وشرح الأشموني ٥٩٨/٣، وشرح التصريح
٢٥٤/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ٩٦٦، وشرح شواهد المغنى ٦٤٨/٢،
ولسان العرب (غيظ)، (حنق)، والمقاصد النحوية ٤٧١/٤، وبلا نسبة فى أوضح المسالك
٢٢٣/٤، وتذكرة النحاة ص ٣٨، ومغنى اللبيب ٢٦٥/١، وجمع الهوامع ٨١/١.

إلا أن «ما» تنفرد بنيابتها عن ظرف زمان، وصلتها حينئذ فعل ماضى اللفظ، مثبت، أو مضارع منفى بـ«لَمْ» نحو: «أَصْلَكَ مَا وَصَلْتَنِي وَمَا لَمْ تَصِلْ عَمْرًا». وتوصل -أيضاً- إذا نابت عن ظرف الزمان بجملته ابتدائية؛ كقول الشاعر:

[من الكامل]

وَاصِلُ خَلِيلِكَ مَا التَّوَاصُلُ مُمَكِّنٌ . فَلَأَنْتَ أَوْ هُوَ عَنْ قَرِيبٍ ذَاهِبٌ^(١)
وقد توصل بها فى غير توقيت؛ كقول الكميث^(٢): [من البسيط]
أَخْلَاكُمْ لِسَقَامِ الْجَهْلِ شَافِيَةً كَمَا دِمَاؤُكُمْ تَشْفَى مِنَ الْكَلْبِ^(٣)
وأما «أَنْ» فتوصل باسمها وبخبرها، وستذكر فى بابها إن شاء الله تعالى.

(ص)

وَصِلَةُ الْمُوَصُولِ مِنْهُ كَالْعَجْزِ	فَوَصْلُهَا حَتْمٌ، وَسَبَقَ لَمْ يَجْزُ
وَأَنَّهُ عَنِ الْفَضْلِ بِأَجْنَبِي	وَمَا يَشِدُّ اقْصُرَ عَلَى الْمَرْوِي
وَالْفَضْلُ بِالذَّاءِ قَبْلَ مَنْ قُصِدَ	بِهِ أَجْزُ، وَغَيْرُهُ نَذْرًا وَجَدَ
وَبِاعْتِرَاضٍ فَصَلُّوا كـ(سَاءَ مَنْ	- وَمَا التَّشَكُّى نَافِعٌ - يَشْكُو الزَّمَنَ)
وَحَذَفَهَا فِي قَصْدِ الْإِيْهَامِ اسْتَبَحَ	وَحَيْثُ دُونَهَا الْمُرَادُ مُتَّضِعٌ
فَإِنْ يَكُ الْمُوَصُولُ حَرْفِيًّا أَوْ (الْ)	فَالْعَامِلُ الَّذِي يَلِيهِ لَا الْعَمَلُ
وَرُبَّمَا أَسْقَطَ مَوْصُولٌ عُرِفَ	بِسَابِقِ عَلَيْهِ سَاقِطٌ عُطِفَ

(ش) الموصول والصلة فى حكم كلمة واحدة لا من كل وجه.

فالموصول كصدر الكلمة، والصلة كعجزها فحقهما أن يتصلا.

ولا تتقدم الصلة، ولا شىء يتعلق بها، ولا تفصل هى ولا شىء منها بأجنبى،

وأعنى به: ما لا يتعلق بها، ولا يغنى تعلقه بالموصول.

(١) ينظر: شرح التسهيل (١/٢٢٧).

(٢) هو الكميث بن زيد بن خنيس الأسدى، شاعر الهاشميين، من أهل الكوفة، اشتهر فى العصر الأموى، كان عالماً بأداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها، ثقة فى علمه، كثير المدح لبني هاشم، له من شعره الهاشميات. توفى سنة ست وعشرين ومائة.

ينظر: الأغانى (١٥/١٠٨)، جمهرة أشعار العرب (١٨٧)، الأعلام (٥/٢٣٣).

(٣) الكَلْبُ: مرض مُعَدٍ ينتقل فيروسه فى اللعب بالعض من كلب فيه هذا الداء وهو جنون الكلاب الناتج عن أثر عض الكلب وأكله لحم إنسان. القاموس (كلب)، الوسيط (كلب). والبيت فى الدرر ١/٢٥٢، ومعاهد التنصيص ٣/٨٨، وبلا نسبة فى تذكرة النحاة ص ٥١، وهمع الهوامع ١/٨١.

بل لا يخبر عن الموصل إلا بعد تمامها، أو تقدير تمامها.
وقد فصل بينهما بالنداء فصلاً مستحسنًا، إن كان الذى يلى المنادى هو المنادى
فى المعنى؛ كقول الشاعر: [من الطويل]
وَأَنْتَ الَّذِى - يَا سَعْدُ - بُؤْتُ ^(١) بِمَشْهَدٍ كَرِيمٍ وَأَثْوَابِ الْمَكَارِمِ وَالْحَمْدِ ^(٢)
فإن لم يكن كذلك عد شاذًا؛ كقول الفرزدق ^(٣): [من الطويل]
تَعَشُّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونِنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ - يَا ذُئْبُ - يَضْطَجِبَانِ ^(٤)
والقسم ليس بأجنبى؛ لأنه مؤكد للصلة؛ كقول النبى ﷺ: «وَأَنْبِئُوهُمْ بِمَنْ -
وَاللَّهِ - مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ قَطُّ» ^(٥).
فالفصل بهذا لا يختص بضرورة؛ بخلاف الفصل بغيره فإنه لا يستباح إلا فى
الضرورة؛ كقوله: [من المتقارب]

- (١) بُؤْتُ: رجعت واعترفت. الوسيط (باء).
(٢) البيت لحسان بن ثابت فى الدرر ٢٨٩/١، وبلا نسبة فى همع الهوامع ٨٨/١.
(٣) هو همام بن غالب بن صعصعة التميمى، الدارمى، أبو فراس، الشهير بالفرزدق. شاعر، من
النبلاء، من أهل البصرة، له آثاره المشهورة فى اللغة، كان يقال: لولا شعر الفرزدق لذهب
ثالث لغة العرب، ولولا شعره لذهب نصف أخبار الناس.
له أخبار مشهورة مع جرير والأخطل، وكان شريكًا فى قومه، عزيز الجانب، له مكانة
عند الأمراء. وله ديوان شعر، توفى سنة عشر ومائة.
ينظر: وفيات الأعيان (١٩٦/٢)، خزنة الأدب (١٠٥/١)، الأغاني (٣٢٤/٩)،
جمهرة أشعار العرب (١٦٣)، الأعلام (٩٣/٨).
(٤) البيت فى ديوانه ٣٢٩/٢، وتخليص الشواهد ص ١٤٢، والدرر ٢٨٤/١، وشرح أبيات
سيبويه ٨٤/٢، وشرح شواهد المغنى ٥٣٦/٢، والكتاب ٤١٦/٢، ومغنى اللبيب
٤٠٤/٢، والمقاصد النحوية ٤٦١/١، وبلا نسبة فى الخصائص ٤٢٢/٢، وشرح
الأشمونى ٦٩/١، وشرح شواهد المغنى ٨٢٩/٢، وشرح المفصل ١٣٢/٢، ١٣/٤،
والصاحبى فى فقه اللغة ص ١٧٣، ولسان العرب (منز)، والمحتسب ٢١٩/١، والمقتضب
٢٩٥/٢، ٢٥٣/٣.
(٥) جزء من حديث عائشة فى قصة الإفك والجزء المذكور لم يخرج من أصحاب الكتب الستة
إلا مسلم فى صحيحه (٢١٣٨/٤) كتاب التوبة، باب: فى حديث الإفك وقبول توبة القاذف
حديث (٢٧٧٠/٥٨).
والحديث رواه البخارى فى «صحيحه» فى مواضع منها (٣٨٥/٩) كتاب التفسير،
باب: «لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرا» حديث (٤٧٥٠) وفى
غير موضع من صحيحه وليس فيه موضع الشاهد.

كَذَلِكَ تِلْكَ وَكَالْناظِرَاتِ - صَوَاحِبُهَا - مَا يَرَى الْمَسْحَلُ^(١)
 التقدير: كذلك الحمار الوحشي تلك الناقة وصواحبها كالناظرات ما يرى المسحل.
 ففصل بـ«صَوَاحِبُهَا» - وهو مبتدأ - بين «مَا يَرَى الْمَسْحَلُ» و«الْناظِرَاتِ» .
 والألف واللام بمعنى «اللاتي»، وصلتها «ناظِرَاتِ» و«مَا يَرَى الْمَسْحَلُ» .
 وينبغي في مثل هذا أن يقدر تمام الصلة قبل ما يظهر أنه منها، ويقدر له عامل
 مدلول عليه بالصلة.

فهذا أسهل من الفصل بين جزأى الصلة.
 ومن الفصل المستحسن: الفصل بجملة الاعتراض كقولي:
 ... سَاءَ مَنْ - وَمَا التَّشْكِي نَافِعٌ - يَشْكُو الزَّمَنُ
 أى: ساء من يشكو الزمن، وما التشكى نافع .
 ففصل بهذه الجملة؛ لأن ذكرها مقو لمعنى الكلام^(٢). ومنه قول الشاعر:
 [من البسيط]

مَاذَا - وَلَا عَثَبَ فِي الْمَقْدُورِ - رُمْتَ أَمَا
 يُخْطِئُكَ بِالتُّجَحِ، أَمْ خُسْرٌ وَتَضْلِيلُ^(٣)

ثم قلت:
 وَحَذَفَهَا فِي قَصْدِ الْإِبْهَامِ اسْتَبَحَ ...
 أى: استبح حذف الصلة عند قصد الإبهام؛ كقوله: [من الكامل]
 وَلَقَدْ رَأَيْتُ^(٤) ثَأْيَ^(٥) الْعَشِيرَةِ بَيْنَهَا وَكَفَيْتُ جَانِبَهَا اللَّتْيَا وَالَّتِي^(٦)
 وكقوله: [من الرجز]

وَاللَّهُ أَتَجَاكَ بِكَفَى مُسْلِمَتِ

-
- (١) البيت للكميت بن زيد الأسدي (الديوان ٣٥/٢).
 (٢) زاد فى أ: ليس بأجنبى لأنه مؤكد للصلة
 (٣) البيت بلا نسبة فى الدرر ٢٨٧/١، وهمع الهوامع ٨٨/١ .
 (٤) رأيت: أصلحت ولأمت. الوسيط (رأب).
 (٥) الثأى: الضعف، والحزم، والفساد، والمراد أنه أصلح فساد العشيرة. الوسيط (ثأى).
 (٦) اللتيا والتى: الداهية الكبيرة والصغيرة. الوسيط (لتت).
 والبيت لسلمى بن ربيعة فى خزانة الأدب ١٥٥/٦، ونوادر أبى زيد ص ١٢٠،
 ولعلباء بن أرقم فى الأصمعيات ص ١٦٢ .

مِنْ بَعْدِ مَا، وَبَعْدِ مَا، وَبَعْدِ مَا^(١)

وعند حصول البيان بدونها؛ كقوله: [من مجزوء الكامل]

نَحْنُ الْأَلَى فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجَّهَهُمْ إِلَيْنَا^(٢)
أى: نحن الألى عرفوا.

ومثله قول الآخر: [من الطويل]

أَتَجَزَّعُ إِنْ نَفْسُ أَتَاهَا جِمَامُهَا فَهَلَا الَّذِي عَنْ بَيْنِ جَنِيكَ تَدْفَعُ^(٣)
أى: فهلا الذى تجزع منه تدفع عن بين جنبيك.

وجائز تقديم المعمول على عامل الصلة، نحو قولك فى «جاء الذى ضربَ زَيْدًا»: «جاء الذى زَيْدًا ضَرَبَ».

فإن كان الموصول بالألف واللام، أو حرفاً مصدرياً لم يجز تقديم المعمول؛ لأن امتزاج الألف واللام والحرف المصدرى بالعامل أكد من امتزاج غيرهما به. وقد يسقط الموصول المعطوف على موصول قبله للعلم به؛ كقول حسان بن ثابت^(٤) - رضى الله عنه -: [من الوافر]

(١) الرجز لأبى النجم فى لسان العرب (ما)، وشرح التصريح ٣٤٤/٢، والدرر ٢٣٠/٦، ومجالس ثعلب ٣٢٦/١، وتاج العروس (ما)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ١١٣/١، وأوضح المسالك ٣٤٨/٤، وخزانة الأدب ١٧٧/٤، ٣٣٣/٧، والخصائص ٣٠٤/١، والدرر ٣٠٥/٦، ووصف المباني ص ١٦٢، وسر صناعة الإعراب ١٦٠/١، ١٦٣، ٢/٥٦٣، وشرح الأشموني ٧٥٦/٣، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٨٩/٢، وشرح قطر الندى ص ٣٢٥، وشرح المفصل ٨٩/٥، ٨١/٩، والمقاصد النحوية ٥٥٩/٤، وجمع الهوامع ٢٠٩، ١٥٧/٢.

(٢) البيت لعبيد بن الأبرص فى ديوانه ص ١٤٢، وخزانة الأدب ٢٨٩/٢، والدرر ٢٩٧/١، وشرح شواهد المغنى ٢٥٨/١، ولسان العرب (أولى وأولاء)، والمقاصد النحوية ٤٩٠/١، وبلا نسبة فى خزانة الأدب ٥٤٢/٦، وشرح الأشموني ٧٤/١، ٨٢، وشرح التصريح ١/١٤٢، ومغنى اللبيب ٨٦/١، وجمع الهوامع ٨٩/١.

(٣) البيت لزيد بن رزين فى جواهر الأدب ص ٣٢٥، وشرح شواهد المغنى ٤٣٦/١، وله أو لرجل من محارب فى ذيل أمالى القالى ص ١٠٥، وذيل سمط اللآلى ص ٤٩، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص ٢٤٨، وخزانة الأدب ١٤٤/١٠، وتاج العروس (عن)، والدرر ١٠٧/٤، وشرح الأشموني ٢٩٥/٢، وشرح التصريح ١٦/٢، والمحتسب ٢٨١/١، ومغنى اللبيب ١٤٩/١، وجمع الهوامع ٢٢/٢.

(٤) هو حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجى، الأنصارى، أبو الوليد، من صحابة النبى ﷺ وهو شاعره، وعاش ستين سنة فى الجاهلية ومثلها فى الإسلام، روى أحاديث، وأشعار دافع فيها =

أَمَّنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ؟^(١)
 أى: أمن يهجو رسول الله منكم أيها المشركون، ومن يمدحه منا وينصره
 سواء؟!

وقال آخر: [من الخفيف]
 مَا الَّذِي ذَابُهُ اخْتِطَاطٌ وَحَزْمٌ وَهَوَاهُ أَطَاعَ يَسْتَوِيَانِ^(٢)
 أراد: والذي هواه أطاع فحذف.

فصل فى أسماء الإشارة

(ص)

بـ (ذَا) إِلَى قَرْذٍ مُدْكَرٍ أَشِيرُ
 (ذِي) (ذَاث) (تِي) (تَا) (ذِة) عَلَى الْإِثْنَى قُصِرَ
 وَ (تِة) كـ (ذِة) وَ (هَا) هُنَا قَدْ كُسِرَا وَمُدٌّ عِنْدَ كُسْرِهِ أَوْ اقْشُرَا
 وَ (ذَانِ) (تَانِ) رَافِعَا مُثْنِيَا قُلْ وَائْتِ خَافِضَا وَنَاصِبَا بـ (يَا)
 (أَلَى) (أَلَاءِ) اجْمَعُ وَفُهُ مُنْبَهَا قَبْلَ جَمِيعِ مَا ذَكَرْتُهُ بِهَا
 (ش) اسم الإشارة: ما دل على مسمى وإشارة إليه.
 فإن كان مفرداً قريباً فله «ذَا» فى التذكير، والعشر التى ذكرت بعده فى التأنيث.
 وإن كان مثنى قريباً فله فى التذكير «ذَانِ» رفعا، و«ذَيْنِ» جراً ونصباً.
 وفى التأنيث «تَانِ» رفعا، و«تَيْنِ» جراً ونصباً.
 وإن كان جمعاً قريباً فله فى التذكير، والتأنيث «أَلَاءِ» بالمد على لغة أهل الحجاز،
 وبالقصر على لغة بنى تميم.
 ولك أن تذكر قبل كل مثال منها «هَا» التنبيه نحو: «هَذَا» و«هَذِي» و«هَذَانِ»

= عن النبى ﷺ وعن الإسلام ضد المشركين، وله ديوان شعر. توفى سنة أربع وخمسين،
 على خلاف.

ينظر: أسد الغابة ت (١١٥٣)، الاستيعاب ت (٥٢٥)، الإصابة ت (١٧٠٩)،
 الأعلام (١٧٥/٢).

(١) البيت فى ديوانه ص ٧٦، وتذكرة النحاة ص ٧٠، والدرر ١/٢٩٦، ومغنى اللبيب ص ٦٢٥،
 والمقتضب ٢/١٣٧، وبلا نسبة فى شرح الأسمونى ص ٨٢، وجمع الهوامع ١/٨٨.
 (٢) البيت بلا نسبة فى مغنى اللبيب ٢/٦٢٥.

و«هَاتَانِ» و«هَؤُلَاءِ».

(ص)

كَافَ الْخِطَابِ كُلًّا اَزْدِفَ حَرْفًا فِي الْبُعْدِ مِثْلُهُ إِذَا اسْمًا يُلْفَى
وَالسَّلَامُ قَبْلُ لِلْحَجَّازِيِّينَ زِدْ وَتَرَكْ ذَاكَ عَنْ تَمِيمٍ اعْتُمِدَ
وَ (هَآ) وَهَذِي اللَّامُ لَنْ يَجْتَمِعَا وَقَدْ تَجِيءُ (هَآ) وَذِي الْكَافِ مَعَا
(ش) إِذَا كَانَ الْمَشَارَ إِلَى بَعِيدًا حَقِيقَةً، أَوْ حَكْمًا جِءَ بَعْدَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْثَلَةِ
الَّتِي ذَكَرْتُ بِكَافٍ ثَابِتِ الْحَرْفِيَّةِ، مَسْبُوقٍ بِلَامٍ فِي لُغَةِ الْحَجَّازِيِّينَ، وَمَجْرُودٍ مِنْهُ فِي
لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ، يَدُلُّ عَلَى حَالِ الْمَخَاطَبِ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ اسْمًا نَحْوُ:
«ذَلِكَ» و«تِلْكَ» و«ذَلِكَمَا» و«ذَلِكَمَ» و«ذَلِكَنَّ» و«ذَلِكَ» و«ذَاكُمَا» و«ذَاكُمَ» و«وَتِيكَ»
و«تَيْكُمَا» و«تَيْكُنَّ».

وَلَا تَفَاوُتُ بَيْنَهُمَا فِي الْبُعْدِ، وَإِنَّمَا هُمَا لُغَتَانِ؛ وَلِذَلِكَ يَتَوَارَدَانِ فِي رَتَبَةٍ وَاحِدَةٍ
نَحْوُ^(١) أَنْ يَخْبِرَ إِنْسَانٌ بِخَبَرٍ فَيَقَالُ: أَعْرِفْتَ ذَلِكَ؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ عَرَفْتُ ذَاكَ.
و«هَآ»: حَرْفٌ تَنْبِيهُ يَجَاءُ بِهَا مُتَقَدِّمَةً عَلَى «ذَا» و«ذَاكَ» و«تِي» وَأَخَوَاتُهَا مُجْرَدَةٌ مِنَ
الْكَافِ، وَمَصَاحِبَةٌ لَهَا دُونَ اللَّامِ.
فَيَقَالُ: «هَذَا» و«هَاتِي»، و«هَذَاكَ» و«هَاتِيكَ».

وَمِنْهُ قَوْلُ طَرَفَةَ: [مِنَ الطَّوِيلِ]

رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ^(٢) لَا يُنْكِرُونَنِي وَلَا أَهْلَ هَذَاكَ الطَّرَافِ^(٣) الْمُمَدَّدِ^(٤)
وَفِي الْحَدِيثِ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَشَدِّ مِنْهُ حَرًّا يَوْمَ الْقِيَامَةِ هَذِينَكَ الرَّجُلَيْنِ»^(٥).

(١) فِي أ: مِثْلُ.

(٢) بَنُو غَبْرَاءَ: هُمُ الْفُقَرَاءُ أَوْ الْغُرَبَاءُ الْمَجْتَمِعُونَ لِلشَّرَابِ بِلَا تَعَارَفٍ: الْقَامُوسُ (غَبْر).

(٣) الطَّرَافُ: الْبَيْتُ مِنْ أَدَمَ، يَكُونُ لِلْأَغْنِيَاءِ. الْقَامُوسُ (طَرْف).

(٤) الْمُمَدَّدُ: الْمَنْصُوبُ.

وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ ص ٣١، وَتَخْلِيصُ الشُّوَاهِدِ ص ١٢٥، وَجُمْهُورَةُ اللُّغَةِ ص ٧٥٤،
وَالْجَنَى الدَّانِي ص ٣٤٧، وَالدَّرَرُ اللَّوَامِعُ ١/٣٣٦، وَلِسَانُ الْعَرَبِ (غَبْر)، (بَنِي)،
وَالْمَقَاصِدُ النُّحْوِيَّةُ ١/٤١٠، وَبَلَا نِسْبَةٍ فِي الْإِشْتِقَاقِ ص ٢١٤، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ١/٦٥،
وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ ص ٧٣، وَهَمْعُ الْهُوَامِعِ ١/٧٦.

(٥) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢١٤٦/٤) كِتَابُ صِفَاتِ الْمُنَافِقِينَ. حَدِيثُ (٢٧٨٣) وَالتَّطَبُّرَانِي
فِي الْكَبِيرِ (٢١/٧) (٦٢٤٨)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ (١٩٨/٨) مِنْ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ عَنْ
أَبِيهِ قَالَ: عَلِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مَوْعَكًا قَالَ: فَوَضَعْتُ يَدِي عَلَيْهِ فَقُلْتُ: وَاللَّهِ =

ولا يقال: «هَذَاكَ» ولا «هَاتَالِكَ» كراهية الاستطالة.
(ص)

وَبِالْمَكَانِ اخْصُصْ (هُنَا) وَيَتَّصِلْ بُعْدًا وَتَنْبِيْهَا بِمَا (ذَا) قَدْ وُصِلَ
وَ (ثُمَّ) فِي ذَا الْبُعْدِ - أَيْضًا - وَرَدًا وَهَكَذَا (هُنَا) وَ (هِنَا) عُمْدًا
(ش) من أسماء الإشارة - أَيْضًا - «هُنَا» إلا أنه مخصوص بالمكان.

فإن كان قريبًا جيء بـ «هُنَا» دون كاف مجردًا، أو مسبقًا بحرف التنبيه؛ فيقال:
أقم هنا أو ههنا.

وإن كان المكان بعيدًا جيء بكاف الخطاب بعدها على نحو ما جيء بعد «ذَا».
ومن قال: «ذَلِكَ» قال: «هُنَالِكَ»، ومن قال «هَذَاكَ» قال: «هَهُنَاكَ».
ويشار - أَيْضًا - إلى المكان البعيد بـ «ثُمَّ» و«هِنَا» و«هِنَا».

فصل في المعرفة بالأداة

(ص)

اللامُ أَوْ (أَلْ) حَزَفُ تَغْرِيفٍ فَقُلْ فِي (رَجُلٍ) - تَغْرِيفُهُ شِثَتْ - (الرَّجُلُ)
وَالْقَضْدُ عَهْدٌ، أَوْ عُمُومُ الْجِنْسِ أَوْ حُضُورٌ أَوْ كَمَالٌ مَا بِهِ نَوَازٍ
وَرَأَيْدًا يَأْتِي كـ (طَبَتْ النَّفْسَا يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو) أَرَادَ: نَفْسَا
(ش) اللام - وحدها - هي المعرفة عند سيبويه^(١)، والهمزة قبلها همزة وصل
زائدة.

وهي عند الخليل همزة قطع عوملت - غالبًا - معاملة همزة الوصل لكثرة
الاستعمال، وهي أحد جزأى الأداة المعرفة.

وقول الخليل هو المختار عندي^(٢)، وبسط الاحتجاج لذلك مستوفى في «شرح
تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد» فليُنظر فيه هناك^(٣).

= ما رأيت كالיום رجلاً أشد حراً فقال النبي ﷺ: «ألا أخبركم بأشد حراً منه يوم القيامة؟
هذينك الرجلين الزاكبين المقيمين» لرجلين حيثئذ من أصحابه.

(١) ذكر سيبويه في الكتاب أن «أل» هي التي تعرف الاسم لا اللام وحدها كما ذكر المصنف فقال
في الكتاب: «وأل» تعرف الاسم في قولك: القوم والرجل». ينظر الكتاب ٢٢٦/٤. وقد
عبر سيبويه بالألف واللام في مواطن عدة من كتابه فينظر مثلاً الكتاب ٣٧٢/١ و ٤٠٥/٣.

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل: على أن الصحيح عندي قول الخليل منه ٢٥٤/١ - ٢٥٥.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢٥٣/١، ٢٥٤، ٢٥٥.

والقصد بهذه الأداة: إما تعريف معهود بذكر؛ كقولك: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ فَأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ».

وكقوله تعالى: ﴿فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٦].

أو معهود بحضور؛ كقولك لشاتم رجل حاضر: «لَا تَشْتُمِ الرَّجُلَ». ومن هذا القبيل: صفة المشار إليه؛ لأن الإشارة إلى الشيء توجب استحضاره بوجه ما؛ فيكون له قسط من العهد.

ويلحق به -أيضا- ما يسميه المتكلمون: تعريف الماهية؛ كقول القائل: «اشترى اللحم»؛ لأن قائل هذا إنما يخاطب من هو معتاد لقضاء حاجته؛ فقد صار ما يبعثه إليه معهودا بالعلم فهو في حكم المذكور أو المشاهد.

وأما الذى يقصد به عموم الجنس فنحو قولك: «الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ». ومن علامات هذا: قيام الألف واللام فيه مقام «كُلِّ»، وجواز الاستثناء منه مع كونه بلفظ المفرد كقوله: -تعالى ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [العصر: ٢-٣]. وجواز وصفه بجمع كقولك: «أَهْلَكَ النَّاسُ الدِّينَارُ الْحُمْرَ»، وكقوله -تعالى-: ﴿أَوِ الْطِفْلِ الَّذِي لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ [النور: ٣١].

فلمصحوب هذه الألف واللام جمعية وتنكير من جهة المعنى، وإفراد وتعريف من جهة اللفظ؛ فلو اصفه مراعاة اللفظ، ومراعاة المعنى، إلا أن مراعاة اللفظ أكثر. ومن مراعاة التنكير باعتبار المعنى وصف الليل بالجملة فى قوله -تعالى-: ﴿وَأَيُّ لَيْلٍ لَهُمْ لَيْلٌ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧] لأنه فى المعنى بمنزلة: وآية لهم ليل نسلخ منه نهارا.

وقد استعملوا الجنسية مجازا فى الدلالة على الكمال مدحا، وذمنا نحو: «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَبِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرُو».

كأنه قال: نعم الجامع لخصال المدح زيد، وبئس الجامع لخصال الذم عمرو. أو يكون العموم قد قصد هنا على سبيل المبالغة المجازية كما فعل من قال: «أَطْعَمْنَا شَاةَ كُلِّ شَاةٍ» و«مَرَزْتُ بِرَجُلٍ كُلَّ رَجُلٍ» أى: جامع لكل خصلة تمدح بها الرجال.

وأشرت بقولى:

وَزَائِدًا يَأْتِي

إلى مثل قول الشاعر: [من الطويل]

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا

صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسُ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو^(١)

أراد: وطبت نفساً. و«نفساً»: منصوب على التمييز، وتنكيره لازم؛ فأدخل عليه الألف واللام زائدة غير معرفة.

وقد أدخلوا الزائدة على العلم مع بقاءه على تعريفه كقول الشاعر: [من الكامل]
وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ^(٢) أَكْمُوًا^(٣) وَعَسَاقِلًا^(٤)

وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ^(٥)
أراد: بنات أوبر، وهو [علم على ضرب]^(٦) من الكمأة، والله أعلم.

(ص)

وَأَعْتَبَرَ التَّنْكِيرُ وَالتَّغْرِيفُ فِي	مَضْحُوبٍ ذِي الْعُمُومِ فَأَقْفُ مَا قُفِّي
لِذَاكَ قَدْ يُنْعَتُ نَعْتُ مَعْرِفَةٍ	وَنَعْتُ مَنكُورٍ فَكُنْ ذَا مَعْرِفَةٍ

(١) البيت لرشيد بن شهاب في الدرر ٢٤٩/١، وشرح اختيارات المفضل ص ١٣٢٥، وشرح التصريح ١٥١/١، ٣٩٤، والمقاصد النحوية ٥٠٢/١، ٢٢٥/٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨١/١، وتخليص الشواهد ص ١٦٨، والجنى الدانى ص ١٩٨، وجواهر الأدب ص ٣١٩، وشرح الأشموني ٨٥/١، وشرح ابن عقيل ص ٩٦، وشرح عمدة الحفاظ ص ١٥٣، ٤٧٩، وجمع الهوامع ٨٠/١، ٢٥٢.

(٢) جنيتك: جنيت لك، أى: جمعه من مكانه. الوسيط (جنى).

(٣) أكمو: جمع كمأة وهى فطر من رتبة الزقيات والفصيلة الكمثية، وهى أرضية تنتفخ حاملات أكياس بذورها، فتجنى وتؤكل مطبوخة، ويختلف حجمها بحسب الأنواع. ينظر: الوسيط (كمأ).

(٤) العساقل: جمع عسقول، وهو ضرب من الكمأة أبيض اللون، يحتوى على مواد غذائية مختزنة، كالبطاطس. الوسيط (عسقل).

(٥) البيت بلا نسبة فى الاشتقاق ص ٤٠٢، والإنصاف ٣١٩/١، وأوضح المسالك ١٨٠/١، وتخليص الشواهد ص ١٦٧، وجمهرة اللغة ص ٣٣١، والخصائص ٥٨/٣، ووصف المباني ص ٧٨، وسر صناعة الإعراب ص ٣٦٦، وشرح الأشموني ٨٥/١، وشرح التصريح ١/١، وشرح شواهد المغنى ١٦٦/١، وشرح ابن عقيل ص ٩٦، ولسان العرب (جوت)، (حجر)، (سور)، (عير)، (وبر)، (جحش)، (أبل)، (حفل)، (عقل)، (أسم)، (جنى)، (نجا)، والمحتسب ٢٢٤/٢، ومغنى اللبيب ٥٢/١، ٢٢٠، والمقاصد النحوية ٤٩٨/١، والمقتضب ٤٨/٤، والمنصف ١٣٤/٣.

(٦) فى ط: علم لضرب.

(ش) ذو العموم: هو الداخل عليه الألف واللام؛ لقصد شمول الجنس حقيقة؛ فإنه من جهة اللفظ معرفة، وشياعه باق فهو بذلك فى حكم النكرة. فمن أجل ذلك جاز أن يوصف بمعرفة مراعاة للفظه، وبنكرة أو جملة مراعاة لمعناه؛ وقد تقدم التنبيه على هذا. (ص)

وَيَبْلُغُ الْمَعْهُودُ رُتَبَةَ الْعِلْمِ كَالنَّجْمِ) وَالْأَدَاةُ فِيهِ تُلْتَزَمُ
وَإِنْ يُنَادَ أَوْ يُضَفُّ تَجَرُّدًا وَدُونَ ذَيْنِ قَدْ يُرَى مُجَرَّدًا
وَدُوْهُ إِضَافَةٌ يَصِيرُ عَلَمًا غَلَبَةً كَالْإِنِّ الزُّبَيْرِ) فَأَعْلَمَا
وَذِي الْإِضَافَةِ التِّزَامُهَا أَشَدَّ مِنَ التِّزَامِ (أَلْ) عَلَى الْقَوْلِ الْأَسَدِ
(ش) قد يكون الاسم معرفة بالألف واللام العهديتين، أو الإضافة؛ فيغلب استعماله كذلك حتى يرتقى فى التعيين والاختصاص إلى درجة العلم، بل ربما زاد وضوحًا.

فمن ذلك «المدينة» غلب استعمالها على دار الهجرة، ومن ذلك «الكتاب» غلب استعماله على كتاب سيبويه. ومن ذلك «الشافعى»^(١) - رحمه الله - غلب على الإمام محمد بن إدريس رحمه الله. ومن ذلك «النجم» غلب على الثريا، وكذا «ابن عمر»^(٢) و«ابن عباس»^(٣) و«ابن

(١) هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمى القرشى المطلبى، أبو عبد الله الشافعى. أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه نسبة الشافعية كافة. كان بارعًا فى الشعر واللغة وأيام العرب، ثم فى الفقه والحديث، وأفتى وهو ابن عشرين سنة، وكان ذكيًا مفرطًا، وله تصانيف كثيرة منها: الأم، المسند، أحكام القرآن، الرسالة، أدب القاضى، وغيرها. توفى - رحمه الله - سنة أربع ومائتين.

ينظر: تهذيب الكمال فى أسماء الرجال للمزى ت (٥٦٣٨)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٥/١٠)، تذكرة الحفاظ (٣٢٩/١)، وفيات الأعيان (٤٤٧/١)، الأعلام (٦/٢٦).

(٢) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب، الصحابى المشهور، أسلم مع أبيه وهاجر، وكان من كبار الحفاظ لحديث رسول الله ﷺ ورواته، وكان شديد الاتباع للسنة، وله أحاديث كثيرة توفى سنة اثنتين أو ثلاث أو أربع وسبعين. ينظر: أسد الغابة ت (٣٠٨٢)، الاستيعاب ت (١٦٣٠)، الإصابة ت (٤٨٥٢)، سير أعلام النبلاء (٢٠٣/٣).

(٣) هو عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم، ابن عم رسول الله ﷺ، جبر الأمة، =

مَسْعُود^(١) و«ابْنُ الزُّبَيْرِ»^(٢) غلبت على العبادة رضى الله عنهم .
إلا أن ذا الألف واللام قد يفارقانه؛ فإنه إن نودى، أو أضيف؛ كقولك:
يا صقع، وكقولك فى المدينة: مدينة الرسول ﷺ .
وكقولهم لـ «الْجَبْهَة» وهى إحدى منازل القمر: «جَبْهَة الأسد» .
قال الشاعر: [من المنسرح]
يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا^(٣) أَكْفَكُهُ^(٤) بَيْنَ ذِرَاعَى وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ^(٥)
وربما حذفت الألف واللام دون نداء ولا إضافة؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

= وترجمان القرآن، ومن علماء الصحابة الكبار وفقهائهم ومفسريهم روى أحاديث كثيرة عن
النبي ﷺ، توفى سنة ثمان وستين على خلاف فى ذلك، ومات بالطائف . رضى الله عنه .
ينظر: أسد الغابة ت (٣٠٣٧)، الاستيعاب ت (١٦٠٦)، الإصابة ت (٤٧٩٩)، سير
أعلام النبلاء (٣/٣٣١) .

(١) هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب، أبو عبد الرحمن صاحب الرسول ﷺ، وأحد
السابقين إلى الإسلام، وهاجر الهجرتين، وشهد بدرًا وما بعدها . لازم النبي ﷺ، وحدث
عنه بالكثير من أحاديثه، وهو أول من جهر بالقرآن بمكة، وكان يقرأ القرآن على النبي ﷺ
لحسن صوته، ومهارته به . توفى . رضى الله عنه . سنة اثنتين وثلاثين .

ينظر: الاستيعاب ت (١٦٧٧)، أسد الغابة ت (٣١٨٢)، الإصابة ت (٤٩٧٠)،
الخلاصة (٢/٩٩)، سير أعلام النبلاء (١/٤٦١) .

(٢) هو عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد، القرشى، أحد صحابة النبي ﷺ، وأحد العبادة،
والشجعان من الصحابة، بويع بالخلافة سنة أربع وستين عقب موت يزيد بن معاوية، وهو
أول مولود للمهاجرين بعد الهجرة ومات النبي ﷺ وله تسع سنين، وقد حفظ عنه . توفى .
رضى الله عنه . مقتولاً على رأس ثلاث وسبعين، على قول الجمهور .

ينظر: أسد الغابة ت (٢٩٤٩)، الإصابة ت (٤٧٠٠)، الاستيعاب ت (١٥٥٣)، حلية
الأولياء (١/٣٢٩)، سير أعلام النبلاء (٣/٣٦٣) .

(٣) العارض: الغيم والسحاب . القاموس (عرض) .

(٤) أكفكه: أمسحه مرة بعد مرة ليحف . الوسيط (كفكف) .

(٥) جبهة الأسد: أربعة أنجم فى صورة الأسد وهى العاشر من منازل القمر . الوسيط (جبه) .

والبيت للفرزدق فى ديوانه ص ٢١٥ (طبعة الصاوى)، وخزانة الأدب ٢/٣١٩، ٤/
٤٠٤، ٥/٢٨٩، وشرح شواهد المغنى ٢/٧٩٩، وشرح المفصل ٣/٢١، والكتاب ١/
١٨٠، والمقاصد النحوية ٣/٤٥١، والمقتضب ٤/٢٢٩، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر
١/١٠٠، ٢/٢٦٤، ٣٩٠، وتخليص الشواهد ص ٨٧، وخزانة الأدب ١٠/١٨٧،
والخصائص ٢/٤٠٧، ووصف المباني ص ٣٤١، وسر صناعة الإعراب ص ٢٩٧، وشرح
الأشمونى ٢/٣٣٦، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٠٢، ولسان العرب (بعد)، (يا)، ومغنى
الليب ٢/٣٨٠، ٦٢١ .

تَنْظَرْتُ نَسْرًا وَالسَّمَائِينَ^(١) أَيْهُمَا عَلَى مِنَ الْغَيْثِ اسْتَقَلَّتْ مَوَاطِرُهُ^(٢)
وأما المضاف الغالب كـ«ابن الزُّبَيْر» فلا ينتزع عن الإضافة بنداء، ولا غيره؛ إذ لا
يعرض في استعماله داع إلى ذلك.

(ص)

وَقَدْ تُقَارَنُ الْأَدَاةُ التَّسْمِيَّةُ فَتُسْتَدَامُ كَأُصُولِ الْأَبْنِيَّةِ
(ش) قد يسمى باسم فيه الألف واللام فلا يفارقانه؛ لأنهما منه بمنزلة سائر
حروفه.

ومن ذلك الألف واللام المفتوح بهما «الله» في أصح القولين، ومن ذلك: الألف
واللام في «اليسع»، ومن ذلك: الألف واللام في «ذِي الْكَلَّاعِ» وهو علم لأحد أقبال
حمير، ومن ذلك: الألف واللام في «اللات».

وقد زيدت الألف واللام على سبيل اللزوم في «الآن» و«الذي» و«التي» وفروعهما
مع انتفاء العلمية، فلأن يكون ذلك في بعض الأعلام أحق؛ لأن الأعلام قد تنفرد في
لفظها بما لا يوجد في غيرها.

* * *

(١) السماكان: هما نجمان نيران، يسميان: الأعزل والرامح. القاموس (سمك).
(٢) البيت للفرزدق في ديوانه ٢٨١/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٩٣، ولسان العرب (حير)،
(أيا)، والمحتسب ٤١/١، ١٠٨، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٩٣/١، ٦٥/٥، والجنى
الداني ص ٢٣٤، وشرح شواهد المغنى ٢٣٦/١، ومغنى اللبيب ٧٧/١.

باب الابتداء

(ص)

المُبْتَدَأُ مَرْفُوعٌ مَعْنَى ذُو خَبَرٍ أَوْ وَصَفٌ اسْتَعْنَى بِفَاعِلٍ ظَهَرَ
 كـ (ابْنِي مُقِيمٌ) وَ (أَسَارِ أَنْتُمَا) وَ (مَا شَجَّ هُمَا) فَقَسَّ عَلَيْهِمَا
 وَإِنْ خَلَا الْوَصْفُ مِنَ اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفَى فَأَخْبَارًا لَهُ عَزَوْا
 وَكَوْنُهُ مُبْتَدَأً وَإِ لَدَى عَمِرُوا، وَعَدَّهُ سَعِيدٌ جَيِّدًا

(ش) المبتدأ على ضربين:

أحدهما: مبتدأ ذو خبر في اللفظ، أو في التقدير كقولك: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، و«لَوْلَا عَمِرُوا لَقَعَدْتُ»^(١).

والثاني: مبتدأ لا خبر له في اللفظ، ولا في التقدير، بل له فاعل يحصل بذكره من الفائدة مثل ما يحصل بذكر الخبر لدى الخبر؛ وذلك كقولك: «أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ»؟: «فَقَائِمٌ»: مبتدأ لا خبر له؛ لأنه قصد به ما يقصد بالفعل إذا قيل: «أَيَقُومُ الزَّيْدَانِ»؟ فاستغنى بما ارتفع به عن شيء آخر، كما يستغنى الفعل.

ونبهت بالاستغناء على أن نحو: «أَقَائِمُ أَبَوَاهُ زَيْدٌ» لا يدخل في ذلك؛ لأنه وصف لم يستغن بفاعله عما بعده، فهو إذا: خبر مقدم، وزيد: مبتدأ مؤخر.

وليس المراد بظهور الفاعل أن يكون من الأسماء المظهرة دون المضمرة، بل المراد أن يكون غير مستتر احترازًا من نحو: «أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ»؟ فإنهما: خبر مقدم ومبتدأ مؤخر.

وقائمان: وصف ذو فاعل مستتر.

فلو رفع فاعلا غير مستتر لصلح للابتداء؛ سواء كان الفاعل الظاهر من المضمرات نحو: «أَسَارِ أَنْتُمَا»؟

أو من غير المضمرات نحو: «أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ»؟

وإذا كان الوصف المذكور مسبقًا باستفهام، أو نفى - فلا خلاف في جعله مبتدأ عند عدم مطابقته لما بعده.

فإن تطابقا بإفراد نحو: «أَقَائِمُ زَيْدٌ»؟ جاز أن يكونا خبرًا مقدمًا، ومبتدأ مؤخرًا، وأن يكونا: مبتدأ مقدمًا، وفاعلًا مغنيًا عن الخبر.

(١) في ط: ولولا عمرو لقعد زيد.

فإن لم يكن الوصف مسبوقاً باستفهام ولا نفى - ضعف عند سيبويه^(١) إجراؤه
مجرى المسبوق بأحدهما ولم يمتنع، وأجاز الأخفش والكوفيون ذلك دون ضعف.
ومن شواهد استعمال ذلك قول بعض الطائيين: [من الطويل]
خَبِيرٌ بَنُو لِهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيَا مَقَالَةً لِهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ^(٢)
(ص)

وَمُفْرَدًا أَوْ جُمْلَةً يَأْتِي الْخَبَرُ
وَحَبْرًا بِمُبْتَدَأٍ أَوْ بِابْتِدَاءٍ
وَقَالَ أَهْلُ الْكُوفَةِ: الْجُزْآنِ قَدْ
تَرَفَعَا، وَذَا ضَعِيفُ الْمُسْتَنْدِ
(ش) أفراد الخبر هو الأصل نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، ويكون جملة، وظرفاً، وجاراً
ومجروراً. نحو: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ» و«عَمَرُو غَلَامُهُ مُنْطَلِقٌ»، و«خَالِدٌ خَلَفَكَ»، و«السَّفَرُ
غَدًا»، و«الْحَمْدُ لِلَّهِ».

وقد تقدم تنبيه على أن المبتدأ مرفوع بالابتداء إذ قلت:
الْمُبْتَدَأُ مَرْفُوعٌ مَعْنَى ...

إذ ليس مع المبتدأ معنى إلا الابتداء، وأما الخبر: فرافعه المبتدأ - وحده - أو
الابتداء - وحده - أو المبتدأ والابتداء معاً.

هذه الثلاثة أقوال البصريين، والأول قول سيبويه، وهو الصحيح، والاستدلال
على صحته وضعف ما سواه يفتقر إلى بسط، وهو أليق بشرح كتابي الكبير؛ فمن
أحب الوقوف عليه فليसारح إليه^(٣).

(١) قال في الكتاب: وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول: قائم زيد، وذلك إذا لم تجعل
قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ. ينظر الكتاب ١٢٧/٢.

(٢) البيت في تخلص الشواهد ص ١٨٢، وشرح التصريح ١٥٧/١، والمقاصد النحوية ١/
٥١٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٩١/١، والدرر ٧/٢، وشرح الأشموني ٩٠/١،
وشرح ابن عقيل ص ١٠٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ١٥٧، وشرح قطر الندى ص ٢٧٢،
وهمع الهوامع ٩٤/١.

(٣) قال ابن مالك: ... ومذهب سيبويه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء؛ لأن الخبر مرفوع بالمبتدأ،
صرح بذلك في مواضع كثيرة منها قوله: «المبتدأ: كل اسم ابتدئ به ليني عليه كلام» ثم
قال: «فالمبتدأ الأول، والمعنى عليه ما بعده، فهو مسند ومسند إليه».
ينظر: شرح التسهيل: ٢٦٩/١، ٢٧٠، ينظر: الكتاب ١٢٦/٢.

(ص)

وَقَدْ يَجُرُّ زَائِدًا (مِنْ) مُبْتَدَأً مُتَّكِرًا إِنْ دُونَ إِيْجَابِ بَدَأَ
وَزُبْمًا جَرَّتُهُ بَاءٌ زَائِدَةٌ نَحْوُ: (بِحَسْبِ الْأَذْكِيَاءِ فَائِدَةٌ)
(ش) لما بينت أن المبتدأ مستحق للرفع، وكان لفظه قابلا للجر بـ (من) والباء
الزائدين - نهبت على ذلك في هذين البيتين.

فأما جره بـ «من» فمطرد، لكن بشرط كونه نكرة بعد نفى، أو استفهام يشبهه نحو:
﴿مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩]، ﴿هَلْ مِّنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ؟﴾ [فاطر: ٣].
وأما جره بالباء فنحو: «بِحَسْبِ الذِّكْيِ فَائِدَةٌ»، و«بِحَسْبِكَ حَدِيثٌ» هذا إذا كان
المتأخر نكرة.

فلو كان معرفة؛ فالأجود أن يكون مبتدأ، و«بِحَسْبِكَ» خبرًا مقدمًا؛ لأن «حَسْبًا»
من الأسماء التي لا تعرفها الإضافة.

(ص)

وَالْخَبَرُ الْمُفْرَدُ إِنْ يَجْمَدُ فَلَا ضَمِيرَ فِيهِ فِي الْأَصَحِّ فَأَقْبَلَا
وَفِيهِ ذَا اسْتِثْقَايَ اثْنِ مُضْمَرَا إِنْ يَخْلُ مِنْ رَفْعٍ لِثَالِ ظَهَرَا
وَإِنْ ثَلَا غَيْرَ الَّذِي تَعَلَّقَا بِهِ فَأَبْرَزِ الضَّمِيرَ مُطْلَقَا
فِي الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ شَرْطُ ذَاكَ أَنْ لَا يُؤْمَنَ اللَّبْسُ وَرَأَيْتُهُمْ حَسَنُ
(ش) الخبر المفرد:

إما جامد، والمراد به هنا: ما ليس صفة تتضمن معنى فعل وحروفه
وإما مشتق، والمراد به هنا: ما تضمن معنى فعل وحروفه من الصفات.
فإذا كان الجامد خبرًا فلا ضمير فيه؛ لأن تحمل الضمير فرع على كون المتحمل
صالحًا لرفع ظاهر على الفاعلية، وذلك مقصور على الفعل، أو ما هو في معناه؛ فلا
حظ للجامد في ذلك؛ خلافًا للكوفيين.
والى مذهبهم أشرت بقولي:

... فى الأصح ...

وإذا كان المشتق خبرًا استحق لقيامه مقام الفعل فاعلا مستترًا، أو بارزًا من الأسماء
الظاهرة، أو بارزًا من الضمائر المنفصلة.
فالأول نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

والثاني نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ».

والثالث نحو: «زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ»؛ فـ«زَيْدٌ»: مبتدأ، و«هِنْدٌ»: مبتدأ ثان، و«ضَارِبُهَا» خبر «هِنْد» فى اللفظ وهو فى المعنى لـ«زَيْد» وهو: فاعل بـ«ضَارِبُهَا». ولو قيل: «زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا» - دون إبراز الضمير - لم يجر عند البصريين. وجاز عند الكوفيين فى مثل هذا؛ لأن المعنى مفهوم؛ فلو خيف اللبس، وجب الإبراز عند الجميع.

ومثال ما يخاف فيه اللبس قولك: «زَيْدٌ عَمَرُو ضَارِبُهُ»، والهاء لـ«عَمَرُو» والضارب «زَيْدٌ» فإن ذلك لا يعرف إلا بإبراز ضمير الفاعل. فإذا قصد كون «زَيْد» مضروباً، و«عَمَرُو» ضارباً استتر ضمير الرفع. ففرق الكوفيون بين ما يؤمن فيه اللبس، وبين ما لا يؤمن فيه. ولم يفرق البصريون بينهما ليجرى الباب على سنن واحد. (ص)

وَقَدْ يُسَاوِى الْجَامِذُ الْمُشْتَقُّ إِنْ يَكُنْ كـ(خَالِدٌ هِزْبَرٌ لَا يَهْنُ) (ش) حق الخبر المفرد أن يكون مدلوله ومدلول المبتدأ واحداً بوجه ما كقولك وأنت تشير إلى السبع المسمى أسداً:

«هَذَا أَسَدٌ»؛ فلا ضمير حينئذ فى «أَسَد» لجموده، وعدم تأوله بمشتق. فلو أشرت إلى رجل وقلت: «هَذَا أَسَدٌ» لكان لك فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: تنزيلة منزلة الأسد مبالغة دون التفات إلى تشبيه كقول الشاعر: [من الطويل] لِسَانُ الْفَتَى سَبْعٌ عَلَيْهِ شَذَائُهُ^(١)

فَإِنْ لَمْ يَزَعْ^(٢) مِنْ غَرْبِهِ^(٣) فَهُوَ آكِلُهُ^(٤)

والثانى: أن تقصد التشبيه فتقدر «مَثَلًا» مضافاً إليه؛ ففى هذين الوجهين لا ضمير فى «أَسَد».

والوجه الثالث: أن تؤول لفظ «أَسَد» بصفة وافية بمعنى الأسدية، وتجريه مجرى

(١) الشذاة: بقية القوة والشدة، والشذا: الأذى والشر. اللسان (شذا).

(٢) يزع: يكف. القاموس (وزع).

(٣) الغرب: الحدة فى اللسان. الوسيط (غرب). والمراد: أن الإنسان إذا لم يكف حدة لسانه وأذاه عن الآخرين، فسوف يقضى عليه.

(٤) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (سبع)، وتاج العروس (سبع).

ما أولته به ، فتحمله ضميرًا وترفع به ظاهرًا إن جرى على غير ما هو له كقولك : «هَذَا أَسَدٌ ابْنَاهُ» .

وهذا -أيضًا- سائغ في النعت والحال ؛ فمن النعت قول العرب : «مَرَزْتُ بِقَاعَ عَرْفَجٍ كُلَّهُ» .

ف«كُلَّهُ» تأكيد للضمير المرتفع ب«عَرْفَجٍ» ؛ لأن «عَرْفَجًا» ضمن معنى : خشن .
ومثله : «مَرَزْتُ بِقَوْمِ عَرَبٍ أَجْمَعُونَ» ؛ فضمن «عَرَبًا» معنى : فصحاء ورفع به ضميرًا . و«أَجْمَعُونَ» تأكيد له .

ومن أمثلة الكتاب : «مَرَزْتُ بِزَيْدٍ أَسَدًا شِدَّةً» فنصب أسدًا^(١) على الحال .
ومثل ذلك قول الراجز : [من الرجز]

وَصَاحِبٌ لَا خَيْرَ فِي شَبَابِهِ
أَصْبَحَ سَوْمٌ^(٢) الْعَيْشِ قَدْ رَمَى بِهِ^(٣)
حُوتًا إِذَا مَا زَادْنَا جِثًّا بِهِ
وَقَمْلَةً^(٤) إِنْ نَحْنُ بَاطِشْنَا بِهِ

ضمن «حُوتًا» معنى ملتقم ، و«قَمْلَةً» معنى : حقير ؛ فنصبهما حالين .
(ص)

وَضَمَّنِ الْجُمْلَةَ ذِكْرَ مُخْبِرٍ
وَرُبَّمَا خَلَّتْ مِنَ الذِّكْرِ الْجُمْلُ
كَقَوْلِكَ : (الْبُرُّ قَفِيزٌ بِكَذَا)
وَحَيْثُ كَانَ الذِّكْرُ مَفْعُولًا وَ (كُلُّ)
بِ (أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي
وَالزَّمْ لِكُوفِيهِمُ النَّصْبَ لَدَى
عَنْهُ بِهَا ك (هِنْدُ بَغْلَهَا غَيْرَ جَرِي)
إِنْ فَهِمَ الْمَعْنَى ، وَلَمْ يَخَفْ خَلَّلَ
بِحَذْفِ (مَنْهُ) فَاغْتَبَزَ كُلًّا بِذَا
أَوْ شَبَّهُهُ مُبْتَدَأً فَاخَذِفَ وَدَلَّ
عَلَى ذَنْبَا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ
حَذَفَ إِذَا مَا لَمْ يَغْمَّ الْمُبْتَدَأُ

(١) ينظر : الكتاب (١/٤٣٤) .

(٢) السوم : له معان كثيرة ، ولعل أنسبها هنا : هو من سامه الأمر سؤمًا : كلفه إياه ، وأولاه إياه ، وأكثر ما يستعمل في العذاب والشر والظلم ، ومنه قوله سبحانه : «يُسْؤِمُونَكَ سُوءَ الْعَذَابِ» ، والسؤم : أن تجشم الإنسان مشقة أو سوءًا أو ظلمًا . اللسان (سوم) .

(٣) الرجز للزبير بن العوام ، أو لعبد الله بن جعفر بن أبي طالب في المنجد ص ٢٩٤ ، وبلا نسبة في لسان العرب (حوت) ، (قمل) .

(٤) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (حوت) ، (سبد) ، (بطش) ، (قمل) ، وتاج العروس (سبد) .

وَجُمْلَةً تَكُونُ نَفْسَ الْمُبْتَدَأِ تُغْنِي كـ (دَعَايَ الْمُهْتَدِي: زِدْنِي هُدًى)
(ش) الجملة المخبر بها إن كانت نفس المبتدأ في المعنى، فحكمها في الاستغناء
عن ذكر يرجع إلى المبتدأ: حكم المفرد الجامد.

ولأجل ذلك لم يفتقر ضمير الشأن إلى ما يرجع إليه من الجملة المخبر عنه بها.
ومثل ضمير الشأن في الاستغناء عن عائد قوله - تعالى -: ﴿دَعَوْنَهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ
اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ فِيهَا سَلَامٌ وَأَخِرُ دَعَوْنَهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠].
ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: «أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا
اللَّهُ»^(١).

فإن لم تكن الجملة نفس المبتدأ في المعنى، وجب اشتمالها على ضمير يعود إلى
المبتدأ، أو ما يقوم مقامه.

فالضمير نحو: زيد قائم أبوه.

والقائم مقامه كقوله - تعالى -: ﴿وَلِيَّاسُ الْقَوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]
وقد يحذف العائد إذا كان عند حذفه لا يجهل؛ كقولك: «الْبُرُّ: الْقَفِيزُ بِدَرْهَمَيْنِ».
وكقوله - تعالى -: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣]
التقدير على أحد الوجوه:

إن ذلك الصبر والغفران منه لمن عزم الأمور.

فإن كان العائد مفعولاً، وكان المبتدأ «كُلًّا» أو شبهه جاز الحذف وبقاء المبتدأ
مبتدأ بلا خلاف.

ومن ذلك قراءة ابن عامر^(٢): ﴿وَكُلُّ وَعْدِ اللَّهِ الْحَسَنَى﴾ [النساء: ٩٥]

(١) رواه مالك في الموطأ (٢١٤/١ - ٢١٥) كتاب القرآن، باب: ما جاء في الدعاء حديث
(٣٢) عن طلحة بن عبيد الله بن كرز أن رسول الله ﷺ قال: «أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة
وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي (لا إله إلا الله وحده لا شريك له).

ورواه الترمذى في «سننه» كتاب الدعوات، باب (١٢٢) حديث (٣٥٨٥) من حديث
عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: خير الدعاء دعاء يوم عرفة وخير
ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد
وهو على كل شيء قدير.

وقال الترمذى: حديث غريب من هذا الوجه. وانظر تخريج الحديث في سلسلة
الأحاديث الصحيحة للألبانى رقم (١٥٠٣).

(٢) ينظر الدر المصون (٢/٤١٧، ٤١٨).

ومثله قول أبي النجم^(١) - أنشده سيبويه^(٢): [من الرجز]
 قَدْ أَصْبَحْتَ أَمْ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبَا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ^(٣)
 وكذا إذا كان المبتدأ شبيهاً بـ «كُلٌّ» في العموم، أو الافتقار إلى متمم للمعنى نحو:
 «امْرُؤٌ يَدْعُو إِلَى خَيْرٍ أَجِيبْ، وَآمِرٌ بِخَيْرٍ وَلَوْ صَبِيًّا أُطِيعْ».
 وكذا المشبه «كُلًّا» بالافتقار إلى متمم دون عموم؛ كقول امرئ القيس:
 [من المقارب]

... قَتُوبٌ نَسِيتُ وَقَتُوبٌ أَجْرُهُ^(٤) ...

وكقول النمر بن تولب^(٥): [من المقارب]
 فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرَّ^(٦)
 فإن كان المبتدأ غير «كُلٌّ» والعائد مفعول، لم يجوز عند الكوفيين حذفه وبقاء

(١) هو الفضل بن قدامة العجلي، أبو النجم، من بني بكر بن وائل، من أكابر الرجاز، ومن أحسن الناس إنشاداً للشعر، نبغ في العصر الأموي، وكان يحضر مجالس عبد الملك بن مروان وابنه هشام. توفي سنة ثلاثين ومائة.

ينظر: الأغاني (١٥٠/١٠)، خزنة الأدب (٤٩/١)، الشعر والشعراء (٢٣٢)، الأعلام للزركلي (١٥١/٥).

(٢) ينظر: الكتاب (٨٥/١).

(٣) الرجز في تخلص الشواهد ص ٢٨١، وخزنة الأدب ٣٥٩/١، والدرر ١٣/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٤/١، ٤٤١، وشرح شواهد المغنى ٥٤٤/٢، وشرح المفصل ٩٠/٦، والكتاب ٨٥/١، والمحاسب ٢١١/١، ومعاهد التنصيص ١٤٧/١، ومغنى اللبيب ٢٠١/١، والمقاصد النحوية ٢٢٤/٤، وتاج العروس (خير)، وبلا نسبة في الأغاني ١٧٦/١٠، وخزنة الأدب ٢٠/٣، ٢٧٢/٦، ٢٧٣، والخصائص ٦١/٢، وشرح المفصل ٣٠/٢، والكتاب ١٢٧/١، ١٣٧، ١٤٦، والمقتضب ٢٥٢/٤، وجمع الهوامع ٩٧/١.

(٤) ينظر: ديوانه ١٥٩، والأشباه والنظائر ١١٠/٣، وخزنة الأدب ٣٧٣/١، ٣٧٤، وشرح أبيات سيبويه ٣٧/١، وشرح شواهد المغنى ٨٦٦/٢، والكتاب ٨٦/١، والمقاصد النحوية ١/١، ٥٤٥، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ١١٣، والمحاسب ١٢٤/٢، ومغنى اللبيب ٤٧٢/٢.

(٥) هو النمر بن تولب بن زهير بن أقيش العكلى، شاعر مخضرم، عاش عمراً طويلاً في الجاهلية، وكان فيها شاعر «الرباب»، ولم يمدح أحداً ولا هجاً. أدرك الإسلام وهو كبير السن، ووفد على النبي ﷺ، فكتب عنه كتاباً لقومه. و كان أبو عمرو بن العلاء يسميه «الكيس» لحسن شعره. مات سنة ١٤هـ.

ينظر: الأعلام (٤٨/٨)، جمهرة أشعار العرب (١٠٩)، الشعر والشعراء (١٠٥).

(٦) البيت في ديوانه ص ٣٤٧، وتخلص الشواهد ص ١٩٣، وحماسة البحترى ص ١٢٣، والدرر ٢٢/٢، ١٥٣/٤، والكتاب ٨٦/١، والمقاصد النحوية ٥٦٥/١، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٧٤٩/٢، وجمع الهوامع ١٠١/١، ٢٨/٢.

المبتدأ مبتدأ، بل يوجبون نصبه بمقتضى المفعولية إلا فى ضرورة شعر.

وخالفهم البصريون بإجازة رفع غير «كُلَّ» فى الاختيار^(١).

ومن حجتهم فى إجازة ذلك قراءة بعض السلف: «أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةُ يَبْغُونَ» [المائدة: ٥٠] بالرفع^(٢).

وقول الشاعر - أنشده أبو بكر بن الأنباري^(٣): [من السريع]

وَخَالِدٌ يَحْمَدُ أَصْحَابَهُ بِالْحَقِّ لَا يَحْمَدُ بِالْبَاطِلِ^(٤)

فرفع «خالد» مع تفرغ الفعل بعده دون ضرورة.

(ص)

وَبِ (اسْتَقَرَّ) بَلْ ب (مُسْتَقَرَّ)	يُعَلِّقُ الظَّرْفُ وَحَزَفُ الْجَزْرِ
إِذَا بِشَيْءٍ مِنْهُمَا أَخْبَرَ عَنْ	مُبْتَدَأُكَ (عِنْدَهُ أُولَى شَجَرِ)
وَأَشْتَرَطُوا إِفَادَةَ فِي كُلِّ مَا	يَعْنِي بِهِ الْأَخْبَارَ مَنْ تَكَلَّمَ
لِذَاكَ ظَرْفٌ زَمَنٍ لَا يُسْنَدُ	لِعَيْنِ الْإِنْدَرَا، وَأَنْشَدُوا
(أَكُلْ عَامَ نَعَمَ تَخَوُّوهُ	يُلْقِيهِ قَوْمٌ وَتُنْتَجَوُّهُ)

(ش) إذا كان خبر المبتدأ ظرفاً، أو جاراً ومجروراً فلا بد من مقدر يتعلق به؛

وذلك المقدر إما: اسم فاعل، أو فعل.

وكونه اسم فاعل أولى لوجهين:

أحدهما: أن تقدير اسم الفاعل لا يحوج إلى تقدير آخر؛ لأنه واف بما يحتاج إليه

(١) زاد فى أ: على ضعف.

(٢) قال ابن جنى: ومن ذلك قراءة يحيى وإبراهيم والسلمى: «أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةُ يَبْغُونَ...» بالياء ورفع الميم.

قال ابن مجاهد: وهو خطأ. قال: وقال الأعرج: لا أعرف العربية (أفحككم)، وقرأ: (أفحككم) نصباً. وقرأ الأعمش: «أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةُ»، بفتح الحاء والكاف والميم.

قال أبو الفتح: قول ابن مجاهد إنه خطأ - فيه سرف، لكن وجه غيره أقوى منه. ينظر: المحتسب: ٢١١، ٢١٠/١.

(٣) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر بن الأنباري النحوي اللغوي. كان من أعلم الناس بالنحو والأدب، وأكثرهم حفظاً، وكان صدوقاً فاضلاً ديناً خيراً من أهل السنة، زاهداً متواضعاً. من تصانيفه: غريب الحديث، الهاءات، الأضداد، المشكل، المقصور والممدود، اللامات، شرح شعر الأعشى...، وغيرها. مات سنة (٣٢٨هـ).

ينظر: بغية الوعاة (٢/٢١٣ - ٢١٤)، تاريخ بغداد (٣/١٨٢).

(٤) البيت بلا نسبة فى معنى الليب ٦١١/٢، والمقرب ٨٤/١.

فى المحل من تقدير خبر مرفوع.

وتقدير الفعل يحوج إلى تقدير اسم الفاعل؛ إذ لا بد من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر فى موضع الخبر؛ والرفع المحكوم به لا يظهر إلا فى اسم الفاعل. الثانى: أن كل موضع كان فيه الظرف خبرًا، وقدر تعلقه بفعل أمكن تعلقه باسم فاعل.

وبعد «إِذَا» و«إِذَا» المفاجأة يتعين التعلق باسم فاعل نحو: «أَمَّا عِنْدَكَ فَرَيْدٌ»، و«خَرَجْتُ فَإِذَا فِي الْبَابِ زَيْدٌ»؛ لأن «أَمَّا» و«إِذَا» المفاجأة لا يليهما فعل، لا ظاهر، ولا مقدر.

وإذا تعين تقدير اسم الفاعل فى بعض المواضع، ولم يتعين تقدير الفعل فى بعض المواضع - وجب رد المحتمل إلى ما لا احتمال فيه؛ ليجرى الباب على سنن واحد. وهذا رأى الذى دللت على أولويته هو مذهب سيوييه، والآخر: مذهب الأخفش.

ولرجحان تقدير اسم الفاعل قلت:

وَبَ (اسْتَقَرَّ) بَلْ بَ (مُسْتَقَرَّ)

فجئت بـ«بَلْ» لدلالاتها على الإضراب؛ لأن غير المضرب عنه راجح. وأشرت بقولى:

(وَأَشْتَرَطُوا إِفَادَةَ فِي كُلِّ مَا يَغْنَى بِهِ الْإِخْبَارَ مَنْ تَكَلَّمَ)
إلى أن مثل قولك: «النَّارُ حَارَّةٌ» لا يعد كلامًا؛ لعدم الفائدة، وكذا: «السَّمَاءُ فَوْقَ الْأَرْضِ» وأشباه ذلك.

وفى قولى -أيضًا- إشعار بأن نحو: «رَجُلٌ قَائِمٌ» لا يكون كلامًا؛ إذ لا يجهل أن فى الدنيا رجلا قائمًا.

فلو خصص تخصيصًا تحصل به الفائدة كان كلامًا.

ثم قلت:

لِذَاكَ

أى: لاشتراط حصول الفائدة بالخبر لم يسند ظرف زمان لعين؛ إذ لا فائدة فى قولك: «زَيْدٌ عَدَا».

فلو عنيت مضافًا محذوفًا وفى الكلام دليل عليه أفاد، وكان كلامًا.

مثل أن يقدم من سفر قوم كان معهم «زَيْدٌ» فيقول بعضهم: «زَيْدٌ غَدًا». وإلى مثل هذا أشرت بقولي:

... .. إلا نَادِرًا ...

ومثل هذا قول العرب: «الْيَوْمَ خَمْرٌ، وَغَدًا أَمْرٌ»، و«اللَّيْلَةُ الْهَلَالُ».

أى: اليوم شرب خمر، وغدا حدوث أمر، واللييلة طلوع الهلال.

وكذا قول الراجز: [من الرجز]

أَكُلْ عَامَ نَعَمٍ ^(١) تَخْوَوْنَهُ
يُلْقِيهِ ^(٢) قَوْمٌ وَتُنْتَجُونَهُ؟ ^(٣)

أى: أكل عام إحراز نعم؟

(ص)

وَحَذَفُ مَا يُعْرَفُ حِينَ يُحَذَفُ	مِنْ جُزْأَى الْإِسْنَادِ حُكْمٌ يُعْرَفُ
وَقَدْ يَحُلَانِ مَحَلٌّ مُفْرَدٍ	فَيُحَذَفَانِ لِبُوضُوحِ الْمَقْصِدِ ^(٤)
وَبَعْدَ (لَوْلَا) التَّرْتُمُوا حَذَفَ الْخَبَرُ	وَفِي صَرِيحٍ قَسَمَ ذَلِكَ اِشْتَهَرَ ^(٥)
وَبَعْدَ وَآوٍ عَيِّنَتْ مَفْهُومٌ مَعَ	كَمِثْلِ (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ)
كَذَلِكَ قَبْلَ الْحَالِ حَيْثُ الْمُبْتَدَأُ	مَضَدَّرَ أَوْ أَفْعَلَ تَفْضِيلَ بَدَأَ
ك(حُبِّي الْمَالُ مُعَانًا مُحْسِنًا)	فَأَعْلَمَ وَ (أَشْفَى مَا أَقُولُ مُعْلِنًا)

(ش) المراد بجزأى الإسناد: المبتدأ والخبر.

- (١) النَّعَم: الإبل، والشاء، وقيل: خاص بالإبل. القاموس (نعم).
(٢) يلقيه: من اللقاح: وهو ماء الفحل من الإبل أو الخيل أو غيرها. واللقح: الخبل، ويستعمل في كل أنثى. والمعنى: أن القوم يلقيحون إبلهم حتى تكون «حبلَى». الوسيط (لقح).
(٣) تنتجونه: من أنتجت الناقة: إذا ولدت. والمعنى: تأخذونه بعد لقاحه عند قوم لينتج ويلد عندهم. الوسيط (نتج).

والرجز لقيس بن حصين في خزنة الأدب ٤٠٩/١، والكتاب ١٢٩/١، ولصبي من بني سعد قيل إنه قيس بن الحصين في المقاصد النحوية ٥٢٩/١، ولحصين بن زيد في شرح أبيات سيويه ١١٩/١، ولرجل ضبى في الأغاني ٢٥٦/١٦، وبلا نسبة في لسان العرب (أبل)، (نعم)، والأشياء والنظائر ١٠٢/٣، والإنصاف ص ٦٢، وتخليص الشواهد ص ١٩١، والرد على النحاة ص ١٢٠، واللمع في العربية ص ١١٣، والمخصص ص ١٧/١٩، وتهذيب اللغة ١٣/٣، وتاج العروس (نعم).

(٤) في ط: فيحذفان لدليل مرشد.

(٥) في أ: (لولا) غالبا حذف الخبر أوجب وبعد مقسم به اشتهر.

فأيهما دل عليه دليل قائم مقام ذكره: جاز حذفه؛ فحذف المبتدأ، وبقاء الخبر كقولك: (صحيح) لمن قال: «كَيْفَ زَيْدٌ»؟

وحذف الخبر، وبقاء المبتدأ كقولك: «زَيْدٌ» لمن قال: «مَنْ عِنْدَكَ»؟
وتقدير الأول: زيد صحيح، وتقدير الثاني: زيد عندى.

وقد يحذفان معاً إذا حلا محل مفرد كقوله - تعالى -: ﴿وَأَلْتَمِسْ مِنْ أَلْمَحِضِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنْ أَرَبْتُمْ فَعِدَّتُهُمْ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ﴾ [الطلاق: ٤]
التقدير: واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر.

فحذفت الجملة: لأنها حلت محل مفرد مع دلالة الجملة التي قبلها عليها.
واعلم أن الحذف منه جائز، وهو الذى تقدم التنبيه عليه.
ومنه واجب، وينال الخبر والمبتدأ:

فنبه الخبر فى أربعة مواضع: الأول: بعد «لَوْلا» الامتناعية إن كان الإخبار بكون غير مقيد نحو: «لَوْلا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ».

وإن كان بكون مقيد ولم يشعر به المبتدأ، ولا الجواب - لم يجز الحذف كقول الزبير: [من الطويل]

فَلَوْلا بَنُوها حَوْلُها لَحَبَطَتْها
وكقول النبى ﷺ: «لَوْلا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِكُفْرِ لَبَيَّتُ الْكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ»^(٢).

فإن كان الإخبار بكون مقيد، وكان المبتدأ، أو الجواب مشعرًا به جاز الثبات والحذف كقول المعرى^(٣) فى صفة سيف: [من الوافر]

(١) هذا صدر بيت، وعجزه:

... .. كخيلة عصفور ولم أتلثم

ينظر: تخلص الشواهد ٣٠٨، وشرح شواهد المغنى ٨٤١/٢، والمقاصد النحوية ٥٧١/١، وبلا نسبة فى معنى اللبيب ٤٣٠/٢.

(٢) رواه البخارى فى «صحيحه» (٣٠٢/١ - ٣٠٣) كتاب العلم، باب: من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصّر فهم بعض الناس ... حديث (١٢٦)، وأطرافه فى (١٥٨٣) (١٥٨٤)، (١٥٨٥)، (١٥٨٦)، (٣٣٦٨)، (٤٤٨٤)، (٧٢٤٣)، ومسلم فى «صحيحه» كتاب الحج، باب: نقض الكعبة وبنائها حديث (١٣٣٣) من حديث عائشة وألفاظه مطولة ومختصرة.

(٣) هو أحمد بن عبد الله بن سليمان، التنوخى، أبو العلاء المعرى، شاعر فيلسوف، نشأ فى بيت علم كبير فى بلده، قال الشعر وهو ابن إحدى عشرة سنة، وكف بصره وهو فى السنة =

... .. قَلُولَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا^(١)

والثاني: في القسم إذا كان المقسم به مشهور القسمية نحو: «لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ». والثالث: بعد الواو التي بمعنى «مَعَ» نحو: «كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ»، و«كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ».

وفي تقييد القسم بكونه صريحاً، والواو بكونها معينة لمفهوم «مَعَ» - إشعار بأن الحذف لا يلتزم في قسم غير صريح.

ولا بعد واو لا تعين مفهوم «مَعَ».

فمثال قسم غير صريح: «عَهْدُ اللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ».

فحذف الخبر في هذا ومثله غير لازم بل جائز.

وكذا إذا لم تعين الواو مفهوم (مع) نحو: «زَيْدٌ وَعَمْرُو كَالْأَخَوَيْنِ».

الرابع: إذا كان المبتدأ مصدرًا أو أفعل تفضيل مضافاً إليه، أو بعده حال لا يصلح أن يخبر بها عن المبتدأ، نحو: «حُبِّي الْمَالِ مُحْسِنًا» لعمر ك قسمي و«أَشْفَى قَوْلِي مُغْلِنًا».

فتقدير الأول: لولا زيد مانع لأكرمته.

وتقدير الثاني: لعمر ك قسمي لأفعلن.

وتقدير الثالث: كل رجل وضيعته مقترنان أو معلومان.

وتقدير الرابع: حبي المال إذا كنت محسنًا، وأشفى قولي إذا كنت معلنًا.

فالتزم حذف هذه الأخبار للعلم بها، ولسد هذه الأشياء مسدها.

ويتناول قولي:

... .. مَافِيهِ مَغْنَاهُ ...

أفعل التفضيل نحو: «أَشْفَى مَا أَقُولُ».

= الرابعة من عمره، ولما مات وقف على قبره ٨٤ شاعرًا يرثونه. من تصانيفه: اللزوميات، سقط الزند، الأيك والغصون، شرح ديوان المتنبي، رسالة الغفران، رسالة الملائكة ... ، وغيرها. مات سنة ٤٤٩هـ.

ينظر: الأعلام (١/١٥٧)، ومعجم الأدباء (١/١٨١)، سير أعلام النبلاء (١٨/٢٣). (١) هذا عجز بيت صدره:

... .. يُذِيبُ الرَّعْبَ مِنْهُ كُلَّ غَضَبٍ

ينظر: أوضح المسالك ٢٢١/١، والجنى الداني ص ٦٠٠، والدرر ٢/٢٧، ورسف المباني ص ٢٩٥، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/١٠٢، وشرح ابن عقيل ص ١٢٨، ومغنى اللبيب ١/٢٧٣، والمقرب ١/٨٤.

وغير أفعال التفضيل نحو: «كُلُّ شُرَيْبِي السَّوِيْقَ مُتَوْتَا»، و«مُعْظَمُ إِيْتَانِي الْمَسْجِدَ مُتَعَلِّمًا».

فمثل هذه الأمثلة يجب فيها حذف الخبر لسد الحال مسده ولعدم صلاحيتها (١/١٢) لأن تكون خبرًا.

فلو صلحت لأن تكون خبرًا، لم تجعل حالًا إلا على شذوذ؛ كقول الرازي: [من الرجز]

مَا لِلْجَمَالِ سِيرَهَا وَثِيدًا^(١)

وكقول بعض العرب: «حُكْمُكَ مُسَمَّطًا».

يريد: حكمك لك مثبتًا.

فالأجود في مثل هذا أن يذكر العامل، أو يجاء بالمنصوب مرفوعًا بمقتضى الخبرية.

(ص)

وَالْتَرَمُوا فِي الْقَطْعِ حَذَفَ الْمُبْتَدَأِ ك(عُذِّبَ بِهِ اللَّهُ كَذَا مَا وَرَدَا)

مِنْ مَصْدَرٍ مُزْتَفِعٍ، وَهُوَ بَدَلُ مِنْ فِعْلِهِ، وَغَيْرُ نَصْبٍ فِيهِ قَلْ

مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِ مَنْ خَلَا (صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلَانَا مُبْتَلَى)

وَمُلْحَقٌ (فِي ذِمَّتِي لِأَفْعَلَنْ) بِذَا حَكَاهُ الْفَارِسِيُّ ذُو عَلَنْ

وَإِنْ يَكُنْ مَخْصُوصٌ (نَعَمْ) خَبَرًا فَهُوَ لِمَا إِظْهَارُهُ قَدْ حُظِرَا

(ش) لما بينت المواضع التي يحذف فيها الخبر وجوبًا، وكان للمبتدأ من وجوب الحذف نصيب - شرعت في بيان ذلك.

ومواضعه -أيضًا- أربعة:

أحدها: النعت المقطوع عن موافقة المنعوت في إعرابه؛ لكونه لا يحتمل غير

(١) الوئيد: شدة الوطء على الأرض يسمع كالدوى من بعد. ينظر: اللسان (وَأَد).

الرجز للزبَاءِ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ (وَأَد)، (صَرْف)، (زَهَق)، وَأَدَبُ الْكَاتِبِ ص ٢٠٠،

وَالْأَغَانِي ٢٥٦/١٥، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ ٨٦/٢، وَجُمْهُرَةُ اللُّغَةِ ص ٧٤٢، ١٢٣٧، وَخَزَانَةُ

الْأَدَبِ ٢٩٥/٧، وَالْدَّرَرُ ٢٨١/٢، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ١٦٩/١، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ ٢٧١/١،

وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنَى ٩١٢/٢، وَتَاجُ الْعُرُوسِ (وَأَد)، (صَرْف)، وَشَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ

ص ١٧٩، وَمَغْنَى اللَّيْبِ ٥٨١/٢، وَلِلزَّبَاءِ أَوْ لِلخَنَسَاءِ فِي الْمَقَاصِدِ النَحْوِيَّةِ ٤٤٨/٢، وَبِلَا

نِسْبَةٍ فِي هَمْعِ الْهَوَامِعِ ١٥٩/١، وَمَقَايِيسُ اللُّغَةِ ٧٨/٦، وَكِتَابُ الْعَيْنِ ١١١/٧، وَأَسَاسُ

الْبَلَاغَةِ (وَأَد).

المراد نحو: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدِ».

فمثل هذا يجوز قطعه بالنصب، والرفع.

فإذا نصب فـ«أَمْدَحُ» - ملتزم الإضمار؛ ليكون ذلك أدل على الإنشاء كما فعل بناصب المنادى.

وإذا رفع فهو خبر مبتدئ ملتزم الإضمار -أيضاً-.

وكذا المصدر المجعول بدلا من اللفظ بفعله إذا نصب، وهو الأكثر - التزم إضمار ناصبه؛ لثلا يجمع بين البدل، والمبدل منه.

فإذا رفع وجعل خبر مبتدئ امتنع إظهار ذلك المبتدئ، كما امتنع إظهار الناصب في حال النصب.

ومن رفع المصدر قول الراجز: [من الرجز]

شَكَا إِلَى جَمَلِي طُولَ السُّرَى
صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلَانَا مُبْتَلَى^(١)

أى: أمرنا صبر جميل.

قال سيبويه^(٢): «ومن العرمن يقول: سمع وطاعة، فيرفع؛ أى: أمرى سمع وطاعة».

وقال أبو على في قول العرب: «فِي ذِمَّتِي لِأَفْعَلَنْ»: «إنه من حذف المبتدئ وجوبا».

ومن حذف المبتدئ وجوبا عند أكثرهم المخصوص بالمدح والذم بعد «نِعَم» و«بِئْسَ» إذا لم يجعل مبتدأ.
(ص)

وَلَا تُجْزِ تَنْكِيرَ الْإِسْمِ الْمُبْتَدَأَ	إِلَّا إِذَا نِيلَ اسْتِفَادَةً بَدَأَ
كَحَالِ مُخْتَصِّ بِعَظْفٍ، أَوْ عَمَلٍ	أَوْ صِفَةٍ كـ(رَجُلٌ عَذْلٌ وَصَلٌ)
وَمِثْلُ إِخْبَارٍ بِمُخْتَصِّ سَبَقَ	مِنْ ظَرْفٍ أَوْ شَبِيهِهِ كـ(بِى رَمَقَ)
وَكَاثِفًا اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفَى كـ(هَلْ)	عُذْرٌ لَكُمْ فَمَا اغْتِدَاءَ مُحْتَمَلٍ

(ش) حصول الفائدة شرط في الابتداء بالمعرفة أو النكرة.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٤٧/١، والكتاب ١٦٢/١، وأمالى المرتضى ١٠٧/١، وسر الصناعة ٤٦٣، وشروح سقط الزند ٦٢٠.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٤٩/١.

لكن حصولها في الابتداء بالمعرفة أكثر من عدمها، والابتداء بالنكرة بالعكس؛
فلذلك احتيج إلى ذكر شروط تصحح الابتداء بالنكرة.

فمنها: أن يتقدمها استفهام أو نفى نحو: «أَرَجُلٌ فِي الدَّارِ؟»، و«مَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ»، و«هَلْ عَذَّرَ لَكُمْ فَمَا اغْتِدَاءٌ مُحْتَمَلٌ»

ومنها: أن يختص بوصف نحو: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]
أو بعمل بإضافة أو شبهها نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]،
و«أَمَرَ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٍ»^(١) و«غَضِبَ فِي اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ وَجَلٍ».

وبعطف نحو: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ [محمد: ٢١] - على جعل «طاعة» مبتدأ.
أو بتقدم خبرها وهو ظرف مختص، أو جار ومجرور مختص نحو: «قد أفلَحَ مَنْ عِنْدَهُ مَالٌ وَلَهُ بَرٌّ».

ولا بد من كون الظرف مختصاً، وكذا المجرور.

فلو عدم الاختصاص عدت الفائدة نحو: «عِنْدَ رَجُلٍ مَالٌ»، و«لِإِنْسَانٍ بَرٌّ».

(ص)

وَقَدْ يُفِيدُ الْمُبْتَدَأُ مُنْكَرًا مُجَرَّدًا مِنْ كُلِّ مَا قَدْ ذُكِرَا
نَحْوُ: (أَمَرُوا أَنْفَعُ لِي مِنْ أَمْرَاءَ) وَ (سَيَنْفِ أَوْفَى لِلْفَتَى مِنْ مِثْسَاءَ)
(ش) من الابتداء بنكرة خالية من القيود التي مضى ذكرها - قول العرب: «خُبَاءُ خَيْرٌ مِنْ يَفْعَةٍ سَوْءٍ»؛ أى: بنت مخبأة خير من شاب يضر ولا ينفع.

ومن ذلك قول ابن عباس - رضى الله عنهما - : «تَمَرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ». والاعتبار في ذلك وما أشبهه: الإفادة، فإن عدت ثبت المنع، وإن وجدت فلا منع.

(ص)

وَالْأَضْلُ فِي الْكَلَامِ تَأْخِيرُ الْخَبَرِ وَجَائِزُ تَقْدِيمُهُ، إِذْ لَا ضَرَرَ
وَالْتَرَمُّ الْأَضْلُ إِذَا لَبَسَ حُذِرَ ك(عَمَرُوا الْجَانِي) وَ (عَامِرٌ عَذِرَ)
وَلَا التَّزَامُ إِنْ أَزِيلَ اللَّبْسُ ك(الْلَيْثُ زَيْدٌ) وَ (أَجَادُوا الْحُمْسُ)
وَلَا زِمَ تَقْدِيمُ مُفْرَدٍ وَجِبَ تَصْدِيرُهُ بِنَفْسِهِ، أَوْ بِسَبَبِ

(١) رواه مسلم في صحيحه (٦٩٧/٢) كتاب الزكاة، باب: بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف حديث (١٠٠٦) والبخارى في الأدب المفرد (٢٢٧) وأحمد في مسنده (١٦٧/٥، ١٦٨) من حديث أبي ذر وفيه قصة.

نَحْوُ: (مَتَى السَّيْرُ)؟ و (أَيْنَ خَالِدٌ)؟ وَ (مَا لِرَيْدٍ)؟ وَ (فَتَى مَنْ وَافِدٌ)؟
وَأَخَرْنَ خَبْرًا بِأَلْفَا قُرْنٍ حَثْمًا، وَمَا لِمَا بِلَامٍ مُقْتَرِنٌ
(ش) أصل الخبر التأخير لشبهه بالصفة من حيث هو موافق في الإعراب لما هو
له، دال على حقيقته، أو على شيء من سببه.

إلا أنه لم يبلغ درجة الصفة في وجوب التأخير، بل أجزى تقديمه إن لم يعرض مانع.
كخوف التباسه بالمبتدأ عند تساويهما في التعريف، أو التنكير كـ «زَيْدٌ صَدِيقُكَ»،
و«خَيْرٌ مِنْكَ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ».
وكخوف التباس المبتدأ بالفاعل لو قدم خبره وهو فعل، وفاعل مستتر نحو: «زَيْدٌ
قَامَ».

فإن أمن التباس الخبر بالمبتدأ عند تساويهما، لم يمتنع تقديم الخبر؛ كقولك في
«زَيْدٌ اللَّيْثُ شِدَّةً»: «اللَّيْثُ شِدَّةٌ زَيْدٌ».

فجاز تقديم (الليث)؛ لأن خبريته لا تجهل.

ونظير ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتِنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرُّجَالِ الْأَبَاعِدِ^(١)
أى: بنو أبائنا بمنزلة أبائنا.

وكذلك لا يمتنع تقديم الخبر إذا كان فعلا، وفاعلا بارزا نحو: «أَجَادُوا
الْحُمْسُ»^(٢).

ف (الْحُمْسُ): مبتدأ و«أَجَادُوا» خبر مقدم.

وعلى هذا حمل في بعض الوجوه قوله -تعالى-: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾
[الأنبياء: ٣]

وإذا تضمن المبتدأ أو الخبر معنى استفهام أو كان مضافا إلى ما تضمن ذلك -
وجب تقديمه وذلك نحو: «مَا لِرَيْدٍ؟» و«فَتَى مَنْ وَافِدٌ».

(١) البيت للفرزدق في خزانة الأدب ٤٤٤/١، وبلا نسبة في الإنصاف ٦٦/١، وأوضح
المسالك ١٠٦/١، وتخليص الشواهد ص ١٩٨، والحيوان ٣٤٦/١، والدرر ٢٤/٢،
وشرح الأشموني ٩٩/١، وشرح التصريح ١٧٣/١، وشرح شواهد المغنى ٨٤٨/٢،
وشرح ابن عقيل ص ١١٩، وشرح المفصل ١٣٢/٩، ٩٩/١، ومغنى اللبيب ٤٥٢/٢،
وهمع الهوامع ١٠٢/١.

(٢) حَمَسَ اللحم حمسًا: قلاه. الوسيط (حمس).

ف «مَا»: استفهامية وموضعها رفع بالابتداء، وتقديم هذا المبتدأ واجب لتضمنه معنى الاستفهام، والاستفهام له صدر الكلام؛ وهذا مما وجب تصديره بنفسه.
و«فَتَى مَنْ»: مبتدأ -أيضاً- واجب التقديم؛ لإضافته إلى (من) الاستفهامية وهذا مما وجب تصديره بسبب. وخبره: «وَأَفِدَ».

ولو كان الخبر متضمناً لاستفهام وهو مفرد -وجب تقديمه نحو: «مَتَى السَّيْرُ»؟ و«أَيُّنَ خَالِدٌ»؟

ولو تضمنه وهو جملة جاز تأخيرها نحو: «زَيْدٌ أَيْنَ هُوَ»؟ و«عَمَرُو كَيْفَ حَالُهُ»؟ ويجب تأخير الخبر المقرون بالفاء، والمخبر به عن مبتدأ مقرون بلام الابتداء.
فالأول نحو: «الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ».

والثاني نحو: «لَزَيْدٌ قَائِمٌ».

فلو قدم «فَلَهُ دِرْهَمٌ» على «الَّذِي يَأْتِينِي» لم يجز، ولو قدم «قَائِمٌ» على «لَزَيْدٌ» لم يجز؛ لأن الفاء تابعة لا متبوعة.

ولام الابتداء مصدرة أبداً، ولذا يجب تعليق أفعال القلوب قبلها نحو: «عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ».

(ص)

وَكُلُّ جُزْءٍ حَصَرْتُهُ إِنَّمَا	أَوْ لَفْظٌ (إِلَّا) مُنِعَ التَّقْدِمَا
وَأِنْ يَعْدُ لِيَخْبَرَ ضَمِيرُ	مِنْ مُبْتَدَأٍ يُوجِبُ لَهُ التَّأْخِيرُ
كَ(عِنْدَ هُنْدٍ فِي الْجَبَاءِ بَعْلُهَا)	وَ (فِي الثُّفُوسِ مُسْتَسِيرًا فَضْلُهَا)
كَذَا إِذَا مَا كَانَ (أَنَّ) الْمُبْتَدَأَ	وَيَعْدُ (أَمَّا) خَيْرٌ أَبَدًا ^(١)

(ش) كل جزء يتناول: المبتدأ، والخبر، والفاعل، والمفعول، وغير ذلك؛ فإذا قصد شيء من ذلك بحصر وجب تأخيرها؛ سواء كان الحصر بـ«إِلَّا» أو بـ«إِنَّمَا».
فالحصر بـ«إِلَّا» نحو: «مَا زَيْدٌ إِلَّا كَاتِبٌ» و«مَا زَيْدٌ إِلَّا فِي الدَّارِ».
والحصر بـ«إِنَّمَا» نحو: «إِنَّمَا زَيْدٌ كَاتِبٌ» و«إِنَّمَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ».
وقولي:

وَأِنْ يَعْدُ لِيَخْبَرَ ضَمِيرُ

(١) في ط: وخيرن بعد (أما) أبداً.

أى: إذا كان مبتدأ معه ضمير يعود على شيء مما هو مع الخبر - وجب تقديم الخبر نحو: «عِنْدَ هِنْدٍ بَعْلُهَا»، و«فِي الثُّقُوسِ مُسْتَسِيرًا فَضْلُهَا».

ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

أَهَابُكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا^(١)
ومنه قول النبي ﷺ: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ»^(٢).

وقولى:

كَذَا إِذَا مَا كَانَ (أَنَّ) الْمُبْتَدَأَ

أى: إذا كان «أَنَّ» وصلتها فى موضع رفع بالابتداء - وجب تقديم الخبر نحو: قوله - تعالى - : ﴿وَأَيُّهَا لَمْ أَنَا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [يس: ٤١].

التقدير: حملنا ذريتهم آية.

فلو ابتدئ بـ«أَنَّ» بعد «أَمَّا» جاز تقديم الخبر وتأخيره؛ نحو: «أَمَّا فِي عِلْمِي فَأَنْتَ صَادِقٌ»، و«أَمَّا أَنْتَ صَادِقٌ فَفِي عِلْمِي». والله أعلم.

(ص)

وَفِي كَلَامِهِمْ تَعَدَّدُ الْخَبَرُ مُطْلَقًا أَوْ لَفْظًا كَقَوْلِ مَنْ عَبَّرَ
(مَنْ كَانَ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتَّى مُقَيِّظًا، مُصَيِّفًا، مُشْتَى)
(ش) تعدد الخبر على ضربين:

(١) البيت للمجنون فى ديوانه ص ٥٨، ولنصيب بن رباح فى ديوانه ص ٦٨، وتخليص الشواهد ص ٢٠١، وسمط اللآلى ص ٤٠١، وشرح التصريح ١٧٦/١، والمقاصد النحوية ٥٣٧/١، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢١٥/١، وشرح الأشمونى ١٠١/١، وشرح ابن عقيل ص ١٢٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ١٧٣.

(٢) رواه الترمذى (٥٥٨/٤) كتاب الزهد: باب ١١ حديث (٢٣١٧)، وابن ماجه (١٣١٥/٢) كتاب الفتن: باب كف اللسان فى الفتنة (٣٩٧٦)، والقضاعى فى مستند الشهاب (١٩٢)، وابن حبان فى صحيحه (٤٦٦/١) (٢٢٩) وله شاهد من حديث على بن الحسين قال: قال رسول الله ﷺ: إن من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه رواه الترمذى (٥٥٨/٤) : كتاب الزهد: باب (١١) حديث (٢٣١٨)، وقال: هذا عندنا أصح من حديث أبى سلمة عن أبى هريرة وعلى بن حسين لم يدرك على بن أبى طالب اهـ.

ورواه أحمد (٢٠١/١)، والطبرانى فى الكبير (٢٨٨٦)، والصغير (١١١/٢) من حديث الحسين بن على قال الهيثمى فى المجمع (٢١/٨): «رواه أحمد والطبرانى فى الثلاثة بالرواية الأولى ورجال أحمد والكبير ثقات» اهـ.

أحدهما: تعدد في اللفظ، والمعنى نحو: «زَيْدٌ كَاتِبٌ حَاسِبٌ» ونحو قوله - تعالى - : ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ قَالُوا لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤-١٦]
وكقول الراجز: [من الرجز]

... .. فَهَذَا بَنِي^(١)

مَقِيظٌ مُصَيِّفٌ مُشْنِي^(٢)

أنشده سيبويه^(٣)

والثاني: تعدد في اللفظ دون المعنى كقولك: «هَذَا حُلُوٌ حَامِضٌ»^(٤)، بمعنى:

مز.

فصل في دخول الفاء على خبر المبتدأ

(ص)

وَالْفَا أَجْزُ فِي خَبَرِ اسْمٍ شَبَّهَ مَا ضُمِّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ كَالَّذِي وَ (مَا) إِذَا بَطَّرَفَ، أَوْ بِفِعْلٍ وَصِلَا وَعُمَمًا، وَافْتَضَا مُسْتَقْبَلًا وَفِي مُضَافٍ لَهُمَا ذَاكَ اغْتَبِرَ كَذَا مُنْكَرٌ يُضَاهِي مَا ذَكَرَ دَا الْحُكْمِ مِثْلُهُ لِمَعْنَى مَا خَفِيَ إِنْ عَمَّ، وَالْمَوْصُوفُ بِالْمَوْصُولِ فِي (ش) حق خبر المبتدأ ألا يدخل عليه فاء؛ لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل، ونسبة الصفة من الموصوف.

إلا أن بعض المبتدآت تشبه أدوات الشرط، فتقترن بالفاء جوازًا وذلك:

إما موصول بفعل لا حرف شرط معه، أو بظرف.

وإما موصوف بهما.

(١) البت: كساء غليظ من صوف أو وبر.

(٢) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٨٩، والدرر ٣٣/٢، والمقاصد النحوية ٥٦١/١، وبلا نسبة في الإنصاف ٧٢٥/٢، وتخليص الشواهد ص ٢١٤، والدرر ١٠٩/٥، وشرح أبيات سيبويه ٣٣/٢، وشرح الأشموني ١٠٦/١، وشرح ابن عقيل ص ١٣٢، وشرح المفصل ١/ ٩٩، والكتاب ٨٤/٢، ولسان العرب (بت)، (دشت)، (قيظ)، (صرف)، (شتا)، وهمع الهوامع ١٠٨/١، ٦٧/٢، وتهذيب اللغة ٢٦٠/٩، ٢٥٨/١٤، وتاج العروس (دشت)، (قيظ)، (شتا)، وديوان الأدب ١١٣/٤، وأساس البلاغة (جيف)، وجمهرة اللغة ص ٦٢.

(٣) ينظر: الكتاب (٨٤/٢).

(٤) ذكره سيبويه في كتابه ٨٣/٢ وقال بعده: لا تريد أن تنقص الحلاوة ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين.

وإما مضاف إلى أحدهما.

وإما موصوف بالموصول المذكور بشرط قصد العموم، واستقبال معنى الصلة، أو الصفة.

نحو: «الَّذِي يَأْتِينِي، أَوْ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ».

و«رَجُلٌ يَسْأَلُنِي، أَوْ فِي الْمَسْجِدِ فَلَهُ بَرٌّ».

و«كُلُّ الَّذِي تَفْعَلُ فَلكَ أَوْ عَلَيْكَ».

و«كُلُّ رَجُلٍ يَتَّقِي اللَّهَ فَسَعِيدٌ».

و«السَّغَى الَّذِي تَسْعَاهُ فَسَتَلْقَاهُ».

فلو عدم العموم لم تدخل الفاء؛ لانتفاء شبه الشرط، وكذا لو عدم الاستقبال، أو وجد مع الصلة، أو الصفة حرف شرط.

وربما دخلت في خبر موصول مع عدم العموم، والاستقبال كقوله -تعالى- :
﴿وَمَا أَصْبَحْتُمْ يَوْمَ اتَّخَذَ الْجَمْعَانِ فَيَاذَنَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٦٦]
(ص)

وَذَا الْجَوَازِ بَعْدَ (لَكِنَّ) وَ (أَنَّ) وَ (إِنْ) بَاقٍ وَأَبَى أَبُو الْحَسَنِ
وَعَبَّرَ بَاقٍ هُوَ بَعْدَ مَا بَقِيَ بِغَيْرِ خُلْفٍ فَانْتَقَى الَّذِي انْتَقَى
(ش) إذا دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء أزال
الفاء، إن لم يكن (إِنْ) أَوْ (أَنَّ) أَوْ «لَكِنَّ» بإجماع من المحققين.

فإن كان الناسخ «إِنْ» أَوْ «أَنَّ» أَوْ «لَكِنَّ» جاز بقاء الفاء؛ نص على ذلك في «إِنْ»
و«أَنَّ» سيبويه^(١) وهو الصحيح الذي ورد نص القرآن المجيد به كقوله -تعالى- :
﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [الأحقاف: ١٣] ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا
وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلَّةٌ وَلَا أَرْضٌ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ٩١] ﴿إِنَّ الَّذِينَ
يَكْفُرُونَ يَتَأَيَّدُونَ اللَّهُ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّاتِ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ
مِنْ النَّاسِ فَنَبِّئْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١] ﴿قُلْ إِنْ أَلَمْتُ أَلَّذِي تَفِرُّونَ
مِنْهُ فَإِنَّهُمْ مُلْقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨] ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾
[الأنفال: ٤١].

(١) ينظر: الكتاب (١٠٢/٣).

ومثال ذلك مع «لَكِنَّ» قول الشاعر:

بِكُلِّ دَاهِيَةٍ^(١) أَلْقَى الْعُدَاةَ وَقَدْ
كَلَّا وَلَكِنَّ مَا أُبْدِيهِ مِنْ فَرْقٍ^(٢)
يُظَنُّ أُنَى فِي مَكْرِي بِهِمْ فَرْغُ
فَكَى يُعَرِّوْا فَيُعْرِبُهُمْ بِى الطَّمَعِ^(٣)

ومثله قول الشاعر الآخر:

فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيًا^(٤) لَكُمْ
وَلَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ^(٥)

وروى عن الأخفش أنه منع من دخول الفاء بعد «إِنَّ»، وهذا عجيب؛ لأن زيادة الفاء على رأيه جائزة، وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة شرط؛ نحو: «زَيْدٌ فَقَائِمٌ»؛ فإذا دخلت على اسم يشبه أداة الشرط، فوجود الفاء في الخبر أحسن وأسهل من وجودها في خبر «زَيْدٌ» وشبهه.

وثبت هذا عن الأخفش مستبعد.

وقد ظفرت له في كتابه «فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ»^(٦) بأنه موافق لسيبويه في بقاء الفاء بعد دخول «إِنَّ» وذلك أنه قال:

«وَأَمَّا ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَازِهُمَّا﴾ [النساء: ١٦]

فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ؛ لأن «الَّذِي» إذا كان صلته فعلا جاز أن يكون خبره بالفاء نحو قول الله - تعالى - : ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾ [النساء: ٩٧] ثم قال: ﴿فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ﴾.

(١) الداهية: يقال: رجل داهية: بصير بالأمور. (الوسيط - دهى).

(٢) الفَرْقُ - بالتحريك - : الخوف. (اللسان - فرق).

(٣) البيتان من البسيط، وهما بلا نسبة في شرح الأشموني ١٠٨/١.

(٤) يقال: قلى فلاناً قَلِيًّا: أبغضه وهجره. ينظر: الوسيط (قلى).

(٥) البيت لذى القرنين أبي المطاع بن حمدان في تاج العروس (برد)، ومعجم البلدان (بردى)، ولأنفوه الأودى في الدرر ٤٠/٢، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أمالي القالى ٩٩/١، وأوضح المسالك ٣٤٨/١، وشرح الأشموني ١٠٨/١، وشرح التصريح ٢٢٥/١، وشرح قطر الندى ص ١٤٩، ومعجم البلدان (الحجاز)، والمقاصد النحوية ٣١٥/٢، وهمع الهوامع ١١٠/١.

(٦) ينظر: معاني القرآن للأخفش (١/٢٥١، ٢٥٢).

باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر

(ص)

كَانَ بِهَا الْمُتَبَدِّأُ اِرْفَعُ نَاصِبًا خَبَرُهُ كـ (كَانَ زَيْدٌ صَاحِبًا)
وَمِثْلُ (كَانَ): (ظَلَّ) (بَاتَ) (أَضْحَى)
وَهَكَذَا (لَيْسَ) وَ (زَالَ) وَ (بَرِحَ)
وَأَلْزِمِ الْأَرْبَعَةَ الْأَوَاخِرَ نَفْيًا كـ (مَا زَالَ ابْنُ عَوْفٍ شَاكِرًا)
وَمِثْلُ (كَانَ): (دَامَ) بَعْدَ مَا لَدَى إِفْهَامَ مُدَّةٍ كَقَوْلِ مَنْ شَدَا
(لَتَقْرَيْنَ قَرِيبًا) ^(١) جُلُذِيَا ^(٢) مَا دَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا

(ش) هذه الثلاثة عشر فعلا متساوية فى دخولهن على المبتدأ والخبر، وعملهن فيهما العمل المذكور.

إلا أن «لَيْسَ» وما قبلها تعمله بلا شرط، و«زَالَ» و«بَرِحَ» و«فَتَى» و«انْفَكَّ» تعمله بشرط مصاحبة نفى، و«دَامَ» تعمله بشرط مصاحبتها «مَا» المصدرية النائية عن ظرف زمان.

وقد يحذف النافى لـ «زَالَ» وأخواتها للعلم به كقوله -- تعالى -: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٨٥]
أى: لا تفتأ تذكر.

وكقول الشاعر: [من مجزوء الكامل]

تَنَفَّكَ تَسْمَعُ مَا حَيَّيْ تَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهُ ^(٣)

وما كان منها بلفظ الماضى نفى بـ «مَا» أو «لَا» أو «إِنْ».

وما كان منها بلفظ المضارع نفى بكل ناف حتى بـ «لَيْسَ»؛ كقول الشاعر:

[من الطويل]

وَلَسْتُ وَإِنْ أَقْصَيْتُ أَنْفَكَ ذَا هَوَى بِهِ الْعَاذِلُ الْقَاسِي يُمَهِّدُ لِي عَذْرًا ^(٤)

(١) القَرَب - بالتحريك - سير الليل لورد الغد . (القاموس المحيط - قرب) .

(٢) الْجُلُذَى: السير القوى السريع . (مقاييس اللغة جلد) .

(٣) البيت لخليفة بن براز فى خزانة الأدب ٩/٢٤٢، ٢٤٣، والدرر ٢/٤٥، والمقاصد النحوية ٢/٧٥، وبلا نسبة فى الإنصاف ٢/٨٢٤، وتخليص الشواهد ص ٢٣٣، وخزانة الأدب ١٠/٩٩،

وشرح عمدة الحافظ ص ١٩٨، وشرح المفصل ٧/١٠٩، وجمع الهوامع ١١١/١ .

(٤) البيت بلا نسبة فى شرح التسهيل ١/٥٤ .

فلذلك قلت:

... .. لِنَفْيِ

فأطلقت ولم أخص نافيًا من ناف.

ثم قلت:

... .. أَوْ شِبْهَ نَفْيِ

ليدخل ما معه نهى؛ كقول الشاعر: [من الخفيف]

صَاحَ شَمَزٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ فَنَسِيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ^(١)

وما معه «غَيْرُ»؛ كقول الشاعر: [من البسيط]

إِنَّ أَمْرًا غَيْرَ مُنْفَكٍّ مُعِينٍ حِجَا عَلَى هَوَى فَاتِحٍ لِلْمَوْتِ أَبْوَابَا

وما معه تقليل يراد به النفي؛ كقول الشاعر: [من الخفيف]

قَلَمًا يَنْبَرِحُ اللَّيْبُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَاعِيَا أَوْ مُجِيبَا^(٢)

وأما «دَامَ» المشار إليها فكقوله -تعالى-: ﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾

[مريم: ٢١]

ف (ما) مصدرية في موضع زمان والتقدير: مدة دوامى حيًا.

والتاء: اسم «دَامَ»، و«حَيًّا»: خبرها.

وكذلك:

... .. دام

التي في الرجز؛ لأن «مَا» قبلها مصدرية في موضع ظرف زمان، و«فَصِيل»

اسمها، و«حَيًّا» خبرها.

ويجوز أن يكون «فِيهِنَّ»: خبرًا، و«حَيًّا»: حال مؤكدة.

فلو خلت «دَامَ» من «مَا» المصدرية لم يكن لها اسم، ولا خبر.

فلو وقع بعدها مرفوع ومنصوب جعل المرفوع فاعلا، والمنصوب حالا نحو

(١) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٣٤/١، وتخليص الشواهد ص ٢٣٠، والدرر ٤٤/٢،

وشرح الأشموني ١١٠/١، وشرح التصريح ١٨٥/١، وشرح ابن عقيل ص ١٣٦، وشرح

عمدة الحفاظ ص ١٩٩، وشرح قطر الندى ص ١٢٧، والمقاصد النحوية ١٤/٢، وجمع

الهوامع ١١١/١.

(٢) البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٠٤، وشرح التصريح ١٨٥/١، وشرح شواهد المغنى

ص ٣٠٦.

قولهم: «دَامَ زَيْدٌ صَحِيحًا».

وكذلك لو كان معها «مَا» المصدرية، ولم تكن فى موضع ظرف زمان نحو: «عَجِبْتُ مِمَّا دَامَ زَيْدٌ صَحِيحًا».

أى: من دوامه صحيحًا.

ف«زَيْدٌ»: فاعل، و«صَحِيحًا» حال؛ ولذا لا يجوز تعريفه؛ بخلاف الخبر فإنه جائز التعريف.

وقد تستعمل «دَامَ» بعد «مَا» المصدرية النائية عن ظرف الزمان تامة تشبيهاً بـ«بَقِيَ»^(١) فتستغنى عن خبر كقوله -تعالى-: ﴿خَلَدِيكَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧]. والله أعلم.

(ص)

وَمَا سَوَى (دَامَ) وَ (لَيْسَ) صُرْفًا وَلِلتَّصَارِيفِ اجْعَلْنَ مَا وَصَفًا
فَعَبْرُ مَاضٍ مِثْلُهُ فِي الْعَمَلِ كَذَا اسْمُ فَاعِلٍ وَمَصْدَرٌ جَلِي
مِنْ ذَلِكَ: (لَسْتُ زَائِلًا أَجْبُكَ) (كَوْنُكَ إِيَّاهُ) كَذَاكَ قَدْ حُكِيَ
(ش) لا حظ لـ «لَيْسَ» ولا لـ «دَامَ» فى التصرف؛ إذ لا يستعملان إلا بلفظ الماضى.

وأما غيرهما من أفعال هذا الباب فله لفظ ماض، ولفظ مضارع، ولفظ اسم فاعل. ولغير (زال) وأخواتها -أيضاً- فعل أمر، ومصدر.

وكل هذه التصاريف تعمل العمل المذكور؛ فعمل الأفعال بين.

وأما عمل المصدر: فكقول الشاعر: [من الطويل]

يَبْذُلُ وَجْهَ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ^(٢)

وأما عمل اسم الفاعل: فكقول الآخر: [من الطويل]

وَمَا كُلُّ مَنْ يَبْدَى الْبَشَاشَةَ^(٣) كَائِنًا أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا^(٤)

(١) فى أ: نفى.

(٢) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك ٢٣٩/١، وتخليص الشواهد ص ٢٣٣، والدرر ١/٥٦، وشرح الأشموني ١١٢/١، وشرح التصريح ١٨٧/١، وشرح ابن عقيل ص ١٣٨، والمقاصد النحوية ١٥/٢، وهمع الهوامع ١١٤/١.

(٣) بش وجهه بشاشة: تهلل. (الوسيط - بشش).

(٤) نجد الرجل ينجد نجدة: إذا صار شجاعاً. (مقاييس اللغة - نجد).

وقال آخر: [من الطويل]

قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلًا أَحْبَبْتُ حَتَّى يُغْمِضَ الْعَيْنَ مُغْمِضٌ^(١)
(ص)

وَأَجْعَلَ كـ(صَارَ) مَا بِمَعْنَاهُ وَرَزَدَ (أَضَرَ) (رَجَعَ) عَادَ (اسْتَحَالَ) وَ (قَعَدَ)
وَ (حَارَ) وَ (ازْتَدَّ) كَذَا (تَحَوَّلَا) وَهَكَذَا (عَدَا) وَ (زَاخَ) جُعِلَا
وَأَلْحَقُوا بِهِنَّ (جَاءَتْ حَاجَتُكَ) مِنْ بَعْدِ (مَا) فَاضْرِفْ لَهَا عَيْنَايَتُكَ
وَمِثْلُ (صَارَ) سَابِقَاتِهِ سَوَى (بَاتَ) وَسِثْنُ فِي رَأَى سَوَا
(ش) يساوى «صَارَ» فى العمل ما وافقها فى المعنى؛ كقول الشاعر: [من الطويل]
وَرَبَّيْنَاهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْنَاهُ

أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ^(٢)
وَبِالْمَخْضِ^(٣) حَتَّى أَضَرَ جَعْدًا عَنَطْنَطًا^(٤)

إِذَا قَامَ سَاوَى غَارِبٍ^(٥) الْفَخْلِ غَارِبُهُ^(٦)

وقال آخر: [من الطويل]

وَكَانَ مُضِلِّي مَنْ هُدَيْتُ بِرُشْدِهِ فَلِلَّهِ مُغْوٍ عَادَ بِالرُّشْدِ آمِرًا^(٧)

= البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك ٢٣٩/١، وتخليص الشواهد ص ٢٣٤، والدرر ٥٨/٢، وشرح الأشموني ١١٢/١، وشرح التصريح ١٨٧/١، وشرح ابن عقيل ص ١٣٨، والمقاصد النحوية ١٧/٢، وجمع الهوامع ١١٤/١.

(١) البيت للحسين بن مطير فى ديوانه ص ١٧٠، والدرر ٦٠/٢، وشرح التصريح ١٨٧/١، ولسان العرب (غمض)، ومجالس ثعلب ٢٦٥/١، والمقصد النحوية ١٨/٢، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢٤٠/١، وتخليص الشواهد ص ٢٣٤، وشرح عمدة الحفاظ ص ١٩٧، وجمع الهوامع ١١٤/١.

(٢) البيت لفرعان بن الأعرف فى الدرر ٢٥١/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤٤٥، ولسان العرب (جعد)، والمقاصد النحوية ٣٩٨/٢، وبلا نسبة فى شرح الأشموني ١/١٥٩، وشرح ابن عقيل ص ٢١٧، وجمع الهوامع ١٥٠/١.

(٣) اللبن المحض: الخالص. (مقاييس اللغة - محض).

(٤) العنط: اشتقاقه من (عنط). أصل يدل على طول جسم وحسن قوام. (مقاييس اللغة - عنط).

(٥) الغارب: أعلى الظهر والسنام. (مقاييس اللغة - غرب).

(٦) البيت لفرعان التميمي فى لسان العرب (جعد)، والمقاصد النحوية ٣٩٨/٢، وبلا نسبة فى شرح الأشموني ١/١١٠.

(٧) البيت لسواد بن قارب فى الدرر ٥٠/٢، ٧٢، وبلا نسبة فى جمع الهوامع ١/١١٢، ١١٩.

و فى الحديث: «فَاسْتَحَالَتْ غَرْبًا»^(١).

وفى حديث آخر: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»^(٢).
ومن كلام العرب: «أَزْهَفَ»^(٣) شَفَرَتُهُ^(٤) حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَزْبَةٌ.

وقال بعض العرب [وهو ليلى بن ربيعة]: [من الطويل]

وَمَا الْمَرْءُ إِلَّا كَالشَّهَابِ وَضَوْئِهِ يَحُورُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعٌ^(٥)
وقال الله - تعالى - : ﴿الْقَنَدُ عَلَى وَجْهِهِ فَأَزْدٌ بِصِيرٍ﴾ [يوسف: ٩٧].

وقال امرؤ القيس: [من الطويل]

وَبَدَّلْتُ قَرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ فَيَا لَكَ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلَنْ أَبُوسًا^(٦)

(١) رواه البخارى فى «صحيحه» (٣٦٧/٧) كتاب فضائل أصحاب النبى ﷺ، باب: قول النبى ﷺ حديث (٣٦٦٤) وأطرافه فى (٧٠٢١)، (٧٠٢٢)، (٧٤٧٥) ومسلم فى «صحيحه» (١٨٦٠/٤) كتاب فضائل الصحابة، باب: من فضائل عمر رضى الله تعالى عنه حديث (٢٣٩٢)، والنسائى فى فضائل الصحابة (١٥) وأحمد فى (٣١٨/٢)، (٣٦٨)، (٤٥٠).
(٢) أخرجه البخارى (٧٠٩-٧١٠/٧): كتاب المغازى: باب حجة الوداع حديث (٤٤٠٣، ٤٤٠٢) وفى (٥٦٨/١٠): كتاب الأدب: باب ما جاء فى قول الرجل وملك حديث (٦١٦٦)، وفى (٨٧/١٢): كتاب الحدود: باب ظهر المؤمن حمى حديث (٦٧٨٥) وفى (١٩٨/١٢) كتاب الديات باب قول الله تعالى (ومن أحياها . . .) حديث (٦٨٦٨)، ومسلم (٢٩٢، ٢٩٣/١) كتاب الإيمان: باب بيان معنى قول النبى ﷺ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ» حديث (١١٩، ١٢٠/٢٦)، وأبو داود (٦٣٣/٢): كتاب السنة: باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه حديث (٤٦٨٦)، والنسائى (١٢٦/٧): كتاب تحريم الدم: باب تحريم القتل حديث (٤١٢٥)، وابن ماجه (١٣٠٠/٢) كتاب الفتن: باب لا ترجعوا بعدى كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ حديث (٣٩٤٣)، وابن أبى شيبه (٣٠/١٥)، وأحمد (٨٧، ٨٥/٢)، (١٠٤)، وأبو عوانة (٢٥-٢٦/١)، وابن حبان (١٨٧)، وابن منده فى الإيمان (٦٧٤/٢) رقم (٦٥٨)، والبيهقى (٩٢/٦): كتاب الغصب: باب تحريم الغصب، والطبرانى فى الكبير (١٣١٢١، ١٣٣٣٦، ١٣٣٤٨، ١٣٥٣٤) من طرق عن ابن عمر.

(٣) زهف السيف: رَفَّقَهُ كَأَرْهَفَهُ. (القاموس - زهف).

(٤) الشفرة: السكين العظيم وما عرض من الحديد وحدد. (القاموس: شفر).

(٥) البيت فى ديوانه ص ١٦٩، وحماسة البحترى ص ٨٤، والدرر ٥٣/٢، ولسان العرب (حور)، وبلا نسبة فى شرح الأشموني ١١٠/١.

(٦) البيت فى ديوانه ص ١٠٧، وخزانة الأدب ٣٣١/١، والدرر ٥٤/٢، وشرح شواهد المغنى ٦٩٥/٢، ولسان العرب (علل)، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب ٢٨٨/١، همع الهوامع ١١٢/١.

ويروى:

... .. لَعَلَّ مَنَائِيَا تَحْوَلْنَ أَبْوَسَا
وحكى سيبويه^(١) عن بعض العرب: «مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ» - بالرفع والنصب -
بمعنى: ما صارت.

فهذه ثمانية أفعال مساوية لـ «صَارَ» معنى وعملا.

وأما «عَدَا» و«رَاحَ» فإنهما ملحقان - عند بعضهم - بها -أيضا-.

إلا أنى لم أجد لذلك شاهدا من كلام العرب يكون الاستدلال به صريحا.
ويمكن أن يستدل على ذلك بقوله - عليه السلام - «... لَرَزِقْتُمْ كَمَا تُرَزَقُ
الطَيْرُ: تَغْدُو جِمَاصًا، وَتَرُوحُ بِطَانًا»^(٢).

وأما «كَانَ» و«ظَلَّ» و«أَضْحَى» و«أَضْحَى» و«أَمْسَى» فاستعمالها بمعنى «صَارَ» كثير:
كقوله - تعالى -: ﴿وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا﴾
[النبا: ١٩-٢٠]

وقال ذو الرمة^(٣): [من الطويل]

بَيْتِيهَاً^(٤) قَفِرٍ^(٥) وَالْمَطْيَى كَأَنَّهَا

قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا بِيَوْضُهَا^(٦)

(١) ينظر: الكتاب (٥١/١).

(٢) أخرجه الترمذى (٥٧٣/٤) كتاب الزهد: باب فى التوكل على الله حديث (٢٣٤٤)، وابن ماجه (١٣٩٤/٢): كتاب الزهد: باب التوكل واليقين حديث (٤١٦٤)، وأحمد (٣٠/١)، وأبو يعلى (٢١٢/١) رقم (٢٤٧)، وابن حبان (٥٠٩/٢) رقم (٧٣٠)، وابن المبارك فى «الزهد» (ص ١٩٦-١٩٧) رقم (٥٥٩)، والحاكم (٣١٨/٤)، وأبو نعيم (٦٩/١٠)، والقضاعى فى «مسند الشهاب» رقم (١٤٤٥)، والبعغوى فى «شرح السنة» (٣٢٨/٧) كلهم من حديث عمر بن الخطاب وقال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) هو غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوى، أبو الحارث ذو الرمة. شاعر، من فحول الطبقة الثانية فى عصره. قال أبو عمرو بن العلاء: فتح الشعر بامرئ القيس، وختم بذى الرمة. امتاز شعره بإجادة التشبيه، له ديوان شعر، توفى سنة ١١٧هـ.

ينظر: الأعلام (١٢٤/٥)، الشعر والشعراء (٢٠٦)، وفيات الأعيان (٤٠٤/١).

(٤) التيهاء: المفازة يتيه فيها الإنسان. (مقاييس اللغة - تيه).

(٥) القفر: الأرض الخالية. (مقاييس اللغة - قفر).

(٦) البيت لعمرو بن أحمر فى ديوانه ص ١١٩، والحيوان ٥/٥٧٥، وخزانة الأدب ٩/٢٠١، ولسان العرب (عرض)، (كون)، وله أو لابن كنز فى شرح شواهد الإيضاح ص ٥٢٥، وبلا =

وورود «ظَلَّ» بمعنى «صَارَ» كقوله -تعالى-: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسَوِّدًا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [النحل: ٥٨]

وإنما أصل «ظَلَّ»: الدلالة على الاتصاف نهارًا بالمخبر به.
و«بَاتَ» تقابلها كقوله -تعالى-: ﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا﴾ [الفرقان: ٦٤]

وكقول الشاعر: [من الطويل]
وَبَاتَ وَلَيْدُ الْحَيِّ طَيَّانٌ سَاغِبًا وَكَاعِبُهُمْ ذَاتُ الْقَفَاوَةِ أَسْعَبُ^(١)
وقد جمعهما الراجز في قوله: [من الرجز]
أَظْلُ أَرْغَى وَأَبَيْتُ أَظْحَنُ
الْمَوْتُ مِنْ بَعْدِ الْحَيَاةِ أَهْوَنُ^(٢)
وزعم الزمخشري أن «بَاتَ» ترد -أيضًا- بمعنى «صَارَ» ولا حجة له على ذلك،
ولا لمن وافقه^(٣).

وورود «أَضْحَى» بمعنى «صَارَ» كقول الشاعر: [من الخفيف]
ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَ فِ قَالَتْ بِهِ الصَّبَا^(٤) وَالْدَّبُورُ^(٥)
وورود «أَضْبَحَ» بمعنى «صَارَ» كقوله -تعالى-: ﴿فَأَضْبَحَ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]

- = نسبة في أسرار العربية ص ١٣٧، وشرح الأشموني ١/١١١، وشرح ديوان الحماسة
للمرزوقي ص ٦٨، وشرح المفصل ٧/١٠٢، والمعاني الكبير ١/٣١٣.
(١) البيت للكميت في شرح هاشميات الكميت ص ٧٨، ولسان العرب (عفا)، (قفا)، وتهذيب
اللغة ٣/٣٢٩، ومقاييس اللغة ٤/٥٧، وأساس البلاغة ص ٣٧٤ (قفو)، وتاج العروس
(عفا)، (قفا)، وبلا نسبة في المخصص ٤/١٢٣.
(٢) هذا البيت بلا نسبة في شرح التسهيل (١/٣٤٦).
(٣) قال الزمخشري: (وظل وبات على معنيين، أحدهما: اقتران مضمون الجملة بالوقت
الخاصين على طريقة كان، والثاني: كينونتها بمعنى صار ومنه قوله عز اسمه: ﴿وَإِذَا بَشَرَ
أَحَدُهُم بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسَوِّدًا﴾. ينظر: شرح المفصل ٧/١٠٥.
(٤) الصبا: ريح من الرياح، وهي التي تستقبل القبلة. (مقاييس اللغة - صبي).
(٥) الدبور: ريح ثقيل من دبر الكعبة. (مقاييس اللغة - دبر).
والبيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ٩٠، والدرر ٢/٥٧، وشرح شواهد المغني
١/٤٧٠، وشرح المفصل ٧/١٠٤، والشعر والشعراء ١/٢٣٢، وبلا نسبة في شرح
الأشموني ١/١١١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢١١.

ومن ورود «أُضْبَحَ» و «أُفْسِي» بمعنى «صَارَ» قول الفرزدق: [من البسيط]
فَأُضْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ، وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ^(١)
وقال النابغة الذبياني^(٢): [من البسيط]
أُفْسِتْ خَلَاءٌ، وَأُفْسِي أَهْلُهَا اخْتَمَلُوا أَخْنَى^(٣) عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدٍ^(٤)
(ص)

وَقَدِّمَ أَنْ شِئْتَ عَلَى الْفِعْلِ الْخَبَرُ مَا لَمْ يَكُنْ (دَامَ) وَفِي (لَيْسَ) نَظَرُ
وَمَنْعُ تَقْدِيمِ عَلَيْهَا أَمْثَلُ عِنْدِي، وَقَوْمُ الْجَوَازِ فَضَّلُوا
وَمَا بِمَنْفِيٍّ بِ (مَا) عُلُقَ لَا يَسْبِقُهَا، وَالْخُلْفُ فِيهِ قَدْ خَلَا
(ش) تقديم الخبر في هذا الباب شبيه بتقديم المفعول، فليحكم بجوازه ما لم
يمنع مانع.

فتقول: «قَائِمًا كَانَ زَيْدٌ» كما تقول: «عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ».
فإن عرض مانع فعل بمقتضاه؛ كدخول حرف مصدرى على «كَانَ» نحو: «أَنْ
يَكُونَ زَيْدٌ صَدِيقَكَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَدُوَّكَ».
فتقديم الخبر في مثل هذا ممتنع؛ لأن الفعل صلة لـ «أَنْ» ومعمول الصلة داخل في
حكم الصلة.

(١) البيت في ديوانه ١٨٥/١، والأشباه والنظائر ٢٠٩/٢، ١٢٢/٣، وتخليص الشواهد
ص ٢٨١، والجنى الدانى ص ١٨٩، ٤٤٦، ٣٢٤، وخزانة الأدب ١٣٣/٤، ١٣٨، والدرر
١٠٣/٢، ١٥٠/٣، وشرح أبيات سيويه ١٦٢/١، وشرح التصريح ١٩٨/١، وشرح
شواهد المغنى ٢٣٧/١، ٧٨٢/٢، والكتاب ٦٠/١، ومغنى اللبيب ص ٣٦٣، ٥١٧،
٦٠٠، والمقاصد النحوية ٩٦/٢، والمقتضب ١٩١/٤، والهمع ١٢٤/١، وبلا نسبة في
أوضح المسالك ٢٨٠/١، ورصف المباني ص ٣١٢، وشرح الأشموني ١٢٢/١، ومغنى
الليبيب ص ٨٢، والمقرب ١٠٢/١.

(٢) هو زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري، أبو أمانة، شاعر جاهلي من الطبقة
الأولى من أهل الحجاز، كان يُعَرِّضُ عليه أشعار الشعراء، كان أحد الأشراف في الجاهلية،
وكان مقرَّبًا عند النعمان بن المنذر، له شعر كثير، وله ديوان شعر.
ينظر: الأعلام (٥٤/٣ - ٥٥)، الأغاني (٣/١١)، نهاية الأرب (٥٩/٣).

(٣) أخنى: أفسد. (اللسان: خنا).

(٤) لُبْد: آخر نسور لقمان. (القاموس المحيط - لبد).

والبيت في ديوانه ص ١٦، وجمهرة اللغة ص ١٠٥٧، وخزانة الأدب ٥/٤، والدرر
٥٧/٢، ولسان العرب (البد)، (خنا)، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١١١/١، وشرح
عمدة الحفاظ ص ٢١٠، وشرح قطر الندى ص ١٣٤، وجمع الهوامع ١١٤/١.

ولهذا امتنع تقديم خبر «دَامَ» عليها أبدًا؛ لأنها لا تخلو من وقوعها صلة لـ (ما).
واختلف في تقديم خبر «لَيْسَ»: فأجازه قوم، ومنعه قوم.
والمنع أحب إلى؛ لشبه «لَيْسَ» بـ«مَا» في النفي، وعدم التصرف.
ولأن «عَسَى» لا يتقدم خبرها عليها إجماعًا؛ لعدم تصرفها مع الاتفاق على فعليتها؛
ف«لَيْسَ» أولى بذلك لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها.
وإذا نفى الفعل في هذا الباب، وغيره بـ«مَا» لم يتقدم معموله عليها إجماعًا؛ لأن
«مَا» النافية لها صدر الكلام؛ ولذلك لم تعامل معاملة «لا» فتوسط بين جار
ومجرور، أو جازم ومجزوم، كما تتوسط «لا».
فلا يقال: «جِئْتُ بِمَا شِئْتُ» و«إِنَّمَا تَفْعَلُ فَعَلْتُ».
كما يقال: «جِئْتُ بِمَا شِئْتُ» و«إِنْ لَا تَفْعَلُ فَعَلْتُ».
فعلى هذا لا يجوز أن يقال في: «مَا كَانَ زَيْدٌ فَاضِلًا» و«مَا زَالَ عَمْرُو جَاهِلًا»:
«فَاضِلًا مَا كَانَ زَيْدٌ» و«جَاهِلًا مَا زَالَ عَمْرُو».
وكلاهما جائز عند الكوفيين؛ لأن «مَا» عندهم لا يلزم تصديرها.
ووافق ابن كيسان^(١) البصريين في «مَا كَانَ» ونحوه.
وخالفهم في «مَا زَالَ» وأخواتها؛ لأن نفيها إيجاب، والخبر بعدها كخبر «كَانَ»
المثبتة.

فلم يمتنع عنده: «جَاهِلًا مَا زَالَ عَمْرُو»^(٢) كما لا يمتنع: «جَاهِلًا كَانَ عَمْرُو».
فلو كان النفي بـ«لا» أو «لَنْ» أو «لَمْ» جاز التقديم عند الجميع نحو:
«عَالِمًا لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ».

قال الشاعر: [من الطويل]

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتُهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ^(٣)

(١) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، أبو الحسن النحوي، كان يحفظ المذهبين
البصري والكوفي في النحو، وأخذ عن المبرد وثعلب، له تصانيف كثيرة منها: المذهب في
النحو، اللامات، البرهان، علل النحو، معاني القرآن، غريب الحديث . . . وغيرها.
مات سنة (٢٩٩هـ). ينظر: بغية الوعاة (١/ ١٨ - ١٩)، معجم الأدباء (١٧/ ١٣٨).

(٢) في أ: مازال زيد.

(٣) البيت للمعلوط القريني في شرح التصريح ١/ ١٨٩، وشرح شواهد المغنى ص ٨٥، ٧١٦،
ولسان العرب (أنن)، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٢، وبلا نسبة في الأزهية ص ٥٢، ٩٦، =

أراد: لا يزال يزيد على السن خيرًا.
فقدم معمول «يَزِيد» وهو خبر «يَزَالُ» مع نفيها بـ«لا»، وتقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل غالبًا.

فلو كان النفي بـ«مَا» لم يجز التقديم عليها.
ولا يمتنع توسطه بينها وبين الفعل؛ كماله يمتنع مع غير «زَالُ» وأخواتها:
كقول الكميت: [من الطويل]
طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَدُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ^(١)
أو كقول الراجز: [من الرجز]
مَاذَا صَبَابَةٍ^(٢) عُهِدَتْ فِي الصَّبَا
فَكَيْفَ تُيْمَنُ وَهَيْمَتَ أَشْيَبَا ؟

(ص)

وَحَيْثُ لَا مَانِعَ لِلتَّوْسِيطِ قَدْ يَجُوزُ فِي كُلِّ، وَحَثْمًا قَدْ وَرَدَ
فِي نَحْوِ: (كَانَ عِنْدَ هِنْدٍ بَعْلُهَا) وَ(لَيْسَ فِي تِلْكَ الدِّيَارِ أَهْلُهَا)
(ش) توسط الخبر كقوله -تعالى-: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]
وهو جائز في جميع هذه الأفعال حتى في «لَيْسَ» و«دَامَ»؛ بخلاف التقديم.
وقد يعرض ما يمنع من التوسط، وما يجعله -أيضًا- واجبًا.
فمنع التوسط لأسباب:

منها خوف اللبس نحو: «كَانَ صَاحِبِي عَدُوِّي».
ومنها: أن يقترب الخبر بـ«إِلَّا» نحو: «مَا كَانَ زَيْدٌ إِلَّا فِي الدَّارِ».
ومنها: أن يكون الخبر مضافًا إلى ضمير يعود على ما أضيف إليه اسم «كَانَ»

= والأشباه والنظائر ١٨٧/٢، وأوضح المسالك ٢٤٦/١، والجنى الداني ص ٢١١، وجواهر
الأدب ص ٢٠٨، وخزانة الأدب ٤٤٣/٨، والخصائص ١١٠/١، والدرر ١١٠/٢، وسر
صناعة الإعراب ٣٧٨/١، وشرح المفصل ١٣٠/٨، والكتاب ٢٢٢/٤، ومغنى اللبيب
٢٥/١، والمقرب ٩٧/١، وجمع الهوامع ١٢٥/١.

(١) البيت في جواهر الأدب ص ٣٩، وخزانة الأدب ٣١٣/٤، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٩، ١١/
١٢٣، والدرر ٨١/٣، وشرح شواهد المغنى ص ٣٤، والمحتسب ٥٠/١، ٢٠٥/٢،
ومغنى اللبيب ص ١٤، والمقاصد النحوية ١١٢/٣، وبلا نسبة في الدرر ١١٢/٥، وجمع
الهوامع ٦٩/٢.

(٢) الصبابة: من الصبوة وهي جهلة الفتوة. القاموس (صبو).

نحو: «كَانَ غُلَامٌ هِنْدٌ مُبْعَضَهَا».

وأما ما يوجب توسط الخبر فنحو أن يكون الاسم مضافاً إلى ضمير يعود على ما أضيف إليه الخبر نحو: «كَانَ عِنْدَ هِنْدٍ بَعْلُهَا» و«لَيْسَ فِي تِلْكَ الدِّيارِ أَهْلُهَا». فهذا وما أشبهه يقدم فيه الخبر وجوباً؛ لأنه لو قدم فيه الاسم لعاد الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة؛ فكان يكون بمنزلة «ضَرَبَ بَعْلُهَا عَبْدَ هِنْدٍ». فهذا لا يجوز.

بل الواجب أن يقال: «ضَرَبَ عَبْدَ هِنْدٍ بَعْلُهَا»؛ ليعود الضمير إلى مذكور. (ص)

[في نحو: (كَانَ الْمَاءُ زَيْدٌ شَارِبًا) مَنَعًا لِأَهْلِ الْبَصْرَةِ اجْعَلْ نَاسِبًا وَغَيْرُهُمْ أَجَارًا، وَالْجَوَازُ عَمَّ فِي نَحْوِ: (كَانَ الْمَالُ يَتَذَلُّ الْخَضَمَ) وَنَحْوِ: (كَانَ عِنْدَنَا زَيْدٌ حَضَرَ) أَجَزَ قَلِيلَ ظَرْفٍ اتَّسَاعٍ يُغْتَفَرُ وَمَا أَتَى فِي الشَّعْرِ مِثْلُ الْأَوَّلِ فَفِيهِ تَقْدِيرُ ضَمِيرٍ يَنْجَلِي^(١) (ش) لا يتصل بـ«كَانَ» ولا بشيء من أخواتها معمول خبرها، والخبر مفصول بالاسم نحو: «كَانَ الْمَاءُ زَيْدٌ شَارِبًا».

أو غير مفصول نحو: «كَانَ الْمَاءُ يَشْرَبُ زَيْدٌ».

وأجاز الكوفيون ذلك؛ واحتجوا بقول الشاعر: [من الطويل]

فَنَافِذُ هَذَا جَوْزٍ^(٢) حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةٌ عَوْدًا^(٣)
 ووجه البصريون هذا وأمثاله على أن يجعل اسم «كَانَ» ضمير الشأن.
 ويجوز جعل «كَانَ» في هذا البيت زائدة.

(١) المثبت من طبعة د/ عبد المنعم وفي أ:

وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ إِنَّ لَمْ يَكُنْ ظَرْفًا وَلَا أَدَاةَ جَزْ
 وَمُطْلَقًا أَجَارَ أَهْلُ الْكُوفَةِ ذَاكَ لِشِبْهَةِ لَهُمْ مَعْرُوفَةٍ
 وَالْمُنْعُ - مُطْلَقًا - حَرٌّ بِالْبَصْرَةِ وَهُوَ الَّذِي يَرَاهُ أَهْلُ الْبَصْرَةِ

(٢) الهدجان: مشية الشيخ . مقاييس اللغة (هدج) .

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨١، وتخليص الشواهد ص ٢٤٥، وخزانة الأدب ٩/ ٢٦٨، ٢٦٩، والدرر ٢/ ٧١، وشرح التصريح ١/ ١٩٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٤، والمقتضب ٤/ ١٠١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٤٨، وشرح ابن عقيل ص ١٤٤، ومغنى اللبيب ٢/ ٦١٠، وجمع الهوامع ١/ ١١٨ .

ويجوز -أيضاً- جعل «مَا» بمعنى «الَّذِي» واسم «كَانَ» ضميرها.
وعطية: مبتدأ خبره: «عودا».

والتقدير: بالذي كان إياهم عطية عوده؛ فحذف الهاء، ونواها.
وأجاز ابن بابشاذ^(١) تقديم معمول الخبر، إذا تأخر الاسم وتوسط الخبر نحو:
«كَانَ الْمَاءُ يَشْرَبُ زَيْدٌ».

وهو ممنوع عند سيويه كمنع التقديم مع توسط الاسم وتأخير الخبر.
و في كلام ابن عصفور^(٢) في «شرح الجمل» ما يوهم أن الأكثرين على تجويز
نحو: «كَانَ الْمَاءُ يَشْرَبُ زَيْدٌ».
وليس بصحيح؛ لأن سيويه لم يفرق في المنع بين: «كَانَ الْمَاءُ زَيْدٌ يَشْرَبُ»،
وبين: «كَانَ الْمَاءُ يَشْرَبُ زَيْدٌ».

وينبغي أن تعلم أن مثل هذا التقديم ممنوع في غير هذا الباب كمنعه فيه.
فلو قيل: «جَاءَ عَمْرًا يَضْرِبُ زَيْدٌ» لم يجز.
كما لا يجوز: «كَانَ الْمَاءُ يَشْرَبُ زَيْدٌ»؛ لأن سبب المنع إيلاء الفعل معمول
غيره، فلا يختص بفعل دون فعل.
وفي قولي:

وَالْمَنْعُ -مُطْلَقًا- حَرِّ بِالنُّصْرَةِ ...
إشعار بذلك.

ولو كان المعمول ظرفاً، أو جاراً ومجروراً جاز تقديمه -مطلقاً- بلا خلاف
نحو: «كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ زَيْدٌ مُغْتَكِفًا»، و«كَانَ فِي الْمَسْجِدِ عَمْرٌو مُصَلِّيًا»؛ لأن
الظرف والجار والمجرور يتوسع بهما في الكلام توسعاً لا يكون لغيرهما.

(١) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود بن إبراهيم أبو الحسن النحوي المصري، أحد الأئمة في
النحو، والعربية وفصاحة اللسان، رحل في طلب العلم إلى العراق، ثم رجع إلى مصر، وكانت
له حلقة اشتغال بجامعة مصر، من تصانيفه: شرح جمل الزجاجي، المحتسب في النحو، شرح
النخبة، تعليق في النحو. توفي سنة أربع وخمسين، وقيل: تسع وستين وأربعمائة.
ينظر: بغية الوعاة (١٧/٢).

(٢) هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي، أبو الحسن بن عصفور النحوي الحضرمي الإشبيلي،
حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، أقبل عليه الطلبة، وله تصانيف منها: الممتع في
التصريف، المقرب، شرح الجزولية، مختصر المحتسب، شرح الجمل (ثلاثة شروح).
مات سنة ٦٦٣، وقيل ٦٦٩ هـ. ينظر: بغية الوعاة (٢١٠/٢).

ولذلك فصل بهما بين المضاف والمضاف إليه كثيراً، نحو قول الشاعر: [من السريع]
لَمَّا رَأَتْ سَاتِيَدَمًا اسْتَعْبَرَتْ لِّلَّهِ دَرْ - الْيَوْمَ - مَنْ لَامَهَا^(١)
وقال آخر: [من الطويل]

وَكَرَّارُ - خَلْفَ الْمُحَجَّرِينَ - جَوَادِهِ إِذَا لَمْ يُحَامِ دُونَ أُتْنَى حَلِيلِهَا^(٢)
وكقول عبيدة بن قيس بن ثعلبة: [من الطويل]
هَمَّا أَخَوَا - فِي الْحَرْبِ - مَنْ لَا أَخَا لَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا^(٣)
وأشرت بقولي:

وَمَا أَتَى فِي الشَّعْرِ مِثْلَ الْأَوَّلِ
إلى قول الشاعر: [من الطويل]

... .. بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةٌ عَوْدًا
وأما ما أشده سيبويه من قول الآخر^(٤): [من البسيط]

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرِّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى يُلْقَى الْمَسَاكِينُ^(٥)

(١) البيت لعمر بن قميصة في ديوانه ص ١٨٢، والإنصاف ٤٣٢/٢، وخزانة الأدب ٤/٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤١١، ٤١٩، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٧/١، وشرح المفصل ٣/٢٠، ٧٧، والكتاب ١/١٧٨، ومعجم البلدان ٣/١٦٨ (ساتيدما)، ولسان العرب (دمي)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٢٣٢، والكتاب ١٩٤، واللامات ص ١٠٧، ومجالس ثعلب ص ١٥٢، والمقتضب ٤/٣٧٧.

(٢) البيت للأخطل في ديوانه ص ٣٦١، وخزانة الأدب ٨/٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٤، وشرح أبيات سيبويه ١/١١٤، ١٧١، والكتاب ١/١٧٧.

(٣) وينسب البيت لعمر الخثعمية في الإنصاف ٢/٤٣٤، والدرر ٥/٤٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٨٣، ولسان العرب (أبي)، ولها أو لدرنا بنت عبيدة في الدرر ٥/٤٥، والمقاصد النحوية ٣/٤٧٢، ولدرنا بنت عبيدة في شرح المفصل ٣/٢١، والكتاب ١/١٨٠، ولدرنا بنت عبيدة أو لدرنا بنت سيار في شرح أبيات سيبويه ١/٢١٨، ولامرأة من بني سعد في نوادر أبي زيد ص ١١٥، وبلا نسبة في الخصائص ١/٢٩٥، ٢/٤٠٥، وكتاب الصناعتين ص ١٦٥، وهمع الهوامع ٢/٥٢.

(٤) في أ: من قول حميد الأرقط.

(٥) البيت لحميد بن ثور في الأزمنة والأمكنة ٣/٣١٧، والأشباه والنظائر ٦/٧٨، ٧/١٧٩، وأمالى ابن الحاجب ص ٦٥٦، وتخليص الشواهد ١٨٧، والقتال ١/٧٠، ١٤٧، والمقاصد النحوية ٢/٨٢، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/١٧٩، وخزانة الأدب ٩/٢٧٠، وشرح أبيات سيبويه ١/١٧٥، وشرح الأشموني ١/١١٧، وشرح ابن عقيل ٤/١٠٠، وشرح المفصل ٧/١٠٤، والمقتضب ٤/١٠٠.

ف«كُلُّ» منصوب بـ«يُلْقَى»، و«المَسَاكِينُ» فاعل «يُلْقَى»، و«يُلْقَى» وفاعله خبر «لَيْسَ».

ولا يجوز أن يكون «المَسَاكِينُ» اسم «لَيْسَ»؛ لأن ذلك يوجب أن يكون «يُلْقَى» خبراً.

ولو كان خبراً لوجب أن يقال: «يُلْقُونَ» أو «تُلْقَى»؛ فإذا لم يقل إلا «يُلْقَى» وجب أن يكون خالياً من ضمير، وأن يكون «المَسَاكِينُ» مرتفعاً به.

(ص)

وَبَعْضُ ذِي الْأَفْعَالِ بِالرَّفْعِ اكْتَفَى فَتَمَّ وَالتَّقْصَانِ غَيْرُهُ اقْتَفَى
وَلِلَّتَّمَامِ قَابِلٌ كُلُّ سِوَى (فَتَى) (لَيْسَ) (زَالَ) فَاشْكُرْ مَنْ رَوَى
(ش) هذه الأفعال لعدم استغنائها بالمرفوع تسمى أفعالا ناقصة فلازم النقص
منها: «لَيْسَ» و«زَالَ» و«فَتَى». وما سوى هذه الثلاثة فقد تجيء تامة، أى: مستغنية
بمرفوع عن غيره إلا على سبيل الفضلة.

فمن ذلك: «كَانَ» بمعنى: «حَدَّثَ» نحو: «مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ»^(١).

وكقول الراجز أنشد سيبويه: [من الرجز]

وَكُنْتُ إِذْ كُنْتُ إِلَهِي وَخَدَكَا
لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ^(٢)

وبمعنى «حَضَرَ» نحو قوله -تعالى-: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

وتكون -أيضاً- بمعنى: «كَفَلَ» وبمعنى: «عَزَلَ». ذكر ذلك البطليوسى^(٣).

- (١) ورد معنى ذلك ضمن حديث رواه أبو داود فى سننه (٣٢٣/٤) كتاب الأدب، باب: ما يقول إذا أصبح حديث (٥٠٨٧) من حديث أبى ذر مرفوعاً وفيه «ما شئت كان وما لم تشأ لم يكن».
- (٢) الرجز لعبد الله بن عبد الأعلى القرشى فى الدرر ٢٣/٥، وشرح أبيات سيبويه ٢٩/٢، وشرح شواهد المغنى ٦٨١/٢، وشرح المفصل ١١/٢، والكتاب ٢١٠/٢، والمقاصد النحوية ٣٩٧/٣، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١١٢/٣، وسر صناعة الإعراب ٥٤١/٢، ومغنى اللبيب ١٧٩/١، والمقتضب ٢٤٧/٤، والمنصف ٢٣٢/٢، وجمع الهوامع ٥٠/٢.
- (٣) هو عبد الله بن محمد بن السيد، أبو محمد البطليوسى، عالم باللغات والأدب، انتصب لإقراء علوم النحو، واجتمع إليه الناس، له تصانيف منها: شرح أدب الكاتب، شرح الموطأ، وشرح سقط الزند. مات سنة ٥٢١هـ. ينظر: بغية الوعاة (٥٥-٥٦).

وغيره. ومنها «ظَلَّ الْيَوْمَ» أى: دام ظله ومنها «بَاتَ» أى: لبث ليلة، و«بَاتَ فُلَانٌ بِالْقَوْمِ» أى: نزل بهم ليلا، ومنها «أَضْحَى» بمعنى: دخل فى الضحى، و«أَصْبَحَ» بمعنى: دخل فى الصباح. و«أَمْسَى» بمعنى: دخل فى المساء، و«صَارَ فُلَانٌ الشَّيْءَ» بمعنى: ضمه. وإليه بمعنى: رجع.

ومنها «بَرِحَ» بمعنى: ذهب، و بمعنى: ظهر. ومنها «انْفَكَّ» بمعنى: انفصل، و بمعنى: خلص^(١).

وأشار أبو على فى «الحليات» إلى جواز وقوع «زَالَ» تامة - رأيا - وقد يعضد رأيه قول الراجز: [من الرجز]

وَفِي حُمَيَّا بَغِيهِ تَفْجُسُ
وَلَا يَزَالُ وَهُوَ أَلْوَى أَلَيْسُ^(٢)

فاستغنى بالجملة الحالية عن الخبر.

ولنا أن نقول: الخبر محذوف، والتقدير: ولا يزال متفجسا وهو ألوى أليس. والتفجس: التكبر. والأليس: الشجاع.

(ص)

وَزَيْدٌ (كَانَ) بَيْنَ جُزْأَيِ جُمْلَةٍ وَشَدَّ حَيْثُ حَزَفُ جَرُّ قَبْلَهُ
كَذَا (تَكُونُ) زَائِدًا - أَيْضًا - نَذَرُ وَفِيهِ قَوْلُ امْرَأَةٍ مِمَّنْ عَبَّرَ
(أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدَّ نَبِيلُ إِذَا تَهَبُّ شَمَالًا بَلِيلُ)
وَشَدَّ (أَمْسَى) زَائِدًا وَ (أَصْبَحَا) كُلًّا زَوَاهُ نَسَاقِلُوهُ مُوضَحَا
(ش) من مواضع «كَانَ» التى تختص بها: الزيادة فى التوسط دون التقدم والتأخر.

والمشهور زيادتها بلفظ الماضى بين جزأى جملة؛ كقول بعض العرب:
«وَلَدْتُ فَاطِمَةَ بِنْتُ الْخُرَشْبِ: الْكَمَلَةُ مِنْ بَنَى عَبَسَ لَمْ يُوجَدْ - كَانَ - مِثْلُهُمْ».
وقد كثرت زيادتها بين (ما) التعجبية وفعلها نحو: «مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا».

وحكم سيبويه بزيادتها فى قول الفرزدق: [من الوافر]

فَكَيْفَ إِذَا مَرَزْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامِ^(٣)

(١) فى أ: تخلص.

(٢) ينظر المنصف (٨٣/٣)، شرح التسهيل (٣٤٢/١)، فقه اللغة (١٥).

(٣) البيت فى ديوانه ٢/٢٩٠، والأزهية ص ١٨٨، وتخلص الشواهد ص ٢٥٢، وخزانة الأدب ٢١٧/٩، ٢٢١، ٢٢٢، وشرح الأشموني ١١٧/١، وشرح التصريح ١٩٢/١، وشرح =

ورد ذلك عليه؛ لكونها رافعة للضمير.

وليس ذلك مانعاً من زيادتها؛ كما لم يمنع من إلغاء «ظَنُّ» عند توسطها، أو تأخرها إسنادها إلى فاعل.

وشدت زيادتها بين الجار والمجرور في قول الشاعر: [من الوافر]

سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى - كَانَ - الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ^(١)

ورواه الفراء: [من الوافر]

... .. عَلَى - كَانَ - الْمُطَهَّمَةِ الصَّلَابِ

وشدت زيادتها -أيضاً- بلفظ المضارع في قول أم عقيل بن أبي طالب^(٢):

أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدَّ نَبِيلُ

إِذَا تَهَبُّ شَمَالٌ بَلِيلُ^(٣)

وشدت -أيضاً- زيادة «أَصْبَحَ» و«أَمْسَى» في قول امرأة من العرب: «مَا أَصْبَحَ

أَبْرَدَهَا، وَمَا أَمْسَى أَذْفَأَهَا»^(٤)؛ يعنون الدنيا؛ روى ذلك الكوفيون.

وأجاز أبو علي زيادة «أَصْبَحَ» في قول الشاعر: [من السريع]

= شواهد المغنى ٦٩٣/٢، والكتاب ١٥٣/٢، ولسان العرب (كنن)، والمقاصد النحوية ٢/٤٢، والمقتضب ١١٦/٤، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٣٦، والأشباه والنظائر ١/١٦٥، وأوضح المسالك ٢٥٨/١، وشرح ابن عقيل ص ١٤٦، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٦١، ولسان العرب (كون)، ومغنى اللبيب ٢٨٧/١.

(١) البيت بلا نسبة في الأزهية ص ١٨٧، وأسرار العربية ص ١٣٦، والأشباه والنظائر ٣٠٣/٤، وأوضح المسالك ٢٥٧/١، وتخليص الشواهد ص ٢٥٢، وخزانة الأدب ٢٠٧/٩-٢١٠، ١٨٧/١٠، والدرر ٧٩/٢، ووصف المباني ص ١٤٠، ١٤١، ٢١٧، ٢٥٥، وشرح الأشموني ١١٨/١. وشرح التصريح ١٩٢/١، وشرح ابن عقيل ص ١٤٧، وشرح المفصل ٩٨/٧، ولسان العرب (كون)، واللمع في العربية ص ١٢٢، والمقاصد النحوية ٤١/٢، وجمع الهوامع ١٢٠/١.

(٢) هو عقيل بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي، يكنى أبا يزيد، صحابي فصيح اللسان، شديد الجواب، كان ممن يتحاكم إليه الناس في المنازعات، أسلم بعد الحديبية وشهد غزوة مؤتة، وكان الناس يأخذون عنه الأنساب والأخبار في مسجد المدينة، توفي سنة ٦٠ هـ.

ينظر: الأعلام (٢٤٢/٤)، الإصابة ت (٥٦٣٠)، طبقات ابن سعد (٢٨/٤).
(٣) الرجز في أوضح المسالك ٢٥٥/١، وتخليص الشواهد ص ٢٥٢، وخزانة الأدب ٩/٢٢٦، ٢٢٥، والدرر ٧٨/٢، وشرح الأشموني ١١٨/١، وشرح التصريح ١٩١/١، وشرح ابن عقيل ص ١٤٧، والمقاصد النحوية ٣٩/٢، وبلا نسبة في جمع الهوامع ١٢٠/١.

(٤) ينظر المقرب (٩٢/١)، والهمع (١٢٠/١).

عَدُو عَيْنَيْكَ وَشَانِيَهُمَا أَضْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولٍ^(١)
وكذلك أجاز زيادة «أَمْسَى» في قول الآخر: [من الطويل]
أَعَاذِلْ^(٢) قُولِي: مَا هَوَيْتُ فَأَوْبِي^(٣) كَثِيرًا أَرَى أَمْسَى لَدَيْكَ دُنُوبِي^(٤)
(ص)

وَحَذَفُ كَانَ بَعْدَ (إِنْ) أَوْ (لَوْ) وَرَدَ
مِنْ ذَاكَ: (أَمَّا أَنْتَ ذَا) وَأَرْبَعَةٌ
أَجْوَدُهَا نَضْبٌ يَلِيهِ رَفْعُ
وَ (كَانَ) وَاسْمُهَا نَوَى مَنْ قَالَا
لَوْ أَنْ تُوقَا لَكَ، أَوْ جَمَالَا
(ش) تحذف «كَانَ» مع اسمها بعد «إِنْ» ويبقى خبرها دليلاً عليها.
وكذلك تفعل بعد «لَوْ».

فمن حذفها بعد «إِنْ» قول النابغة الشاعر: [من الكامل]
حَدِيثٌ عَلَى بُطُونٍ ضَنْئَةٌ كُلُّهَا إِنَّ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا^(٥)
وقالت ليلى الأخيلية^(٦): [من الكامل]
لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرَفٍ إِنَّ ظَالِمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا^(٧)

(١) البيت بلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٢٥٢، والدرر ٨٠/٢، وشرح الأشموني ١١٨/١،
وهمع الهوامع ١٢٠/١.

(٢) عدله: لامة. (الوسيط - عدل).

(٣) أوبى: رجعى. (الوسيط - أب).

(٤) البيت بلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٢٥٢، والدرر ٨١/٢، وشرح الأشموني ١١٨/١،
وهمع الهوامع ١٢٠/١.

(٥) البيت في ديوانه ص ١٠٣، وتخلص الشواهد ص ٢٥٩، والدرر ٨٣/٢، وشرح أبيات
سيبويه ٣٦/١، والكتاب ٢٦٢/١، والمقاصد النحوية ٨٧/٢، وبلا نسبة في أوضح
المسالك ٢٦٠/١، وشرح الأشموني ١١٩/١، وهمع الهوامع ١٢١/١.

(٦) ليلى بنت عبد الله بن الرحال بن شداد بن كعب الأخيلية، من بنى عامر بن صعصعة، شاعرة
فصيحة ذكية جميلة، اشتهرت بأخبارها مع توبة بن الحمير، وكانت تلى طبقة الخنساء في
الشعراء. لها ديوان شعر. ماتت سنة ٨٠ هـ أو نحوها.

ينظر: الأعلام (٢٤٩/٥)، الأغاني (٢٠٤/١١)، فوات الوفيات (١٤١/٢).

(٧) البيت في ديوانها ص ١٠٩، وشرح أبيات سيبويه ٣٤٥/١، والكتاب ٢٦١/١، والمقاصد
النحوية ٤٧/٢، ولليلى أو لحميد بن ثور في الدرر ٨٤/٢، ولحميد بن ثور في ديوانه ص
١٣٠، وبلا نسبة في شرح قطر الندى ص ١٤١، وهمع الهوامع ١٢١/١.

وقال آخر: [من المتقارب]

وَأَخْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو دُ إِنَّ عَاذِرًا لِي وَإِنْ تَارِكًا^(١)

وقال النعمان بن المنذر^(٢): [من البسيط]

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنَّ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اغْتَدَارَكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلًا^(٣)

وفى الحديث: «التَّمَسُّ وَلَوْ خَاتَمًا»^(٤) أى: ولو كان الملتمس خاتماً.

ومن مثل سيبويه: «أَلَا طَعَامَ وَلَوْ تَمَرًا»، و«اثْنَتِي بِدَابَّةٍ وَلَوْ حِمَارًا»؛ أى: ولو كان.

قال سيبويه: «وإن شئت رفعت، كأنك قلت: ولو يكون عندنا تمر ولو سقط إلينا تمر»^(٥). هذا نصه.

وحذفت وجوباً بعد «أَنْ» المفتوحة، وعوض منها «مَا»

كقول عباس بن مرداس: [من البسيط]

(١) البيت لعبد الله بن همام السلولى فى شرح أبيات سيبويه ٢٩٩/١، والكتاب ٢٦٢/١، ولسان العرب (رهن).

(٢) هو النعمان بن عمرو بن المنذر الغساني، من ملوك آل غسان فى الجاهلية، كانت له حوران، وعبر الأردن، وتلك الأنحاء، فبنى قصر السويداء بحوران، وقصر حارب.

ينظر: الأعلام (٣٨/٨)، العرب قبل الإسلام (١٨٦)، العقود اللؤلؤية (٢٣/١).

(٣) البيت فى الأغاني ٢٩٥/١٥، وأمالى المرتضى ١٩٣/١، وخزانة الأدب ١٠/٤، ٥٥٢/٩، والدرر ٨٢/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٥٢/١، وشرح شواهد المغنى ١٨٨/١، والكتاب ٢٦٠/١، والمقاصد النحوية ٦٦/٢، وبلا نسبة فى شرح الأشموني ١١٨/١، وشرح ابن عقيل ص ١٤٨، وشرح المفصل ٩٧/٢، ومغنى اللبيب ٦١/١.

(٤) رواه مالك فى الموطأ (٥٢٦/٢) كتاب النكاح، باب ما جاء فى الصداق والحباء حديث

(٨)، ورواه البخارى فى «صحيحه» (٢٣٩/١٠) كتاب النكاح، باب: السلطان ولى ...

حديث (٥١٣٥)، وأبو داود فى «سننه» كتاب النكاح، باب: فى التزويج على العمل يعمل

حديث (٢١١١)، والترمذى فى النكاح، باب (٢٣) حديث (١١١٤) والنسائى فى (٦/

١٢٣) كتاب النكاح، باب: هبة المرأة نفسها بغير صداق، وابن حبان (٤٠٩٣) وأحمد فى

المسند (٣٣٦/٥) من طريق مالك عن أبى حازم عن سهل بن سعد الساعدي به مرفوعاً وفيه

قصة طويلة. ورواه البخارى فى صحيحه (٢٣١٠)، (٥٠٢٩)، (٥٠٣٠)، (٥٠٨٧)،

(٥١٢١)، (٥١٢٦)، (٥١٣٢)، (٥١٤١)، (٥١٤٩)، (٥١٥٠)، (٥٨٧١)، (٧٤١٧)،

ومسلم (١٤٢٥)، والنسائى (١١٣/٦)، ابن ماجه (١٨٨٩)، والطحاوى (١٧/٣)، وابن

الجارود (٧١٦) من طرق عن أبى حازم، به، والروايات مختصرة ومطولة.

(٥) ينظر: الكتاب (٢٦٩/١).

أَبَا حُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّيْعُ^(١)

وقال آخر: [من البسيط]

أَمَا أَقُمْتَ وَأَمَا أَنْتَ مُرْتَحِلًا قَالَهُ يَكْلًا^(٢) مَا تَأْتِي وَمَا تَذُرُ^(٣)

التقدير:

لأن كنت ذا نفر، ولأن كنت مرتحلا.

وفى الحديث: « الْمَرْءُ مَجْزَى بِعَمَلِهِ، إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ »^(٤).

وفيه أربعة أوجه، هذا أجودها.

وتقديره: إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير.

وعكسه أضعف الوجوه؛ وتقديره: إن كان فى عمله خير، فيكون جزاؤه خيرا.

والوجه الثالث، والرابع: نصبهما ورفعهما.

وتقدير نصبهما: إن كان عمله خيرا فيكون جزاؤه خيرا.

(١) الضيعة: وهى معروفة، . . . ثم يستعار ذلك فتشبه السنة المجيدة به (مقاييس اللغة - ضيع).

والبيت فى ديوانه ص ١٢٨، والأشباه والنظائر ١١٣/٢، والاشتقاق ص ٣١٣، وخزانة الأدب ١٣/٤، ١٤، ١٧، ٢٠٠، ٤٤٥/٥، ٥٣٢/٦، ٦٢/١١، والدرر ٩١/٢، وشرح شذور الذهب ص ٢٤٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٧٩، وشرح شواهد المغنى ١١٦/١، ١٧٩، وشرح قطر الندى ص ١٤٠، ولجريد فى ديوانه ٣٤٩/١، والخصائص ٣٨١/٢، وشرح المفصل ٩٩/٢، ١٣٢/٨، والشعر والشعراء ٣٤١/١، والكتاب ٢٩٣/١، ولسان العرب (خرش)، ٢١٧/٨ (ضيعة)، والمقاصد النحوية ٥٥/٢، وبلا نسبة فى الأزهية ص ١٤٧، وأمالى ابن الحاجب ٤١١/١، ٤٤٢، والإنصاف ٧١/١، وأوضح المسالك ٢٦٥/١، وتاج العروس (ما)، وتخليص الشواهد ص ٢٦٠، والجنى الدانى ص ٥٢٨، وجواهر الأدب ١٩٨، ٤١٦، ٤٢١، ووصف المباني ص ٩٩، ١٠١، وشرح الأشموني ١١٩/١، وشرح ابن عقيل ص ١٤٩، ولسان العرب (أما)، ومغنى اللبيب ٣٥/١، والمنصف ١١٦/٣، وجمع الهوامع ٢٣/١.

(٢) الكلاءة: الحفظ. (مقاييس اللغة - كلاً).

(٣) البيت بلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب ٤١٠/١، ٤١١، وخزانة الأدب ١٩/٤، ٢١/٢٠، وشرح شواهد المغنى ١١٨/١، وشرح المفصل ٩٨/٢، ولسان العرب (أما)، ومغنى اللبيب ٣٧/١.

(٤) الحديث مذكور فى مجمع الأمثال (٢٦٨/٢)، والكتاب (١٣٠/١)، ٤٥٨، ٤٧٤ بلفظ «الناس مجزيون بأعمالهم» والحديث ذكره (الملا على القارى) فى «الأسرار المرفوعة» رقم (٩٩٥) وقال: «عزاه السخاوى إلى النحويين» ونقل أن السيوطى قال فى «درره»: «ذكره ابن جرير فى «تفسيره» عن ابن عباس موقوفاً».

وتقدير رفعهما: إن كان في عمله خير فجزأؤه خير.

وأما قول الراجز: [من الرجز]

أَوْ ثُلَّةٌ مِنْ غَنَمٍ إِمَّا لَا^(١)

فتقديره: إن كنت لا تجدين غيرها؛ وكذا قول العرب: «افْعَلْ ذَلِكَ إِمَّا لَا»

تقديره: إن كنت لا تفعل غيره.

(ص)

وَأَقْرَنَ إِذَا شِئْتَ بِ (إِلَّا) بَعْدَ مَا يُنْفَى جَوَازًا خَبَرًا قَدْ سَلِمَا
مِنْ كَوْنِهِ لَا يَقْبَلُ الْإِيجَابَا نَحْوُ (يَعِيجُ) فَأَعْرِفِ الْأَسْبَابَا
وَقُفْ إِذَا أُوجِبَتْ مَا (لَيْسَ) نَفَى كَمَثَلِ: (لَيْسَ الْحُرُّ إِلَّا مَنْ وَفَى)
وَنَحْوُ: (لَمْ يَزَلْ) يُنَافِي ذَاكَ فَاسْتَغْمِلِ التَّأْوِيلَ إِنْ أَتَاكَ
وَ (يَكُنْ) فِي أَجْزَ مَا لَمْ تَصِلْ بِسَاكِنٍ وَالْحَذْفُ نَزْرًا قَدْ نُقِلَ
(ش) إِذَا دَخَلَ عَلَى غَيْرِ «زَالَ» وَأَخَوَاتِهَا مِنْ أَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ نَافٍ - فَالْمَنْفَى هُوَ
الْخَبَرُ نَحْوُ: «مَا كَانَ زَيْدٌ عَالِمًا».

فإن قصد الإيجاب قرن الخبر بـ«إِلَّا» نحو: «مَا كَانَ زَيْدٌ إِلَّا جَاهِلًا».

فإن كان الخبر من الكلمات الملازمة للنفي نحو: «يَعِيجُ» لم يجز أن يقرن بـ«إِلَّا»،
فلا يقال في: «مَا كَانَ زَيْدٌ يَعِيجُ بِذَوَاءٍ»: «مَا كَانَ زَيْدٌ إِلَّا يَعِيجُ»؛ لأن «يَعِيجُ» من
الكلمات التي تلازم النفي؛ ومعنى «يَعِيجُ»: يتتفع.

وحكم «لَيْسَ» حكم «مَا كَانَ» في كل ما ذكرناه.

وأما «زَالَ» وأخواتها فنفيها إيجاب، فلا يقترن خبرها بـ«إِلَّا» كما لا يقترن بها خبر
«كَانَ» الخالية من نفي؛ لتساويهما في اقتضاء ثبوت الخبر.

وما أوهم خلاف ذلك فمؤول؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

حَرَاجِيجُ^(٢) مَا تَنَفَّكُ إِلَّا مُنَاخَةٌ عَلَى الْخَسْفِ^(٣) أَوْ تَرْمِي بِهَا بَلْدًا قَفْرًا^(٤)

(١) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (مرع)، وتخليص الشواهد ص ٣٨١، والدرر ٩٤/٢،
وشرح الأشموني ١٢٠/١، وجمع الهوامع ١٢٢/١.

(٢) الحراجيج: جمع حرجوج: الناقة الجسيمة الطويلة على وجه الأرض، وقيل: الشديدة،
وقيل: هي الضامرة. (اللسان - حرج).

(٣) يقال: بات على الخسف: إذا بات جائعًا. (مقاييس اللغة - خسف).

(٤) البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٤١٩، وتخليص الشواهد ص ٢٧٠، وخزانة الأدب =

أى: ما تنفصل عن الإتياب إلا فى حال إناختها على الخسف إلى أن نرمى بها بلداً قفراً.

و«تَنَفَّكُ» هنا تامة لا ناقصة، ويجوز أن تكون الناقصة، وخبرها «عَلَى الْخَسْفِ». و«مُنَاخَةً» منصوب على الحال فيكون التقدير: لا تنفك على الخسف، أو نرمى بها بلداً قفراً إلا فى حال إناختها. وإلى هذا الإشارة بقولى:

... فَاَسْتَغْمِلِ التَّأْوِيلَ إِنْ أَتَاكَ

ثم بينت اختصاص «كَانَ» فى حال الجزم بسقوط نونها؛ فإن ذلك جائز فيها لكثرة استعمالها؛ وذلك نحو قوله -تعالى-: ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النحل: ١٢٧]

فإن وصلت ساكن ردت نونها كقوله -تعالى-: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ [البينة: ١]

ولا يجيز سيبويه سقوط النون عند ملاقة ساكن.

وقد أجازة يونس، وهو قليل ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرَاةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبْدَتْ الْمِرَاةُ جَبْهَةً ضَنِغَمٌ^(١)
(ص)

وَالْخَبَرُ الْمُنْفَى - غَالِبًا - يُجَرُّ كـ (لَسْتُ بِأَبْنَى حَيْثُ لَمْ تَكُنْ بِبَرٍّ) وَذِكْرُ (إِلَّا) مَانِعٌ كـ (لَيْسَ ذَا إِلَّا أَمْرٌ لَمْ يَخْلُ مِنْ كَفِّ الْأَذَى) (ش) الخبر المنفى: يعم خبر «لَيْسَ» وخبر «مَا» الحجازية، وخبر «كَانَ» وأخواتها إذا دخل عليها نفى.

= ٢٤٧/٩، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٥، وشرح شواهد المغنى ٢١٩/١، والكتاب ٤٨/٣،
ولسان العرب (فكك)، والمحتسب ٣٢٩/١، وجمع الهوامع ١٢٠/١، وبلا نسبة فى أسرار
العربية ص ١٤٢، والأشباه والنظائر ١٧٣/٥، والإنصاف ١٥٦/١، والجنى الدانى
ص ٥٢١، وشرح الأشموني ١٢١/١، ومغنى اللبيب ٧٣/١، وجمع الهوامع ٢٣٠/١.
(١) البيت للخنجر بن صخر الأسدى فى خزانة الأدب ٣٠٤/٩، والدرر ٩٦/٢، وسر صناعة
الإعراب ٥٤٢/٢، وشرح التصريح ١٩٦/١، ولسان العرب (كون)، والمقاصد النحوية ٢/
٦٣، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢٦٩/١، وتخليص الشواهد ص ٢٦٨، وشرح
الأشموني ١٢٠/١.

ولا يدخل فى ذلك خبر «مَا زَالَ» وأخواتها؛ لأن نفيها أوجب ثبوت أخبارها.
فدخول الباء بعد «لَيْسَ» و«مَا» كثير.

وأما دخولها بعد «كَانَ» المنفية فكقول الشنفرى: [من الطويل]
وَإِنْ مَدَّتْ الْأَيْدَى إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ^(١)
وقد دخلت -أيضاً- على ثانى المفعولين فى باب «ظَنَّ» لكونه منفياً كقول
الشاعر: [من الطويل]

دَعَانِي أَخِي وَالْحَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدَدِ^(٢)
فإن انتقض النفى بـ«إِلَّا» امتنعت الباء نحو: «لَيْسَ زَيْدٌ إِلَّا قَائِمًا».
(ص)

وَمُبْطَلٌ (إِلَّا) لَدَى تَمِيمٍ إِعْمَالٌ (لَيْسَ) فَازَوْ ذَا تَثْمِيمٍ
يُقَالُ: (لَيْسَ الْبَرُّ إِلَّا ذُو الثَّقَى) وَالنُّصْبُ مُخْتَارٌ فَكُنْ مُحَقِّقًا
(ش) حكى أبو محمد بن السيد: أن أبا عمرو بن العلاء أخبر: أن بنى تميم
يقولون: «لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمُسْكُ» - بالرفع - وأن تكلمهم بذلك وأمثاله ذائع .
وقد أشار سيبويه إلى أن من العرب من يجرى «لَيْسَ» مجرى «مَا» فى (باب
حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام). فقال فى ذلك الباب:
وقد زعم^(٣) بعضهم أن «لَيْسَ» يجعل كـ«مَا» وذلك قليل؛ يجوز أن يكون منه:

(١) البيت فى ديوانه ص ٥٩، وتخليص الشواهد ص ٢٨٥، وخزانة الأدب ٣/ ٣٤٠، والدرر ٢/ ١٢٤، وشرح التصريح ١/ ٢٠٢، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٨٩٩، والمقاصد النحوية ٢/ ١١٧، ٤/ ٥١، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٣/ ١٢٤، وأوضح المسالك ١/ ٢٩٥، والجنى الدانى ص ٥٤، وجواهر الأدب ص ٥٤، وشرح الأشموني ١/ ١٢٣، وشرح ابن عقيل ص ١٥٧، وشرح قطر الندى ص ١٨٨، ومغنى اللبيب ٢/ ٥٦٠، وجمع الهوامع ١/ ١٢٧.

(٢) البيت للريد بن الصمة فى ديوانه ص ٤٨، وتخليص الشواهد ص ٢٨٦، وجمهرة أشعار العرب ١/ ٥٩٠، والدرر ٢/ ١٢٥، وشرح التصريح ١/ ٢٠٢، ولسان العرب (قعد)، والمقاصد النحوية ٢/ ١٢١، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١/ ٢٩٩، وجواهر الأدب ص ٥٥، وجمع الهوامع ١/ ١٢٧.

(٣) (زعم) قال الإمام الواحدى المفسر -رحمه الله تعالى- فى قول الله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ﴾ قال الزَّعْمُ والزَّعْمُ لغتان وأكثر ما يستعمل بمعنى القول فيما لا يتحقق قال ابن المظفر أهل العربية يقولون زعم فلان إذا شك فيه ولم يدر لعله كذب أو باطل . وعن الأصمعى الزعم الكذب . وقال شريح زعموا كنية الكذب وقال ثعلب عن =

«لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ أَشْعَرَ مِنْهُ» و«لَيْسَ قَالَهَا زَيْدٌ» .
(ص)

وَمَا عَلَى الْمَجْرُورِ بِالْبَاءِ نُسْبًا فَأَنْصِبْ وَإِنْ تَجَرَّزُهُ فَهَوَّ الْمُنتَقَى
وَحَيْثُ يَتَلَوُ سَبَبِي مَا عُطِفَ فَرِّدْ مَعَ الْوَجْهَيْنِ رَفَعَ الْمُنْعَطِفُ
ك(لَيْسَ عَامِرٌ بِمُسْتَهَامٍ وَلَا مُلِمٌ قَلْبُهُ بِذَامٍ)
وَزَيْمًا قُدِّرَتِ الْبَاءُ قَوْلِي مَعْطُوفٌ الذَّ مَعَ لَفْظِهَا يَلِي
وَقَبْلَ أَجْنَبِي أَرْفَعُ بَعْدَ (مَا) وَبَعْدَ (لَيْسَ) مُطْلَقًا فِيهِ أَحْكَمَا
مِنْ بَعْدِ بَا ك(لَسْتُ بِأَلَوَانِي وَلَا غَمْرًا أَنَا) وَالْجَرُّ عَمْرُو حَظَلَا

(ش) المعطوف على الخبر المجرور بالباء الزائدة التي تقدم ذكرها - يجوز جره حملا على اللفظ وهو المختار، ويجوز نصبه على المحل، فيقال: «لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ، وَلَا نَائِمٍ، وَلَا نَائِمًا».

فإن تلا المعطوف سببي؛ أى: ملابس لضمير المخبر عنه - جاز فيه مع الوجهين: الرفع على أن يكون خبرا مقدما، وما بعده مبتدأ نحو: «مَا زَيْدٌ قَائِمًا، وَلَا نَائِمًا أَبُوهُ»، ومثله: [من الرجز]

(...) لَيْسَ عَامِرٌ بِمُسْتَهَامٍ وَلَا مُلِمٌ قَلْبُهُ بِذَامٍ
يجوز جر «مُلِمٌ»، ونصبه، ورفع.

فلو كان المعطوف عليه منصوبا لجاز فى المعطوف عليه ما جاز فى [المعطوف على] ^(١) المجرور.

أما غير الجر فظاهر.

وأما الجر فعلى تقدير وجود الباء، ومنه قول زهير: [من الطويل]

= ابن الأعرابي الزعم القول يكون حقًا ويكون باطلا وأنشد فى الزعم الذى هو حق لأمية بن أبى الصلت:

وإنى أذبن لكم أنه سينجزكم ربكم ما زعم
ومثل ذلك قال شمر وأنشد للجعدى - رضى الله عنه - فى الزعم الذى هو حق
يذكر نوحًا - عليه الصلاة والسلام -:

نودى قم واركبن بأهلك إن الله موفٍ للناس ما زعما

وهذا بمعنى التحقيق . ينظر تهذيب الأسماء واللغات (١/ ١٣٤) .

(١) سقط فى أ .

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُذْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا^(١)
 يروى بجر «سابق» ونصبه. وأمثاله كثيرة.

ولو كان بعد ما يلي العاطف مخبر عنه أجنبي، جاز جعله مبتدأ مقدم الخبر.
 واسمًا لـ«لَيْسَ» والخبر: ما يلي العاطف، والجملة معطوفة على الجملة.
 ويجوز جر الخبر الثاني إذا جر الأول عند الأخفش^(٢)، لا عند سيبويه^(٣).
 والقول في ذلك قول الأخفش؛ لاستعمال العرب إياه كقول الشاعر: [من الطويل]
 وَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا صَحَاحًا وَلَا مُسْتَنْكَرٍ أَنْ تُعَقَّرَ^(٤)
 فإن كان العامل «ما» تعين جعل الأجنبي، وما قبله مبتدأ وخبرًا.
 باب (ما) و (لا) و (إن) المشبهات بـ (ليس)

(ص)

أَهْلُ الْحِجَازِ أَلْحَقُوا بِـ (لَيْسَ) (مَا) إِنَّ عُدِمَتْ (إِلَّا) وَ (إِنْ) وَقُدِّمَ
 ذُو خَبَرٍ، وَإِنْ تُؤَخَّرَ بَطُلَ إِعْمَالُ (مَا)، كَذَاكَ يَبْنِطُ الْعَمَلُ
 بِكَوْنِ الْإِسْمِ بَعْدَ مَعْمُولِ الْخَبَرِ وَبَعْدَ ظَرْفِ أَتْبَعِهِ، أَوْ حَرْفِ جَزْ
 (ش) ألحق أهل الحجاز «ما» النافية بـ (ليس) في العمل، فجعلوها لها اسمًا

(١) البيت في ديوانه ص ٢٨٧، وتخليص الشواهد ص ٥١٢، وخزانة الأدب ٨/ ٤٩٢، ٤٩٦، ٥٥٢، ١٠٠/٩، ١٠٢، ١٠٤، والدرر ٦/ ١٦٣، وشرح شواهد المغنى ١/ ٢٨٢، وشرح المفصل ٢/ ٥٢، ٧/ ٥٦، والكتاب ١/ ١٦٥، ٣/ ٢٩، ٥١، ١٠٠، ٤/ ١٦٠، ولسان العرب (نمش)، ومغنى اللبيب ١/ ٩٦، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٦٧، ٣/ ٣٥١، وجمع الهوامع ٢/ ١٤١، ولصرمة الأنصارى في شرح أبيات سيبويه ١/ ٧٢، والكتاب ١/ ٣٠٦، ولصرمة أو لزهير في الإنصاف ١/ ١٩١، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٥٤، والأشباه والنظائر ٢/ ٣٤٧، وجواهر الأدب ص ٥٢، وخزانة الأدب ١/ ١٢٠، ٤/ ١٣٥، ١٠/ ٢٩٣، ٣١٥، والخصائص ٢/ ٣٥٣، ٤٢٤، وشرح الأشموني ٢/ ٤٣٢، وشرح المفصل ٨/ ٦٩، والكتاب ٢/ ١٥٥.

(٢) قال المبرد: وأما الخفض فيمتنع؛ لأنك تعطف بحرف واحد على عاملين، وهما: الباء وليس، فكأنك قلت: زيد في الدار، والحجرة عمرو، فتعطف على (في) والمبتدأ، وكان أبو الحسن الأخفش يجيزه.
 ينظر: المقتضب: ٤/ ١٩٥.

(٣) ينظر: الكتاب (١/ ٦٤).

(٤) البيت للناطقة الجعدى في ديوانه ص ٥٠، وأمالى المرتضى ١/ ٢٦٨، وجمهرة أشعار العرب ٢/ ٧٨٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٤١، والكتاب ١/ ٦٤، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ١٨١، والمقتضب ٤/ ١٩٤، ٢٠٠.

مرفوعاً، وخبراً منصوباً، وبلغتهم نزل القرآن، قال الله - تعالى - : ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١] وقال - تعالى - : ﴿مَا هُتِّبَ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢] وشرط في إلحاقها بـ«لَيْسَ» أربعة شروط :

أحدها: بقاء النفي، فلا عمل لها عند زواله؛ كقوله - تعالى - : ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤] والثاني: عدم «إن»، فلا عمل لها عند وجودها؛ كقول الشاعر: [من البسيط]

بَنَى عُدَانَةً مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ^(١)، وَلَكِنْ أَنْتُمْ خَزَفٌ^(٢)
والثالث: تأخر الخبر، فلا عمل لها - غالباً - عند تقدمه كقولك: «مَا قَائِمٌ زَيْدٌ». والرابع: عدم تقديم معمول الخبر، فلا عمل لها إذا تقدم، ولم يكن ظرفاً، ولا جازاً ومجروراً كقولك: «مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ أَكَلٌ».

فلو كان المعمول ظرفاً، أو جازاً ومجروراً لم يبال بتقدمه نحو قولك: «مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ مُقِيمًا».

(ص)

وَرَفَعُ (مَا بِهَا زَيْدٌ) بِ (مَا) وَمَوْضِعُ الْمَجْرُورِ نَضْبُ زُعْمَا
وَذَاكَ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْمُنْعَطِفُ هُنَا عَلَى الْمَنْصُوبِ إِنْ بِ (بَلْ) عُطِفَ
أَوْ (لَكِنْ) ازْفَعُهُ، وَنَضْبُ زُبْمَا جَاءَ هُنَا فِي خَبَرٍ تَقَدَّمَ
(ش) من النحويين من يرى بقاء عمل «مَا» إذا تقدم خبرها وكان ظرفاً أو جازاً ومجروراً؛ وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور، فإلى هذا المذهب أشرت بقولي:
وَرَفَعُ (مَا بِهَا زَيْدٌ) بِ (مَا) وَمَوْضِعُ الْمَجْرُورِ نَضْبُ...
وإذا عطف على خبر «مَا» بـ«بَلْ» أو «لَكِنْ» وجب رفع المعطوف؛ لأنه مثبت كالمقرون بـ«إِلَّا» فاشتركا في الرفع نحو:

(١) الصريف: الفضة الخالصة . ينظر: القاموس (صرف) .

(٢) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٣٤٠، وأوضح المسالك ١/ ٢٧٤، وتخليص الشواهد ص ٢٧٧، والجنى الدانى ص ٣٢٨، وجواهر الأدب ص ٢٠٧، ٢٠٨، وخزانة الأدب ٤/ ١١٩، والدرر ٢/ ١٠١، وشرح الأشموني ١/ ١٢١، وشرح التصريح ١/ ١٩٧، وشرح شذور الذهب ص ٢٥٢، وشرح شواهد المغنى ١/ ٨٤، وشرح عمدة الحافظ ص ٢١٤، وشرح قطر الندى ص ١٤٣، ولسان العرب (صرف)، ومغنى اللبيب ١/ ٢٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٩١، وهمع الهوامع ١/ ١٢٣، وتاج العروس (صرف) .

«مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدٌ»، و«مَا عَمَرُو كَرِيمًا لَكِنْ بِخَيْلٍ» .
ومن العرب من ينصب الخبر متقدماً؛ أشار إلى ذلك سيبويه^(١)، وسوى بينه وبين قول من قال: «مَلْحَقَةٌ جَدِيدَةٌ» بالتاء، وبين قول من قال: «وَلَاتٌ حِينَ مَنَاصٍ» بالرفع^(٢).

(١) ينظر: الكتاب (٦٠/١).

(٢) وقرأ العامة «لَاتٌ» بفتح التاء وحين منصوبة وفيها أوجه:
أحدها: وهو مذهب سيبويه: أن لا نافية بمعنى ليس والتاء مزيدة فيها كزيادتها في رُبْ وثم، كقولهم: رُبْتُ وَثُمْتُ وأصلها «ها» وَصِلْتُ بلا فقالوا «لَا» كما قالوا «ثُمَّ» ولا يعمل إلا في الزمان خاصة نحو: لات حين، ولات أوان كقوله:
طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَا تْ أَوَان فَاجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاء
وقول الآخر:

نَبِمَ الْبَغَاءُ لَا تْ سَاعَةً مَثَدَمُ وَالْبَغَى مَرْتَعٌ مُتَبَغِيَةٌ وَحِيمُ
والأكثر حينئذ حذف مرفوعها تقديره: وَلَا تْ الْحِينُ حِينَ مَنَاصٍ . وقد يحذف المنصوب ويبقى المرفوع . وقد قرأ هنا بذلك بعضهم لقوله:
مَنْ صَدَّ عَنْ نِسْرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ
أي لا براح لي . ولا تعمل في غير الأحيان على المشهور، وقد تمسك بإعمالها في غير الأحيان في قوله:

حَثَّ نَوَازُ وَلَا تْ هُنَا حَثَّ وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَازُ أَجْنَبُ
فإن «هنا» من ظروف الأمكنة، وفيه شذوذ من ثلاثة أوجه:
أحدها: عملها في اسم الإشارة وهو معرفة ولا تعمل إلا في النكرات .
الثاني: كونه لا ينصرف .

الثالث: كونه غير زمان . وقد رد بعضهم هذا بأن «هنا» قد خرجت عن المكانية واستعملت في الزمان كقوله تعالى: ﴿هَٰنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأحزاب: ١١]، وقوله:

وَإِذَا الْأُمُورُ تَغَاظَمَتْ وَتَشَاكَلَتْ فَهَٰنَاكَ يَغْتَرِفُونَ أَيْنَ الْمَفْرَعُ
إلا أن الشذوذين الأخيرين باقيان .

وتأول بعضهم البيت أيضاً بتأويل آخر وهو أن «لات» هنا مُجَمَّلَةٌ لا عمل لها، و«هنا» ظرف خبر مقدم و«حنت» مبتدأ بتأويل حذف «أن» المصدرية تقديره «أَنَّ حَثَّ» نحو: «تَسْمَعُ بِالْمُعْتَدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ» . وفي هذا تكلف وبعد إلا أن فيه الاستراحة من الشذوذات المذكورة أو الشذوذين . وفي الوقف عليها مذهبان: أشهرهما عند علماء العربية وجماهير القراء السبعة بالتاء المجبورة اتباعاً لمرسوم الخط، والكسائي وخذه من السبعة بالهاء .

والأول: مذهب الخليل وسيبويه والزجاج والفراء وابن كيسان .
والثاني: مذهب المبرد .

= وأغرب أبو عبيد فقال: الوقف على «لا» والتاء متصلة بـ«حين» فيقولون: قمت تحين قمت وتحين كان كذا فعلت كذا، وقال: رأيتها في الإمام كذا «وَلَا تَحِينُ» متصلة، وأنشد على هذا أيضًا قول أبي وَجْزَة السعدي:

الْعَاطِفُونَ تَحِينُ مَا مِنْ عَاطِفٍ وَالْمُطْعِمُونَ زَمَانٌ لَا مِنْ مُطْعِمٍ

ومنه حديث ابن عمر وسأله رجل عن عثمان فذكر مناقبه ثم قال: «أَذْهَبَ تَلَانٌ إِلَى أَصْحَابِكَ» يريد «الآن» والمصاحب إنما هي «لات حين». وحمل العامة ما رآه على أنه مما شذ عن قياس الخط كَنَظَائِرٍ له مرت. فأما البيت فقيل فيه: إنه شاذ لا يلتفت إليه. وقيل: إنه إذا حذف الحين المضاف إلى الجملة التي فيها «لات حين» جاز أن يحذف (لا) وحدها ويستغنى عنها بالتاء، والأصل: الْعَاطِفُونَ حِينَ لَا تَحِينُ لَا مِنْ عَاطِفٍ، فحذف الأول ولا وحدها كما أنه قد صرح بإضافة حين إليها في قول الآخر:

وَذَلِكَ حِينَ لَا تَحِينُ أَوَّانٍ جِلْمٍ

ذكر هذا الوجه ابن مالك، وهو متعسف جدًا. وقد يقدر إضافة «حين» إليها من غير حذف لها كقوله:

تَذَكَّرَ حُبٌ لَيْلٍ لَا تَحِينُ

أى حين لات حين. وأيضًا فكيف يصنع أبو عبيد بقوله: «وَلَاتِ سَاعَةً مِّنْ دَمٍ، وَلَاتِ أَوَّانٍ» فإنه قد وجدت التاء من «لا» دُونَ حِينَ؟! .

الوجه الثاني من الأوجه السابقة: أنها عاملة عمل «أن» يعنى أنها نافية للجنس فيكون «حين مناص» اسمها، وخبرها مقدر تقديره: ولات حين مناص لهن، كقولك: لا غلام سفر لك. واسمها معرب لكونه مضافًا.

الثالث: أن بعدها فعلاً مقدراً ناصباً لحين مناص بعدها أى لات أرى حين مناص لهم بمعنى لست أرى ذلك، ومثله: «لَا مَرْحَبًا بِهِمْ وَلَا أَهْلًا وَلَا سَهْلًا» أى لا أتوا مرحباً ولا وطئوا سهلاً ولا لقوا أهلاً.

وهذان الوجهان ذهب إليهما الأخفش، وهما ضعيفان وليس إضمار الفعل هنا نظير إضماره في قوله:

أَلَا رَجُلًا جَزَّاهُ اللَّهُ خَيْرًا

لضرورة أن اسمها المفرد النكرة مبنى على الفتح فلما رأينا هنا معرباً قدرنا له فعلاً خلافاً للزجاج فإنه يجوز تنوينه في الضرورة ويدعى أن فتحته للإعراب، وإنما حذف التنوين للتخفيف ويستدل بالبيت المذكور وقد تقدم تحقيق هذا.

الرابع: أن لات هذه ليست هي «لا» مراداً فيها تاء التانيث. وإنما هي ليس فأبدلت السين تاء، وقد أبدلت منها في مواضع قالوا: النات -يريدون الناس- ومنه ست وأصله سدس، وقال:

يَا قَاتِلَ اللَّهِ بَنَى السُّغَلَاتِ

عَمُرُوْا بَنَ يَزْبُوعِ شِرَارِ النَّاتِ

لَيْسُوا بِأَخْيَارٍ وَلَا أَكْيَاتِ

= وقرئ شاذًا: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاتِ﴾ إلى آخرها [الناس: ١-٦] يريد شرار الناس ولا أكياس فأبدل، ولما أبدل السين تاءً خاف من التباسها بحرف التمنى فقلب الياء ألفًا فبقيت تاء «لات» وهو من الاكتفاء بحرف العلة، لأن حرف العلة لا يبدل ألفًا إلا بشرط منها أن يتحرك، وأن يفتح ما قبله فيكون «حين مناص» خبرها والاسم محذوف على ما تقدم والعمل هنا بحق الأصالة لا الفرعية .

وقرأ عيسى بن عمر: ولاتٍ حين مناص بكسر التاء وجرّ «حين»، وهى قراءة مشكلة جدًا، زعم الفراء أن لات يجر بها وأنشد:

وَلَتَلْتَدُمُنَّ وَلَاتِ سَاعَةٍ مَثَدُم

وأنشد غيره:

طَلَبُوا ضَلَحًا وَلَاتِ أَوَانٍ

وقال الزمخشري: ومثله قول أبي زبيد الطائي:

طَلَبُوا ضَلَحًا . . .

البيت . قال: فإن قلت: ما وجه الجر في أوان؟ .

قلت: شبه بإذ في قوله:

وَأَنْتَ إِذْ صَحِيج

فى أنه زمان قطع عنه المضاف إليه و عوض منه التنوين لأن الأصل: ولات أوانٍ صلح . فإن قلت: فما تقول فى «حين مناص والمضاف إليه قائم؟ قلت: نزل قطع المضاف إليه من «مناص» لأن أصله حين مناصهم - منزلة قطعه من حين لاتحاد المضاف والمضاف إليه وجعل تنوينه عوضًا عن المضاف المحذوف، ثم بين الجهة لكونه مضافًا إلى غير متمكن . انتهى .

وخرجها أبو حيان على إضمار «من» والأصل ولاتٍ مِنْ حين مناص فحذفت «مِنْ» وبقي عملها نحو قولهم: «عَلَى كَمْ جَذَعُ بَنِيكَ» أى مِنْ جَذَعٍ فى أصح القولين . وفيه قول آخر: أَنَّ الجر بالإضافة مثل قوله:

أَلَا رَجُلٌ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا

أنشدوه بجز رجل أى ألا من رجل .

وقد يتأيد بظهورها فى قوله:

وقال ألا لا مِنْ سَبِيلٍ إلى هِنْد

... ..

قال: ويكون موضع (من حين مناص) رفعًا على أنه اسم لات بمعنى ليس، كما تقول: ليس مِنْ رَجُلٍ قائمًا والخبر محذوف، وهذا على قول سيبويه، (و) على أنه مبتدأ - والخبر محذوف - على قول الأخفش، وخرج الأخفش ولاتٍ أَوَانٍ على حذف مضاف يعنى أنه حذف المضاف وبقي المضاف إليه مجرورًا على ما كان والأصل ولاتٍ حينٍ أَوَان .

وقدر هذا الوجه مكى بأنه كان ينبغى أن يقوم المضاف إليه مقامه فى الإعراب فيرفع . قال شهاب الدين: قد جاء بقاء المضاف إليه على جره وهو قسمان قليل وكثير: فالكثير أن يكون فى اللفظ مثل المضاف نحو قوله:

أَكُلْ أَمْرِي تَحْسِبِيَّ أَمْرًا وَتَارِ تَوَقُّدِيَّ بِالْإِلِّ نَارًا

فإن المشهور: «مِلْحَقَةٌ جَدِيدٌ» - بلا تاء - و«لَاتٌ حِينَ مَنَاصٍ» - بالنصب - وأنشد
سيبويه للفرزدق شاهداً على ذلك: [من البسيط]
فَأُضْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ^(١)
(ص)

وَمَا لَ (مَا) عِنْدَ تَمِيمٍ عَمَلٌ لِأَنَّهُا حَزَفٌ لَدَيْهِمْ مُهْمَلٌ
وَبَعْدَ بَالْبَا قَدْ يَجْرُونَ الْخَبَرَ كَغَيْرِهِمْ وَذَا كَثِيرٌ اشْتَهَرَ
وَجَاءَ مَجْرُورًا بِبَاءٍ بَعْدَ (إِنْ) كَمَا (إِنْ) اللَّهُ بِغَافِلٍ قَدِ
وَجَرَّتْ أَلْبَا خَبَرًا مِنْ بَعْدِ (هَلْ) وَذُو انْتِصَارٍ مَنْ يَهْدَيْنِ اسْتَدَلَّ
(ش) لغة بني تميم في تركهم إعمال «مَا» أقيس من لغة أهل الحجاز؛ كذا قال
سيبويه^(٢).

وهو كما قال؛ لأن العامل حقه أن يمتاز من غير العامل بأن يكون مختصاً
بالأسماء إن كان من عواملها كحروف الجر، ومختصاً بالأفعال إن كان من عواملها
كحروف الجزم، وحق ما لا يختص كـ«مَا» النافية ألا يكون عاملاً.
إلا أن شبهها بـ (ليس) سوغ إعمالها إذا لم يعرض مانع من الإانع المذكورة.
وزعم أبو علي أن دخول الباء الجارة على الخبر مخصوص بلغة أهل الحجاز،

= أي وكل نار، والقليل أن لا يكون كقراءة من قرأ: «والله يريد الآخرة» بجر الآخرة
فليكن هذا منه . على أن المبرد رواه بالرفع على إقامته مقام المضاف، وقال الزجاج:
الأصل ولات أواننا، فحذف المضاف إليه فوجب ألا يعرف وكسره لالتقاء الساكنين .
وقال أبو حيان: وهذا هو الوجه الذي قرره الزمخشري أخذه من أبي إسحاق يعني
الوجه الأول وهو قوله ولات أوان صلح . هذا ما يتعلق بجر «حين» وأما كسرة لات
فعلى أصل التقاء الساكنين كحين إلا أنه لا يعرف تاء تأنيث إلا مفتوحة وقرأ عيسى أيضاً
بكسر التاء فقط ونصب حين كالعامية وقرأ أيضاً ولات حين بالرفع مناص بالفتح، وهذه
قراءة مشكلة جداً لا تبعد عن الغلط من راويها عن عيسى؛ فإنه بمكان من العلم المانع له
من مثل هذه القراءة . وقد خرجها أبو الفضل الرازي في لوامحه على التقديم والتأخير
وأن «حين» أُجْرِي مُجْرَى «قَبْلُ وَبَعْدُ» في بنائه على الضم عند قطعه عن الإضافة بجامع
ما بينه وبينها من الظرفية الزمانية و«مناص» اسمها مبنى على الفتح فصل بينه وبينها
بـ«حين» المقطوع عن الإضافة والأصل: ولات مناص حين كذا، ثم حذف المضاف إليه
حين وبني على الضم وقدم فاصلاً بين ولات واسمها قال: وقد يجوز أن يكون لذلك
معنى لا أعرفه . وقد روى في تاء «لات» الفتح والكسر والضم .

(١) تقدم تخريج هذا البيت .

(٢) ينظر: الكتاب (٥٩/١) .

وتبعه في ذلك الزمخشري^(١).

والأمر بخلاف ما زعماه؛ لوجوه:

أحدها: أن أشعار بني تميم تتضمن دخول الباء على الخبر كثيرًا، منه قول الفرزدق أنشدته سيبويه^(٢): [من الطويل]

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بِتَارِكِ حَقِّهِ وَلَا مُنْسِيٍّ مَعْنٍ وَلَا مُتَيَسِّرٍ^(٣)

ولو كان دخولها على الخبر مخصوصًا بلغة أهل الحجاز - ما وجد في لغة غيرهم.

الثاني: أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد «مَا» لكونه منفياً، لا لكونه خبراً منصوباً.

يدل على ذلك دخولها في نحو: «لَمْ أَكُنْ بِقَائِمٍ»، وامتناع دخولها نحو: «كُنْتُ قَائِمًا».

وإذا ثبت كون المسوغ لدخولها النفي، فلا فرق بين منفي منصوب المحل، ومنفي مرفوع المحل.

الثالث: أن الباء المذكورة قد ثبت دخولها بعد بطلان العمل بـ «إِنْ» كقول الشاعر: [من المتقارب]

لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكٍ بِوَاهٍ وَلَا بِضَعِيفٍ قُوَاهُ^(٤)

فكما دخلت على الخبر المرفوع بعد «إِنْ» لكونه منفياً كذلك تدخل على الخبر المرفوع دون وجود «إِنْ» وهو ما أردناه.

وقد دخلت - أيضاً - على الخبر المرفوع بعد «هَلْ»؛ كقوله: [من الطويل]

(١) قال الزمخشري: «ودخول الباء في الخبر نحو قولك: ما زيد بمنطلق، إنما يصح على لغة أهل الحجاز؛ لأنك لا تقول: زيد بمنطلق». ينظر: شرح المفصل: ١١٤/٢.

(٢) ينظر: الكتاب (٦٣/١).

(٣) البيت في ديوانه ٣١٠/١، وخزانة الأدب ٣٧٥/١، ٣٧٩، ١٤٢/٤، والدرر ١٢٩/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٩٠/١، والكتاب ٦٣/١، وبلا نسبة في همع الهوامع ١٢٨/١.

(٤) البيت للمتخل الهذلي في الأغاني ٢٣/٢٦٥، وأمالى المرتضى ٣٠٦/١، وخزانة الأدب ١٤٦/٤، والدرر ١٢٣/٢، وشرح أشعار الهذليين ١٢٧٦/٣، والشعر والشعراء ٦٦٤/٢، ولدى الإصبع العدواني في خزانة الأدب ١٥٠/٤ برواية:

وما إن أسيد أبو مالك بوان ولا بضعيف قواه

وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٥٣، وخزانة الأدب ١٤٢/٤، وشرح الأشموني ١٢٤/١، وهمع الهوامع ٢٢٧/١.

يَقُولُ إِذَا أَقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَفْرَدَتْ أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَدِيدٌ بِدَائِمٍ^(١)
وإذا دخلت على الخبر بعد «هل» لكون «هل» تشبه النافي، فلأن تدخل على
الخبر بعد النافي نفسه أحق وأولى.

بل قد دخلت على الخبر المرفوع بعد «لَكِنَّ»؛ كقول الشاعر: [من الطويل]
وَلَكِنَّ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتَ بِهِيْنِ وَهَلْ يُنْكِرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ^(٢)
وبعد «إِنَّ»؛ كقول امرئ القيس: [من الطويل]
فَإِنْ تَنَأَّ عَنْهَا حِقْبَةُ^(٣) لَا تُلَاقِيهَا فَإِنَّكَ - مِمَّا أَخْدَثْتَ - بِالْمُجْرِبِ^(٤)
وبعد «أَنَّ» المفتوحة؛ كقوله - تعالى - : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَتَّخِذْ لِنَفْسِهِ يَمَدِيدًا عَلَى أَنْ يُخَيَّرَ الْمَوْتَى بَلَى﴾ [الأحقاف: ٣٣]
(ص)

وَأَعْمَلُوا فِي النَّكِرَاتِ (لا) ك(ما) مِثَالُهُ: (لا متعدد مُسْلِمًا)
و(لا أَنَا بَاغِيًا) آتٍ عَنْ ثِقَةٍ وَفِيهِ بَحْثٌ بَارِعٌ مِنْ حَقَّقَهُ
وَأَسْمَاءٍ (لَات): (الْحَيْنُ) مَحْذُوفًا جُعِلَ وَنَضَبُ (حَيْنُ) خَبَرًا بَعْدَ نُقْلٍ
وَقَدْ يُرَى الْمَحْذُوفُ بَعْدَ خَبَرٍ وَالثَّابِتُ اسْمًا حَيْثُ مَرْفُوعًا جَرَى
فِي (لَات هَئَا) مَا لِ (لَات) عَمَلُ وَبَعْضُهُمْ (هَئَا) لَهَا اسْمًا يَجْعَلُ

(١) البيت للفردق في ديوانه ص ٨٦٣، والأزهية ص ٢١٠، وتخليص الشواهد ص ٢٨٦،
وجمهرة اللغة ص ٦٣٦، وخزانة الأدب ١٤٢/٤، والدرر ١٢٦/٢، وشرح التصريح
٢٠٢/١، وشرح شواهد المغنى ٧٧٢/٢، ولسان العرب (قلا)، والمقاصد النحوية
١٣٥/٢، ١٤٩، وبلا نسبة في أساس البلاغة ص ٣٦١ (قرد)، والأشباه والنظائر ١٢٦/٣،
وأوضح المسالك ٢٩٩/١، والجنى الدانى ص ٥٥، وجواهر الأدب ص ٥٢، وخزانة الأدب
١٤/٥، والدرر ١٣٩/٥، وشرح الأشموني ١٢٤/١، ولسان العرب (قرد)، (هلل)،
والمنصف ٦٧/٣، وجمع الهوامع ١٢٧/١، ٧٧/٢، وتاج العروس (هلل).

(٢) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٢٦/٣، وأوضح المسالك ٢٩٨/١، وخزانة الأدب ٩/
٥٢٣، والدرر ١٢٧/٢، وسر صناعة الإعراب ١٤٢/١، وشرح الأشموني ١٢٤/١،
وشرح التصريح ٢٠٢/١، وشرح المفصل ١٣٩، ٢٣/٨، ولسان العرب (كفى)، والمقاصد
النحوية ١٣٤/٢، وجمع الهوامع ١٢٧/١.

(٣) الحقبة من الدهر: المدة لا وقت لها أو السنة. الوسيط (حقب).

(٤) البيت في ديوانه ص ٤٢، وتخليص الشواهد ص ٢٨٦، والدرر ٢٩٣/١، ١٢٨/٢، وشرح
التصريح ٢٠٢/١، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٠٧، والمقاصد النحوية ١٢٦/٢، وبلا
نسبة في الأشباه والنظائر ١٢٥/٣، وأوضح المسالك ٢٩٧/١، وجواهر الأدب ص ٥٤،
ورصف المباني ص ٢٥٧، وشرح الأشموني ١٢٣/١، وجمع الهوامع ٨٨/١، ١٢٧.

(ش) إلحاق «لا» ب«لَيْسَ» في العمل عند من قال به - وهم البصريون - مخصوص بالنكرات؛ كقولك: «لَا رَجُلٌ خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ» و«لَا عَمَلٌ أَنْفَعَ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ». ومنه قول رجل من الصحابة - رضى الله عنهم - يقال له سواد بن قارب^(١):

[من الطويل]

وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ قَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ^(٢)

ومثله: [من الطويل]

[تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزرٌ ممّا قضى الله وإقيا^(٣)]^(٤) وذكر الشجري^(٥) أنها عملت في معرفة^(٦)، وأنشد للناطقة الجعدى: [من الطويل]

(١) سواد بن قارب الدوسى، أو السدوسى قال البخارى وأبو حاتم والدارقطنى: له صحبة . وقصته ذكرها الحافظ ابن حجر فى الإصابة، وفيها هذا البيت، وأصلها فى صحيح البخارى . ينظر ترجمته فى: الإصابة ت (٣٥٩٦)، أسد الغابة ت (٢٣٣٤)، الاستيعاب ت (١١١٤) .

(٢) البيت فى الجنى الدانى ص ٥٤، والدرر ١٢٦/٢، ١٤٨/٣، وشرح التصريح ٢٠١/١، ٢/٤١، وشرح عمدة الحافظ ص ٢١٥، والمقاصد النحوية ١١٤/٢، ٤١٧/٣، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ١٢٥/٣، وأوضح المسالك ٢٩٤/١، وشرح الأشمونى ١٢٣/١، وشرح شواهد المغنى ص ٨٣٥، وشرح ابن عقيل ص ١٥٦، ومغنى اللبيب ص ٤١٩، وجمع الهوامع ١٢٧/١، ٢١٨ .

(٣) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك ٢٨٩/١، وتخليص الشواهد ص ٢٩٤، والجنى الدانى ص ٢٩٢، وجواهر الأدب ص ٢٣٨، والدرر ١١١/٢، وشرح الأشمونى ٢٤٧/١، وشرح التصريح ١٩٩/١، وشرح شذور الذهب ص ٢٥٦، وشرح شواهد المغنى ٦١٢/٢، وشرح ابن عقيل ص ١٥٨، وشرح عمدة الحافظ ص ٢١٦، وشرح قطر الندى ص ١١٤، ومغنى اللبيب ٢٣٩/١، والمقاصد النحوية ١٠٢/٢، وجمع الهوامع ١٢٥/١ .

(٤) ما بين المعكوفين سقط فى ط .

(٥) هو هبة الله بن على بن محمد بن على بن عبد الله، أبو السعادات المعروف بابن الشجرى، كان أوحّد زمانه وفرد أوانه فى علم العربية ومعرفة اللغة وأشعار العرب وأيامها وأحوالها، متضلعا من الأدب، كامل الفضل . من تصانيفه: الأمالى، الحماسة، شرح اللمع لابن جنى، شرح التصريف الملوكى، وغير ذلك . مات سنة ٥٤٢ هـ . ينظر: بغية الوعاة (٢/٣٢٤) .

(٦) قال ابن الشجرى: وجاء فى شعر أبى الطيب أحمد بن الحسين إعمال (لا) فى المعرفة، فى قوله:

إذا الجود لم يرزق خلاصًا من الأذى فلا الحمد مكسوبًا ولا المال باقيا

ووجدت أبا الفتح عثمان بن جنى غير منكر لذلك . ومروى بيت للناطقة الجعدى، فيه مرفوع (لا) معرفة، وذكر البيت . ينظر: الأمالى (١/٤٣١، ٤٣٢) .

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا^(١)
ويمكن عندى أن يجعل «أنا» مرفوع فعل مضمر ناصب «بَاغِيَا» على الحال؛
تقديره: لا أرى باغيًا، فلما أضمر الفعل برز الضمير، وانفصل.
ويجوز أن يجعل «أنا» مبتدأ، والفعل المقدر بعده خبرًا ناصبًا «بَاغِيَا» على الحال.
ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه.
ونظائره كثيرة، منها قولهم: «حُكْمُكَ مُسَمَّطًا»؛ أى: حكمك لك مسمطًا؛ أى:
مُثَبَّتًا. فجعل «مُسَمَّطًا» - وهو حال - مغنيًا عن عامله مع كونه غير فعل، فأن يعامل
«بَاغِيَا» بذلك وعامله فعل أحق وأولى.

وأما «لَات» فإنهم يرفعون بها «الْحَيْنَ» اسمًا، ولا يكادون يلفظون به بل بآخر
منصوب خبرًا كقوله - تعالى -: ﴿فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]
أى: و ليس الحين حين مناص.

ولا بد من تقدير المحذوف معرفة؛ لأن المراد نفى كون الحين الحاضر حيًّا
ينوصون فيه؛ أى: يهربون، أو يتأخرون.

وليس المراد نفى جنس حين المناص؛ ولذلك كان رفع الحين الموجود شاذًّا؛
لأنه محجوج إلى تكلف مقدر يستقيم به المعنى، مثل أن يقال: معناه ليس حين مناص
موجودًا لهم عند تناديهم ونزول ما نزل بهم.

إذ قد كان لهم قبل ذلك حين مناص، فلا يصح نفى جنسه مطلقًا، بل مقيدًا.
وقد نهت على شذوذ رفع الحين - الثابت - اسمًا، وجعل المحذوف خبرًا
بقولى:

وَقَدْ يُرَى الْمَحْذُوفُ بَعْدَ خَبَرٍ وَالثَّابِتُ اسْمًا حَيْثُ مَرْفُوعًا جَرَى
لأن «قَدْ» تدل مع المضارع على التقليل.

وقد تقع «سَاعَةٌ» و«أَوَانٌ» بعد «لَات»: فوقوع «سَاعَةٌ» كقول الشاعر: [من الكامل]

(١) البيت فى ديوانه ص ١٧١، والأشباه والنظائر ١١٠/٨، وتخليص الشواهد ص ٢٩٤،
والجنى الدانى ص ٢٩٣، وخزانة الأدب ٣/٣٣٧، والدرر ٢/١١٤، وشرح الأشموني ١/
١٢٥، وشرح التصريح ١/١٩٩، وشرح شواهد المغنى ٢/٦١٣، ومغنى اللبيب ١/٣٤٠،
والمقاصد النحوية ٢/١٤١، وبلا نسبة فى جواهر الأدب ص ٢٤٧، وشرح ابن عقيل
ص ١٥٩، وهمع الهوامع ١/١٢٥.

نَدِمَ الْبُعَاةُ وَلَاتَ سَاعَةً مَثَدَمٌ وَالْبَغَى مَزَنُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ^(١)
وأنشد الفراء^(٢) والأخفش^(٣): [من الخفيف]

طَلَبُوا صُلَحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ^(٤)
أى: ليس الأوان أوان صلح، فحذف المضاف إليه «أوان» منوى الثبوت، وبنى
كما فعل بـ«قَبْلَ» و«بَعْدَ».

إلا أن «أَوَانًا» لشبهه بـ«نَزَالٍ» وزنا بنى على الكسر، ونون اضطرارًا.

وأما «لَاتَ» الواقع بعدها (هنا) كقوله: [من الكامل]

حَنَّتْ نَوَارٌ وَلَاتَ هُنَّا حَنَّتِ وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارٌ أَجَنَّتِ^(٥)
فللنحويين فيها مذهبان:

أحدهما: أن «لَاتَ» مهملة لا اسم لها ولا خبر.

(١) البيت لمحمد بن عيسى بن طلحة، أو للمهلل بن مالك الكنانى فى المقاصد النحوية ٢/١٤٦، ولأحدهما أو لرجل من طيى أو لمحمد بن عيسى أو للمهلل فى خزنة الأدب ٤/١٧٥، وبلا نسبة فى تخلص الشواهد ص ٢٩٤، وجواهر الأدب ص ٢٥٠، وخزنة الأدب ٤/١٨٧، والدرر ٢/١١٧، وشرح الأشموني ١/١٢٦، وشرح شذور الذهب ص ٢٦٠، وشرح ابن عقيل ص ١٦٢، وهمع الهوامع ١/١٢٦.

(٢) ينظر: معانى القرآن للفراء (٣٩٧/٢).

(٣) قال الأخفش معلقًا على هذا البيت: فَجَرَّ «أَوَانٍ» وحذف وأضمر «الحين» وأضاف إلى «أَوَانٍ»؛ لأن (لَات) لا تكون إلا مع (الحين).
ينظر: معانى القرآن للأخفش (٦٧٠/٢).

(٤) البيت لأبى زبيد الطائي فى ديوانه ص ٣٠، والإنصاف ص ١٠٩، وتخلص الشواهد ص ٢٩٥، وتذكرة النحاة ص ٧٣٤، وخزنة الأدب ٤/١٨٣، ١٨٥، ١٩٠، والدرر ٢/١١٩، وشرح شواهد المغنى ص ٦٤٠، ٩٦٠، والمقاصد النحوية ٢/١٥٦، وبلا نسبة فى جواهر الأدب ص ٢٤٩، وخزنة الأدب ٤/١٦٩، ٥٣٩، ٥٤٥، والخصائص ٢/٣٧٠، ورسف المبانى ص ١٦٩، ٢٦٢، وسر صناعة الإعراب ص ٥٠٩، وشرح الأشموني ١/١٢٦، وشرح المفصل ٩/٣٢، ولسان العرب (أون)، (لا)، (لات)، ومغنى اللبيب ص ٢٥٥، وهمع الهوامع ١/١٢٦.

(٥) أجنت: أخفت وستر. مقاييس اللغة (جن).

والبيت لشبيب بن جعيل فى الدرر ١/٢٤٤، ١١٩/٢، وشرح شواهد المغنى ص ٩١٩، والمؤتلف والمختلف ص ٨٤، والمقاصد النحوية ١/٤١٨، ولحجل بن نضلة فى الشعر والشعراء ص ١٠٢، ولهما معًا فى خزنة الأدب ٤/١٩٥، وبلا نسبة فى تخلص الشواهد ص ١٣٠، وتذكرة النحاة ص ٧٣٤، والجنى الدانى ص ٤٨٩، وجواهر الأدب ص ٢٤٩، وخزنة الأدب ٥/٤٦٣، وشرح الأشموني ١/١٢٦، ١٢٦، ومغنى اللبيب ص ٥٩٢، وهمع الهوامع ١/١٢٦، ٧٨/١.

و«هَنَّا» في موضع نصب على الظرفية؛ لأنه إشارة إلى مكان.

و«حَتَّتْ» مع «أَنَّ» مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء،

والتقدير: حنت نوار ولات هنالك حين؛ وهذا توجيه الفارسي.

والوجه الثاني: أن يكون «هَنَّا» اسم «لَات»، و«حَتَّتْ»: خبرها على حذف

مضاف؛ والتقدير: وليس ذلك الوقت وقت حين.

وهذا الوجه ضعيف؛ لأن فيه إخراج «هَنَّا» عن الظرفية وهو من الظروف التي

لا تتصرف.

وفيه -أيضاً- إعمال «لَات» في معرفة ظاهرة وإنما تعمل في نكرة؛ وهو اختيار

ابن عصفور.

(ص)

وَمُلْحَقٌ بِ(مَا): (إِنْ) النَّافِي لَدَى مُحَمَّدٍ فِيهِ الْكِسَائِيُّ أَنشَدَا

إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا - اَعْلَمَ - وَأَبُو بَشِيرٍ بِإِيمَاءٍ إِلَى ذَا يَذْهَبُ

وَ بِ (إِنْ الَّذِينَ) مَعَ (عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ) تُلْفِي لَذَا اَعْتِضَادًا

(ش) لـ «إِنْ» النافية -أيضاً- اسم مرفوع، وخبر منصوب إلحاقاً بـ «مَا».

نص على ذلك أبو العباس محمد بن يزيد المبرد^(١)، وأوماً سيبويه إلى ذلك دون

تصريح بقوله في «باب عدة ما يكون عليه الكلم»:

(١) قال المبرد: وأما (إِنْ) المكسورة فإن لها أربعة أوجه . . . وتكون في معنى (ما) . . .

وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر . . . وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بـ (ليس)

كما فعل ذلك في (ما) وهذا هو القول؛ لأنه لا فصل بينها وبين (ما) في المعنى .

ينظر: المقتضب: ٣٥٩/٢ .

والمبرد هو: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، أبو العباس المبرد، إمام العربية ببغداد في زمانه، أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني، وروى عنه إسماعيل الصفار ونفطويه والصولي .

كان فصيحاً بليغاً مفوهاً، ثقة أخبارياً علامة، صاحب نوادر وظرافة، وكان جميلاً . وقيل: كان الناس بالبصرة يقولون: ما رأى المبرد مثل نفسه .

ومن تصانيفه: معاني القرآن، الكامل، المقتضب، القوافي، إعراب القرآن، الرد على سيبويه، وغيرها . مات سنة ست وثمانين ومائتين (٢٨٦هـ) .

ينظر: بغية الوعاة (٢/٢٦٩ - ٢٧١)، تاريخ بغداد (٣/٣٨٠)، الأعلام (٧/١٤٤)،

سير أعلام النبلاء (١٣/٥٧٦) .

«وتكون «إِنْ» كـ«مَا» في معنى «لَيْسَ»؛ فلو أراد النفي دون العمل، لقال: (وتكون «إِنْ» كـ«مَا» في النفي)؛ لأن النفي من معاني الحروف فـ«مَا» به أولى من «لَيْسَ»؛ لأن «لَيْسَ» فعل، وهي حرف.

بخلاف العمل فإن «لَيْسَ» فيه هي أصل لـ«مَا» و«لا» و«إِنْ» لأنها فعل، وهن حروف. ومما يقوى إعمال «إِنْ» إذا نفى بها ما أنشده الكسائي من قول الشاعر: [من المنسرح]

إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيَا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعَفِ المَجَانِينِ
ويروى:

... ... إِلَّا عَلَى حِزْبِهِ المَلَاعِينِ^(١)
والى هذا أشرت بقولى:

... ... فِيهِ الكِسَائِي أَنشَدَا
إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيَا

وذكر أبو الفتح فى المحتسب أن سعيد بن جبیر^(٢) قرأ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤] على أن «إِنْ» نافية، رفعت «الَّذِينَ» اسمًا. ونصبت «عبادًا أمثالكم»، خبرًا ونعتًا.

والمعنى: ليس الأصنام الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم فى الاتصاف بالعقل، فلو كانوا أمثالكم فعبدموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين؛ فكيف حالكم فى عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والإدراك؟.

(١) البيت بلا نسبة فى الأزهية ص ٤٦، وأوضح المسالك ٢٩١/١، وتخليص الشواهد ص ٣٠٦، والجنى الدانى ص ٢٠٩، وجواهر الأدب ص ٢٠٦، وخزانة الأدب ١٦٦/٤، والدرر ١٠٨/٢، ووصف المباني ص ١٠٨، وشرح الأشموني ١٢٦/١، وشرح التصريح ٢٠١/١، وشرح شذور الذهب ص ٣٦٠، وشرح ابن عقيل ص ١٦٠، وشرح عمدة الحافظ ص ٢١٦، والمقاصد النحوية ١١٣/٢، والمقرب ١٠٥/١، وجمع الهوامع ١٢٥/١.

(٢) هو سعيد بن جبیر الأسدى بالولاء، الكوفى، أبو عبد الله، تابعى من أعلم التابعين أخذ العلم عن عبد الله بن عباس وابن عمر، كان يقول الحق، ولا يخاف أحدًا إلا الله، وكانت نهايته أن قتل على يد الحجاج، سنة ٩٥ هـ.

ينظر: الأعلام (٩٣/٣)، وفيات الأعيان (٢٠٤/١)، طبقات ابن سعد (١٧٨/٦)، تقريب التهذيب ت (٢٢٩١).

(٣) قال أبو الفتح: ينبغى - والله أعلم - أن تكون «إِنْ» هنا بمنزلة «ما» فكأنه قال: ما الذين تدعون =

باب أفعال المقاربة

(ص)

وَهَاكَ أَفْعَالًا إِلَى الْمُقَارَبَةِ تُغْزَى وَمَعَ (كَانَ) لَهَا مُنَاسَبَةٌ
وَكَاشِمِهَا اسْمُهُنَّ لَكِنَّ الْخَبَرَ هُنَا مُضَارِعٌ، وَمُفْرَدًا نَدَّرُ
نَحْوُ (عَسَيْتُ صَائِمًا) وَنَقِلًا (عَسَى الْغُورِيُّ أَبُوسًا) تَمَثُّلًا
وَحَبَرَ (مَزَتْعُهَا قَرِيبٌ) لـ (جَعَلْتُ) وَبَيْتُهُ غَرِيبٌ
وَالْتَزِمَ التَّجْرِيدُ فِي أَخْبَارِ مَا يَغْنَى بِهِ الشَّرُوعُ مَنْ تَكَلَّمَا
كَ(هَبْ) (أَنْشَأْ) (جَعَلْتُ) وَ(طَفِقْ) (طَبَقَ) بَعْدَهُ (أَخَذْتُ) وَ(عَلِقَ)
وَاقْرَأْ بِ (أَنْ) بَعْدَ (حَرَى) وَ (اخْلَوْلَقَا) وَقَدْ تُرَى (أُولَى) بِذَيْنِ مُلْحَقًا
وَ (أَوْشَكَ) التَّخْيِيرُ فِيهَا وَ (كَرُبَ) كَذَا (عَسَى) وَ (كَادَ) دُونَ (أَنْ) غَلَبَ
وَلِ (عَسَى) عَكْسٌ وَعِنْدَ تَرْكِ (أَنْ) يَغْزُو إِلَيْهَا خَبَرًا مَنْ قَدْ فَطِنَ
كَذَاكَ غَيْرُهَا وَقَدْ تَسْتَعْنِي عَنْ خَبَرٍ بِنَحْوِ أَنْ تَسْتَشْنِي
إِنْ أُسْنِدَتْ لَهُ كَذَاكَ (اخْلَوْلَقَا) وَهَكَذَا (أَوْشَكَ) حَيْثُ اتَّفَقَا

(ش) الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة مساوية لـ «كَانَ» وأخواتها في النقصان،

واقْتِضَاءُ اسم مرفوع، وخبر منصوب.

إلا أن الخبر هنا شذ وروده اسمًا منصوبًا، أو من جملة اسمية مصدرية بـ «إِذَا» وإنما

اطرد مجيء خبرها فعلا مضارعًا.

فمن ورود الخبر اسمًا منصوبًا، قول الراجز: [من الراجز]

أَكْثَرْتُ فِي الْعَذْلِ مُلِحًا دَائِمًا

لَا تُكْثِرُنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا^(١)

= من دون الله عبادًا أمثالكم، فأعمل إن إعمال (ما)، وفيه ضعف؛ لأن إن هذه لم تختص بنفى الحاضر اختصاص (ما) به، فتجرى مجرى ليس في العمل، ويكون المعنى: إن هؤلاء الذين تدعون من دون الله إنما هي حجارة أو خشب، فهم أقل منكم؛ لأنكم أنتم عقلاء ومخاطبون، فكيف تعبدون ما هو دونكم؟! ينظر: المحتسب: ٢٧٠/١.

(١) الرجز لرؤية في ملحقات ديوانه ص ١٨٥، وخزانة الأدب ٣١٦/٩، ٣١٧، ٣٢٢، والخصائص ٨٣/١، والدرر ١٤٩/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٣، والمقاصد النحوية ١٦١/٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٧٥/٢، وتخليص الشواهد

ويروى:

لَا تَلَحْنِي إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا

ومنه قول الزبء^(١): [من الرجز]عَسَى الْغَوِيرُ^(٢) أَبُوسَا^(٣)وقول تأبط شراً^(٤): [من الطويل]فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ، وَمَا كِدْتُ آيَبًا وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا، وَهَى تَصْفُرُ^(٥)

وقد يرد خبر «جَعَلَ» جملة اسمية؛ كقول الشاعر: [من الوافر]

وَقَدْ جَعَلْتُ قُلُوصَ بَنِي سُهَيْلٍ مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعَهَا قَرِيبُ^(٦)

ص ٣٠٩، والخزانة ٣٧٤/٨، ٣٧٦، والجنى الدانى ص ٤٦٣، وشرح الأشموني ١٢٨/١،
 وشرح شواهد المغنى ص ٤٤٤، وشرح ابن عقيل ص ١٦٤، وشرح عمدة الحفاظ ص ٨٢٢،
 وشرح المفصل ١٤/٧، ومغنى اللبيب ١٥٢/١، والمقرب ١٠٠/١، وجمع الهوامع
 ١٣٠/١.

(١) هي الزبء بنت عمرو بن الظرب بن حسان بن أذينة الملكة المشهورة في العصر الجاهلي،
 صاحبة تدمر، وملكة الشام والجزيرة، كانت غزيرة المعارف، تحسن أكثر اللغات في
 عصرها، وكتبت تاريخاً للشرق.
 ينظر ترجمتها في: الأعلام (٤١/٣).

(٢) ماء لكلب في ناحية السماوة معروف.. اللسان (غور).

(٣) الرجز في مجمع الأمثال ١٧/٢، وتاج العروس، (غور)، وبلا نسبة في لسان العرب
 (غور)، والمخصص ٨٥/١٧. والرجز من أمثال العرب. انظر جمهرة الأمثال ٥٠/٢،
 وزهرة الأكم ٢١٠/١، وفصل المقال ص ٤٢٤، وكتاب الأمثال ص ٣٠٠، وخزانة الأدب
 ٣٢٨، ٣٢٠، ٣١٦/٩، ٣٨٦/٨، ٣٦٥، ٣٦٤/٥.

(٤) هو ثابت بن جابر بن سفيان، أبو زهير الفهمي، الشهير بتأبط شراً، شاعر عداء، من فئاة
 العرب في الجاهلية، كان من أهل تهامة، شعره فحل.

ينظر: الأعلام (٩٧/٢)، خزانة الأدب (٦٦/١)، شرح شواهد المغنى (١٨).

(٥) البيت في ديوانه ص ٩١، والأغاني ١٥٩/٢١، وتخليص الشواهد ص ٣٠٩، وخزانة الأدب
 ٣٧٤/٨، ٣٧٥، ٣٧٦، والخصائص ٣٩١/١، والدرر ١٥٠/٢، وشرح التصريح ٢٠٣/١،
 وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٩، ولسان العرب
 (كيد)، والمقاصد النحوية ٣٤٧/٩، ووصف المباني ص ١٩٠، وشرح ابن عقيل ص ١٦٤،
 وشرح عمدة الحفاظ ص ٨٢٢، وشرح المفصل ١٣/٧، وجمع الهوامع ١٣٠/١.

(٦) البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٣٢٠، وخزانة الأدب ١٢٠/٥، ٣٥٢/٩، والدرر
 ١٥٢/٢، وشرح الأشموني ١٢٨/١، وشرح التصريح ٢٠٤/١، وشرح ديوان الحماسة
 للمرزوقي ص ٣١٠، وشرح شواهد المغنى ص ٦٠٦، ومغنى اللبيب ص ٢٣٥، والمقاصد
 النحوية ١٧٠/٢، وجمع الهوامع ١٣٠/١.

ومن ورود الخبر جملة مصدرة بـ«إِذَا» قول ابن عباس - رضى الله عنهما - :
 «فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا»^(١).
 والمطرود فى أخبار هذا الباب ورودها بلفظ الفعل المضارع مجرداً من «أَنْ» بعد
 «جَعَلَ» و«أَخَذَ» و«طَفِقَ» و«طَبَقَ» و«عَلِقَ» و«هَبَّ» و«أَنشَأَ»؛ وهذه السبعة هى
 للشروع فى الفعل.

وتقرن بـ«أَنْ» مع «حَرَى» و«اخْلَوْلَقَ» و«أَوَّلَى» عند من أثبتها مستشهداً بما أنشد
 الأصمعى من قول الشاعر: [من الوافر]
 فَعَادَى بَيْنَ هَادِيَتَيْنِ مِنْهَا وَأَوَّلَى أَنْ يَزِيدَ عَلَى الثَّلَاثِ^(٢)
 أى: قارب.

واستعمل الخبر بالتجريد أو الافتران بعد «عَسَى» و«كَادَ» و«كَرَبَ» و«أَوْشَكَ»،
 فلك أن تقول: «عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَفْعَلَ، وَعَسَى زَيْدٌ يَفْعَلُ» وكذا الثلاثة البواقى.
 إلا أن «عَسَى أَنْ يَفْعَلَ» أكثر من «عَسَى يَفْعَلُ»، و«كَادَ» بالعكس.
 والأمران فى «أَوْشَكَ» و«كَرَبَ» على السواء، أو مقاربان له.
 وصرح سيبويه بأن «عَسَى يَفْعَلُ» وشبهه بمنزلة: «كَانَ يَفْعَلُ» فى اقتضاء اسم
 مرفوع وخبر منصوب.

وأن «عَسَى أَنْ يَفْعَلَ» وشبهه ليس من باب «كَانَ يَفْعَلُ» فى شيء؛ لأن حق ما هو
 معدود من باب «كَانَ» أن يحذف فيبقى ما بعده مبتدأ وخبراً.
 فـ«عَسَى زَيْدٌ يَفْعَلُ» من باب «كَانَ» لصلاحيته لذلك، و«عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَفْعَلَ» ليس
 من باب «كَانَ» لعدم صلاحيته لذلك؛ وبهذا يعتبر جميع أفعال الباب.

(١) رواه البخارى فى «صحيحه» (٤٤٩/٩) كتاب التفسير، باب «وأنذر عشيرتك الأقربين»
 حديث (٤٧٧٠) من حديث ابن عباس قال: لما نزلت: «وأنذر عشيرتك الأقربين» صعد
 النبى ﷺ على الصفا فجعل ينادى: «يا بنى فهر يا بنى عدى» لبطون قريش حتى اجتمعوا
 فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً... الحديث.
 ورواه أيضاً مسلم (٢٠٨) وليس فيه موضع الشاهد ورواه أيضاً الترمذى (٣٣٦٣)
 والنسائى فى «عمل اليوم والليلة» (٩٨٣).

(٢) البيت بلا نسبة فى خزنة الأدب ٣٤٥/٩، والدرر ١٣١/٢، ولسان العرب (لبث)، (ولى)،
 وجمع الهوامع ١٢٨/١.

ومن ورود المضارع مجردًا بعد «عَسَى» قول هذبة بن خشرم^(١): [من الوافر]
عَسَى الْكَزْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ^(٢)
ومن وروده بعد «كَادَ» مقرونًا بـ«أَنَّ» قول عمر - رضى الله عنه -: «مَا كَذْتُ أَنَّ
أَصْلَى الْعَصْرِ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ»^(٣).

هكذا هذا الحديث فى صحيح البخارى.

ومثال ترك أن مع «أَوْشَكَ» قول النبى ﷺ: «يُوشِكُ الرَّجُلُ مُتَكِنًا عَلَى أَرِيكَتِهِ
يُحَدِّثُ بِحَدِيثِي فَيَقُولُ: بَيِّنَّا وَيَبَيِّنُكُمْ كِتَابُ اللَّهِ»^(٤). أخرجه أبو داود^(٥).

(١) هو هذبة بن خشرم بن كرز، من بنى عامر بن ثعلبة، شاعر فصيح، مرتجل راوية، من أهل
بادية الحجاز، كان راوية الحطينة، قيل: كان هذبة أشعر الناس منذ دخل السجن إلى أن أقيد
منه . مات سنة ٥٥٠ هـ .

ينظر: الأعلام (٧٨/٨)، الشعر والشعراء (٢٤٩)، خزانة الأدب (٨٤/٤ - ٨٧) .
(٢) البيت فى خزانة الأدب ٣٢٨/٩، ٣٣٠، وشرح أبيات سيبويه ١٤٢/١، والدرر ١٤٥/٢،
وشرح التصريح ٢٠٦/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٧، وشرح شواهد المغنى ص ٤٤٣،
والكتاب ١٥٩/٣، واللمع ص ٢٢٥، والمقاصد النحوية ١٨٤/٢، وبلا نسبة فى أسرار
العربية ص ١٢٨، وأوضح المسالك ٣١٢/١، وتخليص الشواهد ص ٣٢٦، وخزانة الأدب
٣١٦/٩، والجنى الدانى ص ٤٦٢، وشرح ابن عقيل ص ١٦٥، وشرح عمدة الحافظ
ص ٨١٦، والمقرب ٩٨/١، وشرح المفصل ١١٧/٧، ١٢١، ومغنى اللبيب ص ١٥٢،
والمقتضب ٧٠/٣، وجمع الهوامع ١٣٠/١ .

(٣) رواه البخارى فى صحيحه (٢٦٥ - ٢٦٦) كتاب مواقيت الصلاة، باب: من صلى بالناس
جماعة بعد ذهاب الوقت حديث (٥٩٦) من حديث جابر بن عبد الله: أن عمر بن الخطاب
جاء يوم الخندق بعدما غربت الشمس فجعل يسب كفار قريش قال: يا رسول الله ما كدت
أصلى العصر حتى كادت الشمس تغرب .

(٤) رواه أبو داود (٢٠٠/٤) كتاب السنة، باب فى لزوم السنة حديث (٤٦٠٤)، الترمذى (٥/
٣٨) كتاب العلم، باب ما نهى عنه أن يقال عند حديث النبى ﷺ، حديث (٢٦٦٤)، وابن
ماجه (٦/١) فى المقدمة، باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظ على من عارضه
حديث (١٣) والطحاوى فى شرح المعانى (٢٠٩/٤)، وابن حبان (١٣) والطبرانى فى الكبير
(٩٣٤)، (٩٣٥)، (٩٣٦) والحاكم (١٠٨/١)، والبيهقى (٧٦/٧)، والبقوى (١٠١) من
حديث المقدم بن معدى كرب مرفوعًا . وصححه الألبانى فى صحيح الترمذى (٢١٤٥)
وفى غيره من تصانيفه .

(٥) هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني أبو داود، إمام أهل الحديث
فى زمانه، وصاحب السنن المشهورة بسنن أبى داود السجستاني . من مصنفاته: السنن،
المراسيل، الزهد، البعث، تسمية الإخوة . توفى سنة ٢٧٥ هـ .

ينظر: تذكرة الحفاظ (١٥٢/٢)، الأعلام (١٢٢/٣)، تاريخ بغداد (٥٥/٩)، سير
أعلام النبلاء (٢٠٣/١٣) .

والترمذي^(١).

ومنه قول الشاعر: [من المنسرح]

يُوشِكُ مَنْ قَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَغْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا^(٢)
ومثال استعمال «أَنْ» مع «أَوْشَكَ» [قول الكلجة اليربوعي]^(٣): [من الطويل]
إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَغْشَ الْكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ حِبَالُ الْهُوْنَى بِالْفَتَى أَنْ تُجَدِّمَا^(٤)
وتنفرد «عَسَى» و«أَوْشَكَ» و«اخْلَوْلَقَ» بالاسناد إلى «أَنْ يَفْعَلَ»؛ ويقوم ذلك مقام
ذكر الاسم والخبر كقولك: «عَسَى أَنْ يَفْعَلَ»، و«يُوشِكُ أَنْ يَفْعَلَ»، و«اخْلَوْلَقَ أَنْ
يَفْعَلَ».

(ص)

وَجَائِزٌ (ذَا) عَسَى أَنْ يَفْعَلَ (أَوْعَسِيَا) وَقَسْلَ فَلَيْسَ مُشْكِلًا
وَالسَّيْنُ مِنْ نَحْوِ: (عَسَيْتُ) قَدْ يُرَى مُنْكَسِرًا، وَنَافِعٌ بِهِ قَرَا
وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لَ (أَوْشَكَ) وَ (كَادَ) وَاخْفَظَ (كَائِدًا) وَ (مُوشِكًا)
وَمَا لِذِي الْأَفْعَالِ بِالتَّضْرِيفِ يَذْ سَوَى الَّذِي ذَكَرْتُ فَأَذِرِ الْمُسْتَنْدَ
(ش) إذا وقعت «عَسَى أَنْ يَفْعَلَ» في موضع خبر اسم قبلها، جاز أن يجعل
المرفوع بها ضمير المخبر عنه مطابقًا له فيما له من أفراد وتذكير وغيرهما، وجاز أن

(١) هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمى، أبو عيسى الترمذى، من أئمة الحديث وحفاظه، أخذ عن البخارى، وكان يضرب به المثل فى الحفظ، من تصانيفه: الجامع الكبير، الشرائع المحمدية، العلل، التاريخ. مات سنة ٢٧٩هـ.

ينظر: الأعلام (٣٢٢/٦)، تذكرة الحفاظ (١٨٧/٢)، سير أعلام النبلاء (٢٧٠/١٣).
(٢) البيت لأمية بن أبى الصلت فى ديوانه ص ٤٢، وشرح أبيات سيبويه ١٦٧/٢، وشرح التصريح ٢٠٧/١، وشرح المفصل ١٢٦/٧، والعقد الفريد ١٨٧/٣، والكتاب ١٦١/٣، ولسان العرب (بيس)، (كأس)، والمقاصد النحوية ١٨٧/٢، ولعمران بن حطان فى ديوانه ص ١٢٣، ولأمية أو لرجل من الخوارج فى تخلص الشواهد ص ٣٢٣، والدرر ١٣٦/٢، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣١٣/١، وشرح الأشموني ١٢٩/١، وشرح شذور الذهب ص ٣٥٢، وشرح ابن عقيل ص ١٦٨، وشرح عمدة الحفاظ ص ٨١٨، والمقرب ٩٨/١، وجمع الهوامع ١٢٩/١، ١٣٠.

(٣) فى ط: قول الشاعر.

(٤) ينظر: تخلص الشواهد ٣٢٢، وخزانة الأدب ٣٨٦/١، ٣٨٧، وشرح اختيارات المفضل ١٤٩، وشرح شواهد الإيضاح ١٠٣، ولسان العرب (وشك)، ونوادر أبى زيد ١٥٣، وله أو للأسود ابن يعفر فى المقاصد النحوية ٤٤٢/٣، وبلا نسبة فى الخصائص ٥٣/٣، وشرح عمدة الحفاظ ٨١٧.

يفرغ «عَسَى» ويجعل المرفوع بها «أَنْ» وصلتها.

فيقال على الوجه الأول:

«الزَيْدَانِ عَسَيَا أَنْ يَفْعَلَا»، و«الزَيْدُونَ عَسَوْا أَنْ يَفْعَلُوا»، و«هِنَّدٌ عَسَتْ أَنْ تَفْعَلَ»، و«الْهِنْدَانِ عَسَتَا أَنْ تَفْعَلَا»، و«الْهِنْدَاثُ عَسَيْنَ أَنْ يَفْعَلْنَ».

ويقال على الوجه الثاني: «الزَيْدَانِ عَسَى أَنْ يَفْعَلَا»، و«الزَيْدُونَ عَسَى أَنْ يَفْعَلُوا»، و«هِنَّدٌ عَسَى أَنْ تَفْعَلَا»، و«الْهِنْدَانِ عَسَى أَنْ تَفْعَلَا»، و«الْهِنْدَاثُ عَسَى أَنْ يَفْعَلْنَ».

واتفقت العرب على فتح سين «عَسَى» إذا لم تتصل بتاء الضمير ونونه.

فإذا اتصل بشيء من ذلك أجازوا فتح السين وكسرها.

والفتح أشهر وبه قرأ ابن كثير^(١)، وأبو عمرو، وابن عامر^(٢) والكوفيون. ولم يقرأ بالكسر إلا نافع^(٣).

وأفعال هذا الباب كلها ملازمة للفظ الماضي، إلا «كَادَ» و«أَوْشَكَ» فإنهما استعملتا بلفظ الماضي، والمضارع كثيرا، واستعمل منهما اسم فاعل قليلا.

فشاهد «كَأَيْدٍ» قول كثير^(٤): [من الطويل]

وَكَيْدُتْ وَقَدْ سَالَتْ مِنَ الْعَيْنِ عَبْرَةٌ سَمَا عَانِدٌ مِنْهَا وَأَسْبَلُ عَانِدٌ^(٥)

(١) هو عبد الله بن كثير الداربي، المكي أبو معبد، أحد القراء السبعة، كان قاضي الجماعة بمكة، فارسي الأصل، ومولده ووفاته بمكة، توفي سنة ١٢٠ هـ.

ينظر: الأعلام (١١٥/٤)، وفيات الأعيان (٢٥٠/١)، سير أعلام النبلاء (٣١٨/٥).
(٢) هو عبد الله بن عامر بن يزيد أبو عمران اليحصبي الشامي، أحد القراء السبعة، ولي قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك، وتوفي بدمشق سنة ١١٨ هـ.

ينظر: الأعلام (٩٥/٤)، تقريب التهذيب ت (٣٤٢٧)، سير أعلام النبلاء (٢٩٢/٥).
(٣) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي المدني، أحد القراء السبعة المشهورين، كان حسن الخلق، فيه دعابة، اشتهر في المدينة وانتهت إليه رئاسة القراءة فيها، توفي سنة ١٦٩ هـ.

ينظر: الأعلام (٥/٨)، غاية النهاية (٣٣٠/٢)، سير أعلام النبلاء (٣٣٦/٧).
(٤) هو كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي، أبو صخر، المشهور بكثير عزة، شاعر متيم مشهور، من أهل المدينة، أكثر إقامته بمصر، كان شاعر أهل الحجاز في الإسلام، لا يقدمون عليه أحدا. له ديوان شعر. مات سنة ١٠٥ هـ.

ينظر: الأعلام (٢١٩/٥)، الأغاني (٢٥/٨)، وفيات الأعيان (٤٣٣/١).

(٥) ينظر: ديوانه (٣٢٠)، وتخليص الشواهد (٣٣٦)، والدرر (١٣٨/٢)، وشرح التصريح (٢٠٨/١)، وشرح عمدة الحافظ (٨٢٤)، المقاصد النحوية (١٩٨٩/٢)، وبلا نسبة في =

أَمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرِّجَامِ وَإِنِّى يَقِينَا لَرَهْنُ بِالَّذِى أَنَا كَائِدٌ
وشاهد «مُوشِك» قول كثير -أيضا- : [من الوافر]

وَقَالَ النَّاصِحُونَ تَحَلَّ عَنْهَا بِبَذَلٍ قَبْلَ شِمَمَتِهَا الْجَمَادِ
فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَلَا تَرَاهَا وَتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةِ الْعَوَادِي^(١)
ومثله قول الآخر: [من المتقارب]

فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلَافَ الْخَلِيطِ وَخُوشًا يَبَابًا^(٢)
وعلى هذا نبهت بقولى:

... ..
وَاحْفَظْ (كَائِدًا) وَ (مُوشِكًا)
ثم قلت:

وَمَا لِذِى الْأَفْعَالِ بِالتَّضْرِيفِ يَذْ سِوَى الَّذِى ذَكَرْتُ ...
(ص)

وَلِدَلِيلٍ اسْتَجَزَ حَذَفَ الْخَبَرَ هُنَا وَمِنْهُ قَوْلُ بَعْضٍ مَنْ عَبَرَ
(يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ) وَنَائِبُ الثَّأِ: الْكَافُ فَاعْرِفْ ذَاكَ
هَذَا اخْتِيَارِى تَابِعَا أَبَا الْحَسَنِ مُنْظَرًا مَا قَالَ شَادِ ذُو عَلَنٍ
(يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكََا وَطَالَمَا عَنَيْتُنَا إِلَيْكََا)
وَالْعَمَلَيْنِ سَيَبُونِهِ عَكْسَا مُسَوِّيَا هُنَا (لَعَلَّ) وَ (عَسَى)
وَالْآخَرُ اسْمٌ وَالْمُقَدَّمُ الْخَبَرُ عِنْدَ أَبِي الْعَبَّاسِ فَاعْرِفِ الصُّورَ
(ش) إذا دل دليل على خبر هذا الباب جاز حذفه؛ كما يجوز فى غير هذا الباب
حذف ما ظهر دليله .

= أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ (٣١٨/١)، وَشَرَحَ الْأَشْمُونِى (١٣١/١)، وَشَرَحَ ابْنُ عَقِيلٍ (١٧١) .
(١) الْبَيْتُ فِي دِيَوَانِهِ ص ٢٢٠، وَالْدَّرَرُ ١٣٨/٢، وَشَرَحَ التَّصْرِيحَ ٢٠٨/١، وَشَرَحَ عَمْدَةُ
الْحَافِظُ ص ٨٢٣، وَالْمَقَاصِدُ النُّحْوِيَّةُ ٢٠٥/٢، وَبَلَا نِسْبَةٍ فِي أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ ٣٢١/١،
وَتَخْلِيصُ الشُّوَاهِدِ ص ٣٣٦، وَشَرَحَ الْأَشْمُونِى ١٣١/١، وَهَمَعَ الْهُوَامِعُ ١٢٩/١ .
(٢) الْيَابِ: إِتْبَاعٌ لِلْخَرَابِ . مَقَائِيسُ اللُّغَةِ (يَب) .
وَالْبَيْتُ لِأَبِي سَهْمٍ الْهَذَلِىِّ فِي تَخْلِيصِ الشُّوَاهِدِ ص ٣٣٦، وَالْدَّرَرُ ١٣٧/٢،
وَالْمَقَاصِدُ النُّحْوِيَّةُ ٢٢١/٢، وَلِأَسَامَةِ بْنِ الْحَارِثِ فِي شَرَحِ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ ص ١٢٩٣،
وَبَلَا نِسْبَةٍ شَرَحَ الْأَشْمُونِى ١٣١/١، وَشَرَحَ ابْنُ عَقِيلٍ ص ١٧١، وَشَرَحَ عَمْدَةُ الْحَافِظِ
ص ٨٢٣، وَهَمَعَ الْهُوَامِعُ ١٢٩/١ .

فمن ذلك الحديث: «مَنْ تَأْتَى أَصَابَ أَوْ كَادَ، وَمَنْ عَجَلَ أَخْطَأَ أَوْ كَادَ»^(١).
وفى حديث آخر: «فَإِذَا اسْتَعْنَى أَوْ كَرَّبَ اسْتَعَفَّ»^(٢).
ومن ذلك قول المرقش^(٣): [من الخفيف]
وَإِذَا مَا سَمِعْتَ مِنْ نَحْوِ أَرْضٍ بِمُحِبٍّ قَدْ مَاتَ أَوْ قِيلَ: كَادَا
فَاعْلَمْ عِلْمَ غَيْرِ شَيْءٍ بِأَنْتَى ذَاكَ، وَابْكِي لِمُصْفِدٍ لَنْ يُقَادَا^(٤)
واختلف فيما يتصل بـ«عَسَى» من الكاف وأخواتها فى نحو: «عَسَاكَ» و«عَسَانِي»
و«عَسَاهُ».

فمذهب سيبويه^(٥) أنها فى موضع نصب و«أَنْ يَفْعَلَ» فى موضع رفع.
إلحاقاً لـ«عَسَى» بـ«لَعَلَّ» كما ألحقت «لَعَلَّ» بـ«عَسَى» فى اقتران خبرها بـ«أَنْ» كقول
متمم بن نويرة: [من الطويل]
لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدْعُوكَ أَجْدَعًا^(٦)
ومذهب أبى العباس المبرد^(٧) أن «عَسَى» على ما كانت عليه من رفع الاسم،
ونصب الخبر.

(١) رواه الطبرانى فى الكبير (٣١٠/١٧) (٨٥٨). وفى الأوسط (٣٠٨٢) وهو فى مجمع
البحرين (٢٩٧٨) من حديث عقبة بن عامر وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد (٢٢/٨) وقال:
رواه الطبرانى فى الكبير والأوسط عن شيخه بكر بن سهل وهو مقارب الحال وضعفه
النسائى، وابن لهيعة فيه ضعف.

(٢) رواه أحمد فى مسنده (٥، ٣/٥) عن معاوية بن حيدة قال: قلت: يا رسول الله إنا قوم
نتساءل أموالنا قال: يتساءل الرجل فى الجائحة أو الفتق ليصلح به بين قومه فإذا بلغ أو كرب
استعفف.

وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد (١٠٢/٣ - ١٠٣) وقال: رجاله ثقات.

(٣) هو عوف (أو عمرو) بن سعد بن مالك بن ضبيعة من بنى بكر بن وائل، الشهير بالمرقش
الأكبر، شاعر جاهلى، من المتيمن الشجعان، شعره من الطبقة الأولى.
ينظر: الأعلام (٩٥/٥)، الأغاني (١٢٧/٦)، الشعر والشعراء (٥٤).

(٤) ينظر: شرح المرامى (١٨٠)، شرح التسهيل (٣٩٥/١).

(٥) ينظر: الكتاب (٣٧٥، ٣٧٤/٢).

(٦) البيت فى ديوانه ص ١١٩، وخزانة الأدب ٣٤٥/٥، ٣٤٦، وشرح شواهد المغنى ٢/
٦٩٥، ٥٦٧، ولسان العرب (علل)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ١٩١/٢، وشرح
المفصل ٨٦/٨، ومغنى اللبيب ٢٨٨/١، والمقتضب ٧٤/٣.

(٧) قال المبرد: فأما قول سيبويه: إنها تقع فى بعض المواضع بمنزلة (لعل) مع المضمر فتقول:
عساك وعسانى - فهو غلط منه، لأن الأفعال لا تعمل فى المضمر إلا كما تعمل فى
المظهر... ينظر: المقتضب: ٧١/٣.

لكن الذى كان اسماً جعل خبراً، والذى كان خبراً جعل اسماً.
ومذهب أبى الحسن الأخفش أن «عَسَى» على ما كانت عليه من رفع الاسم
ونصب الخبر.
إلا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع، كما ناب عنه من قول الراجز: [من
الرجز]

يَا ابْنَ الرُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَ^(١)

وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب، وضمير الجر فى التوكيد نحو:
«رَأَيْتَكَ أَنْتَ» و«مَرَزْتُ بِكَ أَنْتَ».

وفى قول بعضهم: «مَا أَنَا كَأَنْتَ» و«مَا أَنَا كَيْأَاكَ». ولو كان الضمير المشار إليه فى
موضع نصب كما قال سيبويه^(٢) والمبرد - لم يقتصر عليه فى مثل: [من الرجز]
... .. يَا أَبَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ^(٣)
لأنه بمنزلة المفعول، والجزء الثانى بمنزلة الفاعل؛ والفاعل لا يحذف، وكذا ما
أشبهه.

(ص)

وَبِثْبُوتٍ (كَادَ) يُنْفَى الْخَبَرُ وَحِينَ تُنْفَى (كَادَ) ذَاكَ أَجْدَرُ
فَ (كَذَتْ تَضُبُّو) مُتَّفٍ فِيهِ الصَّبَا وَ (لَمْ يَكْذَ يَضُبُّو) كَمِثْلٍ (إِنْ صَبَا)
وَعَيْرُ ذَا عَلَى كَلَامَيْنِ يَرْدُ (كَ) وَلَدَتْ هِنْدُ وَلَمْ تَكْذَ تَلِدْ
(ش) قد اشتهر القول بأن «كَادَ» إثباتها نفى، ونفيها إثبات حتى جعل هذا المعنى
لغزاً فقيلاً - [وهذا اللغز للمعري]^(٤) - : [من الطويل]

أَنْحَوِي هَذَا الْعَصْرَ مَا هِيَ لَفْظَةٌ جَرَتْ فِي لِسَانِي جُزْهُمِ وَتَمُودِ

(١) الرجز لرجل من حمير فى خزائن الأدب ٤/٤٢٨، ٤٣٠، وشرح شواهد الشافعية ص ٤٢٥،
وشرح شواهد المغنى ٤٤٦، ولسان العرب (تا)، والمقاصد النحوية ٤/٥٩١، ونوادر أبى
زيد ص ١٠٥، وبلا نسبة فى لسان العرب (قفا)، (تا)، والجنى الدانى ص ٤٦٨، وسر صناعة
الإعراب ١/٢٨٠، وشرح الأشمونى ١/١٣٣، ٣/٨٢٣، شرح شافية ابن الحاجب ٣/
٢٠٢، ومغنى اللبيب ١/١٥٣، والمقرب ٢/١٨٣، والممتع فى التصريف ١/٤١٤،
وكتاب العين ٥/٢٢٢، والمخصص ١٧/١٤٤، وتاج العروس (ك).

(٢) ينظر: الكتاب (١٦٠/٣).

(٣) تقدم تخريج هذا البيت.

(٤) سقط فى «أ».

إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي صُورَةِ الْجَحْدِ أُثْبِتَتْ وَإِنْ أُثْبِتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودٍ^(١)
ومراد هذا القائل «كَادَ»؛ ومن زعم هذا فليس بمصيب.

بل حكم «كَادَ» حكم سائر الأفعال في أن معناها منفي إذا صحبها حرف نفى،
وثابت إذا لم يصحبها.

فإذا قال قائل: «كَادَ زَيْدٌ يَبْكِي» فمعناه: قارب زيد البكاء؛ المقاربة ثابتة، ونفى
البكاء منتف.

فإذا قال: «لَمْ يَكْدُ يَبْكِي» فمعناه: لم يقارب البكاء؛ فمقاربة البكاء منتفية، ونفى
البكاء منتف، انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة.

ولهذا كان قول ذي الرمة: [من الطويل]

إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُجِبِّينَ لَمْ يَكْدُ رَسِيسُ^(٢) الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةٍ يَبْرَحُ^(٣)
صحيحاً بليغاً؛ لأن معناه: إذا تغير حب كل محب لم يقارب حبي التغير، وإذا لم
يقاربه فهو بعيد منه.

فهذا أبلغ من أن يقول: لم يبرح؛ لأنه قد يكون غير بارح، وهو قريب من
البراح، بخلاف المخبر عنه بنفى مقاربة البراح.

وكذا قوله -تعالى-: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَكْدُمُ لَمْ يَكْدُ بِرَبِّهَا﴾ [النور: ٤٠] وهو أبلغ في نفى
الرؤية من أن يقال: (لم يرها).

لأن من لم ير قد يقارب الرؤية؛ بخلاف من لم ير ولم يقارب.

وأما قوله تعالى: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١] فكلام يتضمن
كلامين مضمون كل واحد منهما في وقت غير وقت الآخر؛ والتقدير: فذبحوها بعد
أن كانوا بعداء من ذبحها غير مقاربين له. وهذا واضح والله أعلم.

أو قد يكون نفياً إعلامياً ببطء الوقوع، والثبوت حاصل كقوله -تعالى-: ﴿قَالَ
هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨] أي: يفقهون ببطء وعسر.

قال الأخفش في قوله: -تعالى- ﴿لَمْ يَكْدُ بِرَبِّهَا﴾ [النور: ٤٠]

(١) ينظر: الهمع (١/١٣٢)، والدرر (١/١١٠)، والأشمونى (١/٢٦٨).

(٢) يقال: رس الغرام في قلبه: ثبت ودخل. الوسيط (رسم).

(٣) البيت في ديوانه ص ١١٩٢، وخزانة الأدب ٩/٣٠٩، ٣١٢، وشرح الأشمونى ١/١٣٤،
وشرح المفصل ٧/١٢٤، ولسان العرب (رسم).

إذا قلت: «كَادَ يَفْعَلُ» إنما تعنى: قارب الفعل ولم يفعل.
 فإذا قلت: «لَمْ يَكْذُ يَفْعَلُ» كان المعنى: إنه لم يفعل، ولم يقارب الفعل على صحة الكلام.
 [وهذا معنى الآية، إلا أن اللغة قد أجازت] ^(١) «لَمْ يَكْذُ يَفْعَلُ» على معنى: فعل بعد شدة.
 وليس هذا على صحة الكلام [والله أعلم].

باب الحروف الناصبة الاسم الرافعة الخبر

(ص)

لِ (إِنَّ) عَكْسُ مَا لِي (كَانَ) مِنْ عَمَلٍ فِي خَبَرٍ، وَاسْمٍ، وَهَكَذَا (لَعَلَّ)
 وَ (لَيْتَ) مَعَ (لَكِنَّ) هَكَذَا (كَأَنَّ) وَقِيلَ فِي (لَعَلَّ): (عَلَّ) وَ (لَعَنَّ)
 وَ (عَنَّ) - أَيْضًا - ثُمَّ (أَنَّ) وَ (لِأَنَّ) كَذَا (لَعَنَّ) وَ (رَعَنَّ) وَ (رَعَنَّ)
 وَكُلُّ مَا (كَانَ) عَلَيْهِ دَخَلَا فَاجْعَلْ لِيذَى الْحُرُوفِ فِيهِ عَمَلًا
 مَا لَمْ يَعْنِ مَانِعٌ كَكَوْنِ مَا أُسْنِدَ مِمَّا أُلْزِمَ التَّقْدُمَا
 وَالتَّزَمْنِ هُنَا تَأَخَّرَ الْخَبَرُ إِلَّا إِذَا ظَرَفًا أَتَى أَوْ حَزَفَ جَرَّ
 تَقُولُ: (إِنَّ خَالِدًا دُو فَضْلٍ وَإِنَّ فِيهِ شَغَفًا بِالْبَذْلِ)

(ش) قد تقدم أن «كَانَ» ترفع الاسم، وتنصب الخبر.

وعكس ذلك نصب الاسم ورفع الخبر، وهو عمل هذه الأحرف.

وهي ستة إذا ذكرت «أَنَّ»، وخمسة إذا استغنى بـ«إِنَّ» كما فعل سيبويه - رحمه

الله - إذ قال: (هذا باب الحروف الخمسة).

لأن فتح همزة «إِنَّ» تعرض بوقوعها موقع اسم مفرد، وإذا سلمت من ذلك كسرت همزتها.

ومعانيها مختلفة:

فـ«إِنَّ» للتوكيد، و«كَأَنَّ» للتشبيه، و«لَكِنَّ» للاستدراك، و«لَيْتَ» للتمنى، و«لَعَلَّ» للترجى فيما يحب، وللإشفاق فيما يكره كقوله - تعالى -: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضُ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ [هود: ١٢]

(١) في أ: فهذا معنى الانتفاء لأن اللغة قد أجازت.

وفيها تسع لغات، وقد ذكرت.

ولما تقدم الإعلام بأن «كَانَ» تدخل على المبتدأ والخبر وهما -أيضاً- معمولاً «إِنَّ» وأخواتها -نبهت على ما يعرض له سبب يقتضى اختصاص «كَانَ» بالدخول عليه دون «إِنَّ» وأخواتها، فقلت:

مَا لَمْ يَعْزَّ مَانِعٌ كَكَوْنٍ مَا أُسْنِدَ مِمَّا أُلْزِمَ التَّقْدَمُ
والإشارة بذلك إلى نحو: «أَيَّنَ زَيْدٌ» ؟ فإن فيه مانعاً من دخول «إِنَّ» عليه، وهو كون المسند إليه واجب التقديم؛ لتضمنه معنى حرف الاستفهام.

فإذا دخلت عليه «كَانَ» جاز، ولزم تقديم الخبر؛ لأن خبرها كان جائز التقديم فتقول: «أَيَّنَ كَانَ زَيْدٌ» ؟.

ولا سبيل إلى ذلك فى «إِنَّ» وأخواتها؛ لأن شيئاً مما يتعلق بها لا يتقدم عليها. فإنها حروف عملت عمل الأفعال، ولم تقو قوتها فيتصرف فى معموليها بتقديم وتأخير، كما تصرف فى معمولى الأفعال.

ولكن إذا قام مقام مرفوعها ظرف، أو جار ومجرور، جاز تقديمه؛ لأنه ليس فى الحقيقة خبراً، وإنما هو معمول الخبر المقدر آخرًا.

ألا ترى أن قولك: «إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا» معناه: «إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا كَائِنٌ». فحذف «كَائِنٌ» وأقيم الظرف مقامه لدلالته عليه.

وشبه تقديمه وهو قائم مقام الخبر بتقديمه، والخبر موجود نحو قولك: «إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا مُقِيمٌ»؛ ف«عِنْدَكَ» فى هذه المسألة ونحوها فضلة عن الخبر.

وسهل الفصل به بين «إِنَّ» واسمها وخبرها كما سهل فى «كَانَ» و«مَا».

وكما سهل أن يفصل به بين المضاف والمضاف إليه مع أنهما كالشيء الواحد. وقد أشير إلى ذلك فيما مضى.

(ص)

وَوَاجِبٌ تَأْخِيرُكَ اسْمًا يَشْتَمِلُ عَلَى ضَمِيرٍ مَا يُمْسِنُ وَصِلَ
كـ (إِنَّ) فِي خَبَاءٍ هُنْدٍ بَعْلَهَا) وَ (لَيْتَ لِلْمُضْنَى بِسُغْدَى مِثْلَهَا)

(ش) تأخير اسم «إِنَّ» هنا واجب كوجوب تأخير المبتدأ فى قول الشاعر:

... .. وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنِي حَبِيبُهَا^(١)

(١) تقدم تخريج هذا البيت .

ولكن التنبيه على أن مثل ذلك قد يتفق في هذا الباب: حسن؛ لأن أكثر الناس لا يستحضرون ذلك.

ولا يتفق هذا في مثل هذا الباب إلا والخبر ظرف نحو: «إِنَّ عِنْدَ هِنْدٍ بَغْلَهَا»، أو جار ومجرور نحو: «لَيْتَ لِلْمُضْنَى بِسُغْدَى مِثْلَهَا». وأما في باب المبتدأ، وباب «كان» فيتأتى ذلك بظرف، وغير ظرف. (ص)

وَلِدَلِيلٍ جَوَّزُوا حَذَفَ الْحَبَرَ وَبَعْدَ وَاوٍ «مَعَ» وَجُوبًا اشْتَهَرَ كَذَا كَتَحَوْ: «إِنَّ زَيْدًا سَيَرًا سَيَرًا» وَ «إِنَّ النَّصْرَ مَيَرًا مَيَرًا» وَتَحَوْ: «إِنَّ أَكْثَرَ اشْتِعَالِي بِهِ وَجِيدًا مُكْتَفٍ بِحَالٍ» وَالْحَذْفُ بَعْدَ «لَيْتَ شِعْرِي» التَّزِمُ وَذِكْرُ الْإِسْتِفْهَامِ بَعْدَهُ حَتِّمَ كما جاز أن يحذف خبر المبتدأ إذا دل عليه دليل يجوز حذف خبر هذا الباب - أيضًا - إذا دل عليه دليل. كقول عمر بن عبد العزيز - رضى الله عنه - لرجل ذكر أنه من ذوى القربى: «إِنَّ ذَلِكَ».

ثم ذكر له حاجة فقال: «لَعَلَّ ذَلِكَ»؛ يريد: إن ذلك صحيح، ولعل الذى طلبته حاصل^(١).

وحكى سيبويه عن بعض العرب: «إِنَّكَ وَخَيْرًا»؛ يريد: إنك مع خير؛ فأغنت الواو التى بمعنى «مَعَ» عن خبر «إِنَّ» كما أغنت عن خبر المبتدأ. وحكى الكسائى: «إِنَّ كُلَّ تَوْبٍ لَوْ تَمَنَّهُ»؛ فأدخل اللام على الواو كما تدخل على الخير؛ لأنها سدت مسده؛ وهذا من الحذف الواجب.

ومثله - أيضًا - فى الوجوب نحو: «إِنَّ زَيْدًا سَيَرًا سَيَرًا»؛ أى: إن زيدا يسير سيرا فحذف الفعل، وجعل تكرار المصدر بدلا منه، كما فعل ذلك فى باب الابتداء. وكذلك حذف خبر «إِنَّ» لسد الحال مسده، كما كان كذلك فى باب الابتداء. تقول: «إِنَّ أَكْثَرَ شُرْبِي السَّوِيقَ مَلْثَوْتًا» كما قلت فى الابتداء: «أَكْثَرُ شُرْبِي السَّوِيقَ مَلْثَوْتًا».

والتقدير هنا، كالتقدير هناك. ومنه قول الشاعر: [من البسيط]

(١) ينظر: الأمالى (٢/٦٤).

إِنَّ اخْتِيَارَكَ مَا تَبْغِيهِ ذَا ثِقَةٍ بِاللَّهِ مُسْتَظْهِرًا بِالْحَزْمِ وَالْجَلَدِ^(١)
وقالوا: «لَيْتَ شِعْرِي» وحذفوا الخبر -أيضا- وجوبا لسد الاستفهام مسده؛ كقول
أبي طالب: [من الخفيف]

لَيْتَ شِعْرِي مُسَافِرُ بْنُ أَبِي عَمٍّ رَوٍّ، وَلَيْتَ يَقُولُهَا الْمَخْزُونُ^(٢)
أَي شَيْءٍ دَهَاكَ أَمْ غَالٌ^(٣) مَرًّا كُ، وَهَلْ أَقْدَمْتَ عَلَيْكَ الْمُتُونُ^(٤)
(ص)

وَنَحْو: (إِنَّ قَائِمًا عَبْدًا كَا) أَجَازَ يَخْيَى، وَسَعِيدٌ ذَاكََا
(ش) يحيى هو الفراء، وسعيد هو أبو الحسن الأخفش؛ اتفقا على جواز: «إِنَّ
قَائِمًا الزَّيْدَانِ»^(٥)

يجعلان الصفة اسم «إِنَّ»، ويرفعان بها ما بعدها مغنيا عن الخبر؛ كما يفعل
الجميع ذلك بعد النفي والاستفهام نحو: «مَا قَائِمُ الزَّيْدَانِ» و«أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ»؟ .
وفاعل ذلك بعد النفي والاستفهام معذور؛ لأن النفي والاستفهام لشدة طلبهما
الفعل، وأولويتهما به جعلتا الصفة كأنها فعل، وعوملت لذلك معاملة الفعل .
ونحو: «إِنَّ قَائِمًا الزَّيْدَانِ» بخلاف ذلك؛ لأن «إِنَّ» مختصة بالأسماء، فدخولها
على ما فيه شبه الفعل مزيل لشبهه به، أو جاعله كالزائل .
فمذهبهما في ذلك ضعيف .

(ص)

و (مَا) تَكْفُ الْعَمَلِ الْمُوصُوفَا زَائِدَةٌ إِنَّ تَلِ ذِي الْحُرُوفَا
ك(إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ) وَأَتَى فِي (لَيْتَمَا) الْوَجْهَانِ فِيمَا أُتِبَا
وَعَيْرُ (لَيْتَ) لَاجِقٌ بِهِ لَدَى قَوْمٍ قِيَّاسًا، وَيَنْقُلُ عُضْدَا
(ش) لما كان عمل هذه الحروف العمل المخصوص، لأجل شبهها ب«كَانَ» في

(١) البيت بلا نسبة في الدرر ١٧٥/٢، وجمع الهوامع ١٣٦/١ .

(٢) البيت في الاشتقاق ص ١٦٦، وخزانة الأدب ٤٦٣/١٠، وبلا نسبة في الكتاب ٢٦١/٣،
ولسان العرب (شعر) .

(٣) غاله: أهلكه وأخذه من حيث لا يدرى . الوسيط (غال) .

(٤) البيت في لسان العرب (متن)، وخزانة الأدب ٤٦٣/١٠، وتاج العروس (متن) .

(٥) قال ابن السراج: وأجاز الفراء: إن قائما الزيدان، وإن قائما الزيدون، على معنى: إن من قام
الزيدان، وإن من قام الزيدون . ينظر: الأصول في النحو: ٢٥٦/١ .

الاختصاص بالمبتدأ والخبر، وكان الاختصاص مفقوداً بتركيبها مع «مَا» فتصير جائزة الدخول على الفعل والاسم - بطل عملها لشبهها حينئذ بالحروف المهملة لعدم اختصاصها.

إلا (ليتما) فإن اختصاصها بالمبتدأ والخبر باق، فأعملت وأهملت. فمن أعملها، فلبقاء الاختصاص.

ومن أهملها فإلحاقاً بأخواتها، ولأنها باينت «كَانَ» حين قارنها ما لا يقارن «كَانَ»؛ كما أهملت «مَا» حين وصلت بـ«إِنَّ» لأنها باينت «لَيْسَ» بمقارنتها ما لا يقارنها.

وقد روى بيت النابغة: [من البسيط]

قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِضْفُهُ فَقَدْ^(١)

بنصب «الْحَمَامَ» ورفعها؛ ورفعها أقيس.

وحكى ابن برهان^(٢) أن الأخفش روى عن العرب: «إِنَّمَا زَيْدًا قَائِمٌ»؛ فأعمل «إِنَّ» مع زيادة «مَا».

وحكى مثل ذلك الكسائي في كتابه.

وأما (ليتما) فالجميع روى عن العرب إعمالها وإلغاءها.

(١) البيت في ديوانه ص ٢٤، والأزهية ص ٨٩، ١١٤، والأغاني ٣١/١١، والإنصاف ٢/ ٤٧٩، وتخليص الشواهد ص ٣٦٢، وتذكرة النحاة ص ٣٥٣، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٥٣، ٢٥١، والخصائص ٢/ ٤٦٠، والدرر ١/ ٢١٦، ٢/ ٢٠٤، ووصف المباني ص ٣١٨، ٣١٦، ٢٩٩، وشرح التصريح ١/ ٢٢٥، وشرح شذور الذهب ص ٣٦٢، وشرح شواهد المغني ١/ ٧٥، ٢٠٠، ٢/ ٦٩٠، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٣٣، وشرح المفصل ٨/ ٥٨، والكتاب ٢/ ١٣٧، واللمع ص ٣٢٠، ومغني اللبيب ١/ ٦٣، ٢٨٦، ٣٠٨، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٥٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٤٩، وخزانة الأدب ٦/ ١٥٧، وشرح الأشموني ١/ ١٤٣، وشرح قطر الندى ص ١٥١، ولسان العرب (قدد)، والمقرب ١/ ١١٠، وجمع الهوامع ١/ ٦٥.

(٢) هو عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان، أبو القاسم الأسدي العكبري النحوي، صاحب العربية واللغة والتواريخ وأيام العرب، كانت في أخلاقه شراسة على من يقرأ عليه، وكان زاهداً، عرف الناس منه ذلك، وكان يتكبر على أولاد الأغنياء، مات سنة ٤٥٦ هـ.

من تصانيفه: الاختيار في الفقه، أصول اللغة، اللمع في النحو.

ينظر: بغية الوعاة (٢/ ١٢٠)، الأعلام (٤/ ١٧٦)، تاريخ بغداد (١١/ ١٧).

(ص)

وَكَسَرَ (إِنَّ) الزَّم بِحَيْثُ يَغْتَقِبُ
أَوْ كَوْنُهَا مَحَلٌّ حَالٍ، أَوْ صِلَةٌ
أَوْ وَلِيَتْ فِعْلًا بِلَامٍ عُلُقًا
وَالْكَسْرُ وَالْفَتْحُ يُجَوِّزَانِ إِنْ
بِأَ الْجَزَاءِ، أَوْ (أَمَّا) أَوْ أُولِيَتْ
قَوْلًا كَلِظًا أَوْ بِ (إِنَّ) مُخْبَرًا
وَكُلُّ مَوْضِعٍ سِوَى مَا قُدِّمَ
(ش) «إِنْ» - بالكسر - هي الأصل؛ لأن الكلام معها جملة غير مؤولة بمفرد.

و «أَنْ» - بالفتح - فرع؛ لأن الكلام معها جملة في تأويل مفرد.
وكون الشيء جملة من كل وجه، أو مفردًا من كل وجه أصل لكونه جملة من
وجه، ومفردًا من وجه.

ولأن المكسورة مستغنية بمعمولها عن زيادة، والمفتوحة لا تستغنى عن زيادة؛
والمجرد من الزيادة أصل للمزيد فيه.
ولأن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلق به؛ كقولك في «عَرَفْتُ أَنَّكَ بَرٌّ»:
«إِنَّكَ بَرٌّ».

ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة كقولك في «إِنَّكَ بَرٌّ»: «عَرَفْتُ أَنَّكَ بَرٌّ».
والمرجوع إليه بحذف أصل للمتوصل إليه بزيادة.
ولما كانت المكسورة أصلاً استحقت موضعاً لا يتقيد بقبيل دون قبيل، بل
موضعها صالح للاسم والفعل دون اختلاف معنى.
فمن ذلك وقوعها أول كلام نحو: «إِنَّ زَيْدًا ذَاهِبٌ»، ووقوعها في موضع الحال
كقولك: «جِئْتُ وَإِنَّ زَيْدًا لِحَاضِرٍ».

أنشد سيويه: [من المنسرح]
مَا أَعْطَيْانِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا
إِلَّا وَإِنِّي لِحَاجِزِي كَرَمِي^(١)

(١) البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٢٧٣، وتخليص الشواهد ٣٤٤، والكتاب ١٤٥/٣،
والمقاصد النحوية ٣٠٨/٢، وبلا نسبة في الدرر ١٣/٤، وشرح الأسموني ١٣٨/١،

وقوعها صلة كقوله - تعالى - : ﴿وَأَنزَلْنَاهُ مِن الْكُتُوبِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ﴾
[القصص: ٧٦]

وقوعها جواب قسم كقوله - تعالى - : ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَرَّكَتٍ﴾ [الدخان: ٣]
وقوعها بعد فعل معلق باللام نحو قوله - تعالى - : ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ﴾
[الأنعام: ٣٣]

وكإنشاد سيبويه^(١) : [من الطويل]

أَلَمْ تَرَ إِنِّي وَابْنُ أَسْوَدَ لَيْلَةَ لَنَسْرِي إِلَى تَارَيْنِ يَغْلُو سَنَاهُمَا^(٢)

وقوعها محكية بقول نحو : ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ﴾ [سبأ: ٤٨]

والمراد بقولي : «مُطْلَقًا» -أيضًا- التنبيه على أنه يكون بعد فعل القول ومصدره،
واسم فاعله، ومفعوله نحو :

«قُلْتُ إِنَّكَ فَاضِلٌ»، و«صَحَّ قَوْلِي : إِنَّكَ فَاضِلٌ»، و«لَمْ أَزَلْ قَائِلًا : إِنَّكَ فَاضِلٌ»،
و«سِرُّ الْمَقُولِ : إِنَّكَ فَاضِلٌ».
وقولنا :

وَالْكَسْرُ وَالْفَتْحُ يُجَوِّزَانِ إِذَا فُجَاءَةً تَلَّتْ ...

معناه : أن «إِذَا» حيث قصد بها المفاجأة ووليتها «إِنَّ»، جاز كسر همزتها وفتحها ؛

كقول الشاعر : [من الطويل]

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ : سَيْدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْفَقَا وَاللَّهَّازِمِ^(٣)

= وشرح ابن عقيل ص ١٨٠، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٢٧، والمقتضب ٣٤٦/٢، وجمع الهوامع ٢٤٦/١ .

(١) ينظر : الكتاب (١٤٩/٣) .

(٢) البيت للشمر دل بن شريك اليربوعي في شرح أبيات سيبويه ١٤١/٢، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٣٤٣، وشرح الأشموني ١٣٨/١، والكتاب ١٤٩/٣، ولسان العرب (سنا)، والمقاصد النحوية ٢٢٢/٢ .

(٣) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٨/١، وتخليص الشواهد ص ٣٤٨، والجنى الداني ص ٣٧٨، ٤١١، وجواهر الأدب ص ٣٥٢، وخزانة الأدب ٢٦٥/١٠، والخصائص ٢/٣٩٩، والدرر ١٨٠/٢، وشرح الأشموني ١٣٨/١، وشرح التصريح ٢١٨/١، وشرح شذور الذهب ص ٢٦٩، وشرح ابن عقيل ص ١٨١، وشرح عمدة الحافظ ص ٨٢٨، وشرح المفصل ٩٧/٤، ٦١/٨، والكتاب ١٤٤/٣، والمقاصد النحوية ٢٢٤/٢، والمقتضب ٢/٣٥١، وجمع الهوامع ١٣٨/١ .

فمن كسر فعلى تقدير: فإذا هو عبد، ومن فتح فعلى تقدير: فإذا العبودية. فـ«أَنَّ» وما عملت فيه فى تأويل مصدر ابتدئ به، وحذف خبره.

وكذا إذا وقعت بعد فاء الجزاء يجوز فيها الكسر والفتح؛ فالكسر على تقدير جملة صرح بجزائها، والفتح على تقدير مصدر ابتدئ به وحذف خبره.

ومثال الكسر قوله -تعالى-: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٩٢]

ومثال الفتح قوله -تعالى-: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُمْ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَبْدَأَ لَهُمْ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ٦٣]

ويجوز كسرها بعد «أَمَّا» مقصوداً بها معنى «ألا» الاستفاحية؛ إن قصد بها معنى «حقاً» فتحت.

ويجوز -أيضاً- كسرها وفتحها بعد القسم إن لم يكن مع أحد معموليها اللام. وكذلك يجوز كسرها وفتحها فى نحو: «أَوَّلُ قَوْلِي أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ» وشبهه. فمن فتح فعلى تقدير: «أَوَّلُ قَوْلِي حَمْدُ اللَّهِ».

ومن كسر جعل «أَوَّلُ قَوْلِي» مبتدأ، و«إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ» جملة أخبر بها مستغنية عن عائد يعود على المبتدأ.

لأنها نفس المبتدأ فى المعنى كأنه قال: أول قولى هذا الكلام المفتتح بـ«أَنِّي». ونظير ذلك قوله -تعالى-: ﴿دَعَوْنَهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ﴾ [يونس: ١٠]

وقوله عليه الصلاة والسلام: «أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». وضابط ما يجوز فيه الوجهان من هذا النوع أن تقع «أَنَّ» خبر قول، ويكون خبرها قولاً كـ«أَحْمَدُ» أو «أَمْرٌ» أو (أَدْعُو).

فلو لم يكن خبرها قولاً تعين الكسر نحو: «أَوَّلُ قَوْلِي إِنَّكَ ذَاهِبٌ».

وما سوى المواضع التى يجب فيها الكسر، والمواضع التى يجوز فيها الكسر والفتح - فالفتح فيه متعين نحو: «علمت أَنَّكَ ذَاهِبٌ»، و«مَغْلُومٌ أَنَّكَ فَاضِلٌ»، وما أشبه ذلك.

(ص)

وَيَعْدُ ذَاتُ الْكَسْرِ لَامُ الْإِنْتِدَا تَأْتِي كـ(إِنَّ خَالِدًا لَذُو هُدَى)

وَالثَّانِي الْمُثَبَّتَ مِمَّا يَفْتَضِي
وَأِنْ يَكُنْ فِعْلٌ مُضَى صُرْفًا
(أَمْ الْحَلِيسَ لَعَجُوزَ شَهْرِيَّةَ
[وقد تليه واو مع وقد يرد
وأوله معمول غير الماضي إن
وَجَنَّبُوهُ جُزْأَيِ الشَّرْطِ وَفِي
وَيَلْحَقُ الْقُضْلَ وَزَائِدًا يُعَدُّ
وَخَبَرُ الْمَغْطُوفِ بَعْدَ (إِنْ) إِنْ
(ش) مما تختص به «إِنْ» المكسورة وقوع لام الابتداء بعدها مقارنًا لاسمها
المتأخر؛ نحو: «إِنْ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا».
أو لخبرها المتأخر نحو: «إِنْ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ».
فإن كان الخبر منفيًا لم تلحقه مطلقًا.
وكذا إن كان فعلاً ماضيًا متصرفًا غير مقارن لـ «قَدْ».
فإن كان ماضيًا غير متصرف، أو متصرفًا مقارنًا لـ «قَدْ» - لم يمتنع اقترانه باللام؛
نحو: «إِنَّكَ لَيَغَمُّ الرَّجُلُ» و«إِنَّكَ لَقَدْ أَحْسَنْتَ».
وإن كان الخبر جملة شرطية لم تلحقه هذه اللام، لا مع الجزء الأول، ولا مع
الثاني؛ نحو: «إِنَّكَ إِنْ تَأْتِنِي أَكْرِمُكَ».
وأجاز أبو بكر بن الأنباري: «إِنَّكَ إِنْ تَأْتِنِي لِأَكْرِمُكَ».
وأجاز - أيضًا - على الكسائي دخولها على الواو التي بمعنى «مَعَ»، وسمع «إِنْ
كُلُّ ثَوْبٍ لَوْ ثَمَنُهُ» - حكاه ابن كيسان في «المهذب».
وقد تدخل هذه اللام على الاسم المسبوق بظرف ملغى نحو: «إِنْ غَدَا لَزَيْدًا رَاجِلٌ».
ويتناول الظرف الملغى: الجار والمجرور الملغى نحو: «إِنْ بِكَ لَزَيْدًا وَاثِقٌ».
وقد يقارن هذه اللام معمول الخبر ما لم يتأخر عن الخبر، أو يكن الخبر فعلاً ماضيًا.
فيجوز: «إِنِّي لِإِيَالِهِ مُؤْتِمِّنٌ»، ولا يجوز: «إِنِّي مُؤْتِمِّنٌ لِإِيَالِهِ».
وأجاز الأخفش نحو: «إِنِّي لَبِكَ وَثِيقٌ» مع أنه لا يجيز: «إِنِّي بِكَ لَوْثِيقٌ».

ومعلوم أن اللام إنما دخلت على معمول الخبر؛ لوقوعه قبل الخبر من أجل أنه واقع موقعه فكأنها دخلت عليه.

فإذا لم يكن هو صالحاً لها فلا حظ لمعموله فيها، وإلا لزم ترجيح الفرع على الأصل.

ومما تدخل عليه هذه اللام: الفصل المسمى عماداً

كقوله -تعالى-: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ﴾ [آل عمران: ٦٢]

وما سوى ما ذكر من مواضع اللام إن ورد بلام حكم بزيادتها.

كقول من قال: [من الطويل]

... .. وَلَكِنِّي مِنْ حَبِّهَا لَعَمِيدُ^(١)

وكقراءة سعيد بن جبير: ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠] بفتح الهمزة.

ومنه قول الراجز: [من الرجز]

أُمُّ الْحَلِيسِ^(٢) لَعَجُوزُ شَهْرَبَةِ^(٣)

(١) عجز بيت وصدرة:

يلومونني في حب ليلي عواذلي

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٨/٤، والإنصاف ٢٠٩/١، وتخليص الشواهد ص ٣٥٧، والجنى الدانى ص ١٣٢، ٦١٨، وجواهر الأدب ص ٨٧، وخزانة الأدب ١/١٦، ٣٦١/١٠، ٣٦٣، والدرر ١٨٥/٢، ووصف المباني ص ٢٣٥، ٢٧٩، وسر صناعة الإعراب ٣٨٠/١، وشرح الأشموني ١٤١/١، وشرح شواهد المغنى ٦٠٥/٢، وشرح ابن عقيل ص ١٨٤، وشرح المفصل ٦٢/٨، ٦٤، وكتاب اللامات ص ١٥٨، ولسان العرب (لكن)، ومغنى اللبيب ٢٣٣/١، ٢٩٢، والمقاصد النحوية ٢٤٧/٢، وجمع الهوامع ١٤٠/١.

(٢) الحلس: كساء على ظهر البعير تحت البرذعة ويبسط في البيت تحت حر الثياب . (القاموس - حلس).

(٣) الشهيرة والشهيرة: العجوز الكبيرة . (اللسان - شهرب).

والرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧٠، وشرح التصريح ١٧٤/١، وشرح المفصل ١٣٠/٣، ٢٣/٨، وله أو لعنترة بن عروس في خزانة الأدب ٣٢٣/١٠، والدرر ٢/١٨٧، وشرح شواهد المغنى ٦٠٤/٢، والمقاصد النحوية ٥٣٥/١، ٢٥١/٢، وبلا نسبة في لسان العرب (شهرب)، وجمهرة اللغة ص ١١٢١، وتاج العروس (شهرب)، (لوم)، وأوضح المسالك ٢١٠/١، وتخليص الشواهد ص ٣٥٨، والجنى الدانى ص ١٢٨، ووصف المباني ص ٣٣٦، وسر صناعة الإعراب ٣٧٨/١، ٣٨١، وشرح الأشموني ١٤١/١، وشرح ابن عقيل ص ١٨٥، وشرح المفصل ٥٧/٧، ومغنى اللبيب ٢٣٣، ٢٣٠/١، وجمع الهوامع ١٤٠/١.

ومنه قول الشاعر: [من البسيط]

مَرُّوا عَجَالِي فَقَالُوا: كَيْفَ سَيَدُكُمْ؟ فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا: أَمْسَى لَمْجُودًا^(١)

ومنه قول الآخر: [من الطويل]

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَالِهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَرَادٍ^(٢)

ومنه قول الآخر: [من البسيط]

أَمْسَى أَبَانُ دَلِيلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ وَمَا أَبَانُ لِمَنْ أَغْلَاجٍ^(٣) سُودَانٍ^(٤)

وأحسن ماتزاد بعد خبر مبتدأ معطوف هو وخبره على «أن» ومعمولها كقول

الشاعر: [من الكامل]

إِنْ الْخِلَافَةَ بَعْدَهُمْ لَذَمِيمَةٌ وَخِلَافُ ظَرْفٍ لَمَّا أَحْقَرُ^(٥)

(ص)

وَإِنْ تُحَقِّقْ (أَنَّ) أَوْ (كَأَنَّ)

وَقَدْ يَبِينُ، وَإِذَا مَا أَضْمَرَ

وَإِنْ يَفْعَلُ صُدِّرَتْ غَيْرُ دَعَا

فَالْأَخْسَنُ الْفَضْلُ بِ (قَدْ) أَوْ نَفَى أَوْ

وَقَبْلَ (أَنَّ) ذِي عِلْمٍ أَوْ ظَنٍّ لَزِمَ

(ش) «أَنَّ» المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة؛ لأن لفظها كلفظ «عَضُّ»

مقصودًا به المضى، أو الأمر.

والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كـ«جَدَّ»؛ فلذلك أوثرت «أَنَّ» المفتوحة المخففة

(١) البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٢٩، وجواهر الأدب ص ٨٧، وخزانة الأدب ١٠/

٣٢٧، ٣٣٢/١١، والخصائص ١/٣١٦، ٢/٢٨٣، والدرر ٢/١٨٨، وريصف المباني

ص ٢٣٨، وسر صناعة الإعراب ١/٣٧٩، وشرح ابن عقيل ص ١٨٥، وشرح المفصل ٨/

٦٤، ٨٧، ومجالس ثعلب ص ١٥٥، والمقاصد النحوية ٢/٣١٠، وجمع الهوامع ١/١٤١.

(٢) البيت لكثيرة عزة في ديوانه ص ٤٤٣، وتذكرة النحاة ص ٤٢٩، وجواهر الأدب ص ٨٧،

وخزانة الأدب ١٠/٣٢٨، والدرر ٢/١٨٨، وشرح شواهد المغنى ٢/٦٠٥، والمقاصد

النحوية ٢/٢٤٩، وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٣٥٧، وشرح الأشموني ١/١٤١،

ومغنى اللبيب ١/٢٣٣، وجمع الهوامع ١/١٤١.

(٣) العليج: الرجل الغليظ من كفار العجم. القاموس: (عليج).

(٤) البيت بلا نسبة في جواهر الأدب ص ٨٨، والدرر ٢/١٨٩، وشرح الأشموني ١/١٤١،

وشرح شواهد المغنى ٢/٦٠٤، ومغنى اللبيب ١/٢٣٢، ٢/٢٣٣، وجمع الهوامع ١/١٤١.

(٥) البيت بلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٣٥٨، والمقاصد النحوية ٢/٢٥.

بقاء عملها، لكن على وجه تبين^(١) فيه الضعف، وذلك بأن جعل اسمها محذوفاً لتكون بذلك عاملة كلا عاملة.

ومما يوجب مزيتها على المكسورة أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة وصليتها بمعمولها، ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص؛ فضعفت بالتخفيف، وبطل عملها - غالباً - بخلاف المفتوحة. ومثلها «كَأَنَّ» لتركيبها من «أَنَّ» والكاف.

وقد يظهر اسماهما. فمثال ذلك في «أَنَّ»، قول الشاعر: [من المتقارب]
لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُزْمَلُونَ^(٢) إِذَا اغْبَرَّ أَفُقٌ وَهَبَّتْ شَمَالًا
بِأَنَّكَ رَبِيعٌ، وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الشُّمَالَا^(٣)
ومثال ذلك في «كَأَنَّ»، قول الشاعر: [من الطويل]
فَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ كَأَنَّ ظَنِيَّةً تَغْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ^(٤)
على من نَصَبَ «ظَنِيَّةً»، ويروى برفعها على حذف الاسم، ويروى بجراها على زيادة «أَنَّ» بين كاف الجر، والمجرور بها.

ولا يكون الخبر عند إضممار اسم «أَنَّ» إلا جملة:

إما اسمية، كقول الأعشى: [من البسيط]

فِي فِتْنَةٍ كَسَيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَتَعَلَّ^(٥)

(١) في أ: يتبين.

(٢) المرملة: الذي لا زاد معه. مقياس اللغة (رمل).

(٣) البيت لكعب بن زهير في الأزهية ص ٦٢، وتخليص الشواهد ص ٣٨٠، وليس في ديوانه، وهو لجنوب بنت عجلان في الحماسة الشجرية ٣٠٩/١، وخزانة الأدب ٣٨٤/١٠، وشرح أشعار الهذليين ٥٨٥/٢، وشرح التصريح ٢٣٢/١، والمقاصد النحوية ٢٨٢/٢، ولعمرة بنت عجلان أو لجنوب بنت عجلان في شرح شواهد المغنى ١٠٦/١، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٠٧/١، وأوضح المسالك ٣٧٠/١، وخزانة الأدب ٤٢٧/٥، وشرح الأشموني ١٤٦/١، وشرح قطر الندى ص ١٥٦، وشرح المفصل ٧٥/٨، ولسان العرب (أنن)، ومغنى اللبيب ٣١/١، وتاج العروس (أنن).

(٤) البيت لعلاء بن أرقم في تاج العروس (قسم)، وبلا نسبة في تاج العروس (أنن).

(٥) البيت في ديوانه ص ١٠٩، والأزهية ص ٦٤، والإنصاف ص ١٩٩، وتخليص الشواهد ص ٣٨٢، وخزانة الأدب ٤٢٦/٥، ٣٩٠/٨، ٣٩٣/١٠، ٣٥٣/١١، ٣٥٤، والدرر ٢/١٩٤، وشرح أبيات سيويه ٧٦/٢، والكتاب ١٣٧/٢، ٧٤/٣، ١٦٤، ٤٥٤، والمحتسب ٣٠٨/١، ومغنى اللبيب ٣١٤/١، والمقاصد النحوية ٢٨٧/٢، والمنصف ١٢٩/٣، وبلا =

وإما فعلية: فإن كان الفعل دعاء، أو غير متصرف بآخرته «أَنْ» كقوله -تعالى-:
 ﴿وَالْحَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ [النور: ٩]
 وقوله: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩]
 وإن كان غيرهما قرن بـ«قَدْ» كقوله -تعالى-: ﴿وَتَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَّقَتَنَا﴾
 [المائدة: ١١٣]

وكقول الشاعر: [من الطويل]
 شَهِدْتُ بِأَنْ قَدْ خُطَّ مَا هُوَ كَائِنْ وَأَنْتَ تَمَحُو مَا تَشَاءُ وَتُثْبِتُ^(١)
 أو بنفى نحو قوله -تعالى-: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧]
 أو بحرف تنفيس نحو قوله -تعالى-: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْثَى﴾ [المزمل: ٢٠] أو
 بـ«لَوْ» نحو قوله -تعالى-: ﴿أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ﴾ [سبا: ١٤]
 وعلى كل حال لا تقع «أَنْ» المذكورة -غالبًا- إلا بعد علم أو ظن؛ فلذلك قلت:
 وَقَبْلَ (أَنْ) ذِي عِلْمٍ أَوْ ظَنْ لَزِمَ وَبَشْدُوذٍ مَا سِوَى هَذَا وَسِمَ
 فمن الشاذ قول كثير: [من الطويل]
 تُمْنِيكَ نَفْسٌ أَنْ سَتَدْنُو وَلَوْ دَنَتْ دَنَتْ وَهِيَ لَا بِالْوَصْلِ يَدْنُو سُرُورَهَا
 وقول الفرزدق: [من الطويل]
 أَيْبَتْ أُمْنَى النَّفْسِ أَنْ سَوْفَ تَلْتَقَى وَهَلْ هُوَ مَقْدُورٌ لِنَفْسِي لِقَاؤَهَا^(٢)
 فأوقعا «أَنْ» المخففة بعد فعل التمني وهو غريب.
 ومن الشاذ -أيضًا- قوله: [من الطويل]
 رَأَيْتُكَ أَحْيَيْتَ النَّدَى بَعْدَ مَوْتِهِ فَعَاشَ النَّدَى مِنْ بَعْدِ أَنْ هُوَ حَامِلُ
 ومثله: [من الطويل]
 فَكَانَ لَهَا وَدَى وَرِيقُهُ^(٣) مَيِّعَتِي^(٤) وَلِيدًا إِلَى أَنْ رَأَسِيَ الْيَوْمَ أَشْيَبُ
 فأوقعا «أَنْ» المخففة غير مسبوقة بعلم ولا ظن.

= نسبة في خزانة الأدب ٣٩١/١٠، ورصف المباني ص ١١٥، وشرح المفصل ٧١/٨،
 والمقتضب ٩/٣، وجمع الهوامع ١٤٢/١.
 (١) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ١٤٦/١.
 (٢) ينظر ديوانه (٧/١).
 (٣) الريق: القوة. القاموس (ريق).
 (٤) ميعة الشباب والنهار: أوله. القاموس (ميع).

وكذلك إن وقع الفعل بعدها متصلاً بها ولم يكن دعاء، ولا غير متصرف - فهو جائز بضعف.

وقد يكون الفعل المتصل بها مضارعاً، وقد يكون ماضياً. فالمضارع كقول الشاعر: [من الخفيف]

عَلِمُوا أَنَّ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ^(١)
وكقول الآخر: [من مجزوء الكامل]

إِنِّي زَعِيمٌ يَا نُؤَى قَهْ إِنْ أُمِنْتَ مِنَ الرَّزَاحِ^(٢)
وَتَجَوِّتُ مِنْ عَرَضِ الْمَثْوَى نِ مِنَ الْعُدُوِّ إِلَى الرَّوَاحِ^(٣)
أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْ مِ يَزْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ^(٤)
والماضي: كقول أبي ذؤيب: [من الطويل]

فَلَمَّا رَأَوْا أَنْ أَخْكَمْتَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ يَحِلُّ لَهُمْ إِخْرَاجُهَا وَغِلَابُهَا^(٥)
دَعَايَ إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَرِيعٌ فَمَا أَذْرَى أَرُشْدُ طِلَابُهَا^(٦)
وليس المراد بالعلم والظن لفظهما، بل معناهما بأى لفظ كان.

فمن وقوع «أَنْ» المخففة بعد مفهوم علم قول ابن أبي ربيعة: [من الكامل]

(١) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٧٣/١، وتخلص الشواهد ص ٣٨٣، والجنى الدانى ص ٢١٩، والدرر ١٩٧/٢، وشرح الأشموني ١٤٧/١، وشرح التصريح ٢٣٣/١، وشرح ابن عقيل ص ١٩٦، وشرح قطر الندى ص ١٥٥، والمقاصد النحوية ٢٩٤/٢، وجمع الهوامع ١٤٣/١.

(٢) يقال: رزح إذا أعيا. مقاييس اللغة (رزح).

والبيت بلا نسبة في تهذيب اللغة ٣٨٣/٤.

(٣) ينظر: العيني (٢٩٧/٢)، واللسان (أنن).

(٤) الطلاح: جنس من الشجر، رباب من الهذال وما أشبهه. مقاييس اللغة: (طلع).
والبيت للقاسم بن معن في المقاصد النحوية ٢٩٧/٢، وبلا نسبة في الأزهية ص ٦٥، وخزانة الأدب ٤٢١/٨، ورصف المباني ص ١١٣، وسر صناعة الإعراب ٤٤٨/٢، وشرح الأشموني ١٤٧/١، وشرح المفصل ٩/٧، ولسان العرب (طلع)، (صلف)، (أنن).

(٥) ينظر: شرح أبيات مغنى اللبيب (٢١/١)، والدرر (١٧٦/٢)، وديوان الهذليين (٧١/١).

(٦) البيت في تخلص الشواهد ص ١٤٠، وخزانة الأدب ٢٥١/١١، والدرر ١٠٢/٦، وشرح أشعار الهذليين ٤٣/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٥٥، وشرح شواهد المغنى ص ٢٦، ١٤٢، ٦٧٢/٢، ومغنى اللبيب ص ١٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٧١/٢، وجمع الهوامع ١٣٢/٢.

ثُمَّ انصَرَفْتُ وَكَانَ آخِرُ عَهْدِنَا أَنْ سَوْفَ يَجْمَعُنَا إِلَيْكَ الْمَوْسِمُ^(١)
ومنه قول الأحوص^(٢) : [من الطويل]

وَمَا كُنْتُ زَوَّارًا وَلَكِنَّ ذَا الْهَوَى
ومنه قول جرير: [من الطويل]

وَأَيُّهُ لَوْمُ الثَّنِيمِ أَنْ لَوْ عَدَدْتُكُمْ أَصَابِعَ تَيْمَى نَقَضْنَ عَنِ الْعَشْرِ^(٣)
ولذلك قال الفراء^(٤) في ﴿أَيْتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ﴾ [آل عمران: ٤١،
مريم: ١٠]: «قرئ نصبًا، ولو رفع كان صوابًا»^(٥).

(ص)

وَحُقِّقْتُ (إِنَّ) فَقَلَّ الْعَمَلُ وَإِنْ تَلَا فَعَلَّ فَمِمَّا يَعْزِلُ
عَمَلَ الْإِبْتِدَاءِ وَشَدَّ نَحْوُ: (إِنْ) قَتَلْتُ وَالثَّانِي بِلَامٍ يَقْتَرِنُ
فَارِقَةً إِنْ لَمْ يَكُنْ يُسْتغْنَى عَنْ ذِكْرِهَا بِعَمَلٍ أَوْ مَعْنَى
(ش) إهمال «إِنَّ» المكسورة بالتخفيف أكثر من إعمالها، ولذا قلت:

... فَقَلَّ الْعَمَلُ ...

ثم أشرت إلى أنه إذا تلاها فعل، فحقه أن يكون بعض نواسخ الابتداء نحو قوله -
تعالى-: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٣]

ثم أشرت إلى أنه قد يليها فعل غير ناسخ للابتداء على سبيل الشذوذ؛ كقول
عاتكة^(٦) امرأة الزبير -رضى الله عنه-: [من الكامل]

(١) ينظر: ديوانه (٢٢٧).

(٢) هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري، الشهير بالأحوص، شاعر هجاء،
من طبقة جميل بن معمر، كان معاصراً لجرير والفرزدق، كان حماد الراوية يقدمه في النسب
على شعراء زمانه ولقب بالأحوص لضيق في مؤخرة عينيه. له ديوان شعر، وأخبار كثيرة.
مات سنة ١٠٥ هـ.

ينظر: الأعلام (١١٦/٤)، الأغاني (٤٠/٤ - ٥٨)، الشعر والشعراء (٢٠٤).

(٣) ينظر: ديوانه (٢١٤).

(٤) قال الفراء: وقوله: ﴿أَيْتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ﴾ (أَنْ) في موضع رفع أي: أَيْتُكَ هَذَا،
و(تَكَلِّمَ) منصوبة بـ (أَنْ) ولو رفعت كما قال: ﴿أَفَلَا يَرُونَ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ كان صواباً.
ينظر: معاني القرآن: ١٦٢/٢.

(٥) ينظر الدر المصون (٤٩٤/٤).

(٦) هي عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل، القرشية، العدوية، شاعرة صحابية، من المهاجرات =

يَا عَمْرُو لَوْ نَبَّهْتَهُ لَوَجَدْتَهُ لَا طَائِشًا رَغَشَ الْجَنَانِ وَلَا أَلِيدَ
شُلْتُ يَمِينِكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ^(١)
وحكى الكوفيون^(٢): «إِنْ يَزِيْنُكَ لِنَفْسِكَ، وَإِنْ يَشِيْنُكَ لَهَيْه».

وسمع سيبويه^(٣) بعض العرب يقول: «أَمَّا إِنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا» - بالكسر - وجعل
تقديره: أما إنك جزاك الله خيرًا.
والفتح أشهر.

وإذا أعملت وهى مخففة، فالمتكلم بالخيار فى الإتيان باللام وتركها، كما كان
قبل التخفيف.

ومن إعمالها مخففة قوله - تعالى -: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَا لِيُوَفِّيَهُمْ﴾ [هود: ١١١]
قال سيبويه^(٤): «وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: (إِنْ عَمْرًا
لَمُنْطَلِق)».

وقال الأخفش فى كتاب (المعانى) له:
«وزعموا أن بعضهم يقول: (إِنْ زَيْدًا لَمُنْطَلِق) وهى مثل:

= إلى المدينة، تزوجها عبد الله بن أبى بكر، ثم عمر بن الخطاب، ثم الزبير بن العوام . ماتت
سنة ٤٠ هـ . ينظر: الأعلام (٢٤٢/٣)، الإصابة ت (١١٤٥٢) .
(١) البيت فى الأغانى ١١/١٨، وخزانة الأدب ٣٧٣/١٠، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٨، والدرر
١٩٤/٢، وشرح التصريح ٢٣١/١، وشرح شواهد المغنى ٧١/١، والمقاصد النحوية ٢/
٢٧٨، ولأسماء بنت أبى بكر فى العقد الفريد ٢٧٧/٣، وبلا نسبة فى الأزهية ص ٤٩،
والإنصاف ٦٤١/٢، وأوضح المسالك ٣٦٨/١، وتخليص الشواهد ص ٣٧٩، والجنى
الدانى ص ٢٠٨، ووصف المبانى ص ١٠٩، وسر صناعة الإعراب ٥٤٨/٢، ٥٥٠، وشرح
الأشمونى ١٤٥/١، وشرح ابن عقيل ص ١٩٣، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٣٦، وشرح
المفصل ٧١/٨، ٢٧/٩، واللامات ص ١١٦، ومجالس ثعلب ص ٣٦٨، والمحتسب ٢/
٢٥٥، ومغنى اللبيب ٢٤/١، والمقرب ١١٢/١، والمنصف ١٢٧/٣، وهمع الهوامع
١٤٢/١ .

(٢) قال الفراء: كلام العرب أن يولوها الماضى . قالوا: وقد حكى: إن يزيناك لنفسك وإن
يشيناك لهيه . . . ينظر: الأصول فى النحو: ٢٦٠/١ .

(٣) قال سيبويه: أما إن جزاك الله خيرًا، شبهوه بأئه، فلما جازت «إِنْ» كانت هذه أجوز . ينظر:
الكتاب (١٦٨/٣) .

(٤) وأهل المدينة يقرءون: «وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم» يخفون وينصبون . . ينظر:
الكتاب (١٤٠/٢) .

﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] - يقرأ بالنصب والرفع. هذا نصه^(١).
 فإذا أهملت لزمت اللام ثانی الجزأین؛ لثلاثا يتوهم كونها نافية.
 فإن كان المحل غير صالح للنفي لم تجب اللام نحو: «إِنْ كَادَتْ نَفْسُ الْخَائِفِ
 تَزْهُقُ»، و«إِنْ كَانَ الْكَرِيمُ يَزْنَحُ لِلْعَطَاءِ» و«إِنْ وَجَدْتَ اللَّهَ لَطِيفًا بِعِبَادِهِ».
 وفي صحيح مسلم عن عائشة أم المؤمنين -رضي الله عنها-: «إِنْ كَانَ رَسُولُ
 اللَّهِ -ﷺ- يُحِبُّ التَّيْمَنَ فِي طُهُورِهِ إِذَا تَطَهَّرَ، وَفِي تَرْجُلِهِ إِذَا تَرَجَّلَ، وَفِي انْتِعَالِهِ إِذَا
 انْتَعَلَ»^(٢).
 ومنه قراءة بعض السلف^(٣): ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لِمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ﴾ [الزخرف: ٣٥]
 ذكرها ابن جني^(٤) في (المحتسب)، وعزاها إلى أبي رجاء^(٥).

(١) عبارة الأخفش: «وقد زعموا أن بعضهم يقول: «إِنْ زَيْدًا لِمَنْطِقٍ» يعملها على المعنى وهي
 مثل: «إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ» يقرأ: بالنصب والرفع. اهـ. ينظر: معاني القرآن
 للأخفش: ٢٩٠/١، ٢٩١.

(٢) رواه مسلم في صحيحه (٢٢٦/١) كتاب الطهارة، باب: التيمن في الطهور وغيره حديث
 (٢٦٨/٦٦) من حديث عائشة باللفظ المذكور.

ورواه البخاري في صحيحه (٣٦٢/١) كتاب الوضوء، باب: التيمن في الوضوء
 والغسل حديث (١٦٨)، وأطرافه في (٤٢٦)، (٥٣٨٠)، (٥٨٥٤)، (٥٩٢٦) ومسلم في
 (٢٦٨/٦٧) وأبو داود (٧٠/٤) كتاب اللباس، باب: في الانتعال، حديث (٤١٤٠)،
 والترمذي كتاب الوتر، باب: ما يستحب من التيمن في الطهور حديث (٦٠٨)، وابن
 ماجه (١٤١/١) كتاب الطهارة وسننها حديث (٤٠١) والنسائي في (٧٨/١)، (١٨٥/٨)
 وأبو يعلى (٤٨٥١) وابن خزيمة (١٧٩)، (٢٤٤) وابن حبان (١٠٩١)، (٥٤٥٦)
 والبيهقي (٢١٦/١)، والبخاري (١١٦) من حديث مسروق عن عائشة، ولفظ الترمذي
 وابن ماجه مثل لفظ مسلم وهو اللفظ الذي استشهد به المصنف وهو عند البخاري
 وبعضهم بلفظ «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَعْجِبُهُ التَّيْمَنُ فِي تَنْعَلِهِ وَتَرْجُلِهِ وَطُهُورِهِ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ».

(٣) وقرأ بها أبو رجاء وأبو حيوه «لِمَا» بكسر اللام على أنها لام العلة دخلت على ما الموصولة
 وحذف عائدها وإن لم تطل الصلة، والأصل: للذي هو مَتَاعٌ، كقوله: «تمامًا على الذي
 أحسن» برفع النون و«إِنْ» هي المخففة من الثقيلة و«كل» مبتدأ، والجار بعده خبره، أي: وإن
 كل ما تقدم ذكره كائن للذي هو متاع الحياة، وكان الوجه أن تدخل اللام الفارقة لعدم
 إعمالها، إلا أنها لما دل الدليل على الإثبات جاز حذفها. ينظر الدر المصون (٩٧/٦).

(٤) قال ابن جني: ومن ذلك قراءة أبي رجاء: «لِمَا مَتَاعٌ» قال أبو الفتح: (ما) هنا بمنزلة الذي،
 والعائد إليها من صلتها محذوف، وتقديره: «وإن كل ذلك للذي هو متاع الحياة الدنيا...»
 ينظر: المحتسب: (٢٥٥/٢).

(٥) هو عمران بن ملحان، ويقال ابن تيم، أبو رجاء العطاردي، مشهور بكنيته، مخضرم ثقة،
 معمر، مات سنة ١٠٥ هـ.

و«مَا» موصولة، وعائدها محذوف.

والتقدير: وإن كل ذلك للذي هو متاع الحياة الدنيا. ومنه قول الطرماح^(١):

[من الطويل]

أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّمِيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ^(٢)
(ص)

وَنَصَبَ مَا عَلَى اسْمِ ذَا الْبَابِ عُطِفَ
لِ (إِنَّ) بَعْدَ خَبَرٍ، وَقَبِلَ أَنْ
وَالرَّفْعَ - مُطْلَقًا - رَأَى الْكِسَائِي
وَقَدَّمَ الْمَعْطُوفَ فَالْفَرَاءُ قَدْ
«يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ
وَصَحَّ «أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَا»
وَنَاصِبٌ يَخْبَى بِ (لَيْتَ) الْخَبَرِ
«كَأَنَّ أذُنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا
(ش)

• جوز نصب المعطوف على اسم «إِنَّ» وأخواتها متقدمًا على الخبر، ومتأخرًا.

فالتقدم كقوله - تعالى -: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦]

والتأخر كقول الراجز: [من الرجز]

إِنَّ الرَّبِيعَ الْجَوْدَ^(٤) وَالْخَرِيفَا
يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا^(٥)

= ينظر: تقريب التهذيب ت (٥٢٠٦)، سير أعلام النبلاء (٢٥٣/٤).

(١) هو الطرماح بن حكيم بن الحكم، شاعر إسلامي فحل، اعتقد مذهب «الشراة» من «الأزارقة»، وكان هجاء، معاصرًا للكُميت وصديقه لا يكادان يفرقان، له ديوان شعر، مات

سنة ١٢٥ هـ. ينظر: الأعلام (٢٢٥/٣)، الأغاني (١٤٨/١٠)، الشعر والشعراء (٢٢٨).

(٢) البيت في ديوانه ص ٥١٢، والدرر ١٩٣/٢، والمقاصد النحوية ٢٧٦/٢، وبلا نسبة في

أوضح المسالك ٣٦٧/١، وتخليص الشواهد ص ٣٧٨، وتذكرة النحاة ص ٤٣، والجنى

الداني ص ١٣٤، وشرح الأشموني ١٤٥/١، وشرح ابن عقيل ص ١٩١، وشرح عمدة

الحافظ ص ٢٣٧، وشرح قطر الندى ص ١٦٥، وجمع الهوامع ١٤١/١.

(٣) في أ: نوبت تأخيرًا و(لكن) ك(إن).

(٤) الجود: المطر الغزير. مقاييس اللغة (جود).

(٥) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧٩، وتخليص الشواهد ص ٣٦٨، وشرح التتميزيح =

ويجوز الرفع مع «إِنَّ» و «لَكِنَّ»-خصوصاً- بعد الخبر بإجماع.

ومثال ذلك مع (إِنَّ) قوله: [من الطويل]

فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنَجِّبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ فَإِنَّ لَنَا الْأُمَّ النَّجِيَّةَ وَالْأَبَ^(١)

ومثاله مع «لَكِنَّ» قوله: [من الطويل]

وَمَا زِلْتُ سَبَاقًا إِلَى كُلِّ غَايَةٍ بِهَا يُقْتَضَى فِي النَّاسِ مَجْدٌ وَإِجْلَالٌ

وَمَا قَصَّرْتُ بِي فِي التَّسَامِي خُثُولَةً وَلَكِنَّ عَمَى الطَّيِّبِ الْأَضْلَى وَالْحَالُ^(٢)

وأجاز ذلك الكسائي مطلقاً، والفراء^(٣) في سائر عوامل الباب بشرط خفاء إعراب

الاسم.

ومن حجج الفراء قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰدِقُونَ وَالنَّصِرَىٰ مَن

ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩]

ومن حججه -أيضاً- قول الشاعر: [من الطويل]

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقِيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ^(٤)

= ٢٢٦/١، والكتاب ١٤٥/٢، والمقاصد النحوية ٢٦١/٢، وللعجاج في الدرر ١٨١/٦،
وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥١/١، والمقتضب ١١١/٤، وهمع
الهوامع ١٤٤/٢.

(١) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك (١/٣٥٣)، وتخليص الشواهد (٣٧٠)، والدرر (٦/١٧٩)،
وشرح الأشموني (١/١٤٣)، وشرح التصريح (١/٢٢٧)، والمقاصد النحوية (٢/٢٦٥)،
وهمع الهوامع (٢/١٤٤).

(٢) ينظر أوضح المسالك ١/٣٥٥، وتخليص الشواهد ص ٣٧٠، والدرر ٦/١٨٦، وشرح
الأشموني ١/١٤٤، وشرح التصريح ١/٢٢٧، والمقاصد النحوية ٢/٣١٦، وهمع الهوامع
٢/١٤٤.

(٣) قال ابن السراج: والفراء يعجز: إن هذا وزيد قائمان، وإن الذي عندك وزيد قائمان، وإنك
وزيد قائمان، إذا كان اسم (إن) لا يتبين فيه الإعراب. ينظر الأصول في النحو ١/٢٥٦.

(٤) البيت لضابئ بن الحارث البرجمي في الأصمعيات ص ١٨٤، والإنصاف ص ٩٤، وتخليص
الشواهد ص ٣٨٥، وخزانة الأدب ٩/٣٢٦، ١٠/٣١٢، ٣١٣، ٣٢٠، والدرر ٦/١٨٢،
وشرح أبيات سيبويه ١/٣٦٩، وشرح التصريح ١/٢٢٨، وشرح شواهد المغني ص ٨٦٧،
وشرح المفصل ٨/٨٦، والشعر والشعراء ص ٣٥٨، والكتاب ١/٧٥، ولسان العرب
(قير)، ومعاهد التنصيص ١/١٨٦، والمقاصد النحوية ٢/٣١٨، ونوادر أبي زيد ص ٢٠،
وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/١٠٣، وأوضح المسالك ١/٣٥٨، ورصف الميماني
ص ٢٦٧، وسر صناعة الإعراب ص ٣٧٢، وشرح الأشموني ١/١٤٤، ومجالس ثعلب
ص ٣١٦، ص ٥٩٨، وهمع الهوامع ٢/١٤٤.

ويصلح أن يكون هذا وشبهه حجة للكسائي .
ويقول : بناء الاسم في الآية والبيت وقع اتفاقاً ، ورفع المعطوف هو الحجة ،
والأصل التسوية بين المعرب والمبنى في إجراء التوابع عليهما .
وسيبيويه^(١) يحمل الآية والبيت على أن المعطوف فيهما منوى التأخير .
ويلحق في ذلك «أَنَّ» بـ«إِنَّ» إذا كان موضعها موضع جملة نحو : «عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا
مُنْطَلِقٌ ، وَعَمَرُو» .

واستشهد سيبويه^(٢) بقول الله - تعالى - : ﴿وَأَذِّنْ لِلْعَذَابِ إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَبْعَثُ
الْعَاجِ الْأَكْثَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة : ٣]
وبقول الشاعر : [من الوافر]

وَالْأَفْعَالُ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ^(٣)
وقال : التقدير : فاعلموا أنا بغاة ما بقينا وأنتم كذلك . ولموافقة سيبويه قلت :
... .. و«أَنَّ» مِثْل «إِنَّ»
ولم يخص الفراء^(٤) رفع المعطوف بـ«إِنَّ» و«لَكِنَّ» بل أجازة عموماً وأنشد
مستشهداً : [من الرجز]

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ فَي بَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أُنَيْسُ^(٥)
ومما يصلح الاحتجاج به للفراء والكسائي على رفع المعطوف قبل الخبر - قول
بعض العرب : «إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ» .
فرفع التوكيد حملاً على معنى الابتداء في المؤكد مع أنهما شيء واحد في المعنى .

(١) ينظر : الكتاب (١٥٥/٢) .

(٢) ينظر : الكتاب (٢٣٨/١) .

(٣) البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ١٦٥ ، والإنصاف ١/١٩٠ ، وتخليص الشواهد
ص ٣٧٣ ، وخزانة الأدب ١٠/٢٩٣ ، ٢٩٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٤ ، وشرح التصريح
١/٢٢٨ ، والكتاب ٢/١٥٦ ، والمقاصد النحوية ٢/٢٧١ ، وبلا نسبة في أسرار العربية
ص ١٥٤ ، وشرح المفصل ٨/٦٩ .

(٤) ينظر : معاني القرآن (٣/٢٧٣) .

(٥) الرجز للعجاج في الدرر ٦/١٨٧ ، وشرح التصريح ١/٢٣٠ ، وليس في ديوانه ، ولروية في
ملحق ديوانه ص ١٧٦ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٣٦٤ ، ومجالس ثعلب ١/٣١٦ ،
وهمع الهوامع ٢/١٤٤ .

فأن يكون ذلك في المعطوف والمعطوف عليه لتباينهما في المعنى أحق وأولى .
ونسب سيبويه^(١) قائل : «إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ» إلى الغلط مع أنه من العرب
الموثوق بعريتهم .

وليس ذلك من سيبويه - رحمه الله - بمرضى ، بل الأولى أن يخرج على أن قائل
ذاك أراد : إنهم هم أجمعون ذاهبون .

على أن يكون «هُمْ» مبتدأ مؤكداً بـ «أَجْمَعُونَ» مخبراً عنه بـ «ذَاهِبُونَ» .
ثم حذف المبتدأ ، وبقي توكيده ، كما يحذف الموصوف ، وتبقى صفته .
وأكثر ما يكون ذلك في صلة الموصول نحو : «قَدِيمَ الَّذِينَ فَارَقْتُ أَجْمَعِينَ» ؛ أى :
الذين فارقتهم أجمعين .

وقد أجاز الفراء^(٢) نصب جزأى الابتداء بـ «لَيْتَ» ومن شواهد قول الشاعر :
[من الكامل]

لَيْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرَّجِيعُ إِلَى الْفَتَى وَالشَّيْبُ كَانَ هُوَ الْبَدِيُّ الْأَوَّلُ^(٣)
ولا حجة فيه لإمكان تقدير «كَانَ» ، وجعل «الرَّجِيعُ» خبرها .

وأشدد أبو العباس ثعلب : [من الوافر]

فَلَيْتَ عَدَا يَكُونُ غِرَارَ شَهْرٍ وَلَيْتَ الْيَوْمَ أَيَّامًا طَوَالًا^(٤)
ومن الكوفيين من ينصب الجزأين بـ «لَيْتَ» وغيرها من أخواتها^(٥) .

ويستشهد بقول الراجز العماني : [من الرجز]

كَأَنَّ أَذُنِي إِذَا تَشَوَّفَا
قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّقًا^(٦)

(١) ينظر : الكتاب (١٥٥/٢) .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء (٣٥٢/٢) .

(٣) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٩٣ .

(٤) ينظر مجالس ثعلب ص ٢٣٦ .

(٥) قال ابن يعيش : وكان بعضهم ينصب الاسم والخبر بعد (ليت) تشبيهاً لها بوجدت وتمنيت ؛
لأنها في معناهما ، وهى لغة بنى تميم ، يقولون : ليت زيداً قائماً ، كما يقولون : ظننت زيداً
قائماً ، وعليه الكوفيون ، والأول أقيس ، وعليه الاعتماد ، وهو رأى البصريين .
ينظر : شرح المفصل : ١٠٤/١ .

(٦) الرجز لمحمد بن ذؤيب فى خزانة الأدب ٢٣٧/١٠ ، ٢٤٠ ، والدرر ١٦٨/٢ ، وللعمانى فى
سمط اللالى ص ٨٧٦ ، وشرح شواهد المغنى ص ٥١٥ ، وبلا نسبة فى تخلص الشواهد =

وبحديث يروى وهو: «إِنَّ قَعَرَ جَهَنَّمَ سَبْعِينَ خَرِيفًا»^(١).

ورد جميع ذلك إلى الأصول المجمع عليها أولى.

فيخرج «كَأَنَّ أَذُنَيْهِ» على تقدير كأن أذنيه يحاكيان أو نحو ذلك.

ويخرج «إِنَّ قَعَرَ جَهَنَّمَ» على أن «قَعَرَ» مصدر من قولهم: قعرت البئر^(٢)؛ أى: بلغت قعرها.

و«سَبْعِينَ» منصوب على الظرفية، وقد وقع خبراً؛ لأن الاسم مصدر والإخبار عن المصدر بظرف الزمان مطرد.

ومما يستشهد به ناصب الجزأين قول الشاعر: [من الطويل]

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسَدًا^(٣)

باب (لا) العاملة عمل (إن)

(ص)

(لا) فِي (إِنَّ) أُلْحِقَتْ فِي الْعَمَلِ
أَوْ يَكُ كَالَّذِ بِالإِضَافَةِ اتَّصَفَ
و(لا) كَرِيمًا أَضْلُهُ مُتَّهَمُ
ك(لا) صَلاَحَ لِمُسِيءٍ أَذْبَا
فَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ انْتُسِبَ إِلَيْهِ
وَكُنْتُ بِالْفَتْحِ وَسَمْتُ الْأَوَّلَا
فِي النَّصْبِ حَظٌّ بَلْ لَهُ الْوَجْهَانِ

إِذَا مُتَّكَّرٌ بِمَعْنَى (مِنْ) يَلِي
وَيَلُوهَا انْتَصِبَ بِهَا اسْمًا إِنْ يُضَفَّ
كَمَثَلِ (لا) صَاحِبِ بَرٍّ مُسْلِمٍ
وَالْمُفْرَدَ افْتَتَحَ مَعَهَا مُرَكَّبًا
وَأِنْ عَطَفَتْ مِثْلُهُ عَلَيْهِ
وَالْفَتْحُ - أَيْضًا - زِدْ إِذَا كَرَزْتَ (لا)
وَأِنْ رَفَعْتَهُ فَمَا لِلثَّانِي

= ص ١٧٣، والخصائص ٤٣٠/٢، وديوان المعاني ٣٦/١، وشرح الأشموني ١٣٥/١، ومغنى اللبيب ١٩٣/١، وهمع الهوامع ١٣٤/١.

(١) رواه مسلم في صحيحه (١٨٧/١) كتاب الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة حديث (١٩٥/٣٢٩) موقوفاً على أبي هريرة عقب حديث رواه من طريق أبي مالك الأشجعي عن أبي حازم عن أبي هريرة وأبي مالك عن ربيع عن حذيفة مرفوعاً في ذكر الشفاعة وفي آخره «والذي نفس أبي هريرة بيده إن قعر جهنم لسبعون خريفاً».

والحديث تفرد به مسلم دون أصحاب الكتب الستة.

(٢) في أ: قعر البئر.

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة في الجني الداني ص ٣٩٤، والدرر ١٦٧/٢، وشرح شواهد المغنى ص ١٢٢، ولم أقع عليه في ديوانه. وهو بلا نسبة في خزنة الأدب ١٦٧/٤، ٢٤٢/١٠، وشرح الأشموني ١٣٥/١، ومغنى اللبيب ص ٣٧.

وَفَتَحَ مَغْطُوفٍ بِنَاءٍ قَدْ يَرِدُ
وَالْأَوَجُهَ الثَّلَاثَةُ الْوُصْفَ أَنْبَلُ
وَالْفَتْحُ مَمْنُوعٌ إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ
وَالثَّانِي مِنْ (لا مَاءَ مَاءَ بَارِدًا)
وَنَحْوُ: (لا ابْتِنِينَ) وَ (لا أَبَ) أَطْرَدُ
بِشَرْطِ كَوْنِ اللّامِ بَعْدَ مُفْحَمًا
وَإِنْ أَتَاكَ عَلِمَ وَهُوَ اسْمُ (لا)
كَقَوْلِهِمْ فِي رَجَزٍ مَرْوِي
وَأَعْطِ (لا) مَعَ هَمْزٍ الْإِسْتِفْهَامِ
وَفِي تَمَنٍّ بِ (أَلَا) لَا تُنْلِغْ (لا)
وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ
وَذَاكَ فِي عَزْفِ تَمِيمٍ يَلْزَمُ
وَلَا زِمَ فِي سَعَةِ تَكْرِيرٍ (لا)
كَذَا إِذَا يَتْلُوهُ نَعَتْ أَوْ خَبَرَ

يَقْصِدُ تَرْكِيبَ وَ (لا) لَفْظًا فَقَدْ
إِنْ كَانَ مَعَ إِفْرَادِهِ لَمْ يَتَفَصَّلْ
أَوْ كَانَ غَيْرَ مُفْرَدٍ وَلَوْ وَصِلَ
تَوْنٌ أَوْ اجْعَلْنَهُمَا اسْمًا وَاحِدًا
وَنَحْوُ (لا أَبَا) وَ (لا ابْنِي) قَدْ وَرَدَ
وَنَحْوُ (لا أَبَاكَ) نَزَرَا عَلِيمًا
فَكُنْ لَهُ بِشَائِعٍ مُؤَوَّلًا
(لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِنَمَاطِي)
فِي غَيْرِ عَرَضٍ مَا بِلَا اسْتِفْهَامِ
وَعَبَّرَ نَصْبِ تَابِعِ اسْمِهَا اخْطَلَا
إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ
وَالِاسْمُ لِلْعِلْمِ بِهِ قَدْ يُغْدَمُ
إِذَا بَدَى التَّعْرِيفُ مَخْضًا وَصِلَا
أَوْ حَالًا إِلَّا فِي اضْطِرَارٍ مِنْ شَعَرَ

(ش) إذا قصد بـ«لا» نفى الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم؛ لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود «من» لفظًا أو معنى، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات، فوجب لـ«لا» عند ذلك القصد عمل فيما يليها، وذلك العمل إما: جر، وإما رفع، وإما نصب.

فلم يكن جرًا لئلا يعتقد أنه بـ«من» المنوية، فإنها في حكم الموجودة لظهورها في بعض الأحيان؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ: أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ^(١)
ولم يكن رفعًا لئلا يعتقد أنه بالابتداء فتعين النصب؛ ولأن في ذلك إلحاق «لا»

(١) البيت بلا نسبة في كتاب العين ٣٥٢/٨، وتهذيب اللغة ٤٢٣/١٥، وتاج العروس (ألا)، (لا)، وأوضح المسالك ١٣/٢، وتخليص الشواهد ص ٣٩٦، والجنى الداني ص ٢٩٢، والدرر ٢٢١/٢، وشرح الأشموني ١٤٨/١، وشرح التصريح ٢٣٩/١، وشرح ابن عقيل ص ٢٥٥، ولسان العرب (ألا)، (لا)، ومجالس ثعلب ص ١٧٦، والمقاصد النحوية ٢/٣٣٢، وجمع الهوامع ١٤٦/١.

بـ«إِنَّ» لمشابهتها إياها في التوكيد، فإن «لا» لتوكيد النفي، و«إِنَّ» لتوكيد الإثبات، ولفظ «لا» مساو للفظ «إِنَّ» إذا خففت في تضمن متحرك بعده ساكن.
فلما ناسب «لا»: «إِنَّ» من هذه الجهات، عملت عملها بشرط أن يكون ما تعمل فيه متصلًا بها قابلاً لـ «مِنْ» الجنسية.
فإن كان مفردًا؛ أى: غير مضاف، ولا شبيه به - بنى معها على الفتح تشبيهًا بـ«خَمْسَةٌ عَشْرَ».

وحكم على موضعه بالنصب اعتبارًا بعمل «لا»، وبالرفع اعتبارًا بعمل الابتداء.
وجاز اعتبار عمل الابتداء مع العامل اللفظي الذي هو «لا» كما جاز اعتباره مع «مِنْ» فى نحو: «هَلْ فِيهَا مِنْ أَحَدٍ»؛ لأن «لَا أَحَدَ فِيهَا» جواب «هَلْ فِيهَا مِنْ أَحَدٍ». والجواب يجرى مجرى ما هو جواب له.
وإن كان اسم «لا» مضافًا، أو شبيهًا به نصب بها ولم يبين؛ لثلا يركب أكثر من شيئين.

ومثال المضاف قولى:

... لا صَاحِبَ بَرٍّ مُسْلِمٍ ...
أى: مخذول.

ومثال الشبيه بالمضاف قولى:

... لا كَرِيمًا أَضْلُهُ مُتَّهَمٌ ...

والى بناء المفرد على الفتح أشرت بقولى:

وَالْمُفْرَدَ افْتَحَ مَعَهَا مُرَكَّبًا كـ«لَا صَلاَحَ لِمُسِيءٍ أَذْبَا»

ثم نبهت على ما يكون من الوجوه فى العطف، فقلت:

وَأِنْ عَطَفْتَ مِثْلَهُ عَلَيْهِ ...

أى: إن عطفت على المستحق للفتح مثله فى الأفراد، والتنكير - جاز فى

المعطوف: النصب والرفع، كررت «لا» مع العاطف أو لم تكررهما.

فمثال ذلك مع تكرر «لا»: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»، و«لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا

بِاللَّهِ».

ومثال ذلك مع عدم تكرر «لا»: «لَا حَوْلَ وَقُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» و«لَا حَوْلَ وَقُوَّةَ إِلَّا

بِاللَّهِ».

ثم قلت:

وَالْفَتْحُ -أيضاً- زِدْ إِذَا كَرَّرْتَ «لا» وَكُنْتَ بِالْفَتْحِ وَسَمْتَ الْأَوَّلَا
أى: زد فى المعطوف المكرر معه «لا» الفتح إن كان المعطوف عليه مفتوحاً:
فيقال: «لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» كما قيل: «لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ» -بالنصب- و«لا
قُوَّةَ» بالرفع.

ثم قلت:

وَإِنْ رَفَعْتَهُ

أى: وإن رفعت الأول، وكررت «لا» لم يجوز نصب الثانى؛ لأن نصبه عند فتح
الأول إنما كان على اعتقاد عمل «لا» فى المفتوح نصباً مقدراً، والثانى معطوف عليه.
فإذا رفع لم يبق لها عمل، يحمل عليه المعطوف لكنه يرفع حملاً على رفع
الأول، ويفتح على أنه مركب مع «لا» الثانية
كقول الشاعر: [من الوافر]

فَلَا لَعُوَ وَلَا تَأْتِيَمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ^(١)

ورفع الأول فى الوجهين إما: بالابتداء، و«لا» مهملة.

وإما بـ«لا» على أنها محمولة على «لَيْسَ الرِّفْعُ».

وحكى الأخفش: «لَا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ» - بفتح التاء بلا تنوين - على تقدير: لا رجل
ولا امرأة على تركيب المعطوف مع «لا» الثانية ثم حذفت ونويت، واستصحب مع
نيتها ما كان مع اللفظ بها.

وإلى هذا أشرت بقولى:

وَفَتْحُ مَعْطُوفٍ بِنَاءٍ قَدْ يَرِدُ لِقَصْدِ تَرْكِيبٍ وَ (لا) لَفْظًا فَقَدْ

ثم نبهت على أن نعت اسم «لا» المفتوح يجوز فيه إذا كان مفرداً متصلاً بالمنعوت
ثلاثة أوجه:

(١) البيت لأمية بن أبى الصلت فى ديوانه ص ٥٤، وتخليص الشواهد ص ٤٠٦، ٤١١، والدرر
١٧٨/٦، وشرح التصريح ٢٤١/١، ولسان العرب (أثم)، والمقاصد النحوية ٣٤٦/٢،
وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١٩/٢، وجواهر الأدب ص ٩٣، ٢٤٥، وخزانة الأدب ٤/
٤٩٤، وسر صناعة الإعراب ٤١٥/١، وشرح الأشموني ١٥٢/١، وشرح شذور الذهب
ص ١١٥، وشرح ابن عقيل ص ٢٠٣، ولسان العرب (فوه)، واللمع ص ١٢٩، وجمع
الهوامع ١٤٤/٢.

- الفتح على تركيبيه مع المنعوت نحو: «لا رَجُلَ ظَرِيفَ عِنْدَكَ».
- والنصب حملا على عمل «لا» المقدر.
- والرفع حملا على عمل الابتداء؛ لأن «لا» عامل ضعيف فلم تنسخ عمل الابتداء لفظًا وتقديرًا، فيمتنع اعتباره وحمل النعت عليه، كما امتنع ذلك مع «إن».
- ثم بينت أن تركيب النعت يمتنع بفصله من المنعوت، وإن كان مفردًا ويعدم إفراده، وإن كان متصلًا؛ لأن جزأى المركب لا يفصلان؛ ولأن أكثر من شيئين لا يركب.
- وإذا امتنع التركيب جاز النصب حملا على عمل «لا»، والرفع حملا على عمل الابتداء.
- وإذا كررت اسم «لا» المفتوح، فلك أن تركب المؤكّد والمؤكّد تركيب النعت والمنعوت نحو: «لا مَاءَ مَاءَ بَارِدًا».
- ولك أن تنصب المؤكّد، وتنونه فتقول: «لا مَاءَ مَاءَ بَارِدًا».
- وتقول: «لا غُلَامَيْنِ لَكَ»، و«لا نَعْلَيْنِ لِرَبِّدٍ»، و«لا أَبَ لِعَمْرٍو»، و«لا أَخَ لَهُ».
- فتجعل «غُلَامَيْنِ» و«نَعْلَيْنِ» اسمين مركبين، وما بعدهما من الجار والمجرور خبرًا. وكذا «لا أَبَ» و«لا أَخَ».
- وقد تسقط النون، وتثبت الألف فيقال: «لا غُلَامِي لَكَ»، و«لا نَعْلِي لِرَبِّدٍ»، و«لا أَبَا لِعَمْرٍو»، و«لا أَخَا لَهُ».
- ولا يفعل هذا إلا مع لام الجر.
- والوجه فيه أنه مشبه بالمضاف فعومل معاملة في حذف النون، وإثبات الألف.
- ووجه شبهه بالمضاف أن اللام وما جر بها صفة، والصفة مكملة للموصوف
- كتكميل المضاف إليه للمضاف.
- ولو جعلت اللام، وما جر بها خبرًا لثبت النون، وسقطت الألف؛ لزوال شبه الإضافة.

وقد شذ سقط اللام في قول الشاعر: [من الوافر]
أَبَا لِمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أُنَى مُلَاقِي لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي^(١)

(١) البيت لأبي حية النميري في ديوانه ص ١٧٧، وخزانة الأدب ٤/ ١٠٠، ١٠٥، ١٠٧، والدرر =

أراد: لا أبا لك.

وقد يتأول العلم بنكرة فتجعل اسم «لا» مركباً معها إن كان مفرداً كقول الشاعر:
[من الوافر]

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي حُبَيْبٍ نَكِدْنَ وَلَا أُمِّيَّةً فِي الْبِلَادِ^(١)
وكقول الراجز: [من الرجز]

لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِمَطِيٍّ^(٢)

ومنصوباً بها إن كان مضافاً؛ كقولهم: «قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا».

ولا بد من نزع الألف واللام مما هما فيه؛ ولذلك قالوا: «وَلَا أَبَا حَسَنٍ» ولم يقولوا: «وَلَا أَبَا الْحَسَنِ».

فلو كان المضاف مضافاً إلى ما يلازمه الألف واللام كـ«عَبْدَ اللَّهِ» لم يجز فيه هذا الاستعمال.

وللنحويين في تأويل العلم المستعمل هذا الاستعمال قولان:

أحدهما: أنه على تقدير إضافة «مِثْلَ» إلى العلم، ثم حذف «مِثْلَ» فخلفه المضاف إليه في الإعراب والتنكير.

والثاني: أنه على تقدير: لا واحد من مسميات هذا الاسم.

وكلا القولين غير مرضٍ:

أما الأول: فيدل على فساده أمران:

أحدهما: التزام العرب تجرد المستعمل ذلك الاستعمال من الألف واللام، ولو كانت إضافة «مِثْلَ» منوية لم يحتج إلى ذلك.

= ٢١٩/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١١، ولسان العرب (خعل)، (أبي)، (فلا)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٣٢/٣، والخصائص ٣٤٥/١، وشرح التصريح ٢٦/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٠١، وشرح شذور الذهب ص ٤٢٤، وشرح المفصل ٢/١٠٥، واللامات ص ١٠٣، والمقتضب ٣٧٥/٤، والمقرب ١٩٧/١، والمنصف ٣٣٧/٢، وهمع الهوامع ٣٣٧.

(١) البيت بلا نسبة في لسان العرب (نكد).

(٢) الرجز لبعض بني دبير في الدرر ٢١٣/٢، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٥٠، والأشباه والنظائر ٨٢/٣، ٩٨/٨، وتخليص الشواهد ١٧٩، وخزانة الأدب ٥٧/٤، ٥٩، ورصف المباني ص ٢٦٠، وسر صناعة الإعراب ٥٩/١، وشرح الأشموني ١٤٩/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٥، وشرح المفصل ١٠٢/٢، ١٢٣/٤، والكتاب ٢٩٦/٢، والمقتضب ٤/٣٦٢، وهمع الهوامع ١٤٥/١.

الثانى: إخبار العرب عن المستعمل ذلك الاستعمال بـ«مِثْل» كقول الشاعر:
[من الطويل]

تُبْكِي عَلَى زَيْدٍ وَلَا زَيْدٌ مِثْلُهُ بَرِيءٌ مِنَ الْحُمَى سَلِيمُ الْجَوَانِحِ^(١)
فلو كانت إضافة «مِثْل» منوية لكان التقدير: ولا مثل زيد مثله؛ وذلك فاسد.
وأما القول الثانى فضعفه بين؛ لأنه يستلزم ألا يستعمل هذا الاستعمال إلا علم
مشترك فيه كـ«زَيْد».

وليس ذلك لازماً لقولهم: «لَا بَصْرَةَ لَكُمْ»، و«لَا قُرَيْشَ بَعْدَ الْيَوْمِ».
ولقول النبى - عليه السلام -: «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ»^(٢).
وإنما الوجه فى هذا الاستعمال أن يكون على قصد: لا شيء يصدق عليه هذا الاسم
كصدقه على المشهور به؛ فضمن العلم هذا المعنى، وجرّد لفظه مما ينافى ذلك.
وإذا دخلت همزة الاستفهام على «لَا» فحكمها مع ما وليها حكمها معه عارية من
الهمزة نحو قولك: «أَلَا حَلَمٌ^(٣) لَكَ؟» و«أَلَا صَدِيقٌ لَزَيْدٍ؟».
وإن عطفت على ما وليها جاز فى المعطوف والمعطوف عليه مع الهمزة ما جاز
مع التجرد.

هذا إذا لم يقصد العرض.
فإن كان العرض مقصوداً بـ«أَلَا» اختصت بالفعل، ووجب إضمار فعل إن لم يكن

(١) البيت بلا نسبة فى تخلص الشواهد ص ١٦٦، ٤٠٢، وتذكرة النحاة ص ٥٢٩، ٥٣٨،
وخزانة الأدب ٥٧/٤، والدرر ٢/٢١٥، والمقرب ١/١٨٩، وجمع الهوامع ١/١٤٥.

(٢) رواه الشافعى (١٨٦/٢) والحميدى (١٠٩٤) وأحمد (٢/٢٤٠) ومسلم (٤/٢٢٣٧) كتاب
الفتن، باب: لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت من
البلاء حديث (٧٥/٢٩١٨) والترمذى كتاب الفتن، باب: ما جاء إذا ذهب كسرى فلا كسرى
بعده حديث (٢٢١٦) والطحاوى فى شرح مشكل الآثار (٥٠٩) والبيهقى (٩/١٧٧) وفى
الدلائل (٤/٣٩٣) والبخارى (٣٨٢٨) من طرق عن سفيان بن عيينة عن الزهرى عن ابن
المسيب عن أبى هريرة.

ورواه عبد الرزاق (٤/٢٠٨) وأحمد (٢/٢٣٣) والبخارى فى المناقب، باب علامات
النبوّة فى الإسلام (٣٦١٨) وفى الأيمان والنذور، باب كيف كانت يمين النبى ﷺ
حديث (٦٦٣٠) ومسلم (٢٩١٨) من طرق عن الزهرى، به.

ورواه عبد الرزاق (٥/٢٠٨) ومن طريقه أحمد (٢/٣١٣) والبخارى (٢٧/٣٠٢٧) ومسلم
(٢٩١٨/٧٦) عن معمر عن همام عن أبى هريرة وهو فى صحيفة همام برقم (٣٠).

(٣) فى أ: حكم.

ظاهراً، كما يجب مع «هلا»، وذلك كقولك: «أَلَا تَفْعَلْ خَيْرًا»، و«أَلَا خَيْرًا تَفْعَلُهُ».

وقد يضمّر الفعل لقرينة معنوية؛ كقول الشاعر: [من الوافر]

أَلَا رَجُلًا جَزَاءُ اللَّهِ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبَيُّتُ^(١)

على تقدير: ألا يروني رجلاً. هذه هي الرواية المشهورة، ويروى:

أَلَا رَجُلٌ يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبَيُّتُ

بالجر؛ على تقدير: ألا من رجل.

ويجوز أن يكون الشاعر لم يقصد العرض، ولكنه نون مضطراً؛ وهو قول يونس، والأول أجود، وهو قول الخليل.

فإذا قصد بـ«ألا» التمني امتنع الإلغاء، واعتبار معنى الابتداء عند سيبويه^(٢)، لا عند المازني والمبرد^(٣).

وحذف الخبر في هذا الباب إذا كان لا يجهل يكثر عند الحجازيين، ويلتزم عند التميميين.

فإن كان يجهل عند حذفه وجب ثبوته عند جميع العرب.

فمن حذفه لكونه لا يجهل: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، و«لَا فَتَى إِلَّا عَلَى»، و«لَا سَيْفَ إِلَّا دُو الْفِقَار».

ومن الواجب الثبوت لعدم العلم به قوله -تعالى-: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]

وقوله -تعالى-: ﴿لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩]

(١) البيت لعمر بن قعاس (أو قعاس) المرادى في خزنة الأدب ٣/٥١، ٥٣، والطرائف الأدبية ص ٧٣، وشرح شواهد المغنى ص ٢١٤، ٢١٥، وبلا نسبة في الأزهية ص ١٦٤، وإصلاح المنطق ص ٤٣١، وأمالى ابن الحاجب ص ١٦٧، ٤١٢، وتخليص الشواهد ص ٤١٥، وتذكرة النحاة ص ٤٣، والجنى الداني ص ٣٨٢، وجواهر الأدب ص ٣٣٧، وخزنة الأدب ٤/٨٩، ١٨٣، ١٩٥، ٢٦٨، ١٩٣/١١، ورصف المباني ص ٧٩، وشرح الأشموني ١/ ١٥٤، وشرح شواهد المغنى ص ٦٤١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣١٧، وشرح المفصل ٢/ ١٠١، والكتاب ٢/٣٠٨، ولسان العرب (حصل)، ومغنى اللبيب ص ٢٥٥، ٦٠٠، والمقاصد النحوية ٢/٣٦٦، ٣/٣٥٢، ونوادر أبي زيد ص ٥٦.

(٢) ينظر: الكتاب (٢/٣٠٨، ٣٠٩).

(٣) قال المبرد: فإن دخلها معنى التمني، فالنصب لا غير في قول سيبويه، والخليل وغيرهما إلا المازني وحده، تقول: ألا ماء أشربه، ألا ماء وعسلاً، تنون عسلاً، كما كان في قولك: لا رجل وغلاماً في الدار ...

ينظر: المقتضب: ٤/٣٨٢، ٣٨٣.

وقوله: ﴿يَكْأَهْلَ يَتَرَبَّ لَا مُقَامَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٣]
 وقول النبي - عليه السلام -: « لَا أَحَدٌ أَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ »^(١). و« لَا إِلَهَ غَيْرُكَ »^(٢).
 وزعم قوم منهم الزمخشري، والجزولي^(٣) : أن بني تميم يحذفون خبر «لا»
 مطلقاً - على سبيل اللزوم.
 إلا أن الزمخشري قال: «وبنو تميم لا يشتونه في كلامهم أصلاً». وقال الجزولي:
 «ولا يلفظ بالخبر بنو تميم إلا أن يكون ظرفاً».
 وليس بصحيح ما قالاه، لأن حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة؛
 والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه.
 قال الشلوبي^(٤):

(ينبغي أن يكون خلاف أهل الحجاز وبني تميم فيما هو جواب لقول قائل.

- (١) رواه مسلم في صحيحه (٢١١٤/٤) كتاب التوبة، باب: غيرة الله تعالى، وتحريم الفواحش،
 حديث (٣٣، ٣٤/٢٧٦٠) باللفظ المذكور من حديث عبد الله بن مسعود. ورواه البخاري في
 (٣٩٩/١٠) كتاب النكاح باب: الغيرة حديث (٥٢٢٠). رواه البخاري في صحيحه (٩/١٨٣)
 كتاب التفسير، باب: قوله «ولا تقرّبوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن» حديث (٤٦٣٤) باللفظ
 المذكور وأطرافه في (٤٦٣٧)، (٥٢٢٠)، (٧٤٠٣) ورواه مسلم في (٢١١٤/٤) كتاب التوبة
 باب: غيرة الله تعالى، وتحريم الفواحش حديث (٣٤، ٣٣/٢٧٦٠) باللفظ المذكور عند
 المصنف أيضاً والحديث رواه النسائي في الكبرى كما في تحفة الأشراف (٩٢٥٦)، (٩٢٨٧)
 وفي التفسير (١٩٣)، (٢٠٣) والطبراني في الكبير (١٠٤٤١)، وابن حبان (٢٩٤)، وأبو يعلى
 (٥١٦٩) وأبو نعيم في الحلية (٤٣/٥ - ٤٤) والبيهقي (٢٢٥/١٠) من حديث ابن مسعود.
 (٢) رواه مسلم في صحيحه (٢٩٩/١) كتاب الصلاة، باب: حجة من قال: لا يجهر بالبسملة
 حديث (٣٩٩/٥٢) عن عبدة أن عمر بن الخطاب كان يجهر بهؤلاء الكلمات يقول:
 سبحانه اللهم وبحمدك، تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك.
 (٣) قال الزمخشري: وبني تميم لا يشتونه - أي خبر (لا) - في كلامهم أصلاً.
 ينظر: شرح المفصل: ١٠٧/١.

- (٤) هو عيسى بن عبد العزيز، المراكشي العلامة أبو موسى الجزولي، كان إماماً لا يشق غباره، مع
 جودة التفهيم وحسن العبارة شرح أصول ابن السراج، وله حواش على الجمل للزجاجي.
 من تصانيفه: الأمالي في النحو، مختصر شرح ابن جني لديوان المتنبي. مات سنة
 ٦٠٧ هـ.

ينظر: بغية الوعاة (٢/٢٣٦ - ٢٣٧)، الأعلام (٥/١٠٤).

- (٥) هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله، الأستاذ أبو على الإشبيلي الأزدي المعروف
 بالشلوبي، كان إمام عصره في العربية بلا مدافع، آخر أئمة هذا الشأن بالشرق والمغرب،
 ذا معرفة بنقد الشعر وغيره، بارعاً في التعليم، أبقى الله به ما بأيدي أهل المغرب من
 العربية. من تصانيفه: شرح المقدمة الجزولية في النحو، حواشي على المفصل للزمخشري، =

كقولك- لمن قال: «هَلْ مِنْ رَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْ زَيْدٍ؟»- لا رجل.
وأما إذا لم يكن جوابًا فلا ينبغي أن يحذف الخبر أصلاً؛ لأنه لا دليل عليه).
وأنكر على الجزولى استثناء الظرف.
ومن حذف الاسم للعلم به قولهم: «لا عَلَيْكَ».
يريدون: لا بأس عليك.
ومثال لزوم التكرار لكون المتصل بـ«لا» معرفة: «لا زَيْدٌ فِيهَا وَلَا عَمْرُو».
ونبهت بقولي:

... ..
بِذِي التَّعْرِيفِ مَحْضًا
على أن ذا التعريف المؤول بنكرة لا يجب معه التكرار، كما لا يجب مع النكرة الصريحة.

ويدخل فيما هو معرفة غير محضة قولهم: «لا نَوْلُكَ أَنْ تَفْعَلَ».
فإنه بمعنى: لا ينبغي لك، فلذلك لم تكرر «لا» بعده.
ومثال لزوم التكرار لكون المتصل بـ«لا» خبرًا ونعتًا، وحالا: قوله -تعالى-: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ [الصفافات: ٤٧] وقوله: ﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرٍ مُبْرَكَةٍ زَيْتُونٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ [النور: ٣٥].
و«جَاءَ زَيْدٌ لَا خَائِفًا، وَلَا آسِفًا».

وقيدت لزوم التكرار بالسعة؛ تنبيهًا على تركه في الضرورة، كقول الشاعر: [من الطويل]

وَأَنْتَ أَمْرٌ مِمَّا خُلِفْتَ لِغَيْرِنَا حَيَاتِكَ لَا تَنْفَعُ، وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ^(١)
وكقول الآخر: [من الطويل]
بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتْ رَكَابُهَا إِلَّا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا^(٢)

وتعليق على كتاب سيبويه . مات سنة ٦٤٥ هـ .

ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٢٢٤ - ٢٢٥)، الأعلام (٥/ ٦٢)، وفيات الأعيان (١/ ٣٨٢).

(١) البيت للضحاك بن هنام في الاشتقاق ص ٣٥٠، وخزانة الأدب ٣٨/٤، وشرح أبيات سيبويه ٥٢١/١، ولأبي زيد الطائي في حماسة البحترى ص ١١٦، ولرجل من سلول في الكتاب ٣٠٥/٢، وبلا نسبة في الأزهية ص ١٦٢، والدرر ٢/ ٢٣٥، وشرح الأشموني ١/ ١٥٤، وشرح المفصل ٢/ ١١٢، والمقتضب ٤/ ٣٦٠، وجمع الهوامع ١/ ١٤٨.

(٢) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٣٤، والدرر ٢/ ٢٣٣، ورصف المباني ص ٢٦١، =

وكقول الآخر: [من الطويل]

قَهَرْتُ الْعِدَا لَا مُسْتَعِينًا بِعُصْبَةٍ وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخَدَائِعِ وَالْمَكْرِ^(١)
وإلى هذه الآيات ونحوها أشرت بقولي:

... .. إلا فِي اضْطِرَارٍ مَنْ شَعَرَ

باب الأفعال التي تنصب المبتدأ والخبر مفعولين

(ص)

بِفِعْلِ عِلْمٍ لَا لِعِزْفَانٍ نُصِبَ^(٢) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ وَ بِ (حَسِبَ)
كَذَا مُرَادِفَاتٍ ذَيْنِ كـ (يَرَى) وَ (ظَنَّ) مَعَ (حَجَا) وَ (حَالَ) وَ (دَرَى)
وَ (عَدَّ) مَعَ (هَبَّ) وَ (تَعَلَّمَ) وَ (سَمِعَ)
وَأَلْحَقُوا (زَعَمَ) (أَلْفَى) وَ (وَجَدَ) وَمَا لِي تَضَيَّرَ، وَشِبْهِهِ كـ (رَدَّ)
وَبَعْضُهُمُ الْخَقُّ - أَيْضًا - (ضَرَبَا) فِي مَثَلٍ وَالْجَعْلُ أَجْدَى (وَهَبَا)
فَكَانَ مِنْهَا وَ (تَخِذْتُ) وَ (اتَّخَذَ) إِنَّ أَفْهَمًا مَعْنَى عَنِ الْكُسْبِ انْتَبَذَ
(ش) إذا قصد بـ «عِلْمَ» معرفة الشيء دون تعرض لمعرفة ما هو عليه - تعدى إلى
مفعول واحد.

ومن ذلك احترزت بقولي:

... .. لَا لِعِزْفَانٍ ...

وإذا قصد به معرفة الشيء ومعرفة ما هو عليه - تعدى إلى مفعولين هما مبتدأ
وخبر في الأصل؛ كقول الشاعر: [من البسيط]
عَلِمْتُكَ الْبَازِلَ الْمَعْرُوفَ فَانْبَعَثَتْ إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشُّوقِ وَالْأَمَلِ^(٣)
ولـ «حَسِبَ» المتعدية استعمالان:

أحدهما: أن يراد بها الاعتقاد الراجح - وهو المشهور - كقوله - تعالى -:

= شرح الأشموني ١/١٥٥، وشرح المفصل ٢/١١٢، والكتاب ٢/٢٩٨، والمقتضب
٤/٣٦١، والمقرب ١/١٨٩، وجمع الهوامع ١/١٤٨.

(١) البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٩٩، والدرر ٢/٢٣٥، ٤/١١، وشرح الأشموني
١/١٥٥، وجمع الهوامع ١/٤٨، ٢٤٥.

(٢) في أ: ينصب -.

(٣) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ١/١٥٥، وشرح ابن عقيل ص ٢١١، والمقاصد النحوية
٢/٤١٩.

﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [المجادلة: ١٨]

والثاني: أن يراد بها معنى «عَلِمَ»؛ كقول الشاعر: [من الطويل]
 حَسِبْتُ التَّقَى وَالْحَمْدَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رِبَاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَضْبَحَ ثَاقِلًا^(١)
 وتوافقها في المعنى الأول «حَجَا»؛ كقول الشاعر: [من البسيط]
 قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتٍ^(٢)
 وتوافقها في المعنيين: «رَأَى» و«ظَنَّ» و«خَالَ».
 فمثال «رَأَى» في العلم قوله -تعالى-: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [سبأ: ٦٦]

ومثالها في الحسبان قوله -تعالى-: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا﴾ [المعارج: ٦]
 ومثال «ظَنَّ» بمعنى الحسبان قوله -تعالى-: ﴿إِنَّهُمْ ظَنُّوا أَنَّهُ لَنْ يَحُورَ﴾ [الانشقاق: ١٤]
 ومثاله بمعنى «عَلِمَ» قوله -تعالى-: ﴿وَوَظَنُوا أَنَّهُ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾
 [التوبة: ١١٨]

ومثال «خَالَ» بمعنى الحسبان قوله: [من الطويل]
 وَحَلْتُ بُيُوتِي فِي يَفَاعٍ مُنَمَّعٍ يُخَالُ بِهِ رَاعِي الْحُمُولَةِ طَائِرًا^(٣)
 ومثاله في العلم قول الشاعر: [من الطويل]
 دَعَانِي الْعَوَانِي عَمَّهْنَّ وَخِلَّتْنِي لِي اسْمٌ فَلَا أَدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ^(٤)
 و«دَرَى» بمعنى «عَلِمَ»؛ ومثال تعديها إلى مفعولين قول الشاعر: [من الطويل]

(١) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٤٦، وأساس البلاغة ص ٤٦ (ثقل)، والدرر ٢/٢٤٧، وشرح التصريح ١/٢٤٩، ولسان العرب (ثقل)، والمقاصد النحوية ٢/٣٨٤، وتاج العروس (ثقل)، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٤٤، وتخليص الشواهد ص ٤٣٥، وشرح الأشموني ١/١٥٦، وشرح ابن عقيل ص ٢١٣، وشرح قطر الندى ص ٢٧٤، وجمع الهوامع ١/١٤٩.

(٢) البيت لتميم بن مقبل في تخليص الشواهد ص ٤٤٠، وشرح التصريح ١/٢٤٨، والمقاصد النحوية ٢/٣٧٦، ولم أقع عليه في ديوانه، وله أو لأبي شبل الأعرابي في الدرر ٢/٢٣٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٣٥، وشرح شذور الذهب ص ٤٦٣، وشرح ابن عقيل ص ٢١٥، ولسان العرب (ضريح)، (حجا)، وجمع الهوامع ١/١٤٨.

(٣) البيت للناطقة في ديوانه ص ٦٩-٧٠، وتخليص الشواهد ص ٤٣٧، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٠، وشرح المفصل ٢/٥٤، والكتاب ١/٣٦٨، وبلا نسبة في شرح قطر الندى ص ١٧٢، ولسان العرب (حمل).

(٤) البيت للنمر بن توبل في ديوانه ص ٣٧٠، وتخليص الشواهد ص ٤٣٧، والدرر ٢/٢٤٨، =

دُرِيتَ الْوَفَى الْعَهْدَ يَا عَزَّوْ فَاغْتَبِطُ فَإِنَّ اغْتَبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ^(١)
ومعنى «عَدَّ» الملحقة بهذا الباب «ظَنَّ»؛ ومثال نصبها المفعولين قول الشاعر:
[من الطويل]

فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ^(٢)
وقل من يذكرها ومن ذكرها ابن هشام اللخمي .
ومما يتعين إلحاقه بهذه الأفعال: «هَبَّ» بمعنى «ظَنَّ»، و«تَعَلَّمَ» بمعنى «اَعْلَمَ»،
ولا يتصرفان .

ومن شواهد «هَبَّ» قول الشاعر: [من المتقارب]
فَقُلْتُ أَجْزَيْتَنِي أَبَا مَالِكٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأَهَا لِكَا^(٣)
والمشهور في استعمال «تَعَلَّمَ» إعماله في «أَنَّ»؛ كقول الشاعر: [من الوافر]
تَعَلَّمَ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا عَلَى مُتَطَيِّرٍ وَهِيَ الثُّبُورُ^(٤)
وقد نصب مفعولين في قول الآخر: [من الطويل]
تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهَرَ عَدُوَّهَا فَبَالِغٌ بِلُطْفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ^(٥)

= ٢٦٦، وشرح شواهد المغنى ٦٢٩/٢، والمقاصد النحوية ٣٩٥/٢، وبلا نسبة في شرح
الأشمونى ١٥٥/١، وشرح ابن عقيل ص ٢١٣، وجمع الهوامع ١٥٠/١ .

(١) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣/٢، والدرر ٢٤٥/٢، وشرح الأشمونى ١٥٧/١،
وشرح التصريح ٢٤٧/١، وشرح شذور الذهب ص ٤٦٦، وشرح ابن عقيل ص ٢١٢، ٢١٨،
وشرح قطر الندى ص ١٧١، والمقاصد النحوية ٣٧٢/٢، وجمع الهوامع ١٤٩/١ .

(٢) البيت للنعمان بن بشير في ديوانه ص ٢٩، وتخليص الشواهد ص ٤٣١، والدرر ٢٣٨/٢،
وشرح التصريح ٢٤٨/١، والمقاصد النحوية ٣٧٧/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٢
٣٦، وخزانة الأدب ٥٧/٣، وشرح الأشمونى ١٥٧/١، وشرح ابن عقيل ص ٢١٤، وجمع
الهوامع ١٤٨/١ .

(٣) البيت لعبد الله بن همام السلولى في تخليص الشواهد ص ٤٤٢، وخزانة الأدب ٣٦/٩،
والدرر ٢٤٣/٢، وشرح التصريح ٢٤٨/١، شرح شواهد المغنى ٩٢٣/٢، ولسان العرب
(وهب)، ومعاهد التنصيص ٢٨٥/١، والمقاصد النحوية ٣٧٨/٢، وبلا نسبة في أوضح
المسالك ٣٧/٢، وشرح الأشمونى ٢٤٨/١، شرح شذور الذهب ص ٤٦٧، وشرح ابن
عقيل ص ٢١٦، ومغنى اللبيب ٥٩٤/٢، وجمع الهوامع ١٤٩/١ .

(٤) البيت بلا نسبة في المخصص ٢٩/٣، وأساس البلاغة (علم)، ولسان العرب (طير)،
(علم)، وتاج العروس (طير)، (علم) .

(٥) البيت لزباد بن سيار وهو تصحيف زبان بن سيار في خزانة الأدب ١٢٩/٩، والدرر ٢/٢
= ٢٤٦، وشرح التصريح ٢٤٧/١، وشرح شواهد المغنى ٩٢٣/٢، والمقاصد النحوية ٢/٢

وألحق الأخفش وأبو على الفارسي بأفعال هذا الباب «سَمِعَ» إذا وليها اسم غير مسموع؛ كقولك: «سَمِعْتُ زَيْدًا يَقْرَأُ».

فإذا وليها اسم مسموع اكتفت به؛ كقولك: «سَمِعْتُ حَدِيثَكَ».

ومن أفعال هذا الباب المشهورة «زَعَمَ»؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ فَإِنِّي شَرِيتُ الْجِلْمَ بَعْدَكَ بِالْجَهْلِ^(١)
و«وَجَدَ» بمعنى «عَلِمَ»؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

وَجَدْتُهُمْ أَهْلَ الْغِنَى فَاقْتَنَيْتُهُمْ وَأَعْقَفْتُ عَنْهُمْ مُسْتَزَادِي وَمَطْعَمِي
ويلحق بها -أيضا- «أَلْفَى»؛ كقول الشاعر: [من البسيط]

قَدْ جَرَّبُوهُ فَأَلْفَوْهُ الْمَغِيثَ إِذَا مَا الرُّوْعُ عَمَّ فَلَا يُلَوَّى عَلَى أَحَدٍ^(٢)
ومن أفعال هذا الباب «صَيَّرَ»، وما وافقها أو قاربها ك«رَدَّ» و«جَعَلَ» و«اتَّخَذَ»
و«تَخَذَ» و«تَرَكَ» و«وَهَبَ» بمعنى «جَعَلَ»؛ كقول بعض العرب: «وَهَبَنِي اللَّهُ
فِدَاءَكَ»؛ أي: جعلني. رواه ابن الأعرابي^(٣).

وقال الشاعر في «رَدَّ»: [من الوافر]

رَمَى الْجِدَّتَانِ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارِ سَمَذَنْ لَهُ سُمُودًا^(٤)

= ٣٧٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣١/٢، وشرح الأشموني ١٥٨/١، وشرح شذور الذهب ص ٤٦٨، وشرح ابن عقيل ص ٢١٢، وهمع الهوامع ١٤٩/١.

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في الأضداد ص ١٠٧، ١٨٦، وتخليص الشواهد ص ٤٢٨، وخزانة الأدب ٢٤٩/١١، والدرر ٢٤٢/٢، وشرح أبيات سيويه ٨٦/١، ٣٥١، وشرح أشعار الهذليين ٩٠/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ١١٩، وشرح شواهد المغنى ٦٧١/٢، ٨٣٤، والكتاب ١٢١/١، ولسان العرب (زعم)، ومغنى اللبيب ٤١٦/٢، والمقاصد النحوية ٢/٣٨٨، وتاج العروس (زعم)، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٢١٤، وهمع الهوامع ١٤٨/١.

(٢) البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٣١، وخزانة الأدب ٣٣٥/١١، والدرر ٢٤٥/٢، والمقاصد النحوية ٢/٣٨٨، وهمع الهوامع ١٤٩/١.

(٣) هو محمد بن زياد أبو عبد الله بن الأعرابي، كان نحويًا عالمًا باللغة والشعر، راوية للأشعار، حسن الحفظ لها. ولم يكن أحد من الكوفيين أشبه رواية برواية البصريين منه. كان شاعرًا جميل الأخلاق، له تصانيف كثيرة منها: النوادر، الأنواء، الخيل، تفسير الأمثال، نسب الخيل، معاني الشعر، وغيرها. مات ابن الأعرابي سنة ٢٣١ هـ.

ينظر: بغية الوعاة (١/١٠٥)، الأعلام (٦/١٣١)، وفيات الأعيان (١/٤٩٢).

(٤) البيتان لعبد الله بن الزبير في ملحق ديوانه ص ١٤٣-١٤٤، وتخليص الشواهد ص ٤٤٣،

فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيَضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُودًا
ومن شواهد «جَعَلَ» و«اتَّخَذَ» قوله - تعالى - : ﴿وَجَعَلُوا أَلَمَتِكَ الَّذِينَ هُمْ عِنْدُ
الرَّحْمَنِ إِنَّتُ﴾ [الرَّخْف: ١٩] ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥].

وقال الشاعر: [من الطويل]

أَبْعَدَ الَّذِي قَدْ لَجَّ تَتَّخِذِينِنِي عَدُوًّا وَقَدْ جَرَّعْتَنِي السُّمَّ مُنْقَعًا؟^(١)
وشاهد «تَخَذَ» قول الآخر: [من الوافر]
تَخِذْتُ عَرَانَ^(٢) إِنْهُمْ دَلِيلًا وَقَرُّوا فِي الْحِجَارِ لِيُعْجِزُونِي^(٣)
واحترزت بقولي بعد «تَخِذْتُ» و«اتَّخَذَ» :

... .. لا مُطْلَقًا

من «تَخَذَ» و«اتَّخَذَ» بمعنى «اكتسب» فإنهما متعديان إلى مفعول واحد.
ومثال «تَرَكَ» قول الله - تعالى - : ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾
[الكهف: ٩٩]

ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

وَرَبَّيْنُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكَتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَعْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ^(٤)
وَأَلْحَقَ بَعْضَ الْحَذَاقِ مِنَ النَحْوِيِّينَ بِأَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ : «ضَرَبَ» المعاملة في
المثل؛ كقوله - تعالى - : ﴿وَأَضْرَبَ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَبَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ﴾
[يس: ١٣].

= وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٤١، والمقاصد النحوية ٤١٧/٢، ولأيمن بن خريم
في ديوانه ص ١٢٦، ولفضالة بن شريك في عيون الأخبار ٧٦/٣، ومعجم الشعراء ٣٠٩،
وللكميت بيت معروف في ديوانه ص ١٩١، وذيل الأمالي ص ١١٥، وبلا نسبة في شرح
الأشموني ١٥٩/١ البيت الثاني فقط، وشرح ابن عقيل ص ٢١٧، ولسان العرب (سمد).
(١) البيت بلا نسبة في لسان العرب (نقع)، والمخصص ١٢/٢، ١٧/١٢.

(٢) في أ: غراز.

(٣) البيت لأبي جندب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣٥٤/١، وشرح التصريح ٢٥٢/١،
ولسان العرب (عجز)، والمقاصد النحوية ٤٠٠/٢، وتاج العروس (حجز)، وبلا نسبة في
أوضح المسالك ٥١/٢، وشرح الأشموني ١٥٨/١، ولسان العرب (حجز).

(٤) تقدم تخريج هذا البيت.

(ص)

وَمَا اسْتَحَقَّ خَبَرٌ وَ مُبْتَدَأٌ فَمَعَ ذِي الْأَفْعَالِ يَأْتِي أَبَدًا
كَأَضْرَبِ الثَّانِي مِنَ الْجُزْأَيْنِ وَكَوْنَهُ لِمَعْنَى أَوْ لِعَيْنِ
وَكَوْنُ مَا رَكَّبْتَهُ مُفِيدًا فِي كُلِّ التَّزْمِ وَلَا تَحِيدًا

(ش) الذي استحق المبتدأ: التعريف، أو مقاربتة، أو مصاحبة قرينة تعين على تحصيل الفائدة، وألا يعرض للالتباس بالخبر، وغير ذلك مما تقدم التنبيه عليه في (باب الابتداء)؛ فللمفعول الأول من ذا الباب ما للمبتدأ من ذلك كله.

والذي استحق الخبر من أقسام وأحوال، فللمفعول الثاني مثل ما له منها حتى التعدد؛ نحو قولك في «الرُّمَّانُ حُلُوٌّ حَامِضٌ»: «حَسِبْتُ الرُّمَّانَ حُلُوًّا حَامِضًا» ونحو قولك في قول الراجز: [من الرجز]

... هَذَا بَتَّى

مُقِيطٌ مُصَيِّفٌ مُشْتَى^(١)

«عَلِمْتُ هَذَا بَتَّى مُقِيطًا مُصَيِّفًا مُشْتَى».

وقولى:

وَكَوْنُ مَا رَكَّبْتَهُ مُفِيدًا فِي كُلِّ التَّزْمِ.....
أى: لا بد من اشتمال المركب في هذا الباب على فائدة، كما لا بد من اشتماله عليها في (باب الابتداء)؛ فلا يجوز: «عَلِمْتُ النَّارَ حَارَّةً»؛ كما لا يجوز: «النَّارُ حَارَّةٌ».

(ص)

وَحَذَفُ مَا بَيَّنَّهُ دَلِيلٌ هُنَاكَ هَهُنَا لَهُ سَبِيلٌ
وَجَائِزٌ سُقُوطُ جُزْأَيْنِ هُنَا إِنْ كَانَ ذِكْرُ مَا تَبَقَّى حَسَنًا

(ش) الأصل ألا يقتصر على أحد المفعولين في هذا الباب؛ لأنهما مخبر عنه، ومخبر به.

فلو حذف الأول بقى الخبر دون مخبر عنه، ولو حذف الثانى بقى المخبر عنه دون خبر.

(١) تقدم تخريج هذا الرجز .

فإن دل على المحذوف منهما دليل جاز الحذف؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٠] أى: لا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرًا لهم.

وحذف المفعولين أسهل من حذف أحدهما؛ لكن بشرط الفائدة. فلو قال قائل دون تقدم كلام، ولا ما يقوم مقامه: «ظَنَنْتُ» مقتصرًا لم يجز لعدم الفائدة.

نص على ذلك سيبويه^(١) -رحمه الله- إذ لا يخلو أحد من ظن. فلو قارنه سبب يقتضى تجدد مضمون جاز ذلك لحصول الفائدة؛ كقوله -تعالى-: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَبْطُلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٤] وكقول بعض العرب: «مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ»^(٢). (ص)

وَ (أَنْ) وَ (أَنَّ) مَعَ مَا بِهِ وَصِلَ عَنْ جُزْأَى الْإِسْنَادِ مُغْنِيًا جُعِلَ كـ(يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْ) وَ (مَا ظَنَنْتُ أَنْ يُخَانَ فِي الْقَى) وَمَا سِوَى (هَبْ) وَ (تَعَلَّمْ) وَ (وَهَبْ) صَرَفَ وَأَوْجِبَ لِلصُّرُوفِ مَا وَجِبَ (ش) كل واحدة من «أَنْ» و«أَنَّ» بصلتها تتضمن مسندًا ومسندًا إليه مصرحًا بهما؛ فلذلك اكتفى بما ذكر منهما بعد «ظَنَّ» وأخواتها؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وقوله: ﴿أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يَبْرُكُوا﴾ [العنكبوت: ٢]

وهذا شبيه بالاكتهاف بـ«أَنْ تَفْعَلَ»^(٣) بعد «عَسَى»؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦] فلو جىء بمصدر صريح لم يكن بد من ذكر الخبر.

وأفعال هذا الباب كلها تتصرف إلا «هَبْ» و«تَعَلَّمْ» و«وَهَبْ». ويمكن أن يكون «هَبْ» من «وَهَبْ»؛ فتكون في هذا الباب نظير «كَادَ» و«أَوْشَكَ»

(١) ينظر الكتاب (٤٠/١)

(٢) يقال: خلت إخال، بالكسر وهو الأفضح، وبنو أسد يقولون: «أَخَالُ» بالفتح، وهو القياس.

المعنى: من يسمع أخبار الناس ومعائبهم يقع في نفسة عليهم بالمكروه. ينظر مجمع الأمثال ٣/٣١٠، والمستقصى في أمثال العرب ٢/٣٦٢.

(٣) فى أ: بأن يفعل.

في (باب أفعال المقاربة).

(ص)

وَعَزَّزَ (هَبْ) قَلْبِيَّ إِن لَّمْ يَنْتَدَا
ك(خَالِدٌ خَلَّتْ أَخْ) وَ (عَامِرٌ
لَوْزَيْمًا أَلْغَى سَابِقُ سَبَقُ
ك(أَيْنَ خَلَّتْ جَعْفَرٌ مُقِيمٌ)
وَإِنْ سَوَى ذَا سَابِقًا مُلَغًى يُظَنُّ
ك(مَا إِخَالَ) بَعْدَ (تَنْوِيلٍ) رُفِعَ
يُلْغَ جَوَازًا فَهَوَ كَالَّذِ فُقِدَا
سَمَحَ أَرَى) وَ (ذَا عَلِمْتُ نَاصِرُ)
بِمَا بِهِ الْجُزْءُ الْأَخِيرُ مُعْتَلِقُ
وَ (لِللَّذَى أَرَى الْفَتَى مُدِيمُ)
فَبَعْدَ لَامٍ، أَوْ ضَمِيرٍ اسْتَكَنَّ
(مِلَاكُ) مَعَ (رَأَيْتُ) هَكَذَا سَمِعَ^(١)

(ش) المراد بالقلبي من أفعال هذا الباب ما لا يدل على تصيير حقيقي، أو تقديرى كـ«عَلِمَ» و«ظَنَّ». ومن جملتها «هَبْ» على مذهب من شرحها بـ«اعْتَقِدْ» أو بـ«ظَنَّ».

وأما من شرحها بـ«اجْعَلْ»، وقضى عليها بأنها من قولهم: «وَهَبْنِي اللَّهَ فِدَاءَكَ»؛ أى: جعلنى - فليست عنده قلبية؛ فلتردد معناها لم تشارك القلبيات المحضة فيما تختص به من الإلغاء وغيره.

وشروط جواز إلغاء ما يلغى أن يكون وسطاً كقولك: «خَالِدٌ خَلَّتْ أَخْ»، أو آخرًا كقولى:

... عَامِرٌ سَمَحَ أَرَى ...

فإن كان الفعل متقدماً على جزأى الإسناد، لم يجز الإلغاء إلا إذا تقدم ما يتعلق بهما، أو بالفعل الداخِلَ عليهما؛ نحو: «فِي الْمَسْجِدِ أَظُنُّ زَيْدٌ مُعْتَكِفٌ»، و«أَيْنَ خَلَّتْ جَعْفَرٌ مُقِيمٌ».

فقد تقدم على «أَظُنُّ» و«خَلَّتْ» ما هو متعلق بثنائى الجزأين؛ فكان ذلك كتقدمه بنفسه. والإعمال فى مثل هذا أجود.

(١) بدل ما بين المعكوفين فى أ :

ك(أين خلت ابن أخيك منطلق)

أخال) قبل مثله لن يعد ما

فبعد لام أو ضمير استكن

وربما ألغى سابق سبق

كذا (لدينا منك تنويل) و(ما

وإن سوى ذا سابقاً ملغى يظن

وكذا لو تعلق بالفعل الداخل عليهما؛ كقول كعب لزهير^(١): [من البسيط]
أَرْجُو وَأَمْلُ أَنْ تَذُنُو مَوَدَّتْهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ^(٢)
فقد حصل لـ «إِخَالُ» بتقدمنا فيه توسط سهل إلغائه.

وكذا قول الآخر: [من البسيط]
كَذَاكَ أَذْبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي رَأَيْتُ مِلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبِ^(٣)
إلغاء «رَأَيْتُ» فيه سهله تقدم «أَنِّي».

فلو لم يتقدم على الفعل شيء لم يجز إلغاؤه.
لكن يجوز التعليق على أن تنوى لام الابتداء، أو ينوى ضمير الشأن وتجعل
الجملة مفعولا ثانيا.

فلو توسط الفعل بين جزأى الإسناد استوى الإعمال والإلغاء. ولو تأخر عنهما
معًا كان الإلغاء مختارًا.

ولا يجوز إلغاء ما تقدم عليهما، وليس قبله متعلق بهما ولا بالداخل عليهما؛
نحو: «ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا».

فإن ورد متقدم هكذا ولم يعمل، حمل على أنه عامل في ضمير الشأن محذوفًا.
وجعلت الجملة التي بعده في موضع المفعول الثاني؛ كما فعل بـ «إِنَّ» في مثل «إِنَّ
بِكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ».

(١) هو كعب بن زهير بن أبى سلمى، المازنى، أبو المضرب شاعر مخضرم، ممن اشتهر فى
الجاهلية، ولما جاء الإسلام، هجأ النبى ﷺ، وعاب نساءه، فأهدير دمه، ثم جاء يطلب
الأمان، وأسلم وأنشد أمام النبى ﷺ قصيدته المشهورة: بانت سعاد...
له ديوان شعر، مات سنة ٢٦ هـ.

ينظر: الأعلام (٢٢٦/٥)، خزنة الأدب (١١/٤ - ١٢).

(٢) البيت فى ديوانه ص ٦٢، وخزنة الأدب ٣١١/١١، والدرر ١٧٢/١، ٢٥٩/٢، وشرح
التصريح ٢٥٨/١، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٤٨، والمقاصد النحوية ٤١٢/٢، وبلا نسبة
فى أوضح المسالك ٦٧/٢، وشرح الأشموني ١٦٠/١، وشرح ابن عقيل ص ٢٢٠، وجمع
الهوامع ١٥٣، ٥٣/١.

(٣) البيت لبعض الفزاريين فى خزنة الأدب ١٣٩/٩، ١٤٣، ٣٣٥/١٠، والدرر ٢٥٧/٢، وبلا
نسبة فى الأنشاه والنظائر ١٣٣/٣، وأوضح المسالك ٦٥/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٤٩،
وشرح الأشموني ١٦٠/١، وشرح التصريح ٢٥٨/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي
ص ١١٤٦، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٤٩، وشرح ابن عقيل ص ٢٢١، والمقاصد النحوية
٤١١/٢، ٨٩/٣، والمقرب ١١٧/١، وجمع الهوامع ١٥٣/١.

(ص)

وَاسْتَفْبَحُوا تَوْكِيدَ مَا يُلْغَى وَإِنْ تَضْمِيرُهُ أَوْ تُشِيرُ لِمَعْنَاهُ يَهْنُ
(ش) التوكيد يدل على الاعتناء بالمؤكد، والإلغاء يدل على عدم الاعتناء بالملغى؛
فلذلك قبح توكيد ما ألغى من هذه الأفعال؛ نحو: «زَيْدٌ طَنَنْتُ ظَنًّا مُطْلَقًا».
فلو أضممر المصدر، أو أشير إلى معناه اغتفر ذلك؛ نحو: «زَيْدٌ طَنَنْتُهُ مُقِيمًا»، أو
«ظَنَنْتُ ذَلِكَ».

ومنه قول الشاعر: [من الكامل]

يَا عَمْرُو إِنَّكَ قَدْ مَلَلْتَ صَحَابَتِي وَصَحَابَتِيكَ - إِخَالَ ذَاكَ - قَلِيلٌ^(١)
وإنما اغتفر التوكيد بالضمير، واسم الإشارة؛ لأنهما لا يتزلاان منزلة تكرير
الفعل.

بخلاف التوكيد بصريح المصدر؛ فإنه بمنزلة تكرير الفعل فقبح كما يقبح تكرير
الفعل إذا ألغى.

(ص)

تَغْلِيْقُ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ غَيْرَ (هَبْ) مِنْ قَبْلِ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ قَدْ وَجِبَ
وَقَبْلَ مَنْفَى بِ (لَا) وَ (مَا) وَ (إِنْ) وَمَا لِإِسْتِفْهَامٍ وَضَعُهُ زَكِنٌ
وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْغَاءِ الْعَمَلِ لَفْظًا فَحَسْبُ ك (أَذِرْ أَيْ النَّاسِ جَلْ)
(ش) مما يختص بأفعال القلوب غير «هَبْ» التعليق، وهو إبطال العمل لفظًا لا
معنى على سبيل اللزوم.

وسببه أن يقع بين الفعل، وبين ما يتعلق به لام الابتداء، نحو: «عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ».
أو استفهام؛ نحو: «عَلِمْتُ أَرَيْدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو؟» أو نفى بـ «مَا» أو «لَا» أو «إِنْ»؛
نحو: «عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ عِنْدَكَ»، و «عَلِمْتُ لَا زَيْدٌ عِنْدَكَ»، وَلَا عَمْرُو، و «عَلِمْتُ إِنْ
زَيْدٌ قَامَ».

ومنه قوله - تعالى - : ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢] وقوله : ﴿لَقَدْ
عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]

(١) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغنى ٩٣٢/٢، ومغنى اللبيب ٦٤٢/٢، والمقرب
١١٨/١.

(ص)

وَمَعَ الاسْتِفْهَامِ الْحَقُّ بِ (عَلِمَ) مَا مِنْهُ عِرْفَانٌ وَنَحْوُهُ فَهُمْ
وَهَكَذَا مُجْدَى سُؤَالٍ، أَوْ نَظَرَ مُنْتَسِبٍ لِلْقَلْبِ، أَوْ إِلَى الْبَصَرِ
مَا بَيْنَ الاسْتِفْهَامِ، وَالْمَعْلُوقِ بِنَضْبِهِ، أَوْ رَفْعِهِ اخْكُمُ وَأَنْطِقْ
نَحْوُ: (عرفت النضر من هو)؟ فَإِنْ وَاجْعَلْ كَذِي اسْتِفْهَامِ الْمُضَافِ
فَكَ (دَرَى أَيُّهُمْ خَيْرٌ): (دَرَى غُلَامٌ أَى) فَاُمْنَعِ التَّائِرَ
(ش) الإشارة بما فهم منه عرفان، ونحوه إلى «عَرَفَ» و«شَعَرَ» و«فَقِهَ» و«فَطَنَ»
وما أشبه ذلك؛ نحو:

«عَرَفْتُ مَنْ أَبُوكَ؟»، و«شَعَرْتُ أَى أَمْرِ حَبَسَكَ؟»، و«فَطَنْتُ أَذَلِكَ حَقٌّ أَمْ بَاطِلٌ؟»
والإشارة بـ:

... مُجْدَى سُؤَالٍ أَوْ نَظَرَ ...
إلى نحو: «اسْتَحْبَرْتُ هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ؟»، و«فَكَّرْتُ هَلْ ذَلِكَ كَائِنٌ؟»، و«نَظَرْتُ هَلْ
عِنْدَكَ رَيْبٌ؟».

ويلحق بهذا ما دل على رؤية عين؛ كقوله -تعالى-: ﴿عَلَى الْأَرَائِكِ يَنْظُرُونَ . هَلْ
تُؤَبِّ الْأَكْفَارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المطففين: ٣٥، ٣٦]
وأسماء الاستفهام في ذلك كحروفه.

وكذلك المضاف إلى ما فيه معنى الاستفهام؛ فلذلك قلت:

فَكَ «دَرَى أَيُّهُمْ خَيْرٌ» «دَرَى غُلَامٌ أَى» ...
أى: لا فرق بين «أَى» وبين «غُلَامٌ أَى» فى عدم التأثير بـ«دَرَى»؛ لأن المستفهم
به، والمضاف إليه فى عدم التأثير بما قبلهما سيان.

وكذلك هما سيان فى قبول التأثير بما بعدهما؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ
ظَلَمُوا أَىُّ مُتَقَلِّبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]

فإن كان الواقع بين المعلق، والمعلق غير مضاف؛ نحو: «عَلِمْتُ زَيْدًا مَنْ هُوَ»
جاز نصبه، وهو الأجود؛ لكونه غير مستفهم به، ولا مضاف إلى مستفهم به.

وجاز-أيضًا- رفعه؛ لأنه المستفهم عنه فى المعنى.

وهذا شبيهه بقولهم: «إِنَّ أَحَدًا لَا يَقُولُ ذَلِكَ».

ف«أَحَد» هذا لا يستعمل إلا بعد نفى .

وهنا قد وقع قبل النفي ؛ لأنه والضمير في «لَا يَقُولُ» شيء واحد في المعنى .
(ص)

ونحو خَلَّكَ خَالَهُ وَخَلَّتْنِي خَصُوا بَقَلْبِي وَمَعَ فَقَدْ فَقَدْتَنِي
عَدِمْتَنِي شَدًّا وَقُلْ رَأَيْتَنِي رُؤْيَا وَرُؤْيَةً بَلَا تَوَهُنٍ^(١)
(ش) مما يختص بالأفعال القلبية إعمالها في ضميرى رفع ونصب متصلين مع
اتحاد المسمى ؛ نحو : «عَلِمْتَنِي فَقِيرًا إِلَى عَفْوِ اللَّهِ» ، وكذا «عَلِمْتَكَ» و«علمه» .

ومنه قوله - تعالى - : ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ﴾ [العلق : ٦ ، ٧]
وأشرك في هذا مع الأفعال القلبية : «رَأَيْتُ» الحلمية والبصرية .
قال الله - تعالى - : ﴿قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ
فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا﴾ [يوسف : ٣٦]
وقالت عائشة - رضى الله عنها - : «لَقَدْ رَأَيْتَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَا لَنَا مِنْ طَعَامٍ
إِلَّا الْأَسْوَدَانِ»^(٢) .

(١) والبيتين في ط هكذا :

واخصص بفعل القلب نحو (خلتني) واستندروا (عدمتي) (فقدتني)

(وخاله) و(خلتك) استبح وقس وامنع (ضربتني) وشبهه تكس

(٢) لم أجده بهذا اللفظ ، ولقد جاءت الأحاديث كثيرة ، فيها موضع الشاهد ، منها حديث أبي
الدرداء : «لَقَدْ رَأَيْتَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ فِي يَوْمٍ شَدِيدِ الْحَرِّ ، حَتَّى إِنْ الرَّجُلَ
لِيَضَعُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ ، وَمَا مَنَا أَحَدٌ صَائِمٌ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ .
أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٩٤/٥) ، (٤٤٤/٦) ، ومسلم (٧٩٠/٢) . كتاب الصيام : باب
التخيير في الصوم والفطر في السفر (١٠٩ - ١١٢٢) ، وابن ماجه (٥٣٢/١) : كتاب
الصيام : باب ما جاء في الصوم في السفر ، (١٦٦٥) ، والبيهقي (٢٤٥/٤) . والحديث
أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، وَلَيْسَ فِيهِ مَوْضِعُ الشَّاهِدِ ، (٦٩٢/٤) : كتاب الصوم : باب (٣٥) رقم
(١٩٤٥) بلفظ : «خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ فِي يَوْمٍ
حَارٍّ . . . الْحَدِيثُ . وَمِنْهَا حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ : «لَقَدْ رَأَيْتَنَا وَمَا يَتَخَلَّفُ عَنِ الصَّلَاةِ إِلَّا
مُتَافِقٌ قَدْ عَلِمَ نِفَاقَهُ أَوْ مَرِيضٌ . . .» .

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٨٢/١) ، ومسلم (٤٥٣/١) : كتاب المساجد : باب صلاة الجماعة
من سنن الهدى ، (٢٥٦ ، ٢٥٧ - ٦٥٤) ، وأبو داود (٢٠٦/١) : كتاب الصلاة : باب في
التشديد في ترك الجماعة (٥٥٠) ، والنسائي (١٠٨/٢) كتاب الإمامة باب المحافظة على
الصلوات حيث يُنادى بهن ، وابن خزيمة (١٤٨٣) .

وهو كثير في الشعر الفصيح.

وشذ هذا الاستعمال في «عَدِمَ» و«فَقَدَ»؛ قال جران العود: [من الطويل]

لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتَنِي وَعَمَّا أَقَاسِي مِنْهُمَا مُتَزَخِرُخُ^(١)

وقال آخر في «فَقَدْتَنِي»: [من الطويل]

نَدِمْتُ عَلَى مَا فَاتَ مِنِّي فَقَدْتَنِي كَمَا يَنْدَمُ الْمَغْبُوءُ حِينَ يَبِيعُ^(٢)

ولا يجوز في «أَكْرَمَ» وشبهه أن يقال: «أَكْرَمْتَنِي» و«أَكْرَمْتُكَ»، بل الواجب إذا قصد ذلك أن يقال: «أَكْرَمْتُ نَفْسِي» و«أَكْرَمْتُ نَفْسَكَ».

فلو كان أحد الضميرين منفصلا جاز إسناد الفعل إلى أحدهما، وإيقاعه على الآخر دون اختصاص بأفعال القلوب؛ نحو: «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاي».

فصل في إجراء القول مجرى الظن

(ص)

بِالْقَوْلِ تُحَكِّي وَفُرُوعِهِ الْجَمْلُ وَالْقَوْلُ مُطْلَقًا كَقَطْنٍ عَمِلَا (قَالَتْ- وَكُنْتُ رَجُلًا قَطِينًا- وَغَيْرُهُمْ يَخْصُ ذَا بِ- تَفْعَلُ) كَمِثْلِ: (هَلْ تَقُولُ: زَيْدًا مُنْجِدًا؟) (مَتَى تَقُولُ: الْقُلُوصُ الرَّوَاسِمَا وَالْفَضْلُ بِالْمَفْعُولِ أَوْ بِالظَّرْفِ أَوْ وَآخِلٍ لِفَضْلٍ بِسَوَاهُنَّ (هَلْ

وَمَا بِمَعْنَاهُ انْصَبَنَاهُ كَالْمَثَلِ عِنْدَ سُلَيْمٍ، وَعَلَى ذَا حُمَلَا هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيْنَا) إِذَا بِالْإِسْتِفْهَامِ قَبْلُ يُوْصَلُ وَبَعْضُهُمْ فِيهِ رَوَى مُسْتَشْهِدًا يَحْمِلُنَ أَمْ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا؟ بِالْخَافِضِ اغْتَفِرَ وَرَاعَ مَا رَعَوْا أَنْتَ تَقُولُ عَامِرًا قَدْ اِزْتَحَلَ؟

(ش) الأصل فيما تعلق من الجمل بقول أن يورد محكيًا؛ سواء كان فعلا أو مصدرًا، أو اسم فاعل.

فإن كان المتعلق به مفردًا بمعنى جملة نصب بالقول؛ نحو قولك: «قُلْتُ مَثَلًا،

= ومنها حديث أبي بكرة: «لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ، وإنا لنرمُلُ بالجنَازةَ رَمَلًا». أخرجه أحمد (٣٦/٥، ٣٧، ٣٨)، وأبو داود (٣/٢٠٥): كتاب الجنائز: باب الإسراع بالجنَازة (٣١٨٢)، والنسائي (٤٢/٤، ٤٣): كتاب الجنائز: باب السرعة بالجنَازة، والطيالسي (٨٨٣)، وابن حبان، (٣٠٤٣، ٣٠٤٤)، والبيهقي (٢٢/٤). (١) البيت في ديوانه ص ٤٠، وشرح المفصل ٨٨/٧، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٢١. (٢) ينظر الأمل ١٣٦/١.

وَقُلْتُ حَدِيثًا، وَشِعْرًا، وَخُطْبَةً، وَقِصَّةً، ونحو ذلك.

وبنو سليم يجرون القول مجرى الظن، سواء كان فعلا ماضيا، أو مضارعًا أو أمرًا، أو اسم فاعل، أو مصدرًا؛ فيقولون: «قُلْتُ: زَيْدًا مُنْطَلِقًا»، و«أَعْجَبَنِي قَوْلُكَ: عَمْرًا مُقِيمًا»، و«أَنْتَ قَائِلٌ: بِشَرٍّ كَرِيمًا».

وعلى هذه اللغة تفتح «إِنَّ» بعد «قُلْتُ» وشبهه؛ قال الحطّية^(١): [من الطويل]
إِذَا قُلْتُ: أُنِّي آيِبٌ أَهْلَ بَلَدَةٍ وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ^(٢)
كذا أنشده أبو علي في «التذكرة».

وغير سليم يشترطون في جريان القول مجرى الظن أن يكون فعلا مضارعًا، مستندًا إلى مخاطب، متصلًا باستفهام.

فإن فصل بينه وبين الاستفهام أحد المفعولين، أو ظرف أو جار ومجرور - لم يضر الفصل.

فإن فصل بغير ذلك بطلت موافقة الظن، وتعينت الحكاية؛ نحو قولك: «أَنْتَ تَقُولُ: زَيْدٌ رَاحِلٌ؟»

ومن الفصل المغتفر قول الشاعر - [هو عمر بن أبي ربيعة]^(٣) - : [من الوافر]
أَجْهَلًا تَقُولُ بَنِي لُؤْيَ لَعَمْرُ أَيْبِكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ؟^(٤)
وتقول إذا فصلت بظرف أو جار ومجرور: «أَعَدَّا تَقُولُ: زَيْدًا رَاحِلًا؟»

(١) هو جرول بن أوس بن مالك العبسي، أبو مليكة، الشاعر المشهور بالحطّية، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، وكان هجاءً عنيفًا، لم يكذب يسلم من لسانه أحد، سجنه عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بسبب شعره فاستعطفه بأبيات، فأخرجه ونهاه عن هجاء الناس. له ديوان شعر. مات سنة ٤٥ هـ.

ينظر: الأعلام (١١٨/٢)، الأغاني (١٥٧/٢)، خزانة الأدب (٤٠٩/١).

(٢) البيت في ديوانه ص ٢٢٥، وتخليص الشواهد ص ٤٥٩، وخزانة الأدب ٤٤٠/٢، وشرح التصريح ٢٦٢/١، والمقاصد النحوية ٤٣٢/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٧٢/٢، وشرح الأشموني ١٦٥/١.

(٣) سقط في ط.

(٤) وينسب البيت للكميت بن زيد في خزانة الأدب ١٨٣/٩، ١٨٤، والدرر ٢٧٦/٢، وشرح أبيات سيويه ١٣٢/١، وشرح التصريح ٢٦٣/١، وشرح المفصل ٨٧/٧، والكتاب ١/١٢٣، والمقاصد النحوية ٤٢٩/٢، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١/٣٦٣، وأوضح المسالك ٧٨/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٥٧، وخزانة الأدب ٤٣٩/٢، وشرح الأشموني ١٦٤/١، وشرح شذور الذهب ص ٤٩٠، وشرح ابن عقيل ص ٢٢٨، والمقتضب ٣٤٩/٢، وجمع الهوامع ١٥٧/١.

وَأَفَى الدَّارِ تَقُولُ: عَمَرًا جَالِسًا؟

والحكاية جائزة إذا كملت شروط إجراء القول مجرى الظن؛ لأنه الأصل.

فصل فى (أعلم) وما جرى مجراه

(ص)

«أَعْلَمَ» مَفَاعِيلَ ثَلَاثَةٌ نَصَبٌ وَلِ (أَرَى) مُرَادِفًا هَذَا وَجَبَ

وَقُلْ فِي (حَدَّثَ) ثُمَّ (تَبَأَ) وَ (أَنْبَأَ)

بِهِمْزَةِ الثَّقَلِ (رَأَى) وَ (عَلِمَا)

وَفَاعِلًا كَانَ وَتَلَوَاهُ هُمَا عَلَى الَّذِي كَانَا عَلَيْهِ فَاَعْلَمَا

(ش) «أَعْلَمَ» و«أَرَى»: هما «عَلِمَ» و«رَأَى» المتعديان إلى مفعولين هما فى الأصل

مبتدأ وخبر.

ثم أدخلت عليهما همزة التعدية، وتسمى همزة النقل فإزدادا مفعولاً ثالثاً، وهو

الذى كان فاعلاً قبل النقل؛ كقولك: «أَعْلَمَ ابْنِي خَالِدًا زَيْدًا أَخًا»، وأصله: «علم

خالد زيداً أَخًا»، فدخلت الهمزة، وأسند «أَعْلَمَ» إلى الابن، ونصب «خَالِدًا» مفعولاً

بعد أن كان فاعلاً، فتكمل به لـ «أَعْلَمَ» ثلاثة مفاعيل.

والكلام على «أَرَى» كالكلام على «أَعْلَمَ».

ولم يلحق سيبويه^(١) بـ «أَعْلَمَ» و«أَرَى» إلا «تَبَأَ»، والمشهور تعديتها إلى واحد،

وإلى غيره بحرف جر.

ومن تعديتها إلى ثلاثة قول النابغة الذبياني: [من الكامل]

تُبْتُ زُرْعَةً وَالسَّفَاهَةَ كَاسِمَهَا يُهْدِي إِلَى غَرَائِبِ الْأَشْعَارِ^(٢)

وزاد أبو على «أَنْبَأَ».

وزاد السيرافي «حَدَّثَ» و«أَخْبَرَ» و«خَبَّرَ»:

وشاهد «حَدَّثَ» قول الحارث بن حلزة^(٣): [من الخفيف]

(١) ينظر الكتاب (٤١/١).

(٢) البيت فى ديوانه ص ٥٤، وتخليص الشواهد ص ٤٦٧، وخزانة الأدب ٦/٣١٥، ٣٣٣،

٣٣٤، وشرح التصريح ١/٢٦٥، والمقاصد النحوية ٢/٤٣٩، وأساس البلاغة (أبد)، وبلا

نسبة فى شرح ابن عقيل ص ٢٣٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٥٢.

(٣) هو الحارث بن حلزة بن مكروه بن يزيد اليشكرى الوائلى، شاعر جاهلى، أحد أصحاب =

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حَدَّ دَثْمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ^(١)
 وأنشد ابن خروف في «شرح الكتاب» شاهداً على «أنبأ» : [من المتقارب]
 وَأُنْبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ^(٢)
 وأنشد غيره على «حَبَّرَ» : [من الطويل]
 وَخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الْعَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِ بَمَضَرَ أَعُودَهَا^(٣)
 وأنشدوا -أيضاً- على «أَخْبَرَ» : [من البسيط]
 وَمَا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنَفًا وَعَابَ بَعْلُكَ يَوْمًا أَنْ تَعُودِيَنِي^(٤)
 (ص)

سَيَوَى (رَأَى) مِنْ أَخَوَاتِهِ جَرَى مَعَ هَمَزَةِ الثَّقَلِ كَمَا يَجْرِي (أَرَى)
 بِذَلِكَ الْأَخْفَشُ قَدْماً حَكَمًا وَمَنْ يُخَالِفُهُ هُنَا فَقَدْ سَمَا
 (ش) أجاز الأخفش^(٥) أن يعامل غير «عَلِمَ» و«رَأَى» من أخواتهما القلبية الثلاثية

- = المعلقة كان يضرب به المثل في الفخر، حتى قيل: «أفخر من الحارث بن حلزة» له ديوان شعر. ينظر: الأعلام (١٥٤/٢)، الأغاني (٤٢/١١)، الشعر والشعراء (٥٣).
- (١) البيت في ديوانه ص ٢٧، وتخليص الشواهد ص ٤٦٨، والدرر ٢/٢٨٠، وشرح التصريح ١/٢٦٥، وشرح القصائد السبع ص ٤٦٩، وشرح القصائد العشر ص ٣٨٧، وشرح المعلقة السبع ص ٢٢٥، وشرح المعلقة العشر ص ١٢٢، وشرح المفصل ٦٦/٧، والمعاني الكبير ١٠١١/٢، والمقاصد النحوية ٤٤٥/٢، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٨٦، وشرح ابن عقيل ص ٢٣٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٥٣، وجمع الهوامع ١٥٩/١.
- (٢) البيت من المتقارب وهو للأعشى في ديوانه ص ٧٥، وتخليص الشواهد ص ٤٦٧، والدرر ٢/٢٧٨، وشرح التصريح ١/٢٦٥، ومجالس نعلب ٢/٤١٤، والمقاصد النحوية ٤٤٠، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/١٦٧، وشرح ابن عقيل ص ٢٣٤، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٥١، وجمع الهوامع ١٥٩/١.
- (٣) البيت للعوام بن عقبة (أو عتبة) في الدرر ٢/٢٧٨، وشرح التصريح ١/٢٦٥، والمقاصد النحوية ٤٤٢/٢، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٦٧، وشرح الأشموني ١/١٦٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤١٤، وشرح ابن عقيل ص ٣٣٥، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٥٢، وجمع الهوامع ١٥٩/١.
- (٤) البيت لرجل من بني كلاب في الدرر ٢/٢٧٩، وشرح التصريح ١/٢٦٥، والمقاصد النحوية ٤٤٣/٢، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٦٨، وشرح الأشموني ١/١٦٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤٢٣، وشرح ابن عقيل ص ٢٣٣.
- (٥) قال ابن جني: وأجاز أبو الحسن: أظننت زيدا عمراً عاقلاً، ونحو ذلك، وامتنع عنه أبو عثمان، وقال: استغنت العرب عن ذلك بقولهم: جعلته يظنه عاقلاً.
- ينظر: الخصائص: ٢٧٢/١.

معاملتهما فى النقل إلى ثلاثة بالهمزة.

فيقال على مذهبه: «أَظَنَنْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا». وكذلك: «أَحْسَبْتُهُ» و«أَخَلَّتُهُ» و«أَزَعَمْتُهُ».

ومذهبه فى هذا ضعيف؛ لأن المعدى بالهمزة فرع المعدى بالتجرد، وليس فى الأفعال متعدياً بالتجرد، إلى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة.

فكان مقتضى هذا ألا ينقل «عَلِمَ» و«رَأَى» إلى ثلاثة، لكن ورد السماع بنقلهما فقبل. ووجب ألا يقاس عليهما، ولا يستعمل استعمالهما إلا ما سمع.

ولو ساغ القياس على «أَعْلَمَ» و«أَرَى»، لجاز أن يقال: «أَكْسَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا ثَوْبًا»؛ وهذا لا يجوز بإجماع.

(ص)

وَأَجَرَ مُجْرَى (خَلَّتْ) فِعْلًا صِيغَ مِنْ دَا الْبَابِ لِلْمَفْعُولِ حَيْثُمَا يَجْرَى وَإِنْ يَكُنْ مِنْ بَابِ (خَلَّتْ) لَحِقًا بِ (كَانَ) نَحْوُ: (خِيلَ زَيْدٌ مُشْفِقًا) (ش) دخول همزة النقل، وصوغ الفعل للمفعول متقابلان بالنسبة لما ينشأ عنهما.

فدخول الهمزة على الفعل يجعله متعدياً إلى مفعول لم يكن متعدياً إليه بدونها. وصوغه للمفعول يجعله قاصراً عن مفعول كان متعدياً إليه قبل الصوغ، فالذى لا يتعدى إن دخلته همزة النقل تعدى إلى واحد.

والمتعدى إلى واحد يتعدى بها إلى اثنين، والمتعدى إلى اثنين يتعدى بها إلى ثلاثة، والمتعدى إلى ثلاثة^(١) بصوغه للمفعول يصير متعدياً إلى اثنين.

وذو الاثنين يصير متعدياً إلى واحد، وذو الواحد يصير غير متعد.

وإن كان المصوغ للمفعول من باب «أَعْلَمَ»، لحق بباب «ظَنَّ».

وإن كان من باب «ظَنَّ» لحق بباب «كَانَ».

فتقول فى: «أَعْلَمَ اللَّهُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا»: «أَعْلَمَ زَيْدٌ عَمْرًا فَاضِلًا».

فيجرى مجرى: «عَلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا فَاضِلًا» فى معناه وحكمه.

وتقول فى «عَلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا فَاضِلًا»: «عَلِمَ عَمْرٌو فَاضِلًا»؛ فيجرى مجرى: «كَانَ

عَمْرٌو فَاضِلًا» فى الأحكام كلها. والله الموفق.

(١) فى أ: وذو الثلاثة.

باب الفاعل

(ص)

مَا تَمَّ مُسْنَدُ لَهُ خَلَوْ لَزِمَ سَبَقًا بِصَوْنِ الْأَصْلِ فَأَعْلًا وَسِيمَ
فَارَفَعَهُ بِالْمُسْنَدِ نَحْو: (جَا أَبُو زَيْدٌ) وَعَنَى هَجَرَ خَلْ صَاحِبُ^(١)
وَزَيْمًا جُرَّ بَيَاءً، أَوْ بِ (مِنْ) فَقُدِّرَ الرَّفْعُ وَإِنْ يُتْبَعُ يَبْنِ
(ش) الفاعل: هو المسند إليه فعل تام، مقدم، فارغ، باق على الصوغ الأصلي،
أو ما يقوم مقامه.

فالمسند إليه يعم الفاعل والنائب عنه، والمبتدأ، والمنسوخ الابتداء.
والتقييد بالتمام يخرج اسم «كَانَ».
والتقديم والفراغ يخرجان نحو: «يَقُومَانِ الزَّيْدَانِ» على لغة «أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ».
وبقاء الصوغ الأصلي يخرج النائب عن الفاعل.
وذكر ما يقوم مقامه يدخل الفاعل المسند إليه مصدر، أو اسم فعل^(٢) أو صفة، أو
ظرف، أو شبهه.

ولم أصدر حد الفاعل بـ«الاسم»؛ لأن الفاعل قد يكون غير اسم؛ نحو: «بَلَّغْنِي
أَنَّكَ ذَاهِبٌ».

وهذا الذي فصلته مجمل في البيت الأول.
واشتمل البيت الثاني على فاعلي فعلين وهما: «أَبُو زَيْدٌ» و«هَجَرَ صَبَّ خَلٌ».
وعلى فاعل اسم قائم مقام الفعل وهو «زَيْتَبٌ» فإن رافعه «هَجَرَ صَبَّ خَلٌ»، وجر
الفاعل بياء؛ نحو: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣]
ونحو قول قيس بن زهير^(٣): [من الوافر]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَسْمَى بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنَى زِيَادٍ^(٤)

(١) في ط: (عنى هجر صب زينب).

(٢) في أ: أو اسم فاعل.

(٣) هو قيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي، أمير عبس، وأحد السادة القادة في عرب العراق، معدود في الأمراء والدهاة والشجعان والخطباء والشعراء، شعره جيد فحل، ورث الإمامة عن أبيه، واشتهرت وقائعه في حروبه مع بني فزارة وذبيان، وحكمته في مآثور كلامه مستفيضة. مات سنة (١٠هـ). ينظر: الأعلام (٢/٢٠٦)، خزانة الأدب (٣/٥٣٦).

(٤) البيت في الأغاني ١٧/١٣١، وخزانة الأدب ٨/٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢، والدرر ١/١٦٢، =

ومثله قول الآخر: [من الرجز]

مَهْمَا لِي اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وَسِرْبَالِيَهْ

التقدير: ألم يأتيك ما لاقت، وأودى نعلاي.

وأما جر الفاعل بـ«مِنْ» فكثير، لكن بشرط أن يكون نكرة بعد نفى، أو شبهه، نحو: «مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ».

وأشرت بقولي:

... .. وَإِنْ يُثْبَعِ يَبْنِ

إلى أن الفاعل المجرور إذا تبعه وصف أو عطف - جاز رفع ما تبعه منهما حملا على الموضع، وجره حملا على اللفظ؛ نحو: «مَا جَاءَ مِنْ أَحَدٍ كَرِيمٌ»، و«كَرِيمٌ». و«مَا جَاءَ مِنْ أَحَدٍ، وَلَا امْرَأَةً»؛ و«لَا امْرَأَةً»، فإن كان المعطوف معرفة، تعين الرفع؛ نحو: «مَا جَاءَ مِنْ عَبْدٍ وَلَا زَيْدٌ».

(ص)

وَأَضْمِرِ الْفَاعِلَ فِي الْفِعْلِ الَّذِي وَ (إِبْنُكَ قَامَا) وَ (الرَّجَالُ انْطَلَقُوا) وَأَجِبْ تَجْرِيدُ فِعْلٍ يَسْبِقُ وَقَدْ تَلَى عِلَامَةً كَمْضَمٍ فِي لُغَةٍ كـ (انْطَلَقُوا بَنُو السَّرِيِّ) وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ نَحْوَ ذَا خَبَرٍ مُقَدَّرًا تَقْدِيمَ مَا بَعْدُ ظَهَرَ وَقَدْ يَكُونُ الْإِسْمُ بَعْدُ بَدَلًا وَأَوَّلُ الْأَقْوَالِ رَاغِبِهِ اغْتَلَا (ش) الفعل والفاعل كجزأى كلمة، فلا يجوز أن يتقدم الفاعل على الفعل مع بقاء فاعليته؛ كما لا يجوز تقدم عجز الكلمة على صدرها.

= شرح أبيات سيبويه ٣٤٠/١، وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٨، وشرح شواهد المغنى ص ٨٠٨، ٣٢٨، والمقاصد النحوية ٢٣٠/١، ولسان العرب (أتى)، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٣، والأشباه والنظائر ٢٨٠/٥، والإنصاف ٣٠/١، وأوضح المسالك ٦/١، والجنى الدانى ص ٥٠، وجواهر الأدب ص ٥٠، وخزانة الأدب ٥٢٤/٩، والخصائص ١/ ٣٣٣، ٣٣٧، ووصف المباني ص ١٤٩، وسر صناعة الإعراب ١/ ٨٧، ٢/ ٦٣١، وشرح الأشموني ١/ ١٦٨، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٨٤، وشرح المفصل ٨/ ٢٤، ١٠/ ١٠٤، والكتاب ٣/ ٣١٦، ولسان العرب (قدر)، (رضى)، (شظى)، (يا)، والمحتسب ١/ ٢٧، ٢١٥، ومغنى اللبيب ١/ ١٠٨، ٢/ ٣٨٧، والمقرب ١/ ٥٠٣، ٢٠٣، والممتع في التصريف ٢/ ٥٣٧، والمنصف ٢/ ٨١، ١١٤، ١١٥، وهمع الهوامع ١/ ٥٢.

وإن وقع الاسم قبل الفعل فهو مبتدأ معرض لتسلط نواسخ الابتداء عليه.
 وفاعل الفعل ضمير بعده مطابق للاسم السابق؛ نحو: «زَيْدٌ يَغْتَذِي» و«إِبْنَاكَ قَامَا»
 و«الرِّجَالُ انْطَلَقُوا» و«الْهِنْدَاتُ ذَهَبْنَ».
 وقولي:

... .. وَوَاجِبٌ تَجْرِيدُ فِعْلٍ يَسْبِقُ
 أى: إذا تقدم الفعل لا يلحق به علامة ثنية، ولا جمع فى اللغة المشهورة، بل
 يكون لفظه قبل غير الواحد والواحدة كلفظه قبلهما.
 ومن العرب من يوليه قبل الاثنين ألفاً، وقبل الذكور واوًا، وقبل الإناث نونًا
 محكوماً بحرفيتها مدلولاً بها على حال الفاعل الآتى قبل أن يأتى.
 كما تدل تاء: «فَعَلْتُ هِنْدُ» على تأنيث الفاعلة قبل أن تأتى.
 وقد تكلم بهذه اللغة النبى ﷺ إذ قال: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ، وَمَلَائِكَةٌ
 بِالنَّهَارِ»^(١). ومن هذه اللغة قول الشاعر: [من الطويل]
 تَوَلَّى قِتَالِ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدَ وَحْمِيمٍ^(٢)
 وقال آخر: [من الطويل]

(١) أخرجه مالك فى الموطأ (١٧٠/١) كتاب قصر الصلاة فى السفر، (٨٢)، وأحمد (٢/ ٤٨٦)، والبخارى (٢٢١/٢): كتاب مواقيت الصلاة: باب فضل صلاة العصر، (٥٥٥)، (٤٥٠/٦)، كتاب بدء الخلق: باب ذكر الملائكة عليهم السلام، (٣٢٢٣)، (٣٧٥/١٥): كتاب التوحيد: باب قول الله تعالى: ﴿تَعْرِجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ (٧٤٢٩)، (١٥/ ٤٢٨): كتاب التوحيد: باب كلام الرب مع جبريل ونداء الله الملائكة، (٧٤٧٦)، ومسلم (٤٣٩/١): كتاب المساجد: باب فضل صلاتى الصبح والعصر والمحافظة عليهما، (٢١٠ - ٦٣٢)، والنسائى (٢٤٠/١): كتاب الصلاة: باب فضل صلاة الجماعة، وابن حبان (١٧٣٨، ١٧٣٧، ٢٠٦١) من حديث أبى هريرة مرفوعاً: يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار، ويجتمعون فى صلاة الفجر وصلاة العصر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم، فيسألهم ربهم، وهو أعلم بهم: كيف تركتم عبادى؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلون وأتيناهم وهم يصلون.

(٢) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات فى ديوانه ص ١٩٦، وتخليص الشواهد ص ٤٧٣، والدرر ٢٨٢/٢، وشرح التصريح ٢٧٧/١، وشرح شواهد المغنى ٧٨٤/٢، ٧٩٠، والمقاصد النحوية ٤٦١/٢، ويلا نسبة فى أوضح المسالك ١٠٦/٢، والجنى الدانى ص ١٧٥، وجواهر الأدب ص ١٠٩، وشرح الأشموني ١٧٠/١، وشرح شذور الذهب ص ٢٢٧، وشرح ابن عقيل ص ٢٣٩، ومغنى اللبيب ٣٦٧/٢، ٣٧١، وجمع الهوامع ١٦٠/١.

بَنَى الْأَرْضَ قَدْ كَانُوا بَنَى فَعَزَّنِي عَلَيْهِمْ لِجَالِ الْمَنَائَا كِتَابُهَا^(١)
وقال آخر: [من الطويل]

رَأَيْنَ الْعَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ التَّوَاصِرِ^(٢)
وبعض النحويين يجعل ما ورد من هذا خبراً مقدماً، ومبتدأ مؤخرًا.

وبعضهم يجعل ما اتصل بالفعل من الألف والواو والنون المشار إليهن مبدلة منها
الأسماء المذكورة بعد.

وهذا ليس بممتنع إذا كان من سمع منه ذلك من غير أصحاب اللغة المذكورة.

وعلى هذين الوجهين يتخرج قوله -تعالى-: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾
[الأنبياء: ٣]، وقوله: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا﴾ [المائدة: ٧١].

ويجوز أن يكون «الَّذِينَ» في موضع رفع بإضمار فعل على حملة الدم.

وأما أن يحمل جميع ما ورد من «ذَلِكَ» أن الألف فيه والواو والنون ضمائر فغير
صحيح؛ لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن متفقون على أن ذلك لغة لقوم
مخصوصين من العرب؛ فوجب تصديقهم في ذلك كما نصدقهم في غيره. وبالله
الاستعانة والتوفيق.

(ص)

وَيُسَبِّهُ الْفَاعِلُ جُزْءَ الْفِعْلِ فَالْأَصْلُ أَنْ يَتْلُوهُ دُونَ فَضْلِ
وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا
لِذَاكَ نَحْوُ: (خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ)
فِي (سَاءَ عَبْدٌ هِنْدٌ بَغْلَهَا) وَمَا
وَلِنْ عَكَسَتْ الْعَمَلَيْنِ صَحَّ فِي
رَأَى، وَمَنْعَ ذَاكَ بَعْضُ يَقْتَفِي

(ش) قد تقدم التنبيه على أن الفعل والفاعل كجزأى كلمة؛ ولذلك لم يستغن عن
الفاعل، ولم يقدم على الفعل مع بقاءه فاعلا.

ودلت العرب على كونهما كشيء واحد بوصل علامة تأنيث الفاعل؛ بالفعل

(١) البيت للفرزدق في تخلص الشواهد ص ٤٧٤ ولم أجده في ديوانه .

(٢) البيت لمحمد بن عبدالله العتبي في الأغاني ١٤/١٩١، وتخلص الشواهد ص ٤٧٤،
والمقاصد النحوية ٢/٤٧٣، ولمحمد بن أمية في العقد الفريد ٣/٤٣، وبلا نسبة في شرح
الأسموني ١/١٧١، وشرح شذور الذهب ص ٢٢٩، وشرح ابن عقيل ص ٢٤٠ .

نحو: «مَا قَامَتْ هِنْدُ».

وبجعل علامة رفع الفعل بعد الفاعل في نحو: «تَفْعَلَانِ» و«تَفْعَلُونَ».

فالأصل أن يكونا غير مفصولين بمفعول ولا غيره.

وليس المفعول من الفعل بتلك المنزلة، بل هو فضلة؛ ولذلك جاز تقديمه، والاستغناء عنه لفظاً.

والأصل فيه إذا ذكر أن يفصل بالفاعل.

فإن اتصل بالفعل فهو منوى التأخير، والفاعل منوى الاتصال إذا أخر.

فلذلك حسن تقديم المفعول متصلاً به ضمير يعود إلى الفاعل؛ نحو: «خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ».

ولم يحسن تقديم الفاعل متصلاً به ضمير عائد إلى المفعول؛ نحو: «زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرُ».

ومع كونه لا يحسن فليس ممتنعاً وفقاً لأبى الفتح^(١)؛ لأن الفعل المتعدي يدل على فاعل ومفعول، فشعور الذهن بهما مقارن لشعوره بمعنى الفعل.

فإذا افتتح كلام بفعل، ووليه مضاف إلى ضمير - علم أن صاحب الضمير فاعل إن كان المضاف منصوباً، ومفعول إن كان المضاف مرفوعاً.

فلا ضرر في تقديم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول؛ كما لا ضرر في تقديم المفعول المضاف إلى ضمير الفاعل، وكلاهما وارد عن العرب.

فمن تقديم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول قول حسان بن ثابت - رضي الله عنه - يمدح مطعم بن عدي: [من الطويل]

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنْ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا^(٢)

(١) قال ابن جنى: في باب «في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض» من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل في نحو: (ضرب غلامه زيداً)، فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبة التقديم، وإنما امتنع لقرينة انضمت إليه... ثم يقول: وأجمعوا على أن ليس بجائز (ضرب غلامه زيداً)... وأما أنا فأجيز... ينظر: الخصائص ١/ ٢٩٤، ٢٩٥.

(٢) البيت في ديوانه ص ٢٤٣، والاشتقاق ص ٨٨، وتخليص الشواهد ص ٤٨٩، وتذكرة النحاة ص ٣٦٤، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٨٧٥، ومغنى اللبيب ٢/ ٤٩٢، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٩٧، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٣٨، ٧٩٦، وشرح الأشموني ١/ ١٧٨، وشرح ابن عقيل ص ٢٥١.

وقال آخر: [من الطويل]

وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِيًا جَزَاءَ عَلَيْهَا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ^(١)

وأنشد ابن جني: [من الطويل]

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ^(٢)

وأنشد -أيضاً-: [من البسيط]

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانِ عَنْ كَبِيرٍ وَحَسَنٍ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَارُ^(٣)

وأنشد شيخنا: [من الطويل]

كَسَا جِلْمُهُ ذَا الْجِلْمِ أَثْوَابَ سُودِدٍ وَرَفَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَا الْمَجْدِ^(٤) [٥]

فإن كان الفاعل مضافاً إلى ضمير يعود إلى ما أضيف إليه المفعول، نحو: «سَاءَ عَبْدٌ هِنْدَ بَعْلُهَا» - لم يجوز تقديم الفاعل؛ لأنه لو قدم فقليل: «سَاءَ بَعْلُهَا عَبْدٌ هِنْدَ» تقدم عائد على مؤخر لفظاً، ورتبة، مع عدم تعلق الفعل به، وشدة الحاجة إلى العائد عليه.

فلو عكست العملين - أى: لو رفعت «عَبْدَ هِنْدَ»، ونصبت «بَعْلُهَا» وقدمته - جاز في رأى قوم دون قوم.

فمن أجاز قال:

لما عاد الضمير على ما أضيف إليه الفاعل، والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد - كان بمنزلة عود الضمير إلى الفاعل.

وتقديم ضمير عائد إلى الفاعل فى غاية من الحسن، وتقديم ضمير ما هو والفاعل كشيء واحد جدير بأن يكون له حظ من الحسن.

(١) البيت بلا نسبة فى تذكرة النحاة ص ٣٦٤، وشرح الأشموني ١/ ١٧٨.

(٢) البيت لأبى جندب الهذلي فى تذكرة النحاة ص ٣٦٤، وخزانة الأدب ١/ ٢٩١، ٢٩٣، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٣٥١، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٣، وخزانة الأدب ١/ ٢٨٠، والخصائص ٢/ ٤١٥.

(٣) البيت لسليط بن سعد فى الأغاني ٢/ ١١٩، وخزانة الأدب ١/ ٢٩٣، ٢٩٤، والدرر ١/ ٢١٩، ومعجم ما استعجم ص ٥١٦، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٩٥، وبلا نسبة فى تخلص الشواهد ص ٤٨٩، وتذكرة النحاة ص ٣٦٤، وخزانة الأدب ١/ ٢٨٠، وشرح الأشموني ١/ ١٧٠، وشرح ابن عقيل ص ٢٥٢، وجمع الهوامع ١/ ٦٦.

(٤) البيت بلا نسبة فى تخلص الشواهد ص ٤٩٠، وتذكرة النحاة ص ٣٦٤، والدرر ١/ ٢١٨، وشرح الأشموني ١/ ١٧٨، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٨٧٥، وشرح ابن عقيل ص ٢٥١، ومغنى اللبيب ٢/ ٤٩٢، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٩٩، وجمع الهوامع ١/ ٦٦.

(٥) ما بين المعكوفين سقط فى «أ».

ومن لم يجوز نظر إلى تأخر مفسر الضمير لفظاً ورتبة، مع تقدم تعلق الفعل به فمنع.

(ص)

وَأَخِرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُذِرَ أَوْ أَضْمِرِ الْفَاعِلَ غَيْرَ مُنْحَصِرٍ
وَذَا انْجِصَارٍ أَخْرَجَ مِنْهُمَا حَتَّمَا بِ (إِلَّا) كَانَ أَوْ بِ (إِنَّمَا)
وَلَيْسَ ذَا حَتَّمَا لَدَى الْكِسَائِيِّ إِذَا الْمُرَادُ كَانَ ذَا انْجِلَاجٍ
وَسَبَقُ غَيْرِ فَاعِلٍ إِذَا حَصِرَ عِنْدَ ابْنِ الْأَثَرِيِّ حُكْمَ اغْتِنَا

(ش)

إذا خيف التباس فاعل بمفعول لعدم ظهور الإعراب، وعدم قرينة - وجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول؛ نحو: «أَكْرَمَ مُوسَى عِيسَى»، و«زَارَتْ سُوْدَى سَلْمَى» فلو وجدت قرينة يبين بها الفاعل من المفعول، جاز تقديم المفعول، نحو: «طَلَّقَ سُوْدَى يَحْيَى»، و«أَضْنَتْ سَلْمَى الْحُمَى».

وإذا أضمّر الفاعل ولم يقصد حصره، وجب تقديمه وتأخير المفعول نحو: «أَكْرَمْتُكَ وَأَهَنْتُ زَيْدًا».

فلو قصد حصره وجب تأخيره مع كونه مضمراً؛ نحو: «مَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا أَنْتَ». وكل ما قصد حصره استحق التأخير، فاعلاً كان أو مفعولاً، أو غيرهما، سواء كان الحصر بـ«إِلَّا»، أو بـ«إِنَّمَا»؛ نحو: «إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا»، و«مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا».

هذا على قصد الحصر في المفعول.

فلو قصد الحصر في الفاعل لقل: «إِنَّمَا ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ»، و«مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ».

وأجاز الكسائي - وحده - تقديم المحصور بـ«إِلَّا»؛ لأن المعنى مفهوم معها، قدم المقترن بها أو آخر.

بخلاف المحصور بـ«إِنَّمَا» فإنه لا يعلم حصره إلا بالتأخير؛ فلذلك لم يختلف في منع تقديمه.

وغير الكسائي يلتزم تأخير المحصور بـ«إِلَّا»؛ ليجرى الحصرين على سنن واحد.

ووافق الكسائي أبو بكر بن الأثير في تقديم المحصور إذا لم يكن فاعلاً؛ نحو:

«مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدًا عَمَرُو»

ولم يوافق في تقديمه إذا كان فاعلا؛ نحو: «مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدٌ عَمَرَا»، وأنشد
مستشهدا على ما أجازته: [من الطويل]

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إِلَّا ضِغْفَ مَا بِي كَلَامُهَا^(١)
(ص)

وَيَزْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا حَذَفَا إِنْ اسْتَبَانَ بِدَلِيلِ عُرْفَا
نحو: (بَلَى زَيْدٌ) لِقَائِلِ (لَمْ يَقُمْ شَخْصٌ) وَعَمَرُو) فِي جَوَابِ (مَنْ يَقُمْ)^(٢)؟
وَمِثْلُ قَوْلِهِ (يَزِيدُ ضَارِعُ) (يَبْكِيهِ) مِنْ بَعْدِ (يَزِيدُ) رَافِعُ
(ش) إذا قلت: «بَلَى زَيْدٌ» لمن قال لك: «لَمْ يَقُمْ شَخْصٌ» - «زَيْدٌ» فاعل فعل
محذوف تقديره: بلى قام زيد. وكذا إذا قلت: «عَمَرُو» لمن قال لك: «مَنْ يَقُمْ»؟
«عَمَرُو» فاعل فعل محذوف تقديره: يقيم عمرو.

وكذا إذا كان الاسم جواب سؤال مقدر؛ كقولك: «قُتِلَ كَافِرٌ، مُسْلِمٌ».

كأنه قيل: من قتله؟ فقلت: مسلم. ومنه قراءة ابن عامر وشعبة عن عاصم^(٣)
﴿يُسَيِّحُ لَمْ فِيهَا بِالْفُدُوِّ وَالْأَصَالِ . رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٦-٣٧]

ومثله قول الشاعر: [من الطويل]

لِيُبْنِكَ يَزِيدُ: ضَارِعُ^(٤) وَمُخْتَبِطُ^(٥) مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ^(٦)

(١) البيت للمجنون في ديوانه ص ١٩٤، والدرر ٢/٢٨٧، وشرح التصريح ١/٢٨٢، والمقاصد
النحوية ٢/٤٨١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/١٢٢، وتخليص الشواهد ص ٤٨٦،
والدرر ٣/١٧٢، وشرح الأشموني ١/١٧٧، وشرح ابن عقيل ص ٢٤٨، وجمع الهوامع
١/١٦١، ٢٣٠، ويروى عمز البيت هكذا: فما زادني إلا غراما كلامها .

(٢) في ط: من نقم.

(٣) عاصم بن أبي النجود، الكوفي، الأسدي بالولاء، أبو بكر، أحد القراء السبعة، تابعي من
أهل الكوفة، كان ثقة في القراءات، صدوقا في الحديث. توفي سنة ١٢٧هـ .

ينظر: الأعلام (٣/٢٤٨)، طبقات القراء (١/٣٤٦)، تقريب التهذيب ت (٣٠٧١) .

(٤) ضَرَعَ الرجل ضراعة، إذا ذل. (مقاييس اللغة - ضرع) .

(٥) يقال: اختبطني فلان: إذا جاء يطلب المعروف من غير آصرة ووسيلة. (اللسان - خبط) .

(٦) طاح طوحا: هلك. (الوسيط - طاح) .

والبيت للحارث بن نهيك في خزانة الأدب ١/٣٠٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٤،
وشرح المفصل ١/٨٠، والكتاب ١/٢٨٨، وللبليد بن ربيعة في ملحق ديوانه ص ٣٦٢،
ولنهشل بن حري في خزانة الأدب ١/٣٠٣، ولضرار بن نهشل في الدرر ٢/٢٨٦، =

ف«رِجَالٌ» فاعل «يُسَبِّحُهُ» مقدرًا، و«ضَارِعٌ» فاعل «يَبْكِيهِ» مقدرًا وكذا ما أشبههما.
(ص)

وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِي إِذَا
وَلِأَمَّا تَلَزَمَ فِعْلٌ مُضَمَّرٌ
وَقَدْ يُبَيِّحُ الْفَضْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي
وَالْحَذْفُ مَعَ فَضْلٍ بِ (إِلَّا) فَضْلًا
وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلا فَضْلٍ وَمَعَ
وَنَحْوِ ذَا عَلَى اضْطِرَارٍ قَصَرُوا
(ش) تاء التأنيث الساكنة مختصة من الأفعال بالماضي؛ نحو: «أَبَتْ هِنْدُ الْأَدَى»؛
لأن الأمر مستغن عنها بالياء.

والمضارع مستغن عنها بتاء المضارعة إذا أسند إلى غائبة، وكان حقها ألا تلحق
الفعل؛ لأن معناها في الفاعل، إلا أن الفاعل كجزء من الفعل؛ فجاز أن يدل على
معنى فيه ما اتصل بالفعل.

كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في: «تَفْعَلَانِ» و«تَفْعَلُونَ» و«تَفْعَلِينَ».
ولأن تأنيث لفظ الفاعل غير موثوق به؛ لجواز أن يكون لفظًا مؤنثًا سمي به مذكر.
فاحتاطوا في الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء المذكورة؛ ليعلم من
أول وهلة أن الفاعل مؤنث.

وجعلوا لحاقها لازمًا إذا كان التأنيث حقيقيًا؛ كتأنيث «أَمْرَأَةٍ» و«نَعْجَةٍ» وغيرهما
من إناث الحيوان، فيقال: «قَامَتِ الْمَرْأَةُ»، و«تَعَتِ النَّعْجَةُ».
وقد تحذف التاء لوجود فصل، وإن كان التأنيث حقيقيًا؛ كقول الشاعر:
[من البسيط]

= ومعاهد التنقيص ٢٠٢/١، وللحارث بن ضرار في شرح أبيات سيبويه ١١٠/١، ولنهشل،
وللحارث، أو لضرار، أو لمزود بن ضرار، أو للمهلهل في المقاصد النحوية ٤٥٤/٢، وبلا
نسبة في الأشباه والنظائر ٣٤٥/٢، ٢٤/٧، وأمالى ابن الحاجب ص ٤٤٧، ٧٨٩، وأوضح
المسالك ٩٣/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٧٨، وخزانة الأدب ١٣٩/٨، والخصائص ٢/٢
٣٥٣، ٤٢٤، وشرح الأشموني ١٧١/١، وشرح المفصل ٨٠/١، والشعر والشعراء
ص ١٠٦، ١٠٥، والكتاب ٣٦٦/١، ٣٩٨، ولسان العرب (طوح)، والمحتسب ٢٣٠/١،
ومغنى اللبيب ص ٦٢٠، والمقتضب ٢٨٢/٣، وجمع الهوامع ١٦٠/١.

إِنَّ أَمْرًا غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةً بَعْدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا لَمَعْرُورٌ^(١)
وقد يحذف بلا فصل مع كون التأنيث حقيقياً.

من ذلك ما حكاه سيويه من قول بعض العرب: «قَالَ فَلَانَةٌ».
والتزموا لحاق التاء إن كان الفاعل مضمراً، ولو كان مجازي التأنيث؛ نحو:
«الشَّمْسُ طَلَعَتْ».

ولا يجوز: «الشَّمْسُ طَلَعَتْ» إلا في الشعر؛ كقوله: [من المتقارب]
فَلَا مُزْنَةٌ^(٢) وَدَقْتُ^(٣) وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ^(٤) إِبْقَالَهَا^(٤)
ولا يجوز مثل هذا في غير الشعر إلا عند ابن كيسان، ويختار حذف التاء عند
الفصل بـ«إلا»، نحو: «مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ».
وإذا كان التأنيث مجازياً، ولم يكن الفاعل مضمراً، ولا مفصلاً بـ«إلا» - جاز
حذف التاء وثبوتها، لكن ثبوتها مع عدم فصل أحسن.
(ص)

وَالْتَاءٌ مَعَ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كَالْتَاءِ مَعَ إِخْدَى اللَّبَنِ
وَنَحْوِ (مُسْلِمِينَ) حَثْمًا ذُكِّرَا وَاجْعَلْ (بَيْنَ) مِثْلَ مَا قَدْ كُسِّرَا
وَفِعْلٍ (هِنْدَاتٍ) وَنَحْوَهُ^(٥) عَلَى رَأَى كَفِعْلٍ (هِنْدٌ) فِي التَّائِي يُجْعَلَا

(١) البيت بلا نسبة في الإنصاف ١/١٧٤، وتخليص الشواهد ص ٤٨١، والخصائص ٢/٤١٤،
والدرر ٦/٢٧١، وشرح الأشموني ١/١٧٣، وشرح شذور الذهب ص ٢٢٤، وشرح
المفصل ٥/٩٣، ولسان العرب (غرر)، واللمع ص ١١٦، والمقاصد النحوية ٢/٤٧٦،
وهمع الهوامع ٢/١٧١.

(٢) المزن: السحاب، والقطعة مزنة. (مقاييس اللغة - مزن).

(٣) الودق: المطر. (مقاييس اللغة - ودق).

(٤) البيت لعامر بن جوين في تخليص الشواهد ص ٤٨٣، وخزانة الأدب ١/٤٥، ٤٩، ٥٠،
والدرر ٦/٢٦٨، وشرح التصريح ١/٢٧٨، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٩، ٤٦٠، وشرح
شواهد المغنى ٢/٩٤٣، والكتاب ٢/٤٦، ولسان العرب (أرض)، (بقل)، والمقاصد النحوية
٢/٤٦٤، وتاج العروس (ودق)، (بقل)، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٣٥٢، وأوضح
المسالك ٢/١٠٨، وجواهر الأدب ص ١١٣، والخصائص ٢/٤١١، وشرح الأشموني ١/
١٧٤، والرّد على النحاة ص ٩١، ورصف المبانى ص ١٦٦، وشرح أبيات سيويه ١/٥٥٧،
وشرح ابن عقيل ص ٢٤٤، وشرح المفصل ٥/٩٤، ولسان العرب (خضب)، والمحاسب
٢/١١٢، ومغنى اللبيب ٢/٦٥٦، والمقرب ١/٣٠٣، وهمع الهوامع ٢/١٧١.
(٥) في أ: ونحوها.

وَالْحَذْفُ فِي (نَعَمْ الْفَتَاةُ) اسْتَخْسَنُوا لِأَنَّ قَضَدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ وَحَيْثُ قُلْتُ: (فَعَلْتُ) مُلْتَزِمًا فَالْتَاءُ فِي مُضَارِعٍ قَدْ حُتِمَا وَحَيْثُ جَازَ (فَعَلْتُ) وَ (فَعَلَا) فَالْتَا أَوْ الْيَا فِي الْمُضَارِعِ اجْعَلَا (ش) كل جمع سوى المذكر السالم يجوز تذكيره باعتبار الجمع، وتأنيثه باعتبار الجماعة؛ نحو: «قَامَ الرِّجَالُ»، و«قَامَتِ الرِّجَالُ».

ولم يعتبر التأنيث في «مُسْلِمِينَ»؛ لأن سلامة نظمه تدل على التذكير، وأما «الْبُنُونَ» فإن نظم واحده متغير؛ فجرى مجرى التفسير فيقال: «جَاءَ الْبُنُونَ»، و«جَاءَتِ الْبُنُونَ» كما يقال مع «الْأَبْنَاءِ».

وبعض النحويين يلتزم تأنيث «هِنْدَاتٍ» ونحوه لسلامة نظم واحده؛ فاستويا في حكم التاء.

ومثل جمع التفسير في ذا الحكم: ما دل على جمع، ولا واحد له من لفظه ك«نِسْوَةٍ».

ويعامل بهذه المعاملة - أعنى: في ثبوت التاء وسقوطها - «نَعَمْ» و«بِئْسَ» مسندين إلى مؤنث، وإن كان حقيقى التأنيث؛ نحو: «نَعِمَتِ الْمَرْأَةُ فُلَانَةً»، و«بِئْسَتِ الْمَرْأَةُ فُلَانَةً».

لأن الجنس مقصود بفاعلى «نَعَمْ» و«بِئْسَ» على سبيل المبالغة فى المدح والمدح والذم، فكان حكم التاء مع ما يسند منهما حكم التاء مع المسند إلى أسماء الأجناس المقصود بها الشمول.

وكل ما لزم فى الماضى المسند إليه «فَعَلْتُ» لزم فى المضارع المسند إليه «تَفْعَلُ».

فإن المقصود من التاءين الدلالة على تأنيث الفاعل؛ فكل ما جاز أن يقال فى الماضى المسند إليه: «فَعَلْتُ» بقاء «تَفْعَلُ» بلا تاء - جاز أن يقال فى المضارع المسند إليه: «تَفْعَلُ» بالتاء و«يَفْعَلُ» بالياء.

فمثال ما لا يجوز فيه إلا وجه واحد: «قَامَتِ هِنْدُ»، و«تَقُومُ جُمْلُ».

ومثال ما يجوز فيه الوجهان: «طَلَعَتِ الشَّمْسُ»، و«تَهَبُ الرِّيحُ».

(ص)

وَحَذْفُ فَاعِلٍ، وَفِعْلُهُ ظَهَرَ جَوَازُهُ عَنِ الْكِسَائِيِّ اشْتَهَرَ

وَلِدَلِيلٍ حُذِفَا مَعًا بِلا حُلْفٍ، وَكُلُّ سَيْرَى مُفَصَّلَا
(ش) أجاز الكسائي - وحده - حذف الفاعل إذا دل عليه دليل ومنع غيره ذلك؛ لأن كل موضع ادعى فيه الحذف فالإضمار فيه ممكن، فلا ضرورة تحوج إلى الحذف.
فمن المواضع التي توهم الحذف: قوله - تعالى -: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا
الْآيَاتِ﴾ [يوسف: ٣٥] وقوله - تعالى -: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾
[إبراهيم: ٤٥]

وقول الشاعر: [من الطويل]
فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي . إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالِكَ رَاضِيًا^(١)
فتقدير الأول: ثم بدا لهم البداء.
وتقدير الثاني: وتبين لكم العلم.
وتقدير الثالث: فإن كان لا يرضيك ما تشاهد مني. فهذا كله من إضمار ما دل
عليه مقال أو حال.
وكذلك قولهم: «إِذَا كَانَ غَدًا فَأَيَّتَنِي»؛ أى: إذا كان غدا ما أنا عليه الآن فأيتنى.
والكسائي يرى أن هذا حذف.
وأما حذف الفعل وفاعله معًا لدليل يدل عليهما - فلا خلاف في جوازه وذلك
كثير.

قوله - تعالى -: ﴿بَلْ مَلَكًا بَرَّاهُ﴾ [البقرة: ١٣٥] أى: نتبع ملة إبراهيم.
وقوله - تعالى -: ﴿بَلْ قَدِيرِينَ﴾ [القيامة: ٤] أى: بلى نجتمعها قادرين. والله أعلم.

(١) البيت لسوار بن المضرب في شرح التصريح ٢٧٢/١، والمقاصد النحوية ٤٥١/٢، وبلا
نسبة في أوضح المسالك ٩٠/٢، وخزانة الأدب ٤٧٩/١٠، والخصائص ٤٣٣/٢، وشرح
الأشمونى ١٦٩/١، وشرح المفصل ٨٠/١، والمحتسب ١٩٢/٢.

باب النائب عن الفاعل

(ص)

يُتَوَبُّ عَنْ فَاعِلِ الْمَفْعُولِ بِهِ فِي كُلِّ مَا لَهُ كـ (جِيزَ الْمُشْتَبَهُ)
 بِشَرْطِ حَذْفِ فَاعِلٍ وَتَهْيِئَةِ تَكُونُ فِي الْفِعْلِ بِهَذَا مُنْبِئَةً
 فَالْأَوَّلِ اضْمِنْ مُطْلَقًا وَمَا يَلِي آخِرُهُ اكْسِرْ فِي مَضْيِ كـ (مُلِيَ)
 وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُفْتَتِحًا كـ (يُنْتَحَى) الْمَقُولِ فِيهِ (يُنْتَحَى)
 وَالثَّانِي الثَّالِي تَاءَ الْمُطَاوَعَةِ كَالْأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلَا مُنَازَعَةٍ
 وَثَالِثَ الَّذِي بِهِمْزِ الْوَصْلِ كَالْأَوَّلِ اجْعَلْهُ كـ (اسْتُحْلِيَ)
 (ش) قد يحذف الفاعل لكونه معلوما، أو مجهولا، أو عظيما، أو حقيرا أو لغير ذلك.

فينوب عنه - فيما كان له من رفع، واعتناء وغير ذلك - المفعول به مسندا إليه فعل مهيا بهيئة تنبئ عن النيابة، أو اسم في معناها.
 وتهيئة الفعل لذلك بضم أوله - مطلقا - وفتح ما قبل آخره إن كان مضارعا، وبكسره إن كان ماضيا.
 ويشترك في الضم ثاني ما أوله تاء المطاوعة كـ «تُعَلِّمُ الْعِلْمُ» و«تُسْرِبُ الْقَمِيصُ».
 وثالث ما أوله همزة وصل كـ «انْطَلَقَ بِزَيْدٍ»، و«اسْتَمِعَ الْحَدِيثُ»، و«اسْتُخْرِجَ الشَّيْءُ»، و«اسْتُحْلِيَ الْمَشْرُوبُ».

(ص)

وَأكْسِرْ أَوْ اشْمِمْ فَا ثَلَاثِي أُعِلَّ عَيْنًا، وَضَمَّ جَا كـ (بُوعَ) فَاخْتُمِلْ
 وَإِنْ بِشَكْلِ خَيْفَ لَبَسَ يُجْتَنَّبُ وَمَا لِـ (بَاعَ) قَدْ يُرَى لِنَحْوِ: (حَبَّ)
 وَتَلَوْ سَاكِنِ (افْتَعَلَ) وَ(انْفَعَلَ) لِلْكَسْرِ وَالْإِشْمَامِ وَالضَّمِّ مَحَلْ
 إِنْ تُعْتَلَّلَ عَيْنَاهُمَا فَـ (اغْتِيدَا) فِي (اغْتَادَ) قُلْ وَ(انْقَادَ) رُدَّ (انْقِيدَا)
 (ش) إذا قصد بناء الفعل الماضي لما لم يسم فاعله، وهو ثلاثي معتل العين - كسر أوله، ووليه ياء ساكنة؛ كقولك في «بَاعَ» و«قَالَ»: «بِيعَ» و«قِيلَ»، والأصل: بيع وقول.

فحركات الفاء بكسرة العين وسكنت تخفيفا؛ فسلمت الياء لسكونها بعد حركة تجانسها.

وانقلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة، فصار اللفظ بما أصله الواو كاللفظ بما أصله الياء.

وكثير من العرب يشير إلى الضم مع التلغظ بالكسرة، ولا يغير الياء وقد قرأ بهذه اللغة: نافع وابن عامر والكسائي في بعض الأفعال ويسمى إشماما. وبعض العرب يخلص ضمة الفاء؛ فتقلب الياء واوا لسكونها بعد ضمة، وتسلم الواو لسكونها بعد حركة تجانسها، مثال ذلك في الياء قول الراجز أنشدته الفراء: [من الرجز]

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ
لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَأَشْتَرَيْتَ^(١)

ومثال ذلك فيما أصله واو فسلمت قول الراجز: [من الرجز]

حُوَكَّتْ^(٢) عَلَى نَيْرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ
تَخْتَبِطُ الشُّوَكُ وَلَا تُشَاكُ^(٣)

وقد يعرض بالكسرة أو الضمة التباس فعل المفعول بفعل الفاعل، فيجب حينئذ إخلاص الضمة؛ نحو: «خُفْتُ» مقصودا به: «خَشِيتُ»، والإشمام وإخلاص الكسرة في «طُلْتُ» مقصودا به: «غُلِيتُ»، في المَطَاوَلَة.

ويجوز في فاء الثلاثي المضعف من الكسر والضم والإشمام ما جاز في فاء الثلاثي المعتل العين؛ نحو: «جَبَّ الشَّيْءُ» و«حُبَّ»، ومن أشم أشم. وقرأ بعض القراء^(٤): ﴿هَذِهِ بِضَعْنَنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥] - بكسر الراء -

(١) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧١، والدرر ٢٦/٤، ٢٦٠/٦، وشرح التصريح ١/ ٢٩٥، وشرح شواهد المغنى ٨١٩/٢، والمقاصد النحوية ٥٢٤/٢، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٩٢، وأوضح المسالك ١٥٥/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٩٥، وشرح الأشموني ١٨١/١، وشرح ابن عقيل ص ٢٥٦، ومغنى اللبيب ٦٣٢/٢، وجمع الهوامع ٢٤٨/١، ١٦٥/٢.

(٢) حاك الثوب حوكًا: نسجه. (القاموس - حوك).

(٣) الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ١٥٦/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٩٥، والدرر ٦/ ٢٦١، وشرح الأشموني ١٨١/١، وشرح التصريح ٢٩٥/١، وشرح ابن عقيل ص ٢٥٥، والمقاصد النحوية ٥٢٦/٢، والمنصف ٢٥٠/١، وجمع الهوامع ١٦٥/٢.

(٤) قرأ علقمة ويحيى والأعمش «ردت» بكسر الراء على نقل حركة الدال المدغمة إلى الراء بعد توهم خلوها من حركتها وهي لغة بني ضبة على أن قطربا حكى عن العرب نقل حركة العين إلى الفاء في الصحيح فيقولون: ضرب زيد. ينظر: الدر المصون (١٩٥/٤).

وهذا معنى قولى :

وَإِنْ بِشَكْلِ خِيفَ لَبَسَ يُجْتَنَّبُ وَمَا لِيَاغَ قَدْ يُرَى لِيَنُحُو: (حَب)
فإن كان المعتل العين على «افْتَعَلَ» ك«اغْتَادَ»، أو على «انْفَعَلَ» ك«انْقَادَ» - فعل
بثالثه فى بنائه لما لم يسم فاعله ما فعل بأول «بَاعَ» و«قَالَ».
ولفظ بهمزة الوصل على حسب اللفظ بما قبل حرف العلة؛ كقولك فى «اغْتَادَ»
و«انْقَادَ»: «اغْتَيْدَ» و«انْقَيْدَ».

(ص)

وَنَابَ مَضَدَّرَ وَظَرَفَ صَرْفًا وَخُصَّصَا عَنْ فَاعِلٍ قَدْ خُذِفَا
كَذَاكَ حَرْفُ الْجَرِّ وَالْمَجْرُورُ ك(سِيرَ بِي) و(الْيَوْمَ) و(الْمَسِيرُ)
وَلَا يَثُوبُ بَعْضُ هَذَى إِنْ وَجَدَ فِى اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ، وَقَدْ يَرِدُ
كَقَوْلِ بَعْضِ الْفَصَحَاءِ مُنْشِدًا (لَمْ يُغْنِ بِالْعَلَيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا)
وَمِثْلُ ذَا أَيْضًا (لِيَجْزَى قَوْمًا) فَاصْدَعْ بِحَقِّ وَتَوَقَّ اللَّوْمَا
وَعَلَمَا الْكُوفَةِ مَعَ أَبِي الْحَسَنِ فِى الْحُكْمِ فِى اطْرَادِ هَذَا حَيْثُ عَنْ

(ش) لما ذكرت نيابة المفعول به عن الفاعل أخذت فى بيان ما يشاركه فى النيابة
عنه وهو: المصدر، والظرف المتصرفان المخصصان والجار والمجرور؛ كقولك:
«سِيرَ بِي»، و«سِيرَ الْيَوْمَ»، و«سِيرَ الْمَسِيرُ».

واحترزت بالتصرف مما لا يتصرف من المصادر؛ نحو: «مَعَاذَ اللَّهِ»، ومن
الظروف؛ نحو: «إِذَا».

واحترزت بالتخصيص من المبهم منهما؛ نحو: «سِرْتُ سَيْرًا وَوَقْتًُا» فإن نيابتهما
عن الفاعل لا تفيد؛ إذ لا يحصل بذكرهما مزيد على ما فهم من الفعل.
بخلاف ما يكون مختصا؛ نحو: «سِرْتُ سَيْرًا شَدِيدًا، وَوَقْتًُا مُبَارَكًا» فإن ذكرهما
يبين معنى لا يفهم بمجرد ذكر الفعل، فإسناده إليهما غير خال من فائدة.

وينبغى أن يفهم من الإشارة فى قولى:

كَذَاكَ حَرْفُ الْجَرِّ وَالْمَجْرُورُ

أن الصالح للنيابة من حروف الجر هو ما لا يلزم وجهها واحدا فى الاستعمال؛
ك«الباء» و«اللام» و«مِنْ» و«إِلَى» و«عَنْ» و«عَلَى» و«فِي». لا ما يلزم وجهها واحدا
ك«مُنْذُ» و«رُبَّ» و«الْكَافِ» وما خص بقسم، أو استثناء.

ولا يجيز غير الأخفش من البصريين أن ينوب غير المفعول به وهو موجود .
وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون ، ويؤيد مذهبهم قراءة أبي جعفر^(١) : ﴿لِيَجْزِيَ
قَوْمًا يَمَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية : ١٤] .

فأسند «لِيَجْزِيَ» إلى الجار والمجرور . ونصب «قَوْمًا» وهو مفعول به .
ومثل هذه القراءة قول الراجز : [من الرجز]

لَمْ يُغْنِ بِالْعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا
وَلَا شَجَا ذَا الْعُغَى إِلَّا ذُو هُدَى^(٢)

ومنه قول الآخر : [من الرجز]

لَيْسَ مُنِيبًا امْرُؤٌ مُتَّبِعُهُ
لِلصَّالِحَاتِ مُتَنَاسٍ ذَنْبُهُ
وَأِنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبَ رَبُّهُ
مَا دَامَ مَعْنِيًا بِذِكْرِ قَلْبِهِ^(٣)

(١) قرأ ابن عامر والأخوان «لِيُجْزِيَ» بنون العظمة أى لِيُجْزِيَ نحن وباقي السبعة لِيَجْزِيَ بالياء من تحت مبنياً للفاعل أى لِيَجْزِيَ الله وأبو جعفر بخلاف عنه وشيبة وعاصم في رواية كذلك إلا أنه مبنى للمفعول هذا مع نَصْبِ «قَوْمًا» وفي القائم مقام الفاعل ثلاثة أوجه :
أحدها : ضمير المفعول الثانى عادَ الضميرُ عليه للدلالة السياق تقديره : لِيُجْزِيَ هو أى الْخَيْرُ قَوْمًا والمفعول الثانى من باب أُعْطِيَ يقوم مقام الفاعل بلا خلاف ونظيره : الدرهم أُعْطِيَ زَيْدًا .

الثانى : أَنَّ القائم مقامه ضميرُ المصدر المدلول عليه بالفعل أى لِيُجْزِيَ الْجَزَاءُ . وفيه نظرُ لأنه لا يتركُ المفعولُ به ويقامُ المصدرُ لا سببًا مع عدم التصريح به .
الثالث : أَنَّ القائم مقامه الجار والمجرور وفيه حُجَّةٌ للأخفش والكوفيين حيث يُجْزُونَ نيابةً غير المفعول به مع وجوده وأنشدوا :

لَسَبَّ بِذَلِكَ الْجَزْوِ الْكِلَابَا

لَمْ يُغْنِ بِالْعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا

والبصريون لا يجيزونه . ينظر : الدر المصون (٦/١٢٧ ، ١٢٨) .
وفى ط : قراءة بعض القراء .

(٢) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧٣ ، والدر ٢/٢٩٢ ، وشرح التصريح ١/٢٩١ ،
والمقاصد النحوية ٢/٥٢١ ، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢/٥٠ ، وتخليص الشواهد
ص ٤٩٧ ، وشرح الأشموني ١/١٨٤ ، وشرح ابن عقيل ١/٢٥٩ ، وجمع الهوامع ١/١٦٢ .
(٣) الرجز بلا نسبة فى أوضح المسالك ٢/١٤٩ ، وشرح الأشموني ١/١٨٤ ، وشرح التصريح
١/٢٩١ ، وشرح قطر الندى ص ١٨٩ ، والمقاصد النحوية ٢/٥١٩ .

(ص)

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَثُوبُ الثَّانِ مِنْ
فِي بَابِ (ظَنَّ) وَ(أَرَى) الْمَنْعُ اشْتَهَرَ
وَقَوْلُ قَوْمٍ قَدْ يَثُوبُ خَبَرٌ
وَنَابَ تَمَيِّزٌ لَدَى الْكِسَائِيِّ
بَابِ (كَسَا) فِيمَا التَّيَّاسُ أَمِنْ
وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْمَعْنَى ظَهَرَ
مِنْ بَابِ (كَانَ) مُفْرَدٌ لَا يُنْصَرُ
لِشَاهِدٍ عَنِ الْقِيَاسِ نَائِي
(ش) نيابة المفعول الأول من كل باب جائزة بلا خلاف؛ وكذا نيابة الثاني من
باب «كَسَا».

وأما نيابة الثاني من باب «ظَنَّ» فأكثر النحويين يمنعها، والصحيح إجازة ذلك إذا
أمن اللبس.

وكذلك الثاني من باب «أَعْلَمَ».

وحكى ابن السراج^(١) أن قوما يجيزون نيابة خبر «كَانَ» المفرد.

وهو فاسد؛ لعدم الفائدة، ولاستلزامه إخبارا عن غير مذكور، ولا مقدر.
وحكى الكسائي: «خُذْهُ مَطْيُوبَةً بِهِ نَفْسٌ»، و«الْمَوْجُوعُ رَأْسُهُ»، وَالْمُسْفُوهُ رَأْيُهُ». وأجاز في «امْتَلَأَتِ الدَّارُ رِجَالًا»: «امْتَلِئَ رِجَالٌ».

(ص)

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا
كَ(أَعْلِمَ التُّعْمَانُ بِشَرًّا مُحْرِمًا)
مَعَ نَصْبِ فَاعِلٍ رَوَوْا فَلَا تَقِسْ
وَرَفَعُ مَفْعُولٍ بِهِ لَا يَلْتَبِسْ

(١) قال ابن السراج: وقد أجاز قوم في (كان زيد قائما) أن يردوه إلى ما لم يسم فاعله، فيقولون: «كين قائم».

قال أبو بكر: وهذا عندي لا يجوز من قبل أن (كان) فعل غير حقيقي، وإنما يدخل على المبتدأ والخبر، فالفاعل فيه غير فاعل في الحقيقة، والمفعول غير مفعول على الصحة فليس فيه مفعول يقوم مقام الفاعل؛ لأنهما غير متغايرين إذ كان إلى شيء واحد؛ لأن الثاني هو الأول في المعنى. ينظر: الأصول في النحو: ٨١/١.

وابن السراج هو محمد بن السري البغدادي النحوي أبو بكر بن السراج، كان من أصحاب المبرد، وكان المبرد يقربه فقرأ عليه كتاب سيبويه، وعول على مسائل الأخفش والكوفيين، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة، ويقال: ما زال النحو مجنونًا حتى عقله ابن السراج بأصوله. من تصانيفه: الأصول الكبير، الموجز، شرح سيبويه، الاشتقاق، احتجاج القراءة، الشعر والشعراء، الجمل، وغيرها. توفي سنة (٣١٦هـ).

ينظر: بغية الوعاة (١٠٩/٢ - ١١٠)، إنباه الرواة (١٤٧/٣).

(ش) كما لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، كذلك لا ينوب عن الفاعل إلا شيء واحد إما ظاهر، وإما مضمّر.

وما سواه مما يتعلق بالرفع - فمنصوب لفظاً، إن لم يكن جاراً ومجروراً، وإن يكنه فمنصوب محلاً.

وقد يحملهم ظهور المعنى على إعراب كل واحد من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر؛ كقولهم: «خَرَقَ الثُّوبُ الْمِسْمَارَ».

ومنه قول الأخطل: [من البسيط]

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَذَا جُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِيهِمْ هَجْرُ^(١)

* * *

(١) البيت في ديوانه ص ١٧٨، وتخليص الشواهد ص ٢٤٧، والدرر ٥/٣، وشرح شواهد المغنى ٩٧٢/٢، ولسان العرب (نجر)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٣٧/١، وأمالى المرتضى ٤٦٦/١، ورصف المباني ص ٣٩٠، وشرح الأشموني ١٧٦/١، والمحتسب ٢/١١٨، ومغنى اللبيب ٦٩٩/٢، وهمع الهوامع ١٦٥/١.

باب اشتغال العامل عن المعمول

(ص)

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلًا شَغَلَ عَنْهُ يَنْصُبُ لَفْظُهُ أَوْ الْمَحَلَّ
فَالسَّابِقُ انْصَبَ بِهِ بِفِعْلِ أَضْمِرًا خَتَمًا مُوَافِقًا لِمَا قَدْ أَظْهَرَ
وَالنَّصْبُ خَتَمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كـ(إِنْ) وَ(حَيْثُمَا)
(ش) حاصل ما فى هذه الآيات : أنه إذا تقدم اسم على فعل صالح لنصبه لفظاً ،
أو محلاً وشغل الفعل عن عمله فيه بعمله فى ضميره - فذلك الاسم السابق ينصب
بفعل لا يظهر موافق للمشغول معنى .

والنصب لازم بعد ما يختص بالأفعال ؛ نحو : « إِنْ زَيْدًا لَقِيْتَهُ فَاضْرِبْهُ » ، و« حَيْثُمَا
عَمَرَا لَقِيْتَهُ فَأَهْنُهُ » .

(ص)

وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْإِبْتِدَاءِ يَخْتَصُّ فَالرَّفْعُ التَّزِمُهُ أَبَدًا
كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَا يَرِدُ مَا قَبْلَ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدَ وَجَدَ
(ش) حاصل ما أشير إليه هنا : الإعلام بما يمنع من نصب الاسم الذى شغل عنه
الفعل بضميره .

والمانع من ذلك شيان :

أحدهما : أن يتقدم على الاسم ما هو مختص بالابتداء كـ« إِذَا » المفاجأة ، و« لَيْتَمَا »
كقولك : « أَتَيْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو » ، و« لَيْتَمَا يَشْرُ زُرَّتَهُ » .

فلو نصبت « زَيْدًا » أو « يَشْرًا » لم يجز ؛ لأن « إِذَا » المفاجأة لا يليها فعل ولا معمول
فعل ظاهر ولا مضمر ؛ وإنما يليها مبتدأ أو خبر مبتدأ ، أو « أَنْ » المفتوحة مؤولة بمبتدأ
أو « إِنْ » المكسورة .

لأن الكلام معاً بمنزلة مبتدأ وخبر ، فلو نصب الاسم المذكور بعدها لكانت
الجملة التى وليتها فعلية ، وذلك مخالف لاستعمال العرب .

وقد غفل عن هذا كثير من النحاة ؛ فأجاز النصب فى نحو : « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ
يَضْرِبُهُ عَمْرُو » ولا سبيل إلى جوازه .

وكذلك « لَيْتَ » المقرونة بـ« مَا » لا يليها فعل ، ولا مفعول فعل ؛ لأن « مَا » حين

قرنت بها لم تزل اختصاصها بالأسماء؛ فلذا ساغ فيها - وحدها - الإعمال وترك الإعمال. وقد بينت ذلك في باب «إن».

فإعمالها لبقاء اختصاصها، وترك إعمالها إلحاق بأخواتها.

فلو نصب الاسم المذكور بعدها بفعل مضمر لكان ذلك تركا لاختصاصها بالأسماء. وهو خلاف كلام العرب.

والثاني من مانعي النصب: أن يكون بين الاسم والفعل أحد الأشياء التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ كالاستفهام، و«مَا» النافية، ولام الابتداء، وأدوات الشرط كقولك: «زَيْدٌ هَلْ رَأَيْتَهُ؟»، و«عَمَرُو مَتَى لَقَيْتَهُ؟»، و«خَالِدٌ مَا صَحَبْتَهُ»، و«بِشْرٌ لِأُجْبُهُ»، و«الْحَقُّ إِنْ أَلْفَتْهُ أَفْلَحَتْ».

فالرفع بالابتداء متعين في «زَيْدٌ» و«عَمَرُو» و«خَالِدٌ» و«بِشْرٌ» و«الْحَقُّ»؛ لتقدمها على الاستفهام و«مَا» النافية، ولام الابتداء وأداة الشرط.

وجميعها لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر عاملا؛ لأن المفسر في هذا الباب بدل من اللفظ بالمفسر.

(ص)

وَيَلُوْا اِلِسْتِفْهَامَ لَا بِاَلْهَمْزِ كَتَلُوْا(إِنْ) فِي الْحُكْمِ دُونَ فَرْزِ
فَ (أَيُّنَ خَالِدًا تَرَاهُ) ؟ مِثْلُ (إِنْ زَيْدًا دَعَوْتُهُ يُعِينُ وَلَا يَهِنُ)

(ش) قد تقدم أن «إن» مما يختص بالفعل.

وأن نصب الاسم بعدها وبعد غيرها من المختصات بالفعل لازم؛ فلذلك أحلت هنا محل «إن».

فبينت أن ما يتلو استفهاما بغير الهمزة كالذي يتلو «إن» في لزوم النصب. فإذا قلت: «مَتَى زَيْدًا لَقَيْتَهُ؟»، أو «عَمَرًا حَدَّثْتَهُ؟»، و«أَيُّنَ بَكْرًا فَارَقْتَهُ؟» - تعين النصب.

فلو كان الاستفهام بالهمزة؛ كقولك: «أَزِيدًا رَأَيْتَهُ؟» - لم يتعين النصب لكنه يكون مختارا، هذا هو الصحيح.

ومن حكم بتسوية الهمزة بغيرها فقد خالف سيبويه^(١)، وإن زعم أنه موافقه.

(١) ... لأن الألف قد يبتدأ بعدها الاسم ... إلخ. ينظر: الكتاب (١/١٠١).

(ص)

وَإِخْتِيَارُ نَصْبِ قَبْلِ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ وَبَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ الْفِعْلُ غَلَبَ
وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَضْلٍ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوْ لَا
وَإِنْ تَلَا الْمَغْطُوفُ فِعْلًا مُخْبَرًا بِهِ عَنْ اسْمٍ فَأَعْطَفْنِ مُخْبِرًا
بِغَيْرِ تَرْجِيحٍ كـ (زَيْدٌ اقْتَرَبَ وَعَمَرُوْا أَوْ عَمَرَا أَرَاهُ ذَا طَرَبٍ)
وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحَ فَمَا أُبَيِّحُ افْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَيِّحْ

(ش) للنصب أسباب يترجح بها على الرفع في ذا الباب:

منها: أن يكون الفعل المشغول بضمير الاسم السابق فعل أمر، أو دعاء، أو نهى؛ نحو: «زَيْدًا أَكْرِمُهُ»، و«يَا اللَّهَ ذُنُوبَنَا اغْفِرْهَا، وَآمَلْنَا لَا تُحْيِيَهَا».

ومن مرجحات النصب أن يتقدم على الاسم ما الغالب أن يليه فعل؛ كالنفي بـ«مَا» و«لَا» و«إِنْ»، وكالاستفهام بالهمزة، وكـ«حَيْثُ» المجردة من «مَا»

وإنما خصصت من النوافي «مَا» و«لَا» و«إِنْ»؛ لأن غيرها من النوافي هي «لَمْ» و«لَمَّا» و«لَنْ» وهي مختصة بالأفعال، فإن اضطر شاعر لأن يولى شيئاً منها الاسم المذكور كان حكمه مع ما وليه منها حكمه بعد «إِنْ».

وخصصت الاستفهام بالهمزة؛ لأن الاستفهام بغيرها قرينة موجبة للنصب مانعة من الرفع. وقد ذكرت ذلك فيما مضى.

ومن مرجحات النصب تقدم «حَيْثُ» مجردة من «مَا»؛ نحو: «حَيْثُ زَيْدًا تَلَقَّاهُ فَأَكْرَمُهُ» لأنها تشبه أدوات الشرط فلا يليها في الغالب إلا فعل. وإن اقترنت بـ«مَا» صارت أداة شرط واختصت بالفعل.

ومن الأسباب المرجحة للنصب أن يلي الاسم عاطفاً قبله معمول فعل، منصوباً كان المعمول أو غير منصوب؛ نحو: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرَا ضَرْبَتُهُ»، و«لَقِيتُ بِشْرًا، وَخَالِدًا كَلَمْتُهُ».

وإنما رجح النصب هنا، لأن المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية، والرافع عاطف جملة اسمية على جملة فعلية، وتشاكل الجملتين المعطوف إحداهما على الأخرى أحسن من تخالفهما. فإن كان الفعل الذي في الجملة الأولى خبر مبتدأ سميت: «ذَاتَ وَجْهَيْنِ»؛ لأنها من قبل تصديرها بالمبتدأ اسمية.

ومن قبل كونها مختومة بفعل ومعموله فعلية .

ففى الاسم بعدها النصب والرفع دون ترجيح ؛ لأن فى كل منهما مشكلة .
فإذا قلت : «زَيْدٌ اقْتَرَبَ ، وَعَمَرُو أَلْقَاهُ» - بالرفع - تكون عاطفا مبتدأ وخبرا على
مبتدأ وخبر .

وإذا قلت : «وَعَمَرَا أَلْقَاهُ» - بالنصب - يكون فى اللفظ بمنزلة من عطف جملة فعلية
على جملة فعلية ؛ لأن قبل الواو «اقْتَرَبَ» وهو فعل مسند إلى ضمير عائد على «زَيْدٍ» ،
وبعدها «أَلْقَى» مضمرا واقعا على «عَمَرُوا» ، فالواو مكتنفة بجملتين فعليتين فى النصب ،
وبجملتين ابتدائيتين فى الرفع .

فحاصل ما تقدم أربعة أقسام :

- قسم يجب فيه النصب .
- وقسم يجب فيه الرفع .
- وقسم يختار فيه النصب .
- وقسم يستوى فيه الرفع والنصب .

وبقى قسم خامس يترجح فيه الرفع وذلك نحو : «زَيْدٌ لَقِيْتَهُ» ؛ لأنه ليس معه موجب
النصب كما مع : «إِنْ زَيْدًا رَأَيْتَهُ فَاضْرِبْهُ» ، وليس معه موجب الرفع كما مع : «أَتَيْتُ فَإِذَا
زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمَرُو» ، وليس معه مرجح النصب كما مع : «أَزَيْدًا لَقِيْتَهُ؟» ، وليس معه سبب
يسوى النصب والرفع كما مع : «زَيْدٌ اقْتَرَبَ وَعَمَرَا أَرَاهُ»^(١) .

(ص)

وَفَضْلٌ مَشْغُولٌ بِحَرْفٍ جَرُّ أَوْ	إِضَافَةٍ كَوَضْلِهِ فِيمَا رَأَوْا
تَقُولُ : (زَيْدًا عَجَّ بِهِ) وَ(عَمَرَا	أَكْرَمَ أَخَاهُ، وَانْعَ فِيهِ الْإِضْرَا)
وَعُلُقَةً قَدْ حَصَلَتْ بِتَابِعِ	كَعُلُقَةٍ بِنَفْسِ الْأَسْمِ الْوَاقِعِ
ف (زَيْدًا اخْتَرِمَ فَتَى أَحَبَّهُ)	كَمِثْلِ : (زَيْدًا اخْتَرِمَ مُحِبَّهُ)

(ش) الأقسام الخمسة المتقدمة مع فعل يباشر الضمير جارية مع ما منع من
مباشرته حرف جر ، أو إضافة .

فمثل «إِنْ زَيْدًا رَأَيْتَهُ» : «إِنْ زَيْدًا مَرَزْتَ بِهِ ، أَوْ رَأَيْتَ أَخَاهُ»

ومثل «أَزَيْدًا لَقِيْتَهُ؟» : «أَزَيْدًا مَرَزْتَ بِهِ ، أَوْ لَقَيْتَ أَبَاهُ؟» ، وكذلك البواقى .

(١) فى أ : وعمرأ ألقاه .

وإذا كان لفظ الفعل أجنبيا، وله تابع سببي - فالحكم معه كالحكم مع السببي المحض.

فمثال الأجنبي المتبوع بسببي: «زَيْدًا اخْتَرِمَ فَتَى أَحَبُّهُ»، و«عَمْرًا أَكْرِمَ بِشَرًّا وَأَخَاهُ».

ومثال السببي المحض: «زَيْدًا اخْتَرِمَ مُجِبُّهُ»، و«الصَّدِيقُ اخْفَظْ وَدَّهُ». فإلى مثل

هذا الإشارة بقولي:

وَعُلُقَةٌ قَدْ حَصَلَتْ بِتَابِعٍ كَعُلُقَةٍ بِنَفْسِ الْإِسْمِ الْوَاقِعِ
(ص)

وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَضْعًا ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكْ مَانِعٌ حَصَلَ
قَلِدَ (أَزَيْدًا أَنْتَ مُبْتَغِيهِ) مَا لَ (أَزَيْدًا أَنْتَ تَبْتَغِيهِ)

(ش) ذو العمل يخرج اسم الفاعل بمعنى المضي؛ لأنه وصف لا يعمل. وقولي:

...
إِنْ لَمْ يَكْ مَانِعٌ حَصَلَ

يخرج الواقع صلة نحو: «أَزَيْدًا أَنْتَ الْمُكْرِمُهُ» فإن الألف واللام موصولة بـ«مُكْرِمٍ»، والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول، ولا تفسر عاملا فيه.

فلو لم تذكر الألف واللام جاز أن يتنصب «زَيْدٌ» كما كان يتنصب قبل الفعل فتقول: «أَزَيْدًا أَنْتَ مُكْرِمُهُ»؛ كما تقول: «أَزَيْدًا أَنْتَ تُكْرِمُهُ»

ولهذا قلت:

قَلِدَ (أَزَيْدًا أَنْتَ مُبْتَغِيهِ) مَا لَ (أَزَيْدًا أَنْتَ تَبْتَغِيهِ)
(ص)

وَإِنْ يَكُ الْمَشْغُولُ رَافِعًا فَمَا لِتَأْصِبِ بِمِثْلِهِ لَهُ اخْتِمَا
فَفَاعِلٌ فِي نَحْوِ (إِنْ زَيْدٌ سَرَى) (زَيْدٌ) بِفِعْلِ مُضْمَرٍ لَنْ يَظْهَرَ

وَقَسْ عَلَى بَقِيَّةِ الْمَسَائِلِ مُسْتَحْضِرًا جَوَابَ كُلِّ سَائِلٍ

(ش) المشغول: هو الفعل العامل في ضمير الاسم السابق، أو فيما يلابس

ضميره.

فإن كان رافعا نحو: «إِنْ زَيْدٌ سَرَى» فسر فعلا يوافقه في المعنى، رافعا للاسم

السابق، كما فسر الناصب ناصبا.

وينقسم الرفع على هذا الوجه إلى واجب وغيره، كما انقسم النصب بالأسباب

المذكورة.

(ص)

وَرَافِعَا مُطَاوِعَا لِمَا نَصَبَ قَدْ يُضْمِرُونَ وَرَوَا عَنِ الْعَرَبِ
(لَا تَجْزَعِي^(١) إِنْ مُنَفِّسًا أَهْلَكْتُهُ) بِالنَّصَبِ، وَالرَّفْعِ مَعًا رَوِيَتْهُ
وَنَحْوُ: (زَيْدٌ غَيْبٌ عَنْهُ) لَا تَجِدْ عَنْ رَفْعِهِ، وَالنَّصَبِ رَأَى مَا حُمِدَ

(ش) أى فعلين دل أحدهما على تأثير، ودل الآخر على القبول لذلك التأثير -
فالأول مطاوع، والثاني مطاوع؛ نحو: «كَسَرْتُهُ فَأَنْكَسَرَ»، و«أَهْلَكْتُهُ فَهَلَكَ»، و«نَفَعْتُهُ
فَانْتَفَعَ».

فإذا كان الفعل المشغول مطاوعا جاز أن يفسر به مطاوعه رافعا للاسم السابق،
ومنه قول لبيد: [من الطويل]

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ^(٢)

و «أَنْتَ» فاعل فعل مطاوع لـ «يَنْفَعَكَ» تقديره: فإن لم تنتفع بعلمك لم ينفعك
علمك.

ولو أضمر الموافق هنا لقليل: فإن إياك لم ينفعك علمك.

وروى «منفس» من قول الشاعر: [من الكامل]

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنَفِّسًا أَهْلَكْتُهُ فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي^(٣)
بالنصب على إضمار الموافق.

(١) الجزع: الحزن. (الوسيط - جزع).

(٢) البيت في ديوانه ص ٢٥٥، وخزانة الأدب ٣/٣٤، والدرر ١/٢٠٠، وشرح الأشموني ١/
١٨٨، وشرح التصريح ١/١٠٥، وشرح شواهد المغنى ١/١٥١، والمعاني الكبير
ص ١٢١١، والمقاصد النحوية ٨/٨، ٢٩١، وجمع الهوامع ٢/١١٤، وبلا نسبة في شرح
الأشموني ١/١٨٨، وشرح التصريح ١/١٠٥، وجمع الهوامع ١/٦٣.

(٣) البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٧٢، وتخليص الشواهد ص ٤٩٩، وخزانة الأدب ١/
٣١٤، ٣٢١، ٣٦/١١، وسمط الآلى ص ٤٦٨، وشرح أبيات سيبويه ١/١٦٠، وشرح
شواهد المغنى ١/٤٧٢، ٢/٨٢٩، وشرح المفصل ٢/٣٨، والكتاب ١/١٣٤، ولسان
العرب (نفس)، (خلل)، والمقاصد النحوية ٢/٥٣٥، وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٤٨،
والأشباه والنظائر ٢/١٥١، والجنى الدانى ص ٧٢، وجواهر الأدب ص ٦٧، وخزانة الأدب
٣/٣٢، ٩/٤١، ٤٤، ٤٣، والرد على النحاة ص ١١٤، وشرح الأشموني ١/١٨٨، وشرح
ابن عقيل ص ٢٦٤، وشرح قطر الندى ص ١٩٥، ولسان العرب (عمر)، ومغنى اللبيب ١/
١٦٦، ٤٠٣، والمقتضب ٢/٧٦.

وبالرفع على إضمار المطاوع، والتقدير: لا تجزعى إن هلك منفساً هلكته.
ولا يجوز في نحو «زَيْدٌ» من قولك: «زَيْدٌ غَيَّبَ عَنْهُ، أَوْ دُهِبَ بِهِ» إلا الرفع؛ لأن
الجار والمجرور في موضع رفع، فلو فسر عامله عاملاً فيما تقدم لم يكن المفسر إلا
رافعاً؛ فإن عمل المفسر مثل عمل المفسر.

وقد أجاز ابن السراج^(١)، والسيرافي أن يقدر إسناد «دُهِبَ» ونحوه إلى ما يدل
عليه من مصدر؛ فيكون المجرور على هذا في موضع نصب، وينصب الاسم
السابق.

وهذا قول يلزم منه جواز الاقتصار على «دُهِبَ»؛ لأنه على قولهما مسند إلى
منوى، والجار والمجرور فضلة. ومثل هذا لا يوجد في كلام العرب فلا يلتفت
إليه.

* * *

(١) قال ابن السراج: ... في «سير بزید» ثلاثة أوجه: أجودها أن تقيم «بزید» مقام الفاعل،
فيكون موضعه رفعاً، وإن كان مجروراً في اللفظ. . .
والوجه الثاني: . . . أن تريد المصدر فتقيمه مقام الفاعل وتحذفه .
والوجه الثالث: وهو أبعدا أن تريد المكان فتقيمه مقام الفاعل وتحذفه .
ينظر: الأصول في النحو ٨٠/١ .

باب تعدى الفعل ولزومه

(ص)

إِنْ تَمَّ لِلْفِعْلِ اسْمٌ مَفْعُولٌ نُعِثَ بِ(وَاقِعٍ) أَوْ (مُتَعَدٍّ) ك(مُقِثٌ)
فَانْصَبَ بِهِ - مَذْلُولٌ ذَاكَ الْوَصْفِ إِنْ لَمْ يَنْبُتْ عَنْ فَاعِلٍ ذِي حَذَفٍ
وَمَا بَنَوْا مِنْهُ اسْمٌ مَفْعُولٌ بِلَا تَمَامِ انْسِبٍ لِلزُّومِ ك(امْثَلًا)

(ش) الفعل الذى يصلح أن يصاغ منه اسم مفعول تام يسمى متعديا، ومجاوزا، وواقعا ك«مُقِثٌ فَهُوَ مَمْقُوثٌ»، و«نُعِثَ فَهُوَ مَنُوعُوتٌ». والمراد بالتمام: الاستغناء عن حرف جر.

فلو صيغ منه اسم مفعول مفتقر إلى حرف جر سمي الفعل «لأزما»، وقد يقال فيه «مُتَعَدٍّ بِحَرْفِ جَرٍّ» وذاك مثل: «غَضِبَ زَيْدٌ عَلَى عَمْرٍو فَهُوَ مَغْضُوبٌ عَلَيْهِ»، و«زَهَدَ فِيهِ فَهُوَ مَرْهُودٌ فِيهِ»، و«عَجِبَ مِنْهُ فَهُوَ مَعْجُوبٌ مِنْهُ».

فهذه أفعال لازمة؛ لأن اسم المفعول المبنى منها لا يستغنى عن اقترانه بحرف جر. بخلاف الأول ك«نُعِثَ فَهُوَ مَنُوعُوتٌ» فإن اسم مفعوله تام؛ أى: غنى عن اقترانه بحرف جر.

(ص)

وَالْتَزَمُوا لَزُومَ مَا عَلَى (فَعْلٍ) وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ مَعْنَى ك(بَخِلَ)
وَمَا اقْتَضَى تَكُونًا أَوْ عَرْضًا أَوْ كَانَ مِثْلَ (ازْوَرَّ) وَزَنَا وَ(انْقَضَى)
كَذَا (افْعَلَلَّ) وَالْمُضَاهَى (افْعَنْلَلَا) وَمَا بِإِلْحَاقِ كَذَيْنِ جُعِلَا
وَهَكَذَا مَا طَاوَعَ الْمُعْدَى لِوَاحِدٍ ك(مَدَّهْ فَأَمْتَدَا)

(ش) حاصل هذه الأبيات: التنبيه على ما لا يوجد من الأفعال متعديا بنفسه. فمنه ما يستدل عليه بمجرد وزنه.

ومنه ما يستدل عليه بمعناه، وإن كان على وزن صالح للتعدية.

فالأول ما كان على «فَعْلٍ» ك«ظُرِفَ» و«عُدِبَ» و«جُنِبَ»، أو على «فَعِلَ» أو «فَعَلَ»، بشرط كون الوصف منهما على «فَعِلَ» ك«بَخِلَ فَهُوَ بَخِيلٌ» و«ذَلَّ فَهُوَ ذَلِيلٌ».

أو على «افْعَلَّ» ك«ازْوَرَّ» و«اخْمَرَّ». أو على «افْعَلَّ» ك«انْقَضَى» و«انصَرَفَ».

أو على «افْعَلَّ» كـ «افْشَعَرَ» و «اشْمَأَزَّ». أو على «افْعَنْلَلَّ» كـ «اخْرَنْجَمَ»^(١) و «اثْعَنْجَرَ»^(٢).

وكذا ما ألحق به «افْعَلَّ» و «افْعَنْلَلَّ» كـ «انْكَوَهْدَ الْفَرْخَ» - إذا ارتعد - أو «اخْرَنْبَى الدِّيَكُ» إذا انتفش.

فهذه الأوزان دلائل على عدم التعدى من غير حاجة إلى الكشف عن معانيها. وأما الذى يستدل على عدم تعديه بمعناه: فما اقتضى تكونا كـ «حَدَثَ» و «نَبَتَ»، أو عرضا كـ «مَرَضَ» و «بَرِيَ»

ومنه الاستدلال لمطاوعة المتعدى إلى واحد كـ «ضَاعَفْتُ الْحِسَابَ فَتَضَاعَفَ»، و «دَخَرَجْتُ الشَّيْءَ فَتَدَخَّرَجَ»، و «نَعَمْتُه فَتَنَعَّمَ»، ومنه «ثَلَمْتُه فَثَلِمَ»^(٣)، و «ثَرَمْتُه فَثَرِمَ»^(٤).

(ص)

وَعَدُّ لَا زِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ	كـ (انْقَدَ لِزَيْدٍ وَاقْرَبَنَ مِنْ عَمْرٍو)
وَحَذَفُ حَرْفِ الْجَرِّ مَعَ (أَنَّ) وَ (أَنْ)	مُطَرِّدٌ إِلَّا إِذَا مَا اللَّبْسُ عَنْ
وَفِي مَحَلِّ نَحْوِ (أَنْ) هَذَا نَظَرُ	أَدُو انْتِصَابٍ هُوَ أَمْ مِمَّا يُجَرُّ ؟
وَأُثْبِتَ الْأَخْفَشُ فِي عَطْفٍ عَلَى	نَحْوِ (أَنْ) الْمَذْكُورِ جَرًّا نَقْلًا
وَأَنْصَبَ لِحَذَفٍ مَا يَجُرُّ غَيْرَ (أَنْ)	وَ (أَنْ) وَالْمَجْرُورُ لَيْسَ بِالْحَسَنِ
وَالْحَذَفُ مَعَ سِوَاهُمَا لَا تَسْتَبِيحُ	إِنْ لَمْ يُؤَيِّدْهُ سَمَاعٌ مُتَّصِحٌ
وَابْنُ سُلَيْمَانَ اطَّرَادَهُ رَأَى	إِنْ لَمْ يُخَفِّ لِبَسٍ كـ (مَنْ زَيْدًا نَأَى)

(ش) يجوز أن يعدى الفعل اللازم بحرف الجر إلى «أَنْ» و «أَنَّ» وغيرهما؛ نحو: «عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ ذَاهِبٌ»، و «مِنْ أَنْ قَامَ زَيْدٌ»، و «مِنْ قُعُودِ عَمْرٍو».

ويجوز حذف حرف الجر مع «أَنَّ» و «أَنْ» فيقال: «عَجِبْتُ أَنَّكَ ذَاهِبٌ»، و «أَنْ قَامَ زَيْدٌ».

ولا يجوز حذفه من غيرهما فلا يقال: «عَجِبْتُ قُعُودَ عَمْرٍو»

(١) اخرجنجم القوم: ازدحموا. (اللسان - حرجم).

(٢) ثعجر الشيء والدم: صبه. (اللسان - ثعجر).

(٣) الثلم: تشرم يقع في طرف الشيء. (مقاييس اللغة - ثلم).

(٤) ثرمة: ضربه على فيه فكسر سنه. (الوسيط - ثرم).

فإن ورد الحذف مع غير «أَنَّ» و«أَنْ» عد نادرا، ولم يقس عليه إلا أن يكون من الأفعال التي جمع لها التعدى واللزوم كثيرا مع اتفاق المعنى، كما سيأتى بيان ذلك، إن شاء الله تعالى.

ومذهب الخليل والكسائى فى «أَنَّ» و«أَنْ»: أنهما فى محل جر بعد حذف حرف الجر.

ومذهب سيبويه^(١) والفراء: أنهما فى محل نصب. ويؤيد قول الخليل قول الشاعر -أنشده الأخفش-: [من الطويل]

وَمَا زُرْتُ لَنَلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيَّةً إِلَى وَلَا ذَيْنَ بِهَا أَنَا طَالِيهِ^(٢)
فجر المعطوف على «أَنَّ» فعلم أن «أَنَّ» فى محل جر.

وحكم ما سوى «أَنَّ» و«أَنْ» إذا حذف ما يجره أن ينصب؛ كقوله: [من الكامل]
لَذَنْ^(٣) بِهِزْ الْكَفِّ يَغْسِلُ^(٤) مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثُّغْلَبُ^(٥)

ورأى على بن سليمان الأخفش اضطراد الحذف والنصب فيما لا لبس فيه؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

تَحِرُّنُ قَتْبِدَى مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ وَأَخْفَى الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَانِي^(٦)

(١) ينظر الكتاب (٣/١٢٦، ١٢٧).

(٢) البيت للفَرَزْدَق فى ديوانه ٨٤/١، والإنصاف ص ٣٩٥، وتخليص الشواهد ص ٥١١، والدرر ١٨٣/٥، وسمط اللآلى ص ٥٧٢، وشرح أبيات سيبويه ١٠٣/٢، وشرح شواهد المغنى ص ٨٨٥، والكتاب ٢٩/٣، ولسان العرب (حنطب)، والمقاصد النحوية ٦٦٥/٢، وبلا نسبة فى شرح الأشموني ١٩٧/١، ومغنى اللبيب ص ٥٢٦، وجمع الهوامع ٨١/٢. (٣) لَذَنْ الشيء: لينه. (الوسط - لدن).

(٤) الْعَسَلَان: شدة اهتزاز الرمح إذا هزرتة. (مقاييس اللغة - عسل).

(٥) البيت لمساعدة بن جؤية الهذلى فى تخليص الشواهد ص ٥٠٣، وخزانة الأدب ٨٣/٣، والدرر ٨٦/٣، وشرح أشعار الهذليين ص ١١٢٠، وشرح التصريح ٣١٢/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٥٥، وشرح شواهد المغنى ص ٨٨٥، والكتاب ٣٦/١، ٢١٤، ولسان العرب (وسط)، (عسل) والمقاصد النحوية ٥٤٤/٢، ونوادر أبى زيد ص ١٥، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص ١٨٠، وأوضح المسالك ١٧٩/٢، وجمهرة اللغة ص ٨٤٢، والخصائص ٣١٩/٣، وشرح الأشموني ١٩٧/١، ومغنى اللبيب ص ١١، وجمع الهوامع ٢٠٠/١.

(٦) البيت لمروة بن حزام فى خزانة الأدب ١٣٠/٨، والدرر ١٣٦/٤، وشرح شواهد المغنى ٤١٤/١، والمقاصد النحوية ٥٥٢/٢، ولرجل من بنى حلاف فى تخليص الشواهد ص ٥٠٤، وللكلابى فى لسان العرب (غرض)، (قضى) وبلا نسبة فى الجنى الدانى =

وقد يحذف الجار ويبقى الجبر؛ كقوله:

إِذَا قِيلَ أَى النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كَلِيبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ (١)
أراد: أشارت إلى كليب؛ فحذف «إلى» وأبقى عملها.

(ص)

وَجَمَعَ اللَّزُومُ وَالْتَعَدَى لِوَاحِدٍ مَعَ اتِّحَادِ الْقَصْدِ
وَجَمْعًا مَعَ اخْتِلَافِ الْمُغْتَبِزِ نَحْوُ: (فَعَرِثُ الْقَمِّ) و(الْقَمُّ فَعَرِثُ)

(ش) من الأفعال أفعال استعملت بوجهين والمعنى واحد ك«نَصَحْتُ»، و«شَكَرْتُ»
و«كَلْتُ» و«وَزَنْتُ» يقال: «شَكَرْتُهُ» و«شَكَرْتُ لَهُ» و«نَصَحْتُهُ» و«نَصَحْتُ لَهُ» و«كَلْتُهُ»
و«كَلْتُ لَهُ» و«وَزَنْتُهُ» و«وَزَنْتُ لَهُ»، قال الله - تعالى -: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾
[المطففين: ٣]

ومن الأفعال أفعال جمع لها التعدى واللزوم مع اختلاف المعنى ك«فَعَرِثَ زَيْدٌ فَاهُ،
وَشَجَاهُ» بمعنى: فتحه، و«فَعَرِثَ الْقَمُّ، وَشَجَا» بمعنى: انفتح.

ومن ذلك «زَادَ» و«نَقَصَ» يكونان متعديين ولازمين، وإذا تعديا تعديا إلى
مفعولين؛ كقوله - تعالى -: ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠]
(ص)

وَمَا إِلَى اثْنَيْنِ تَعَدَى غَيْرَ مَا ذَكَرْتُهُ حَيْثُ ذَكَرْتُ (عَلِمًا)
فَاجْمَعُهُمَا لَهُ، أَوْ اتْرُكْنَهُمَا مَعًا أَوْ اتْرُكْ مَا أَرَدْتَ مِنْهُمَا

(ش) حاصل ما أشير إليه هنا أن كل فعل يتعدى إلى مفعولين وليس هو من باب
«ظَنَّ» لك أن تذكر مفعوليه معا كقوله - تعالى -: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾
[الكوثر: ١]

وأن تتركهما معا كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ [الليل: ٥]

= ص ٤٧٤، وخزانة الأدب ١٢٠/٩، والدرر ١٨٥/٥، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٨،
ومغنى اللبيب ١٤٢/١، ٥٧٧/٢.

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ٤٢٠/١، وتخليص الشواهد ص ٥٠٤، وخزانة الأدب ١١٣/٩،
١١٥، والدرر ١٩١/٤، وشرح التصريح ٣١٢/١، وشرح شواهد المغنى ١٢/١،
والمقاصد النحوية ٥٤٢/٢، وبلا نسية في أوضح المسالك ١٧٨/٢، وخزانة الأدب ١٠/
٤١، والدرر ١٨٥/٥، وشرح الأشموني ١٩٦/١، وشرح ابن عقيل ص ٣٧٤، ومغنى
اللبيب ٦١/١، ٦٤٣/٢، وجمع الهوامع ٣٦/٢، ٨١.

ولك أن تذكر أحدهما، وتترك الآخر كقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥]

(ص)

وَالْأَضْلُ سَبَقُ فَاعِلٍ مَعْنَى ك(مَنْ) مِنْ (أَلْبَسَنَ مَنْ زَارَنَا نَسِجَ الْيَمَنِ)
وَيَلْزَمُ الْأَضْلُ لِمُوجِبٍ عَرَا وَتَرَكَ ذَاكَ الْأَضْلُ حَتْمًا قَدْ يُرَى
وَقِسْ عَلَى الْمُخَصَّصِ بِبَابِ الْفَاعِلِ وَاخْكُم بِحُكْمِ الشَّكْلِ لِلْمُشَاكِلِ
فَنَحْوُ: (أَلْبَسَ ثَوْبَهُ زَيْدًا) قَبْلَ وَنَحْوُ: (أَسْكَنَ رَبَّهَا الدَّارَ) حُظْلَ
(ش) ذو الفاعلية فى المعنى ك«زَيْد» من قولك. «أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا» فإنه آخذ.
و«عَمَرُو» من قولك: «أَلْبَسْتُ عَمْرًا جُبَّةً» فإنه لابس.
و«مَنْ» من قولى:

... . . . أَلْبَسَنَ مَنْ زَارَنَا نَسِجَ الْيَمَنِ

فالأصل تقديم ما كان ك«مَنْ» فى المثال المنظوم.

فإذا كان ذو الفاعلية فى المعنى متميزا من الآخر لم يمتنع تأخيرهُ نحو: «أَعْطَيْتُ دِرْهَمًا زَيْدًا».

وإذا خيف التباسه بالآخر وجب تقديمهُ نحو: «أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا» فإن هذا فى ذا الباب ك«ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى» فى باب الفاعل.
وإذا أضيف العارى من الفاعلية إلى ضمير عائد على ذى الفاعلية جاز تأخيرهُ نحو: «أَلْبَسَ ثَوْبَهُ زَيْدًا».

فإن هذا فى ذا الباب ك«ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا» فى باب الفاعل.
وإذا أضيف ذو الفاعلية إلى ضمير العارى منها وجب تقديمهُ نحو: «أَسْكَنَ الدَّارَ رَبَّهَا».

لأنك لو قلت: «أَسْكَنَ رَبَّهَا الدَّارَ»، لزم تقديم الضمير على مفسر متأخر لفظا ورتبة فلم يجوز كما لم يجوز: «ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا» ومن أجاز هذا أجاز ذلك.
وقد تقدم فى ذلك ما لا يحتاج إلى بيانه.

(ص)

وَحَذَفُ مَفْعُولٍ أَجْزَ إِنْ سَلِمَا مِنْ سَبَبٍ يُوجِبُ أَنْ يُلْتَزَمَا
كَمَا إِذَا كَانَ جَوَابًا، أَوْ قُصِدَ حَضَرُ بِهِ ك(إِنَّمَا لُمْتُ التَّكْذِبَ)

(ش) المفعول إذا لم يكن من باب «ظَنَّ» فضلة، فحذفه جائز [إن لم يعرض له ما يمنع] ^(١) من ذلك.

كما إذا كان جوابا كقولك «زَيْدًا» لمن قال: «مَنْ ضَرَبْتَ؟» وكما إذا كان مقصودا بحصر نحو: «مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا» فلو حذف في الأول لم يحصل جواب، ولو حذف في الثاني لزم نفي الضرب مطلقا، والمقصود نفيه مقيدا؛ فلزم ذكر المفعول لذلك. والله أعلم.

باب التنازع في العمل

(ص)

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمِ عَمَلٍ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ
وَالثَّانِي أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصَرَةِ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ
(ش) إنما قلت:

... عَامِلَانِ ...

ولم أقل: «فِعْلَانِ»؛ ليدخل في قولي: تنازع فعلين، نحو: ﴿ءَاتَوْنِي أُفْرَغَ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦] وتنازع اسم وفعل نحو: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِي﴾ [الحاقة: ١٩]، وتنازع اسمين نحو قول الشاعر: [من الطويل]

عَهَدْتُ مُغِيثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجَزْتَهُ فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِتْنَاءَكَ مَوْتِلًا ^(٢)
ومثله عند بعضهم قول الآخر: [من الطويل]

قَضَى كُلَّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَى غَرِيمَهُ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمِهَا ^(٣)
وقلت:

... اقْتَضَيَا ...

(١) في أ: بأن لم يعرض له مانع.

(٢) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٩/٢، وتخليص الشواهد ص ٥١٣، وشرح الأشموني ٢٠٢/١، وشرح التصريح ٣١٦/١، والمقاصد النحوية ٢/٣.

(٣) البيت لكثيرة عزة في ديوانه ص ١٤٣، وخزانة الأدب ٢٢٣/٥، والدرر ٣٢٦/٥، وشرح التصريح ٣١٨/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٠، وشرح المفصل ٨/١، والمقاصد النحوية ٣/٣، وجمع الهوامع ١١١/٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٨٢/٥، ٢٥٥/٧، والإنصاف ٩٠/١، وأوضح المسالك ١٩٥/٢، وشرح الأشموني ٢٠٣/١، وشرح شذور الذهب ص ٥٤١، ولسان العرب (ركا)، ومغنى اللبيب ٤١٧/٢.

فنسبت الاقتضاء لهما؛ لأخرج بذلك العاملين المؤكد أحدهما بالآخر نحو قول الشاعر: [من الطويل]

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النِّجَاءِ بَبَغْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ اخْبِسِ اخْبِسِ^(١)
ف«أَتَاكَ أَتَاكَ» عاملان في اللفظ، والثاني منهما لا اقتضاء له إلا التوكيد.
ولو اقتضى عملاً لقليل: أتاكَ أتوك، أو أتوك أتاكَ .
وقلت :

... قَبْلُ ...

تنبيهها على أن التنازع لا يتأتى بين عاملين متأخرين نحو: «زَيْدٌ قَامَ وَقَعَدَ»؛ لأن كل واحد من المتأخرين مشغول بمثل ما شغل به الآخر من ضمير الاسم السابق؛ فلا تنازع بينهما.

بخلاف المتقدمين نحو: «قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ»؛ فإن كل واحد من الفعلين موجه في المعنى إلى «زَيْدٌ»، وصالح للعمل في لفظه؛ فأعمل أحدهما في ظاهره، والآخر في ضميره، وإلى هذا أشرت بقولي:

... فَلِلَّوَّاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ ...

والمختار عند البصريين إعمال الثاني، وعند الكوفيين إعمال الأول.

فإن اقتضى رفعاً دون الثاني تعين عند الفراء إعماله. والله أعلم.

(ص)

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا	تَنَازَعَاهُ وَالتَّرَمَّ مَا التَّرَمَّا
كَ(يُخْبِسَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ)	و(قَدْ بَغَى وَاعْتَدَا عَبْدَاكَ)
وَنَحْوُ: (أَعْطَى وَسَأَلْتُ اللَّهَ) قَدْ	أَبَاهُ يَخْيِي وَالْكَسَائِي اعْتَقَدَ
جَوَازَهُ بِشَرْطِ حَذْفِ الْمُزْتَفِعِ	وَمَنْ يُؤْخِرُهُ فَيَخْيِي يَتَّبِعِ
كَذَاكَ عَازِي الرُّفْعِ لِلْفِعْلَيْنِ	فِي نَحْوِ: (يَمْسِي وَيَمْسِي ابْنُ الْقَيْنِ)

(ش) المراد بالمهمّل هنا: الذي لم يسلط على الاسم الظاهر نحو «أَعْطَى» من

(١) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٦٧/٧، وأوضح المسالك ١٩٤/٢، وخزانة الأدب ٥/١٥٨، والخصائص ١٠٣/٣، والدرر ١٠٩/٥، ٣٢٣/٦، ٤٤، وشرح الأشموني ٢٠١/١، وشرح ابن عقيل ص ٤٨٧، وشرح قطر الندى ص ٢٩٠، والمقاصد النحوية ٩/٣، وجمع الهوامع ١٢٥، ١١١/٢.

قولنا: «أَعْطَى وَسَأَلَتِ اللَّهَ».

ففى «أَعْطَى» ضمير مفسر بما بعده.

فنحو هذا مما أعمل فيه الثانى، وأضم فيه مع الأول ضمير مرفوع - أجازة البصريون.

ولم يجزه الكوفيون؛ تجنباً لإضمار قبل ذكر المفسر.

والذى تجنبوه قد استعملت العرب مثله كقول رجل من فصحاء طيئ: [من الطويل]

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخِلَاءَ إِنِّى لِعَغِيرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ^(١)
وكفوله: [من البسيط]

هَوَيْتَنِي وَهَوَيْتِ الْعَانِيَاتِ^(٢) إِلَى أَنْ شَبْتُ وَانْصَرَفْتُ عَنْهُنَّ آمَالِي^(٣)

فتقدمت الواو من «جَفَوْنِي» والنون من «هَوَيْتَنِي» على مفسريهما؛ فعلم أن ذلك وأمثاله جائز.

وقد حكى ابن كيسان أن الكوفيين وافقوا البصريين فى جواز تقديم الضمير على مفسره المبدل منه نحو: «يَقُومُونَ الزَّيْدُونَ» و«رَأَيْتُهُمُ الْعَمَرَيْنِ» مع أن البدل تابع، وتأخير التابع واجب.

فيلزمهم تجويز ما منعوا من نحو: «ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ الزَّيْدِينَ» فإنه مساو لما أجازوه فى الاشتمال على ضمير مذكور قبل مفسر واجب التأخير.

وإذا ثبت هذا فليعلم أن مثل: «يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ» جائز عند البصريين، ممتنع عند الكوفيين؛ لما فيه من تقديم فاعل «يُحْسِنِ» - أعنى: الألف - على مفسره المؤخر وهو «ابْنَاكَ».

فلو حذفت الألف صحت المسألة عند الكسائى، ولم يبال بحذف الفاعل لثبوت الدلالة عليه.

(١) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٧٧/٣، ٢٨٢/٥، وأوضح المسالك ٢/٢٠٠، وتخليص الشواهد ص ٥١٥، وتذكرة النحاة ص ٣٥٩، والدرر ١/٢١٩، ٣١٨/٥، وشرح الأشموني ١/١٧٩، ٢٠٤، وشرح التصريح ٢/٨٧٤، وشرح قطر الندى ص ١٩٧، ومغنى اللبيب ٢/٤٨٩، والمقاصد النحوية ٣/١٤، وجمع الهوامع ١/٦٦، ١٠٩/٢.

(٢) الغانية: المرأة الغنية بحسنها عن الزينة. (القاموس - غنى).

(٣) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٥/٢٨٣، وتخليص الشواهد ص ٥١٥، وشرح الأشموني ١/٢٠٤، والمقاصد النحوية ٣/٣١.

والفراء يمنع ذلك مع الإثبات، ومع الحذف.

فلو جىء بضمير الفاعل مؤخرًا صحت المسألة عنده نحو: «يُحْسِنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ هُمَا»

ذكر ذلك ابن كيسان.

وأجاز الفراء - أيضًا - أن يقال: «يُحْسِنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ»، على أن يكون الفاعل مرتفعًا بالفعلين معا.

والى هذين الوجهين أشرت بقولى:

... وَمَنْ يُؤْخِرُهُ
أى: الفاعل.

... فَيَخِي يَتَّبِع
كَذَاكَ عَازِي الرُّفْعِ لِلْفَعْلَيْنِ فى نحو: «يَمْشِي وَيَسَى ابْنُ الْقَيْنِ»

أى: الذى يعزو رفع الفاعل إلى الفعلين معا متبع للفراء؛ فإن ذلك مذهبه^(١).
(ص)

وَلَا تَجِئْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا	بِمُضْمَرٍ لِعَیْرِ رَفَعِ أَوْهَلَا
بَلْ اخْذِفْنَهُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ	وَجِئْ بِهِ مُؤَخَّرًا أَعْنَى الْخَبَرِ
وَنَحْوُ: (تَرْضِيهِ وَيَرْضِيكَ) نَذَرُ	وَمِثْلُهُ لَوْ شَاءَ لَمْ يَعُدَّ النَّظَرُ
وَأَظْهَرَ أَنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرًا	لِعَیْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسَّرَا
نَحْوُ: (أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا	زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا)
وَالْحَذْفُ وَالْإِضْمَارُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ	فِي الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ فَاسْمَعِ وَأَطْعِ
لَكِنْ لَدَى الْإِضْمَارِ طَابِقٌ مُخْبَرًا	عَنْهُ مُخَالِفًا لِمَا قَدْ فُسِّرَا

(ش) إذا أهمل الأول من المتنازعين، ومطلوبه غير رفع لم يجوز عند الأكثرين أن يجاء معه بضمير المتنازع فيه.

بل يحذف إن كان غير خبر نحو: «ضَرَبْتُ وَضَرَبْتَنِي زَيْدٌ».

وإن كان خبرا جىء به مؤخرًا؛ ليؤمن حذف ما لا يجوز حذفه، وتقديم ضمير منصوب على مفسر لا تقدم له بوجه.

(١) قال ابن يعيش: ... وكان الفراء لا يرى الإضمار قبل الذكر .
ينظر: شرح المفصل: ٧٧/١ .

مثال ذلك «ظَنَنْتُ زَيْدًا عَالِمًا إِيَّاهُ».

ف«إِيَّاهُ» مفعول ثانٍ لـ«ظَنَنْتُ» ولا يجوز تقديمه عند الجميع، ولا حذفه عند البصريين.

وأما عند الكوفيين فيجوز حذفه؛ لأنه مدلول عليه بثاني مفعولي الفعل الآخر. وأشرت بقولي:

وَنَحْو (تَرْضِيهِ وَيَرْضِيكَ) نَدَر

إلى قول الشاعر: [من الطويل]

إِذَا كُنْتُ تَرْضِيهِ وَيَرْضِيكَ صَاحِبٌ وَأَلْغِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ^(١) فَقَلَّمَا يُحَاوِلُ وَاشِ غَيْرَ هِجْرَانِ ذِي وَدٍ^(٢) جِهَازًا فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ

ومثله قول الآخر: [من المتقارب]

أَلَا هَلْ أَتَاهَا عَلَى نَأْيِهَا بِمَا فَضَحَتْ قَوْمَهَا غَامِدُ^(٣) وَقُولِي:

..... وَمِثْلُهُ لَوْ شَاعَ لَمْ يَغْدُ النَّظَرُ ...

أي: لو شاع إثبات الضمير المنصوب مع المتقدم المهمل لكان له وجه من النظر؛ لأنه تقديم مفسر على مفسر فيعتقر؛ كما اغتفر تقديم غيره من المفسرات على مفسراتها.

بل كما اغتفر ذلك في المرفوع.

فإن اعتذر عن المرفوع بأنه لا يجوز حذفه قيل: فمن المنصوب ما لا يجوز حذفه، وهو ما كان خبر مبتدأ في الأصل نحو: «ظَنَنْتُ إِيَّاهُ» و«ظَنَنْتُ زَيْدًا عَالِمًا». وأيضا فإن الاهتمام بذكر مفسر الشيء بحسب الاهتمام بذكره، ومعلوم أن الاهتمام بذكر المرفوع أشد من الاهتمام بذكر غيره.

(١) وشى به وشيًا: نم به. (اللسان - وشى).

(٢) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٨١/٥، وأوضح المسالك ٢٠٣/٢، وتخليص الشواهد ص ٥١٤، والدرر ٣١٩/٥، وشرح الأشموني ٢٥/١، وشرح التصريح ٣٢٢/١، وشرح شذور الذهب ص ٥٤٣، وشرح شواهد المغنى ٧٤٥/٢، وشرح ابن عقيل ص ٢٧٩، ومغنى اللبيب ٣٣٣/١، والمقاصد النحوية ٢١/٣، وجمع الهوامع ١١٠/٢.

(٣) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٧٩/٥، ولسان العرب (غمد).

ومن الاهتمام بالضمير تقديم مفسره، وقد ترك ذلك في المرفوع الذي هو أقوى، فتركه في المنصوب لكونه أضعف أحق وأولى.

والإشارة بقولي:

(وَأُظْهِرَ أَنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرًا لِعَلِّغِيرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا)

إلى نحو: «ظَنَنْتُ وَظَنَانِي عَالِمًا الزَّيْدَيْنِ عَالِمَيْنِ» على إعمال الأول.

فإن «الزَّيْدَيْنِ» و«عَالِمَيْنِ» مفعولا «ظَنَنْتُ».

و«عَالِمًا» ثانى مفعولي «ظَنَانِي»، وهو والياء من «ظَنَانِي» مبتدأ وخبر في الأصل.

وعدل إلى إظهار «عالم»؛ لأنه لو أضمر: فإما أن يجعل مطابقا للمفسر: وهو

ثانى مفعولي «ظَنَنْتُ».

أو لأول مفعولي «ظَنَانِي» وهو الياء. وكلاهما عند البصريين غير جائز.

أما الأول: فلأن فيه إخبارا عن مفرد بمثنى.

وأما الثانى: فلأن فيه إعادة ضمير مفرد على مثنى.

وأجاز الكوفيون فى مثل هذا: الإضمار مراعى به جانب المخبر عنه فيقولون:

«ظَنَنْتُ وَظَنَانِي إِيَّاهُ الزَّيْدَيْنِ عَالِمَيْنِ».

وأجازوا أيضا «ظَنَنْتُ وَظَنَانِي الزَّيْدَيْنِ عَالِمَيْنِ» بالحذف، وهذا حاصل الأبيات

التي آخرها.

... .. لِمَا قَدْ فُسِّرَا

والكلام على «أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ» كالكلام على «ظَنَنْتُ وَظَنَانِي

عَالِمًا الزَّيْدَيْنِ عَالِمَيْنِ».

* * *

باب المفعول المطلق وهو المصدر

(ص)

الْمُضْدَرُّ اسْمٌ مِنْهُمْ مَعْنَى صَدَرَ
أَوْ قَامَ بِالشَّيْءِ كَالضَّرْبِ وَ(حَذَرَ)
وَالْفِعْلُ مِنْهُ اشْتَقَّ وَالْوَصْفُ مَعَا
فِي قَوْلِنَا، وَالْعَكْسُ غَيْرُنَا ادَّعَى
(ش) «الضَّرْبُ»: مثال لما يفهم منه معنى صدر عن فاعل.

و«الْحَذَرُ»: مثال لما يفهم منه معنى قام بالشئ؛ لأن الحذر لا يفعله الإنسان بنفسه، فيوصف بصدور؛ بل هو معنى يحدث في نفسه، ويقوم بها.
والفعل مشتق من المصدر؛ لأن المشتق فرع، والمشتق منه أصل، وكل فرع يتضمن الأصل وزيادة عليه.

ولا شك في أن الفعل يتضمن المصدر والوقت المعين؛ فثبتت فرعيته وأصلية المصدر؛ لأنه دل على بعض ما يدل عليه الفعل.
وهذا مذهب البصريين؛ وهو الصحيح.

وبنفس ما ثبتت فرعية الفعل ثبتت فرعية أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين:
فإن «ضَارِبًا» مثلاً يتضمن المصدر، وزيادة الدلالة على ذات الفاعل للضرب، و«مَضْرُوبٌ» يتضمن المصدر، وزيادة الدلالة على ذات الموقع به الضرب؛ فهما مشتقان من «الضَّرْبِ»، وكذلك سائر الصفات المشبهة ب«ضَارِبٍ» و«مَضْرُوبٍ».

(ص)

بِمِثْلِهِ أَوْ فَرَعِهِ يَنْتَصِبُ
كَ(سَيْرِكَ السَّيْرِ الْحَثِيثِ مُتَعِبٌ)
وَعَدًا أَوْ تَوْكِيدًا أَوْ تَنْوِيحًا
بِهِ أَبَانُوا كَالْأَكْغُوا رُكُوعًا
أَوْ رُكْعَتَيْنِ أَوْ رُكُوعًا حَسَنًا
وَ(أَخْشَعُ خُشُوعَ التَّارِكِينَ لِلْوَنَى)
(ش) ناصب المصدر:

إما مثله، ك«سَيْرِكَ السَّيْرِ الْحَثِيثِ مُتَعِبٌ».

وإما فرعه، والإشارة بذلك إلى الفعل نحو: «قُمْ قِيَامًا»، وإلى اسم الفاعل نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ قِيَامًا»، وإلى اسم المفعول نحو: «هُوَ مَضْرُوبٌ ضَرْبًا».
والحامل على ذكره مع عامله:

إما مجرد التوكيد «ازكَّعَ رُكُوعًا».

وإما بيان العدد «ازكَّعَ رُكُوعَتَيْنِ».

وإما بيان النوع كـ «ازكَّعَ رُكُوعًا حَسَنًا».

و«اخشَعُ خُشُوعَ التَّارِكِينَ لِلْوَنَى»

والونى: الفتور، يقصر ويمد.

(ص)

وَقَدْ يَنْتُوبُ عَنْهُ وَضَفَّ أَوْ عَدَدَ
كَذَا الَّذِي رَافَفَ كـ (ادْلَجَ سُرَى)
أَوْ آلَةً أَوْ عَائِدًا عَلَيْهِ
أَوْ مَا يُشِيرُونَ بِهِ إِلَيْهِ

(ش) يقوم مقام المصدر:

وصفه كـ «سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ».

وعدده كـ «ضَرَبْتُهُ عَشْرَ ضَرَبَاتٍ»

أو «كُلَّ» أو «بَعْضَ» كـ «جَدَّ فِي أَمْرِهِ كُلِّ الْجَدِّ، وَرَفَقَ بَعْضَ الرُّفُقِ»

وما رادفه أو دل على نوع منه كـ «ادْلَجَ سُرَى»، و«رَجَعَ الْفَهْقَرَى»، أو كان اسم آتته كـ «ضَرَبْتُهُ سَوْطًا».

أو كان ضميره نحو قوله تعالى: ﴿لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة: ١١٥].

أو كان مشارا به إليه كـ «اضْرِبْهُ ذَلِكَ الضَّرْبَ الْمَعْرُوفَ».

(ص)

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحْدًا أَبَدًا وَثَرْنٌ وَاجْمَعُ غَيْرُهُ حَيْثُ بَدَأَ

كـ (قُلْتُ قَوْلَيْنِ وَأَقْوَالًا أُخْرَى) كَذَلِكَ (الْأَقْدَارُ) فِي جَمْعِ (الْقَدَرِ)

(ش) ما جىء به لمجرد التوكيد فهو بمنزلة تكرير الفعل، والفعل لا يشى ولا

يجمع فكذلك ما هو بمنزلته.

وأما ما جىء به لبيان العدد أو الأنواع، فلا بد من قبوله للتثنية والجمع.

(ص)

وَعَامِلُ الَّذِي أَتَى مُؤَكِّدًا سُقُوطُهُ اِمْتِنَاعُ أَبَدًا فَتَقْصِدَا

وَحَذَفَ مَا لِغَيْرِهِ أَجْزُ كَمَا مَعَ غَيْرِ مَصْدَرٍ، وَحَذَفَ حَتْمًا

مَعَ كُلِّ مَصْدَرٍ يَكُونُ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ كـ (نَدَلًا) الَّذِ كـ (انْدَلَا)

وَاعْزُ لَهُذَا التَّوَع مَا مِنْ عَمَلٍ يَلِيهِ، أَوْ قُلْ: فَعَلُهُ ذُو الْعَمَلِ
وَبَعْضُ مَا عَنْ تَأْصِبِ تَابِ التَّزِمِ إِهْمَالِ فَعْلِهِ فَوَضْعُهُ عُدِمَ
كـ(بَلَه) ذَا إِضَافَةٍ بِمَعْنَى (تَزَك) وَيَتَنَّى إِنْ عَنِ (اتَّزَك) أَغْنَى
(ش) المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله، وتقرير معناه، وحذفه مناف لذلك فلم يجز.

بخلاف المصدر المبين عددا، أو نوعا فإنه يدل على معنى زائد على معنى الفعل فأشبهه المفعول به؛ فجاز حذف عامله كما جاز حذف عامل المفعول به.

وحذف عامل المصدر المبين على ضربين: جائز وواجب:
فمن الجائز قولك لمن قال: «أَي سَيْرٍ سِرَتْ؟»: «سَيْرًا سَرِيعًا»، ولمن قال: «مَا تَجِدُ فِي الْأَمْرِ»: «بَلَى جِدًّا كَثِيرًا»، ولمن تهيأ لاعتكاف، أو فرغ منه: «اَعْتَكَفَا مَقْبُولًا»، ولمن قدم من سفر: «قُدُومًا مُبَارَكًا».

ومن الحذف الواجب: حذف عامل المصدر الذي يذكر بدلا من اللفظ بفعله. وهو على ضربين: خبر وطلب.

فالخبر نحو قولك عند تذكر نعمة: «حَمْدًا لَا كُفْرًا».
والطلب كقوله - تعالى -: ﴿فَضْرِبَ الرِّقَابَ﴾ [محمد: ٤]، وكقول الشاعر: [من الطويل]

يَمُرُونَ بِالذُّهْنِ^(١) خِفَافًا عِيَابُهُمْ^(٢) وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارَيْنِ بُجْرَ^(٣) الْحَقَائِبِ
عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلْ أُمُورِهِمْ فَتَذَلَّ زُرَيْقُ الْمَالِ تَذَلَّ^(٤) الثَّعَالِبِ

(١) الدهناء: موضع وهو رمل لين. (مقاييس اللغة - دهن).
(٢) العيبة: عيبة الثياب وغيرها. (مقاييس اللغة - عيب).
(٣) البجر: يقال للرجل الذي تخرج سرته وتتجمع عندها العروق: الأبيجر. (مقاييس اللغة - بجر).

(٤) البيتان لأعشى همدان في الحماسة البصرية ٢/٢٦٢، ٢٦٣، ولشاعر من همدان في شرح أبيات سيبويه ١/٣٧١، ٣٧٢، ولأعشى همدان أو للأحوص أو لجريز في المقاصد النحوية ٣/٤٦، وهما في ملحق ديوان الأحوص ص ٢١٥، وملحق ديوان جريز ص ١٠٢١، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٢٩٣، وأوضح المسالك ٢/٢١٨، وجمهرة اللغة ص ٦٨٢، والخصائص ١/١٢٠، وسر صناعة الإعراب ص ٥٠٧، وشرح الأشموني ١/٢٠٤، وشرح التصريح ١/٣٣١، وشرح ابن عقيل ص ٢٨٩، والكتاب ١/١١٥، ولسان العرب (خشف)، (ندل).

وإلى هذا البيت^(١) أشرت بقولي:

... كـ«نَدَلًا» الَذْ كـ«انْدَلًا»

يقال: ندل الشيء ندلا؛ إذا اختطفه.

واختلف فيما ينتصب بعد هذا النوع من المصادر:

فمذهب جماعة من كبار النحويين: أن العامل هو المصدر؛ لأنه خلف عن فعله، وفعله قد صار نسيا منسيا.

ومذهب آخريين: أن العامل هو الفعل نفسه؛ لأنه لا غنى عن نسبة نصب المصدر نفسه إليه، وذلك موجب للاعتماد عليه، وعدم الإعراض عنه.

وبعض هذه المصادر المفعولة بدلا من اللفظ بالفعل لا فعل له أصلا كـ«بَلَّة» إذا استعمل مضافا فإنه حينئذ منصوب نصب «ضَرَبَ الرَّقَابِ» وجيء به بدلا من اللفظ بـ«اَثْرَكَ» كما جيء بـ«ضَرَبَ الرَّقَابِ» بدلا من اللفظ بـ«اضْرِبُوا الرَّقَابَ».

ولما لم يكن لـ«بَلَّة» فعل من لفظه احتيج إلى تقدير فعل من معناه وهو «اَثْرَكَ»؛ لأن «بَلَّةَ الشَّيْءِ» بمعنى: ترك الشيء.

فعمل «اَثْرَكَ» فيه من جنس قول القائل: «اَثْرَكَهُ رَفْضًا» و«ذَرَهُ وَدَعًا».

ومن نصب ما بعد «بَلَّة» جعله اسم فعل بمعنى: «اَثْرَكَ».

وفى البيت إشارة إلى هذا كله.

(ص)

وَمَا لَهُ فِعْلٌ يَجِيءُ خَبَرًا أَوْ طَلَبًا مِمَّنْ دَعَا أَوْ أَمَرَ

وَفِيهِمَا الْقَرَأَ قِيَّاسًا اتَّبَعَ إِنْ وَقَعَا حَيْثُ يُرَى الْفِعْلُ يَقَعُ

وَرَأْيُهُ فِي طَلَبٍ يَقْوَى وَمَنْ وَافَقَهُ فِي خَبَرٍ فَمَا وَهَنْ

(ش) يستغنى بذكر المصدر الذي له فعل عن فعله في الخبر والدعاء والأمر والنهي.

فمثال ذلك في الخبر قول القائل عند تذكر نعمة: «حَمْدًا وَشُكْرًا لَا كُفْرًا».

وعند تذكر شدة: «صَبْرًا لَا جَزَعًا».

وعند ظهور ما يعجب: «عَجَبًا».

وعند خطاب مريض عنه: «أَفْعَلْ وَكَرَامَةً وَمَسْرَةً».

(١) في أ: وإلى هذا القول.

وعند خطاب مغضوب عليه: «لَا أَفْعَلُ وَلَا كَيْدًا وَلَا هَمًّا» و«لَأَفْعَلَنَّ وَرَغَمًا وَهَوَانًا». ومثال الدعاء «سَعْيًا» و«رَغْيًا» و«جَدْعًا» و«بُعْدًا».

مثال الأمر والنهي قولهم: «قِيَامًا لَا قُعُودًا» أى: قم لا تقعد. ومن الأمر قوله - تعالى - ﴿فَضَرَبَ الرِّقَابَ﴾ [محمد: ٤] أى: فاضربوا الرقاب.

ومنه قول الشاعر: [من الوافر]

فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا فَمَا نَيْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعٍ^(١)

فإضمار الناصب فى هذا وما أشبهه لازم؛ لأن المصدر بدل من اللفظ به؛ فذكره جمع بين البديل والمبدل منه.

والفراء يرى ذلك مطردا غير متوقف على سماع، خبرا كان ما يرد فيه ذلك، أو طلبا بشرط أن يكون الموضع صالحا لوقوع الفعل فيه مجردا.

ورأيه فى ذلك عندى صواب.

إلا أن وقوع ذلك فى الطلب أكثر من وقوعه فى الخبر؛ لأن دلالة المطلوب على فعل الطلب أقوى وأظهر من دلالة المخبر به على فعله؛ ولذلك قلت:

وَرَأَيْتُ فِي طَلَبٍ يَفْوَى

(ص)

وَنَاصِبُ الْمَضَرِّ حَتْمًا يُضْمَرُ أَيْضًا لَدَى تَوْبِيخٍ مَنِ يُقْصَرُ

وَشِبْهُ ذَلِكَ كـ(أَفْثَرَةٌ وَقَدْ تَعَيَّنَ الْجِدُّ وَإِظْهَارُ الْجَلْدِ)

كَذَاكَ فِي نَحْوِ: (اجْتَهَدَ فِيمَا غُنْمًا وَإِمَّا أَوْبَةً وَسَلْمًا)

كَذَا مُكْرَّرٌ وَذُو حَضَرٍ وَرَدَّ إِنْ نَابَ عَنْ فِعْلٍ لِعَيْنِ اسْتَنْدَ

كـ(أَنْتَ سَيْرًا سَيْرًا) (أَلَمَّا أَنَا صَبْرًا) و(مَا الْمَلْهُوفُ إِلَّا حَزَنًا)

(ش) حال الموبخ على ما لا يرضى منه مشاهدة؛ فاستغنى بذلك عن إظهار الفعل

الموجب لتوبيخه، وجعل مصدره بدلا من اللفظ به كقولك للمتوانى: «أَتَوَانِيَا وَقَدْ جَدَّ قَرْنَاؤُكَ».

(١) البيت لفطرى بن الفجاءة فى تخليص الشواهد ص ٢٩٨، وشرح التصريح ٣٣١/١، والمقاصد النحوية ٥١/٣، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢٢٠/٢، وشرح الأشموني ٢١٢/٢.

ومنه قول جرير^(١): [من الوافر]

أَعْبَدَا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيْبَا
أَي: أَتْلُومُ وَتَغْتَرِبُ.

وقد يفعل ذلك من يخاطب نفسه كقول عامر بن الطفيل^(٣) -لعنه الله-: «أَعْدَّةُ
كَغْدَةِ الْبَعِيرِ، وَمَوْتَا فِي يَبْتِ سَلْوِيَّةٍ».
ومثل هذا عنيت بقولي:
وَشِبْنِه ذَاكَ... ..

ومن أسباب التزام حذف ناصب المصدر أن يقصد به تبين عاقبة أمر تقدمه
كقوله -تعالى-: «فَشَدُّوا الْوَتَاكَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً» [محمد: ٤].

ومن أسباب ذلك -أيضا- أن يخبر عن اسم عين بفعل جعل مصدره بدلا من
اللفظ به مكررا نحو: «أَنْتَ سَيْرًا سَيْرًا». أو إذا حصر بـ(إنما) أو بـ(إلا) نحو: «إِنَّمَا أَنَا
صَبْرًا»، و«مَا الْمَلْهُوفُ إِلَّا حَزَنًا».

والأصل: أنت تسير، وإنما أصبر، وما الملهوف إلا يحزن.

فحذف الفعل حذفًا لازما؛ لأجل التكرار والحصر.

وجعل الثاني في التكرار بدلا منه فامتنع الإظهار؛ لثلا يجمع بين المبدل منه
والبديل.

(١) هو جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي بن بدر الكلبي الشاعر، أشعر أهل عصره، عاش عمره
كله يناضل شعراء زمنه، ويساجلهم، وكان هجاءً مرًا، وكان عفيفًا، وهو من أغزل الناس
شعرًا، له نقائض مع الفرزدق، وله ديوان شعر. مات سنة ١٦٠ هـ.

ينظر: الأعلام (١١٩/٢)، الشعر والشعراء (١٧٩)، وفيات الأعيان (١٠٢/١).
(٢) البيت في ديوانه ص ٦٥٠، وإصلاح المنطق ص ٢٢١، والأغاني ٢١/٨، وجمهرة اللغة
ص ١١٨١، وخزانة الأدب ١٨٣/٢، وشرح أبيات سيويه ٩٨/١، وشرح التصريح ١/
٣٣١، ١٧١/٢، ٢٨٩، والكتاب ٣٣٩/١، ٣٤٤، ولسان العرب (شعب)، ومعجم ما
استعجم ص ٧٩٩، ٨٦١، والمقاصد النحوية ٤٩/٣، ٥٠٦/٤، وبلا نسبة في أوضح
المسالك ٢٢١/٢، ووصف المباني ص ٥٢، وشرح الأشموني ٢١٢/١.

(٣) هو عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر العامري، فارس قومه، وأحد فتاك العرب وشعرائهم
وساداتهم في الجاهلية، أدرك الإسلام شيخًا فوفد على رسول الله ﷺ وهو في المدينة، بعد
فتح مكة، يريد الغدر به، فدعاه إلى الإسلام، فاشتراط أن يكون وليًا للأمر من بعده، فردّه،
ولم يسلم، وهو ابن عم لبيد الشاعر، توفي سنة ١١ هـ.

ينظر: الأعلام (٢٥٢/٣)، الشعر والشعراء (١١٨)، خزانة الأدب (٤٧١/١).

وعوامل المحصور في التزام الإضمار معاملة المكرر؛ لأن في الحصر من التوكيد ما يقوم مقام التكرار.

فلو ترك التكرار والحصر جاز الإظهار.

واشترط في هذا النوع كونه بعد اسم عين؛ لأنه لو كان بعد اسم معنى لم يحتج إلى إضمار فعل.

بل كان يتعين الرفع بمقتضى الخبرية نحو: «إِنَّمَا سَيَّرُكَ سَيْرَ الْبَرِيدِ».

بخلاف كونه بعد اسم عين فإن ذلك يؤمن معه اعتقاد الخبرية؛ إذ المعنى لا يخبر به عن العين إلا مجازا كقول الشاعر: [من البسيط]

... .. فَلِئِمَّا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ^(١)

أى: ذات إقبال وإدبار.

(ص)

وَمِنْهُ تَوَكِيدٌ لِنَفْسِهِ كَمَا	(عَلَى دِرْهَمَانٍ عُزْفًا) فَأَعْلَمَا
وَمِنْهُ نَحْوُ: (ذَا ابْنُهُ حَقًّا) وَسِمَ	مُؤَكَّدًا لِغَيْرِهِ فَلَا تَهْمُ
وَمِنْهُ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ	مَعْنَاهُ، وَالْفَاعِلُ حَارِثٌ قَبْلَهُ
نَحْوِ (لَهُ بُكَاءٌ بُكَاءٌ تَكَلَّى)	(لَكَ وَجَدٌ وَجَدٌ صَبٌّ مُجَلَّى)

(ش) من المصادر الملتزم إضمار ناصبها المؤكد به كلام يتضمن معناه دون لفظه.

فإن لم يكن للكلام محتمل غيره نحو: «لَهُ عَلَى دِرْهَمَانٍ عُزْفًا، أَوْ اعْتِرَافًا» سمي مؤكدا لنفسه؛ لأنه بمنزلة إعادة ما قبله، فكان الذى قبله نفسه.

وإن كان له محتمل غيره نحو: «هُوَ ابْنِي حَقًّا» سمي مؤكدا لغيره؛ لأنه يجعل ما قبله نصا بعد أن كان محتملا؛ فهو مؤثر، والمؤكد به متأثر، والمؤثر والمتأثر غيران.

(١) عجز بيت للخشاء وصدرة:

ترتفع ما رتعت حتى إذا دكرت

... ..

ينظر ديوانها ص ٣٨٣، والأشباه والنظائر ١/١٩٨، وخزانة الأدب ١/٤٣١، ٢/٣٤، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٨٢، والشعر والشعراء ١/٣٥٤، والكتاب ١/٣٣٧، ولسان العرب (رهط)، (قبل)، والمقتضب ٤/٣٠٥، والمنصف ١/١٩٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٣٨٧، ٤/٦٨، وشرح الأشموني ١/٢١٣، وشرح المفصل ١/١١٥، والمحاسب ٢/٤٣.

ومما التزم إضمار ناصبه: المشبه به بعد كلام تام يتضمن معناه مع ما هو فاعل فى المعنى نحو: «لَهُ بُكَاءٌ بُكَاءٌ تُكَلِّى» و«لَكَ وَجْدٌ وَجْدٌ صَبٌّ مُجَلِّى» أى: مخرج عن وطنه.

فالهاء من «لَهُ» والكاف من «لَكَ» فاعلان فى المعنى.
فلو لم يذكر لم يجز النصب، بل كان يقال: «هَذَا بُكَاءٌ بُكَاءٌ تُكَلِّى»، و«عَجِبْتُ مِنْ وَجْدٍ وَجْدٍ صَبٌّ» وكذلك إذا لم تتم الجملة إلا به نحو: «الْبُكَاءُ بُكَاءٌ تُكَلِّى»، و«الْوَجْدُ وَجْدٌ صَبٌّ مُجَلِّى».

(ص)

وَنَابَ غَيْرُ مَصْدَرٍ عَنْ مَصْدَرٍ يَجِئُ مَنصُوبًا بِفِعْلِ مُضْمَرٍ
كَقَوْلِهِمْ: (تُرَبًّا لَهُ وَجَنَدَلًا) (وَإِنَّمَا بِاللَّهِ مِنْ كُلِّ بَلَاءٍ)
(ش) كما جاز أن يحذف ناصب المصدر، ويجعل المصدر بدلا من اللفظ به جاز أن يفعل مثل ذلك بما وقع موقع المصدر مما ليس بمصدر.
ولا حاجة إلى أن يتأول بمصدر، بل يجعل الجامد منه مفعولا به نحو: «تُرَبًّا» و«وَجَنَدَلًا»، والمشتق حالا نحو: «وَإِنَّمَا بِاللَّهِ مِنْ كُلِّ بَلَاءٍ»؛ فيكون التقدير: ألزمه الله تربا وجندلا، واعتصمت عائدا بك.
وهذا التقدير ونحوه هو الظاهر من قول سيبويه^(١) - رحمه الله - وما سواه تكلف لا فائدة فيه.

وهو مذهب المبرد^(٢)، واختيار الزمخشري^(٣).

* * *

(١) ينظر الكتاب (١/٣١٤، ٣١٥).

(٢) قال المبرد: فمما يدعى به أسماء ليست من الفعل، ولكنها مفعولات. وذلك قولك: تربا، وجندلا، إنما يريد: أطعمه الله، ولقاه الله، ونحو ذلك.
ينظر: المقتضب: ٢٢٢/٣.

(٣) قال الزمخشري: «وقد تجرى أسماء غير مصادر ذلك المجرى وهى على ضربين: جواهر نحو قولهم: تربا وجندلا وفاها لفيك، وصفات نحو قولهم: هنيئا مريئا وعائدا بك...»
ينظر: شرح المفصل: ١٢٣/١.

باب المفعول له

(ص)

مَضَرَّ ابٍ عِلَّةً لِمَضَرٍ شَارَكَهُ فِي وَقْتِهِ وَالْمَضَرِ
 سَمَوُهُ (مَفْعُولاً لَهُ) وَيَنْتَصِبُ بِمَا بِهِ عُلِّلَ، وَاللَّامُ تَجِبُ
 إِنْ يَخْلُ مِنْ بَعْضِ الْقُبُودِ (سَرَى) ^(١) لِلْمَاءِ، أَوْ لِلْعُشْبِ أَوْ أَمْرِ عَرَا
 (وَجِيءَ غَدَاً) لِقَوْلِكَ (الْيَوْمَ أَجِي) وَقَدْ دَعَوْتُ رَغْبَةً فِي الْفَرْجِ
 فَ(الرَّغْبَةُ) الشُّرُوطُ حَازَتْ فَانْتَفَى بِهَا عَنِ اللَّامِ بِلاَ تَوْقُفٍ
 (ش) المفعول له: كل مصدر نصب لتقديره بلام التعليل.

وشرط وقوعه كذلك مع كونه مصدرا معللا به: أن يصدر هو وما علل به من فاعل واحد، في وقت واحد كقولك: «دَعَوْتُ رَغْبَةً فِي الْفَرْجِ».

فالرغبة: مفعول له؛ لأنه مصدر معلل به ما وافقه في الفاعل والزمان.

فإن فقد اتحاد الفاعل، أو الزمان مع قصد التعليل فلا بد من اللام، أو ما يقوم مقامها نحو: «جِئْتُ لِأَمْرِكَ إِيَّاي»، و«أَحْسِنُ إِلَيْكَ غَدَاً لِإِحْسَانِكَ الْآنَ».

فإن لم يكن ما قصد به التعليل مصدرا فهو أحق باللام أو ما يقوم مقامها نحو: «سَرَى زَيْدٌ لِلْمَاءِ أَوْ لِلْعُشْبِ»، أو نحو ذلك.

والقائم مقام اللام هو «مِنْ» و«فِي» كقوله تعالى: «كَلَّمَآ أَرَادُوْآ أَنْ يَخْرُجُوْا مِنْهَا مِنْ غَيْرٍ» [الحج: ٢٢]، وكقوله -عليه الصلاة والسلام-: «إِنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هِرَّةٍ رَيْطَتِهَا، وَلَمْ تُطْعِمْهَا وَلَمْ تَدْعُهَا تَأْكُلْ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ».

(ص)

وَتَدْخُلُ اللَّامُ عَلَيْهِ حَائِزًا هَذِي الشُّرُوطُ فَأَعْتَقْدُهُ جَائِزًا
 وَقَلَّ أَنْ يَضَحَبَهَا الْمُجَرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَضْحُوبٍ (أَل) وَيُشَدُّ
 (لَا أَفْعُدُ الْجَبِينَ عَنِ الْهَيْجَاءِ) ^(٢) وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ ^(٣) الْأَعْدَاءِ ^(٤)

(١) في أ: أو شبهها لفقد شرط كسرى.

(٢) الهيجاء: الحرب تمتد وتقتصر. (مقاييس اللغة - هيج).

(٣) الزمرة: الجماعة. (مقاييس اللغة - زمر).

(٤) الرجز بلا نسبة في الدرر ٧٩/٣، وشرح الأشموني ٢١٧/١، وشرح التصريح ٣٣٦/١، وشرح ابن عقيل ص ٢٩٤، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٩٨، والمقاصد النحوية ٦٧/٣، وجمع الهوامع ١٩٥/١.

(ش) كل مصدر اجتمعت فيه شروط الانتصاب على أنه مفعول له فجائز جره باللام.

إلا أن ذلك فيما عرف بالأداة أحسن من التجريد. والتجريد أحسن منه في المنكر. ويستوى الأمران في المضاف.

وقد فهم ذلك من قولي:

وَقُلْ أَنْ يَضْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَضْحُوبٍ «أَل» ...
ثم ذكرت شاهد مصحوب «أَل».

باب المفعول فيه وهو الظرف

(ص)

مَكَانٌ أَوْ وَقْتُ حَوَى مَعْنَى (فِي)	ظَرْفٌ كـ (رُخَ غَدًا مَعَ الْأَشْرَافِ)
فَانْصَبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ أَبَدًا	مَا لَمْ يَكُنْ مَلْفُوظٌ (فِي) قَدْ وَجَدَا
وَالْوَقْتُ مُبْهَمًا وَمُخْتَصًّا لِذَا	يَصْلُحُ كـ (امْكُثْ يَوْمًا أَوْ يَوْمَ كَذَا)
وَلَا يَكُونُ اسْمُ الْمَكَانِ ظَرْفًا	إِلَّا إِذَا أُبْهِمَ كـ (ازْجِعْ خَلْفًا)
مِنْ ذَاكَ أَسمَاءُ الْجِهَاتِ جَمْعًا	وَمَا يَضَاهِيهَا كـ (عِنْدَ) وَ (مَعَ)
كَذَا الْمَقَادِيرُ كـ (مِيلٍ) وَكَذَا	مَا مِنْ سَمَا الْعَامِلُ فِيهِ أُخِذَا
قَدْ (مَقْعَدٌ) مُطَرِّدٌ مَعَ (يَقْعُدُ)	وَ (مَعْقِدٌ) مُطَرِّدٌ مَعَ (يَعْقِدُ)
وَنَحْوُ: (زَيْدٌ مَزَجَرُ الْكَلْبِ) نَدَرَ	وَلَا تُدَوِّرُ فِيهِ إِنْ تَلَا (زَجَرَ)

(ش) المفعول فيه هو: ما نصب من اسم زمان، أو مكان مقارن لمعنى «فى» دون لفظها.

وقد تمثل النوعان بقولي:

... .. «رُخَ غَدًا مَعَ الْأَشْرَافِ»

فإن «غَدًا» اسم زمان. و«مَعَ»: اسم مكان، وقد قارنهما معنى «فى» دون لفظها. وذكر «مقارنة المعنى» أجود من ذكر «تقدير فى»؛ لأن تقدير «فى» يوهم جواز استعمال لفظ «فى» مع كل ظرف؛ وليس الأمر كذلك؛ لأن من الظروف ما لا يدخل عليه «فى» كـ «عِنْدَ» و«مَعَ»، وكلها مقارن لمعناها ما دام ظرفا. وأسماء الزمان صالحة لذلك: مبهمها، ومختصها.

والمبهم كـ«جَيْنَ» و«مُدَّة».

والمختص كـ«يَوْمَ كَذَا» وكـ«سَاعَةَ كَذَا».

تقول: «مَكُنْتُ عِنْدَهُ حِينَ مِنَ الدَّهْرِ» و«غَبْتُ عَنْهُ مُدَّةً»

و«صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ»، و«اَعْتَكَفْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ».

وأما المكان فلا يكون من أسمائه ظرفا صناعيا إلا ما كان مبهما أو مشتقا من اسم الحدث الذي اشتق منه عامله.

فالمبهم ما لا يتميز مسماه بدون إضافة أو ما يقوم مقامها كأسماء الجهات والمقادير، تقول: «قَعَدْتُ يَمِينَ زَيْدٍ، وَيَسَارَ عَمْرٍو»، و«سِرْتُ مَيْلًا وَفَرَسَخًا».

والمشتق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل كـ«مَقْعَدٌ» و«مَعْقِدٌ» من نحو قولك: «أَقْعُدْ مَقْعَدَ الْمُنَاجِي»، و«اَعْقِدْ نِكَاحَ زَيْدٍ مَعْقِدَ نِكَاحِ عَمْرٍو».

ولا يكون هذا النوع ظرفا قياسيا إلا إذا كان العامل فيه موافقا له في الاشتقاق. فلذا عد من الشواذ قولهم: «هُوَ مِثْلُ مَقْعَدِ الْقَابِلَةِ» و«عَمْرٍو مَزَجَرَ الْكَلْبِ» و«خَالِدٌ مَنَاطُ الثَّرْيَا».

فلو أعمل في المقعد «قَعَدَ»، وفي المزجر «زَجَرَ»، وفي المناط «نَاطَ» لم يكن في ذلك شذوذ ولا مخالفة للقياس؛ نص على ذلك سيوبه^(١).

(ص)

ظَرْفِيَّةٌ أَوْ شِبْهَهَا لَنْ يَلْزَمَا
ظَرْفِيَّةٌ، أَوْ شِبْهَهَا مِنْ الْكَلِمِ
حَثْمُ الْبِنَاءِ عَنْ تَصْرِفٍ غَنِى
(لَيْلٍ) (نَهَارٍ) وَ(سَحِيرٍ) وَ(بُكَزٍ)
(عَشِيَّةٍ) (عَتَمَةٌ) (مَسَاءٍ)
مُعِيْنًا فَهَوَ مِنَ الصَّرْفِ بَرَا
إِنْ شَارَكَ الْأَعْلَامَ فِيْمَا يُعْتَبَرُ
وَتَرَكَ تَنْوِينَ (عَشِيَّةٍ) نَزَزَ
تَرْكِيبُهُ تَضْرِيْفُهُ قَدْ رُفِضَا

وَذُو تَصْرِفٍ مِنَ الظَّرُوفِ مَا
وَعَبَّرَ ذِي التَّصْرِفِ الَّذِي لَزِمَ
فَعَبَّرَ (مُنْذُ) وَ(مُنْذُ) اسْمُ زَمَنِ
كَذَاكَ مَا عُبِّرَ مِنْ (ضَحَى) (سَحَرِ)
وَهَكَذَا مُعَيَّنَا (عَشَاءٍ)
ذِي لَا تُصَرِّفُ وَاضْرِفِ الْأَ (سَحَرَا)
وَ(غُدُوَّةٍ) وَ(بُكْرَةٍ) عَكْسُ (بُكَزٍ)
وَاضْرِفُهُمَا إِنْ تُكْرَا فَقَدْ كَثُرَ
وَنَحْوُ: (يَوْمَ يَوْمٍ) مِمَّا عَرَضَا

(١) ينظر الكتاب (١/٤١٢ - ٤١٦).

كَذَٰكَ (ذُو) وَ(ذَات) إِنْ يُضَافَا
عَنْ خَنَعِمَ (ذُو) وَ(ذَات) صُرْفَا
وَاخْتِيَرَ فِي وَضْفِ زَمَانٍ حُدِفَا
(ش) من الظروف: متصرف منصرف.

وغير متصرف ولا منصرف.

ومتصرف غير منصرف.

ومنصرف غير متصرف.

فالأول «يَوْم» و«شَهْر» و«حَوْل».

والثاني: ك«سَحَر» المقصود به التعيين.

والثالث: ك«عُدُوَّة» و«بُكَرَة» علمين لهذين الوقتين قصد بهما التعيين أو لم يقصد.

والرابع: ما عين من «ضُحَى» و«بُكْرٍ» و«سُحَيْرٍ» و«لَيْلٍ» و«نَهَارٍ» و«عِشَاءٍ» و«عِشِيَّةٍ» و«عَتَمَةٍ» و«مَسَاءٍ».

ومن العرب من لا يصرف «عِشِيَّة» في التعيين.

وأشرت بقولي:

وَذُو تَصْرُفٍ مِنَ الظُّرُوفِ مَا ظَرْفِيَّةٌ أَوْ شِبْهَهَا لَنْ يَلْزَمَا
إِلَى أَنْ الْخُرُوجَ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِدْخُولِ حَرْفٍ جَرَّ فَإِنَّهُ لَا يَعْتَدُ بِهِ .
فَلِذَلِكَ يَحْكُمُ بَعْدَ تَصْرُفِ «قَبْلَ» وَ«بَعْدَ» وَ«لَدُنْ» وَ«عِنْدَ» حَالِ دْخُولِ «مِنْ» عَلَيْهِنَ .

وإنما ثبت تصرف الظرف بالإضافة إليه، أو الإخبار عنه نحو: «اعْتَكَفْتُ نِصْفَ الْيَوْمِ» و«الْيَوْمُ مُبَارَكٌ» .

ولما كانت الظروف التي لا تتصرف كثيرة أقمت مقام تعدادها ضبطها بقولي:
فَعَيَّرَ «مُنْذُ» وَ«مُدَّ» اسْمُ زَمَنِ حَتْمُ الْبِنَاءِ عَنْ تَصْرُفِ غَنِي
فَأَخْرَجْتَ «مُنْذُ» وَ«مُدَّ» فَإِنَّهُمَا مَحْتَوَا الْبِنَاءَ وَلَيْسَا مَقْصُودَيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا يَخْبِرُ عَنْهُمَا
فِي نَحْوِ: «مَا رَأَيْتُهُ مُدَّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ» .

وأخرجت بقولي:

... حَتْمُ الْبِنَاءِ ...

ما بينى فى حال دون حال كـ «أَمْسَ» و«جِين» فإنه إن أضيف إلى جملة جاز بناؤه وإعرابه.

فعلم بعد إخراج ما خرج منع تصرف «إِذَا» و«مَتَى» و«أَيَّانَ» و«قَطُّ» و«عَوْضُ» ونحو ذلك من أسماء الزمان المحتومة البناء.

ثم نبهت على ضابط آخر يميز ما لا يتصرف من الظرف فقلت:
وَنَحْوُ «يَوْمَ يَوْمٍ» مِمَّا عَرَضًا تَرْكِيبُهُ تَضْرِيْقُهُ قَدْ رُفِضًا
ثم بينت أن «ذَا» و«ذَاتَ» إذا أضيفا إلى زمان لا يتصرفان عند غير خثعم^(١)
ويتصرفان عندهم كقول بعضهم: [من الوافر]

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِأَمْرِ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يُسَوِّدُ^(٢)
ثم نبهت على أن صفة الزمان إذا حذف وأقيمت مقامه، المختار ملازمتها للظرفية.
ولذلك ضعف أن يقال: «سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلٌ»، واختير أن يقال: «سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلًا»
بالنصب.

(ص)

وَمَنْ يُرِدْ ظَرْفِيَّةَ اسْمٍ مَوْضِعٍ مُخْتَصٍّ ابْدَى (فِي) لِيَسْمَعَ مَنْ يَعِي

(١) خَثْعَمُ بن أنمار: قبيلة من القحطانية، تنتسب إلى خثعم بن أنمار بن أراش بن عمرو بن
الْعَوْثُ بن نَبْت بن مالك بن زيد بن كَهْلَان. منازلهم: كانت منازلهم بحبال السَّراة وما
والاها، جبل يقال له: شَق، وجبل يقال له: بارق، وجبال معهما، حتى مرت بهم الأزْد في
مسيرها من أرض سبأ، وتفرقها في البلاد، فقاتلوهم فأنزلوهم من جبالهم، وأجلوهم عن
منازلهم، ونزلتها أزد شَنْوَةَ، غامد، وبارق، ودَوْس، وتلك القبائل من الأزد، فظهر
الإسلام، وهم أهلها، وسكانها.

ونزلت خثعم ما بين بيشة، وثربة، وظَهْر تَبَالَةَ على مَحْجَةِ اليمن، من مكة إليها، وما
صاقب تلك البلاد، وما والاها، فانتشروا فيها إلى أن أظهر الله الإسلام، وأهله،
فتيامنت، وانتسبوا إلى أنمار بن أراش بن عمرو بن الغوث بن نبت بن مالك زيد بن
كهْلَان بن سبأ، وقالوا: «نحن أولاد قحطان، ولسنا إلى معد بن عدنان».
ينظر: معجم قبائل العرب (١/٣٣١).

(٢) البيت لأنس بن مدركة في الحيوان ٨١/٣، وخزانة الأدب ٨٧/٣، ٨٩، والدرر ٣١٢/١،
٨٥/٣، وشرح المفصل ١٢/٣، ولأنس بن نهيك في لسان العرب (صبح)، ولرجل من
خثعم في شرح أبيات سيويه ٣٨٨/١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٥٨/٣، والجنى
الداني ص ٣٣٤، ٣٤٠، والخزانة ١١٩/٦، والخصائص ٣٢/٣، والكتاب ٢٢٧/١،
والمقتضب ٣٤٥/٤، والمقرب ١٥٠/١، وجمع الهوامع ١٩٧/١.

ك(نَامَ فِي الدَّارِ) وَ(فِي الْحَضَنِ انْحَصَرَ) وَ(هِنْدُ فِي الْقَضْرِ) وَ(زَيْدٌ فِي هَجَزٍ) وَغَيْرُ هَذَا نَادِرًا قَدْ جُعِلَ وَاسْتَعْمَلُوا كَالْمُتَعَدِّ دَخَلَ مَعَ الْمَكَانِ لَا سِوَاهُ ك«دَخَلَ سَعْدٌ مَحَلَّتًا» وَ«فِي الْأَمْرِ الْخَلَلُ» (ش) لَا يَتَعَدَّى إِلَى الْمَكَانِ الْمُخْتَصَّ فَعَلْ إِلَّا إِنْ تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ كَقَوْلِكَ: «قَصَدْتُ الْمَسْجِدَ» وَ«عَمَرْتُ الدَّارَ».

فَإِنْ قَصِدَ إِيقَاعُ فَعَلٍ فِيهِ كَمَا يَوْقَعُ فِي الْمَكَانِ الْمُبْهَمِ لَزِمَ ذِكْرُ «فِي» كَقَوْلِكَ: «أَقَمْتُ فِي الْبَلَدِ» وَ«اغْتَكَفْتُ فِي الْمَسْجِدِ».

فَإِنْ وَرَدَ شَيْءٌ بِخِلَافِ ذَلِكَ عَدَّ نَادِرًا؛ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ: [مِنْ الْكَامِلِ]
فَلَا بَغْيَيْنُكُمْ قَنَا وَعَوَارِضًا وَلَا قِبْلَيْنَ الْخَيْلَ لَابَةً^(١) ضَرْغِدِ^(٢)
أَرَادَ: فِي قَنَا وَعَوَارِضَ، وَهُمَا مَوْضِعَانِ مُخْتَصَّانِ فَأَجْرَاهُمَا مَجْرَى الْأَمَكَةِ الْمُبْهَمَةِ.

وَالِى نَحْوِ هَذَا أَشْرْتُ بِقَوْلِي:
وَعَيْرُ هَذَا نَادِرًا قَدْ جُعِلَ
... ..
وَلَيْسَ هَذَا بِضُرُورَةٍ؛ لِتَمَكُّنِ الشَّاعِرِ مِنْ أَنْ يَقُولَ: [مِنْ الْكَامِلِ]
فَلَا بَغْيَيْنُكُمْ فِي قَنَا وَعَوَارِضَ
... ..
بِتَسْكِينِ النُّونِ وَالْمِيمِ.

فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ الْمُتَعَلِّقُ بِالْمَكَانِ الْمُخْتَصَّ «دَخَلَ» جَازَ أَنْ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ، لَا عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ، بَلْ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ مُتَعَدِّ إِلَيْهِ بِحَرْفٍ جَرٍّ، ثُمَّ حُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ تَخْفِيفًا؛ لِكثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ فَوْقَ الْفِعْلِ عَلَيْهِ وَنَصْبِهِ، كَمَا يَتَّفَقُ لغيره.
وَلَوْ كَانَ انْتِصَابُ الْمَكَانِ بَعْدَ «دَخَلَ» عَلَى الظَّرْفِيَّةِ لَجَازَ أَنْ يَقَعَ ذَلِكَ الْمُنْتَصَبُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مَا يَكُونُ ظَرْفًا لِفَعْلٍ، وَلَا يَكُونُ ظَرْفًا لِمُبْتَدَأٍ.

(١) اللَّابَةُ: الْحَرَّةُ، وَهِيَ أَرْضُ ذَاتِ حِجَارَةٍ سَوْدَاءَ. (اللسان - لأب).

(٢) ضَرْغِدٌ: جَبَلٌ أَوْ حَرَّةٌ لَغُطْفَانٍ أَوْ مَقْبَرَةٍ. (القاموس - ضَرْغِدٌ).

وَالْبَيْتُ لِعَامِرِ بْنِ الطَّفِيلِ فِي دِيْوَانِهِ ص ٥٥، وَالتَّنْبِيهِ وَالْإِيضَاحُ ٣٣/٢، وَتَاجُ الْعُرُوسِ (ضَرْغِدٌ)، (عَرْضٌ)، (قَبْلٌ)، وَلِسَانُ الْعَرَبِ (ضَرْغِدٌ)، (عَرْضٌ)، (قَبْلٌ)، وَمَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٤٥٦/٣، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٧٤/٣، ٧٦، ٧٨، ٧٩، وَشَرْحُ أَبْيَاتِ سَيَبَوِيهِ ٢٤٦/١، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ ص ٤٧، وَالْكِتَابُ ١٦٣/١، ٢١٤، وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي أَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ ص ١٨٠، وَالْمَخْصَصُ ١٦٣/١٥، ٤٧/١٧.

ولا يجوز الحكم على «دَخَلَ» بأنه متعد بنفسه إلى المكان المختص؛ لأنه لو تعدى بنفسه إلى المكان على أنه مفعول به لتعدى بنفسه إلى غير المكان، ولم يحتج معه إلى حرف جر في نحو قولهم: «دَخَلْتُ فِي الْأَمْرِ».

(ص)

وَضَرْفٌ آتٍ صِلَةً أَوْ خَبَرًا أَوْ صِفَةً نَاصِبُهُ لَنْ يَظْهَرَ
وَأَسْتَرْهُ سَتَرٌ عَامِلٌ الْمَفْعُولُ بِهِ فِي غَيْرِ هَذِي فَهُوَ غَيْرُ مُشْتَبِهٍ
(ش) إذا وقع الظرف صلة، أو خبرا، أو صفة استغنى عن إظهار ناصبه، واكتفى بتقديره.

إلا أنه في الصلة فعل بإجماع. وفي غير الصلة يجوز أن يكون ناصب الظرف فعلا، ويجوز أن يكون اسم فاعل.

وحكم عامل الظرف في غير الصلة، والخبر، والصفة بالنسبة إلى الإظهار والإضمار حكم المفعول به. وقد تقدم بيان ذلك في بابه.

(ص)

وَجَعَلُوا مَصَادِرًا ظُرُوفًا فِي الْوَقْتِ هَذَا شَائِعٌ مَعْرُوفًا
ك(حَنْ زَيْدٌ ظَعَنَ الْحُجَّاجِ) وَكَانَ ذَلِكَ إِمْرَةً الْحُجَّاجِ
وَفِي الْمَكَانِ جَاءَ ذَلِكَ نَزْرًا وَظُرْفًا اسْمُ جُثَّةٍ قَدْ يُجْرَى
كَمِثْلِ: (لَا آتِيكَ مِغْرَى الْفَزْرِ) وَ(الْقَارِطَيْنِ) وَ(ابْنِ سَعْدٍ) فَأَذِرْ
وَ(السُّمُسُ) أَعْطُوا وَ(التُّجُومَ) وَ(الْقَمَرَ) ظُرْفِيَّةً ك(الْفَرْقَدَيْنِ) أَذْكَرُ عُمَرَ
(ش) جعل المصدر ظرفا من باب حذف المضاف، وقيام المضاف إليه مقامه.

وشرط ذلك: إفهام تعيين مقدار نحو: «كَانَ ذَلِكَ خُفُوقَ النَّجْمِ» أو «صَلَاةَ الْعَصْرِ» و«انْتَهَزَ بِهِ نَحَرَ جَزُورَيْنِ» و«سِيرَ عَلَيْهِ تَرْوِيحَتَيْنِ».

وقد يعامل بهذه المعاملة ظرف المكان نحو: «جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ» أي: مكان قربه.

وجعلت - أيضا - أسماء أعيان ظروفًا كقولهم: «لَا أَفْعَلُ ذَلِكَ مِغْرَى الْفَزْرِ» و«لَا أَكَلُمُ زَيْدًا الْقَارِطَيْنِ» و«لَا أَسَالِمُ عُمَرَا هُبَيْرَةَ بَنِ سَعْدٍ».

ومن كلام العرب الفصيح: «لَا أَفْعَلَنَّ ذَلِكَ السُّمُسُ وَالْقَمَرُ» أي: مدة طلوعهما، و«لَا أَكَلُمُ فَلَانًا الْفَرْقَدَيْنِ».

فينصبون هذا وأشباهه نصب الظروف، والتقدير: لا أفعل ذلك مدة فرقة غنم الفزر، ومدة مغيب القارظين، ومدة مغيب هبيرة بن سعد، ولأفعلن ذلك مدة بقاء الشمس والقمر، أو مدة طلوعهما، وهذا سبيل التوقيت بـ«الْفَرْقَدَيْنِ» وغيرهما.

باب المفعول معه

(ص)

اسْمٌ يَلِي فَضْلَةَ الْوَاوِ ك(مَعَ) مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ أَوْ كَفِعْلٍ قَدْ وَقَعَ يَنْصِبُهُ مَا قَبْلَ مَفْعُولًا مَعَهُ ك(هِنْدُ سَارَتْ وَالطَّرِيقُ مُسْرِعُهُ) وَكَانَ سَيْرَ خَالِدٍ، وَالنَّيْلَ عِنْدَ خُلُوءِ النَّابِ وَالْفَصِيلَا (ش) المفعول معه: هو الاسم المذكور فضلة بعد واو بمعنى «مَعَ» مسبوقه بفعل أو شبهه.

فذكرت «فَضْلَةً» احترازا من نحو: «اشْتَرَكْتَ زَيْدًا وَعَمْرُو».

وذكرت الواو احترازا من نحو: «سِرْتُ مَعَ النَّيْلِ».

وقيدتها: بمعنى «مَعَ» احترازا من نحو: «سِرْتُ وَالنَّيْلُ فِي زِيَادَةٍ» و«لَوْ خُلِيتَ وَالْأَسَدُ قَاصِدُكَ لَا كَلَّكَ».

وشرطت كون ذلك بعد فعل، أو ما هو كفعل احترازا من نحو: «أَنْتَ وَرَأْيُكَ» و«كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ».

ومثال الواقع بعد فعل: «مَرَزْتُ وَالطَّرِيقَ» أى: مع الطريق.

ومثال الواقع بعد ما هو كالفعل: «كَانَ سَيْرُهُ وَالنَّيْلُ عِنْدَ خُلُوءِ النَّاقَةِ وَفَصِيلِهَا» أى: مع النيل ومع فصيلها.

ومن إعمال شبه الفعل فى المفعول معه قول الشاعر: [من الطويل]

فَقَدْنِي وَإِيَاهُمْ فَإِنْ أَلَقَ بَغْضَهُمْ يَكُونُوا كَتَغْجِيلِ السَّنَامِ^(١) الْمُسْرَهْدِ^(٢) وَأُنْشِدْ أَبُو عَلَى : [من البسيط]

(١) السَّنَام: كتل من الشحم محدبة على ظهر البعير والناقة. (الوسيط - سنم).

(٢) المسرهد: المنعم المقدى. (اللسان - سرهد).

والبيت لأسيد بن أبى إياس الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ٢/٦٢٨، والمقاصد النحوية ٣/٨٤، وبلا نسبة فى شرح الأشموني ١/٢٢٤.

لَا تَخْبِسَنَّكَ أَثْوَابِي فَقَدْ جُمِعَتْ هَذَا رِدَائِي مَطْوِيًّا وَسِرْبَالًا^(١)
فجعل أبو على «سِرْبَالًا» مفعولا معه، وعامله «مَطْوِيًّا».
وأجاز أن يكون عامله «هَذَا».
(ص)

وَأِنْ خَلَا مِنْ فِعْلٍ أَوْ مَعْنَاهُ فَاجْتَنِبِ النَّصْبَ وَقَدْ تَرَاهُ
مِنْ بَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامٍ أَوْ (كَيْفَ) لِأَنَّ يُضْمَرُ فِعْلُ الْكَوْنِ مِنْ بَعْدِ زَمَنِ
مِنْ ذَلِكَ (وَالْجَمَاعَةُ) الَّتِي يَلِي (أَزْمَانَ قَوْمِي) وَهُوَ شَاهِدٌ جَلِي
(ش) قد تقدم التنبيه على أن من شرط نصب المفعول معه ثبوت فعل أو ما هو
كفعل قبل الواو، وأن ذكر ذلك احتراز من نحو: «كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ».
وقد روى عن بعض العرب النصب بعد: «كَيْفَ»، و«مَا» الاستفهامية على إضمار
«كَانَ» نحو: «مَا أَنْتَ وَالْكَلَامَ فِيمَا لَا يَغْنِيكَ؟!»، و«كَيْفَ أَنْتَ وَقِصَّةٌ مِنْ تَرْيِدٍ؟!». ^(٢)
ومنه قول أسامة الهذلي^(٢): [من المتقارب]
وَمَا أَنْتَ وَالسَّيْرُ فِي مَثَلٍ يُبْرِحُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ^(٣)
وأنشد سيبويه^(٤) للراعي^(٥): [من الكامل]

(١) السربال: القميص (اللسان - سربل).

والبيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/٧٦، والدرر ٣/١٥٤، وشرح الأشموني ١/٢٢٤، وشرح التصريح ١/٣٤٣، والمقاصد النحوية ٣/٨٦.

(٢) هو أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي، أحد بني عمرو بن الحارث، مخضرم. من الشعراء الهذليين. ينظر: الإصابة لابن حجر ت (٤٤٥).

(٣) البيت في الدرر ٣/١٥٧، وشرح أبيات سيبويه ١/١٢٨، وشرح أشعار الهذليين ٣/١٢٨٩، وشرح المفصل ٢/٥٢، والمقاصد النحوية ٣/٩٣، وللهمذلي في لسان العرب (عبر)، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٤٢١، وشرح الأشموني ٢/٢٢٤، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٠٤، والكتاب ١/٢٠٣، وجمع الهوامع ٣/٩٣.

(٤) وزعموا أن ناسًا يقولون: كيف أنت وزيدا، وما أنت وزيدا. وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على ما ولا كيف، ولكنهم حملوه على الفعل، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف، كأنه قال: كيف تكون وقصة من تريد، وما كنت وزيدا؛ لأن كنت وتكون يقعان ها هنا كثيرا ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث، فمضى صدر الكلام وكأنه قد تكلم بها وإن كان ولو لم يقل أزمان كان قومي لكان معناه إذا قال: أزمان قومي، أزمان كان قومي؛ لأنه أمر قد مضى.
ينظر الكتاب (١/٣٠٣، ٣٠٥).

(٥) هو عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل الشهير بالراعي النميري، شاعر من فحول =

أَزْمَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي لَزِمَ الرَّحَالَهَ^(١) أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا^(٢)
وجعل «الْجَمَاعَةَ» مفعولا معه منصوبا بفعل محذوف تقديره: «أَزْمَانَ كَانَ قَوْمِي».

وليه أشرت بقولي:

مِنْ ذَاكَ «وَالْجَمَاعَةَ» الَّذِي يَلِي
«أَزْمَانَ قَوْمِي»
والله أعلم.

(ص)

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمَكِّنُ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقَّ
كَ(أَذْهَبَ وَزَيْدًا) وَ(أَذْهَبَ أَنْتَ وَأَبُو
وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبُ
وَإِنْ يَكُنْ أَمَكَّنَ مَعَ تَكْلُفٍ
(ش) مثال إمكان العطف دون ضعف: «كُنْتُ أَنَا وَزَيْدٌ كَالْأَخَوَيْنِ»، و«أَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ».

ومثال ما يختار فيه النصب؛ لضعف النسق: «أَذْهَبَ وَزَيْدًا» فرفع «زَيْد» بأن ينسق على فاعل «أَذْهَبَ» جائز على ضعف؛ لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن ولا يقوى إلا بعد توكيد أو ما يقوم مقامه، فلما ضعف العطف رجح النصب؛ لأن فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف للناطق عنه مندوحة.

ومثال ما يجب فيه النصب؛ لعدم جواز العطف: «مَا لَكَ وَزَيْدًا» ف«زَيْدًا» هنا واجب النصب؛ لأن عطفه على الكاف لا يجوز؛ إذ لا يعطف على ضمير الجبر إلا بإعادة الجار.

= المحدثين، سمي بالراعي لكثرة وصفه الإبل، عاصر جريرا والفرزدق، وهو من أصحاب الملحمة. مات سنة ٩٠ هـ.

ينظر: الأعلام (١٨٨/٤ - ١٨٩)، الأغاني (١٦٨/٢٠)، جمهرة أشعار العرب (١٧٢).

(١) الرِّحَالَة: السرج. (مقاييس اللغة - رحل).

(٢) البيت في ديوانه ص ٢٣٤، والأزهية ص ٧١، وخزانة الأدب ١٤٥/٣، ١٤٨، والدرر ٢/ ٨٩، وشرح التصريح ١٩٥/١، والكتاب ٣٠٥/١، والمقاصد النحوية ٩٩/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٦٦/١، وشرح الأشموني ٢٢٥/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٠٥، والمقرب ١٦٠/١، وجمع الهوامع ١٢٢/١، ١٥٦/٢.

فإن جر على إضمار جار آخر مدلول عليه بالسابق جاز؛ ووجه بما وجهت به قراءة حمزة^(١): ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] أى: وبالأرحام^(٢)، فحذفت الباء لدلالة الباء التى قبلها عليها وبقي عملها.

(١) هو حمزة بن حبيب بن عمار بن إسماعيل التيمي، الزيات، أحد القراء السبعة، كان من موالى التيم فنسب إليهم، كان عالماً بالقراءات، أجمعوا على قبول وتلقى قراءته، قال الثوري: ما قرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر، مات سنة ١٥٦ هـ . ينظر: الأعلام (٢/ ٢٧٧)، تقريب التهذيب ت (١٥٢٦) .

(٢) قوله: ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ الجمهور على نصب ميم «والأرحام»، وفيه وجهان: أحدهما: أنه عطف على لفظ الجلالة أى: واتقوا الأرحام، أى: لا تقطعوها، وقدر بعضهم مضافاً أى: قَطَعَ الأرحام، ويقال: «إنَّ هذا فى الحقيقة من عطف الخاص على العام، وذلك أن معنى اتقوا الله: اتقوا مخالفته، وقطع الأرحام مندرج فيها» . والثانى: أنه معطوف على محل المجرور فى «به» نحو: مررت بزيد وعمراً، لَمَّا لَمْ يَشْرُكْهُ فى الإتياع على اللفظ تبعه على الموضع . ويؤيد هذا قراءة عبد الله: «وبالأرحام» . وقال أبو البقاء: «تُعْظَمُونَهُ وَالْأَرْحَامَ، لِأَنَّ الْحَلْفَ بِهِ تَعْظِيمٌ لَهُ» . وقرأ حمزة «والأرحام» بالجر، وفيها قولان:

أحدهما: أنه عطف على الضمير المجرور فى «به» من غير إعادة الجار، وهذا لا يجيزه البصريون، وقد تقدّم تحقيق القول فى هذه المسألة، وأن فيها ثلاثة مذاهب، واحتجاج كل فريق فى قوله تعالى: ﴿وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدَ﴾ .

وقد طعن جماعة على هذه القراءة كالزجاج وغيره، حتى يحكى عن الفراء الذى مذهبه جواز ذلك أنه قال: «حَدَّثَنِى شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «وَالْأَرْحَامَ» - بخفض الأرحام - هو كقولهم: و «أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ وَالرَّحْمِ» قال: «وهذا قبيح»، لأن العرب لا تُرَدُّ مخفوضاً على مخفوض قد كُنِيَ عنه» .

والثانى: أنه ليس معطوفاً على الضمير المجرور بل الواو للقسام وهو خفض بحرف القسم مُقْسَمٌ به، وجواب القسم: «إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا» . وَضَعَفَ هذا بوجهين، أحدهما: أن قراءتى النصب وإظهار حرف الجر فى «بالأرحام» يمنعان من ذلك، والأصل توافق القراءات . والثانى: أنه نُهِيَ أَنْ يُخْلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى والأحاديث مصرحة بذلك .

وقدر بعضهم مضافاً فراواً من ذلك فقال: «تقديره: ورب الأرحام» قال أبو البقاء: وهذا قد أغنى عنه ما قبله «يعنى الحلف بالله تعالى . ولقائل أن يقول: «إِنَّ لِلَّهِ تَعَالَى أَنْ يُقْسِمَ بِمَا شَاءَ كَمَا أَقْسَمَ بِمَخْلُوقَاتِهِ كَالشَّمْسِ وَالنَّجْمِ وَاللَّيْلِ، وَإِنْ كُنَّا نَحْنُ مُنْهِيَيْنَ عَنْ ذَلِكَ»، إلا أَنَّ المقصود من حيث المعنى ليس على القسم، فالأولى حَمَلُ هذه القراءة على العطف على الضمير، ولا التفات إلى طَعْنٍ مَنْ طَعَنَ فِيهَا، وحمزة بالرتبة السنية المانعة له مِنْ نَقْلِ قراءة ضعيفة .

وقرأ عبد الله أيضاً: «والأرحام» رفعاً وهو على الابتداء، والخبر محذوف فقدّرهُ ابن عطية: «أَهْلٌ أَنْ تَوْصَلَ»، وقدّره الزمخشري: و «الأرحامُ مِمَّا يَتَّقَى، أَوْ: مِمَّا يُتَسَاءَلُ بِهِ»، وهذا أحسنٌ للدلالة اللفظية والمعنوية، بخلاف الأول، فإنه للدلالة المعنوية فقط، وقدّره أبو البقاء: «والأرحامُ محترمة» أى: واجب حرمتها . ينظر: الدر المصون (٢/ ٢٩٦) .

ومثله قول الشاعر: [من البسيط]

فَأَلْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَادْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ^(١)

فلو قيل على تقدير لام ثانية: «مَا لَكَ وَزَيْدٌ» لم يمتنع.

ولللكلام على مسائل العطف، وحذف الجار موضع آخر هو به أولى.

وإن أمكن العطف بتكلف، فالنصب راجح أيضاً، فمن ذلك قولهم: «لَوْ تُرِكَتِ

الثَّاقَةُ وَفَصِيلُهَا لَرَضَعَهَا»؛ فإن العطف فيه ممكن على تقدير: لو تركت الناقة ترأّم مع

فصيلها وترك فصيلها لرضاعها لرضعها، وهذا تكلف وتكثير عبارة، بخلاف أن يقال:

لو تركت الناقة مع فصيلها، أو لفصيلها.

ومما يترجح فيه نصب باعتبار المعية على نصب باعتبار العطف - قول الشاعر:

[من الطويل]

إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرُ حَالٌ مِنْ أَمْرِئٍ فَدَعُهُ وَوَإِكِلْ أَمْرُهُ وَاللَّيَالِيَا^(٢)

أى: واكل حاله الليالي.

(ص)

وَكَوْنٌ ذَا الْمَفْعُولِ سَابِقًا لِمَا يَضْحَبُهُ جَوَزٌ بَغْضُ الْعُلَمَاءِ

بِذَا ابْنُ جَنَى قَضَى فِي قَوْلٍ مَنْ قَالَ (وَفُحْشًا غَيْبَةً) وَقَدْ وَهَنَ

وَفِي الثُّحَاةِ مَنْ أَبَى الْقِيَاسَ فِي ذَا الْبَابِ فَهُوَ بِالسَّمَاعِ يَكْتَفِي

(ش) أجاز أبو الفتح بن جنى فى الخصائص^(٣) تقديم المفعول معه على مصحوبه

(١) البيت بلا نسبة فى الإنصاف ص ٤٦٤، وخزانة الأدب ١٢٣/٥-١٢٦، ١٢٨، ١٢٩،

١٣١، وشرح الأشموني ٤٣٠/٢، والدرر ٨١/٢، ١٥١/٦، وشرح أبيات سيويه ٢/

٢٠٧، وشرح ابن عقيل ص ٥٠٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٦٢، وشرح المفصل ٧٨/٣،

٧٩، والكتاب ٣٩٢/٢، وجمع الهوامع ١٣٩/٢.

(٢) البيت لأفنون التغلبى فى حماسة البحتري ص ١٦٤، ولمولك العبدى فى حماسة البحتري

ص ٢١٥، وبلا نسبة فى شرح الأشموني ٢٢٥/١، والمقاصد النحوية ٩٩/٣.

(٣) ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل؛ نحو قولك: والطيالسة جاء البَرْدُ؛ من حيث

كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة؛ ألا تراك لا تستعملها إلا فى الموضع الذى لو شئت

لاستعملت العاطفة فيه؛ نحو جاء البرد والطيالسة. ولو شئت لرفعت الطيالسة عطفًا على

البرد. وكذلك تُرِكَتِ والأسد لأكلك، يجوز أن ترفع الأسد عطفًا على التاء. ولهذا لم يُجز

أبو الحسن جئتكَ وطلوع الشمس أى مع طلوع الشمس؛ لأنك لو أردت أن تعطف بها هنا

فتقول: أتيتك وطلوع الشمس لم يجز؛ لأن طلوع الشمس لا يصح إتيانه لك، فلمّا ساوَقَتْ

حرف العطف قبح والطيالسة جاء البَرْدُ؛ كما قبح وزيد قام عمرو؛ لكنه يجوز جاء والطيالسة =

نحو: «جَاءَ وَالطَّيَالِسَةَ الْبَرْدُ».

واستدل بقول الشاعر: [من الطويل]

جَمَعْتُ وَفُحْشًا غِيْبَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْعَوِي^(١)

ومثله قول الآخر: [من البسيط]

أَكُنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرِمَهُ وَلَا أَلْقِبُهُ وَالسُّوْأَةَ اللَّقْبَ^(٢)

على رواية من نصب «السُّوْأَةَ» و«اللَّقْبَ».

أراد: ولا ألقبه اللقب والسوأة، [أى: مع السوأة]^(٣)؛ لأن من اللقب ما يكون لغير سوأة كتلقب الصديق أبى بكر رضى الله عنه «عَتِيقًا» لعتاقة وجهه؛ فلهذا قال هذا الشاعر: ولا ألقبه اللقب مع السوأة؛ فيفهم من هذا أنه إن لقبه لا مع السوأة فلا جناح عليه. والله أعلم.

ولا حجة لابن جنى فى البيتين لإمكان جعل الواو فيهما عاطفة قدمت هى ومعطوفها: وذلك فى الأول ظاهر، وأما الثانى فعلى أن يكون أصله: «وَلَا أَلْقِبُهُ اللَّقْبَ وَأَسُوْءُ السُّوْأَةَ» ثم حذف ناصب «السُّوْأَةَ» كما حذف ناصب «العُيُون» من قوله: [من الوافر]

وَرَجَّحَنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا^(٤)

= البرد؛ كما نقول: ضربت وزيدا عمرا؛ قال:

جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوي

ينظر: الخصائص (٣٨٥/٢).

(١) البيت ليزيد بن الحكم فى خزنة الأدب ٣/١٣٠، ١٣٤، والدرر ٣/١٥٦، وشرح شواهد المغنى ٢/٦٩٧، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٣٧، والمقاصد النحوية ٣/٨٦، ٢٦٢، وبلا نسبة فى خزنة الأدب ٩/١٤١، والخصائص ٢/٣٨٣، وشرح الأشموني ١/٢٢٤، وشرح التصريح ١/٣٤٤، ٢/١٣٧، وهمع الهوامع ١/٢٢٠.

(٢) البيت لبعض الفزاريين فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٤٦، والمقاصد النحوية ٢/٤١١، ٣/٨٩، وبلا نسبة فى خزنة الأدب ٩/١٤١، وشرح الأشموني ١/٢٢٤.

(٣) سقط فى «أ».

(٤) هذا عجز بيت للراعى النميرى وصدره:

إذا ما الغانيات برزت يوما

ديوانه ص ٢٦٩، والدرر ٣/١٥٨، وشرح شواهد المغنى ٢/٧٧٥، ولسان العرب (زجاج)، والمقاصد النحوية ٣/٩١، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٣/٢١٢، ٧/٢٣٣، والإنصاف ٢/٦١٠، وأوضح المسالك ٢/٤٣٢، وتذكرة النحاة ص ٦١٧، وحاشية يس =

ثم قدم العاطف، ومعمول الفعل المحذوف.

وأشرت بقولي:

وَفِي الثُّحَاةِ مَنْ أَبِي الْقِيَّاسِ فِي ذَا الْبَابِ

إلى قول أبي الحسن الأخفش: «قوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء، وقوم يقصرونه على ما سمع منه»، يريد: من النحويين من يجيز القياس في النصب على المفعول معه، ومنهم من لا يجيزه.

قال أبو علي: «وقوى أبو الحسن قصره على ما سمع».

باب الاستثناء

(ص)

مُخْرَجٌ أَوْ كَمُخْرَجٍ مُسْتَثْنَى مِنْ بَعْدِ (إِلَّا) أَوْ كـ (إِلَّا) مَعْنَى وَهُوَ إِذَا مَا كَانَ بَعْضًا مُتَّصِلٌ وَغَيْرُهُ مُنْقَطِعٌ، وَمُنْفَصِلٌ (ش) قد تناول قولي:

... .. مِنْ بَعْدِ (إِلَّا) أَوْ كـ (إِلَّا) مَعْنَى

كل ما استثنى من جنسه بـ «إِلَّا» أو غيرها من أدوات الاستثناء الآتى ذكرها.

ولا حاجة إلى الاحتراز من «إِلَّا» التي أصلها: «إِنْ لَا» كقوله - تعالى -:

﴿لَا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣]، ولا من «إِلَّا» التي تؤول بمعنى «غَيْر» كقوله - تعالى -:

﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]؛ لأن السابق إلى ذهن السامع عند

ذكر «إِلَّا» معنى الاستثناء، فأغنى ذلك عن الاحتراز، لا سيما وقد تقدم ذكر «مُخْرَج».

وقولي:

... .. وَهُوَ إِذَا مَا كَانَ بَعْضًا مُتَّصِلٌ

مثاله: «قَامَ الرَّجَالُ إِلَّا زَيْدًا».

... .. وَغَيْرُهُ مُنْقَطِعٌ وَمُنْفَصِلٌ

= ٤٣٢/١، والخصائص ٤٣٢/٢، والدرر ٨٠/٦، وشرح الأشموني ٢٢٦/١، وشرح التصريح ٣٤٦/١، وشرح شذور الذهب ص ٣١٣، وشرح ابن عقيل ص ٥٠٤، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٣٥، وكتاب الصناعتين ص ١٨٢ ولسان العرب (رغب)، ومعنى الليب ٣٥٧/١، وجمع الهوامع ٢٢٢/١، ١٣٠/٢.

مثاله: «مَا فِيهَا رَجُلٌ إِلَّا حِمَارًا».

وذكر البغض في قولي:

وَهُوَ إِذَا مَا كَانَ بَعْضًا مُتَّصِلًا

أولى من ذكر الجنسية؛ لأن المستثنى قد يكون بعد ما هو من جنسه وهو منقطع غير متصل كقولك: «قَامَ بَنُوكَ إِلَّا ابْنُ زَيْدٍ»؛ فتبين ما في ذكر البغض من المزية على ذكر الجنسية.

والمراد بـ«مُخْرَجٍ» ما لو لم يستثن لتناوله اللفظ كـ«عَشْرَةٌ» من قولك: «لَهُ مِائَةٌ إِلَّا عَشْرَةٌ».

والمراد بما هو «مُخْرَجٍ»: ما هو من مألوفات المذكور كالمتاع وآثار السكان مما يستحضر بذكر ما قبل أداة الاستثناء.

فلذلك يحسن استثناء «الْحِمَارِ» بعد ذكر «الْإِنْسَانِ»، ولا يحسن استثناء «الذُّئْبِ» ونحوه مما لا يألفه الناس.

ويحسن استثناء «الظَّنِّ» بعد ذكر «الْعِلْمِ» ولا يحسن استثناء «الْأَكْلِ» ونحوه. (ص)

وَيَلُو (إِلَّا) فِي تَمَامٍ يَنْتَصِبُ	وَفِي سِوَى الْإِيجَابِ الْإِتْبَاعُ انْتِخِبَ
بِشَرْطِ الْإِتِّصَالِ وَالَّذِي انْقَطَعَ	بِالنَّصْبِ عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ قَدْ وَقَعَ
وَأَبْدَلْتُ تَمِيمَ نَحْوُ: (مَا هُنَا	إِنْسَانٌ إِلَّا مَنْزِلٌ عَافَى الْبِنَا)

(ش) المراد بالتمام هنا أن يكون المستثنى منه مذكورا؛ ليتم به مطلوب العامل الذي قبل «إِلَّا» نحو: «انْطَلَقُوا إِلَّا ابْنُ دَا»، فهذا مثال الاستثناء فيه متصل؛ لأن المستثنى فيه بعض المستثنى منه. وهو بعد كلام تام موجب فتعين النصب.

والمثال الثاني مثله في الاتصال والتمام، لكن المستثنى فيه بعد كلام غير موجب فكان فيه إتباع المستثنى أجود من نصبه.

والمثال الثالث المستثنى فيه منقطع؛ لأنه ليس بعض ما استثنى منه فيتعين نصبه عند الحجازيين.

ويجوز فيه عند بني تميم الإتباع والنصب؛ ولذلك لم يختلف القراء في نصب: «مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ابْنُكَ الظَّنُّ» [النساء: ١٥٧] لأنه استثناء منقطع، وقد روى رفعه

عن بنى تميم بمقتضى لغتهم، كما روى عنهم: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(١) [يوسف: ٣١].
(ص)

وَقَبْلَ مَا اسْتَشْنَى مِنْهُ قَدْ يَرِدُ (إِلَّا) وَمَا اسْتَشْنَى عَنْهُ بَعْدَ مُسْتَشْنَى
إِلَى الَّذِي اسْتَشْنَى مِنْهُ نَحْوُ «جَا» إِلَّا الْوَلِيدَ الْمُوَلَّعُونَ بِالنَّجَا
وَنَضَبَ نَحْوُ ذَا التَّزِمِ وَزَيْمًا لَمْ يَنْصَبُوا فِي الثَّقَى مَا تَقَدَّمَا

(ش) تقديم «إِلَّا» وما استثنى بها على المستثنى منه جائز بشرط تأخرهما عن
المسند إلى المستثنى منه؛ نحو: «جَاءَ إِلَّا زَيْدًا إِخْوَتُكَ» و«فِي الدَّارِ إِلَّا عَمْرًا أَهْلُهَا».
ويتعين حينئذ نصب المستثنى إن كان الكلام موجبا كهذين المثالين.
ولا يتعين إن لم يكن موجبا؛ بل يجوز أن يشغل العامل بالمستثنى ويجعل
المستثنى منه بدلا.

قال سيبويه: «حدثني يونس أن قوما يوثق بعريتهم يقولون: «مَا لِي إِلَّا أَخُوكَ
نَاصِر» فيجعلون «نَاصِرًا» بدلا، قال: وهذا مثل قولك: «مَا مَرَرْتُ بِمِثْلِكَ أَحَدٍ».
هذا نص سيبويه^(٢) وأكثر المصنفين لا يعرفون هذا، وهو - أيضا - مذهب
الكوفيين. ومن شواهد ذلك ما أنشد الفراء من قول الشاعر: [من البسيط]
مُقَرَّعٌ^(٣) أَطْلَسُ^(٤) الْأَطْمَارِ لَيْسَ لَهُ إِلَّا الضَّرَاءُ وَإِلَّا صَيْدُهَا نَشَبُ^(٥)

(١) قوله: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ العامة على إعمال «ما» على اللغة الحجازية. وهى اللغة الفصحى،
ولغة تميم الإهمال، وقد تقدم تحقيق هذا أول البقرة، وما أنشدته عليه من قوله:
وَأَنَا النَّذِيرُ بِخَيْرَةٍ مُسَوَّدَةٍ الْبَيْتَيْنِ

ونقل ابن عطية أنه لم يقرأ أحد إلا بلغة الحجاز. وقال الزمخشري: «وَمَنْ قَرَأَ عَلَى
سَلِيْقَتِهِ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ قَرَأَ «بَشَرًا» بِالرَّفْعِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ». «قُلْتُ: فَادْعَاءُ ابْنِ عَطِيَّةٍ
أَنَّهُ لَمْ يَقْرَأْ بِهِ، غَيْرَ مُسَلِّمٍ، وَقَرَأَ الْعَامَّةُ «بَشَرًا» بِفَتْحِ الْبَاءِ عَلَى أَنَّهَا كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ.
ينظر: الدر المصون (١٢٧/٤).

(٢) قال سيبويه: حدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لى إلا أبوك أحد،
فيجعلون أحدا بدلا؛ كما قالوا: ما مرت بمثله أحد، فجعلوه بدلا.
ينظر الكتاب (٣٣٧/٢).

(٣) مُقَرَّعٌ: لا يرى على رأسه إلا شعيرات. (مقاييس اللغة - قزع).

(٤) الْأَطْلَسُ: الأغبر. (مقاييس اللغة - طلس).

(٥) النَشَبُ: المال والعقار. (الوسيط - نشب).

والبيت لذي الرمة فى ديوانه ص ١٠٠، ولسان العرب (طلس)، (قزع)، (ضرا)،
وتهذيب اللغة ١/ ١٨٥، وكتاب العين ١/ ١٣٢، وتاج العروس (قزع)، وأساس البلاغة =

برفع الضراء: وهى الكلاب الضواري، . ومثل هذا البيت قول حسان بن ثابت -
رضى الله عنه-: [من الطويل]

لأنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّيُّونَ شَافِعٌ^(١)
(ص)

وَنَحْوُ: (مَا فِي دَارِ زَيْدٍ رَجُلٌ إِلَّا أَبَاكَ صَالِحٌ) يَحْتَمِلُ
تَرْجِيحَ نَصْبِهِ، وَتَرْجِيحَ الْبَدَلِ وَلَوْ يُسَوِّيانِ لَمْ يَلْزَمْ خَلَلُ
(ش) إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان:

أحدهما: ألا تكثر بالصفة، بل يكون البدل مختاراً، كما يكون إذا لم تذكر
الصفة، وذلك قولك: «مَا فِيهَا رَجُلٌ إِلَّا أَبَاكَ صَالِحٌ» كأنك لم تذكر «صَالِحاً» وهذا
رأى سيبويه^(٢).

والثاني: ألا يكثر بتقديم الموصوف، بل يقدر المستثنى متقدماً بالكلية على
المستثنى منه فيكون نصبه راجحاً؛ وهو اختيار المبرد^(٣).

وعندى أن النصب والبدل عند ذلك متساويان؛ لأن لكل منهما مرجحاً متكافئاً.
(ص)

وَإِنْ تَمَامٌ دُونَ مُسْتَثْنَى فَقَدْ يُوْجَدُ كَمَا يَدُونِ (إِلَّا) قَدْ وَجَدَ
وَذَا هُوَ التَّفْرِيعُ وَهُوَ لَا يَرِدُ إِلَّا بِنَفْيٍ، أَوْ كُنْفَى مُعْتَصِدٌ
(لَا تَزُرُ إِلَّا قَتَى لَا يَتَّبِعُ إِلَّا الْهَدَى وَهَلْ رَكَآ إِلَّا الْوَرَعُ)

= ص ٣٩٦ (ضرى)، وجمهرة أشعار العرب ص ٩٥٩ وبلا نسبة فى المخصص ٣٨/٣ .
(١) البيت فى ديوانه ص ٢٤١، والدرر ٣/١٦٢، وشرح التصريح ١/٣٥٥، والمقاصد النحوية
٣/١١٤، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢/٢٦٨، وشرح الأشموني ١/٢٢٩، وشرح ابن
عقيل ص ٣٠٩، وجمع الهوامع ١/٢٢٥ .

(٢) قال سيبويه: فإن قلت: ما أتانى أحد إلا أبوك خير من زيد، وما مررت بأحد إلا عمرو خير
من زيد [وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد]، كان الرفع والجرجائزين، وحسن البدل؛
لأنك قد شغلت الرفع والجرجاء، ثم أبدلته من المرفوع والمجروح، ثم وصفت بعد ذلك.
ينظر الكتاب (٢/٣٣٦) .

(٣) قال المبرد: وكان سيبويه يختار: «ما مررت بأحد إلا زيد خير منك»، لأن البدل إنما هو من
الاسم لا من نعت، والنعت فضلة يجوز حذفها. وكان المازنى يختار النصب.
والقياس عندى قول سيبويه؛ لأن الكلام إنما يراد لمعناه . ينظر: المقتضب: ٤/٣٩٩، ٤٠٠ .
ومن هذا النص بدا لنا أن المبرد اختار مذهب سيبويه لا مذهب المازنى، كما صرح
بذلك ابن مالك .

(ش) المراد بالتمام هنا استيفاء العامل مطلوبه الذى المستثنى بعضه، سواء كان عمدة نحو: «قَامُوا إِلَّا زَيْدًا».

أو فضلة نحو: «رَأَيْتُهُمْ إِلَّا عَمْرًا».

فالمستثنى فى هذين المثالين مذكور بعد التمام، أى: بعد أخذ العامل مطلوبه الذى المستثنى بعضه؛ لأن «زَيْدًا» بعض مدلول الواو من «قَامُوا»، و«عَمْرًا» بعض مدلول الهاء والميم من «رَأَيْتُهُمْ».

فلو لم يأخذ العامل مطلوبه الذى المستثنى بعضه نحو: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ»، و«مَا رَأَيْتُ إِلَّا عَمْرًا»، سمى تفریغاً، وأعطى ما بعد «إِلَّا» العمل الذى يطلبه العامل قبلها، رفعا كان نحو: «مَا اجْتَهَدَ إِلَّا رِجَالٌ مُّوَلَّعُونَ بِالرَّشْدِ»، أو غير رفع نحو: «مَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا» و«مَا مَرَزْتُ إِلَّا بَرِيدًا».

ولا يتأتى التفریغ إلا مع نفى، أو شبهه:

فالنفى ظاهر، وشبهه نحو: «لَا يَقُمُ إِلَّا زَيْدٌ» و«هَلْ يَقُومُ إِلَّا هُوَ؟!». وقد اجتمع النفى، والنهى، والاستفهام المشبه للنفى فى قولى:

(لَا تَزُرْ إِلَّا فَتًى لَا يَتَّبِعُ إِلَّا الْهَدَى، وَهَلْ زَكَ إِلَّا الْوَرَعُ)

ومما يتناوله شبه النفى قوله - تعالى -: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥]

لأن المعنى: وإنها لا تخف، ولا تسهل إلا على الخاشعين، وكذا قوله - تعالى -:

﴿صُرِّبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ أَيْنَ مَا تُفْقُوا إِلَّا يَجْعَلِ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٢] لأن المعنى: لا

يعتزون، ولا يأمنون إلا بعهد، وكذا قوله - تعالى -: ﴿وَمَنْ يُؤَلِّهْمْ يَوْمَئِذٍ دُبرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا

لِقُنَالٍ﴾ [الأنفال: ١٦] لأن المعنى: لا يول أحد دبره إلا متحرفا لقتال.

ولو اعتبر معنى النفى مع التمام لجاز فى المستثنى الإبدال؛ وعلى ذلك تحمل

قراءة من قرأ: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩] لأن فى تقديم ﴿فَمَنْ

شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾ [البقرة: ٢٤٩] - ما يقتضى تأول ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ﴾ [البقرة: ٢٤٩]

بـ «فَلَمْ يَكُونُوا مِنْهُ»، وعلى مثل ذا يحمل قول الشاعر: [من البسيط]

وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنَزَلٌ خَلَقَ عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا الثُّؤَى وَالْوَيْدُ^(١)

(١) البيت للأخطل فى ديوانه ص ١١٤، وشرح التصريح ٣٤٩/١، وشرح شواهد المغنى

٢/ ٦٧٠، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٨٠، والمقاصد النحوية ١٠٣/٣، وبلا نسبة فى أوضح

المسالك ٥٥/٢، وشرح الأشموني ٢٢٨/١، ومغنى اللبيب ٢٧٦/١.

لأن معنى «تَغَيَّرَ» أى: لم يبق على حاله، وكذا قول الآخر: [من الخفيف]
لِدَمِ ضَائِعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ أَقْرَبُوهُ إِلَّا الصَّبَا وَالْجَنُوبُ (١)
لأن معنى «تَغَيَّبَ»: لم يحضر.

(ص)

وَوَفَّعُ تَوْكِيدَ بـ (إِلَّا) جَائِزُ
«مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ
أَوْ اعْطَفَنْ بِالْوَاوِ نَحْوُ: (لَمْ يَنْمُ
وَإِنْ تَكَرَّرَ دُونَ تَوْكِيدِ فَمَنْعُ
فِي وَاحِدٍ مِمَّا بـ (إِلَّا) اسْتِثْنِ
وَدُونَ تَفْرِيعٍ فَفِي التَّقْدِمِ
وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ، وَجِئَ بِوَاحِدٍ
وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ
إِنْ كَانَ ذَاكَ مُمَكِّنًا كـ (بَعْضُ مَا
وَاجِبُ بِشَفْعٍ مُسْقِطًا لِلْوَتْرِ
(ش) إذا كررت «إِلَّا» توكيدا أبدل ما بعد الثانية مما بعد الأولى إن توافقا معنى،
وإلا عطف بالواو.

فمثال البدل قول الراجز: [من الرجز]

مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ
إِلَّا رَسِيمُهُ (٣) وَإِلَّا رَمْلُهُ (٤)

ومثال العطف بالواو قول الشاعر: [من الطويل]

هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا
وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا (٥)

(١) البيت للكميت فى ديوانه ١٢٤/١، ولسان العرب (كحل)، وتاج العروس (كحل).

(٢) فى أ: أبو يعلى.

(٣) الرسيم: ضرب من سير الإبل. (مقاييس اللغة - رسم).

(٤) الرجز بلا نسبة فى أوضح المسالك ٢٧٢/٢، والدرر ١٦٧/٣، ورفض المباني ص ٨٩،
وشرح الأشمونى ٢٣٢/١، وشرح التصريح ٣٥٦/١، وشرح ابن عقيل ص ٣١١، والكتاب
٣٤١/٢، والمقاصد النحوية ١١٧/٣، وجمع الهوامع ٢٢٧/١.

(٥) البيت لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ٧٠/١، ولسان العرب (غور)، والمقاصد =

وإذا كررت لغير توكيد، وكان الاستثناء مفرغا، شغل العامل بواحد من المستثنى، أو المستثنيات، ونصب ما سواه كقولك: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا» و«إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا».

وإن لم يكن مفرغا: فإما أن تتقدم المستثنيات على المستثنى منه، وإما أن تتأخر عنه:

فإن تقدمت نصبت كلها.

وإن تأخرت فلوأحد منها من الإعراب ما له لو انفرد، ولما سواه النصب وهى فى المعنى متساوية، كما تساوى فيه لو عطف بعضها على بعض.

هذا إذا لم يمكن استثناء بعض من بعض نحو: «قَامُوا إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا» و«مَا قَامُوا إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا».

فإن أمكن استثناء بعضها من بعض نحو: «عِنْدِي أَرْبَعُونَ إِلَّا عِشْرِينَ إِلَّا عَشْرَةٌ إِلَّا خَمْسَةٌ إِلَّا اثْنَيْنِ» استثنى كل واحد منها مما قبله، وأسقط الأول والثالث، وما أشبههما فى الوترية، وضم إلى الباقي بعد الإسقاط الثانى والرابع وما أشبههما فى الشفعية، فما اجتمع فهو الباقي بعد الاستثناء. وإلى هذا وأمثاله أشرت بقولى:

وَالْتَالِي اسْتِثْنَاؤُهُ مِمَّا قَدْ وَلِي
تَرَاهُ بَعْضُ بَعْضٍ كُلُّ قُدِّمًا
وَالْحَاصِلُ الْبَاقِي بِصِدْقِ الْخُبَرِ

(ص)

بِمَا لِمَا اسْتِثْنَتْهُ (إِلَّا) يُنْسَبُ	و(غَيْرُ) يُسْتَثْنَى بِهَا وَتُغَرَّبُ
بِهَا: (كَقَامِ الْقَوْمِ غَيْرِ مَعْنٍ)	وَبِالإِضَافَةِ اجْزُرُنْ مَا اسْتِثْنَى
بِهَا الَّذِي لِيَتْلُو (إِلَّا) يُرْتَضَى	وَأَجْعَلْ لِتَابِعِ الَّذِي قَدْ خَفِضَا

(ش) «غَيْرٌ» اسم ملازم للإضافة، وقد أوقعته العرب موقع «إِلَّا» فاستثنت به.

ولم يكن بد من جر ما استثنته للإضافة، وأعرب هو بما أعرب [به] الاسم الواقع بعد «إِلَّا» على ما مضى من التفصيل؛ فتقول: «قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ» و«مَا سَارُوا غَيْرَ

= النحوية ١١٥/٣، وبلا نسبة فى شرح الأشموني ٢٣١/١، وشرح ابن عقيل ص ٣١٠، وشرح المفصل ٤١/٢.

عَمْرُو، وَغَيْرُ عَمْرُو» وَ«جَاءَ غَيْرُ مُحَمَّدٍ الْقَوْمُ»، وَ«مَا بِهَا إِنْسَانٌ غَيْرٌ وَتَدَ» - عَلَى لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ - وَ«غَيْرُ وَتَدَ» - عَلَى لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ - كَمَا تَقُولُ: «قَامُوا إِلَّا زَيْدًا» وَ: «مَا سَارُوا إِلَّا عَمْرًا وَإِلَّا عَمْرُو» وَ: «جَاءَ إِلَّا مُحَمَّدًا الْقَوْمُ»، وَ: «مَا بِهَا إِنْسَانٌ إِلَّا وَتَدًا، وَإِلَّا وَتَدَ»؛ [تَعَرَّبَ «غَيْرًا» بِأَعْرَابِ الْوَاقِعِ بَعْدَ «إِلَّا»].

وَيَجُوزُ فِي تَابِعِ مَا اسْتَثْنَى بِ«غَيْرٍ»: الْجَرُّ عَلَى الْفَلْظِ، وَغَيْرُ الْجَرِّ بِحَسَبِ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّ لَوْ وَقَعَ بَعْدَ «إِلَّا»: فَمُرَاعَاةُ الْفَلْظِ ظَاهِرَةٌ، وَمُرَاعَاةُ الْمَحَلِّ عَلَى تَقْدِيرِ «إِلَّا» كَقَوْلِكَ: «قَامُوا غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرًا» وَ«مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرُو»؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى «قَامُوا إِلَّا زَيْدًا وَعَمْرًا» وَ«مَا قَامُوا إِلَّا زَيْدٌ وَعَمْرُو»، وَعَلَى ذَلِكَ فَقَسَّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
(ص)

(سَوَى) كـ(غَيْرٍ) فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ وَعَدُّهُ مِنَ الظُّرُوفِ مُشْتَهَرٌ وَمَنَاعٍ تَضْرِيفُهُ مِنْ عَدُّهِ فَإِنَّ إِسْنَادًا إِلَيْهَا كَثُرًا وَجَرُّهَا نَثْرًا وَنَظْمًا شَهْرًا (ش) «سَوَى» الْمَشَارِ إِلَى اسْمٍ يَسْتَثْنَى بِهِ، وَيَجْرُ مَا يَسْتَثْنَى بِهِ لِإِضَافَتِهِ إِلَيْهِ، وَيَعَرَّبُ هُوَ تَقْدِيرًا؛ كَمَا تَعَرَّبَ «غَيْرٍ» لَفْظًا؛ خِلَافًا لِأَكْثَرِ الْبَصَرِيِّينَ فِي ادِّعَاءِ لَزُومِهَا النَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَعَدَمِ التَّصْرِفِ.

وَأِنَّمَا اخْتَرْتُ خِلَافَ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ لِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: إِجْمَاعُ أَهْلِ اللُّغَةِ عَلَى أَنَّ مَعْنَى قَوْلِ الْقَائِلِ: «قَامُوا سِوَاكَ» وَ«قَامُوا غَيْرَكَ» وَاحِدٌ، وَأَنَّهُ لَا أَحَدٌ مِنْهُمْ يَقُولُ: «إِنْ «سَوَى» عِبَارَةٌ عَنْ مَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ»، وَمَا لَا يَدُلُّ عَلَى مَكَانٍ، وَلَا زَمَانٍ فَبِمَعْزَلٍ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ.

الثَّانِي: أَنَّ مِنْ حُكْمِ بَظَرَفِيَّتِهَا حُكْمَ بِلِزُومِ ذَلِكَ، وَأَنَّهَا لَا تَتَصَرَّفُ؛ وَالْوَاقِعُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ نَثْرًا وَنَظْمًا خِلَافَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهَا قَدْ أَضِيفَ إِلَيْهَا وَابْتَدِئَ بِهَا، وَعَمِلَ فِيهَا نَوَاسِخُ الْإِبْتِدَاءِ وَغَيْرُهَا مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ.

فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «سَأَلْتُ رَبِّي أَلَّا يُسَلِّطَ عَلَيَّ أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ»^(١)، وَقَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأُمَمِ إِلَّا

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٥/٢٧٨ - ٢٨٤)، وَمُسْلِمٌ (٤/٢٢١٥): كِتَابُ الْفِتَنِ: بَابُ هَلَاكِ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ، (١٩ - ٢٨٨٩)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤/٩٨): كِتَابُ الْفِتَنِ: بَابُ ذِكْرِ الْفِتَنِ =

كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ»^(١).

ومن ذلك قول الشاعر: [من البسيط]

وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُحِيطُهُ مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبٌ^(٢)

ومن الإسناد إليها مرفوعة بالابتداء قول الشاعر: [من الكامل]

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَبِسَوَاكِ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى^(٣)

وقال آخر في رفعها بـ«لَيْسَ»: [من الطويل]

ودلائلها، (٤٢٥٢)، والترمذي (٤٧٢/٤): كتاب الفتن: باب ما جاء في سؤال النبي ﷺ ثلاثاً في أمته، (٢١٧٦)، وابن حبان (٧٢٣٨)، من حديث ثوبان مرفوعاً: «إن الله زوى لى الأرض، فرأيت مشارقها ومغاربها، وإن أمتى سيبلغ ملكها ما زوى لى منها، وأعطيت الكنزين الأحمر والأبيض، وإنى سألت ربى لأمتى ألا يهلكها بسنة عامة. وألا يسلط عليهم عدواً من سوى أنفسهم. فيستبيح بيضتهم. وإن ربى قال: يا محمد! إنى إذا قضيت قضاء فإنه لا يرد، وإنى أعطيتك لأمتك ألا أهلكهم بسنة عامة، وألا أسلط عليهم عدواً من سوى أنفسهم يبيضتهم . . .

وقد جاءت الرواية بلفظ «وألا يسلط عليهم عدواً من غيرهم . . .» .

أخرجها ابن حبان (٦٧/٤)، والحاكم (٤٤٩/٤)، والبيهقى (١٨١/٩) .

(١) أخرجه مسلم (٢٠١/١): كتاب الإيمان: باب كون هذه الأمة نصف أهل الجنة، (٣٧٨ - ٢٢١)، وأبو يعلى (٥٣٨٦) من حديث عبد الله بن مسعود: قال: خطبنا رسول الله ﷺ فأسند ظهره إلى قبة آدم، فقال: «ألا، لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة. اللهم: هل بلغت اللهم اشهد. أتحبون أنكم ربع أهل الجنة؟» فقلنا: نعم يا رسول الله. فقال: «أتحبون أن تكونوا ثلث أهل الجنة؟» قالوا: نعم يا رسول الله. قال: «إنى لأرجو أن تكونوا شطر أهل الجنة، ما أنتم فى سواكم من الأمم إلا كالشعرة السوداء فى الثور الأبيض أو كالشعرة البيضاء فى الثور الأسود» .

والرواية المتفق عليها، ليس فيها موضع الشاهد، ولفظها: «وما أنتم فى أهل الشرك إلا كالشعرة البيضاء فى جلد الثور الأسود، أو كالشعرة السوداء فى جلد الثور الأحمر» .

أخرجها البخارى (١٨٨/١٣). كتاب الرقاق: باب الحشر، (٦٥٢٨)، ومسلم (٣٧٧ - ٢٢١) .

(٢) البيت لأبى دؤاد الإبادى فى ديوانه ص ٢٩٤، والإنصاف ص ٢٩٥، وخزانة الأدب ٣/٤٣٨، وشرح المفصل ٢/٨٤، وبلا نسبة فى الدرر ٣/٩٣، وشرح الأشمونى ١/٢٣٥، وهمع الهوامع ١/٢٠٢ .

(٣) البيت لابن المولى محمد بن عبد الله فى الدرر ٣/٩٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ١٧٦١، والمقاصد النحوية ٣/١٢٥، وبلا نسبة فى الأغاني ١٠/١٤٥، والحيوان ٦/٥٠٩، وشرح الأشمونى ١/٢٣٥، وشرح ابن عقيل ص ٣١٥، وهمع الهوامع ١/٢٠٢ .

أَتَرُّكَ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سَوَى لَيْلَى إِنْ إِذَا لَصَبُورٌ^(١)
 وقال آخر فى نصبها بـ«أَنْ»: [من الطويل]
 قَآخَ لِحَالِ السَّلَمِ مَنْ شِثَّتْ وَاعْلَمَنْ بِأَنْ سَوَى مَوْلَاكَ فِى الْحَزْبِ أَجْنَبٌ^(٢)
 وقال آخر فى وقوعها فاعلة: [من الهزج]
 فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ فَأَمْسَى وَهُوَ عَزِيَانُ
 وَلَمْ يَبْقَ سَوَى الْعُدْوَا نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا^(٣)
 وقال آخر فى الإضافة إليها: [من المنسرح]
 فَإِنِّى وَالَّذِى يُحْجُّ لَهُ النَّاسُ يَجْدَوِى سِوَاكَ لَمْ أَتِقِ^(٤)
 وقال آخر: [من الرجز]

يَا أَسْمُ لَا يَخْلَى بَعَيْنِي أَبَدًا
 مَزَاى سِوَاكَ مُنْذُ مَزَاكَ بَدَا

وإلى هذه الشواهد وأمثالها أشرت بقولى:

فَإِنْ إِسْنَادًا إِلَيْهَا كَثُرًا وَجَرُّهَا نَثْرًا وَتَظْمًا شَهْرًا
 (ص)

وَاسْتَنْ نَاصِبًا بِلَيْسَ) وَ(حَلَا) وَ(عَدَا) وَ(يَكُونُ) بَعْدَ (لَا)
 وَاجْزُرْ بِسَائِقِي (يَكُونُ) إِنْ تُرِدْ وَبَعْدَ (مَا) عَنِ انْتِصَابِ لَا تَحْذُ
 وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبًا فِعْلَانِ
 وَبَعْدَ (مَا): الْجَزْمِ جَرًّا بِهِمَا أَجَازَ نَاسِبًا زِيَادَةً لـ(مَا)

(١) البيت لمجنون ليلى فى ديوانه ص ١٠٨، وجواهر الأدب ص ٢٨٢، والدرر ٩٣/٣، ومصارع العشاق ١٠٠/٢، ولأبى دهب الجمحى فى ديوانه ص ٢٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ١٣١٩، وللمجنون أو لأبى دهب فى أمالى المرتضى ١١٨/١، وبلا نسبة فى شرح الأشموني ٢٣٦/١، وجمع الهوامع ٢٠٢/١.

(٢) ينظر ديوان الحماسة ٣٨٦/١.

(٣) للبيت للفند الزمانى (شهل بن شيبان) فى أمالى القالى ٢٦٠/١ وحماسة البحرى ص ٥٦، وخزانة الأدب ٤٣١/٣، والدرر ٩٢/٣، وسمط اللآلى ص ٩٤٠، وشرح التصريح ٣٦٢/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ٣٥، وشرح شواهد المغنى ٩٤٥/٢، والمقاصد النحوية ١٢٢/٣، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢٨١/٢، وشرح الأشموني ٢٣٦/١، وشرح ابن عقيل ص ٣١٦، وجمع الهوامع ٢٠٢/١.

(٤) البيت بلا نسبة فى شرح الأشموني ٢٣٥/١.

(ش) من أدوات الاستثناء «لَيْسَ» و«يَكُونُ» مسبوقه بـ«لَا» وهما على فعليتهما، وعملهما؛ إلا أن المرفوع بهما لا يكون إلا مستترا؛ لأنهم قصدوا ألا يليهما إلا ما يلي «إِلَّا»؛ لأنها أصل أدوات الاستثناء.

والمستثنى بهما واجب النصب بمقتضى الخبرية.

ومن الاستثناء بـ«لَيْسَ» قول النبي ﷺ: «يُطِيعُ الْمُؤْمِنُ عَلَى كُلِّ خُلُقٍ لَيْسَ الْخِيَانَةُ وَالْكَذِبُ»^(١)، أى: ليس بعض خلقه الخيانة والكذب، هذا التقدير الذى يقتضيه الإعراب.

والتقدير المعنوى: يطيع على كل خلق إلا الخيانة والكذب.

ومن أدوات الاستثناء: «خَلَا» و«عَدَا» وإياهما عنيت:

... بِسَابِقَى «يَكُونُ»

وإذا جر ما استثنى بهما حرفا جر، وإذا نصب فهما فعلا مضمرا فاعلاهما لما أضمر له مرفوع «لَيْسَ» و«يَكُونُ».

فإن قرنا بـ«مَا» تعينت فعليتهما، ونصب ما استثنى بهما لمفعوليته.

وإنما تعينت الفعلية مع «مَا» لأنها مصدرية، ووصلها بفعل متعين فى غير ندور.

ومثال تعين النصب للاقتران بـ«مَا» قول لبيد: [من الطويل]

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ^(٢) زَائِلٌ

[وتعين النصب مع «مَا» هو مذهب الجمهور.

(١) أخرجه ابن عدى (٣٠/١)، (٣٢٣/٤)، والبيهقى فى شعب الإيمان (٤/٤٨١١) من حديث ابن عمر مرفوعاً به. وفيه عبید الله بن الوليد الوصافى ضعيف، قاله الحافظ فى التقریب. وقد أخرجه ابن أبى عاصم فى السنة (١/رقم ١١٥) من حديث ابن عمر بلفظ: يطيع المؤمن على شيء إلا الخيانة والكذب.

وقد جاء من حديث أبى أمامة بلفظ «إلا» مكان «ليس» أخرجه أحمد (٥/٢٥٢)، وابن أبى عاصم فى السنة (١/١١٤). وقد جاء أيضاً بلفظ «إلا» مكان «ليس» من حديث سعد بن أبى وقاص. أخرجه البيهقى فى السنن (١٠/١٩٧)، وفى شعب الإيمان، (٤/٤٨٠٩). وقد جاء بلفظ «غير» مكان «ليس» من حديث سعد بن أبى وقاص أيضاً، أخرجه البزار (١٠٢ - كشف الاستار)، وأبو يعلى كما فى مجمع الزوائد (١/٩٢).

(٢) البيت فى ديوانه ص ٢٥٦، وجواهر الأدب ص ٣٨٢، وخزانة الأدب ٢/٢٥٥، ٢٥٧، والدرر ١/٧١، وديوان المعانى ١/١١٨، وسمط اللآلى ص ٢٥٣، وشرح الأشموني ١/١١، شرح التصريح ١/٢٩، وشرح شذور الذهب ص ٣٣٩، وشرح شواهد المغنى =

وحكى الجرمى الجر مع «مَا» عن بعض العرب، حكاها فى كتاب «الفرخ»^(١).
ونبهت على موضع حرفية «خَلَا» و«عَدَا» بقولى:
وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ
وانفرد الجرمى بإجازة الجر بـ«عَدَا» و«خَلَا» مقرونين بـ«مَا» على أن تكون زائدة.
(ص)

وكـ«خَلَا»: (حَاشَا) وَلَا تَضَحَبْ (مَا) وَ فِي (سَوَى) (سَوَى) (سَوَاءً) عَلِمَا
وَمَا يَلَى (لَا سِيَّما) فَأَجْرُزْ وَلَوْ رَفَعْتَ لَمْ تُنْمَعْ، وَعَنْ نَضَبْ نَهْوَا
[فِي غَيْرِ ظَرْفٍ، وَزَوَّوَا (لَا سِيَّما) يَوْمٌ] بِالْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ فَأَعْلَمَا^(٢)
(ش) المشهور جر ما استثنى بـ(حاشا)، والحكم عليها بالحرفية.
وروى المبرد نصب المستثنى بها على أنها حيثث فعل كـ«خَلَا» و«عَدَا» حين
ينصب بهما.

وفى قولى:

وَ كـ«خَلَا»: «حَاشَا»

إشعار بأنها حرف إذا جرت، وفعل إذا نصبت.

ولا يتقدمها «مَا» فيقال: «مَا حَاشَا زَيْدًا» كما يقال «مَا خَلَا زَيْدًا».

و«حَاشَ» و«حَاشَا» لغتان فى «حَاشَا» و«سَوَى» و«سَوَاءً» لغتان فى «سَوَى».

وجرت عادة النحويين أن يذكروا «لَا سِيَّما» مع أدوات الاستثناء مع أن الذى
بعدها منه على أولويته بما نسب إلى ما قبلها كقولك «أُحِبُّ الْعُلَمَاءَ لَا سِيَّما
الْعَامِلِينَ» بالجر، وإن شئت رفعت فقلت: «لَا سِيَّما الْعَامِلُونَ». فالجر بإضافة
«سَيِّ» - وهو بمعنى «مِثْل» - و«مَا» حيثث زائدة، والرفع على أن «مَا» موصولة،
والتقدير: ولا مثل الذين هم العاملون.

= ١٥٠/١، ١٥٣، ١٥٤، ٣٩٢، وشرح المفصل ٧٨/٢، والعقد الفريد ٢٧٣، ٥، ولسان
العرب (رجز) والمقاصد النحوية ١/٥، ٧، ٢٩١، ومعنى اللبيب ١/١٣٣، وجمع الهوامع
٣/١، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص ٢٢١، وأوضح المسالك ٢/٢٨٩، والدرر ٣/١٦٦،
ورصف المباني ص ٢٦٩، وشرح شواهد المعنى ٢/٥٣١، وشرح عمدة الحفاظ ص
٢٦٣، وشرح قطر الندى ص ٢٤٨، واللمع ص ١٥٤، وجمع الهوامع ١/٢٢٦.

(١) ما بين المعكوفين سقط فى «أ».

(٢) فى أ: فى غير ظرف أو منكر وفى «لا سيما يوم» سبيل ذا اقتض

وروى: [من الطويل]

... .. وَلَا سِيَّمَا يَوْمَ بَدَارَةِ جُلْجُلٍ^(١)

بالرفع والجر على الوجهين المذكورين.

وروى - أيضا - النصب على أن «مَا» موصولة. و«بَدَارَةِ جُلْجُلٍ» صلة. و«يَوْمًا» منصوب على الظرفية بما في «بَدَارَةِ» من معنى الاستقرار.

فإن وقع بعد «لَا سِيَّمَا» غير ظرف امتنع نصبه إلا أن يكون نكرة؛ فيجوز نصبه على التمييز، وجعل «مَا» عوضا من الإضافة؛ ليكون التمييز بعدها كالتمييز في: «عَلَى الثَّمَرَةِ مِثْلَهَا زُبْدًا». وقد تخفف ياء «لَا سِيَّمَا».

باب الحال

(ص)

مُبِينُ هَيْئَةٍ كَطَرْفِ فَضْلِهِ حَالٌ كَمَا مَرُّوا قَاصِدِينَ دِجْلَهُ
وَذَا اسْتِثْقَاكِ وَأَنْتِقَالَ غَالِبَا يَأْتِي، وَلَا تَذْكُرُهُ إِلَّا نَاصِبَا
وَرُبَّمَا جُرَّ بِبَاءٍ إِنْ نُفِي عَامِلُهُ كَلَمْ أَعِذْ بِمُخْلَفٍ

(ش) مبين هيئة: يعم الحال و«فِعْلَةٌ» الموضوع للهيئة كقوله - عليه الصلاة والسلام -: «إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ»^(٢)، والاسم الدال على نوع المصدر نحو: «رَجَعَ الْقَهْقَرَى»، وبعض الأخبار والنعوت نحو: «زَيْدٌ رَاكِبٌ» و«جَاءَ رَجُلٌ رَاكِبٌ».

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٠، والجنى الداني ص ٣٣٤، ٤٤٣، وخزانة الأدب ٣/ ٤٤٤، ٤٥١، والدرر ٣/ ١٨٣، وشرح شواهد المغنى ١/ ٤١٢، ٥٥٨/ ٢، وشرح المفصل ٢/ ٨٦، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٥٥، ولسان العرب (سوا)، وتاج العروس (سوى)، وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٩٣، وشرح الأشموني ١/ ٢٤١، ومغنى اللبيب ص ١٤٠، ٣١٣، ٤٢١، وجمع الهوامع ١/ ٢٣٤.

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥)، ومسلم (٣/ ١٥٤٨): كتاب الصيد والذبايح: باب الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة، (٥٧ - ١٩٥٥). وأبو داود (٣/ ١٠٠): كتاب الأضاحي: باب في النهي عن أن تصبر البهائم والرفق بالذبيحة (٢٨١٥)، والترمذي (٤/ ٢٣): كتاب الديات: باب ما جاء في النهي عن المثلة، (١٤٠٩)، والنسائي (٧/ ٢٢٧): كتاب الضحايا: باب الأمر بإحسان الشفرة، وابن ماجه (٢/ ١٠٥٨). كتاب الذبايح: باب إذا ذبحت فاحسنوا الذبح، (٣١٧٠)، والطبراني في الكبير (٧١١٤)، وابن حبان (٥٨٨٣، ٥٨٨٤)، وابن الجارود (٨٣٩، ٨٩٩)، والبيهقي (٩/ ٢٨٠) من حديث شداد بن أوس مرفوعا: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح، وليحد أحدكم شفرته، وليرح ذبيحته».

فيخرج «فِعْلَةً» واسم نوع المصدر والخبر، والنعت بقولي:

... كَظَرَفِ

لأن المراد به: التقدير بـ«فِي» ومعلوم أن هذه المذكورات غير مقدرة بـ«فِي».

ويخرج بذكر الفضلة: الخبر المشبه للظرف نحو: «كَيْفَ زَيْد؟»؛ فإنه بمعنى:

في أي حال زيد؟ إلا أنه عمدة لا فضلة بخلاف الحال.

والأكثر في الحال أن يكون دالا على معنى منتقل، ويلفظ مشتق كـ«قَاصِدِينَ» من قولي:

... مَرُّوا قَاصِدِينَ دِجْلَةَ ...

وقد تدل على ما لا ينتقل كقوله - تعالى -: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨]،

وقوله: ﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]، وكقول العرب: «خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَاقَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا»، وأمثال ذلك كثيرة.

وقد يكون الحال جامدا، وسيأتى بيان ذلك.

وحق الحال - لشبهه بالظرف - النصب.

وقد يجر بياء زائدة إذا كان عامله منفيا كقول الشاعر: [من البسيط]

كَائِنْ دُعِيتُ إِلَى بَأْسَاءِ دَاهِمَةٍ فَمَا انْبَعَثْتُ بِمَرْءٍ وِدٍّ^(١) وَلَا وَكَلٍ^(٢)

وقال آخر: [من الوافر]

وَمَا رَجَعْتُ بِخَائِبَةٍ رِكَابٍ حَكِيمُ بْنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا^(٣)

أى: فما انبعثت مزءودا، ولا وكلا.

والمزود: المذعور، والوكل: الذى يكل أموره إلى غيره.

(١) الزأد: الفزع. (مقاييس اللغة - زأد).

(٢) الوكل: الرجل الضعيف. (مقاييس اللغة - وكل).

والبيت بلا نسبة فى الجنى الدانى ص ٥٦، وشرح شواهد المغنى ١/ ٣٤٠، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤١٩، ومغنى اللبيب ١/ ١١٠.

(٣) البيت للقحيف العقيلي فى خزانة الأدب ١٠/ ١٣٧، وبلا نسبة فى تخلص الشواهد ص ١٧٧، والجنى الدانى ص ٥٥، وجواهر الأدب ص ٥٤، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٧٨، والدرر ٢/ ١٢٨، وشرح شواهد المغنى ١/ ٣٣٩، ولسان العرب (منى)، ومغنى اللبيب ١/ ١١٠، وجمع الهوامع ١/ ١٢٧.

(ص)

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِغَرٍ وَفِي
 كَدِّهِ مُدًّا بِكَذَا يَدًا بِيَدٍ
 كَذَلِكَ فِي تَقْسِيمٍ، أَوْ تَرْتِيبٍ أَوْ
 كَدِّ أَقْسَمُهُ أَثْلَاثًا (وَبَابًا بَابًا
 وَقَدْ زَكَذَا عَنَّا وَعُنْجَدًا)
 وَأَحْمَدُ طِفْلًا أَجَلٌ مِنْ عَلَى
 تَشْبِيهِ، أَوْ تَفَاعُلٍ غَيْرِ خَفِي
 (كَرَّرَ زَيْدٌ أَسَدًا) أَى: كَأَسَدٍ
 تَنْوِيعٍ، أَوْ مَا مِثْلَ ذَا بِهِ عَنَّا
 تَعَلَّمَ الْمُحَاسِبُ الْحِسَابَا
 (وَمَا لَكَ أَقْبَضَ فِضَّةً وَعَسْجَدًا)
 كَهَلَا (وَمَعْنَى كُلِّ هَذَا مُنْجَلِي

(ش) يغتفر فى الحال من الجمود ما لا يغتفر فى النعت؛ لأن الحال شبيهة بالخبر، وكثيرا ما يسميها سبويه خبرا.

ويكثر الجمود فيها إذا بين بها سعر نحو: «بِيعَ الْبُرُّ مُدًّا بِنِصْفٍ، وَاللَّحْمُ رِطْلًا بِدَرَاهِمٍ».

وكذا إذا بين بها تشبيه كقولك: «كَرَّرَ زَيْدٌ أَسَدًا» أَى: مثل أسد و«بَدَتِ الْجَارِيَةُ قَمْرًا، وَتَشَتَّ عُصْنًا» ومنه قول العرب: «وَقَعَ الْمُضْطَرِعَانِ عِدْلَى غَيْرَ».

ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

أَفَى السُّلَمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً وَفَى الْحَرْبِ أَمْثَالَ النِّسَاءِ الْعَوَارِكِ^(١)!

أَى: مثل أعيار.

ويغتفر جمود الحال - أيضا - فيما دل على تفاعل كقولهم: «بَعَثَهُ يَدًا بِيَدٍ»، و«كَلَّمْتُهُ فَمَا لِفَمٍ» أَى: متناجزين، ومتشافهين.

ويغتفر جمود الحال - أيضا - فى التقسيم والترتيب نحو: «أَقْسَمَ الْمَالُ بَيْنَهُمْ أَثْلَاثًا وَأَخْمَاسًا»، و«تَعَلَّمَ الْحِسَابَ بَابًا بَابًا»، و«دَخَلَ الْقَوْمُ رَجُلًا رَجُلًا».

ويغتفر جمودها - أيضا - فيما دل على النوع نحو: «هَذَا خَاتَمُكَ فِضَّةً»، و«هَذِهِ جُبَّتُكَ خَزًا»؛ وهما من أمثلة الكتاب. ويقارب هذا قولك: «زَكَذَا ثَمَرْنَا عِنَبًا وَعُنْجَدًا» و«جَبَّدَا الْمَالَ فِضَّةً وَعَسْجَدًا». والعنجد: الزبيب، والعسجد: الذهب.

(١) العوارك: جمع عارك، والعارك: الحائض (مقاييس اللغة - عرك).

والبيت لهند بنت عتبة فى خزانة الأدب ٢٦٣/٣، والمقاصد النحوية ١٤٢/٣، وبلا نسبة فى شرح أبيات سبويه ٣٨٢/١، والكتاب ٣٤٤/١، ولسان العرب (عور)، (غير)، (عرك)، والمقتضب ٢٦٥/٣، والمقرب ٢٥٨/١، وتاج العروس (عرك).

ويغتفر الجمود- أيضا- فى نحو: «خِطَ هَذَا الثُّوبَ قَمِيصًا»، و«ابْرَ هَذِهِ الْقَصَبَةَ قَلَمًا»، ومثله قوله- تعالى-: ﴿وَنَنْجُوْنَ الْجِبَالَ يَوْمًا﴾ [الأعراف: ٧٤] وهى حال مقدرة.

ذكر ذلك الزمخشري فى الكشف^(١)، وهو من جيد كلامه.

واختلف فى الحال المتوسط بينه وبين حال بعده آخر أفعال التفضيل كقولى:

... أحمَدُ طِفْلاً أَجْلاً مِنْ عَلَى كَهْلاً ...

فقال بعضهم: العامل فيه مقدر. وقال بعضهم: العامل فيه «أَفْعَل» وهو الصحيح؛ لأنه وإن ضعف بالنسبة إلى اسم الفاعل، فقد قوى بالنسبة إلى العامل الظرفى، وقد تقدم الحال عليه كقراءة من قرأ: ﴿وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّتٌ يَمِينُهُ﴾ [الزمر: ٦٧] - بنصب مطويات- فتقدمها على أفعال التفضيل أولى؛ لأنه متضمن لمعنى الفعل، وحروفه، بخلاف العامل الظرفى؛ فإنه متضمن لمعنى الفعل دون حروفه.

ومن تقدم الحال على العامل الظرفى قول الشاعر: [من الكامل]

رَهْطُ ابْنِ كُوْزٍ مُحَقِّبِي أَذْرَاعِهِمْ فِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ حَذَارٍ^(٢)
(ص)

وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرُهُ مَعْنَى كَ (وَحَذَكَ اجْتَهَذْ)
(وَأَسْرَعُوا خَمْسَتَهُمْ) قَدْ نُقِلَا بِالتَّضْبِ حَالًا، وَبَرَفِعِ بَدَلًا
(ش) حق الحال أن يكون نكرة.

فإن وقعت معرفة فى اللفظ أولت بنكرة، ومثال ذلك: «اجْتَهَذْ وَحَذَكَ» أى: منفردا. و«أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ» أى: معتركة. و«جَاءُوا الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ» أى: جميعا. وروى فى نحو: «جَاءُوا خَمْسَتَهُمْ»: النصب على الحال، والرفع على البدل من الواو.

(١) قال الزمخشري: «فإن قلت: علام انتصب (بيوتا)؟ قلت: كما تقول: خط هذا الثوب قميصا، وابر هذه القصبه قلمًا، وهى من الحال المقدرة؛ لأن الجبل لا يكون بيتًا فى حال النحت...»

ينظر: الكشف: ١٢٢/٢.

(٢) البيت للناطقة الذبياني فى ديوانه ص ٥٥، وجمهرة اللغة ص ٨٢٥، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٤٧-٥٥٧، والمقاصد النحوية ١٧٠/٣، وبلا نسبة فى شرح الأشموني ٢٥٢/١.

(ص)

وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةِ كـ «جَاءَ رَكْضًا لَيْسَعٌ»

[نَوْعٌ مِنَ الْفِعْلِ قِيَاسًا يَقْتَضِي^(١)] وَهُوَ يَنْقَلِبُ، وَأَبُو الْعَبَّاسِ فِي

(ش) ورود المصدر المعرفة حالا قليل نحو: «أَرْسَلَهَا الْعِرَاكُ» و«جَاءُوا قَضَهُمْ بِقَضِيضِهِمْ»؛ وقد تقدم التنبيه عليه، وأنه مؤول بنكرة.

وورود المصدر النكرة حالا كثير: كقوله - تعالى -: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [الرعد: ١٥]، وكقول العرب: «جَاءَ فُلَانٌ رَكْضًا» و«جَاءَ الْأَمِيرُ^(٢) بَعْتَةً وَفُجَاءَةً»ولا يجوز استعماله عند سيبويه^(٣) إلا بسمع.وأجاز أبو العباس^(٤) القياس على ما كان نوعا من الفعل كـ «جِئْتُ رَكْضًا» فيقيس عليه: «جِئْتُ سُرْعَةً، وَرَجَلَةً»؛ وليس ذلك ببعيد.

(ص)

وَأَلْزَمُوا ذَا الْحَالِ حَيْثُ تُكْرَى تَخْصِيصًا، أَوْ تَأْخِيرًا، أَوْ أَنْ يُدْكَرَا

مِنْ بَعْدِ نَفْيِ أَوْ مُضَاهِيهِ وَلَا تَمْنَعُ تَنْكُرُ الَّذِي مِنْ ذَا حَالًا

(ش) للحال شبه بالخبر، ولصاحبها شبه بالمبتدأ؛ فمن ثم لم يكن صاحب الحال نكرة إلا بمسوغ؛ كما لم يكن المبتدأ نكرة إلا بمسوغ.

(١) في أ: ألحق نوع الفعل بالقياس.

(٢) في أ: جاء الأمر.

(٣) هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه مرفوع فيه الأمر، وذلك قولك: قَتَلْتُهُ صَبْرًا، وَلَقِيْتُهُ فُجَاءَةً وَمُفَاجَأَةً، وَكِفَاحًا وَمُكَافَحَةً، وَلَقِيْتُهُ عِيَانًا، وَكَلِمَتُهُ مُشَافَهَةً، وَأَتَيْتُهُ رَكْضًا وَعَدْوًا وَمَشْيًا، وَأَخَذْتُ ذَلِكَ عَنْهُ سَمْعًا وَسَمَاعًا. وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يُوضَعُ هذا الموضع؛ لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالًا. ألا ترى أنه لا يحسن: أَنَا سُرْعَةً وَلَا أَنَا رَجَلَةً، كما أنه ليس كل مصدر يُسْتَعْمَلُ في باب سَقْيًا وَحَمْدًا.

وأطرد في هذا الباب الذي قبله لأنَّ المصدر هناك ليس في موضع فاعل.

ينظر الكتاب (١/ ٣٧٠ - ٣٧١).

(٤) قال المبرد: واعلم أن من المصادر مصادر تقع في موضع الحال، وتغني غناءه، فلا يجوز أن تكون معرفة؛ لأن الحال لا تكون معرفة، وذلك قولك: جِئْتُكَ مَشْيًا، وقد أدى عن معنى قولك: جِئْتُكَ مَشْيًا... وهذا قول عامة النحويين.

ينظر: المقتضب: ٢٦٨/٣، ٢٦٩.

فمن مسوغات تنكير صاحب الحال: تخصيصه بوصف كقولك: «جَاءَنِي رَجُلٌ مِنْ قَوْمِكَ شَاكِيًا»، وكقراءة بعض القراء: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٨٩]، أو إضافة كقوله - تعالى -: ﴿فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾ [الدخان: ٥، ٤]، وقوله: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِلْسَّائِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠]، وقرئ «سَوَاءٌ» - على النعت^(١) - حكاها سيبويه^(٢).

ومن مسوغات تنكيره تقديم الحال عليه كقولك «جَاءَنِي رَاكِبًا رَجُلٌ»؛ ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

وَمَا لَمْ نَفْسِي مِثْلَهَا لِي لَا يَمُومُ وَلَا سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي^(٣)
وقال الآخر: [من الطويل]

وَبِالْجِسْمِ مِثِّي بَيْنَا لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ^(٤)، وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِ^(٥)

= قال الزمخشري: وقد يقع المصدر حالاً كما تقع الصفة. مصدرًا... وأجازه المبرد في كل ما دل عليه الفعل. شرح المفصل: ٥٩/٢.
(١) العامة على النصب وفيه أوجه:

أحدها: أنه منصوب على المصدر بفعل مقدّر أي استَوَتْ استَوَاءً قاله مكى. وأبو البقاء. والثاني: أنه حال من هَاءٍ فِي «أَقْوَانِهَا» أو من هَاءٍ فِي «فِيهَا» العائدة على «الأرض» أو من «الأرض» قاله أبو البقاء وفيه نَظَرٌ لِأَنَّ الْمَعْنَى إِنَّمَا هُوَ وَصَفَ الْأَيَّامَ بِأَنَّهَا سَوَاءٌ لَا وَصَفَ الْأَرْضَ بِذَلِكَ وَعَلَى هَذَا جَاءَ التَّفْسِيرُ وَبَدَلَ عَلَى ذَلِكَ قِرَاءَةَ «سَوَاءٌ» بِالْجَرِّ صِفَةً لِلْمُضَافِ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ. وقال السُّدِّيُّ وَقْتَادَةُ: سَوَاءٌ مَعْنَاهُ لِمَنْ سَأَلَ عَنِ الْأَمْرِ وَاسْتَفْهَمَ مِنْ حَقِيقَةِ وَقْعِهِ وَأَرَادَ الْعِبْرَةَ فِيهِ فَإِنَّهُ يَجِدُهُ كَمَا قَالَ تَعَالَى، إِلَّا أَنَّ ابْنَ زَيْدٍ وَجَمَاعَةً قَالُوا شَيْئًا يَقْرُبُ مِنَ الْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: مَعْنَاهُ: مُسْتَوٍ مَهِيًا أَمْرَ هَذِهِ الْمَخْلُوقَاتِ وَنَفْعَهَا لِلْمُحْتَاجِينَ إِلَيْهَا مِنَ الْبَشَرِ، فَعَبَّرَ بِالسَّائِلِينَ عَنِ الطَّالِبِينَ.
وقرأ زيد بن علي والحسن وابن أبي إسحاق وعيسى ويعقوب وعمرو بن عبيد «سواء» بالخفض على ما تقدم، وأبو جعفر بالرفع وفيه وجهان:

أحدهما: أنه على خبر ابتداء مضمر، أي: هي سواء، لا زيد ولا نقص. وقال مكى: هي مرفوع بالابتداء، وخبره «السائلين»، وفيه نظر من حيث الابتداء بنكرة من غير مسوغ. ثم قال: بمعنى: مستويات لمن سأل فقال: في كم خلقت؟ وقيل: للسائلين: لجميع الخلق، لأنهم يسألون الرزق وغيره من عند الله تعالى.
ينظر: الدرر المصون (٥٧/٦).

(٢) ينظر الكتاب (١١٩/٢).

(٣) البيت بلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٣٢٧، والمقاصد النحوية ٢١٣/٣.

(٤) شحب جسمه شحوبًا: تغير وهزل. (الوسيط - شحب).

(٥) البيت بلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٣٢٦، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٢٢، والكتاب ١٢٣/٢، والمقاصد النحوية ١٤٧/٣.

والأصل: شحوب بين - بالرفع - على الوصفية، فلما قدمه نصبه على الحال لتعذر الوصفية^(١).

وكذا يفعل بكل صفة نكرة إذا قدمت عليها.

ومن مسوغات تنكير صاحب الحال اعتماده على نفى، أو نهى، وهو المراد بـ

... مضاھیه ...

فمثال النفي قوله - تعالى -: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]، فواو «وَلَهَا كِتَابٌ» واو حالية، والجملة بعدها في موضع نصب على الحال. وصاحب الحال «قَرِيَةٍ»، وسوغ كونها صاحبة حال النفي الذي قبلها؛ كما سوغ الابتداء بالنكرة اعتماده على النفي.

ومثال تنكير صاحب الحال بعد النهى قول «قطرى بن الفجاء»: [من الكامل]

لَا يَزْكَنْ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ^(٢) يَوْمَ الْوَعَى^(٣) مَتَخَوُفًا لِجَمَامِ^(٤)

وقد يجيء صاحب الحال نكرة خالية من جميع ما ذكر من المسوغات، ذلك ما حكى يونس: أن ناسا من العرب يقولون: «مَرَزْتُ بِمَاءِ قَعْدَةِ رَجُلٍ»، وروى سيويه عن الخليل إجازة: «فِيهَا رَجُلٌ قَائِمًا» وعن عيسى إجازة: «هَذَا رَجُلٌ مُنْطَلِقًا»، قال سيويه: ومن ذلك «عَلَيْهِ مَائَةٌ بَيْضًا»^(٥).

(١) فى أ: لتعذر جعله نعتا.

(٢) أحجم: كف ونكص. (الوسيط - حجم).

(٣) الوعى: الحرب. (الوسيط - وعى).

(٤) الحمام: قضاء الموت وقدره. (الوسيط - حمم).

والبيت فى ديوانه ص ١٧١، وخزانة الأدب ١٦٣/١٠، والدرر ٥/٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ١٣٦، وشرح ابن عقيل ص ٣٣٠، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٢٣، والمقاصد النحوية ١٥٠/٣، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣١٤/٢، وشرح الأشموني ٢٤٧/١، وشرح التصريح ٣٧٧/١، وجمع الهوامع ٢٤٠/١.

(٥) وقد يجوز نصبه على نصب: هذا رجلٌ منطلقًا، وهو قول عيسى.

وزعم الخليل أن هذا جائز، ونصبه كنصبه فى المعرفة، فجعله حالاً ولم يجعله وصفاً.

ومثل ذلك: مررتُ برجل قائماً، إذا جعلت الممرورَ به فى حال قيام. وقد يجوز

على هذا: فيها رجل قائماً، وهو قول الخليل رحمه الله.

ومثل ذلك: عليه مائة بَيْضًا؛ والرفع الوجه. وعليه مائة عَيْنًا؛ والرفع الوجه.

ينظر الكتاب (١١٢/٢).

(ص)

وَالْأَصْلُ فِي ذِي الْحَالِ أَنْ يُقَدَّمَ
مَا لَمْ يُضَفْ إِلَيْهِ نَحْوُ: (سَرَنِي
أَوْ يُقْصَدَ الْحَالُ بِحَضْرٍ نَحْوُ: (لَمْ
وَالْتَرَمُوا تَأْخِيرَهُ فِي نَحْوِ (لَنْ
وَنَحْوِ: (حَلَّ صَيْفَ زَيْدٍ صَاحِبَهُ)
وَلَيْسَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ مَلْتَزَمًا
مَسِيرَ زَيْدٍ مُسْرِعًا لِلْيَمَنِ
يَشْكُ اللَّيْبُ الْجَلْدُ إِلَّا ذَا أَلَمٍ
يَقُوزُ قَدْأ بِالْمُنَى إِلَّا الْحَسَنَ
(وَسَارَ مُنْقَادًا لِعَمْرِو طَالِبَهُ)

(ش) قد تقدم أن لصاحب الحال شبها بالمبتدأ، وأن لها شبها بالخبر؛ فأصل الحال أن تتأخر ويتقدم صاحبها؛ كما أن أصل الخبر أن يتأخر ويتقدم المبتدأ، ومخالفة الأصل في البابين جائزة ما لم يعرض مانع:

فمن موانع تقديم الحال على صاحبها الإضافة إليه نحو: «سَرَنِي مَسِيرَ زَيْدٍ مُسْرِعًا». وكون الحال محصورة كقوله - تعالى -: ﴿وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾ [الأنعام: ٤٨]

فإن كان المحصور صاحبها وجب تقديمها عليه نحو قولك: «مَا جَاءَ رَاكِبًا إِلَّا زَيْدٌ». ومثله قولي:

... .. لَنْ يَفُوزَ قَدْأ بِالْمُنَى إِلَّا الْحَسَنَ

والإشارة إلى الحسن بن علي - رضى الله عنهما - وإلى ما فاز به من الثواب الجزيل، والثناء الجميل؛ إذ أذعن لمصالحة معاوية - رضى الله عنه - فأغمد الله بفعله سيف الفتن؛ تصديقا لقول رسول الله ﷺ فيه «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَسَيُصْلِحُ اللَّهُ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»^(١).

وقد يرد ما يوهم تأخير الحال وصاحبها محصورا فيقدر بعده عامل في الحال. فمن ذلك قول الراجز: [من الراجز]

مَا رَاعَنِي إِلَّا جَنَاحُ هَابِطًا

(١) أخرجه الحميدى (٧٩٣)، وأحمد (٥١، ٤٩، ٤٤، ٣٧/٥)، والبخارى (٦٤٧/٥): كتاب الصلح باب قول النبي ﷺ للحسن بن علي رضى الله عنهما: «ابنى هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين» (٢٧٠٤)، وأبو داود (٢١٦/٤): كتاب السنة: باب ما يدل على ترك الكلام فى الفتنة، (٤٦٦٢)، والترمذى (٦٥٨/٥): كتاب المناقب: باب مناقب الحسن والحسين عليهما السلام، (٣٧٧٣)، والنسائى (١٠٧/٣): كتاب الجمعة: باب مخاطبة الإمام رعيته وهو على المنبر، وابن حبان (٦٩٦٤) من حديث أبى بكره مرفوعا.

عَلَى الْبُيُوتِ قَوُطُهُ الْعَلَابِطُ^(١)

فالتقدير: ما راعنى إلا جناح راعنى هابطا. وجناح: اسم رجل. والقوط: قطع الغنم.

ومن موجبات تقديم الحال على صاحبها اشتماله على ضمير ما اشتملت عليه إضافة نحو: «حَلَّ ضَيْفٌ زَيْدٌ صَاحِبِهِ»، وبغير إضافة نحو: «سَارَ مُنْقَادًا لِعَمْرُو طَالِيَهُ».

(ص)

وَسَبَقُ حَالٍ مَا يَحْزِفُ جُرٌّ قَدْ
مِنْ ذَلِكَ: (صَادِيًا إِلَى) وَثَقِيلُ
(لَنْ تَذْهَبُوا فِرْعَا بِقَتْلِ) فَقَبِلُ

(ش) إذا كان صاحب الحال مجرورا بالإضافة لم يجز تقديم الحال عليه بإجماع؛ لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول وما تعلق بالصلة فهو بعضها؛ فكذلك ما تعلق بالمضاف إليه هو بمنزلة بعض الصلة؛ فلذلك لم يختلف فى امتناع تقدم حال المضاف إليه على المضاف كقولك: «أَعْجَبَنِي ذَهَابُ زَيْدٍ رَاكِبًا».

وأكثر النحويين يقيس المجرور بحرف على المجرور بالإضافة فيلحقه به فى امتناع تقدم حاله عليه؛ فلا يجيزون فى نحو: «مَرَرْتُ بِهَيْدٍ جَالِسَةٍ»: «مَرَرْتُ جَالِسَةً بِهَيْدٍ»، وأجاز ذلك أبو على فى كلامه فى «المبسوط»، ويقول فى ذلك أقول وأخذ؛ لأن المجرور بحرف مفعول به فى المعنى؛ فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به، وقد جاء ذلك مسموعا فى أشعار العرب الموثوق بعريتهم؛ فمن ذلك ما أنشده يعقوب^(٢): [من الطويل]

(١) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (جنع)، (قوط)، (لعط)، (هبط)، والأشياء والنظائر ٢/ ٣٩٨، والخصائص ٢/ ٢١١، والمنصف ١/ ٢٧، ونوادر أبى زيد ص ١٧٣، وتهذيب اللغة ٢/ ١٦٥، وتاج العروس (جنع)، (علبط) (قوط)، (لعط)، وجمهرة اللغة ص ٣٦٣، ٤٠٣، ٩٢٥، ١١٢٦، ١٢٦٢.

(٢) هو يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف بن السكيت، إمام فى اللغة والأدب، كان عالما بنحو الكوفيين، وعلم القرآن واللغة والشعر، راوية ثقة، له تصانيف كثيرة فى النحو ومعانى الشعر، وغيرها، من تصانيفه: إصلاح المنطق، الأضداد، الأجناس، شرح ديوان قيس بن الخطيم، وغيرها. مات سنة ٢٤٤ هـ.

ينظر: الأعلام (٨/ ١٩٥)، بغية الوعاة (٢/ ٣٤٩).

فَإِنْ تَكْ أَذْوَادُ^(١) أَصْبَنَ وَنَسُوهُ فَلَنْ تَذْهَبُوا فِرْغًا بِقَتْلِ حِبَالِ^(٢)

أراد: فلن تذهبوا بقتل حبال فرغا، أى: هدرًا، وحبال: اسم رجل.

ومن ذلك قول الآخر: [من الطويل]

لَيْتَ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهَا لَحَبِيبُ^(٣)

ومثله قول الآخر: [من الطويل]

إِذَا الْمَرْءُ أَغْنَيْتُهُ الْمَرْوَةَ نَاشِئًا فَمَطْلَبُهَا كَهْلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ^(٤)

وقد جاء - أيضا - تقديم حال المجرور عليه، [وعلى العامل فى قول الشاعر]^(٥):

[من الخفيف]

غَافِلًا تَعْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلْمَرْءِ فَيُدْعَى وَلَا تَ حِينَ إِبَاءِ^(٦)

(ص)

وَحَالٌ مَنْصُوبٌ وَظَاهِرُ رُفِعَ فِي قَوْلِ أَهْلِ الْكُوفَةِ السَّبْقُ مُنِعَ

وَلِشَحَاةِ الْبَصْرَةِ اغْزُ الْعَلْبَةِ لِقَوْلِهِمْ: (شَتَّى تَثُوبُ الْحَلْبَةِ)

(ش) منع الكوفيون تقديم حال المنصوب كقولك: «أَبْصَرْتُ زَيْدًا رَاكِبًا»، لا

يجيزون: «أَبْصَرْتُ رَاكِبًا زَيْدًا»؛ لأنه يوهم أن «رَاكِبًا» مفعول به، و«زَيْدًا»: بدل.

فلو كان موضع «رَاكِبًا» «يَرْكَبُ» لم يمتنع عند بعضهم لزوال الموهم.

ولم يلتفت البصريون لذلك الموهم لبعده، فأجازوا التقديم مطلقًا؛ ويؤيد قولهم

(١) أذواد: جمع ذود: جماعة الإبل. (مقاييس اللغة - ذود).

(٢) البيت لطليحة بن خويلد فى المقاصد النحوية ١٥٤/٣، وتاج العروس (حبل)، وبلا نسبة فى إصلاح المنطق ص ١٩، وشرح الأشموني ٢٤٩/١، وشرح ابن عقيل ص ٣٣١، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٢٧.

(٣) البيت للمجنون فى ديوانه ص ٤٩، وسمط اللآلى ص ٤٠٠، ولعروة بن حزام فى خزنة الأدب ٢١٢/٣، ٢١٨، والشعر والشعراء ص ٦٢٧، وهو لكثير عزة فى ديوانه ص ٥٢٢، والمقاصد النحوية ١٥٦/٣، ولقيس بن ذريح فى ديوانه ص ٦٢، وبلا نسبة فى شرح الأشموني ٢٤٩/١، وشرح ابن عقيل ص ٣٣٠، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٢٨.

(٤) البيت للمخيل السعدى فى ملحق ديوانه ص ٣٢٤، وله أو لرجل من بنى قريع فى خزنة الأدب ٢١٩/٣، ٢٢١، ولرجل من بنى قريع فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٤٨، وبلا نسبة فى شرح الأشموني ٢٤٩/١.

(٥) فى أ: وعلى ما يتعلق به الجار كقول الشاعر.

(٦) البيت بلا نسبة فى شرح الأشموني ٢٤٩/١، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٢٨، وشرح قطر الندى ص ٢٥، والمقاصد النحوية ١٦١/٣.

قول الشاعر: [من الطويل]

وَصَلْتُ وَلَمْ أَضْرِمِ مُسِيئِينَ أَسْرَتِي وَأَعْتَبْتُهُمْ ^(١) حَتَّى يُلَاقُوا وَلَايَا ^(٢)

ومنع الكوفيون - أيضا - تقدم حال المرفوع عليه إن كان ظاهرا نحو: «جاء زيد رَاكِبًا»، لا يجيزون: «جاء رَاكِبًا زَيْدٌ» مع أنهم يوافقون أهل البصرة في جواز تقديم حال المرفوع إن كان مضمرا كقوله - تعالى -: ﴿خُشْعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧]، وكقول الشاعر: [من الرمل]

مُزْبِدًا يَخْطُرُ مَا لَمْ يَرِنِي وَإِذَا يَخْلُو لَهُ لَحْمِي رَتَع ^(٣)
«خُشْعًا»: حال صاحبها فاعل «يَخْرُجُونَ». و«مُزْبِدًا»: حال صاحبها فاعل «يَخْطُر».

وبعض النقلة يزعم أن الكوفيين لم يمنعوا تقديم حال المرفوع عليه إلا إذا تأخر هو ورافعه عن الحال نحو: «رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ»؛ وأما نحو: «جاء رَاكِبًا زَيْدٌ» فيجيزونه.

وعلى كل حال قولهم مردود بقول العرب: «شَتَّى تَثُوبِ الْحَلَبَةِ» أى: متفرقين يرجع الحالون، وهذا كلام مروى عن الفصحاء، وقد تضمن جواز ما حكموا بمنعه؛ فتعينت مخالفتهم فى ذلك.
(ص)

وَلَا تُجَزَّ حَالُ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ
أَوْ كَانَ جُزْءًا مَّا لَهُ أُضِيفَ أَوْ كَجُزْئِهِ عَنْ غَيْرِ ذَيْنِ قَدْ نَهَوْا
فَالْجَائِزَانِ كِلاهُمَا صَائِمًا لِي (وَسَرَّاهُ) الْمُدَانِي (قَائِمًا)

(ش) يجوز كون المضاف إليه صاحب الحال إذا كان المضاف عاملا فيها ك«اغْتِكَافِي صَائِمًا لِي» بلا خلاف.

فإن لم يصلح المضاف للعمل، ولم يكن بعض المضاف إليه، ولا كبعضه لم يجز

(١) العُتْبَى: الرضا. (القاموس - عتب).

(٢) البيت بلا نسبة فى همع الهوامع ٢٤١/١، والدرر اللوامع ٢٠١/١.

(٣) البيت لسويد بن أبى كاهل فى الأغاني ٩٨/١٣، وخزانة الأدب ٥٥٤/٧، وشرح اختيارات المفضل ص ٩٠٤، والشعر والشعراء ٤٢٨/١، وبلا نسبة فى لسان العرب (رتع)، والمقتضب ١٧٠/٤.

كون المضاف إليه صاحب حال.

ويجوز ذلك إن كان المضاف جزءا نحو قوله - تعالى - : ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ﴾ [الحجر: ٤٧]، ونحو قول امرئ القيس^(١) : [من الطويل] كَأَنَّ سَرَائِهِ^(٢) لَدَى الْبَيْتِ قَائِمًا مَدَاكَ عُرُوسٍ أَوْ صِرَايَةٍ^(٣) حَنْظَلٍ^(٤) وروى : صرابة بالباء.

أو كجزء كقوله - تعالى - : ﴿أَنْتَ دَائِرٌ هَتَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾ [الحجر: ٦٦]. (ص)

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ (بِفِعْلِ صُرْفًا فَحَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كـ) مُسْرِعًا وَلَا زِمَ تَقْدِيمُ عَامِلٍ سِوَى وَمِثْلُ (تِلْكَ) : (لَيْتَ) (عَلَّ) وَ(كَأَنَّ) كـ(النَّضْرُ فِيهَا أَوْ هُنَاكَ مُكْرَمًا) كـ(مُحَقِّبِي أَذْرَاعِهِمْ فِيهِمْ) وَمَنْ وَنَحْوُ : (زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ) أَوْ صِفَةً تُشَبِّهُ الْمُصْرَفًا (ذَا رَاحِلٌ) وَ(مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا) ذَيْنَ كـ(تِلْكَ زَيْنَبُ ذَاتِ جَوَى) وَكُلُّ مَا فِيهِ حُصُولُ اسْتَكْنِ وَالْخُلْفُ فِي تَوْسِيطِ ذِي قَدْ عَلِمَا يَرِ اطْرَادَذَا يُطِغِ أَبَا الْحَسَنِ عَمَرُو مُعَانًا) مُسْتَبَاحٌ لَا يَهْنُ (ش) إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ فَعَلًا مُتَصَرِّفًا كـ«دَعَا»، أَوْ صِفَةً تُشَبِّهُ الْفِعْلَ الْمُتَصَرِّفَ كـ«رَاحِلٌ» وَ«مَقْبُولٌ» - جاز تقديم الحال عليه كقولك : «زَيْدٌ مُخْلِصًا دَعَا» وَ«هُوَ مُسْرِعًا رَاحِلٌ» وَ«أَنْتَ شَاهِدًا مَقْبُولٌ».

فلو كان العامل فعلا غير متصرف كفعل التعجب، أو صفة لا تشبه الفعل المتصرف كـ«مِثْلٌ» وَ«شِبْهٌ» لم يجز تقديم الحال عليه.

(١) هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني أكل المُرَار، أشهر شعراء العرب على الإطلاق، يعرف بالملك الضليل، لاضطراب أمره طول حياته، وكتب الأدب مشحونة بشعره وأخباره. له ديوان شعر.

ينظر: الأعلام (١١/٢)، الأغاني (٧٧/٩)، الشعر والشعراء (٣١).

(٢) السَّرَاة: الظهر. (القاموس: سرو).

(٣) الصَّرَاية: الحنظلة إذا اصفرت. (اللسان - صرى).

(٤) البيت في ديوانه ص ٢١، ٣٧٣، ولسان العرب (صرب)، (صلا)، وجمهرة اللغة ص ٣١٣، وتاج العروس (صرب)، (دَأْكَ)، (صرى)، وخزانة الأدب ٩٥/٣، ١٨٠/٩، والدرر ٦/٥، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٣١٤/١، ٣٤٣/٣، وجمع الهوامع ٤٦/٢.

وكذا إذا كان العامل متضمنا معنى الفعل دون حروفه كاسم الإشارة و«لَيْتَ» و«لَعَلَّ» و«كَأَنَّ». وكالظروف المتضمنة معنى الاستقرار، وإياها عنيت بقولي:

... .. وَكُلُّ مَا فِيهِ حُصُولٌ اسْتَكْن
... .. ك«النَّضْرُ فِيهَا أَوْ هُنَاكَ مُكْرَمًا»

فلو قلت: «النَّضْرُ مُكْرَمًا فِيهَا» فقدمت الحال على العامل الظرفي مع تقدم صاحبها جاز عند أبي الحسن الأخفش؛ وحجته في ذلك قراءة من قرأ^(١):

﴿وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]، وقول الشاعر: [من الكامل]

رَهْطُ ابْنِ كُوْزٍ مُحَقِّبِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ حُدَارٍ^(٢)

فلو قدمت الحال على العامل الظرفي، أو على صاحبها لم يجز بإجماع.

وهذا الذي اختاره الأخفش في العامل الظرفي، لا يجوز في غيره من العوامل التي لا تتصرف إلا في «أفعل» المفضل به كون في حال على كون في غيرها، كقولهم: «زَيْدٌ رَاكِبًا أَحْسَنَ مِنْهُ مَاشِيًا» فإنه بمنزلة قولك: «زَيْدٌ فِي وَقْتِ رُكُوبِهِ أَحْسَنَ مِنْهُ فِي وَقْتِ مَشْيِهِ» و«زَيْدٌ الْيَوْمَ أَفْضَلُ مِنْهُ غَدًا».

أو إنما اختص بهذا أفعل التفضيل؛ لأنه قائم مقام فعلين؛ فإن قولك: «زَيْدٌ الْيَوْمَ أَفْضَلُ مِنْهُ غَدًا» بمنزلة قولك: «زَيْدٌ يَزِيدُ فَضْلَهُ الْيَوْمَ عَلَى فَضْلِهِ غَدًا».

(١) والعامّة على رفع «مَطْوِيَّاتٍ» خبرًا و«بِيَمِينِهِ» فيه أوجه:

أحدها: أنه متعلق بِمَطْوِيَّاتٍ .

والثاني: أنه حال من الضمير في مَطْوِيَّاتٍ .

الثالث: أنه خبر ثانٍ، وعيسى والجحدري نصباهما حالاً واستدل بها الأخفش على جواز تقدّم الحال إذا كان العامل فيها حرف جرّ نحو زَيْدٌ قَائِمًا فِي الدَّارِ وهذه لا حجة فيها لِإِمْكَانِ تَخْرِيجِهَا عَلَى وَجْهَيْنِ:

أحدهما: - وهو الأظهر - أن يكون «السَّمَوَاتُ» عطفًا على «الأَرْضُ» ويكون قد أخبر عن الأَرْضَيْنِ والسَّمَوَاتِ بِأَنَّ الْجَمِيعَ «قَبِضْتُهُ» حالاً من «السَّمَوَاتِ» كما كان «جَمِيعًا» حالاً من الأرض و«بِيَمِينِهِ» متعلق بـ «مَطْوِيَّاتٍ» .

والثاني: أن يكون «مَطْوِيَّاتٍ» منصوبًا بفعل مقدر و«بِيَمِينِهِ» الخبر و«مَطْوِيَّاتٍ» وعامله جملة معترضة وهو ضعيف .

ينظر: الدر المصون (٢٣/٦ - ٢٤) .

(٢) تقدم تخريج هذا البيت

(ص)

وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ لِصَاحِبِ فَرْدٍ، وَغَيْرِ مُفْرَدٍ

ك(جَاءَ زَيْدٌ غَادِرًا ذَا مَينٍ) (وَزَارَ عَمْرُو غَامِرًا نِضْوَيْنِ)

(ش) قد تقدم الإعلام بأن صاحب الحال والحال شبيهان بالمبتدأ والخبر؛ فلذلك الشبه يجوز أن يكون صاحب الحال واحدا، ويتعدد حاله؛ كما كان المبتدأ واحدا وتعدد خبره. وقد يكون التعدد في اللفظ والمعنى، وفي اللفظ دون المعنى:

فالأول نحو: «جَاءَ زَيْدٌ غَادِرًا ذَا مَينٍ».

والثاني نحو: «اشْتَرَيْتُ الرُّمَّانَ حُلْوًا حَامِضًا».

وقد تتعدد الحال لتعدد صاحبها بتركيب في الاختلاف، وباجتماع في عدم الاختلاف:

فالأول نحو: «لَقِيتُ زَيْدًا مُضْعِدًا مُنْخَدِرًا».

والثاني نحو: «زَارَ عَمْرُو غَامِرًا نِضْوَيْنِ».

وكقول عنترة: [من الوافر]

مَتَى مَا تَلْقَانِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا^(١)

(ص)

وَأَكْدُوا بِالْحَالِ غَامِلًا ك(لَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) فَأَقْبَلَا

وَأِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ غَامِلُهَا، وَلَفْظُهَا يَوْخَرُ

مِثْلُهُ (أَنَا ابْنُ دَارَةَ) الَّذِي أَوْلُوهُ (مَعْرُوفًا) فَقَسَّ كَلًّا بِذِي

(ش) يجاء بالحال لقصد التوكيد، وهي فيه على ضربين:

أحدهما: أن يؤكد بها عاملها كقوله - تعالى -: ﴿وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾

[هود: ٨٥]، وقوله: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥].

والثاني: أن يؤكد بها مضمون جملة ابتدائية؛ فيلزم تأخيرها، وإضمام عاملها كقوله -

تعالى -: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، وكقول الشاعر: [من البسيط]

(١) البيت في ديوانه ص ٢٣٤، وخزانة الأدب ٢٩٧/٤، ٥٠٧/٧، ٥٥٣، ٢٢/٨، والدرر ٥/

٩٤، وشرح التصريح ٩٤/٢، وشرح شواهد الشافية ص ٥٠٥، وشرح عمدة الحافظ

ص ٤٦٠، وشرح المفصل ٥٥/٢، ولسان العرب، (طير)، (ألا)، (خصا)، والمقاصد

النحوية ١٧٤/٣، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٩١، وأمالى ابن الحاجب ٤٥١/١،

وشرح الأشموني ٥٧٩/٣، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٠١/٣، وشرح المفصل ١١٦/٤،

٨٧/٦، ولسان العرب (رنف)، وجمع الهوامع ٦٣/٢.

أَنَا ابْنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةٍ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ (١)
(ص)

وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةً وَحَيْثُ بِاسْمِ صُدِّرَتْ فَاجْمَعْ لَهَا وَالْوَاوُ تُغْنِي، وَكَذَا الضَّمِيرُ وَيَنْدُرُ الْخُلُو مِنْهُمَا مَعًا (٢)
(ش) تقع الجملة الخبرية حالا.

فإذا كانت اسمية، فالأكثر أن تكون مقرونة بواو الحال ومشملة على ضمير ما هي له كقولي:

«جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَائٍ رِحْلَةً»

وكقوله - تعالى -: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء: ٤٣].

وقد يستغنى بالواو عن الضمير كثيرا كقول امرئ القيس: [من الطويل]

وَقَدْ أَغْتَدَيْ وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ (٣) قَيْدِ الْأَوَابِدِ (٤) هَيْكَلٍ (٥)

وكذلك يستغنى بالضمير عن الواو إلا أنه لم يكثر كثرة الاستغناء بالواو؛ ومنه قوله - تعالى -: ﴿وَلَمَّا أَهِيطُوا بِعَصَاكَ لَبِغِضِ عَدُوٍّ﴾ [البقرة: ٣٦]، وقوله - تعالى -: ﴿بَسَدَ رَبِّي مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كَتَبَ اللَّهُ وِرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠١]، وقوله - تعالى -: ﴿قَالَ أَهِيطُوا بِعَصَاكَ لَبِغِضِ عَدُوٍّ﴾ [الأعراف: ٢٤]،

(١) البيت لسالم بن دارة في خزنة الأدب ١/٤٦٨، ٢/١٤٥، ٣/٢٦٥، ٢٦٦، والخصائص ٢/٢٦٨، ٣١٧، ٣٤٠، ٦٠/٣، والدرر ٤/١١، وشرح أبيات سيبويه ١/٥٤٧، وشرح المفصل ٢/٦٤، والكتاب ٢/٧٩، والمقاصد النحوية ٣/١٨٦، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/٢٥٥، وشرح شذور الذهب ص ٣٢٠، وشرح ابن عقيل ص ٣٣٨، وجمع الهوامع ١/٢٤٥.
(٢) في أ: من ذين معا.

(٣) يقال: فرس أجرد: قصير الشعر. (القاموس - جرد).

(٤) الأوابد: الوحوش. (القاموس - أبد).

(٥) الهيكل: الفرس الطويل. (مقاييس اللغة - هكل).

والبيت في ديوانه ص ١٩، وإصلاح المنطق ص ٣٧٧، وخزنة الأدب ٣/١٥٦، ٢٤٣، وشرح المفصل ٢/٦٦، ٦٨، ٥١/٣، ولسان العرب (قيد)، (هكل)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٤١٠، ٣/٤١، وخزنة الأدب ٤/٢٥٠، والخصائص ٢/٢٢٠، ورفض المبانى ص ٣٩٢، وشرح شواهد المغنى ٢/٨٦٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٨٧، والمحتسب ١/١٦٨، ٢/٢٤٣، ومغنى اللبيب ٢/٤٦٦.

وقوله - تعالى -: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠]، وقوله - تعالى -: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠]

ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

وَتَشْرَبُ أَسَارِي^(١) الْقَطَا الْكَذُرُ بَعْدَمَا سَرَتْ قَرِيبًا أَحْنَأُهَا تَتَصَلَّصِلُ^(٢)

وندر الخلو من الواو والضمير في قول الشاعر: [من الكامل]

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَذَرِي^(٣)

أراد: بلغ النهار نصفه، والماء غامر هذا الغائص لالتماس هذا اللؤلؤ.

فحذف الواو مع كون الجملة لا ضمير فيها يرجع إلى صاحب الحال وهو النهار.

ولو كانت الجملة مشتملة على ضمير لا يجهل عند حذفه استغنى بالعلم به عن الواو كقولك: «بِغَتْ اللَّحْمُ الرَّطْلُ بِدِرْهِمٍ» أي: الرطل منه بدرهم، فحذف «مِنْهُ» للعلم به، وأغنى استحضاره في الذهن عن واو الحال.

وقد مثل سيبويه بنحو من هذا في بعض أبواب الحال، ولم يظهر منه في إirاده استقباح.

وإلى مثل هذا أشرت بقولي:

وَلَيْسَ إِنْ لَمْ يَلْتَبَسْ مُتَمَنِّعًا

(ص)

وَإِنْ تُصَدَّرَ بِمُضَارِعٍ وَلَمْ يُتَفَ فَبَعْدَهُ ضَمِيرٌ يُلتَزَمُ^(٤)

(١) أسار: جمع سؤر، والسؤر: البقية والفضلة. (القاموس - سار).

(٢) صَلَّ: صَوَّت. (القاموس - صلل).

والبيت للشنفرى في ديوانه ص ٦٦، وخزانة الأدب ٤٤٧/٧، والمقاصد النحوية ٣/٢٠٦، ونوادر القالى ص ٢٠٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢١/٧، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٤٥.

(٣) البيت للمسيب بن علس في أدب الكاتب ص ٣٥٩، وإصلاح المنطق ص ٢٤١، ٢٥٠، وشرح شواهد المغنى ٨٧٨/٢، ولسان العرب (نصف)، وللأعشى في جمهرة اللغة ص ١٢٦٢، وخزانة الأدب ٢٣٣/٣، ٢٣٥، ٢٣٦، والدرر ١٧/٤، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٨٣، وجمهرة اللغة ص ٨٩٣، ووصف المباني ص ٤١٩، وسر صناعة الإعراب ٦٤٢/٢، وشرح الأشموني ٢٦٠/١، وشرح المفصل ٦٥/٢، ومغنى اللبيب ٥٠٥/٢، ٦٣٦، وجمع الهوامع ٢٤٦/١.

(٤) في أ: لم تلف فالضمير فيها يلتزم.

ك(جِئْتُ أَغْدُو) وَاجْتَنِبْ وَآوَا وَقَدْ يَأْتِي فَيُنَوِي اسْمٌ لَهُ الْفِعْلُ اسْتَنْدَ وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمًا بِوَإِ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا (ش) أى: وإن تصدر الجملة الحالية بمضارع غير منفى بـ«لَمْ» التزم فيها ضمير عائد على صاحب الحال كقولى:

... «جِئْتُ أَغْدُو» ...

وتجنب الواو عند ذلك إلا فى نادر من الكلام كقول الشاعر: [من المتقارب]

فَلَمَّا خَشِيتُ أَطَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكا^(١)

أى: نجوت راهنا مالكا. والأجود أن يجعل «أرهنهم» خبر مبتدأ محذوف؛ لتكون الواو داخلة على جملة اسمية.

وإنما استحق [المضارع الذى لم ينف بـ«لَمْ»]^(٢) التجرد عن الواو؛ لشدة شبهه باسم الفاعل، واسم الفاعل الواقع حالا مستغن عنها، فكان هو كذلك. أو المضارع المنفى بـ«لَا» بمنزلة اسم الفاعل المضاف إلى «غير» فأجرى مجراه فى الاستغناء عن الواو؛ ألا ترى أن قوله - تعالى -: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ﴾ [الصافات: ٢٥]، معناه: ما لكم غير متناصرين، فكما لا يقال: ما لكم وغير متناصرين، لا يقال: ما لكم ولا تناصرون. وأشرت بقولى:

... سِوَى مَا قُدِّمًا ...

إلى الجملة المصدرة بمضارع منفى بـ«لَمْ» أو بماض مثبت أو منفى: فإن وقع شيء من ذلك حالا جاز أن تصحبه الواو والضمير معا، أو أحدهما، ولم يجر أن يخلو منهما معا، وأمثلة ذلك بينة.

(ص)

وَعَامِلُ الْحَالِ جَوَازًا يُحْدَفُ إِنْ بَانَ مَعْنَاهُ بِشَيْءٍ يُعْرَفُ
أَوْ كَانَ مَفْهُومًا بِذِكْرِ قُدِّمًا وَالْحَدْفُ - أَيْضًا - قَدْ يُرَى مُلْتَزِمًا

(١) البيت لعبد الله بن همام السلولى، فى إصلاح المنطق ص ٢٣١، ٢٤٩، وخزانة الأدب ٩/ ٣٦، والدرر ٤/ ١٥، والشعر والشعراء ٢/ ٦٥٥، ولسان العرب (رهن)، ومعاهد التنقيص ١/ ٢٨٥، والمقاصد النحوية ٣/ ١٩٠، ولهمام بن مرة فى تاج العروس (رهن)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص ١٦٤، ورصف المباني ص ٤٢٠، وشرح الأشموني ١/ ٢٥٦، وشرح ابن عقيل ص ٣٤٠، والمقرب ١/ ١٥٥، وجمع الهوامع ١/ ٢٤٦.

(٢) فى ط: المضارع المثبت.

وَالْحَالُ جَوُزٌ حَذَفَهَا إِنْ لَمْ تُفَدَّ نِيَابَةً عَنْ خَبَرٍ لَفْظًا فَقَدْ
أَوْ كَانَ حَذَفَهَا يُفِيدُ الْغَرَضًا كَنَحْوِ: (لَمْ أَعُدْهُ إِلَّا حَرَضًا)
(ش) إذا دل دليل على عامل الحال جاز حذفه كما جاز حذف عامل الظرف
وعامل المفعول المطلق، والمفعول به.

فمن ذلك قولك لمن يحدثك: «صادقا». و من يسافر: «ناجيا»، بإضمار:
«تقول» و«تذهب»، وإلى مثل هذا أشرت بقولي:

... .. إن بَانَ مَعْنَاهُ بِشَيْءٍ

وأشرت بقولي:

أَوْ كَانَ مَفْهُومًا بِذِكْرِ قُدَمَا

إلى نحو أن يقال لك: «كيف جئت؟» فتقول: «راكبا» بإضمار: «جئت»، أو يقال
لك: «هَلْ لَقِيتَ فُلَانًا؟»، فتقول: «بَلَى مُخْرِمًا»، ومنه قوله - تعالى -: ﴿بَلَى قَدَرِينَ﴾
[القيامة: ٤] أى: نجمع عظامه قادرين.

وأشرت بقولي:

وَالْحَذْفُ - أَيْضًا - قَدْ يُرَى مُلْتَزِمًا

إلى مثل قولهم: «أَخَذْتُهُ بِذِرْهَمٍ فَصَاعِدًا».

التقدير: فذهب الثمن صاعدا.

ومثله فى التزام حذف العامل قولهم: «أَتَمِّمِيَا مَرَّةً وَقَيْسِيَا أُخْرَى؟!».

بتقدير: «أتتحول؟!» وكقول الشاعر: [من البسيط]

أَفَى الْوَلَائِمِ أَوْلَادًا لِوَاحِدَةٍ وَفَى الْعِيَادَةِ أَوْلَادًا لِعَلَّاتٍ^(١)!

وأصل الحال أن تكون جائزة الحذف؛ لأنها كالظرف، ويعرض لها ما يوجب
التزامها مثل: كونها جوابا، أو مقصودا حصرها، أو نائبة عن خبر:

فالأول مثل: «جِئْتُ رَاكِبًا» فى جواب من قال: «كيف جئت؟»

والثانى نحو: «لَمْ أَعُدْهُ إِلَّا حَرَضًا».

والثالث نحو: «ضَرَبَنِى زَيْدًا قَاتِمًا».

(١) تقدم تخريج هذا البيت .

باب التمييز

(ص)

مُزِيلٌ إِبْهَامٍ مُنْكَرٍ حَوَى مَعْنَى (مِنْ) التَّمْيِيزُ نَحْوُ (كَمْ لَوَى)
وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالِهِ بَعْدَ الْعَدَدِ كَذَا كَثِيرًا بَعْدَ مِقْدَارٍ وَرَدَ
كـ (شِبْرٍ اِزْضَا) و (قَفِيزٍ بُرًّا) و (مَنْوَيْنِ عُنْجَدًا وَتَمْرًا)
وَاجْرُزُهُ بَعْدَ ذِي وَنَحْوِهَا إِذَا أَصْفَتْهَا كـ (مُدُّ بُرٍّ كَالِ ذَا)
(ش) «مزيل إبهام» يصدق على المفعولات، والنعت الرفع للاشتراك والحال.
فخرج بـ «منكر» ما سوى الحال.
وخرج الحال بقولى:

... .. حَوَى مَعْنَى «مِنْ»
وخرج بقولى:
مُزِيلٌ إِبْهَامٍ
اسم «لا» التبرئة؛ فإن فيه معنى «مِنْ» لكنه ليس مزيلا لإبهام.
و«لَوَى» من قولى:

... .. «كَمْ لَوَى»^(١)

منصوب المحل على التمييز، وهو من قول الشاعر: [من الطويل]
حَثْنًا^(٢) مَطَايَا فَلَمْ تَذَرِ كَمْ لَوَى قَطَعْنَا فَهَلْ يُقْضَى لَنَا بَعْدَ ذَا قُرْبُ؟!
ولما كان الغرض بالتمييز رفع الإبهام، وكان الإبهام بعد العدد والوزن والكيل
والمساحة أكثر منه بعد ما سوى ذلك قوى داعى التمييز مع هذه فوقع بعدها أكثر من
وقوعه بعد غيرها.

والعدد أولى به لوجهين:

أحدهما: أن العدد قد يميز بالكيل والوزن والمساحة؛ نحو: «عِشْرِينَ مُدًّا»،
و«ثَلَاثِينَ رِطْلًا»، و«أَرْبَعِينَ شِبْرًا».

والثانى: أن من مميز العدد ما يجب انتصابه على التمييز كـ «عِشْرِينَ دِرْهَمًا»، وليس
من مميز الثلاثة ما يجب انتصابه، بل مميز الثلاثة يجوز نصبه على التمييز، وجره

(١) اللوى: ما التوى من الرمل، أو مسترقه. (القاموس - لوى).

(٢) فى أ: حثينا.

بالإضافة إليه .

ولذا لما مثلت بـ «شبر أرضاً» ، و«قفيز بُراً» ، و«مَنَوَيْنِ عُنْجُداً وَتَمراً» قلت :
وَأَجْرُهُ بَعْدَ ذِي وَنَحْوَهَا إِذَا أَضْفَتْهَا
وذلك كقولك : «لَا تَحْقِرَنَّ ظُلَامَةَ وَلَوْ شِبْرَ أَرْضٍ ، وَلَا يَبْرًا وَلَوْ مَدَّ بُرٌّ ، أَوْ رِطْلٌ
مِلْحٌ» .
(ص)

وَكَالثَلَاثَةِ اجْعَلْنِي كُلَّ وَعَا وَمُمِيزًا بِالْجَرِّ وَالنَّصْبِ مَعَا
وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَتَوَّ مَقْدَارٌ مُنْعِ (كَظَرَفُ سَمْنٍ فِيهِ مَالُهُ صُنْعٌ)
(ش) المراد بالثلاثة : الكيل ، والوزن ، والمساحة . وقد أجرت العرب الأوعية
مجراها في الافتقار إلى مميز يستعمل تارة منصوباً ، وتارة مجروراً بشرط أن يراد
المقدار ؛ تقول : «عِنْدِي رَاقُودٌ^(١) خَلًا ، وَرَاقُودٌ خَلٌ» «وَزَرَفٌ سَمْنًا ، وَظَرَفٌ سَمْنٍ» ،
«وَحُبٌّ^(٢) مَاءً ، وَحُبٌّ مَاءٍ» .

والنصب أولى من الجر ؛ لأنَّ النصيب يدل على أنَّ المتكلم أراد : أن عنده ما يملأ
الوعاء المذكور ، من الجنس المذكور .

وأما الجر : فيحتمل أن يكون مراد المتكلم كمراده حين نصب ، ويحتمل أن يكون
مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح للمذكور ، دون ما هو وعاء له كقولك : «اشْتَرَيْتُ
ظَرَفَ سَمْنٍ قَارِعًا» و«بِغْتُ سِبْقَاءَ لَبْنٍ مَمْلُوءًا عَسَلًا» .
(ص)

وَالنَّصْبُ حَتَّمْ بَعْدَ مَا أُضِيفَ إِنْ لَمْ يَغْنِ عَمَّا بِالْمُضَافِ قَدْ قُرِنَ
(ش) مميز المضاف إن لم يغن عن المضاف إليه تعين نصبه ، وإن أغنى عنه جاز
أن يجر بإضافة المميز إليه :
فالأول نحو : «لِي مِلْءُهُ عَسَلًا» .

والثاني نحو : «هُوَ أَشْجَعُ النَّاسِ رَجُلًا» ، فلك في هذا أن تقول : «هُوَ أَشْجَعُ رَجُلٌ» .
وليس لك في الأول أن تقول : «لِي مِلْءُ عَسَلٍ» .

(١) الراقود : دَنْ كبير ، أو طويل الأسفل يُسَبِّح داخله بالقار . (القاموس - رقد) .

(٢) الحُبُّ : الخشبات الأربع التي توضع عليها الجرة ذات العروتين . (اللسان : حب) .

(ص)

وَانْصَبْنُهُ بَعْدَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ إِنَّ وَافَقَ الْفَاعِلَ بِالتَّأْوِيلِ
وَانْصَبْنُهُ بَعْدَ مَا بِ(مِثْلِ) جُرٍّ أَوْ (مِلءٌ) وَمَا ضَاهَاهُمَا كَمَا قَضَوْا
وَيَعْدُ كُلُّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا فَشَا (أَكْرَمَ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا)

إذا حسن موضع أفعل التفضيل المذكور بعده نكرة - فعل من لفظه ومعناه،
وصلح أن يسند إلى النكرة - فهي تمييز. فإن حسن موضعه «بَعْضُ» مضاف إلى
جمع قائم مقام النكرة جرت بالإضافة:

فالأول نحو: «زَيْدٌ أَكْمَلَ فَقْهًا» فتنصب النكرة على التمييز لأنه بمعنى: كمل فقه.
والثاني نحو: «زَيْدٌ أَفْضَلُ فَقِيهٍ» فتضيفه لأنه يحسن أن تجعل موضعه «بَعْضًا»
مضافًا إلى جمع قائم مقام النكرة فتقول: «زَيْدٌ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ».
فمن نحو هذا احتزرت بقولي:

وَانْصَبْنُهُ
أى: التمييز.

... .. بَعْدَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ إِنَّ وَافَقَ الْفَاعِلَ بِالتَّأْوِيلِ
أى: إن كان ما بعد «أَفْعَلٍ» فاعلاً فى المعنى، كما كان «الفقه» بعد «أَكْمَلَ» حين
وضع موضعه «كَمَلٌ».

وتقول: «لِى مِثْلُ الْغَنَمِ خَيْلًا» و«مِلءُ الْحُبِّ»^(١) زَيْتًا و«مِقْدَارُ الْكَثِيبِ دَقِيقًا».
فإلى هذا ونحوه أشرت بقولي:

وَانْصَبْنُهُ بَعْدَ مَا بِ(مِثْلِ) جُرٍّ أَوْ (مِلءٌ) وَمَا ضَاهَاهُمَا

ومن انتصابه بعد «مِثْلِ» قول الشاعر: [من الطويل]

فَإِنْ خِفْتَ يَوْمًا أَنْ يَلِجَ^(٢) بِكَ الْهَوَى فَإِنَّ الْهَوَى يَكْفِيكَهُ مِثْلُهُ صَبْرًا^(٣)
وتقول: «وَيْلٌ لِّزَيْدٍ رَجُلًا، وَوَيْحَةٌ لِّإِنْسَانًا» و«حَسْبُكَ بَعْمَرُو فَارِسًا، وَمَا أَكْرَمُهُ
فَتَى»

(١) الْحُبُّ: وعاء الماء، كالزير والجرة. ينظر: الوسيط (حب).

(٢) مِنَ الْمَلَايَةِ: وهى التماذى. (مختار الصحاح - لجج).

(٣) الْبَيْتُ بِلَا نِسْبَةٍ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ (ظَنَب)، وَتَاجُ الْعُرُوسِ (ظَنَب).

وإلى هذا ونحوه أشرت بقولي :

وَبَعْدَ كُلِّ مَا افْتَضَى تَعَجُّبًا فَشَا (أَكْرِمَ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا)
والمراد بـ«أبي بكرٍ» : صاحب رسول الله ﷺ رضى الله عنه ، وأرضاه .
(ص)

وَأَجْزُبُ (مِنْ) إِنْ شُبَّتَ تَمْيِيزًا سِوَى مَعْدُودٍ أَوْ مَا الْفَاعِلِيَّةُ افْتَضَى
لِذَاكَ (بُرٍّ) مِنْ «قَفِيزٍ بُرًّا» يَجُوزُ كَوْنُهُ بِ(مِنْ) مُنْجَرًّا
وَنَحْوِ (نَفْسٍ) مِنْ (تَطِيبُ نَفْسًا) جُنُبَ (مِنْ) كَذَاكَ (شُبَّتَ رَأْسًا)
(ش) كل منصوب على التمييز فيه معنى «مِنْ» وبعضه يصلح لمباشرتها، وبعضه لا يصلح ؛ كما أن كل ظرف فيه معنى «فِي» وبعضه يصلح لمباشرتها، وبعضه لا يصلح .

وقد جعلت علامة ما لا يصلح لمباشرة «مِنْ» وقوعه بعد عدد «أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا»، وكونه فاعلا في المعنى نحو : «تَطِيبُ نَفْسًا» و«شُبَّتَ رَأْسًا» ؛ فإن معناهما : تطيب نفسك ، وشاب رأسك .

(ص)

وَعَامِلُ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ وَهُوَ مَا لَوْ أُسْقِطَ التَّمْيِيزُ كَانَ مُبْهَمًا
وَإِنْ يُؤَخَّرُ، وَهُوَ فِعْلٌ صُرْفًا قَابِضٌ يَزِيدُ بِالْجَوَازِ مُفْتَقًى
مِنْ ذَاكَ (مَاءٍ) بَعْدَهُ (تَحَلُّبًا) وَ(نَفْسًا) الَذَّ بِ(يَطِيبُ) انْتِصَابًا
(ش) عامل التمييز ما قبله من المبهمات المفتقرة إليه ، ولا يتقدم على شيء منها إذا كان غير فعل نحو «عِشْرِينَ دِرْهَمًا» ، أو فعلا غير متصرف نحو : «نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ» .
فإن كان الفعل متصرفا : فمذهب سيبويه^(١) منع التقديم - أيضا - نظرا إلى أنه فى

(١) وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ولم يَقَوْ قَوْهَ غيره مما قد تَعَدَّى إلى مفعول ، وذلك قولك : امْتَلَأْتُ مَاءً وَتَفَقَّأْتُ شَحْمًا ، ولا تقول : امْتَلَأْتُهُ ولا تَفَقَّأْتُهُ . ولا يعمل فى غيره من المعارف ، ولا يقدِّم المفعول فيه فتقول : ماءً امْتَلَأْتُ ، كما لا يقدِّم المفعول فيه فى الصفة المشبهة ، ولا فى هذه الأسماء ؛ لأنها ليست كالفاعل ؛ وذلك لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول ، وإنما هو بمنزلة الانفعال ، لا يتعدى إلى مفعول ، نحو كسرتَه فانكسر ، ودفعته فاندفع . فهذا النحو إنما يكون فى نفسه ولا يقع على شيء ، فصار امْتَلَأْتُ من هذا الضرب ، كأنك قلت : ملأنى فامْتَلَأْتُ . ومثله : دحرجته فتدحرج . وإنما أصله امْتَلَأْتُ من الماء

الأصل فاعل وقد أوهن بزوال رفعه، وإلحاقه لفظاً بالفضلات؛ فلا يزداد وَهْنًا بتقديمه على الفعل^(١).

ومذهب المازني^(٢)، والمبرد^(٣)، والكسائي جواز تقديمه؛ لأن الفعل عامل قوى بالتصرف؛ فمنع تقديم معموله، وليس فاعلا في اللفظ لا موجب له. ولو كانت الفاعلية الأصلية موجبة للتأخير مانعة من التقدم لعمل بمقتضى ذلك في نحو: «أَذْهَبْتُ زَيْدًا».

فكان لا يجوز أن يقال: «زَيْدًا أَذْهَبْتُ»؛ لأن أصله: ذهب زيد؛ ولا خلاف في

وتفقات من الشحم، فحذف هذا استخفافاً.

ينظر الكتاب (١/٢٠٤ - ٢٠٥).

(١) قال ابن جنى: ومما يقبح تقديمه الاسم المميز، وإن كان ناصبه فعلاً متصرفاً، فلا نجيز شَحْمًا تفقات، ولا عَرَقًا تصببت. فأما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل:

أَتَهَجَّرُ لَيْلِي لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ يَطِيبُ

فقابلته برواية الزَّجَاجِيِّ وإسماعيل بن نصر وأبى إسحاق أيضًا:

وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

فرواية برواية، والقياس من بعد حاكم. وذلك أن هذا المميز هو الفاعل في المعنى. ينظر: الخصائص (٣/٣٨٦).

(٢) المازني هو: بكر بن محمد بن بقية، أبو عثمان المازني، بصرى روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبى زيد، وروى عنه المبرد والفضل بن محمد اليزيدي وجماعة، وكان إماماً في العربية، متسماً في الرواية وناظر الأخفش في أشياء كثيرة قطعته.

قال المبرد: لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبى عثمان، وأخذ عن الأخفش. من تصانيفه: كتاب في القرآن، علل النحو، تفاسير كتاب سيبويه، ما تلحن فيه العامة، التصريف، القوافي، وغيرها. مات سنة ٢٤٩ هـ على خلاف.

ينظر: بغية الوعاة (١/٤٦٣ - ٤٦٦)، معجم الأدباء (٧/١٠٧).

(٣) قال المبرد: واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه: لتصرف الفعل. فقلت: تفقات شَحْمًا. وتصببت عَرَقًا. فإن شئت قدمت؛ فقلت: شَحْمًا تفقات. وعَرَقًا تصببت وهذا لا يجيزه سيبويه؛ لأنه يراه كقولك: عشرون درهمًا. وهذا أفرهم غَدًا، وليس هذا بمنزلة ذلك؛ لأن (عشرين درهمًا) إنما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل. ألا ترى أنه يقول: هذا زيد قائمًا، ولا يجيز: قائمًا هذا زيد؛ لأن العامل غير فعل. وتقول: راكمًا جاء زيد؛ لأن العامل فعل؛ فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً وهذا رأى أبى عثمان المازني.

وقال الشاعر، فقدم التمييز لما كان العامل فعلاً:

أَتَهَجَّرُ لَيْلِي لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ يَطِيبُ

ينظر: المقتضب (٣/٣٦، ٣٧).

أن ذلك جائز، فكَذلك ينبغي أن يحكم بجواز «صَدْرًا ضَاقَ زَيْدٌ» وما أشبهه. ومن شواهد ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

وَلَسْتُ إِذَا دَزَعًا أَضِيقُ بِضَارِعٍ
ومثله قول الآخر: [من الطويل]

وَوَارِدَةٌ كَأَنَّهَا عَصَبُ الْقَطَا
رَدَدَتْ بِمِثْلِ السَّيْدِ (٥) نَهْدٌ (٦) مُقْلَصٌ (٧)
ومثله قول الآخر: [من الطويل]

أَتَهْجُرُ لَيْلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا
وإلى هذين أشرت بقولي:

مِنْ ذَاكَ (مَاءٌ) بَعْدَهُ (تَحَلُّبًا)
و(نَفْسًا) الَّذِي (يَطِيبُ) انْتَصَبًا
[ومثلهما: [من الرجز]

وَنَارًا لَمْ يُرَ نَارًا مِثْلَهَا
قَدْ عَلِمْتُ ذَاكَ مَعَدُّ كُلِّهَا (١١)

نارا: تمييز [١٢]. والله أعلم.

- (١) البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية ٢٣٣/٣.
- (٢) الْعَجَاجُ: الغبار والدخان. (مختار الصحاح - عجاج).
- (٣) السُّنْبُكُ: طرف الحافر. (القاموس - سنك).
- (٤) الصَّهْبَةُ: احمرار الشعر. (المصباح المنير - صهب).
- (٥) السَّيْدُ: الذئب. (مقاييس اللغة - سيد).
- (٦) نهْد: مرتفع. (المصباح المنير - نهْد).
- (٧) فرس مقلص: طويل القوائم منضم البطن. (اللسان - قلص).
- (٨) فرس كميّش: صغير الجردان. (مقاييس اللغة - كمش).
- (٩) البيت لربيعة بن مقروم في شرح شواهد المغنى ص ٨٦٠، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٧٧، والمقاصد النحوية ٢٢٩/٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢٦٦/١، ومغنى اللبيب ص ٤٦٢.
- (١٠) البيت للمخبل السعدي في ديوانه ص ٢٩٠، والخصائص ٣٨٤/٢، ولسان العرب (حب)، وللمخبل السعدي، أو لأعشى همدان، أو لقيس بن الملوّح في الدرر ٣٦/٤، والمقاصد النحوية ٢٣٥/٣، وللمخبل السعدي أو لقيس بن معاذ في شرح شواهد الإيضاح ص ١٨٨، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٩٧، والإنصاف ص ٨٢٨، وشرح الأشموني ٢٦٦/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٣٠، وشرح ابن عقيل ص ٣٤٨، وشرح المفصل ٧٤/٢، والمقتضب ٣٦/٣، ٣٧، وهمع الهوامع ٢٥٢/١.
- (١١) الرجز بلا نسبة في شرح الأشموني ٢٦٦/١، والمقاصد النحوية ٢٣٩/٣.
- (١٢) ما بين المعكوفين سقط في «أ».

باب حروف الجر

(ص)

هَآكَ حُرُوفُ الْجَرِّ وَهِيَ (مِنْ) (إِلَى)

(حَتَّى) (خَلَا) (حَاشَا) (عَدَا) (فِي) (عَنْ) (عَلَى)

(مَنْذُ) (مَنْذُ) (رُبُّ) اللَّامُ وَالْكَافُ وَ(تَا) وَالْوَاوُ وَالْبَاءُ (كَيَّ) (لَعَلَّ) وَ(مَتَى)

وَنَخُو يَا (لَوْلَايَ) مَجْرُورٌ لَدَى عَمُرٍ وَرَفَعَهُ سَعِيدٌ أَيْدَا

وَأَنْكَرَ اسْتِغْمَالَهُ الْمُبَرَّدُ وَلِلْمُجِيزِ حُجَجٌ لَا تُجَحَدُ

قد تقدم في باب الاستثناء التنبيه على أن «خَلَا» و«عَدَا» و«حَاشَا» أفعال إذا

نصبت، وحروف إذا جرت، ثم ذكرت هنا لأنه موضع استفعاء.

ولكل حرف منها تفصيل يأتي إلا «كَيَّ» و«لَعَلَّ» و«مَتَى» و«لَوْلَا» فقل من يذكرهن

لقلة استعمالهن وغرابتهن، وللخلاف في «لَوْلَا» هل هو من جملتها أم لا؟

ولنبداً بالكلام على هذه الأربعة فنقول:

أما «كَيَّ» فإنها استعملت حرف جر في موضعين:

أحدهما: قولهم في الاستفهام عن علة الشيء «كَيْمَهُ؟» بمعنى: «لِمَهُ؟» فـ«كَيَّ» هنا

عند جميع البصريين حرف جر دخل على «مَا» فحذفت ألفها وزيدت هاء السكت

وقفاً؛ كما يفعل مع سائر حروف الجر الداخلة على «مَا» الاستفهامية.

والموضع الثاني: قولهم: «جِئْتُ كَيَّ أَرَاكَ» بمعنى: «لَأَنَّ أَرَاكَ»، فـ«أَنَّ» المضمرة

والفعل في موضع جر بـ«كَيَّ»؛ كما يكون ذلك إذا قلت: «لَأَرَاكَ».

ويدل على إضمار «أَنَّ» بعد «كَيَّ» ظهورها عند الضرورة كقول الشاعر:

[من الطويل]

فَقَالَتْ: أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحَا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَعُرَّ وَتَخْدَعَا^(١)

(١) البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٠٨، وخزانة الأدب ٤٨١/٨، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٨،
والدرر ٦٧/٤، وشرح التصريح ٣/٢، ٢٣١، وشرح المفصل ١٤/٩، ١٦، وله أو لحسان
ابن ثابت في شرح شواهد المغنى ٥٠٨/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١١/٣، وخزانة
الأدب ص ١٢٥، وجواهر الأدب ص ١٢٥، والجنى الدانى ص ٢٦٢، ووصف المباني
ص ٢١٧، وشرح الأشموني ٢٨٣/٢، وشرح التصريح ٣٠/٢، وشرح شذور الذهب
ص ٣٧٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٦٧، ومغنى اللبيب ١٨٣/١، وجمع الهوامع ٥/٢.

وقد وقعت حرف جر فى موضع ثالث وهو قول الشاعر: [من الطويل]
 إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعِ فَضُرَّ فَإِنَّمَا يُرَادُّ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرَّ وَيَنْفَعُ^(١)
 أى: لضر من يستحق الضرر، ولنفع من يستحق النفع، ف«مَا» مصدرية، وهى
 وصلتها فى موضع جر بـ«كَيْ».

وأما «لَعَلَّ» فإنها حرف جر فى لغة بنى عقيل [كقول الشاعر: [من الوافر]
 لَعَلَّ اللَّهُ يَمَكِّنُنِي عَلَيْهَا جَهَارًا مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أُسَيْدٍ^(٢)] (٣)
 روى ذلك عنهم أبو زيد، وحكى الجر بها - أيضا - الفراء وغيره.
 وروى فى لامها الأخيرة: الفتح والكسر، وأنشد باللغتين قول الشاعر: [من الوافر]
 لَعَلَّ اللَّهُ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أَمَكُّكُمْ شَرِيْمٌ^(٤)
 الشريم: هى المفضضة.

وأما «مَتَى» فهى فى لغة هذيل حرف جر بمعنى «مِنْ»؛ ومنه قول الشاعر: [من
 الطويل]

شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعْتُ مَتَى لَجَجِ^(٥) خُضِرَ لَهُنَّ نَيْيَجُ^(٦)

(١) البيت للناطقة الجعدى فى ملحق ديوانه ص ٢٤٦، وله أو للناطقة الذبياني فى شرح شواهد
 المغنى ٥٠٧/١، وللناطقة الجعدى أو للناطقة الذبياني أو لقيس بن الخطيم فى خزنة الأدب
 ٤٩٨/٨، والمقاصد النحوية ٢٤٥/٤، ولقيس بن الخطيم فى ملحق ديوانه ص ٢٣٥،
 وكتاب الصناعتين ص ٣١٥، وللناطقة الذبياني فى شرح التصريح ٣/٢، والمقاصد النحوية
 ٣٧٩/٤، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١٠/٣، وتذكرة النحاة ص ٦٠٩، والجنى الدانى
 ص ٢٦٢، والحيوان ٧٦/٣، وخزنة الأدب ١٠٥/٧، وشرح الأشموني ٢٨٣/٢، وشرح
 عمدة الحفاظ ص ٢٦٦، ومغنى اللبيب ١٨٢/١، وجمع الهوامع ٥/١، ٣١.

(٢) البيت لخالد بن جعفر فى الأغاني ٧٩/١١، وأمالى المرتضى ٢١٢/١، وخزنة الأدب ١٠/
 ٤٢٦، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤١، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص ٥٨٣، وسر صناعة الإعراب
 ص ٤٠٧، وشرح التصريح ٣/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٦٩، ولسان العرب (علل).
 (٣) ما بين المعكوفين سقط فى «أ».

(٤) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك ٧/٣، والجنى الدانى ٥٨٤، وجواهر الأدب ص ٤٠٣،
 وخزنة الأدب ١٠/٤٢٢، ٤٢٣، ٤٣٠، ووصف المباني ص ٣٧٥، وشرح الأشموني
 ٢٨٤/٢، وشرح التصريح ٢/٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٥١، وشرح قطر الندى ص ٢٤٩،
 والمقاصد النحوية ٢٤٧/٣، والمقرب ١٩٣/١.

(٥) اللجة: معظم الماء. (مختار الصحاح - لجج).

(٦) النيج: الصوت المرتفع. (اللسان - نأج).

والبيت لأبى ذؤيب الهذلى فى الأزهية ص ٢٠١، والأشباه والنظائر ٢٨٧/٤، وجواهر =

ومن كلامهم: «أَخْرَجَهَا مَتَى كُمَه»، يريدون: من كمه^(١).

وأما «لَوْلَا»: فإذا وليها مضمّر فالمشهور كونه أحد المضمّرات المرفوعة المنفصلة؛ لأنه في موضع ابتداء؛ قال الله - تعالى -: «لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ» [سبأ: ٣١].
ومن العرب من يقول: «لَوْلَايَ» و«لَوْلَانَا»... إلى «لَوْلَاهُنَّ»، وزعم المبرد أنه لا يوجد ذلك في كلام من يحتج بكلامه^(٢)، وما زعمه مخالف لقول سيبويه، وأقوال الكوفيين^(٣).

= الأدب ص ٩٩، وخزانة الأدب ٩٧/٧-٩٩، والخصائص ٨٥/٢، والدرر ١٧٩/٤،
وسر صناعة الإعراب ص ١٣٥، ٤٢٤، وشرح أشعار الهذليين ١٢٩/١، وشرح شواهد
المغنى ص ٢١٨، ولسان العرب (شرب)، (مخر)، (متى)، والمحتسب ١١٤/٢،
والمقاصد النحوية ٢٤٩/٣، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥١٥، والأزهية ص ٢٨٤،
وأوضح المسالك ٦/٣، والجنى الدانى ص ٤٣، ٥٠٥، وجواهر الأدب ص ٤٧، ٣٧٨،
ورصف المباني ص ١٥١، وشرح الأشموني ص ٢٨٤، وشرح ابن عقيل ص ٣٥٢،
وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٦٨، وشرح قطر الندى ص ٢٥٠، والصاحبي في فقه اللغة
ص ١٧٥، ومغنى اللبيب ص ١٠٥، وجمع الهوامع ٣٤/٢.

(١) قال ابن الشجري: حكى الكسائي عن العرب: «أخرجه من متى كمه»، أى من وسط كمه،
وهى لغة هذيل. ينظر: الأمالي: ٦١٤/٢.
(٢) أما قوله «لَوْلَاكَ» فَإِنَّ سِيبَوِيهَ يَزْعُمُ أَنَّ «لَوْلَا» تَخْفُضُ الْمُضْمَرَ وَيَرْفَعُ بَعْدَهَا الظَّاهِرُ بِالْإِبْتِدَاءِ،
فيقال: إذا قلت: «لولاك» فما الدليل على أَنَّ الكاف مخفوضة دون أن تكون منصوبة،
وضميرُ النَّصْبِ كضمير الخفض؟ فيقول: إِنَّكَ تقول لنفسك: «لولاى»، ولو كانت منصوبة
لكانت النون قبل الياء، كقولك «رمانى وأعطانى»، وقال الشاعر وهو يزيد بن الحَكَم
الثَّقَفِيُّ:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طُخِتَ كَمَا هَوَى

بِأَجْرَاهِ مِنْ قَلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوَى

«النَّيْقُ»: أعلى الجبل، و «جَزَمَ» الإنسان: خَلَفَهُ .

فيقال له: الضمير فى موضع ظاهر، فكيف يكون مختلفاً؟ وإن كان هذا جائزاً فلم لا
يكون فى الفعل وما أشبهه نحو «إن» وما كان معها فى الباب؟
وَزَعَمَ الْأَخْفَشُ أَنَّ الضمير مرفوع، ولكن وافق ضمير الخفض، كما يستوى الخفض
والنصب. فيقال: فهل هذا فى غير هذا الموضع؟!

قال أبو العباس: والذي أقوله إن هذا خطأ، لا يصلح أن تقول إلا «لولا أنت»، قال
الله عز وجل: «لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ» ومن خالفنا فهو لا بد يزعم أن الذى قلناه أجود،
ويدعى الوجه الآخر فيجيزه على بُعْدِ .

ينظر: الكامل (١٢٧٧/٣، ١٢٧٨).

وقال المبرد: وكذلك قول الأخفش: وافق ضمير الخفض ضمير الرفع فى (لولاى)

فليس هذا القول بشيء. ينظر: المقتضب: ٧٣/٣.

(٣) لتفصيل المذاهب فى وقوع المضمّر بعد (لولا) - ينظر: الأمالي: (٢٧٦/١ : ٢٧٩).

وأنشد سيبويه: [من الطويل]

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِخَتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ^(١) مُنْهَوَى^(٢)

وأنشد الفراء: [من الطويل]

أَتَطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَأَقَ دِمَاءَنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَغْرِضْ لِأَخْسَابِنَا حَسَنُ^(٣)
وإلى هذين البيتين وأمثالهما أشرت بقولي:

... .. وَلِلْمَجِيزِ حُجَجٌ لَا تُجْحَدُ

ومذهب سيبويه^(٤) في باء «لَوْلَا» وأخواتها: أنها في موضع جر بـ «لَوْلَا» لأن؛ الياء وأخواتها لا يعرف وقوعها إلا في موضع نصب أو جر، والنصب هنا ممتنع؛ لأن الياء لا تنصب بغير اسم إلا ومعها نون الوقاية واجبة، أو جائزة، ولا تخلو منها وجوبا إلا وهي مجرورة، وباء «لَوْلَا» خالية منها وجوبا؛ فامتنع كونها منصوبة، وتعين كونها مجرورة.

وفى ذلك مع شذوذه استيفاء حق لـ «لَوْلَا» كان فترك؛ وذلك أنها مختصة بالاسم غير مشابهة للفعل، ومقتضى ذلك: أن تجر الاسم - مطلقا - لكن منع من ذلك شبهها بما اختص بالفعل من أدوات الشرط في ربط جملة بجملة، وأرادوا التنبيه على موجب العمل في الأصل فجروا بها المضممر المشار إليه.
ومذهب الأخفش^(٥): أن الياء وأخواتها بعد «لَوْلَا» في موضع رفع؛ نيابة عن

(١) قلة النيق: أرفع موضع في الجبل. (القاموس - نيق).

(٢) البيت ليزيد بن الحكم في الأزهية ص ١٧١، وخزانة الأدب ٣٣٦/٥، ٣٣٧، ٣٤٢، والدرر ١٧٥/٤، وسر صناعة الإعراب ص ٣٩٥، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٠٢، وشرح المفصل ١١٨/٣، ٢٣/٩، والكتاب ٣٧٤/٢، ولسان العرب (جرم)، (هوا)، وبلا نسبة في الإنصاف ٦٩١/٢، والجنى الدانى ص ٦٠٣، وجواهر الأدب ص ٣٩٧، وخزانة الأدب ٣٣٣/١٠، ورصف المبانى ص ٢٩٥، وشرح الأشموني ٢/٢٨٥، وشرح ابن عقيل ص ٣٥٣، ولسان العرب (إما لا)، والممتع في التصريف ١/١٩١، والمنصف ٧٢/١.

(٣) البيت بلا نسبة في الإنصاف ٦٩٣/٢، وجواهر الأدب ص ٣٩٧، وشرح الأشموني ٢/٢٨٥، وشرح ابن عقيل ص ٣٥٣، وشرح المفصل ٣/١٢٠، ولسان العرب (إما لا).

(٤) قال سيبويه: هذا باب ما يكون مضمرا فيه الاسم متحولا عن حاله إذا أظهر بعده الاسم، وذلك: لولاك ولولاي، إذا أضمرت الاسم فيه جر... إلخ.

ينظر: الكتاب: ٣٧٣/٢.

(٥) قال ابن الشجري: ومذهب الأخفش: أن الضمير المتصل بعد (لولا) مستعار للرفع، فيحكم =

ضمائر الرفع المنفصلة؛ ونظره بنبابة المرفوع عن المجرور فى قول بعضهم: «مَا أَنَا كَأَنْتَ».

(ص)

بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ (مُنْذُ) (مُنْذُ) وَ(حَتَّى) وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَ(رَبُّ) وَالثَّاءَ وَالْوَاوَ وَالثَّاءَ بِالْيَمِينِ خُصَّصْنَا وَمَعَ (رَبِّ الْكَعْبَةِ) اسْتَغْمِلْنَا وَاخْصُصْ بِ(مُنْذُ) وَ(مُنْذُ) وَقْتًا وَبِ(رَبِّ) مُنْكَرًا، وَالثَّاءَ لـ(اللَّهِ) وَ(رَبِّ) وَلَمْ يُجَزَّ (الرَّبُّ) إِلَّا وَهُوَ أَضِيفَ (الْكَعْبَةِ) فِيمَا قَدْ وَرَدَ (ش) لما كان بعض الحروف المذكورة يجر الظاهر دون المضمَر - وجب التنبيه على ذلك.

فـ «مُنْذُ» و«مُنْذُ» لا ابتداء غاية الزمان إن كان ماضيا، وللظرفية إن كان حاضرا هو أو بعضه؛ نحو: «مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَمُنْذُ يَوْمِنَا، وَمُنْذُ يَوْمَيْنِ». و«حَتَّى» للغاية - مطلقا - نحو: «سِرْتُ حَتَّى الصَّبَاحِ»، و«أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا».

والكاف للتشبيه؛ نحو: «زَيْدٌ كَالْأَسَدِ».

وزائدة؛ كقوله - تعالى - : ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وقوله: ﴿يَذَرُوكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وكقول رؤية: [من الرجز] لَوَاحِقُ^(١) الْأَقْرَابِ^(٢) فِيهَا كَالْمَقَقِ^(٣)

= بأن موضعه رفع بالابتداء، وإن كان بلفظ الضمير المنصوب أو المجرور، فيجعل حكمها مع المضمَر موافقا حكمها مع المظهر .

ينظر: الأمالى: (٢٧٧/١)، شرح المفصل: (١٢١/٣).

عع ١٦٦

(١) لاحق - لحوقا: ضمُرُ (القاموس - لاحق) .

(٢) الأقرب: الخواصر (القاموس - قرب) .

(٣) المقق: الطول (اللسان - مقق) .

ينظر ديوانه ص ١٠٦، وجواهر الأدب ص ١٢٩، وخزانة الأدب ٨٩/١، وسر صناعة الإعراب ص ٢٩٢، ٢٩٥، ٨١٥، سمط اللآلى ص ٣٢٢، وشرح شواهد المغنى ٧٦٤/٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٦٦، والمقاصد النحوية ٢٩٠/٣، وتاج العروس (كوف) (زهق)، (الحق)، (مقق)، ولسان العرب (كوف)، (مقق)، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص ٢٦٤، الإنصاف ٢٩٩/١، وجمهرة اللغة ص ٨٢٤، وشرح الأشموني =

وللتعليل كقوله - تعالى - : ﴿وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، وجعل ابن برهان من هذا قوله - تعالى - : ﴿وَيَكَاذِبُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢] أى : أعجب لأنه لا يفلح الكافرون؛ كذا قدره، ثم قال : وحكى سيبويه : «كَمَا أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ فَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ»، والتقدير : لأنه لا يعلم فتجاوز الله عنه، و«مَا» : زائدة بين الكاف و«أَنَّ». هكذا قال ابن برهان .

ولا يقال : «مُدَّهُ» ولا «مُنْذُهُ» ولا «حَتَا» ولا «كَهْ» إلا فى الشعر؛ كقول الراجز :
[من الرجز]

وَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا
كَهْ، وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا^(١)

يقال : «وَاللَّهِ» و«تَاللَّهِ». ولا يقال : «وَهْ» ولا «تَهْ» .

ولا يجر بـ«مُدَّ» و«مُنْذُ» غير وقت، ولا بـ«رَبِّ» غير نكرة معنى ولفظًا، أو معنى لا لفظًا؛ نحو : «رُبُّهُ رَجُلًا»، و«رُبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ»؛ فإن هاء : «رُبُّهُ رَجُلًا» لا تدل على معين، وإن كان لفظها لفظ معرفة؛ وكذا لفظ «أَخِيهِ» بعد «رَجُلٍ» كلفظ معرفة، وهو فى المعنى نكرة؛ لأن معناه : «رُبُّ رَجُلٍ، وَأَخٍ لَهُ» .

ولا يجر بالتاء إلا «اللَّهُ» إلا ما حكى الأخفش من قول بعضهم : «تَرَبَّ الْكَعْبَةِ»^(٢) .
(ص)

وَمُضْمَرُ الْعَيْبَةِ كَأَفْ خَفَضًا فِى الشَّعْرِ مِنْهُ قَوْلٌ بَغْضٍ مِّنْ مَّضَى
وَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا كَهْ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا

= ٢/٢٩٦، واللمع فى العربية ص ١٥٨، والمقتضب ٤/٤١٨، وجمهرة اللغة ص ٨٢٤، تاج العروس (مثل)، لسان العرب (مثل) .

(١) الحَظْلُ : الغيرة ومنع المرأة من التصرف والحركة . (المقاييس - حظل) والبيت لرؤية فى ديوانه ص ١٢٨، وخزانة الأدب ١٠/١٩٥، ١٩٦، الدرر ٥/٢٦٨، ٤/١٥٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٦٣، وشرح التصريح ٢/٤ والمقاصد النحوية ٣/٢٥٦، وللعجاج فى الكتاب ٢/٣٨٤، وليس فى ديوانه وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/١٨، جواهر الأدب ص ١٢٤، وورصف المبانى ص ٢٠٤، وشرح الأشموني ٢/٢٨٦، وشرح ابن عقيل ص ٣٥٧، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٦٩، وجمع الهوامع ٢/٣٠ .

(٢) قال الزمخشري : ... التاء مبدلة عن الواو فى تالله خاصة، وقد روى الأخفش «ترب الكعبة» ... إلخ . ينظر : شرح المفصل : ٣٢/٨ .

و(رُبُّهُ عَطِبَا) اسْتَنْدِرَ وَقَسَ عَلَيْهِ إِنَّ شِثْتَ وَحَدَّ عَنْ مُلْتَسِنٍ
(ش) استغنوا في جر الضمائر بـ «مثل» عن الكاف؛ إذ لو لم يستغنوا بـ «مثل» لزمهم
دخول الكاف على كاف المخاطب إذا كان مشبها به؛ وذلك في غاية من
الاستقلال، فإذا اضطروا والضمير ضمير غائب أدخلوا عليه الكاف؛ كقول العجاج:
[من الرجز]

خَلَا الذَّنَابَاتُ^(١) شِمَالًا كَثَبًا^(٢)
وَأُمُّ أَوْعَالٍ^(٣) كَهَا أَوْ أَقْرَبًا^(٤)

وكقول الآخر في حمار وحش وأتن: [من الرجز]
وَلَا تَرَى بَغْلًا وَلَا حَلَابِلًا
كُهُ وَلَا كَهُنَّ إِلَّا حَاظِلًا^(٥)

وأنشد ثعلب شاهدا على «رُبُّهُ رَجُلًا»: [من البسيط]
وَاهِ رَأَيْتُ وَشَيْكََا صَدَعَ أَغْظُمِهِ وَرُبُّهُ عَطِبَا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطِبِهِ^(٦)
وأشرت بقولي:

... (وَقَسَ) عَلَيْهِ إِنَّ شِثْتَ ...

إلى أن هذا الضمير لا بد من إفراده، وتذكيره، وتفسيره بـ «مميز بعده على حسب
قصد المتكلم، فيقال: «رُبُّهُ رَجُلًا»، و«رُبُّهُ امْرَأَةً» و«رُبُّهُ رَجُلَيْنِ، وَرَجَالًا» و«رُبُّهُ
امْرَأَتَيْنِ، وَنِسَاءً»، فيختلف المميز، ولا يختلف الضمير؛ هذا هو المشهور.

(١) الذنابات: جمع ذنابة: التابع. (المقاييس - ذنب).

(٢) الكَثَب: القرب. (المقاييس - كَثَب).

(٣) الوُعْل: تيس الجبل. (القاموس - وعْل).

(٤) الرجز في ملحق ديوانه ٢/٢٦٩، وأوضح المسالك ٣/١٦، وتاج العروس (وعْل)،
وجمهرة اللغة ص ٦١، وخزانة الأدب ١٠/١٩٥، ١٩٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/٩٥،
وشرح شواهد الشافية ص ٣٤٥، والكتاب ٢/٣٨٤، ومعجم ما استعجم ص ٢١٢،
والمقاصد النحوية ٣/٢٥٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٢٨٦، وشرح ابن عقيل
ص ٣٥٦، وشرح المفصل ٨/١٦، ٤٢، ٤٤.

(٥) تقدم قريباً.

(٦) العَطْبُ: الهلاك (المقاييس - عَطَب).

والبيت بلا نسبة في الدرر ٤/١٢٧، وشرح الأشموني ٢/٢٨٥، وشرح ابن عقيل
ص ٣٥٦، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٧١، والمقاصد النحوية ٣/٢٥٧، وهمع الهوامع
١/٦٦، ٢/٢٧.

وذكر ابن الأنباري: أن تطابقهما في التأنيث، والتثنية، والجمع - جائز.

(ص)

بَعْضٌ وَعَلَّلٌ وَابْتَدِئَ بِهِ (مِنْ) وَفِي
وَبَعْدَ نَفْيٍ، أَوْ كُنْفَى نَكِرَةً
- مُطْلَقًا - الْأَخْفَشُ زَادَهَا وَمِنْ
لِلْإِثْنَيْنِ (حَتَّى) وَ(لَا) (وَالْإِلَى)
وَأَجْعَلْ (إِلَى) أَيْضًا كَالْعِنْدِ أَوْ كَالْمَعِ
وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ، وَشَبَّهِهُ وَفِي
وَزِيدَ مَعَ مَفْعُولٍ ذِي الْوَاحِدِ إِنْ
بِالْبَاءِ وَ(فِي) التَّعْلِيلُ وَالظَّرْفِيَّةُ
وَ(فِي) لِلِاسْتِعْلَاءِ وَالْمُصَاحَبَةِ
وَعَدَّ بِالْبَاءِ وَاسْتَعْنِ وَالصِّقِ

(ش) التبعض بالـ «مِنْ»؛ كقوله - تعالى - : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٨].

والتعليل؛ كقوله - تعالى - : ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [المائدة: ٣٢].

وابتداء الغاية في المكان؛ كقوله - تعالى - : ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١].

وابتداء الغاية في الزمان؛ كقوله - تعالى - : ﴿لَمَسْجِدُ أُسُسٍ عَلَى الْتَقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: ١٠٨].

ومنه قول الشاعر في وصف سيوف: [من الطويل]

تُخَيِّرُنْ مِنْ أَرْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرْنِ كُلَّ التَّجَارِبِ^(١)

(١) البيت للناطقة الذبياني في ديوانه ص ٤٥، وخزانة الأدب ٣/ ٣٣١، وشرح التصريح ٨/ ٢، وشرح شواهد المغني ص ٣٤٩، ٧٣١، ولسان العرب (جرب)، (حلم)، ومغنى اللبيب ص ٣١٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٧٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٢٢، وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٧، وشرح ابن عقيل ص ٣٥٨.

والمشهور من قول البصريين -إلا الأخفش-: أن «مِنْ» لا تكون لا ابتداء الغاية في الزمان؛ بل يخصصونها بالمكان، ومذهب الكوفيين والأخفش: جواز استعمالها في ابتداء الغاية -مطلقا- وهو الصحيح؛ لصحة السماع بذلك.

وتزاد «مِنْ» جارة لنكرة بعد نفى؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهِ سِوَى اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٦٥].

وأشرت بقولي:

... .. أو كَنَفِي

إلى النهي، والاستفهام بـ«هَلْ»؛ كقوله -تعالى-: ﴿فَلَا تُمَيِّكْ لَهُمَا وَمَا يُمَيِّكُ﴾ [فاطر: ٢].

وأشرت بقولي:

مُطْلَقًا

إلى ما روى عن الأخفش من جواز زيادتها -مطلقا^(١)- ومن شواهد ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

وَكُنْتُ أَرَى كَالْمَوْتِ مِّنْ بَيْنِ سَاعَةٍ فَكَيْفَ بَيْنِ كَانَ مَوْعِدَهُ الْحَشْرِ^(٢)!

أراد: وكنت أرى بين ساعة كالموت، فزاد «مِنْ». ومثله قول الآخر:

[من الطويل]

يَظَلُّ بِهِ الْحِزْبَاءُ^(٣) يَمِثُلُ قَائِمًا وَيَكْثُرُ فِيهِ مِّنْ حَنِينِ الْأَبَاعِرِ^(٤)

أراد: ويكثر فيه حنين الأباعر. فزاد «مِنْ» مع الفاعل المعرفة دون نفى، ولا ما يشبهه. وروى مثل ذلك -أيضا- عن الكسائي.

ومثال «مِنْ» المبينة للجنس: قوله -تعالى-: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾

(١) قال الزمخشري: ... ولا تزداد عند سيويه إلا في النفي والأخفش يجوز الزيادة في الواجب ويستشهد بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ﴾. ينظر: شرح المفصل: (١٠/٨).

(٢) البيت لسلمة بن يزيد الجعفي في الدرر ١٨٢/٤، وسمط اللالكى ص ٧٠٨، وشرح ديوان الحماسة للرمزوقي ص ١٠٨١، والمقاصد النحوية ٢٧٣/٣، وليلى بنت سلمى في حماسة البحرى ص ٢٧٤، وبلا نسبة في همع الهوامع ٣٥/٢.

(٣) الحرباء: دوية نحو العظاية (دوية أبرص) تستقبل الشمس برأسها.

(٤) البيت بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣١٦، والدرر ١٨٣/٤، والمقاصد النحوية ٢٧٥/٣، وهمع الهوامع ٣٥/٢.

[الحج: ٣٠]، وقوله- تعالى - : ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

ودلالة «حَتَّى» و«إِلَى» على الانتهاء كثير، إلا أن «إِلَى» أمكن من «حَتَّى»؛ ولذلك يقال: «سَرَى زَيْدٌ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ، وَعَمَرُو إِلَى الصُّبْحِ»، ولا يجزى بـ«حَتَّى» إلا آخر أو ما اتصل بآخر كقوله- تعالى - : ﴿سَلَّمْتُ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥].

ومثال الانتهاء باللام قوله- تعالى - : ﴿وَالْقَمَرُ كُلُّ يَجْرَى لِأَجَلٍ﴾ [الزمر: ٥]. ومثال الدالة على البدل قوله- تعالى - : ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ﴾ [الزخرف: ٦٠] أى: بدلكم.

وقول الراجز: [من الراجز]

جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمُرَقَّةَ
وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتُقَا^(١)

أى: بدل البقول.

ومثال الباء الدالة على البدل قول النبی- عليه السلام - : «لَا يَسُرُّنِي بِهَا حُمْرُ النَّعَمِ»^(٢)، وقول الشاعر: [من البسيط]

(١) الراجز لرؤية في ديوانه ص ١٨٠، ولأبى نخيلة في شرح شواهد المغنى ٧٣٥/٢، والشعر الشعراء ٦٠٦/٢، ولسان العرب (سكف)، (فستق)، (بقل)، وتاج العروس (فستق)، ولهميان بن قحامة في المخصص ١٣٩/١١، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣٢٩، والجنى الدانى ص ٣١١، وجواهر الأدب ص ٢٧٥، وشرح شواهد المغنى ٣٢٤/١، وشرح ابن عقيل ص ٣٦٠، ومعنى اللبيب ٣٢٠/١.

(٢) أخرجه أحمد (٦٩/٥)، والبخارى (٦٦/٣): كتاب الجمعة: باب من قال في الخطبة بعد الثناء: أما بعد، (٩٢٣)، و (٣٨١/٦) كتاب فرض الخمس: باب ما كان النبي ﷺ يعطى المؤلفه قلوبهم وغيرهم من الخمس ونحوه، (٣١٤٥)، و (٤٨٩/١٥): كتاب التوحيد: باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ (٧٥٣٥) من حديث عمرو بن تغلب أن رسول الله ﷺ، أتى بمال - أو سبي - فقسمه، فأعطى رجالاً وترك رجالاً، فبلغه أن الذين ترك عتبوا، فحمد الله ثم أثنى عليه ثم قال: أما بعد، فوالله إني لأعطي الرجل وأدع الرجل، والذي أدع أحب إلي من الذي أعطي. ولكن أعطى أقواماً لما أرى في قلوبهم من الجزع والهلع. وأكل أقواماً إلى ما جعل الله في قلوبهم من الغنى والخير، منهم عمرو بن تغلب». فوالله ما أحب أن لى بكلمة رسول الله ﷺ حمر النعم.

وأخرج أحمد (٢٤١/٥) من حديث معاذ بن جبل قال: «سمعت رسول الله ﷺ =

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكَبُوا سَنُوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا^(١)

وكون «إلى» بمعنى «عند»؛ كقول الشاعر: [من الكامل]

أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ، وَذِكْرُهُ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّجِيحِ السَّلْسِلِ^(٢)

وكونها بمعنى «مع»؛ كقوله - تعالى -: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢].

وكون اللام بمعنى «عند»؛ كقوله - تعالى -: ﴿لَا يُجْلِبُهَا لَوْفُهَا إِلَّا هُوَ﴾

[الأعراف: ١٨٧]، وكقولهم: «كَانَ ذَلِكَ لِلَيْلَةِ بَقِيَّتٍ مِنَ الشَّهْرِ».

ومثال كون اللام بمعنى «مع» قول الشاعر: [من الطويل]

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَا لَطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبْتَ لَيْلَةً مَعًا^(٣)

وكونها للملك؛ كقوله - تعالى -: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾

[البقرة: ٢٨٤].

= يقول: سَتَهَاجِرُونَ إِلَى الشَّامِ، فَيُفْتَحَ لَكُمْ، وَيَكُونُ فِيكُمْ دَاءٌ كَالدُّمْلِ أَوْ كَالْحَرَّةِ، يَأْخُذُ بِمِرَاقِ الرَّجُلِ؛ يَسْتَشْهَدُ اللَّهُ بِهِ أَنْفُسَهُمْ، وَيَزَكِّي بِهَا أَعْمَالَهُمْ.

اللهم إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ مَعَاذَ بَنِ جَبَلٍ سَمِعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَعْطَاهُ هُوَ وَأَهْلَ بَيْتِهِ، الْحِظَّ الْأَوْفَرَ مِنْهُ، فَأَصَابَهُمُ الطَّاعُونَ؛ فَلَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ أَحَدٌ، فَطُعِنَ فِي إصْبَعِهِ السَّبَابَةِ؛ فَكَانَ يَقُولُ: «مَا يَسُرُّنِي أَنْ لِي بِهَا حُمْرُ النَّعَمِ».

(١) البيت لقريظ بن أنيف في خزانة الأدب ٢٥٣/٦، والدرر ٨٠/٣، وشرح شواهد المغنى ١/٦٩، والمقاصد النحوية ٧٢/٣، ٢٧٧، وللعنبري في لسان العرب، (ركب)، وللحماسي في همع الهوامع ٢١/٢، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٠، وجواهر الأدب ص ٤٧، والدرر ١٠٣/٤، وشرح الأشموني ٢٩٣/٢، وشرح شواهد المغنى ٣١٦/١، وشرح ابن عقيل ص ٢٩٥، ٣٦١، ومغنى اللبيب ١٠٤/١، وهمع الهوامع ١٩٥/١.

(٢) البيت لأبى كبير الهذلي في أدب الكاتب ص ٥١٢، والجنى الداني ص ٣٨٩، والدرر ٤/١٠٢، وشرح أشعار الهذليين ١٠٦٩/٣، وشرح شواهد المغنى ٢٢٦/١، ولسان العرب (سلسل)، والمقاصد النحوية ٥٤/٣، وتاج العروس (سلسل)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٣٧/٥، والاشتقاق ص ٤٧٩، ومغنى اللبيب ٧٤/١، وهمع الهوامع ٢٠/٢، وتاج العروس (باب الألف اللينة «إلى»).

(٣) البيت لمتعم بن نويرة في ديوانه ص ١٢٢، وأدب الكاتب ص ٥١٩، والأزهية ص ٢٨٩، والأغاني ٢٣٨/١٥، وجمهرة اللغة ص ١٣١٦، وخزانة الأدب ٢٧٢/٨، والدرر ١٦٦/٤، وشرح اختيارات المفضل ص ١١٧٧، وشرح شواهد المغنى ٥٦٥/٢، والشعر والشعراء ١/٣٤٥، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ١٠٢، ورصف المباني ص ٢٢٣، وشرح الأشموني ٢١٩/٢، وشرح التصريح ٤٨/٢، ولسان العرب (لوم)، ومغنى اللبيب ٢١٢/١، وهمع الهوامع ٣٢/٢.

وكونها لشبه الملك؛ كقولك: «السَّجَّجُ لِلْفَرَسِ»، و«الْقَتَبُ لِلْبَعِيرِ».
ومثال التعدية بها قوله- تعالى-: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ [مريم: ٥].
ومثال التعليل قول الشاعر:

وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةً كَمَا انْتَفَضَ الْعُضْفُورُ بَلَلُهُ الْقَطَرُ^(١)

وتزاد اللام مقوية لعامل ضعف بالتأخير؛ كقوله- تعالى-: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّعْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، وقوله: ﴿أَخَذَ الْأَلْوَاخَ فِي شُحَّتِهَا هُدًى وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَزْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، أو بكونه فرعا؛ كقوله- تعالى-: ﴿مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ١٠١]، وقوله: ﴿فَقَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦].

ولا يفعل ذلك إلا بمتعد إلى واحد؛ إذ لو فعل ذلك بمتعد إلى اثنين فإما أن يزداد فيهما^(٢)، أو في أحدهما، وفي كليهما محذور.

أما الزيادة فيهما فيلزم منها تعدية فعل واحد إلى مفعولين بحرف واحد، ولا نظير له.
وأما الزيادة في أحدهما فيلزم منها ترجيح دون مرجح، وإيهام غير المقصود؛ فوجب اجتنابه.

والإلى هذا أشرت بقولي:

وَزِيدَ مَعَ مَفْعُولٍ ذِي الْوَاحِدِ إِنْ بِالسَّبْقِ أَوْ تَفْرِيعِ عَامِلٍ يَهِنُ
ومثال التعليل بالباء و«في» قوله- تعالى-: ﴿فَيُظْلَمُونَ مِنْ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبِئَتْ أُحْلَتْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٠] وقوله- تعالى-: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنْ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٨].

ومثال الظرفية بهما قوله- تعالى-: ﴿الَّذِينَ غُلِبَتِ الرُّؤُوفُ فِي أَذَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَيَقْلَبُونَ فِي يَضْجَعِ سِينَةٍ﴾ [الروم: ٤-١]، وقوله: ﴿وَأَنْتُمْ لَتَكُونُنَّ عَلَيْهِمْ مُصْصِحِينَ وَبَالِغِينَ﴾ [الصافات: ١٣٧].

(١) البيت لأبي صخر الهذلي في الأغاني ١٦٩/٥، ١٧٠، والإنصاف ٢٥٣/١، وخزانة الأدب ٢٥٤/٣، ٢٥٥، ٢٦٠، والدرر ٧٩/٣، وشرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢، وشرح التصريح ٣٣٦/١، ولسان العرب (رمث)، والمقاصد النحوية ٦٧/٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٩/٧، وأمالى ابن الحاجب ٦٤٦/٢، ٦٤٨، وأوضح المسالك ٢٢٧/٢، وشرح الأشموني ٢١٦/١، وشرح شذور الذهب ص ٢٩٨، وشرح ابن عقيل ص ٣٦١، وشرح قطر الندى ص ٢٢٨، وشرح المفصل ٦٧/٢، والمقرب ١٦٢/١، وجمع الهوامع ١٩٤/١.
(٢) في أ: لم تخل من أن تزداد فيهما.

والاستعلاء بـ«فى»؛ كقوله - تعالى - : ﴿وَلَأَصْلَحَنَّهُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ﴾ [طه: ٧١]
وكقول عنترة: [من الكامل]

بَطْلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ يُحْدَى نِعَالَ السَّبَبِ لَيْسَ بِتَوَامٍ^(١)
ومثله قول الآخر: [من الطويل]

وَلَوْلَا اتِّقَاءُ اللَّهِ بُقَيَّايَ فِيكُمْ لِلْمُنْتَكُمُ لَوْ مَا أَحَرَّ مِنَ الْجَمْرِ^(٢)
فيكم بمعنى: عليكم. و«بُقَيَّاي»: بدل من «اتِّقَاءُ اللَّهِ»، ومعنى «البقياء» هنا: الإبقاء.
وكونها للمصاحبة؛ كقوله - تعالى - : ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [القصص: ٧٩].
وكونها لما يناسب الاستعانة كقوله - تعالى - : ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنْ
الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُوكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١]، أى: يكثركم به؛ كذا قال الفراء^(٣).
ومثال الباء المعدية قوله - تعالى - : ﴿ذَهَبَ اللَّهُ يَتُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧].

ومثال ورودها للاستعانة قولك: «كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ».

ومثال ورودها للإلصاق قولك: «وَصَلْتُ هَذَا بِهِذَا».

ومثال كونها بمعنى «من» التبعية قول عمر بن أبى ربيعة المخزومي^(٤): [من

الكامل]

فَلْتَمُتْ فَأَمَّا آخِذَا بِقُرُونِهَا شُرْبُ النَّزِيفِ بَرْدِ مَاءِ الْحَشْرِجِ^(٥)

(١) البيت فى ديوانه ص ٢١٢، وأدب الكاتب ص ٥٠٦، والأزھية ص ٢٦٧، وجمهرة اللغة ص ٥١٢، ١٣١٥، وخزانة الأدب ٤٨٥/٩، ٤٩٠، وشرح شواهد المغنى ٤٧٩/١، والمنصف ١٧/٣، وبلا نسبة فى الخصائص ٣١٢/٢، ورفض المباني ص ٣٨٩، وشرح الأشموني ٢٩٢/٢، وشرح المفصل ٢١/٨، ومعنى الليب ١٦٩/١.

(٢) البيت لعبد الله بن عتبة فى مجالس ثعلب ١٧١/١.

(٣) قال الفراء: «جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا يذروكم فيه» معنى فيه: به، والله أعلم. ينظر: معانى القرآن: (٧٩/٣).

(٤) هو: عمر بن عبد الله بن أبى ربيعة المخزومي القرشى، أبو الخطاب: أرق شعراء عصره، من طبقة جرير والفرزدق، ولم يكن فى قريش أشعر منه، ولد سنة ٢٣هـ فى الليلة التى توفى فيها عمر بن الخطاب فسمى باسمه. غزا فى البحر فاحتقرت السفينة به وبمن معه فمات فيها غرقا سنة ٩٣هـ.

ينظر: الأعلام (٥٢/٥)، الإصابات (٥٧٤٢)، خلاصة تهذيب الكمال (٢٤٠)، وفيات الأعيان (٣٥٣/١)، الأغاني (٦١/١)، الشعر والشعراء (٢١٦).

(٥) الحشرج: النقرة فى الجبل يصفو فيها الماء. (القاموس - حشرج).

والبيت فى ملحق ديوانه ص ٤٨٨، والأغاني ١٨٤/١، وجمهرة اللغة ص ١١٣٣، =

ذكر ذلك الفارسي في التذكرة، وروى مثل ذلك عن الأصمعي في قول الشاعر:
[من الطويل]

شَرِبْنِ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعْتُ مَتَى لُجَجِ خُضِرٍ لَهْنٌ نَثِيجٌ^(١)
ومثال كونها بمعنى «مَعَ» قوله - تعالى - : ﴿وَمَنْ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾ [البقرة: ٣٠].
ومثال كونها بمعنى «عَنْ» قوله - تعالى - : ﴿وَيَوْمَ تَشْقُقُ السَّمَاءُ بِالْغَمِّمِ﴾
[الفرقان: ٢٥]، وقوله : ﴿سَأَلُوكَ بِمَذَاقِ﴾ [المعارج: ١]، والله أعلم .
(ص)

(عَلَى) لِلِاسْتِعْلَاءِ وَمَعْنَى (فِي) وَ(عَنْ) بِهَا تَجَاوُزٌ، وَمَعْنَى (بَعْدَ) عَنْ
وَبِ(عَلَى) عَنْهَا غِنَى وَ(عَنْ) بِهَا كَذَاكَ عَنْ (عَلَى) غِنَى لِلتَّبَهُّهِ
وَيُلَفِّيَانِ اسْمَيْنِ بَعْدَ (مِنْ) كَمَا مِنْ عَنْ يَمِينِ (مِنْ عَلَيْهِ) اذْكُرْهُمَا
(ش) مثال ورود «عَلَى» بمعنى «فِي» قوله - تعالى - : ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَى
مِثْلِكَ سُلْطَنٌ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وقوله - تعالى - : ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ
أَهْلِهَا﴾ [القصاص: ١٥]، والأصل فيها الاستعلاء.

وكذا دلالة «عَنْ» على التجاوز هو الأصل . وورودها بمعنى «بَعْدَ» كقوله - تعالى - :
﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، ومنه قول الأعشى^(٢) : [من البسيط]

ولجميل بشينة في ملحق ديوانه ص ٢٣٥، ولجميل أو لعمر في البداية والنهاية ٤٧/٩،
والدرر ١٣٠/٤، ولسان العرب (حشرج)، (لثم)، ولعبيد بن أوس الطائي في الحماسة
البصرية ١١٤/٢، والحيوان ١٨٣/٦، ولجميل أو لعمر أو لعبيد في شرح شواهد المغنى
ص ٣٢٠، والمقاصد النحوية ٢٧٩/٣، ولجميل أو لغيره في تهذيب تاريخ دمشق ٣/
٤٠٦، ووفيات الأعيان ١/٣٧٠، وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٣٩١، وإصلاح المنطق
ص ٢٠٨، والجنى الدانى ص ٤٤، وجواهر الأدب ص ٤٨، وعيون الأخبار ٩٢/٤،
ومغنى اللبيب ص ١٠٥، وجمع الهوامع ٥١/٢، ولسان العرب، (نزف)، وكتاب العين
٣٧٣/٧.

(١) تقدم تخريج هذا البيت .

(٢) هو: ميمون بن قيس بن جندل من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير المعروف بأعشى
قيس، ويقال له أعشى بكر بن وائل، والأعشى الكبير من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية،
وأحد أصحاب المعلقة، كان كثير الوفود على الملوك من العرب والفرس غزير الشعر،
يسلك فيه كل مسلك، وليس أحد ممن عرف قبله أكثر شعراً منه، وكان يغنى بشعره، فسمى
«صناجة العرب» .

لقب بالأعشى لضعف بصره، وعمى في أواخر عمره، مولده ووفاته في قرية

لَيْثٍ مُنِيَتْ بَنًا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَائِ الْقَوْمِ نَتَّقِلُ^(١)
وهو قليل بالنسبة لدلالاتها على التجاوز.

ومثال الاستغناء بـ«عَلَى» عن لفظ «عَنْ» قول الشاعر: [من الوافر]

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَثُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَغْجَبَنِي رِضَاهَا^(٢)

ومثال الاستغناء بـ«عَنْ» عن لفظ «عَلَى» قول الآخر: [من البسيط]

لَا هَ ابْنِ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتُ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْرُونِي^(٣)

أى: فتسوسنى.

= «منفوحة» باليمامة قرب مدينة الرياض، وفيها داره وبها قبره، أخباره كثيرة، ومطلع
معلقته:

ما بكاء الكبير بالأطلال وسوالى وما ترد سؤالى

ينظر: الأعلام (٧/ ٣٤١)، خزانة البغدادى (١/ ٨٤ - ٨٦)، جهمرة أشعار العرب
(٥٦٢٢٩)، الشعر والشعراء (٧٩)، المرزبانى (٤٠١).

(١) نتفل: نثبرا. (اللسان - نفل).

والبيت فى ديوانه ص ١١٣، وخزانة الأدب ١١/ ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٥٧،
ولسان العرب (نفل)، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٨٣، ٤/ ٤٣٧، وتاج العروس (نفل)، وبلا
نسبة فى خزانة الأدب ١١/ ٣٤٣، وشرح الأشموني ٣/ ٥٩٤، وشرح ابن عقيل ص ٥٩٢.
(٢) البيت للقيحيف العقيلي فى أدب الكاتب ص ٥٠٧، والأزهية ص ٢٧٧، وخزانة الأدب
١٠/ ١٣٢، ١٣٣، والدرر ٤/ ١٣٥، وشرح التصريح ٢/ ١٤، وشرح شواهد المغنى ١/
٤١٦، ولسان العرب، (رضى)، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٨٢، ونوادر أبى زيد ص ١٧٦،
وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢/ ١١٨، والإنصاف ٢/ ٦٣٠، وأوضح المسالك ٣/ ٤١،
وجهمرة اللغة ص ١٣١٤، والجنى الدانى ص ٤٧٧، والخصائص ٢/ ٣١١، ٣٨٩، ورسف
المباني ص ٣٧٢، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٤، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٩٥٤، وشرح ابن
عقيل ص ٣٦٥، وشرح المفصل ١/ ١٢٠، ولسان العرب (يا)، والمحتسب ١/ ٥٢، ٣٤٨،
ومغنى اللبيب ٢/ ١٤٣، والمقتضب ٢/ ٣٢٠، وهمع الهوامع ٢/ ٢٨، وتاج العروس
(عن).

(٣) البيت لذى الإصبع العدواني فى أدب الكاتب ص ٥١٣، والأزهية ص ٢٧٩، وإصلاح
المنطق ص ٣٧٣، والأغانى ٣/ ١٠٨، وأمالى المرتضى ١/ ٢٥٢، وجهمرة اللغة ص ٥٩٦،
وخزانة الأدب ٧/ ١٧٣، ١٧٧، ١٨٤، ١٨٦، والدرر ٤/ ١٤٣، وسمط اللآلى ص ٢٨٩،
وشرح التصريح ٢/ ١٥، وشرح شواهد المغنى ١/ ٤٣٠، ولسان العرب (فضل)، (دين)،
(عن)، (لوه)، (خزا)، والمؤتلف والمختلف ص ١١٨، ومغنى اللبيب ١/ ١٤٧،
والمقاصد النحوية ٣/ ٢٨٦، ولكعب الغنوى فى الأزهية ص ٩٧، وبلا نسبة فى الأشباه
والنظائر ١/ ٢٦٣، ٢/ ١٢١، ٣٠٣، والإنصاف ١/ ٣٩٤، وأوضح المسالك ٣/ ٤٣،
والجنى الدانى ص ٢٤٦، وجواهر الأدب ص ٣٢٣، وخزانة الأدب ١٠/ ١٢٤، ٣٤٤،

ودخول «مِنْ» عليها كقول الشاعر: [من الطويل]

أَذْلِكَ أَمْ كُذْرِيَّةٌ ظَلَّ فَرْخُهَا لَقِيَ بِشَرْوَرَى كَالْيَتِيمِ الْمُعِيلِ
عَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُّهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بِزِيَاءٍ ^(١) مَجْهَلٍ ^(٢)

وكقول الآخر: [من البسيط]

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلَا بِهِمْ مِنْ عَنْ يَمِينِ الْحَبِيَّا نَظْرَةً قَبْلُ ^(٣)
أَلَمَحَ مِنْ سَنَا بَزَقَ رَأَى بَصْرِي أَمْ وَجْهَ عَالِيَةٍ اخْتَالَتْ بِهَا الْكِلُّ ^(٤) (ص)

شَبَّهَ بِكَافٍ وَبِهَا التَّغْلِيلُ قَدْ يُعْنَى وَرَائِدًا لِتَوَكِيدِ وَرَدٍ
وَقَدْ يُرَى اسْمًا: فَاعِلًا أَوْ مُبْتَدَأً أَوْ ذَا انْجِرَارٍ بِاسْمٍ أَوْ حَرْفٍ بَدَأَ
(ش) كون الكاف الجارة حرف تشبيه هو المشهور.

ودلالتها على التعليل كثيرة؛ كقوله - تعالى -: ﴿وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨].

= والخصائص ٢/٢٨٨، ورصف المباني ص ٢٥٤، ٣٦٨، وشرح الأشموني ٢/٢١٥،
وشرح ابن عقيل ص ٣٦٤، وشرح المفصل ٨/٥٣، وجمع الهوامع ٢/٢٩.
(١) الزيزاء: ما غلظ من الأرض. (القاموس - زيز).
(٢) أرض مجهل: لا يهتدى فيها. (القاموس - جهل).

والبيتان لمزاحم العقيلي في ديوانه ص ١١، وينظر أدب الكاتب ص ٥٠٤، والأزهية
ص ١٩٤، وخزانة الأدب ١٠/١٤٧، ١٥٠، والدرر ٤/١٨٧، وشرح التصريح ٢/١٩،
وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٣٠، وشرح شواهد المغنى ١/٤٢٥، وشرح المفصل
٨/٣٨، ولسان العرب (صلل)، (علا)، والمقاصد النحوية ٣/١٠٣، ونوادر أبي زيد
ص ١٦٣، وتاج العروس (صلل)، (علا)، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٣،
والأشباه والنظائر ٣/١٢، وأوضح المسالك ٣/٥٨، وجمهرة اللغة ص ١٣١٤، والجنى
الداني ص ٤٧٠، وجواهر الأدب ص ٣٧٥، وخزانة الأدب ٦/٥٣٥، ورصف المباني
ص ٣٧١، وشرح الأشموني ٢/٢٩٦، وشرح ابن عقيل ص ٣٦٧، والكتاب ٤/٢٣١،
ومجالس ثعلب ص ٣٠٤، ومغنى اللبيب ١/١٤٦، ٢/٥٣٢، والمقتضب ٣/٥٣،
والمقرب ١/١٩٦، وجمع الهوامع ٢/٣٦.

(٣) البيت للقطامي في ديوانه ص ٢٨، وأدب الكاتب ص ٥٠٤، وشرح المفصل ٨/٤١، ولسان
العرب (عن)، (حبا)، والمقاصد النحوية، وتاج العروس (عن)، وبلا نسبة في أسرار
العربية ص ٥٥، والجنى الداني ص ٢٤٣، وجواهر الأدب ص ٣٢٢، ورصف المباني
ص ٣٦٧، والمقرب ١/١٩٥.

(٤) البيت للقطامي في ديوانه ص ٢٨، وأساس البلاغة (خيل).

وكفوله - تعالى - : ﴿وَيَكَاذِبُونَ لَا يَفْلَحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]، أى : أعجب لأنه لا يفلح الكافرون ؛ كذا قدره ابن برهان، وحكى سيبويه^(١) : «كَمَا أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ فَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ»، والتقدير : لأنه لا يعلم فتجاوز الله عنه، و«مَا» : زائدة .
ومثال وقوع الكاف زائدة قوله - تعالى - : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى : ١١] ،
وقول الراجز^(٢) : [من الراجز]

لَوَاجِحُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقِّقِ^(٣)
أَزَادَ : فِيهَا مَقِّقٌ ، أَى : طُولٌ .

ومثال وقوعها اسما محكوما بفاعليته قول الشاعر^(٤) : [من البسيط]
أَتَنَّتْهُوْنَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّغْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْقُتْلُ^(٥)
ومثال وقوعها مبتدأ قول الشاعر : [من الخفيف]
أَبْدَا كَالْفِرَاءِ فَوْقَ ذُرَاهَا حِينَ يَطْوِي الْمَسَامِيعَ الصَّرَارُ^(٦)
ومثال انجرارها باسم قول الراجز : [من الراجز]
فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعْضِفٍ^(٧) مَأْكُولٍ^(٨)

ومثال انجرارها بحرف قول الشاعر : [من الطويل]
بِكَا لِلْقُوَّةِ^(٩) الشَّغْوَاءِ^(١٠) جُلْتُ فَلَمْ أَكُنْ لِأَوَّلَعٍ إِلَّا بِالْكَمَى الْمُقَنَّعِ^(١١)

(١) ينظر : الكتاب : ١٤٠ / ٣ .

(٢) فى أ : قول رؤبة .

(٣) تقدم .

(٤) فى أ : قول الأعشى .

(٥) البيت للأعشى فى ديوانه ص ١١٣ ، والأشباه والنظائر ٢٧٩ / ٧ ، والجنى الدانى ص ٨٢ ، والحيوان ٤٦٦ / ٣ ، وخزانة الأدب ٤٥٣ / ٩ ، ٤٥٤ ، ١٧٠ / ١٠ ، والدرر ١٥٩ / ٤ ، وسر صناعة الإعراب ٢٨٣ / ١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٣٤ ، وشرح المفصل ٤٣ / ٨ ، ولسان العرب (دنا) ، والمقاصد النحوية ٢٩١ / ٣ ، وبلا نسبة فى الخصائص ٣٨٦ / ٢ ، ورسف المباني ص ١٩٥ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٦٦ ، والمقتضب ١٤١ / ٤ ، وجمع الهوامع ٣١ / ٢ .

(٦) الصَّرَار : شدة الصياح . (المقاييس - صرر) .

والبيت بلا نسبة فى الجنى الدانى ص ٨٣ ، والمقاصد النحوية ٢٩٢ / ٣ .

(٧) العصف : كل زرع أكل حبه وبقي تبته . (المقاييس - عصف) .

(٨) البيت لرؤبة فى ديوانه ص ١٨١ .

(٩) اللقوة : العقاب . (المقاييس - لقو) .

(١٠) الشغواء : اختلاف نبتة الأسنان بالطول والقصر والدخول والخروج . (القاموس - شغو) .

(١١) البيت بلا نسبة فى الجنى الدانى ص ٨٢ ، والدرر ١٥٨ / ٤ ، وشرح الأشموني ٢٩٦ / ٢ ، =

(ص)

و(مُنْذُ) و(مُنْذُ) اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا وَفِي إِضَافَةٍ كـ(إِذْ) قَدْ وَقَعَا
(ش) قد تقدم أن «مُنْذُ» و«مُنْذُ» يكونان حرفين فيجران الزمان بمعنى «مِنْ» تارة،
وبمعنى «فِي» تارة.

والإشارة الآن إلى أنهما إذا ارتفع ما وليهما من الزمان فهما اسمان.
فإن كان الزمان ماضيا فهما بمعنى «أَوَّلُ الْمُدَّةِ».
وإن لم يكن ماضيا فهما بمعنى «جَمِيعُ الْمُدَّةِ».
فالأول: كقولك: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ»
والثاني: كقولك: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»، أى: مدة انتفاء الرؤية ثلاثة أيام.
وقال سيبويه- فى باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء-: ومما يضاف إلى
الفعل قولك: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ كَانَ عِنْدِي، وَمُنْذُ جَاءَنِي».
فصرح بإضافة «مُنْذُ» إلى «كَانَ»، وبإضافة «مُنْذُ» إلى «جَاءَنِي».
وإلى ذلك أشرت بقولى:

... ..
وَفِي إِضَافَةٍ كـ(إِذْ) قَدْ وَقَعَا
فإن «إِذْ» تضاف إلى جملة فعلية، وإلى جملة اسمية. و«مُنْذُ» و«مُنْذُ» يضافان
إليهما أيضا:

ومن إضافة «مُنْذُ» إلى جملة اسمية قول الشاعر: [من الطويل]
وَمَا زِلْتُ مَحْمُولًا عَلَى ضَعِيفَةٍ وَمُضْطَلِّعَ الْأَضْغَانِ مُذْ أَنَا يَافِعٌ^(١)
ومن إضافته إلى جملة فعلية قول الفرزدق: [من الكامل]
مَا زَالَ مُذْ عَقَدْتُ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا فَأَذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ
يُذْنِي خَوَافِقَ مِنْ خَوَافِقَ تَلْتَقِي فِي ظِلِّ مُعْتَرِكِ الْعَجَاجِ مَثَارِ^(٢)

= والمقاصد النحوية ٢٩٥/٣، وجمع الهوامع ٣١/٢.

(١) البيت للكميت بن معروف فى ديوانه ص ١٧٣، وشرح أبيات سيبويه ٢٢١/١، والكتاب
٤٥/٢، وله أو لرجل من سلول فى المقاصد النحوية ٣٢٤/٣، ولرجل من سلول فى شرح
شواهد الإيضاح ص ٣٤٥، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص ٥٠٤.

(٢) ينظر ديوانه ٣٠٥/١، والأشباه والنظائر ١٢٣/٥، والجنى الدانى ص ٥٠٤، وجواهر الأدب
ص ٣١٧، وخزانة الأدب ٢١٢/١، والدرر ١٤٠/٣، وشرح التصريح ٢١/٢، وشرح

شواهد الإيضاح ص ٣١٠، وشرح شواهد المغنى ٧٥٥/٢، وشرح المفصل ١٢١/٢، ١٢١/٦ =

(ص)

[وَزِيدٌ بَعْدَ (مِنْ) وَ(عَنْ) وَالْبَاءِ (مَا)]^(١) وَقَدْ تَرُدُّ الْبَاءَ (مَا) كـ(رُبَّمَا) وَكَفَتْ الْكَافُ وَ«رُبَّ» غَالِبًا وَقَدْ يُرَى «كَمَا» لِفِعْلٍ نَاصِبًا (ش) زيادة «مَا» بين الباء ومجرورها؛ كقوله - تعالى - : ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

وبين «عَنْ» ومجرورها كقوله - تعالى - : ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَدِيمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠].

وبين «مِنْ» ومجرورها؛ كقوله - تعالى - : ﴿مِمَّا خَطِيئَتُهُمْ أُعْرِقُوا فَأُتِلُوا نَارًا﴾ [نوح: ٢٥].

وقد تحدث زيادة «مَا» مع الباء تقليلا وهي لغة هذيلية.

وإليها أشرت بقولي:

... .. وَقَدْ تَرُدُّ الْبَاءَ «مَا» كـ(رُبَّمَا)

وتتصل «مَا» - أيضا - بالكاف وبـ«رُبَّ» فيبقى عملهما، وذلك قليل.

ومثال ذلك في الكاف قول الشاعر: [من الطويل]

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ^(٢)

ومثال ذلك في «رُبَّ» قول الآخر: [من السريع]

مَاوِي يَا رُبَّمَا غَارَةً شَعَوَاءَ كَاللَّدَعَةِ بِالمِيسَمِ^(٣)

= ٣٣، والمقاصد النحوية ٣/٣٢١، والمقتضب ٢/١٧٦، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣٠٣، وأوضح المسالك ٣/٦١، والدرر ٦/٢٠٣، وشرح الأشموني ١/٨٧، ولسان العرب، (خمس)، ومغنى اللبيب ١/٣٣٦، وجمع الهوامع ١/٢١٦، ٢/١٥٠. (١) في أ: وبعد (با) و(من) و(عن) قد زيد (ما).

(٢) البيت لعمر بن برة في أمالي القالي ٢/١٢٢، والدرر ٤/٢١٠، وسمط اللآلئ ص ٧٤٩، وشرح التصريح ٢/٢١، وشرح شواهد المغنى ١/٢٠٢، ٥٠٠، ٧٢٥/٢، ٧٧٨، والمؤتلف والمختلف ص ٦٧، والمقاصد النحوية ٣/٣٣٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/١٣، وخزانة الأدب ١٠/٢٠٧، والدرر ٦/٨١، وشرح الأشموني ٢/٢٩٩، وشرح ابن عقيل ص ٣٧١، ومغنى اللبيب ١/٦٥، وجمع الهوامع ٢/٣٨، ١٣٠.

(٣) الميسم: ما يوسم به البعير بالنار. (اللسان - وسم).

والبيت لضمرة بن ضمرة في الأزهية ص ٢٦٢، وخزانة الأدب ٩/٣٨٤، والدرر ٤/٢٠٨، والمقاصد النحوية ٣/٣٣٠، ونوادر أبي زيد ص ٥٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/١٨٦، والإنصاف ١/١٠٥، وخزانة الأدب ٩/٥٣٩، ١١/١٩٦، وشرح ابن =

والكثير كون «مَا» المزيدة بعد الكاف و«رُبَّ» كافة ومهيئة لأن يدخل على الجمل الاسمية والفعلية:

ومثال ذلك في الكاف قول الشاعر: [من الوافر]

تَحَالَفَ يَشْكُرُ وَاللُّؤْمُ قَدَمًا كَمَا جَبَلًا قَسَى مُتَحَالِفَانِ

وقال آخر: [من الطويل]

أَخْ مَا جِدَ لَمْ يَخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ كَمَا سَيْفٌ عَمِرَ لَمْ تَخْنُهُ مَضَارِبُهُ^(١)

وقال آخر: [من الوافر]

فَإِنَّ الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا كَمَا الْحَبَطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمٍ^(٢)

ومثال ذلك في «رُبَّمَا» قول الشاعر: [من الخفيف]

رُبَّمَا الْجَامِلُ^(٣) الْمُؤَبَّلُ^(٤) فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ^(٥) بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ^(٦)

وأشرت بقولي:

... .. وَقَدْ يُرَى «كَمَا» لِفِعْلِ نَاصِبًا

إلى ما أنشده أبو على في التذكرة من قول الشاعر: [من الطويل]

وَطَرَفَكَ إِذَا جِئْتَنَا فَاضْرِفْنَاهُ كَمَا يَخْسَبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ^(٧)

= عقيل ص ٣٧١، وشرح المفصل ٣١/٨، ولسان العرب (ريب)، (هيه)، (شعا)، (موا)، (ما)، وجمع الهوامع ٣٨/٢.

(١) البيت لنهشل بن حري في الدرر ٢٠٩/٤، وشرح التصريح ٢٢/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٧٢، وشرح شواهد المغنى ص ٥٠٢، ٧٢٠، والمقاصد النحوية ٣/٣٣٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٨/٣، وجواهر الأدب ص ١٣٢، وجمع الهوامع ٣٨/٢. (٢) البيت لزياد الأعجم في ديوانه ص ٩٧، والأزهية ص ٧٧، وخزانة الأدب ١٠/٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٨، ومغنى اللبيب ١٣٧/١، والمقاصد النحوية ٣/٢٤٦، وبلا نسبة في الحيوان ١/٣٦٣، وشرح الأشموني ٢٩٨/٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٧٠.

(٣) الجامل: القطيع من الجمال برعاته وأربابه. (القاموس - جمل).

(٤) المؤبلة: الإبل جعلت قطيعًا قطيعًا. (المقاييس - أبل).

(٥) العنج: أن يجذب الراكب خطام البعير فيرده على رجليه. (القاموس - عنج).

(٦) البيت لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ص ٣١٦، والأزهية ص ٩٤، ٢٦٦، وخزانة الأدب ٩/٥٨٦، ٥٨٨، والدرر ٤/١٢٤، وشرح شواهد المغنى ١/٤٠٥، وشرح المفصل ٨/٢٩، ٣٠، ومغنى اللبيب ١٣٧/١، والمقاصد النحوية ٣/٣٢٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٧١، والجنى الداني ص ٤٤٨، ٤٥٥، وجواهر الأدب ص ٣٦٨، والدرر ٤/٢٠٥، وشرح الأشموني ٢٩٨/٢، وشرح التصريح ٢٢/٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٧٠، وجمع الهوامع ٢٦/٢.

(٧) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٠١، وخزانة الأدب ٥/٣٢٠، والدرر ٤/٧٠، =

ومثله قول الآخر: [من البسيط]

اسْمَعْ حَدِيثًا كَمَا يَوْمًا تُحَدِّثُهُ عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إِذَا مَا سَائِلٌ سَأَلَا^(١)
وقدر أبو على النصب بـ«كَمَا» في البيتين، وزعم أن الأصل «كَيْمَا» فحذفت الياء.
وهذه دعوى لا دليل عليها.

(ص)

وَحَذَفْتُ «رُبَّ» فَجَرَّتْ بَعْدَ «بَلِّ» وَالْقَا وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ
وَدُوْنَهُنَّ جَرُّ: «رَسْمِ دَارِ» وَفِيهِ بَانَتْ حُجَّةُ الْإِضْمَارِ
كذلك في جر بـ(فا) الخبر اقرن نحو(فحور بعد إما تعرضن)
(ش) كثير حذف «رُبَّ» وإبقاء عملها بعد الواو؛ كقول امرئ القيس: [من الطويل]
وَلَيْلٍ كَمَوَاجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَى بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِيَ^(٢)
وزعم قوم أن الواو هي الجارة، وليس بصحيح؛ لأن الجر بـ«رُبَّ» محذوفة بعد
الفاء و«بَلِّ» قد ثبت، ولا قائل بأنهما العاملان، ومع ذلك قد روى الجر بـ«رُبَّ»
محذوفة دون شيء قبلها؛ فعلم أن الجر بعد الواو إنما هو بـ«رُبَّ» كما هو بها بعد
الفاء و«بَلِّ»، وعند التجرد منهما ومن الواو.

ومثال الجر بالمضمرة بعد الفاء قول امرئ القيس: [من الطويل]

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَرَضِعَ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ^(٣) مُغِيلٍ^(٤)

= أو لجميل في المقاصد النحوية ٤/٤٠٧، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٥٨٦، والجنى الدانى
ص ٤٨٣، وجواهر الأدب ص ٢٣٣، وخزانة الأدب ٨/٥٠٢، ١٠/٢٢٤، ووصف المباني
ص ٢١٤، وشرح الأشموني ٣/٥٥٠، ومجالس ثعلب ص ١٥٤، ومغنى اللبيب ١/١٧٧،
وهمع الهوامع ٦/٢.

(١) البيت لعدى بن زيد في ديوانه ص ١٥٨، والإنصاف ٢/٥٨٨، وخزانة الأدب ١٠/
٢٢٤، ولسان العرب (كمى)، وبلا نسبة في لسان العرب (كيا)، ومجالس ثعلب ص ١٥٤.
(٢) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٨، وخزانة الأدب ٢/٣٢٦، ٣/٢٧١، وشرح شواهد
المغنى ٢/٥٧٤، ٧٨٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٧٢، والمقاصد النحوية ٣/٣٣٨، وبلا
نسبة في أوضح المسالك ٣/٧٥، وشرح الأشموني ٢/٣٠٠، وشرح شذور الذهب
ص ٤١٥.

(٣) التمايم: ما يعلق على الصبي من تعاويد. (اللسان - تمم).

(٤) المُغِيل: يقال أغالت المرأة ولدها، وأغَيْلَتْه: سقته الغَيْل - اللبن ترضعه المرأة ولدها وهي
تُوَيْي، أو وهي حامل؛ فهي مُغِيل ومُغِيل، وهو (ولدها) مُغَال ومُغِيل. (المقاييس - غيل).
والبيت في ديوانه ص ١٢، والأزهية ص ٢٤٤، والجنى الدانى ص ٧٥، وجواهر =

ومثال الجر بها مضمرة بعد «بَلَّ» قول الراجز: [من الراجز]

بَلَّ بَلْدٍ مِلَّءُ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ^(١)

ومثال الجر بها مضمرة دون الواو والفاء و«بَلَّ» قول الشاعر: [من الخفيف]

رَسَمَ^(٢) دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ^(٣) كَذْتُ أَقْضَى الْحَيَاةِ مِنْ جَلَلِهِ^(٤)

وقد فهم هذا من قولى:

وَدَوْنَهُنَّ جَرُّ «رَسَمِ دَارٍ» وَفِيهِ بَأَتْ حُجَّةُ الْإِضْمَارِ

(ص)

وَقَدْ يُجَرُّ بِسَوَى (رُبِّ) لَدَى حَذَفٍ وَفِي (اللَّهِ) يَمِينًا عُهُدًا

[وَهُوَ ضَعِيفٌ وَبِإِثْرٍ كُلًّا] يَقْوَى قَلِيلًا، وَيَصِيرُ سَهْلًا^(٥)

= الأدب ص ٦٣، وخزانة الأدب ٣٣٤/١، والدرر ١٩٣/٤، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٥٠، وشرح شذور الذهب ٤١٦، وشرح شواهد المغنى ٤٠٢/١، ٤٦٣، والكتاب ١٦٣/٢، ولسان العرب، (رَضَعَ)، (غِيلَ)، والمقاصد النحوية ٣٣٦/٣، وتاج العروس (غِيلَ)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٧٣/٣، ورسف المباني ص ٣٨٧، وشرح الأشموني ٢٩٩/٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٧٢، ومغنى اللبيب ١٣٦/١، ١٦١، وهمع الهوامع ٣٦/٢، وتاج العروس (باب الألف اللينة «الفاء» وفيه «محول» مكان «مغيل»).
(١) الرجز لرؤبة فى ديوانه ١٥٠، والدرر ١١٤/١، ١٩٤/٤، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٧٦، ٤٣١، ٤٤٠، وشرح شواهد المغنى ٣٤٧/١، ولسان العرب (ندل)، (بهرم)، وبلا نسبة فى الإنصاف ص ٢٢٥، وجواهر الأدب ص ٥٢٩، ورسف المباني ص ١٥٦، وشرح الأشموني ٢٩٩/٢، وشرح شذور الذهب ص ٤١٧، وشرح ابن عقيل ص ٣٧٣، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٧٣، وشرح المفصل ١٠٥/٨، ومغنى اللبيب ١١٢/١، وهمع الهوامع ٣٦/٢، وتهذيب اللغة ٥١٢/٦، والمخصص ١٠٢/١٦.

(٢) الرسم: أثر الشيء. (المقاييس - رسم).

(٣) الطَّلَلُ: الشاخص من آثار الدار. (القاموس - طلل).

(٤) البيت لجميل بثينة فى ديوانه ص ١٨٩، والأغانى ٩٤/٨، وأمالى القالى ٢٤٦/١، وخزانة الأدب ٢٠/١٠، والدرر ٨٤/٤، ١٩٩، وسمط اللآلى ص ٥٥٧، وشرح التصريح ٢٣/٢، وشرح شواهد المغنى ٣٩٥/١، ٤٠٣، ولسان العرب (جلل)، وتاج العروس (جلل)، ومغنى اللبيب ص ١٢١، والمقاصد النحوية ٣٣٩/٣، وكتاب العين ٤٠٥/٧، وبلا نسبة فى الإنصاف ٣٧٨/١، وأوضح المسالك ٧٧/٣، والجنى الدانى ص ٤٥٤، ٤٥٥، والخصائص ٢٨٥/١، ١٥٠/٣، ورسف المباني ص ١٥٦، ١٩١، ٢٥٤، ٥٢٨، وسر صناعة الإعراب ١٣٣/١، وشرح الأشموني ٣٠٠/٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٧٣، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٧٤، وشرح المفصل ٨٢/٣، ٧٩، ٥٢/٨، ومغنى اللبيب ص ١٣٦، وهمع الهوامع ٣٧/٢.

(٥) سقط فى «أ»

مِنْ بَعْدِ (هَآ) أَوْ (آ) وَقَطَعَ الْهَمْزَ قَدْ يُغْنِي وَتَعْوِضُ بِذَآكَ يُعْتَمَدُ
وَقَدْ يُجَرُّ دُونَ تَعْوِضٍ وَمَنْ يَنْصِبُهُ حِينَئِذٍ فَمَا وَهَنْ
(ش) قالوا في اليمين «هَآ اللَّهُ» بإثبات ألف «هَآ» وحذفها. و«اللَّهُ» بهمزة ممدودة
كهزمة الاستفهام، وخفضوا^(١).

ومنه قراءة بعض السلف^(٢): ﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ﴾ [المائدة: ١٠٦]، بالتثوين
والمد والخفض، ومن النحويين من ينسب الخفض إلى حرف الجر المحذوف.
ومنهم من ينسبه إلى المجعول عوضاً.

وقد يستغنون عند الحذف بقطع الهزمة؛ كقول بعضهم: «أَقَالَهُ لَأَفْعَلَنَّ».
وربما جر هذا الاسم دون تعويض، والمعروف حين لا يعوضون النصب؛ كما
يفعل بغيره حين يحذف الجار؛ كقول الشاعر: [من الوافر]
إِذَا مَا الْخُبْرُ تَأْدِمُهُ بِلَحْمٍ فَذَآكَ أَمَانَةُ اللَّهِ الشَّرِيدِ^(٣)
فلهذا قلت:

... .. وَمَنْ يَنْصِبُهُ حِينَئِذٍ فَمَا وَهَنْ

أى: فما ضعف رأيه.

(ص)

وَبَعْدَ (كَمْ) مَجْرُورَةٌ جَرَّ بِ(مِنْ) مَحْذُوفَةٌ فِي غَيْرِ إِخْبَارٍ قَمِنْ
وَالنَّصْبُ جَوْزٌ فَهُوَ أَضَلُّ كـ«بِكُمْ» فَقِيه، أَوْ فَقِيهًا اعْتَنَى الْحَكْمُ
(ش) لما ذكرت حذف الحرف المجرور به «اللَّهُ» محلوفاً به، رأيت أن أردف
ذلك بما يماثله في الحذف الذى لا يقتصر فيه على المسموع:

فمن ذلك حذف «مِنْ» بعد «كَمْ» الاستفهامية، إذا دخل عليها حرف جر؛ كقولى:

... .. (بِكُمْ) فقيه اعتنى الحكم

فجر «فقيه» وشبهه بـ«مِنْ» مضمرة؛ وهو مذهب الخليل وسيبويه^(٤) وأكثر النحويين.

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١٤٩/١.

(٢) فى أ: بعض القراء.

(٣) البيت بلا نسبة فى شرح المفصل ٩٢/٩، ١٠٢، ١٠٤، والكتاب ٦١/٣، ولسان العرب (أدم).

(٤) قال سيبويه: وسألته عن قوله: على كم جذع بيتك مبنى؟ فقال: القياس النصب، وهو قول عامة الناس؛ فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى من؛ ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفاً على =

وزعم ابن بابشاذ أنه ليس مذهب المحققين، ورد عليه ابن خروف، وجعل كلامه في ذلك فاسدا وقال: «هو نص كلامهم إلا الزجاج^(١) - وحده - فإن ابن النحاس حكى عنه أنه كان يجعل الخفض ب(كم) نفسها»، قال ابن خروف: «ولا يمكن الخفض بها؛ لأنها بمنزلة عدد ينصب مميزه؛ وذلك لا يجر مميزه بإضافة، فكذا ما أقيم مقامه».

(ص)

وَنَحْوُ: (مُرُّ بَغْلَامٍ صَالِحٍ إِلَّا غُلَامٌ صَالِحٍ فَطَالِحٍ)
 (وَأَمُرُّ بِأَيِّهِمْ أَجَلٌ إِنَّ أَبِي زَيْدٌ وَإِنْ سَعِيدُ الْمَرْجَبِ)
 حَكَاهُ يُونُسُ، وَعَمَرُو قَرَرَةً وَجَرُّ بَعْدَ (إِنْ) بِنَاءٍ مُضَمَّرَةٍ
 (ش) حكى سيبويه^(٢): «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ إِلَّا صَالِحًا فَطَالِحٍ، وَإِلَّا صَالِحًا فَطَالِحًا»، وقدره: إلا يكن صالحا فهو طالح، وإلا يكن صالحا فقد لقيته طالحا؛ فنصب «طَالِحًا» على الحال.

وحكى يونس: «إِلَّا صَالِحٍ فَطَالِحٍ» على تقدير: إلا أمر بصالح فقد مررت بطالح، وأجاز: «أَمُرُّ بِأَيِّهِمْ هُوَ أَفْضَلُ إِنَّ زَيْدٌ وَإِنْ عَمَرُو»، على معنى: إن مررت بزيد، وإن مررت بعمر.

وجعل سيبويه إضمار هذه الباء بعد «إِنْ» أسهل من إضمار «رُبَّ» بعد الواو؛ فعلم أن إضمار الجار في هذا النوع غير قبيح.

= اللسان، وصارت على عوضا منها. ينظر: الكتاب ١٦٠/٢.

(١) إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج قال الخطيب: كان من أهل الفضل والدين، حسن الاعتقاد؛ جميل المذهب. كان يخرط الزجاج، ثم مال إلى النحو، فلزم المبرّد. وله من التصانيف: معاني القرآن، الاشتقاق، خلق الإنسان، فعلت وأفعلت، مختصر النحو، خلق الفرس، شرح أبيات سيبويه، القوافي، العروض، النوادر، تفسير جامع المنطق، وغير ذلك. مات في جمادى الآخرة سنة إحدى عشرة وثلاثمائة. وسئل عن سنه عند الوفاة، فعقد سبعين.

ينظر: بغية الوعاة (١/٤١١ - ٤١٣).

(٢) قال سيبويه: «ومن ذلك - أيضا - قولك: مررت برجل صالح، وإن لا صالحا فطالح، ومن العرب من يقول: إن لا صالحا فطالحا، كأنه يقول: إن لا يكن صالحا فقد مررت به أو لقيته طالحا» ينظر: الكتاب: ٢٦٢/١.

(ص)

وَالْجَرُّ بِالْمَحذُوفِ فَاشْ إِنَّ تَلَا
 (أَوْصَيْتُ مِنْ بَرَّةٍ قَلْبًا حَرًّا
 فِي نَحْوِ: (جِيءَ بِزَيْدٍ أَوْ عَمْرٍو وَلَوْ
 وَبَعْدَ تَخْصِيصٍ، أَوْ الِهْمَزِ يَرَى
 كـ) (اسم) اِثْرَ (انْطَلَقَ بِهَا) وَ(هَلَّا
 [وَمَا سِوَى ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ] ^(١)
 مُمَائِلًا كَقَوْلِكَ بَغْضَ مَنْ خَلَا
 بِالْكَلْبِ خَيْرًا، وَالْحَمَاقَةَ شَرًّا
 كِلَيْهِمَا) أَلْبَا بَعْدَ (لَوْ) فِيهِ نَوَوَا
 سَعِيدُ الْجَرِّ بِحَرْفِ أَضْمِرَا
 زَيْدٍ (لِقَائِلٍ : (لُذَّ بِعَبْدِ الْأَعْلَى)
 فَذُو شُدُوذٍ كـ) (ازْتَقَى الْأَعْلَامُ)

(ش) إذا وقع بعد غير مجرور، ومجرور بحرف عاطف عليهما- جاز أن يجاء
 بالمجرور محذوف العامل، ومنه قوله- تعالى - : ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ
 يُوقِنُونَ﴾ وَخِلَافَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ ﴿[الجبائية: ٤-٥]، ومنه قول
 الشاعر: [من السبيط]

أَخْلَقَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَخْطِي بِحَاجَتِهِ وَمُدِمْنَ الْقَرْعَ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا ^(٢)
 وكذا قول الراجز: [من الرجز]

أَوْصَيْتُ مِنْ بَرَّةٍ قَلْبًا حَرًّا
 بِالْكَلْبِ خَيْرًا وَالْحَمَاقَةَ شَرًّا ^(٣)

وكذا قولي:

... جِيءَ بِزَيْدٍ أَوْ عَمْرٍو وَلَوْ كِلَيْهِمَا ...

ويجوز في «كِلَيْهِمَا» ونحوه- أيضا- النصب، بإضمار فعل ناصب، والرفع بإضمار
 فعل رافع؛ ذكر هذا الأصل الأخفش في المسائل؛ قال: «ويقال: مررت بزيد فتقول:
 أزيد بن عمرو؟ ويقال: جئت بدرهم فيقال: هلا دينار؟»، قال: «وهذا كثير» هذا نصه.
 قلت: ومثل «أزيد بن عمرو؟» بعد قول القائل: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، قولك لمن قال:
 «انْطَلَقَ بِكَلِمَةٍ»: «اسم أم فعل؟»، ومثل قولك لمن قال: «جِئْتُ بِدِرْهَمٍ»: «هَلَّا
 دِينَار؟»: قولك لمن قال: «لُذَّ بِعَبْدِ الْأَعْلَى»: «هَلَّا زَيْدٌ».

(١) في أ: وغير ذي وما لدى الإقسام.

(٢) البيت لمحمد بن يسير في الأغاني ٤٠/١٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٧٥،
 والشعر والشعراء ص ٨٨٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٠١/٢ والعقد الفريد ٧٠/١.(٣) الرجز لأبي النجم العجلي في الكامل ٩٥/٣، معاهد التنصيص ٩/١ وبلا نسبة في الدرر
 المصون ١٢٣/٦.

وأشرت بقولي:

وَمَا سِوَى ذَلِكَ ...

إلى نحو قول الشاعر: [من الكامل]

وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْنِسِ الْفَتْهُ حَتَّى تَبْدَحَ^(١) فَازْتَقَى الْأَعْلَامَ^(٢)

أراد: إلى الأعلام فحذف «إلى» وأبقى عملها دون دليل.

[وما في القسم يأتي، إن شاء الله تعالى].^(٣)

(ص)

وَالْفَضْلُ بَيْنَ حَرْفِ جَرٍّ وَالَّذِي جُرَّ بِهِ لَدَى اضْطِرَارٍ اخْتَلَى

كَقَوْلِهِ: (فِي الْيَوْمِ عَمَرُو) بَعْدَ (لَا) خَيْرٍ وَ(بِالْخَرْقِ الْهَبُوعِ) نَقْلًا

(ش) المشهور عند النحويين كلامهم في الفصل بين المضاف والمضاف

إليه، وكما فصل بين المضاف والمضاف إليه، فصل بين حرف الجر والمجرور به إلا

أنه قليل؛ ومنه قول الشاعر أنشد أبو عبيدة: [من الخفيف]

إِنَّ عَمْرًا لَا خَيْرَ فِي - الْيَوْمِ - عَمَرُو إِنَّ عَمْرًا مُحَبَّرُ الْأُخْرَانِ^(٤)

ففصل بـ«الْيَوْمِ» بين «فِي» و«عَمَرُو». وقال الفرزدق: [من الطويل]

وَإِنِّي لَأَطْوَى الْكُشْحَ^(٥) مِنْ دُونِ مَنْ طَوَى وَأَقْطَعُ بِالْخَرْقِ^(٦) الْهَبُوعِ الْمُرَاجِمِ^(٧)

أراد: وأقطع الخرق بالهبوع المراجم، والهبوع: البعير الماد عنقه في السير.

والمراجم: الذي يخطب الأرض بقوائمه.

وحكى الكسائي في الاختيار: الفصل بالقسم بين حرف الجر والمجرور، نحو:

«اشْتَرَيْتُهُ بِوَاللَّهِ دِرْهَمًا»، أراد: بدرهم والله.

(١) البذخ: العلو والتعظم. (المقاييس - بذخ).

(٢) البيت بلا نسبة في الدرر ٤/١٩٢، وشرح الأشموني ٢/٣٠٠، وشرح ابن عقيل ص ٣٧٥، ولسان العرب (ألف)، والمقاصد النحوية ٣/٣٤١، وجمع الهوامع ٢/٣٦.

(٣) سقط في «أ».

(٤) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٣٠٢، والدرر ٤/٢٠١، وجمع الهوامع ٢/٣٧.

(٥) الكشح: الخصر (المقاييس - كشح).

(٦) الخرق: المفازة؛ لأن الرياح تخرقها. (المقاييس - خرق).

(٧) البيت ليس في ديوانه وهو بلا نسبة في الدرر ٤/٢٠٢، ولسان العرب (هبع)، وجمع الهوامع ٢/٣٧.

باب القسم

(ص)

جُمْلَةٌ اِسْمِيَّةٌ اَوْ فِعْلِيَّةٌ لِّلْقَسَمِ اجْعَلْ قَاصِدًا اِلَيْهِ
 نَحْوُ: (عَلَى عَهْدِهِ) و(اُقْسِمُ بِهِ) وَجُمْلَةُ الْجَوَابِ تَخْتِمُ
 وَلَئِنْ تَكُنْ مِنْ جُمَلِ الْأَسْمَاءِ مُثَبَّتَةً فَالْلامُ قَبْلُ جَاءَ
 اَوْ(إِنَّ) نَحْوِ (قَسَمِ اللّٰهُ لَذَا) أَوْ إِنَّهُ بَرٌّ بَعِيدٌ مِنْ أَذَى
 وَلَئِنْ تُصَدَّرَ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ مُسْتَقْبَلًا فَالثُّنُونُ إِيَّاهُ تَلَتْ
 وَالْلامُ قَبْلُ، وَهِيَ - وَخَدَّهَا - تَرِدُ مَعَ حَرْفِ تَنْفِيسٍ، وَإِنْ حَالَ قُصِدَ
 أَوْ قَارَنْتَ مَعْمُولَهُ ك(لِإِلَى) مِنْ قَبْلِ (تُحْشَرُونَ) ذُو(اللّٰهُ) تَلَا
 إِفْرَادَهَا فِي غَيْرِ (ذِي) شَذَّ وَفِي (مَرَّةً أَثَارَنَ) بِالثُّنُونِ اكْتَفَى

(ش) القسم جملة يجاء بها لتوكيد جملة، وترتبط إحداهما بالأخرى ارتباط
 جملتي الشرط والجزاء. وكلتاها اسمية، وفعلية.

والمؤكد هي الأولى، والمؤكد هي الثانية، وهي المسماة جواباً؛ ولذلك قلت:
 وَجُمْلَةُ الْجَوَابِ تَخْتِمُ

وجعلت:

... .. «عَلَى عَهْدِهِ»
 مثالا للجملة الاسمية.

... .. و«أُقْسِمُ بِهِ»
 مثالا للجملة الفعلية.

ونبهت على أن جملة الجواب إن كانت اسمية مثبتة لزمها اللام، أو «إِنَّ» نحو:
 «وَاللّٰهُ لَزِيدٌ ذَا» و(لَعَمْرُكَ إِنَّهُ بَعِيدٌ مِنْ أَذَى).

ثم نبهت على أن جملة الجواب إن صدرت بفعل مضارع مثبت مستقبل، صحب
 اللام، وإحدى نوني التوكيد كقوله - تعالى -: ﴿وَلَكِنْ لَّمْ يَفْعَلْ مَا ءَامُرُهُ لَيَسْجَنَ وَلْيَكُونَا
 مِنَ الصّٰدِقِيْنَ﴾ [يوسف: ٣٢].

ثم نبهت بقولي:

... .. وَهِيَ وَخَدَّهَا تَرِدُ

على أن اللام تنفرد مع ما قرن بحرف التنفيس؛ كقول الشاعر: [من الخفيف]
 فَوَرَّبِي لَسَوْفَ يُجْزَى الَّذِي أَسَدَ لَفَهُ الْمَرْءُ سَيِّئًا أَوْ جَمِيلًا^(١)
 ومع ما أريد به الحال نحو: «وَاللَّهِ لَا أَظُنُّكَ صَادِقًا».

ومع معمول ما قدم معموله؛ كقوله- تعالى-: ﴿وَلَكِنْ مَتِّمَ أَوْ قُتِلْتُمْ لِرَبِّكَ تَحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨]؛ وكقول الشاعر: [من الكامل]
 قَسَمًا لِحَيْن تَشِبُّ نِيرَانُ الْوَعَى يُلْفَى لَدَى شِفَاءِ كُلِّ غَلِيلٍ
 و«ذو» من قولى:

..... ذُو «اللَّهِ» تَلَا

بمعنى «الذى». ثم أشرت بقولى:

إِفْرَادَهَا فِي غَيْرِ ذِي شَدٍّ

إلى أن انفرد اللام إذا لم يكن المضارع مقترنا بحرف تنفيس ولا مقدما معموله،
 ولا مرادا به الحال -شاذ، وكذلك انفرد النون:

فمن انفرد اللام شذوذا قول الشاعر: [من الطويل]

تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لِيَرُدَّنِي عَلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَائِدُ^(٢)
 وَأُنْشَدَ الْفَرَاءُ فِي كِتَابِ «الْمَعَانِي»: [من الطويل]

لَيْتَنِي تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بَيُوتُكُمْ لِيَعْلَمَ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعُ^(٣)
 ومن انفرد النون قول الآخر: [من الكامل]

وَقَتِيلُ مُرَّةٍ أَتَارَنَ فَلِئْلِهِ فِرْعُ^(٤) وَإِنَّ أَخَاكُم لَمْ يَثَارِ^(٥)

(١) البيت بلا نسبة فى شرح التصريح ٢٠٤/٢ .

(٢) المفائيد: جمع مفاد، يقال: فادت اللحم: شويته. (المقاييس - فاد).

والبيت لزيد الفوارس الحصين بن ضرار الضبى فى خزانة الأدب ٦٥/١٠، والدرر ٢٢٤/٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ٥٥٧، وبلا نسبة فى رصف المباني ص ٢٠، وشرح قطر الندى ص ٢٢٤، والمقرب ٢٠٦/١ .

(٣) البيت للكميث بن معروف فى ديوانه ص ١٧٢ وخزانة الأدب ٦٨/١٠، ٧٠، ٣٣١/١١، ٣٥١، ٤٢٩، وبلا نسبة فى شرح الأشموني ٤٩٦/٢، ٥٩٥/٣، وشرح التصريح ٢٥٤/٢، والمقاصد النحوية ٣٢٧/٤ .

(٤) يقال: ذهب دمه فرغا أى: باطلاً لم يطلب به. (المقاييس: فرغ).

(٥) البيت لعامر بن الطفيل فى ديوانه ص ٥٦، وخزانة الأدب ٦٥، ٦٠/١٠، والدرر ٢٢٦/٤، وشرح شواهد المغنى ٩٣٥/٢، ومغنى اللبيب ٦٤٥/٢، وبلا نسبة فى رصف المباني ص ٢٤٠، وهمع الهوامع ٤٢/٢ .

(ص)

وَالْمَاضِي مُثَبَّتًا مُصَرَّفًا يَلِي
 أَوْ (لَبِمَا) وَاللَّامُ حَسْبُ قَدْ تَرِدُ
 أَوْ سَبَقَ مَعْمُولٍ وَقَدْ يَغْرَى لَدَى
 وَيُكْتَفَى بِ(قَدْ) (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ)
 وَقَدْ يَلِي مُضَارِعُ (قَدْ) أَوْ (بِمَا)
 وَإِنْ يَكُ الْجَوَابُ مَنفِيًّا فَلَا
 وَالْمَاضِي لَفْظًا آتِيًا مَعْنَى نَفَى
 وَحَذَفَ مَا يَنْفَى الْمُضَارِعُ اشْتَهَرَ
 وَمَعَ حَذَفِ قَسَمٍ قَدْ يُحَذَفُ
 وَشُدَّ (لَنْ) وَ(لَمْ) جَوَابًا وَ(لَمَّا)

(لَقَدْ) كَذَا (لَرُبَّمَا - أَيْضًا - وَلِي)
 وَأُفْرِدَتْ حَتْمًا لِتَضْرِيفِ فَقَدْ
 طَوَّلَ كَلَامَ مَعَ تَصْرُفٍ بَدَأَ
 وَذَا بِلَا اسْتِطَالَةٍ غَيْرُ حَسَنٍ
 أَوْ (رُبَّمَا) إِذَا مُضِيًّا أَفْهَمَا
 تَوْقِيعُهُ إِلَّا بَعْدَ (مَا) وَ(إِنْ) وَ(لَا)
 بِأَخَوْنِ (مَا) وَ(بِمَا) قَدْ يَنْتَفَى
 وَمَعَ سِوَاهُ دُونَ لَبَسَ ذَا نَدَزَ
 نَافَى مُضَارِعُ بِحَيْثُ يُعْرَفُ
 نَفِيًّا وَتَرَكَ اللَّامُ فِي الثَّرِ الزَّمَا

إذا صدرت جملة الجواب بفعل ماض متصرف مثبت، فحقه أن يقرن باللام
 و«قَدْ»؛ - كقوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٩١]، أو باللام
 و«رُبَّمَا»؛ كقول قيس العامري: [من الطويل]

لَيْتَن نَزَحْتُ دَارَ لَيْلَى لَرُبَّمَا غَنِينًا بِخَيْرٍ وَالذِّيَارُ جَمِيعُ^(١)
 أو باللام و«بِمَا» بمعنى «رُبَّمَا»؛ كقول عمر بن أبي ربيعة: [من مجزوء الخفيف]
 فَلَيْتَن بَانَ أَهْلُهُ لَبِمَا كَانَ يُؤْهَلُ^(٢)
 ثم نبهت بقولي:

... وَاللَّامُ مُحْسَبُ قَدْ تَرِدُ ...

على أن الماضي المجاب به إذا كان مثبتا متصرفا قد يقرن باللام وحدها؛ كقوله -
 تعالى: ﴿وَلَيْنَ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾ [الروم: ٥١]، وكقول
 امرأة من الصحابة - رضى الله عنها - : «فوالله لنزل رسول الله ﷺ إلى الصبح
 فأناخ»^(٣).

(١) البيت لقيس بن ذريح في الدرر ٢٢٨/٤، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في تخلص الشواهد
 ص ٤٨٨، وخزانة الأدب ٧٦/١٠، ٣٤٤/١١، وجمع الهوامع ٤٢/٢.

(٢) البيت في ديوانه ص ٢٤٠، والدرر ٢٢٨/٤، وبلا نسبة في جمع الهوامع ٤٢/٢.

(٣) أخرجه أحمد (٣٨٠/٦)، وأبو داود (١٣٦/١): كتاب الطهارة: باب الاغتسال من =

ثم نهت بقولي:

... .. وَأَفَرِدَتْ حَثْمًا لِتَضْرِيفٍ فَقَدْ
على وجوب انفراد اللام لعدم تصرف الفعل الماضي؛ كقول الشاعر: [من
المتقارب]

لَعَمْرِي لَنِعْمَ الْفَتَى مَالِكُ إِذَا الْحَزْبُ أَضَلَّتْ لُظَاهَا رِجَالًا^(١)
وعلى وجوب انفرادها لتقدم معمول الفعل؛ كقول أم حاتم الطائي: [من الطويل]
لَعَمْرِي لَقَدْ مَا عَضَّنِي الْجُوعُ عَضَّةً فَالَيْتُ أَلَا أَمْنَعُ الدَّهْرَ جَائِعًا^(٢)
ثم نهت بقولي:

... .. وَقَدْ يَغْرَى لَدَى طُولِ كَلَامٍ مَعَ تَصْرِيفٍ بَدَا
إلى نحو قوله - تعالى - : ﴿قِيلَ أَتَصَبُّ الْأُخْدُرِيُّ﴾ [البروج: ٤].
ثم أشرت إلى اقترانه عند الاستطالة بـ «قَدْ» - وحدها - كقوله - تعالى - : ﴿قَدْ أَفْلَحَ
مَنْ زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٩].
ولو جيء دون استطالة بفعل ماضٍ مجرد كـ «قُتِلَ»، أو مقرون بـ «قَدْ» - وحدها -
كـ «قَدْ أَفْلَحَ» - لم يحسن.

ثم قلت:

وَقَدْ يَلَى مُضَارِعٌ «قَدْ» أَوْ «بِمَا» أَوْ «رُبَّمَا» إِذَا مُضِيًّا أَفْهَمَا
فأشرت بذلك إلى قول الشاعر: [من الوافر]
لَيْثُنَ أَمْسَتْ رُبُوعُهُمْ يَبَابًا^(٣) لَقَدْ تَدْعُو الْوُفُودُ لَهَا وَفُودًا^(٤)
والى قول عمر بن أبي ربيعة: [من الكامل]
فَلَيْثُنَ تَغَيَّرَ مَا عَهْدْتُ وَأُضْبَحْتُ صَدَقْتُ فَلَا بَذْلَ وَلَا مَيْسُورَ

= الحيز، (٣١٣)، وابن سعد في الطبقات (٢٢٧/٨)، والبيهقي في السنن (٤٠٧/٢) من حديث امرأة من بنى غفار. ووقع في طبقات ابن سعد اسمها: أمية بنت قيس أبي الصلت الغفارية. أسلمت وبايعت بعد الهجرة وشهدت مع رسول الله ﷺ خير .

(١) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٢١٣/٣ .

(٢) ينظر خزائن الأدب ٧٧/١٠، الارتشاف ص ٧٧٥ .

(٣) يباب: خراب. (القاموس - ييب).

(٤) البيت بلا نسبة في الدرر ٢٢٩/٤، وجمع الهوامع ٤٢/٢ .

لَبِمَا تُسَاعِفُ فِي اللَّقَاءِ وَلُبُّهَا فَرِيحٌ بِقُرْبِ مَزَارِنَا مَسْرُورُ^(١)
وإلى قول مطيع بن إياس: [من الخفيف]

فَلَيْتَنِ صِرْتَ لَا تُجِيرُ جَوَابَا لَبِمَا قَدَّرْتَنِي وَأَنْتَ حَطِيبُ^(٢)
فلما انتهى الكلام على الجواب المثبت، أخذت أبين الجواب المنفى؛ فنبهت على أنه لا ينفي إلا بـ «مَا» أو «إِنْ» أو «لَا». ولا فرق في ذلك بين الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، إلا أن الاسمية إذا نفيت بـ «لَا» وقدم الخبر، أو كان المخبر عنه معرفة، لزم تكرارها في غير الضرورة؛ نحو: «وَاللَّهِ لَا زَيْدَ فِي الدَّارِ، وَلَا عَمْرُو»، و«لَعَمْرِي لَا أَنَا هَاجِرُكَ وَلَا مُهَيِّنُكَ». ثم قلت:

وَالْمَاضِ لَفْظًا آيَا مَعْنَى نَفَى بِأَخَوِي «مَا» وَبِ«مَا» قَدْ يَنْتَفِي
فنبهت على قولهم: «تَاللَّهِ لَا زُرْتُكَ»، و«وَاللَّهِ إِنْ كَلَمْتُكَ» بمعنى: لا أزورك وإن أكلمك.

ومن الأول قول الشاعر:

رِدُّوا قَوْلَاللَّهِ لَا زُدْنَاكُمْ أَبَدًا مَا دَامَ فِي مَائِنَا وَزُدَّ لِنِزَالِ^(٣)
ومن الثاني قوله -تعالى-: ﴿إِنْ أَمْسَكْتَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٤١]. وأشرت بقولي:

... .. وَبِ«مَا» قَدْ يَنْتَفِي

إلى قوله -تعالى-: ﴿مَّا تَبِعُوا قَوْلَكَ﴾ [البقرة: ١٤٥] بمعنى: لا يتبعون، وجعل الفراء هذا من إجراء «لَيْتَن» مجرى «لَوْ» كما أجريت مجراها في قوله -تعالى-: ﴿وَلَيْتَنِ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾ [الروم: ٥١].

ثم نبهت على اشتهاار حذف ما ينفي المضارع، نحو:

«وَاللَّهِ أَقُومُ» بمعنى: والله لا أقوم، وجاز ذلك للعلم بأن الإثبات غير مراد؛ لأنه

(١) البيتان بلا نسبة في خزانة الأدب ٨٦/١٠، والدرر ٢٣٠/٤، وجمع الهوامع ٤٢/٢.

(٢) البيت لصالح بن عبد القدوس في خزانة الأدب ٢٢١/١٠، والدرر ٢٢٢، والدرر ٢٠٣/٤، ولمطيع بن إياس في أمالي القالي ٢٧١/١، وشرح شواهد المغنى ص ٧٢٠، وبلا نسبة في مغنى اللبيب ص ٣١٠، والمقاصد النحوية ٣٤٧/٣، وجمع الهوامع ٣٨/٢.

(٣) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٠/١، الدرر ٧٩/١، والجمع ٩/١، والارتشاف ٧٥٧٥.

لو كان مرادا لجيء باللام والنون، فقليل: «وَاللَّهِ لَا قَوْمَ» ، وإذا لم يرد إثبات، تعيّن كون النفي مرادا؛ إذ لا بد للكلام من أحدهما، ومن ذلك قوله- تعالى -: ﴿تَاللَّهِ تَقْتُلُوا تَذَكَّرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، أى: لا تزال تذكر يوسف .
ثم أشرت بقولى:

... .. وَمَعَ سِوَاهُ دُونَ لَبْسٍ ذَا نَذَرٍ
إلى أن نافي الماضى قد يحذف إذا دلت قرينة على إرادة النفي؛ كقول أمية بن أبى عائذ الهذلى^(١): [من المتقارب]
فَإِنْ شِئْتَ أَلَيْتُ بَيْنَ الْمَقَا م وَالرُّكْنِ وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ
نَسِيْتُكَ مَا دَامَ عَقْلِي مَعِي أَمْدُ بِهِ أَمَدَ السَّرْمَدِ^(٢)
أراد: لا نسييتك؛ فحذف النافي؛ لأن المعنى لا يصح إلا بتقديره، ولأنه لو أراد الإثبات لقال: «لَقَدْ نَسِيْتُكَ».

وقد يحذف- أيضا- نافي الجملة الاسمية إذا لم يستقم المعنى إلا بتقديره؛ كقول عبد الله بن رواحة- رضى الله عنه:-
فَوَاللَّهِ مَا نَلْتُمْ وَمَا نِيلَ مِنْكُمْ بِمُغْتَدِلٍ وَفِي وَلَا مُتْقَارِبٍ^(٣)
أراد: ما ما نلتُم، وما نيل منكم بمعتدل. فحذف «مَا» النافية، وأبقى «مَا» الموصولة؛ وجاز ذلك لدلالة الباء الزائدة فى الخبر، ولدلالة العطف بـ«وَلَا» .
وهذا البيت وبيت أمية غريبان.

ثم أشرت بقولى:
وَمَعَ حَذَفٍ قَسَمٍ قَدْ يُحَذَفُ
... ..

(١) أمية بن أبى عائذ العمرى، شاعر أدرك الجاهلية، وعاش فى الإسلام، كان من مدّاح بنى أمية، له قصائد فى عبد الملك بن مروان، ورحل إلى مصر فأكرمه عبد العزيز بن مروان، وأقام مدة بمصر فكان يأنس به ويوالى إكرامه، ثم تشوق إلى البادية وإلى أهله فرحل، وهو من بنى عمرو بن الحارث من هذيل .
ينظر: الأعلام: (٢٢/٢)، خزنة البغدادى (٤٢١/١) .

(٢) البيتان فى خزنة الأدب ٩٤/١٠، والدرر ٢٣٥/٤، وشرح أشعار الهذليين ٤٩٣/٢، وبلا نسبة فى شرح شواهد المغنى ٩٣١/١، ومغنى اللبيب ٦٣٧/٢، وهمع الهوامع ٤٣/٢ .

(٣) البيت لعبد الله بن رواحة فى الدرر ٢٩٦/١، ٢٤٣/٤، وبلا نسبة فى شرح شواهد المغنى ص ٩٣١، ومغنى اللبيب ص ٦٣٨، وهمع الهوامع ٨٨/١، ٤٢/٢ .

إلى أنه قد يجمع بين حذف القسم، وحذف نافي الجواب؛ كقول النمر بن تولب: [من الطويل]

وَقَوْلِي إِذَا مَا أَطْلَقُوا عَنْ بَعِيرِهِمْ تُلَاقُونَهُ حَتَّى يَتُوبَ الْمُتَحَلُّ (١)
أراد: والله لا تلاقونه؛ فحذف القسم، وحرف النفي.

ثم نهت على أن جواب القسم قد ينفي بـ«لَنْ» و«لَمْ»، وذلك في غاية من الغرابة. وشاهد الأول: قول أبي طالب يخاطب النبي ﷺ كثيرا: [من الكامل]

وَاللَّهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ حَتَّى أُوَارَى فِي الثَّرَابِ ذَفِينًا (٢)
وشاهد الثاني: ما حكى الأصمعي، قال: قلت لأعرابي: ألك بنون؟ قال: نعم، وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة. ثم أشرت بقولي:

... وَلَمَّا ... نَفِيًا ...

وعطفه على ما شذ من نفي الجواب بـ«لَنْ» و«لَمْ»: إلى أن الجواب المنفي حقه أن يكون بغير لام، فإن جاءت اللام في بعض المواضع حكم بالشذوذ، وخص بالضرورة؛ فلذلك قلت:

... وَتَرَكَ اللَّامَ فِي النَّثْرِ الزَّمًا ...

ومن شواهد ذلك قول مسعود بن بشير: [من الطويل]

أَمَّا الَّذِي لَوْ شَاءَ لَمْ يَخْلُقِ النَّوَى لَكُنْ غَبْتُ عَنْ عَيْنِي لَمَّا غَبْتُ عَنْ قَلْبِي (٣)
قال ابن برهان بعد إنشاده: [من الوافر]

لَمَّا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَاضْطَنِعْنِي فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلْ مَالِي (٤)
شبهها بـ«مَا» الموصولة؛ فلذلك أدخل عليها اللام، والله أعلم.

(١) البيت في ديوانه ص ٣٦٧، وخزانة الأدب ٩٩/١٠، وشرح شواهد المغنى ٦٢٩/٢، ٩٣١، والمعاني الكبير ص ١٢١٥، والمقاصد النحوية ٣٩٥/٢، وبلا نسبة في مغنى اللبيب ٦٣٧/٢.

(٢) البيت في الجنى الدانى ص ٢٧٠، وخزانة الأدب ٢٩٦/٣، والدرر ٢٢٠/٤، وشرح شواهد المغنى ٦٨٦/٢، ومغنى اللبيب ٢٨٥/١، وهمع الهوامع ٤١/٢.

(٣) البيت في أمالي القالي ١٩٦/٢، وشرح شواهد المغنى ٦٦٦/٢، وبلا نسبة في الدرر ٢٣٠/٤، ومغنى اللبيب ص ٢٧٢، وهمع الهوامع ٤٢/٢.

(٤) البيت للناطقة الذبياني في ديوانه ص ١٥١، وتذكرة النحاة ص ٦٢٥، وبلا نسبة في رصف

(ص)

وَقَدْ يَجِيءُ بَيْنَ نَفْيَيْنِ الْقَسَمِ وَرُبَّمَا اسْتَغْنَوْا بِمَا قَبْلَ ارْتِسَمِ
وَقَدْ يَكُونُ مُثَبَّتًا جَوَابُ مَا أُولَى (لا) نَافِي مَا تَقَدَّمَ
أَوْ زَائِدًا مُؤَكِّدًا، وَقِيلَ فِي (لَا أَقْسِمُ) الْوَجْهَانِ فَأَقْفُ مَا افْتَتَى
وَنَابَ عَنِ (أَقْسِمُ) مَنْصُوبًا (قَسَمَ) وَشِبْهُهُ كَذَا (الْقَضَا) بِذَا اتَّسَمَ
وَاسْتَغْمَلُوا كَذَلِكَ الْيَقِينَا وَالْحَقُّ، وَالنَّذْرَ رَأَوْا يَمِينَا
وَالْكَ) أَوْ (عَلَى) فِي الْإِيمَانِ قُلْ رَافِعَ (اللَّهِ) أَوْ (الرَّحْمَنِ)
وَكَثُرَ اسْتَغْنَاؤُهُمْ بِ(عِلْمَا) وَشِبْهِهِ وَ(خَفْتُ) جَاءَ قَسَمًا
كَذَا ك(عَاهَدْتُ) وَ(وَأَقْفْتُ) وَمَا سَاوَاهُمَا، أَوْ نَالَ قُرْبًا مِنْهُمَا
(ش) قد يقصد المقسم تأكيد نفى المحلوف عليه، فيوقع القسم بين نافيين؛

كقول بعض الطائيين: [من الطويل]

أَخْلَاءٌ لَا تَنْسُوا مَوَائِقَ بَيْنَنَا فَأِنِّي لَا وَاللَّهِ مَا زِلْتُ ذَاكِرًا^(١)
وقد يستغنى بالنافي المتقدم على القسم عن النافي المباشر للجواب؛ كقول
المتنخل: [من الوافر]

فَلَا وَاللَّهِ نَادَى الْحَى ضَيْفِي هُدُوا بِالْمَسَاءَةِ وَالْعِلَاطِ^(٢)
أراد: ما نادى؛ فحذف «مَا» استغناء عنها بـ«لا» التي قبل القسم.

وإلى هذا أشرت بقولي:

وَقَدْ يَجِيءُ بَيْنَ نَفْيَيْنِ الْقَسَمِ وَرُبَّمَا اسْتَغْنَوْا بِمَا قَبْلَ ارْتِسَمِ
ثم قلت: أُولَى «لا» نَافِي مَا تَقَدَّمَ
وَقَدْ يَكُونُ مُثَبَّتًا جَوَابُ مَا

= المباني ص ٢٤٣، وسر صناعة الإعراب ١/٣٧٧، ٣٩٥، وشرح شواهد المغنى ٢/٩٥٦، ومغنى اللبيب ٦٨٠.

(١) البيت بلا نسبة في الدرر ٤/٢٤٢، وجمع الهوامع ٢/٤٤.

(٢) العِلَاط: الخصومة والشر. (القاموس - علط).

والبيت في خزنة الأدب ١٠/٩٤، والدرر ٤/٢٤٣، وشرح أشعار الهذليين ٣/١٢٦٩، ولسان العرب (علط)، وبلا نسبة في مغنى اللبيب ٢/٦٣٧، وجمع الهوامع ٢/٤٤.

فنبهت بذلك على مثل قول عبد الله بن رواحة - رضى الله عنه - : [من الوافر]
 فَلَا وَابِي لِنَاتِيهَا جَمِيعًا وَلَوْ كَانَتْ بِهَا عَرَبٌ وَرُومٌ^(١)
 كأنه قال: فلا ندعها، ثم قال: وأبى لنأتيها جميعا، وفيه شاهد على الاستغناء
 باللام عن نون التوكيد.

وقيل فى «لا» من قوله - تعالى - : ﴿فَلَا أَفْسِدُ بِمَوْقِعِ الْجُورِ﴾ [الواقعة: ٧٥]،
 وشبهه: إنها نفى لقول الكافرين المخالف^(٢) لما أقسم عليه؛ فحذف المتنفى وبقي
 حرف النفى كما يفعل فى الجواب.

وقيل: «لا» زائدة للتوكيد، ولا يمنع من ذلك التقديم؛ لأن ما قبل وما بعد فى
 حكم جملة واحدة.

ثم نبهت على أن فعل القسم، قد ينوب عنه لفظ القسم، واليمين، والألية،
 والقضاء، واليقين، والحق، وغير ذلك:

فمن نيابة لفظ القسم قول الشاعر: [من الكامل]

قَسَمًا لَأَضْطَرُّنَّ عَلَى مَا سُمِّنِي مَا لَمْ تَسُومِي هِجْرَةَ وَصُدُودًا^(٣)

ومن نيابة اليمين قول زهير: [من الطويل]

يَمِينًا لِنَعْمَ السَّيِّدَانِ وَجِدْتُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَجِيلٍ^(٤) وَمُبْرَمٍ^(٥)

ومن نيابة «ألية» قول رجل من طيء إسلامي: [من البسيط]

أَلِيَّةٌ لِيَحْيِقَنَّ بِالمُسَىءِ - إِذَا مَا حُوسِبَ النَّاسُ طَرًا سُوءٌ مَا عَمِلَا^(٦)

ومن نيابة «القضاء» ما حكى ثعلب عن بعض من يثق به: أن العرب تنصب قضاء
 الله، وتجعله قسما.

ومن نيابة «اليقين» ما أنشده أبو على من قول الشاعر: [من الخفيف]

(١) البيت فى ديوانه ص ١٠٣، وشرح شواهد المغنى ٩٣٢/٢، ولسان العرب، (أوب)،
 ومعجم ما استعجم ص ١١٧٣ (مؤتة)، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب ٦٤٣/٢.

(٢) فى أ: المخالفين.

(٣) ينظر شرح التسهيل ١٩٨/٣، والمساعد ٣٠٤/٢.

(٤) السجيل: الخيط الذى قتل قتلاً رخواً. (المقاييس - سحل).

(٥) البيت فى ديوانه ص ١٤، والأشباه والنظائر ٢١٠/٨، وجمهرة اللغة ص ٥٣٤، وخزانة
 الأدب ٦/٣، ٣٨٧/٩، والدرر ٢٢٧/٤، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٩٢، وجمع الهوامع

٤٢/٢، وبلا نسبة فى خزانة الأدب ٣٩٠/٩.

(٦) ينظر شرح التسهيل ١٩٨/٣، والمساعد ٣٠٤/٢.

وَيَقِينَا لِأَشْرَيْنَ بِمَاءٍ وَرَدُّهُ فَعَاجِلًا وَتَيْيَةً^(١)
ومن نيابة «الْحَقِّ» قوله - تعالى - : ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ
تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٤-٨٥].
وأشرت بقولي:

... وَالنَّذْرَ رَأَوْا يَمِينًا

... ..

إلى قول الشاعر: [من الطويل]

أَوْافِي بِهَا نَذْرًا وَلَمْ أَتَّعِلْ نَعْلًا
وَلِإِنْ لَهَا مِنَّا الْمَوَدَّةُ وَالْبَذْلَا^(٢)

عَلَى إِلَى الْبَيْتِ الْمُحَرَّمِ حَجَّةً
لَقَدْ مَنَحْتُ لَيْلَى الْمَوَدَّةَ غَيْرِنَا
وأشرت بقولي:

قُلْ رَافِعَ «اللَّهُ» أَوْ «الرَّحْمَنِ»

و«لَكَ» أَوْ «عَلَى» فِي الْإِيمَانِ
إلى قول الشاعر: [من الطويل]

فَلَا تَكُ إِلَّا مِثْلَ مَا أَنَا كَائِنُ^(٣)

لَكَ اللَّهُ لَا أَلْفَى لِعَهْدِكَ نَاسِيًا
والى قوله: [من الطويل]

أَلَا فَعَلَى اللَّهِ أَوْجَدُ صَابِيَا^(٤)

نَهَى الشَّيْبُ قَلْبِي عَنْ صَبَا وَصَبَابَةٍ
والى قول ابن أبي ربيعة: [من الطويل]

فَأَعْطَيْتَ مِنِّي يَا ابْنَ عَمِّ قَبُولًا
فَسَلْ فَلَكَ الرَّحْمَنُ تُمْنَعُ سَوْلَا^(٥)

لَقَدْ حَلَيْتَكَ الْعَيْنُ أَوَّلَ نَظْرَةٍ
أَمِيرًا عَلَى مَا شِئْتُ مِنِّي مُسَلِّطًا

ومن استغنائهم بـ«عَلِمَ» عن القسم قول ضَرِيبِ بْنِ أَسَدِ الْقَيْسِيِّ: [من البسيط]
إِنِّي عَلِمْتُ عَلَى مَا كَانَ مِنْ خُلُقٍ
ودخل تحت هذا:

... وَشَبَّهَ ...

... ..

(١) ينظر شرح التسهيل ١٩٨/٣، والمساعد ٣٠٥/٢.

(٢) ينظر شرح التسهيل ٢٠٤/٣، والمساعد ٣١٣/٢.

(٣) ينظر شرح التسهيل ٢٠٤/٣، والمساعد ٣١٢/٢.

(٤) ينظر شرح التسهيل ٢٠٤/٣، والمساعد ٣١٢/٢.

(٥) ينظر شرح التسهيل ٢٠٤/٣.

(٦) شرح التسهيل ١٩٥/٣، والمساعد ٣٠٣/٢.

قوله - تعالى - : ﴿ تَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ﴾ [المنافقون : ١] فإنه جار مجرى «نُقِسِمُ» ؛
ولذلك قال بعده : ﴿ اتَّخَذُوا أَيْمَنَهُمْ جُنَّةً ﴾ [المنافقون : ٢] ، وفي الحديث : « أُمِرْتُ
بِالسُّوَاكِ حَتَّى خِفْتُ لَأَذْرَدَنَّ ^(١) ، فأجرى «خِفْتُ» مجرى القسم .

ومن إجراء «عَاهَدْتُ» و«وَأَثَقْتُ» مجرى اليمين قول الشاعر : [من الطويل]
أَرَى مُحَرِّرًا عَاهَدْتُهُ لِيُؤَافِقَنِي فَكَانَ كَمَنْ أَغْرَيْتُهُ بِخِلَافٍ ^(٢)
وقال في «وَأَثَقْتُ» : [من البسيط]
وَأَثَقْتُ مَيَّةً لَا تَنْفُكُ مُلْغِيَةً قَوْلُ الْوُشَاةِ فَمَا أَلَعْتَ لَهُمْ قِيَلًا ^(٣)
وتناول قولي :

... .. وَمَا سَاوَاهُمَا أَوْ نَالَ قُرْبًا مِنْهُمَا
قوله - تعالى - : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ ﴾ [البقرة : ٨٤] ، وقوله :
﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمران : ١٨٧]
وقوله : ﴿ تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّنَنَّ وَأَهْلِكَنَّ ﴾ [النمل : ٤٩] .
(ص)

وَيُحَذِّفُ الْفِعْلُ فَيَنْصَبُ مَا حُلِفَ	بِهِ ، وَمَا بِهِ يُجَرُّ قَدْ عُرِفَ
وَالْبَاءُ أَضْلُ وَأَزْوِلُّهُ (وَمِنْ	رَبِّي) يَمِينَيْنِ (مِنْ رَبِّي) زَكُنْ
وَاللَّهُ) فِي الْيَمِينِ جَرُّهُ اسْتَهْزَ	عَنْهُمْ إِذَا مَا عَوْضُوا مِنْ حَرْفِ جَرِّ
هَمْزَةً الْاسْتِفْهَامِ أَوْ (هَا) مُثَبَّتًا	أَلْفَهَا أَوْ مُسْقَطًا ، وَقَدْ أَتَى
عَنْهُمْ (فَاللَّهُ) (هَالِلُهُ) وَ(هَا	اللَّهُ) كُلُّ نَقْلُهُ مَا إِنْ وَهَى
وَمَا بِهِ عُلِّقَ خَافِضُ الْقَسَمِ	فَحَذِّفُهُ إِلَّا مَعَ الْبَاءِ مُلْتَزِمًا

(١) الدرد : سقوط الأسنان كما في النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (١١٢/٢) والترغيب
والترهيب (٢٣٠/١) . ومعنى : لأدردن : أى تذهب أسناني . وقد جاء الحديث . وليس فيه
موضع الشاهد ، ولفظه : «لَزِمْتُ السُّوَاكَ حَتَّى خَشِيتُ أَنْ يُدْرِدَنِي» أخرجه الطبراني في
الأوسط [٧٨١ - مجمع البحرين] من حديث عائشة . وأخرجه البزار [٤٩٧ - كشف
الاستار] من حديث أنس مرفوعاً : «أُمِرْتُ بِالسُّوَاكِ حَتَّى خَشِيتُ أَنْ أَدْرِدَ ، أَوْ حَتَّى خَشِيتُ
عَلَى لَتِي وَأَسْنَانِي» .

وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٥١/٢٣) ، والبيهقي في السنن (٤٩/٧) من حديث أم
سلمة مرفوعاً : «مَا زَالَ جَبْرِيلُ يَوْصِيَنِي بِالسُّوَاكِ حَتَّى خِفْتُ عَلَى أَضْرَاسِي» .

(٢) البيت بلا نسبة في معنى اللبيب ٤٠٤/٢ .

(٣) ينظر شرح التسهيل ١٩٦/٣ ، والمساعد ٣٠٣/٢ .

وَحَذَفُ إِحْدَى جُمْلَتَي ذَا الْبَابِ قَدْ شَاعَ لَدَى أَمْنِ التِّبَاسِ وَاطَّرَدَ (ش) لما كان القسم مستظلالا لتضمنه جملتين كثر تخفيفه:

تارة بحذف الجملة الأولى.

وتارة بحذف الجملة الثانية.

وتارة بالاختصار على بعض الجملة الأولى.

وتارة بالاختصار على بعض الجملة الثانية.

فمن الاختصار على بعض الجملة الأولى قولهم: «قَسَمًا لأَفْعَلَنَّ»، الأصل: أقسم قسما، ثم حذف الفعل، وناب اسم مصدره عنه.

وكذلك يحذفون الفعل، ويدعون المحلوف به مجرورا بأحد الحروف المستعملة في القسم.

وقد يحذف الجار، ويبقى عمله في «اللَّهِ» خاصة، بضعف إن كان الحذف بلا عوض، وبغير ضعف إن كان بعوض.

فإن حذف الفعل، ولم ينو حرف الجر، نصب المحلوف به، كائنا ما كان؛ فمن ذلك قول الشاعر: [من الوافر]

إِذَا مَا الْخُبْرُ تَأْدِمُهُ بَلْحَمِ فَذَاكَ أَمَانَةٌ لِلَّهِ الثَّرِيدُ^(١)

ومثله قول الآخر: [من المنسرح]

لَا كَغَبَةِ اللَّهِ مَا هَجَزْتُكُمْ إِلَّا وَفَى النَّفْسِ مِنْكُمْ أَرَبُ^(٢)

وأشرت بقولي:

... إلى الواو، والتاء، والباء، واللام.

ومن ثم قلت:

وَالْبَاءُ أَضَلُّ ...

ولكونها أصلا فضلت بثلاثة أمور:

أحدها: التعلق بفعل ظاهر، أو مضمَر.

(١) تقدم تخريج هذا البيت .

(٢) البيت بلا نسبة في الدرر ٢١٣/٤، ومجالس ثعلب ص ٣٩١، وجمع الهوامع ٣٩/٢ .

والثاني: دخولها على كل محلوف به.

والثالث: استعمالها في الطلب وغيره.

والواو بدل فيها، والتاء بدل من الواو.

ومن دخول الباء على ضمير المحلوف به، والفعل ظاهر. قول الشاعر: [من الكامل]

بِكَ رَبِّ أَقْسِمُ لَا بَغْيَ لَكَ لَا أَرَى أَبَدًا مُوَالِي غَيْرِ مَنْ وَالَاكَ

ومن دخولها على الضمير، والفعل مضمر قول الشاعر: [من الوافر]

رَأَى بَرْقًا، فَأَوْضَعَ فَوْقَ بَكَرٍ بَلَا بِكَ مَا أَسَالَ وَلَا أَعَامَا^(١)

ودخولها على ظاهر، والفعل ظاهر كثير؛ كقوله - تعالى - ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ

أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾ [الأنعام: ١٠٩].

ومن تعلقها بفعل مضمر قوله - تعالى - ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ لَأُغْنِيَنَّكَ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢].

ومن دخولها في القسم الطلبي قول الشاعر: [من الوافر]

رُقِّي بِعَمْرٍ كُمْ لَا تَهْجُرِينَا وَمَنْيْنَا الْمُتَى ثُمَّ امْطَلِينَا^(٢)

ولقرب الواو من الأصل؛ فضلت على التاء بأن جر بها كل ظاهر محلوف به.

ولبعد التاء من الأصل؛ لم يجر بها إلا اسم الله - تعالى - وقد يجر بها الرب.

وقيل: لا يجر بها «الرَّبُّ» إلا مضافا إلى «الكَعْبَةِ».

وجروا المحلوف به في التعجب باللام، كقولهم: «لِلَّهِ لَا يُؤْخِرُ الْأَجَلَ» بمعنى:

تالله.

ومنه قول الشاعر: [من البسيط]

لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ مُبْتَقِلٌ^(٣) جَوْنُ^(٤) السَّرَاةِ^(٥)، رَبَّاعٍ، سُنَّةُ غَرْدٍ^(٦)

(١) البيت لعمر بن يربوع في جمهرة اللغة ص ٩٦٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٥، ونواد

أبي زيد ص ١٤٦، وبلا نسبة في الحيوان ١/ ١٨٦، ٦/ ١٩٧، وخزانة الأدب ٢/ ١٨،

والخصائص ٢/ ١٩، ورصف المباني ص ١٤٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٠٤، ١٤٤،

وشرح المفصل ٨/ ٣٤، ٩/ ١٠١، ولسان العرب، (أهل).

(٢) البيت لعبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ١٣٧، والدرر ٤/ ٢٢١، والمحتسب ١/ ٤٣،

وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٣٤، وهمع الهوامع ٢/ ٤١.

(٣) البقل من النبات: ما ليس بشجر دق ولا جل. (المقاييس - بقل).

(٤) الجون: الأبيض والأسود. (المقاييس - جون).

(٥) السراة: كشف الشيء عن الشيء. (المقاييس - سرو).

(٦) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/ ٥٦، وشرح شواهد الإيضاح =

ويروى: تالله

وقالوا- أيضا- فى القسم: «مِنْ رَبِّى إِنَّكَ لِأَشِيرُ»، وأجازوا ضم ميم «مِنْ» هذه. وزعم بعضهم: أن «مُن» مختصر من «أَيْمُنُ» وليس بصحيح؛ لأنه لو كان كذلك، لم يله «الرب» ولم يسكن نونه.

ولما كان إقسامهم بـ«اللّه» أكثر من غيره، خص فى القسم بدخول التاء عليه. وتحذف جارة بغير عوض قليلا، وبعوض كثيرا.

والعوض: إما همزة الاستفهام ممدودة، وإما قطع همزة الوصل، وإما هاء ثابتة الألف وساقطتها.

فيقال: «اللّه لأَفْعَلَنَّ»، و«فَاللّه لأَفْعَلَنَّ»، و«هَآلَلَهُ» - بالمد - و«هَالَلَهُ» - بلا مد - ومن العرب من يقول: «هَالَلَهُ» - بالمد والهمز - و«هَالَلَهُ» - بهمزة دون مد - . ومذهب الأخفش: أن الجر - هنا - بالعوض من الحرف لا بالحرف المحذوف، وتبع الأخفش فى هذا جماعة من المحققين، وهو مذهب قوى؛ لأنه شبيه بتعويض الواو من الباء، والتاء من الواو. ولا خلاف فى أن الجر بعد الواو، والتاء بهما. فكذا ينبغى أن يكون الجر بعد «آ» أو «ها» بهما لا بالمعوض منه.

ومن النحويين من يجعل الجر بالحرف المحذوف، وإن كان لا يلفظ، كما كان النصب بعد الفاء، والواو، و«أَوْ» و«حَتَّى» و«كَى» الجارة بـ«أَنْ» المحذوفة، وإن كانت لازمة الحذف.

ولا يجوز تعليق غير الباء من خوافض القسم بفعل ظاهر؛ بل يجب كون ما تعلق به مضمرا، وإلى هذا أشارت بقولى:

وَمَا بِهِ عُلِّقَ خَافِضُ الْقَسَمِ فَحَذَفُهُ إِلَّا مَعَ الْبَا مُلْتَزِمٌ

وقد عوملت جملتا القسم فى جواز حذف إحداهما معاملة جملتى الشرط.

وأكثر ما يحذف المقسم عليه لتقدم ما هو فى معناه؛ كقوله - تعالى - : ﴿أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٣٠]، أو لدلالة معمول باق؛ كدلالة قوله - تعالى - : ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّجِفَةُ﴾ [النازعات: ٦] على «لَتَبْعُنَّ» أو نحوه.

ص ٢٣٧، ولسان العرب (كور)، ولمالك بن خويلد الهذلى فى لسان العرب (بقل)، وللهمذلى فى إصلاح المنطق ص ٣٦٦، وشرح المفصل ٨٩/٩، وبلا نسبة فى شرح المفصل ١١١/٧.

وأكثر ما يحذف المقسم به إذا كان المقسم عليه مسبوqa بـ«لَقَدْ»، ومؤكدا بالنون؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٣].
(ص)

بِالطَّلَبِ الْبَا اخْصُصْ كَذَا (نَشْدُتُكَ) وَاللَّهُ (عَمَّرُكَ اللَّهُ) كَذَا وَاللَّهُ (عَمَّرُكَ اللَّهُ) قَدْ وَفِيهِ بَعْدَ (قَعْدَكَ اللَّهُ) اسْتَحَقَّ وَالْعَمْرُ إِنْ لَمْ يَكْ رَافِعًا، وَلَمْ وَدُونَهَا أَنْصِبْ، وَأَضِيفُهُ أَبَدًا وَضَمَّ عَيْنِيهِ امْتَنَعَ إِلَّا أَنْ يُجَزَّ (ش) قد تقدم التنبيه على أن الباء هي أصل الحروف الخافضة للقسم، وأن لها على غيرها مزايا.

ومن مزاياها: استعمالها في القسم الطلبي؛ فأشرت في هذا البيت إلى ذلك، ثم قلت:

... كَذَا «نَشْدُتُكَ» اللَّهُ «أَوْ بِاللَّهِ» أَوْ «عَمَّرُتُكَ»
فنبهت بذلك على قولهم -في الاستعطاف-: «نَشْدُتُكَ اللَّهُ أَوْ بِاللَّهِ» بمعنى: ذكرتكَ الله مستحلفًا، ومثله «عَمَّرُتُكَ الله» معنى واستعمالًا، إلا أن «عَمَّرُتُكَ» مستغن عن الباء. وأصل «نَشْدُتُكَ اللَّهُ»: طلبت منك بالله، وأصل «عَمَّرُتُكَ اللَّهُ»: سألت الله تعميرك، ثم ضمنا معنى «اسْتَحْلَفْتُ» مخصوصين بالطلب. والمستحلف^(١) عليه بعدهما مصدر بـ«إِلَّا»، أو «لَمَّا» بمعناها، أو باستفهام، أو أمر، أو نهى.

ومن ورود «عَمَّرُتُكَ» قول الشاعر: [من البسيط]
عَمَّرُتُكَ اللَّهُ إِلَّا مَا ذَكَرْتَ لَنَا هَلْ كُنْتَ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمٍ^(٢)
واستعملوا «عَمَّرُكَ اللَّهُ» بدلا من اللفظ بـ«عَمَّرُتُكَ الله»؛ كقول قيس العامري:
[من البسيط]

(١) في أ: والمحلوف.

(٢) البيت للأحوص في ديوانه ص ١٩٩، وخزانة الأدب ١٣/٢، ١٤، وشرح أبيات سيبويه ٢٧٥/١، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٤٣٤/١، ٤، ٢٥٠/٤، والكتاب ٣٢٣/١، ولسان العرب ٦٠٢/٤ (عمر)، والمقتضب ٣٢٩/٢، وجمع الهوامع ٤٥/٢.

يَا عَمْرُكَ اللَّهُ إِلَّا قُلْتُ صَادِقَةٌ أَصَادِقًا وَصَفَ الْمَجْنُونُ أَمْ كَذَبًا؟^(١)
وكان الأصل أن يقال: «تَعْمِيرُكَ اللَّهُ» لكن خفف بحذف الزوائد.

وحكى المازنى عن أعرابى: «عَمْرُكَ اللَّهُ»، قال أبو على: والمراد: عمرك الله تعميرا، فأضاف المصدر إلى المفعول، ورفع به الفاعل^(٢)؛ كقول الحطيئة: [من الطويل]

أَمِنْ رَسْمِ دَارِ مَزْبَعٍ وَمَصِيفٍ لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّثُونِ^(٣) وَكَيْفُ^(٤)
وذكر الأخفش فى كتابه «الأوسط» وجه الرفع فقال: أصله: أسألك بتعميرك الله، أى: بأن يعمركَ الله، وحذفت زوائد المصدر، والفعل، والباء؛ فانتصب ما كان مجرورا بها.

وأما «فَعَدَّكَ اللَّهُ» و«فَعَيْدَكَ اللَّهُ»: فقليل: هما مصدران بمعنى المراقبة كـ«الحسن» و«الحبيس»، وانتصابهما بتقدير «أَقْسِمُ»، أى: أقسم بمراقبتك الله.

وقيل: «قَعْدٌ» و«قَعِيدٌ» بمعنى: الرقيب والحفيظ، من قوله- تعالى -: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [ق: ١٧] أى: رقيب حفيظ^(٥)، ونظيرهما «خَلٌّ» و«خَلِيلٌ»، و«يَذُّ» و«نَدِيدٌ»، وإذا كانا بمعنى الرقيب والحفيظ، فالمعنى بهما الله تعالى.

(١) البيت للمجنون فى ديوانه ص ٦٧، والأغاني ٥١/٢، وتزيين الأسواق ص ١٠٦، وخزانة الأدب ٥١/١٠، والدرر ٢٥٠/٤، وبلا نسبة فى همع الهوامع ٤٥/٢.

(٢) ينظر: تفصيل هذه المسألة فى: الأمالى الشجرية: (١٠٨/٢، ١٠٩، ١١٠، ١١١).

(٣) الشُّثُون: ما بين قبائل الرأس، وإنما سميت بذلك لأنها تجارى الدمع. (المقاييس - شأن).

(٤) الوكيف: القطر. (المقاييس - وكف).

والبيت فى ديوانه ص ٨١، والأغاني ١٥٣/١٧، ١٥٤، وخزانة الأدب ١٢١/٨،

١٢٣، ١٢٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٠، ولسان العرب (رسم)، وبلا نسبة فى

أمالى المرتضى ٤٧/٢، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٠٠، وشرح المفصل ٦٢/٦.

(٥) وأما قولهم: قَعْدَكَ أَنْ لَا تَفْعَلَ كَذَا، وقعيدك أَنْ لَا تَقُومَ وَقَعْدَكَ اللَّهُ، وقعيدك الله، ففيها قولان: أحدهما: أنهما مصدران جاءا على الفعل والفعل كالجس والحبيس، ومعناهما المراقبة، فانتصابهما بتقدير أقسم، فكانك قلت: أقسم بمراقبتك الله. ولما أضمرت أقسم، عدتيه بنفسه، لأن الفعل إذا كان يتعدى بالخافض وأضمر، حُذِفَ الخافض، فوصل الفعل فَنَصَبَ، كما قال:

أَتَيْتُ بَعْدَ اللَّهِ فِي الْقَدِّ مُوْتَقًا فَهَلَّا سَعِيدًا ذَا الْخِيَانَةِ وَالْغَدْرِ

وهذا قليل، لأن القياس أن لا يُضْمَرُ ما يتعدى بخافض.

والقول الآخر: أن معنى القَعْدِ والقَعِيدِ: الرَّقِيبُ الْحَفِيزُ، من قوله تعالى: =

ونصبهما بتقدير «أقسم» معدى بالباء، ثم حذف الفعل والباء، وانتصبا، وأبدل منهما «الله».

ومن شواهد نصب ما بعد «قعد» قول الشاعر: [من الخفيف]
 قَعْدَكَ اللَّهُ قَدْ عَلِمْتَ بَأْتِي فِي هَوَاكِ اسْتَطَبْتُ كُلَّ مُعْنَى^(١)
 ومن شواهد نصب ما بعد «قعيد» قول قيس العامري: [من الطويل]
 قَعِيدَكَ رَبِّ النَّاسِ يَا أُمَّ مَالِكٍ أَلَمْ تَعْلَمِيْنَا نَغَمَ مَأْوَى الْمُعْصَبِ^(٢)
 وقال الفرزدق: [من الطويل]
 قَعِيدَ كَمَا اللَّهُ الَّذِي أَنْتَمَا لَهُ أَلَمْ تَسْمَعَا بِالْبَيْضَتَيْنِ الْمُتَادِيَا^(٣)
 ثم قلت:

وَالْعَمْرُ إِنَّ لَمْ يَكْ رَافِعًا وَلَمْ يَنْصَبْ فَرَفَعُهُ مَعَ اللَّامِ انْحَتَمَ
 فنبهت بذلك على وجوب الرفع عند اقترانه باللام، وعدم إعماله عمل الفعل
 كقوله - تعالى - : ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَقْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢].
 ثم قلت:

وَدُونَهَا انْصَبَ... ...
 فنبهت على وجوب النصب عند نزع اللام، وعدم إعماله عمل الفعل؛ كقول أبي
 شهاب الهذلي: [من الطويل]

فَإِنَّكَ عَمَرَ اللَّهُ إِنْ تَسْأَلِيهِمْ بِأَخْسَابِنَا إِذَا تَجِلُّ الْكَبَائِرُ
 يُنْبِؤُكَ أَنَّا نُفْرِجُ الْهَمَّ كُلَّهُ بِحَقٍّ وَأَنَا فِي الْحُرُوبِ مَسَاعِرُ^(٤)

= ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّمَالِ قَعِيدٌ﴾ أى رَقِيبٌ وحفيظ، وقَعْدٌ وقَعِيدٌ فى هذا القول، كخِلٌ وخَلِيلٌ، وَنَدٌ وَنَدِيدٌ، وَشَبَّهَ وَشَبِيهَ، وإذا كان كذلك فهما من صفات القدير سبحانه وتعالى، فهو الرقيب الحفيظ، فإذا قلت: قَعْدَكَ اللَّهُ وقَعِيدَكَ اللَّهُ، على هذا المعنى، نصبت اسم الله على البدل.

- (١) ينظر شرح التسهيل ١٩٧/٣.
- (٢) البيت لقريبة الأعرابية فى تاج العروس (قعد)، وبلا نسبة فى لسان العرب (قعد)، وتهذيب اللغة ٢٠٠/١.
- (٣) البيت فى ديوانه ٣٦٠/٢، والدرر ٢٥٣/٤، ولسان العرب (قعد)، ولجريد فى لسان العرب (بيض)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى لسان العرب (بقق)، وجمع الهوامع ٤٥/٢.
- (٤) ينظر شرح التسهيل ٢٠٢/٣.

ثم قلت:

... وَأَضِفُهُ أَبَدًا كَذَا الْمُتَنَاسِبَانِ لَفْظُ «قَعْدًا»
 فنبهت بذلك على وجوب إضافة «عَمَر» المستعمل في هذا الباب، مجردا من
 الطلب كان أو مضمنا معناه، إلا أن الطلب لا يضاف إلا إلى ضمير المخاطب، وغير
 الطلب يضاف إلى الظاهر والمضمر.
 و«قَعْد» و«قَعِيد» مثل «عَمَر» الطلب في لزوم الإضافة إلى ضمير المخاطب،
 وإليهما أشرت بقولي:

... ... كَذَا الْمُتَنَاسِبَانِ لَفْظُ «قَعْدًا»

ثم قلت:

وَضَمُّ عَيْنِهِ امْتَنَعَ الْإِنْجَزَ فَعِنْدَ ذَلِكَ الضَّمُّ كَالْفَتْحِ اسْتَقَرَّ
 فنبهت بذلك على أن «عَمَرًا» المستعمل في هذا الباب يلتزم في عينه الفتح، وإن
 كان في غير القسم ذا لغتين.

وقد روى الفتح والضم^(١) في قول ابن أبي ربيعة: [من الكامل]
 أَأَقَامَ أَمْسٍ خَلِيْطُنَا أَمْ سَارَا سَائِلُ بِعَمْرِكَ أَى ذَاكَ اخْتَارَا^(٢)
 وإليه أشرت بقولي:

... ... فَعِنْدَ ذَلِكَ الضَّمُّ كَالْفَتْحِ اسْتَقَرَّ
 (ص)

وَكَ(لَعَمْرِي): (أَيْمُنُ) و(أَيْمُ) (أَيْمُنُ) و(إِمُ) - أَيْضًا - وَكَذَا (مُ) و(مُنُ)
 مُتَلَتِّنِينَ، وَلِهَمْزٌ غَيْرُ (إِمُ) فِي الْبَدْءِ فَتَحَ، وَانْكِسَارُهُ رُعْمُ
 وَذَا إِضَافَةٌ إِلَى (اللَّهِ) قُبُلُ
 وَوَافِرًا لِلْكَافِ وَالْكَعْبَةِ قَدْ
 (أَيْمُنُ) دَا جَمْعًا فِي الْوَلَى فَاعْلَمَا
 (ش) من المخصوص بالقسم «أَيْمُنُ» المقول فيه: «إَيْمُنُ» و«أَيْمُنُ» و«اليمين».

(١) قال ابن السجري: ... ونصب عمرك، من قولهم: عمرك الله، بتقدير: أذكرك عمرك الله،
 قال: كأنك قلت: أذكرك خدمتك الله؛ لأن زيارة البيت خدمة الله. ينظر: الأمالى ١١٣/٢.
 (٢) البيت في ديوانه ص ٢٢٦، وينظر شرح التسهيل ٢٠٢/٣.

واحتُرزت بهذه القيود الثلاثة من «أَيْمَن» جمع «يَمِين»؛ فإنه يستعمل قسما وغير قسم.

ويلزم همزته الفتح والقطع. ويلزم ميمه الضم؛ وكذا كل جمع على «أَفْعَل» «أَنْعَم» و«أَفْلَس».

وبجواز هذه الأمور الثلاثة في «أَيْمَن» المشار إليه، علم ضعف قول الكوفيين: إنه جمع «يَمِين»؛ إذ لو كان كما زعموا لم يجز كسر همزته، ولا حذفها، ولا فتح عينه؛ كما لا يجوز في «أَنْعَم» ونحوه، وإذا انتفى كونه جمعا، تعين كونه اسما مفردا مشتقا من «الْيَمِين».

ونبهت بقولي:

(و) العَمَر (أَيْمَن)... ...

على لزومه الإضافة، والرفع بالابتداء.

ثم ذكرت ما فيه من اللغات؛ وهي اثنتا عشرة لغة، ثلاث مع الوفور وهي:

فتح الهمزة مع ضم الميم، وفتحها.

وكسر الهمزة مع ضم الميم.

وفتح الهمزة أو كسرها مع حذف النون.

وكسر الهمزة مع حذف الياء والنون.

والاقتصار على ميم ونون مضمومتين، أو مفتوحتين، أو مكسورتين، والاقتصار

على ميم مضمومة، أو مفتوحة، أو مكسورة.

وبعض النحويين يجعل هذه الميم «ال» بدلا من الواو كالتاء.

وبعضهم - أيضا - يجعل «مِنِ اللَّهِ» - بكسرتين - غير مأخوذ من «أَيْمَن»؛ بل

يجعلها «مِنِ» المستعملة في قولهم: «مِن رَّبِّي إِنَّكَ لَأَشِير».

ولما فرغت من ذكر لغات هذا الاسم، نبهت على أن استعماله عاريا من لام

الابتداء يقل، وأن استعماله مقرونا بها يكثر؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ، وَفَرِيقٌ لَيْمُنُ اللَّهُ مَا نَذَرِي^(١)

(١) البيت لنصيب في ديوانه ص ٩٤، والأزهية ص ٢١، وتخليص الشواهد ص ٢١٩، والدرر

٢١٦/٤، وشرح أبيات سيويه ٢٨٨/٢، وشرح شواهد المغنى ٢٩٩/١، والكتاب

٥٠٣/٣، ١٤٨/٤، ولسان العرب (يمن)، ومغنى اللبيب ١٠١/١، وبلا نسبة في الإنصاف =

وأنه يضاف فى لغاته كلها إلى «الله».

ولا يضاف إلى غيره منقوصا إلا ما ندر فى حديث النبى - عليه السلام - من كلامه فى الصحيحين : «وَأَيْمُ الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فُرْسَانًا أَجْمَعُونَ»^(١).

وأضيف غير منقوص إلى «الكعبة» وإلى كاف الضمير؛ كقول عروة بن الزبير - رضى الله عنهما - : «ليمنك لئن ابتليت لقد عافيت»^(٢).

وقولى :

... .. وَمَا (أَيْمُن) ذَا جَمْعًا فِي الْأَوَّلَى فَاغْلَمَا

نبهت به على أن فيه قولين :

أحدهما : أنه جمع «يَمِين» .

والآخر : أنه مفرد مشتق من اليمين ؛ وهو الصحيح .

وقد تقدم الاستدلال على صحته ، والله أعلم .

(ص)

وَجَيْرٍ) أَوْ (جَيْرٍ) يَتَوْبُ عَنْ قَسَمٍ	كَذَا يَتَوْبُ عَنْهُ - أَيْضًا - (لَا جَرَمَ)
وَبِجَوَابِ سَائِقٍ مِنْ شَرْطٍ أَوْ	يَمِينٍ اسْتَغْنَوْا، وَرَبَّمَا اكْتَفَوْا
بِمَا لَشَرْطٍ، وَهُوَ تَالٍ قَسَمًا	وَمُطْلَقًا تَغْلِيْبُ شَرْطٍ حُتِمًا
فِي جُمْلَةٍ قُدِّمَ فِيهَا ذُو خَبَرٍ	نَحْوُ: (الْقَتَى وَاللَّهُ إِنْ يُقْصَدَ بَيَّرَ)

= ٤٠٧/١، ورصف المباني ص ٤٣، وسر صناعة الإعراب ١٠٦/١، ١١٥، ٣٨٣، وشرح أبيات سيبويه ٢٩٠/٢، وشرح المفصل ٣٥/٨، ٩٢/٩، والكتاب ٥٠٣/٣، ٥٠٣/٤/١٤٨، واللمع فى العربية ص ٢٦٠، ٣١٣، والمقتضب ٢٢٨/١، ٩٠/٢، ٣٣٠، والممتع فى التصريف ٣٥١/١، والمنصف ٥٨/١، وجمع الهوامع ٤٠/٢ .

(١) أخرجه البخارى (٣٧١/١٣) : كتاب الأيمان والنذور، (٦٦٣٩)، ومسلم (١٢٧٦/٣)، كتاب الأيمان : باب الاستثناء، (١٦٥٤/٢٥)، والنسائى (٢٥/٧) كتاب الأيمان : باب إذا حلف فقال له رجل : إن شاء الله هل له استثناء؟ . والبيهقى (٤٤/١٠)، والبعوى فى شرح السنة (٧٨) .

(٢) أخرج أبو نعيم فى الحلية (١٧٩/٢) عن هشام بن عروة قال : خرج أبى إلى الوليد بن عبد الملك، فوقع فى رجله الأكلة . فقال له الوليد : يا أبا عبد الله أرى لك قَطْعَهَا، قال : فقطع، وإنه لصائم فما تضور وجهه . قال : ودخل ابن له - أكبر ولده - إصطبل الدواب، فرفسته دابةً فقتلته، فما سَمِعَ من أبى فى ذلك شَيْءٍ حتى قدم المدينة، فقال : اللهم ! إنه كان لى أطراف أربعة فأخذت واحداً وأبقيت ثلاثة، فلك الحمد . وكان لى بنون أربعة فأخذت واحداً وأبقيت لى ثلاثة، فلك الحمد . وإيّم الله لئن أخذت لقد أبقيت، ولئن أبليت طالما عافيت .

وَبِجَوَابِ الْقَسَمِ اغْنِ إِنِّ وَصِلَ
وَصَاحِبُ الْأُصُولِ ذِي الْفَأْ جَعَلَا
وَبِجَوَابِ (لَوْ) وَ(لَوْلَا) اسْتَغْنِيَا
وَقَدْ يُرَى نَحْوُ: (لَقَدْ فَعَلْتَ) مِنْ
وَلَا تُنْحَوِ (لَيْتَنِي) ائْتَرَ الْقَسَمِ
وَزَيْدٌ دُونَ قَسَمِ نَحْوُ: (لَيْتَنِي)
(ش) يقال: «جَبَرْتُ لَأَفْعَلَنَّ» - بالكسر والفتح - و«لَا جَرَمَ لَأَفْعَلَنَّ»، فيستغنى عن
ذكر القسم به بـ«جَبَرْتُ» و بـ«لَا جَرَمَ».

فمن الاستغناء بـ«جَبَرْتُ» قول الشاعر: [من الكامل]
قَالُوا: قُهِزَتْ فَقُلْتُ: جَبَرْتُ لَيُعْلَمَنَّ عَمَّا قَلِيلٍ آتِنَا الْمَقْهُورُ^(١)
ومن الاستغناء بـ«لَا جَرَمَ» قول الراجز: [من الرجز]
أَسَأْتُ إِذْ خَالَفْتَنِي وَلَا جَرَمَ
لَيُبْدُونَ مِنْكَ أَسْرًا نَدَمَ

و«جَبَرْتُ»: حرف بمعنى «نَعَمْ» لا اسم بمعنى «حَقًّا»؛ لأن كل موضع وقعت فيه
«جَبَرْتُ» يصلح أن يوقع فيه «نَعَمْ».
وليس كل موضع وقعت فيه «جَبَرْتُ»، يصلح أن يوقع فيه «حَقًّا»؛ فإلحاقها بـ«نَعَمْ»
أولى.

و- أيضا- فإنها أشبه بـ«نَعَمْ» لفظا واستعمالا؛ ولذلك بنيت.
ولو وافقت «حَقًّا» في الاسمى لأعربت، ولجاز أن يصحبها الألف واللام، كما
أن «حَقًّا» كذلك.

ولو لم تكن بمعنى «نَعَمْ» لم تعطف عليها، في قول بعض الطائيين: [من الطويل]
أَبَى كَرَمًا، لَا آفَا جَبَرْتُ أَوْ نَعَمْ بِأَحْسَنِ إِيْقَاءٍ، وَأَنْجَزِ مَوْعِدِ^(٢)
ولم يوكد «نَعَمْ» بها في قول طفيل الغنوى: [من الطويل]

(١) البيت بلا نسبة في الدرر ٢٤٤/٤، وهمع الهوامع ٤٤/٢.
(٢) البيت في الجنى الداني ص ٤٣٤، بلا نسبة في الدرر ٢٤٦/٤، وشرح الأشموني ٦/١،
وهمع الهوامع ٤٤/٢.

وَقُلْنَ عَلَى الْبَرْدِيِّ أَوَّلَ مَشْرَبٍ نَعَمْ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ رِوَاءَ أَسَافِلُهُ (١)

ولا قبول بها «لا» في قول الراجز: [من الرجز]

إِذَا تَقُولُ لَا ابْنَةَ الْعُجَيْرِي تَضُدُّ لَا إِذَا تَقُولُ جَيْرٍ (٢)

فهذا تقابل ظاهر، ومثله في التقدير قول الكمي: [من البسيط]

يَرْجُونَ عَفْوِي، وَلَا يَخْشَوْنَ بَادِرَتِي (٣)

لَا جَيْرٍ لَا جَيْرٍ، وَالْغِرْبَانُ لَمْ تَشِبْ (٤)

أراد: لا يثبت مرجوهم، نعم تلحقهم بادرتي، أي: سرعة غضبي.

وقريب منه اجتماع «أَجَلٍ» و«لَا» في قول ذى الرمة: [من الطويل]

تَرَى سَيْفَهُ لَا يَنْصِفُ السَّاقَ نَعْلُهُ أَجَلٌ لَا وَلَوْ كَانَتْ طَوَالاً مَحَامِلُهُ (٥)

واحتج من ادعى اسمية «جَيْرٍ» بتوينه في قول الشاعر: [من الوافر]

وَقَائِلَةُ أَسَيْتَ، فَقُلْتُ جَيْرٍ أَسَى إِنْنِي مِنْ ذَاكَ إِنَّ (٦)

ولا حجة فيه؛ لأنه فعل مضطر.

ويحتمل أن يكون قائله أراد توكيد «جَيْرٍ» بـ«إِنَّ» التي بمعنى «نَعَمْ»، فحذف

همزتها وخفف.

ويحتمل أن يكون شبه آخر النصف بآخر البيت، فنون تنوين الترغم، وهو لا

(١) البيت في ديوانه ص ٨٤، والجنى الداني ص ٤٣٤ وخزانة الأدب ١٠/١٠٧، والدرر ٤/٢٤٧، وشرح شواهد المغنى ١/٣٦١، وبلا نسبة في همع الهوامع ٤٤/٢.

(٢) الرجز بلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٣٤، والدرر ٤/٢٤٩، وشرح شواهد المغنى ١/٣٦٢، ومغنى اللبيب ١/١٢٠، وهمع الهوامع ٤٤/٢.

(٣) البادرة: الغضبة السريعة. (الوسيط - بدر).

(٤) البيت في الجنى الداني ص ٤٣٥، ولم أجده في ديوانه.

(٥) البيت في ديوانه ص ١٢٦٦، ولسان العرب ١١/٦٦٩ (نعل)، وتاج العروس (نعل)، ولا بن

ميادة في ديوانه ص ٢٩٣، ولسان العرب ٩/٣٣١ (نصف)، وتهذيب اللغة ١٢/٢٠٣، وإصلاح المنطق ص ٢٤١، وبلا نسبة في أساس البلاغة (نعل)، ومقاييس اللغة ٥/٤٣٢، ٤٤٥، وديوان الأدب ١/١٢٨، وجمهرة اللغة ص ٥٦١، ٨٩٣، ٩٥٠، والأزمنة

والأمكنة ٢/٥١، وكتاب العين ٧/١٣٢، وشرح التسهيل ٣/٢٢٠، ويروى صدر البيت

هكذا: إلى ملك لا تنصف الساق نعله.

(٦) البيت لأعرابي من بني أسد في الأشباه والنظائر ٦/٢٠٢، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/١١١، ١١٣، والدرر ٤/٢٤٤، ٥/١٢٦، ووصف المباني ص ١٢٤، ١٧٧، ٤٠٠، وشرح

شواهد المغنى ١/٣٦٢، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٤٩، ولسان العرب (أسا)، ومغنى

اللبيب ١/١٢٠، وهمع الهوامع ٢/٤٤، ٧٢.

يختص بالأسماء، بل يلحق الحرف والفعل.

وحكى أبو عبيدة، عن أبي زيد أنه يقال: «جير لا أفعل»، قال: معناها «نعم». ومن شواهد كونها بمعنى «نعم» قول الشاعر: [من الوافر]

مَتَى تَبَأَى ^(١) بِقَوْمِكَ فِي مَعَدٍّ تَقُلُّ تَصْدِيقَكَ الْعُلَمَاءُ جَيْرٍ ^(٢)

وأنشد صاحب المحكم ^(٣): [من الرجز]

قَالَتْ: أَرَاكَ هَارِبًا لِلْجَوْرِ مِنْ هَذِهِ السُّلْطَانِ قُلْتُ: جَيْرٍ ^(٤)

وقال الفراء ^(٥): «لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ»: كلمة كانت في الأصل - والله أعلم - بمنزلة «لا بد

أنك قائم»، و«لا محالة أنك ذاهب». فجرت على ذلك، وكثر استعمالهم إياها حتى

صارت بمنزلة «حقاً»؛ ألا ترى أن العرب تقول: «لَا جَرَمَ لَأَتَيْتَكَ»، و«لَا جَرَمَ لَقَدْ

أَخَسَّنْتَ»، وجعل المفسرون تفسيرها: «حقاً إنهم في الآخرة هم الأخسرون» ^(٦).

(١) البأو: العُجب. (المقاييس - بأو).

(٢) البيت بلا نسبة في لسان العرب (بأى)، وتهذيب اللغة ٦٠٠/١٥، وجمهرة اللغة ص ٤٦٩.

(٣) هو علي بن أحمد بن سيده، اللغوي النحوي الأندلسي أبو الحسن الضرير، كان حافظاً، لم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب متوفراً على علوم الحكمة، من تصانيفه: المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، شرح إصلاح المنطق، شرح الحماسة وغيرها. مات سنة ٤٥٨ هـ.

ينظر: بغية الوعاة (١٤٣/٢).

(٤) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (جير)، وتاج العروس (جير).

(٥) ينظر: معاني القرآن: للفراء: ٩٥٨/٢.

قال ابن السجري: واختلف في قوله جل وعز: ﴿لَا جَرَمَ أَنْ لَهُمُ النَّارُ﴾ فقال الفراء: معناه لا بد ولا محالة أن لهم النار.

وقال الزجاج: إن (لا) رد، أى لا، ليس الأمر كما وصفوا، جرم أن لهم النار، أى وجب، حكى ذلك عن قطرب.

وقال غيرهما: إن «لا» زائدة، وجرم فعل ماضٍ معناه: ثبت وحق.

وأقول: إن قوله: لا جرم إذا كان بمعنى لا بد ولا محالة؛ فإن صرف الجر مقدر في الخبر، فالتقدير: لا بد من أن لهم النار ولا محالة في أن لهم النار، كما تقول: لا بد من هذا، ولا محالة في هذا. الأمالي: (٥٢٩/٢، ٥٣٠).

(٦) قال أبو جعفر في تفسير هذه الآية: حقاً إن هؤلاء الذين هذه صفتهم في الدنيا وفي الآخرة هم الأخسرون الذين قد باعوا منازلهم من الجنان وأن العرب كثر استعمالها إياه في مواضع الأيمان، وفي مواضع «لا بد» كقولهم: «لا جرم أنك ذاهب» بمعنى: (لا بد) حتى استعملوا ذلك في مواضع التحقيق، فقالوا: «لا جرم لتقومن» بمعنى: «حقاً لتقومن» . . . ينظر: تفسير الطبري (٢٤/٧، ٢٥).

وأصله من جرمت، أى: كسبت.

وبنو فزارة^(١) يقولون: «لا جر أنك قائم» فيحذفون الميم، وبعض بنى كلاب يقول: «لَا ذَا جَرَم»^(٢).

ونبهت بقولى:

وَبِجَوَابِ سَابِقٍ مِنْ شَرْطٍ أَوْ يَمِينٍ اسْتَغْنَوْا... استغنى بجواب أحدهما عن جواب الآخر، وكان الشرط حقيقاً بأن يستغنى بجوابه - مطلقاً - لأن تقدير سقوطه مخل بمعنى الجملة التى هو منها، وتقدير سقوط القسم غير مخل؛ لأنه مسوق لمجرد التوكيد، والاستغناء عن التوكيد سائغ. ففضل الشرط بلزوم الاستغناء بجوابه - مطلقاً - إذا تقدم عليه وعلى القسم ذو خبر نحو:

... (الْفَتَى وَاللَّهُ إِنْ يُقْصِدَ بَيَّرَ)

فإن لم يتقدم ذو خبر، وآخر القسم، وجب الاستغناء عن جوابه بجواب الشرط. وإن أخر الشرط استغنى فى أكثر الكلام عن جوابه بجواب القسم؛ كقوله - تعالى -: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾ [النور: ٥٢].

ولا يمتنع الاستغناء بجواب الشرط مع تأخره، ومن شواهد ذلك قول الأعشى:

(١) فزارة بن ذبيان: بطن عظيم من غطفان، من العدنانية، وهم: بنو فزارة بن ذبيان بن نغيض بن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. ينقسم إلى خمسة أفخاذ: عدى، سعد، شمش، مازن، وظالم. ومنهم: بنو العشاء، وبنو غراب وكان من هذا البطن جماعة من العلماء والأئمة.

منازلهم: كانت منازلهم بنجد ووادي القرى، ثم تفرقوا، فنزلوا بصعيد مصر، وضواحي القاهرة، فى قليوب، وما حولها، وفى المنطقة الواقعة ما بين برقة، وطرابلس، والمغرب الأقصى وغدوا فزارة من قبائل بنى سويف والفيوم سنة ١٨٨٣م. ومن بلاد فزارة ومنازلها: الأكادر، الجناب عزيمة، الشريعة، يديع، اللقطة، التغلمان، الأغزلة، أرل، ذروة، الجعلة، وطيمية.

ينظر: معجم قبائل العرب (٩١٨/٣).

(٢) قال ابن منظور: وقال ثعلب: الفراء والكسائى يقولان: لا جرم تبرئة، ويقال: لا جرم، ولاذا جرم، ولا أن ذا جرم، ولا عن ذا جرم. ولا جر، حذفوه لكثرة استعمالهم إياه، قال الكسائى: من العرب من يقول: لا ذا اجرم، ولا أن ذا جرم، ولا عن ذا جرم، ولا جر، بلا ميم، وذلك لأنه كثر فى الكلام فحذفت الميم.

ينظر: اللسان: ٦٠٦/١ (جرم) ينظر فى ذلك - أيضاً - معانى القرآن للفراء: ٩/٢.

[من البسيط]

- لَيْتَ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غَبٍّ مَعْرَكَةٍ لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْفِلُ^(١)
ومنها قول الفرزدق: [من الطويل]
لَيْتَ بَلٍّ لِي أَرْضِي بِلَالٍ بِدَفْقِهِ مِنَ الْغَيْثِ فِي يُمْنِي يَدِيهِ اُنْسِكَابُهَا
أَكُنْ كَالَّذِي صَابَ الْحَيَا أَرْضَهُ الَّتِي سَقَاهَا وَقَدْ كَانَتْ جَدِيًّا جَنَابُهَا^(٢)
وقول ذي الرمة: [من الطويل]
لَيْتَ كَانَتْ الدُّنْيَا عَلَيَّ كَمَا أَرَى تَبَارِيحٍ مِنْ مَيِّ فَلَلَمَوْتُ أَرْوَحُ^(٣)
وقوله - أيضا-^(٤): [من الطويل]
لَيْتَ قَطَعَ الْيَأْسُ الْحَنِينَ فَإِنَّهُ رَقُوءٌ لِيَتَذَرَفَ الدُّمُوعُ السَّوَالِكُ^(٥)
وقال آخر - أنشده الفراء^(٦) -: [من الطويل]
لَيْتَ كَانَ مَا حَدَّثْتُهُ الْيَوْمَ صَادِقًا أَصُمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ^(٧) لِلشَّمْسِ بَادِيًا^(٨)
وَأَزْكَبَ جِمَارًا بَيْنَ سَرْجٍ وَفَرْوَةٍ وَأَغْرٍ مِنَ الْخَاتَامِ صُغْرَى شِمَالِيَا^(٩)
فتثبت المزية للشرط من ثلاثة أوجه :

- أحدها: لزوم الاستغناء بجوابه عند تقدمه، وعند تقدم ذي خبر.
والثاني: لزوم الاستغناء بجوابه عند تقدمه، وعدم تقدم ذي خبر.
والثالث: جواز الاستغناء بجوابه عند تأخره، وعدم تقدم ذي خبر.

- (١) تقدم تخريج هذا البيت .
(٢) البيتان في ديوانه ٥٠/١ - ٥١، والخزانة ٣٣٢/١١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٦٧ .
(٣) البيت في ديوانه ص ١٢١٩، وخزانة الأدب ٣٢٨/١١، وشرح شواهد المغنى ص ٦٠٩، وبلا نسبة في مغنى اللبيب ص ٢٣٦ .
(٤) في أ: ومنها قول ذي الرمة - أيضا- .
(٥) والبيت في تنمة ديوانه ص ١٧٢٤، وأساس البلاغة (رقاً)، وتاج العروس (سفاك) .
(٦) ينظر: معاني القرآن: ١٣٠/٢ .
(٧) القَيْظُ: صميم الصيف. (الوسيط - قَيْظ) .
(٨) البيت لامرأة من عقيل في خزانة الأدب ٣٢٨/١١، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٦، والدرر ٢٣٧/٤، وشرح التصريح ٢٥٤/٢، وشرح شواهد المغنى ٦١٠/٢، والمقاصد النحوية ٤٣٨/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢١٩/٤، وشرح الأشموني ٥٩٥/٣، ولسان العرب (ختم) ومغنى اللبيب ٢٣٦/١، وجمع الهوامع ٤٣/٢ .
(٩) البيت لبعض بنى عقيل في لسان العرب (ختم)، وتاج العروس (ختم) .

فلو تأخر القسم ، وقرن بقاء - وجب الاستغناء بجوابه ؛ لأن الفاء تقتضى الاستئناف ، وعدم تأثر ما بعدها بما قبلها .

ومنه قول قيس بن العيزارة : [من الطويل]

فَإِمَّا أَعِشْ حَتَّى أَدِبَ عَلَى الْعَصَا قَوْلَالِهِ أَنَسَى لَيْلَتِي بِالْمَسَالِمِ^(١)
فعلنى هذا نبهت بقولى :

وَبِجَوَابِ الْقَسَمِ اغْنِ إِنْ وُصِّلَ بِالْقَاءِ بَعْدَ الشَّرْطِ حَتَّمَا دَا فُعِلَ
ثم نبهت بقولى :

وَصَاحِبُ الْأُصُولِ ذِي الْفَا جَعَلَا تَفْدِيرَهَا كَلَفَظَهَا مُؤَوَّلَا

على قول ابن السراج : وتقول : «إِنْ تَقُمْ وَاللَّهِ أَزْرَكَ» تعترض باليمين ؛ فيكون بمنزلة ما لم يذكر ، وإن جعلت الجواب للقسم أتيت باللام فقلت : «إِنْ تَقُمْ - يَعْلَمُ اللَّهُ - لَأَزُورَنَّكَ» ، تريد : «فيعلم الله لأزورنك» ؛ هكذا قال ، ولم يذكر عليه شاهدا . ثم قلت :

وَبِجَوَابِ (لَوْ) وَ(لَوْ لَا) اسْتُغْنِيَا حَتَّمَا إِذَا مَا تَلَّوَا أَوْ تُلِّيَا
فنبهت بذلك على نحو قول الشاعر : [من الطويل]

فَأَقْسِمُ لَوْ أَبْدَى النَّدَى سَوَادَهُ لَمَّا مَسَحَتْ تِلْكَ الْمُسَالَاتِ عَامِرُ^(٢)
المسالات : جمع مسالة ، وهى جانب اللحية .

وعلى نحو قول الآخر : [من الرجز]

وَاللَّهِ لَوْ لَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا
وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا^(٣)

ثم قلت :

وَقَدْ يُرَى نَحْوُ : «لَقَدْ فَعَلْتُ» مِنْ بَعْدِهِمَا مِنْ بَعْدِ إِقْسَامٍ يَعْنِ

(١) البيت فى الدرر ٢٣٩/٤ ، شرح أشعار الهذليين ٦٠١/٢ ، ومعجم البلدان ١٣٣/٥ (مشرف) ، وبلا نسبة فى همع الهوامع ٤٣/٢ .

(٢) البيت بلا نسبة فى شرح الأشموني ٥٩٣/٣ ، ولسان العرب (سيل) ، والمقاصد النحوية ٤٥٠/٤ .

(٣) الرجز لعبد الله بن رواحة فى ديوانه ص ١٠٨ ، ولعامر بن الأكوع فى المقاصد النحوية ٤٥١/٤ ، وله أو لعبد الله فى الدرر ٢٣٦/٤ ، وشرح شواهد المغنى ٢٨٧/١ ، وبلا نسبة فى الأزهية ص ١٦٧ ، وشرح الأشموني ٥٩٣/٣ ، وشرح المفصل ١١٨/٣ ، وهمع الهوامع ٤٣/٢ .

فنهبت بذلك على قول عبد الله بن الزبير: [من الطويل]
 قَوْا لِلَّهِ لَوْلَا خَشْيَةُ النَّارِ بَغْتَةً عَلَى لَقَدْ أَقْبَلْتُ نَحْرِي مِغْوَلًا^(١)
 ثم قلت:

وَلَا مُ نَحْوُ (لِثْن) أَثَرِ الْقَسَمِ سَمَّوْا مُوْطِنًا وَلَمْ تَلْتَزِمِ
 فأشرت بذلك إلى أن أدوات الشرط المقدم عليها قسم، ملفوظ به أو محذوف،
 تقرن بها في الغالب لام مفتوحة يؤكد بها طلب القسم لجوابه.

وأكثر ما يكون ذلك مع «إِنْ» والقسم محذوف؛ كقوله - تعالى - : ﴿وَكَلِمَ
 اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾
 [البقرة: ١٤٥].

وقد اقترنت بـ«مَا» الشرطية في قوله - تعالى - : ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا
 ءَاتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ، وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾
 [آل عمران: ٨١].

ومثله قول القطامي^(٢): [من الكامل]

وَلَمَّا زُرِفْتَ لِيَأْتِيَنَّكَ سَيْبُهُ^(٣) جَلَبًا وَلَيْسَ إِلَيْكَ مَا لَمْ تُزَرَّقِ^(٤)
 ومن ورودها بعد القسم الظاهر قوله - تعالى - : ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ
 جَاءَهُمْ ءَايَةٌ يُؤْمِنُ بِهَا﴾ [الأنعام: ١٠٩].

وقد يجاء مع نية القسم بـ«إِنْ» مستغنية عن اللام؛ كقوله - تعالى - : ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا
 عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٧٣]، وكقوله -
 تعالى - : ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾
 [الأعراف: ٢٣].

(١) ينظر شرح التسهيل ٢٠٦/٣ .

(٢) هو عمير بن شبيب بن عمرو بن عباد، أبو سعيد التغلبي، الشهير بالقطامي، شاعر غزل
 فحل، كان من نصارى تغلب وأسلم، وهو أول من لقب «صريع الغواني» له ديوان شعر،
 توفي سنة ١٣٠ هـ .

ينظر: الأعلام (٨٨/٥)، الشعر والشعراء (٢٧٧) .

(٣) السيب: العطاء. (المقاييس - سيب) .

(٤) البيت في ديوانه ص ١١٢، وخزانة الأدب ٣٣٨/١، والدرر ٢٣٩/٤، وبلا نسبة في همع
 الهوامع ٤٤/٢ .

قال سيويه - رحمه الله - : «ولا بد من هذه اللام مظهرة أو مضمرة»^(١).
وقد يجاء بـ«لئن»، والقسم غير مراد؛ كقول عمر بن أبي ربيعة: [من البسيط]
أَلِمُّم بِزَيْنَبِ إِنَّ الْبَيْنَ قَدْ أَفْدَا^(٢) قَلَّ الثَّوَاءُ لَيْنَ كَانَ الرَّحِيلُ عَدَا^(٣)
ومثله ما أنشده الفراء: [من الطويل]
وَلَا يَدْعُنِي قَوْمِي صَرِيحًا لِحُرَّةٍ لَيْنَ كُنْتُ مَقْتُولًا وَيَسْلَمَ عَامِرُ^(٤)
وإلى هذا وشبهه أشرت بقولي:
وَزَيْدٌ دُونَ قَسَمِ نَحْوُ: «لَيْنَ» كَانَ الرَّحِيلُ عَدَا» اخْفَظْ وَاسْتَبِينَ
قال الفراء: «اللام في «لَيْن» ملغاة» يعنى فى:
... لَيْنَ كُنْتُ مَقْتُولًا ...
والله أعلم .

* * *

-
- (١) قال سيويه: ولا بد من هذه اللام مضمرة أو مظهرة؛ لأنها لليمين، كأنك قلت: والله لئن أتيتنى لأكرمنك. ينظر: الكتاب ٦٦/٣ .
(٢) أفد: قُرب. (المقاييس - أفد) .
(٣) البيت فى ديوانه ص ٣٩١، والجنى الدانى ص ١٣٨، وشرح المفصل ٣٢٨/١١، ٣٢٩، وشرح شواهد المغنى ٦١٠/٢، ومغنى اللبيب ص ٢٣٦/١ .
(٤) البيت لقيس بن زهير فى الدرر ٨٩/٤، والرد على النحاة ص ١٢٩، والكتاب ٤٦/٣، ولورقاء بن زهير العيسى فى شرح أبيات سيويه ٢٠٤/٢، وبلا نسبة فى أمالى المرتضى ٤٨٠/١، وتذكرة النحاة ص ٣٣، وخزانة الأدب ٣٣٠/١١، ٣٣٩، وجمع الهوامع ١٦/٢ .

باب الإضافة

(ص)

ثُونًا تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينًا مِمَّا تُضَيِّفُ اخْذِفْ كَ(طَوْرٍ سِينًا)
وَحَذَفْ تَا التَّائِيَةِ مِنْهُ قَدْ يَرِدُ فِي كَلِمَاتٍ سُمِعَتْ فَلَا تُرْذُ
وَالثَّانِي اجْزُرْ وَانَوِ (مِنْ) أَوْ (فِي) إِذَا صَحًّا وَلَمْ تُلَفِّ لِلَّامِ مَنفَذًا
[وَجُرْ وَانَوِيَنَّ مَعْنَى اللَّامِ فِي سَوَاءِ ذَلِكَ كَ(ابْتَنَّا ذُو شَرْفٍ)]^(١)
(ش) إذا قصدت إضافة اسم حذف ما فيه من تنوين ظاهر؛ كقولك في «ثَوْبٍ»:
«هَذَا ثَوْبُكَ».

أو مقدر؛ كقولك في «دَرَاهِمٌ»: «هَذِهِ دَرَاهِمُكَ».
أو نون تلي الإعراب؛ كقولك في «ثَوْبَيْنِ» و«بَيْنِ»: «أَعْطَيْتُ ثَوْبَيْكَ بَيْنِكَ».
ويدخل في نون تلي الإعراب نون «اثنَيْنِ» و«عَشْرَيْنِ» فَإِنْ نَوْنِيهِمَا يَحْذِفَانِ
لِلإِضَافَةِ؛ لِأَنَّهُمَا يَجْرِيَانِ مَجْرَى الْمُثْنَى، وَالْمَجْمُوعِ عَلَى حَدِّهِ.
فيقال: «قَبِضْتُ اثْنَيْنِ، وَعَشْرَيْنِ».

وربما اعتقد بعض الناس امتناع إضافة «اثنَيْنِ» و«عَشْرَيْنِ» وأخواتها، ولا خلاف
في جواز إضافتها إلى غير مميزها. وإنما تمتنع إضافتها إلى مميزها إلا في
ضرورة؛ ولذلك عدوا من الضرورات قول الراجز: [مَنْ الرَجَزُ]
كَأَنَّ خُضَيَّيْنِ مِنَ التَّدَلُّدِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ^(٢)
على أن الكسائي حكى: أن من العرب من يقول: «عَشْرُو دِرْهَمٍ».
فأضاف «عَشْرَيْنِ» إلى مميزها، مع الاستغناء عن الإضافة بنصب المميز بـ«عَشْرَيْنِ».
وإذا صحت الإضافة مع الاستغناء عنها، كان استعمالها مع الحاجة إليها أحق وأولى.

(١) في أ: وجره ناوى معنى اللام في سواهما نحو (ابتننا ذو شرف)
(٢) الرجز لخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو لسلمي الهذلي أو لشماء الهذلي في خزانة
الأدب (٤٠٠/٧)، ولجندل بن المثنى أو لسلمي الهذلي في المقاصد النحوية (٤٨٥/٤)،
ولخطام المجاشعي ولجندل بن المثنى في شرح التصريح (٢٧٠/٢)، ولشماء الهذلي في
خزانة الأدب (٥٢٦/٧، ٥٢٩، ٥٣١)، وبلا نسية في إصلاح المنطق ص ١٨٩، وخزانة
الأدب (٥٠٨/٧) وشرح أبيات سيبويه (٣٦١/٢)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي
ص ١٨٤٧ وشرح المفصل (١٤٣/٤)، (١٨، ١٦/٦)، والكتاب (٥٦٩/٣)، (٦٢٤) ولسان
العرب (دل، هدل، ثنى، خصى)، والمقتضب (١٥٦/٢)، والمنصف (١٣١/٢)، همع
الهوامع (٢٥٣/١).

وقد يحذف من المضاف تاء التأنيث؛ كقول الشاعر: [من الطويل]
وَنَارِ قُبَيْلِ الصُّبْحِ بَادَزَتْ قَدَحَهَا حَيَا النَّارِ قَدْ أَوْقَدْتُهَا لِلْمَسَافِرِ^(١)
أراد: حياة النار.

وقال الشاعر: [من البسيط]
إِنَّ الْخَلِيْطَ أَجَدُوا^(٢) الْبَيْنَ وَانْجَرَدُوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ^(٣) الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا^(٤)
أراد: عدة الأمر.

ومنه قراءة بعض القراء: ﴿لَا عُدُّوا لَهُ عُدَّةٌ﴾^(٥) [التوبة: ٤٦].
وجعل الفراء من ذلك قوله - تعالى -: ﴿بَعْدَ عَلَيْهِمْ سَيِّغُلُوتٌ﴾ [الروم: ٣]
وإذا حذف لأجل الإضافة ما في المضاف من التنوين والنون المذكورين، وجب
جر المضاف إليه بالمضاف؛ لما فيه من معنى اللام، أو معنى «من» أو «في»، ومعنى
اللام هو الأصل.

(١) البيت لكعب بن زهير في ديوانه ص ٣٦، والمعاني الكبير ٤٣١/١، ولسان العرب (حيا)،
وبلا نسبة في الحيوان ٤٨٩/٤، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٨٦.

(٢) الخليل: المجاور. (المقاييس - خلط).

(٣) في أ: عدا.

(٤) البيت للفضل بن عباس في شرح التصريح ٣٩٦/٢، ولسان العرب (غلب)، (خلط)،
والمقاصد النحوية ٥٧٢/٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٤١/٥، وأوضح المسالك
٤٠٧/٤، والخصائص ١٧١/٣، وشرح الأشموني ٣٠٤/٢، وشرح عمدة الحافظ
ص ٤٨٦، ولسان العرب (وعد)، (خلط).

(٥) العامة على «عُدَّة» بضم العين وتاء التأنيث وهي الزَّادُ والراحلةُ وجميع ما يحتاج إليه المسافر.
وقرأ محمد بن عبد الملك بن مروان وابنه معاوية «عُدَّة» كذلك إلا أنه جعل مكان تاء
التأنيث هاء ضمير غائب تعود على الخروج. واختلِفَ في تخريجها فقليل: أصلها كقراءة
الجمهور بناء التأنيث، ولكنهم يحذفونها للإضافة كالتنوين. وجعل الفراء من ذلك قوله
تعالى: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾ ومنه قولُ زهير:

إِنَّ الْخَلِيْطَ أَجَدُوا الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

يريد: عِدَّةُ الأمر. وقال صاحب «اللوامع»: «لَمَّا أَضَافَ جَعَلَ الْكِنَايَةَ نَائِبَةً عَنِ التَّاءِ
فَأَسْقَطَهَا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعُدَّ بغير تاء ولا تقديرها هو الشيء الذي يخرج في الوجه». وقال
أبو حاتم: «هو جمع عُدَّة كَبُرَّ جمع بُرَّة، وَدُرَّ جمع دُرَّة، والوجه فيه عُدَّة، ولكن
لا يوافق خطَّ المصحف.

وقرأ زر بن حبیش وعاصم في رواية أبان «عُدَّة» بكسر العين مضافةً إلى هاء الكناية. قال
ابن عطية: «وهو عندي اسمٌ لما يُعَدُّ كالذَّبْحِ والقَتْلِ. وقرئ أيضًا «عُدَّة» بكسر العين وتاء
التأنيث، والمراد عدة من الزاد والسلاح مشتقًا من العُدَّة. ينظر: الدر المصون
(٤٦٨ - ٤٦٩).

ولذلك يحكم به مع صحة تقديرها، وامتناع تقدير غيرها؛ نحو: «دَار زَيْدٍ». ومع صحة تقديرها وتقدير غيرها؛ نحو: «يَد زَيْدٍ وَرِجْلُهُ». وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها؛ نحو: «عِنْدَهُ» و«مَعَهُ». ولذلك - أيضا - اختصت بجواز إقحامها بين المضاف والمضاف إليه؛ نحو: [من الكامل]

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ... ... (١)

ومواضع «مِنْ» أقل من مواضع اللام.

ومواضع «فِي» أقل من مواضع «مِنْ».

ولا يحكم بمعنى «مِنْ»، ولا بمعنى «فِي»، إلا حيث يحسن تقديرهما دون تقدير غيرهما:

فمواضع «مِنْ» مضبوطة بكون المضاف بعض المضاف إليه، مع صحة إطلاق اسمه عليه كـ «تُوبَ خَزٌّ»، و«خَاتَمُ فِضَّةٍ»، و«الثَّوبُ» بعض الخز، ويصح إطلاق اسمه عليه، و«الخَاتَمُ» بعض الفضة، ويصح إطلاق اسمها عليه.

ومن هذا إضافة الأعداد إلى المعدودات، والمقادير إلى المقدرات.

أما «يَد زَيْدٍ»، و«عَيْنَ عَمْرٍو»: فالإضافة فيه بمعنى اللام لعدم إطلاق اسم الثانى فيه على الأول.

هذا معنى قول أبى بكر بن السراج^(٢)، رحمه الله.

(١) جزء بيت لسعد بن مالك وتماه

..... السنى وضعت أراهاط فاستراحوا

ينظر: خزنة الأدب ١/٤٦٨، ٤٧٣، وشرح شواهد المغنى ص ٥٨٢، ٦٥٧، والكتاب ٢/٢٠٧، والمؤتلف والمختلف ١٣٤، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٤/٣٠٧، وأمالى ابن الحاجب ص ٣٢٦، والجنى الدانى، ص ١٠٧، وجواهر الأدب ص ٢٤٣، والخصائص ٣/١٠٢، ورصف المباني ص ٢٤٤، وشرح شذور الذهب ص ٣٨٩، وشرح المفصل ٢/١٠، ١٠٥، ٤/٣٦، ٥/٧٢، وكتاب اللامات ص ١٠٨، ولسان العرب (رهط)، والمحتسب ٢/٩٣، ومغنى اللبيب ١/٢١٦.

(٢) والإضافة تكون على ضربين: تكون بمعنى اللام وتكون بمعنى «من». فأما الإضافة التى بمعنى اللام فتحو قولك: غلام زيد، ودار عمرو، ألا ترى أن المعنى: غلام لزيد ودار لعمرو، إلا أن الفرق بين ما أضيف بلام وما أضيف بغير لام، أن الذى يضاف بغير لام =

وهو الصحيح.

لا قول ابن كيسان والسيرافي؛ فإنهما جعلاً إضافة كل بعض بمعنى «مِنْ» ولم يفرقا بين ما يطلق على الأول اسم الثاني، وما ليس كذلك.

فالمضاف الذى فيه معنى «مِنْ» كل مضاف هو بعض ما أضيف إليه أو كبعض ما أضيف إليه.

فالأول: كـ «جُزءُ الشَّيْءِ، وَرُبْعُهُ، وَثُلْثُهُ، وَجُلْهُ وَدِقُّهُ، وَظَهْرُهُ وَيَطْنُهُ، وَأَعْلَاهُ وَأَسْفَلُهُ، وَأَحَدُ الْقَوْمِ، وَصَغِيرِهِمْ، وَكَبِيرِهِمْ، وَذَكَرِهِمْ وَأُنْثَاهُمْ، وَأَسْوَدِهِمْ وَأَحْمَرِهِمْ».

والثانى: «خَاتَمُ فِضَّةٍ» و«خَمْسُ ذَوْدٍ» و«مُدُّ بُرٍّ» و«تَوْبُ خَزٍّ».

صرح ابن كيسان بأن ذلك كله بمعنى «مِنْ» ولم يذكر خلافاً فى ذلك. ولا فى كلام المتقدمين خلاف لذلك.

وكلام السيرافي موافق لكلام ابن كيسان؛ فإنه قال فى شرح باب الجر من كتاب سيبويه: «والإضافة تكون على معنى أحد حرفين وهما: «مِنْ» و«اللام»؛ فـ«مِنْ» إذا كانت الإضافة على معناها بتبعيض».

ثم قال: - بعد كلام - «وربما أوهمتك الإضافة الخروج عن هذين الوجهين فإذا تدبرتها رأيته لازمة لأحد الحرفين؛ كقولك: «أَفْضَلُهُمْ زَيْدٌ» أى: الفاضل منهم، و«بَعْضُ الْقَوْمِ» أى: شىء منهم».

وأغفل أكثر النحويين الإضافة بمعنى «فى»؛ وهى ثابتة فى الكلام الفصيح؛ فمن شواهدنا: قوله - تعالى -: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن لِّسَانِهِمْ رَبُّهُمْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦] و﴿وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤] و﴿فَمِصْبَاحٌ تَلْتَمِزُ أَيْكَارُ﴾ [البقرة: ١٩٦] و﴿يَصْدَحُّجِ السَّجَنِ﴾ [يوسف: ٣٩] و﴿مَكْرُؤٌ لَّيْلٍ وَنَهَارٍ﴾ [سبا: ٣٣].

يكتسى مما يضاف إليه تعريفه وتنكيره، فيكون معرفة إن كان معرفة ونكرة إن كان نكرة. أما الإضافة التى بمعنى «من» فهو أن تضيف الاسم إلى جنسه نحو قولك: ثوب خز وباب حديد، تريد ثوباً من خز وباباً من حديد، فأصفت كل واحد منهما إلى جنسه الذى هو منه، وهذا لا فرق فيه بين إضافته بغير «من» وبين إضافته «بمن» وإنما حذفوا «من» هنا استخفافاً، فلما حذفوها التقى الاسمان فخفض أحدهما الآخر إذا لم يكن الثانى خبراً عن الأول، ولا صفة له.

ينظر: الأصول فى النحو (١/ ٥٣ - ٥٤).

ومنها قول الأعشى ميمون: [من المتقارب]

مَهَادِي النَّهَارِ لِحَازَاتِهِمْ وَيَالْلَيْلِ هُنَّ عَلَيْهِمْ حُرْمٌ^(١)

ومنها قول ابن أبي ربيعة: [من المتقارب]

وَعَيْثُ تَبَطَّنْتُ قَرِيْبَاءَهُ بِأَجْرَدِ ذِي مَنِيْعَةٍ مِنْهُمْز
مَسِيحُ الْفَضَاءِ كَسِيْدِ الْإِبَا ۚ جَمَّ الْجَزَاءُ شَدِيْدِ الْحُضُرِ^(٢)

ومنها قوله: [من الطويل]

مِنْ الْخُورِ مَيْسَانُ^(٣) الضُّحَى بُخْتَرِيَّةٌ ثَقَالٌ مَتَى تَنْهَضُ إِلَى الشَّرِّ تَقْتَرِ^(٤)

ومنها قول حسان بن ثابت - رضى الله عنه -: [من الطويل]

تُسَائِلُ عَنْ قَرْمِ هِجَانٍ سَمِيْدَعٍ لَدَى الْبَاسِ مِغَوَارِ الصَّبَاحِ جَسُورِ^(٥)

فلا يخفى أن معنى «فى» فى الأول، ومعنى «فى» فى الثانى صحيحان بلا تكلف.

وأن اعتبار معنى اللام فيهما مالا يصح إلا بتكلف.

[ولما كان جميع ذلك قسمين: بعض، وشبيه ببعض قلت بعد التنبيه عليهما:

وَجَزَّ وَأَوَالِ اللَّامِ إِنْ تُصِفَ سِوَى هَذَيْنِ... ..

وذلك نحو: «هَذَا ابْنُ زَيْدٍ» و«أَبُو عَمْرٍو» و«دَارِ بَشْرٍ» وهذا القسم أوسع مجالا،

وأكثر استعمالا من القسم الآخر^(٦). فهذا كله مما إضافته معنوية، وحقيقية،

ومحضة؛ لأنها مؤثرة فى المضاف تعريفا إن كان الثانى معرفة. وتخصيصا إن كان

الثانى نكرة، ما لم يمنع مانع.

وسأبين المانع، إن شاء الله تعالى.

(ص)

وإِنْ يُصَفُّ وَصَفٌ كَفِعْلٍ فِى الْعَمَلِ فَهَوَ مُضَافٌ اللَّفْظِ رَفْعًا لِلثَّقَلِ

وَكَوْنُ ذَا الْمُضَافِ مَقْرُونًا بِ(أَلْ) مُعْتَقَرٌ إِنْ كَانَ شَرْطُهُ حَصْلُ

(١) البيت فى شرح عمدة الحفاظ ص ٤٨٤، ولسان العرب (حرم)، وليس فى ديوانه.

(٢) ينظر شرح التسهيل ٢٢٢/٣.

(٣) الميسان: المرأة الكثيرة الثعاس. (القاموس - وسن).

(٤) البيت فى ديوانه ١٩٦، وينظر شرح التسهيل ٢٢٢/٣.

(٥) البيت فى ديوانه ص ٢١٩، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٨٣، والمقاصد النحوية ٣٥٨/٣.

(٦) ما بين المعكوفين سقط فى «أ».

أَغْنَى دُخُولَ (أَلْ) عَلَى الْجَزَائِنِ ك(الْمُكْثِرِ الْخَيْرِ، الْقَرِيرِ الْعَيْنِ)
وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعَ مَثْنَى أَوْ مَا كَمَثْنَى انْجَمَعَ
ك(الْفَارِجُو بَابِ الْأَمِيرِ الْمُبْنِي) وَ(الْخَالِدَانِ الْمُسْتَقِيلَا حِذِيمِ)

(ش) الوصف الذى هو كالفعل فى العمل: ما أريد به الحال أو الاستقبال من اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة باسم الفاعل.

وبيان ما يعمل عمل الفعل من الأوصاف، وما لا يعمل على سبيل الاستغناء، يذكر فى (باب إعمال اسم الفاعل)، إن شاء الله .
ونبهت بقولى:

... .. فَهُوَ مُضَافٌ اللَّفْظِ زُفْعًا لِلثَّقَلِ

على أن إضافته لم تفد تعريفا، ولا تخصيصا؛ لأنها فى نية الانفصال.
وإنما أفادت تخفيف اللفظ بحذف التنوين، والنون؛ فإن قولك: «هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا»، و«هَؤُلَاءِ مُكْرِمُونَ عَمْرًا» أخف من قولك: «هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا»، و«هَؤُلَاءِ مُكْرِمُونَ عَمْرًا».

ومعنى المضاف من هذا النوع، والمتروك الإضافة واحد؛ ولذلك بقى المضاف منه إلى معرفة على ما كان عليه من التنكير؛ فدخلت عليه «رُبُّ» كقول جرير: [من البسيط]

يَا رُبَّ غَاطِطَنَا^(١) لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَأَقَى مُبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَجِزْمَانًا^(٢)

ونعت به النكرة؛ كقوله - تعالى -: ﴿هَذَا بَلِغٌ أَلْكَلَمَةِ﴾ [المائدة: ٩٥].

ونصب على الحال؛ كقوله - تعالى -: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَجْعَلُ فِي اللَّهِ بَغْيًا عَرِ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابَ مُبِينٍ ثَانِي عِطْفِهِ﴾ [الحج: ٨-٩].

(١) الغبطة: أن يتمنى المرء مثل ما للمغبوط من النعمة من غير أن يتمنى زوالها عنه. (الوسيط - غبط).

(٢) البيت فى ديوانه ص ١٦٣، والدرر ٩/٥، وسر صناعة الإعراب ٤٥٧/٢، وشرح أبيات سيبويه ٥٤٠/١، وشرح التصريح ٢٨/٢، وشرح شواهد المغنى ٧١٢/٢، ٨٨٠، والكتاب ٤٢٧/١، ولسان العرب (عرض)، ومغنى اللبيب ٥١١/١، والمقاصد النحوية ٣٦٤/٣، والمقتضب ١٥٠/٤، وهمع الهوامع ٤٧/٢، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٩٠/٣، وشرح الأشموني ٣٠٥/٢، والمقتضب ٢٢٧/٣، ٢٨٩/٤.

وكقول الشاعر: [من الكامل]

فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مُبْطِنًا (١)

وتضمن تمثيلي ب: «الْمُكْثِرُ الْخَيْرِ الْقَرِيرُ الْعَيْنُ» الوصف المساوي للفعل في عمل النصب، والمساوي له في عمل الرفع؛ لأن معناه: «الْمُكْثِرُ خَيْرُهُ، الْقَرِيرَةُ عَيْنُهُ» ومثل «الْقَرِيرُ الْعَيْنُ» في الإضافة إلى مرفوع في المعنى: إضافة اسم المفعول نحو: «الْمَضْرُوبُ الْعَبْدُ» بمعنى: المضروب عبده. وبينت أن هذه الإضافة يغتفر فيها وجود الألف واللام في المضاف، بشرط وجودهما في المضاف إليه؛ كقولي: (الْمُكْثِرُ الْخَيْرِ الْقَرِيرُ الْعَيْنُ) أو كون المضاف مثنى أو مجموعا على حد المثنى؛ كقولي: «الْحَالِدَانِ الْمُسْتَقِيلَا حَذِيمٍ»

وكقول الراجز: [من الرجز]

الْفَارِجُو بَابِ الْأَمِيرِ الْمُبْهَمِ (٢)

فلو كان المضاف غير مثنى ولا مجموع على حد المثنى، لم يصف مقرونا بالألف واللام إلى عار منهما، إلا على مذهب الفراء^(٣)، ولا إلى ضمير إلا على مذهب الرماني، والمبرد- في أحد قولي- وبذلك قال الزمخشري^(٤)؛ فعندهم أن

(١) صدر بيت لأبي كبير الهذلي وعجزه:

... .. سهذا إذا ما نام ليل الهوجل

ينظر شرح أشعار الهذليين ٣/١٠٧٣، جمهرة اللغة ص ٣٦٠، وخزانة الأدب ٨/١٩٤، ٢٠٣، وشرح التصريح ٢/٢٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٨، وشرح شواهد المغنى ١/٢٢٧، والشعر والشعراء ٢/٦٧٥، ولسان العرب (سهد)، (حوش)، (هجل)، ومغنى اللبيب ٢/٥١١، وتاج العروس (هجل)، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٨٩، وجمهرة اللغة ص ١١٧٦، وشرح شواهد المغنى ٢/٨٨٠، ولسان العرب (جيا). (٢) الرجز لرجل من ضبة في الكتاب ١/١٨٥، وبلا نسبة في شرح أبيات سيويه ١/٣٩٩، والمقتضب ٤/١٤٥، وأساس البلاغة (بهم)، (فرج).

(٣) قال الزمخشري: وتقول في اللفظية مررت بزيد الحسن الوجه، وبهند الجائلة الوشاح، وهما الضاربيا زيد، وهم الضاربو زيد، قال الله تعالى: ﴿وَالْمَقِيمِ الصَّلَاةِ﴾، ولا تقول: الضارب زيد؛ لأنك لا تفيد فيه خفة بالإضافة كما أفدتها في المثنى والمجموع، وقد أجازته الفراء. ينظر: شرح المفصل ٢/١٢٢.

(٤) قال الزمخشري: وإذا كان المضاف إليه ضميرًا متصلًا، جاء ما فيه تنوين أو نون، وما عدم

الكاف والهاء والياء من قولك: «زَيْدُ الْمُكْرَمِ كَ»، وَأَنْتَ الْمُكْرَمُ، وَالْمُكْرِمِي فِي موضع جر.

وهو خلاف قول سيبويه والأخفش (١).

فإن سيبويه يحكم على موضع الضمير بما يستحقه الظاهر الواقع موقعه، والأخفش يحكم بنصب الضمير، قرن ما اتصل به من أسماء الفاعلين بالألف واللام أو لم يقرن؛ فـ«الضَّارِبُكَ» و«ضَارِبُكَ» عنده سِيَان في استحقاق النصب. وهما عند الرمانى (٢) سِيَان في استحقاق الجر.

والأوّل عند سيبويه ناصب ومنصوب. والثانى مضاف ومضاف إليه؛ كما لو قلت: «الضَّارِبُ زَيْدًا» و«ضَارِبُ زَيْدٍ».

(ص)

وَعَبَّرَ هَذَا الْوَصْفَ إِنَّ أَضْيَفًا إِلَى مُعَرَّفٍ أَيْلَ تَغْرِيفًا
إِنْ لَمْ يَكُنْ مُلَازِمَ الْإِبْهَامِ مُقَرَّرَ الشِّيَاحِ فِي الْأَفْهَامِ
كَ(غَيْرِ) إِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ اثْنَيْنِ تَنَافِيَا كـ(الصَّعْبُ غَيْرُ الْهَيْنِ)
(ش) غير هذا الوصف - أى غير الوصف الذى يعمل عمل الفعل - إذا أضيف

= واحدًا منهما شرعًا في صحة الإضافة؛ لأنهم لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين أو النون أن يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل، جعلوا ما لا يوجد فيه له تبعًا، فقالوا: الضاربك والضاربانك، والضاربى والضاربانى، كما قالوا: ضاربك والضارباك والضاربوك والضاربى. ينظر: شرح المفصل: ١٢٣/٢.

(١) وإذا قلت: هم الضاربوك وهما الضارباك، فالوجه فيه الجرّ، لأنك إذا كفت النون من هذه الأسماء في المظهر كان الوجه الجرّ، إلّا في قول من قال: «الحافظو عورة العشيرة». ولا يكون في قولهم: هم ضاربوك، أن تكون الكاف في موضع النصب، لأنك لو كفت النون في الإظهار لم يكن إلّا جرًا، ولا يجوز في الإظهار: هم ضاربو زيدًا، لأنها ليست في معنى الذى، لأنها ليست فيها الألف واللام كما كانت في الذى. ينظر الكتاب (١٨٧/١).

(٢) هو على بن عيسى بن على بن عبد الله، أبو الحسن الرمانى، كان إمامًا في العربية، علامة في الأدب في طبقة الفارسى، والسيرافى، وكان معتزليًا، قيل: لم ير مثله قط علمًا بالنحو، وغزارة بالكلام، وبصرًا بالمقالات، واستخراجًا للعويص، وإيضاحًا للمشكل، وكان يمزج النحو بالمنطق، من مصنفاته: التفسير، الحدود الأكبر، والأصغر، شرح أصول ابن السراج، شرح سيبويه، معانى الحروف، وغيرها. مات سنة ٣٨٤ هـ. ينظر: بغية الوعاة (١٨٠/٢ - ١٨١).

فإضافته محضة .

فيتعرف بما أضيف إليه إن كان معرفة ، ما لم يكن المضاف ملازما للإبهام كـ «غَيْر» و «مِثْل» و «شِبْه» فإن إضافة واحد من هذه وما أشبهها لا تزيل إبهامه إلا بأمر خارج عن الإضافة . كوقوع «غَيْر» بين ضدين ؛ كقول القائل : «رَأَيْتُ الصَّغْبَ غَيْرَ الْهَيْنِ» و «مَرَزْتُ بِالْكَرِيمِ غَيْرَ الْبَخِيلِ» وكقوله تعالى : ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] .

وكقول أبي طالب : [من الرجز]

يَا رَبِّ إِمَّا يَخْرُجَنَّ طَالِبِي
فِي مَقْتَبٍ مِنْ تِلْكَ الْمَقَانِبِ
فَلْيَكُنِ الْمَغْلُوبُ غَيْرَ الْغَالِبِ
وَلْيَكُنِ الْمُسْلُوبُ غَيْرَ السَّالِبِ^(١)

فبقوع «غَيْر» بين ضدين يرتفع إبهامه ؛ لأن جهة المغايرة تتعين ؛ بخلاف خلوها من ذلك ؛ كقولك : «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ» .

وكذا «مِثْل» إذا أضيف إلى معرفة دون قرينة تشعر بمماثلة خاصة ؛ فإن الإضافة لا تعرفه ، ولا تزيل إبهامه ، فإن أضيف إلى معرفة ، وقارنه ما يشعر بمماثلة خاصة تعرف .

(ص)

وَعَالِبًا (حَسْبُ) و (مِثْلُ) مَعَ مَا
وَعَبْدُ بَطْنِهِ قَلِيلًا نُكْرًا
كُلُّ ل (رُبُّ ابْنٍ وَأُمِّهِ) وَ (كَمْ)
(ش) لا يتعرف - غالبا - «حَسْبُكَ» ولا ما في معناه ؛ لأنه بمعنى : كافيك ، وهو اسم فاعل مراد به الحال .

وما في معنى «حَسْبُكَ» : «شَرُّعُكَ» و «بِجْلُكَ» و «قَطْلُكَ» و «قَذْلُكَ» ، كلها نكرات ؛ لتأديتها معنى الفعل .

وما في معنى «مِثْلُ» : «شِبْه» و «نِد» و «نَحْو» وما أشبه ذلك ، وكلها - أيضا -

(١) الرجز في شرح الأشموني ٣٠٨/٢ .

نكرات؛ إلا إذا أريد بها خصوص المشابهة؛ كما تقدم من القول في «مِثْل» وكذلك «حَسْبُكَ» وأخواتها، وقد يعرض لها ما تصير به معارف؛ صرح بذلك سيويه. إلا أن الشائع تنكيرها. ولذلك قلت:

وَعَالِيَا «حَسْب» و«مِثْل» مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا التَّنْكِيرُ فِيهَا لَزِمَا
وذكر أبو علي: أن من العرب من يجعل: «وَاحِدَ أُمِّهِ» و«عَبْدَ بَطْنِهِ» نكرتين
فيدخل عليهما «رُبَّ». وكونهما معرفتين أشهر.

إذا عطف على مجرور «رُبَّ»، أو منصوب «كَمْ» الاستفهامية مضاف إلى ضميره
فهو نكرة بإجماع نحو قولك: «رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ لَقِيْتُهُمَا» و«كَمْ نَاقَةٌ وَفَصِيلُهَا
لَكَ؟» لأن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه على الأصح. و«رُبَّ»
و«كَمْ» لا يعملان إلا في نكرة؛ فتقدير «رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ»: رب رجل وأخ
له، وتقدير: «كَمْ نَاقَةٌ وَفَصِيلُهَا»: كم ناقة وفصيلا لها؛ وكذا التقدير في «رُبَّ ابْنِ
وَأُمِّهِ»، و«كَمْ شَاةٌ وَنَسْلُهَا».

فصل

(ص)

قَدْ يُجْعَلُ الْمُضَافُ كَالَّذِي لَهُ أَضِيفَ فِي بَغْضِ الذِّي أُتِيلُهُ
بِشَرْطِ أَنْ يَصْلُحَ أَنْ يُسْتَعْنَى بِهِ عَنِ الْأَوَّلِ فِيمَا يُعْنَى
كَ (نَسَفْتُهُ مَرُّ رِيحٍ شَمَالٍ وَمَرُّهَا سَرِيعَةُ التَّحَوُّلِ)
(ش) إذا كان المضاف صالحا للحذف، والاستغناء عنه بالمضاف إليه، جاز أن
يعطى المضاف بعض أحوال المضاف إليه؛ فمن ذلك قول الشاعر: [من الطويل]
مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهُتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ^(١)

(١) النواسم: الريح اللينة الهبوب. (المقاييس - نسيم).

والبيت لذي الرمة في ديوانه ص ٧٥٤، وخزانة الأدب ٢٢٥/٤، وشرح أبيات سيويه
٥٨/١، والكتاب ٦٥، ٥٢/١، والمحتسب ٢٣٧/١، والمقاصد النحوية ٣٦٧/٣، وبلا
نسبة في الأشباه والنظائر ٢٣٩/٥، والخصائص ٤١٧/٢، وشرح الأشموني ٣١٠/٢،
وشرح ابن عقيل ص ٣٨٠، وشرح عمدة الحافظ ص ٨٣٨، ولسان العرب (عود)،
(صدر)، (قبل)، (سفه)، والمقتضب ١٩٧/٤.

فأعطى لـ «مَرَّ» وهو مذكر تأنيث «الرَّيَّاحِ»؛ لأن الإسناد إلى الرياح مغن عن ذكر الـ «مَرَّ».

وكذلك قول الآخر : [من الكامل]

أَتَى الْفَوَاحِشَ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةٌ وَلَدَيْنَهُمْ تَرْكُ الْجَمِيلِ جَمَالٌ^(١)

ومنه قوله- تعالى-: ﴿فَطَلَّتْ أَعْيُنُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤]؛ فأعطى الأعناق ما هو لأصحابها من الإخبار بـ «خَاضِعِينَ»؛ لصلاحية الأعناق للحذف، والاستغناء عنها بضمير أصحابها، وهو أن يقال: «فَطَلُّوا لَهَا خَاضِعِينَ». وأمثال ذلك كثيرة. ولو قيل في «قَامَ غُلَامٌ هِنْدَ»: «قَامَتْ غُلَامٌ هِنْدَ» لم يجز؛ لأن الغلام غير صالح للحذف والاستغناء بما بعده عنه؛ كما كان ذلك فيما تقدم من «مَرَّ الرَّيَّاحِ» و«أَتَى الْفَوَاحِشَ» وأشباههما.

وكما جاز تأنيث المذكر؛ لإضافته إلى مؤنث صالح للاستغناء به؛ كذلك يجوز تذكير المؤنث؛ لإضافته إلى مذكر صالح للاستغناء به؛ كقول الشاعر: [من الخفيف]

رُؤْيُةُ الْفِكْرِ مَا يُوُولُ لَهُ الْأَمَدُ رُ مَعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي^(٢)

ويمكن أن يكون من ذلك قوله- تعالى-: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦].

(ص)

وَمُبْهَمٌ كـ (غَيْرِ) إِنَّ يُضَفُّ لِمَا بَنَوْا أَجْزُ بِنَاهُ لِلَّذِ قُدِّمًا

(ش) المراد بـ «مُبْهَمٌ كَغَيْرِ»: ما لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه؛ كـ «مِثْلُ» و«دُونُ» و«بَيْنُ» و«جِوْنُ» مما فيه شدة إبهام تقربه من الحروف. فإذا أضيف إلى مبنى جاز أن يكتسب من بنائه، كما تكتسب النكرة المضافة إلى معرفة من تعريفها.

(١) البيت للفرزدق في المقاصد النحوية ٣/٣٦٨، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٣١٠، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٠٥ (ورواية العجز فيه:

... .. وبيرون فعل المكرمات حراما)

(٢) البيت بلا نسبة في الدرر ٥/٢١، وشرح الأشموني ٢/٣٢٢، والمقاصد النحوية ٣/٣٦٩، وجمع الهوامع ٢/٤٩.

فمن اكتساب البناء بالإضافة إلى مبنى؛ قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن: ١١] وقوله: ﴿لَقَدْ نَقَطَعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] - بفتح النون - وقوله: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَكَّكُمْ نَطَقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣] - بفتح اللام.

ومنه قول الشاعر: [من البسيط]

لَمْ يَمْنَعْ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ^(١)
- بفتح الراء.

(ص)

وَلَا يُضَافُ إِسْمٌ مَا بِهِ اتَّخَذَ مَعْنَى وَمَا أَوْهَمَ ذَا إِذَا وَرَدَ
فَهُوَ مُؤَوَّلٌ بِمُبْدِىِ الْعُذْرِ فِي نُطْقِي بِهِ تَأْوِيلُ ذِي تَلَطُّفٍ
(ش) المضاف يعرف أو يخصص بالمضاف إليه، والشئ لا يعرف ولا يتخصص إلا بغيره، فلا بد من كون المضاف غير المضاف إليه بوجه ما. فإن توهم خلاف ذلك إلى مضاف ومضاف إليه تلتطف في تقدير المغايرة.

فلذلك قيل في قولهم: «صَلَاةُ الْأُولَى» أن المراد: صلاة الساعة الأولى، وفي قولهم: «مَسْجِدُ الْجَامِعِ» و«دِينُ الْقِيَمَةِ» و«حَبَّةُ الْحَمَقَاءِ» أن المراد: مسجد اليوم أو الوقت الجامع، ودين الملة القيمة، وحبة البقلة الحمقاء.

وقيل في قولهم: «سَعِيدُ كُرْزٍ» - لمن اسمه: سعيد، ولقبه: كرز -: إن الأول مؤول بالمسمى، والثاني غير مؤول، بل اعتبر به مجرد اللفظ.

فإذا قلت: «جاءنى سعيد كرز» فكأنك قلت: جاءنى مسمى هذا القلب.

وبنحو هذا يعامل: «يَوْمُ الْخَمِيسِ» و«فَعَلْتُ ذَلِكَ ذَاتَ يَوْمٍ، ذَاتَ صَبَاحٍ».

(١) الْوَقْلُ: الحجارة، والكَرْبُ (الشجر) الذى لم يُسْتَقْصَ فبقيت أصوله بارزة. (القاموس - وقل).

والبيت لأبى قيس بن الأسلت فى ديوانه ص ٥٨، وجمهرة اللغة ص ١٣١٦، وخزانة الأدب ٤٠٦/٣، ٤٠٧، والدرر ١٥٠/٣، ولأبى قيس بن رفاعه فى شرح أبيات سيبويه ١٨٠/٢، وشرح شواهد المغنى ٤٥٨/١، وشرح المفصل ٨٠/٣، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٦٥/٤، ٢١٤، ٢٩٦/٥، والإنصاف ٢٨٧/١، وخزانة الأدب ٥٣٢/٦، ٥٥٢، ٥٥٣، وسر صناعة الإعراب ٥٠٧/٢، وشرح التصريح ١٥/١، وشرح المفصل ٨١/٣، ١٣٥/٨، والكتاب ٣٢٩/٢، ولسان العرب (نطق)، (وقل)، ومغنى اللبيب ١٥٩/١، وجمع الهوامع ٢١٩/١.

وأما قولهم: «نَفْسُ الشَّيْءِ» و«كُلُّ الْقَوْمِ»؛ فإن المغايرة فيه بين الأول والثاني بيّنة؛ لأن «نَفْسًا» و«كُلًّا» قبل أن يضافا صالحان لأشياء مختلفة الحقائق، والذي يضاف إليه أحدهما دال على معين، فإذا طرأت الإضافة اتحدا معنى، وبقي الشعور بما كانا عليه قبل أن يضافا، مسوغا لجعلهما مضافا، ومضافا إليه في اللفظ، وإن كانا - في المعنى - واحدا.

وأما نحو: «جَزْدُ قَطِيفَةٍ» فملحق بـ«خَاتَمِ قَضَّة» وبابه.

فصل

(ص)

وَهَآكَ أَسْمَاءُ تُضَافُ أَبَدًا مِنْهَا (قُضَارَى) و(حُمَادَى) و(لَدَى) (يَبْدَ) (سَوَى) (عِنْدَ) (لَدُنْ) (ذُو) و(أُولُو) (ذَوُو) - بِمُضْمَرٍ - كَمَا (ذَوُوهَا) (ذُو) (ذَاتُ): أَتْنَاهُ، (ذَوَاتُ): الْجَمْعُ وَقَلَّ أَنْ يُضَافَ (ذُو) إِلَى عَلَمٍ وَنَحْوِ (ذِي تَبُوكَ) (ذِي بَكَّةَ) قَدْ (ش) من الأسماء ما لا ينفك عن الإضافة لا معنى ولا لفظا؛ ومنها لا ينفك عن الإضافة معنى، وينفك عنها لفظا.

فمن الأول: «قُضَارَى الشَّيْءِ وَحُمَادَاهُ» أى: غايته.

ومنها: «لَدَى» و«عِنْدَ» ومعناها: الحضور والقرب.

هكذا قال سيبويه^(١)، ولم يجعل «لَدَى» لغة في «لَدُنْ»؛ كما فعل الزمخشري^(٢).

و«يَبْدَ» بمعنى «غَيْرٍ» ولم تقع الإضافة إلا إلى مستثنى بها.

و«سَوَى» لا يليها إلا مجرور بإضافتها إليه. وقد مضى الكلام عليها في باب الاستثناء.

ومن الأسماء التي تلازم الإضافة لفظا ومعنى «ذُو» بمعنى: صاحب، وفروعها وهي: «ذَوَا» في الثنية. و«ذَوُو» في الجمع [أو «أُولُو» و«ذَات» في الإفراد والتأنيث.

(١) ينظر: الكتاب ٤/٢٣٢.

(٢) قال الزمخشري: ومنها «لَدَى». وفيما ثمانى لغات: لدى ولدن ولدن ولدن ولدن بحذف نونها ولدن ولدن بالكسر لالتقاء الساكنين ولَدَ بحذف نونهما... ينظر: شرح المفصل: ٤/١٠٠.

و«ذَوَاتَا» فى التثنية. و«ذَوَات» فى الجمع. ^(١)

ولا يضمن إلا إلى اسم جنس ظاهر، إلا ما ندر من قول الشاعر: [من الوافر]
صَبَحْنَ الْخَزْرَجِيَّةَ مُزْهَقَاتٍ أَبَارَ دَوَى أَرْوَمَتِهَا ^(٢) دَوُوهَا ^(٣)
وكذا قول الآخر أنشده الأصمعى: [من مجزوء الرمل]
إِنَّمَا يَضْطَبِعُ الْمَعْرُوفَ فِي النَّاسِ دَوُوه ^(٤)
وإلى هذين البيتين أشرت بقولى:

... كَمَا دَوُوهَا ... كَذَا دَوُوهُ ...

ومن إضافة «دَوُوه» إلى مضمَر قول الأحوص: [من الطويل]
وَإِنَّا لَنَرْجُو عَاجِلًا مِنْكَ مِثْلَمَا رَجَوْنَاهُ قَدَمًا مِنْ دَوِيكَ الْأَفَاضِلِ ^(٥)
وأضيف «دَوُوه» إلى علم، وذلك على ضربين:
أحدهما: نادر، والآخر: كثير.

فالنادر: أن يكون «دَوُوه» غير جزء من العلم، بل تكون إضافته إلى علم تام كإضافة
«صَاحِب» إليه.

فمن ذلك قول بعض العرب: «دَوُوهُ تَبُوك»، ومثله «أَنَا اللَّهُ دَوُوهُ بَكَّة» - وجد مكتوبا
فى حجر من أحجار الكعبة قبل الإسلام.
والكثير الذى ليس نادرا: أن يكون «دَوُوه» بعض العلم؛ كقولهم: «دَوُوهُ يَزَن» و«دَوُوهُ
الكَلاَع» - لرجلين. و«دَوُوهُ سَلَم» - لموضع.

(١) ما بين المعكوفين سقط فى «أ».

(٢) الأرومة: الأصل. (اللسان - أرم).

(٣) البيت لكعب بن زهير فى ديوانه ص ١٠٤، وأمالى ابن الحاجب ص ٣٤٤، وشرح المفصل
٥٣/١، ٣٦/٣، ٣٨، ولسان العرب (ذو)، وبلا نسبة فى الدرر ٢٨/٥، والمقرب
٢١١/١، وجمع الهوامع ٥٠/٢.

(٤) البيت بلا نسبة فى الدرر ٢٧/٥، وشرح المفصل ٥٣/١، ٣٨/٣، ولسان العرب (ذو)،
وجمع الهوامع ٥٠/٢.

(٥) البيت فى ديوانه ص ١٨٢، والدرر ٢٨/٥، والعقد الفريد ٩٠/٢ وفيه «الأوائل» مكان
«الأفاضل»، ولسان العرب (ذو) وفيه «الأوائل» مكان «الأفاضل»، وتاج العروس (ذو) وفيه
«الأوائل» مكان «الأفاضل»، وبلا نسبة فى جمع الهوامع ٥٠/٢.

فصل

(ص)

لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ بِلَا عَظْفٍ وَلَا تَنْكُرٍ أَضِيفَ (كِلْتَا) وَ(كِلَا) (لَبَّى) وَ(سَعْدَى) ثُمَّ (وَحَد) لَا تُضَفُّ إِلَّا لِمُضْمَرٍ كـ (وَحَدَكَ أَنْصَرِفَ) وَمُغْرِبٌ مُضِيفٌ (لَبَّى) لـ (يَدَى) وَلَمْ يَجِئْ جَاعِلُهُ فَرْذَا بِشَى (ش) من اللازم الإضافة لفظا ومعنى: «كِلَا» وَ«كِلْتَا» ولا يضافان إلا لمعرفة المثنى معنى ولفظا؛ كقولك: «جَاءَ كِلَا الرَّجُلَيْنِ»، أو مثنى معنى لا لفظا؛ كقول الشاعر: [من الرمل]

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدَى وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلٌ^(١)

ولا يضافان إلى معطوف ومعطوف عليه إلا ما شذ؛ كقول الشاعر: [من البسيط] كِلَا أَخِي، وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا فِي النَّائِبَاتِ وَالْمَامِ الْمُلِمَاتِ^(٢) ومن اللازم للإضافة إلى المضممر دون الظاهر: «لَبَّيْكَ» وَ«سَعْدَيْكَ» وَ«وَحَدَكَ». وزعم يونس أن «لَبَّيْكَ» مفرد، وأنه في الأصل «لَبَّى» على «فَعْلَى»؛ فقلبت ألفه ياء في الإضافة كانهقلاب ألف «لَدَى» وَ«إِلَى» وَ«عَلَى».

وقال سيبويه^(٣): بل هو مثنى؛ لأنه لو كان مفردا جاريا مجرى «لَدَى» وَ«إِلَى» وَ«عَلَى» لم تنقلب ألفه إلا مع المضممر؛ كما لا تنقلب ألف «لَدَى» وَ«إِلَى» وَ«عَلَى» إلا معه، وفي وجود ياء «لَبَّيْكَ» مع الظاهر دليل على مخالفتها ياء «لَدَيْكَ» وَ«إِلَيْكَ» وَ«عَلَيْكَ»؛ كما قال الشاعر: [من المتقارب]

- (١) البيت لعبد الله بن الزبعرى في ديوانه ص ٤١، والأغاني ١٣٦/١٥، والدرر ٢٥/٥، وشرح التصريح ٤٣/٢، وشرح شواهد المغنى ٥٤٩/٢، وشرح المفصل ٣/٢، والمقاصد النحوية ٤١٨/٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٣٩/٣، وشرح الأشموني ٣١٧/٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٨٩، ومغنى اللبيب ٢٠٣/١، والمقرب ٢١١/١، وجمع الهوامع ٥٠/٢.
- (٢) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٠/٣، والدرر ١١٢/٣، وشرح الأشموني ٣١٧/٢، وشرح التصريح ٤٣/٢، وشرح شواهد المغنى ص ٥٥٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٩٠، ومغنى اللبيب ص ٢٠٣، والمقاصد النحوية ٤١٩/٣، وجمع الهوامع ٥٠/٢.
- (٣) وزعم الخليل أنها تشنية بمنزلة حواليك؛ لأننا سمعناهم يقولون: حَتَانُ. وبعض العرب يقول: «لَبَّ» فيجره مجرى أُنْسٍ وَغَاقٍ، ولكنه موضعه نصب. وَحَوَالَيْكَ بمنزلة حَتَائِكَ. ولست تحتاج في هذا الباب إلى أن تفرد، لأنك إذا أظهرت الاسم تبين أنه ليس بمنزلة عليك وإليك؛ لأنك لا تقول: لَبَّى زَيْدٌ وَسَعْدَى زَيْدٌ. ينظر الكتاب (٣٥١/١).

دَعَوْتُ لِمَا تَابَنِي مِسُورًا فَلَبَّى فَلَبَّى يَدَى مِسُورٍ^(١)
والى هذا أشرت بقولى:
وَمُغْرِبٌ مَضِيفٌ «لَبَّى» لـ «يَدَى»
أى: هو جاء بغريب.
(ص)

حَتْمًا أَضِيفَ الْفَمُّ حَيْثُ حُذِفَا ثَانِيهِ وَاسْتَنْدِرْ (خَيَاشِيمَ وَقَا)
وَالزَّمْ إِضَافَةً (إِزَاءَ) وَ(جِذَا)
فِي (بَيْنَ) قِيلَ (بَيْنَمَا) فَلَمْ تُضَفْ ظَرْفَيْنِ (وَسَطَ) (بَيْنَ) (حَيْثُ) (إِذَا) (إِذَا)
فَاجَرَّ تَالِيَهَا، وَطَوَّرَا ارْتَفَعَ وَإِنْ يُقَلَّ (بَيْنَا) فَحُكْمُهَا اخْتَلَفَ
(ش) ومن اللازم للإضافة لفظًا: «الفم» دون ميم.

وقد يفرد فى الضرورة كقول الشاعر: [من المتقارب]
وَدَاهِيَةٍ مِنْ دَوَاهِي الْمَنُو نِ يَزْهَبُهَا النَّاسُ لَا قَا لَهَا
وكقول الراجز: [من الرجز]

خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خَيَاشِيمَ وَقَا^(٢)

ومن اللازم للإضافة والظرفية: «إِزَاءَ» و«جِذَا» و«وَسَطَ» و«بَيْنَ»، وقيدت «إِزَاءَ» و«جِذَا» بكونهما ظرفين؛ احترازًا من «إِزَاءَ الْحَوْضِ»؛ فإنه اسم يفرد ويضاف؛ وكذلك احتريت بتقييد «جِذَا» من الحذاء الذى يراد به النعل.
والأصل فى «وَسَطَ» مصدر: وسط الشيء الشيء إذا توسطه ثم استعمل استعمال «بَيْنَ» فى ملازمة الإضافة والظرفية.

(١) البيت لرجل من بنى أسد فى الدرر ٦٨/٣، وشرح التصريح ٣٨/٢، وشرح شواهد المغنى ٩١٠/٢، ولسان العرب (لبى)، والمقاصد النحوية ٣٨١/٣، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١٢٣/٣، وخزانة الأدب ٩٢/٢، ٩٣، وسر صناعة الإعراب ٧٤٧/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٧٩/١، وشرح الأشموني ٣١٢/٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٨٣، ٣٨٥، والكتاب ٣٥٢/١، ولسان العرب (لب)، (سور)، والمحتسب ٧٨/١، ٢٣/٢، ومغنى اللبيب ٥٧٨/٢، وهمع الهوامع ١٩٠/١.

(٢) الرجز للعجاج بن ربيعة فى ديوانه ٢٢٥/٢، وإصلاح المنطق ص ٨٤، وخزانة الأدب ٤٤٢/٣، ٤٤٤، والدرر ١١٣/١، وشرح أبيات سيبويه ٢٠٤/١، والممتع فى التصريف ص ٤٠٨، وبلا نسبة فى خزانة ٤٣٧/٤، ٥١٠/٦، ٢٤٤/٧، ٢٤٦.

وقد يخلو من الظرفية؛ كقول الشاعر -يصف سحابا ذا برق-: [من الخفيف]
وَسَطُهُ كَالْتِرَاعِ^(١) أَوْ سُرْجِ الْمَجْجِ دَلِ^(٢) طَوْرًا يَخْبُو وَطَوْرًا يُنِيرُ^(٣)

يروى: بالرفع والنصب: فمن رفع فبالابتداء، وكان فيه حجة على ما قلنا. ومن نصب فعلى الظرفية، والخبرية، والكاف بعده اسم فى موضع رفع بالابتداء.
وأما «بَيْنَ» فملازم للإضافة ما لم ينكف «مَا» كقولك: «بَيْنَمَا زَيْدٌ عِنْدَنَا أَتَانَا عَمْرُو».

وإذا زيد عليها ألف جاز فيها وجهان: بقاء الإضافة، وانكفافها؛ إلا أن الانكفاف قبل اسم عين أكثر من بقاء الإضافة.

وإلى هذا أشرت بقولى:

فَانْجَرَّ تَالِيَهَا، وَطَوْرًا ازْتَفَعُ

ويروى: [من الكامل]

بَيْنَا تَعَتَّقُهُ الْكُمَاةَ [وَرَوْغُهُ^(٤) يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ جَرِيٌّ سَلَفُ^(٥)]^(٦)

بالجر والرفع.

وأما «إِذْ» و«إِذَا» و«حَيْثُ»؛ فيأتى الكلام عليهن -إن شاء الله تعالى -.

(ص) وَلَمْ يُضَفْ لِمُفْرَدٍ (إِذَا) و(إِذَا) و(حَيْثُ) فى غَيْرِ [ضُرُورَةٍ كَذَا]^(٧)

وَنَادِرٌ إِفْرَادُهَا وَكَثْرًا إِفْرَادُ (إِذَا) مُنُونًا مُنْكَسِرًا

(ش) تضاف «إِذَا» إلى جملة فعلية، وإلى جملة اسمية :

(١) اليراع: ذباب يطير بالليل كأنه نار. (القاموس - يرع).

(٢) المجدل: القُصْر. (المقاييس - جدل).

(٣) البيت لعدى بن زيد فى ديوانه ص ٨٥، ولسان العرب (وسط)، والدرر ٨٨/٣، وبلا نسبة فى همع الهوامع ٢٠١/١.

(٤) الروغ: الميل وقلة الاستقرار. (المقاييس - روغ).

(٥) السلفع: الجريء الشجاع الواسع الصدر. (القاموس - سلفع).

والبيت لأبى ذؤيب فى الأشباه والنظائر ٤٨/٢، وخزانة الأدب ٢٥٨/٥، ٧١/٧،

٧٣، ٧٤، والدرر ١٢٠/٣، وسر صناعة الإعراب ٢٥/١، ٧١٠/٢، وشرح أشعار

الهذليين ٣٧/١، وشرح شواهد المغنى ٢٣٦/١، ٧٩/٢، وشرح المفصل ٣٤/٤،

ولسان العرب (بين) وبلا نسبة فى الخصائص ١٢٢/٣، ورسف المباني ص ١١١،

وشرح المفصل ٩٩/٤، ومغنى اللبيب ٣٧٠/١، وهمع الهوامع ٢١١/١.

(٦) ما بين المعكوفين سقط فى «أ».

(٧) فى ط: شذوذ هكذا.

ولا تضاف «إِذَا» إلا إلى جملة فعلية، وأجاز الأخفش أن تضاف إلى جملة اسمية، وحمل عليها «حَيْثُ»، فالزمت الإضافة إلى الجملتين.

وشد أفراد ما تضاف إليه في قول الراجز : [من الرجز]

أما تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا^(١)

وفي قول الشاعر : [من الطويل]

وَنَطْعُهُمْ تَحْتَ الْحَبَا^(٢) بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بِيضِ الْمَوَاضِي، حَيْثُ لَى الْعَمَائِمِ^(٣)

قال ابن كيسان: رواية «حيث» في هذا البيت بالفتح، والأكثر بالضم.

وإلى هذا أشرت بقولي:

«حَيْثُ» في غَيْرِ [ضُرُورَةٍ كَذَا]^(٤)

وأشد أبو علي قول الشاعر: [من الطويل]

إِذَا رَيْدَةٌ^(٥) مِنْ حَيْثُهَا نَفَحَتْ لَهُ أَتَاهُ بِرِيَّاهَا خَلِيلٌ يُوَاصِلُهُ^(٦)

قال أبو علي: «حذف ما تضاف إليه «حَيْثُ» كما حذف ما تضاف إليه «إِذَا». قلت: «إِذَا» كثر حذف ما تضاف إليه؛ لأنها كالأصل في الإضافة إلى الجمل؛ لكنها عند حذف ما تضاف إليه يلزم أن تنون وتكسر ذالها؛ لالتقاء الساكنين، وهذا التنوين الذي يلحقها هو عوض من المضاف إليه؛ ولذلك لا يستغنى عنه إذا حذف.

(١) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (حيث)، وتاج العروس ٣٠ (حيث) وتهذيب اللغة ٢١١/٥، وخزانة الأدب ٣/٧، والدرر ٣/١٢٤، شرح شذوهر الذهب ص ١٦٨، وشرح شواهد المغنى ١/٣٩٠، وشرح المفصل ٤/٩٠، وشرح ابن عقيل ص ٣٨٥، ومغنى اللبيب ١/١٣٣، والمقاصد النحوية ٣/٣٨٤، وجمع الهوامع ١/٢١٢.

(٢) الجبى: الحابى: المرتفع المنكبين إلى العنق. (القاموس - جبا).

(٣) البيت للفرزدق في شرح شواهد المغنى ١/٣٨٩، والمقاصد النحوية ٣/٣٨٧، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/١٢٥، وخزانة الأدب ٦/٥٥٣، ٥٥٧، ٥٥٨، ٧/٤، والدرر ٣/١٢٣، وشرح الأشموني ٢/٣١٤، وشرح التصريح ٢/٣٩، وشرح المفصل ٤/٩٢، ومغنى اللبيب ١/١٣٢، وجمع الهوامع ١/٢١٢.

(٤) في ط: شذوذ هكذا.

(٥) الريدة: الريح اللينة الهبوب. (اللسان - ريد).

(٦) البيت لأبى حية النميرى في ديوانه ص ٧٢، وخزانة الأدب ٦/٥٥٤، ٥٥٩، وشرح شواهد المغنى ١/٣٩٠، ولسان العرب (ريد)، (خلل)، والمقاصد النحوية ٣/٣٨٦، وبلا نسبة في الدرر ٣/١٢٥، ومغنى اللبيب ١/١٣٣، وجمع الهوامع ١/٢١٢، وتاج العروس (خلل)، وكتاب العين ٨/٦٥.

ولما كان عوضاً مِنَ الجملة، وكان وجود الجملة معطياً لـ «إِذْ» شبهها بالموصول استحققت به البناء، قام التنوين مقامها في إيجاب بناء «إِذْ». وزعم الأخفش أن كسرة ذال «حِيَتِّذِ» كسرة إعراب، وأن «إِذْ» إنما بنيت لإضافتها إلى الجملة. فلما حذفت الجملة عاد إليها الإعراب، فجرت بالإضافة. ويبطل رأيه أن ذلك الكسر يوجد دون إضافة إلى «إِذْ»؛ فإنه قد روى عن العرب موضع «كَانَ ذَلِكَ حِيَتِّذِ»: «كَانَ ذَلِكَ إِذْ». وهذا بين - والله أعلم -.

ومنه قول الشاعر: [من الوافر]

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحُ^(١)
وزعم الأخفش - أيضاً - أنه أراد «حِيَتِّذِ» فحذف «حِيَتًا» وأبقى جر «إِذْ»، وهذا بعيد. وغير قول الأخفش أولى بالصواب، والله أعلم. وبعد من حيث أن «حِيَتًا» بمعنى «وَقْتُ»، و«إِذْ» معناها: وقت، ومثل هذه الإضافة في تقدير الاطراح فلا ينوى مع الحذف - والله أعلم -.

(ص)

وَمِثْلُ (إِذْ) مَعْنَى كَذَا (إِذْ) أَضِيفًا لِلْجُمْلَتَيْنِ وَافْتَحَنَ تَخْفِيفًا
وَقَبْلَ فِعْلٍ مَاضٍ الْمَبْنَى رَجَحَ وَالْعَكْسُ قَبْلَ غَيْرِهِ أَيْضًا وَضَحَ
وَمَا بـ (إِذْ) أَلْحَقَ ثُمَّ تُنَى فَلَيْسَ عَنْ إِعْرَابِهِ تَسْتَعْنَى
(ش) معلوم أن «إِذْ» دال على زمن ماض مبهم غير محدود؛ فأى اسم وافقه في معناه جاز أن يضاف إلى جملة ماضية المعنى، اسمية كانت، أو فعلية نحو: «الْحِينَ» و«الْوَقْتُ» و«السَّاعَةُ» و«الزَّمان»؛ وكذا «الْيَوْمُ»؛ لأن اليوم عند العرب لا يختص بالنهار إلا بقرينة؛ مثل أن يقال: «لا آتيك في يوم ولا ليلة».

فإن قلت: لا آتيك يوما ولم تقرنه بـ «لَيْلَةً» كان بمعنى «وَقْتُ» و«حِينَ»؛ قال الله - تعالى -: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَافِقُ﴾ [القيامة: ٣٠]، وهذا لا يختص بليل، ولا نهار؛

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ٦/٥٣٩، ٥٤٣، ٥٤٤، وشرح أشعار الهذليين ١٧١/١، وشرح شواهد المغنى ص ٢٦٠، ولسان العرب (أذذ)، (شلل)، ١٥/٤٦٢ (إذ)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/٣٠١، وتذكرة النحاة ص ٣٧٩، والجني الداني ص ١٨٧، ٤٩٠، وجواهر الأدب ص ١٣٨، والخصائص ٢/٣٧٦، ورصف المباني ص ٣٤٧، وسر صناعة الإعراب ص ٥٠٤، ٥٠٥، وشرح المفصل ٣/٣١، ومغنى اللبيب ص ٨٦، والمقاصد النحوية ٢/٦١.

لأن المراد به وقت الاحتضار، والنزع.

وإذا أضيف المحمول على «إِذَا» إلى جملة جاز إعرابه، وبناءه على الفتح، إلا أن بناءه راجح إذا وليه فعل ماضٍ؛ كقول الشاعر: [من الطويل]
عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَتَذَلُّ زُرَيْقُ الْمَالِ تَذَلُّ الثَّعَالِبِ^(١)
فإن كان اسم الزمان محدوداً كـ «شهر» لم يجوز أن يضاف إلى جملة؛ لمباينة معناه معنى «إِذَا» و«إِذَا».

فإن ثنى المضاف إلى جملة أعرب.

قال ابن كيسان: «من قال: «أَعْجَبَنِي يَوْمَ زُرْتَنِي» ففتح، قال في التثنية: «أَعْجَبَنِي يَوْمًا زُرْتَنِي».

وحكم بعض المتأخرين للمضاف إلى «يَفْعَلْنَ» ونحوه بما يحكم لمتلو الماضي؛ فيختار البناء في نحو: «مِنْ حِينٍ يَنْطَلِقَنَّ»؛ كما يختاره في نحو: «مِنْ حِينٍ قَامَ»؛ لوجود البناء في المضارع. كما هو موجود في الماضي.
(ص)

وَلَا تُضِيفْ «إِذَا» لْجُمْلَةٍ ابْتِدَاءً وَمِثْلَهَا مَعْنَى كَهَا اجْعَلْ أَبَدًا
وَعَبِيرٌ هَذَا عَنْ قِيَاسِ انْعَزَلْ نَحْوُ: «التَّلَاقِ يَوْمَ هُمْ» فَلَا تَهَلْ
(ش) «إِذَا» اسم زمان مستقبل فيه معنى الشرط - غالباً - فلذلك لا يليها إلا فعل، أو اسم بعده فعل نحو قوله - تعالى - : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١].

وإذا وليها اسم بعده فعل جعل الفعل المتأخر مفسراً للفعل متقدماً رافع للاسم. لا يجيز سيبويه غير هذا. وأجاز الأخفش ارتفاع الاسم بالابتداء^(٢).

وإذا أضيف اسم زمان إلى جملة مستقبلة المعنى، وجب عند سيبويه منع كونها اسمية؛ كما يمنع ذلك بعد «إِذَا»؛ لأن «إِذَا» و«إِذَا» هما أصلان لكل زمان أضيف إلى جملة.

(١) تقدم تخريج هذا البيت.

(٢) قال ابن جني مدلاً على صحة ما ذهب إليه الأخفش: ومن ذلك أن تستدل بقول ضيغم الأسدي:

إذا هو لم يخفني في ابن عمي - وإن لم ألقه - الرجلُ الظلومُ

على جواز ارتفاع الاسم بعد (إذا) الزمانية بالابتداء... ينظر: الخصائص: ١٠٥/١.

فإذا كان معناها المضى فالموضع لـ «إِذْ» فيجرب ذلك الاسم مجراها .
 وإن كان معناها الاستقبال فالموضع لـ «إِذَا» ؛ فيجرب ذلك الاسم مجراها .
 وهذا الذي اعتبره سيبويه^(١) بديع ، لولا أن من المسموع ما جاء بخلافه كقوله- ؛
 تعالى- : ﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُورٌ لَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾ [غافر: ١٦] .

وكقول سواد بن قارب- رضى الله عنه- : [من الطويل]
 وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنِ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ^(٢)
 وإلى الآية والبيت أشرت بقولي :
 وَغَيْرُ هَذَا عَنِ قِيَّاسٍ انْعَزَلَ
 (ص)

[و] (أَذْهَبَ بِذِي تَسْلَمٍ) نَادِرًا أَتَى وَثَنٌ وَاجْمَعَنَ فَكُلُّ ثَبَتًا^(٣)
 كَذَا أَضَافُوا (آيَةً) لِلْفِعْلِ إِنْ مَعْنَى (عَلَامَةً) أَبَانَتْ لِلْفِطْنِ
 وَإِثَرٌ (رَيْثٌ) وَ(لَذُنٌ) (أَنْ) قُدْرًا مِنْ قَبْلِ فِعْلِ نَحْوِ (مِنْ لَذُنٍ سَرَى)
 (ش) يقال : «أَذْهَبَ بِذِي تَسْلَمٍ» أى : بصاحب سلامتك وفي التثنية والجمع :
 «أَذْهَبَا بِذِي تَسْلَمَانِ» و«أَذْهَبُوا بِذِي تَسْلَمُونَ» ؛ فأضافوا «ذَا» بمعنى : صاحب إلى هذا
 الفعل خاصة . ولا يفعل ذلك بغيره .

وكذا أضافوا «آيَةً» بمعنى : علامة إلى الجمل الفعلية ؛ كقول الشاعر : [من الوافر]
 أَلَا مَنْ مَبْلُغٌ عَنَى تَمِيمًا بِآيَةٍ مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَاً^(٤)
 وكقول الآخر : [من الوافر]
 بِآيَةٍ تُقْدِمُونَ الْحَيْلَ شُغْثَا كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامَاً^(٥)

(١) جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضيًا أضيف إلى الفعل وإلى الابتداء والخبر ؛ لأنه في معنى إذ فأضيف إلى ما يضاف إليه إذ . وإذا كان لما لم يقع لم يضاف إلا إلى الأفعال لأنه في معنى إذا ، وإذا هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال . ينظر : الكتاب (١١٩/٣) .

(٢) تقدم تخريج هذا البيت .

(٣) فى أ : واذهب بذى تسلم جا وإن ترد فروع فاعليه فالسمات زد

(٤) البيت ليزيد بن عمرو بن الصعق فى خزنة الأدب ٥١٢/٦ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٣ ، ٥٢٦ ، والدرر ٩٢/١ ، وشرح أبيات سيبويه ١٨٦/٢ ، وشرح شواهد المغنى ٨٣٦/٢ ، وشرح المفصل ١٨/٣ ، والشعر والشعراء ٦٤٠/٢ ، والكتاب ١١٨/٣ ، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص ٢٥٠ ، ومغنى اللبيب ٤٢٠/٢ ، ٦٣٨ ، وجمع الهوامع ٥١/٢ .

(٥) البيت للأعشى فى خزنة الأدب ٥١٢/٦ ، ٥١٥ ، ولسان العرب ، (سلم) ، وليس فى =

وزعم ابن جني أن «مَا» في قوله:

بِأَيِّ مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَ
مصدرية.

ونص سيبويه^(١) على أنها زائدة، وأن الإضافة إلى الفعل نفسه.

وجاء عن العرب إضافة «رَيْثٌ» و«لَذَنٌ» إلى الفعل على تقدير «أن» المصدرية - والله أعلم -.

فصل

(ص)

وَبَغَضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا أَفْرَدًا (كُلُّ) وَمَعِ (كُلُّ) ثُمَّ (بَغَضُ) وَ(عَدَا)
(كُلُّ) مُضَافٌ مَعْنَى أَنْ يُفْرَدَ لَذَا لَمْ يَضْحَبِ (أَنْ) ثَقَلًا وَحَالًا شُدُّدًا
وَحَقُّ (مَعِ) نَضَبٌ وَقَدْ تُسَكَّنُ وَنِيلَهَا الْإِفْرَادَ حَالًا يَحْسُنُ
وَذَا إِضَافَةٌ إِلَى سِوَاهُ كُنْ وَأَجْرُزْ أَوْ انْصِبْ (غُدْوَةٌ) بَعْدَ (لَذَنُ)
وَجَوَزَ الْأَخْفَشُ جَرًّا مَا عُطِفَ وَجَوَزَ الْأَخْفَشُ جَرًّا مَا عُطِفَ
وَالنَّضَبُ - أَيْضًا - قَدْ رَأَى سَعِيدُ وَأَعْرَبَتْ قَيْسُ (لَذَنُ) وَفَقَعَسُ
فِيهِ وَعِنْدِي نَضَبُهُ بَعِيدُ إِغْرَابَ (حَيْثُ) عَنْهُمْ مُقْتَبَسُ
لما تقدم التنبيه على ما يلزم الإضافة لفظا ومعنى أردفته بالتنبيه على ما يلزمها
معنى، ويفارقها لفظا في بعض الأحوال.

فمن ذلك: «كُلُّ» والمشهور في استعماله ألا يخلو من الإضافة لفظا إلا وهو
مضاف معنى؛ كقوله - تعالى - : ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ ذَخِيرٍ﴾ [النمل: ٨٧]؛ ولأجل نية إضافته
لم تدخل عليه الألف واللام إلا في كلام المتأخرين.
وأجاز الأخفش تجريده من معنى الإضافة، وانتصابه حالا، ووافقه أبو علي في

= ديوانه، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٥٠، والدرر ٣٣/٥، وشرح شواهد المغنى ٨١١/٢، وشرح المفصل ١٨/٣، والكتاب ١١٨/٣، ولسان العرب (أيا)، ومغنى اللبيب ٤٢/١، ٥٣٨/٢، وجمع الهوامع ٥١/٢.
(١) ينظر: الكتاب (١١٨/٣).

وأجاز الأخفش تجريده من معنى الإضافة، وانتصابه حالا، ووافقه أبو علي في الحلييات^(١).

و«بغض» ك«كُلَّ» إلا- فيما نسب إلى «كُلَّ» من وقوعها حالا. وأما «مَعَ»: فاسم معرب ملازم للإضافة لا يتفك عنها؛ إلا مستعملا حالا بمعنى «جَمِيع»؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

بَكَتْ عَيْنِي الْيُسْرَى فَلَمَّا زَجَرْتُهَا عَنِ الْجَهْلِ بَعْدَ الْجِلْمِ أَسْبَلْنَا مَعَا^(٢)
وإلى هذا أشرت بقولي:

وَنَبِّلُهَا الْإِفْرَادَ حَالًا يَحْسُنُ

وحكى سيبويه عن^(٣) العرب: «ذَهَبَ مِنْ مَعِهِ»

ومثل ما حكاه سيبويه قرأ بعض القراءة^(٤): «هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ وَذِكْرٌ مِنْ قَبْلِي» [الأنبياء: ٢٤].

وقال الشاعر: [من الوافر]

فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا^(٥)

(١) قال ابن الشجري: قال أبو علي: ومما يدل على صحة جواز دخول الألف واللام عليهما أن أبا الحسن الأخفش حكى أنهم يقولون: مررت بهم كلا، فينصبونه على الحال، ويجرونه مجرى: مررت بهم جميعا، وإذا جاز انتصابه على الحال، فيما حكاه عن العرب، فلا إشكال في جواز دخول الألف واللام عليه، ولا اعتبار بما وقع من المعارف في مواقع الأحوال.

ينظر: الأمالي (١/ ٢٣٤، ٢٣٥).

(٢) البيت للصمة بن عبد الله القشيري في التنبيه والإيضاح ١/ ٢٧٠، وبلا نسبة في لسان العرب (مرح)، وتاج العروس (مرح).

(٣) ينظر: الكتاب (١/ ٤٢٠).

(٤) قال ابن جنى معلقا على هذه القراءة: هذا أحد ما يدل على أن (مع) اسم، وهو دخول (من) عليها، فكأنه قال: هذا ذكر من عندي ومن قبلي، أي: جئت أنا به، كما جاء به الأنبياء من قبلي... ينظر: المحتسب (٢/ ٦١).

(٥) البيت لجريز في ديوانه ص ٢٢٥، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٩١، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٣٢، وللراعي النميري في ملحق ديوانه ص ٣٣١، والكتاب ٢/ ٢٨٧، ولأحدهما في شرح التصريح ٢/ ٤٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٤٩، والجنى الداني ص ٣٠٦، ورسف المباني ص ٣٢٩، وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٠، وشرح ابن عقيل ص ٣٩٥، ولسان العرب (مع).

وزعم بعض النحويين أنها حرف إذا سكنت^(١)، وليس بصحيح.

و«عَدَا الشَّيْءَ» - بالقصر، والمد - ناحيته. وإفراده قليل.

و«لَدُنْ» لأول غاية زمان أو مكان، وقلما تستعمل إلا ومعها «مِنْ».

وهي مبنية إلا في لغة قيس، وبلغتهم قرأ أبو بكر عن عاصم^(٢) قوله تعالى: ﴿لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢٠].

وكانفراد قيس بإعراب «لَدُنْ» انفراد فقعس بإعراب «حَيْثُ»؛ فإن الكسائي حكى أنهم يجرونها بالكسرة إذا دخل عليها حرف جر وينصبونها بالفتحة إذا لم يدخل عليها حرف جر^(٣).

وقد التزمت العرب إضافة «لَدُنْ» وجر ما يليها من الأسماء. كما يلزم انجرار كل اسم أضيف إليه اسم.

وشذ أفرادها ونصب «عُدُوَّة» بعدها مع جواز جرهما على القياس.

فإن عطف على «عُدُوَّة» بعد أن نصبت فحكم المعطوف الجر؛ لأن «عُدُوَّة» وإن لم تجر لفظاً فهي في موضع جر. وجوز سعيد بن مسعدة الأخفش نصب المعطوف. وهذا بعيد من القياس.

(ص) و(الْأَلْ) ك(الْأَهْلِ) قَلِيلًا أَفْرَدًا وَلِسَوَى الْأَعْلَامِ نَزْرًا أُسْنِدًا

(ش) «الْأَلْ» إذا كان بمعنى «الشَّخْصِ»؛ فهو ك«الشَّخْصِ» في أنه: يفرّد كثيراً ويضاف كثيراً.

(١) قال ابن الشجري: وأما (مع) ففتحتها إعراب، وكان أبو علي يحكم عليها بالحرفية إذا أسكنت، وأنشد في إسمائها البيت:

فريش

وإنما حكم عليها بالحرفية؛ لأنها على حرفين، وانضم إلى ذلك فيها السكون، فتزلها منزلة هل وبلى وقد. ينظر: الأمل (٥٨٣/٢، ٥٨٤).

(٢) قال ابن الشجري: قال أبو علي: فأما ما روى عن عاصم من قراءته (لذيه) فالكسرة فيه ليست كسرة جر، وإنما هي كسرة التقاء الساكنين، وذلك أن الدال أسكنت كما أسكنت الباء، من سبع، والنون ساكنة، فلما التقيا كسر الثاني منهما. ينظر: الأمل (٣٤٠/١، ٣٤١).

(٣) قال ابن يعيش: وحكى الكسائي عن بعض العرب الكسر في (حيث) فيقول: «من حيث لا يعلمون» فكسرها مع إضافتها إلى الجملة، ووجه هذه اللغة أنهم أجروا (حيث) وإن كانت مكاناً مجرى ظروف الزمان في إضافتها إلى الجمل. ينظر: شرح المفصل: (٩١/٤).

وإذا كان بمعنى «الأهل» ندر استعماله غير مضاف، ولا يضاف إلى غير علم إلا قليلا، وذكر أبو بكر الزبيدي^(١) أن إضافته إلى ضمير من لحن العامة.

والصحيح أنه من كلام العرب، لكنه قليل ومنه قول الشاعر: [من الطويل]
أَنَا الْفَارِسُ الْحَامِي حَقِيقَةً وَالِدِي وَأَلِي فَمَا تَخِمِي حَقِيقَةً آلِكََا^(٢)
فأضافه إلى الياء وإلى الكاف.

ومثال إفراده قول الشاعر: [من الرمل]

نَحْنُ آلُ اللَّهِ فِي بِلَدَيْنَا لَمْ نَزَلْ إِلَّا عَلَى عَهْدِ إِرَمِ^(٣)
وزعم بعض النحويين أنه لا يضاف إلا إلى علم من يعقل، وقد أضيف إلى علم فرس في قول الشاعر: [من الطويل]
نَجَوْتُ وَلَمْ يَمُنَّنْ عَلَيْكَ طَلَاقَةٌ سِوَى رَبِّدِ^(٤) التَّفْرِيبِ مِنْ آلِ أَعْوَجَا^(٥)

(ص)

وَأُفِرِدَتْ (أَي) وَفِي شَرْطِ بَدَا تَرْدَفُ - غَالِيَا فَأَعْلِمَ وَأَعْلَمَا
وَحَيْثُمَا تُضَفُّ إِلَى مُنْكَرٍ فَهِيَ جَمِيعُهُ كَ (أَي) مَعْشَرٍ
وَهِيَ كَ (بَعْض) إِنْ تُضَفُّ لِمَعْرِفَةٍ وَكَوْنُهُ قَرْدَا أَبَى ذُو الْمَعْرِفَةِ
إِلَّا قَلِيلًا، وَاشْتَرَطَ مَعَ قَلْبَتِهِ عَظْفًا عَلَيْهِ تُكْفَفُ عَيْنَ وَخَدَتِهِ
وَلَمْ تُضَفْ مَوْصُولَةً لِنَكِرَةٍ وَلِمُضَيَّفٍ مَا سِوَاهَا الْخَيْرَةِ
(ش) مما لا يخلو عن الإضافة إلا قليلا «أَي»، وقد بينت أقسامها في باب

الموصولات.

(١) هو محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذحج بن محمد بن عبد الله بن بشر، أبو بكر الزبيدي النحوي، صاحب طبقات النحويين، كان واحد عصره في علم النحو، وحفظ اللغة، أخذ العربية عن أبي علي القالي، وأبى عبد الله الرياحي، ومن تصانيفه: مختصر العين، أبنية سيبويه، الموضح، ما يلحن فيه عوام الأندلس، طبقات النحويين. مات سنة ٣٧٩ هـ. ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٨٤ - ٨٥)، تاريخ علماء الأندلس (٢/ ٩٢)، الأعلام (٨٢/ ٦).

(٢) البيت بلا نسبة في الممتع في التصريف ٣٤٩/ ١.

(٣) البيت بلا نسبة في الدرر ٣٠/ ٥، وهمع الهوامع ٥٠/ ٢.

(٤) الربد: خفة الشيء. (المقاييس - ربد).

(٥) البيت للفرزدق في ديوانه ١١٧/ ١، وسر صناعة الإعراب ١٠٢/ ١، ولسان العرب (أهل)،

(أول)، وبلا نسبة في شرح المفصل ٣٤/ ١.

وإذا كانت شرطية وأُخلى لفظها من الإضافة فالغالب إردافها بـ«مَا»؛ كقوله تعالى:
﴿أَيُّ مَا تَدْعُونَ فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠].

وقد تردف بـ«مَا» مع إضافتها لفظاً؛ كقوله - تعالى - : ﴿أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ فَضَيْتُ فَلَا عُدُونَكَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨]. وإذا تضاف إلى نكرة؛ فهي نفس ما تضاف إليه، كـ«كُلِّ». وإذا تضاف إلى معرفة؛ فهي بعض ما تضاف إليه، كـ«بَعْضُ»؛ ولذلك تقول: «أَيُّ رَجُلَيْنِ قَامَا؟» و«أَيُّ الرَّجُلَيْنِ قَامَ؟» فثنى ضمير «أَيُّ» حين أضيفت إلى مثنى نكرة، وأفرد حين أضيفت إلى مثنى معرفة. ولذلك لا تضاف إلى معرفة مفرد إلا مع عطف عليه. ليكون بالعطف كمثنى لفظاً؛ لأن معنى المفرد المعطوف عليه مثله، ومعنى المثنى واحد، ومثال الإفراد مع العطف^(١). قول الشاعر: [من الطويل]

أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيُّيَ وَأَيُّكُمْ عِدَاةَ التَّقِيَّةِ كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمًا^(٢)
وإلى هذا أشرت بقولي:

... ..
وَكَوْنُهُ فَرْدًا أَبَى ذُو الْمَعْرِفَةِ
إِلَّا قَلِيلًا وَاشْتَرَطَ مَعَ قِلَّتِهِ عَطْفًا عَلَيْهِ تُكْفَى عَيْبَ وَخَدَتِهِ
وإذا كانت «أَيُّ» موصولة وصرح بما تضاف إليه، لم تكن إلا معرفة. ذكر ذلك أبو علي في التذكرة.

(ص)

«سُبْحَانَ» فِي غَيْرِ اخْتِيَارٍ أَفْرَدًا مُلَابِسَ التَّنْوِينِ أَوْ مُجَرَّدًا
وَشَدَّ قَوْلُ رَاجِزٍ رَبَّانِي «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ذَا السُّبْحَانِ»

(ش) من الملتزم الإضافة «سُبْحَانَ»؛ وهو اسم بمعنى التسبيح، وليس بعلم؛ لأنه لو كان علماً لم يضاف إلا إلى اسم واحد كسائر الأسماء المضافة. وأُخلى من الإضافة لفظاً للضرورة منونا، وغير منون.
فالمنون؛ كقول الشاعر: [من البسيط]

(١) بدل ما بين المعكوفين في أ: إلا مع عطفها مضافة إلى معرفة؛ ليكون ذلك خلفاً عن إضافتها إلى غير مفرد، ومن شواهد ذلك:

(٢) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ٣١٧/٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٩١، والمقاصد النحوية ٤٢٣/٣.

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانَا يَعُودُ لَهُ وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودَى وَالْجَمْدُ^(١)
 وغير المنون؛ كقول الآخر: [من السريع]
 أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عِلْقَمَةِ الْفَاجِرِ^(٢)
 وزعم أبو علي^(٣) والزمخشري^(٤) أن الشاعر ترك تنوين «سُبْحَانَ»؛ لأنه علم على
 التسييح فلا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون.
 وليس الأمر كما زعم بل ترك التنوين؛ لأنه مضاف إلى محذوف مقدر الثبوت
 كما قال الراجز: [من الرجز]
 خَالَطَ مِنْ سَلَمَى حَيَاثِيمَ وَقَا^(٥)
 أراد: وفاها؛ فحذف المضاف إليه، وترك المضاف بهيئته التي كان عليها قبل
 الحذف.

وأمثال ذلك كثيرة سأبينها إن شاء الله - تعالى - .
 وشذ دخول الألف واللام على «سُبْحَانَ» والإضافة إليه فيما أنشدته الشجري^(٦) من
 قول الراجز: [من الرجز]

(١) البيت لورقة بن نوفل في الأغاني ١١٥/٣، وخزانة الأدب ٣/٣٨٨، ٢٣٤/٧، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٣، والدرر ٣/٦٩، ولأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٣٠، والكتاب ١/٣٢٦، ولسان العرب (سبح)، (جمد)، (جود)، ومعجم ما استعجم ص ٣٩١، ولزيد بن عمرو بن نفيل في شرح أبيات سيويه ١/١٩٤، وبلا نسبة في شرح المفصل ١/٣٧، ١٢٠، ٣٦/٤، والمقتضب ٣/٢١٧، وهمع الهوامع ١/١٩٠ .

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ص ١٩٣، وأساس البلاغة ص ٢٠٠، (سبح)، والأشباه والنظائر ٢/١٠٩، وجمهرة اللغة ص ٢٧٨، وخزانة الأدب ١/١٨٥، ٢٣٤/٧، ٢٣٥، ٢٣٨، والخصائص ٢/٤٣٥، والدرر ٣/٧٠ وشرح أبيات سيويه ١/١٥٧، وشرح شواهد المغنى ٢/٩٠٥، وشرح المفصل ١/٣٧، ١٢٠، والكتاب ١/٣٢٤، ولسان العرب (سبح)، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣/٣٨٨، ٢٨٦/٦، والخصائص ٢/١٩٧، ٢٣/٣، والدرر ٥/٤٢، ومجالس ثعلب ١/٢٦١، والمقتضب ٣/٢١٨، والمقرب ١/١٤٩، وهمع الهوامع ١/١٩٠، ٥٢/٢ .

(٣) قال ابن الشجري: وإنما ترك التنوين في (سبحان) وترك صرفه - يعنى في بيت الأعشى - لأنه صار عندهم معرفة. ينظر: الأمالي (١٠٧/٢) .

(٤) قال الزمخشري: وقد أجزوا المعانى فى ذلك مجرى الأعيان فسموا التسييح بسبحان . . . ينظر: شرح المفصل (٣٧/١) .

(٥) تقدم قريباً .

(٦) ينظر: الأمالي (١٠٨/٢) .

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ذَا السُّبْحَانِ^(١)

(ص)

وَاضْمُمْ بِنَاءً (غَيْرًا) اِنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أَضِيفْتَ نَاوِيًا مَا عُدِمَا
 (قَبْلُ) كَهَا وَ (بَعْدَ) (حَسْبُ) (أَوَّلُ) وَ (دُونُ) وَالْجِهَاتُ هَكَذَا «عَلُ»
 وَأَعْرَبُوا نَضْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا (قَبْلًا) وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِّرَا
 وَالْحَرَكَاتِ كُلَّهِنَّ اسْتَعْمِلَا إِذَا تَقُولُ: (اِنْدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّلًا)
 ذُو الضَّمِّ مَبْنِي وَغَيْرُ مُنْصَرَفٍ ذُو الْفَتْحِ وَالْمَكْسُورِ نَاوِيًا أَضِيفَ
 (ش) الحرف غير مستقل بالمفهومية، وغير مقصور المعنى على شيء دون شيء،
 ولا على موجود دون معدوم، ولا على معنى دون عين.
 و«غَيْرُ»: اسم يشابه الحرف في كل ما ذكر؛ فمقتضى هذا الشبه أن تبني «غَيْرُ»
 أبدا.

إلا أن هذا الشبه عارضه إضافتها، والوصف بها فأعربت ما دامت إضافتها صريحة.

فإذا قطعت عن الإضافة ونوى معنى المضاف إليه دون لفظه بنيت؛ لزوال المعارض؛ كقولك: «فِيهَا رَجُلٌ لَا غَيْرُ»، ولم يعتد بالمنوى؛ لأن غير الصريح، لا يساوى الصريح؛ ولأن الشبه المذكور ألغى عند قوة المعارض إذ كان جليا. فلا يلغى إذا ضعف، وصار خفيا.

فلو نوى لفظ المضاف إليه لبقى الإعراب؛ كقول الشاعر: [من الطويل]
 وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةً فَمَا عَطَفْتُ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ^(٢).
 هكذا رواه الثقات بالخفض كأنه قال: ومن قبل ذلك.
 وقولنا:

«قَبْلُ» كَهَا... ..

(١) الرجز بلا نسبة في حاشية يس ١/١٢٥، وخزانة الأدب ٧/٢٣٤، ٢٤٣، ٢٤٤، والدرر ٣/٧١، وهمع الهوامع ١/١٩٠.

(٢) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/١٥٤، والدرر ٣/١١٢، وشرح الأشموني ٢/٣٢٢، وشرح التصريح ٢/٥٠، وشرح قطر الندى ص ٢٠، والمقاصد النحوية ٣/٤٣٤، وهمع الهوامع ١/٢١٠.

أى «قَبْل» مثل «غَيْر» فى أنه ذو إبهام يشابه به الحرف، وذو إضافة تعارض الشبه. وأنه إذا قطع عن الإضافة، ونويت على الوجه المذكور زال المعارض اللفظى فبنى.

وحين بنى: بنى على حركة ليكون له مزية على مبنى يلزمه البناء كـ «مَنْ» و«كَمْ». وكانت الحركة ضمة؛ لأنها حركة لا يعرب بها «قَبْل» حين يعرب؛ إذ لا يكون إلا منصوبا، أو مجرورا.

والكلام على «بَعْد» وما بعده كالكلام على «قَبْل» و«غَيْر» وقولنا:
وَأَعْرَبُوا نَضْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا «قَبْلًا» وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِّرَا
مثال ذلك قراءة بعض القراء^(١): ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ﴾ [الروم: ٤].

وقول الشاعر: [من الوافر]
فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَاذُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ^(٢)

(١) وهم: أبو السمال والجاحدى والفضيل.

والعامة على بناءهما ضمًّا لقطعهما على الإضافة وإرادتهما أي من قبل الغلب ومن قبل كل أمر ومن بعده، وإنما بنى على الضم لما قطعت عن الإضافة لأن غير الضمة من الفتح والكسرة تشبيه بما يدخل اليهما وهو النصب والجر، أما النصب ففي قولك: «جئت قبله أو بعده». وأما الجر ففي قولك: «من قبله ومن بعده» فبنى عليه لعدم دخول مثلها عليه في الإعراب وهو الرفع، وحكى الفراء كسرهما من غير تنوين. وغلطه النحاس وقال: إنما يجوز من قبل ومن بعد يعنى مكسورًا منونًا، قال شهاب الدين: وقد قرئ بذلك ووجهه أنه لم ينو إضافتهما فأعربهما كقوله:

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَاذُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْقَرَّاحِ
وقوله:

وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَسَدَ خَفِيَّةٍ فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ خُرَا

وحكى من قبل بالتنوين والجر ومن بعد بالبناء على الضم .
وقد خرج بعضهم ما حكاه الفراء على أنه قدر أن المضاف إليه موجود فترك الأول بحاله وأنشد:

بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْبِهِ الْأَسَدِ

والفرق لائح، فإن في اللفظ مثل المحذوف على خلاف في تقدير البيت أيضًا.

(٢) البيت ليزيد بن الصعق فى خزانة الأدب ٤٢٦/١، ٤٢٩، ولعبد الله بن يعرب فى الدرر ١١٢/٣، والمقاصد النحوية ٤٣٥/٣، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١٥٦/٣، وتذكرة =

وقال آخر فى «بَعْدَ» : [من الطويل]

وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَسَدَ خَفِيَّةٍ فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ خَمْرٍ (١)

وإنما أعربت هذه الأسماء فى تنكيرها؛ لأنها فى تنكيرها لم تخالف النظائر، وهى فى تعريفها مقطوعة عن الإضافة مخالفة للنظائر؛ لأن المعتاد فيما عرف بالإضافة كون إضافته صريحة؛ فينضم ذلك إلى ما فيها من شبه الحرف السابق بيانه، فيتكامل موجب البناء.

وقد ذهب بعض العلماء إلى أن «قَبْلًا» فى قوله:

... وَكُنْتُ «قَبْلًا» ...

معرفة بنية الإضافة؛ إلا أنه أعرب؛ لأنه جعل ما لحقه من التنوين عوضا من اللفظ بالمضاف إليه؛ فعومل «قَبْل» مع التنوين؛ لكونه عوضا من المضاف إليه بما يعامل به مع المضاف إليه؛ كما فعل بـ«كُل» حين قطع عن الإضافة، ولحقه التنوين عوضا وهذا عندى قول حسن.

وحكى أبو على: «إِبْدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّلٍ». بالضم على البناء. وبالفتح على الإعراب، ومنع الصرف للوصفية ووزن الفعل. وبالخفض على تقدير ثبوت المضاف إليه؛ كما أثبت الألف من قال: [من الرجز]

خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خَيَاشِيمَ وَقَا (٢)

وإلى الأوجه الثلاثة أشرت بقولى:

ذُو الضَّمِّ مَبْنَى، وَعَزَيْرٌ مُنْصَرَفٌ
ذُو الْفَتْحِ وَالْمَكْسُورِ نَاوِيَا أَضِيفَ

= النحاة ص ٥٢٧، وخزانة الأدب ٥٠٥/٦، ٥١٠، وشرح الأشموني ٣٢٢/٢، وشرح التصريح ٥٠/٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٩٧، وشرح قطر الندى ص ٢١، وشرح المفصل ٨٨/٤، ولسان العرب (حمم)، وتاج العروس (حمم)، وجمع الهوامع ٢١٠/١، ويروى «الفرات» مكان «الحميم».

(١) البيت بلا نسبة فى إصلاح المنطق ص ١٤٦، وأوضح المسالك ١٥٨/٣، وخزانة ٥٠١/٦، والدرر ١٠٩/٣، وشرح الأشموني ٣٢٢/٢، وشرح التصريح ٥٠/٢، وشرح شذور الذهب ١٣٧، ولسان العرب (بعد)، (خفى)، والمقاصد النحوية ٤٣٦/٣، وجمع الهوامع ٢١٠، ٢٠٩/١.

(٢) تقدم تخريج هذا البيت.

فصل

(ص)

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا
وَفِي سِوَى الْإِعْرَابِ قَدْ يَتَوْبُ مَا يَبْقَى كـ(دَارُنَا نَأْوَا إِلَى الْحِمَى)
وَقَدْ يُزِيلُونَ مُضَافَيْنِ مَعَا كـ(تَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ) فَا سَتَمِعَا
فَحُذِفَ (الشُّكْرُ) وَقَبْلَهُ بَدَلٌ وَذَا كَثِيرٌ حَيْثُ لَا يُخْشَى خَلَلٌ

(ش) ما يلي المضاف: هو المضاف إليه. والغرض بهذا الكلام هو الإعلام بأن المضاف قد يحذف ويقام المضاف إليه مقامه في الإعراب؛ كقوله- تعالى:-
﴿وَأَشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمْ أَلْجَلَّ بِكَفَرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٣] أى: حب العجل.

وكما يقوم المضاف إليه مقام المضاف في الإعراب يقوم مقامه في التذكير؛ كقول الشاعر: [من الكامل]

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ بَرَدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسِلِ^(١)
«بَرَدَى» مؤنث؛ فكان حقه أن يقول: «تُصَفَّقُ»، لكنه أراد: ماء بردى. فحذف المضاف وهو مذكر، وقام مقامه في التذكير المضاف إليه، وإن كان مؤنثا. كما قام مقامه في الإعراب.

وضد ذلك قول الآخر: [من السريع]

مَرَّتْ بِنَا فِي نِسْوَةِ خَوْلَةٍ وَالْمِسْكُ مِنْ أَرْدَانِهَا^(٢) نَافِحَةٌ^(٣)
أراد: ورائحة المسك من أردانها نافحة؛ فحذف «الرَّائِحَةَ»، وأقام «الْمِسْكُ» مقامها في التأنيث؛ كما قام مقامها في الإعراب.

ومن قيام الباقي مقام المحذوف في حكمه قول النبي - ﷺ -: «إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ

(١) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٢٢، وجمهرة اللغة ص ٣١٢، وخزانة الأدب ٣٨١/٤، ٣٨٢، ٣٨٤، ١٨٨/١١، والدرر ٣٨/٥، وشرح المفصل ٢٥/٣، ولسان العرب (برد)، (برص)، (صفق)، ومعجم ما استعجم ص ٢٤٠، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٤٥١/١، وشرح الأشموني ٣٢٤/٢، وشرح المفصل ١٣٣/٦، ولسان العرب (سلسل)، وجمع الهوامع ٥١/٢.

(٢) الرُّدُنْ: مُقَدِّمُ الْكَمِّ. (المقاييس - ردن).

(٣) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ٣٢٤/٢، والدرر ٣٩/٥، وجمع الهوامع ٥١/٢.

عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي^(١) أراد: إن استعمال هذين؛ فحذف «الاستعمال»، وأقام «هذين» مقامه؛ فأفرد الخبر.

ومنه قوله - تعالى -: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْتُمُهَا﴾ [الكهف: ٥٩] أى: أهل القرى؛ فحذف «الأهل»، وأقيمت «القرى» مقامهم؛ فعاد إليها ضمير الذكور العقلاء؛ كما كان يعود إلى الأهل.
ومثل هذا:

... .. «دَارُنَا نَأُوَا»

أى: أهل دارنا نأوا.

ومن ذلك قيام المعرفة المضاف إليها «مثل» مقامه فى الحالية، والتركيب مع «لَا»:

فالحالية كقولهم: «تفرقوا أيادى سبأ^(٢)» أى: مثل أيادى سبأ؛ فحذف «مثل» وخلفه «أَيَادَى سَبَأًا» فى الحالية، والحالية لا تصح لغير نكرة.

والتركيب مع «لَا» كقوله - عليه السلام -: «إِذَا هَلَكَ كِسْرَىٰ فَلَا كِسْرَىٰ بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرٌ فَلَا قَيْصَرٌ بَعْدَهُ»، وفيه بحث مستوفى فى باب «لَا».

وقد يضاف إلى مضاف فيحذف الأول والثانى، ويبقى الثالث. كقوله - تعالى -: ﴿وَيَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢] أى: وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم.

وكذا قوله - تعالى -: ﴿تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْتَنى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ [الأحزاب: ١٩]

(١) أخرجه أحمد (١١٥/١)، وعبد بن حميد (٨٠)، وأبو داود (٥٠/٤): كتاب اللباس: باب فى الحرير للنساء، (٤٠٥٧)، والنسائى (١٦٠/٨): كتاب الزينة: باب تحرير الذهب على الرجال، وابن ماجه (١١٨٩/٢): كتاب اللباس: باب ليس الحرير والذهب للنساء، (٣٥٩٥). وأبو يعلى (٢٧٢)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٢٥٠/٤)، وابن حبان (٥٤٣٤)، والبيهقى (٤٢٥/٢) من حديث على بن أبى طالب قال: «أخذ رسول الله ﷺ حريزاً بشماله، وذهباً بيمينه، ثم رفع بهما يديه، فقال: إن هذين حرام على ذكور أمتى، جلّ لإِنَائِهِمْ».

(٢) سبأ: أبو حى عظيم، من القحطانة، وهو سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان.
ينظر: تفسير الطبرى (٥٢/٢)، لسان العرب لابن منظور (سبأ)، الصحاح للجوهري (١٣/١)، تاريخ أبى الفداء (١٠٥/١)، تحفة ذوى الأرب لابن خطيب الدهشة (ص ٦٢٠)، البداية والنهاية لابن كثير (١٦١/٢).

أى: كدوران عين الذى يغشى عليه من الموت.

ومنه قول الشاعر^(١): [من الطويل]

فَأَذْرَكَ إِيقَاءَ^(٢) الْعَرَادَةِ^(٣) ظَلْعُهَا^(٤) وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةٍ إِضْبَعًا^(٥)

أراد: ذا مسافة إصبع

(ص)

وَرُبَّمَا أَبْقَى ثَانٍ وَحَذِفَ تَالِيهِ وَالْمَثَلُ فَاغْرِفْ وَاعْتَرِفْ
وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي يَبْقَى كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ
لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ مُمَاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ
كَمَثَلِ: (مَا كُلُّ فَتَى لَبِيبَا وَلَا جَمِيلٍ وَجْهَهُ حَبِيبَا)

(ش) أنشد أبو على الفارسي: [من الطويل]

فَإِنَّكَ مِنْهَا وَالتَّعَذُّرَ بَعْدَهَا لَحَحْتَ وَأَقَوْتَ مِنْ أُمِيمَةٍ دَارَهَا
لَشِبْهِ الَّتِي ظَلَّتْ تُسَبِّحُ سُورَهَا وَقَالَتْ حَرَامٌ أَنْ يُرْجَلَ جَارَهَا^(٦)

وقال فيه أبو على: أراد: ذا سور كلبها. فحذف المضاف إلى «سور» والمضاف إليه «سور».

وقد يحذف المضاف، ويبقى المضاف إليه مجرورا بشرط أن يكون المحذوف معطوفا على مثله لفظا ومعنى؛ كقولى:

... ... مَا كُلُّ فَتَى لَبِيبَا وَلَا جَمِيلٍ وَجْهَهُ حَبِيبَا
أى: ولا كل جميل وجهه حبيبا.

(١) فى أ: ومنه قول الشاعر الكلجة اليربوعى.

(٢) الإبقاء: المشى بسرعة. (المقاييس - بقى).

(٣) العرادة: اسم فرس. (اللسان - عرد).

(٤) الظلع: الميل فى المشى. (المقاييس - ظلع).

(٥) البيت للكلجة اليربوعى فى خزانة الأدب ٤/٤٠١، وشرح اختيارات المفضل ص ١٤٦،

ولسان العرب (حرم)، (بقى)، وتاج العروس (حرم)، (بقى)، وللأسود بن يعفر فى ملح

ديوانه ص ٦٨، وشرح المفصل ١/٣١، وللأسود أو للكلجة فى المقاصد النحوية ٣/٤٤٢،

ولرؤية فى معنى اللبيب ٢/٢٦٤، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى شرح الأشموني ٢/٣٢٥.

(٦) البيتان لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ص ٧٦، ولسان العرب (عذر)، وجمهرة

اللغة ص ٣٣٧، وتاج العروس (عذر)، (سبع) ويروى عجز البيت الأول هكذا:

لججت وشطت من فطيمة دارها

فحذفت «كُلًّا» المضاف إلى «جَمِيلٍ»؛ لأنه معطوف على «كُلِّ» المضاف إلى «فَتَى».

ومثل هذا كثير، ومنه قول الشاعر: [من الخفيف]

أَكُلُّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَتَارِ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا^(١)
(ص)

وَيُحَذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الْأَوَّلُ كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ
بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَصْفَتْ الْأَوَّلَا
كَمِثْلِ: (خُذْ نِصْفَ وَزَيْعَ مَا حَصَلَ) وَبَعْضُهُمْ يَدُونِ عَطْفٍ ذَا فَعَلْ

(ش) قد يحذف المضاف إليه مقدرا وجوده؛ فيترك المضاف على ما كان عليه قبل الحذف.

وأكثر ما يكون ذلك مع عطف مضاف إلى مثل المحذوف على المضاف إلى المحذوف؛ كقول بعض العرب: «قَطَعَ اللَّهُ يَدَ رَجُلٍ مَنْ قَالَهَا».

وكقول الشاعر: [من مجزوء الكامل]

إِلَّا عُلَّالَةً^(٢) أَوْ بُدَا هَةً^(٣) سَابِحٍ نَهْدِ الْجَزَارَةِ^(٤)

(١) البيت لأبي دؤاد في ديوانه ص ٣٥٣، والأصمعيات ص ١٩١، وأمالى ابن الحاجب ١٣٤/١، ٢٩٧، وخزانة الأدب ٥٩٢/٩، ٤٨١/١٠، والدرر ٣٩/٥، وشرح التصريح ٥٦/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٩٩، وشرح شواهد المغنى ٧٠٠/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٠٠، وشرح المفصل ٢٦/٣، والكتاب ٦٦/١، والمقاصد النحوية ٤٤٥/٣، ولعدى بن زيد في ملحق ديوانه ص ١٩٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤٩/٨، والإنصاف وأوضح المسالك ١٦٩/٣، وخزانة الأدب ٤١٧/٤، ١٨٠/٧، ورتصف المباني ص ٣٤٨، ٤٧٣/٢، وشرح الأشموني ٣٢٥/٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٩٩، وشرح المفصل ٧٩/٣، ١٤٢، ٥٢/٨، ١٠٥/٩، والمحتسب ٢٨١/١، ومغنى اللبيب ٢٩٠/١، والمقرب ٢٣٧/١، وجمع الهوامع ٥٢/٢.

(٢) العلالة: بقية جرى الفرس. (المقاييس - عل).

(٣) البداهة: أول جرى الفرس. (المقاييس - بده).

(٤) الجَزَارَةُ: أطراف البعير. (المقاييس - جزر).

والبيت للأعشى في ديوانه ص ٢٠٩، وخزانة الأدب ١٧٢/١، ١٧٣، ٤٠٤/٤، ٥٠٠/٦، والخصائص ٤٠٧/٢، وسر صناعة الإعراب ٢٩٨/١، وشرح أبيات سيبويه ١١٤/١، وشرح المفصل ٢٢/٣، والشعر والشعراء ١٦٣/١، والكتاب ١٧٩/١، ١٦٦/٢، ولسان العرب (جزر)، (بده)، والمقاصد النحوية ٤٥٣/٣، وبلا نسبة في أمالى ابن الحاجب ٦٢٦/٢، ورتصف المباني ص ٣٥٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٨، والمقتضب ٢٢٨/٤، والمقرب ١٨٠/١.

وقد يفعل هذا دون عطف:

فمن ذلك ما حكى الكسائي^(١) من قول بعض العرب: «أَفُوقَ تَنَامُ أَمْ أَسْفَلَ» - بالنصب - على تقدير وجود المضاف إليه، كأنه قال: أفوق هذا تنام أم أسفل منه.

ومثله قول الشاعر: [من الطويل]

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةً فَمَا عَطَفْتُ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ^(٢)
وقد جعل الأخفش من هذا القبيل قولهم: «لَا غَيْرُ»؛ فزعم أن ضمة الراء ضمة إعراب.

وليس ما ذهب إليه ببعيد إذا كان قبله مرفوع.

ومن هذا القبيل قول الراجز: [من الرجز]

خَالَطَ مِنْ سَلَمَى حَيَاثِيمَ وَقَا^(٣)

وقد ذكروا من هذا القبيل قراءة ابن محيصن^(٤): ﴿فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٣٨] على تقدير: فلا خوف شيء عليهم.
(ص)

وْظَرَفْ أَوْ شَبِيهَهُ قَدْ يَفْصَلُ	جُزْأَى إِضَافَةٍ وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ
فَصْلَانِ فِي اضْطِرَارٍ بَعْضِ الشُّعْرَا	وَفِي اخْتِيَارٍ قَدْ أَضَافُوا الْمَصْدَرَا
لِفَاعِلٍ مِنْ بَعْدِ مَفْعُولٍ حَجَزُ	كَقَوْلِ بَعْضِ الْقَائِلِينَ لِلرَّجَزِ
(يَفْرُكُ حَبَّ السُّنْبُلِ الْكُنَافِجِ	فِي الْقَاعِ فَرَكَ الْقُطْنِ الْمَحَالِجِ)
وَعُمِدَتِي قَرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ	وَكَمْ لَهَا مِنْ عَاصِدٍ وَنَاصِرٍ ^(٥)
وَمِثْلُ ذَا مَعَ اسْمٍ مَفْعُولٍ وَرَدَ	كَ(مُخْلَفِ الْوَعْدِ مُحَقُّ دُو نَكَذْ)

(١) قال ابن جنى: وحكى الكسائي: أفوق تنام أم أسفل؛ حذف المضاف ولم يبين. ينظر: الخصائص (٣٦٧/٢).

(٢) تقدم تخريج هذا البيت.

(٣) تقدم تخريج هذا البيت.

(٤) هو محمد (ويقال: عمر) بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي، بالولاء، أبو حفص المكي، مقرر أهل مكة بعد ابن كثير، وأعلم قرائها بالعربية، انفرد بحروف خالف فيها المصحف، فترك الناس قراءته، ولم يلحقوها بالقراءات المشهورة، وكان لا بأس به في الحديث. مات سنة ١٢٣ هـ.

ينظر: الأعلام (١٨٩/٦)، طبقات القراء (١٦٧/٢)، تقريب التهذيب ت (٤٩٧٢).

(٥) زاد في أ: وفصل تابع وفاعل ندر في الشعر والفصل ب(إما) مغتفر

(ش) الفصل بالظرف والجار والمجرور بين المضاف والمضاف إليه كثير فمن ذلك؛ قول الشاعر: [من الوافر]

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِي يُقَارِبُ أَوْ يَزِيلُ^(١)
وقال آخر: [من الطويل]

هُمَا أَخَوَا فِي الْحَزْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَ فَدَعَاهُمَا^(٢)
وقد يقع بينهما فصلان؛ كقول الشاعر: [من البسيط]

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ إِيغَالِهِنَّ^(٣) بِنَا أَوَاخِرِ الْمَيْسِ^(٤) أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ^(٥)
فهذا وما قبله لا يجوز في الاختيار، بل هو مخصوص بالاضطرار؛ لوجهين: أحدهما: أنه فصل بما لا يتعلق بالمضاف فتمحضت أجنيته.

الثاني: أنه فصل بحرف جر أو بما فيه معنى حرف جر مع كون المضاف مقتضيا للجر.

ففي إيلائه ظرفا أو حرف جر يلاقى مقتضى جر.

بخلاف إضافة المصدر إلى الفاعل مفصولا بينهما بمفعول المصدر؛ فإن المحذورين فيها مأموران مع أن الفاعل كجزء من عامله فلا يضر فصله؛ لأن رتبته منبهة عليه، والمفعول بخلاف ذلك.

(١) البيت لأبي حية النميري في ديوانه ص ١٦٣، والإنصاف ٢/٤٣٢، وخزانة الأدب ٤/٢١٩، والدرر ٥/٤٥، وشرح التصريح ٢/٥٩، والكتاب ١/١٧٩، ولسان العرب (عجم)، والمقاصد النحوية ٣/٤٧٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/١٨٩، والخصائص ٢/٤٠٥، ورصف المبانى ص ٦٥، وشرح الأشموني ٢/٣٢٨، وشرح ابن عقيل ص ٤٠٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٩٥، وشرح المفصل ١/١٠٣، ولسان العرب (حبر)، والمقتضب ٤/٣٧٧، وجمع الهوامع ٢/٥٢.

(٢) تقدم تخريج هذا البيت.

(٣) الإيغال من أوغل في البلاد أي: أبعد. (القامس - وغل).

(٤) الميس: شجر عظام ونوع من الزبيب. (القاموس - ميس).

(٥) البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٩٩٦، والإنصاف ص ٤٣٣، وخزانة الأدب ٤/١٠٨، ٤١٣، ٤١٩، والحيوان ٢/٣٤٢، والخصائص ٢/٤٠٤، وسر صناعة الإعراب ص ١٠، وشرح أبيات سيويه ١/٩٢، والكتاب ١/١٧٩، ٢/١٦٦، ٢٨٠، ولسان العرب (نقض)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٦٣، ورصف المبانى ص ٦٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٨٣، وشرح المفصل ١/١٠٣، ٣/٧٧، ٤/١٣٢، وكتاب اللامات ص ١٠٧، والمقتضب ٤/٣٧٦.

فعلم بهذا أن قراءة ابن عامر - رحمه الله - غير منافية لقياس العربية .
على أنها لو كانت منافية له لوجب قبولها لصحة نقلها؛ كما قبلت في أشياء تنافى
القياس بالنقل، وإن لم تساو صحتها صحة القراءة المذكورة ولا قاربتهما: كقولهم
«استنحوذ» وقياسه: «استنحاذ» .

وكقولهم: «بنات ألبه» وقياسه: «ألبه» . وكقولهم: «هذا جحر ضب خرب»
وقياسه: «خرب» .

وكقولهم «لذن غذوة» - بالنصب - وقياسه: الجر .
وأمثال ذلك كثيرة .

ومثل ما تضمنته قراءة ابن عامر؛ قول الطرماح: [من الطويل]
يَطْفَن بِحَوَزِي المَرَاتِعِ لَمْ تُرَغِ بِوَادِيهِ مِنْ قَزَعِ القَيْسِي الكَنَائِنِ^(١)
وأنشد الأخفش: [من مجزوء الكامل]

فَزَجَجْتُهُ بِمِرْجَةٍ زَجَّ القَلَوَصِ أَبِي مَزَادَةَ^(٢)
وأنشد الأزهري^(٣) لأبي جندل الطهوي^(٤) في صفة جراد: [من الرجز]

يَفْرُكُ حَبَّ السُّنْبُلِ الكُنَافِجِ
بِالْقَاعِ فَرَكَ القُطْنِ المَحَالِجِ^(٥)

(١) البيت في ديوانه ص ٤٨٦، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٩٤، ولسان العرب (حوز)، والمقاصد
النحوية ٤٦٢/٣، وبلا نسبة في الإنصاف ٤٢٩/٢، وخزانة الأدب ٤١٨/٤، والخصائص
٤٠٦/٢ .

(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف ٤٢٧/٢، وتخليص الشواهد ص ٨٢، وخزانة الأدب ٤١٥/٤،
٤١٦، ٤١٨، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، والخصائص ٤٠٦/٢، وشرح الأشموني ٣٢٧/٢،
وشرح المفصل ١٨٩/٣، والكتاب ١٧٦/١، ومجالس ثلعب ص ١٥٢، والمقاصد النحوية
٤٦٨/٣، والمقرب ٥٤/١ .

(٣) هو محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح الأزهرى اللغوى الهروى الشافعى أبا
منصور، كان رأساً فى اللغة، أخذ عن الهروى صاحب الغربيين، وعن الربيع بن سليمان،
وابن السراج، ونفطويه، من تصانيفه: التهذيب فى اللغة، تفسير ألفاظ مختصر المزنى،
الأدوات، وغيرها . مات سنة ٣٧٠ هـ .
ينظر: بغية الوعاة (١٩/١ - ٢٠) .

(٤) هو جندل بن المشنى الطهوى، شاعر راجز، كان معاصراً للراعى، وكان يهاجيه، نسبته إلى
طهية، وهى جدته، مات نحو سنة ٩٠ هـ .
ينظر: الأعلام (١٤٠/٢) .

(٥) الرجز فى لسان العرب (جنبج)، (جندج)، (كفنج)، ولأبى جندل الطهوى فى شرح عمدة =

وأنشد أبو عبيدة: [من الرجز]

وَحَلَقُ^(١) الْمَازِي^(٢) وَالْقَوَائِسِ
فَدَاسَهُمْ دَوْسَ الْحَصَادِ الدَّائِسِ^(٣)

وأنشد أبو العباس ثعلب بجر «مَطَر» من قول الأحوص: [من الوافر]
لَيْسَ كَانَ النِّكَاحُ أَحْلَ شَيْءٍ فَإِنْ نِكَاحَهَا مَطَرٌ حَرَامٌ^(٤)
أى: نكاح مطر إياها.

ولا ضرورة في هذا ولا في بيت الأخفش وروى الكسائي نصب «الدَّراهِم» وجر
«تَنقَاد» من قول الشاعر: [من البسيط]

تَنْفَى يَدَاها الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنقَادِ الصِّيَارِفِ^(٥)

وأنشد غيره من أئمة العربية: [من الطويل]

عَتَوْا إِذْ أَجَبْنَاهُمْ إِلَى السَّلْمِ رَافَةً فَسُقْنَاهُمْ سَوَقَ الْبُعَاثِ^(٦) الْأَجَادِلِ^(٧)
وَمَنْ يُلْغِ أَغْقَابَ الْأُمُورِ فَإِنَّهُ جَدِيرٌ بِهَلْكَ آجِلٍ أَوْ مُعَاجِلٍ^(٨)

الحافظ ص ٤٩٢، والمقاصد النحوية ٤٥٧/٣ .

(١) الحَلَقُ: السلاح. (المقاييس - حلق).

(٢) مَازَى العسل: أبيضه. (المقاييس - مذى).

(٣) الرجز لعمر بن كلثوم في المقاصد النحوية ٤٦١/٣، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٢٧/٢ .

(٤) البيت في ديوانه ص ١٨٩، والأغاني ٢٣٤/١٥، وأمالى الزجاجي ص ٨١، وخزانة الأدب ١٥١/٢ وشرح شواهد المغنى ٧٦٧/٢، ٩٥٢، وشرح التصريح ٥٩/٢، والعقد الفريد ٨١/٦، والمقاصد النحوية ١٠٩/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٢/٣، وشرح الأشموني ٣٢٩/٢، ومغنى اللبيب ٦٧٢/٢ .

(٥) البيت للفرزدق في الإنصاف ٢٧/١، وخزانة الأدب ٤٢٤/٤، ٤٢٦، وسر صناعة الإعراب ٢٥/١، وشرح التصريح ٣٧١/٢، والكتاب ٢٨/١، وتاج العروس (درهم)، ولسان العرب (صرف)، والمقاصد النحوية ٥٢١/٣، ولم أفع عليه في ديوانه، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٤٥، والأشباه والنظائر ٢٩/٢، وأوضح المسالك ٣٧٦/٤، وتخليص الشواهد ص ١٦٩، وجمهرة اللغة ص ٧٤١، ووصف المباني ٤٤٦، ١٢، وسر صناعة الإعراب ٢/٢، وشرح الأشموني ٣٣٧/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤٧٧، وشرح ابن عقيل ص ٤١٦، وشرح قطر الندى ص ٢٦٨، ولسان العرب (قطرب)، (سحج)، (تقد)، (صنع)، (درهم)، (نفى)، والمقتضب ٢٥٨/٢، والممتع في التصريف ٢٠٥/١ .

(٦) بغاث الطير: وهى التى لا تصيد ولا تمتنع. (المقاييس - بغث).

(٧) الأجدل: الصقر. (المقاييس - جدل).

(٨) البيت لبعض الطائيين فى شرح عمدة الحافظ ص ٤٩١، وبلا نسبة فى أوضح المسالك =

أراد: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح؛ فوصف المضاف قبل ذكر المضاف إليه.
ومثال الفصل بالفاعل؛ قول الشاعر: [من المنسرح]

أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ وَلَدَاهُ فَغَنِمَ مَا وَلَدَا^(١)
أراد: أنجب والداه به أيام إذ ولداه.

وزعم السيرافي: أن قول الشاعر: [من الطويل]
تَمُرُّ عَلَى مَا يَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ غَلَائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورَهَا^(٢)
قد فصل فيه «عَبْدُ الْقَيْسِ» - وهو فاعل «شَفَتْ» - بين «غَلَائِلَ» و«صُدُورَهَا» وهما مضاف ومضاف إليه.

وهذا الذى قاله جائز غير متعين؛ لاحتمال جعل «غَلَائِلَ» غير مضاف؛ إلا أن تنوينه ساقط؛ لكونه ممنوع الصرف، وانجرار «صُدُورَهَا»؛ لأنه بدل من الضمير فى قوله: «مِنْهَا»

وعلى الجملة لا يستعمل الفصل بما ليس معمولاً للمضاف كـ«وَالِدَاهُ» و«عَبْدُ الْقَيْسِ»، ويسهل إذا كان بمعمول المضاف، فإن كان منصوباً، أو مجروراً جاز بغير ضعف ولم يخص بالشعر؛ كقراءة ابن عامر، وقول النبى ﷺ: «هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لى صَاحِبِي؟!»^(٣)؛ لأن كونه معمولاً للمضاف يزيل أجنبيته.

(١) البيت للأعشى فى ديوانه ص ٢٨٥، والدرر ٤٩/٥، وشرح التصريح ٥٨/٢، ولسان العرب (نجل)، والمحتسب ١٥٢/١، والمقاصد النحوية ٤٧٧/٣، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١٨٦/٣، وشرح الأشموني ٣٢٨/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٩٤، ولسان العرب (نجب)، ومجالس ثعلب ص ٩٦، وجمع الهوامع ٥٣/٢، ويروى العجز هكذا: إذا نجلاه فنعم ما نجلاه.

(٢) البيت بلا نسبة فى الإنصاف ٤٢٨/٢، وخزانة الأدب ٤١٣/٤، ٤١٨.

(٣) أخرجه البخارى (٣٦٦/٧): كتاب فضائل أصحاب النبى ﷺ (٣٦٦/١)، و (١٩٣/٩): كتاب التفسير: باب «قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّى رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِى لَهُ مَلِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ...» (٤٦٤٠)، والبيهقى (٢٣٦/١٠) من حديث أبى الدرداء عن النبى ﷺ فى فضل أبى بكر وفيه: «إِنَّ اللَّهَ بَعَثَنِي إِلَيْكُمْ، فَقُلْتُ: كَذَبْتَ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: صَدَقَ، وَوَأَسَانِي بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لى صَاحِبِي؟ مَرَّتَيْنِ» فما أودى بعدها.

ووقع فى رواية عند البخارى، والبيهقى: تاركون لى «صاحبى».

قال الحفاظ فى الفتح (٣٧٦/٧): قوله: «تاركون لى صاحبى»: فى التفسير [أى كتاب التفسير من صحيح البخارى]: «تاركون لى صاحبى» وهى الموجهة، حتى قال أبو البقاء: إن حذف النون من خطأ الرواة؛ لأن الكلمة ليست مضافة ولا فيها ألف ولا م، وإنما

وكونه غير مرفوع ولا فى حكم مرفوع يسوغ فيه تأخيرها .
فإن كان معمولاً للمضاف وهو مرفوع فالفصل به أسهل من الفصل بمعمول لغير
المضاف .

ومثله قول الراجز: [من الرجز]

مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طَبِّ
وَلَا عِدْمَتَا قَهْرٍ - وَجَدُ - صَبُّ^(١)

يريد: قهر صب وجد . فهذا أسهل من «أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ»؛ لما ذكرت لك .

الفصل بالنداء كقول الراجز: [من الرجز]

كَأَنَّ بِرُذُونٍ أَبَا عَصَامٍ
زَيْدٍ جِمَارٌ دُقٌّ بِاللُّجَامِ^(٢)

أراد: كأن برذون زيد يا أبا عصام حمار دق باللجام .

وسمع الكسائي: «هَذَا غُلَامٌ وَاللَّهُ زَيْدٌ» .

وسمع أبو عبيدة: «إِنَّ الشَّاةَ لَتَجْتَزَّ فَتَسْمَعَ صَوْتُ وَاللَّهُ رَبَّهَا»

ومن الفصل بـ«إِذَا» قول الشاعر: [من الطويل]

هُمَا خُطَّتَا إِذَا إِسَارٍ وَمِثَّةٍ وَإِذَا دَمٍ وَالْقَتْلُ بِالْحَرْ أَجْدَرُ^(٣)

= يجوز الحذف فى هذين الموضعين .

ووجهها غيره بوجهين: أحدهما: أن يكون «صاحبي» مضافاً، وفصل بين المضاف
إليه بالجار والمجرور عناية بتقديم لفظ الإضافة، وفى ذلك جمع بين إضافتين إلى نفسه
تعظيماً للصديق . ونظيره قراءة ابن عامر: «وَكذلك زَيْنٌ لكثير من المشركين قَتْلٌ
أولادهم شركائهم» بنصب أولادهم وخفض شركائهم وفصل بين المضافين بالمفعول .
والثانى: أن يكون استطال الكلام، فحذف النون كما يحذف من الموصول المطول .
ومنه ما ذكره فى قوله تعالى: وخضتم كالذى خاضوا . ١٠ هـ .

(١) الرجز بلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/١٩٠، وشرح الأشموني ٢/٣٢٩، والدرر ٥/٤٩،
وشرح التصريح ٢/٦٧، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٩٣، والمقاصد النحوية ٣/٤٨٣،
وهمع الهوامع ٢/٥٣ .

(٢) الرجز بلا نسبة فى الخصائص ٢/٤٠٤، والدرر ٥/٤٧، وشرح الأشموني ٢/٣٢٩، وشرح
التصريح ٢/٦٠، وشرح ابن عقيل ص ٤٠٥، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٩٥، والمقاصد
النحوية ٣/٤٨٠، وهمع الهوامع ٢/٥٣ .

(٣) البيت لتأبط شرا فى ديوانه ص ٨٩، وجواهر الأدب ص ١٥٤، وخزانة الأدب ٧/٤٩٩،
٥٠٠، ٥٠٣، والدرر ١/١٤٣، وشرح التصريح ٢/٥٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي
ص ٧٩، وشرح شواهد المغنى ٢/٩٧٥، ولسان العرب (خطط)، والمقاصد النحوية =

فيمن رواه بالجر، ويروى بالرفع على حذف النون للضرورة.

(ص)

وَمَالُهُ أَضْفَتْ مَالَهُ عَمَلٌ قَبْلَ مُضَافٍ وَاغْتَفِرَ ذَاكَ الْعَمَلُ
إِنَّ الْمُضَافَ كَانَ (غَيْرًا) نَافِيًا ك(عَنْكَ غَيْرُ رَاضٍ ابْنُ عَادِيَا)

(ش) المضاف إلى الشيء مكمل بما أضيف إليه تكميل الموصول بصلته، والصلة لا تعمل في الموصول، ولا فيما قبله فكذا المضاف إليه لا يعمل في المضاف، ولا فيما قبله.

فلا يجوز في نحو: «أَنَا مِثْلُ ضَارِبِ زَيْدًا» أن يقدم «زَيْد» على «مِثْل». فإن كان المضاف «غَيْرًا» وقصد بها النفي جاز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه؛ كما يتقدم معمول المنفى بـ«لَا»؛ فأجازوا: «أَنَا زَيْدًا غَيْرُ ضَارِبٍ»؛ كما يقال: «أَنَا زَيْدًا لَا أَضْرِبُ»، ومنه قول الشاعر: [من البسيط]

إِنَّ أَمْرًا خَصَّنِي عَمْدًا مَوَدَّتَهُ عَلَى الثَّنَائِي لِعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ^(١)

فقدم «عِنْدِي» وهو معمول «مَكْفُور» مع إضافة «غَيْر» إليه؛ لأنها دالة على نفي؛ فكأنه قال: لعندي لا يكفر. ومنه قوله - تعالى - ﴿عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾ [المدر: ١٠].

فإن لم يقصد بـ«غَيْر» نفي لم يتقدم عليه معمول ما أضيف إليه؛ فلا يجوز في قولك: «قَامُوا غَيْرُ ضَارِبِ زَيْدًا»: «قَامُوا زَيْدًا غَيْرُ ضَارِبٍ»؛ لعدم قصد النفي بـ«غَيْر». والله أعلم.

= ٤٨٦/٣، وبلا نسبة في الخصائص ٤٠٥/٢، ورفض المباني ص ٣٤٢، وشرح الأشموني ٣٢٨/٢، ومعنى اللبيب ٦٤٣/٢، والممتع في التصريف ٥٢٦/٢، وجمع الهوامع ٤٩/١، ٥٢/٢.

(١) البيت لأبي زيد، وهو لأبي زيد الطائي في الدرر ١٨٣/٢، ١٨/٥، وسر صناعة الإعراب ٣٧٥/١، وشرح أبيات سيويه ٤٣٢/١، وشرح شواهد المغني ٩٥٣/٢، والكتاب ٢/١٣٤، ولسان العرب (خصص)، وبلا نسبة في الإنصاف ٤٠٤/١، ورفض المباني ص ١٢١، ٢٣٤، وشرح الأشموني ٣٣٠/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٢٣، وشرح المفصل ٦٥/٨، ومعنى اللبيب ٦٧٦/٢.

فصل فى الإضافة إلى ياء المتكلم

(ص)

أَخْكُم بِإِغْرَابِ الْمُضَافِ لِيَا
وَأَخْرَ الْمُضَافِ لِيَا أَكْسِرَ إِذَا
أَوْ يَكُ مُعْرَبًا بِحَرْفَيْنِ فَذَى
وَفِيهِ أَذْغَمَ يَاءَ اوِ وَأَوَا وَإِنْ
وَأَلْفَا سَلِمَ وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ
وَلَكُ فِي يَا النَّفْسِ بَعْدَمَا سَلِمَ
وَقَدْ تُرَدُّ أَلْفَا وَرَبَّمَا
وَكَسْرُ ذِي الْيَا مُدْغَمًا فِيهَا رُويَ
(قَمِي) و(فِي) فِي (قَم) قَالُوا وَفِي
نَحْوِ (أَبِي) (أَبِي) أَيْضًا وَرَدَا
(كَانَ) أَيْ كَرَمًا وَسُودَا
(ش) زَعَمَ الْجَرَجَانِيُّ^(١)، وَابْنُ الْخَشَابِ^(٢)، وَابْنُ الْخَبَّازِ^(٣) أَنَّ الْمُضَافَ إِلَى يَاءِ

(١) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوى، الإمام المشهور، أبو بكر، أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي، وكان من كبار أئمة العربية والبيان، شافعيًا أشعريًا من تصانيفه: المغنى فى شرح الإيضاح، المقتصد فى شرحه، إعجاز القرآن الكبير والصغير، الجمل، العوامل المائة، العمدة فى التصريف وغيرها. مات سنة ٤٧١ وقيل: ٤٧٤ هـ. ينظر: بغية الوعاة (١٠٦/٢).

(٢) هو عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب، أبو محمد النحوى، كان أعلم أهل زمانه بالنحو، وعدوه فى درجة الفارسي، وكان له معرفة بالحديث والتفسير واللغة والمنطق والفلسفة والحساب والهندسة. من تصانيفه: شرح الجمل للجرجاني، شرح لمع ابن جنى، الرد على ابن بابشاذ فى شرح الجمل، الرد على التبريزي فى تهذيب الإصلاح، وغيرها. مات سنة ٥٦٧ هـ. ينظر: بغية الوعاة (٢٩/٢ - ٣١).

(٣) هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالى بن منصور بن على الشيخ شمس الدين بن الخباز الإربلى الموصلى النحوى الضرير. كان أستاذًا بارعًا علامة زمانه فى النحو واللغة والفقه والعروض والفرائض، وله المصنفات المفيدة، منها: النهاية فى النحو، شرح ألفية ابن معط. مات بالموصل سنة ٦٣٧ هـ. ينظر: بغية الوعاة (٣٠٤/١).

المتكلم مبنى.

والصحيح أنه معرب؛ إذ لا سبب فيه من أسباب البناء المرتب عليها بناء الأسماء.

فإن زعم أن سبب بنائه إضافته إلى غير متمكن رد ذلك بثلاثة أوجه :
أحدها: أن ذلك يوجب أن يكون المضاف إلى الكاف والهاء وسائر الضمائر مساويا للمضاف إلى الياء؛ وذلك باطل.

الثاني: أن ذلك يوجب بناء المثنى المضاف إلى ياء المتكلم؛ وذلك أيضا باطل.
الثالث: أن المضاف إلى غير متمكن لا يجوز بناؤه دون أن يكون ذا إبهام يفتقر بسببه إلى الإضافة؛ لتكامل دلالته بها كـ«غَيْر» و«مِثْل».

والمضاف إلى ياء المتكلم لا يشترط في خفاء إعرابه ذلك فعلم أنه معرب تقديرا.
فإن زعم أن سبب بنائه تقدير إعرابه بلزوم انكسار آخره، لزم من ذلك الحكم ببناء المقصور، وبناء المتبع، وبناء المحكى؛ فإن آخر كل واحد منها ممنوع من ظهور الإعراب، ولا قائل بأنه مبنى، بل هو معرب تقديرا فكذلك المضاف إلى ياء المتكلم معرب تقديرا.

وفى كتاب ابن السراج ما يوهم بناء المضاف إلى ياء المتكلم؛ فإنه قال فى (باب الكنايات): «لأن هذه الياء لا يكون قبلها حرف متحرك إلا مكسورا، وهى مفارقة لأخواتها فى هذا؛ ألا ترى أنك تقول: «هَذَا غُلَامُهُ» فتعرب؛ فإذا أضفت «غُلَامًا» إلى نفسك قلت: «هَذَا غُلَامِي» فيذهب الإعراب».

«وإنما أراد: فيذهب لفظ الإعراب»؛ لأنه قال بعد ذلك: «وإنما فعلوا ذلك؛ لأن الضم قبلها لا يصلح، ولم يقل: فإن الرفع، فلما غير لها الرفع وهو أول غير لها النصب إذ كان ثانيا وألزمت حالا واحدة».

فقال: «غَيْرُ لَهَا الرَّفْع»: يعنى جعل مقدرا بعد أن كان ملفوظا به.

وكذا قوله: (غير لها النصب إذ كان ثانيا، وألزمت حالا واحدة).

فقال: (غير لها النصب)، وسكت عن الجر.

فعلى هذا يحمل كلامه.

والحاصل: أن المضاف إلى الياء يكسر آخره إن لم يكن مقصورا ولا منقوصا، ولا معربا بحرفين.

وتناول ذلك المثني وما حمل عليه، والمجموع على حده، وما حمل عليه.
 فإذا كان المضاف إلى الياء واحدا من هذه المستثنيات فتحت الياء، وأدغم فيها ما
 وليته من أواخرها إلا الألف. فإنها لا تدغم، ولا يدغم فيها.
 وإن كان واوا وجب إبدالها ياء ليصح الإدغام.
 وأما ما وليته من ألف فتبقى سالمة والياء بعدها مفتوحة، ولا فرق بين ألف
 المقصور وغيرها. في لغة غير هذيل.

[ومثال فتح الياء للإدغام فيها أو لوقوعها بعد ألف]^(١). قولك: «عَصَايَ وَ
 يَدَايَ» و«قَاضِي أَخِذْ يَدَيَّ» و«جَاءَ بَنِي وَمُضْطَفِّي» والأصل: بنوي، ومصطفوي.
 فأدغمت الواوان في الياءيين بعد الإبدال، وجعلت كسرة موضع الضمة التي
 كانت قبل الواو.

وإلى هذا العمل أشرت بقولي:

... .. وَإِنْ مَا قَبْلَ وَائِ ضَمَّ فَأكْسِرُهُ يَهْنُ

وأشرت بقولي:

وَأَلِفًا سَلِمَ

إلى أن ما آخره ألف من المضاف إلى ياء المتكلم تسلم ألفه قبل الياء من
 الانقلاب: سواء كانت للثنائية نحو: «يَدَايَ»، أو المحمول على الثنية نحو:
 «ثَنَاتِي»، أو آخر مقصور نحو: «عَصَايَ».

ثم بينت أن هذيلًا تبدل ألف المقصور ياء، ومنه قول الشاعر: [من الكامل]
 سَبَقُوا هَوَى وَأَعْنَقُوا^(٢) لِهَوَاهُمْ فَتَخَرَّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَضْرَعٌ^(٣)

(١) ما بين المعكوفين سقط في «أ».

(٢) أعنقوا: أسرعوا. (اللسان - عتق).

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٧/١، وإنباء الرواة ٥٢/١، والدرر
 ٥١/٥، وسر صناعة الإعراب ٧٠٠/٢، وشرح شواهد المغني ٢٦٢/١، وشرح قطر الندى
 ص ١٩١، وشرح المفصل ٣٣/٣، وكتاب اللامات ص ٩٨، ولسان العرب (هوا)،
 والمحتسب، والمقاصد النحوية ٤٩٣/٣، وهمع الهوامع ٥٣/٢، وتاج العروس (هوى)،
 وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٩/٣، وجواهر الأدب ص ١٧٧، وشرح ديوان الحماسة
 للمرزوقي ص ٥٢، وشرح الأشموني ٣٣١/٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٠٨، والمقرب
 ٢١٧/١، وكتاب العين ٢٩٩/١.

ثم بينت أن ياء المتكلم بعد ما سلم من الحروف تسكن وتفتح. والمراد بـ:
... .. مَا سَلِمَ
ما ليس حرف علة متحركاً ما قبله.

فإن كان حرف العلة ساكناً ما قبله فهو مما سلم؛ فلا فرق بين قولك «ثوبى»،
وبين قولك «ظنبى» و«صنبى» و«صنوى» و«فلوى».

فإاء المتكلم فى هذا ونحوه: إما ساكنة، وإما مفتوحة. وقد تحذف. وقد يفتح ما
وليته فتقلب ألفا. وربما حذفت الألف ويبقى فتح ما قبلها دليلاً عليها.

فمثال حذف الياء؛ لدلالة الكسرة عليها؛ قول الشاعر: [من البسيط]
خَلِيلِ أَمْلُكُ مِئى لِلَّذِى كَسَبَتْ يَدِى وَمَا لِي فِيمَا يَفْتَنِي طَمَعُ^(١)
ومثال انقلابها ألفا قول الشاعر: [من الوافر]

أَطَوُّ مَا أَطَوُّ ثُمَّ آوَى إِلَى أُمَّا وَيُزَوِّبِنِي النَّقِيعُ^(٢)

ومثال حذف الألف والاكتفاء بدلالة الفتحة عليها. قول الشاعر: [من الوافر]
وَلَسْتُ بِمُذْرِكٍ مَا فَاتَ مِئى بِ«لَهْف» وَلَا بِ«لَيْت» وَلَا «لَوَائى»^(٣)
وفتح ياء المتكلم المدغم فيها؛ هو الفصحح الشائع فى الاستعمال.
وكسرهما لغة قليلة حكاهما أبو عمرو بن العلاء، والفراء^(٤)، وقطرب^(٥).

(١) البيت بلا نسبة فى شرح الأشمونى ٣٣٢/٢.

(٢) البيت لنفيع (أولنقيع) بن جرموز فى المؤلف والمختلف ص ١٩٥، ونوادى أبى زيد ص ١٩،
وبلا نسبة فى الدرر ٤٥/٥، وشرح الأشمونى ٣٣٢/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥١٢،
ولسان العرب، (نقع)، والمقاصد النحوية ص ٢٤٧/٤، والمقرب ٢١٧/١، ٢/٢٠٦، وجمع الهوامع ٥٣/٢.

(٣) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٦٣/٢، ١٩٧، والإنصاف ٣٩٠/١، وأوضح المسالك
٣٧/٤، وخزانة الأدب ١٣١/١، والخصائص ١٣٥/٣، ورسف المبانى ص ٢٨٨، وسر
صناعة الإعراب ٥٢١/١، ٧٢٨/٢، وشرح الأشمونى ٣٣٢/٢، وشرح عمدة الحفاظ
ص ٥٢١، وشرح قطر الندى ص ٢٠٥، ولسان العرب (لهف)، والمحتسب ٢٧٧/١،
والمقاصد النحوية ٢٤٨/٤، والمقرب ١٨١/١، ٢٠١/٢، والممتع فى التصريف ٦٢٢/٢.

(٤) ينظر: معانى القرآن للفراء (٧٥/٢).

(٥) هو محمد بن المستنير، أبو على النحوى، المعروف بقطرب، لازم سيويه، وأخذ عن
عيسى بن عمر، من تصانيفه: المثلث، النوادر، العلل فى النحو، الأضداد، إعراب القرآن،
المصنف الغربى فى اللغة. مات سنة ٢٠٦ هـ.
ينظر: بغية الوعاة (٢٤٢/٢ - ٢٤٣).

وبها قرأ حمزة^(١): ﴿ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي﴾ [إبراهيم: ٢٢] ومنه قول الراجز: [من الرجز]

قُلْتُ لَهَا هَلْ لَكَ يَا نَا فِتِي
قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالْمَرْصِي^(٢)

وقول الشاعر: [من الطويل]

عَلَى لِعَمْرُو نِعْمَةٌ بَعْدَ نِعْمَةٍ لِيُوَالِدِهِ لَيْسَتْ بِذَاتِ عَقَارِبِ^(٣)

هكذا سمعا بكسر الياءين

وكسر ياء «عصاي»: الحسن^(٤)، وأبو عمرو في شاذه؛ وهذه أضعف من الكسر مع التشديد^(٥).

و«فِي» في إضافة «فَم» أكثر من «فَمِي».

وأما «أَب» و«أَخ» و«حَم» و«هَن» فالمستعمل في إضافتها إلى الياء «أَبِي» و«أَخِي» و«حَمِي» و«هَنِي».

وأجاز أبو العباس^(٦) المبرد أن يقال: «أَبِي» برد اللام. وليس في قول الشاعر: [من الكامل]

(١) قال ابن جني: ... فكسر الياء. يعني حمزة - لالتقاء الساكنين مع أن قبلها كسرة... ينظر: المحتسب (٤٩/٢).

(٢) الرجز للأغلب العجلي في ديوانه ص ١٦٩، وحاشية يس ٦٠/٢، وخزانة الأدب ٤٣٠/٤، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٣٧، وبلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص ٥١٣، والمحتسب ٤٩/٢.

(٣) البيت للنايعة الذبياني في ديوانه ص ٤١، وخزانة الأدب ٣٢٤/٢، ٤٣٧/٤ والدرر ٥٣/٥، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣٢٠/٣، وهمع الهوامع ٥٣/٢.

(٤) هو الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد، تابعي، كان إمام أهل البصرة، وحبر الأمة في زمنه، أحد العلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان النساك، ولد بالمدينة، وشب في كنف علي بن أبي طالب. قيل: كان أشبه الناس كلاماً بكلام الأنبياء، وكان غاية في الفصاحة، له كتاب في فضائل مكة، توفي سنة ١١٠ هـ.

ينظر: حلية الأولياء (١٣١/٢)، الأعلام (٢٢٦/٢)، تقريب التهذيب ت (١٢٣٧).

(٥) قال ابن جني: كسر الياء في نحو هذا ضعيف؛ استثقلاً للكسرة فيها وهرباً إلى الفتحة، «كهدي» و«يا بشرى» إلا أن للكسرة وجهاً ما.

ينظر: المحتسب (٤٨/٢).

(٦) قال ابن الشجري: وأجاز أبو العباس المبرد: أَيْ وَأَخِي وَحَمِي، واحتج بقول الشاعر:

..... وأبي ما لك

ومنع أبو علي من هذا، وقال: «إن أَيْ» في البيت جمع أب، على لغة من قال في =

... .. وَأَيُّ مَا لَكَ ذُو الْمَجَازِ بِدَارٍ^(١)
 حجة على ذلك؛ لاحتمال إرادة الجمع، وسقوط النون للإضافة؛ فإن «الأب»
 يجمع على «أبين»، ومنه قراءة بعض السلف: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾^(٢)
 [البقرة: ١٣٣].

وإنما الحجة له في قول الراجز: [من الرجز]
 كَانَ أَبِي كَرَمًا وَسُودًا
 يُلْقَى عَلَى ذِي اللَّبْدِ الْحَدِيدَا^(٣)
 لأنه قال «يُلْقَى» ولو أراد الجمع لقال «يُلْقُونَ».

* * *

= جمعه: أبون وأبين. ينظر: الأمالي (٢/٢٣٥، ٢٣٦).

(١) عجز بيت لمؤرج السلمى وصدره:

قدر أحلك ذا المجاز وقد أرى

ينظر خزانة الأدب ٤/٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٢، ومعجم ما استعجم ص ٦٣٥،
 وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢/٦٠٢، وإنباه الرواة ٢/٢٦٩، ٢٧٠، وشرح شواهد
 المغنى ٢/٨٦٢ وشرح المفصل ٣/٣٦، ولسان العرب (قدر)، (نخل)، وتاج
 العروس ٧١ (قدر)، ومجالس ثعلب ص ٥٤٤، ومغنى اللبيب ٢/٤٦٨.

(٢) قال ابن جني: ... أن يكون أبيك هنا واحدًا في معنى الجماعة، فإذا أمكن أن يكون جمعًا
 كان كقراءة الجماعة ولم يحتج فيه إلى التأول لوقوع الواحد موقع الجماعة، وطريق ذلك أن
 يكون أبيك جمع أب على الصحة، على قولك للجماعة: هؤلاء أبون أحرار، أى: أباء
 أحرار، وقد اتسع ذلك عنهم.

ينظر: المحتسب (١/١١٢).

(٣) الرجز بلا نسبة في الدرر ٥/٥٩، وشرح عمدة الحافظ ص ٥١٥، وجمع الهوامع ٢/٥٤.

باب إعمال المصدر

(ص)

كَفَعْلِهِ الْمَصْدَرُ أَغْمِلَ حَيْثُمَا يَصِحُّ حَرْفُ مَصْدَرِي تَمَّ مَا
 مُنَوَّنًا أَغْمِلُهُ أَوْ مُضَيَّفًا كَذَا إِذَا نَالَ بِ(أَلْ) تَغْرِيفًا
 كَذَا إِذَا سِيقَ لِتَشْبِيهِ نُوى كذا (اضْرِبُهُ ضَرْبَ الْحَاكِمِ اللَّصِّ الْعَوَى)
 وَأَهْمِلِ الْمُضْمَرُ وَالْمَحْدُودُ وَمَصْدَرٌ فَارَقَهُ التَّوْحِيدُ
 وَزُبَّ مَحْدُودٍ وَمَجْمُوعٍ عَمِلَ وَيَسْمَاعُ لَا قِيَاسَ قَدْ قُبِلَ
 (ش) يعمل المصدر عمل فعله لا لشبهه بالفعل، بل لأنه أصل، والفعل فرع؛
 ولذلك يعمل مراداً به المضى أو الحال أو الاستقبال؛ بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل
 لشبهه بالفعل المضارع؛ فاشتراط كونه حالاً أو مستقبلاً؛ لأنهما مدلولوا المضارع؛
 وينبغي أن يعلم أن المصدر العامل على ضربين:

أحدهما: مقدر بالفعل وحرف مصدري.

والثاني: مقدر بالفعل وحده.

فإذا أريد بالأول الحال قدر بـ«مَا» المصدرية والفعل ولم يقدر بـ«أَنَّ»؛ لأن
 مصحوبها لا يكون حالاً.

وإذا أريد به غير الحال جاز أن يقدر بـ«أَنَّ» وبـ«مَا»؛ ولأجل الحاجة إلى غير «أَنَّ»
 قلت:

... .. حَرْفُ مَصْدَرِي ...

ليتناول قولي «أَنَّ» و«مَا».

ثم بينت أنه في عمله: منون أو مضاف، أو معرف بـ«أَلْ»، وإن كان إعمال
 المعرف بـ«أَلْ» قليلاً.

وجعل بعض العلماء منه قوله - تعالى -: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا
 مَنْ ظَلَمَ﴾ [النساء: ١٤٨] على أن التقدير: لا يحب الله أن يجهر بالسوء من القول إلا
 من ظلم. ومن المنون قوله - تعالى -: ﴿أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبٍ يَبْسَمًا ذَا مَقَرَبٍ﴾
 [البلد: ١٤-١٥]. وهي قراءة نافع، وابن عامر، وعاصم، وحمزة.

وقال الشاعر في المنون: [من الوفرة]

يَضْرِبُ بِالسُّيُوفِ رُءُوسَ قَوْمٍ أَرْزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ^(١)
وقال آخر في المعرف بـ«أل» : [من المتقارب]

ضَعِيفُ النُّكَايَةِ^(٢) أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاحِي الْأَجَلَ^(٣)
وقال آخر : [من الطويل]

فَإِنَّكَ وَالتَّائِبِينَ^(٤) عَزُورَةً بَعْدَمَا دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ
لَكَالرَّجُلِ الْحَادِي وَقَدْ تَلَعَ^(٥) الضَّحَى وَطَيَّرُ الْمَنَايَا فَوَقَّهَنَّ أَوَاقِعُ^(٦)

وإذا أضم المصدر لم يعمل لعدم حروف الفعل .

فلو قلت : «ضَرَبْتُكَ الْمُسِيءَ حَسَنَ وَهُوَ الْمُخْسِنُ قَبِيحٌ» - وأنت تريد «وَضَرَبْتُكَ
الْمُخْسِنَ قَبِيحٌ» - امتنع ؛ لما ذكرت لك .

وكذا لا يعمل المصدر إذا حد بالتاء ؛ لأن دخول التاء عليه دالة على المرة يجعله
بمنزلة أسماء الأجناس التي لا تناسب الأفعال ؛ فلا يقال : «عَجِبْتُ مِنْ ضَرَبَتِكَ
زَيْدًا» ؛ فإن سمع ذلك قبل ولم يقس عليه .

وكذا المجموع حقه ألا يعمل ؛ لأن لفظه إذا جمع مغاير اللفظ المصدر الذي هو
أصل الفعل ، والفعل مشتق منه .
فإن ظفر بإعماله مجموعا قبل ولم يقس عليه .

(١) البيت للمرار بن منقذ التميمي في المقاصد النحوية ٤٩٩/٣ ، وبلا نسبة في شرح أبيات
سيبويه ٣٩٣/١ ، وشرح الأشموني ٣٣٣/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٤١١ ، وشرح المفصل
٦١/٦ ، والكتاب ١١٦/١ ، ١٩٠ ، واللمع ص ٢٧٠ ، والمحتسب ٢١٩/١ .

(٢) نكى العدو : قتل وجرح . (القاموس - نكى) .

(٣) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠٨/٣ ، وخزانة الأدب ١٢٧/٨ ، والدرر ٢٥٢/٥ ،
وشرح أبيات سيبويه ٣٩٤/١ ، وشرح الأشموني ٣٣٣/١ ، وشرح التصريح ٦٣/٢ ، وشرح
شدور الذهب ص ٤٩٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٦ ، وشرح ابن عقيل ص ٤١١ ،
وشرح المفصل ٥٩/٦ ، ٦٤ ، والكتاب ١٩٢/١ ، والمقرب ١٣١/١ ، والمنصف ٧١/٣ ،
وهمع الهوامع ٩٣/٢ .

(٤) التائبين : مدح الرجل بعد موته . (المقاييس - أبين) .

(٥) تلغ الضحى : انبسط . (المقاييس - تلغ) .

(٦) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٤٧/٨ ، وسر صناعة الإعراب ٨٠١/٢ ، وشرح عمدة
المحافظ ص ٦٩٧ ، ولسان العرب (وقع) ، والمقاصد النحوية ٥٢٤/٣ .

وأنشد أبو على فى التذكرة شاهدا على إعمال المحدود؛ قول الشاعر:
[من الطويل]

يُحَايِي بِهِ الْجَلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةٍ كَفَيْهِ الْمَلَأَ نَفْسَ رَاكِبٍ^(١)
فنصب «نَفْسَ رَاكِبٍ» بـ«يُحَايِي» ومعناه: يحيى ونصب «الْمَلَأَ» بـ«ضَرْبَةٍ كَفَيْهِ».
ومراد قائل البيت: وصف مسافر معه ماء فقيم، وأحيا بالماء نفس راكب كاد
يموت عطشا.

ومن كلام العرب: «تَرَكْتُهُ بِمَلَا حِسِ الْبَقَرِ أَوْلَادَهَا»؛ فأعمل «مَلَا حِسَ» وهو جمع
ملحس بمعنى: لحس؛ ومثله قول الشاعر: [من البسيط]

قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا الْمَجْدَ وَالْفَتَنَةَ^(٢)
وإلى هذا وأشباهه أشرت بقولى:
وَرُبَّ مَخْدُودٍ وَمَجْمُوعٍ عَمِلَ ...
والله أعلم.

(ص)

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ كَمَلُ بَرْفَعٍ أَوْ يَنْصُبُ عَمَلَهُ
ك(بَذَلُ مَجْهُودٍ مُقِلَّ زَيْنُ) (وَمَنْعُ ذِي غِنًى حُقُوقًا شَيْنُ)
وإِنْ تُضِيفَ لِلظَّرْفِ فَازْفَعُ وَانْصَبَا ك(حُبُّ يَوْمٍ عَاقِلٌ لَهَوَا صَبَا)
(ش) قد تقدم أن المصدر العامل يرد مضافا، ومنونا، وبالألف واللام.

فنبهت الآن على أنه إن أضيف إلى مفعول رفع ما بعده بحق الفاعلية كقولك:
«بَذَلُ مَجْهُودٍ مُقِلَّ زَيْنٍ».

وإن أضيف إلى فاعل نصب ما بعده بحق المفعولية كقولك: «مَنْعُ ذِي غِنًى حُقُوقًا
شَيْنٍ».

وقد يضاف إلى الظرف توسعا؛ فيعمل فيما بعده الرفع والنصب؛ كقولك: «حُبُّ

(١) البيت بلا نسبة فى حاشية يس ٢/٦٢، والدرر ٥/٢٤٣، وشرح الأشموني ٢/٣٣٥، وشرح
قطر الندى ص ٢٦٣، والمقاصد النحوية ٣/٥٢٧.

(٢) الفنع: الكرم. (المقاييس - فنع).

البيت للأعشى فى ديوانه ص ١٥٩، وتذكرة النحاة ص ٤٦٣، وشرح عمدة الحفاظ
ص ٦٩٤، ولسان العرب (جرب)، (فنع)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢/٣٩٤،
والخصائص ٢/٢٠٨، وشرح الأشموني ٢/٣٣٥.

يَوْمَ عَاقِلٍ لَهَوًا صَبًا؛ وهونظير قولهم: [من الرجز]
يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ^(١)
أشار إلى ذلك سيبويه^(٢) وغيره من المحققين.

(ص)

وَهُوَ مَعَ الْمَعْمُولِ كَالْمَوْصُولِ مَعَ صَلَاتِهِ فِيمَا أُجِيزَ وَأُمْتِنِعَ
وَبِالْتُّدْوِيرِ اخْكُم عَلَى الَّذِي يَرِدُ بَغْيَرِ ذَا أَوْ حَاوِلِ الْعُدْرَ تَجِدُ
(ش) الضمير من :

وَهُوَ... ...

عائد على المصدر الذى يصح فى موضعه حرف مصدرى .

ولأجل تقديره بفعل وحرف مصدرى جعل هو ومعموله كموصول وصلة؛ فلا
يتقدم ما يتعلق به عليه . كما لا يتقدم شيء من الصلة على الموصول . ولا يحال
بينهما بأجنبى كما لا يحال به بين الموصول والصلة .
فإن وقع ما يوهم خلاف ما ينبغى تلتطف له فيما يؤمن معه الخطأ ويثبت به
الصواب .

فمما يوهم التقديم قول الشاعر: [من الهزج]

وَبَعْضُ الْحِلْمِ عِنْدَ الْجَهْلِ لِلذَّلَّةِ إِذْعَانُ^(٣)

فليس اللام من قوله «لِلذَّلَّةِ» متعلقاً بما بعده من المصدر، بل بمصدر محذوف
قبله يدل عليه الموجود بعده .

والتقدير: وبعض الحلم عند الجهل إذعان للذلة إذعان .

- (١) الرجز بلا نسبة فى خزانة الأدب ١٠٨/٣، ٢٣٣/٤، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٥/٢، ٥٣٤/٦،
والدرر ٩٨/٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ٦٥٥، وشرح المفصل ٤٥/٢،
والكتاب ١٧٥/١، ١٧٧، ١٩٣، والمحتسب ٢٩٥/٢، وجمع الهوامع ٢٠٣/١ .
(٢) ينظر: الكتاب (١٩٣/١)، ولكنه قال فى موضع آخر: ولا يجوز يا سارق الليلة أهل الدار
إلا فى شعر؛ كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور . ينظر: الكتاب (١٧٦/١) .
(٣) البيت للفند الزمانى (شهل بن شيبان) فى أمالى القالى ٢٦٠/١، وحماسة البحرى ص ٥٦،
وخزانة الأدب ٤٣١/٣، والدرر ٢٥٠/٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ٣٨، وشرح
شواهد المغنى ٩٤٤/٢، والمقاصد النحوية ١٢٢/٣، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٦/
١٤٧، وشرح الأشمونى ٣٣٨/٢، وجمع الهوامع ٩٣/٢ .

وهذا التقدير نظير ما تقدم فى نحو قوله - تعالى - : ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الرَّهْدِينَ﴾ [يوسف : ٢٠] .

ومما يوهم الفصل بأجنبى قول الله - تعالى - : ﴿إِنَّكَ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ [الطارق : ٨، ٩]

قال الزمخشري : («يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ» منصوب بـ «رَجْعِهِ») ؛ فيلزم من قوله : الفصل بأجنبى بين مصدر ومعموله ، والإخبار عن موصول قبل تمام صلته .
والوجه الجيد أن يقدر ناصب لـ «يَوْمَ» كأنه قيل : يرجعه يوم تبلى السرائر .
ومما يوهم الفصل بأجنبى ؛ قول الشاعر : [من البسيط]

الْمَنْ لِلذَّمِّ دَاعٍ بِالْعَطَاءِ فَلَا تَمُنُّ فُتْلَفَى بِلَا حَمْدٍ وَلَا مَالٍ ^(١)

فالذى يسبق إلى ذهن سامع هذا البيت : أن الباء الجارة لـ «الْعَطَاءِ» متعلقة بـ «الْمَنْ» ؛ ليكون التقدير : المن بالعطاء داع للذم . وعليه مدار المعنى .

إلا أن ذلك التقدير ممنوع ، فى الإعراب ؛ لاستلزامه فصلا بأجنبى بين مصدر ومعموله ، وإخبارا عن موصول قبل تمام صلته .

والمخلص من ذلك تعليق الباء بمحذوف كأنه قيل : المن للذم داع المن بالعطاء .
فـ «الْمَنْ» الثانى بدل من «الْمَنْ» الأول فحذف وأبقى ما يتعلق به دليلا عليه .

ويجوز أن يكون «بالْعَطَاءِ» متعلقا بـ «لَا تَمُنُّ» ، أو بفعل من معناه مضممر يدل عليه الظاهر .

والى مثل هذه المحاولة أشرت بقولى :

... .. أو حَا وَلِ الْعُذْرِ تَجِدُ

(ص)

وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَجْرُورًا بِهِ	مَجْرُورًا لِرَفْعِهِ أَوْ نَضْبِهِ
كَمِثْلٍ : (دَايَنْتُ بِهَا حَسَانًا	مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانَا)
وَإِنْ كَمَفْعُولٍ أَضِيفَ وَحُذِفَ	فَاعِلُهُ كـ (أَفْصَدَ إِرَاحَةَ الدِّنْفِ)
فَاجْرُزْ أَوْ انْصِبْ تَابِعَ الْمُضَافِ لَهُ	وَالرَّفْعُ إِنْ أَتَاكَ فَاغْزُرْ قَائِلُهُ

(١) البيت بلا نسبة فى شرح الأشموني ٣٣٨/٢ .

(ش) قد تقدم أن أحد استعمالات المصدر العامل أن يكون مضافاً، وأن المضاف إليه إن كان مفعولاً رفع ما بعده بحق الفاعلية، وإن كان فاعلاً نصب ما بعده بحق المفعولية.

ولك في تابع ما جر بإضافة المصدر إليه:

الجرحملاً على اللفظ. والرفع أو النصب حملاً على المعنى.

فمن الحمل على معنى النصب؛ قول الراجز: [من الرجز]

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَانًا

مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَّانَا^(١)

ومن الحمل على معنى الرفع؛ قول الشاعر: [من البسيط]

السَّالِكُ الثُّغْرَةَ^(٢) الْيَقْظَانَ سَالِكُهَا

مَشَى الْهَلُوكِ^(٣) عَلَيْهَا الْخَيْلُ^(٤) الْفُضْلُ^(٥)

الفضل: اللابسة ثوب الخلوة؛ وهو نعت لـ «الهلوك» على الموضع؛ لأنها فاعل «المشى».

فإن أضيف المصدر إلى مفعول، ولم يذكر الفاعل جاز في تابع المجرور:

(١) الليان: المطل. (اللسان - لين).

الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٨٧، والكتاب ١٩١/١، ١٩٢، ولزياد العنبري في شرح التصريح ٦٥/٢، وشرح المفصل ٦٥/٦، وله أو لرؤية في الدرر ١٩٠/٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣١، وشرح شواهد المغنى ٨٦٩/٢، والمقاصد النحوية ٥٢٠/٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢١٥/٣، وخزانة الأدب ١٠٢/٥، وشرح ابن عقيل ص ٤١٨، وشرح المفصل ٦٩/٦، ومغنى اللبيب ٤٧٦/٢، وجمع الهوامع ١٤٥/٢.

(٢) الثغرة: موضع المخافة من فروج البلدان. (القاموس - ثغر).

(٣) الهلوك: المرأة العاهرة. (اللسان - هلك).

(٤) الخيل: القميص لا كُمِّي له. (القاموس - خعل).

(٥) البيت للمتنخل الهذلي في تذكرة النحاة ص ٣٤٦، وخزانة الأدب ١١/٥، وشرح أشعار الهذليين ١٢٨١/٣، والشعر والشعراء ٦٦٥/٢، ولسان العرب (خعل)، (فضل)، والمعاني الكبير ص ٥٤٣، والمقاصد النحوية ٥١٦/٣، وللهمذلي في الخصائص ١٦٧/٢، وسر صناعة الإعراب ٦١١/٢، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠١/٥، ١٠٣، والدرر ٦٠/٣، ٦/١٨٩، وشرح الأشموني ٣٣٧/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٠١، وجمع الهوامع ١/١٨٧، ١٤٥/٢.

- الجر على اللفظ .

- والنصب على تقدير المصدر بحرف مصدرى موصول بفعل سمي فاعله .

- والرفع على تقديره بحرف مصدرى موصول بفعل لم يسم فاعله .

(ص)

وَبَدَلًا مِنْ لَفْظِ فِعْلِهِ يَرُدُّ فِي الْعَمَلِ الْمَصْدَرُ وَهُوَ مُطْرَدٌ
فِي الْأَمْرِ وَالِدُّعَا وَالِاسْتِفْهَامِ وَخَبَرًا يَقِلُّ فِي الْكَلَامِ
وَالسَّبْقِ فِي مَعْمُولِ هَذَا يُعْتَقَرُ كَذَلِكَ رَفْعُهُ ضَمِيرًا اسْتَنْزَرُ

(ش) قد تقدم الإعلام بأن المصدر العامل على ضربين :

- ضرب يقدر بالفعل وحرف مصدرى .

- وضرب يقدر بالفعل وحده . وهذا هو الآتى بدلا من اللفظ بفعله .

ويعمل مقدما، ومؤخرا؛ لأنه ليس بمنزلة موصول ولا معموله بمنزلة صلة؛
فيقال: «ضَرَبْنَا رَأْسَهُ» و«رَأْسَهُ ضَرَبْنَا» .

ومما يجوز فى هذا النوع، ولا يجوز فى النوع الأول، استتار ضمير فيه
مرفوع به .

وأكثر وقوعه أمرا، ودعاء، وبعد استفهام؛ فالأمر كقول الشاعر: [من الطويل]
عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَتَذَلَّ زُرَيْقُ الْمَالِ نَذَلَ الثَّعَالِبِ^(١)
يجوز أن يكون «زُرَيْقُ» منادى مضموما، وأن يكون فاعل «نَذَلَ»^(٢) .

ومثال الدعاء قول الآخر: [من البسيط]

يَا قَابِلَ التَّوْبِ غُفْرَانًا مَاثِمٌ قَدْ أَسْلَفْتُهَا أَنَا مِنْهَا مُشْفِقٌ وَجِلٌ^(٣)
ويقع بعد استفهام؛ كقول الشاعر: [من الكامل]

(١) تقديم تخريج هذا البيت .

(٢) قال الأخفش: كل مصدر قام مقام الفعل ففيه ضمير فاعل وذلك إذا قلت: سقيا لزيد، وإنما تريد: سقى الله زيدا، ولو قلت: سقيا الله زيدا، كان جيدا؛ لأنك قد جئت بما يقوم مقام الفعل، ولو قلت: أكلأ زيدا الخبز، وأنت تأمره، كان جائزا؛ كقوله:

فَتَذَلَّ زُرَيْقُ الْمَالِ نَذَلَ الثَّعَالِبِ

ينظر: الأصول فى النحو (١/١٦٦ ، ١٦٧) .

(٣) البيت بلا نسبة فى شرح الأشموني ٣٣٤/٢ .

أَعْلَاقَةً أَمْ الْوَلِيدَ بَعْدَمَا أَفْتَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ^(١) الْمُخْلَسِ^(٢)
وقد يقع خبرا، وهو مطرد عند الأخفش والقراء في الخبر والطلب.
ومما مثل به الأخفش: «ظَنَّاكَ زَيْدًا مُنْطَلِقًا» و«سَمِعَ أُذُنِي أَخَاكَ يَقُولُ ذَلِكَ، وَبَصَرَ
عَيْنِي أَخَاكَ».

باب إعمال اسم الفاعل

(ص)

كَفَعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْرِزٍ
وَوَلَّى اسْتِفْهَامًا أَوْ مَا يَنْفِي أَوْ سَبَقَ لِلْإِخْبَارِ أَوْ لِلْوُضْفِ
أَوْ كَانَ حَالًا وَإِذَا أُولَى (أَلْ) فَهُوَ عَلَى الْإِطْلَاقِ أَهْلٌ لِلْعَمَلِ
وَقَدْ يَكُونُ نَعَتْ مَعْلُومٍ حُذِفَ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وَصِفَ
وَقَضْدُ الْاسْتِفْهَامِ يُغْنِي إِنْ فِيهِمْ ك(رَاجِمٌ ذَا عَبْدَهُ أَوْ مُنْتَقِمٌ)

(ش) اسم الفاعل: ما صيغ من مصدر موازنا للمضارع ليدل على فاعله، غير صالح للإضافة إليه ك«ضَارِبٍ» و«مُكْرِمٍ» و«مُسْتَخْرِجٍ».

ويعمل عمل فعله إن لم يكن ماضى المعنى، وكان بعد استفهام أو نفى نحو:
«أَمْكُرِمَ زَيْدٌ عَمْرًا» ؟ و«مَا هُوَ تَارِكٌ بِرًّا الْيَوْمَ أَوْ غَدًا»
وكذا إن كان خبرا أو نعتا، أو حالا نحو. «زَيْدٌ مَكْرَمٌ رَجُلًا طَالِبًا عِلْمًا» و«جَاءَ
أَخُوكَ قَاصِدًا خَيْرًا».

وتناول المسوق للإخبار خبر المبتدأ، وخبر «إِنْ» و«كَانَ» وثانى مفعولى
«ظَنَّنْتُ».

(١) الثغام : شجر أبيض الثمر. (المقاييس - ثغم) .

(٢) المخلص: ما اختلط فيه البياض بالسواد. (اللسان - خلس) .

والبيت للمرار الأسدى فى ديوانه ص٤٦١، والأزهية ص٨٩، وإصلاح المنطق
ص٤٥، وخزانة الأدب ١١/٢٣٢، ٢٣٤، والدرر ٣/١١١، وشرح شواهد المغنى ٢/
٧٢٢، والكتاب ١/١١٦، ٢/١٣٩، ولسان العرب، (علق)، (ثغم)، (فنز)، وبلا نسبة
فى الاضداد ص٩٧، ووصف المباني ص٣١٤، وشرح شافية ابن الحاجب ١/٢٧٣،
ومغنى اللبيب ١/٣١١، والمقتضب ٢/٥٤، والمقرب ١/١٢٩، وجمع الهوامع ١/٢١٠ .

ولو قصد باسم الفاعل المضى لم يعمل؛ لأنه لم يشبه لفظه لفظ الفعل الذى هو بمعناه.

بخلاف المقصود به الحال أو الاستقبال؛ فإن لفظه شبيه بلفظ الفعل المدلول به على الحال أو الاستقبال، وهو المضارع. ألا ترى أن قولك «ضارب» على أربعة أحرف: ثانيها ساكن، وغيره متحرك؟، وكذلك المضارع.

وهذا لا تجده ثابتا بين اسم الفاعل المراد به المضى وبين الفعل الذى فى معناه؛ فلذلك انفرد بالعمل الموافق للمضارع.

وسياتى الكلام على حكم الكسائى على اسم الفاعل المراد به المضى بالإعمال. والخلاف إنما هو فى المجرد من الألف واللام. وأما الملتبس بهما؛ فلا خلاف فى إعماله.

وأشرت بقولى:

وَقَدْ يَكُونُ نَعَتْ مَعْلُومٍ حُذِفَ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفَ
إلى نحو قوله - تعالى - ﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾
[فاطر: ٢٨]

فـ «مُخْتَلِفٌ» قد عمل وهو غير معتمد على استفهام، ولا نفى، ولا على مخبر عنه، ولا على صاحب حال ولا منعوت ملفوظ به، بل مقدر كأنه قيل: ومن الناس والدواب والأنعام صنف مختلف ألوانه؛ ومثله قول الشاعر وهو الأعشى: [من البسيط]
كَنَاطِيحَ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنُهُ الْوَعْلُ^(١)
ومثله قول عمر بن أبى ربيعة: [من الطويل]

وَكَمْ مَالِي عَيْتِيهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبَيْضِ كَالدُّمَى^(٢)

(١) الوعل: تيس الجبل. (القاموس - وعل).

البيت فى ديوانه ص ١١١، وشرح التصريح ٦٦/٢، وتاج العروس (وعل)، والمقاصد النحوية ٥٢٩/٣، وبلا نسبة فى الأغانى ١٤٩/٩، وأوضح المسالك ٢١٨/٣، والرد على النحاة ص ٧٤، وشرح الأشموني ٣٤١/٢، وشرح شذور الذهب ص ٥٠١، وشرح ابن عقيل ص ٤٢١.

(٢) البيت فى ديوانه ص ٤٥٩، والكتاب ١٦٥/١، والمقاصد النحوية ٥٣١/٣.

(ص)

وَقَدْ يَصِيرُ (فَاعِلٌ) (فَعَالًا) تَكْثِيرًا او (فَعُولًا) او (مِفْعَالًا)
 و (مُفْعَلًا) قَدْ يَخْلُفُ (الْفَعَالُ) وَهَكَذَا (الْفَعِيلُ) و (الْمِفْعَالُ)
 وَاخْتُمَ لَهُنَّ بِالَّذِي حَكَمْنَا لـ (فَاعِلٍ) مِمَّا بِهِ أُخْبِرْنَا
 وَقَلَّ إِعْمَالُ (فَعِيلٍ) و (فَعِلٌ) ك (حَذِرَ) و (مَزَقَ) و (عَمِلَ)
 (ش) إذا قصد التثنية والمبالغة بما هو من أسماء الفاعلين على وزن «فَاعِلٌ» عدل
 به إلى : «فَعَالٌ» ك «غَفَّارٌ» .

أو «فَعُولٌ» ك «شَكُورٌ» .

أو إلى «مِفْعَالٌ» ك «مِنْحَارٌ» .

أو إلى «فَعِيلٌ» ك «عَلِيمٌ» .

أو إلى «فَعِلٌ» ك «حَذِرٌ» .

وأكثرها استعمالاً «فَعَالٌ» و «فَعُولٌ» ثم «مِفْعَالٌ» ثم «فَعِيلٌ» ثم «فَعِلٌ» .
 وحكى سيويه^(١) : «أَمَا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَابٌ» و «إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكُهَا» وأنشد : [من

الطويل]

ذَكَرْتُ أَخَا لَأَوَاءَ^(٢) يُحْمَدُ يَوْمُهُ كَرِيمٌ رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرْوبُ^(٣)
 وأنشد - أيضا - : [من الطويل]

أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جَلَّالُهَا وَلَيْسَ بِوَلَّاجٍ^(٤) الْخَوَالِفِ أَغْقَلًا^(٥)
 وقال الراعي : [من الطويل]

عَشِيَّةً لَيْلَى لَوْ تَرَأَتْ لِزَاهِبٍ بِدَوْمَةٍ تَجَرُّ عِنْدَهُ وَحَجِيجُ

(١) ينظر : الكتاب (١١١/١ ، ١١٢) ورواية البيت عنده (بكيت) بدلاً من ذكرت .

(٢) اللأوة : الشدة . (المقاييس - لأو) .

(٣) البيت لأبي طالب عم النبي ﷺ في شرح المفصل ٧١/٦ ، وبلا نسبة في شرح أبيات سيويه ٤١٢/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٧٩ ، والكتاب ١١١/١ .

(٤) ولج : كثير الولوج ، وهو الدخول . (القاموس - ولج) .

(٥) البيت للقلاخ بن حزن في خزائن الأدب ١٥٧/٨ ، والدرر ٢٧٠/٥ ، وشرح أبيات سيويه ١/٣٦٣ ، وشرح التصريح ٦٨/٢ ، وشرح المفصل ٧٩/٦ ، ٨٠ ، والكتاب ١١١/١ ، ولسان العرب (ثعل) ، والمقاصد النحوية ٥٣٥/٣ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣١٩/١ ، وأوضح المسالك ٢٢٠/٣ ، وشرح الأشموني ٣٤٢/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٥٠٤ ، وشرح ابن عقيل ص ٤٢٣ ، والمقتضب ١١٣/٢ ، وجمع الهوامع ٩٦/٢ .

قَلَّا دَيْنَهُ وَاهْتَجَّ لِلشُّوقِ إِنَّهَا عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانُ الْعَزَاءِ هَيُوجُ^(١)
فنصب «إِخْوَانُ» بـ«هَيُوج» مع تأخره؛ كما نصب الآخر: «رُءُوسَ الدَّارِعِينَ»
بـ«ضُرُوب».

فإن اسم الفاعل يعمل عمل فعله مقدما ومؤخرا. وظاهرا ومضمرا. جائيا على
صيغته الأصلية أو معدولا إلى أحد هذه الأمثلة، وقد أشرت إلى هذا بقولى:

كَفَعِلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ ...
فأطلقت الشبه ليتنبه إلى ذلك.

وأكدت بيان هذا بقولى:

وَإِخْوَانُ لَهْنٌ بِالَّذِي حَكَمْنَا لِفَاعِلٍ مِمَّا بِهِ أُخْبِرْنَا
وهذا مراد سيبويه؛ ولهذا قال: «لو قلت: «هَذَا ضُرُوبُ رُءُوسِ الرِّجَالِ وَسُوقِ
الإِبِلِ» على «ضُرُوبِ سُوقِ الإِبِلِ» جاز. كما تقول: «ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرًا» تضم
«وَضَارِبُ عَمْرًا»؛ هذا نصه.

والمطرود الكثير الاستعمال بناء هذه الأمثلة من الثلاثى.

وقد بينى من «أَفْعَل»: «فَعَالٌ» كـ«أَذْرَكَ فَهُوَ ذَرَاكٌ»، و«أَسَارَ فَهُوَ سَارٌ».

و«فَعِيل» كـ«أَنْذَرَ فَهُوَ نَذِيرٌ» و«أَلَمَ فَهُوَ أَلِيمٌ» و«أَسْمَعَ فَهُوَ سَمِيعٌ»؛ ومنه قول

الشاعر: [من الوافر]

أَمِنْ رِيحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعِ يُؤَزُّقُنِي، وَأَصْحَابِي هُجُوعُ^(٢)

أى: الداعى المسمع.

وقد بينى - أيضا - من «أَفْعَل» «مِفْعَال» كـ«مِغْطَاء» و«مِهْدَاء» و«مِعْوَان» وأنشد

سيبويه: [من البسيط]

(١) البيت فى ديوانه ص ٢٩، وشرح أبيات سيبويه ١٥/١، ١٦، ولسان العرب (هيج)، (أخا)،
ولأبى ذؤيب الهذلى فى الكتاب ١١١/١، وله أو للراعى فى المقاصد النحوية ٣/٥٣٦،
وبلا نسبة فى شرح الأشموني ٣٤٢/٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٢٣.

(٢) الهجوع: النوم ليلا. (المقاييس - هجع).

والبيت لعمر بن معد يكرب فى ديوانه ص ١٤٠، والأصمعيات ص ١٧٢، والأغاني
٤/١٠، وخزانة الأدب ١٧٨/٨، ١٧٩، ١٨١، ١٨٢، ١٨٧، ١١٩/١١، وسمط
اللاكى ص ٤٠، والشعر والشعراء ٣٧٩/١، ولسان العرب (سمع)، وبلا نسبة فى لسان
العرب (أنق).

شُم مَهَاوِينُ أَبْدَانُ الْجَزُورِ مَحَا مِصُّ الْعَشِيَّاتِ لَا خُورَ وَلَا قَرْمٌ^(١)
 فنصب «أَبْدَانُ الْجَزُورِ» بـ«مَهَاوِينِ» وهو جمع «مِهْوَانٍ» وهو الكثير الإهانة للمال.
 وصرح سيبويه بجواز إعمال «فَعِيلٍ» و«فَعَلٍ» ثم قال : «و«فَعِلٌ» أقل من «فَعِيلٍ»
 «بِكثير» ، ثم قال : ومنه قول ساعدة بن جؤية^(٢) : [من البسيط]
 حَتَّى شَاهَا^(٣) كَلِيلٌ^(٤) مُؤَهَّنَا عَمِلٌ^(٥) بَاتَتْ طَرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنَمْ^(٥)
 قال أبو الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمري^(٦) :
 قال النحويون : هذا غلط من سيبويه . وذلك أن الـ «كَلِيلَ» هو البرق الضعيف ،
 وفعله لا يتعدى .

والـ «مُؤَهِّنٌ» : الساعة من الليل ؛ فهو منتصب على الظرف .
 واعتذر لسيبويه بأن «كَلِيلًا» بمعنى «مُكَلِّلٍ» ؛ كأنه قال : هذا البرق يكل الوقت
 بدوامه عليه ، كما يقال : أتعبت يومك ونحو ذلك من المجاز .
 قال المصنف^(٧) - رحمه الله - : وهذا عندي تكلف لا حاجة إليه .

(١) البيت للكميت بن زيد في ديوانه ٢/٢١٠٤ ، وخزانة الأدب ٨/١٥٠ ، وللكميت في شرح
 المفصل ٦/٧٤، ٧٦ ، والكتاب ١/١١٤ ، ولسان العرب (هون) ، وللكميت بن معروف في
 المقاصد النحوية ٣/٥٦٩ ، ولابن مقبل في شرح أبيات سيبويه ١/٢١٥ ، وللكميت بن زيد
 أو للكميت بن معروف في ديوانه ص ١٩٩ أو لابن مقبل في الدرر ٥/٢٧٥ ، ولتميم
 العجلاني في شرح عمدة الحفاظ ص ٦٨٣ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٣٩٦ ،
 وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٧٠ ، وهمع الهوامع ٢/٩٧ .

(٢) هو ساعدة بن جؤية الهذلي ، من بني كعب بن كامل ، من سعد هذيل ، شاعر ، من مخضرمي
 الجاهلية والإسلام ، أسلم ، وليست له صحبة . قال الآمدي : شعره محشو بالغريب والمعاني
 الغامضة ، له ديوان شعر .

ينظر : الأعلام (٣/٧٠) . خزانة الأدب (١/٤٧٦) .

(٣) الشَّأُو : السبق . (المقاييس - شأو) .

(٤) الكليل : برق أضعفه بُعْد المسافة . (اللسان - كليل) .

(٥) البيت في خزانة الأدب ٨/١٥٥ ، ١٥٨ ، ١٦٤ ، وشرح أشعار الهذليين ٣/١١٢٩ ، وشرح
 المفصل ٦/٧٢ ، ٧٣ ، والكتاب ١/١١٤ ، ولسان العرب ، (عمل) ، (شأى) ، والمنصف
 ٣/٧٦ ، وللهذلي في لسان العرب (طرب) ، (أنق) ، وبلا نسبة في مغنى اللبيب ٢/٤٣٥ ،
 والمقتضب ٢/١١٥ ، والمقرب ١/١٢٨ .

(٦) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري ، المعروف بالأعلم ، كان عالمًا بالعربية
 واللغة ومعاني الأشعار ، حافظًا لها ، حسن الضبط لها ، مشهورًا بإتقانها ، مات سنة ٤٧٦ هـ .

ينظر : بغية الوعاة (٢/٣٥٦) ، الأعلام (٨/٢٣٣) .

(٧) في ط : قال محمد .

وإنما ذكر سيبويه هذا البيت شاهدا على أن «فَاعِلًا» قد يعدل به إلى «فَعِيل» و«فَعِل» على سبيل المبالغة.

كما يعدل به إلى «فَعُول» و«فَعَّال» و«مِفْعَال».

فذكر هذا البيت لاشتماله على «كَلِيل» المعدول به عن «كَال» وعلى «عَمِل» للعدل به عن «عَامِل».

ولم يتعرض لوقوع الإعمال، وإنما حجته في إعمال «فَعِيل» قول بعض العرب: «إن الله سميع دعاء من دعاه» رواه بعض الثقات.

ومن حججه قول الشاعر: [من الطويل]

فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هِلَالًا وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الْبَدْرَ^(١)

فأعمل «شَبِيهَةٌ» أنثى «شَبِيه» مع كونه من «أَشْبَه» كـ«نَذِير» من «أَنْذَر».

وإذا ثبت إعمال «فَعِيل» من «أَفْعَل» مع قلة نظائره فإعمال «فَعِيل» من الثلاثى أولى لكثرتة.

وأنشد سيبويه^(٢) مستشهدا على إعمال «فَعِل» قول الشاعر: [من الكامل]

حَذِرْ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمِنْ مَّا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ^(٣)

وروى عن المازنى: أن اللاحقى قال: سألتى سيبويه عن شاهد فى تعدى «فَعِل» فعملت له هذا البيت

وينسب مثل هذا القول- أيضا- إلى ابن المقفع.

والاختلاف فى تسمية هذا الشاعر المدعى يشعر بأنها رواية موضوعة ووقوع مثل هذا مستبعد؛ فإن سيبويه لم يكن ليحتج بشاهد لا يثق بانتسابه إلى من يثق بقوله. وإنما يحمل القدح فى البيت المذكور على أنه من وضع الحاسدين وتقول المتعنتين.

(١) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات فى المقاصد النحوية ٥٤٢/٣، ولم أقع عليه فى ديوانه، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣٤٢/٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٨٠.

(٢) ينظر: الكتاب (١١٤/١).

(٣) البيت لأبان اللاحقى فى خزنة الأدب ١٦٩/٨، ولأبى يحيى اللاحقى فى المقاصد النحوية ٥٤٣/٣، وبلا نسبة فى خزنة الأدب ١٥٧/٨، وشرح أبيات سيبويه ٤٠٩/١، وشرح الأشمونى ٣٤٢/٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٢٤، وشرح المفصل ٧١/٦، ٧٣، والكتاب ١١٣/١، ولسان العرب (حذر)، والمقتضب ١١٦/٢.

وقد جاء إعمال «فَعِلَ» فيما لا سبيل إلى القدح فيه، وهو قول زيد الخيل:
[من الوافر]

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونٌ عِزِّي فِي جِحَاشِ الْكِرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ^(١)

فأعمل «مَزَقًا» وهو «فَعِلَ» عدل به للمبالغة عن «مَارِقَ».

ووافق أبو عمر الجرمي سيبويه في إعمال «فَعِلَ» وقال: «إنه على وزن الفعل فأشبه أن يكون جاريا مجراه».

(ص)

وَمَا سَوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلَ فِي الْحُكْمِ وَالشَّرْطِ فَاسْمَعُ وَامْتِثِلْ

وَلَمْ يُجْزِ إِعْمَالُ مَنْعُوتٍ وَلَا مُصَغَّرٍ إِلَّا الْكِسَائِيُّ ذُو الْوَلَا

(ش) ما سوى المفرد المثنى والمجموع يحكم لهما في الإعمال بما حكم للمفرد. ويشترط لهما ما اشترط له.

ومن إعمال الجمع قول طرفة: [من الرمل]

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غَفَرٌ ذَنْبُهُمْ غَيْرُ فُجْرٍ^(٢)

فأعمل «غَفَرًا» وهو جمع «غَفُور».

ومنه قول الراجز: [من الرجز]

أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وَزْقِ الْحَمَا^(٣)

(١) الفديد: الصوت والجلبة. (المقاييس - فدد).

البيت في ديوانه ص ١٧٦، وخزانة الأدب ١٦٩/٨، والدرر ٢٧٢/٥، وشرح التصريح ٦٨/٢، وشذور الذهب ص ٥٠٧، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٨٠، وشرح المفصل ٧٣/٦، والمقاصد النحوية ٥٤٥/٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢٤/٣، وشرح الأشموني ٣٤٢/٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٢٥، وشرح قطر الندى ص ٢٧٥، والمقرب ١٢٨/١.

(٢) البيت في ديوانه ص ٥٥، وخزانة الأدب ١٨٨/٨، والدرر ٢٧٤/٥، وشرح أبيات سيبويه ٦٨/١، وشرح التصريح ٦٩/٢، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٨٢، وشرح المفصل ٦/٧٤، والكتاب ١١٣/١، والمقاصد النحوية ٥٤٨/٣، ونوادر أبي زيد ص ١٠، وبلا نسبة في أمالي الحاجب ص ٣٥٧، وأوضح المسالك ٢٢٧/٣، وشرح الأشموني ٣٤٣/٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٢٦، وجمع الهوامع ٩٧/٢.

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه ٤٥٣/١، والدرر ٤٩/٣، وشرح ابن عقيل ص ٤٢٥، والكتاب ٢٦/١، ولسان العرب (منى)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥١، والمحتسب ١/٧٨، والمقاصد النحوية ٥٥٤/٣، ٢٨٥/٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٩٤/١، =

ومنه قول أبي كبير الهذلي^(١): [من الكامل]

مَمَّنْ حَمَلَنْ بِهِ وَهَنَّ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النُّطَاقَ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلٍ^(٢)
فلو صغر أو نعت اسم الفاعل جاثيا على أصله، أو معدولا به بطل عمله، إلا عند
الكسائي فإنه أجاز إعمال المصغر، وإعمال المنعوت. وحكى عن بعض العرب:
«أَظُنُّنِي مُرْتَجِلًا وَسُوَيْثِرًا فَرَسَخًا»، وأجاز أن يقال: «أَنَا زَيْدًا ضَارِبُ أَيْ ضَارِبٍ»
ومما يحتاج به في إعمال الموصوف قول الشاعر: [من الطويل]
إِذَا فَاقِدٌ خُطْبَاءَ فَرْخَيْنِ رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِي الْخَلِيطِ الْمُرَايِلِ^(٣)
(ص)

وَمَنْ سِوَاهُ لَا يُبِيحُ ذَا الْعَمَلِ لِلْمَاضِ إِلَّا وَهُوَ مَسْبُوقٌ بِ«أَل»
وَمَا بِهِ اسْتَشْهَدَ مَحْمُولٌ عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ لِهَذَا عَمِلًا
(ش) قد تقدم أن المسبوق بالألف واللام من أسماء الفاعلين، وما جرى مجراها
يعمل مطلقا بإجماع.

وأما المجرد منهما فلا يعمل إذا قصد به المضى إلا عند الكسائي^(٤) فإنه عنده
جائز العمل.

= والإنصاف ٥١٩/٢، والخصائص ١٣٥/٣، والدرر ٢٤٤/٦، ووصف المباني ص ١٧٨،
وسر صناعة الإعراب ٧٢١/١، وشرح التصريح ١٨٩/٢، وشرح الأشموني ٣٤٣/٢،
٤٧٦، وشرح المفصل ٧٥/٦، وجمع الهوامع ١٨١/١، ١٥٧/٢.

(١) هو عامر بن الحليس الهذلي، أبو كبير شاعر فحل، من شعراء الحماسة، قيل: أدرك الإسلام
وأسلم، له ديوان شعر، ينظر: الأعلام (٢٥٠/٣)، الشعر والشعراء (٢٥٧)، خزانة الأدب
(٤٧٣/٣).

(٢) البيت في الإنصاف ٤٨٩/٢، وخزانة الأدب ١٩٢/٨، ١٩٣، ١٩٤، وشرح أشعار الهذليين
١٠٧٢/٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٥، وشرح شواهد المغنى ٢٢٧/١، ٢/٢،
٩٦٣، وشرح المفصل ٧٤/٦، والشعر والشعراء ٦٧٥/٢، والكتاب ١٠٩/١، ولسان
العرب ٦٨٨/١١ (هبل)، والمقاصد النحوية ٥٥٨/٣، وتاج العروس (هبل)، وأساس
البلاغة (هبل)، وبلا نسبة في وصف المبانة ص ٣٥٦، وشرح الأشموني ٣٤٣/٢، ومغنى
الليبي ٦٨٦/٢.

(٣) البيت لبشر بن أبي خازم في المقاصد النحوية ٥٦٠/٣، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في
شرح الأشموني ٣٤١/٢، ولسان العرب (فقد)، وفيه «المباين» مكان «المزاييل».

(٤) وذهب الكسائي من الكوفيين إلى جواز إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي وأن يقال
هذا ضارب زيدا أمس واحتج بأمور منها قوله تعالى: ﴿وَكَلْبِهِمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَيْدِ﴾

واكتفى في إلحاقه بالفعل الماضي بكونه موافقا له في المعنى .
ومن حججه على ما ذهب إليه قوله - تعالى - : ﴿وَكَلَّبَهُمْ بِسِطِّ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾
[الكهف: ١٨] فاعتبر ظاهره دون تأول .
وحمله غيره على حكاية الحال .
(ص)

وَبَعْدَ مَجْرُورِ الْمُضَافِ الْمُقْتَضَى زَائِدًا انْتِصَابُهُ بِهِ رَضَى
أَبُو سَعِيدٍ نَحْوِ (زَيْدٌ مُعْطَى) أَبِيكَ سُؤْلُهُ بِغَيْرِ سُخْطٍ
وَعَيْرُهُ أَضْمَرَ نَاصِبًا وَفِي تَابِعَ مَجْرُورِ الْمُضَافِ يَفْتَفَى
وَجْهَيْنِ كُلُّ مُضْمَرٍ فِي النَّصْبِ مَا يَنْصِبُهُ شِبْهًا لِمَا تَقَدَّمَ
(ش) إذا كان اسم الفاعل من فعل يتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة فأضيف إلى واحد
نصب ما سواه .

فإن كان اسم الفاعل بمعنى المضي فالنصب بفعل محذوف .
وأجاز السيرافي نصبه باسم الفاعل مع كونه بمعنى المضي لأنه اكتسب بالإضافة
إلى الأول شبهًا بمصحوب الألف واللام وبالمنون .
ويقوى ما ذهب إليه السيرافي قولهم : «هُوَ ظَانٌّ زَيْدٌ أَمْسٍ فَاضِلًا» ؛ فإن «فَاضِلًا»
يتعين نصبه بـ «ظَانٌّ» لأنه إن أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليهِ ، وثاني مفعولي :
«ظَانٌّ» وذلك لا يجوز ؛ لأن الاختصار على أحد مفعولي «ظَنَّ» لا يجوز .
والهاء من قولي :

وَعَيْرُهُ أَضْمَرَ نَاصِبًا

عائدة إلى أبي سعيد السيرافي .

والإشارة إلى نحو : «زَيْدٌ مُعْطَى أَبِيكَ أَمْسٍ سُؤْلُهُ» .

فيتعين عند غير السيرافي أن يكون التقدير : أعطاه سُؤْلُهُ .

= فأعمل «باسط» في «الذراعين» وهو ماض ومن ذلك ما حكاه عن العرب : هذا مار يزيد أمس
فأعملوه في الجار والمجرور ومن ذلك قولهم هذا معطى زيد درهمًا أمس ومن ذلك قوله
سبحانه : ﴿فَالِقَ الْإِصْبَاحِ وَجَاعِلَ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ حَسْبَانًا﴾ ومن ذلك : هذا
الضارب زيدًا أمس تعمله إذا كان فيه الألف واللام لا محالة . والجواب أما الآية الأولى وهي
قوله تعالى : ﴿وَكَلَّبَهُمْ بِسِطِّ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ فحكاية حال ماضية .
ينظر : شرح المفصل (٧٧/٦) .

وأما إذا أتبع المجرور بإضافة اسم الفاعل فإن في تابعه وجهين:
الجر على اللفظ، والنصب بإضمار فعل. ومنه قوله - تعالى - ﴿قَالُوا أَلَمْ يَجْعَلْ
أَيُّلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ [الأنعام: ٩٦] التقدير - والله أعلم - وجعل
الشمس والقمر حسابنا.

(ص)

وَأَنْصَبَ بِغَيْرِ الْمَاضِ تَلَوًا وَخَفَضَ وَهُوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضَى
ك(أَنْتَ كَاسِي خَالِدِ ثَوْبًا غَدًا وَمُعْلِمُ الْعَلَاءِ عَمْرًا مُرْشِدًا)
وَأَجْرُزُ أَوْ أَنْصَبَ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضَ ك(مُبْتَغِي جَاءٍ وَمَالًا مَنْ نَهَضَ)
وَمَنْ رَأَى إِضْمَارَ نَاصِبٍ هُنَا فَمُلْزِمٌ مَا عَنِ تَعَاطِيهِ غَنَى
(ش) إذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، واعتمد على ما ذكر جاز أن
ينصب المفعول الذي يليه، وأن يجره بالإضافة تخفيفا.

فإن اقتضى مفعولا آخر تعين نصبه به كقولك: «أَنْتَ كَاسِي خَالِدِ ثَوْبًا، وَمُعْلِمُ
الْعَلَاءِ عَمْرًا مُرْشِدًا الْآنَ أَوْ غَدًا».

ولك في المعطوف على ما خفض بإضافته إليه: الجر حملا على اللفظ.

والنصب حملا على الموضع كما قال الشاعر: [من البسيط]

هَلْ أَتَتْ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدُ رَبِّ أَخَا عَوْنٍ بِنِ مِخْرَاقٍ^(١)

فنصب «عَبْدُ رَبِّ» عطفًا على «دِينَارٍ» - وهو اسم رجل - ولا حاجة إلى تقدير
ناصب غير ناصب المعطوف عليه، وإن كان التقدير قول سيبويه^(٢).

ولو جر «عَبْدُ رَبِّ» لجاز.

ويجوز في نعت المجرور النصب على المحل كما جاز في المعطوف وإن لم أجد
له شاهدا.

(١) البيت لجابر بن رألان أو لجريز أو لتأبط شرا، أو هو مصنوع في خزانة الأدب ٢١٥/٨،
ولجريز بن الخطفي، أو لمجهول، أو هو مصنوع في المقاصد النحوية ٥١٣/٣، وبلا نسبة
في الأشباه والنظائر ٢٥٦/٢، والدرر ١٩٢/٦، وشرح أبيات سيبويه ٣٩٥/١، وشرح
الأشوموني ٣٤٤/٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٢٨، والكتاب ١٧١/١، والمقتضب ١٥١/٤،
وهمع الهوامع ١٤٥/٢.

(٢) ينظر: الكتاب (١٧٠/١، ١٧١).

والحجة في جوازه القياس على نعت المجرور بالمصدر، فإن حمليه على المحل ثابت كقول الشاعر: [من الكامل]

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرِّوَّاحِ وَهَاجَهُ طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ^(١)
فـ «الْمَظْلُومُ» صفة لـ «المُعَقَّب»؛ لأنه فاعل في المعنى فتبعته الصفة باعتبار المعنى.

وكما جاز في صفة المجرور بإضافة المصدر الحمل على المعنى كذلك يجوز أن تحمل صفة المجرور باسم الفاعل على المعنى فيقال: «هَذَا مُكْرِمُ ابْنِكَ الْكَبِيرِ، وَمُهَيِّنُ غَلَامِكَ الْحَبَشِيِّ».

بل اسم الفاعل أولى بذلك؛ لأن إضافته وهو بمعنى الحال أو الاستقبال في نية الانفصال.

ولأنه أمكن في عمل الفعل من المصدر، ولذا يعمل مضمرًا، ومؤخرًا بخلاف المصدر.

ومثل: [من الكامل]

طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

قول الآخر: [من البسيط]

السَّالِكُ الثُّغْرَةَ الْيَقْظَانَ سَالِكُهَا مَشَى الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْعِلُ الْفُضْلُ^(٢)
الخيعل: قميص بلا كمين. والفضل: اللابسة ثوب المهنة والخلوة. والهلوك: المتشينة عجا. وهو مجرور اللفظ بالإضافة، مرفوع الموضع بالفاعلية. فرفع «الْفُضْلُ» حملا على الموضع.

وفي هذا دلالة على أن المعطوف باعتبار الموضع مستغن عن تقدير عامل؛ لأن

(١) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٢٨، والإنصاف ٢٣٢/١، وخزانة الأدب ٢/٢٤٢، ٢٤٥، ١٣٤/٨، والدرر ١١٨/٦، وشرح التصريح ٦٥/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٣، وشرح المفصل ٦٦/٦، ولسان العرب (عقب)، والمقاصد النحوية ٣/٥١٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٢١٤، وجمهرة اللغة ص ٣٦٤، وخزانة الأدب ٨/١٣٤، وشرح الأشموني ٢/٣٣٧، وشرح ابن عقيل ص ٤١٧، وشرح المفصل ٢/٤٢، ٤٦، وجمع الهوامع ٢/١٤٥.

(٢) تقدم تخريج هذا البيت.

الصفة قد تنعت باعتبار الموضع، والفاعل في الصفة هو العامل في الموصوف. فكما استغنى عن تقدير عامل مع الصفة التابعة باعتبار الموضع كذلك يستغنى عن تقديره مع المعطوف.

(ص)

وَاحْكُمَ لِمُضْمَرٍ يَلِي اسْمَ فَاعِلٍ بِمَا لِمُظْهِرٍ لَهُ مُوَاصِلٍ
فَكَافَ (مُعْطِيكَ) كَ (زَيْد) عِنْدَمَا قُلْتُ: (أَمُعْطِي زَيْدَ ابْنِي دِرْهَمًا)
وَ كَ (الْغُلَام) الْكَافُ فِي (الْكَاسِيكَ) إِنْ قُلْتُ: (أَنَا الْكَاسِي الْغُلَامَ الْمُخْتَنَ)
(ش) في الضمير المتصل باسم الفاعل من نحو: «مُعْطِيكَ» و«أَمُعْطِيكَ» خلاف:
فمذهب سيبويه وأكثر المحققين أن يحكم له من الإعراب بما يحكم للظاهر الواقع
موقعه؛ فعنده أن كاف «زَيْد مُعْطِيكَ» في موضع جر لأن الظاهر الواقع موقعه يحق له
الجر بالإضافة؛ لأن «مُعْطِيًا» مجرد من مانعها وهما: التنوين والألف واللام.
وعنده أن كاف «زَيْد الْمُعْطِيكَ» في موضع نصب لأن الظاهر الواقع موقعه يحق له
النصب؛ لأن فيه أحد مانعي الإضافة.

وحكم الأخفش لهذا الضمير بالنصب - مطلقا -.

وحكم له الرماني والزمخشري بالجر - مطلقا^(١) - وهو أحد قولي المبرد وأجاز
الفراء الوجهين.

والصحيح ما رآه سيبويه؛ لأن الظاهر هو الأصل، والمضمرات نائبة عنه، فلا
ينسب إلى شيء منها ما لا ينسب إليه إلا فيما لا مندوحة عنه من مواضع الشذوذ، وما
نحن بصده لم تدع حاجة إلى إلحاقه [بالشواذ فوجب صونه]^(٢) من ذلك.

(١) فحاصل كلامه أنه لا يتصل باسم الفاعل ضمير إلا مجرور ولا أعرف هذا المذهب وقيل إنه
رأى لسيبويه وقد حكاه الرماني في شرح الأصول والمشهور من مذهبه ما حكاه السيرافي في
الشرح أن سيبويه يعتبر المضمر بالمظهر في هذا الباب فيقول الكاف في ضاربوك في موضع
مجرور لا غير لأنك تقول ضاربو زيد بالخفض لا غير والكاف في الضاربك والضاربوك
يجوز أن تكون في موضع جر وهو الاختيار وأن تكون في موضع نصب لأنك قد تقول
الضاربو زيداً على من قال الحافظو عورة العشيرة بالنصب وهو الاختيار وإذا قلت الضاربك
كانت في موضع نصب لا غير لأنك لو وضعت مكانه ظاهراً لم يكن إلا نصباً نحو الضارب
زيداً، وكان أبو الحسن الأخفش فيما حكاه أبو عثمان الزيداني يجعل المضمر إذا اتصل باسم
الفاعل في موضع نصب على كل حال. ينظر: شرح المفصل (١٢٤/٢).

(٢) في أ: بالشذوذ فوجب صرفه.

(ص)

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمِ فَاعِلٍ يُعْطَى اسْمُ مَفْعُولٍ بِلاَ تَفَاضُلٍ
فَهُوَ كَفِعْلٍ صَبَغَ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كَالْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفَى
وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُزْتَفٍ مَعْنَى كَالْمَحْمُودِ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعِ

(ش) وكل ما قرر لاسم الفاعل : أنه لا يعمل حتى يراد به الحال ، أو الاستقبال ، وأن يعتمد على استفهام أو نفى ، أو ما هو له خبر أو نعت أو حال .

فإذا استوفى اسم المفعول ذلك صح له عمل الفعل الذي هو في معناه كقولك : «زَيْدٌ مُعْطَى أَبُوهُ دِرْهَمًا» و«عَمْرُو مُعَلِّمٌ أَخُوهُ بِشْرًا قَاضِيًا» .

وانفرد اسم المفعول بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع معنى كقولك : «زَيْدٌ مَكْسُورُ الْعَبْدِ ثَوْبًا» .

ومثله قولى :

... ..
أى : الورع محمود المقاصد .
(مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعِ)

باب الصفة المشبهة باسم الفاعل

(ص)

وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ كَالضَّخْمِ جِسْمًا الْعَظِيمُ الْكَاهِلُ
مِمَّا إِذَا أُضِيفَ لِلْفَاعِلِ لَمْ يُشَكَّلْ ، وَمَنْ أَكْثَرَ مِنْهُ لَمْ يَلَمْ
وَلَا تَكُونُ مِنْ مُعَدَّى حَدَرَا مِنْ الْتَبَاسِ ، أَوْ مُثِيرٍ ضَرَرًا
بَلْ وَافَقَتْ فِي الْعَمَلِ الْمُعَدَّى وَصَوُغَهَا مِنْ غَيْرِهِ كَالِدَا

(ش) الصفة المشبهة باسم الفاعل هى المصوغة من فعل لازم صالحة للإضافة إلى ما هو فاعل فى المعنى ، وعدم موازنتها لفعل المضارع ك«ضَخِمَ» و«عَظِيمٌ» و«حَسَنٌ» و«خَشِنٌ» و«مَلَانٌ» و«أَحْمَرٌ» أكثر من موازنتها له ك«ضَامِرٌ» و«مُنْبَسِطٌ» و«مُعْتَدِلٌ» و«مُسْتَقِيمٌ» .

وشبهت باسم الفاعل فى الدلالة على معنى ما هو له ، وفى قبول التأنيث والثنية والجمع ؛ بخلاف أفعال التفضيل ، وفى سلامة بنيتها من عروض تغير ؛ بخلاف أمثلة المبالغة .

وضبطها بصلاحيته للإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى أولى من ضبطها بالدلالة على معنى ثابت، وبمباينة وزنها لوزن المضارع؛ لأن دلالتها على معنى ثابت غير لازمة لها، ولو كانت لازمة لها لم تبين من «عَرَضَ» و«طَرَأَ» ونحوهما، ولو كان تباين وزنها ووزن المضارع لازماً لها لم يعد منها: «مُعْتَدِلُ الْقَامَةِ» و«مُنْطَلِقُ اللِّسَانِ» ونحو ذلك من أسماء الفاعلين المؤدية من المعاني ما يؤديه «فَعِيلٌ» وغيره مما لا يوازن المضارع.

وإنما يضبطها ضبطاً جامعاً مانعاً ما ذكرته من الصلاحية للإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى:

فيخرج بذلك اسم الفاعل المتعدى - مطلقاً - .

واسم الفاعل الذي لا يتعدى، ولا يصلح أن يضاف إلى ما هو فاعل في المعنى كـ«مَاشٍ» و«جَالِسٍ» مما ليس فيه معنى «فَعِيلٌ» وشبهه من أبنية الغرائز. فإن كان فيه معنى شيء منها صلح للإضافة إلى الفاعل، والتحق بالصفات المشبهة كـ«مُنْبَسِطُ الْوَجْهِ» و«مُنْطَلِقُ اللِّسَانِ» فإنهما بمعنى «طَلِيقٌ» و«فَصِيحٌ»؛ وكذلك ما أشبهه.

ومثال موافقتها في العمل المعدى قولك: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ»؛ فـ«حَسَنٌ» قد نصب «وَجْهَهُ» على التشبيه بما ينتصب باسم فاعل معدى كقولك: «زَيْدٌ بَاسِطٌ وَجْهَهُ».

وقولي

... .. وَصَوَّغَهَا مِنْ غَيْرِهِ

أى: وصوغ الصفة المشبهة باسم الفاعل من غير الفعل المعدى كـ«حَسَنٌ» و«طَابَ» و«لَدَّ» - أى: صار ألد. وإليه أشرت بقولي:

... .. كـ«لَدَّ»

هذا إذا جعل فعلاً ويمكن أن يكون صفة أنثى «الْأَلَدُ» فيكون الأصل كـ«لَدَاءَ». (ص)

وَالْإِغْتِمَادُ وَاقْتِضَاءُ الْحَالِ شَرْطَانِ فِي تَضْجِيحِ ذَا الْإِعْمَالِ
وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَّبٌ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ
(ش) الألف واللام فى:

الإِعْتِمَادُ... ..
 للعهد؛ لأن اعتماد اسم الفاعل على استفهام أو نفى أو صاحب خبر أو حال أو
 نعت قد تقدم ذكره في «باب اسم الفاعل» فصار معهودا، فأشير إليه في هذا
 الباب، ولو لم يذكر هنا لكان ذكره ثم كافيا؛ لأن الصفة المشبهة فرع اسم الفاعل فهي
 أحوج إلى الاعتماد منه.

ولفرعيتها قصرت عن عملها مرادا بها غير الحال، وعن عملها في متقدم عليها،
 وعن عملها في أجنبي؛ بخلاف اسم الفاعل؛ فإنه يعمل مرادا به الاستقبال كما يعمل
 مرادا به الحال، ويعمل في متقدم عليه كما يعمل في متأخر عنه، ويعمل في أجنبي،
 كما يعمل في سببي.

(ص)

فَارْفَعَ بِهَا وَانْصَبَ وَجُرَّ مَعَ (أَلْ) وَدُونَهَا مَضْحُوب (أَلْ) وَمَا اتَّصَلَ
 بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا وَلَا تَجُرُّ بِهَا مَعَ «أَلْ» سُمَا مِنْ «أَلْ» خَلَا
 وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا وَمَا [لَمْ يَخْلُ فَاَنْجِرَارُهُ لَنْ يُغْدَمَا] (١)
 (ش) إذا قصد إعمال الصفة المشبهة: فإما أن تكون مجردة من الألف واللام، وإما
 أن تكون مصاحبة لهما.

والمعمول: إما مصاحب لهما، وإما مضاف، وإما مجرد.

وهو في أحواله الثلاثة مع المجردة:

مرفوع للفاعلية.

أو مجرور للإضافة.

أو منصوب على التمييز إن كان نكرة وعلى التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة.
 وكذلك هو مع المصاحبة للألف واللام، إلا أن عملها الجر مشروط بكون
 المعمول مصاحبا للألف واللام، أو مضافا إلى المصاحب لهما؛ وذلك نحو: رأيت
 رجلا جميلا وجهه، وجميلا وجهه، وجميلا الوجه، وجميلا وجهها، وجميلا وجهه،
 وجميلا الوجه، وجميل وجهه، وجميل وجهه، وجميل الوجه. ورأيت الرجل
 الجميل وجهه، والجميل وجهه، والجميل الوجه، والجميل وجهها، والجميل وجهه،
 والجميل الوجه، والجميل الوجه.

(١) في أ: لم يخل فهو بالجواز وسما.

فهذه ستة عشر وجها، وينضم إليها ما يكون المعمول فيه سبيبا مضافا إلى سببي،
 ووجهه أيضا ستة عشر نحو: رأيت رجلا حسنا وجه أب، وحسنا وجه أب،
 وحسن وجه أب، وحسنا وجه أبيه، وحسنا وجه أبيه، وحسن وجه أبيه، وحسنا
 وجه الأب، وحسنا وجه الأب، وحسن وجه الأب، وأتاني الحسن وجه أب،
 والحسن وجه أب، والحسن وجه أبيه، والحسن وجه أبيه، والحسن وجه الأب،
 والحسن وجه الأب، والحسن وجه الأب.

(ص)

كَ(الْحَزْنِ بَابًا) وَ(الْعَقُورِ كَلْبًا)
 وَ(الطَّيْبُونَ) انْصَبَ بِهِ (مَعْقِدًا)
 وَهَكَذَا (إِنِّي مِنْ نُعَاتِهَا)
 وَالنَّصْبُ فِي (الشُّعْرِ الرَّقَابِ) وَارْدُ
 وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ حَكَا وَالْجَرَّ
 وَنَحْوُ: (زَيْدٌ شَثْنٌ كَفَهُ) أَبِي
 وَابْنُ يَزِيدَ - مُطْلَقًا - أَبِي وَمَنْ
 وَنَحْوُ (جَمُّ فَضْلُهُ، وَالْفَضْلُ أَوْ
 بِبُهِمَةٍ مُنِيتَ شَهْمٌ قَلْبُ
 وَخَفَضُهُمْ) (أَخْفِيَةَ الْكَرَى) بَأَنْ
 وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ) أَجَزُ فِي الْأَخْفِيَةِ

(ش) أنشد سيويوه^(١) - رحمه الله - لرؤبة^(٢): [من الرجز]الْحَزْنُ بَابًا وَالْعَقُورُ كَلْبًا^(٣)

وهو نظير قولنا: «الْجَمِيلُ وَجْهًا» وأنشد - أيضا - شعرا: [من البسيط]

(١) ينظر: الكتاب (٢٠٠/١).

(٢) هو رؤبة بن عبد الله بن العجاج بن رؤبة، التميمي السعدي، أبو الجحاف، راجز من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. أخذ عنه أعيان اللغة، وكانوا يحتجون بشعره، ويقولون بإمامته في اللغة، له ديوان رجز. مات سنة ١٤٥هـ.

ينظر: الأعلام (٣٤/٣)، وفيات الأعيان (١٨٧/١)، خزانة الأدب (٤٣/١).

(٣) الرجز في ديوانه ص ١٥، وخزانة الأدب ٢٢٧/٨، والكتاب ٢٠٠/١، والمقاصد النحوية ٦١٧/٣، والمقتضب ١٦٢/٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٨٠/٣، وشرح أبيات سيويوه ٣٠٤/١، ولسان العرب (حزن).

هَيْفَاءُ مُقْبِلَةً عَجْزَاءَ مُدْبِرَةً مَخْطُوطَةً جُدِلَتْ شَبَاءُ أُنْيَابًا^(١)
وهو نظير قولنا: «جَمِيلٌ وَجْهًا»
وإليه أشرت بقولي:

... ..
وَأُنْشَدَ سَبِيوِيهِ^(٢) - أَيْضًا -: [من الكامل]

لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُرُورِ
السَّارِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيْبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ^(٣)
وهو نظير قولنا: «الْحَسَنُ وَجْهَ الْأَبِ»
وإليه أشرت بقولي:

وَالطَّيْبُونَ أَنْصَبَ بِهِ «مَعَاقِدًا»
وَأُنْشَدَ - أَيْضًا لِعَمْرُو بْنِ شَاسٍ^(٤): [من الطويل]

أَلَكْنِي^(٥) إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً بَايَةً مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا غَزَلًا
وَلَا سَيْئِي زِي إِذَا مَا تَلَبَّسُوا إِلَى حَاجَةٍ يَوْمًا مُحْصِيَةً بَزَلًا^(٦)

(١) البيت لأبي زيد الطائي في ديوانه ص ٣٦، وشرح أبيات الكتاب ٤/١، وشرح المفصل ٦/٨٣، ٨٤، والكتاب ١/١٩٨، ولسان العرب (هلب)، والمقاصد النحوية ٣/٥٩٣.

(٢) ينظر: الكتاب (٢٠٢/١).

(٣) الأزر: القوة والشدّة. (المقاييس - أزر).

والبيتان للخرنق بنت بدر بن هفان في ديوانها ص ٤٣، والأشباه والنظائر ٦/٢٣١، وأمالى المرتضى ١/٢٠٥، والإنصاف ٢/٤٦٨، وأوضح المسالك ٣/٣١٤، والحماسة البصرية ١/٢٢٧، وخزانة الأدب ٥/٤١، ٤٢، ٤٤، والدرر ٦/١٤، وسمط اللآلى ص ٥٤٨، وشرح أبيات سبيويه ٢/١٦، وشرح التصريح ٢/١١٦، والكتاب ١/٢٠٢، ٢/٥٧، ٥٨، ٦٤، ولسان العرب (نضر)، والمحتسب ٢/١٩٨، والمقاصد النحوية ٣/٦٠٢، ٤/٧٢، وأساس البلاغة (أزر)، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٤١٦، وشرح الأشموني ٢/٣٩٩.

(٤) هو عمرو بن شأس بن عبيد بن ثعلبة الأسدي، أبو عرار، شاعر جاهلي مخضرم أدرك الإسلام وأسلم، كثير الشعر في الجاهلية والإسلام، أكثر أهل طبقة شعرا. وكان ذا قدر وشرف في قومه، وشهد القادسية وله فيها أشعار. مات سنة ٢٠ هـ.

ينظر: الإصابة ت (٥٨٨١)، الاستيعاب ت (١٩٤٧)، أسد الغابة ت (٣٩٥٩)، الأعلام (٧٩/٥).

(٥) أَلَكْنِي إِلَى فُلَانٍ: أَبْلَغُهُ عَنِ الْقَامُوسِ (لَلْأَك).

(٦) جمع البازل: وهو الرجل الكامل في تجربته. (القاموس - بزل) والبيتان في ديوانه ص ٩٠،

وإليه أشرت بقولي:

... .. و«سَيْئِي زِي» رَوْؤُهُ شَاهِدًا

وهو نظير قولنا: «جَمِيلٌ وَجْهٌ».

وأشرت بقولي:

... .. وهكذا إني من نعاتها

إلى قول الراجز: [من الرجز]

أَنَعْتُهَا إِنِّي مِنْ نُعَاتِهَا

كُومَ الذُّرَى وَادِقَةَ سُرَاتِهَا^(١)

وهو نظير قولنا: «جَمِيلٌ وَجْهَهُ» - بالنصب -.

وأشرت بقولي:

... .. وَالتَّصَبُّ فِي «الشُّعْرِ الرَّقَابِ» وَارِدُ

إلى قول الشاعر: [من الوافر]

فَمَا قَوْمِي بِتَغْلِبَةِ بْنِ سَعْدٍ وَلَا بِفَزَارَةِ الشُّعْرِ الرَّقَابِ^(٢)

وهو نظير قولنا «الْجَمِيلُ الْوَجْهَ» - بالنصب -.

وأشرت بـ:

... .. «أَجَبَ الظُّهْرُ»

إلى قول النابغة: [من الوافر]

= والدرر ٣٦/٥، وشرح أبيات سيبويه ٧٩/١، وشرح شواهد المغنى ٨٣٥/٢، والكتاب ١/١٩٧، والمقاصد النحوية ٥٩٦/٣، وبلا نسبة في المنصف ١٠٣/٢، والبيت الأول منهما لعمرو بن شأس في لسان العرب (ألك)، وتاج العروس (ألك)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧٠/٨، والخصائص ٢٧٤/٣، ومغنى اللبيب ٤٢٠/٢، والثاني منهما بلا نسبة في المقتضب ١٣٠/٢.

(١) الرجز لعمر بن لجأ التيمي في ديوانه ص ١٥٣، ١٥٥، والأصمعيات ص ٣٤، وخزانة الأدب ٢٢١/٨، والدرر ٢٨٩/٥، والمقاصد النحوية ٥٨٣/٣، وبلا نسبة في شرح المفصل ٦/٨٣، ٨٨، ولسان العرب (نعت)، و(ودق)، وتاج العروس (نعت)، و(ودق).

(٢) البيت لحارث بن ظالم في الأغاني ١١٩/١١، والإنصاف ص ١٣٣، وشرح أبيات سيبويه ٢٥٨/١، وشرح اختيارات المفصل ١٣٣٥/٣، والكتاب ٢٠١/١، والمقاصد النحوية ٦٠٩/٣، والمقتضب ١٦١/٤، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤٩٢/٧، وشرح المفصل ٨٩/٦.

وَتَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ^(١)
 يروى أجب الظهر- بالرفع- وهو نظير قولنا: «جَمِيلُ الْوَجْهِ»، ويروى أجب
 الظهر- بالنصب- وهو نظير قولنا: «جَمِيلُ الْوَجْهِ»، ويروى أجب الظهر- بالجر-
 على الإضافة وهو نظير قولنا: «جَمِيلُ الْوَجْهِ».

ومثل «أَجَبَ الظَّهْرُ» في احتمال ثلاثة أوجه قول الراجز: [من الرجز]

وَمَنْهَلٍ أَعَوَرَ إِخْدَى الْعَيْنَيْنِ
 بِصِيرٍ أُخْرَى وَأَصَمُ الْأُذُنَيْنِ^(٢)

وأشرت بقولي:

وَنَحْوُ «زَيْدٌ شَتْنُ كَفِّهِ» أَبِي فِي الثَّغْرِ سَيِّوِيهِ أَنْ يُرْتَكَبَا
 إلى نحو قولنا: «هُوَ حَسَنٌ وَجْهِهِ» وقول الشماخ^(٣): [من الطويل]

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّسَ الرُّكْبَ فِيهِمَا بِحَقْلِ الرُّخَامَى قَدْ عَقَا طَلَلَاهُمَا
 أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتَا الْأَعَالَى، جَوْنَا مُضْطَلَاهُمَا^(٤)
 وهذا عند سيوييه مخصوص بالشعر^(٥).

وهو عند أبي العباس المبرد ممنوع في الشعر وغيره.

وتأول بيت الشماخ على أن «هَمَا» من قوله:

... .. مُضْطَلَاهُمَا

(١) البيت في ديوانه ص ١٠٦، والأغاني ٢٦/١١، وخزانة الأدب ١١٥/٧، ٣٦٣/٩، وشرح
 أبيات سيوييه ٢٨/١، وشرح المفصل ٨٣/٦، ٨٥، والكتاب ١٩٦/١، والمقاصد النحوية
 ٥٧٩/٣، ٤٣٤/٤، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٠٠، والأشباه والنظائر ١١/٦،
 والاشتقاق ص ١٠٥، وأمالى ابن الحاجب ٤٥٨/١، والإنصاف ١٣٤/١، وشرح الأشموني
 ٥٩١/٣، وشرح ابن عقيل ص ٥٨٩، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٥٨، ولسان العرب
 (جيب)، (ذنب)، والمقتضب ١٧٩/٢.

(٢) ينظر شرح التسهيل ٩٧/٣، والخزانة ٥٥٠/٧.

(٣) هو الشماخ بن ضرار بن حرملة بن سنان الغطفاني، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام،
 كان شديد متون الشعر، وكان أرجز الناس على البديهة، له ديوان شعر، مات سنة ٢٢ هـ.
 ينظر: الأعلام (١٧٥/٣)، الأغاني (٩٧/٨)، الإصابة ت (٣٩٣٧).

(٤) البيتان في ديوانه ص ٣٠٧ - ٣٠٨، وخزانة الأدب ٢٩٣/٤، والدرر ٢٨١/٥، وشرح أبيات
 سيوييه ٧/١، وشرح المفصل ٨٣/٦، ٨٦، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢١٠، والكتاب
 ١٩٩/١، والمقاصد النحوية ٥٨٧/٣، وجمع الهوامع ٩٩/٢، وبلا نسبة في خزانة الأدب
 ٢٢٠/٨، ٢٢٢، وشرح الأشموني ٣٥٩/٢، والمقرب ١٤١/١.

(٥) ينظر: الكتاب (١٩٩/١).

عائد على «الْأَعَالِي» لأنها مثناه في المعنى .

وهو عند الكوفيين جائز في الكلام كله .

وهو الصحيح ؛ لأن مثله قد ورد في الحديث كقوله في حديث أم زرع : صِفْرُ
وَشَاحِجَهَا^(١) ، وفي حديث الدجال : أَعْوَرَ عَيْنَيْهِ الْيُمْنَى^(٢) ، وفي وصف النبي ﷺ شَنْ
أَصَابِعِهِ^(٣) ، ومع جوازه فيه ضعف .

ومثله في الضعف ما كان مثل قولنا : «هُوَ جَمَّ فَضْلُهُ ، وَجَمَّ الْفَضْلُ» - بالنصب - .
وشاهد الأول :

... .. وَادِقَةُ سُرَاتِهَا

وشاهد الثاني :

... .. أَجَبَ الظَّهْرَ ...

- بالنصب - .

(١) أخرجه مسلم (٣/١٩٠٢) : كتاب فضائل الصحابة : باب ذكر حديث أم زرع ، (٩٢ -
٢٤٤٨) ، والنسائي في الكبرى (٥/٣٥٧) . كتاب عشرة النساء : باب شكر المرأة لزوجها
(٩١٣٩) من حديث عائشة مطولاً ، ولفظهما : «صِفْرُ رَدَائِهَا» .

تنبيه : هذه الرواية ذكرها الحافظ في الفتح (٣٣٨/١٠) وشرحها ، أى أنها موجودة في
صحيح البخارى . ولكن بالرجوع إلى صحيح البخارى المطبوع مع الفتح (٥١٨٩) ، وإلى
صحيح البخارى المطبوع بمفرده (٧/٣٥) طبعة الشرح ، لم نجد هذه الرواية ، مما يدل على
أن نسخة الحافظ ابن حجر ليست النسخة المطبوعة من صحيح البخارى . والله أعلم .

(٢) أخرجه أحمد (٢/٣٧ ، ١٢٤ ، ١٣١) ، والبخارى (٧/١٤٨) : كتاب أحاديث الأنبياء : باب
واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها (٣٤٣٩) ، ومسلم (١/١٥٤) : كتاب الإيمان :
باب ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال ، (٢٧٣ - ١٦٩) ، و (٤/٢٢٤٧) : كتاب
الفتن : باب ذكر الدجال وصفته وما معه ، (١٠٠ - ١٦٩) ، والترمذى (٤/٥١٤) . كتاب
الفتن : باب ما جاء في صفة الدجال ، (٢٢٤١) من حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ ذكر
الدجال بين ظهرائى الناس ، فقال : «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ بِأَعْوَرَ . أَلَا وَإِنَّ الْمَسِيحَ الدَّجَالَ أَعْوَرَ
الْعَيْنَ الْيُمْنَى ، كَأَن عَيْنَهُ عَيْنَةُ طَافِيَةٍ» .

(٣) جاءت الرواية بلفظ «شَنَّ الْكَفَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ» .

أخرجه أحمد (١/٨٩ ، ٩٦ ، ١٠١ ، ١٢٧) . والترمذى (٥/٥٩٨) : كتاب المناقب :
باب ما جاء في صفة النبي ﷺ (٣٦٣٧ ، ٣٦٣٨) ، وفي الشرائع (٦ ، ٧ ، ١٩ ، ١٢٥) ،
وعبد الله بن أحمد (١/١١٦ ، ١٥١) من حديث علي بن أبى طالب في حديث .
وعلقه البخارى (١١/٥٥٠) : كتاب اللباس : باب الجعد (٥٩١٠) من حديث أنس
قال : كان النبي ﷺ شَنَّ الْقَدَمَيْنِ وَالْكَفَيْنِ . وقد وصله الإسماعيلي كما في الفتح
(١١/٥٥٢) .

وأضعف منهما ومن الذى قبلهما ما رفع نكرة مجردة نحو قولنا: «جَمِيلٌ وَجْهٌ» و«الْجَمِيلُ وَجْهٌ».

وقد ظفرت بشاهد له غريب وهو قول الراجز: [من الرجز]

بِبُهْمَةٍ^(١) مُنِيَتْ شَهْمٌ قَلْبُ
مُنْجِدٌ لَا ذِي كَهَامٍ يَنْبُو^(٢)

ف «قَلْبُ» مرتفع بـ«شَهْمٍ» كارتفاع «وَجْهٌ» بـ«جَمِيلٍ» والأصل «وَجْهُهُ» و«قَلْبُهُ» فحذف الضمير للعلم به.

وأشرت بقولى:

وَحَفْضُهُمْ (أَخْفِيَّةُ الْكَرَى) بِأَنْ أُضِيفَ (الْإِيقَاطُ) لَهُ وَجْهٌ حَسَنٌ

إلى قول الشاعر: [من الطويل]

لَقَدْ عَلِمَ الْإِيقَاطُ أَخْفِيَّةَ الْكَرَى تَرَجَّجَهَا مِنْ حَالِكٍ وَاتَّحَالَهَا^(٣)

ويجوز فى «أَخْفِيَّةُ الْكَرَى» الجر بالإضافة.

والرفع على الفاعلية.

والنصب على التشبيه بالمفعول به.

وهو نظير قولنا: «الْحَسَنُ وَجْهُ الْأَبِّ» بالأوجه الثلاثة.

(ص)

وَاعْذُذْ مِنَ النَّابِ اسْمَ مَفْعُولِ الَّذِي عَدَّوْا لِوَاحِدٍ كَمَفْعُولِ (عُذِي)

نَحْوُ: (الْمَصُونُ عِرْضُهُ) وَ(الْمُنْتَفَى رَأْيَا) وَ(مَشْهُورٌ صَلَاحٌ وَتَقَى)

(ش) لما كان اسم المفعول مشاركا للصفة المشبهة فى اطراد الإضافة إلى ما هو

مرفوع فى المعنى شاركها فى وجوه العمل المتقدم ذكره؛ لكن بشرط بنائه من فعل

متعد إلى واحد؛ لأنه يجرى مجرى فعله المردود إلى صيغة ما لم يسم فاعله، وذلك

الفعل لا يقصر عن التعدى إلى مفعول إلا إذا كان قبل رده إلى صيغة ما لم يسم

(١) البهمة: الشجاع الذى لا يهتدى من أين يؤتى. (القاموس - بهم).

(٢) الرجز بلا نسبة فى الدرر ٢٨٤/٥، وشرح الأشمونى ٣٥٨/٢، ٣٦٠، والمقاصد النحوية ٥٧٧، ٣، وجمع الهوامع ٩٩/٢.

(٣) البيت للكميت فى شرح شواهد الإيضاح ص ٥٦٩، والمقاصد النحوية ٦١٢/٣، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى سر صناعة الإعراب ٣٨/١، وشرح المفصل ٢٧/٥، ولسان العرب (خفى)، والمحتسب ٤٧/٢، وتاج العروس (خفى).

فاعلها فتعديا إلى واحد، فكذلك اسم مفعول، فيكون اسم المفعول من فعل متعد في الأصل إلى واحد يتم شبهه بالصفة المشبهة فيجرى مجراها نحو قولك: س «زَيْد مَضُونٌ عِزُّهُ، وَمُنْتَقَى رَأْيَا، وَمَشْهُورٌ صَلَاحٌ»؛ كما يقال: «زَيْدٌ جَمِيلٌ وَجْهَهُ، وَكَثِيرٌ بَرٌّ، وَبَيِّنٌ صَلَاحٌ» والتنظير بسائر المسائل هين، وتوجيهها بين، فلم أتصد لإحصائها، والإطالة باستقصائها.

(ص)

وَضُمِّنَ الْجَامِدُ مَعْنَى الْوَضْفِ وَاسْتُعْمِلَ اسْتِعْمَالُهُ بِضَعْفِ
ك(أَنْتَ غِرْبَالُ الْإِهَابِ) وَكَذَا (فَرَّاشَةُ الْجِلْمِ) فَرَّاعُ الْمَأْخِذَا
(ش) من تضمين الجامد معنى المشتق وإعطائه حكم الصفة المشبهة قول
الشاعر: [من البسيط]

فَرَّاشَةُ الْجِلْمِ فِرْعَوْنُ الْعَذَابِ وَإِنْ يُطْلَبُ نَدَاهُ فَكَلْبٌ دُونَهُ كَلْبٌ^(١)
وقول الآخر: [من الوافر]
فَلَوْلَا اللَّهُ وَالْمُهْرُ الْمُفْدَى لَأَبَتْ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الْإِهَابِ^(٢)
فضمن «فَرَّاشَةُ الْجِلْمِ» معنى: «طَائِشٌ»، و«فِرْعَوْنٌ» معنى: «أَلِيمٌ» و«غِرْبَالٌ»
معنى: «مُتَّقَبٌ»، فأجريت مجراها في الإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى.
ولو رفع بها أو نصب لم يمتنع.

* * *

(١) البيت للضحاك بن سعد في الحيوان ٢٥٧/١، ولسعید بن العاصی فی دیوان المعانی ١/١٩٦، وبلا نسبة في الدرر ٢٩٣/٥، وشرح الأشموني ٣٦٢/٢، وجمع الهوامع ١٠١/٢.
(٢) البيت لمنذر بن حسان في المقاصد النحوية ١٤٠/٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٤١١، والخصائص ٢٢١/٢، ١٩٥/٣، وديوان المعاني ٢٤٩/٢، وشرح الأشموني ٢/٣٦٢، والدرر ٢٩١/٥، ولسان العرب (عنكب)، (قيد)، (غربل)، والممتع في التصريف ص ٧٤.

باب التعجب

(ص)

ب(أَفْعَل) انْطَلَقَ بَعْدَ (مَا) تَعَجَّبَا
وَتَلَوْا (أَفْعَل) انْصَبَّهُ ك(مَا)
و(مَا) هُنَا اِزْفَعَ بِابْتِدَاءٍ وَالْخَبَرُ
وَ ك(الَّذِي أَفْعَل): (مَا أَفْعَل) فِي
وَالصَّيغَتَيْنِ انْصَبَ إِلَى الْفِعْلِيَّةِ
بَلْ هُوَ فِي الْقَوْلِ الْأَصَحُّ خَبَرٌ
وَحَذَفَ ذِي الْبَاءِ لَا تُجْزَى وَرُبَّمَا
وَرُبَّمَا اسْتَغْنَى بَعْدَ (أَفْعَلَا)
وَفِعْلَى التَّعَجُّبِ الزَّمَّ فِيهِمَا
(ش) للتعجب ألفاظ كثيرة لا يبوب لها ك«لِلَّهِ أَنْتَ»

و: [من الرجز]

[وابأبى أنت وفوك الأشنب^(١)]^(٢)

و: [من الرجز]

واها ليلى ثم واها واها^(٣)

وكقول النبی- علیه السلام - لأبى هريرة- رضى الله عنه - : «سُبْحَانَ اللَّهِ! إِنَّ
الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ»^(٤).

(١) الأشنب: البارد العذب. (المقاييس - شنب).

الرجز لراجز من بنى تميم فى الدرر ٣٠٤/٥، وشرح شواهد المغنى ٧٨٦/٢،
والمقاصد النحوية ٣١٠/٤، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٨٣/٤، وجمهرة اللغة
ص ٣٤٥، ١٢١٨، والجنى الدانى ص ٤٩٨، وجواهر الأدب ص ٢٨٧، وشرح الأشموني
٤٨٦/٢، وشرح التصريح ١٩٧/٢، وشرح قطر الندى ص ٢٥٧، ولسان العرب
(زرنب)، ومغنى اللبيب ٣٦٩/٢، وجمع الهوامع ١٠٦/٢، وتهذيب اللغة ٣٨٦/١٣.

(٢) ما بين المعكوفين سقط فى «أ».

(٣) الرجز لأبى النجم فى لسان العرب (جرر)، (ويه)، (جرا)، (روى)، وتهذيب اللغة ٦/
٤٨٢، ٤٧٩/١٠، وتاج العروس (جرر)، (ويه)، (روى)، ومجمل اللغة ٤٩٩/٤.

(٤) أخرجه أحمد (٢/٢٣٥، ٣٨٢)، والبخارى (١/٥١٨): كتاب الغسل: باب عرق الجنب،
(٢٨٣)، ومسلم (١/٢٨٢)، كتاب الحيض: باب الدليل على أن المسلم لا ينجس، (١١٦) -
٣٧١، ٣٧٢)، وأبو داود (١/١٠٩): كتاب الطهارة: باب فى الجنب يصفح، (٢٣١)،

والمبوب له من ألفاظه «أفعل» و«أفعل به»، وهما فعلا ن غير متصرفين:

أما «أفعل» فلا خلاف في فعليته؛ لأنه على صيغة لم يصغ عليها إلا فعل.

ولأن العرب قد تؤكد بالنون الخفيفة كقول الشاعر: [من الطويل]

وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْبَى صُرَيْمَةٍ^(١) فَأَخْرِبُهُ بِطُولِ فَقْرٍ وَأَخْرِبِيَا^(٢)

والمؤكد بالنون لا يكون إلا فعلا.

وأما «أفعل» فمختلف في فعليته عند الكوفيين، ومجمع على فعليته عند

البصريين. وهو الصحيح؛ للزوم اتصال نون الوقاية به عاملا في ياء المتكلم نحو:

«ما أقفركني إلى عفو الله» ولا يكون كذلك إلا فعل.

والمتعجب منه منصوب بـ«أفعل» على المفعولية إن وقع بعدها.

ومجورر بباء لازمة إن وقع بعد «أفعل» وموضعه رفع على الفاعلية لأن «أفعل»

مسند إليه، وليس بأمر، ولا المجرور منصوب المحل خلافا للكوفيين؛ لأنه لو كان

أمرا لاختلف باختلاف المخاطب؛ إذ ليس في كلام العرب فعل أمر يكون مع

المؤنث، والمثنى، والمجموع على حاله إذا أسند إلى الواحد المذكر، وإنما يكون

كذلك اسم فعل.

ولا خلاف في امتناع أن يكون «أفعل» اسم فعل؛ فوجب ألا يكون أمرا،

وإذا انتفت أمريته، تعينت خبريته، ووجب الحكم على ما يليه بالفاعلية، وإن كان

مجرورا بالباء، كما كان فاعلا المجرور بالباء بعد «كفى»، لكن الباء بعد «كفى» قد

تحذف، ويرتفع الاسم كما قال الشاعر: [من الطويل]

..... كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا^(٣)

= والترمذى وليس عنده لفظ «سبحان الله» (٢٠٧/١): أبواب الطهارة: باب ما جاء في مصافحة

الجنب (١٢١)، والنسائي (١٤٥/١): كتاب الطهارة، باب مماسة الجنب ومجالسته،

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٣/١)، والبيهقي (١٨٩/١) من حديث أبي هريرة.

(١) الصريمة: القطعة من الإبل ما بين العشرين إلى الثلاثين. (القاموس - صرم).

(٢) البيت بلا نسبة في جواهر الأدب ص ٥٨، والدرر ١٥٩/٥، وشرح الأشموني ٥٠٠/٢،

وشرح شواهد المغنى ٧٥٩/٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٤٦، ولسان العرب (غضب)، (حرى)،

(غضا)، ومغنى اللبيب ٣٣٩/١، والمقاصد النحوية ٦٤٥/٣، وهمع الهوامع ٧٨/٢.

(٣) عجز بيت لسحيم عبد بنى الحسحاس وصدره:

..... عميرة ودع إن تجهزت غاديا

ثم ينظر الإنصاف ١٦٨/١، وخزانة الأدب ٢٦٧/١، ١٠٢/٢، ١٠٣، وسر صناعة

الإعراب ١٤١/١، وشرح التصريح ٨٨/٢، وشرح شواهد المغنى ٣٢٥/١، والكتاب =

وروى الكسائي: «مررت بأبيات جادهن أبياتا وجدن أبياتا» فحذف الباء، وجاء بضمير الرفع.

ولا تحذف الباء بعد «أفعل» إلا مع مجرورها بشرط كون «أفعل» مسبوقا بآخر معه الفاعل المذكور كقوله - تعالى -: ﴿أَسْبَغَ يَوْمَهُ وَأَبْصَرَ﴾ [مريم: ٣٨].

وقد تحذف الباء ومجرورها بعد «أفعل» مفردا كقول الشاعر: [من الطويل]
فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَى الْمَنِيَّةَ يَلْقَاهَا حَمِيدًا وَإِنْ يَسْتَعْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرُ^(١)
أى: فأجدر به.

وقد يحذف - أيضا - منصوب «أفعل» للعلم به كقول الشاعر: [من الطويل]
جَزَى اللَّهُ عَنَا بَخْتَرِيًّا وَرَهْطُهُ بَنَى عَبْدٌ عَمْرٍو مَا أَعْفَى وَأَمَجَّدًا^(٢)
أى: ما أعفهم وأمجدهم.

وكل واحد من فعلى التعجب ممنوع من التصرف، مسلوكة به سبيل واحده؛ ليكون بذلك أدل على ما يراد به.

و«مَا» المستعملة قبل «أفعل» اسم لعود ضمير فاعل «أفعل» إليها، وهى فى موضع رفع بالابتداء^(٣):

= ٢٦/٢، ٢٢٥/٤، ولسان العرب، (كفى)، ومعنى اللبيب ١/١٠٦، والمقاصد النحوية ٣/٦٦٥، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص ١٤٤، وأوضح المسالك ٣/٢٥٣، وشرح الأشمونى ٢/٣٦٤، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٢٥، وشرح قطر الندى ص ٣٢٣، وشرح المفصل ٢/١١٥، ٧/٨٤، ١٤٨، ٨/٢٤، ٩٣، ١٣٨، ولسان العرب (نهى).

(١) البيت لعروة بن الورد فى ديوانه ص ١٥، والأصمعيات ص ٤٦، وشرح التصريح ٢/٩٠٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤٢٤، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٥٥، والمقاصد النحوية ٣/٦٥٠، وله أو لحاتم الطائى فى الدرر ٤/٢٠٧، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى الأغانى ٦/٢٩٦، وأوضح المسالك ٣/٢٦٠، وشرح الأشمونى ٢/٣٦٤، وشرح ابن عقيل ص ٤٤٨، وهمع الهوامع ٢/٣٨.

(٢) البيت للحصين بن القعقاع فى لسان العرب (سنت)، وبلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ ص ٧٥٤، ولسان العرب (بختري).

(٣) وما التعجبية فى تقدير شىء، وموضعها رفع بالابتداء، وخبرها ما بعدها من الفعل والفاعل والمفعول؛ لأن أفعل التعجبية فعل ماضٍ بإجماع البصريين، ففاعله مضمَرٌ عائِدٌ على «ما» فالتقدير فى قولك: ما أحسن أخاك! على مذهب الخليل وسيبويه: شىء أحسن أخاك. وذهب الأخفش إلى أنها موصولة بمعنى الذى، والجملة التى هى أفعل وفاعله ومفعوله صلته، وأنها مبتدأ خبره محذوف، فالتقدير: الذى أحسن أخاك شىء.

وقول الخليل وسيبويه أصح؛ لأن التعجب فى الإبهام بمنزلة الشرط والاستفهام، فإذا =

نكرة عند سيبويه^(١)، وما بعدها خبر.

موصولة عند الأخفش، والخبر محذوف، ملتزم الحذف كالتزام الحذف بعد «لَوْلَا»؛ لأن «مَا» لا تكون عنده تامة إلا شرطية أو استفهامية أو موصولة؛ ولأن النكرة المحضة لا يبتدأ بها غير معتمدة.

قال: «وجعل المبتدأ في التعجب معرفة لا يخل بالإبهام اللازم للتعجب؛ لأن التزام حذف الخبر كاف في الإبهام».

فيقال له: الخبر المدعى حذفه أم معلوم أم مجهول؟
فإن كان معلوما فلا إبهام.

وإن كان مجهولا فحذف المجهول لا يجوز.

وادعاء حصر «مَا» التامة في الاستفهام والشرط باطل بقولهم: «عَسَلْتُهُ عَسَلًا نِعِمًّا»، ف «مَا» هذه إما زائدة، فزيادتها باطلة؛ لأن ذلك يخلو «نِعَم» من فاعل ظاهر أو مضمرة؛ فوجب كونها تامة؛ فكذا «مَا» التعجبية.
(ص)

قَابِلٌ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا	وَصَغُهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرْفًا
وَعَبْرٍ سَالِكٍ سَبِيلَ (فِعْلًا)	وَعَبْرٍ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي (أَفْعَلًا)
حَاذِرِ الشُّرُوطِ قَالَتَزِمَ مَا التَزِمَا	وَأِنْ تُرِدْ تَعَجُّبًا بَعْبَرِ مَا
أَوْ مَا يُوَدِّي مَا يُوَدِّي بِهِمَا	مِنْ ذِكْرِ (أَشْدِّدْ) أَوْ (أَشْدِّدْ) بَعْدَ (مَا)
[أَوْ جِيءَ بِهِ مُنْخَفِضًا بِالْبَاءِ تُصِيبُ] ^(٢)	وَبَعْدَ مَضْدَرِ الْمَعْوِقِ يَنْتَصِبُ
بَعْبَرِهِ، وَبِاعْتِرَارِ الْمُفْسِدِ	كَ(مَا أَشْدُّ عَجْبَهُ) وَ(أَشْدِّدْ
كَصَوْنِ (مَا أَخْصَرَهُ) مِنْ (اخْتَصِرْ)	وَنَادِرٌ مُخَالِفٌ لِمَا ذَكَرَ
بِنَاءِ ذِي تَعَجُّبٍ مِنْهُ اغْتَفِرْ	وَفِعْلُ غَيْرِ فَاعِلٍ إِنْ لَمْ يَضُرْ

= حكيم بأن «مَا» التعجبية موصولة، فإن الصلة تخرجها من الإبهام، من حيث كانت الصلة موضحة للموصول.

ويقوى مذهب الخليل وسيبويه أن الكلام على قولهما تام غير مفتقر إلى تقدير محذوف، وأن هذا الخبر المقدّر، فيما ذهب إليه الأخفش، لم يظهر في شيء من كلامهم. ينظر: الأمالي (٥٥٣/٢).

(١) ينظر: الكتاب (٧٣/١).

(٢) في أ: وبعد أفعل جره بالباء نصب.

وَلَا شُدُودَ عِنْدَ سَيِّبَوَيْهِ فِي نَحْوِ (مَا أُعْطِيَ) فَقَسَّ عَلَيْهِ
وَسَبَقُ فِعْلِيَّةٍ ذِي تَعَجُّبٍ شَرَطُ وَلِلشُّدُودِ غَيْرُهُ انْسِبُ
كَمِثْلِ (مَا أَذْرَعَهَا) وَ(أَقْمِنِ) بِهِ) أَى: اخْتَقِ فَيَحَقِّقْ أَغْلِنِ
وَمِثْلِ (أَقْمِنِ) فِي الشُّدُودِ (أَعْسِ بِهِ) كَذَاكَ (مَا أَعْسَى) فَتَبَّهِ وَانْتَبَهُ
(ش) الضمير فى: وَضَعُهُمَا

عائد على «فِعْلَى التَّعَجُّبِ» من قولى:

وَفِعْلَى التَّعَجُّبِ الزَّمُ فِيهِمَا مَنَعَ تَصَرُّفٍ

والغرض الآن بيان ما يصاب منه الفعلان المشار إليهما.

وذلك كل فعل، ثلاثى، متصرف، تام، قابل معناه للتفاضل، غير مبنى للمفعول، ولا منفى، ولا مدلول على اسم فاعله بـ«أَفْعَلْ»:

فاحترز بـ«ثلاثى» من غيره كـ«دَحْرَجَ» و«انْطَلَقَ» و«اقتَدَر» و«استَخْرَجَ» و«أخْمَرَ» و«احْرَنْجَمَ».

واحترز بـ«متصرف» من غيره كـ«نِعِمَّ» و«بُشَّسَ».

واحترز بـ«تام» من الفعل الناقص كـ«كَانَ» و«صَارَ».

واحترز بـ«قابل معناه للتفاضل» من «مَاتَ الْإِنْسَانُ» و«فَنَى الشَّيْءُ» ونحوهما.

واحترز بـ«غير مبنى للمفعول» من نحو: «ضَرَبَ زَيْدٌ» و«شَتِمَ عَمْرُو».

واحترز بـ«لا منفى» من نحو: «مَا عَجِبْتُ» أَى: «مَا انْتَفَعْتُ»، فإنه لم يستعمل غير منفى، والتعجب لا يكون إلا بمثبت.

واحترز من كونه «لا يدل على اسم فاعله بـ«أَفْعَلْ»» من نحو «عَوِرَ» و«لَمِيَ» ونحوهما.

فإن الأفعال التى احترزت منها لا يبنى منها فعل تعجب إلا على سبيل الشدود، أو لعروض مسوغ.

فإذا قصد التعجب من بعضها جيء بـ«مَا أَشَدَّ» أو بـ«أَشَدُّ» أو بجار مجراها، وأعطى مصدر الذى لم يصلح التعجب بلفظه ما يعطى المتعجب منه من نصب أو جر.

وذلك نحو قولك: «مَا أَشَدَّ عُجْبُهُ» أو «أَشَدُّ بِعُجْبِهِ» و«مَا أَشَدَّ اغْتِرَارُهُ» و«أَشَدُّ بِاغْتِرَارِهِ»، فعدلت عن فعل العجب، وفعل الاغترار؛ لأنهما زائدان على الثلاثة.

[وفى فعل التعجب مانع آخر: أنه «أُعْجِبَ» على^(١)] بناء ما يسم فاعله.
و:

... الْمَعُوقُ ...

اسم مفعول من «عيق» بمعنى عوق، والمراد به ما فيه مانع من الموانع المذكورة.
ثم نبهت بقولى:

وَنَادِرٌ ...

إلى آخر الكلام على أن ما صيغ منه أحد الفعلين مع وجود أحد الموانع المذكورة: شاذ مقصور على السماع.
أو مجوز ذلك فيه لمسوغ.

فمن الشاذ قولهم فى المختصر: «مَا أَخْصَرَهُ» والفعل المستعمل منه قبل التعجب: «اخْتَصِرَ» وهو خماسى مبنى للمفعول؛ ففيه مانعان.
ونبهت بقولى: .

وَفِعْلٌ غَيْرُ فَاعِلٍ ...

إلى آخر الكلام على أن فعل المفعول إذا لم يجهل معناه ببناء فعل التعجب منه جاز صوغ «أَفْعَلْ» و«أَفْعِلْ» من لفظه نحو: «مَا أَزْهَى زَيْدًا، وَمَا أَعْتَاهِ بِحَاجَتِكَ»، وأصلهما «زُهِىَ» و«عُنِيَ» صيغ منهما فعل التعجب؛ لأن المراد لا يجهل.
بخلاف «ضَرِبَ زَيْدٌ» فإن قولك فيه: «مَا أَضْرَبَ زَيْدًا» يوهم خلاف المراد، فلم يجز.

ثم قلت:

كَذَاكَ ذُو «أَفْعَلْ» وَضَفًا مُزَكَّنًا جَهْلًا ...

أى: كما خرج من فعل المفعول «زُهِىَ» ونحوه مما لا يجهل معناه بالتعجب فجاز أن يتعجب منه كذاك يخرج من الأفعال التى يدل على فاعلها بـ«أَفْعَلْ» ما يزكن جهلا أى: يفهمه، يقال: زكنته بمعنى: فهمته، وأزكنته بمعنى: أفهمته، وأشرت بالمزكن جهلا إلى: «حَمِقَ» فهو «أَحْمَقُ» و«هَوِجَ»^(٢) فهو «أَهْوَجَ» و«رَعِنَ»^(٣) فهو «أَرَعَنَ»

(١) ما بين المعكوفين فى أ: وفى فعل التعجب مانع آخر لأنه على أعجب.

(٢) الهَوِجُ: التسرع والتعسف. (المقاييس - هوج).

(٣) الأَرَعَنُ: الأهوج. (المقاييس - رعن).

و«نوك» فهو «أنوك»^(١)؛ فإنه يقال في التعجب منها: «مَا أَحْمَقَهُ»، و«مَا أَهْوَجَهُ»، و«مَا أَرْعَنَهُ»، و«مَا أَنْوَكَهُ»؛ حملا على «مَا أَجْهَلَهُ» لتقاربهما في المعنى. وغير ذلك مما يدل على فاعله ب«أَفْعَل» لا يتعجب منه إلا ب«أَشَدَّ» و«أَشَدِّد» وما جرى مجراهما.

ويستوى في ذلك أفعال العيوب ك«حَوْل» و«عَمِيَ» و«عَمِش» و«مَرِه» و«بَرِص» و«أَطْع»^(٢) و«قَلِح»^(٣).

وأفعال غير العيوب ك«لَمِيَ»^(٤) و«ظَمِيَ»^(٥) و«شَنِب» و«دَعَج»^(٦) و«شَهَل» و«شَكَل»، فهذه وأمثالها لا يتعجب بها من لفظها وإن كانت ثلاثية؛ لأنها مشتركة في كون فاعلها مدلولاً عليه ب«أَفْعَل» مع تعريبها مما في «رَعِن» وأخواته من مشابهة «جَهَل».

ومذهب سيبويه^(٧) فيما كان على «أَفْعَل» قبل التعجب ك«أَعْطَى» أن يجرى مجرى الثلاثي في بناء فعلى التعجب منه قياسا.

وإنما خصه من أبنية المزيد فيه لشبهه بالثلاثي، لفظا، ولكثرة موافقته له في المعنى:

أما شبهه به لفظا فلأن مضارعه واسم فاعله، وزمانه، ومكانه في عدة الحروف، والحركات، وسكون الثاني كمضارع الثلاثي.

وأما الموافقة في المعنى فكثيرة.

فمن توافق «فَعَلَ» و«أَفْعَلَ»:

«سَرَى» و«أَسْرَى».

و«طَلَعَ عَلَيْهِمْ» و«أَطْلَعَ» أي: أشرف.

(١) النوك: الحمق. (المقاييس - نوك).

(٢) اللطع: بياض في باطن الشفة. (المقاييس - لطح).

(٣) القلح: صفرة في الأسنان. (المقاييس - قلح).

(٤) اللَمَى: سمرة في باطن الشفة. (المقاييس - لما).

(٥) الظَمَى: قلة دم اللثة. (المقاييس - ظما).

(٦) الدَّعَج في العين: شدة سوادها في شدة البياض. (المقاييس - دعج).

(٧) قال سيبويه: وبنواؤه أبداً من (فَعَلَ، وفَعِل، وفَعُل، وأفْعَل... إلخ) ينظر: الكتاب (٧٣/١).

و«طَفَلَتِ الشَّمْسُ» و«أُطْفِلَتِ» أى: دنت من الغروب.
و«عِنْدَ الْجُزْحِ» و«أَعْنَدُ» أى: سال دمه.
و«عَكَلَ الْأَمْرَ» و«أَعْكَلَ» أى: أشكل.
و«عَتَمَ اللَّيْلَ» و«أَعْتَمَ»: أظلم.
و«فَلَكَ فِي الْأَمْرِ» و«أَفْلَكَ»: لج.
و«عَصَفَتِ الرِّيحُ» و«أَعْصَفَتِ»: اشتد هبوبها.
و«سَفَ الْخُوصِ» و«أَسَفَّهُ»: نسجه.
و«عَضَبَ الْقَرْنَ» و«أَعْضَبَهُ»: كسره.
و«عَسَرَ الْغَرِيمَ» و«أَعَسَرَهُ»: طالبه على عسره.
و«قَالَ الْأَمْرَ» و«أَقَالَه» و«حَزَنَهُ الْأَمْرَ» و«أَحْزَنَهُ».
و«شَغَلَهُ الْأَمْرَ» و«أَشْغَلَهُ» و«فَعَرَّ فَاَهُ» و«أَفْعَرَهُ»: فتحه.
ومن توافق «فَعِلَ» و«أَفْعَلَ» :
«غَطِشَ اللَّيْلَ» و«أَغْطَشَ»: أظلم.
و«عَذَرَتِ اللَّيْلَةَ» و«أَعَذَرَتِ»: اشتد ظلامها.
و«عَوِزَ الشَّيْءُ» و«أَعَوَزَ»: تعذر، وكذلك الرجل إذا افتقر.
و«عَبَسَتْ» ^(١) الإبل و«أَعْبَسَتْ» بمنزلة: «وَذَحَتْ» ^(٢) الْغَنَمُ». و«عَدِمَ الشَّيْءُ» و«أَعْدَمَهُ»: فقده.
ومن توافق «فَعَلَ» و«أَفْعَلَ» :
«خَلَقَ الثُّوبَ» و«أَخْلَقَ»: أى: صار خلقا.
و«بَطَّوْا الْإِنْسَانَ وَغَيْرَهُ» و«أَبْطَأَ»: تأخر.
و«بَوَّسَ» و«أَبَّأَسَ»: ساءت حاله.

فلكون «أَفْعَلَ» مختصا من بين الأفعال المغايرة للثلاثى بمشابهته لفظا، وموافقته معنى أجراه سيويوه مجراه فى اطراد بناء فعلى التعجب منه.
وأشرت بقولى:

وَسَبَقُ فِعْلِيَّةٌ ذِي تَعَجُّبٍ شَرْطٌ

(١) الْعَبَسَ: ما يَيس على هُلْب الذَّنْب من بَغْر وغيره. (المقاييس - عبس).

(٢) الْوَذَحَ: ما تعلق بأصواف الغنم من البعر. (المقاييس - وذح).

إلى أن المعانى التى لا أفعال لها لا يبنى من الألفاظ الدالة عليها فعل تعجب؛ فلا يقال فى «ربعة»: «مَا أَرْبَعَهُ»، ولا فى «طفل»: «مَا أَطْفَلَهُ» ولا فى «مرء»: «مَا أَمْرَاهُ».

فإن شذ شيء حفظ ولم يقس عليه.

فمما شذ قولهم: «مَا أَذْرَعَهَا» بمعنى ما أخفها فى الغزل؛ وهو من قولهم: «أَمْرَأَة ذَرَّاعٌ» وهى الخفيفة اليد فى الغزل، ولم يسمع منه فعل غير فعل التعجب.
ومثله فى البناء من وصف لا فعل له قولهم: «أَقْمِنِ بِهِ» بمعنى: «أَحْقِيقِ بِهِ» اشتقوه من قولهم: «هُوَ قَمِنٌ بِكَذَا» أى: حقيق به.
ومثل «أَقْمِنِ» فى المعنى والشذوذ قولهم: «مَا أَعْسَاهُ» و«أَعْسِ بِهِ».
كل ذلك منقول عن العرب.

(ص)

بَهَمَزَ (أَفْعَل) التَّعْدَى حَصَلَا	وَصَارَ ذَا كَذَا بِ(أَفْعِل) عَقِلَا
وَقَبَلَ صَوْغَ الصَّيْعَتَيْنِ قَدَرَا	سَلَبَ تَعْدَى الْمُتَعْدَى مَنْ دَرَى
لِذَلِكَ اِخْتِيجَ لِحَرْفِ الْجَرِّ	فِي نَحْوِ: (مَا أَضْرَبَ ذَا لِعَمْرُو)
وَنَحْوُ: (مَا أَكْسَاكَ لِلْقَوْمِ الْبُرْذُ)	و(مَا أَظَنَّنِي لِسَعْدٍ ذَا جَلْدُ)
آخِرُهُ يَنْصِبُ أَهْلَ الْكُوفَةِ	يَتَلَوُ (مَا) لِشَبْهَةِ مَعْرُوفَةٍ
وغيرهم يَجْعَلُ نَضْبَهُ بِمَا	عَلَيْهِ دَلٌّ مَا يَكُونُ بَعْدَ (مَا)
وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدِّمًا	مَعْمُولُهُ وَوَصْلُهُ بِهِ الزَّمَا
وَقَضْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرِّ	مُسْتَعْمَلٌ وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرَّ
وَقَدْ تَزَادَ (كَانَ) قَبْلَ (أَفْعَلَا)	دَلَالَةٌ عَلَى مُضَى حَصَلَا
وَيَعْدُ (مَا أَفْعَل) - أَيْضًا - قَدْ يَقَعُ	(مَا) ثُمَّ (كَانَ)، بَعْدَهُ اسْمٌ ارْتَفَعَ

(ش) قول العرب فى «حَسَنَ زَيْدٍ»: «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا» يدل على أن همزة «أَفْعَل»

التعجبية همزة تعدية.

وقولهم فى «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا»: «مَا أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرُو» يدل على أن الفعل المتعدى يسلب تعديه بقصد التعجب به، ويصير فاعله مفعولا مقتصرًا عليه، ولولا ذلك لبقى تعديه منضمًّا إليه التعدى المتجدد بالهمزة؛ فكان يقال: «مَا أَضْرَبَ زَيْدًا عَمْرًا» كما يقال فى الاستفهام عن سبب ضربه إياه، فى اقتصارهم بعد دخول الهمزة

على نصب ما كان فاعلا قبل دخولها دلالة على تجدد اللزوم، والانتقال إلى بنية مخصوصة بعدم التعدى وهى بنية «فَعَلَ»

ويؤيد ذلك أن العرب قد تستغنى فى التعجب عن «أَفْعَلَ» بـ«فَعَلَ» كقولهم: «فَضُّوَ الرَّجُلَ فَلَانَ» بمعنى: «مَا أَفْضَاهُ»، و«عَلِمَ الرَّجُلُ هُوَ» بمعنى: «مَا أَعْلَمَهُ».

فعلم بذلك أن «ضَرَبَ» حين قصد به التعجب حول إلى «ضَرَبَ» ليصير على بنية أفعال الغرائز؛ إذ لا يتعجب من معنى إلا وهو غريزة أو كالغريزة.

ثم بعد تحويله إلى «فَعَلَ» تقديرا تدخل عليه الهمزة كدخولها على «حَسَنَ» وغيره مما هو على «فَعَلَ» فى أصله، ويعامل معاملته.

فإن كان قبل التعجب متعديا إلى اثنين دخلت اللام بعد التحويل على أولهما، ونصب ثانيهما نحو: «مَا أَكْسَى زَيْدًا لِلْقَوْمِ الثِّيَابَ» و«مَا أَطْنَنِي لِعَمْرٍو صَدِيقًا»، وهو منصوب عند البصريين محذوف دل عليه «أَفْعَلَ»، وعند الكوفيين بـ«أَفْعَلَ» نفسه.

وأما «أَفْعَلَ» فقد تقدم أن لفظه لفظ الأمر، ومعناه التعجب وينبغى الآن أن يعلم أن همزته همزة الصيرورة فأصل «أَحْسَنَ زَيْدًا»: أحسن زيد أى: صار ذا حسن؛ كما يقال: «أَثْرَى الرَّجُلَ» أى: صار ذا ثروة، و«أَفْلَسَ» أى: صار ذا فلوس و«أَظْرَفَ» أى: صار ذا ظروف، و«أَكَلَتِ الشَّجَرَةَ» و«أَجْنَثَ» أى: صارت ذات أكل وجنى و«أُبْسَرَتِ النَّخْلَةُ» و«أَثْمَرَتِ» أى: صارت ذات بسر وتمر.

والى هذا أشرت بقولى.

... .. وَصَارَ ذَا كَذَا بـ(أَفْعَلَ) عُقْلًا

ولا خلاف فى منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب، ولا فى منع الفصل بينهما بغير ظرف، وجار ومجرور.

وفى الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور خلاف.

والصحيح جوازه لثبوت ذلك عن العرب كقول الشاعر: [من الطويل]

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأَخْبِإِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا^(١)

(١). البيت لعباس بن مرداس فى ديوانه ص ١٠٢، والدرر ٢٣٤/٥، والمقاصد النحوية ٦٥٦/٣، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص ٤٩، والدرر ٢٤٢/٥، ٣٢١/٦، وشرح الأشموني ٢/٣٦٤، وشرح التصريح ٨٩/٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٥١، ولسان العرب (حب)، والمقاصد النحوية ٥٩٣/٤، وجمع الهوامع ٩٠/٢، ٩١، ٢٢٧.

وكقول الآخر: [من الطويل]

أَقِيمُ بِدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا وَأَخِيرُ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلَا^(١)

وكقول الآخر: [من الطويل]

فَصَدْتُ وَقَالَتْ بَلْ تُرِيدُ فَضِيحَتِي وَأَخْبِتْ إِلَى قَلْبِي بِهَا مُتَغَضِّبَا^(٢)

[وكقول الآخر: من الطويل]

خَلِيلِي مَا أُخْرَى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يُرَى صَبُورًا، وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ^(٣)

ومن كلام عمرو بن معد يكرب^(٤): «مَا أَحْسَنَ فِي الْهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا، وَأَكْثَرَ فِي اللَّزَبَاتِ^(٥) عَطَاءَهَا».

قال الشيخ أبو على الشلوين - رحمه الله - : «حكى الصيمرى^(٦) أن مذهب سيبويه منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله^(٧) والصواب أن ذلك جائز، وهو المشهور والمنصور»، هكذا قال الأستاذ أبو على، وهو المنتهى في المعرفة بهذا الفن نقلاً وفهماً.

وقال السيرافى فى قول سيبويه: «ولا تزيل شيئاً عن موضعه»: إنما أراد أنك تقدم «مَا» وتوليها الفعل، ويكون الاسم المتعجب منه بعد الفعل، ولم يتعرض للفصل بين الفعل والمتعجب منه بعد الفعل، ولم يتعرض للفصل بين الفعل والمتعجب منه.

(١) البيت لأوس بن حجر فى ديوانه ص ٨٣، وتذكرة النحاة ص ٢٩٢، وحماسة البحرى ص ١٢٠، وشرح التصريح ٩٠/٢، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٤٨، والمقاصد النحوية ٣/٦٥٩، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢٦٣/٣، وشرح الأشموني ٣٦٩/٢.

(٢) البيت لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ص ٦٧، وينظر شرح التسهيل ٤١/٣.

(٣) البيت بلا نسبة فى الدرر ٢٤٢/٥، وشرح الأشموني ٣٦٨/٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٥٢، والمقاصد النحوية ٦٦٢/٣، وجمع الهوامع ٩١/٢.

(٤) هو عمرو بن معد يكرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدى، فارس اليمن، أسلم سنة ٩هـ، وشهد اليرموك، وذهبت فيها إحدى عينيه، وشهد القادسية، وكان مشهوراً بشجاعته، وإقدامه. له شعر جيد، جمع فى ديوان، مات سنة ٢١هـ.

ينظر: الإصابة ت (٥٩٨٤)، الأعلام (٨٦/٥)، طبقات ابن سعد (٣٨٣/٥).

(٥) اللزبة: السنة الشديدة. (المقاييس - لزب).

(٦) هو عبد الله بن على بن إسحاق الصيمرى النحوى، أكثر أبو حيان من النقل عنه، وله كتاب التبصرة فى النحو، كتاب جليل أكثر ما يشتغل به أهل المغرب. ينظر: بغية الوعاة (٤٩/٢).

(٧) ينظر: الكتاب (٧٣/١).

وكثير من أصحابنا يجيز ذلك، منهم الجرمي^(١)، وكثير منهم يأباه منهم الأخفش والمبرد^(٢).

وقال الزمخشري بعد أن حكم بمنع الفصل^(٣): «وقد أجاز الجرمي وغيره من أصحابنا الفصل وينصرهم قول القائل: «مَا أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَصْدُقَ»». ومن العجب اعترافه بنصرهم، والتنبيه على بعض حججهم بعد أن خالفهم بلا دليل.

ولما كان فعل التعجب مسلوب الدلالة على المضى، وكان المتعجب منه صالحا للمضى أجازوا زيادة «كَانَ» إشعارا بذلك عند قصده نحو: «مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا»، وكقول الشاعر في مدح رسول الله ﷺ: [من الكامل]
مَا كَانَ أَسْعَدَ مَنْ أَجَابَكَ آخِذَا بِهَذَاكَ مَجْتَنِبًا هَوَى وَعِنَادًا^(٤)
وأما وقوع «مَا كَانَ» بعد «أَفْعَل» نحو: «مَا أَحْسَنَ مَا كَانَ زَيْدٌ» فكثير، و«مَا» - فيه - مصدرية، و«كَانَ» تامة رافعة ما بعدها بالفاعلية، وفي ذلك - أيضا - دلالة على مضى المتعجب منه، فلو قصد استقباله لجيء بـ«يَكُونُ».

(١) هو صالح بن إسحاق، أبو عمر الجرمي البصري كان فقيها عالما بالنحو واللغة، دينًا ورعًا حسن المذهب، صحيح الاعتقاد، أخذ النحو عن الأخفش ويونس واللغة عن الأصمعي وأبى عبيدة، وحدث عن المبرد من تصانيفه: التنبيه، السير، الأبنية، العروض، مختصر في النحو، غريب سيبويه، مات سنة ٢٢٥ هـ.

ينظر: بغية الوعاة (٨/٢ - ٩)، تاريخ بغداد (٣١٣/٩).

(٢) قال المبرد: ولو قلت: ما أحسن عندك زيدًا، وما أجمل اليوم عبد الله - لم يجز؛ وكذلك لو قلت: ما أحسن اليوم وجه زيد، وما أحسن أمس ثوب زيد؛ لأن هذا الفعل لما لم يتصرف لزم طريقة واحدة، وصار حكمه كحكم الأسماء. ينظر: المقتضب (١٧٨/٤). وقال ابن السراج: ولا يجوز أن نقول: ما أحسن في الدار زيدًا، وما أقبح عندك زيدًا؛ لأن فعل التعجب لا يتصرف. ينظر: الأصول في النحو (١٠٨/١).

(٣) قال الزمخشري: ولا يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير ولا فصل فلا يقال: ما أحسن في الدار زيدًا ولا أكرم اليوم يزيد، وقد أجاز الجرمي الفصل وغيره من أصحابنا، وينصرهم قول القائل: ما أحسن بالرجل أن يصدق. ينظر: شرح المفصل (١٤٩/٧).

(٤) البيت لعبد الله بن رواحة في المقاصد النحوية ٦٦٣/٣، ولم أقع عليه في ديوانه، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٦٩/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢١١، ٧٥٢.

باب (نعم) و(بئس) المصدرية وما جرى مجراها

(ص)

فَعَلَيْنِ لَا اسْمَيْنِ عَلَى الْأَوَّلَى جُعِلَ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) الْأَضْلُ فِيهِمَا (فَعِلَ)
وَأَسْتُعْمِلَ الْأَضْلُ وَ(فَعِلَ) و(فَعِلَ) وَالْأَرْبَعُ اسْتُعْمِلْنَ فِي نَحْوِ: (كَجَلِ)
وَالْإِسْمُ - أَيْضًا - هَكَذَا، فَفِي (فَخِذْ) يُقَالُ (فَخِذْ) مَعَ (فَخِذْ) و(فَخِذْ)
كِلَاهُمَا فَعِلٌ بِهِ الْإِنْشَاءُ قُصِدَ لِذَلِكَ التَّضْرِيفُ مِنْهُمَا فُقِدَ

(ش) فِي «نِعْمَ» وَ«بِئْسَ» أَرْبَعُ لُغَاتٍ:

«نِعْمَ» وَ«بِئْسَ» وَهُوَ الْأَصْلُ .

و«نِعْمَ» وَ«بِئْسَ» وَ«نِعِمَّ» وَ«بِئْسَ» - بِالِاتِّبَاعِ - وَ«نِعْمَ» وَ«بِئْسَ» بِالسُّكُونِ بَعْدَ
الِاتِّبَاعِ - .

وهذه اللغات الأربع جائزة في كل ما كان من الأفعال أو الأسماء ثلاثياً، أوله
مفتوح، وثانيه حلقى مكسور؛ فيقال في «شَهِدَ» و«شَهِدَ» و«شَهِدَ» و«شَهِدَ»، وكذا يقال
في «فَخِذْ» و«فَخِذْ» و«فَخِذْ» و«فَخِذْ» .

قال الشاعر: [من الطويل]

إِذَا غَابَ عَنَّا غَابَ عَنَّا رَبِيعُنَا وَإِنْ شَهِدَ أَجْدَى خَيْرُهُ وَتَوَافُلُهُ^(١)

ومن مجيء «نِعْمَ» على الأصل قول طرفة: [من الرمل]

مَا أَقَلَّتْ قَدَمٌ إِنْهُمْ نِعِمَّ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبِيرِ^(٢)

وحكى أبو علي: «بِئْسَ» - بفتح الباء، وباء ساكنة - و«نِعْمَ» و«بِئْسَ» فعلا غير
متصرفين .

ويدل على فعليتهما اتصال تاء التانيث الساكنة بهما في كل اللغات، واتصال
ضمير الرفع بهما في لغة حكاها الكسائي .
والقول بفعليتهما هو قول البصريين، والكسائي .

(١) البيت للأخطل في ديوانه ص ٢٢٤، والمخصص ٢٢٢/١٤، والدرر ١٩٩/٥، وشرح أبيات
سيبويه ٣٤١/٢، والكتاب ١١٦/٤، وبلا نسبة في همع الهوامع ٨٤/٢ .

(٢) البيت في ديوانه ص ٥٨ (مع اختلاف كبير في الرواية)، والإنصاف ١٢٢/١، وخزانة الأدب
٣٧٦/٩، ٣٧٧، والدرر ١٩٦/٥، ولسان العرب (نعم)، والمحتسب ٣٤٢/١، ٣٥٧،
وهمع الهوامع ٨٤/٢، وبلا نسبة في الخصائص ٢٢٨/٢، والمقتضب ١٤٠/٢ .

وزعم الفراء^(١)، وأكثر الكوفيين: أنهما اسمان واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما كقول بعض العرب لمن بشره بنت: «والله ما هي بنعم الولد، نصرها بكاء، وبرها سرقة»^(٢).

وكقول بعضهم: «نعم السير على بش العير». ولا حجة في هذا؛ لأن حرف الجر قد يدخل على ما لا خلاف في فعليته كقول القائل: [من الرجز]

عَمَرُكَ مَا لَيْلَى بِتَامَ صَاحِبُهُ^(٣)

فيتأول ذلك بما يتأول هذا.

ومما استدل به من زعم اسميتها قول الراجز: [من الرجز]

صَبَّحَكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ بَاكِرٍ

بِنِعْمٍ طَيْرٍ وَشَبَابٍ فَاخِرٍ^(٤)

ولا حجة فيه - أيضا - لأن «نعم» فيه محكية؛ ولذلك فتحت ميمها مع دخول حرف الجر عليها.

(ص)

وَيَطْلُبَانِ فَاعِلًا تَالِي (أَلْ) أَوْ مُضَمًّا مُمَيَّزًا بِتَكْرَرِهِ
وَمَعَ ظُهُورِ الْفَاعِلِ التَّمْيِيزِ دَغْ وَالْعِلْمُ بِالتَّمْيِيزِ أَغْنَى عَنْهُ فِي
وَبَغْضَهُمْ فَاعِلَ (نِعْمَ) نَكْرًا وَهَكَذَا (نِعْمَ خَلِيلَ الْعَلَا)
أَوْ مَا بِتَالِيهَا مُضَافًا اتَّصَلَ كـ (نِعْمَ مَجْمُوعًا كِتَابُ التَّذَكُّرَةِ)
فِي رَأْيِ عَمْرٍو وَهُوَ فِي ذَا لَمْ يُطْعَ (بِهَا وَنِعْمَتْ) فَلِذَا بِهِ اكْتَفَى
بِغَيْرِ قَيْدٍ نَحْوُ: (نِعْمَ ذُو قِرَى) وَ(نِعْمَ مَنْ هُوَ) رَوَوْا مُسْتَعْمَلًا

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء (١١٩/٢، ١٤١/٢).

(٢) ينظر: الأمالي (٤٠٥/٢).

(٣) الرجز للقتاني في شرح أبيات سيبويه ٤١٦/٢ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٩٩، ١٠٠، والإنصاف ١١٢/١، وخزانة الأدب ٣٨٨/٩، ٣٨٩، والخصائص ٣٦٦/٢، والدرر ١/٧٦، ٢٤/٦، وشرح الأشموني ٣٧١/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٤٩، وشرح المفصل ٦٢/٣، وشرح قطر الندى ص ٢٩، ولسان العرب (نوم)، والمقاصد النحوية ٣/٤، وجمع الهوامع ٦/١، ١٢٠/٢. وزاد في ط: ولا مخالط اللبان جانبه.

(٤) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (نعم)، والدرر ١٩٥/٥، والمقاصد النحوية ٢/٤، وجمع الهوامع ٨٤/٢، وتهذيب اللغة ١٠/٣، وتاج العروس (نعم).

وَيَذْكُرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَا يَبِينُ أَبَدًا
وَأِنْ يُقَدِّمَ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كَالْعِلْمِ نِعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى
وَرَفَعَ (نِعَمَ) مُضَمَّرَ اسْمٍ قَدْ مَّا لَمْ يَأْتِ إِلَّا فِي شُدُودٍ فَأَعْلَمَا
وَانْصَبَ عَلَى التَّمْيِيزِ (مَا) فِي (نِعَمَ مَا) وَ(بِئْسَمَا) وَالرَّفْعُ بَعْضُهُمْ نَمَى
لِسَبَبَوْنِهِ، وَادَّعَى التَّغْرِيفَ مَعَ تَمَامِ (مَا) وَظَاهِرًا قَدْ اتَّبَعَ
(ش) الغالب في فاعل «نِعَمَ» و«بِئْسَ» أَنْ يَكُونَ مَعْرُفًا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، أَوْ مُضَافًا
إِلَى مَا هُمَا فِيهِ، أَوْ مُضَافًا إِلَى مُضَافٍ إِلَى مَا هُمَا فِيهَا، أَوْ ضَمِيرًا مُسْتَرًّا مَفْسُورًا بِنَكْرَةٍ
منصوبة على التَّمْيِيزِ:

فالأول كقوله - تعالى ﴿نِعَمَ الْمَوْلَى وَنِعَمَ النَّصِيرِ﴾ [الأنفال: ٤٠].

والثاني كقوله - تعالى -: ﴿وَلَنِعَمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠].

والثالث كقول الشاعر: [من الطويل]

فَنِعَمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مُكَذِّبٍ زُهَيْرٌ حُسَامٌ مُفْرَدٌ مِنْ حَمَائِلِ^(١)

ومثال الرابع قوله - تعالى -: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠].

وقول الشاعر: [من البسيط]

نِعَمَ مَوْثِلًا الْمَوْلَى إِذَا خُذِرَتْ بِأَسَاءِ ذِي الْبَغْيِ وَاسْتِيْلَاءِ ذِي الْإِحْنِ^(٢)

وقد يعلم جنس الضمير فيستغنى عن التَّمْيِيزِ كقوله - عليه الصلاة والسلام - «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعِمَّتْ»^(٣).

أى: ونعمت سنة الوضوء.

(١) البيت لأبى طالب فى خزنة الأدب ٧٢/٢، والدرر ٢٠٠/٥، وشرح التصريح ٩٥/٢، والمقاصد النحوية ٥/٤، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢٧٢/٣، وشرح الأشموني ٢/٣٧١، وجمع الهوامع ٨٥/٢.

(٢) الإحْن: جمع إحنة وهى: الحقد فى الصدر. (المقاييس - أحْن). البيت بلا نسبة فى شرح الأشموني ٣٧٤/٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٥٤، وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٨٢، والمقاصد النحوية ٦/٤.

(٣) أخرجه أحمد (٨/٥، ١٦، ٢٢) والدارمي (٣٦٢/١)، وأبو داود (١٥١/١): كتاب الطهارة: باب فى الرخصة فى ترك الغسل يوم الجمعة، (٣٥٤)، والترمذي (٣٦٩/٢). كتاب أبواب الصلاة: باب ما جاء فى الوضوء يوم الجمعة، (٤٩٧)، والنسائي (٩٤/٣): كتاب الجمعة: باب الرخصة فى ترك الغسل يوم الجمعة: وابن خزيمة، (١٧٥٧)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (١١٩/١)، والطبرانى فى الكبير (٦٨١٧/٧ - ٦٨٢٠)،

ومنع سيبويه^(١) الجمع بين التمييز وإظهار الفاعل.

وأجاز المبرد^(٢) ذلك. وإجازته أولى كقول الشاعر: [من الوافر]

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا^(٣)

وأظهر من هذا البيت قول الآخر: [من البسيط]

وَالْتَغْلِيْبُونَ بِشَ الْفَخْلُ فَخْلُهُمْ فَحَلًا وَأُمُهُمْ زَلَاءٌ^(٤) مِنْطِقٌ^(٥)

ولا يمنع منه زوال الإبهام بدونه؛ لأن التمييز قد يجاء به توكيدا كقوله - عز وجل - :

﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦].

ومثله قول أبي طالب: [من الكامل]

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَذْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا^(٦)

وحكى الأخفش أن ناسا من العرب يرفعون بـ«نعم» النكرة مفردة، ومضافة^(٧).

فإلى ذلك أشرت بقولي:

وَبَعْضُهُمْ فَاعِلٌ «نِعْم» نَكْرًا بَعِيرٌ قَيْدٌ

= والبيهقي (١/ ٢٩٥، ٢٩٦) من حديث جابر بن سمرة مرفوعا: من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل بالغسل أفضل.

(١) ينظر: الكتاب (٢/ ١٧٥).

(٢) قال المبرد: واعلم أنك إذا قلت: نعم الرجل رجلا زيدا، فقولك: (رجلا) توكيد؛ لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً... ينظر: المقتضب (٢/ ١٤٨).

(٣) البيت لجريز في خزانة الأدب ٩/ ٣٩٤-٣٩٩، والخصائص ١/ ٨٣، ٣٩٦، والدرر ٥/ ٢١٠، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٩، وشرح شواهد المغنى ص ٥٧، وشرح المفصل ٧/ ١٣٢، ولسان العرب (زود)، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٠، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٦٧، وشرح شواهد المغنى ص ٨٦٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٥٦، ومغنى اللبيب ص ٤٦٢، والمقتضب ٢/ ١٥٠. وقال محقق الخزانة إن البيت في ديوان جريز ص ١٣٥، ولم أقع على الطبعة التي اعتمدها.

(٤) الزلاء: مؤخر المرأة الرسحاء. (المقاييس - زلل).

(٥) المنطق: كل ما شددت به وَسَطُكَ. (المقاييس - نطق) والبيت لجريز في ديوانه ص ١٩٢، والدرر ٥/ ٢٠٨، وشرح التصريح ٢/ ٩٦، وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٨٧، ولسان العرب (نطق)، والمقاصد النحوية ٤/ ٧، وتاج العروس (نطق)، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٨٦، وشرح ابن عقيل ص ٤٥٥، وجمع الهوامع ٢/ ٨٦.

(٦) البيت في خزانة الأدب ٢/ ٧٦، ٩/ ٣٩٧، وشرح التصريح ٢/ ٩٦، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٦٨٧، وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٨٨، وشرح قطر الندى ص ٢٤٢، ولسان العرب (كفر)، والمقاصد النحوية ٤/ ٨، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٧٦.

(٧) ينظر: شرح المفصل (٧/ ١٣١).

أى: بغير اشتراط إضافة أو إفراد.

فيقال: «نِعْمَ خَلِيلُ الْعَلَاءِ» و«نِعْمَ جَلِيسُ قَوْمٍ هُوَ».

ومنه قول الشاعر: [من السريع]

بِئْسَ قَرِيْبًا يَفْنِي^(١) هَالِكِ أُمُّ عُبَيْدٍ، وَأَبُو مَالِكِ^(٢)

ويقال- أيضا-: «نِعْمَ مَنْ هُوَ» و«نِعْمَ مَلْجَأٌ مَنْ قَصْدُهُ»، ومنه قول الشاعر: [من

البسيط]

وَنِعْمَ مَرْكَأً^(٣) مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ^(٤)

فجعل فاعل «نِعْمَ» مضافا إلى «مَنْ» وهى نكرة موصوفة أو موصولة، وجعل فاعل

«نِعْمَ» الثانية ضميرا مفسرا ب«مَنْ» وهى هنا نكرة غير موصوفة، والضمير بعدها مخصص «نِعْمَ».

كذا قال أبو على فى التذكرة.

قلت: ويجوز جعلها فاعل «نِعْمَ» وتكون موصولة و«هُوَ» مبتدأ خبره «هُوَ» آخر

محذوف. والتقدير: ونعم من هو هو فى سر وإعلان، أى: هو الذى شهر فى سر

وإعلان و«فى» متعلقة ب«هُوَ» المحذوف لأن فيه معنى الفعل.

وفى قولى:

وَيُذَكِّرُ الْمَخْصُوصُ

إلى آخره بيان افتقار «نِعْمَ» إلى اسم غير فاعلها هو المخصوص بالمدح، وأنه إما

مبتدأ خبره «نِعْمَ» وفاعلها، وإما خبر مبتدأ ملتزم حذفه.

ثم بينت أن المخصوص قد يتقدم على «نِعْمَ» ما يغنى عن ذكره بعدها كقوله-

تعالى-: ﴿وَلَقَدْ نَادَيْنَا نُوْحًا فَلْنِعْمَ الْمُجِيبُوْنَ﴾ [الصافات: ٧٥].

وكقول الشاعر: [من مجزوء الكامل]

(١) اليفن: الشيخ الكبير. (المقاييس - يفن).

(٢) البيت بلا نسبة فى تاج العروس (ملك).

(٣) رَكَا: لجأ واستند. (القاموس - زكا).

(٤) البيت بلا نسبة فى جمهرة اللغة ص ١٠٩٨، ١٣٠٨، وخزانة الأدب ٩/٤١٠، ٤١١،

٤١٢، ٤١٤، والدرر ١/٣٠٣، ٢١٥/٥، وشرح الأشمونى ١/٧٠، وشرح شواهد المغنى

١/٧٤١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٩٠، ولسان العرب (زكا)، ومغنى اللبيب ١/٣٢٩،

٤٣٥، ٤٣٧، والمقاصد النحوية ١/٤٨٧، وهمع الهوامع ١/٩٢، ٨٦/٢.

هذا كلام السيرافى .

قال الشيخ العلامة جمال الدين - رحمه الله - :

ويقوى تعريف «مَا» بعد «نِعَمَ» كثرة الاختصار عليها فى نحو: «غَسَلْتُهُ غَسْلًا نِعَمًا»، والنكرة التالية «نِعَمَ» لا يقتصر عليها.

و- أيضا- فإن التمييز يرفع إبهام المميز، و«مَا» تساوى المضممر فى الإبهام فلا تكون تمييزا.

ويقوى تعريف «مَا» فى نحو: «مِمَّا أَنْ أَصْنَعَ» كونها مجرورة بحرف مخبر به، وتعريف ما كان كذلك أو تخصيصه لازم بالاستقراء.

وكلام السيرافى موافق لكلام سيبويه فإنه - رحمه الله - قال: «ونظير جعلهم «مَا» وحدها اسما قول العرب: «إِنِّى مِمَّا أَنْ أَصْنَعَ» أى: من الأمر أن أصنع» فجعل «مَا» وحدها اسما ومثل ذلك «غَسَلْتُهُ غَسْلًا نِعَمًا» أى: نعم الغسل. فقدر «مَا» بـ«الأمر» وبـ«العَسل» ولم يقدرها بـ«أمر» ولا بـ«عَسل» فعلم أنها عنده معرفة.

(ص)

وَ(بِئْسَ) فِى الذَّمِّ وَ(سَاءَ) اسْتَعْمِلَا	ك(نِعَمَ) فِى جَمِيعِ مَا قَدْ فُصِّلَا
وَاسْتَعْمِلُوا اسْتِعْمَالَ (نِعَمَ) (فَعَلَا)	مِنْ الثَّلَاثِى مَصُوعًا بِوَلَا
وَمِثْلُ (نِعَمَ) (حَبَدًا) الْفَاعِلُ (ذَا)	وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا قُلْ: (لَا حَبَدًا)
وَذَوْنَ إِفْرَادٍ وَتَذْكِيرٍ فَلَا	تَعْدِلُ بِ(ذَا) فَهُوَ يُضَاهِى الْمَثَلَا
وَأَوَّلِ (ذَا) مِنْ (حَبَدًا) اسْمًا مِثْلَ مَا	أَوَّلِى تَالِى (نِعَمَ) وَاعْدِلْ فِيهِمَا
وَقَبْلَ أَوْ بَعْدَ اذْكُرْ مُمَيِّزَا	ك(حَبَدًا) الْبَيْتِ الْحَرَامِ حَيِّزَا
وَرُبَّمَا اسْتُغْنِى بِالتَّمْيِيزِ عَنْ	مَخْصُوصِ (حَبَدًا) كَقَوْلِ مَنْ فُطِنَ
(وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِيقَنَا	فَحَبَدًا رَبًّا وَحُبَّ دِينَا)
وَعَبَدْنَا غَيْرَهُ) (حَبَّ) فَاعِلَا	أَوْ جَرَّهُ بِالْبَاءِ عَلَيْهِ دَاخِلَا
وَحَاءَ (حَبَّ) فَتَحُّهَا مَعَ (ذَا) يَجِبُ	وَاضْمُ أَوْ افْتَحْ عِنْدَ تَرْكِ ذَا تُصِيبُ

(ش) قد تقدم الإعلام بتساوى «نِعَمَ» و«بِئْسَ» فى: الفعلية، وعدم التصرف، وأن فيهما أربع لغات، وأنهما يفتقران إلى فاعل مقيد بالقيود المذكورة.

ثم أفردت «نِعَمَ» بالذكر فيما بعد ذلك فنبهت الآن على أن «بِئْسَ» مشاركتها فى جميع ما عزى إليها، وأن «سَاءَ» جارية - أيضا - مجرى «بِئْسَ».

ثم نهبت على أن العرب تبنى من كل فعل ثلاثي فعلا على «فَعَلْ» وتجريه مجرى «نِعَم» كقولهم: «عَلِمَ الرَّجُلُ زَيْدًا»؛ ف «الرَّجُلُ» و«زَيْدٌ» بعد «عَلِمَ» وشبهه كما هما بعد «نِعَم» إذا قلت: «نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدًا».

ثم نهبت على أن حبذا بمنزلة «نِعَم» وفاعلها، و«لَا حَبْدًا» بمنزلة «بئس» وفاعلها. وقد دعاهم إجراء «حَبْدًا» مجرى «نِعَم» وفاعلها أن ذكروا بعدها مخصوصا بالمدح كما يذكرون بعد «نِعَم» وفاعلها وقد يستغنون عن مخصوص «حَبْدًا» بمثل ما يستغنون عن مخصوص «نِعَم»،

وأحسن ما يكون ذلك بعد تمييز وذلك كقول بعض الأنصار- رضى الله عنهم -:
[من الرجز]

بِاسْمِ الْإِلَهِ وَبِهِ بَلَدَيْنَا
وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِيقَيْنَا
فَحَبْدًا زُبًّا وَحَبًّا دِينَانَا^(١)

وقد يستغنى عن المخصوص من دون تمييز كقول الشاعر: [من الطويل]
أَلَا حَبْدًا لَوْلَا الْحَبَاءُ وَزُبًّا مَنَحْتُ الْهَوَى مَا لَيْسَ بِالْمُتَقَارِبِ^(٢)
ومثال استغنائهم عن «بئس» ب«لَا حَبْدًا» قول الشاعر: [من الطويل]
أَلَا حَبْدًا أَهْلُ الْمَلَا غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا دُكِرَتْ مَيِّ فَلَا حَبْدًا هِيَا^(٣)
والحاصل أن «حَبًّا» فعل فاعله: «ذَا»، ولا يؤنث، ولا يثنى، ولا يجمع لأنه بمنزلة المثل، والأمثال لا تغير.
ولا يصح قول من قال: « «حَبْدًا» في موضع رفع بالابتداء، والخبر ما بعده».

(١) الرجز لابن رواحة في ديوانه ص ١٠٧، ولسان العرب (بدأ)، والدرر ٢٢١/٥، والمقاصد النحوية ٢٨/٤، ولبعض الأنصار في شرح عمدة الحفاظ ص ٨٠٢، وتاج العروس (بدأ)، (بدى)، وجمهرة اللغة ص ١٠١٩، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٨٢/٢، وجمع الهوامع ٨٨/٢، ٨٩، وجمهرة اللغة ص ١٢٦٧، والمخصص ٤٢/١٠.

(٢) البيت لمرار (أو لمرداس) بن هماس في الدرر ٢٢٣/٥، وشرح شواهد المغنى ص ٨٩٨، والمقاصد النحوية ٢٤/٤، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٨٢/٢، ومغنى اللبيب ص ٥٥٨، وجمع الهوامع ٨٩/٢.

(٣) البيت لذى الرمة في ملحق ديوانه ص ١٩٢٠، والدرر ٢٢٨/٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٥٤٢، وله أو لكثرة أم شملة في المقاصد النحوية ١٢/٤، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٨١/٢، وشرح التصريح ٩٩/٢.

ولا قول من قال: «حَبَّدَا» فعل يرتفع به المخصوص على أنه فاعله فإن ذلك تكلف ما لا يحتاج إليه من إخراج لفظ مما هو أصله.

قال ابن خروف بعد أن مثل بـ«حَبَّدَا زَيْد» «حَب»: فعل، وذا: فاعلها وزيد: مبتدأ وخبره: حبدا. هذا قول سيبويه^(١)، وأخطأ عليه من زعم غير ذلك؛ هذا قول ابن خروف، وكفى به.

وقال ابن كيسان: «ذَا» من قولهم: «حَبَّدَا» إشارة إلى مفرد مضاف إلى المخصوص حذف وأقيم هو مقامه، فتقدير «حَبَّدَا هِنْد»: حبدا حسنها. وأشرت بقولي:

وَعَبَّرَ «ذَا» أَرْفَعُهُ بِ«حَبِّ» فَاعِلًا أَوْ جُرَّهُ بِالْبَاءِ...
إلى أنه يقال: «حَبَّ زَيْدٌ رَجُلًا»، و«حَبَّ بَزِيدٌ رَجُلًا» قال الشاعر: [من الطويل]
فَقُلْتُ أَفْتُلُوها عَنْكُم بِمَزَاجِها وَحَبَّ بِها مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ^(٢)
ولك في حاء «حَبِّ» إذا جردت من «ذَا»، الفتح على الأصل، والضم على أن أصله «حَبَبٌ» فجعلت الضمة على الحاء، وأدغمت الباء في الباء.
وهذا التحويل مطرد في فاء كل فعل على «فَعَلَّ» مقصود به المدح.



(١) وزعم الخليل - رحمه الله - أن حبدا بمنزلة حب الشيء، ولكن «ذَا» و«حَبِّ» بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا، وهو اسم مرفوع كما تقول: يا ابنَ عَمِّ، فالعَمُّ مجرور، ألا ترى أنك تقول للمؤثَّ حَبَّدَا ولا تقول حَبَّدِيه لأنه صار مع حَبَّ على ما ذكرت لك وصار المذكر هو اللازم لأنه كالمثل. ينظر: الكتاب (١٨٠/٢).

(٢) البيت للأخطل في ديوانه ص ٢٦٣، وإصلاح المنطق ص ٣٥، وخزانة الأدب ٤٢٧/٩، ٤٣٠، ٤٣١، والدرر ٢٢٩/٥، وشرح شواهد الشافية ص ١٤، ولسان العرب (قتل)، (كفى)، والمقاصد النحوية ٢٦/٤، وتاج العروس (قتل)، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٨، وسر صناعة الإعراب ص ١٤٣، وشرح الأشموني ٣٨٢/٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٤٣/١، ٧٧، وشرح ابن عقيل ص ٤٦١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٨٠٦، وشرح المفصل ١٢٩/٧، ١٤١، وجمع الهوامع ٨٩/٢.

باب أفعال التفضيل

(ص)

مِمَّا بَنَوْا فِعْلَ تَعَجَّبَ بُنِيَ وَمَا أَبْوَا بِنَاءَ ذَاكَ مِنْهُ لَا وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجَّبَ وَصِلَ (ذَا أَشَدُّ النَّاسِ عُجْبًا) مِثْلُ (مَا وَمَا هُنَاكَ شَدُّ قَدْ شَدُّ هُنَا وَفِي (أَلَصَّ مِنْ شِطَاطٍ) إِذْ وَرَدَ وَصَوْغُهُ مِنْ (أَفْعَلَ) الْفِعْلُ أَطْرَدَ وَشَدُّ نَحْوُ قَوْلِهِمْ (أَبْيَضَ مِنْ) وَمَا بَنَوْا مِنْ فِعْلٍ مَفْعُولٍ بِلَا وَغَالِبًا أَغْنَاهُمْ (خَيْرَ) وَ(شَرَّ) وَفِي التَّعَجُّبِ ازْوُ: (مَا خَيْرَ) وَ(مَا شَرَّ) بِحَذْفِ الْهَمْزِ وَأَنْصَبَ بِهِمَا (ش) قد تقدم الإعلام بأن الذى يبنى منه فعل التعجب هو: كل فعل ثلاثى، متصرف، تام، قابل معناه للتفاضل، غير مبنى للمفعول، ولا منفى، ولا مدلول على فاعله بـ«أَفْعَلَ» وهذا كله معتبر أيضا فيما يبنى منه أفعال التفضيل.

فيمتنع بناء أفعال التفضيل:

مما ليس ثلاثيا كـ«انْطَلَقَ» و«دَخَرَجَ».

ومما ليس متصرفا كـ«نَعِمَ» و«بُئْسَ».

ومما ليس تاما كـ«ظَلَّ» و«صَارَ».

ومما لا يقبل التفاضل كـ«مَاتَ» و«فَنِيَ».

ومن مبنى للمفعول غير مأمون اللبس كـ«ضَرَبَ».

ومن ملازم للنفى نحو: «مَا عَجِبْتُ بِهِ».

ومن مدلول على فاعله بـ«أَفْعَلَ» كـ«عَمِيَ» و«عَرَجَ» و«لَمِيَ» و«دَعَجَ» كما امتنع بناء

فعل التعجب منها.

ويتوصل إلى التفضيل فيما فيه مانع بمثل ما توصل فيه إلى التعجب:

فكما قيل فى «أُعْجِبَ» و«اخْتَصِرَ» «مَا أَعْجَبَهُ» و«مَا أَخْصَرَهُ» يقال فيه: «هُوَ

أَعْجَبَ» و«هُوَ أَخْصَرُ».

وما عد من الشواذ في التعجب عد من الشواذ في التفضيل :

فمن الشواذ في التعجب قولهم : «أَقْمِنِ بِهِ» بمعنى : ما أحقه . ووجه شدوذه أنه بنى من قولهم : «هُوَ قَمِنَ بِكَذَا» أى : حقيق به ، وإنما يبنى فعل التعجب من فعل مقيد بالقيود التي قدمت ذكرها ، لا من صفة لا فعل لها ، فلو قيل في التفضيل : «هُوَ أَقْمَنُ» لساوى «أَقْمِنِ بِهِ» في الشذوذ ؛ لأن أفعال التفضيل إنما يبنى مما يبنى منه فعل التعجب .

وفى أمثالهم قولهم : «هُوَ أَلَصُّ مِنْ شَيْطَاظٍ» فبنوا «أَلَصَّ» من لفظ «اللَّص» دون فعل ، فلو قيل في التعجب : «مَا أَلَصَّهُ» لساواه في الشذوذ لأنه مبنى من غير فعل . ثم بينت أن أفعال التفضيل إذا بنى من فعل على «أَفْعَل» ك«أَعْطَى» لم يعد شاذًا كما لا يعد شاذًا التعجب منه ، وقد مضى الإعلام بسبب ذلك .

ومن المسموع في ذلك : «هُوَ أَعْطَاهُمْ لِلدَّرَاهِمِ ، وَأَوْلَاهُمْ لِلْمَعْرُوفِ ، وَأَكْرَمَ لِي مِنْ زَيْدٍ» أى : أشد إكراما ، و«هَذَا الْمَكَانُ أَفْقَرُ مِنْ غَيْرِهِ» وفى أمثالهم : «أَفْلَسَ مِنَ ابْنِ الْمُدْلَقِ» .

وفى الحديث : «فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَضْيَعُ»^(١) ، وكما قيل فيما دل على جهل : «مَا أَحْمَقَهُ» مع كون فاعله مدلولاً عليه بـ«أَفْعَل» ، قيل فيه : «هُوَ أَحْمَقُ مِنْ كَذَا ، وَأَرْعَنُ ، وَأَفْجُ وَأَتُوكَ» ، وفى المثل : «هُوَ أَحْمَقُ مِنْ هَبْطَقَةٍ» .

وقد تقدم الإعلام بأن سبب استثناء «أَحْمَقُ» ونظائره من المدلول على فاعله بـ«أَفْعَل» شبه «حَمَقَ» فى المعنى بـ«جَهَلَ» فاشتركا فى الاستعمالين لتقاربهما فى المعنى .

وفى الحديث - فى وصف ماء الحوض - الذى نرجو بفضل الله وروده فى عافية - : «أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ ، وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ» ، فظاهره أن فيه شدوذا ؛ إذ كاد حقه لكونه من باب «أَفْعَل» المبنى للفاعل أن يقال فيه : «أَشَدَّ بَيَاضًا» .

(١) أخرجه مالك (٦/١) كتاب وقوت الصلاة : باب وقوت الصلاة ، (٦) ، ومن طريقه البيهقى فى السنن الكبرى (٤٤٥/١) عن نافع مولى عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب كتب إلى عماله : «إن أهم أمركم الصلاة فمن حفظها وحافظ عليها حَفِظَ دينه ، ومن ضيعها فهو لما سواها أضيّع . . .» .

فإن حمل على الشذوذ كان نظير قولهم: «هُوَ أَسْوَدُ مِنْ حَنَكِ»^(١) الْغُرَابِ ونظير قول الراجز: [من الرجز]

جَارِيَّةٌ فِي دِرْعِهَا الْقَضْفَاضِ
أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي أَبَاضِ^(٢)

وجائز أن يكون «أَبْيَضُ» مبنيًا من قولهم: «بَاضَ الشَّيْءُ الشَّيْءُ بِيُوضًا» إذا فاقه في البياض، فالمعنى على هذا أن غلبة ذلك الماء لغيره من الأشياء المبيضة أكثر من غلبة بعضها بعضًا، و«أَبْيَضُ» بهذا الاعتبار أبلغ من «أَشَدَّ بَيَاضًا». ويجوز أن تكون «مِنْ» المذكورة بعد «أَبْيَضُ» متعلقة بمحذوف دل عليه «أَبْيَضُ» المذكور، والتقدير: ماؤه أبيض أصفى أو أخلص من اللبن. فإلى هذين التأويلين أشرت بقولي:

وَذَا وَشِبْهُهُ بِتَأْوِيلِ قَمِينِ

أى: حقيق. ثم نهبت بقولي:

وَمَا بَنُوا مِنْ فِعْلٍ مَفْعُولٍ بِلَا لَبْسٍ فَلَيْسَ نَادِرًا. ...
على أن نحو قولهم: «هُوَ أَزْهَى مِنْ دِيكَ» و«هُوَ أَشْهَرُ مِنْهُ» و«أَشْغَلَ مِنْ ذَاتِ النَّحَيْنِ» و«أَعْدَرَ» و«أَلَوَّمَ» و«أَشَرَّ» و«أَعْتَى» مما بنى من فعل ما لم يسم فاعله دون إيقاع فى لبس ليس فيه شذوذ فيتوقف فيه على السماع؛ بل هو فى التفضيل مطرد كاطراده فى التعجب، بخلاف ما يوقع فى لبس.

ثم نهبت على أن قولهم: «خَيْرٌ مِنْ كَذَا» و«شَرٌّ مِنْ كَذَا» الأصل فيه «أَخْيَرُ» و«أَشَرُّ»، ولا يكادون يستعملون الأصل، ومن استعمالهم إياه قول الراجز: [من الرجز]

بِلَالُ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخْيَرِ^(٣)

(١) فى أ: حلك.

(٢) الرجز لرؤية فى ملحق ديوانه ص ١٧٦، وخزانة الأدب ٢٣٠/٨، ٢٣٣، ٢٣٩، وبلا نسبة فى أمالى المرتضى ٩٢/١، ٣١٧/٢، والإنصاف ١٥٠/١، وشرح المفصل ٩٣/٦، ٧/١٤٧، ولسان العرب (بيض)، وتاج العروس (بيض).

(٣) الرجز بلا نسبة فى الدرر ٢٦٥/٦، وشرح التصريح ١٠١/٢، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٧٠، وجمع الهوامع ١٦٦/٢.

ومنه قراءة أبي قلابة^(١): ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مِّنَ الْكَذَّابِ الْأَشْرَ﴾^(٢) [القمر: ٢٦].
وقد حكى فى التعجب «مَا خَيْرُهُ» و«مَا شَرُّهُ» بمعنى: ما أخيره، وما أشره.
إلا أن حذف الهمزة فى التعجب كثبوتها فى التفضيل، والعكس هو المشهور.
(ص)

وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ إِنْ تَجَرَّدَا
فِي الثَّغَةِ وَالْحَالِ، وَفِي النَّعَةِ نَذَرُ
[وَيَلْزَمُ الْإِفْرَادَ، وَالتَّذْكِيرَ
و«مِنْ» وَمَا جَرَّتْهُ مِنْهُ كَالصَّلَةِ
وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ «مِنْ» مُسْتَفْهَمَا
كَمَثَلِ: «مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ» وَلَدَى
وَمَعَ إِضَافَةٍ أَوْ «ال» «مِنْ» تُجْتَنَّبُ
وَفَضْلُ أَفْعَلِ و«مِنْ» بِظَرْفٍ أَوْ
وَقَدْ أَتَى فَضْلُهُمَا بِأَكْثَرَا
«أَلَيْنَ مَسًّا فِي حَشَايَا الْبَطْنِ
(ش) المراد بتجرد أفعال التفضيل: خلوها من الإضافة، ومن الألف واللام، فإذا
كان كذلك، وكان نعتاً، أو حالاً جيء بعده ب«مِنْ» جارة للمفضول نحو: «رَأَيْتُ
رَجُلًا أَفْضَلَ مِنْ زَيْدٍ»، و«شَرِبْتُ الْمَاءَ أَبْرَدَ مِنَ الثَّلْجِ»، ونذر حذفها بعد الصفة فى
قول الراجز: [من الراجز]
تَرَوْجَى أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلَى غَدًا بِجَنَبَى بَارِدِ ظَلِيلِ^(٤)
أى: تروحي وأتى مكانا أجدر أن تقيلي فيه من غيره.

(١) هو محمد بن أحمد بن أبى دارة، أبو قلابة، مقرئ معروف. ينظر: طبقات القراء (٢/ ٦٢).
(٢) قال أبو الفتح: «الْأَشْرُ» بتشديد الراء هو الأصل المرفوض، لأن أصل قولهم: هذا خير منه
وهذا شر منه - هذا أخير منه، وأشر منه. فكثرت استعمال هاتين الكلمتين، فحذف الهمزة
منهما. ويدل على ذلك قولهم: الخورى، والشرى، تأنيث الأخير والأشْر، وقال رؤية:
بِلَالٍ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخِيرِ.
ينظر: المحتسب (٢/ ٢٩٩).

(٣) فى أ: ويلزم الإفراد والتذكير إن يضاف إلى نكرة أو يول (من)
(٤) الراجز لأحيحة بن الجلاح فى شرح التصريح ١٠٣/٢، والمقاصد النحوية ٣٦/٤، وبلا نسبة
فى أوضح المسالك ٣/ ٢٩١، ٣٩٠، وخزانة الأدب ٥٧/٥، وشرح الأشموني ٣٨٥/٢.

وإن كان أفعال التفضيل خبرا جيء- أيضا- بـ«مِنْ» جارة للمفضل عليه .
ويكثر الاستغناء عنهما إذا دل عليهما دليل كقوله- تعالى- : ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾
[الأعلى : ١٧] .

وإذا جرد أفعال التفضيل وصاحب «مِنْ» لفظا أو تقديرًا فلا بد من إفراده وتذكيره
كقولك : «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو» و«الزَّيْدَانِ أَفْضَلُ مِنَ الْعَمَرَيْنِ» و«الزَّيْدُونَ أَفْضَلُ مِنَ
الْعَمَرِينَ» و«عَمْرَةٌ أَفْضَلُ مِنْ هِنْدَ» وما أشبه ذلك .

ويستوى المجرد والمضاف إلى نكرة في لزوم الإفراد، والتذكير نحو : «مَرَزْتُ
بِرَجُلَيْنِ أَفْضَلَ مِنْ ذَيْنِ» و«بِرَجَالٍ أَفْضَلَ مِنْ أَوْلَآءٍ» أو «بِامْرَأَةٍ أَفْضَلَ مِنْ ذِي» و«بِنِسْوَةٍ
أَحْسَنَ مِنَ الْهِنْدَاتِ» ويقال : «هُمَا أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ» و«هُمَ أَفْضَلُ رِجَالٍ» و«هِيَ أَحْسَنُ
امْرَأَةٍ» و«هُنَّ أَحْسَنُ نِسْوَةٍ» .

ولا يفصل بين أفعال التفضيل و«مِنْ» بأجنبي لأنهما بمنزلة المضاف، والمضاف
إليه بوجه ماولهما شبه بالصفة الناصبة والمنصوب بها؛ فلذلك حسن انفصالهما
بتمييز نحو : «زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا مِنْكَ» ، وبظرف نحو : «أَنْتَ أَخْطَى عِنْدِي مِنْهُ» ، وبجار
ومجرور نحو : «هُوَ أَذْنَى إِلَيَّ مِنْكَ» ومنه قوله- تعالى- : ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ
أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب : ٦] و﴿نَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ﴾ [الواقعة : ٨٥] و﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ
مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق : ١٦] .

وقد اجتمع أربعة فصول في قول الشاعر : [من البسيط]
مَا زِلْتُ أَبْسَطُ فِي عَضِّ الزَّمَانِ يَدًا لِلنَّاسِ بِالْخَيْرِ مِنْ عَمْرٍو وَمِنْ هَرَمِ
وقد اجتمع فصلان في قول الراجز : [من الرجز]

لَأَكْلَهُ مِنْ أَقِطٍ بِسَمْنٍ
أَلَيْنُ مَسَا فِي حَشَايَا الْبَطْنِ
مِنْ يَثْرِبِيَّاتٍ قِدَادٍ خُشْنٍ^(١)

(١) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (قذذ) ، (تقن) ، (خشن) ، (عكا) ، وشرح عمدة الحافظ
ص ٧٦٣ ، وشرح المفصل ٨٢/١ ، والمقاصد النحوية ٤٦/٤ ، وتاج العروس (قذذ) ،
(خشن) ، (عكا) ، وديوان الأدب ٥٤/٤ ، ومقاييس اللغة ٣٥٠/١ ، ومجمل اللغة ٣٣٢/١ ،
والمخصص ٢٤٠/١٣ ، و١٨/١٤ ، وتهذيب اللغة ٤٠/٣ ، ٦٠/٩ .

فاغتفر هذا الفصل، لأنه بمساو لـ «مِنْ» في التعلق بـ «أفعل».

فلو كان مما لا يتعلق به لم يجز.

ولذلك جوز نحو: «مَا مِنْ أَحَدٍ أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُخْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِكَ».

بخلاف رفع «الْكُخْلُ» بـ «أَحْسَنَ» أزال أجنيته.

بخلاف جعله مبتدأ، وجعل «أَحْسَنَ» خبره؛ فإنه ممتنع؛ لوجود الفصل بأجني لا عمل لـ «أَحْسَنَ» فيه.

ولوقوع المخبر عنه بين الخبر وما هو من تمام معناه.

وقد حملهم جواز الفصل بما ذكر على جواز التقديم كقول الشاعر: [من الطويل]

فَقَالَتْ لَنَا: أَهْلًا وَسَهْلًا وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ، بَلْ مَارَوَدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ^(١)

وقال آخر: [من الطويل]

وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ قُطُوفَهَا قُطُوفُ^(٢)، وَالْأَشْيَاءُ مِنْهُمْ أَكْمَلُ^(٣)

فلو كان المجرور بـ «مِنْ» مستفهماً به، وجب تقديمهما كقولك «مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ»؟

ذكر هذه المسألة أبو على في التذكرة، وإلى هذا أشرت بقولي:

[وإِنْ تَكُنْ يَتْلُو «مِنْ» مُسْتَفْهِمًا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا وَأَشْرْتَ بقولي:]^(٤)

... وَلَسَدَى إِبْخَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَرَدًا

إلى ما تضمنه البيتان المتقدم ذكرهما

ثم نبهت على استغناء أفعال التفضيل عن «مِنْ» ومجرورها بالإضافة وبالألف واللام.

(١) البيت للفرزدق في خزنة الأدب ٢٦٩/٨، والدرر ٢٩٦/٥، وشرح المفصل ٦٠/٢، والمقاصد النحوية ٤٣/٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٩٤/٨، ٢٩٥، وتذكرة النحاة ص ٤٧، وشرح الأشموني ٣٨٩/٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٦٨، وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٦٦، وجمع الهوامع ١٠٤/٢.

(٢) القُطُوف: المتقارب الخطو البطيء. (اللسان - قطف).

(٣) البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٦٠٠، وتذكرة النحاة ص ٤٧، وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٦٥، والمقاصد النحوية ٤٤/٤، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٨٩/٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٦٩.

(٤) سقط من أ.

وأشرت بقولي:

وَأِنْ تُجَامِعَ (ال) فَتَأْوِيلُ وَجَبَ

... ..

إلى قول الأعشى: [من السريع]

وَأِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِبِ (١)

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى

فإن فيه ثلاثة أوجه :

أحدها: ألا تكون «مِنْ» لابتداء الغاية كما هي في: «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ» بل تكون للتمييز كما هي في قولك: «أَنْتَ مِنْهُمْ الْفَارِسُ الشُّجَاعُ» أي: من بينهم.

الثاني: أن تعلق «مِنْ» بمحذوف دل عليه المذكور.

الثالث: أن تكون الألف واللام زائدتين، فلا يمتنع معهما وجود «مِنْ»؛ كما لا يمتنع مع التجرد منهما.

وقد تقدم شرح ما بقي من الآيات فلا حاجة إلى إعادة ذلك.

(ص)

وَأِنْ تَلَا (أَل) أَوْ يُضَفَّ لِمَعْرِفَةٍ بِغَيْرِ مَعْنَى (مِنْ) يُطَابِقُ كَالصَّفَةِ وَجَوَزَ الْوَجْهَيْنِ فِي الْمُضَافِ إِنْ [وَأِنْ يُضَفَّ بِغَيْرِ مَعْنَى (مِنْ) يَجِبُ وَهُوَ بِمَعْنَى (بَعْضٍ) أَوْ (كُلِّ) عَلَى وَفَوْقِهِ طَبَقًا لِمَا لَهُ نِسَبٌ] (٢) نَحْوِ الَّذِي فِي بَابِ (أَي) فَضْلًا

(ش) لأفعال التفضيل ثلاثة أحوال :

الأول: حال تجرده من الإضافة والألف واللام؛ وقد تقدم أن حقه فيه ملازمة الإفراد والتذكير. ومصاحبة «مِنْ» لفظًا أو تقديرًا.

وقد تقدم-- أيضًا- التنبيه على أن المضاف إلى نكرة يساوى المجرد في لزوم

(١) البيت في ديوانه ص ١٩٣، والاشتقاق ص ٦٥، وأوضح المسالك ٢٩٥/٣، وخزانة الأدب ١٨٥/١، ٤٠٠/٣، ٢٥٠/٨، ٢٥٤، والخصائص ١٨٥/١، ٢٣٦/٣، وشرح التصريح ١٠٤/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٥١، وشرح شواهد المغنى ٩٠٢/٢، وشرح المفصل ١٠٠/٦، ١٠٣، ولسان العرب (كثر)، (سدف)، (حصى)، ومغنى اللبيب ٢/٥٧٢، والمقاصد النحوية ٣٨/٤، ونوادر أبي زيد ص ٢٥، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٢٢، وخزانة الأدب ١١/٢، وشرح الأشموني ٣٨٦/٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٦٥، وشرح المفصل ٦/٣.

(٢) سقط من «أ».

الإفراد والتذكير، والثاني: حال تعريف بالألف واللام وهو الذى عبرت عنه بـ:
... تَلُو «ال» ...

ولا بد له حينئذ من مطابقة ما هو له فيقال: «زَيْدُ الْأَفْضَلِ» و«الزَّيْدَانِ الْأَفْضَلَانِ»
و«الزَّيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ» و«هَذَا الْفُضْلَى» و«الْهَذَا الْفُضْلَيَانِ» و«الْهَذَا الْفُضْلَيَاتُ»
أو «الْفُضْلُ».

والثالث: حال الإضافة إلى معرفة، وهو فيها على ضربين:
أحدهما: أن يضاف مرادًا به معنى المجرد.

والثاني: أن يضاف مرادًا به معنى المعرفة بالألف واللام.

فالمراد به معنى المجرد، يجوز أن يوافقه فى ملازمة الإفراد والتذكير، وأن يوافق
المعرفة بالألف واللام فى ملازمة المطابقة لما هو له.

وقد اجتمع الأمران فى قول النبى - عليه السلام - : «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ
وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا، الْمُوْطَأُونَ أَكْنَافًا الَّذِينَ يَأْلُقُونَ
وَيُؤْلُقُونَ».

والمراد به معنى الألف واللام لا بد من مطابقته لما هو له، كما لا بد منها للمعرفة
بالألف واللام لتساويهما فى التعريف، وعدم اعتبار معنى «مِنْ».

ولا يلزم كونه بعض ما أضيف إليه؛ بخلاف المراد به معنى المجرد فإنه يساويه فى
اعتبار معنى «مِنْ» ولذلك قد يتأول بنكرة فيقع حالا، ولا بد حينئذ من كونه بعض ما
أضيف إليه.

فلو قيل: «يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ» امتنع عند إرادة معنى المجرد، وجاز عند إرادة
معنى المعرفة بالألف واللام؛ لما ذكرت لك. ولما تقدم فى «باب الإضافة» الإعلام
بأن «أَيًّا» بمعنى «بَعْضٍ» إن أضيفت إلى معرفة، وبمعنى «كُلِّ» إن أضيفت إلى نكرة
وكان أفعال التفضيل مثلها فى ذلك نبهت عليه بقولى:

وَهُوَ بِمَعْنَى «بَعْضٍ» أَوْ «كُلِّ» عَلَى نَحْوِ الَّذِي فِي بَابِ «أَيٍّ» فَضْلًا
ولهذا يقال: «خَيْرُ الرَّجُلَيْنِ زَيْدٌ» و«خَيْرُ رَجُلَيْنِ الزَّيْدَانِ».

وقيد المضاف الذى يساوى المقرون بـ«ال» فى مطابقة ما هو له بكون ما أضيف
إليه معرفة، وعدم إرادة معنى «مِنْ» تنبيهًا على أن المضاف إلى نكرة يساوى المقرون
بـ«مِنْ» فى لزوم الإفراد والتذكير لتساويهما فى التنكير.

(ص)

وَزَاهِرًا بِأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ لَا تَرْفَعُهُ مَا لَمْ تَرَهُ قَدْ جُعِلَا
 مُخَلَّصًا مِنْ أَنْ يُحَالَ بَيْنَ (مِنْ) وَبَيْنَهُ بِأَجْنَبِي مُقْتَرِنُ
 ك(لَنْ تَرَى مِنْ أَمْرِي أَجْدَرُ بِهِ فَضْلٌ مِنَ الصَّدِيقِ) فَأَعْرِفْ وَأَنْتَبِهْ
 وَالرَّفْعُ - مُطْلَقًا - بِهِ قَلِيلُ حَكَاةُ سَيِّبَوْنِهِ؛ وَالْخَلِيلُ
 وَنُصْبُهُ الْمَفْعُولُ مَمْنُوعٌ وَمَنْ فَسَّرَ نَاصِبًا بِهِ فَقَدْ فَطِنَ

(ش) لا يرفع أفعال التفضيل - فى اللغة المشهورة - اسمًا ظاهرًا؛ لأن شبهه باسم
 الفاعل ضعيف من قبل أنه فى حال التنكير لا يؤنث، ولا يثنى، ولا يجمع، بخلاف
 اسم الفاعل، والصفة المشبهة به.

فإن أدى ترك رفعه الظاهر إلى فصل بابتداء بين أفعال التفضيل، والمفضل عليه
 تخلص من ذلك بجعل المبتدأ فاعل أفعال بشرط كونه سببًا ك«الصَّوْمُ» بالنسبة إلى
 الأيام فى قوله - عليه الصلاة والسلام - : «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْ
 أَيَّامِ الْعَشْرِ».

وإنما اشترط كون الظاهر سببًا؛ لأن ذلك يجعله صالحًا للقيام مقام المضمَر؛ فإن
 الاستغناء بالظاهر السببى عن المضمَر كثير.

ولأن كونه سببًا على الوجه المستعمل يجعل أفعال واقعا موقع الفعل؛ وذلك أن
 قولك: «مَا مِنْ أَحَدٍ أَحْسَنَ فِى عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْ زَيْدٍ» يقوم مقامه: ما من أحد يحسن
 فى عينه الكحل كزيد، فتتزل ارتفاع الظاهر ب«أَفْعَلُ» هنا لوقوعه موقع الفعل منزلة
 إعمال اسم الفاعل الموصول به الألف واللام حال المضى لأن وصل الألف واللام
 به أوجب تقديره بفعل.

وحكى سيبويه^(١) أن بعض العرب يقول: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَكْرَمَ مِنْهُ أَبُوهُ»؛ فيرفع
 بأفعل التفضيل الظاهر مطلقًا وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به.

فإن ورد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره «أَفْعَلُ» كقوله - تعالى - :
 ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]؛ ف«حَيْثُ» - هنا - مفعول به
 لا مفعول فيه، وهو فى موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه «أَعْلَمُ».

(١) نص عبارة سيبويه: «مررت بعبد الله خير منه أبوه...». ينظر: الكتاب (٣٤/٢).

ومن ذلك قول الشاعر: [من الطويل]

وَلَمْ أَرْ مِثْلَ الْحَى حَيًّا مُصَبِّحًا وَلَا مِثْلَنَا يَوْمَ التَّقَيْنَا فَوَارِسًا
أَكْرَّ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا^(١)
فنصب «القَوَانِسَ» بفعل مفسر بـ «أَضْرَبَ».

(ص)

وَنَحْوُ (أَهْوَنُ) مُفِيدٌ (هَيِّنًا) قَنِسًا عَلَيْهِ ابْنُ يَزِيدَ اسْتَحْسَنًا
وَمَا بِلَامٍ جُرَّ بَعْدَ (أَفْعَلًا) فَاجْعَلُهُ مَفْعُولًا وَأَمَّا مَعَ (إِلَى)
فَفَاعِلٌ بِشَرْطِ مَعْنَى حُبٍّ أَوْ بُغْضٍ وَفِي تَعَجُّبٍ هَذَا اقْتَفَوْا
وَمَا يُفِيدُ الْعِلْمَ بِأَلْبَا عُدْيَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ كـ (الْعَلَا أَذْرَى بِنَا)
وَفِيهِمَا يَسْتَضْحَبُونَ حَزَفَ جَزَ كَانَ بِهِ الْفِعْلُ مُعْدَى نَحْوُ (كَزَ)
(ش) استعمال أفعال غير مقصود به تفضيل كثير؛ ومنه قوله - تعالى - : ﴿زُبُكُمُ
أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٢٥]، وقوله - تعالى - : ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ
يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٣٧] أى : عالم بما فى نفوسكم، وهين عليه
ومنه قولهم : «النَّاقِصُ»^(٢) والأشجُّ^(٣) أغدلاً بَنَى مَرَوَانَ^(٤) أى : عادلاهم.

(١) البيتان للعباس بن مرداس فى ديوانه ص ٦٩، وينظر الأصمعيات ص ٢٠٥، وحماسة البحترى ص ٤٨، وخزانة الأدب ٣١٩/٨، ٣٢١، وشرح التصريح ٣٣٩/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ٤٤١، ١٧٠٠، ولسان العرب (فنس)، ونوادى أبى زيد ص ٥٩، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٣٤٤/١، ٧٩/٤، وأمالى ابن الحاجب ٤٦٠/١، وخزانة الأدب ١٠/٧، وشرح الأشموني ٢٩١/١، ومعنى اللبيب ص ٦١٨/٢.

(٢) هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان، ولقب بالناقص. لأن سلفه الوليد بن يزيد كان قد زاد فى أعطيات الجند، فلما ولى يزيد نقص الزيادة. كان من أهل الورع والصلاح. مات سنة ١٢٦ هـ.

ينظر: الأعلام ١٩٠/٨ - ١٩١، تاريخ الإسلام للذهبي (١٨٨/٥).

(٣) هو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموى القرشى، أبو حفص الخليفة الصالح والملك العادل، قيل له: خامس الخلفاء الراشدين، تشبيهاً له بهم، سُمى «أشج بنى أمية»، لأن دابة رتمته وهو غلام فشجته، وكان بجبهته أثر الشجّة. مات سنة ١٠١ هـ.

ينظر: الأعلام (٥٠/٥)، سير أعلام النبلاء (١١٤/٥)، صفة الصفوة (٦٣/٢).

(٤) مروان بن الحكم: بطن من بنى أمية، من قریش، من العدنانية. منهم العائلة المالكة فى الدولة الأموية، ومنهم جماعة كانت تقطن فى صعيد مصر، ومن منازلها فى الشام «دابق» إحدى قرى حلب.

ورأى محمد بن يزيد المبرد اطراد هذا قياسا فألى هذا أشرت بقولى :
وَنَحْوُ «أَهْوَنَ» مُفِيدٌ «هَيْئًا» قَيْسًا عَلَيْهِ ابْنُ يَزِيدَ اسْتَحْسَنًا
والقيس والقياس : مصدرا «قَاسَ».

ثم نبهت على تعدية أفعال التفضيل بحروف الجر، وجملة القول فى ذلك :
أن أفعال التفضيل إن كان من متعد بنفسه دال على حب أو بغض عدى باللام إلى
ما هو مفعول فى المعنى، وبـ«إلى» إلى ما هو فاعل فى المعنى كقولك : «الْمُؤْمِنُ
أَحَبُّ لِلَّهِ مِنْ نَفْسِهِ، وَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ غَيْرِهِ».
وإن كان من متعد بنفسه دال على علم^(١) عدى بالباء نحو : «زَيْدٌ أَعْرَفُ بِي، وَأَنَا
أَذْرَى بِهِ»

وإن كان من متعد بنفسه غير ما تقدم عدى باللام نحو : «هُوَ أَطْلَبُ لِلثَّارِ، وَأَنْفَعُ
لِلْجَارِ».

وإن كان من متعد بحرف جر عدى به لا بغيره نحو : «هُوَ أَزْهَدُ فِي الدُّنْيَا، وَأَسْرَعُ
إِلَى الْخَيْرِ، وَأَبْعَدُ مِنَ الْإِثْمِ، وَأَخْرَصُ عَلَى الْحَمْدِ، وَأَجْدَرُ بِالْحِلْمِ، وَأَصْدُ عَنِ
الْحَنَاءِ».

ولفعل التعجب من هذا الاستعمال ما لأفعال التفضيل نحو : «مَا أَحَبُّ الْمُؤْمِنِ
لِلَّهِ، وَأَحَبُّهُ إِلَى اللَّهِ، وَمَا أَعْرَفُهُ بِنَفْسِهِ، وَأَفْطَعُهُ لِلْعَوَاقِقِ، وَأَعْضَهُ لِطَرْفِهِ وَأَزْهَدَهُ فِي
الدُّنْيَا، وَأَسْرَعَهُ إِلَى الْخَيْرِ، وَأَخْرَصَهُ عَلَيْهِ، وَأَجْدَرَهُ بِهِ» - والله أعلم -.

* * *

= ينظر: تاريخ الطبرى (٣٨/٧، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٠)، (١٦/٨، ٢٢٧)، (٨٥/٩)،
معجم البلدان لياقوت (٥١٣/٢)، البيان والإعراب للمقرئى (ص ٤٧) .
(١) فى أ: على علم غير ما تقدم.

باب التوابع

(ص)

التَّابِعُ التَّالِي بِلا تَقْيِيدِ فِي حَاصِلِ الإِعْرَابِ وَالْمُجَدِّدِ
وَهُوَ لَدَى التَّفْسِيمِ بُلُغَتْ الأَمَلِ نَعَتْ وَتَوْكِيدٌ، وَعَظْفٌ، وَبَدَلُ
(ش)... التالى... ..

يعم خبر المبتدأ، وثانى المفعولين، وحال المنصوب، والجواب المجزوم بعد
شرط مجزوم.
فقولى:

... .. بِلا تَقْيِيدِ
مخرج لما سوى التابع؛ لأنها لا تساوى ما قبلها فى الإعراب إلا مع كون عامله
الموجود فى الحال غير متبدل.

فلو تبدل بعامل متجدد لزال التوافق فى الإعراب؛ بخلاف المسمى تابعا- فى
الاصطلاح - فإن موافقته لما قبله فى الإعراب لا تتقيد بعامل دون عامل.
ثم نهت على أن. التابع على أربعة أقسام: نعت، وتوكيد، وعطف،
وبدل، وأخرت التنبيه على أن العطف عطفان: عطف بيان، وعطف نسق.
وسأبين ذلك- إن شاء الله- تعالى- فى موضع الحاجة إليه.

(ص)

وَتَابِعَا بِالْأَجْنَبِيِّ الْمَخْضِ لَا
إِنْ لَمْ يَكُنْ تَوْكِيدَ تَوْكِيدٍ وَلَا
أَوْ صِفَةً تَلْزِمُ مَا بِهَا اتَّصَفَ
أَوْ بَعْضًا التَّمَامِ دُونَهُ عُدِمَ
وَعَمَلُ التَّابِعِ قَبْلَ مَا تَبِعَ
وَمَا يَنْعُوهُ عُلَمَاءُ الْبَضْرَةِ
تَفْصِيلُ، وَفَضْلُ بَسْوَاهُ قُبْلًا
نَعْتًا لِمُنْهَم ك(سَلَّ ذَا الرَّجُلَا)
ك(الْأَحْمَرِ) الْمَذْكُورِ قَبْلَهُ (خَلَفَ)
أَوْ مَا بِتَابِعِيَّةٍ لَفْظًا لَزِمَ
لَا تُوقِعَنَّ فِفْعَلُ ذَاكَ مُمْتَنِعٌ
وَعَيْرُهُمْ أَجَازَ دُونَ كَثْرَةٍ
(ش) حق التابع أن يكون متصلًا بمتبوعه:

فإن فصل بينهما بغير أجنبى حسن كقوله- تعالى-: ﴿أَفَى اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠]، ففصل بالمبتدأ بين الصفة والموصوف؛ لكونه بعض
الخبر.

وكقوله- تعالى -: ﴿قُلْ أَعْيَرَ اللَّهُ أَخِيذُ وَإِنَّا فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٤]، ففصل بالفعل ومفعوله الثانى بين الصفة والموصوف؛ لإضافة المفعول الأول إليه، فلم يعد الفاصل أجنيا.

ومن الفصل بما ليس أجنيا محضا الفصل بـ ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] بين الأيدى والأرجل؛ لأن المجموع عمل واحد قصد الإعلام بترتيبه فحسن. وكان ذلك أسهل من الجملة المعترض بها بين شيئين امتزاجهما أشد من امتزاج المعطوف والمعطوف عليه؛ كالموصول والصلة، والموصوف والصفة. فلو جيء بين المعطوف والمعطوف عليه بجملة لا يكون مضمونها جزء ما توسطت فيه، ولا هى حالية، ولا اعتراضية، تمحضت أجنيتهما، ولم يجز الفصل بها.

ثم نبهت على ما لا يجوز الفصل^(١) بينه وبين متبوعه:

فمن ذلك: توكيد التوكيد كـ «أَكْتَعَيْنَ» و«أَبْصَعَيْنَ»

ومنه: نعت المبهم كقولى:

... .. سَلْ ذَا الرَّجُلَا

ومنه الصفة اللازمة كـ «خَلَفَ الْأَخْمَرُ»^(٢) و«الشُّعْرَى»^(٣) «الْعُبُور».

ومنه المعطوف المتمم ما لا يستغنى عنه من الصفات كقولك: «إِنَّ أَمْرًا يُنْصَحُ وَلَا يَقْبَلُ خَاسِرٌ»، فلو جعل «خَاسِرٌ» بين «يُنْصَحُ» و«لَا يَقْبَلُ» لم يجز؛ لأنهما جزءا صفة، ولا يستغنى عنهما، ولا يغنى أولهما عن ثانيهما.

فلو جاز الاكتفاء بأولهما لم يمتنع الفصل كقول الشاعر: [من الكامل]

إِنَّ أَمْرًا أَمِنَ الْحَوَادِثَ جَاهِلٌ وَرَجَا الْخُلُودَ كَضَارِبٍ بِقِدَاحٍ^(٤)

وأصل الكلام: إن أَمْرًا أَمِنَ الحوادث ورجا الخلود ففصل؛ لأن «أَمِنَ الْحَوَادِثَ» صالح للاكتفاء به؛ بخلاف «يُنْصَحُ» من المثال المتقدم ذكره.

(١) فى أ: ما لا يجوز أن يفصل.

(٢) هو خلف بن حيان، أبو محرز، المعروف بالأحمر، راوية، عالم بالأدب، شاعر من أهل البصرة. كان معلم الأصمعى ومعلم أهل البصرة، قال الأخفش: لم أدرك أحدا أعلم بالشعر من خلف والأصمعى. وكان يضع الشعر، وينسبه إلى العرب. له ديوان شعر، وكتاب «جبال العرب وما قيل فيها من الشعر»، مقدمة فى النحو. مات نحو سنة (١٨٠هـ). ينظر: الأعلام (٣١٠/٢)، بغية الوعاة (٥٥٤/١).

(٣) الشُّعْرَى: كوكب. (المقاييس - شعر).

(٤) البيت للسَّمَوَالِ بن عاديء فى الديوان ص ٨٦.

إلى نحو: «إِنَّ امْرَأً يُنْصَحُ وَلَا يَقْبَلُ خَاسِرٌ» أشرت بقولي:
أَوْ بَعْضًا التَّمَامِ دُونَهُ عَدِيمٌ ...
لأن مجموع «يُنْصَحُ» و«لَا يَقْبَلُ» جزءا صفة لا يستغنى عنهما «إِنَّ امْرَأً».
وأشرت بقولي:

أَوْ مَا بِتَابِعِيَّةٍ لَفْظًا لَزِمَ ...
إلى نحو قولهم: «أَبْيَضُ يَقُقُ»^(١) فَإِنْ «يَقُقًا» تابعيته لازمة، فهو فى النعت
ك«أَكْتَنَعِينَ» فى التوكيد، فلا يفصل من متبوعه، كما لا يفصل ذلك من المؤكد
به، وكل نعت يلزم النعتية فحكمه حكم «يَقُقُ».
ثم نبهت على أن التابع لا يتقدم معموله على المتبوع؛ فلا يقال فى نحو: «هَذَا
رَجُلٌ يَأْكُلُ طَعَامَكَ» «هَذَا طَعَامَكَ رَجُلٌ يَأْكُلُ»، ولا فى نحو: «قُمْتُ فَضَرَبْتُ زَيْدًا»
«زَيْدًا قُمْتُ فَضَرَبْتُ».
وأجاز ذلك الكوفيون.

ووافقهم الزمخشري^(٢) فى تقديم معمول الصفة على الموصوف، فعلق «فِي
أَنْفُسِهِمْ» من قوله - تعالى - : «وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا» [النساء: ٦٣]
بصفة القول.

وغير ما ذهب إليه أولى؛ لأن التابع لا يتقدم على المتبوع، فلا يتقدم معموله.
وأما «فِي أَنْفُسِهِمْ» فمتعلق ب«قُلْ» - والله اعلم -.

باب النعت

(ص)

التَّغْتُ تَابِعٌ مُتِّمٌ مَا سَبَقَ
ك«امْرُؤٌ بِشَخْصٍ مُحْسِنٍ، وَرَزَقْتِي
وَلْيُعْطَ فِي التَّغْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا
وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ
بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمٍ مَا بِهِ اعْتَلَقَ
بَرًّا بَنُوهُ بَيِّنًا فِيهِ الْفَتَا
لِمَا تَلَاهُ ك«اِنَّتِ قَوْمًا كَرَمًا»
سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ، فَافْفُ مَا قَفُوا

(١) أبيض يقق: شديد البياض. (القاموس - يقق).

(٢) قال الزمخشري: فإن قلت بم تعلق قوله: (فى أنفسهم)؟ قلت: بقوله: بليغا، أى: قل لهم
قولا بليغا فى أنفسهم. ينظر: الكشاف (٥٢٧/١).

كَ(ابْتَنَيْنِ بَرَّيْنِ شَجٍ قُلُوبَاهُمَا وَ(امْرَأَتَيْنِ حَسَنِ مَرَأَهُمَا)

(ش) التابع: جنس يعم النعت، والعطف المسمى عطف بيان، والعطف المسمى نسقا، والتوكيد والبدل. فقولى:

... مُتِمِّمٌ مَا سَبَقُ ...
مخرج لعطف النسق، وللبدل.

ويشترك مع النعت فى قولى:
... مُتِمِّمٌ مَا سَبَقُ ...
التوكيد، وعطف البيان.

والمراد بإتمامها ما سبق: أنها تكمل دلالته، وترفع اشتراكه، واحتماله.
إلا أن النعت يوصل إلى ذلك التكميل بدلالته على معنى فى المنعوت، أو فى شيء من سببه، أى: من المتعلقات به.

والتوكيد، وعطف البيان ليسا كذلك، فخرجا حين قلت:
بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقُ ...
فالنعت المكمل متبوعه بوسمه كقولى:

... «امْرُؤٌ بِشَخْصٍ مُّحْسِنٍ» ...
والمكمل متبوعه بوسم ما به اعتلق كقولى:
... رُزُّ قَتَى ... بَرًّا بَنُوهُ ...

ف «بَرًّا» نعت جار فى اللفظ على «قَتَى» وهو فى المعنى ل «بَنُوهُ»
ولا بد من موافقة النعت المنعوت فى التعريف والتذكير.

وسواء فى ذلك: النعت الجارى على ما هو له ك«شَخْصٍ مُّحْسِنٍ»
والجارى على ما هو لشيء من سببه: «رُزُّ قَتَى بَرًّا بَنُوهُ».

وكون النعت موافقا للمنعوت فى الإعراب مستغنى عن ذكره بما تقدم فى حد
التابع من قولى :

التَّابِعُ التَّالِي بِلا تَقْيِيدُ فى حَاصِلِ الإِعْرَابِ وَالْمُجَدِّدُ

وأما الموافقة فى التوحيد، والتذكير، وأضدادهما، فلا يلزم إلا إذا كان النعت
جاريا على ما هو له؛ كقولك: «مَرَزْتُ بِرَجُلَيْنِ فَارِهَيْنِ».

أو كان جاريا على ما هو لشيء من سببه، ولم يرفع ظاهرا نحو: «مَرَزْتُ بِامْرَأَةٍ

حَسَنَةُ الْوَجْهِ، وَبِرِّجَالِ حَسَانِ الْوُجُوهِ».

فلو كان النعت جاريا على ما هو لشيء من سببه، وارتفع به ما هو له، فعل به ما يفعل بالفعل الواقع موقعه، فقيل: «مَرَزَتْ بِامْرَأَةٍ حَسَنَ وَجْهَهَا، وَبِرِّجَالِ حَسَنَةِ وَجُوهِهُمْ».

كما يقال مع الفعل: «مَرَزَتْ بِامْرَأَةٍ حَسَنَ وَجْهَهَا، وَبِرِّجَالِ حَسَنَتْ وَجُوهِهُمْ» وإلى هذا أشرت بقولي:

وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ... ثم قلت:

ك: «ابْنَيْنِ بَرَّيْنِ شَجَّ قَلْبَاهُمَا وَامْرَأَتَيْنِ حَسَنِي مَرَأَهُمَا» فالأول: مثال لما يستحق المطابقة لجريانه على ما هو له.

والثاني والثالث: مثالان لسببي رفع ظاهرا؛ فلا يستحق المطابقة. (ص)

وَأَنَعْتُ بِمُشْتَقٍّ ك(صَغِبَ) وَ(أَشِيبَ) وَ شَبِهُهُ ك(ذَا) وَ(ذِي) وَ الْمُتَنَسِّبِ وَكُلُّ مَا أَوَّلَ بِالْمُشْتَقِّ مِنْ وَأَنَعْتُ ب(كُلِّ) وَب(حَقِّ) وَب(جَدِّ) وَكُنْ مُضِيفَهَا لِمِثْلِ مَا تَلَتْ وَيُرْفَعُ التَّالِي بِمَنْسُوبٍ كَمَا ك(الْخَارِجِي رَأْيُهُ لَا تَرْحَمَا) وَنَعَّثُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ رَاجِزٍ مِمَّنْ فَرَطَ وَنَعَّثُوا بِمَضْدَرٍ كَثِيرًا ك(امْرَأَةٌ رَضَى، وَشَخْصَيْنِ رَضَى)

وَ شَبِهُهُ ك(ذَا) وَ(ذِي) وَ الْمُتَنَسِّبِ سِوَاهُ إِنْ يُنَعْتُ بِهِ فَهُوَ قَمِنْ نَاوِي مَعْنَى (كَامِلٍ) فِيمَا قُصِدَ مِثْلُ (الْفَتَى كُلُّ الْفَتَى امْرُؤٌ ثَبَتَ) يُزْفَعُ بِالْمُشْتَقِّ فَاحْفَظْ وَأَفْهَمَا وَ(الْهَاشِمِيُّ أَصْلُهُ لَا تَحْرِمَا) فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرًا وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلُ أَضْمَرُ تُصِيبُ (جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُّ) فَالْتَرَمُّوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ وَ(زُرْتُ إِنْسَانًا وَقَوْمًا حُرَصًا)

(ش) المراد بالمشتق هنا: ما كان اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو أحد أمثلة المبالغة، أو صفة مشبهة باسم الفاعل، أو أفعل تفضيل، وكل ذلك معروف بما سبق من ذكره.

ويجمعها كلها أن يقال:

المشتق الموصوف به: ما دل على فاعل، أو مفعول به متضمنا معنى «فعل» وحروفه.

والمراد بشبه المشتق: ما أقيم مقامه من الأسماء العارية من الاشتقاق؛ كاسم الإشارة، و«ذِي» بمعنى: صاحب أو بمعنى الذي. وقد عممت ذلك بقولي:

وَكُلُّ مَا أَوَّلَ بِالمُشْتَقِّ مِنْ سِوَاهُ إِنْ يُنْعَتُ بِهِ فَهُوَ قَمِينٌ
ثم أشرت إلى أن «كُلًّا» و«حَقًّا» و«جَدًّا» ينعت بها دالة على معنى «كامل»؛ بشرط إضافتها إلى مثل المنعوت بها لفظا ومعنى كقولك: «رَيْدَ الرَّجُلِ كُلِّ الرَّجُلِ، وَالْعَالِمِ حَقَّ الْعَالِمِ، وَالْكَرِيمِ جَدَّ الْكَرِيمِ».

وللاسم المنسوب إليه مزية على غيره من الجارى مجرى المشتق؛ لكثرة الحاجة إليه فى المفرد، والمثنى، والمجموع، والمذكر، والمؤنث. فلذلك رفع به الظاهر دون شذوذ؛ فيقال: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَرَبِيٍّ أَبُوهُ، عَجَمِيَّةٌ أُمُّهُ». ومثل ذلك قولي:

... الْخَارِجِيُّ رَأْيُهُ لَا تَرْحَمَا وَالْهَاشِمِيُّ أَضْلُهُ لَا تَخْرِمَا
وقد نعتوا النكرات بالجمال؛ لكن بشرط ألا تكون الجملة طلبية؛ لأن معنى الطلبية محتمل للثبوت والانتفاء، فلم يكن فى وقوعها نعتا فائدة. بخلاف وقوع الجملة الخبرية نعتا؛ فإنه يفيد كقولك: «رَأَيْتُ رَجُلًا يُزَجِّى خَيْرُهُ» و«عَرَفْتُ امْرَأَةً يُبَيِّهُرُ حُسْنُهَا».

وقد شذ النعت بالجملة الطلبية فى قول الراجز: [من الرجز]
جَاءُوا بِمَذْقٍ^(١) هَلْ رَأَيْتَ الذُّثْبَ قَطَّ^(٢)

(١) المذق: اللبن الممزوج ينظر: مقاييس اللغة (مذق).

(٢) الرجز للعجاج فى ملحق ديوانه ٣٠٤/٢، وخزانة الأدب ١٠٩/٢، والدرر ١٠/٦، وشرح التصريح ١١٢/٢، والمقاصد النحوية ٦١/٤، وبلا نسبة فى الإنصاف ١١٥/١، وأوضح المسالك ٣١٠/٣، وخزانة الأدب ٣٠/٣، ٢٤/٥، ٤٦٨، ١٣٨/٦، وشرح الأشموني ٢/٤٩٩، وشرح ابن عقيل ص ٤٧٧، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٤١، وشرح المفصل ٥٢/٣، ٥٣، ولسان العرب (خضر)، (مذق)، والمحتسب ١٦٥/٢، ومغنى اللبيب ٢٤٦/١، ٢/٥٨٥، وجمع الهوامع ١١٧/٢، وتهذيب اللغة ١٠٦/٧، وتاج العروس (خضر)، والمخصص ١٧٧/١٣، وأساس البلاغة (ضبح)، وتاج العروس (مذق).

يصف قوما سقوا ضيفهم لبنا مخلوطا بالماء.

ومن النعت بما حقه في الأصل ألا ينعت به: النعت بالمصدر؛ كقولهم: «رَجُلٌ رَضَى» «امْرَأَةٌ رَضَى» و«رَجُلَانِ رَضَى» و«رَجَالٌ رَضَى»؛ فالتزموا فيه لفظ الأفراد والتذكير كأنهم قصدوا بذلك التنبيه على أن أصله: «ذُو رَضَى» و«ذَاتُ رَضَى» و«رَجُلَانِ ذَوَا رَضَى» و«رَجَالٌ ذَوُو رَضَى»، فلما حذفوا المضاف تركوا المضاف إليه على ما كان عليه.

(ص)

وَنَعْتُ غَيْرٍ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ ك(فَتَيَيْنِ حَسَنَيْنِ زُرْنَا) وَإِنْ نُعُوتُ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَّتْ وَاقْطَعِ أَوْ اتَّبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا وَازْفَعْ أَوْ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا وَتُعْطَفُ النُّعُوتُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ ك(زُرْ قَوْمًا كِرَامًا وَمِلًّا)

(ش) إذا اتفق اثنان فيما ينعتان به، أو جماعة فيما ينعتون به، استغنيت عن تفريق النعتين والنعوت فقلت: «رَأَيْتُ فَتَيَيْنِ حَسَنَيْنِ» و«زُرْتُ رَجَالًا كَرَمَاءَ».

فإن اختلف النعتان، أو النعوت، وجب التفريق كقولك: «رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ حَسَنًا وَفَاحِشًا، وَرَجَالًا كَرِيمًا وَبَخِيلًا، وَعَالِمًا وَجَاهِلًا، وَشَجَاعًا وَجَبَانًا».

وقد يكون للاسم نعتان وأكثر:

فإن كان الاسم معيناً للمسمى دون ما نعت به، جاز القطع رفعا على أنه خبر مبتدأ لا يظهر، ونصبا على إضمار فعل لا يظهر.

وإن لم يتعين المسمى إلا بجميع النعوت فالإتباع متعين.

وإن حصل التعيين ببعض دون بعض، وجب الإتيان فيما لا يحصل التعيين بدونه، وجاز فيما سواه الإتيان والقطع، رفعا، أو نصبا.

وتعطف بعض النعوت على بعض، قال الله -تعالى-: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى الَّذِي خَلَقَ فَسُوَّى وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى﴾ [الأعلى: ١-٤].

(ص)

وَالنُّعْتُ بَعْدَ (لَا) وَ(إِمَّا) قَدْ يَرِدُ وَحَثْمًا التَّكْرَارُ فِيهِمَا وَجِدَ

كـ(جَاءَ مَنْ إِمَّا ضَنْ وَإِمَّا
و(صِلْ خَلِيلًا لَا مُخَالِفًا وَلَا
وَالْتَعَثْ - غَالِبًا - لِتَخْصِيصِ الَّذِي
وَقَدْ يُفِيدُ مَذْحًا، أَوْ تَرْحُمًا
وَالِاسْمُ مَوْصُوفٌ بِهِ وَمُتَّصِفٌ
وَقَابِلٌ لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ
وَالْتَعَثْ وَالْمَنْعُوتُ رَبَّمَا حُذِفَ
وَلَقَّبُوا نَعْتًا عَلَى الْجَوَارِ مَا
كَأَنَّ نَسَجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُزْمَلِ
(ش) إذا قصد النعت بمتنfy، جيء بالمنعوت ثم بالنعت مقرونا بـ«لَا». وإذا قصد
النعت بمشكوك فيه، أو ممنوع أو شبههما، جيء بالمنعوت ثم بالنعت مقرونا بـ«إِمَّا».
وتكرارهما لازم كقولي:

... جَاءَ مَنْ إِمَّا ضَنْ وَإِمَّا ذُو فَاقَةٍ ...
ف «مَنْ» هنا نكرة موصوفة؛ كأنه قال: «جاء على إنسان إما ضن وإما ذو فاقة».
ومثال المقرون بـ«لَا» قولي:

.. صِلْ خَلِيلًا لَا مُخَالِفًا وَلَا مُبْطِئًا ...
ثم نهت على المعانى المفادة بالنعت وهى:

التخصيص كـ«الشَّعْرَى الْعُبُور».

ومجرد المدح كـ«الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ» [الكهف: ١]

ومجرد الذم كـ«فَاسْتَوْدَعَ بِأَلْفِهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ» [النحل: ٩٨]

ومجرد الترحم نحو: «رَأَيْتُ عَبْدَكَ الدَّلِيلَ».

ومجرد التوكيد نحو: «لَا تَتَّخِذُوا لِلْهَيْنِ آتِينَ» [النحل: ٥١]

والاسم منه ما يوصف، ويوصف به؛ كاسم الإشارة.

وما يمتنع منه الأمران؛ كالمضمر، واسم الفعل.

وما يوصف ولا يوصف به؛ كالعلم، وإليه أشرت ب:

... (ذِي رُعَيْنِ) ...

فإنه قيل من أقيال حمير.

وما يوصف به ولا يوصف «يَقْق» وشبهه من الإبتاعات.

وقد يحذف المنعوت إن عرف، وصلح موضعه النعت. كقوله- تعالى: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَصِيرَاتُ الْطَّرِيفِ﴾ [الصفات: ٤٨].

فإن لم يصلح موضعه النعت امتنع الحذف- غالبا- إلا في ضرورة؛ كقول الشاعر: [من الرجز]

تَرْمِي بِكَفَى كَأَنَّ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ^(١)

وقد يحذف النعت للعلم به كقوله- تعالى-: ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٥]، ومنه قوله- تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ﴾ [الأنعام: ٦٦].

وقول العباس بن مرداس^(٢): [من المتقارب]

وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تُذْرَأُ فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعْ^(٣)
ثم نهبت على النعت الذي يسميه النحويون نعتا على الجوار؛ نحو قولهم: «هَذَا جُنْحُ ضَبِّ خَرِبٍ»، فخفض «خَرِبٍ» لأنه نعت «ضَبِّ» في اللفظ لمجاورته له، وإنما هو في المعنى للجحر.

ولا يفعل مثل هذا إلا إذا أمن اللبس ومنه قول الراجز: [من الرجز]

(١) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ١/١١٤، ١١٥، وخزانة الأدب ٥/٦٥، والخصائص ٢/٣٦٧، والدرر ٦/٢٢، وشرح الأشموني ٢/٤٠١، وشرح التصريح ٢/١١٩، وشرح شواهد المغنى ١/٤٦١، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٥٠، وشرح المفصل ٣/٦٢، ولسان العرب (كون)، (منن)، ومجالس ثعلب ٢/٥١٣، والمحتسب ٢/٢٢٧، ومغنى اللبيب ١/١٦٠، والمقاصد النحوية ٤/٦٦، والمقتضب ٢/١٣٩، والمقرب ١/٢٢٧، وهمع الهوامع ٢/١٢٠، وتاج العروس (كون)، (منن).

(٢) العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمى، أبو الهيثم، شاعر فارس، من سادات قومه، أمه الخنساء الشاعرة، أدرك الجاهلية والإسلام، وأسلم قبيل فتح مكة، وكان ممن ذم الخمر وحرّمها في الجاهلية. مات في خلافة عمر سنة ١٨ هـ. وله ديوان شعر مجموع من شعره. ينظر: الأعلام (٥/٢٦٧)، والإصابة ت (٤٥٢٩)، أسد الغابة ت (٢٨٠١)، الاستيعاب ت (١٣٨٧).

(٣) البيت في ديوانه ص ٨٤، والدرر ٦/٢٥، وشرح التصريح ٢/١١٩، وشرح شواهد المغنى ٢/٩٢٥، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٥١، والشعر والشعراء ٢/٧٥٢، ولسان العرب (درا)، والمقاصد النحوية ٤/٦٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٣٢٢، وشرح الأشموني ١/٤٠١، ومغنى اللبيب ٢/٦٢٧، وهمع الهوامع ٢/١٢٠.

كَأَنَّ نَسَجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُزْمَلِ^(١)

وقول امرئ القيس: [من الطويل]

كَأَنَّ ثَبِيرًا^(٢) فِي عَرَانِينِ^(٣) وَنَبْلِهِ كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بَجَادٍ^(٤) مُزْمَلٍ^(٥)

باب التوكيد

(ص)

التَّابِعُ الَّذِي الظُّهُورُ يَغْتَضِدُ وَیَقْتَضِي شُمُولًا أَوْ تَقْرِيرًا
بِ(النَّفْسِ) أَوْ بِ(الْعَيْنِ) ثَانٍ يُقْتَضَى
كَ(جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ مَتِيًّا
وَفِي الشُّمُولِ اسْتَعْمَلُوا (كَلًّا) (كَلًّا)
كَ(هُمْ جَمِيعُهُمْ لِقَوْهُمْ كُلَّهُمْ)
وَبَعْدَ (كُلِّ) أَكْدُوا بِ(أَجْمَعًا)
وَدُونَ (كُلِّ) قَدْ يَجِيءُ (أَجْمَعُ)
وَصِيغٌ مِنْ (كَتَعَ) وَ(بَضَعَ) وَ(بَتَعَ)
مِنْ بَعْدِهِ، وَقَدْ يَجِيءُ (أَكْتَعَ)
كَ(لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعًا
وَشَدَّ إِثْرَ فَرْعٍ (جَمَعَ) (أَبْصَعَ)

(١) الرجز للعجاج في ديوانه ٢٤٣/١، وخزانة الأدب ٨٧/٥، ٨٨، ٩٧، ١٠١، وشرح أبيات
سيبويه ٤٩٥/١، والكتاب ٤٣٧/١، ولسان العرب (رمل)، ولبيد بن عبد الربعية في شرح
شواهد المغني ٤٣٤/١، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٣٨، والإنصاف ص ٦٠٥،
والخصائص ٢٢١/٣، ولسان العرب (عنكب)، وتهذيب اللغة ٢٠٦/١٥، وتاج العروس
(عنكب)، وكتاب العين ٢٦٦/٨، والمخصص ١٧/١٧، ومقاييس اللغة ٤٤٢/٢، ومجمل
اللغة ٤٢٣/٢.

(٢) ثبير: جبال بظاهر مكة. ينظر: القاموس المحيط (ثبر).

(٣) العرنين: الأنف كله أو ما صلب من عظمه. ينظر: القاموس (عرن).

(٤) البجاد: هو كساء مخطط. ينظر: مقاييس اللغة (بجد).

(٥) البيت في ديوانه ص ٢٥، وتذكرة النحلة ص ٣٠٨، ٣٤٦، وخزانة الأدب ٩٨/٥، ٩٩،
١٠٠، ١٠٢، ٣٧/٩، وشرح شواهد المغني ٨٨٣/٢، ولسان العرب (عقق)، (زمل)،
(خزم)، (أبن)، ومغني اللبيب ٥١٥/٢، وتاج العروس (خزم)، وبلا نسبة في الأشباه
والنظائر ١٠/٢، والمحتسب ١٣٥/٢.

(ش) التابع: جنس يعم التوكيد وغيره، والتوكيد: تابع يعتضد به كون المتبوع على ظاهره؛ فإن ذكر «النفس» في قولك: «قَتَلَ الْأَمِيرُ نَفْسَهُ كَافِرًا» يرفع احتمال كون القتل بالأمر لا بالمباشرة، وإذا ارتفع احتمال التأويل اعتضد الظهور. وكذا ذكر «كُلُّهُمْ» في قولك: «جَاءَ بَنُو فَلَانٍ كُلُّهُمْ» يرفع احتمال وضع العام موضع الخاص.

فقد بان لك أن التوكيد تابع يعتضد به حمل المتبوع على ظاهره. وقولي:

بـ«النفس» أو بـ«العَيْن» ثَانٍ يَفْتَضِي ...
المراد بالثاني: التقرير المضارع للتكرير.

لأنك إذا قلت: «الْأَمِيرُ نَفْسَهُ فَعَلَ» لم يبق ريب في أنه باشر ما نسب إليه دون واسطة. فهذا معنى الاعتضاد المشار إليه.

ولا بد من إضافة «النفس» أو «العَيْن» إلى ضمير مطابق للمؤكد فيما له: من أفراد وتثنية وجمع، وتذكير وتأنيث.

ثم بينت أن المؤكد به في قصد الشمول: «كُلٌّ» و«جَمِيعٌ» و«كِلَا» و«كِلْتَا» مضافات إلى ضمير المؤكد نحو: «جَاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ، أَوْ جَمِيعُهُ» و«الْقَبِيلَةُ كُلُّهَا، أَوْ جَمِيعُهَا» و«الْقَوْمُ كُلُّهُمْ، أَوْ جَمِيعُهُمْ» و«النِّسَاءُ كُلُّهُنَّ، أَوْ جَمِيعُهُنَّ» و«الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا» و«الْهَيْدَانِ كِلْتَاهُمَا».

وأغفل أكثر النحويين «جَمِيعًا».

ونبه سيبويه «عَلَى» أنها بمنزلة «كُلٌّ» معنى واستعمالا، ولم يذكر له شاهدا من كلام العرب.

وقد ظفرت بشاهد له، وهو قول امرأة من العرب ترقص ابنها: [من الرجز]

فَسَدَاكَ حَيَّ حَوْلَانْ

جَمِيعُهُمْ وَهَمْدَانْ

وَكُلُّ آلٍ قَحْطَانْ

وَالْأَكْرُمُونَ عَذْنَانْ^(١)

(١) البيتان في الدرر ٣٢/٦، وشرح التصريح ١٢٣/٢، والمقاصد النحوية ٩٢/٤، وجمع الهوامع ١٢٣/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٠/٣.

ويؤكد بـ «أَجْمَعَ» بعد «كُلَّهُ».

وبـ «جَمَعَاءَ» بعد «كُلَّهَا».

وبـ «أَجْمَعِينَ» بعد «كُلِّهِمْ».

وبـ «جُمَعَ» بعد «كُلِّهِنَّ».

وقد يغنى «أَجْمَعَ» و«جَمَعَاءَ» و«أَجْمَعُونَ» و«جُمَعَ». عن «كُلِّهِ» و«كُلَّهَا» و«كُلِّهِمْ» و«كُلِّهِنَّ».

وهذا معنى قولى:

وَدُونَ «كُلِّ» قَدْ يَجِيءُ «أَجْمَعَ»

وقد يجاء بعد «أَجْمَعَ» بـ «أَكْتَعَ».

وبعد «جَمَعَاءَ» بـ «كَتَعَاءَ».

وبعد «أَجْمَعِينَ» بـ «أَكْتَعِينَ».

وبعد «جُمَعَ» بـ «كَتَعَ».

وقد يجاء بعد «أَكْتَعَ» و«كَتَعَاءَ» و«أَكْتَعِينَ» و«كَتَعَ» بـ «أَبْصَعَ» و«بَصَعَاءَ» و«أَبْصَعِينَ» و«بُصَعَ».

وزاد الكوفيون بعد «أَبْصَعَ» و«بَصَعَاءَ» و«أَبْصَعِينَ» و«بُصَعَ»: «أَبْتَعَ» و«بَتَعَاءَ» و«أَبْتَعِينَ» و«بَتَعَ».

ولا يجاء بـ «أَكْتَعَ» وأخواته - غالبا - إلا بعد «أَجْمَعَ» وأخواته على الترتيب.

وشذ قول بعضهم: «أَجْمَعُ أَبْصَعُ»؛ وإنما حق «أَبْصَعَ» أن يجيء بعد «أَكْتَعَ».

وأشذ من «أَجْمَعَ أَبْصَعَ» قول بعضهم: «جُمَعَ بَتَعَ»؛ وإنما حق «أَبْتَعَ» و«بَتَعَاءَ» و«أَبْتَعِينَ» و«بَتَعَ» أن يجاء بهن آخرًا.

وأجاز ابن كيسان^(١) للمؤكد بـ «أَجْمَعَ» و«جَمَعَاءَ» و«أَجْمَعِينَ» و«جُمَعَ» أن يقدم ما شاء من البواقي.

وقد أكد بـ «أَكْتَعَ» و«أَكْتَعِينَ» غير مسبوقين بـ «أَجْمَعَ» أو «أَجْمَعِينَ»؛ ومنه قول الراجز: [من الرجز]

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعًا

(١) قال الزمخشري: وأكتعون وأبتعون وأبصعون إبتاعات لـ «أجمعون»، لا يجثن إلا على إثره. وعن ابن كيسان تبدأ بأبتعن شئت بعدها. ينظر: شرح المفصل (٤٦/٣).

تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ^(١) حَوْلًا أَكْتَعَا

إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَتُنِي أَرْبَعًا

إِذَا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعًا^(٢)

وفى هذا الرجز: إفراد «أَكْتَع» من «أَجْمَع»، وتوكيد نكرة محدودة فى قوله:
..... حَوْلًا أَكْتَعَا

وفيه: التوكيد بـ«أَجْمَع» غير مسبوق بـ«كُلَّ».

وفيه: الفصل بـ«أَبْكِي» بين التوكيد، والمؤكد.

ومثله فى الفصل قوله- تعالى-: ﴿وَلَا يَحْزَنُ وَبِرَّصَاتٍ بِمَا ءَايَتْنَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾
[الأحزاب: ٥١].

(ص)

وَمَنْعُوا تَوْكِيدَ مَنكُورٍ وَإِنْ
وَالْخُلْفُ فِى الْمَحْدُودِ فَالْبَصْرِ
وَقَدْ رَوَى فِى ذَاكَ بَعْضُ مَنْ وَعَى
وَفِى الْمُثْنَى اغْنِ بِ«كِلْتَا» وَ«كِلَا»
وَبَعْضُ الْقِيَاسِ فِيهِ اسْتَعْمَلَا
وَلَا يَوْكِدَانِ مَا لَا يَقَعُ
أَنْ يَتَّبَعَا مُخْتَلِفَيْنِ مَعْنَى
وَجَائِزٌ «كِلَاهُمَا» بَعْدَ «ذَهَبَ»
وَجَائِزٌ تَوْكِيدُ مَحْدُوفٍ عَلِمَ
(ش) المنكر المحدود: «يَوْمٌ» و«لَيْلَةٌ» و«شَهْرٌ» و«حَوْلٌ» ونحوها، مما يدل على
مدة معلومة المقدار.

وغير المحدود: ما يصلح للقليل والكثير كـ«حِينَ» و«زَمَنٌ» و«وَقْتُ» و«مُدَّة».

(١) ذلف الأنف: صغر واستوى وطرفه. ينظر: الوسيط (ذلف).

(٢) الرجز لأعرابى فى خزانة الأدب ١٦٨/٥، وبلا نسبة فى الدرر ٣٥/٦، ٤١، وخزانة الأدب ١٦٩/٥، وشرح الأشموني ٤٠٦/٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٨٥، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٦٢، ٥٦٥، ولسان العرب (كتع)، والمقاصد النحوية ٩٣/٤، والمقرب ٢٤٠/١، وجمع الهوامع ١٢٣/٢، ١٢٤، وتاج العروس (كتع).

فلا خلاف فى منع توكيد النكرة غير المحدودة؛ إذ لا فائدة فى توكيدها، وقول الشاعر: [من الطويل]

أُولَٰكَ بُنُو خَيْرٍ وَشَرٍّ كِلَيْهِمَا جَمِيعًا وَمَعْرُوفٍ أَلَمٍ وَمُنْكَرٍ^(١)

محمول على نية الألف واللام فى «خير» و«شر». ونظيره ما حكى الخليل عن بعضهم: «مَا يَنْبَغِي هَذَا لِلرَّجُلِ خَيْرٌ مِنْكَ» وفسره بإرادة الألف واللام فى «خير». ويجوز أن يجعل «كِلاهما» توكيدا؛ لأن الذاكر «خَيْرًا وَشَرًّا» قد يظن أنه غلط، فإذا ذكر «كِلاهما» أفاد العلم بأنه لم يغلط.

وأما النكرة المحدودة فاختلف فى توكيدها: فمنعه البصريون، وأجازوه الكوفيون.

وإجازته أولى بالصواب؛ لصحة السماع بذلك؛ ولأن فى ذلك فائدة فإن من قال: «صُمْتُ شَهْرًا» قد يريد جميع الشهر، وقد يريد أكثره، ففى قوله احتمال؛ فإذا قال: «صُمْتُ شَهْرًا كُلَّهُ» ارتفع الاحتمال، وصار قوله نصًا على مقصوده؛ فلو لم ينقل استعماله عن العرب، لكان جديرًا بأن يستعمل قياسًا؛ فكيف به واستعماله ثابت؛ كقول الراجز: [من الرجز]

فَذْ صَرَبَ^(٢) الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا^(٣)

وكقول الآخر: [من الرجز]

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعًا

تَحْمِلُنِي الدَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعًا^(٤)

وإذا كان المؤكد مثنى لم يؤكد إلا بالنفس أو بالعين أو بـ«كِلَا» فى التذكير و بـ«كِلْتَا» فى التأنيث.

(١) البيت لمسافع بن حذيفة العبسى فى خزانة الأدب ١٧١/٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ٩٩٠، وبلا نسبة فى حاشية يس ١٢٤/٢، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٦٥.

(٢) الصرة: شدة الصباح. ينظر: مقاييس اللغة (صرر).

(٣) الرجز بلا نسبة فى أسرار العربية ص ٢٩١، والإنصاف ٤٥٥/٢، وخزانة الأدب ١٨١/١،

١٩٦/٥، والدرر ٣٩/٦، وشرح الأشمونى ٤٠٧/٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٨٥، وشرح

عمدة الحافظ ص ٥٦٥، وشرح المفصل ٤٤/٣، ٤٥، والمقاصد النحوية ٩٥/٤، والمقرب

٢٤٠/١، وهمع الهوامع ١٢٤/٢.

(٤) تقدم تخريج هذا الرجز قريبًا.

وأجاز الكوفيون أن يقال في التذكير: «أَجْمَعَان» وفي التأنيث «جَمْعَاوَان»؛ وإليه أشرت بقولي:

وَبَعْضُ الْقِيَاسِ فِيهِ اسْتَعْمَالًا مُعْتَرِفًا بِكَوْنِهِ مَا نُقِلَا
قال الأخفش: «لا يجوز» ضَرَبْتُ أَحَدَ الرَّجُلَيْنِ أَكِلَيْهِمَا؛ فإنك إذا قلت: «أَحَدَ الرَّجُلَيْنِ» علم أنهما رجلان، وأن موضع الرجلين، لا يصلح لواحد؛ فلا يتوهم أن ذكرهما غلط؛ بخلاف «رَأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ» فإن موضعه صالح لـ «رَجُلٍ» فيتوهم الغلط فيفيد التوكيد.

والى هذا أشرت بقولي:

وَلَا يُؤَكِّدَانِ مَا لَا يَقَعُ مَوْقَعَهُ فَرَّدَ ...
وقال الأخفش: «ليس بكلام قولك: «مَاتَ زَيْدٌ، وَعَاشَ عَمْرُو كِلَاهُمَا» لأنهما لم يشتركا في أمر واحد.

فلو قلت: «انْطَلَقَ زَيْدٌ، وَذَهَبَ عَمْرُو كِلَاهُمَا» جاز؛ لأنهما قد اجتمعا في أمر واحد؛ لأن معنى «ذَهَبَ» و«انْطَلَقَ» واحد، إلا أن ارتفاع «كِلَيْهِمَا» بأحد العاملين؛ لأنه لا يعمل شيان في شيء واحد» وإلى هذا أشرت بقولي:

... قَدْ مَنَعُوا
إِنْ يَتَّبَعَا مُخْتَلِفَيْنِ مَعْنَى

إلى قولي:

وَجَائِزٌ كِلَاهُمَا بَعْدَ «ذَهَبَ هَذَا وَمَرَّ ذَاكَ» ...
وقال سيبويه^(١) في باب ما ينتصب فيه الاسم لأنه لا سبيل له إلى أن يكون صفة: «مَرَزْتُ بَرِيْدًا وَأَتَانِي أَخُوهُ أَنْفُسُهُمَا»:
بالنصب على تقدير: أعنيهما.

وبالرفع على تقدير: هما صاحباي أنفسهما.

فحذف الخبر مع المبتدأ، وأبقى توكيد المبتدأ.

وأجاز الفراء أن يقال: «مَرَزْتُ بِقَوْمِكَ إِمَّا أَجْمَعِينَ، وَإِمَّا بَعْضَهُمْ» على تقدير: إما بهم أجمعين، إما بعضهم.

(١) ينظر: الكتاب (٢/٦٠).

وزعم الشلوين: أن البصريين لا يجيزون هذا.
قلت: ويلزم سيويه جوازه؛ لأنه قد أجاز حذف المؤكد في: «مَرَزْتُ بِزَيْدٍ وَأَتَانِي
أَخُوهُ أَنْفُسَهُمَا» على تقدير أعنيهما أنفسهما.

(ص)

وَأِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُتَفَصِّلِ
عَنَيْتُ ذَا الرُّفْعِ وَأَكَّدُهُ بِمَا سِوَاهُمَا، وَالْقَيْدَ لَا تَلْتَزِمَا
وَالْبَاءُ يُزَادُ دَاخِلًا عَلَيْهِمَا كـ(جَاءَ ذَا بِنَفْسِهِ إِلَيْهِمَا)
وَأِنْ تَوَاكَيْدُ اجْتِمَاعِنِ فَاِئْتَنِعْ مِنْ عَطْفِ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ تُطْع
(ش) إذا كان المؤكد بألفاظ هذا الباب ضمير رفع متصلا، وكان المؤكد به غير
النفس والعين، فحكمه حكم غيره من المعارف.

فإن قصد تأكيده بالنفس والعين، لم يجز إلا بعد توكيده بضمير منفصل؛
كقولك: «قُومُوا أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ»، فلو قلت: «قُومُوا أَنْفُسُكُمْ» لم يجز.
فلو كان الذي يؤكد به غير النفس والعين، جاز التوكيد مطلقا؛ كقولك: «قُومُوا
كُلُّكُمْ».

فهذا معنى قولي:

... .. وَأَكَّدُهُ بِمَا سِوَاهُمَا

أى: أكد الضمير المتصل المرفوع بما سوى النفس والعين غير ملتزم للقيد
الملتزم قبل النفس والعين، وهو التوكيد بالضمير المنفصل.
والحاصل أنك تقول: «قُومُوا أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ» ولا تقول «قُومُوا أَنْفُسُكُمْ»، وتقول:
«قُومُوا كُلُّكُمْ» مستغنيا عن «أَنْتُمْ»، ولو قلت: «قُومُوا أَنْتُمْ كُلُّكُمْ» لكان حسنا جميلا.
وتختص النفس والعين بجواز دخول الباء الزائدة عليهما؛ كقولك: «جَاءَ زَيْدٌ
بِنَفْسِهِ»، و«جَاءَ الْقَوْمُ بِأَعْيَانِهِمْ».

ولا يجوز عطف بعض التواكيد على بعض، بل تورد متتابعة دون فصل؛
كقولك: «قَامَ تَعْظِيمًا لِرَيْدِ الْمَلَأَ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ، أَكْتَعُونَ، أَبْصَعُونَ، أَبْتَعُونَ».

(ص)

وَمَا مِنَ التَّوَكِيدِ مَعْنَوِي قَدْ مَرَّ وَالْآتِي هُوَ اللَّفْظِي
بِفَعْلٍ أَوْ حَرْفٍ أَوْ اسْمٍ يَقَعُ أَوْ جُمْلَةٍ كـ(هُمْ هُمْ دُعُوا دُعُوا)

وَأَنْتَ أَنْتَ صِلْ صِلِ الصَّدِيقَا) وَمِثْلَ ذَا اجْعَلْ (فَمِنَا حَقِيقًا) بِهِ كَذَلِكَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ
(وَحِفْتُ حِفْتُ مِنْ دَمٍ طُلُمًا سِفِكَ) أَكْذَ بِهِ كُلِّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ
ك) (اعْجَبَ مِنَ الْمُغْرَى بِكَ اعْجَبَ مِنْهُ) لَا تَسْتَبِخْ إِلَّا إِذَا بِهِ حَصَلَ
(لَا) وَقَلِيلًا غَيْرَ ذَا تَقَبَّلَا أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٌ بِقَرْنٍ
لَدَى تَرَادُفٍ كَمِثْلٍ: (يَا هَيَا) وَقَدْ تَلَى الْجُمْلَةَ عَاطِفًا إِذَا
(ش) من التوكيد ما هو معنى محض، وهو ما تقدم ذكره. ومنه ما هو لفظي محض، وهو أن يعاد اللفظ بعينه مجردا أو مقرونا بعاطف.

إلا أن المقرون بعاطف - مع اتحاد اللفظ - قلما يكون إلا جملة؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾ [الانفطار: ١٧-١٨] وكقوله تعالى: ﴿أَوَلَيْكَ فَالُوكُ ثُمَّ أَوَلَيْكَ فَالُوكُ﴾ [القيامة: ٣٤-٣٥].
ومنه ما له شبه بالمعنوي، وشبه باللفظي؛ لكن لحاقه باللفظي أولى؛ كقولك: «أَنْتَ بِالْخَيْرِ حَقِيقٌ قَمِينٌ».

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل كقوله تعالى: ﴿أَسْكَنْ أَتَى وَزَوَّجَكَ أَلْحَنَةً﴾ [الأعراف: ١٩].

ومنه توكيد الجار والمجرور الظاهر، بالجار والمجرور المضمرة؛ كقوله تعالى: ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٧].

وأكثر وقوع التوكيد اللفظي بجملة كقول الشاعر: [من الهزج]
أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلَاهُ وَلَا فِي الْبُعْدِ أُنْسَاهُ
لَكَ اللَّهُ عَلَى ذَاكَ لَكَ اللَّهُ لَكَ اللَّهُ^(١)

(١) البيتان من الهزج، وهما بلا نسبة في الدرر ٤٨/٦، وشرح الأشموني ٤٩٠/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٧٣، والمقاصد النحوية ٩٧/٤، وجمع الهوامع ١٢٥/٢.

وإذا وكد الفعل: فأكثر ذاك أن يكون مع المؤكد فاعل الأول، أو ضميره؛ مثل:
«قَامَ زَيْدٌ قَامَ زَيْدٌ» أو «قَامَ زَيْدٌ قَامَ» أو يكون فاعلا المؤكد والمؤكد ضميرين؛ كقولى:
... صَلِّ صَلِّ الصَّدِيقَا ...

وقد يؤكد فعل بفعل؛ فيستغنى بفاعل أحدهما.

وقد اجتمع الأمران فى قول الشاعر: [من الطويل]

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ التَّجَاءُ بَبَغْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْسِسِ أَحْسِسِ^(١)
ولكون الحرف كجزء من مصحوبه، لا يؤكد إلا ومع مؤكده؛ مثل الذى مع
المؤكد. كقولك: «عَجِبْتُ مِنْكَ مِنْكَ» ويغنى عن مثل ما مع الأول ضميره كقولى:
... «عَجِبْتُ مِنْ الْمُغْرَى بِكَ اعْجَبْ مِنْهُ» ...

فإن كان الحرف أحد حروف الجواب، جاز أن يؤكد بإعادته وحده؛ كقولك لمن
قال «أَتَفْعَلُ»؟: «نَعَمْ نَعَمْ» أو «لَا لَا».

وحكم الضمير المتصل حكم الحرف غير الجوابى فى أنه لا يعاد مفردا، بل مع ما
هو متصل به كقولك: «بِكَ بِكَ أَمْرٌ»، ولك أن تؤكده بضمير الرفع المنفصل:
مرفوعا كان المؤكد أو منصوبا أو مجرورا نحو: «فَعَلْتُ أَنْتَ» و«رَأَيْتُنِي أَنَا» و«مَرَزْتُ
بِهِ هُوَ».

وقد دلت على هذا بقولى:

وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انْفَصَلَ أَكْذِبْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ
وأحسن من توكيد اللفظ بإعادته إذا كان المؤكد حرفا، أو ضميرا متصلا توكيده
بمرادفه؛ كقولك بدل «نَعَمْ نَعَمْ»: «إِى نَعَمْ» أو «أَجَلْ جَيْرٌ»؛ كما قال الشاعر: [من
الطويل]

وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ أَجَلْ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أُبَيِّحَتْ دَعَائِرُهُ^(٢)
و«أَجَلْ جَيْرٍ» بمعنى «نَعَمْ نَعَمْ».

(١) تقدم تخريج هذا البيت .

(٢) والدعثور: الحوض. ينظر: القاموس (دعثر).

البيت لمضرس بن ربیع فى دیوانه ص ٧٦، وخزانة الأدب ١٠/١٠٣، ١٠٦، ١٠٧،
وشرح شواهد المغنى ١/٣٦٢، والمقاصد النحویة ٤/٩٨، وبلا نسبة فى الجنى الدانى
ص ٣٦٠، وجواهر الأدب ص ٣٧٣، والدرر ٦/٤٣، وشرح الأشمونى ٢/٤٠٩، وشرح
المفصل ٨/١٢٢، ١٢٤، ولسان العرب (جیر)، (دعثر)، ومغنى اللیب ١/١٢٠ .

وأشرت بقولي:

... .. وَقَلِيلًا غَيْرَ ذَا تَقَبُّلًا

إلى أن توكيد حرف ليس من حروف الجواب بإعادته دون ما اتصل به لم يستعمل إلا بقلة وشذوذ.

ويسهل وروده كونه أكثر من حرفين مثل «كَانَ» في قول الراجز: [من الرجز] حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ^(١)

فإن كان على حرف واحد، كانت إعادته مفردا في غاية من الشذوذ كقول الشاعر: [من الوافر]

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِيَلْمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً^(٢)

فلو كان المؤكد مغaira في اللفظ للمؤكد، كان الشذوذ أقل؛ كقول الشاعر: [من الطويل]

فَأَصْبَحَ لَا يَسْأَلُنُهُ عَنْ بِمَا بِهِ أَصْعَدَ فِي عُلُوِّ الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبًا^(٣)
فأكد «عَنْ» بالباء؛ لأنها ههنا بمعناها، كما هي في مواضع كثيرة؛ منها قوله - تعالى -: ﴿وَيَوْمَ تَشْقُقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَمِ﴾ [الفرقان: ٢٥]، ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

(١) الرجز لخطام المجاشعي أو للأغلب العجلي في الدرر ٥٠/٦، وشرح التصريح ١٣٠/٢، والمقاصد النحوية ١٠٠/٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٥٣/٧، وأوضح المسالك ٣٤٢/٣، وشرح الأشموني ٤١٠/٢، وشرح التصريح ٣١٧/١، وجمع الهوامع ١٢٥/٢.
(٢) البيت لمسلم بن معبد الوالبي في خزانة الأدب ٣٠٨/٢، ٣١٢، ١٥٧/٥، ٥٢٨/٩، ٥٣٤، ١٩١/١٠، ٢٦٧/١١، ٢٨٧، ٣٣٠، والدرر ١٤٧/٥، ٥٣/٦، ٢٥٦، وشرح شواهد المغنى ص ٧٧٣، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٥٧١، وأوضح المسالك ٣٤٣/٣، والجنى الدانى ص ٨٠، ٣٤٥، والخصائص ٢٨٢/٢، ووصف المباني ص ٢٠٢، ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٥٩، وسر صناعة الإعراب ص ٢٨٢، ٣٣٢، وشرح الأشموني ٤١٠/٢، وشرح التصريح ١٣٠/٢، ٢٣٠، والصاحبي في فقه اللغة ص ٥٦، والمحتسب ٢٥٦/٢، ومغنى اللبيب ص ١٨١، والمقاصد النحوية ١٠٢/٤، والمقرب ٣٣٨/١، وجمع الهوامع ١٢٥/٢، ١٥٨.

(٣) البيت للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٢١، وشرح التصريح ١٣٠/٢، والمقاصد النحوية ١٠٣/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٤٥/٣، وخزانة الأدب ٥٢٧/٩، ٥٢٩، ١١/١١، ١٤٢، والدرر ١٠٥/٤، ١٤٧، وسر صناعة الإعراب ص ١٣٦، وشرح الأشموني ٤١١/٢، وشرح شواهد المغنى ص ٧٧٤، ولسان العرب (صعد)، ومغنى اللبيب ص ٣٥٤، وجمع الهوامع ٢٢/٢، ٣٠، ٧٨، ١٥٨.

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي خَيْرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبٌ^(١)

فلتوكيد «عَنْ» بالباء مسهلان:

أحدهما: أَنْ «عَنْ» على حرفين.

والثاني: أَنْ لفظ المؤكد مغاير للفظ المؤكد.

بخلاف قول من قال:

... .. وَلَا لِيَمَّا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

باب العطف

(ص)

الْعَظْفُ ضَرْبَانِ: بَيَانٌ وَتَسْقُ بِشَرْحِهِ لَا بَيَانٍ مَعْنَى كَقَوْلِهِ فِي رَجَزٍ قَدْ اشْتَهَرَ وَاتَّبَعْنَاهُ مَا عَلَيْهِ غُطْفًا فَاجْعَلُهُمَا فِي الْعَرْفِ وَالْثُكْرِ سَوَا كَذَا (اِكْسَنِي ثَوْبًا قَمِيصًا وَاسْقِنِي وَكَوْنُهُ يَزِيدُ تَخْصِيصًا عَلَى فَهَوَ الْأَصْحُ وَأَبَ قَوْلَ مُلْتَزِمٍ وَعِنْدِي التَّوَكُّيدُ مِنْ عَظْفٍ أَحَقَّ كَقَوْلِهِ: (يَا نَضْرُ نَضْرُ نَضْرًا) وَكُلَّ عَظْفٍ صَالِحٍ لِلْبَدَلِ كـ(بَشِيرٍ) الْمَسْبُوقِ بِـ(الْبَكْرِيِّ)

فَالأَوَّلُ التَّالِي الْمُتِمُّ مَا سَبَقَ فِيهِ وَلَكِنْ بِانْجِلَا مَا يُغْنَى (أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ) إِتْبَاعٌ وَصَفٍ مَا بِهِ قَدْ وَصِفَا نَحْوُ: (ذَكَرْتُ اللَّهَ فِي الْوَادِي طَوَى) شَرْبًا نَبِيذًا أَوْ حَلِيبًا يَشْفِينِي مَتَّبِعُهُ أَوَّلَى، وَغَيْرُهُ أَقْبَلًا تَغْرِيفُ الْإِثْنَيْنِ فَهَذَا مَا حُتِمَ بِتَابِعٍ يَأْتِي بِلَفْظٍ مَا سَبَقَ وَالثَّالِثُ اجْعَلْ - إِنْ أَرَدْتَ - أَمْرًا إِنْ لَمْ يَلِقْ بِهِ مَحَلُّ الْأَوَّلِ وَ(زَيْدًا) ائْتَرَ (يَا أَبَا عَلِيٍّ)

(ش) عطف البيان تابع يجرى مجرى النعت فى تكميل متبوعه، ومجرى التوكيد فى تقوية دلالة، ومجرى البدل فى صلاحيته للاستقلال؛ كقولى:

(١) البيت لعقمة الفحل فى ديوانه ص ٣٥، وأدب الكاتب ص ٥٠٨، والأزهية ص ٢٨٤، والجنى الدانى ص ٤١، وحماسة البحرى ص ١٨١، والدرر ٤/١٠٥، والمقاصد النحوية ٣/١٦، ٤/١٠٥، وجمع الهوامع ٢/٢٢، وبلا نسبة فى جواهر الأدب ص ٤٩، ورصف المبانى ص ١٤٤.

أَفَسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرَ^(١)

وليس نعتا؛ لأن تكميله بشرح وتبيين، لا بدلالة على معنى فى المتبوع، أو شيء من سببه.

وليس توكيدا؛ لأنه لا يرفع توهم مجاز، ولا وضع عام موضع خاص.
وليس بدلا؛ لأن متبوعه مكمل به غير منوى الاطراح؛ بخلاف البدل؛ فإن الغالب كون متبوعه منوى الاطراح، أو فى حكم ما هو منوى الاطراح.
ولما كان عطف البيان فى تكميل متبوعه بمنزلة النعت، وجب أن يكون بمنزلة فى موافقة المتبوع فى الأفراد والتذكير وفروعهما.

والى هذا أشرت بقولى:

وَأَتْبَعْنُهُ مَا عَلَيْهِ عُطْفًا إِتْبَاعَ وَصْفٍ مَا بِهِ قَدْ وَصِفَا
ثم مثلت ب:

«ذَكَرْتُ اللَّهَ فِي الْوَادِي طَوَى»

فهذا من عطف المعرفة على المعرفة.

ثم مثلت ب:

«اَكْسَنِي ثَوْبًا قَمِيصًا»

وهذا من عطف النكرة على النكرة.

ونظيره من كتاب الله تعالى: ﴿مِنْ شَجَرَةٍ مُّبَرَّكََةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ [النور: ٣٥].

واشترط الجرجاني والزمخشري زيادة تخصص عطف البيان على تخصص متبوعه.

وليس بصحيح؛ لأن عطف البيان فى الجامد بمنزلة النعت فى المشتق، ولا يشترط زيادة تخصص النعت، فلا يشترط زيادة تخصص عطف البيان، بل الأولى بهما العكس؛ لأنهما مكملان.

(١) الرجز لرؤية فى شرح المفصل ٧١/٣، وليس فى ديوانه، وهو لعبد الله بن كيسبة، أو لأعرابى فى خزانة الأدب ١٥٤/٥، ١٥٦، ولأعرابى فى شرح التصريح ١٢١/١، وشرح الأشمونى ٥٩/١، وشرح شذور الذهب ص ٥٦١، وشرح ابن عقيل ص ٤٨٩، ولسان العرب (نقب)، (فجر)، ومعاهد التنصيص ٢٧٩/١.

وقد جعل سيبويه^(١) «ذَا الْجُمَّة» من «يَا هَذَاذَا الْجُمَّة»: عطف بيان، مع أن تخصص هذا زائد على تخصصه فعلم أن مذهب الجرجاني والزمخشري^(٢) في ذلك مخالف لمذهب سيبويه.

وإلى جواز كون المعطوف عطف بيان دون متبوعه في الاختصاص أشرت بقولى:

فَهُوَ الْأَصَحُّ
.....

والتزم بعض النحويين تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان، وكلام الزمخشري في «المفصل» يوهم ذلك.

وقد جعل في الكشف^(٣) «صَدِيدًا» من: ﴿وَسَقَى مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦] عطف بيان؛ فعلم أنه لا يلتزم فيه التعريف، وهو الصحيح.

وأجاز أبو على في «التذكرة»: العطف والإبدال في «طَعَام» من قوله - تعالى -: ﴿أَوْ كَثْرَةُ طَعَامٍ مَسْكِينٍ﴾ [المائدة: ٩٥]

وأكثر النحويين يجعلون عطف بيان التابع المكرر به لفظ المتبوع كقول الراجز: [من الرجز]

إِنِّى وَأَسْطَارٍ سَطِرْنَ سَطْرًا لَقَائِلَ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرًا^(٤)

والأولى عندى جعله توكيدا لفظيا؛ لأن عطف البيان حقه أن يكون للأول به زيادة

(١) عبارة سيبويه: وإنما قلت: يا هذا ذا الجمّة؛ لأن ذا الجمّة لا توصف به الأسماء المبهمة، إنما يكون بدلاً أو عطفاً على الاسم إذا أردت أن تؤكد. ينظر: الكتاب (١٩٠/٢).

(٢) قال الزمخشري عن تعريف عطف البيان: «هو اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها، وذلك نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر، أراد عمر بن الخطاب. رضى الله عنه. فهو كما ترى جار مجرى الترجمة؛ حيث كشف عن الكنية؛ لقيامه بالشهرة فيها». ينظر: شرح المفصل: (٧١/٣).

(٣) قال الزمخشري: «فإن قلت: ما وجه قوله تعالى: ﴿من ماء صديد﴾ [إبراهيم: ١٦] قلت: صديد عطف بيان لماء...». ينظر: الكشف: (٥٤٦/٢).

(٤) الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٧٤، وخزانة الأدب ٢/٢١٩، والخصائص ١/٣٤٠، والدرر ٢٢/٤، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٣، وشرح المفصل ٣/٢، والكتاب ٢/١٨٥، ولسان العرب (نصر)، ولدى الرمة فى شرح شذور الذهب ص ٥٦٤، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص ٢٩٧، والأشباه والنظائر ٨٦/٤، والدرر ٦/٢٦، ولسان العرب (سطر)، ومغنى اللبيب ٢/٣٨٨، والمقاصد النحوية ٤/٢٠٩، والمقتضب ٤/٢٠٩، وجمع الهوامع ١/٢٤٧، ٢/١٢١.

وضوح، وتكرير اللفظ لا يتوصل به إلى ذلك، فلا يكون عطفًا بل توكيدًا؛ ف «نَصْر» المرفوع توكيد على اللفظ، والمنصوب توكيد على الموضع، ويجوز أن يكون مصدرًا بمعنى الدعاء كـ «سَقِيَا لَهُ».

وكل ما حكم بأنه عطف بيان، فجائز جعله بدلًا إلا في موضعين: أحدهما: أن يكون المعطوف خاليًا من لام التعريف، والمعطوف عليه معرف بها، مجرور بإضافة صفة مقترنة بها، كقول الشاعر: [من الوافر]
أَنَا ابْنُ الشَّارِكِ الْبَكْرِي بِشَرِّ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعًا^(١)
فإن «بَشْرًا» عطف على «الْبَكْرِي»، ولا يجوز أن يكون بدلًا؛ لأن البدل في تقدير إعادة العامل، و«التَّارِكُ» لا يصح أن يضاف إليه؛ إذ لا تضاف الصفة المقترنة بالألف واللام إلى عار منهما.

والثاني: أن يكون التابع مفردًا معربًا، والمتبوع منادى؛ نحو قولك: «يَا أَبَا عَلِيٍّ زَيْدًا»؛ فإن «زَيْدًا» عطف بيان. ولا يجوز أن يكون بدلًا؛ لأنه لو كان بدلًا، لكان في تقدير إعادة حرف النداء، فكان يلزم أن يكون مبنيا على الضم؛ كما يلزم في أمثاله من المناديات.

ومثل «زَيْدًا» في المثال المذكور «عَبْدُ شَمْسٍ» و«تَوْفَلًا» في قول الشاعر: [من الطويل]

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَتَوْفَلًا أَعِيدُكُمْ بِاللَّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَزَبًا^(٢)

(١) البيت للمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٦٥، وخزانة الأدب ٤/٢٨٤، ٥/١٨٣، ٢٢٥، والدرر ٦/٢٧، وشرح أبيات سيبويه ١/٦، وشرح التصريح ٢/١٣٣، وشرح المفصل ٣/٧٢، ٧٣، والكتاب ١/١٨٢، والمقاصد النحوية ٤/١٢١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٤٤١، وأوضح المسالك ٣/٣٥١، وشرح الأشموني ٢/٤١٤، وشرح شذور الذهب ص ٣٢٠، وشرح ابن عقيل ص ٤٩١، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٥٤، ٥٩٧، وشرح قطر الندى ص ٢٩٩، والمقرب ١/٢٤٨، وجمع الهوامع ٢/١٢٢.

(٢) البيت لطالب بن أبي طالب في الحماسة الشجرية ١/٦١، والدرر ٦/٢٦، وشرح التصريح ٢/١٣٢، والمقاصد النحوية ٤/١١٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٣٥٠، وشرح الأشموني ٢/٤١٤، وشرح قطر الندى ص ٣٠٠، وجمع الهوامع ٢/١٢١.

باب عطف النسق

(ص)

تَالِ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَظْفُ النَّسْقِ
وَالْمُتْبِعَاتُ مُطْلَقًا: وَأَوْ وَفَا
وَأَتْبَعْتَ لَفْظًا فَحَسْبُ: (بَلْ) وَ(لَا)
فَاعْطِفْ بِوَائٍ لِأَحَقًّا أَوْ سَابِقًا
وَبَعْضُ أَهْلِ الْكُوفَةِ التَّرْتِيبَا
وَاخْصُصْ بِهَا عَظْفَ الَّذِي لَا يُغْنَى
وَاخْصُصْ بِهَا نَحْوُ: (أَتَى امْرُؤٌ حَدِيزُ
(وَأَتَى) لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالٍ
وَأَكْثَرُ الْعَظْفِ بِهَا عَلَى سَبَبٍ
وَاخْصُصْ بِهَا عَظْفَ الَّذِي لَيْسَ صِلَةً
وَاعْتَفِرْ انْفِصَالَ وَقْتُ الْمُنْعَظِفِ
بَعْضًا وَشَبْهَهُ بِ(حَتَّى) اعْطِفْ عَلَى
فِي نَقْصٍ أَوْ زِيَادَةٍ نَحْوُ (اسْتَنْدَ
وَنَحْوُ (حَتَّى نَعْلَهُ) نَزَرَ وَلَمْ
(وَأَمَّ) بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ
وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ
وَمَا عَلَيْهِ عَظِفَتْ (أَمَّ) لَا يَجِبُ
وَفَضَّلَ (أَمَّ) مِمَّا عَلَيْهِ عَظِفَتْ
وَمَعَ الْإِسْتِفْهَامِ إِضْرَابًا جَلَّتْ
وَلِإِنْقِطَاعِ عَزِيَّتْ وَقَدْ تُرَى
خَيْرٌ أَبْخَ بِ(أَوْ) وَقَسَمَ وَابْنِهِم
وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوُ إِذَا
وَمِثْلُ (أَوْ) مَعْنَى وَحُكْمًا (إِمَّا)
لِلْوَاوِ ذَا أَبَوٍ عَلَى رَجَحَا

كَ(اخْصُصْ بِوَدٍّ وَثَنَاءٍ مَنِ صَدَقَ)
(وَأَتَى) (حَتَّى) (أَمَّ) وَ(أَوْ) فَاغْتَرَفَا
(لَكِنْ) كَلَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا
فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافَقًا
عَزَا لَهَا، وَلَمْ يَكُنْ مُصِيبًا
مُتَّبِعُهُ كَ(اضْطَلَحْتُ ذِي وَابْنِي)
بَنُوكَ وَابْنُهُ) فَمِثْلُ ذَا اعْتَفِرْ
وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ
أَوْ مُجْمَلٍ تَفْصِيلًا إِثْرَ الْفَاءِ اكْتَسَبَ
عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَةُ
بِالْفَاءِ إِذَا تَسَبَّبَتْ بِهَا عُرِفَ
كُلُّ وَغَايَةِ لَهُ ذَاكَ اجْعَلَا
لِقَوْمِنَا حَتَّى بَنِيهِمْ تَعْتَضِدُ
يُرْتَبُوا بِهَا فَخَالِفَ مَنْ زَعَمَ
أَوْ هَمْزَةً عَنْ لَفْظِ (أَي) مُغْنِيَةٍ
كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ
إِبْلَاؤُهُ الْهَمْزَةُ لَكِنْ انْتُخِبَ
أَوْلَى كَمِثْلِ (أَدْنَتْ ذِي أُمِّ نَأَتْ)
إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَّتْ
كَ(بَلْ) لِإِضْرَابِ مُوَالٍ خَبَرَا
أَوْ شَكَّ وَالْإِضْرَابُ عَنْ قَوْمِ نُمِي
لَمْ يُلَفِّ ذُو الثُّطْقِ لِلْبَيْسِ مَنْقَذَا
تَالِيَةً الْوَاوِ أَوْ اعْزُ الْحُكْمَا
كَذَا ابْنُ كَيْسَانَ إِلَيْهِ جَنَحَا

وَفَتَحَتْ تَمِيمٌ هَمَزَهَا وَقَدْ
وَالْأَصْلُ (إِنْ) (مَا) وَ(إِنْ) قَدْ يُكْتَفَى
وَحَذَفُ الْأَوَّلَى نَادِرٌ وَالثَّانِيَةِ
فِي الثَّنْيِ وَالنَّهْيِ اعْطِفْنَ بِ(لَكِنْ)
إِثْبَاتًا أَوْ أَمْرًا تَلِي (لَا) أَوْ نِدَا
وَخَالِفِ الذِّي أَبِي عَطْفَابِ(لَا)
و(لَيْسَ) حَرْفٌ عَاطِفٌ فِي قَوْلٍ مَنْ
(أَيَّنَ الْمَفْرُ وَالْإِلَهَ الطَّالِبِ
و(بَلْ) ك(لَكِنْ) بَعْدَ مَضْحُوبَيْهَا
وَأَنْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ
وَابْنُ يَزِيدَ نَاقِلٌ مَعَ نَفْيِ أَوْ
(ش) التالى بمعنى التابع، وهو جنس للتوابع كلها، فلما قيد بالحرف المتبع،
خرج غير عطف النسق، وهو النعت والتوكيد، وعطف البيان، والبدل؛ لأنها توابع
بلا وساطة حرف، وخلص الحد لعطف النسق؛ لأنه تابع بوساطة حرف من
الحروف الآتى ذكرها.

وهى على ضربين:

أحدهما: ما يتبع لفظا ومعنى.

والثانى: ما يتبع لفظا دون معنى.

وكون الواو والفاء و«ثُمَّ» و«حَتَّى» متبعة لفظا ومعنى مجتمع عليه.

وأما «أَمْ» و«أَوْ»: فجرت العادة فى كلام أكثر المصنفين أن يجعلوهما مما يتبع
لفظا دون معنى، وإنما هما مما يتبع لفظا ومعنى؛ فإن القائل: «أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ
عَمْرُو؟» عالم بأن أحد المذكورين عند المخاطب غير عالم بتعيينه، فما بعد «أَمْ»
مشارك لما قبلها فى معناه، وإعرابه:

أما الإعراب فبين، وأما المعنى فلما ذكرته من تساويهما فى إمكان ثبوت الحكم
وانتفائه دون ترجيح.

وأما «أَوْ»: فإن ذكرها يشعر السامع بمشاركة ما قبلها لما بعدها فيما سيقى لأجله
من شك وغيره.

تَجِيءُ (إِمَّا) قَبْلَ (أَوْ) فِيمَا وَرَدَ
وَجَا (وَالْأَوْ) عَنْ (وَرِإْمَا) خَلْفًا
فِي الشَّعْرِ مِنْ وَإِوِ تَجِيءُ عَارِيَةً
ك(لَا مُقِيمَ ثُمَّ لَكِنْ ظَاعِنِ)
ك(يَا ابْنَ لَا ابْنَ الْعَمِّ خَفْنِي لَا الْعَدَا)
فِي نَحْوِ(قَامَ جَعْفَرٌ لَا ابْنَ الْعَلَا)
لِلْكُوفَةِ اعْتَزَى كَقَوْلِ كُلِّ مَنْ فَطَنَ
وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ
ك(لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَنِيهَا)
فِي مُثَبِّتِ ك(لُذْ بِسَعْدٍ بَلْ عَلَى)
نَهَى وَجُمْهُورُ النُّحَا ذَا أَبْوَا -

وقد يذكر ما قبلها دون تردد يحوج إلى «أَوْ»، ثم يحدث ما يحوج إليها فتذكر، وتعرض مشاركة ما قبلها بما بعدها فيما يقتضيه.
وإنما يتبع لفظاً دون معنى «بَلْ» و«لَا» و«لَكِنْ»، وكذلك «لَيْسَ» على مذهب الكوفيين.

فأما الواو فإنها تعطف ما بعدها على ما قبلها جامعة بينهما في الحكم دون تعرض لتقدم أو تأخر أو مصاحبة؛ فلذلك يصح أن يقال: «جاءَ زَيْدٌ، وَعَمَرُوْهُ بَعْدَهُ، وَخَالِدٌ قَبْلَهُ، وَبِشْرٌ مَعَهُ».

ولو دلت على الترتيب لم يجز أن يقال: «قَبْلَهُ»، ولا «مَعَهُ» كما لا يقالان مع العطف بالفاء أو «ثُمَّ».

ولو دلت على الترتيب، لامتنع أن يقال: «اضْطَلَحَ زَيْدٌ وَعَمَرُوْهُ» كما امتنع أن يقال ذلك مع الفاء و«ثُمَّ».

والى نحو هذا أشرت بقولى:

وَاحْضُضْ بِهَا عَظْفَ الَّذِي لَا يُغْنَى مَثْبُوعُهُ... ...

وكذا خست بعطف سبى على أجنبى رفع بصفة أو شبهها نحو:

... «أَتَى امْرُؤٌ حَذِرٌ بَنُوكَ وَابْنُهُ» ...

وخست الواو بهذا؛ لأن المعطوف بها لا يمتنع جعله معطوفاً عليه؛ بخلاف المعطوف بغيرها.

ومن عطف السابق على اللاحق بالواو قوله - تعالى - : ﴿وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ﴾

[النساء: ١٦٣]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾

[المؤمنون: ٣٧]، ومنه قول الشاعر: [من الكامل]

أُغْلِي السَّبَاءَ^(١) بِكُلِّ أَدَكَنٍ^(٢) عَاتِقٍ أَوْ جَوْنَةٍ^(٣) قُدِحَتْ وَفُضَّ خِتَامُهَا^(٤)

(١) سبأ الخمر: شراها. ينظر: القاموس: (سبأ).

(٢) أدكن: لون يميل إلى السواد. ينظر: القاموس (دكن).

(٣) الجونة: الشمس. ينظر القاموس (جون).

(٤) البيت لليد بن ربيعة فى ديوانه ص ٣١٤، وأسرار العربية ص ٣٠٣، وخزانة الأدب ١٠٥/٣،

٣/١١، وسر صناعة الإعراب ٦٣٢، وشرح المفصل ٩٢/٨، ولسان العرب (قدح)، (عتق)،

(دكن)، والمعانى الكبير ٤٥٢/١، والمقاصد النحوية ١٢٥/٤، وأساس البلاغة (سبأ)، وكتاب

العين ٣١٥/٧، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص ٤٠٢، ورسف المباني ص ٤١١.

وقال آخر: [من الكامل]

حَتَّى إِذَا رَجَبٌ تَوَلَّى فَاَنْقَضَى وَجَمَادِيَّانِ وَجَاءَ شَهْرٌ مُقْبِلٌ^(١)

وقال آخر: [من المتقارب]

فَمِلْتُنَا أَنْتَا الْمُسْلِمُونَ عَلَى دِينِ صَدِيقِنَا وَالنَّبِيِّ

وقال آخر: [من الطويل]

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِجَوْزِهِ^(٢) وَأَزْدَفَ أَعْجَازًا وَنَاءَ بِكَلْكَلٍ^(٣)

وزعم بعض أهل الكوفة أن الواو للترتيب، وليس بمصيب؛ لما تقدم من الدلائل.

وأئمة الكوفيين برآء من هذا القول؛ لكنه مقول.

وأما الفاء: فالأصل في استعمالها أن يعطف بها لاحق مرتب متصل بلا مهلة؛

كقوله - تعالى -: ﴿خَلَقَكَ فَسَوَّنَكَ﴾ [الانفطار: ٧].

والأكثر كون المعطوف بها متسببا، والمعطوف عليه سببا؛ كقولك: «أَمَلْتُهُ فَمَالَ» و«أَقَمْتُهُ فَقَامَ» و«عَطَفْتُهُ فَاَنْعَظَفَ».

وقد يعطف بها غير مسبب؛ ومنه قوله - تعالى -: ﴿كَأَمْزَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ

فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَحْذَنَّهُ﴾ [المزمل: ١٥-١٦]

وقد يعطف بها مفصل على مجمل هما في المعنى واحد؛ كقوله - تعالى -: ﴿فَقَدْ

سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرَنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣].

وقد يعطف بها لمجرد التشريك، فيحسن في موضعها الواو كقول امرئ القيس:

[من الطويل]

... .. بِسِفْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلٍ^(٤)

(١) البيت لأبي العيال الهذلي في الدرر ١/١٢٥، وشرح أشعار الهذليين ١/٤٣٤، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٧١، والمقاصد النحوية ٤/١٢٨، وجمع الهوامع ١/٤٢.

(٢) الجوز من كل شيء: وسطه. ينظر: الوسيط (جوز).

(٣) الكلكل: الصدر. ينظر: القاموس (كلل).

والبيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٨، ولسان العرب (كلل)، والمقاصد النحوية ٤/١٢٧.

(٤) عجز بيت صدره:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

وينظر: ديوانه ص ٨، والأزهية ص ٢٤٤، ٢٤٥، وجمهرة اللغة ص ٥٦٧، والجنى =

وتختص بجواز عطف ما لا يصلح كونه صلة على ما هو صلة؛ كقولك: «الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدَ الذُّبَابِ»، فلو جعلت موضع الفاء من «فَيَغْضَبُ زَيْدَ» واوا أو غيرها، لم تجز المسألة؛ لأن «يَغْضَبُ زَيْدَ» جملة لا عائد فيها على «الَّذِي»، فلا تعطف على الصلة؛ لأن شرط ما عطف على الصلة أن يصلح وقوعه صلة، فإن كان العطف بالفاء لم يشترط ذلك؛ لأنها تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة؛ لإشعارها بالسببية؛ فكأنك قلت: «الَّذِي إِنْ يَطِيرُ يَغْضَبُ زَيْدَ الذُّبَابِ».

وحق المعطوف بـ«ثُمَّ» أن يكون وقته متراخيا عن وقت المعطوف عليه:
وفي الحديث: أَنَّ جِبْرِيلَ نَزَلَ فَصَلَّى فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّى فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّى، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّى، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: بِهَذَا أُمِرْتُ^(١).

وقد يكون وقت المعطوف بالفاء متراخيا:

إما لتقدير غيره قبله.

وإما لحمل الفاء على «ثُمَّ»؛ لاشتراكهما في الترتيب.

وقد يتعاقبان كقوله - تعالى -: ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُفُثَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ﴾ [الحج: ٥]، فعطف المضغة هنا بـ«ثُمَّ»، وعطفها في سورة «المؤمنين» بالفاء.

= الداني ص ٦٣، ٦٤، وخزانة الأدب ١/٣٣٢، ٣/٢٢٤، والدرر ٦/٧١، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٠١، وشرح شواهد الشافية ص ٢٤٢، وشرح شواهد المغنى ١/٤٦٣، والكتاب ٤/٢٠٥، ولسان العرب (قوا)، ومجالس ثعلب ص ١٢٧، وجمع الهوامع ٢/١٢٩، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٦٥٦، وأوضح المسالك ٣/٣٥٩، وجمهرة اللغة ص ٥٨٠، والدرر ٦/٨٢، ووصف المباني ص ٣٥٣، وشرح الأشموني ٢/٤١٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٣١٦، وشرح قطر الندى ص ٨٠، والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٠، ومغنى اللبيب ١/١٦١، ٢/٢٦٦، والمنصف ١/٢٢٤، وجمع الهوامع ٢/١٣١، ولسان العرب (قوا).

(١) أخرجه مالك في الموطأ (٣/١) كتاب وقوت الصلاة، باب وقوت الصلاة (١)، والبخارى (١٨٢/٢) كتاب مواقيت الصلاة، باب: مواقيت الصلاة وفضلها (٥٢١)، ومسلم (٤٢٥/١) كتاب المساجد، باب: أوقات الصلوات الخمس (١٦٧ - ٦١٠)، وأحمد (٢٧٤/٥)، والبيهقي (١/٣٦٣)، والطبراني في الكبير (١٧/رقم ٧١٣)، من حديث أبي مسعود الأنصاري.

وقد أوقع «ثُمَّ» موقع الفاء من قال: [من المتقارب]

كَهَزُ الرُّدْنَى تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فِي الْأَنْبَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ^(١)
ومن المتبعات لفظا ومعنى: «حَتَّى» إلا أن المعطوف بها لا يكون إلا بعضا أو
كـبعض، وغاية للمعطوف عليه إما فى نقص، وإما فى زيادة، فدخل فيما هو غاية فى
نقص: الأضعف، والأصغر، والأقل، وفيما هو غاية فى زيادة: الأقوى، والأعظم،
والأكثر؛ نحو: «عَلَبَكَ النَّاسُ حَتَّى النَّسَاءِ» و«أَخْصِنْتَ الْأَشْيَاءَ حَتَّى مَثَاقِيلَ الذَّرِّ»، ومن
كلام العرب: «اسْتَنْتَ الْفِصَالُ حَتَّى الْقُرَيْعَى»^(٢).

وقد اجتمع العطف بـ«حَتَّى» على غاية القوة وغاية الضعف فى قول الشاعر: [من
الطويل]

قَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةَ فَلِئْكُمْ لَتَخْشَوْنَنَا حَتَّى بَيْنَنَا الْأَصَاغِرَا^(٣)
وجعلت المعطوف بـ«حَتَّى» بعضا أو شبهه تنبيها على نحو: «أَعَجَبْتَنِي الْجَارِيَةُ
حَتَّى حَدِيثُهَا»؛ فَإِنْ «حَدِيثُهَا» ليس بعضا ولكنه كالبعض؛ لأنه معنى من معانيها.

وقد لا يكون المعطوف بها بعض ما قبلها إلا بتأويل كقول الشاعر: [من الكامل]
أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَى يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا^(٤)

(١) البيت لأبى دؤاد الإيادى فى ديوانه ص ٢٩٢، والدرر ٩٦/٦، وشرح التصريح ١٤٠/٢،
وشرح شواهد المغنى ص ٣٥٨، والمعانى الكبير ٥٨/١، والمقاصد النحوية ١٣١/٤، وبلا
نسبة فى أوضح المسالك ٣/٣٦٣، والجنى الدانى ص ٤٢٧، وشرح الأشموني ٤١٧/٢،
وشرح عمدة الحافظ ص ٦١٢، ومغنى اللبيب ص ١١٩، وهمع الهوامع ١٣١/٢.

(٢) تصغير القرعى: وهى التى بها القرع وهو داء، واستنانها من المرح؛ يضرب فى الأمر الذى
يدخل فيه كل أحد حتى أعجزهم عنه. ينظر: المستقصى فى أمثال العرب (١٥٨/١).

(٣) البيت بلا نسبة فى الجنى الدانى ص ٥٤٩، والدرر ١٣٩/٦، وشرح الأشموني ٤٠١/٢،
وشرح شواهد المغنى ٣٧٣/١، وشرح عمدة الحافظ ص ٦١٥، ومغنى اللبيب ١٢٧/١،
وهمع الهوامع ١٣٦/٢.

(٤) البيت للمتلمس فى ملحق ديوانه ص ٣٢٧، وشرح شواهد المغنى ٣٧٠/١، ولأبى (أو
لابن) مروان النحوى فى خزنة الأدب ٣/٢١، ٢٤، والدرر ١١٣/٤، وشرح التصريح ٢/٢
١٤١، والكتاب ٩٧/١، والمقاصد النحوية ١٣٤/٤، ولمروان بن سعيد فى معجم الأدباء
١٤٦/١٩، وبلا نسبة فى أسرار العربية ص ٢٦٩، وأوضح المسالك ٣/٣٦٥، والجنى
الدانى ص ٥٤٧، ٥٥٣، وخزنة الأدب ٩/٤٧٢، والدرر ص ١٨٢، وشرح الأشموني ٢/٢
٢٨٩، وشرح قطر الندى ص ٣٠٤، وشرح المفصل ١٩/٨، ومغنى اللبيب ٢٤/١، وهمع
الهوامع ٢٤/٢، ٣٦.

فعطف «النَّعْلَ»، وليست بعصيتها لما قبلها صريحة، ولكنها بالتأويل؛ لأن المعنى: ألقى ما يثقله حتى نعله.

وهى بالنسبة إلى الترتيب كالواو؛ فجائز كون المعطوف بها مصاحبا كقولك: «قَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى الْمُشَاةِ فِي يَوْمٍ كَذَا أَوْ سَاعَةً كَذَا»، وجائز كونه سابقا كقولك: «قَدِمُوا حَتَّى الْمُشَاةِ مُتَقَدِّمِينَ».

ومن زعم أنها تقتضى الترتيب فى الزمان، فقد ادعى ما لا دليل عليه؛ وفى الحديث: «كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ، حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكَيسُ»^(١)، وليس فى القضاء ترتيب، وإنما الترتيب فى ظهور المقضيات.

وقال الشاعر: [من الطويل]

رِجَالِي حَتَّى الْأَقْدُمُونَ تَمَالَتْوَا عَلَى كُلِّ أَمْرٍ يُورِثُ الْمَجْدَ وَالْحَمْدَا^(٢)
وأما «أُم» المعتمد عليها فى العطف فهى المتصلة؛ وسميت متصلة؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى أحدهما عن الآخر.

وشرط ذلك: أن يقرن ما يعطف بها عليه بهمزة التسوية، أو بهمزة يطلب بها وبـ«أُم» ما يطلب بـ«أى»، وعلامة ذلك: صلاحية الاستغناء بها عنها.
فمن لوازم ذلك: كون الناطق بـ«أُم» المذكورة مدعيا العلم بنسبة الحكم إلى أحد المذكورين دون تعيين.

وقد يكون مصحوباها اسمين نحو: «أَزِيدُ عِنْدَكَ أُمَ عَمْرُو».

أو فعلين لفاعل واحد فى المعنى نحو: «أَقَامَ زَيْدٌ أُمَ قَعْد».

أو فعلين لفاعلين متباينين كقول الشاعر: [من الخفيف]

مَا أَبَالِي أُنَّبَ بِالْحُزْنِ تَيْسُ أُمَ جَفَانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ^(٣) لَيْيَمُ

(١) أخرجه مالك فى الموطأ (٨٩٩/٢) كتاب القدر، باب: النهى عن القول بالقدر (٤)، ومسلم (٢٠٤٥/٤) كتاب القدر، باب كل شىء بقدر (١٨ - ٢٦٥٥)، والبخارى فى «خلق أفعال العباد» (١٧)، وأحمد (١١٠/٢)، وابن حبان (٦١٤٩)، والبغوى فى شرح السنة (٧٢) من حديث ابن عمر مرفوعاً.

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر ١٣٩/٦، وشرح الأشموني ٤٢٠/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦١٦، وجمع الهوامع ١٣٦/٢.

(٣) البيت لحسان بن ثابت فى ديوانه ص ٨٩، والأزهية ص ١٢٥، والحيوان ١٣/١، وخزانة الأدب ١٥٥/١١، ١٥٧، وشرح أبيات سيويه ١٤٧/٢، والكتاب ١٨١/٣، والمقاصد =

ولا يمنع كونهما جملتين ابتدائيتين، إذا كان معنى الكلام معنى «أى» كقولك: «مَا أَبَالِي أَبْغَضَ الثُّيُوسَ نَابَ، أَمْ بَغْضَ اللَّثَامِ سَابَ»، ومنه قول الشاعر: [من الطويل]
لَعَمْرُكَ مَا أَذْرَى وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مَنَقَرٍ^(١)
أراد: ما أدرى أشعيث بن سهم أم شعيث بن منقر.

ففى هذا البيت حجة على وقوع «أَمْ» المتصلة بين جملتين ابتدائيتين؛ لأن المعنى معنى «أى» كأنه قال: «مَا أَذْرَى أَى النَّسَبَيْنِ هُوَ الصَّحِيحُ»، و«ابْنُ سَهْمٍ» و«ابْنُ مَنَقَرٍ» خبران لا صفتان.

وحذف التنوين من «شُعَيْثُ» على حد حذفه من «عَمْرُو» فى قول القائل: [من الكامل]

عَمْرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ^(٢)
ومن وقوع «أَمْ» المتصلة بين جملتين ابتدائيتين قول الآخر: [من الطويل]
وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكَا أَمْوَتَى نَاءٍ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعُ^(٣)
وأشرت بقولى:

= النحوية ١٣٥/٤، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٥٠/٧، وأمالى ابن الحاجب ١/٤٤٥، ٢/٧٤٦، وجواهر الأدب ص ١٨٦، وخزانة الأدب ١١/١٧٢، والمقتضب ٣/٢٩٨.
(١) البيت للأسود بن يعفر فى ديوانه ص ٣٧، وخزانة الأدب ١١/١٢٢، وشرح التصريح ٢/١٤٣، وشرح شواهد المغنى ص ١٣٨، والكتاب ٣/١٧٥، والمقاصد النحوية ٤/١٣٨، ولأوس بن حجر فى ديوانه ص ٤٩، وخزانة الأدب ١١/١٢٨، وللأسود أو للعين المنقرى فى الدرر ٦/٩٨، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣/٣٧٢، وشرح الأشموني ٢/٤٢١، ولسان العرب (شعث)، والمحتسب ١/٥٠، ومغنى اللبيب ١/٤٢، والمقتضب ٣/٢٩٤، وجمع الهوامع ٢/١٣٢.

(٢) البيت لمطروود بن كعب الخزاعي فى الاشتقاق ص ١٣، وأمالى المرتضى ٢/٢٦٨، ومعجم الشعراء ص ٢٠٠، ولعبد الله بن الزبعرى فى أمالى المرتضى ٢/٢٦٩، ولسان العرب (سنت)، (هشم)، والمقاصد النحوية ٤/١٤٠، وبلا نسبة فى الإنصاف ٢/٦٦٣، وورصف المبانى ص ٣٥٨، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٣٥، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٨٩، وشرح المفصل ٩/٣٦، والمقتضب ٢/٣١٢، ٣١٦، والمنصف ٢/٢٣١، ونوادر أبى زيد ص ١٦٧.

(٣) البيت لمتهم بن نويرة فى ديوانه ص ١٠٥، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٧/٥١، وأوضح المسالك ٣/٣٦٨، وجواهر الأدب ص ١٨٧، والدرر ٦/٩٧، وشرح الأشموني ٢/٤٢١، وشرح التصريح ٢/١٤٢، وشرح شواهد المغنى ١/١٣٤، ومغنى اللبيب ١/٤١، والمقاصد النحوية ٤/١٣٦، وجمع الهوامع ٢/١٣٢.

وَرَزَبَمَا أَسْقَطَتِ الْهَمْزَةُ... ..

إلى أن «أم» المتصلة قد تسقط الهمزة التي قبلها، فيكتفى بتقديرها، وكون موضعها مشعرا بها كقول الشاعر: [من الطويل]

فَأُضْبَحْتُ فِيهِمْ آمِنًا لَا كَمَغْشِرٍ أَتُونِي فَقَالُوا: مِنْ رَبِيعَةٍ أَمْ مُضَرٍّ؟^(١)
أى: أمن ربيعة أم مضر؟.

وكقول الآخر: [من الطويل]

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا بَسْبَعِ رَمَيْنَ الْجَمْرِ أَمْ بَثْمَانٍ^(٢)
ومنه قراءة ابن محيصن^(٣): «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ» [البقرة: ٦].

فهذا وأمثاله من مواضع حذف الهمزة المعطوف على مصحوبها بـ«أم» جائز بعد صلاحية المكان لـ«أى».

وقد أجاز الأخفش^(٤) حذف الهمزة - فى الاختيار - وإن لم يكن بعدها «أم»

(١) البيت لعمران بن حطان فى ديوانه ص ١١١، وخزانة الأدب ٣٥٩/٥، وبلا نسبة فى الخصائص ٢٨١/٢، والمحتسب ٥٠/١، ومغنى اللبيب ٥٦٩/٢، ٦٧٠.

(٢) البيت لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ص ٢٦٦، والأزهية ص ١٢٧، وخزانة الأدب ١٢٢/١١، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٢، والدرر ١٠٠/٦، وشرح أبيات سيويه ١٥١/٢، وشرح شواهد المغنى ٣١/١، وشرح المفصل ١٥٤/٨، والكتاب ١٧٥/٣، ومغنى اللبيب ١٤/١، والمقاصد النحوية ١٤٢/٤، وبلا نسبة فى جواهر الأدب ص ٣٥، والجنى الدانى ص ٣٥، ووصف المباني ص ٤٥، وشرح ابن عقيل ص ٤٩٦، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٢٠، وفقه اللغة ص ١٨٤، والمحتسب ٥٠/١، والمقتضب ٢٩٤/٣، وجمع الهوامع ١٣٢/٢.

(٣) وقرئ «أأنذرتهم» بتحقيق الهمزتين، وهى لغة بنى تميم، وبتخفيف الثانية بين بين، وهى لغة الحجاز، وبإدخال ألف بين الهمزتين تخفيفاً وتحقيقاً. ومنه:

أيا ظبية الوعاء بين جلاجل وبين النقا أأنت أم أمُّ سالم
وقال آخر:

تطاللت فاستشرفتة فعرفتة فقلت له أأنت زيد الأرناب

وروى عن ورش إبدال الثانية ألفاً محضة، ونسب الزمخشري هذه القراءة للحن؛ قال: «لأنه يودى إلى الجمع بين ساكنين على غير حدهما، ولأن تخفيف مثل هذه الهمزة إنما هو بين بين». وهذا منه ليس بصواب؛ لثبوت هذه القراءة تواتراً. وللقراء فى نحو هذه الآية عمل كثير وتفصيل منتشر. ينظر: الدر المصون (١٠٦/١)، وانظر: المحتسب فى توجيه قراءة ابن محيصن (٥٠/١).

(٤) قال الأخفش فى هذه الآية: يقال: هذا استفهام؛ كأنه قال: «أوتلك نعمة تمنها». ينظر: معانى القرآن للأخفش: ٦٤٦/٢.

وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾؟. [الشعراء: ٢٢]

ومنه قول الشاعر: [من المنسرح]

أَفْرَحُ أَنْ أُرْزَأَ الْكَرَامَ وَأَنْ أُوْرَثَ دُودًا شَصَائِصًا^(١) نِبَلًا؟^(٢)
وقول الآخر: [من الطويل]

طَرَبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مَنَى وَدُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟^(٣)
أراد في الأول: أأفرح أن أرزأ؟

وأراد في الثاني: أو ذو الشيب يلعب؟

وأقوى الاحتجاج على ما ذهب إليه الأخفش: قول رسول الله - ﷺ - لجبريل -
عليه السلام: - «وإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ؟ قال: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ»^(٤).

أراد: أو إن زنى وإن سرق؟ لأنه من هذا التقدير.

وأشرت بقولي:

وَمَا عَلَيْهِ عَطَفَتْ «أَم» لَا يَجِبُ إِيْلَاؤُهُ الْهَمْزَةَ...
إلى أنه يجوز أن يفصل بين الهمزة وبين ما عطف عليه «أَم» نحو: «أَرَأَيْتَ زَيْدًا أَمْ
عَمْرًا؟»

(١) الشصوص: التي قل لبنها وذهب. ينظر: اللسان (شخصص).

(٢) البيت لحضرمي بن عامر في لسان العرب (جزأ)، (شخصص)، (نبل)، وتاج العروس (جزأ)،
(شخصص)، (نبل)، (زنن)، وبلا نسية في جمهرة اللغة ص ٣٧٩، وتهذيب اللغة ١١/٢٦٣،
١٥/٣٥٩، ٣٦٠، ومقاييس اللغة ٥/٣٨٣، وديوان الأدب ١/١٧٣، ٢٢٩، وكتاب العين
٣٢٩/٨.

(٣) تقدم تخريج هذا البيت.

(٤) أخرجه أحمد (١٥٩/٥، ١٦١)، والبخاري (٤٤٤/٣) كتاب الجنائز، باب: في الجنائز،
(١٢٣٧)، ومسلم (٩٤/١) كتاب الإيمان، باب: من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة،
ومن مات مشركاً دخل النار (١٥٣ - ٩٤) من حديث أبي ذر رضى الله عنه. قال: قال رسول
الله ﷺ: «أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي فَأَخْبَرَنِي، أَوْ قَالَ: بَشَرَنِي أَنَّهُ مِنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يَشْرِكُ بِاللَّهِ
شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ». قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قال: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ».

قال الحافظ في الفتح (٤٤٥/٣): قوله: «فقلت: وإن زنى أو سرق»، قد يتبادر إلى
الذهن أن القائل ذلك هو النبي، والمقول له الملك الذي بشره به، وليس كذلك؛ بل
القائل هو أبو ذر، والمقول له هو النبي ﷺ كما بينه المؤلف - أى البخاري - فى اللباس.
وللترمذى: «قال أبو ذر: يا رسول الله». ويمكن أن يكون النبي ﷺ قاله مستوضحاً،
وأبو ذر قاله مستبعداً^١ هـ.

ولكن عدم الفصل فيه أكثر.

ومن شواهد الفصل قول الشاعر: [من الخفيف]

لَيْتَ شِعْرِي سَعَا أَتْرَضِينَ مَنْ هـ وَكَ أَمْ مَنْ يُغْرِيكَ بِالشَّنَّانِ
وأشرت بقولي:

وَفَضْلُ «أَمْ» مِمَّا عَلَيْهِ عَطَفْتُ أَوْلَى...
إلى أن قول القائل: «أزید عندك أم عمرو» ؟ بفصل «أَمْ» من «زید» بـ«عندك» أولى
من قوله: «أزید أم عمرو عندك» ؟ بمواصلة «أَمْ» لـ«زید»، وأن المواصلة لا تمنع.
هذا مذهب سيويه^(١)، ومن يراعى مذهبه من المحققين.

وهكذا- أيضا- يفعل إذا كان المعطوف فعلا على فعل كقولك: «أَقْعَدَ زَيْدٌ أَمْ قَامَ» ؟ هذا أجود من أن يقال: «أَقْعَدَ أَمْ قَامَ زَيْدٌ» ؟ وكلاهما جائز.

فإن وقعت «أَمْ» غير مسبوقة بالهمزة لا لفظا ولا تقديرا فهي منقطعة كقوله-
تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ أَفَرَّغَهُ﴾ [السجدة: ٢-٣].

وكذا إن كانت مسبوقة بالهمزة، وليس في الكلام معنى «أى» كقوله- تعالى: -
﴿أَلَهُمْ آزِجُلٌ يَمْشُونَ يَهًا أَمْ لَهُمْ آيْدٍ يَبْتَطِشُونَ يَهًا﴾ [الأعراف: ١٩٥].

ولا بد في المنقطعة من معنى الإضراب، والأكثر اقتضاؤها مع الإضراب
استفهاما.

وإلى هذا أشرت بقولي:

وَمَعَ الْإِسْتِفْهَامِ إِضْرَابًا جَلَّتْ ...
ومنه قول بعض العرب: «إِنَّهَا لِأَبْلِ أَمْ شَاءَ» ؟ أراد: بل أهي شاء؟

وقد يتجرد بها الإضراب كقول الشاعر: [من الطويل]

وَلَيْتَ سُلَيْمَى فِي الْمَمَاتِ ضَجِيعَتِي هُنَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةٍ أَمْ جَهَنَّمَ^(٢)
وإلى هذا أشرت بقولي:

... وَقَدْ تُرَى كـ«بَلْ» لِإِضْرَابِ مُوَالٍ خَبَرَا

(١) ينظر: الكتاب (١٦٩/٣).

(٢) البيت من الطويل، وهولعمر بن أبى ربيعة فى ملحق ديوانه ص ٥٠١، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣٧٦/٣، وشرح الأشموني ٤٢٢/٢، وشرح التصريح ١٤٤/٢، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٢٠، والمقاصد النحوية ١٤٣/٤.

وأما العطف بـ «أَوْ» :

فتخيير نحو: «خُذْ هَذَا أَوْ هَذَا».

أو إباحة نحو: «جَالِسِ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ».

أو تبيين قسمة نحو: «الْإِسْمُ نَكِرَةٌ أَوْ مَعْرِفَةٌ».

أو إبهام كقوله تعالى: «وَلَوْ أَنَّ آتِيَ الْيَاكُمُ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ» [سبأ: ٢٤].

أو شك نحو: «قَامَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو».

وأجاز الكوفيون موافقتها «بَلْ» في الإضراب، وحكى الفراء: «أَذْهَبَ إِلَى زَيْدٍ أَوْ دَعَا ذَلِكَ فَلَا تَبْرَحِ الْيَوْمَ» فالظاهر أن هذا إضراب صريح.

ووافق الكوفيين أبو على وابن برهان. قال ابن برهان في «شرح اللمع»: «قال أبو على: «أَوْ» حرف يستعمل على ضربين: أحدهما: أن يكون لأحد الشيئين أو الأشياء، والآخر: أن يكون للإضراب».

وقال ابن برهان: «وأما الضرب الثاني فنحو: «أَنَا أَخْرَجْتُ ثُمَّ تَقُولُ: أَوْ أَقِيمُ»، أضربت عن الخروج، وأثبت الإقامة كأنك قلت: لا بل أقيم». وهذا معنى قولى:

... .. وَالْإِضْرَابُ عَنْ قَوْمِ نُمَيٍّ

ومن مجيء «أَوْ» للإضراب: قول جرير يخاطب هشام بن عبد الملك: [من البسيط]

مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمَتْ بِهِمْ لَمْ أُخْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بِعَدَادِ
كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي^(١)
ثم نهت بقولى:

وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوُ... ..

على أن «أَوْ» قد تقع موضع الواو؛ وذلك إذا أمن اللبس كقول الشاعر: [من البسيط]

(١) البيتان في ديوانه ص ٧٤٥، وجواهر الأدب ص ٢١٧، والدرر ١١٦/٦، وشرح شواهد المغنى ٢٠١/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٢٧، ومغنى اللبيب ٦٤/١، ٢٧٢، والمقاصد النحوية ١٤٤/٤، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ١٢١، وشرح الأشموني ٤٣٢/٢ (الثاني فقط)، وجمع الهوامع ١٣٤/٢.

- جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا كَمَا أَتَى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ^(١)
وكقول الآخر: [من الكامل]
قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ مَا بَيْنَ مُلْجِمٍ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعٍ^(٢)
ومثله قول امرئ القيس: [من الطويل]
فَقَطَّلَ طَهَاءُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفٍ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ^(٣)
ومن المواضع التي تتعاقب فيها «أَوْ» والواو: الإباحة نحو: «جَالِسُ الْحَسَنِ أَوْ
ابْنِ سِيرِينَ» أي: جالس الصنف الذين منهم الحسن وابن سيرين، فلو جالسا معا،
أو أفرد أحدهما بالمجالسة لم يخالف ما أبيح له.
والاعتماد في فهم المراد من مثل هذا الخطاب على القرائن، فلذلك لو جيء
بالواو مكان «أَوْ» لم يختلف المعنى.
وأكثر ورود «أَوْ» للإباحة في تشبيه أو تقدير:
فالتشبيه نحو: ﴿فِيهِ كَالْحَجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤] و﴿كَلَمَجٍ أَبْصَرَ أَوْ هُوَ
أَقْرَبُ﴾ [النحل: ٧٧].

- (١) البيت لجرير في ديوانه ص ٤١٦، والأزهية ص ١١٤، وخزانة الأدب ٦٩/١١، والدرر ١١٨/٦، وشرح التصريح ٢٨٣/١، وشرح شواهد المغنى ١٩٦/١، ومغنى اللبيب ٦٢/١، ٧٠، والمقاصد النحوية ٤٨٥/٢، ١٤٥/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/١٢٤، والجنى الدانى ص ٢٣٠، وشرح الأشموني ١٧٨/١، وشرح ابن عقيل ص ٤٩٩، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٢٧، وشرح قطر الندى ص ١٨٤، وهمع الهوامع ١٣٤/٢.
(٢) سفعت الفرس: إذا أخذت بمقدم رأسه. ينظر: مقاييس اللغة (سفع).
والبيت لعمر بن معد يكرب في ديوانه ص ١٤٥، ولحميد بن ثور في ديوانه ص ١١١، وشرح التصريح ١٤٦/٢، وشرح شواهد المغنى ٢٠٠/١، والمقاصد النحوية ١٤٦/٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢١٨/٨، وأوضح المسالك ٣٧٩/٣، وشرح الأشموني ٤٢٤/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢٩، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٢٨، ولسان العرب (سفع)، ومغنى اللبيب ٦٣/١.
(٣) البيت في ديوانه ص ٢٢، وجمهرة اللغة ص ٩٢٩، وجواهر الأدب ص ٢١١، وخزانة الأدب ٤٧/١١، ٢٤٠، والدرر ١٦١/٦، وشرح شواهد المغنى ٨٥٧/٢، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٢٨، ولسان العرب (صفف)، (طها)، والمقاصد النحوية ١٤٦/٤، وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٢٣٣، وشرح الأشموني ٤٢٤/٢، ومغنى اللبيب ٤٦٠/٢، وهمع الهوامع ٢/١٤١.

والتقدير نحو: ﴿كَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [النجم: ٩] و ﴿إِنَّ مِائَةَ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصفافات: ١٤٧].

فلو جيء بالواو في مثل هذا من الكلام لم يختلف المعنى.
ولذلك قرأ بعض القراء^(١): ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ وَيَزِيدُونَ﴾ [الصفافات: ١٤٧] - بالواو-.

ومن مواضع تعاقب «أو» والواو: التقسيم كقول الشاعر: [من الطويل]
وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ - كَمَا النَّاسِ - مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ^(٢)
أى: بعضهم مجرور عليه، وبعضهم جارم، أو منهم مجرور عليه، ومنهم جارم، فلو جيء بـ«أو» لجاز، وكان التقدير: الملقى منهم مجرور عليه أو جارم.

ومثل هذا البيت قول الآخر: [من الطويل]
فَقَالُوا لَنَا: ثِنْتَانِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أَشْرَعَتْ أَوْ سَلَابِلُ^(٣)
فلو جيء بالواو هنا لكان جائزا، ولكن أوفق لقوله: «ثِنْتَانِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا» إلا أنه يسامح لوضوح المعنى.

و«إِذَا» المسبوقة بمثلها، عاطفة عند أكثر النحويين.
ومذهب ابن كيسان، وأبى على: أن العاطف إنما هو الواو التى قبلها، وهى جائية لمعنى من المعانى المفادة بـ: «أو».

ويقولهما أقول فى ذلك تخلصا من دخول عاطف على عاطف.
ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقه بمثلها شبيه بوقوع «لَا» بعد الواو مسبوقه بمثلها فى مثل: «لَا زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو فِيهَا». و«لَا» هذه غير عاطفة بإجماع، فلتكن «إِذَا» مثلها؛ إلحاقا للنظير بالنظير، وعملا بمقتضى الأولوية.

وذلك أن «لَا» قبل مقارنة الواو صالحة للعطفية بإجماع، ومع ذلك حكم بعدم عطفيتها عند مقارنتها، فلأن يحكم بعدم عطفية «إِذَا» عند مقارنة الواو أحق وأولى،

(١) ينظر: المحتسب (٢/٢٢٦)، الكشف (٣/١٣٥٤).

(٢) تقدم تخريج هذا البيت.

(٣) البيت لجعفر بن عتبة الحارثي فى الدرر ١١٩/٦، وشرح ديوان الحماسة للمزوقى ص ٤٥، وشرح شواهد المغنى ٢٠٣/١، وبلا نسبة فى شرح الأشموني ٤٦٤/٢، ومغنى اللبيب ٦٥/١، وجمع الهوامع ١٣٤/٢.

وفتح همزتها لغة تميمية.

وقد تغنى عنها «أَوْ» فيقال: «قَامَ إِمَّا زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو» وإلى هذا أشرت بقولى:
... .. وَقَدْ تَجِيءُ «إِمَّا» قَبْلَ «أَوْ» ...
وأصلها: «إِنْ»، فضمت إليها «مَا».

وقد يستغنى عن «مَا» فى الشعر كقول الشاعر: [من الوافر]
وَقَدْ كَذَبْتُكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبْنَهَا فَإِنْ جَزَعَا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبِرَ^(١)
أراد: فإما جزعا، وإما إجمالا صبر.

وقد يستغنى عن «وَأَمَّا» بـ«وَالَا» كقول الشاعر: [من الوافر]
فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفُ مِنْكَ غَثِي^(٢) مِنْ سَمِينِي
وَالَا فَاطْرِخْنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي^(٣)
وقد يستغنى بالثانية عن الأولى ومنه قول الشاعر: [من الطويل]
نُهَاضٌ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَأَمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمْ خَيَّالَهَا^(٤)
ومثله قول النمر بن تولب: [من المتقارب]

(١) البيت لدريد بن الصمة فى ديوانه ص ٦٨، والأزهية ص ٥٧، وخزانة الأدب ١١/١٠٩، ١١٠، ١١٤، ١١٦، والدرر ص ١٠٢، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٠٩، والمقاصد النحوية ٤/١٤٨، وبلا نسبة فى تذكرة النحاة ص ١٠٩، والجنى الدانى ص ٢١٢، ٥٣٤، وخزانة الأدب ١١/٨١، ٩٣، ٩٦، ووصف المباني ص ١٠٢، وشرح المفصل ٨/١٠١، ١٠٤، والكتاب ١/٢٦٦، ٣/٣٣٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٢٩، والمقتضب ٣/٢٨، وجمع الهوامع ٢/١٣٥.

(٢) الغث: غث حديث القوم: ردؤ وفسد. ينظر: الوسيط (غث).

(٣) البيتان للمثقب العبدى فى ديوانه ص ٢١١-٢١٢، والأزهية ص ١٤١-١٤١، وخزانة الأدب ٧/٤٨٩، ١١/٨٠، والدرر ٦/١٢٩، وشرح اختيارات المفضل ص ١٢٦٦-١٢٦٧، وشرح شواهد المغنى ١/١٩٠، ١٩١، ومغنى اللبيب ١/٦١، وله أو لسحيم بن وثيل فى المقاصد النحوية ١/١٩٢، ٤/١٤٩، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص ٥٣٢، وجواهر الأدب ص ٤١٥، وشرح الأشمونى ٢/٤٢٦، والمقرب ١/٢٣٢، وجمع الهوامع ٢/١٣٥.

(٤) البيت لذى الرمة فى ملحق ديوانه ص ١٩٠٢، وشرح شواهد المغنى ١/١٩٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٤٢، والمقاصد النحوية ٤/١٥٠، وللفرزدق فى ديوانه ٢/٧١، وشرح المفصل ٨/١٠٢، والمنصف ٣/١١٥، ولذى الرمة أو للفرزدق فى خزانة الأدب ١١/٧٦، ٧٨، والدرر ٦/١٢٤، وبلا نسبة فى الأزهية ص ١٤٢، والجنى الدانى ص ٥٣٣، ووصف المباني ص ١٠٢، وشرح الأشمونى ٢/٤٢٦، ومغنى اللبيب ١/٦١، والمقرب ١/١٣٢، وجمع الهوامع ٢/١٣٥.

سَقَّتْهُ الرُّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا^(١)
قال سيبويه^(٢): «أراد: إما من صيف، وإما من خريف، فحذف «إِذَا» الأولى،
واقصر على الثانية بعد حذف «مَا»».

وقد تجيء الثانية عارية من الواو كقول الشاعر: [من البسيط]
يَا لَيْتَمَا أُمْنَا شَأَلَتْ نَعَامَتَهَا أَيْمًا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمًا إِلَى نَارِ^(٣)
وروى قطرب: [من منهوك الرجز]

لَا تُفْسِدُوا أَيْمًا لَكُمْ
أَيْمًا لَنَا أَيْمًا لَكُمْ^(٤)

أراد: إما لنا، وإما لكم، ففتح الهمزة وهى لغة بنى تميم، وأبدل الميم الأولى
ياء، وحذف الواو.

وأما المعطوف بـ «لَكِنْ» فمحكوم له بالثبوت بعد نفي كقولك: «مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ
عَمَرُو»، أو بعد نهى كقولك: «لَا تَضْرِبْ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا».

فإن دخلت عليها الواو كقوله - تعالى -: ﴿وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠]
عريت «لَكِنْ» من العطف، وقدر ما بعدها جملة معطوفة على ما قبلها بالواو؛ لأن
بقاء «لَكِنْ» بعد الواو عاطفة ممتنع لامتناع دخول عاطف على عاطف، وجعل الواو

(١) البيت فى ديوانه ص ٣٨١، والأزهية ص ٥٦، وخزانة الأدب ٩٣/١١-٩٥، ١٠١، ١١٠،
١١٢، وشرح شواهد المغنى ص ١٨٠، والكتاب ٢٦٧/١، والمعاني الكبير ص ١٠٥٤،
والمقاصد النحوية ١٥١/٤، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢٢٧/١، ٢٣٦، والجنى الدانى
ص ٢١٢، ٥٣٤، وخزانة الأدب ٢٥/٩، والخصائص ٤٤١/٢، والدرر ١٢٨/٦، وشرح
المفصل ١٠٢/٨، والكتاب ١٤١/٣، ومغنى اللبيب ٥٩/١، والمنصف ١١٥/٣.
(٢) ينظر: الكتاب (٢٦٧/١).

(٣) البيت للأحوص فى ملحق ديوانه ص ٢٢١، ولسان العرب (أما)، ولسعد بن قرط فى خزانة
الأدب ٨٦/١١، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩٢، والدرر ١٢٢/٦، وشرح التصريح ١٤٦/٢، وشرح
شواهد المغنى ١٨٦/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٤٣، والمحتسب ٢٨٤/١، ٣١٤/٢،
والمقاصد النحوية ١٥٣/٤، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣٨٢/٣، وتذكرة النحاة
ص ١٢٠، والجنى الدانى ص ٥٣٣، وجواهر الأدب ص ٤١٤، ورسف المبانى ص ١٠٢،
وشرح الأشموني ٤٢٥/٢، وشرح المفصل ٧٥/٦، ومغنى اللبيب ص ٥٩/١، وجمع
الهوامع ١٣٥/٢.

(٤) الرجز بلا نسبة فى الجنى الدانى ص ٥٣٥، والدرر ١٢١/٦، والمحتسب ٢٨٤/١، وجمع
الهوامع ١٣٥/٢.

عاطفة وحدها مع كون ما بعد «لَكِنْ» مفردا ممنوع؛ لمخالفته في الحكم للمعطوف عليه، وحق المعطوف بالواو إن كان مفردا أن يستوى هو والمعطوف عليه في الحكم. فإن كانا جملتين، اغتفر تخالفهما في الحكم كقولك: «قَامَ زَيْدٌ وَلَمْ يَقُمْ عَمْرُو» و«أَكْرَمَ خَالِدٌ وَأَهْيَنَ بَشَرٌ» و«أَطْعَمَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى».

وزعم ابن خروف: أن المعطوف بعد «لَكِنْ» لم يستعمل إلا مع الواو. وذكر بعض الأئمة: أن يونس لا يرى «لَكِنْ» عاطفة، وكأنه إنما لم يعدها من حروف العطف؛ لعدم استعمالها غير مسبوقة بواو.

ولم يمثل سيبويه للعطف بها إلا بعد واو فقال: «مَا مَرَزَتْ بِصَالِحٍ وَلَكِنْ بِطَالِحٍ»^(١)، وسمى المعطوف بها وب«بَلْ» بدلا.

وأما «لَا» فيعطف بها بعد خبر مثبت أو أمر نحو: «هَذَا زَيْدٌ لَا عَمْرُو». و«أَقْصِدْ مُحَمَّداً لَا بَشْراً»، وبعد نداء كقولك: «يَا زَيْدٌ لَا عَمْرُو» و«يَا ابْنَ لَا ابْنَ عَمٍّ». ومنع أبو القاسم الزجاجي^(٢) في كتاب «معاني الحروف» أن يعطف ب«لَا» بعد الفعل الماضي. وليس منع ذلك صحيحا لقول العرب: «جَدُّكَ لَا كَدُّكَ». وقيل في تفسيره: معناه: نفعلك جدك لا كدك.

ومثله في العطف على معمول فعل ماض قول امرئ القيس: [من الطويل]
كَأَنَّ دِثَارًا حَلَقَتْ بِلَبُوبِهِ عَقَابٌ تَتَوَقَّى لَا عَقَابُ الْقَوَاعِلِ^(٣)
وجعل الكوفيون من حروف العطف: «لَيْسَ» ومن حججهم قول الشاعر:
[من الرجز]

(١) ينظر: الكتاب (٤٣٥/١).

(٢) هو عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي، صاحب الجمل، منسوب إلى شيخه الزجاج، ولزمه حتى برع في النحو، وحدث عنه وعن نبطويه وابن دريد وأبى بكر ابن الأنباري، وغيرهم، من تصانيفه: «الجمل»، «الإيضاح»، «الكافي»، «شرح كتاب الألف واللام»، «شرح خطبة الكاتب»، وغيرها. مات سنة (٣٣٧هـ) على خلاف.
ينظر: بغية الوعاة (٧٧/٢)، الأعلام (٢٩٩/٣)، وفيات الأعيان (٢٧٨/١).

(٣) البيت في ديوانه ص ٩٤، وجمهرة اللغة ص ٩٤٩، والجنى الداني ص ٢٩٥، وخزانة الأدب ١٧٧/١، ١٧٨، ١٨١، ١٨٤، والخصائص ١٩١/٣، وشرح التصريح ١٥٠/٢، وشرح شواهد المغنى ٤٤١/١، ٦١٦/٢، ولسان العرب (ملع)، ومغنى اللبيب ٢٤٢/١، والمقاصد النحوية ١٥٤/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٨٨/٣، وشرح الأشموني ٢/٤٢٧، ومجالس ثعلب ص ٤٦٦، والممتع في التصريف ١٠٤/١.

أَيْنَ الْمَفْرُ وَالْإِلَهَ الطَّالِبِ
وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ^(١)؟

وتوجيه هذا على مذهب البصريين: أن يجعل «الغالب» اسم «ليس»، ويجعل خبرها ضميرا متصلا عائدا على الأشرم، ثم حذف لاتصاله؛ كما تقول: «الصدِّيق كأنه زَيْد»، ثم تحذف الهاء تخفيفا؛ كما تحذفها من نحو: «زَيْد ضَرَبَ عَمْرُو» فيصير: «زَيْد ضَرَبَ عَمْرُو».

وأما «بَلْ»: فللإضراب، وحالها فيه مختلف. فإن كان الواقع بعدها جملة، فهي للتنبيه على انتهاء غرض واستئناف غيره، ولا تكون في القرآن إلا على هذا الوجه.

وإن وقع بعدها مفرد وليس قبله نفى، ولا نهى، فهي لإزالة حكم ما قبلها وجعله لما بعدها نحو: «جاءَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو» و«خُذْ هَذَا بَلْ ذَلِكَ».

فإن كان قبل المفرد نفى أو نهى، آذنت بتقرير حكمه، وبجعل ضده لما بعده؛ «زَيْدٌ» من قولك: «مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو» قد قرر نفى قيامه، و«عَمْرُو» قد أثبت قيامه، و«خَالِدًا» من قولك: «لَا تَضْرِبْ خَالِدًا بَلْ بِشْرًا» قد قرر النهى عن ضربه و«بِشْرًا» قد أمر بضربه، هذا هو الصحيح.

ولذلك لم يجز في المعطوف بـ«بَلْ» و«لَكِنْ» على خبر «مَا» إلا الرفع، لأن «مَا» لا تعمل إلا في منفي، والمبرد يوافق في هذا الحكم.

ويجوز مع ذلك أن تكون «بَلْ» ناقله حكم النفي والنهي لما بعدها. وما جوزه مخالف لاستعمال العرب كقول الشاعر: [من البسيط]

لَوْ اغْتَصَمْتُ بِنَا لَمْ تَغْتَصِمْ بَعْدًا بَلْ أَوْلِيَاءَ كُفَاةٍ غَيْرِ أَوْعَادٍ^(٢)
وكقول الآخر: [من البسيط]

(١) الرجز لنفيل بن حبيب الحميري في الدرر ١٤٦/٦، وشرح شواهد المغنى ص ٧٠٥، والمقاصد النحوية ١٢٣/٤، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٩٨، ومغنى اللبيب ص ٢٩٦، وهمع الهوامع ١٣٨/٢.

(٢) الوغد: الدني. ينظر: مقاييس اللغة (وغد).

والبيت بلا نسبة في الدرر ١٢٣/٦، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٣١، والمقاصد النحوية ١٥٦/٤، وهمع الهوامع ١٣٦/٢.

وَمَا اِتَّمَمْتُ إِلَى خُورٍ^(١) وَلَا كُشِفٍ^(٢)
 بَلْ ضَارِبِينَ حَبِيكَ^(٣) الْبَيْضِ إِنْ لَحِقُوا
 وكقول الآخر: [من البسيط]
 لَا تَلَقَ ضَيْفًا إِذَا أَمْلَقْتَ مُعْتَذِرًا
 بَعُسْرَةَ بَلْ غَنَى النَّفْسِ جَذَلَانًا^(٤)
 (ص)

وَفَضَّلَ عَاطِفٍ بِحَرْفٍ جَرُّ أَوْ
 نَحْوِ (اِخْسَنِي الْيَوْمَ قَمِيصًا وَغَدًا
 وَفَضَّلُ غَيْرِ الْوَاوِ وَالْفَا بِالْقَسَمِ
 وَأَعِدِ الْعَامِلَ بَعْدَ مَا فَصَلَ
 كَلَامُ (أَمْرُزْ بِذَا وَبَعْدُ بِابْنِي) وَاعْتَفِرْ
 وَجَرُّ (خَالِدٍ) بِلَامٍ قَدْ حُذِفَ
 وَمِثْلُ ظَاهِرِ ضَمِيرٍ مُتَّفَصِّلٍ
 وَإِنْ عَلَى مُضْمَرٍ رَفَعَ مُتَّصِلٍ
 أَوْ بِسَوَاهِ أَفْصَلٍ، وَرُبَّمَا وَرَدَ
 وَعَوْدُ حَرْفِ الْجَرِّ فِي عَاطِفٍ عَلَى
 وَحَيْثُ لَا يُعَادُ فَالْتَّضُبُّ أَحَقُّ
 وَإِنْ يَكُ الْمَجْرُورُ مَرْفُوعَ الْمَحَلِّ
 وَدُوهُ اتِّصَالٍ مِنْ ضَمِيرِ التَّضْبِ لَا
 وَالْأَخْفَشُ الْوَاوُ (ثُمَّ) وَالْفَا
 وَالْفَاءُ قَدْ تُحَذَفُ مَعَ مَا عَاطَفَتْ
 بِعَاطِفٍ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ
 طَرَفٌ أَجْزُ مُخَالِفًا قَوْمًا أَبْوَا
 بُزْدًا) وَفِي نَشْرِ وَنَظْمٍ وَرَدًا
 قَدْ يَسْتَبِيحُ نَائِرًا، وَمَنْ نَظَّمَ
 إِنْ كَانَ خَافِضًا تَوَافَقَ مَنْ عَدَلَ
 نَحْوِ (لِذَا شَهْدٌ وَخَالِدٌ صَبْرٌ)
 أَوَّلَى مِنَ الْعَاطِفِ عَلَى ذَا فَاعْتَرَفَ
 فِي الْعَاطِفِ وَالْعَاطِفُ عَلَيْهِ قَدْ جُعِلَ
 تَغَطَّفَ فَقَبْلَ الْعَاطِفِ جِئَ بِالْمُتَّفَصِّلِ
 عَاطِفٌ بِلَا فَضِلَ كَلَامُ (سِرْنَا وَالْمَدَدُ)
 ضَمِيرِ جَرٍّ، أَوْ بَعِيدٍ فَضْلًا
 وَقَدْ يُرَى لِلرَّفْعِ عِنْدَ ذَلِكَ حَقُّ
 فَالْتَّضُبُّ فِي حُكْمِ التُّحَاةِ لَنْ يَحُلَّ
 حَجَرَ لَدَى عَاطِفٍ عَلَيْهِ بِوَلَا
 زَادَ وَحَذَفَ عَاطِفٍ قَدْ يُلْفَى
 وَالْوَاوُ إِذَا لَا لَبَسَ وَهِيَ انْفَرَدَتْ
 مَعْمُولُهُ دَفْعًا لَوْهَمِ اتَّقِي

(١) الْخَوَرُ: الضعف. ينظر: مقاييس اللغة (خور).

(٢) الْأَكْشَفُ: مَنْ لَا تَرَسَ مَعَهُ فِي الْحَرْبِ الْقَامُوسُ (كشَف).

(٣) الْحَبْكُ: الشدة والإحكام الْقَامُوسُ (حبك).

(٤) الْبَيْتَانِ لَضَرَّارِ بْنِ الْخَطَّابِ فِي الدَّرَرِ ١٣٤/٦، وَالْمَقَاصِدُ النُّحَوِيَّةُ ١٥٧/٤، وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي

مَعَمُّ الْهُوَامِ ١٣٦/٢.

(٥) الْبَيْتُ بِلَا نِسْبَةٍ فِي شَرْحِ عَمْدَةِ الْحَافِظِ ص ٦٣٢.

وَقَدْ يَسُوعُ حَذَفُ مَثْبُوعٍ هُنَا إِنْ كَانَ تَخْصِيلُ الْمُرَادِ مُنْكِتًا
وَمُثْبَعٍ بِالْوَاوِ قَدْ يُقَدَّمُ مُوسَّطًا إِنْ يُلْتَزَمَ مَا يَلْزَمُ
وَعَطَفُوا فِعْلًا عَلَى فِعْلٍ كَد(مَنْ) يَجْمَعُ وَيَمْنَعُ فَهُوَ غَيْرُ مُؤْتَمِّنٍ
وَالزَّمْنُهُمَا اتِّفَاقًا فِي الزَّمَنِ وَاعْتَفَرَ اخْتِلَافَ لَفْظٍ حَيْثُ عَنْ
وَاعْطَفَ عَلَى اسْمٍ شَبَّهِ فِعْلٍ فِعْلًا وَعَكَسًا اسْتَعْمِلَ تَجِدُهُ سَهْلًا
كَد(رُبَّ بَيْضَاءٍ مِنَ الْعَوَاهِجِ) أَمْ صَبَى قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجِ)
كَذَا (يُعْشِيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوَاقِهَا وَجَائِرِ)
(ش) منع أبو على الفصل بين العاطف والمعطوف بظرف أو جار ومجرور،

وجعل من الضرورات قول الشاعر: [من المنسرح]

يَوْمًا تَرَاهَا كَشَبْنِهِ أَزْدِيَّةً أَلْ عَضْبٍ وَيَوْمًا أَدِيمُهَا نَعْلًا^(١)
وليس الأمر كما زعم.

بل الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور جائز في الاختيار
إن لم يكن المعطوف فعلاً ولا اسماً مجروراً، وهو في القرآن كثير كقوله تعالى:
﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾
[النساء: ٥٨]؛ ففصل بـ«إِذَا» وما أضيفت إليه بين الواو و«أَنْ تَحْكُمُوا» وهو معطوف
على «أَنْ تُؤَدُّوا».

وكقوله - تعالى -: ﴿رَبَّنَا ۖ إِنَّا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةٌ﴾
[البقرة: ٢٠١]؛ ففصل بـ«فِي الْآخِرَةِ» بين الواو و«حَسَنَةٌ».

وكقوله - تعالى -: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾
[يس: ٩]؛ ففصل بـ«مِنْ خَلْفِهِمْ» بين الواو و«سَدًّا».

وكقوله - تعالى -: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾
[الطلاق: ١٢]؛ ففصل بـ«مِنَ الْأَرْضِ» بين الواو و«مِثْلَهُنَّ».

فإلى هذا أشرت بقولي:

...
وَفِي نَثْرِ وَنَظْمٍ وَرَدًا

(١) البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٨٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٤، ولسان العرب
(خمس)، (نغل)، (أدم)، وبلا نسبة في الخصائص ص ٣٩٥/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٣٦.

ثم بينت أن غير الفاء والواو من حروف العطف، قد يحال بينه وبين المعطوف بالقسم نحو: «قَامَ زَيْدٌ ثُمَّ وَاللَّهِ عَمْرُو» و«مَا لَكَ دِينَارًا بَلْ وَاللَّهِ دِرْهَمًا». فلو كان العاطف فاء أو واو، لم يجز هذا الفصل؛ لأن الفاء والواو أشد افتقارا إلى ما يتصل بهما من غيرهما. ثم بينت أن المفصول من العاطف إن كان معطوفا على مجرور أعيد معه الجار كقولي:

.. امْرُؤٌ بِذَا وَبَعْدُ بِأَيْنِي... ..
فلو حذفت الجار لم يجز.

بخلاف الرافع والناصب، فالاستغناء عن إعادتهما بعد الفصل جائز. نحو: «يَقُومُ الْيَوْمَ زَيْدٌ، وَعَدَا عَمْرُو» و«رَأَيْتُ زَيْدًا وَقَبْلَهُ عَمْرًا». ثم بينت أنه لا يمتنع نحو:
لِذَا شُهْدٌ وَخَالِدٍ صَبِيرٌ
لكن في جوازه مذهبان:

أحدهما: أن يكون جر «خَالِدٍ» بالعطف على «ذَا»، و«صَبِيرٍ» معطوف على «شُهْدٌ» فيكون عطفًا على عاملين، وهو عند أبي الحسن في مثل هذا جائز. والثاني: أن يكون جر «خَالِدٍ» بلام محذوفة، دلت عليها اللام المتقدمة. ولا يلزم من هذا عطف على عاملين؛ فإن الجار والمجرور: خبر مقدم و«صَبِيرٍ»: مبتدأ، والجملة: معطوفة على الجملة المتقدمة.

وهذا أقرب من عطف على عاملين؛ إذ ليس في هذا التوجيه ما يستبعد إلا حذف حرف الجر، وبقاء عمله، ومثل هذا لوجود ما يدل على المحذوف جائز بإجماع؛ ولذلك جروا بـ«مِنْ» محذوفة بعد «كَمْ» إذا دخل عليها حرف جر. وقد أجاز الأخفش والسيرافي وغيرهما من المحققين جر المجاب به بحرف محذوف إذا كان حرف الجر ظاهرا في السؤال نحو أن تقول: «زَيْدٌ» لمن قال: «بِمَنْ مَرَرْتُ»؟

وإذا كان معنى حرف الجر في السؤال قد سوغ للمجيب أن يجبر بحرف محذوف، كقول رؤية: «خَيْرٌ» - بالجر - لمن قال: «كَيْفَ أَصْبَحْتَ»؟ فلا أن يسوغ ظهور حرف الجر في السؤال إعمال الجار المحذوف أحق وأولى. فهذا يقوى ما أشرت إليه من صحة قولي:

... .. لِيَذَا شُهْدٌ وَخَالِدٍ صَبِيرٌ
والأصل المصحح لقولي:

... .. لِيَذَا شُهْدٌ وَخَالِدٍ صَبِيرٌ
ولقول النحويين: «فِي الدَّارِ زَيْدٌ، وَالْحُجْرَةِ عَمْرُو»؛ قوله - تعالى -: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ . وَآخِلَافٌ لَّيْلٍ وَالنَّهَارِ وَمَا أُنْزِلَ اللَّهُ مِنْ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَخْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الجاثية: ٤-٥]؛ فالواو من: «وَآخِلَافُ اللَّيْلِ» عاطفة جملة على جملة، كما تقرر في توجيهه: «لِيَذَا شُهْدٌ وَخَالِدٍ صَبِيرٌ».

وحذف خافض: «آخِلَافُ اللَّيْلِ وَالتَّهَارِ» لدلالة خافض: «خَلَقَكُمْ» عليه. ومثل ذلك قول الشاعر؛ أنشده الفراء: [من الطويل]
أَلَا يَالْقَوْمُ كُلُّ مَا حُمَّ وَاقِعٌ وَلِلطَّيْرِ مَجْرَى وَالْجُبُوبِ مَصَارِعُ^(١)
وقراءة حمزة والكسائي^(٢): «آيَات» على تقدير «إِنْ» و«فِي» لدلالة المتقدمين عليهما.

(١) البيت للبعيث في لسان العرب (حمم)، ولخداش بن بشر العاملي أو لقيس بن ذريح في المقاصد النحوية ٣/٢٥٢، وبلا نسبة في الدرر ٦/١٥٣، وجمع الهوامع ٢/١٣٩.
(٢) الأخوين يقرآن «آيَات» بالكسر، وهي تحتاج إلى إيضاح؛ فإن الناس قد تكلموا فيها كلاماً كثيراً وخَرَّجُوهَا على أوجه مختلفة، وبها استدِل على جواز العطف على عاملين. قُلْتُ: والعطف على عاملين لا يختص بقراءة الأخوين، بل يجوز أَنْ يُسْتَدَلَّ عليه أيضاً بقراءة الباقيين؛ كما ستقف عليه إن شاء الله تعالى. فأما قراءة الأخوين ففيها أوجه:
أحدها: أن يكون «آخِلَافُ اللَّيْلِ» مجروراً بـ «فِي» مضمرة وإنما حذفت لتقدم ذكرها مرتين وحرف الجر إذا دَلَّ عليه دليل جاز حذفه وإبقاء عَمَلِهِ؛ أنشد سيويه: [من البسيط]
فَالآنَ قَدْ بَتَّ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَادْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

تقديره: وَبِالْأَيَّامِ؛ لتقدم الباء، في بك ولا يجوز عطفه على الكاف؛ لأنه ليس من مذهبه - كما عرفت - العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار. والتقدير في هذه الآية: وفي اختلاف الليل، فأَيَّاتٌ على ما تقدم من الوجهين في «آيَات» قبلها العطف أو التأكيد. قالوا: ويدل على ذلك قراءة عبد الله «وَفِي آخِلَافٍ» تصريحاً بـ «فِي». فهذان وجهان.
الثالث: أن يُعْطَفَ «آخِلَافُ» على المجرور بـ «فِي» و «آيَات» على المنصوب بـ «إِنْ»، وهذا هو العطف على عاملين، وتحقيقه على معمولي عاملين؛ وذلك أنك عطفت «آخِلَافُ» على «خَلَقْتُ» وهو مجرور بـ «فِي» فهو معمول عامل، وعطفت «آيَات» على اسم إن وهو معمول عامل آخر؛ فقد عطفت بحَرْفٍ واحدٍ - وهو الواو - معمولتين - وهما: «اختلاف» و«آيَات» - على معمولين قبلهما، وهما «خَلَقْتُ» و«آيَات». وبظاها استدل من جَوَزَ ذلك كالأخفش.

وفي المسألة أربعة مذاهب: المنع مطلقاً، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، قالوا: لأنه يؤدي إلى إقامة حَرْفِ العطف مقام عاملين وهو لا يجوز؛ لأنه لو جاز في عاملين لجاز في ثلاثة، ولا قائل به، ولأن حرف العطف ضعيف فلا يقوى أن ينوب عن عاملين، ولأن القائل بجواز ذلك يستضعفه، والأحسن عنده ألا يجوز؛ فلا ينبغي أن يُحْمَلَ عليه كتابُ الله، ولأنه بمنزلة التَّعْدِيَّتَيْنِ بِمَعْدٍ واحدٍ وهو غير جائز.

قال ابنُ السراج: العطفُ على عاملين خطأ في القياس غير مسموع من العرب، ثم حَمَلَ ما في هذه الآية على التكرار للتأكيد. قال الرُّمَانِيُّ: هو كقولك: إن في الدار زيداً والبيت زيداً؛ فهذا جائز بإجماع. فتَذَكَّرْ هذا الوجه الذي ذكره ابنُ السراج؛ فإنه حَسَنٌ جداً، لا يجوز أن يحمل كتاب الله إلا عليه، وقد يثبت القراءة بالكسر ولا عَيْبَ فيها في القرآن على وجه، والعطفُ على عاملين عَيْبٌ عند مَنْ أَجَازَهُ ومن لم يُجِزْهُ فقد تَنَاهَى في العيب؛ فلا يجوز حَمْلُ هذه الآية إلا على ما ذكره ابنُ السراج دون ما ذهب إليه غيره.

قُلْتُ: وهذا الحصر منه غير مُسَلَّم؛ فإن في الآية تخريجات أخر غير ما ذكره ابنُ السراج يجوز الحَمْلُ عليها. وقال الزجاج: ومثله في الشعر:

أَكُلُّ امرئٍ نَحْسَبِينَ امرءًا ونارٍ تَوَقَّدُ بالسَّلِيلِ نارًا
وأشدُّ الفارسى للفرزدق:

وَبَاشَرَ رَاعِيَهَا الصَّلَا بِلَبَانِهِ وَجَنَّبِيهِ حَرَّ النَّارِ مَا يَتَحَرَّقُ
وقول الآخر:

وَأَوْصَيْتُ مِنْ بَرَّةٍ قَلْبًا حَرًّا بِالْكَلْبِ خَيْرًا وَالْحَمَاةَ شَرًّا

قُلْتُ: أما البيت الأول فظاهر أنه عَطَفَ «نارًا» على «امرئ» المخفوض بـ«كل»، ونارًا الثانية على «امرءًا» الثاني، والتقدير: وتحسين كل نارٍ نارًا؛ فقد عطف على معمولي عاملين. والبيت الثاني: عَطَفَ فيه «جَنَّبِيهِ» على «بِلَبَانِهِ»، وعطف حَرَّ النَّارِ على الصَّلَا، والتقدير: وبَاشَرَ بِجَنَّبِيهِ حَرَّ النَّارِ.

والبيت الثالث: عطف فيه «الْحَمَاةَ» على الكلبِ وشَرًّا على «خَيْرًا» تقديره: وأَوْصَيْتُ بِالْحَمَاةِ شَرًّا. وسيبويه في جميع ذلك يرى الجَزَّ بخافضٍ مقدر، لكنه عورِضٌ بأنَّ إعمال حرفٍ لجرٍ مضمراً ضعيفٌ جداً؛ ألا تَرَى أنه لا يجوز: مَرَزْتُ زَيْدًا؟ بخفض زيدٍ إلا في ضرورة كقوله:

إِذَا قِيلَ أَيْ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كُلِّيبُ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ
يريد: إِلَى كُلِّيبٍ، وقوله:

حَتَّى تَبْدُخَ فَارْتَقَى الْأَعْلَامُ

.....

أى إلى الأعلام؛ فقد فَرَّ مِنْ شَيْءٍ ووقع في أضعف منه. وأجيب عن ذلك: بأنه لما تقدَّم ذكرُ الحرف في اللفظ قويت الدلالة عليه؛ فكأنه ملفوظ به ما أوردتموه في المثال والشعر.

والمذهب الثاني: التفصيل وهو مذهب الأخفش؛ ذلك أنه لا يجوز إلا بشرطين: أحدهما: أن يكون أحد العاملين جَارًا.

أو على جعل «آيات» الثانى، والثالث توكيدين لـ «آيات» الأول.
والتوكيد بعد التوكيد، وحذف ما دل عليه دليل ليس ببدع؛ بخلاف العطف على

= والثانى: أن يَتَّصِلَ المعطوف بالعاطف أو يُفَصَّلَ به «لا»، مثال الأول: الآية الكريمة والأبيات التى قدمتها؛ ولذلك اسْتَضَوَّبَ الميرد استشهاده بالآية، ومثال الفصل به «لا» قولك: ما فى الدار زيد ولا الحجرة عمرو. فلو قُذِرَ الشرطان نحو: إِنَّ زَيْدًا شَتَمَ بَشْرًا وَوَالِدَهُ خَالِدًا هُنْدًا، أَوْ قُذِرَ أَحَدُهُمَا نحو: إِنَّ زَيْدًا ضَرَبَ بَكْرًا وَخَالِدًا بَشْرًا - فقد نقل ابن مالك الامتناع عند الجميع، وفيه نَظَرٌ؛ لما ستعرفه فى الخلاف .
الثالث: أنه يجوز بشرط أن يكون أحد العاملين جازًا، وأن يكون متقدمًا نحو الآية الكريمة، فلو لم يتقدم نحو: إِنَّ زَيْدًا فى الدار وعمرو فى السوق لم يَجْزُ، وكذا لو لم يكن حرف جر كما تقدم تمثيله .
الرابع: الجواز مطلقًا، ويعزى للفراء .

الوجه الرابع - من أوجه تخريج القراءة المذكورة - : أن ينتصب بـ «آيات» على الاختصاص؛ قاله الزمخشري، وسيأتى فيما أحكيه عنه .
وأما قراءة الرفع ففيها أوجه:
أحدها: أن يكون الأول .

الثانى: أن يكون تأكيدًا لآيات التى قبلها، كما كانت كذلك فى قراءة النصب .
الثالث: أن تكون المسألة من باب العطف على عاملين، وذلك أن «اخْتِلَافَ» عطف على «خَلَقَكُمْ» وهو معمول لـ «فى» . فـ «آيات» معطوفة على «آيات» قبلها، وهى معمولة للابتداء، فقد عطف على معمولى عاملين فى هذه القراءة أيضًا. قال الزمخشري: قرئ «آيات» لِقَوْمٍ يُؤَفِّقُونَ» بالرفع والنصب على قولك إِنَّ زَيْدًا فى الدار وعمرو فى السوق أو عمراً فى السوق. وأما قوله «آيات» لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ» فمن العطف على عاملين، سواء نَصَبَتْ أَمْ رَفَعَتْ فالعاملان فى النصب «إِنَّ» و«فى» أقبمت الراو مقامهما فعملت الجرّ فى «اختلاف الليل والنهار» والنصب فى «آيات» وإذا رَفَعَتْ فالعاملان الابتداء و«فى»: «عَمِلَ الرفع فى «آيات» والجرّ فى «اختلاف» . ثم قال فى توجيه النصب: والثانى: أن ينتصب على الاختصاص بعد انقضاء المجرور .

الخامس: أن يرتفع «آيات» على خبر ابتداء مضمّر، أى: هى آيات ، وناقشه الشيخ، فقال: ونسبة الجرّ والنصب للواو ليس بصحيح؛ لأنّ الصحيح من المذهب أن حرف العطف لا يعمل. قلت: قد ناقشه الشيخ شهاب الدين أبو شامة أيضًا، فقال: فمنهم من يقول هو على هذه القراءة أيضًا. يعنى قراءة الرفع. عطف على عاملين وهما: حرف «فى»، والابتداء المقتضى للرفع، ومنهم من لا يُطْلَقُ هذه العبارة فى هذه القراءة؛ لأن الابتداء ليس بعامل لفظى. وقرئ «وَاخْتِلَافُ» بالرفع «آية» بالرفع والتوحيد على الابتداء والخبر، وكذلك قرئ: «وَمَا يَبُتُّ مِنْ ذَاتِ آيَةٍ» بالتوحيد، وقرأ زيد بن على وطلحة وعيسى «وتصريف الريح» كذا قال الشيخ. قلت: وقد قرأ بهذه القراءة حمزة والكسائى أيضًا .
ينظر: الدر المصون (١٢٢/٦ - ١٢٥) .

عاملين؛ فإنه بمنزلة تعديتين بمعد واحد، فلا يجوز.

ثم بينت أن الضمير المنفصل في عطفه على غيره، وعطف غيره عليه بمنزلة الظاهر؛ فيقال: «أَنْتَ وَزَيْدٌ صَدِيقَانِ» و«عَمَرُوْا وَأَنْتُمْ مُتَّفِقُونَ» و«إِيَّاكَ وَخَالِدًا أَكْرَمْتُ» و«لَا تَصْحَبْ إِلَّا أَخَاكَ وَإِيَّايَ».

فإن كان المعطوف عليه ضميرا متصلا مرفوعا، فالجيد الكثير أن يؤكد قبل العطف بضمير منفصل كقوله - تعالى -: ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء: ٥٤].

أو يفصل بينه وبين العاطف بمفعول أو غيره كقوله - تعالى -: ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ﴾ [الرعد: ٢٣].

وقد يغنى عن الفصل في الجملة المنفية وقوع «لا» بين العاطف والمعطوف كقوله - تعالى -: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨].

ولا يمتنع العطف عليه دون فصل، ومنه ما حكى سيبويه من قول بعضهم: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمِ»^(١).

فعطف «الْعَدَمِ» دون فصل، ودون ضرورة على ضمير الرفع المستتر في «سَوَاءٍ»، ومثله قول جرير: [من الكامل]

وَرَجَا الْأَخِيضُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْثًا^(٢)
وهذا - أيضا - فعل مختار غير مضطر؛ لتمكن الشاعر من نصب «وَأَبٌ» على أن يكون مفعولا معه.

ومثله في عدم الاضطرار والتكلم بالاختيار قول عمر بن أبي ربيعة: [من الخفيف]

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَرُفْرُ تَهَادَى كَنِعَاجِ الْمَلَا^(٣) تَعَسَّفَنَ زَمَلًا^(٤)

(١) ينظر: الكتاب (٤٣٥/١).

(٢) البيت في ديوانه ص ٥٧، والدرر ١٤٩/٦، وشرح التصريح ١٥١/٢، والمقاصد النحوية ١٦٠/٤، وبلا نسبة في الإنصاف ٤٧٦/٢، وأوضح المسالك ٣٩٠/٣، وشرح الأشموني ٤٢٩/٢، والمقرب ٢٣٤/١، وجمع الهوامع ١٣٨/٢.

(٣) الملا: القلاة الواسعة. ينظر: اللسان (ملا).

(٤) البيت في ملحق ديوانه ص ٤٩٨، وشرح أبيات سيبويه ١٠١/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٥٨، وشرح المفصل ٧٦/٣، واللمع ص ١٨٤، والمقاصد النحوية ١٦١/٤، وبلا =

فرفع «زُهْرًا» عطفًا على الضمير المستكن في «أَقْبَلْتُ» مع التمكن من جعله مفعولا معه .

وإذا كان المعطوف عليه ضمير جر لزم - ولأنها في الأصل : عند غير يونس والأخفش وقطرب والكوفيين ووافقهم أبو على الشلوبين وهو اختياري - إعادة الجار كقوله- تعالى-: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾ [فصلت: ١١] وقوله: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٢] وقوله: ﴿يُنَجِّكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنْتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٦٤].

وللملتزمين إعادة الجار حجتان:

إحداهما: أن ضمير الجر شبيه بالتنوين، ومعاقب له فلم يجز العطف عليه كما لم يجز العطف على التنوين .

الثانية: أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر، وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه؛ فامتنع العطف إلا مع إعادة الجار .

وكلتا الحججتين ضعيفة .

أما الأولى: فيدل على ضعفها أن شبه ضمير الجر بالتنوين لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده، والإبدال منه؛ لأن التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه، وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع؛ فللعطف أسوة بهما .

وأما الثانية: فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه- يعنى فى محل الآخر- شرطاً فى صحة العطف لم يجز: «رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ» ولا: [من الطويل]

أَي فَتَى هَيَجَاءَ أَنْتَ وَجَارَهَا (١)...

= نسبة فى الإنصاف ٧٩/٢، والخصائص ٣٨٦/٢، وشرح الأشموني ٤٢٩/٢، وشرح ابن عقيل ص ٥٠١، والكتاب ٣٧٩/٢ .

(١) صدر بيت، وعجزه:

إذا ما رجال بالرجال استقلت

.....

ينظر: الكتاب (٥٥/٢) .

ولا «كُلُّ شَاةٍ وَسَخَلَتْهَا بِذِرْهَمٍ»، ولا: [من الكامل]
 الْوَاهِبُ الْمِائَةُ الْهَجَانِ وَعَبْدَهَا ...
 ولا: «لَا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ فِي الدَّارِ».

وأمثال ذلك من المعطوفات الممتنع تقديمها، وتأخير ما عطف عليه كثيرة.
 فكما لم يمتنع فيها العطف لا يمتنع في نحو: «مَرَزَتْ بِكَ وَزَيْدٌ».
 وإذا بطل كون ما تعللوا به مانعا، وجب الاعتراف بصحة الجواز.
 ومن مؤيدات الجواز قوله - تعالى -: ﴿وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾
 [البقرة: ٢١٧] بالعطف على الهاء لا بالعطف على «سَبِيلٍ» لاستلزامه الفصل
 بأجنبي بين جزأى الصلة.

وتوقى هذا المحذور حمل أبا على الشلوين على موافقة الكوفيين في هذه
 المسألة. وقد غفل الزمخشري وغيره عن هذا.
 ومن مؤيدات الجواز - أيضا - قراءة حمزة ^(٢): ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ

(١) صدر بيت للأعشى وعجزه:

عوذا تزجي بينهما أطفالها

.....

ينظر: ديوانه ص ٧٩، وأمالى المرتضى ٣٠٣/٢، وخزانة الأدب ٢٥٦/٤، ٢٦٠، ٥/٥
 ١٣١، ٤٩٨/٦، والدرر ١٣/٥، والكتاب ١٨٣/١، والمقتضب ١٦٣/٤، وبلا نسبة في
 الأشباه والنظائر ٤٣٩/٢، وجمهرة اللغة ص ٩٢٠، والدرر ١٥٣/٦، وشرح ابن عقيل
 ص ٤٢٧، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٦٧، والمقرب ١٢٦/١، وهمع الهوامع
 ١٣٩، ٤٨/٢.

(٢) قوله: «والأرحام» الجمهور على نصب ميم «والأرحام»، وفيه وجهان:
 أحدهما: أنه عطف على لفظ الجلالة، أى: واتقوا الأرحام، أى: لا تقطعوها. وقدّر
 بعضهم مضافا، أى: قَطَعَ الأرحام، ويقال: «إن هذا في الحقيقة من عطف الخاص على
 العام؛ وذلك أن معنى اتقوا الله: اتقوا مخالفته، وقطع الأرحام مندرج فيها».
 والثاني: أنه معطوف على محل المجرور فى «به» نحو: مررت بزيد وعمرا، لما لم
 يَشْرُكْهُ فى الإتيان على اللفظ تبعه على الموضع. ويؤيد هذا قراءة عبد الله:
 «وبالأرحام». وقال أبو البقاء: «تُعْظَمُونَهُ والأرحام؛ لأنَّ الحَلْفَ به تعظيم له».
 وقرأ حمزة «والأرحام» بالجر، وفيها قولان:

أحدهما: أنه عطف على الضمير المجرور فى «به» من غير إعادة الجار، وهذا لا يجيزه
 البصريون، وقد تقدّم تحقيق القول فى هذه المسألة، وأن فيها ثلاثة مذاهب، واحتجاج كل
 فريق فى قوله تعالى: ﴿وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدَ﴾.

وقد طعن جماعة على هذه القراءة كالزجاج وغيره، حتى يحكى عن الفراء الذى مذهبه =

والأَرْحَامُ» [النساء: ١] - بخفض الأرحام-.

وهي- أيضا- قراءة ابن عباس -رضى الله عنه- والحسن البصري ومجاهد^(١)، وقتادة^(٢)، والنخعي^(٣)، والأعمش^(٤)، ويحيى بن وثاب^(٥)، وأبى رزين^(٦).

= جواز ذلك أنه قال: «حَدَّثَنِي شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم قال: «والأرحام». بخفض الأرحام. هو كقولهم: و «أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ وَالرَّحْمِ» قال: «وهذا قبيح»؛ لأنَّ العرب لا تُرَدُّ مخفوضًا على مخفوض قد كُتِيَ عنه».

والثاني: أنه ليس معطوفًا على الضمير المجزور بل الواو للقسام، وهو خفض بحرف القسم مُقْسَمٌ به، وجواب القسم: «إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِييًا». وَضَعَفَ هذا بوجهين: أحدهما: أن قراءتي النصب وإظهار حرف الجر في «بالأرحام» يمنعان من ذلك، والأصل توافق القراءات.

والثاني: أنه نُهِيَ أن يُخْلَفَ بغير الله تعالى، والأحاديث مصرحة بذلك. وقَدَّرَ بعضهم مضافًا فَرَارًا من ذلك، فقال: «تقديره: وربُّ الأرحام» قال أبو البقاء: وهذا قد أغنى عنه ما قبله» يعنى: الحلف بالله تعالى.

ولقائل أن يقول: «إِنَّ لِلَّهِ تَعَالَى أَنْ يُقْسِمَ بِمَا شَاءَ كَمَا أَقْسَمَ بِمَخْلُوقَاتِهِ كَالشَّمْسِ وَالنَّجْمِ وَاللَّيْلِ، وَإِنْ كُنَّا نَحْنُ مُنْهَيْنِ عَنْ ذَلِكَ»، إِلَّا أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى لَيْسَ عَلَى الْقَسَمِ، فَلَاؤُلَى حُفْلُ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ عَلَى الْعُطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ، وَلَا التَّفَاتُ إِلَى طَعْنٍ مَنْ طَعَنَ فِيهَا، وَحِمَزةٌ بِالرَّتَبَةِ السَّيِّئَةِ الْمَانِعَةِ لَهُ مِنْ نَقْلِ قِرَاءَةٍ ضَعِيفَةٍ.

وقرأ عبد الله أيضًا: «والأرحام» رَفْعًا وهو على الابتداء، والخبر محذوف، فَقَدَّرَهُ ابن عطية: «أَهْلُ أَنْ تَوْصَلَ»، وَقَدَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ: و «الأرحامُ مِمَّا يَنْقُى، أَوْ: مِمَّا يُتَسَاءَلُ بِهِ»، وَهَذَا أَحْسَنُ؛ لِلدَّلَالَةِ اللَّفْظِيَّةِ وَالْمَعْنَوِيَّةِ، بِخِلَافِ الْأَوَّلِ؛ فَإِنَّهُ لِلدَّلَالَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ فَقَطْ، وَقَدَّرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ: «والأرحامُ مُحْتَرَمَةٌ» أَيْ: وَاجِبٌ حَرَمُهَا.

ينظر: الدر المصون (٢/٢٩٦، ٢٩٧).

(١) هو مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكي، تابعي مفسر، شيخ القراء والمفسرين، أخذ التفسير عن ابن عباس، قرأه عليه ثلاث مرات، تنقل في الأسفار ثم استقر بالكوفة، وكان لا يسمع بأعجوبة إلا ذهب إليها. يقال: إنه مات ساجدًا سنة (١٠٤هـ). وله «تفسير مجاهد».

ينظر: الأعلام (٥/٢٧٨)، غاية النهاية (٢/٤١)، وسير أعلام النبلاء (٤/٤٤٩).

(٢) هو قتادة بن دعابة بن قتادة بن عزيز، أبو الخطاب السدوسي البصري، مفسر، حافظ، قال الإمام أحمد بن حنبل: قتادة أحفظ أهل البصرة، كان ضريًا أكمه، وكان رأسًا في العربية وأيام العرب والنسب، ومات بـ«واسط» في الطاعون سنة ١١٨هـ.

ينظر: الأعلام (٥/١٨٩)، تذكرة الحفاظ (١/١١٥).

(٣) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود، أبو عمران النخعي، من أكابر التابعين صلاحًا وصدق رواية، وحفظًا للحديث، من أهل الكوفة، كان إمامًا مجتهدًا له مذهب، ولما بلغ الشعبي موته، قال: والله ما ترك بعده مثله، مات سنة ٩٦هـ.

ينظر: الأعلام (١/٨٠)، وحلية الأولياء (٤/٢١٩)، طبقات ابن سعد (٦/١٨٨).

(٤) هو سليمان بن مهران الأسدي بالولاء، أبو محمد الأعمش، كان عالمًا بالقرآن والحديث

ومثل هذه القراءة قول بعض العرب: «مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَفَرَسِهِ» - رواه قطرب بجر «فَرَسِهِ» - .

ومثله ما أنشده سيبويه^(١) من قول الشاعر: [من البسيط]
فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَادْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ^(٢)
وأنشد - أيضا-: [من الرجز]

أَبْكَ أَيُّهُ بِي أَوْ مُصَدَّرٍ
مِنْ حُمْرِ الْجَلَّةِ جَابٍ^(٣) حَشَوْرٍ^(٤)

وأنشد الفراء: [من الطويل]
تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ^(٥) نَقَائِفُ^(٦)

= والفرائض، وكان رأساً في العلم النافع والعمل الصالح، وكان مع شدة حاجته وفقره لا يهاب أحداً ولا يخاف من أحد. مات سنة ١٤٨ هـ .

ينظر: الأعلام (١٣٥/٣)، الوفيات (٢١٣/١)، سير أعلام النبلاء (٢٢٦/٦) .

(٥) هو يحيى بن وثاب الأسدي بالولاء، الكوفي، إمام أهل الكوفة في القرآن، تابعي ثقة، قليل الحديث، من أكاير القراء، مات سنة (١٠٣ هـ) .

ينظر: الأعلام (١٧٦/٨)، غاية النهاية (٣٨٠/٢)، سير أعلام النبلاء (٣٧٩/٤) .

(٦) هو مسعود بن مالك، أبو رزين الأسدي، الكوفي، ثقة، فاضل، أخذ عن عبد الله بن عباس، وابن مسعود، وعلي بن أبي طالب، وغيرهم، وروى عنه الأعمش وعاصم بن أبي النجود، وغيرهما. مات سنة ٨٥ هـ .

ينظر: تهذيب الكمالات (٦٥٠٤)، تقريب التهذيب (٦٦٥٦)، غاية النهاية (٢٩٦/٢) .

(١) ينظر: الكتاب (٣١/٢) .

(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف ص ٤٦٤، وخزانة الأدب ١٢٣/٥-١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١، وشرح الأشموني ٤٣٠/٢، والدرر ٨١/٢، ١٥١/٦، وشرح أبيات سيبويه ٢٠٧/٢، وشرح ابن عقيل ص ٥٠٣، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٦٢، وشرح المفصل ٧٨/٣، ٧٩، والكتاب ٣٩٢/٢، وجمع الهوامع ١٣٩/٢ .

(٣) الجأب: الغليظ ينظر: القاموس (جأب) .

(٤) الحشور من الرجال: العظيم الخلق أو البطن. ينظر: مقاييس اللغة (حشر) .

والرجز بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ٦٤٤، والكتاب ٣٨٢/٢، ولسان العرب (أوب)، والمعاني الكبير ص ٨٣٢ .

(٥) الغوط: الأرض المنخفضة. ينظر: الوسيط (غوط) .

(٦) والنفف: ما بين أعلى الحائط إلى أسفل. ينظر: اللسان (نفف) .

والبيت لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٥٣، (وفيه «تنائف» مكان «ننائف»)، والحيوان

٤٩٤/٦، والمقاصد النحوية ١٦٤/٤، وبلا نسبة في الإنصاف ٤٦٥/٢، وشرح الأشموني =

وأنشد الفراء^(١) - أيضا- : [من الكامل]

هَلَّا سَأَلْتَ بِذِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمْ وَأَبَى نُعَيْمِ ذِي اللُّوَاءِ الْمُخَرِّقِ^(٢)
وأجاز الفراء أن يكون من هذا قوله- تعالى- : ﴿وَمَنْ أَسْنَمَ لَهُمُ بَرْزَقِينَ﴾ [الحجر : ٢٠]
ثم قال : «وما أقل ما ترد العرب حرفا مخفوضا على مخفوض قد كنى عنه» .

وقال العباس بن مرداس : [من الوافر]

أَكْرُ عَلَى الْكَتِيبَةِ لَا أَبَالِي أَحْتَفِي كَانَ فِيهَا أَمْ سِوَاهَا^(٣)
وقال آخر : [من الطويل]

إِذَا أَوْقَدُوا نَارًا لِحَرْبِ عَدُوِّهِمْ فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصْلَى بِهَا وَسَعِيرَهَا^(٤)
وقال آخر : [من الطويل]

بِنَا أَبَدًا لَا غَيْرِنَا تُذَرُّكَ الْمُئِي وَتُكْشَفُ غَمَاءُ الْخُطُوبِ الْفَوَاحِ^(٥)
وقال آخر : [من البسيط]

لَوْ كَانَ لِي وَزْهِيرٌ ثَالِثٌ وَرَدَّتْ مِنَ الْجَمَامِ عِدَانَا شَرٌّ مَوْزُودِ^(٦)
وأجاز الأخفش جر «الضَّحَّاك» من قول الشاعر : [من الطويل]

... فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكُ سَيْفٌ مُهَيَّئُ^(٧)

ولأجل القراءة المذكورة، والشواهد لم أمنع العطف على ضمير الجر، بل نهت على أن عود حرف الجر مع المعطوف مفضل على عدم عوده .

= ٤٣٠/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٦٣ ، وشرح المفصل ٧٩/٣ ، ولسان العرب (غوط) ،
وتاج العروس (غوط) .

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء (٨٦/٢) .

(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف ٤٦٦/٢ ، وخزانة الأدب ١٢٥/٥ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٦٢ .

(٣) البيت في خزانة الأدب ٤٣٨/٢ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٥٨ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٩٦/١ ، وخزانة الأدب ٤٣٨/٣ .

(٤) البيت بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ٦٦٣ ، والمقاصد النحوية ١٦٦/٤ .

(٥) البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية ١٦٦/٤ .

(٦) البيت بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ٦٦٤ .

(٧) عجز بيت وصدده :

... إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا

وهو لجرير في ذيل الامالي ص ١٤٠ ؛ وليس في ديوانه ؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥٨١/٧ ،
وسمط اللآلي ص ٨٩٩ ، وشرح الأشموني ٤٢٤/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٧٤ .

وكذا حكم المعطوف على ظاهر مجرور بعيد. والنصب فيهما عند عدم العود، وعدم رفع المحل أجود من الجر، ولذلك قرأ الأكثرون بنصب: «وَالْأَرْحَامُ»، وأجمع على نصب: «مَنْجُوكَ وَأَهْلِكَ» [العنكبوت: ٣٣]، وعلى نصب: «وَرُسُلًا قَدْ فَصَّصْنَاهُمْ» [النساء: ١٦٤] مع أن من جهة المعنى معطوف على الموحى إليهم، إلا أنه بعد إذ فصل بـ «وَأَتَيْنَا دَاوُدَ رِجُورًا» [النساء: ١٦٣]؛ فنصب حملا على المعنى.

ولو جر لجاز، كما جر: «وَقَوْمِ نُوحٍ» في «الذَّارِيَاتِ» [٤٦] أبو عمرو وحمزة والكسائي، مع أن بعده من المعطوف عليه أشد، ومع ذلك فالنصب فيه وفي «الْأَرْحَامِ» أحق.

وقرأ أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد: «وَالْأَرْحَامُ» بالرفع على الابتداء^(١)، أي: والأرحام مما يجب أن تتقوه وتحتاطوا لأنفسكم فيه. وعلى هذه القراءة وشبهها نهت بقولي:

... .. وَقَدْ يُرَى لِلرَّفْعِ عِنْدَ ذَاكَ حَقٌّ وَأُشِرْتُ بقولي:

وإِنْ يَكُ الْمَجْرُورُ مَرْفُوعَ الْمَحَلِّ فَالنَّصْبُ فِي حُكْمِ التَّحَاةِ لَنْ يَحِلَّ إِلَى نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَةٍ إِلَّا نَحْنُ» [الأنعام: ٥٩]، وقرئ بالرفع عطفا على موضع «مِنْ وَرَقَةٍ»^(٢).

ثم بينت أنه لا حرج في العطف على ضمير النصب المتصل، أي: لا يشترط في العطف عليه ما اشترط في ضمير الرفع والجر.

ثم بينت أن الأخفش يرى زيادة الواو والفاء و«ثُمَّ».

قال ابن برهان: «واعلم أن الفاء تكون زائدة عند أصحابنا جميعا نحو قوله:

[من الكامل]

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنِّسَا أَهْلَكْتُهُ فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي^(٣)

(١) قال أبو الفتح: ينبغى أن يكون رفعه على الابتداء وخبره محذوف، أي: والأرحام مما يجب أن تتقوه، وأن تحتاطوا لأنفسكم فيه، وحسن رفعه؛ لأنه أوكد في معناه. ينظر: المحتسب (١٧٩/١).

(٢) قرأها ابن أبي إسحاق وابن السميع. ينظر: الدر (٧٩/٣).

(٣) البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٧٢، وتخليص الشواهد ص ٤٩٩، وخزانة الأدب =

وكذا قال أبو عثمان، وأبو الحسن في قوله - تعالى -: ﴿قُلْ إِنْ أَلَمْتُ أَلْذَى تَقْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُمْ مَلَكِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨].

ومن زيادة الفاء قول الشاعر: [من الطويل]

يَمُوتُ أَنْاسٌ أَوْ يَشْبُ فَتَاهُمْ وَيَخْذُ نَاسٌ وَالصَّغِيرُ فَيَكْبُرُ^(١)

ومنه قول الآخر: [من الطويل]

وَحَتَّى تَرُكْنَ الْعَائِدَاتِ يَعْدَنِي وَقُلْنَ: فَلَا تَبْعُدْ، فَقُلْتُ: أَلَا ابْعَدِ^(٢)

قال أبو الحسن: «وقد زادوا «ثُمَّ» وأنشد: [من الطويل]

أَرَانِي إِذَا مَا بَتْ بَتْ عَلَى هَوَى قَتْمٍ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا^(٣)
وعليه تأول قوله - تعالى -: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا﴾ [التوبة: ١١٨].

وهذا قول الكوفيين، وهم يرون زيادة الواو مع ذلك وينشدون: [من الكامل]

حَتَّى إِذَا قِمِلْتُ بَطُونُكُمْ وَرَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شَبُّوا
وَقَلْبَتْكُمْ ظَهْرَ الْمَجْنُّ لَنَا إِنَّ اللَّئِيمَ الْفَاجِرَ الْخَبُّ^(٤)

٣١٤/١، ٣٢١، ٣٦/١١، وسمط اللآلي ص ٤٦٨، وشرح أبيات سيويه ١٦٠/١، وشرح
شواهد المغنى ٤٧٢/١، ٨٢٩/٢، وشرح المفصل ٣٨/٢، والكتاب ١٣٤/١، ولسان
العرب (نفس)، (خلل)، والمقاصد النحوية ٥٣٥/٢، وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٤٨،
والأشباه والنظائر ١٥١/٢، والجنى الدانى ص ٧٢، وجواهر الأدب ص ٦٧، وخزانة الأدب
٣٢/٣، ٤١/٩، ٤٣، ٤٤، والرد على النحاة ص ١١٤، وشرح الأشموني ١٨٨/١، وشرح
ابن عقيل ص ٢٦٤، وشرح قطر الندى ص ١٩٥، ولسان العرب (عمر)، ومغنى اللبيب
١٦٦/١، ٤٠٣، والمقتضب ٧٦/٢.

(١) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٦٣/٢، وتذكرة النحاة ص ٤٦، وخزانة الأدب
١١/٦١، ٤٩١، والدرر ٨٩/٦، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٥٣، وجمع الهوامع ١٣١/٢.
(٢) البيت لحاتم الطائي في ديوانه ص ٢١٥، والأزهية ص ٢٤٧، وبلا نسبة في سر صناعة
الإعراب ١/٢٦٩.

ويروى البيت هكذا:

وحتى تركت العائدات يعدنه يقلن: فلا تبعد وقلت له ابعد

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى في الأشباه والنظائر ١١١/١، وخزانة الأدب ٨/٤٩٠، ٤٩٢،
والدرر ٨٩/٦، ووصف المباني ص ٢٧٥، وشرح شواهد المغنى ١/٢٨٢، ٢٨٤، وشرح
عمدة الحافظ ص ٦٥٤، وشرح المفصل ٨/٩٦، ومغنى اللبيب ١/١١٧، وبلا نسبة في سر
صناعة الإعراب ١/٢٦٤، وشرح الأشموني ٢/٤١٨، وشرح شواهد المغنى ١/٣٥٨،
وجمع الهوامع ٢/١٣١.

(٤) البيتان للأسود بن يعفر في ديوانه ص ١٩، وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٣٦، والإنصاف =

أراد: قليتم، فزاد الواو، وأنشد أبو الحسن في زيادة الواو: [من الكامل]
 فَإِذَا وَذَلِكَ يَا كُبَيْشَةُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا كَلِمَةً حَالِمٍ بِخَيَالٍ^(١)
 ومثله قول أبي كبير: [من الكامل]
 فَإِذَا وَذَلِكَ لَيْسَ إِلَّا حِينُهُ وَإِذَا مَضَى شَيْءٌ كَأَنَّ لَمْ يُفْعَلْ^(٢)
 وأشرت بقولي:

... ..

 وحَذَفُ عَاطِفٍ قَدْ يُلْفَى
 إلى مواضع قصد فيها العطف مع حذف العاطف؛ منها قول النبي - عليه السلام -:
 تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ، مِنْ دِرْهَمِهِ، مِنْ صَاعٍ بُرٍّ، مِنْ صَاعٍ تَمْرِهِ^(٣).
 وحكى أبو عثمان عن أبي زيد أنه سمع: «أكلت خبزاً لحماً تمرًا»^(٤) أراد:
 ولحماً وتمرًا.

ومثله قول الشاعر: [من الخفيف]
 كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ كَيْفَ أُمْسَيْتَ؟ مِمَّا يَغْرِسُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ^(٥)
 أراد: قول: كيف أصبحت؟ وكيف أمسيت؟. فحذف المضاف، وحذف العاطف.

- = ص ٤٥٨، وتذكرة النحاة ص ٤٥، والجنى الدانى ص ١٦٥، وخزانة الأدب ٤٤/١١، ٤٥،
 ورصف المبانى ص ٤٢٥، وسر صناعة الإعراب ص ٦٤٦، ٦٤٧، وشرح عمدة الحافظ
 ص ٦٤٩، وشرح المفصل ٩٤/٨، ولسان العرب (قمل)، (وا)، ومجالس ثعلب ص ٤٧،
 والمعاني الكبير ص ٥٣٣، والمقتضب ٨١/٢.
 (١) البيت لتمييم بن مقبل في ديوانه ص ٢٥٩، وخزانة الأدب ٥٨/١١، ٦٠، وشرح عمدة
 الحافظ ص ٦٥٠، ولسان العرب (لمم)، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٥، والجنى الدانى
 ص ١٦٥، ولسان العرب (وا).
 (٢) ينظر: شرح أشعار الهذليين ص ١٠٨٠، ولسان العرب (وا)، وتهذيب اللغة ٦٧٥/١٥،
 والجنى الدانى ص ١٦٦، وخزانة الأدب ٥٨/١١، ٥٩، ولتأبط شراً في الخصائص
 ١٧١/٢، وبلا نسبة في ديوان الأدب ٦٧/٣، ومجالس ثعلب ص ١٢٦.
 (٣) أخرجه أحمد (٣٥٨/٤ - ٣٥٩)، ومسلم (٧٠٤/٢) كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة
 ولو بشق ثمرة أو كلمة طيبة (٦٩. ١٠١٧)، والنسائي (٥٧/٥) كتاب الزكاة، باب التحريض
 على الصدقة، من حديث جرير بن عبد الله البجلي مطولاً.
 (٤) ينظر: الخصائص (٢٨٢/٢)، وفيه «سمكاً» بدلاً من «خبزاً».
 (٥) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٣٤/٨، والخصائص ٢٩٠/١، ٢٨٠/٢، والدرر
 ١٥٥/٦، وديوان المعاني ٢٢٥/٢، ورصف المبانى ص ٤١٤، وشرح الأشموني ٤٣١/٢،
 وشرح عمدة الحافظ ص ٦٤١، وجمع الهوامع ١٤٠/٢.

وأشرت بقولي:

وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ وَالْوَاوُ...
إلى نحو قوله - تعالى -: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَنْكَارِهِ أُخْرِجُوا﴾ [البقرة: ١٨٥]؛ فإن تقديره عند الأكثرين: فأفطر فعدة، وهذا مثال حذف الفاء وما عطف:

وأما مثال حذف الواو وما عطف، فقوله - تعالى -: ﴿لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] أى: بين أحد وأحد من رسله.

ومنه قول النابغة الذبياني: [من الطويل]
فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا أَبُو حُجْرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلَائِلُ^(١)
أى: فما كان بين الخير، وبينى إلا ليال قلائل.
ويمكن أن يكون من هذا قوله - تعالى -: ﴿وَجَعَلْ لَكُمْ سَرِيلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] قيل معناه: تقيكم الحر، والبرد.

ومنه قول امرئ القيس: [من الطويل]
كَأَنَّ الْحَصَى مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَامَهَا إِذَا نَجَلْتُهُ رِجْلُهَا خَذَفُ أَعْسَرَا^(٢)
أراد: إذا نجلته رجلها ويدها. ومنه قول الآخر يصف أتاناً وحماراً يتبعها: [من الطويل]

تَوَاهِقُ رِجْلَاهَا يَدَاهَا وَرَأْسُهُ لَهَا قَتَبٌ خَلْفَ الْحَقِيبَةِ رَادِفُ^(٣)
أى: تواهق^(٤) رجلاها يديها، ويدها رجلها، فحذف الواو والمفعولين.
ومنه قول الراجز يصف رجلاً خشن القدم صبوراً: [من الرجز]

(١) البيت فى ديوانه ص ١٢٠، وشرح التصريح ١٥٣/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٤٨، والمقاصد النحوية ١٦٧/٤، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣٩٦/٣، وشرح الأشموني ٢/٤٣٠.

(٢) البيت فى ديوانه ص ٦٤، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٤٧، ولسان العرب (خذف)، (نجل)، والمقاصد النحوية ١٦٩/٤.

(٣) البيت لأوس بن حجر فى ديوانه ص ٧٣، والأشباه والنظائر ٣٣/٦، وسر صناعة الإعراب ٤٨٣/٢، وسمط اللآلى ص ٧٠٠، وشرح أبيات سيويه ٢٧٣/١، والكتاب ٢٨٧/١، ولسان العرب (وهق)، وبلا نسبة فى الخصائص ٤٢٥/٢، والمقتضب ٢٨٥/٣.

(٤) المواهقة: من الإعناق فى السير. ينظر: مقاييس اللغة (وهق).

قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا
الْأَفْعُوَانُ وَالشَّجَاعُ الشَّجَعَمَا^(١)
وَذَاتُ قَرْنَيْنِ ضُمُورًا^(٢) ضَرْزَمًا^(٣)

أراد: قد سالم الحيات منه القدم، والقدم الأفعوان.
ثم نبهت بقولي:

... .. وهى انْفَرَدَتْ
بِعَظْفٍ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ... ..
على مثل قوله - تعالى -: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ [الحشر: ٩]؛ فإن
«الْإِيمَانَ» منصوب بفعل معطوف على «تَبَوَّءُوا» والتقدير - والله أعلم - تبوءوا الدار،
واعتقدوا الإيمان.

وكذا قول الشاعر: [من الطويل]
تَرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يَجْدَعُ أَنْفَهُ وَعَيْنَيْهِ إِنْ مَوْلَاهُ ثَابَ لَهُ دَثْرُ
والتقدير: يجدع أنفه ويفقأ عينيه.
ومثله قول الآخر: [من الوافر]
إِذَا مَا الْعَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَرَجَجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا^(٤)
والتقدير: وكحلن العيون.
ومثله: [من الكامل]

فَعَلَا فُرُوعُ الْأَيْهَقَانِ وَأَظْفَلَتْ بِالْجَلَهَتَيْنِ ظَبَاؤُهَا وَنَعَامُهَا^(٥)

- (١) الشجعم: الأسد والطويل وجسد الإنسان أو عنقه. ينظر: القاموس (شجعم).
- (٢) ضمز الحيوان ضمورًا: أمسك بجذته في فيه فلم يجتر من الفزع. ينظر: الوسيط (ضمز).
- (٣) الضرزم: يقال: أفعى ضرزم: شديدة العض. ينظر: القاموس (ضرزم).
- (٤) البيت للراعى النميرى فى ديوانه ص ٢٦٩، والدرر ١٥٨/٣، وشرح شواهد المغنى ٧٧٥/٢، ولسان العرب (زجج)، والمقاصد النحوية ٩١/٣، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢١٢/٣، ٢٣٣/٧، والإنصاف ٦١٠/٢، وأوضح المسالك ٢٤٧/٢، وتذكرة النحاة ص ٦١٧، وحاشية يس ٣٤٢/١، والخصائص ٤٣٢/٢، والدرر ٨٠/٦، وشرح الأشموني ٢٢٦/١، وشرح التصريح ٣٤٦/١، وشرح شذور الذهب ص ٣١٣، وشرح ابن عقيل ص ٥٠٤، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٣٥، وكتاب الصنائع ص ١٨٢، ولسان العرب (رغب)، ومعنى الليب ٣٥٧/١، وجمع الهوامع ٢٢٢/١، ١٣٠/٢.
- (٥) البيت لليد بن ربيعة فى ديوانه ص ٢٩٨، والإنصاف ٦١١/٢، ولسان العرب (أهق)، (طفل)، (جله)، (غلا)، وبلا نسبة فى الخصائص ٤٣٢/٢.

أى: وباضت نعامها؛ لأن النعام تبيض ولا تطفل.

ومثله: [من الطويل]

حَدِيثًا أَضْعَنَاهُ كِلَانًا فَلَنْ أَرَى وَأَنْتَ نَجِيًّا آخِرَ الدَّهْرِ أَجْمَعًا
فليس «أَنْتَ» معطوفا على مرفوع «أَرَى»، بل هو مرفوع بفعل مضمر؛ لأن ذا
همزة المتكلم لا يعمل فى غير ضميره.

وقد يحذف المتبوع فى هذا الباب، ويترك التابع دليلا عليه كقولك - لمن قال:
أضربت زيدا؟-: «نعم، وعمرا»، تريد: ضربت زيدا وعمرا، وكقول بعض العرب:
«وبك وأهلا وسهلا» لمن قال: مرحبا وأهلا بك»، والتقدير: وبك مرحبا وأهلا،
فحذف «مَرْحَبًا» وعطف عليه «أَهْلًا وَسَهْلًا».

ومن ذلك - والله أعلم - قوله - تعالى -: ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ قِيلٌ أَلْأَرْضُ
ذَهَبًا وَلَوْ أَفْتَدَى بِهٖ﴾ [آل عمران: ٩١] أى: لو ملكه، ولو افتدى به.

ومثله: ﴿وَلْيُضَنِّعْ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩] أى: لترحم ولتصنع على عيني.

ومن حذف ما عطف عليه بالفاء قوله - تعالى -: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ
فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠]، وقوله - تعالى -: ﴿أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ
الْبَحْرَ فَاَنْفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣]، أى: فاضرب فانفجرت، فاضرب فانفلق.

وقال الزمخشري فى قوله - تعالى -: ﴿أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَتِي تَتْلَىٰ عَلَيْهِ﴾
[الجاثية: ٣١]: المعنى: ألم يأتكم، فلم تكن آياتى تتلى عليكم. فحذف
المعطوف عليه^(١).

والى هذا وأمثاله أشرت بقولى:

وَقَدْ يَسُوغُ حَذْفُ مَتْبُوعٍ هُنَا إِنْ كَانَ تَحْصِيلُ الْمُرَادِ مُمَكِّنًا
ثم بينت بقولى:

وَمُتَّبِعٌ بِالْوَاوِ قَدْ يُقَدَّمُ

أن المعطوف بالواو قد يقع قبل المعطوف عليه إن لم يخرجه التقديم إلى
التصدر، أو إلى مباشرة عامل لا يتصرف، أو تقدم عليه.

(١) ينظر: الكشف (٤/ ٢٩٢).

فلذا قلت :

... .. مَوْسَطًا إِنْ يُلْتَزَمَ مَا يَلْزَمُ
فلا يجوز: «وَعَمَرُوا زَيْدًا قَائِمَانِ» لتصدر المعطوف، وفوات توسطه. ولا «مَا أَحْسَنَ وَعَمَرَا زَيْدًا»، ولا «مَا وَعَمَرَا أَحْسَنَ زَيْدًا»؟ لعدم تصرف العامل.

ومثال التقديم الجائز قول ذى الرمة: [من الطويل]

كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادٍ أَحْقَبَ لَاحَهَا وَرَمَى السَّفَا^(١) أَنْفَاسَهَا بِسَهَامِ
جَنُوبٍ دَوَتْ^(٢) عَنْهَا التَّنَاهَى وَأَنْزَلَتْ بِهَا يَوْمَ دَبَابِ السَّيِّبِ^(٣) صَيَّامِ^(٤)
أراد: لاحها جنوب، ورمى السفا.

ومثله قول الآخر: [من الطويل]

وَأَنْتَ الْغَرِيمُ لَا أَظُنُّ قَضَاءَهُ وَلَا الْعَنْزَى الْقَارِظُ الدَّهْرَ جَائِيًا^(٥)
أراد: لا أظن قضاءه جائيا هو ولا العنزي.

ثم نهبت على عطف الفعل على الفعل بقولى:

وَعَطَفُوا فِعْلًا عَلَى فِعْلٍ كـ «مَنْ يَجْمَعُ وَيَمْنَعُ فَهُوَ غَيْرُ مُؤْتَمَنٍ»
ثم نهبت على أن الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر لا يكونان إلا متفقين فى الزمان؛ فلا يعطف ماض على مستقبل، ولا مستقبل على ماض.

فإن اختلفا فى اللفظ دون الزمان جاز كقوله - تعالى -: «يَقْدُمُ قَوْمُهُ يَوْمَ الْفَيْصَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارُ» [هود: ٩٨]، وكقوله - تعالى -: «تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ فُصُورًا» [الفرقان: ١٠]، وكقول الشاعر: [من الكامل]

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّئِيمِ يَسْبُونِي فَمَضَيْتُ ثُمْتُ قُلْتُ لَا يَغْنِينِي^(٦)

(١) السفا: التراب. ينظر: مقاييس اللغة (سفا).

(٢) يقال: ذوى العود: أى ذبل. ينظر: المصباح المنير (ذوى).

(٣) السيب: شعر الذنب والعرف والناصية. ينظر: القاموس (سبب).

(٤) ينظر: ديوانه ص ١٠٧١، وشرح أبيات سيبويه ٤٨٣/١، وشرح الأشموني ٤٣٢/٢، والكتاب ٩٩/٢-١٠٠، ولسان العرب (سهم)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص ٨٦٢.

(٥) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٣٤٧/٢، وشرح الأشموني ٤٣٢/٢.

(٦) البيت لرجل من سلول فى الدرر ٧٨/١، وشرح التصريح ١١١/٢، وشرح شواهد المغنى

٣١٠/١، والكتاب ٢٤/٣، والمقاصد النحوية ٥٨/٤، ولشمر بن عمرو الحنفى فى =

ثم نهبت على أن الفعل قد يعطف على الاسم المشابه للفعل، وأن الاسم المشابه للفعل قد يعطف على الفعل:

فمثال الأول: قوله - تعالى - : ﴿إِنَّ الْمَصْدِرِينَ وَالْمَصْدِقَاتِ وَأَفْرُسُوا اللَّهَ قَرَضًا حَسَنًا﴾ [الحديد: ١٨]، وقوله - تعالى - : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَوَاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩]، وقوله - تعالى - : ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا . فَأَنْزَلَ بِهِ نَفْعًا﴾ [العاديات: ٣-٤] .
ومثال الثاني: قوله - تعالى - : ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥]، وقول الراجز: [من الرجز]

يَا رَبِّ بِنِضَاءٍ مِنَ الْعَوَاهِجِ^(١)
أُمُّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجِ^(٢)

وكذا قول الآخر: [من الرجز]

بَاتَ يُعَشِّيهَا بِعَضْبِ^(٣) بَاتِزٍ
يَقْصِدُ فِي أَسْوَاقِهَا وَجَائِزِ^(٤)

فعطف «دَارِجًا» على «قَدْ حَبَا». و«جَائِزًا» على «يَقْصِدُ»؛ لأن «دَارِجًا» بمعنى: درج و«جَائِزًا» بمعنى: يجور.

* * *

= الأصمعيات ص ١٢٦، ولعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحرى ص ١٧١، وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٦٣، والأشباه والنظائر ٩٠/٣، والأضداد ص ١٣٢، وأمالى ابن الحاجب ص ٦٣١، وأوضح المسالك ٢٠٦/٣، وجواهر الأدب ص ٣٠٧، وخزانة الأدب ٣٥٧/١، ٣٥٨، ٢٠١/٣، ٢٠٧/٤، ٢٠٨، ٢٣/٥، ٥٠٣، ١٩٧/٧، ١١٩/٩، ٣٨٣، والخصائص ٣٣٨/٢، ٣٣٠/٣، والدرر ١٥٤/٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢١، وشرح شواهد المغنى ٨٤١/٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٧٥، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢١٩، ولسان العرب (ثم)، (متن)، ومغنى اللبيب ١٠٢/١، ٤٢٩/٢، ٦٤٥، وهمع الهوامع ٩/١، ١٤٠/٢ .

(١) العوهج: الطويل العنق من الظلمان والنوق والظباء. ينظر: القاموس (عوهج).

(٢) الرجز لجندب بن عمرو في خزانة الأدب ٢٣٨/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٩٤/٣، وسر صناعة الإعراب ٦٤١/٢، وشرح الأشموني ٤٣٣/٢، وشرح التصريح ١٥٢/٢، ولسان العرب (عهج)، والمقاصد النحوية ١٧٤/٤ .

(٣) العضب: السيف. ينظر: مختار الصحاح (عضب).

(٤) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ١٤٠/٥، ١٤٣، وشرح الأشموني ٤٣٣/٢، وشرح ابن عقيل ص ٥٠٦، ولسان العرب (كهل)، و(عشا)، والمقاصد النحوية ١٧٤/٤ .

باب البدل

(ص)

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا
 مُطَابَقًا، أَوْ بَعْضًا، أَوْ مَا يَشْتَمِلُ
 وَذَا اغْزٍ لِلْإِضْرَابِ إِنْ قَضَا صَحِبَ
 كَ (هِجْرَةٌ إِسَاءَةٌ حَقُّ الْمُسَى)
 وَذُو اشْتِمَالٍ شَرْطُهُ إِمْكَانُ أَنْ
 وَكَوْنُ ذِي اشْتِمَالٍ أَوْ بَعْضٍ صَحِبَ
 كُلُّ لِمَتَّبِعٍ فِي الْأَظْهَارِ وَفِي
 وَظَاهِرًا مِنْ مُضْمَرِ الْحَاضِرِ لَا
 وَالشَّرْطُ تَوْكِيدٌ بِهِ أَوْ كَشْفٌ مَا
 كَ (جِئْتُ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ لِي
 وَنَحْوِ (مُسْتَلِيمٍ) أَثَرِ (بِي) نَدَزْ
 وَاقِرْنِ بِالْإِسْتِفْهَامِ مَا أُبْدِلَ مِنْ
 كَ (مَنْ أَتَى؟ أَعَامِرٌ أَمْ مَغَمَرٌ؟)
 وَبَدَلُ كَمُسْتَقِيلٍ جُعِلَا
 نَحْوِ (لَمَنْ) مَعَ اللَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا)
 وَالْفِعْلُ قَدْ يُبْدَلُ مِنْ فِعْلٍ كَمَا
 (إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا
 (ش) صدرت باب البدل بـ:

التَّابِعُ ...
 لأنه يعم المحدود وشركاءه الثلاثة. وذكرت:
 .. الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ ..
 لأنه يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان؛ فإنهن توابع تكمل المقصود بالحكم.
 وقلت:
 ... بِلَا ... وَاسِطَةً ...

ليخرج المعطوف بـ «بَلْ» و «لَكِنْ» ؛ فإنهما مقصودان بالحكم .

ثم أشرت إلى أقسام البدل فذكرت منها «المطابق» . والمراد به : كما يريد النحويون بقولهم : «بَدَلَ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ» .

وذكر المطابقة أولى ؛ لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوى المبدل منه في المعنى ؛ بخلاف العبارة الأخرى فإنها لا تصدق إلا على ذى أجزاء ، وذلك غير مشترك ؛ للإجماع على صحة البدلية فى أسماء الله - تعالى - كقراءة غير نافع وابن عامر : ﴿إِنِّي صَرِطُ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ . اللَّهُ﴾ [إبراهيم : ١-٢] .

وأشرت بـ «بَغْضَ» إلى نحو : «مَنْ» من قوله - تعالى - : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران : ٩٧] .

وَبِمَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ

إلى نحو : «قِتَالٍ» من قوله - تعالى - : ﴿يَسْتَأْذِنُكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة : ٢١٧] .

وبقولى :

... .. كَمَعُطُوفٍ بِـ «بَلْ»

إلى أن من البدل ما يباين المبدل منه وهو على ضربين :

أحدهما : ما يذكر متبوعه بقصد ، ويسمى بدل البداء ، وبدل الإضراب ؛ ومن أجله مثلت بـ :

... .. هِجْرَةً إِسَاءَةً حَقُّ الْمُسَى

و «حَقُّ الْمُسَى» : مبتدأ ، و «هِجْرَةً» : خبر ، و «إِسَاءَةً» : بدل إضراب .

فمثل هذا يرد فى الكلام الفصيح ؛ لأنه مساو للمعطوف بـ «بَلْ» .

ومنه قول النبى ﷺ : «إِنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّى الصَّلَاةَ وَمَا كُتِبَ لَهُ نِصْفُهَا ، ثَلُثُهَا ... إِلَى الْعُشْرِ»^(١) .

(١) أخرجه أحمد (٤/٤٢١) ، وأبو داود (١/٢٧١) كتاب الصلاة ، باب ما جاء فى نقصان الصلاة ، (٧٩٦) ، والنسائى فى الكبرى (١/٢١١) كتاب السهو ، باب فى نقصان الصلاة (٦١٢) ، والحميدى (١٤٥) ، والبيهقى (٢/٢٨١) من حديث عمار بن ياسر مرفوعاً : «إن الرجل لينصرف ، وما كتب له إلا عشر صلاته ، تسعها ، ثمنها ، سبعة ، سدسها ، خمسها ، ربعها ، ثلثها ، نصفها» .

وإلى هذا أشرت بقولي:

وَذَا اغْزُ لِلْإِضْرَابِ إِنْ قَضَدَا صَحِبَ ...
والثاني من ضربى البدل: المباين كقولك: «الْمُسِيءُ مِنَ الذَّمِّ مُعَرِّى مُكْتَسٍ»، أردت أن تقول: «الْمُسِيءُ مِنَ الذَّمِّ مُكْتَسٍ» فغلطت بذكر «مُعَرِّى» فأبدلت منه الذى كان مرادا.

فهذا النوع لا يرد فى كلام فصيح، ولا يذكر متبوعه إلا غلطا أو نسيانا.
ثم أشرت بقولي:

وَدُوْ اِشْتِمَالِ شَرْطُهُ إِمْكَانُ أَنْ يَبَيِّنَ فِي حَذْفِ، وَحَذْفُهُ حَسَنٌ
إلى نحو: «أَعْجَبَتْنِي الْجَارِيَّةُ حُسْنُهَا» فإنه جائز؛ لأن الحسن مشتمل عليه ذكر الجارية اشتمالا مصححا للبدلية؛ فإنه يفهم معناه فى الحذف مع كون الاختصار على متبوعه حسنا فى الكلام.

وكذا نحو قولك: «خَلَعَ ابْنِي ابْنَتَكَ ثَوْبَهُ».

بخلاف ما يفهم معناه فى الحذف، مع كونه لا يحسن التكلم به نحو قولك: «أَسْرَجْتُ زَيْدًا قَرَسَهُ»؛ فإن هذا لا يستجاز؛ لأنه وإن فهم معناه فى الحذف فلا يستعمل مثله، ولا يحسن، فلو ورد مثل هذا فى كلام كان بدل غلط.
واشترط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض، والاشتغال ضميرا عائدا على المبدل منه.

والصحيح عدم اشتراطه، لكن وجوده أكثر من عدمه؛ كقوله - تعالى -: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْقَهْرِ الْقَرَارِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

وكقول الراجز: [من الرجز]

وَذَكَرْتَ تَقْتُدَ بَرْدَ مَائِهَا

وَعَتَاكَ الْبَوْلُ عَلَى أَنْسَائِهَا^(١)

ومن الشواهد على الاستغناء عن الضمير قوله - تعالى -: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ

(١) والنساء: عرق من الورك إلى الكعب. ينظر: القاموس (نسو).

والرجز لجبر بن عبد الرحمن فى شرح أبيات سيبويه ٢٨٥/١، ولأبى وجزة السعدى فى معجم البلدان ٣٧/٢ (تقتد)، ولأحد الاثنين فى المقاصد النحوية ١٨٣/٤، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة ص ٤٠٢، والكتاب ١٥١/١.

أَلْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴿٩٧﴾ [آل عمران: ٩٧]؛ فهذا بدل بعض من كل .
ومن بدل الاشتمال المستغنى عن ضمير قوله - تعالى - : ﴿قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ .
النَّارِ ذَاتِ الْوُفُودِ﴾ [البروج: ٤-٥] .

ومنه قول الشاعر: [من الكامل]

هَلْ تُذْنِبِيكَ مِنْ أَجَارِعِ^(١) وَاسِطٍ أَوْيَاتِ يَعْمَلُهُ الْيَدَيْنِ حِضَارِ
مِنْ خَالِدِ أَهْلِ السَّمَاحَةِ وَالنَّدَى مَلِكِ الْعِرَاقِ إِلَى رِمَالِ وَبَارِ^(٢)
ف «مِنْ خَالِدِ» بدل من «وَاسِطِ» .

ثم أشرت إلى أن كل بدل يساوى المبدل منه أو يخالفه في التعريف والتنكير ،
والإظهار والإضمار بقولي:

كُلُّ لِمَتْبُوعٍ فِي الْأَظْهَارِ وَفِي تَعْرِيفٍ أَوْ نَقِيضٍ ذَيْنِ يَقْتَفِي
ثم بينت أن الظاهر لا يبدل من مضمير الحاضر، إلا إذا أفاد توكيدا؛ كقولي:
جِئْتُمُ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ
وكقول عبيدة بن الحارث^(٣) - رضى الله عنه - : [من الطويل]

فَمَا بَرِحْتُ أَقْدَامُنَا فِي مَقَامِنَا ثَلَاثَتِنَا حَتَّى أَزِيرُوا الْمَنَائِبَا^(٤)
وكان بعضا كقول الله - تعالى - : ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ
يَرْجُوا اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٢١] .

ومنه قول الراجز: [من الرجز]

أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ
رِجْلِي فَرِجْلِي شُئْنُهُ^(٥) الْمَنَاسِمِ^(٦)

(١) الجرعاء: الرملة التي لا تنبت شيئا. القاموس (جرع) .

(٢) البيتان للطرماح في ديوانه ص ٢٢٣ ، ٢٢٧ ، والمقاصد النحوية ١٨٤/٤ .

(٣) عبيدة بن الحارث بن المطلب بن عبد مناف أبو الحارث: من أبطال قريش في الجاهلية
والإسلام ، ولد بمكة ، وأسلم قبل دخول النبي ﷺ دار الأرقم ، وشهد بدرًا ، وقتل فيها .
ينظر: الأعلام (٤/١٩٨) ، الإصابة (ت ٥٣٧٧) .

(٤) البيت في المقاصد النحوية ١٨٨/٤ ، ولبعض الصحابة في شرح عمدة الحفاظ ص ٥٨٨ ،
وبلا نسبة في شرح الأشموني ٤٣٩/٢ ، والمقاصد النحوية ١٨٨/٤ .

(٥) شنت الأصابع: غلظت من العمل . ينظر : المصباح المنير (شنت) .

(٦) المناسم: جمع منسم وهو باطن الخف . ينظر: المصباح المنير (نسم) .

أو كان كبعض وعנית به بدل الاشتمال كقولي:

... .. وَإِنِّي بَاطِنِي دُو وَجَل

أو كان بدل اشتمال كقولي:

... .. لِي بَنِي

ف «بَنِي» بدل اشتمال. والمبدل منه الياء من «لِي».

ومثله قول الشاعر: [من الطويل]

بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاؤُنَا وَإِنَّا لَنَرُجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا^(١)

ف «مَجْدُنَا» بدل اشتمال، والمبدل منه فاعل «بَلَّغْنَا».

ومثله- أيضا- قول الآخر: [من الوافر]

ذَرِينِي إِنَّ أَمْرِي لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتُنِي حِلْمِي مُضَاعَا^(٢)

ف «حِلْمِي» بدل من ياء «أَلْفَيْتُنِي».

وأجاز الأخفش والكوفيون أن يبدل من ضمير الحاضر ظاهر لا توكيد فيه، ولا تبعيض، ولا اشتمال، وعلى مذهبه ومذهبهم في ذلك جاء قول الشاعر:

[من الطويل]

وَشَوْهَاءَ تَعْدُو بِي إِلَى صَارِيحِ الْوَعَى بِمُسْتَلِيمٍ مِثْلَ الْفَنِيْقِ الْمُرَحَّلِ^(٣)

= والرجز للعديل بن الفرخ في خزانة الأدب ١٨٨/٥، ١٨٩، ١٩٠، والدرر ٦/٦٢، والمقاصد النحوية ١٩٠/٤، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٢٢٦، ٢٩٤، وشرح أبيات سيبويه ١٢٤/١، وشرح الأشموني ٤٣٩/٢، وشرح التصريح ١٦٠/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢١، وشرح شذور الذهب ص ٥٧٢، وشرح ابن عقيل ص ٥١٠، وشرح المفصل ٧٠/٣، ولسان العرب (وعد)، (رهم)، ومجالس ثعلب ص ٢٧٤، وجمع الهوامع ١٢٧/٢.

(١) البيت للناطقة الجعدى في ديوانه ص ٦٨، وخزانة الأدب ١٦٩/٣، ٤١٩/٧، وشرح التصريح ١٦١/٢، ولسان العرب (ظهر)، والمقاصد النحوية ١٩٣/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٠٦/٣، وشرح الأشموني ٤٣٩/٢.

(٢) البيت لعدى بن زيد في ديوانه ص ٣٥، وخزانة الأدب ١٩١/٥، ١٩٢، ١٩٣، ٢٠٤، والدرر ٦٠/٦، وشرح أبيات سيبويه ١٢٣/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٨٧، ولرجل من بجيلة أو خثعم في الكتاب ١٥٦/١، ولعدى أو لرجل من بجيلة أو خثعم في المقاصد النحوية ١٩٢/٤، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٥٧٣، وشرح ابن عقيل ص ٥٠٩، وشرح المفصل ٦٥/٣، ٧٠، وجمع الهوامع ١٢٧/٢.

(٣) البيت لدى الرمة في ديوانه ص ١٤٩٩، وشرح عمد الحفاظ ص ٥٨٩، ولسان العرب =

يريد بـ«مُسْتَأْتِمٌ» : متدرعا، ولا يعنى إلا نفسه .
وعلى هذا حمل الأخفش «الَّذِينَ» من قوله - تعالى - : ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾^(١) [الأنعام: ١٢] .

وأنشد الكوفيون : [من معزوء الكامل]

فَلَاخْشَأَنَّكَ مِشْقَصًا أَوْسًا^(٢) أُونِسَ مِنَ الْهَبَالَةِ^(٣)
وجعلوا «أَوْسًا» بدلا من كاف «لَاخْشَأَنَّكَ» ؛ لأن الذئب يقال له : أوس ، وأويس .
وجعل البصريون «أَوْسًا» مصدر آس أوسة ، بمعنى : عوضه .
ثم بينت أن المبدل من اسم استفهام لابد من اقترانه بهزمة الاستفهام كقولى :
... مَنْ أَتَى؟ أَعَامِرٌ أَمْ مَعْمَرٌ؟ وَمَا لَهُ؟ أَدِزْهُمْ أَمْ أَكْثَرُ؟
ومثله - أيضا - : «كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ أَفَرِحَا أَمْ تَرَحَّا؟» و«مَتَى سَفَرُكَ؟ أَعَدَّا أَمْ بَعْدُهُ؟»
و«كَمْ مَالُكَ؟ أَمْ مِائَتَانِ؟» .

ثم أشرت بقولى :

وَيَذَلُّ كَمُسْتَقِيلٍ جُعِلَا

إلى أن البدل هو الذى قصد بما نسب إلى المبدل منه ، وأن المبدل منه ذكر توطئة له ؛ ومن أجل ذلك تكثر إعادة العامل مع البدل دون سائر التوابع ؛ ومنه قوله - تعالى - :
﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾
[الأعراف: ٧٥] ؛ وكذا قوله - تعالى - : ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُثْبِتْهُمْ سُقُفًا مِّنْ فِضَّةٍ﴾ [الزخرف: ٣٣] ؛ فـ «لِيُثْبِتْهُمْ» بدل اشتمال من : «لِمَنْ يَكْفُرُ» ، و«لِمَنْ آمَنَ» بدل بعض من : «لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا» .

ومع كون البدل كمستقل : عامله هو عامل المبدل منه عند سيبويه ، وإن زعم

= (دجل)، وبلا نسبة فى المقاصد النحوية ١٩٥/٤) وفيه «المرحل» مكان «المدجل» (١) قال الأخفش فى هذه الآية : «فنصب لام «ليجمعنكم» ؛ لأن معنى «كتب» كأنه قال : «والله ليجمعنكم» ، ثم أبدل فقال : «الذين خسروا أنفسهم» ، أى : «ليجمعن الذين خسروا أنفسهم» . ينظر : معانى القرآن للأخفش (٤٨٢/٢) .
(٢) الأوس : الإعطاء والتعويض من الشيء . ينظر : القاموس (أوس) .
(٣) البيت لأسماء بن خارجة فى لسان العرب (حشأ)، (أوس)، (هبل)، وتاج العروس، (حشأ)، (صيق)، (هبل)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة ١٣٨/٥ ، ٣٠٧/٦ ، ١٣٨/١٣ ، ومقاييس اللغة ٥٦/٢ ، وديوان الأدب ٣٨٦/١ ، والمخصص ٦٦/٨ .

بعض الناس خلاف ذلك .

ومن نصوص سيبويه^(١) الدالة على ما قلته قوله : « هذا باب من الفعل المستعمل في الاسم ، ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه ؛ كما عمل في الأول ، وذلك قولك : رأيت قومك أكثرهم » فصرح باتحاد عامل البدل ، والمبدل منه .
ثم بينت أن الفعل قد يبدل من الفعل ؛ فيشتركان في الإعراب كقوله - تعالى - :
﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا . يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾ [الفرقان : ٦٨ ، ٦٩] ف « يُضَاعَفْ »
بدل من « يَلْقَ » ولذلك جزم .

ومثله قول الراجز : [من الرجز]

إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا تُؤْخَذَ كَرْهَا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا^(٢)
فأبدل «تؤخذ» من «تبایع» فاشتركا في النصب .

* * *

(١) ينظر : الكتاب (٢/٢٣٠) .

(٢) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/٢٠٣ ، ٢٠٤ ، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٠١ ، وشرح الأشموني ٢/٤٤٠ ، وشرح التصريح ٢/١٦١ ، وشرح ابن عقيل ص ٥١١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٩١ ، والكتاب ١/١٥٦ ، والمقاصد النحوية ٤/١٩٩ ، والمقتضب ٢/٦٣ .

فهرست موضوعات

الجزء الأول

١	مقدمة الكتاب
٥٥	خطبة الكافية الشافية
٥٦	باب شرح الكلام وما يتألف منه
٦٥	باب الإعراب والبناء
٧٠	إعراب المثنى والمجموع على حدّه
٨٠	إعراب المجموع بالألف والتاء وما جرى مجراه
٨٣	إعراب ما اتصل به من الفعل ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة
٨٥	إعراب المعتل من الأسماء والأفعال
٩٠	باب النكرة والمعرفة
٩١	فصل فى المضممر
٩٥	فصل فى ضمير الشأن
٩٧	فصل فى الضمير المسمى فصلا
١٠١	فصل العَلَم
١٠٥	فصل الموصول
١٣٤	فصل فى أسماء الإشارة
١٣٦	فصل فى المعرف بالأداة
١٤٢	باب الابتداء
١٦٠	فصل فى دخول الفاء على خبر المبتدأ
١٦٣	باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر
١٨٦	باب «ما» و«لا» و«إن» المشبهات بـ«ليس»
١٩٩	باب أفعال المقاربة
٢٠٩	باب الحروف الناصبة الاسم الرافعة الخبر
٢٣٠	باب «لا» العاملة عمل «إن»

٢٤٠	باب الأفعال التى تنصب المبتدأ والخبر مفعولين
٢٥٢	فصل فى إجراء القول مجرى الظن
٢٥٤	فصل فى «أعلم» وما جرى مجراه
٢٥٧	باب الفاعل
٢٦٩	باب النائب عن الفاعل
٢٧٥	باب اشتغال العامل عن المعمول
٢٨٢	باب تعدى الفعل ولزومه
٢٨٧	باب التنازع فى العمل
٢٩٣	باب المفعول المطلق
٣٠١	باب المفعول له
٣٠٢	باب المفعول فيه وهو الظرف
٣٠٨	باب المفعول معه
٣١٤	باب الاستثناء
٣٢٦	باب الحال
٣٤٤	باب التمييز
٣٥٠	باب حروف الجر
٣٧٦	باب القسم
٤٠٤	باب الإضافة
٤١٣	إعطاء المضاف بعض أحوال المضاف إليه
٤١٦	الأسماء التى تلازم الإضافة لفظاً ومعنى
	إضافة «كلا» و«كلتا»، و«لبى» و«سعدى»، و«وحد»، و«الفم»،
	و«إزاء» و«حذاء»، و«وسط»، و«بين»، و«حيث»، و«إذ»، و«إذا»
٤١٨	و«آية»، و«ريث»
٤٢٥	ما يلزم الإضافة معنى ويفارقها لفظاً
٤٣٤	حذف المضاف وقيام المضاف إليه مقامه فى الإعراب والتذكير والتأنيث
٤٣٦	حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجروراً
٤٣٧	حذف المضاف إليه

٤٣٨	الفصل بين المضاف والمضاف إليه
٤٤٦	فصل فى الإضافة إلى ياء المتكلم
٤٥٢	باب إعمال المصدر
٤٥٩	باب إعمال اسم الفاعل
٤٧١	باب الصفة المشبهة باسم الفاعل
٤٨١	باب التعجب
٤٩٣	باب نعم وبئس وما جرى مجراهما
٥١٣	باب التوابع
٥١٥	باب النعت
٥٢٢	باب التوكيد
٥٣٢	باب العطف
٥٣٦	باب عطف النسق
٥٧٤	باب البدل



